

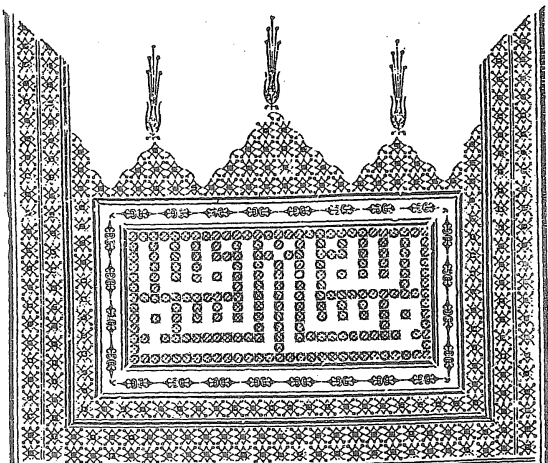
( الجزء التاسع )

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي  
عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري لشيخ الاسلام  
فاضل النضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن  
علي بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن  
الشافعي نزيل القاهرة المحروسة  
نفسه منا الله  
بصلوته  
امين

(وهم اسمهم متن الجامع الصحيح للامام البخاري)

---

• (الطبعة الاولى) •  
(بالطبعة الكبرى الميرية يولاق مصر المحجة)  
(سنة ١٣٠٠ هجرية)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)

ثبت البسملة وكتاب لا يذرو موقع لغيره فضائل القرآن حسب (قوله) يا سب كيف  
نزل الوحي وأول ما نزل (كذا لا يذرو موقع لغيره فعل الماضي ولفظه كيف نزل الوحي  
بصفة الجمع وقد تقدم البعث في كيفية نزوله في حديث عائشة أن الحرب بن هشام سأل النبي  
صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي في أول الجمع وكذا أول نزوله في حديثها أول ما بدئ  
به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة لكن التعبير بأول ما نزل أخص  
من التعبير بأول ما بدئ لأن النزول يقتضي وجود من ينزله وأول ذلك يحيى الملائكة عيسى  
مبلغاً عن الله سبحانه من الوحي وإحياء الوحي أعم من أن يكون بانزال أو إلهام سواء وقع ذلك في  
النوم أو في اليقظة وأما انتزاع ذلك من أحاديث الباب فساد كرهناه شاء الله تعالى عند شرح كل  
حديث منها (قوله) قال ابن عباس المهجمن الأمين القرآن أمين على كل كتاب قبله  
هذا الأثر و ذكر من وصله في تفسير سورة المائدة وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن  
وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما نزل قبله لأن الأحكام التي فيه إما  
مقررة لما سبق وأما ما بعده وذلك يستدعي إثبات التسويع وأما مجرد وكل ذلك دال على تفضيل  
المحدد ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث الأول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معا  
(قوله عن شيان) هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)

(باب كيف نزل الوحي  
وأول ما نزل) قال ابن  
عباس المهجمن الأمين القرآن  
أمين على كل كتاب قبله  
حدثنا عبيد الله بن  
موسى عن شيان عن يحيى  
عن أبي سلمة قال أخبرني  
عائشة وابن عباس

٤٩٢٨

٤٩٢٩

س

تحفة

١٠٧٧٨٤-٦٥٦٢



(قوله) لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشرين سنة نزل عليه القرآن وبالمدينة عشرين سنة  
 كذا الكشي يروي ولغيره وبالمدينة عشرين سنة إجماع المحدثين وهذا ظاهر أنه صلى الله عليه وسلم عاش  
 ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين لكن يمكن أن يكون الراوي ألقى  
 الكسرياً بتقديم بيانه في الوفاة النبوية فإن كل من روى عنه أنه عاش ستين سنة أو أكثر من ثلاث  
 وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثاً وستين فالمعتمد أنه عاش ثلاثاً وستين وما يخالف ذلك إما أن يحمل  
 على الغناء الكسري في الستين وإما على جبر الكسري في الشهر وأما حديث الباب فيمكن أن يجمع  
 بينه وبين المشهور بوجه آخر وهو أنه بعث على رأس الأربعين فكانت مدته حتى الممات ستة أشهر  
 إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة ثم فتر الوحي ثم فترات وتتابع فكانت مدته ثمانية  
 وتسابع بمكة عشرين سنة من غير فترة وأنه على رأس الأربعين قرن به مكاتيل أو اسرافيل فكان  
 يلقي إليه الكلمة والتي مدته ثلاث سنين كما جاءه وجه مرسل ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه  
 بالقرآن مدة عشرين سنة بمكة ويؤخذ من هذا الحديث مما يتعلق بالترجمة أنه نزل مفرقاً ولم ينزل  
 جملة واحدة ولله أشارة ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس  
 قال أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء ليلة القدر ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة  
 وقرأوا ما فرقناه لتقرأه على الناس على مكث الآية وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل  
 فرق في السنين وفي أخرى صحيحة لابن أبي شبة والحاكم أيضاً وضع في بيت العزة في السماء الدنيا  
 فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم وإسناده صحيح ووقع في المنهاج للحلي أن  
 جبريل كان ينزل منه من اللوح المحفوظ ليلة القدر إلى السماء الدنيا فتر ما ينزل به على النبي  
 صلى الله عليه وسلم في تلك السنة إلى ليلة القدر التي تليها إلى أن أنزله كله في عشرين ليلة من  
 عشرين سنة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهذا أورده ابن الأباري من طريق ضعيفة  
 ومنقطعة أيضاً وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد  
 ذلك مفرقاً هو الصحيح المعتمد وحكي المارودي في تفسيره ليلة القدر أنه نزل من اللوح المحفوظ  
 جملة واحدة وأن الحفظه فجمعه على جبريل في عشرين ليلة وإن جبريل يجمعه على النبي صلى  
 الله عليه وسلم في عشرين سنة وهذا أيضاً غريب والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي صلى  
 الله عليه وسلم في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه  
 أبو عبيد وابن أبي شبة بإسناد صحيح وسأقي من بذلك بعد ثلاثة أبواب وقد تقدم في بدء الوحي  
 أن أول نزول جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان وسأقي في هذا الكتاب أن جبريل كان  
 يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في شهر رمضان وفي ذلك حكيتان أحدهما تعاوده  
 والأخرى تسمة ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ فكان رمضان ظرفاً لانه جملة وتفصيلاً وعرضاً  
 واحكاماً وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب عن وائله بن الاسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال أنزل التوراة لتست مضين من رمضان والآنجيل لثلاث عشرة خلت منه والفرقان لثلاث  
 عشرة خلت منه والقرآن لأربع وعشرين خلت من شهر رمضان وهذا كله مطابق لقوله تعالى  
 شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ولقوله تعالى أنا أنزلناه في ليلة القدر فيصحب أن تكون  
 ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فأنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا ثم أنزل في اليوم الرابع

قالا لبث النبي صلى الله  
 عليه وسلم بمكة عشرين  
 نزل عليه القرآن وبالمدينة  
 عشرين \* حدثنا  
 موسى بن اسمعيل

٤٩٨٠

م

تحفة

١٠٩

والشمرين الى الارض أول اقرار باسم ربك ويستفاد من حديث الباب أن القرآن نزل كله بمكة  
والمدنية خاصة وهو كذلك لكن نزل كثير منه في غزرا الحرمين حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم  
في سفر فرج وأعره وأغزاه ولكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي وما نزل بعد  
الهجرة فهو مدني سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غير حال السفر وسأني من بذلك  
في باب تأليف القرآن الحديث الثالث (قوله حديث معتز) هو ابن سليمان التيمي (قوله قال  
أثبت أن جبريل) فاعل قال هو أبو عثمان التهمدي (قوله أثبت) يضم أو له على البناء للعيهول  
وقد عني في آخر الحديث وقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخاري عمدا لكونها موقوفة  
ولعدم تعلقها بالباب وهي عن أبي عثمان عن سلمان قال لا تكون إن استطعت أول من يدخل  
السوق الحديث موقوف وقد أورد البرقاني في مستخرجيه من طريق عاصم عن أبي عثمان  
عن سلمان مرفوعا (قوله فقال لام سلمة من هذا) فاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم استفهم  
أم سلمة عن الذي كان يحدثه هل فطنت لكونه ملكا أولا (قوله أو كما قال) يريد أن الراوي شك  
في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه وهذه الكلمة كتر استعمال الحديثين لها في مثل ذلك قال  
الداودي هذا السؤال انما وقع بعد هذا جبريل وظهر سياق الحديث بخالفه كذا قال  
ولم يظهر لي ما ادعاه من الظهور بل هو محتمل للامرين (قوله قالت هذا حجة) أي ابن خليفة  
الكلي الصغاني المشهور وقد تقدم ذكره في حديث أبي سفيان الطويل في قصة هرقل أول  
الكتاب وكان موصوفا بالجمال وكان جبريل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم غلبا على صورته  
(قوله فلما قام) أي النبي صلى الله عليه وسلم أي قام ذهابا الى المسجد وهذا يدل على أنه لم  
يشكر عليها ما نظمت من الله حجة اكتفاء بما سبق منه في الخطبة مما أوضحها المقصود (قوله  
ما حبه الاياه) هذا كلام أم سلمة وعند مسلم فقالت أم سلمة إني والله ما حبه الاياه وإني  
من حروف القسم وفيه الغات قد تقدم بيانها (قوله حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه  
وسلم يخبر بخبر جبريل أو كما قال) في رواية مسلم يخبرنا خبرنا وهو تخفيف نه عليه عاص قال  
النوري وهو الموجد في نسخ بلادنا (قلت) ولم أر هذا الحديث في شيء من المسند الا من  
هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح ولم أقف في شيء من الزيارات على بيان هذا الخبر في أي  
قصة ويحتمل أن يكون في قصة نبي فر نطة فقد وقع في دلائل البيهقي وفي الغليات من رواية  
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكلم رجلا وهو  
راكب فلما دخل قلت من هذا الذي كنت تكلمه قال من تشبهه قلت بدحة من خلفه قال ذلك  
جبريل أمرني أن أمضي الى قريظة (قوله قال أي) يقع الهمزة توكيدا للموحدة الخفيفة  
والقاتل هو معتز بن سليمان وقوله فقلت لأبي عثمان أي التهمدي الذي حدثه بالحديث وقوله عن  
سمعت هذا قال من أسامة بن زيد في الاستقصار عن اسم من أبيهم من الرواة ولو كان الذي أجهم  
ثقة معتقدا وإثباته احتمال أن لا يكون عند السامع كذلك ففي بيانه رفع لهذا الاحتمال قال  
عياض وغيره وفي هذا الحديث ان الملك أن يتصور على صورة الأدمي وأن هو في ذاته صورة  
لا يستطيع الا دمي أن يراه فيها الضعف القوي البشرية الا من يشاء الله أن يقوه على ذلك  
ولهذا كان غالب ما يأتي جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة الرجل كما تقدم في بدء

حديثا معتز سمعت أبي عن  
أبي عثمان قال أثبت أن  
جبريل أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم وعنده أم سلمة  
فجعل يتحدث فقال لام  
سلمة من هذا أو كما  
قال قالت هذا رحيه فلما  
قام قالت والله ما حبه  
الاياه حتى سمعت خطبة  
النبي صلى الله عليه وسلم يخبر  
جبريل أو كما قال قال  
أبي قلت لأبي عثمان عن  
سمعت هذا قال من أسامة  
ابن زيد حديثا عدا الله  
يوسف حديثا الليث حديثا  
سميد المقبري

٤٩٨١

م س

تحفة

٩٤٢١٢

الوسى وأحاثا يتثل على الملك رجلا ولم يرجع بل على صورته التي خلق عليها الامر تبين كآيات في  
 الصحيحين ومن هنا تبين وجه دخول حديث أسامة هذا في الباب قالوا وفيه فضله لأم سلمة  
 ولدخلة وفيه نظر لأن أكثر الصحابة رأوا جبريل في صورة الرجل لما جاءه من الانبياء  
 والاسلام والاحسان ولأن اتفاق الشبه لا يستلزم إثبات فضله معنوية وغايته أن يكون له  
 منزلة في حسن الصورة حسب وقد قال صلى الله عليه وسلم لأن فطن حين قال ان الدجال أشبه  
 الناس به فقال يضرنى شبهه قال لا الحديث الرابع (قوله عن أبيه) هو أبو سعيد المقبري  
 كيسان وقد سمع سعيد المقبري الكثير من أبي هريرة وزعم من أبيه عن أبي هريرة ووقع  
 الامر ان في الصحيحين وهو دال على ثبت سعيه وتحرره (قوله ما من الانبياء نبي الا أعطى) هذا  
 دال على أن النبي لا بد له من محيزة تقتضي ايمان من شاهدها تصدقه ولا يضرم من أصرع على  
 المعاندة (قوله من الآيات) أي المعجزات الخوارق (قوله ما مثله آمن عليه البشر) ما موصولة  
 وقعت مفعولا ثانيا لأعطى ومثله مبتدأ وآمن خبره والمثل يطلق ويراد به عن الشيء وما يساويه  
 والمعنى أن كل نبي أعطى آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن به لاجلها وعليه  
 بمعنى الامم والباء الموحدة والنكتة في التعبير بانضمها بمعنى القليلة أي يؤمن بذلك مغلوبا  
 عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه لكن قد يجد فعاذ كما قال الله تعالى ويخجدوا بها  
 واستغفرت انفسهم ظلما وقال الطبري الراجع الى الموصول ضمير المجرور في عليه وهو حال أي  
 مغلوبا عليه في التعدي والمراد بالآيات المعجزات وموقع المثل موقعه من قوله قالوا وبورقة مثله  
 أي على صفتهم من البيان وعلو الطبقة في البلاغة (تنبيه) قوله آمن وقع في رواية حكاه ابن  
 قرقول وأمن بضم الهمزة ثم واو وساق في كتاب الاعتصام قال وكتبها بعضهم بالياء الاخيرة بدل  
 الواو وفي رواية القاسبي آمن بغير مد من الامان والاول هو المعروف (قوله وانما كان الذي أوتيته  
 وخافوا وحده الله إلى) أي أن معجزتي التي تحدث بها الوسى الذي أنزل علي وهو القرآن لما اشتهل  
 علم من الاعجاز الواضح وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا أنه لم يؤت من المعجزات ما أوتي من  
 تقدمه بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره لأن كل نبي أعطى معجزة خاصة به  
 لم يعطها بغيرها غيره تخدي بها قومه وكانت معجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه كما كان النصر  
 فاشيا عند فرعون فجاءه موسى بالعصا على صورة ما يصنع السحرة لكنهما تلقفت ما صنعوا  
 ولم يقع ذلك بعينه لغيره وكذلك اجساد عيسى الموفى وبراء الكه والابرص لكون الاطباء  
 والحكام كانوا في ذلك الزمان في غاية الظهور فآتهم من جنس عملهم بما لم تصل قدرتهم اليه  
 ولذا لما كان العرب الذين بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية من البلاغة جاءهم  
 بالقرآن الذي تحداهم أن يأبوا بسورة مثله فلم يقدروا على ذلك وقيل المراد أن القرآن ليس له  
 مثل لا صورة ولا حقيقة بخلاف غيره من المعجزات فانها لا تخلو عن مثل وقيل المراد أن كل نبي  
 أعطى من المعجزات ما كان مثله ان كان قبله صورة واقعية والقرآن لم يؤت أحد قبله مثله فلهذا  
 أرفقه بقوله فأرسلوا أن كون أكثرهم نابعا وقيل المراد أن الذي أوتيته لا يتطرق اليه تمثيل  
 وانما هو كلام معجز لا يقدر أحد ان يأتي بما يتخيل منه التشبيه به بخلاف غيره فانه قد يقع في  
 معجزاتهم ما يقدر الساحران على تخيل شبهه فيحتاج من يميز بينهما الى نظر والنظر عرضة للخطأ فقد

عن أبيه عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما من الانبياء نبي الا أعطى  
 من الآيات ما مثله آمن عليه  
 البشر وانما كان الذي  
 أوتيته وحيا أو حاد الله الى

يخطئ الناظر فيظن تساويهما وقيل المراد ان معجزات الانبياء انقضت بانقراض اعصارهم فلم يشاهدها الا من حضرها ومعجزة القرآن مستمرة الى يوم القيامة وخبره للعامة في أسلوبه وبلغته واخباره بالغيبات فلا يعصر من الاعصار الا ويظهر فيه شيئا أخبر به أنه سيكون يدل على صحة دعواه وهذا أقوى المحتملات وتكميله في الذي بعده وقيل المعنى أن المعجزات الماضية كانت حجة تشاهد بالابصار كقصة صالح وعصا موسى ومعجزة القرآن تشاهد بالبصرة فيكون من تبعه لاجلها أكثر لان الذي يشاهده عين الرأس ينقرض بانقراض مشاهدته والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الاول مستمرا (قلت) ويمكن تكميل هذه الاقوال كلها في كلام واحد فان حصلها الاثنان في بعضه بعضا (قوله) فارجوان أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة (رب) هذا الكلام على ما تقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة قائه وعظم نفعه لاشتماله على الدعوة والحق والاطمئنان والخبر بما سيكون فم نفعه من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سجد فحسن ترتيب الرجوى المذكورة على ذلك وهذه الرجوى قد تحققت فانه أكثر الانبياء تبعا وسبأى بيان ذلك واتحاف كتاب الرافق ان شاء الله تعالى ونما في هذا الحديث بالترجمة من جهة أن القرآن انما نزل بالوحى الذى يأتي به الملك لا بالانعام ولا بالالهام وقد جمع بعضهم احوال القرآن في أربعة اشياء «أحد» هاجس تاليفه والثناء «ثاني» مع الايجاز والبالغة «ثالث» انها صورة مساقاة واسلوبه المختلف لانساليب كلام أهل البلاغة من العرب فطما وثرا حتى حاربت فيه عقولهم ولم يمدوا الى الايمان بشئ مثله مع وفردوا عليهم على تحصيل ذلك وتقريره لهم على العجز عنه \* ثالثا ما شغل عليه من الاخبار عما مضى من أحوال الامم السابقة والشرائع الدائرة مما كان لا يعلم منه بعضه الا النادر من أهل الكتاب «رابعها» الاخبار بما ساقى من الكوائن التي وقع بعضها في العصر النبوى وبعضها بعده ومن غير هذه الاربعة آيات وردت بتجريح قوم في قضايا انهم لا يفعلونها فيجزوا عنها مع وفردوا عليهم على تكذيبه انتهى اليهود الموت ومنها الروعة التي تحصل لسماعه ومنها أن قارئه لا يمل من تردادها وسماعه لا يجه ولا يزداد بكثرة التكرار الا طراوة ولذا اذنه ومنها أنه آية باقية لا تعدم ما بقيت الدنيا ومنها جمعه للعلوم ومعارف لا تنقضى بحاجتها ولا تنهى فوائدها ام ملخصا من كلام عياض وغيره «الحديث الخامس (قوله) حدثنا عمرو بن محمد) هو الناقد وبذلك يجرى انونعهم في المستخرج وكذا أخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن ابراهيم ووقع في الاطراف خلف حدثنا عمرو بن علي الفلاس ورأيت في نسخة معتدلة من رواية النسخ عن الضارى حدثنا عمرو بن خالد وأظنه تصحفا والاول هو المعتمد فان الثلاثة وان كانوا معروفين من شيوخ الضارى لكن الناقد اخص من غيرهم بالرواية عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن ابن عمر بن كيسان أكبر سنهم ابن شهاب أقدم سماعا وابراهيم بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما ساقى في نصيحة يتعبد به في الحديث الا في بعد باب واحد (قوله) ان الله تابع على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته كذا لا كدروا به أي ذر ان الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته أي أكثر اتزاله قرب وفاته صلى الله عليه وسلم والسرفي ذلك أن الوفاء بعد فتح مكة كثرا وكثروا صلى الله عليه وسلم عن الاحكام فكثرت النزول بسبب ذلك ووقع لي سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدراودى عن الامام عن

فأرجوان أكون أكثرهم  
تابعا يوم القيامة \* حدثنا  
عمرو بن محمد حدثنا يعقوب  
ابن ابراهيم حدثنا أبي عن  
صالح بن كيسان عن ابن  
شهاب قال أخبرني أنس بن  
مالك رضى الله عنه أن الله  
تعالى تابع على رسوله صلى  
الله عليه وسلم قبل وفاته

٤٩٨٢

م س

تحفة

١٥٠٧

٤٩٨٣  
م ت س  
تحفة  
٣٢٤٩

حتى وفاة اكبر  
ما كان الوحي ثم توفي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعد  
حدثنا أبو نعيم حدثنا  
سفيان عن الأسود بن قيس  
قال سمعت جندباً يقول  
اشتكى النبي صلى الله عليه  
وسلم فلم يقيم له أول بيتين  
فاتته امرأة فقالت يا محمد  
ما أرى شيطانك الا قد  
تركنا فنزل الله عز وجل  
والضحى والليل اذا سجى  
ما ودعك ربك وما قلى  
\*(باب) نزل القرآن بلسان  
قرش والعرب قرأ ناعرياً  
بلسان عري من «حدثنا  
أبو اليان أخيراً شبيب  
عن الزهري

٤٩٨٤  
ت س  
تحفة  
٩٧٨٢

الزهري سألت أنس بن مالك هل قرأ الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت قال أكثر  
ما كان وأجبه أو رده ابن عباس في تاريخ مصر في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم (قوله حتى  
وفاته أكثر ما كان الوحي) أي الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره  
من الأزمنة (قوله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد) فيه اظهرا ما تضمنته النافذة في قوله  
حتى وفاته الله وهذا الذي وقع أخبرنا على خلاف ما وقع أولاً فان الوحي في أول العشرة فترقته ثم  
كثر وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال الا القليل ثم بعد الهجرة نزلت السور  
الطوال المستقلة على غالب الاحكام الا أنه كان الزمن الاخير من الحماية النبوية أكثر الأزمنة  
نزولاً بالسبب المتقدم وهذا اظهر من سببه هذا الحديث للترجمة لتضمنه الاشارة الى كيفية  
النزول الحديث السادس (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح الحديث قريشاً في  
سورة النجم ووجه ابراده في هذا الباب الاشارة الى أن تأخير النزول أحياناً انما كان يقع  
لحكمة تقتضي ذلك لا لتقصير تركه أو سلاف كان نزوله على الخهشي تارة يتابع تارة يتراخي وفي  
انزاله مفرداً أو جوه من الحكمة منها سهل حفظه لانه لنزل جله واحدة على أمة لا يعرفون  
غالهم ولا يكتبون على علم حفظه وأشار سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله رد على الكفار وقالوا  
لولا نزل عليه القرآن جله واحدة كذلك أي أنزلنا مفرداً لثبته بقوادك وبقوله تعالى وقرآننا  
فوقنا لمقرء على الناس على مكث ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تدرسه رسول  
ربه اليه يعلمه بأحكام ما يقع له وأجوبة ما يسئل عنه من الاحكام والحوادث ومنها أنه أنزل على  
سبعة أعرف مناسبات ينزل مفرداً أو نزل دفعة واحدة لثقت بامتاعاده ومنها ان الله قد رآنا  
ينسخ من أحكامه ما شاء فكان انزاله مفرداً لينفصل التام من المنسوخ أو من انزاله ما معاً  
وقد ضبط النقلة ترتيب نزول السور كما ساقى في باب تأليف القرآن ولم يضبطوا من ترتيب نزول  
الآيات الا قليلاً وقد تقدم في تفسير اقرأ باسم ربك انها أول سورة نزلت ومع ذلك فنزل من أولها  
أو لاخس آيات ثم نزل بها بعد ذلك وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولاً ثم نزل  
سائرهابعدوا وضخم من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن  
عباس عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول ضعوه هاهنا في  
السورة التي يذكر فيها كذا الى غير ذلك مما ساقى بيانه ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ (قوله)  
ما نزل القرآن بلسان قرش والعرب قرأ ناعرياً بلسان عري من (قوله) (قوله) (قوله)  
ذلق رسول الله تعالى قرأنا الى آخره وأما نزوله بلسة قرش فذكر في الباب من قول عثمان وقد  
أخرج أبو داود ومن طريق كعب الانصاري أن عمر كتب الى ابن مسعود أن القرآن نزل بلسان  
قرش فقرأه في الناس بلسة قرش لا بلسة هذيل وأما عطف العرب عليه ففي عطف العام على  
على الخاص لان قرشاً من العرب وأما ذكره من الآيتين ففيه حجة لذلك وقد أخرج ابن أبي  
داود في المصاحف من طريق أخرى عن عمر قال اذا اختلفت في اللغة فاكتموها بلسان مضر ام  
ومضر هو ابن زنا بن معدن عدنان والسه بنهني أنساب قرش وقس وهذيل وغيرهم وقال  
الفاضي أبو بكر بن الباقلاني معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قرش أي معظمه وأنه لم يقيم  
دلالة فاطمة على أن جميعه بلسان قرش فان ظاهر قوله تعالى انا جعلناه قرأ ناعرياً ناعرياً ناعرياً

٤٩٨٥  
٤٩٨٦  
٤٩٨٧  
٤٩٨٨  
٤٩٨٩  
٤٩٩٠  
٤٩٩١  
٤٩٩٢  
٤٩٩٣  
٤٩٩٤  
٤٩٩٥  
٤٩٩٦  
٤٩٩٧  
٤٩٩٨  
٤٩٩٩  
٥٠٠٠

وأخبرني أنس بن مالك قال فامر عثمان (٨) زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن

بجميع السنة العرب ومن زعم أنه أراد مضر دون سبعة أو همدان والعين أو قر بشادون غيرهم فعله البسان لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولاً واحداً ولو ساءت هذه الدعوى لساغ لا آخر أن يقول نزل بلسان بني هاشم مثلاً لأنهم أقرب نسباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من سائر قريش وقال أبو شامة يحتمل أن يكون قوله نزل بلسان قريش أي ابتداء نزوله ثم أتبع أن يقرأ بلسان غيرهم كما سأتقري به في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف اه وتكملة أنه أنزل أولاً بلسان قريش أحد الأحراف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قرائتها تسهيلاً وتيسيراً كما سأتقري به في باب ما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحراف فعمل الناس عليه ليكون لسان النبي صلى الله عليه وسلم وللماله من الأولوية المدكورة وعليه يحمل كلام عمر لأن سعاداً أيضاً (قوله وأخبرني) في رواية أبي ذر فأخبرني أنس بن مالك قال فامر عثمان بن عفان ومعه عوف على شيء فحذفوا بآتي سبانه في الباب الذي بعده فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان فأكثروه بلسانهم أي قريش (قوله أن نسخوها في المصاحف) كذلك ذكره الضمير للسور أولاً بآتي وأما الصحف التي أضررت من بيت حفصة ولكنها هي أن ينسخوا ما في المصاحف أي يتفأوا الذي فيها إلى مصاحف أخرى والاول هو المعادلة كان في مصحف لامصاحف (قوله وقال مسدد حدثنا يحيى) في رواية أبي ذر يحيى بن سعيد وهو القطن وهذا الحديث وقع لنا موصولاً في رواية مسدد من رواية معاذ بن المنى عنه كما ينشأ في تعليق التعليق (قوله ان يعلى) هو ابن أمية والد صفوان (قوله كان يقول لبتى أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا صورته من حرس لأن صفوان بن يعلى ما حضر القصة وقد أورد في كتاب العمرة من كتاب الحج بالاسناد الآخر المذكور هنا عن أبي جريح عن همام فقال فيه عن صفوان بن يعلى عن أبيه فوضع أنه ساقه هنا على لفظ رواية أبي جريح وقد أخرجه أبو نعيم عن طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بن نحو اللفظ الذي ساقه المصنف هنا وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أنه أظهر وأبين فعمل ذلك وقع من بعض النساخ وقيل بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه لا يستلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه بل أرسل بلسان جميع العرب لأنه أرسل إليهم كلهم بدليل أنه خاطب الأعرابي الذي سأله بما يشبههم بعد أن نزل الوحي عليه جواب مسئلته فدل على أن الوحي كان ينزل عليه بما يشبههم السائل من العرب قريشاً كان أو غير قريش والوحي أعم من أن يكون قرأناً بل أيلاً قال ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كلمة متألها كان أو غير متألها اختار بلسان العرب ولا رد على هذا كونه صلى الله عليه وسلم بعث إلى الناس كافة عرباً ونحباً وغيرهم لأن اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو سبيله إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغرب العرب بالسنتهم ولذا قال ابن المنبر كان إدخال هذا الحديث في الباب الذي قبله أدنى لكن له قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد (قوله باب جمع القرآن) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص وهو جمع متفرق في مصنف ثم جمع

وأخبرني أنس بن مالك قال فامر عثمان  
شمام أن ينسخوها في  
المصاحف وقال لهم إذا  
اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت  
في عريقتين من عريقة القرآن  
فاكتبوها بلسان قريش  
فان القرآن أنزل بلسانهم  
ففعلاوا «حدثنا أبو نعيم  
حدثنا همام حدثنا عطاء  
وقال مسدد حدثنا  
يحيى عن ابن جريح قال  
أخبرني عطاء قال أخبرني  
صفوان بن يعلى بن أمية أن  
يعلى كان يقول لبتى أرى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حين ينزل عليه الوحي  
فلما كان النبي صلى الله  
عليه وسلم بالجعرانة وعليه  
نوب قد أغلظ عليه سمعه  
الناس من أصحابه أذناه  
رجل مضجع بطب فقال  
بارسول الله كف ترى في  
رجل أكرم في جبهة بعد  
من تضع بطب فظفر النبي  
صلى الله عليه وسلم ساعة  
فغاب الوحي فاشأ عمر إلى  
يعلى أي تعال فغاب يعلى  
فأدخل رأسه فاذا هو محتر  
الوجه يبط كذلك ساعة ثم  
سرى عنه فقال أين الذي  
يسألني عن العمرة أتفا  
فالس الرجل فجني به إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال أما الطبيب الذي بك  
فأغسله ثلاث مرات وأما  
الجبهة فافزعهما ثم اصنع في  
عمرتك كما تصنع في جحك

تلك الجيف في معصف واحد صرب السور وساقى به ثلاثة أبواب باب تألف القرآن والمراد  
 به هناك تألف الآيات في السورة الواحدة وترتيب السور في المعصف (قوله عن عبيد بن  
 السباق) بفتح المهملة وتشديد الموحدة مدني بكى أباسه مدكره مسلم في الطبقة الأولى من  
 التابعين لكن لم أر له رواية عن أقدم من سهل بن حنيف الذي مات في خلافة علي وحديثه عنه  
 عند أبي داود وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث لكنه ذكره في التفسير والاحكام  
 والتوحيد وغيرهما طولا ومختصرا (قوله ٢ عن زيد بن ثابت) هذا هو الصحيح عن الزهري ان قصة  
 زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت وقصة حذيفة مع عثمان عن  
 أنس بن مالك وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق عن  
 خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وقدر واه ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن الزهري فادرج قصة آية  
 سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق وأغرب عبارة بن غزير فراه عن الزهري فقال عن  
 خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وساق القصص الثلاث بطولها قصة زيد مع أبي بكر وعمر ثم قصة  
 حذيفة مع عثمان أيضا ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب أخرجه الطبري وابن  
 الخطيب في المدرج ان ذلك ومنه وأنه أدرج بعض الاسانيد على بعض (قوله أرسل الى أبو  
 بكر الصديق) لم أقف على اسم الرسول اليه بذلك وروى في الجزء الاول من فوائد الدرر عاقلوني  
 قال حدثنا ابراهيم بن بشار حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد بن زيد بن ثابت قال  
 قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جمع في شيء (قوله مقتل أهل البغامة) أي عقب قتل  
 أهل البغامة والمراد بأهل البغامة قتله من أهل البغامة في الواقعة مع سبيلة الكذاب وكان  
 من شأنهم ان مسيلة ادعى النبوة وقوى أمره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بالرند اذ كثير من  
 العرب فزعوا اليه أبو بكر الصديق خالده بن الوليد في جمع كثير من الصحابة فثار به أشد محاربة الى أن  
 خذله الله وقتله وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قيل سبعمائة وقيل أكثر (قوله قد  
 استخرج) بسن مهمل سا كنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة أي أشد  
 وكثروا واستعمل من الحزن لان المكروه غالب يضاف الى الحزن كان المحبوب يضاف الى البرد  
 يقولون نحن الله عبيده وأقر عينيه ووقع من تسمية القراء الذين أراد عر في رواية سفيان بن  
 عيينة المذكورة قبل سالم مولى أبي حذيفة وانظروا قلنا قتل سالم مولى أي خذيفة خنى عمر أن  
 يذهب القرآن لخالي أي بكر وسأني أن سالما خدم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ  
 القرآن عنه (قوله بالقرآن بالمواطن) أي في المواطن أي الاماكن التي تقع فيها القتال مع الكفار  
 ووقع في رواية شعيب عن الزهري في المواطن وفي رواية سفيان وأنا أخشى أن لا يفي المسجون  
 زخفا آخر الاستحراق لقتل بأهل القرآن (قوله فذهب كثير من القرآن) في رواية يعقوب بن  
 ابراهيم بن سعد عن أبيه من الزيادة الآن يجمعوه وفي رواية شعيب قبل أن يقتل الباقر وهذا  
 يدل على أن كثيرا من قتل في وقعة البغامة كان قد حفظ القرآن لكن يمكن أن يكون المراد أن  
 مجموعهم جعه لان كل فرد فرده وجمعوه وسأني من زيد بن ثابت لان ذلك في باب من جمع القرآن ان شاء الله  
 تعالى (قوله قتل لعمر) هو خطاب أبي بكر له حكمه ثانيا زيد بن ثابت لم أرسل اليه وهو كلام  
 من يؤثر الاتباع وينفرن من الاستداع (قوله لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم من

٢ قوله عن زيد كذا بالنسخ  
 والذي في المتن زيد فقل  
 مافي الشارح رواية له ١٥

زيد بن ثابت رضي الله عنه  
 قال أرسل الى أبو بكر الصديق  
 مقتل أهل البغامة فإذا عر  
 ابن الخطاب عنده قال أبو  
 بكر رضي الله عنه ان عر  
 أناني فقال ان القتل قد  
 استخرج يوم البغامة بقراء  
 القرآن وأنا أخشى ان  
 استخرج القتل بالقرآن بالمواطن  
 فذهب كثير من القرآن  
 وأنا أرى أن تأمر بجمع  
 القرآن قلت له سر كيف  
 تفعل شيأ لم يفعله رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال عر  
 هذا والله خير فمزل عر  
 يراجعني حتى شرح الله  
 صدرى لذلك ورأيت في  
 ذلك الذي رأى عر

رواية شيبان بن عينة تصريح زيد بن ثابت بذلك وفي رواية عمار بن غزيرة ففرمها أبو بكر وقال  
أفعل ما يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه  
وسلم أعمال الجميع القرآن في المصحف لما كان يتقرء من وروده ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته فلما  
انقضى نزوله وفاته صلى الله عليه وسلم ألهم الله الخلقنا الراشد بن ذلك وقالوا عبد الصادق بضمان  
حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفا فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه  
بمشورة عمرو بن لؤي ثم ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بإسناد حسن عن عبد خير قال سمعت  
علما يقول أعظم الناس في المصاحف أجرة أبو بكر رجة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله  
وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكبوا عني  
شأن القرآن الحديث فلا ينافي ذلك لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة وقد  
كان القرآن كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب  
السور وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال قال علي لم تأت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ألبت أن لا أخذه على ردائي الا الصلاة جمعة حتى أجمع القرآن فجمعه  
فأسند وضعف لا نقطاعه وعلى تقدير أن يكون محض ظاهرا دمه جمعه حفظه في صدره قال  
والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين الوحي وهم من رآه به (قلت) وما تقدم من رواية عميد  
خير من على أصح فهو المعتمد ووقع عند ابن أبي داود أيضا بيان السبب في إشارة عمر بن الخطاب  
بذلك فأخرج من طريق الحسن بن عرسال عن أبيه من كتاب الله فقبل كانت مع فلان فقتل يوم  
اليوم فقال ان الله وأمر بجمع القرآن فكان أول من جمعه في المصحف وهذا منقطع فان كان  
محض ظاهرا على أن المراد بقوله فكان أول من جمعه أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فاسب  
الجمع إليه لذلك وقد تنول بعض الرافض أنه يتوجه الاعتراض على أبي بكر بما جاله من جمع  
القرآن في المصحف فقال كيف جاز أن يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلوات والسلام  
والجواب أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السايق للناسي عن النص منه لله ولرسوله ولكتابه  
ولا إمامة المسلمين وعاصمهم ربه كان النبي صلى الله عليه وسلم آذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه  
غيره فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوبا بذلك توقف زيد عن كتابه الآية من آخر سورة براءة  
حتى وجدها مكتوبة مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه وإذا تأمل المصنف ما نقله أبو بكر  
من ذلك جزم بأنه بعد في فضائله وشوقه بعظم منقبته لنبوت قوله صلى الله عليه وسلم من سنة  
حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها تجميع القرآن أحد بعده الأول كان له مثل أجره إلى يوم القيامة  
وقد كان لا يكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار جمعه أن يرده على ابن الدغنة جواره ويرضى  
بجوار الله ورسوله وقد تقدمت القصة مسبوطة في فضائله وقد أعل الله تعالى في القرآن بأنه تجميع  
في الصحف في قوله يتلو صحفا مطهرة الآية وكان القرآن مكتوبا في الصحف لكن كانت مفردة فجمعهما  
أبو بكر في مكان واحد ثم كانت بعد محفوفة إلى أن أمر عثمان بالنسخ منها فتنسخ منها عدة  
مصاحف وأرسل بها إلى الأمصار كما سأتى بيان ذلك (قوله قال زيد) أي ابن ثابت (قال أبو بكر)  
أي قال (إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي) ذكره أربع صفات مقتضية  
خصوصيته بذلك كونه شابا فيكون أنشط لما يطلب منه كونه عاقلا فيكون أوعى له وكونه لا يتهم

قال زيد قال أبو بكر إنك  
رجل شاب عاقل لا نتهمك  
وقد كنت تكتب الوحي  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فتتبع القرآن فاجعه



فترك الناس الهوكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر عمارسة له وهذه الصفات التي اجتمعت  
 له تدور في غيره لكن مفرقة وقال ابن بطال عن المهلب هذا يدل على أن العقل أصل لخصال  
 المجودة لأنه لم يصف زيداً بأكثر من العقل وجعله سيداً لآفته ورفعه التهمة عنه كذا قال وفيه  
 نظر وسأني مزيد البحث فيه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ووقع في رواية سفيان بن عيينة  
 فقال أبو بكر أما اذا عرفت على هذا فانزل الى زيد بن ثابت فادعه فإنه كان شاكراً ثانياً يكتب  
 الوحي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه فادعه حتى يجمعه معنا قال زيد بن ثابت  
 فأرسل الي فأتيتهما فقال لي ان اتريد أن يجمع القرآن في شيء فاجعه معنا وفي رواية عمار بن غزيرة  
 فقال لي أبو بكر ان هذا دعائي الى أمر وأنت كاتب الوحي فان تلك معه استعجبك وان توافقني  
 لا أقبل فاقضى قول عمر ففترت من ذلك فقال عمر كله وما عليك إلا فقلنا قال فنظرنا فقلنا لا شيء  
 والله ما علينا قال ابن بطال انما عرف أبو بكر أن زيد بن ثابت ثانياً لأنه لم يجد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فعله فكبرها أن يجمعا في مجلس من زيد احتياطه للدين على احتياط الرسول  
 فلما تبهما عري على فائدة ذلك وأنه خشة أن يتغير الحال في المستقبل اذا لم يجمع القرآن فصير الى  
 حالة الخفاء بعد الشهرة ترجم الله قال ودل ذلك على ان فعل الرسول اذا تجرد عن القرآن  
 وكذا تركه لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول بل هو  
 مستعمل في القواعد التي مهدها الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن الباقلاني كان الذي فعله أبو  
 بكر من ذلك فرض كفاية بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن مع قوله  
 تعالى ان علياً ساجده وقرأه وقوله ان هذا في الصحف الاولى وقوله رسول من الله يتلو صحفاً  
 مطهرة قال في كل أمر يرجع لاحكامه وحفظه فهو واجب على الكفاية وكان ذلك من النصيحة  
 لله ورسوله وكابه وأئمة المسلمين وعامتهم قال وقد فهم عمر أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه  
 لادلائفه على المنع ورجع اليه أبو بكر لما رأى وجه الاصابة في ذلك والله ليس في المقول ولا في  
 المقول ما ينافيه وما يترتب من ترك جمعه من ضياع بعضه ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر  
 الصحابة على تصويب ذلك (قوله فوالله لو كافوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما  
 أمرني به) كأنه جزم ألا باعتبار أبي بكر ومن وافقه وأقره باعتبار انه الآخر وحده بذلك ووقع  
 في رواية شعيب عن الزهري لو كافني بالافراد أيضاً وانما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشه من  
 التقصير في احصاء ما أمر بجمعه لكن الله تعالى بسره ذلك كما قال تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر  
 (قوله فقتبت القرآن أجعه) أي من الاشياء التي عندي وعند غيري (قوله من العيب) يضم  
 المهمتين ثم موحدة جمع عيب وهو جريد الخلل كما لا يشكطون الخوص ويكتبون في الطرف  
 العريض وقيل السبب طرف الجريدة العريض الذي لم يثبت عليه الخوص والذي ثبت عليه  
 الخوص هو السعف ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب القصب والسبب التكرار في  
 جريد الخلل ووقع في رواية شعيب من القاع جمع رقيقة وقد يكون من جلد أو ورق أو غدير  
 رواية عمار بن غزيرة وقطع الاديم وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن  
 ابراهيم بن سعد والصحف (قوله والخائف) بكسر اللام ثم خامعة مخففة وآخره فاجع مخففة  
 بفتح اللام وسكون المجهمة ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد والصحف بضمعين  
 وقآخره قال أبو داود الطيالسي في روايته هي الحجارة الرقاق وقال المطاطي صفائح الحجارة

فوالله لو كافوني نقل جبل  
 من الجبال ما كان أثقل عليّ  
 مما أمرني به من جمع القرآن  
 قلت كيف تراه لو نسيألم  
 يفعله رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال هو والله  
 خير فلم يزل أبو بكر يرجعني  
 حتى شرح الله صدرى الذي  
 شرح له صدر أبي بكر وعمر  
 رضى الله عنهما فتبعت  
 القرآن أجعه من العيب  
 والخائف

الراق قال الاصحى فيها عرض ودقة وسبأ في الصنف في الاحكام عن أبي ثابت أحدثه وخبرناه  
فسره الخرف بفتح المجهه والزاي ثم فاهوى الالية التي تصنع من الطين المشوى ووقع في رواية  
شعب والاكاف جمع كسف وهو العظم الذي للبعير والشاة كانوا اذا حنفت كتبوا فيه وفي رواية  
عمارة بن غزبة وكسر الاكاف وفي رواية ابن جهم عن ابن شهاب عند ابن أبي داود والاضلاع  
وعند من وجه آخر الاقتاب بقاف ومشناه وآخره موحدة جمع قتب يشعثن وهو الخشب الذي  
يوضع على ظهر البعير ليركب عليه وعند ابن أبي داود ايضا في المصاحف من طريق يحيى بن عبد  
الرحمن بن حاطب قال قام عرفقال من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شأمن القرآن  
فلأت به وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والالواح والسب قال وكان لا يقبل من أحدث شيئا حتى  
يشهد شاهدان وهذا يدل على ان زيدا كان لا يكتب بمجترود وحده مكنو باحتى يشهده من  
تلقاه سمعاهم كونه زيدا كان يحفظه وكان يفعل ذلك مسابقة في الاحتياط وعند ابن أبي داود  
أيضاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبابكر قال لعمر ولا يدع ادعالي باب المسجد في جاء كما  
يشاهدن على شيء من كتاب الله فاكثباه ورجاله ثقافت مع انقطاعه وكان المراد بالشاهدين الحفظ  
والكتاب والمراد أنهم يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والمراد أنهم يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن وكان غرضهم أن  
لا يكتب الا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرّد الحفظ (قوله) وصدر  
الرجال أي حيث لا أحدث ذلك مكنو بالوالوا بمعنى مع أي أكتبه من المكتوب الموافق  
للمعفوظ في الصدر (قوله) حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصاري ووقع في  
رواية عبد الله بن مهيدي عن ابراهيم بن سعد مع خزيمة بن ثابت أخرجه أحمد والترمذي  
ووقع في رواية شعب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة مع خزيمة الانصاري وقد أخرجه  
الطبراني في مسند الشاميين من طريق أبي العلاء عن شبيب بن قيس قال في خزيمة بن ثابت الانصاري  
وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب وقول من قال عن ابراهيم بن  
سعد مع أبي خزيمة أصح وقد تقدم الاحتفاء في تفسير سورة التوبة وان الذي وجدته آخر  
سورة التوبة غير الذي وجدته الآية التي في الاحزاب فالاول اختلاف الروافة عنه على الزهري  
فن قال مع خزيمة من قائل مع أبي خزيمة ومن شك فيه يقول خزيمة أو أبي خزيمة والاربعون  
الذي وجدته آخر سورة التوبة أو خزيمة بالكنية والذي وجدته الآية من الاحزاب خزيمة  
وأبو خزيمة قبل هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكنيته دون اسمه وقبل هو الحرث بن  
خزيمة وأما خزيمة فهو ابن ثابت والشهادتين كما تقدم صريحاً في سورة الاحزاب وأخرج ابن  
أبي داود من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال أتى الحرث  
ابن خزيمة هاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال اشهد أني سمعتهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ويعنيهما فقال عمر وأنا أشهد لقدمتهما ثم قال لو كانت ثلاث آيات لجمعنا سورة على حدة  
فانظر واسورة من القرآن فالحق حافي آخرها فهذا ان كان محققاً لاحتفل أن يكون قول زيد بن  
ثابت وجدته مع أبي خزيمة أحد هاهم غيره أي أول ما كتبت ثم جاء الحرث بن خزيمة بعد ذلك  
أو أن أبان خزيمة هو الحرث بن خزيمة لا ابن أوس وأما قول عمر لو كانت ثلاث آيات فظهر أنهم

وصدروا الرجال حتى  
وجدت آخر سورة التوبة  
مع أبي خزيمة الانصاري

كذا أو يقولون آيات السور باجتماعهم وسائر الاخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئا من ذلك  
 الا بتوقفهم ترتيب السور وبعضها اثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد كما سأتى في باب  
 تأليف القرآن (قوله لم أجدها مع أحد غيره) أي مكتوبة لما تقدم من انه كان لا يكتب في الحفظ  
 دون الكتابة ولا يلزم من عدم وجوده اياها حينئذ أن لا تكون نواتر عندهم لم يتلقها من  
 صلى الله عليه وسلم وانما كان يزيد يطلب الثبوت عن تلقاها بغير واسطة ولعلهم لما وجدها  
 زيد عند أبي خزيمه تذكروها كما ذكرها زيد فائدة التبع المبالغة في الاستظهار والوقوف  
 عند ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي هذا ما يخفى معناه وهو ما كان  
 يكتب في الثابت الاية بخبر الشخص الواحد وليس كذلك فقد اجتمع في هذه الاية زيد بن ثابت  
 وأبو خزيمه وعمر وحكي ابن التميمي عن الداودي قال لم يتفرد بها أبو خزيمه بل شاركه زيد بن ثابت  
 فعلى هذا ثبت برجلين اهـ وكأنه ظن ان قوله لم لا ثبت القرآن بخبر الواحد أي الشخص  
 الواحد وليس كاطن بل المراد بخبر الواحد خلا في الخبر المتواتر فلو بلغت رواية الخبر عددا كثيرا  
 وقدر شيا من شروط التواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد والحق ان المراد بالثبوت وجودها  
 مكتوبة لا نفي كونها محفوظة وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يعقوب بن عبد الرحمن بن  
 حاطب بن جهم خزيمه بن ثابت فقال قال ابي بكر لم يكتبوها قالوا وما هم قال  
 تلقيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد جاءكم رسول من أنفسكم الى آخر السورة فقال  
 عثمان وأنا ثم قد كيف ترى أن تضعها ما قال اخبرهما آخر ما نزل من القرآن ومن طريق  
 أبي العلاء انهم لما جمعو القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي على علمهم أي بن كعب فلما انتهوا  
 من قراءة آية قوله لا يفقهون نظنوا أن هذا آخر ما نزل منها فقال أبي بن كعب أقرأني رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم آيتين بعدهن لقد جاءكم رسول من أنفسكم الى آخر السورة (قوله  
 فكانت الصحف) أي التي جهه ازيد بن ثابت (قوله عند أبي بكر حتى توفاه الله) في موطن  
 وهب من مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال جمع أبو بكر القرآن في قرطاس وكان  
 سال زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعدم ففعل وعند موسى بن عيسى في المغازي  
 عن ابن شهاب قال لما أصيب المسلمون بالجماعة فزع أبو بكر وخاف أن يهلك من القراء طائفة  
 فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول من  
 جمع القرآن في الصحف وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمار بن غزبة أن زيد بن ثابت قال فأنرى  
 أبو بكر فكسفت في قطع الاديم والعصب فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتب ذلك في صحيفة واحدة  
 فكانت عنده وانما كان في الاديم والعصب أولا قبل أن يجمع في عهد أبي بكر ثم جمع في الصحف  
 في عهد أبي بكر كادت عليه الاخبار الصحيحة المترددة (قوله ثم عند حفصة بنت عمر) أي بعد عمر  
 في خلافة عثمان الى أن شرع عثمان في كتابة المصحف وانما كان ذلك عند حفصة لانها كانت  
 وصية عمر فاستمر ما كان عنده عند ما حث عليه منها من له طلب ذلك (قوله حدثنا موسى) هو  
 ابن جعيل وبرايم هو ابن سعد وهذا الاسناد الى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه أعاده إشارة الى  
 أنهم ما حدثنا لابن شهاب في قصتين مختلفتين وان انفقتا في كتابة القرآن وجمعه وعن ابن شهاب  
 قصة ثالثة كما يشاهد من خارجة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التي من الاحزاب وقد ذكرها في آخر

لم أجدها مع أحد غيره  
 لقد جاءكم رسول من  
 أنفسكم عزير عليه ما عنتم  
 حتى خاتمة براءة فكانت  
 الصحف عند أبي بكر حتى  
 توفاه الله ثم عند عمر حيا به  
 ثم عند حفصة بنت عمر رضي  
 الله عنه \* حدثنا موسى  
 حدثنا ابراهيم

٤٩٨٧

ت س

تحفة

٩٧٨٢

هذه القصة الثانية هنا وقد أخرجه المصنف من طريق شعب عن ابن شهاب مفرقا فخرج القصة الأولى في تفسير التوبة وأخرج الثانية قبل هذا بابا لكن باختصار وأخرجها الطبراني في مسند الشاميين وابن أبي داود في المصاحف والخطيب في المدرج من طريق أبي اليمان يتبعه وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الاحزاب كما تقدم قال الخطيب روى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ثم ساقها من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقا واحدا مفصلا للاسناد المذكورة قال وروى القصص الثلاث شعب عن ابن شهاب وروى قصة آخر التوبة مفردا يونس بن زيد (قلت) وروايته تأتي عقب هذا باختصار وقد أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن يونس مطولة وفاته رواية شفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب أيضا وقد بينت ذلك قبل قال وروى قصة آية الاحزاب مع عمر وشام بن القزاز ومعاوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم (قلت) وفاته رواها بن أبي عتيق لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في الجهاد (قوله حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه) في رواية يونس عن ابن شهاب ثم أخبرني أنس بن مالك (قوله) أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغزى أهل الشام ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق في رواية الكشي مبنى في أهل العراق والمراد أن ارمينية فتح في خلافة عثمان وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك وكان أمير أهل الشام على ذلك العسكر حبيب بن مسلمة الفهري وكان حذيفة من جملة من غزاهم وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم بن سعد وكان يغزى أهل الشام في فوج ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق قال ابن أبي داود الفرج النضر وفي رواية يعقوب ابن ابراهيم بن سعد عن أبيه أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل ارمينية في غزوهم ذلك الفرج مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام وفي رواية يونس بن زيد اجتمع لغزو وأذربيجان ورمينية أهل الشام وأهل العراق ورمينية بفتح الهمزة عند ابن السمعاني وبكسر ها عند غيره موبه جزم الجوالقي وسعه ابن الصلاح ثم النورى وقال ابن الجوزى من ضيما فقد غلط وبسكون الراء وكسر الميم بعدها محتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية مفتوحة خفيفة وقد تنقل قاله ياقوت والنسبة اليها ارقى بفتح الهمزة ضبطها الجوهري وقال ابن ارق قول بالتحتانية لا غير وحكى ضم الهمزة وغلط وانما المضموم همزة مرسلة والنسبة اليها ارموى وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان وأما ارمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط ومدا الاصيلي والمهلب أوله وزاد المهلب الدال وكسر الراء وتقدم الموحدة تشقل على بلاد كثيرة وهي من ناحية الشمال قال ابن السمعاني هي من جهة بلاد الروم يضرب بجسرها وطيب هواؤها وكثرة ماؤها وشجرها المشل وقيل انها من بناء ارمين من ولد يافث بن نوح وأذربيجان بفتح الهمزة والذال المجمة وسكون الراء وقيل بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها محتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخرة نون وحكى ابن مكى كسر أوله وضبطها صاحب المطالع ونقله عن ابن الاعرابي بسكون الذال وفتح الراء بلدة كبيرة من نواحي جبال العراق غربي وهي الآن تبريز وقصباتها وهي تلي ارمينية من جهة غربيها وانفق غزوهم في سنة واحدة

حدثنا ابن شهاب أن أنس  
ابن مالك حدثه أن حذيفة  
ابن اليمان قدم على عثمان  
وكان يغزى أهل الشام  
في فتح ارمينية وأذربيجان  
مع أهل العراق

يباض بالاصل

واجتمع في غزوة كل منهم أهل الشام وأهل العراق الذي ذكرته الأشهر في ضبطها وقد عتد  
 الهزيمة وقد تكسر وقد تحذف وقد تنفتح الموحدة وقد بزادها ألف مع مذ الأولى حكاية  
 المجرى وأنكره لجلو البقي ويؤكده أنهم نسبوا إليها آذرى بالمداقصارا على الركن الأول كما  
 قالوا في النسبة إلى بعلبك بعل وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو  
 الثانية من خلافة عثمان وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي إسحق عن مصعب بن سعد بن  
 أبي وقاص قال خطب عثمان فقال يا أيها الناس انما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة وقد  
 اختلفتم في القراءة الحديث في جمع القرآن وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر وكان قتل عمر في  
 أوخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة  
 سنة إلا ثلاثة أشهر فان كان قوله خمس عشرة سنة أي كملته فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة  
 أشهر من خلافة عثمان لكن وقع في رواية أخرى له منذ ثلاث عشرة سنة فيجمع بينهما بالنسبة إلى الكسر  
 في هذمه وجبر في الأولى فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافة عثمان فيكون ذلك في أوخر  
 سنة أربع وعشرين أو أواخر سنة خمس وعشرين وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أوسينة  
 قُتبت فيه وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان وعقل  
 بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكر ذلك مستندا (قوله) فأفرغ  
 حذيفة اختلافا في القراءة وفي رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن أبيه فيقتارعون في القرآن  
 حتى يجمع حذيفة من اختلافهم ما ذكره وفي رواية يونس قندا كروا القرآن فاختلقوا فيه حتى  
 كاد يكون بينهم قتلة وفي رواية عبارة عن غزبه أن حذيفة قلع من غزوة قلع يدخل بيته حتى أتى  
 عثمان فقال يا أمير المؤمنين ادرك الناس قال وما ذلك قال غزوت فرج أوسينة فإذا أهل الشام  
 يقرؤون بقراءة أبي بن كعب فأبون عالم يسمع أهل العراق وإذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عبد  
 الله بن مسعود فإبون عالم يسمع أهل الشام فيكفر بعضهم بعضا وأخرج ابن أبي داود أيضا من  
 طريق يزيد بن معاوية النخعي قال أتاني المسجد من الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة فسمع  
 رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري فغضب ثم قام  
 فحمد الله وأثنى عليه ثم قال هكذا كان من قبلكم اختلفوا والله لا ركن إلى أمير المؤمنين ومن  
 طريق أخرى عنه إن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة قرأها هذا أو أمي الحج والعمرة لله وقرأ  
 هذا أو أمي الحج والعمرة لليت فغضب حذيفة واجترأ عنه ومن طريق أبي الشعثاء قال قال  
 حذيفة يقول أهل الكوفة قراءة ابن مسعود ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى والله لئن  
 قدمت على أمير المؤمنين لأمرنه أن يجعلها قراءة واحدة ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال  
 لحذيفة بلغني عنك كذا قال نعم كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف  
 أهل الكتاب وهذه القصة لحذيفة يظهر في أنها متقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة  
 فكانه لما رأى الاختلاف أيضا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان ومصادف  
 أن عثمان أيضا كان وقع له شؤ ذلك فأخرج ابن أبي داود أيضا في المصاحف من طريق أبي قلابة  
 قال لما كان في خلافة عثمان جعل الملم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل فجعل المعلمان  
 يتلقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضا فبلغ ذلك عثمان فخطب

فأفرغ حذيفة اختلافهم  
 في القراءة فقال حذيفة  
 لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك  
 هذه الأمة قبل أن يمتلأوا  
 في الكتاب اختلاف اليهود  
 والنصارى

فقال أنتم عندي تحتلقون فني فأبى عنى من الانصار أشد اختلافاً فكأنه والله أعلم لما جاءه  
 حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الانصار تحقق عنده ما ظنهم من ذلك وفي رواية مصعب بن سعد  
 فقال عثمان تبتون في القرآن تقولون قراءتني قراءه عبد الله وبقول الاسر والله ما نقيم قراءتكم  
 ومن طريق محمد بن سيرين قال كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه كذبت عما تقول فرفع  
 ذلك الى عثمان فتعاطف في نفسه وعند ابن أبي داود أيضاً من رواية بكر بن الانبياء أن ناسا  
 العراق بسال أحدهم عن الآية فاذا قرأها قال ألا أني أكفر بهذه ففساد ذلك في الناس فكلم  
 عثمان في ذلك **(قوله)** فأرسل عثمان الى حفصة أن أرسلي النسا للصحف ننسخها في المصاحف  
 في رواية يونس بن يزيد فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمراً يزيد بحجتها فتنسخ منها  
 مصاحف ففت بها الى الآفاق والفرق بين الصحف والمصحف ان الصحف الاوراق المجردة التي  
 جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر وكانت سوراً منفردة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة تكتب  
 يرتب بعضها اثر بعض فلما نسخت ورتب بعضها اثر بعض صارت مصحفاً وقد جاء عن عثمان انه  
 لما فعل ذلك بعد ان استشار اصحابه فأخرج ابن أبي داود باسناد صحيح من طريق سويد بن  
 غنله قال قال علي لا تقولوا في عثمان الا خيراً فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف الا اعيان  
 ملائمة قال ما تقولون في هذه القراءة فقد بلغني ان بعضهم يقول ان قرأني خيراً من قراءتك وهذا  
 بكاد أن يكون ككفرنا فلما خافى قال أرى ان جميع الناس على صحف واحدة فلا تكون  
 فرقة ولا اختلاف قلنا فنتم ما رأيت **(قوله)** فأمر يزيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن  
 العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف وعند ابن أبي داود من طريق  
 محمد بن سيرين قال جمع عثمان اثني عشر رجلاً من قريش والانصار منهم أي بن كعب وأرسل الى  
 الرقعة التي في بيت عمر قال خذني كثيراً فقلت وكان ممن يكتب قال فكفوا اذا اختلفوا في  
 الذي آخره قال ابن سيرين أظنه ليكتبه على العريضة الاخيرة وفي رواية مصعب بن سعد فقال  
 عثمان من أكتب الناس قالوا كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد بن ثابت قال فأبى الناس  
 أعرب وفي رواية أفصح قالوا سعيد بن العاص قال عثمان فليمل سعيد وليكتب زيد ومن طريق  
 سعيد بن عبد العزيز ان عروة بن الزبير قال قال ابن سعد وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص  
 ابن أمية لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل أبوه العاص يوم بدر مشركاً  
 ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركاً قلت وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة  
 النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين قاله ابن سعد وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص  
 وعائشة في صحيح مسلم واستعمله عثمان على الكوفة ومعاوية على المدينة وكان من أجواد  
 قريش وحلماء وكان معاوية يقول لكل قوم كبريم وكبر عتاسه وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص  
 سبع أو ثمان أو تسع وخمسين ووقع في رواية عمارة بن غزاة أن ابن سيرين وسعيد بن العاص بدل سعيد  
 قال الخطيب وروى عمارة في ذلك لأن ابن قتيل بالشام في خلافة عمر ولا مدخل له في هذه القصة  
 والذي أقامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخي أبيان المذكور ٥١ ووقع من اسمه  
 بقية من كتب أو أملا عند ابن أبي داود ومقر قاجاعة منهم مالك بن أبي عامر جدي مالك بن أنس  
 من روايته ومن رواية أبي قلابه عنه ومنهم كثير من أفلح كما تقدم ومنهم أي بن كعب كما ذكرنا

فأرسل عثمان الى حفصة  
 أن أرسلي النسا للصحف  
 ننسخها في المصاحف ثم  
 نردها اليك فأرسلت بها  
 حفصة الى عثمان فأمر زيد  
 ابن ثابت وعبد الله بن الزبير  
 وسعيد بن العاص وعبد  
 الرحمن بن الحارث بن هشام  
 فنسخوها في المصاحف

ومنه أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وقع ذلك في رواية إبراهيم بن اسمعيل بن جهم عن ابن شهاب في أصل حديث الباب فهو لا تسمية عرفنا تسميتهم من الثاني عشر وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر بن سمرة قال قال عمر بن الخطاب لأبى بن مراحنا الأعلمان قريش وثقف وليس في الذين سمعناهم أحدا ممن نقبل كلهم ما قرئوا أو انصروا وكان ابتداء الأمر كان يزيد وسعد للمعنى المذكور وفيه جاف رواية مصعب ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الأتفاق فاضافوا إلى يزيد من ذكرهم استظهروا بابي بن كعب في الأملاء وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه قال ابن شهاب فأخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره يزيد بن ثابت نسخ المصحف وقال يا معشر المسلمين أزل عن نسخ كتابة المصحف وتولاها رجل والله لقد أسأت والله في صلب رجل كافر يزيد بن ثابت وأخرج ابن أبي داود من طريق جبير بن مالك بالخاء مصغر سمعت ابن مسعود يقول لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وإن يزيد بن ثابت لصلى من الصبيان ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بضعا وسبعين سورة ومن طريق زو بن حبش عنه أنه زاد وإن يزيد بن ثابت روايتين والعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالبدنة وعبد الله بالكوفة لم يؤخر ما عن علمه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضره وأيضا فإن عثمان إنما أراد نسخ المصحف التي كانت جفت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفا واحدا وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو يزيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال بلغني أنه كره ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود ورجال من أفاضل الصحابة (قوله) وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة يعني سعيدا وعبد الله وعبد الرحمن لأن سعيدا أموي وعبد الله أسدي وعبد الرحمن مخزومي وكلها من بطون قريش (قوله) في شئ من القرآن في رواية شعيب في عريية من عريية القرآن وزاد الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد في حديث الباب قال ابن شهاب فاختلفوا ويوشق في التابوت والتابوت فقال القرشيون التابوت وقال زيد التابوت فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال أكتبوه التابوت فإنه نزل بلسان قريش وهذه الزيادة أدرجها إبراهيم بن اسمعيل بن جهم في حديثه عن ابن شهاب في حديث يزيد بن ثابت قال الخطيب وانحارواها ابن شهاب مرسله (قوله) حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رجع عثمان إلى حفصة زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عوف قال كان عمر وأبو بكر في حفصة يعني حين كان أمير المدينة من جهة نعاوية يسألهما المصحف التي كتبت منها القرآن فتأبى أن تعطيه قال سالم لما وقفت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل عمر وأبو بكر إلى عبد الله بن عمر ليرسلنا إليه تلك المصحف فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر فأمر بها عمر وأبو بكر فشققت وقال عثمان فعلت هذا لأنني خشيت أن يطال الناس زمان أن يرثي في شأن هذه المصحف من تاب ووقع في رواية أبي عبيد فرقت قال أبو عبيد لم يسمع أن عمر وأبو بكر في المصحف إلا في هذه الرواية (قلت) قد أخرجه ابن أبي داود من طريق بن وثن

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شئ من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فأنزل بلسانهم ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رجع عثمان إلى حفصة

ابن زيد عن ابن شهاب نحوه وفيه فلما كل مروان أمير المدينة أرسل إلى حفصة يسألهما الصنف  
فمنعهما بها قال فحدثني سالم بن عبد الله قال لما وقفت حفصة فذكره وقال فيه فشققتها وحرقتها  
ووقعت هذه الزيادة في رواية عبارة بن غزاة أيضا باختصار لكن أدرجها أيضا في حديث زيد  
ابن ثابت وقال فيه فغسلها غسلا وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم  
أو خارجة أن أبابكر لما جمع القرآن سأله زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث مختصرا إلى أن  
قال فأرسل عثمان إلى حفصة فطلبها فابت حتى عاهاها ليردنها إليها فانسخ منها ثم ردها فلم تزل  
عندها حتى أرسل مروان فأخذها فحرقها وجمع بأنه صنع بالصنف جيع ذلك من تنسيق ثم  
غسل ثم تحريق ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة فيكون من فعلها ثم غسلها والله أعلم **(قوله)** فأرسل  
إلى كل أئمة الصنف عما نسخوا في رواية شعيب فأرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين بالصنف  
واختلفوا في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الاتفاق فالمشهور أنها خمسة وأخرج ابن  
أبي داود في كتاب المصاحف من طريق حمزة الزيات قال أرسل عثمان أربعة مصاحف وبث منها  
إلى الكوفة بالصنف فوق عتدرجل من مروان فبقي حتى كتبت معيني عليه قال ابن أبي داود  
سمعت أبا حاتم السجستاني يقول كتبت سبعة مصاحف إلى مكة وإلى الشام وإلى اليمن وإلى  
البحرين وإلى البصرة وإلى الكوفة وحسب بالمدينة واحدة وأخرج بإسناد صحيح إلى إبراهيم  
الفتحى قال قال لي رجل من أهل الشام معصفا ومصحف أهل البصرة أضبط من معصفا أهل  
الكوفة قلت قال لأن عثمان بعث إلى الكوفة لما بلغه من اختلاف فهمه بالصنف قبل أن  
يعرض وبني معصفا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا **(قوله)** وأمر عباسوا من القرآن في كل  
صفحة أو مصحف أن يحرق في رواية الأكثر أن يحرق بالخاء المعجمة وللمروزي بالمهملة ورواه  
الأصلي بالوجهين والمعجمة أثبت وفي رواية الاسماعيلي أن تمحى أو تحرق وقد وقع في رواية شعيب  
عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف بخالف المصحف الذي أرسل  
به قال فذلك زمان حرق المصاحف بالعراق بالنار وفي رواية سود بن غفلة عن علي قال قالوا  
لعثمان في أحرار المصاحف الأخيرة وفي رواية بكير بن الأشج فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ثم  
بث في الأجناد التي كتب ومن طريق مصعب بن سعد قال أدركت الناس متوافرين حين حرق  
عثمان المصاحف فأجمعهم ذلك أو قال لم يشكر ذلك منهم أحد وفي رواية أبي قلابة فلما فرغ عثمان  
من المصحف كتب إلى أهل الأمصار أن قد صنعت كذا وكذا وبجوت ما غشدي فاجهو ما عندكم  
والحوأعم أن يكون بالنقل أو التحريق أو كثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع  
ويحتمل وقوع كل منهما مجرب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك وقد جزم عباس بأنهم غلبوها  
بالماء ثم أحرقوها صالحة في أذهابها قال ابن بطال في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها  
اسم الله بالنار وأن ذلك أكرام لها وصون عن وطئها بالاقدام وقد أخرج عبد الرزاق عن طريق  
طاوس أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسملة إذا اجتمعت وكذا فعل عروة وذكره إبراهيم وقال  
ابن عطية الرواية بالخاء المهملة أصح وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك أو قال لا أن قاله  
أولى لمئات الحاجة إلى إزالته وقوله وأمر عباسوا أي عباسوى المصحف الذي استكتبه  
والمصاحف التي نقلت منه وسوى الصنف التي كانت عند حفصة وردها إليها ولهذا استدركه

فأرسل إلى كل أئمة الصنف  
عما نسخوا وأمر عباسوا  
من القرآن في كل صحيفة  
أو مصحف أن يحرق



قال ابن شهاب وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال فقدت (١٩) آية من الاحزاب حين نسخها المصحف

فذكرت أجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها فالتفتناها فوجدناها مع خزعة بن ثابت الانصاري من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فآلحقناها

في سورة في المصحف (باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم) حديث يحيى بن بكير

حديث اللث عن نونس عن ابن شهاب أن ابن السباق قال ان زيد بن ثابت قال

أرسل الى أ ب وكريشي الله عنه قال انك كنت تكتب الوحي رسول الله صلى الله

عليه وسلم فأتبع القرآن فكتبت حتى وجدت آخر سورة التوبة آتين معي

خزعة الانصاري لم أجدهما مع أحد فبعته لثدياكم رسول من أنفسكم عزيز

عليه ما عسى الى آخرها \* حديث عبد الله بن موسى عن امرئيل بن أبي

اصحمن عن السرا قال لما نزلت لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون

في سبيل الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ادع الى زيدا وليجي بالروح والوابة

والكتف أو الكتف والوابة ثم قال اكتب لا يستوي القاعدون وخلف ظهر النبي

صلى الله عليه وسلم ادع الى زيدا مكروما لاغى فقال يا رسول

الله فما نرى في البصر فزالت مكانها لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غيرا الى الضرر

مروان الامر بعد ما وعدنا أيضا خشية أن يقع لاحد منها أو عدم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه الامر كما تقدم واستدل بحديث عثمان المصحف على القائلين بقدم الحروف

والاصوات لانه لا يلزم من كون كلام الله قديما أن تكون الاسطر المكتوبة في الورق قديمة ولو كانت هي عين كلام الله لم يستجز الخطابة احرافها والله أعلم (قوله) قال ابن شهاب وأخبرني

خارجة (الم) هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة الى ابن شهاب بالاستناد المذكور كما تقدم بيانه

واضح وقد تقدمت موصولة ندر في الجهاد وفي تفسير سورة الاحزاب وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية الاحزاب من المصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع

خزعة بن ثابت ووقع في رواية ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن ابن شهاب ان فقد ماها انما كان في خلافة أبي بكر وهو وهم منه والصحيح ما في الصحيح وان الذي فقد في خلافة أبي بكر الآيتان

من آخر براءة ما لا التي في الاحزاب فقد هالما كالمصحف في خلافة عثمان وحزم ابن كثير بما وقع في رواية ابن مجمع وليس كذلك والله أعلم قال ابن التين وغيره الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع

عثمان ان جمع أبي بكر كان خشية أن يذهب من القرآن شيء يذهب جلته لانه لم يكن بمجموعه في موضع واحد فجمع في مصاحف مرسلا آيات سورة على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم

وجمع عثمان كما لما كثرة الاختلاف في وجوه القرآن حين قرؤه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدى ذلك بعضهم الى تحطئة بعض نختي من تقادم الامر في ذلك فنسخ ذلك المصحف في مصحف

واحد مرسلا سورة كما سأل في باب تاليف القرآن واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش

مختارها بزل بلغتهم وان كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم فعلا للرح والمشفة في استاء الامر

فأرى ان الحاجة الى ذلك انتهت فأقصر على لغة واحدة وكانت لغة قريش أريح اللغات فأقصر

علم اوسا في من بيان ذلك بعد باب واحد \* (تنبيه) قال ابن عيينة لم يروا أحد حديث جمع

القرآن أحسن من سياق ابراهيم بن سعد وقد روى مالك طرفا منه عن ابن شهاب (قوله)

باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن كثير ترجم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم

ولم يذكر في حديث زيد بن ثابت وهذا محجب فكأنه لم يقع له على شرطه غير هذا ثم أشار الى أنه

استوفى بيان ذلك في السيرة النبوية (قلت) لم أقف في شيء من النسخ الابلقظ كاتب بالافراد وهو

مطابق لحديث الباب فم قد كتب الوحي رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة غير زيد بن ثابت أما

بمكة فلم يسمع ما نزل بها لان زيد بن ثابت انما أسلم بعد الهجرة وأما بالمدينة فكان كما يكتب

زيد بن كثير فمعاطيه ذلك أطلق عليه الكتاب بلام العهد كما في حديث البراء بن عازب بالي حديثي

الباب ولهذا قال له أبو بكر انك كنت تكتب الوحي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زيد بن

ثابت رجا فكتب الوحي غيره وقد كتب له قبل زيد بن ثابت أبي بن كعب وهو أول من كتب

له بالمدينة وأول من كتب له مكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام

يوم الفتح ومن كتبه في الجبل الخلفاء الأربعة والزبير بن العوام وخالد بن أسلم سعيد بن

العاص بن أمية وحفلة بن الربيع الاسدي ومعقب بن أبي فاطمة وعبد الله بن الأرقم

الزهري وشريك بن جابر بن عبد الله بن رواحة في آخرين وروى أجود أصحاب السنن

الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال

الله فما نرى في البصر فزالت مكانها لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غيرا الى الضرر

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم محيا بأني عليه الزمان ينزل عليه من السور وذوات العدد فكان إذا نزل عليه الذي يدعو بعض من يكتب عنده فيقول ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا الحديث ثم ذكر المصنف في الباب حديثين الأول حديث زيد بن ثابت في قسمته مع أبي بكر في جمع القرآن أو ردمنه طرأ وغرضه منه قول أبي بكر: يدانك كنت تكتب الوحى وقدمضى البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله. الثاني حديث البراء وهو ابن عازب لما نزلت لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النسبي صلى الله عليه وسلم ادع لى زيدا وقد تقدم في تفسير سورة النساء لفظ ادع لى فلان من رواية اسراييل أيضا وفي رواية غيره ادع لى زيدا أيضا وتقدمت القصة هنالك من حديث زيد بن ثابت نفسه ووقع هنا فتزل مكانها لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أن لى الضرر وهكذا وقع بتأخير لفظ غير أن لى الضرر والتلاوة غير أن لى الضرر قبل الجماعة بدون في سبيل الله وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن اسراييل **قوله** **باب** أنزل القرآن على سبعة أحرف أى على سبعة أوجه بل المراد ان غاية ما انتهى إليه عدد القرآن فى الكلمة الواحدة الى سبعة فان قيل فانا نجد بعض الكلمات بقرأ على أكثر من سبعة أوجه فالجواب أن غالب ذلك إما لا ثبت الزيادة وإما أن يكون من قبل الاختلاف فى كيفية الاداء كما فى المد والامالة ونحوهما وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسميى والتسبىء ولفظ السبعة يطلق على ارادة الكثير فى الأحاد كما يطلق السبعين فى العشرات والسبعمائة فى المئين ولا يراد العدد المسمى والى هذا جنى عياض ومن تبعه وذكر القرطبي عن ابن جبان أنه بلغ الاختلاف فى معنى الحرف السبعة الى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة وقال المذوى أكثرها غير مختار ولم أقف على كلام ابن جبان فى هذا بعد تتبعي مظاهره من صحيحه وسأذكر ما انتهى الى من أقوال العلماء فى ذلك مع بيان المقبول منها والمردود ان شاء الله تعالى فى آخر هذا الباب ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين أحدهما حديث ابن عباس **قوله** حدثنا سعيد بن عفير **بالمهمل** والفاء مضمر وهو سعيد بن كثير بن غفيرة نسب الى جده وهو من حفاظ المصريين وثقاتهم **قوله** أن ابن عباس رضى الله عنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا العلم يصرح ابن عباس بسماعه لمن التى صلى الله عليه وسلم وكأنه معه من أتى ابن كعب فقد أخرج النسائى من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي ابن كعب نحوه والحديث مشهور عن أبي آخرجه مسلم وغيره من حديثه كما سأذكره **قوله** أن أنى جبريل على حرف فى أول حديث النسائى عن أبي بن كعب أن أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة قينما أنانى المسجد إذ سمعت رجلاً يقرأها يخالف قراءتى الحديث ولمسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي لبي عن أبي بن كعب قال كنت فى المسجد فدخل رجل يصلى فقرأ آراءة أنكرتها عليه ثم دخل آخر فقرأ آراءة سوى قراءة صاحبه فلما قضينا الصلاة دخلنا جمعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان هذا آراءة أنكرتها عليه ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه فأمرهما فقرأ أحسن اللبى صلى الله عليه وسلم أنهما قال فسبقوا نفسى ولا إذ كنت فى الجاهلية

«باب أنزل القرآن على سبعة أحرف» حديثنا سعيد بن عفير حديثي السبت حديثي عقبل عن ابن شهاب حديثي عبيد الله ابن عبد الله أن ابن عباس رضى الله عنه ما حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن أنى جبريل على حرف

٤٩٩١

م  
تحفة  
٥٨٤٤

فضرب في صدرى فغضت عرقا وكلمنا أنذر إلى الله فراقا فقال لي يا أبي أرسل إلى أن أقرأ القرآن  
على حرف الحديث وعند الطبري في هذا الحديث فوجدت في تفسيري وسوسة الشيطان حتى  
أجروجهي فضرب في صدرى وقال اللهم اخشأ عنه الشيطان وعند الطبري من وجه آخر عن  
أبي أن ذلك وقع بنمو بين ابن مسعود وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن قال أبي  
فقلت ما كلاتنا أحسن ولا أجل قال فضرب في صدرى الحديث وبين مسلم من وجه آخر عن  
ابن أبي ليلى عن أبي المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ولقظه أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان عند اضاعة بنى غفار فأتاه جبريل فقال أن الله بأمرك أن تقرئ أمك القرآن  
على حرف الحديث وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة البعل (قوله  
فراجعه) في رواية مسلم عن أبي فرزدت إليه أن حزن على أمي وفي رواية له أن أمي لا تظن ذلك  
ولا بداد ومن وجه آخر عن أبي قتال إلى الملك الذي سعى قل على حرفين حتى بلغت سبعة أحرف  
وفي رواية للنسائي من طريق أنس عن أبي بن كعب أن خبر بل وميكائيل أتيا فقال جبريل  
اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل استرده ولا جدم حديث أبي بكر بنحوه (قوله فلما أزل  
أستريده ويذني) في حديث أبي تم أناه الثانية فقال على حرفين ثم أتاه الثالثة فنقل على ثلاثة  
أحرف ثم جاءه الرابعة فقال أن الله بأمرك أن تقرئ أمك على سبعة أحرف فأجاب حرفا فقرأ  
علمه فقد أصابوا وفي رواية للطبري على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة وفي أخرى له  
من قرأ أحرفا منها فهو كافر وفي رواية في داود ثم قال ابن إسحاق أنها لا شاف كافي أن قلت سمعنا  
علما من زنا حكما ما لم يختم آية عذاب بوجه أو آية راحة يعذب وللمري من وجه آخر أنه  
صلى الله عليه وسلم قال يا جبريل اني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام  
والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا من الحديث وفي حديث أبي بكر عند أحد كاهل  
شاف كقولك هل وتعال ما لم يختم الحديث وهذه الأحاديث تقوى أن المراد بالاحرف اللغات أو  
القرأ أتى أن القرآن على سبعة لغات أو قرأت والاحرف جميع حروف مثل فلس وألف  
فعلى الاول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لأن أحد معاني الحروف في اللغة الوجه  
كقوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف وعلى الثاني يكون المراد من اطلاق الحروف  
على الكلمة مجازا لكونه بعضها الحديث الثاني (قوله أن السور بن مخزومة) أي ابن نوفل  
الزهرى كذا وواعقب ونونس وشعيب وابن أخي الزهرى عن الزهرى واقتصر مالك عنه على  
عروة فلما ذكر السور في استناده واقتصر عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى فيما أخرجه النسائي  
عن السور بن مخزومة فلما ذكر عبد الرحمن وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي  
وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحال به قال كرواية نونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب  
عن نونس فذكرهما وذكره المصنف في المحاربة عن الليث عن نونس تعليقا (قوله) وعبد الرحمن بن  
(عبد) هو الليث بن غير مضاف لشيء (قوله القارى) تشديد الياء التحسينية نسبة إلى القارى بطن  
من خزيم بن مدركة والقارى لقب واسمه أشجع بالمثلثة مصغر من ملج بالصغير وآخره مهمل ابن  
الهون بنهم الهاء ابن خزيمه وقيل بل التارة هو الديش بكسر الهمزة وسكون التانية بعدها  
مجمعة من فدية أشجع المذكور وليس هو منسوبا إلى القراءة وكانوا قد حالفوا بنى زهره وسكنوا

فراجعه فلما أزل أستريده  
ويذني حتى انتهى إلى سبعة  
أحرف حدثنا سعيد بن عفير  
حدثني الليث حدثني عقيل  
عن ابن شهاب قال حدثني  
عروة بن الزبير أن السور بن  
مخزومة وعبد الرحمن بن عبد  
القارى حدثاه أنهم سمعوا  
عمر بن الخطاب يقول

٤٩٩٢  
م د س  
تحفة  
١٠٥٩١  
١٠٦٤٢

مهمهم بالمدينة بعد الاسلام وكان عبد الرحمن من كبار التابعين وقد ذكر في الصحابة لكونه أقر به  
الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرج ذلك البخوي في مسند الصحابة بإسناد لا بأس به ومات  
سنة ثمانين وثمانين في قول الاكبر وقيل سنة ثمانين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد  
ذكره في الاشخاص وله عنده حديث آخر عن عوف الصيام **(قوله)** سمعت هشام بن حكيم  
أى ابن حزام الاسدي له ولاية محبة وكان اسلامهما يوم الفتح وكان له شام فضل ومات قبل  
آيه وليس له في البخاري رواية أخرى له مسلم حديثا واحدا مروى عنه رواية عرو عنه وهذا  
يدل على أنه تأخر الى خلافة عثمان وعلي ووجه من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر  
وأخرج ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك عن الزهري كان هشام بن حكيم بأمر بالمعروف  
فكان عمر يقول اذا بلغه الشيء أما ما عشت أنا وهشام فلا يكون ذلك **(قوله)** يقرأ سورة  
الفرقان كذا في سائر طرق الحديث في المساييد والمواعيد وذكر بعض الشراح  
أنه وقع عند الخطيب في المهمات سورة الاحزاب بدل الفرقان وهو غلط من النسخة التي وقف  
عليها فان الذي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره **(قوله)** فكذلك أساوره بالعين المهمة  
أى اخذ برأسه قاله الجرجاني وقال غيره أو رأسه وهو رأسه قال النابغة

فبت كاتى أساورتى ضئيلة \* من الرقش في أيامها السم نافع

أى وابنتي وفي يانت سعاد \* اذا بساور ورقنا لا يحل له \* أن يترك القرن الا وهو مخدول \*  
ووقع عند الكشي عن القاسبي في رواية شعبة الثانية بعد أبواب ناوهره بالمشقة عوض  
المهمة قال عياض والمعروف الاول (قلت) لكن معناها أيضا صحيح ووقع في رواية مالك أن الجعل  
عليه **(قوله)** تصبرت في رواية مالك ثم أمهله حتى انصرف أى من الصلاة لقوله في هذه الرواية  
حتى سلم **(قوله)** فليسته بردانه) بفتح اللام وموحدتين الاولى مشددة والثانية ساكنة أى جمعت  
عليه ثيابه عند ليسته ثلاثا فقلت معنى وكان عمر شديد في الامر بالمعروف وفعل ذلك عن اجتهاد منه  
لظنه أن هشام مخالف الصواب ولهذا يشكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بل قال له أرسله  
**(قوله)** كذبت فيه اطلاق ذلك على غلبة الظن أو المراد بقوله كذبت أى أخطأت لأن أهل الحجاز  
يطلقون الكذب في موضع الخطأ **(قوله)** فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقر أنها هذا قاله  
عمر استدلالا على ما ذهب اليه من تحطه هشام وانعاساخ له ذلك لرسوله في الاسلام  
وسابقته بخلاف هشام فانه كان قريب العهد بالاسلام غشى عمر من ذلك أن لا يكون أثنى  
القرآن بخلاف نفسه فانه كان قد أذن ما سمع وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه  
السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده  
ولان هشام ممن مسلمة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقره على ما نزل أخيرا فنشأ  
اختلافهما من ذلك ومبادرة عمر لانكار محمولة على أنه لم يكن يسمع حديثا نزل القرآن على  
سبعة أحرف الا في هذه الواقعة **(قوله)** فانطلقت به أقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه  
لم يلبه بردا صار يحرمه فلهذا صار قائده ولولا ذلك لكان يسوقه ولهذا قاله النبي صلى الله  
عليه وسلم لما وصل اليه أرسله **(قوله)** ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف هذا أورده النبي صلى  
الله عليه وسلم تطميناً للعمر لئلا يشكروا باتباعه المختلفين وقد وقع عند الطبري من طريق

سمعت هشام بن حكيم يقرأ  
سورة الفرقان في حجة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاستغثت لقراءته فاذا هو  
يقرباً على حروف كثيرة لم  
يقربها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فكذلك أساوره  
في الصلاة قصير حتى سلم  
فليسته بردانه فقلت من  
أقرأ هذه السورة التي  
سمعت تقرأ قال أقرأها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقلت كذبت فان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قد أقرأها على  
غير ما قرأت فانطلقت به  
أقوده الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقلت اني  
سمعت هذا يقرأ بسورة  
الفرقان على حروف لم  
تقرئها فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أرسله  
أقرأها هشام فقرأ عليه  
الفرقان التي سمعته يقرأ فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كذلك أنزلت ثم قال  
أقرأها عمر فقرأت الفرقان التي  
أقرأني فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كذلك أنزلت  
ان هذا القرآن أنزل على  
سبعة أحرف

احبني بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال قرأ رجل فقير عليه عرفاً خضعاً عند النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال الرجل ألم تقرني يا رسول الله قال بلى قال فوقع في صدر عريش عرقه  
 النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه قال فضرب في صدره وقال ابعد شيطاناً قالها ثلاثاً قال يا عمر  
 القرآن كله صواب ما لم يجعل رجعة عذاباً أو عذاباً رجعة ومن طريق ابن عمر مع عمر رجلاً يقرأ فذكر  
 نحوه ولم يذكر وقوعه في صدره ولكن قال في آخره أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف  
 شاف ووقع الجماعة من الصحابة نظير ما وقع له مع هاشم منها لا بن كعب مع ابن مسعود في  
 سورة النحل كأنهم ومنهم ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن رجلا  
 قرأ آية من القرآن فقال له عمرو انما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان  
 هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم فلا تغاروا فيه اسناده حسن ولا جد  
 أيضاً أبو عبيد الطبري من حديث أبي جهم بن الصمة أن رجلاً اختلفا في آية من القرآن  
 كلاهما يزعم أنه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو حديث عمرو بن العاص  
 والطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أقرأني  
 ابن مسعود سورة أقرأنيها زيدوا قرأها أبي بن كعب فاختلفت قراءتهم فقرأها أجمعهم أخذ  
 فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أبي جنبه فقال علي لقرأ كل انسان منكم كما علم فانه  
 حسن جميل ولا ينحان والحاكم من حديث ابن مسعود أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سورة من آل حم فرحت إلى المسجد فقلت لرجل اقرأها فاذا هو يقرأها وقاما أقرأها فقال  
 أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فغير  
 وجهه وقال انما اختلفت من كان قبلكم الاختلاف ثم أصر إلى علي شياً فقال ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يامركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأها وفا  
 لا يقرأها صاحبه وأصل هذا سألني في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن وقد اختلف العلماء  
 في المراد بالاحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً وقال  
 المنذري أكثرها غير مختار (قوله فافروا ما تبسر منه) أي من المنزل وفيه إشارة إلى الحكمة في  
 التعدد المذكور وأنه للتيسير على القاري وهذا يقوى قول من قال المراد بالاحرف تأديبه المعنى  
 باللفظ المراد ولو كان من لغة واحدة لان لفظة هاشم بلسان قريش وكذلك عمرو مع ذلك فقد  
 اختلفت قراءتهم عليه على ذلك ابن عبد البر ونقل عن أكثر أهل العلم ان هذا هو المراد بالاحرف  
 السبعة وذهب أبو عبيدواخرون إلى أن المراد الاختلاف في اللغات وهو اختيار ابن عطية وتعب  
 بأن لغات العرب أكثر من سبعة وأجيب بأن المراد أفصحها لاجتماعهم على ما عاين قال  
 نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلفظة المحجزين هوازن قال والجزر سبعة بن بكرو جشم  
 ابن بكرو ونصير بن معاوية وثقيف وهؤلاء كلهم من هوازن ويقال لهم عليها هوازن ولهذا قال  
 أبو عمرو بن العلاء أفصح العرب عليها هوازن وسفلى ثم يعني بني دارم وأخرج أبو عبيد من وجه  
 آخر عن ابن عباس قال نزل القرآن بلفظة الكعبيين كعب قريش وكعب خزاعة قيل وكف ذلك  
 قال لان الدار واحدة يعني ان خزاعة كانوا جبراً بن قريش فسهلت عليهم لغتهم وقال أبو حاتم  
 الجسستاني نزل بلفظة قريش وهذا يدل وتيمم الباب والازدور بربعة وهوازن وسعد بن بكسر

فافروا ما تبسر منه

واستكراه ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فعلى هذا فسكون  
 اللغات السبع في بطون قريش وبذلك جزم أبو علي الاخواني وقال أبو عبيد ليس المراد ان كل  
 كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات السبع مفرقة فيه فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل  
 وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمز وغيرهم قال وبعض اللغات أسبع منهم من بعض وأكثر  
 نصيبا وقيل نزل بلغة مضر خاصة لقول عز وجل القرآن بلغة مضر وعين بعضهم فيما حكاه ابن  
 عبد البر السبع من مضر أنهم هذيل وكنته وقيس وضبة وتيم الرباب وأسدي بن خزيمه وقريش  
 فهذه قبائل مضر تسبوا بسبع لغات ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال أنزل القرآن  
 أول بلسان قريش ومن جاورهم من العرب النخعي ثم أبيع للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت  
 عادتهم باسمه بالله على اختلافهم في الالفاظ والاعراب بكاتب أحد منهم الانتقال من لغته  
 الى لغة أخرى للمصلحة لئلا كان فيهم من الحجة وانما تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق  
 المعنى وعلى هذا تنزل اختلافهم في القراءة كما تقدم وتروى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كلامهم (قلت) وتتم ذلك أن يقال ان الإباحة المذكورة تمت بالتشبيس أي ان كل أحد يغير  
 الكلمة بما رآه في لغته بل المرامي في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ويشترى ذلك  
 قول كل من عمر هشام في حديث الباب أقرني النبي صلى الله عليه وسلم لكن ثبت عن غير  
 واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولولم يكن مسجوعا له ومن ثم أنكروا عن علي ابن مسعود  
 قراءة عن علي بن أبي حمزة حتى كتب اليه ان القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرني الناس بلغة قريش  
 ولادة رثمهم بلغة هذيل وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة قال ابن عبد البر بعد  
 ان أخرجه من طريق أبي داود بسنده يحتمل أن يكون هذان من عمر على سبيل الاختيار لان  
 الذي قرأه ابن مسعود لا يجوز قال واذا أصبحت قرأته على سبعة أوجه أنزلت جازا لاختصارها  
 أنزل قال أبو شامة يحتمل أن يكون مراد عمر عثمان بقوله ما نزل بلسان قريش ان ذلك  
 كان أول نزوله ثم ان الله تعالى تنبه على الناس فجوزاهم أن يقرؤوه على لغاتهم على أن لا يخرج  
 ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين فأما من أراد قراءته من غير العرب فلا خيار له  
 أن يقرأ بلسان قريش لانه الأولى وعلى هذا يحتمل ما كتب به عمر الى ابن مسعود لان جميع  
 اللغات بالنسبة لغربي مستوية في التعبير فاذا ابدى من واحدة فلتسكن بلغة النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأما العزى الجبولى على لغته فلو كانت قراءته بلغة قريش لمسر عليه التحول مع إباحة  
 الله له أن يقرأه بلغته ويشير الى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم هو أن أمي وقوله ان أمي  
 لا تطيق ذلك وكأنه انتهى عند السبع لعله أنه لا يحتاج لفظه من ألفاظه الى أكثر من ذلك  
 العدد غالبا وليس المراد كما تقدم ان كل لفظه منه تقرأ على سبعة أوجه قال ابن عبد البر وهذا يجمع  
 عليه بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه الا الشيء القليل مثل عبد  
 الطاغوت وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ورد عليه ابن  
 الأباري بعل عبد الطاغوت ولا تعلق لهما أف ويحتمل ويدل على ما قرره انه أنزل أول بلسان  
 قريش ثم سهل على الأمة أن يقرؤوه بغير بلسان قريش وذلك بعد ان كثر دخول العرب في الاسلام  
 فقد ثبت ان ورود الخلف بهذا كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب أن جبريل أتى

التي صلى الله عليه وسلم وهو عند أضافة في غفارة قال ان الله بأمرك أن تقرئ أمك القرآن على  
 حرف فقال اسأل الله معافاة ومغفرة فان أمي لا تطيق ذلك الحدوث أخرجه مسلم وأضافة في  
 غفاري بفتح الهمزة والضاد المججمة بغير همز وآخره نامة بنت وهو مستنقع الماء كأنه يدور وجهه  
 أيضا كعصا وقيل بالمد والهمزة مثل نامة وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى في غفاري بكسر  
 المججمة وتحذف الفاء لانهم نزولوا عنده وحاصل ما ذهب اليه هؤلاء ان معنى قوله أنزل القرآن على  
 سبعة أحرف أي أنزل موسعا على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه أي يقرأ بأي حرف أراد منها  
 على البدل من صاحبه كأنه قال أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته  
 اذ لو أخذوا بأن يقرؤه على حرف واحد لشق عليهم كما تقدم قال ابن قتيبة في أول تفسير المشكل  
 له كان من تفسير الله ان أمر به أن يقرأ كل قوم بلغتهم فالهذلي يقرأ عتي حين يريد حتى  
 والاسدي يقرأ تعلقون بكسر أوله والتميمي يمز والقريشي لا يمز قال ولو أراد كل فريق منهم أن  
 ينزل عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكهلا شق عليه غاية المشقة فيفسر عليهم ذلك  
 بمنه ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلا أنزل سبعة أحرف وانما  
 المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أربعة كما في سبعة وقال ابن عبد البر أنكر  
 أن تكرأ أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولقمتما  
 واحدة فالواو انما المعنى سبعة وأحسن المعاني المتفقة بالانفاط المختلفة نحو أقبل وتعال وعلم ثم  
 ساق الاحاديث الماضية الدالة على ذلك (قلت) ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد  
 بالأحرف تغاير الانفاط مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات لكن لاختلاف القولين  
 فائدة أخرى وهي ما به عليه أو عمرو والداني أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها  
 ولما وجوده في خمسة واحدة فاذ قرأ القارئ برؤية واحدة فاعلم أن بعض الأحرف السبعة  
 لا يكملها وهذا انما يأتي على القول بأن المراد بالأحرف اللغات وأما قول من يقول بالقول  
 الآخر فيأتي ذلك في خمسة واحدة بل لا ريب بل يمكن على ذلك القول ان تحصل الواجهة السبعة  
 في بعض القرآن كما تقدم وقد سجل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور على الوجه الذي يقع بها التغاير  
 في سبعة أشياء \* الأول ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته مثل ولا يضار كاتب ولا شهيد  
 بنسب الراعي ورفعها \* الثاني ما يتغير تغير الفعل مثل يهدين اسفارنا وابعدين أسفارنا بنسبة  
 الطلب والفعل الماضي \* الثالث ما يتغير يقط بعض الحروف المهمة مثل ثم نشرها بالراء والراء  
 \* الرابع ما يتغير بإبدال حرف قريب من مخرج الآخر مثل طلع منضود في قراءة علي وطلع  
 منضود \* الخامس ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل وجاءت سكرة الموت بالحق في قراءة أبي بكر  
 الصدوق وطلعته من مصرف وزين العابدين وجاءت سكرة الموت \* السادس ما يتغير بزيادة  
 أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي الدرداء والليل اذا يغشي والها اذا اتخلى  
 والذكر والاشي هذا في النقصان واما في الزيادة فكما تقدم في تفسير تبت يد الأبي لهب في حديث  
 ابن عباس وأندعش ترك الأقربين ورهطك منهم المخلصين \* السابع ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة  
 ترادفها مثل العهن المتفوش في قراءة ابن مسعود وسعد بن جبر كالصوف المتفوش وهذا  
 وجه حسن لكن استبعده فاسم من ثابت في الدلائل لكون الرخصة في القراءة آتيا لما وقعت

وأكثرهم ومثلاً يكتب ولا يعرف الرسم وإنما كانوا يعرفون الحروف بمخارجها قال وأما ما وجد  
من الحروف المتباينة المخرج المتفقة الصورة فمثل نشرها ونشرها فإن السبب في ذلك تقارب  
معانيها وانفق تشابه صورتهما في الخط (قلت) ولا يلزم من ذلك توهمين مذهب السبب من قسمة  
لاحتمال أن يكون الاختصار المذكور في ذلك وقع اتفاقاً وإنما اطلع عليه بالاستقراء وفي ذلك  
من الحكمة البالغة ما لا يخفى وقال أبو الفضل الرازي الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في  
الاختلاف الأول اختلاف الاسماء من افراد وتسمية وجمع أو تذكير وتأنيث الثاني اختلاف  
تصرف الافعال من ماض ومضارع وأمر الثالث وجوه الاعراب الرابع النقص والزيادة  
الخامس التقديم والتأخير السادس الابدال السابع اختلاف اللغات كالفتح والامالة والترقيق  
والتخفيف والادغام والافعال ونحو ذلك (قلت) وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقعه وذهب قوم إلى أن  
السبعة أحرف سبعة أصناف من الكلام واحتجوا بمحدث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على  
سبعة أحرف زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحلو أحلاله وحرموا حرامه  
وأفعلوا ما أمر به وانتهوا عما نهى به عنه واعتبروا بأمثاله وعملوا بحكمه وأمنوا بعنايته  
وقولوا آمنا به كل من عنده بنأخرجه أبو عبيد وغيره قال ابن عبد البر هذا حديث لا ثبت لانه  
من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود وقد رده قوم من أهل النظر  
منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران (قلت) وأطيب الطبري في مقدمة تفسيره في الردعي من قال به  
وحاصله أنه يستحيل أن يجمع في الحرف الواحد هذه الوجوه السبعة وقد صحح الحديث البيهقي  
ابن حبان والحاكم وفي ترجمته نظراً لا نقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود وقد أخرجه البيهقي من  
وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا وقال هذا مرسل جيد ثم قال انصح فغنى قوله في هذا  
الحديث سبعة أحرف أي سبعة أوجه كما فسرت في الحديث وليس المراد الأحرف السبعة التي  
تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى لأن سياق تلك الأحاديث يأنى حملها على هذا بل هي ظاهرة في  
أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة ثم يناسروا والنسب  
الواحد لا يكون زواجلاً في حالة واحدة قال أبو علي "أهوازي وأبو العلاء الهمداني  
قوله زاجر وأمر استثناف كلام آخر أي هو زاجر أي القرآن ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة  
وإنما توهم ذلك من بوجه من جهة الاتفاق في العدد ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه زاجر وأمر  
الحال النصب أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة وقال أبو شامة يستحيل أن يكون التفسير  
المذكور للأبواب إلا لأحرف أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه وأنزل الله على  
هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب (قلت) وعمّا وضع ابن قتيبة زاجر  
وأمر الخ ليس تفسيراً للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب  
حديث ابن عباس الأول من حديثي هذا الباب قال ابن شهاب بلغني أن تلك الأحرف السبعة  
انما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام قال أبو شامة وقد اختلف  
السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المحفف الذي يأبى الناس  
اليوم وليس فيه الأحرف واحد منها ما مال ابن الباطاني إلى الأول وصرح الطبري وجماعة



بالثاني وهو المعتمد وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال سألت  
 ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة قال لا وإنما الأحرف  
 السبعة مثل همزة والهمزة والواو والياء ذلك قلت أجزأك قال وقال ابن وهب مثله والحق أن الذي  
 جمع في المصحف هو المتفق على إزالته المقطوع به المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه  
 بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة لاجتماعها كما وقع في المصحف المكي تجري من تحتها الأنهار  
 في آخر برائة في غيره بخلاف من وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات  
 ثابتة في بعضها دون بعض وعدة هاءات وعدة لامات ونحو ذلك وهو محمول على أنه نزل بالأمير  
 معاوية وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابه لشخصين أو علم بذلك شخص واحد أو امره بالثبات على  
 الوجهين وما عدا ذلك من القراءات محال لاوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جازية به توسعة  
 على الناس ونسبها فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم ببعض  
 اختار الاختصار على اللفظ المأذون في كتابه وتركة الباقي قال الطبري وصار ما اتفق عليه  
 الصحابة من الاختصار كن اقتصر مما خبر به على خصلته واحدة لأن أمرهم بالقراءة على الوجه  
 المذكور لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة (قلت) ويدل عليه قوله صلى الله  
 عليه وسلم في حديث الباب فأقرأ ما تيسر منه وقد قرر الطبري ذلك تقريراً أطنب فيه وهي  
 من قال بخلافه وواقفه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار في شرح الهداية وقال أصح  
 ما عليه الخذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها كلها وضابطه  
 ما وافق رسم المصحف فاما ما خالفه مثل أن تدفعوا فضلا من ربكم في مواسم الحج ومثل إذا جاء فتح  
 الله والنصر فهو من تلك القراءات التي تركت أن يصح السند بها ولا يكتفي بصحة سندها في إثبات  
 كونها قرأنا ولا سيما والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التثنية في فصار  
 يظن أنه منه وقال البغوي في شرح السنة المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرصات  
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجعل الناس عليه وأذهب  
 ما سوى ذلك قطعاً لمادة الخلاف فصار ما يحتاج خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر  
 ما نسخ ورفع فليس لاحداث بعد في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم وقال أبو شامة ظن قوم  
 أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم  
 قاطبة وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل وقال ابن عمار أيضاً لفضل مسجع هذه السبعة  
 ما لا ينبغي له واشكل الأمر على العامة بإجماعه ككل من قل نظره أن هذه القراءات هي  
 المذكورة في الخبر وليست إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد دليل الشبهة وقوله أيضاً في  
 اقتصار عن كل امام على راوٍ بين أنه صار من سيم قراءة أو ثالث غيرها مما أظلهما وقد تكون هي  
 أشهر وأصح وأظهر وربما ألغى من لا يفهم فقط أو كثر وقال أبو بكر بن العربي ليست هذه  
 السبعة متبعة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والاعمش ونحوهم فإن هؤلاء  
 منهم أو فوهم وكذا قال غيره واحد منهم مكي أبي طالب وأبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة  
 القراء وقال أبو حيان ليس في كتاب ابن مجاهد من سمع من القراءات المشهورة إلا التزاد السير  
 فهذا أبو عمرو بن العلاء أشهر عنه سبعة عشر راوياً ثم ساق أسماءهم واقتصر في كتاب ابن مجاهد

على الزيدى واشتهر عن الزيدى عشرة أنفس فكيف يقتصر على السوسى والدورى وليس  
لهم امر به على غيره مما لان الجسع مشترك كون فى الضبط والاتقان والاشتراك فى الاختلاف  
ولا أعرف لهذا سببا الا ما قضى من نقص العلم فاقتصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم  
من السبعة على التزاليبى وقال أبو شامة لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه بل أخطأ من نسب اليه  
ذلك وقد بالغ أبو طاهر بن أبي هاشم صاحب فى الرد على من نسب اليه ان مراده بالقرآن آت السبع  
الاحرف السبعة المذكورة فى الحديث قال ابن أبي هاشم ان السبب فى اختلاف القراءات  
السبع وغيرها أن الجهات التى وجهت اليها المصاحف كان من المصاحف من جعل عنه  
أهل تلك الجهة وكانت المصاحف خالصة من التقط والشكل قال فثبت أهل كل ناحية على  
ما كانوا تلقوه وسما عا عن المصاحف بمرط موافقة الخط وتركوا ما يخالف الخط امتثالاً لامر  
عثمان الذى وافقه عليه المصاحف لما رأوا فى ذلك من الاختصاص بالقرآن فمن ثم نشأ الاختلاف بين  
قراء المصاحف مع كونهم متسكين بحرف واحد من السبعة وقال مكى بن أبي طالب هذه القراءات  
التي يقرأ بها اليوم وصحتر وأبائهم عن الأئمة جزء من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ثم  
ساق نحو ما تقدم قال وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كل فرع وعاصم هي الاحرف السبعة التي  
فى الحديث فقد غلط غلطا عظيما قالوا بل من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة بما ثبت  
عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأنا هؤلاء غلطا عظيما فان الذين صنعوا  
القرآن من الأئمة المتقدمين كآبى عبد القاسم بن سلام وأبى حاتم السجستاني وأبى جعفر  
الطبري واسعد بن اسحق والقاضي قد ذكروا أضما في هؤلاء (قلت) اقتصر أبو عبيد في كتابه  
على خمسة عشر رجلا من كل مصر ثلاثة أنفس فذكر من مكة ابن كثير وابن يحيى بن وجدا  
الاعرج ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة وناظما ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر  
وعبد الله بن أبي اسحق ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم والاعشى ومن أهل الشام  
عبد الله بن عامر ويحيى بن الحرث قال وذهب عنى اسم الثالث ولم يذكر فى الكوفيين جزء ولا  
الكسائي بل قال ان جمهور أهل الكوفة بعد السلافة صاروا الى قراءة جزء ولم يتجه عليه  
جاعتهم قال وأما الكسائي فكان يتغير القراءات فأخذ من قراءة الكوفيين بعضها وترك بعضها  
وقال بعد ان ساق أسماء من نقلت عنه القراءات من المصاحف والتابعين فهو لا هم الذين يحكى عنهم  
عظم القراءات وان كان الغالب عليهم الفقه والحديث قال ثم قام بعدهم بالقرآن قوم ليست لهم  
اسمائهم ولا تقدمهم غيرهم بنجر والقرأة واشتكت عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك  
أئمة يقتدى الناس بهم فيما ذكروهم وذكرنا أحوالهم زيادة على عشرين رجلا ولم يذكر فيهم ابن  
عامر ولا جزء ولا الكسائي وذكر الطبري في كتابه اثنين وعشرين رجلا قال مكى وكان الناس  
على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب بالكوفة على قراءة جزء وعاصم  
وبالشام على قراءة ابن عامر وبمكة على قراءة ابن كثير وبالمدينة على قراءة نافع واستقر وأعلى ذلك  
فلما كان على رأس الثلثة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب قال والسبب فى  
الاقتصار على السبعة مع أن فى أئمة القراء من هو أجل منهم قدرا ومثلهم أكثر من عددهم أن  
الرواية عن الأئمة كانوا كثيرا جدا فلما تقاصرت لهم اقتصروا عما وافق خط المصحف على

ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به فظهر والى من اشتهر بالثقة والامانة وطول العمر في ملازمة  
 القراءة والاتفاق على الاخذ عنه فافردوا من كل مصر اماما واحدا ولم يتركوا مع ذلك نقل  
 ما كان عليه الائمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة بكثرة يعقب وعاصم الجحدري وأبي  
 جعفر وشيبة وغيرهم قال ومن اختار من القراءات كاختار الكسائي أبو عبد الله وأبو حاتم والمفضل  
 وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك وقد صنف ابن خبيرة المكي وكان  
 قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فاقصر على خمسة اختار من كل مصر اماما وانما اقتصر  
 على ذلك لان المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة الى هذه الامصار ويقال انه وجه بسبعة  
 هذه الخمسة ومصحفا الى اليمن ومصحفا الى البحرين لكن لم نسمع لهذا من المحققين خبرا أو أراد ابن  
 مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل ما بالعدد  
 فصادف ذلك موافقة العدد الذي وردنا لغيرهم اهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فوقع  
 ذلك لم يبرأ أصل المسئلة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الحرف السبعة  
 ولا سيما وقد كثر استعمالهم الحرف في وضع القراءة فقالوا اقرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير  
 فتأكد الظن بذلك وليس الامر كائنه والاصل المعتمد عليه عند الائمة في ذلك أنه الذي يصح  
 سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية يوافق خط المصحف وربما زاد بعضهم الاتفاق  
 عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراءة المدينة والكوفة ولا سيما إذا  
 اتفق نافع وعاصم قال وربما أرادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين قال وأصح القراءات  
 سند نافع وعاصم وأصحها أبو عمرو والكسائي وقال ٣ ابن السعائي القراءات في الشافي التمسك  
 بقراءة سبع من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة وانما هو من جمع بعض المتأخرين  
 فانتشروا بهم أنه لا تجوز الا بادة على ذلك قال وقد صنف غيره في السبع أيضا فذكر شيئا كثيرا  
 من الروايات عنهم غير ما في كتابه فلم يقل احدا انه لا تجوز القراءة بذلك فليس ذلك المصحف  
 عنه وقال أبو الفضل الرازي في اللوائح بعد ان ذكر الشبهة التي من أجلها نزل الانعسان  
 أحرف الائمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وان الائمة بهذا من مجاهد جعلوا القراءات  
 ثمانية وعشرة لاجل ذلك قال واققت أثرهم لاجل ذلك وأقول لو اختار امام من أئمة القراء  
 حروفا وجرى مطر في القراءات بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الحرف السبعة وقال  
 الكواشي كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق انقله خط المصحف الامام فهو  
 من السبعة المنصوصة فعلى هذا الاصل في قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف  
 ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ (قلت) وانما أوسعت القول في هذا المتحد في هذه  
 الاعصار المتأخرة من توهم أن القراءات المشهورة منحصرة في مثل التبسر والناطسة  
 وقد اشد انتكارات الائمة هذا الشأن على من ظن ذلك كائنا شامه وأبي حيان وآخر من صرح بذلك  
 السبكي فقال في شرح المنهاج عند الكلام على القراءات الشاذ صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا  
 السبعة شاذ وتوهم انه المخصص المشهور فيها والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين الاول  
 ما يحتاج رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقرآن والثاني ما لا يحتاج رسم المصحف وهو على قسمين  
 أيضا الاول ما ورد من طريق غير هذا الحق بالاول والثاني ما اشتهر عند الائمة هذا الشأن

٣ قوله قال ابن السعائي  
 القراءات في الشافي الخ  
 كذا في نسخة وفي أخرى  
 قال اسمعيل الخ ونحوه ٨١

مصحفه

القرآن بمقدّم واحد يتأفّذ الأوجه للمنع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما ثم نقل كلام  
 البغوي وقال هو أولى من يعتمد عليه في ذلك فإنه قدّمه محدث مقرئ ثم قال وهذا التفسير بعينه  
 وأردف الروايات عن السبعة فإن عنهم شيئاً كثيراً من الشواهد والى ما بات الامن طريق  
 غير سقوان أشبهت القراء من ذلك المنفرد وكذا قال أبو شامة ونحن وإن قلنا ان القرآن  
 الصحبة اليهم نسبت وعلمت نقلت فلا يلزم ان جميع ما نقل عنهم هذه الصفة بل فيه الضعف  
 نظروا من الأركان الثلاثة ولهذا ترى كتب المصنفين مختلفة في ذلك فالاعتماد في غير ذلك على  
 الضابط المتفق عليه \* (فصل) \* لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الأخرى التي  
 اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن التين انه ليس في هذه  
 السورة عند القراء اختلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله وجعل فيها سراجاً وقضى  
 سر جاع سراج قال وباني ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصحف (قلت) وقد تتبع أبو عمر  
 ابن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة فأوردته  
 ملصقا وزدت عليه قد مرّ ذكره وزيادة على ذلك وفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في سبعة  
 مواضع أو أكثر \* قوله تبارك الذي نزل الفرقان قرأ أبو الجوزاء وأبو السوار نزل بألف  
 \* قوله على عبده قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجديري على عباده ومعاذ أبو حليمه وأبو نبيك  
 على عبيده \* قوله وقالوا أساطير الأولين كتبها قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن إبراهيم  
 النخعي بضم النشاة الأولى وكسر الثانية مبني للمفعول وإذا استأنصم آتله \* قوله ملاك فكون  
 قرأ عاصم الجديري وأبو المنكول ويحيى بن بصرف فكون بضم النون \* قوله أو تكون له خسة  
 قرأ الأعشى وأبو حصين يكون بالتخاتمية \* قوله يأكل منها قرأ الكوفيون سوى عاصم يأكل  
 بالنون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن مقسم \* قوله ويجعل لك قصورا قرأ  
 ابن كثير وابن عامر وحيد وثابتهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش  
 يجعل برفع اللام والساقيون بالجرم عطفاً على جعل وقبل لا دغامها وهذا يجري على طريقة  
 أبي عمرو بن العلاء قرأ اللام عمر بن ذر وابن أبي عمير وطه بن سليمان وعبد الله بن موسى  
 وذكرها القراء جوازاً على إضمار أن يملأها بضعفها بن جنى \* قوله مكابضاً قرأ ابن  
 كثير والأعشى وعلى بن نصر ومسلم بن مجارب بالتخفيف ونقلها عتبة بن يسار عن أبي عمرو أيضاً  
 \* قوله مقرنين قرأ عاصم الجديري ومحمد بن السميع مقرنين \* قوله ثورا قرأ المذكوران  
 بفتح المثناة \* قوله ويوم نحشهم قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والأعرج  
 والجديري وكذا الحسن وقتادة والأعشى على اختلاف عنهم بالتخاتمية وقرأ ٣ الأعرج  
 بكسر الشين قال ابن جني وهي قربة في القياس متروكة في الاستعمال \* قوله وما يعبدون من  
 دون الله قرأ ابن مسعود وأبو نبيك وعمر بن ذر وما يعبدون من دوننا \* قوله فقول قرأ  
 ابن عامر وطه بن مصرف وسلام وابن حسان وطه بن سليمان وعيسى بن عمر وكذا الحسن  
 وقتادة على اختلاف عنهم ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو والنون \* قوله ما كان  
 ينبغي قرأ أبو عيسى الأسواري وعاصم الجديري بضم الباء وفتح النين \* قوله أن اتخذ قرأ  
 أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن علقمة ومكحول وشيبة

٣ قوله الأعرج في نسخة  
 الأعشى فخر من قرأ بكسر  
 الشين منهما ٨١

وحفص بن جسد وأبو جعفر القاري وأبو حاتم الجبستاني والزعفراني وروى عن مجاهد وأبو  
 رجاو الحسن بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمفعول وأنكرها أبو عبيد وزعم القزائي أنها  
 جعفر فذهبها \* قوله فقد كذبكم حكى القرطبي أنها اقترنت بالتخفيف \* قوله بما تقولون  
 قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد بن جبيرة والأعشى وجسد بن قيس وابن جريج وعمر بن ذر وأبو  
 حيوة ورويت عن قبل بالتحانية \* قوله فابستطيعون قرأ حفص في الأكثر عنه عن  
 عاصم بالقوافية وكذا الأعشى وطلمة بن مصرف وأبو حيوة \* قوله ومن ينظلمنكم بفتح  
 بضم بالتحانية \* قوله الا انهم قرأ أنهم بفتح الهمزة والاصل لانهم فحذفت اللام نقل هذا  
 والذي قبله من اعراب السمين \* قوله ويحشون قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وأبو  
 عبد الرحمن السلمي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيًا للفاعل وللمفعول أيضا \* قوله جبر المحجورا  
 قرأ الحسن والخالد وقسادة وأبو رجاو الأعشى جبر بضم أوله وهي لغة وحكى أبو البقاء الفتح  
 عن بعض المصريين ولم يأمن نقلها قراءة \* قوله ويوم تشق قرأ الكوفيون وأبو عمرو  
 والحسن في المشهور عنهما عمرو بن ميمون ونعيم بن ميسرة بالتخفيف وقرأ الباقر بتشديد  
 ووافقه عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا المحجوب وكذا الحصى من الشاميين بنقل  
 الهذلي \* قوله ونزل الملائكة قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الزاي وفتح اللام الملائكة  
 بالرفع وقرأ أخرجه من مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليمه بتخفيف الزاي وضم  
 اللام والاصل تنزل الملائكة فحذفت تخففا وقرأ أبو رجاو يحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت  
 عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المكي واختارها الهذلي بفتح النون وتشديد الزاي وفتح  
 اللام على البناء للفاعل الملائكة كماله تصب وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو  
 بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ورويت عن الخفاف على البناء للمفعول أيضا  
 وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشعب عن أبي عمرو وتنزل نونين الثانية خفيفة الملائكة  
 بالنصب وقرئ بالتشديد عن ابن كثير أيضا وقرأ هرون عن أبي عمر ببناء أوله وفتح النون وكسر  
 الزاي الثقيلة الملائكة بالرفع أي تنزل ما أمرت به وروى عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الزاي  
 وقرأ أبو السمال وأبو الهيثب كل مشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله وعن أبي بن كعب نزلت  
 بفتح وتخفيف وزيادة مشناة في آخره وعنه مثله لكن بضم أوله ومشددا وعنه تنزلت جئنا في أوله  
 وفي آخره بوزن ففعلت \* قوله بالتي اتخذت قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من لتي \* قوله  
 يا بلقي قرأ الحسن بكسر المشناة بالاضافة ومنهم من أمال \* قوله ان قومي اتخذوا قرأ أبو عمرو  
 وروح وأهل مكة الارواية ابن مجاهد عن قبل بفتح الياء من قومي \* قوله لنبت قرأ ابن  
 مسعود بالتحانية بدل النون وكذا روى عن جسد بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني  
 \* قوله قد صرناهم قرأ علي ومسلم بن محارب قد صرناهم بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون  
 الثقيلة بينهم ألف ثنية وعن علي بن يقطين والخطاب لموسى وهرون \* قوله وعادا وغرد قرأ  
 جزؤ يعقوب وحفص وغرد بغير صرف \* قوله أمطرت قرأ معاذ أبو حليمه وزيد بن علي وأبو  
 نهيكل أمطرت بضم أوله وكسر الطاء مبنيًا للمفعول وقرأ ابن مسعود أمطر وأوعنه أمطرتناهم  
 \* قوله مطر السوء قرأ أبو السمال وأبو الهيثب وعاصم الجحدري بضم السين وأبو السمال

أبصاره بغيرهمز وقرأ على وحسبده زين العابدين وجهه بن محمد بن زين العابدين بفتح السين  
وتسديد الواو بلا همز وكذا قرأ الخصال لكن بالتخفيف \* قوله هزوا قرأ جزء واحد بن  
جعفر والمنضبل باسكان الزاي وحذف النون بغيرهمز \* قوله أخذ الذي بعث الله قرأ ابن  
مسعود وأبي بن كعب اختاره الله من بيننا \* قوله عن آلهتنا قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة  
آلهتنا \* قوله أرايت من اتخذ الهه قرأ ابن مسعود والهمزة وكسر اللام والتونين بصيغة  
الجمع وقرأ الاعرج بكسر أوله وفتح اللام بعدها ألفوها ثابث وهو اسم الشمس وعنه بضم  
أوله أيضا \* قوله أم تحب قرأ الشامي بفتح السين \* قوله أو بهتلون قرأ ابن مسعود  
أو يصرون \* قوله وهو الذي أرسل قرأ ابن مسعود جعل \* قوله الرياح قرأ ابن كثير  
وابن محصن والحسن الريح \* قوله نشرا قرأ ابن عامر وقتادة وأبو رجا وعمر بن ميمون  
بسكون السين وتابهم هرون الاعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمر وقرأ  
الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم السكون وكذا قرأ الحسن وجعفر بن محمد والعلاء  
ابن شابة وقرأ عاصم بوحدة قبل التون وتابهم عيسى الهمداني وأبان بن نعلب وقرأ أبو عبد  
الرحمن السلي في رواية وابن السمين بضم الموحدة مقصور بوزن جلي \* قوله لنحي به قرأ  
ابن مسعود ولنشر به \* قوله ميتا قرأ أبو جعفر بالتشديد \* قوله ونسقيه قرأ أبو عمر وأبو  
حمزة وابن أبي عمير بفتح النون وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والاعشى \* قوله وأناهي  
قرأ يحيى بن الحرث بفتح الف آخره وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة  
المالوذ كرها الفراء جواز الانقلا \* قوله ولقد صرناه قرأ عكرمة بفتح الفاء \* قوله  
لذكروا قرأ الكوفيون سوى عاصم بسكون الدال مخففا \* قوله وهذا الخ قرأ أبو حصين  
وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حنيفة وعمر بن ذر وقطاعة الهذلي عن طلحة بن مصرف ورويت  
عن الكسائي وقتيبة المال بفتح الميم وكسر اللام واستكروها أبو جاتم السجستاني وقال ابن  
جني يجوز أن يكون أراد ما الخ تخفيفا فال مع ان ما الخ ليست فصيحة \* قوله وبجرا  
تقدم \* قوة الرحمن فاسأله قرأ زيد بن علي بفتح النون نقال يحيى وابن ممدان بالنصب قال  
علي المدح \* قوله فاسأله قرأ المكيون والكسائي وخلف وأبان بن زيد واجمع بن جعفر  
ورويت عن أبي عمرو وعن نافع فسل به بغيرهمز \* قوله لما تأمرنا قرأ الكوفيون  
بالتخفيف لكن اختلف عن حفص وقرأ ابن مسعود ولما تأمرنا به \* قوله سراجا قرأ  
الكوفيون سوى عاصم سراجا بفتح السين لكن سكر الرااء والاعشى ويحيى بن وثاب وأبان بن نعلب  
والشراري \* قوله وقرا قرأ الاعشى وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف  
وسكون الميم وعن الاعشى أيضا فتح أوله \* قوله ابذر قرأ جزء واحد بالتخفيف وأبي بن كعب  
يذر كرويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضا إبراهيم الخفي ويحيى بن وثاب والاعشى  
وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبو عبد الله بن إدريس ونعيم بن مسيرة \* قوله  
وعباد الرحمن قرأ أبي بن كعب بضم العين وتسديد الموحدة والحسن بضمين بغير ألف وأبو المتوكل  
وأبو نهيك وأبو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم تخانة ساكنة \* قوله يشون قرأ على ومعاذ القناري  
وأبو عبد الرحمن السلي وأبو المتوكل وأبو نهيك وابن السميع بالتشديد مبنيًا للفاعل وعاصم

الجحدرى وعيسى بن عمر بنبى الله - قول \* قوله سجدا قرأ إبراهيم الخفي سجودا \* قوله  
 ومقاما قرأ أبو زيد بن شاذان الميم \* قوله ولم يشعروا قرأ ابن عامر والمحدثون وعيسى بن زكريا وأبو  
 عبد الرحمن السلمي عن علي وعن الحسن وأبي رجا ونعيم بن ميسرة والمفضل والأزرق والجعفي  
 وهي رواية عن أبي بكر بنضم أوله من الرابى وأنكرها أبو جاتم \* وقرأ الكوفيون الامن تقدم  
 منهم وأبو عمرو في رواية بنضم أوله ونظم التاء \* وقرأ عاصم الجحدرى وأبو جحوة وعيسى بن عمرو  
 رواية عن أبي عمرو أيضا بنضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء الماقون بنضم أوله وكسر التاء  
 \* قوله قواما قرأ حسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر القاف وأبو حصين وعيسى بن  
 عمر بتشديد الواو مع فتح القاف \* قوله باقيا قرأ ابن مسعود وأبو رجا باقيا بنسب القاف  
 وقرأ ابن عمر بنذر بنضم أوله وفتح اللام وتشديد القاف بغير إشباع \* قوله يضاعف قرأ أبو بكر  
 عن عاصم برفع القاف وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر وشيبة به قوب بضعف بالتشديد وقرأ  
 طلحة بن سليمان بالتون العذاب بالنصب \* قوله ويحسد قرأ ابن عامر والاعشى وأبو بكر عن  
 عاصم بالرفع وقرأ أبو جحوة بنضم أوله وفتح الخاء وتشديد اللام ورويت عن الجعفي عن شعبة  
 ورويت عن أبي عمرو ولكن تخفيف اللام \* وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ القارئ وأبو المتوكل  
 وأبو نعيم وعاصم الجحدرى بالمتناع مع الحزم على الخطاب \* قوله فيه مهما قرأ ابن كثير  
 بإشباع الهاء من فيه حيث جاءوا بضمه حصص عن عاصم هنا فقط \* قوله وذرينا قرأ أبو عمرو  
 والكوفيون سوى رواية عن عاصم بالافراد والباقيون بالجمع \* قوله قرة عين قرأ أبو الدرداء  
 وابن مسعود وأبو هريرة وأبو المتوكل وأبو نعيم وجندب بن قيس وعمر بن ذر قرأت بصيغة الجمع  
 \* قوله يميزون الفرقه قرأ ابن مسعود ويحزبون الجنة \* قوله ويلقون فيها قرأ الكوفيون  
 سوى حصص وابن مسعود بنضم أوله وسكون اللام وكذا قرأ النخعي عن المفضل \* قوله فقد  
 كذبتم قرأ ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير فقد كذب الكافرون وحكى الواقدي عن  
 بعضهم تخفيف الفال \* قوله فسوف يكون قرأ أبو السمال وأبو المتوكل وعيسى بن عمرو  
 وأبان بن تغلب بالقوافية \* قوله لاما قرأ أبو السمال بنضم اللام أسنده أبو حاتم السجستاني  
 عن أبي زيد عنده ونقلها الهذلي عن أنان بن تغلب قال أبو عمرو بن عبد البر بعد أن أورد بعض  
 ما أورده هذا ما في سورة الفرقان من الحروف التي يأبى أهل العلم بالقرآن والفقهاء علم بما أنكر  
 منها على هشام وما قرأ به عرفه يمكن أن يكون هنا حرف آخر لم يصل إلى وليس كل من  
 قرأ شيئا قبل ذلك عنه ولكن إن قالت من ذلك شيئا فهو الزوال والسير كذا قال والذي ذكرناه من  
 على ما ذكره مثله أو أكثر ولكلا لا تقلد عهد ذلك ومع ذلك فنقول بحتم أن تكون بقت أشياء  
 لم نطلع عليها على أنى تركت أشياء مما يتعلق بصفة الأداة من الهمز والمد والواو والياء وما نحو  
 ذلك ثم بعد كتابتي هذا واسمعه وقتت على الكتاب الكبير المسمى بالجامع الأكبر والبر الاخر  
 نال في شين شروخنا أي القاسم عيسى بن عبد العزيز النخعي الذي ذكرناه جميعه سبعة آلاف  
 رواية من طريق غير ما لا يلق وهو في نحو ثلاثين مجلدة فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من  
 الاختلاف فصار قد رما كنت ذكرته أولا وقدا وردته على ترتيب السورة \* قوله يكون  
 للعالمين نذيرا قرأ أدهم السدوسي بالمتناه في \* قوله واتخذوا من دونه آلهة قرأ سعيد بن

يوسف بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف \* قوله ويمشي قرأ العلاء بن شبابة وموسى بن  
أصحق بضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المقنوعة ونقل عن الخليل بضم أوله وسكون الميم  
وبالسین المهملة المكسورة وقالوا هو تصحيف \* قوله ان تبعون قرأ ابن أنس بنحنانية أوله  
وكذا محمد بن جعفر بفتح المشنة الأولى وسكون الثانية \* قوله فلا يستطعون قرأ زهير بن  
أحمد بن عتبة من فوق \* قوله حنة يا كل منها قرأ سالم بن عامر حنات بصيغة الجمع \* قوله سكتا  
ضمهما مقربين قرأ عبد الله بن سلام مقربين بالتخفيف وقرأ سهل مقرون بالتخفيف مع الواو  
\* قوله أم حنة الخلد قرأ أبو هشام أم حنات بصيغة الجمع \* قوله عبادى هؤلاء قرأها  
الوليد بن مسلم بغير الياء \* قوله نسوا الذكر قرأ أبو مالك بضم النون وتشديد السين  
\* قوله غايب استطعون صرفا قرأ ابن مسعود غايب استطعون بضم واو ياء بن كعب فما  
يستطيعون إلحكي ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هرون الأعور وروى عن  
ابن الأصبهاني عن أبي بكر بن عباس وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن عيسى عن زائدة كلاهما عن  
الأعمش بن بادة لكم أيضا \* قوله ومن يظلم منكم قرأ يحيى بن واضح ومن يكذب بدل يظلم  
ووزنها وقرأها بظاهر هرون الأعور يكذب بالتشديد \* قوله عذابا كبيرا قرأ شعيب عن أبي  
حزيم بن المنهال بدل الموحدة \* قوله لولا أنزل قرأ جعفر بن محمد بفتح الهمزة والراء ونصب  
اللامكة \* قوله عتوا كبيرا قرأ عتبة بن حنينة بدل الواو وقرأ أبو اسحق الكوفي كثيرا بالمشنة  
بدل الموحدة \* قوله يوم يرون الملائكة قرأ عبد الرحمن بن عبد الله ترون بالمشنة من فوق  
\* قوله ويقولون قرأ هشيم عن يونس وتقولون بالمشنة من فوق أيضا \* قوله وقدما قرأ سعيد  
ابن اسمعيل بفتح الدال \* قوله الى ما عملوا من عمل قرأ الوكي من عمل صالح بن بادة صالح  
\* قوله عبا قرأ حجاب بضم الهاء مع المد وقرأ نصر بن يوسف بالضم والقصر والتسوين وقرأ  
ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء \* قوله مستقرا قرأ طلحة بن موسى بكسر القاف \* قوله  
ويوم تشقق قرأ أوضهم يوم بالرفع والتسوين وأبو جرة بالرفع بالتسوين وقرأ عصمة عن  
الأعمش يوم يرون السملة تشقق بجذف الواو وزيادة يرون \* قوله الملك يومئذ قرأ سليمان  
ابن ابراهيم الملك بفتح الميم وكسر اللام \* قوله الحق قرأ أبو جعفر بن زيد بن صبح الحق \* قوله  
بالتثنية اتخذت قرأ عامر بن نصر بن حنن \* قوله وقالوا لولا أنزل عليه القرآن قرأ المكي عن  
إخضر بن يفتح التثنية والراء بفتحها وقرأ زيد بن علي وعبد الله بن خليل كذلك لكن مقفلا \* قوله  
وقوم فوح قرأها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع \* قوله وجعلناهم للناس آية  
قرأ حامد الرامهرمزي آيات بالجمع \* قوله ولقد أوأنا على القرية قرأ سورة بن ابراهيم القريرات  
بالجمع وقرأ بهرام القرية بالتخفيف مقفلا \* قوله أقم يكونوا يرونها قرأ أبو جزة عن شعبة المشنة  
من فوق فيها \* قوله وسوف يعلمون حين يرون قرأ عثمان بن المبارك بالمشنة من فوق فيها  
\* قوله أم تحسب قرأ حزن بن حزن بضم التحتية وفتح السين المهملة \* قوله سائنا قرأ يوسف  
ابن أحمد بكسر المهملة أوله وقال معناه الراحة \* قوله جهادا كبيرا قرأ محمد بن الحنفية بالمشنة  
\* قوله مريح البحرين قرأ ابن عرفة مريح بتشديد الراء \* قوله هذا عذب قرأ الحسن بن محمد  
ابن أبي سعدان بكسر الدال المججمة \* قوله فجعله نسبا قرأ الخليل بن يوسف سبعا بمجهمة ثم



موحدين \* قوله أنجد قرأ أبو المتوكل التاء المشناة من فوق \* قوله وهو الذي جعل الليل  
 والنهار خلفه قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه خلفه بفتح الخاء وبالهاء ضمير يعود على  
 الليل \* قوله على الأرض هونا قرأ ابن السميع بضم الهاء \* قوله قالوا سلاما قرأ حمزة بن عروة  
 سلماء بكسر السين وسكون اللام \* قوله بين ذلك قرأ جعفر بن الساس بضم النون وقال هو  
 اسم كان \* قوله لا بدعون قرأ جعفر بن محمد بن شبيب الدال \* قوله ولا يقتلون قرأ ابن  
 جامع بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء المكسورة وقرأهم معاذ كذلك لكن بألف قبل المشناة  
 \* قوله أناما قرأ عبد الله بن صالح الجلي عن حمزة أنما بكسر أوله وسكون ثانيه بغير ألف قبل  
 الميم وروى عن ابن مسعود بضم الجيم \* قوله يدل الله قرأ عبد الحميد عن أبي بكر  
 وابن أبي عمير وأبان وابن محجل عن عاصم وأبو عمارة والبرهمي عن الاعشى بكون الموحدة  
 \* قوله لا يشهدون الزور قرأوا المظفر بن ديل الرا \* قوله ذكروا بآيات ربهم قرأ عيسى بن  
 زياد بفتح الذال والكاف \* قوله آيات ربهم قرأ سليمان بن زياد بآية بالافراد \* قوله قرة  
 أعين قرأ معروف بن حكيم قرة عن بالافراد وكذا أو صالح من رواية الكلبي عنه لكن قال  
 قرأت عين \* قوله واجعلنا للمتقين قرأ جعفر بن محمد وأبو جعفر الثامن المتقين اماما \* قوله  
 يجزون قرأ أبي ذر رواية يجازون \* قوله القرنة قرأ أبو حمدة القرطبي \* قوله تحية قرأ  
 ابن عمر بضم الجيم \* قوله وسلاما قرأ الحرث بن سليمان في الموضعين \* قوله مستقر ومقاما  
 قرأ عمر بن عمران ومقاما بفتح الميم \* قوله فقد كذبتم قرأ عبد ربه بن سعيد بتخفيف الذال  
 فهذه صفة وخسوف موضع ليس فيها من المشهور شي فليصف الى ما ذكره أو لا تكون جملتها  
 نحو من مائة وثلاثين موضعا والله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم فاقروا ما تسمونه  
 على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن الشروط المتقدمة وهي شروط لا بد من اعتبارها حتى  
 اختل شرط منها لم تكن تلك القراءة معتقدة وقد تروى ذلك أو شامة في الوجه بقرينة البغوال قال  
 لا يقطع بالقراءة ثمانية منزلة من عند الله الا اذا اتفقت الطرق عن ذلك الامام الذي قام بامامة  
 المصير بالقراءة أو أجمع أهل عصره ومن بعدهم على امامته في ذلك قال اما اذا اختلفت الطرق عنه  
 فلا قالوا اشقت الآية الواحدة على آت مختلفة لمع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها  
 بشرط أن لا يحتل المعنى ولا يتغير الاعراب وذكر أو شامة في الوجه أن فقوى وردت من العجم  
 لدمشق سألو اعراب قارئ يقرأ عشر من القرآن فيخطئ القراءات فأجاب ابن الحاجب وابن الصلاح  
 وغرواحدين أن مع ذلك المصير بالجواز بالشروط التي ذكرناها لكن يقرأ مثلاً فقل آدم من ربه  
 كلمات فلا يقرأ بالسين كغيره نصب آدم ولا يقرأ بضم كلمات ولكن يقرأ تنفيرا لكم بالنون  
 خطبا باتكم بالرفع قال أو شامة لاشك في منع مثل هذا وما عداه فما تروى الله أعلم وقد شاع في  
 زماننا من طائفة من القراء انكار ذلك حتى صرح بعضهم بغيره فظن كثير من الفقهاء ان لهم  
 في ذلك معتقداً تابعوهم وقالوا أهل كل فن أدري بينهم وهذا ذهل عن قائله فان علم الحلال  
 والحرام انما يتلى من النسخة والذى منعه ذلك من القراء انما هو محمول على ما ذكرنا من رواية  
 خاصة فانه متى خاطها كان كاذبا على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في اقراء روايته فنقرأ  
 رواية لم يحسن أن ينتقل عنها الرواية أخرى كما قاله الشيخ محيي الدين وذلك من الاولوية لا على

٤٩٩٣

س

تحفة

٩٧٦٩١

الحتم أمالمنع على الإطلاق فلا والله أعلم ﴿قوله﴾ ناليف القرآن أي جمع  
آيات السورة الواحدة أو جمع السور مرتبة في المصحف ﴿قوله﴾ ان ابن جرير أخبرهم قال  
وأخبرني يوسف كذا عندهم وماعرف ماذا عطف عليه ثم رأيت الواو ساقطة في رواية النسفي  
وكذا ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث ﴿قوله﴾ انجاءه عراقي أي رجل من أهل العراق  
ولم أقتض عليه اسمي ﴿قوله﴾ أي الكفن خير قالت ويحتمل وما يضر لك أهل هذا العراق كان مع  
حديث مرة المرفوع بالسوان يا بكم البياض وكفنوا فيها ما تأم فأنما أظهر والطيب وهو  
عند الترمذي مصححاً وآخرجه أيضاً عن ابن عباس فعمل العراقي جمعه فأراد أن يستثبت عائشة  
في ذلك وكان أهل العراق اشتهروا بالثقة في السؤال فلهذا قالته عائشة وما يضر لك نفي أي  
كفن كفتت فيه اجراً وقول ابن جرير الذي سأله عن دم البعوض مشهور وحيث قال انظر والى  
أهل العراق يسألون عن دم البعوض وقد قلنا ان ابن جرير رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قوله﴾  
لعل أولف عليه القرآن فانه يقرأ غير مؤلف قال ابن كثير كان قصة هذا العراقي كانت قبل أن  
يرسل عثمان المصحف إلى الأفاق كذا قال وفيه نظر فان يوسف بن ماهك لم يدر لك زمان أرسل  
عثمان المصاحف إلى الأفاق فقد ذكر المزي أن روايته عن أبي بن كعب مرسله وأبي عاصم بعد  
إرسال المصاحف على الصحيح وقد صرح يوسف في هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألهما  
هذا العراقي والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود وكان ابن مسعود لما  
حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما ساق  
سأله بعد الباب الذي يلي هذا فكان تأليف مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان ولأنه ان  
تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره فلهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف وهذا كله على  
أن السؤال انما وقع عن ترتيب السور ويبدل على ذلك قولها لله وما يضر لك أية قرأت قبل ويحتمل أن  
يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث فاملت عليه أي السور أي آيات كل سورة  
كانت تقول له سورة كذا أمثلاً كذا كذا الآية الأولى كذا الثانية الخ وهذا يرجع إلى اختلاف عدد  
الآيات وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري وقد اعتنى أئمة القراء جميع ذلك وبين  
الخلافاً فيه الأول أظهر ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأعراب والله أعلم قال ابن بطال  
لانهم أحداً قال بوجوب ترتيب السور في القراءة لادخال الصلاة وخارجها بل يجوز أن يقرأ  
الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثلاً وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن  
منكوساً فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها أو كل جماعة يصعبون ذلك في القصيدة من  
الشعر لافعة في حفظها ونذيل اللسان في سرد هاتين السافت ذلك في القرآن فهو حرام فهو قال  
القاضي عاض في شرح حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلواته في الليل  
بسورة التيساقيل آل عمران هو كذلك في مصحف أبي بن كعب وفيه بحتم يقول ان ترتيب السور  
اجتهاد وليس توقف من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي  
الباقاني قال وترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم  
فلذلك اختلفت المصاحف فلما كتب مصحف عثمان رتبوه على ما هو عليه إلا أن فلذلك اختلف  
ترتيب مصاحف الصحابة ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة على

﴿باب ناليف القرآن﴾  
حدثنا ابراهيم بن موسى  
أخبرنا هشام بن يوسف أن  
ابن جرير أخبرهم قال  
وأخبرني يوسف بن ماهك  
قال اني عند عائشة أم  
المؤمنين رضيت الله عنها  
سألت عن عراقي فقال أي  
الكفن خير قالت ويحتمل  
وما يضر لك قال يا أم المؤمنين  
أرني مصحفك قالت لم قال  
لعل أولف القرآن عليه  
فانه يقرأ غير مؤلف قالت  
وما يضر لك أية قرأت قبل

ما هي عليه الآن في المحقق توقف من الله تعالى وعلى ذلك ثقلة الامة عن نبيها صلى الله عليه وسلم (قوله) انما نزل أول ما نزل منه سورة من المنفصل فيها ذكر الجنة والنار (هذا ظاهره مغاير لما تقدم ان أول شيء نزل اقرار باسم ربك وليس فيها ذكر الجنة والنار فاعلم من مقدرة أي من أول ما نزل أو المراسورة المدثر فأنهم أول ما نزل بعد فترة الوحي وفي آخرها ذكر الجنة والنار فاعلم آخرها نزل قبل نزل بشية سورة اقرأ فكان الذي نزل أولاً من اقرأ كما تقدم بحسب آيات فقط (قوله) حتى اذا ثاب بالمثنية ثم الموحدة أي رجع (قوله) نزل الحلال والحرام أشارت الى الحكمة الالهية في ترتيب التنزيل وان أول ما نزل من القرآن الدعاء الى التوحيد والتشريع للدين والمطبيع بالجنة والكافرو والعاصي بالنار فالماطحات النفوس على ذلك أثارت الاحكام ولهذا قالت ولونزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لاندعها وولذلك لما طبع عليه النفوس من الشرة عن ترك المألوف وسائق بيان المراد المنفصل في الحديث الرابع (قوله) لعل نزل بحكمة الخمر أشارت بذلك الى تقوية ما ظهر لها من الحكمة المذكورة وقد تقدم نزول سورة القدر وليس فيها شيء من الاحكام على نزول سورة البقرة والتسامع كثر ما شغلنا علم من الاحكام وأشارت بقوله لعلنا ناعنده أي بالمثنية لان دخولها عليه انما كان بعد الهجرة اتفاقاً وقد تقدم ذلك في مناقبها وفي الحديث رجع على الخامس في رجمه ان سورة النساء مكتبة مستند الى قوله تعالى ان الله باهركم ان تؤذوا الامانات الى أهلها نزلت بحكمة اتفاقاً في قصة مفتاح الكعبة لكنها حاجة واهية فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طويلة بحكمة اذ نزل معظمها بالمثنية ان تكون مكتوبة بل الارجح ان جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني وقد اعنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكتبة وقد أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن من طريق عثمان ابن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن النبي نزل بالمدينة البقرة ثم آل عمران ثم الانفال ثم الاحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم اذا نزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الرعد ثم الرحمن ثم الانسان ثم السجدة ثم اذا جاء نصر الله ثم التور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التهميم ثم الحاشية ثم التغابن ثم الصافات ثم النور ثم البقرة ثم آل عمران ثم الانفال ثم الكوثر ثم مدنية فهو المعتمد واختلف في الفاتحة والرحن والمطففين واذا نزلت والعاديات والقدر وأرأيت والاخلاص والمعوذتين وكذا اختلف مما تقدم في الصافات والجمعة والتغابن وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات مما في المكي فمن ذلك الاعراف نزل بالمدينة منها واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة الجعراي واذا أخذوك ثم يونس نزل من بالمدينة فكانت في شكة آتينا قريش ومنهم من يؤمن بآية وقيل من رأس أربعين الى آخرها مدني \* هو ثلاث آيات فطعن تاركه أفن كان على يمينهم ربه وأقم الصلاة طرفي النهار \* النحل ثم ان ربك الذي نزل هاجر والاية وان عاقبتهم الى آخر السورة \* الاسراء وان كلوا لا يستفزونك وقل رب ادخلني واذا قلت ان ربك اعطاك الناس ويسئلك عن الروح قل انشأوه ولا تؤمنوا \* الكهف مكتبة الا أولها التي جرت وآخرها من الذين آمنوا حرمت آية السجدة الحميم من أولها الى شديدون كان نظن وان الذين كفروا يصدون عن سبيل الله وأذن للذين يقاتلون ولولا دفع الله ولو يعلم الذين أتوا العلم والذين هاجروا وما بعهدها موضع السجدين وهذا من خصمان الثوران والذين

انما نزل أول ما نزل منه سورة من المنفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى اذا ثاب بالمثنية ثم الموحدة أي رجع (قوله) نزل الحلال والحرام أشارت الى الحكمة الالهية في ترتيب التنزيل وان أول ما نزل من القرآن الدعاء الى التوحيد والتشريع للدين والمطبيع بالجنة والكافرو والعاصي بالنار فالماطحات النفوس على ذلك أثارت الاحكام ولهذا قالت ولونزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لاندعها وولذلك لما طبع عليه النفوس من الشرة عن ترك المألوف وسائق بيان المراد المنفصل في الحديث الرابع (قوله) لعل نزل بحكمة الخمر أشارت بذلك الى تقوية ما ظهر لها من الحكمة المذكورة وقد تقدم نزول سورة القدر وليس فيها شيء من الاحكام على نزول سورة البقرة والتسامع كثر ما شغلنا علم من الاحكام وأشارت بقوله لعلنا ناعنده أي بالمثنية لان دخولها عليه انما كان بعد الهجرة اتفاقاً وقد تقدم ذلك في مناقبها وفي الحديث رجع على الخامس في رجمه ان سورة النساء مكتبة مستند الى قوله تعالى ان الله باهركم ان تؤذوا الامانات الى أهلها نزلت بحكمة اتفاقاً في قصة مفتاح الكعبة لكنها حاجة واهية فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طويلة بحكمة اذ نزل معظمها بالمثنية ان تكون مكتوبة بل الارجح ان جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني وقد اعنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكتبة وقد أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن من طريق عثمان ابن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن النبي نزل بالمدينة البقرة ثم آل عمران ثم الانفال ثم الاحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم اذا نزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الرعد ثم الرحمن ثم الانسان ثم السجدة ثم اذا جاء نصر الله ثم التور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التهميم ثم الحاشية ثم التغابن ثم الصافات ثم النور ثم البقرة ثم آل عمران ثم الانفال ثم الكوثر ثم مدنية فهو المعتمد واختلف في الفاتحة والرحن والمطففين واذا نزلت والعاديات والقدر وأرأيت والاخلاص والمعوذتين وكذا اختلف مما تقدم في الصافات والجمعة والتغابن وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات مما في المكي فمن ذلك الاعراف نزل بالمدينة منها واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة الجعراي واذا أخذوك ثم يونس نزل من بالمدينة فكانت في شكة آتينا قريش ومنهم من يؤمن بآية وقيل من رأس أربعين الى آخرها مدني \* هو ثلاث آيات فطعن تاركه أفن كان على يمينهم ربه وأقم الصلاة طرفي النهار \* النحل ثم ان ربك الذي نزل هاجر والاية وان عاقبتهم الى آخر السورة \* الاسراء وان كلوا لا يستفزونك وقل رب ادخلني واذا قلت ان ربك اعطاك الناس ويسئلك عن الروح قل انشأوه ولا تؤمنوا \* الكهف مكتبة الا أولها التي جرت وآخرها من الذين آمنوا حرمت آية السجدة الحميم من أولها الى شديدون كان نظن وان الذين كفروا يصدون عن سبيل الله وأذن للذين يقاتلون ولولا دفع الله ولو يعلم الذين أتوا العلم والذين هاجروا وما بعهدها موضع السجدين وهذا من خصمان الثوران والذين

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

لا يدعون مع الله الها آخر الى رحمة الشعراء آخرها من والشعراء تبعهم القصص الذين  
آتيناهم الكتاب الى الجاهلين وان الذي فرض عليك القرآن العنكوت من اولها الى وبعد علم  
المتأقين لقمان ولوان حاق الارض من شجرة اقلام لم تنزل اقل كان مؤمنا وقيل من تتجافى  
سبوا يرى الذين اوتوا العلم الزمر قل يا عبادى الذين آمنوا ان الذين يجادلون فى آيات  
الله واتى عليهم الشورى ايم يقولون افترى وهو الذى يقبل التوبة الى شديد الحاشية قل للذين  
آمنوا يفرحوا الاحقاف قل ايايتم ان كان من عند الله وكفرتم به وقوله فاصبر قى ولقد خلقنا  
السموات الى الغيوب الجسم الذين يجتنبون الى انفى الرحمن يسأله من فى السموات والارض  
الواقعة وتجعلون رزقكم من انا بانهاهم الى يعلمون ومن فاصبر لحكم ربك الى الصالحين  
المرسلات واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون فهذا ما نزل بالمدينة من آيات من سور تقدم نزلها بحكمة  
وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل  
عليه الآيات فيقول ضعهوا فى السورة التى يذكر فيها كذا وما عكس ذلك وهو نزول شئ من سورة  
بحكمة تأخر نزول تلك السورة الى المدينة قل آره الان انا فقد اتفقوا على ان الانفال مدينة لكن  
قل ان قوله تعالى واذ يكرركم الذين كفروا الآية نزلت بحكمة ثم نزلت سورة الانفال بالمدينة وهذا  
غريب جدا ثم نزل من السور المدينة التى تقدم ذكرها بحكمة ثم نزلت سورة الانفال بعد الهجرة  
فى العمرة والفتح والحج وموضع متعددة فى الغزوات كبوك وغيره انشاء كنية كلها تسمى  
المدينة اصطلاحا والله اعلم الحديث الثانى حديث ابن مسعود تقدم شرحه فى تفسيره سبحان  
وفى الانبياء والفرغ منه هنا ان هذه السور نزلت بحكمة وانها مرتبة فى مصحف ابن مسعود كما هي  
فى مصحف عثمان ومع تقديمهم فى النزول فهى مؤخرات فى ترتيب المصاحف والمراد بالعتاق وهو  
يكسر المهمله ائمن من قديم ما نزل الحديث الثالث حديث البراءة تعلق سورة سيم اسم ربك  
الاعلى قبل ان يقدم التى صلى الله عليه وسلم هو طرف من حديث تقدم شرحه فى احدث  
الهجرة والفرغ منه ان هذه السورة متقدمة النزول وهى فى اخر المصحف مع ذلك الحديث  
الرابع حديث ابن مسعود ايضا (قوله عن شقيق) هو ابن سلمة وهو اوائل مشهور بكنيته  
أكثر من اسمه وفى رواية آوى داود الطيالسى عن شعبة عن الاعشى سمعت ابا وائل أخرجه  
الترمذى (قوله قال عبد الله) سأتى فى باب الترتيل بلفظ عند ناعلى عبد الله وهو ابن مسعود  
(قوله لقد تعلق النظائر) تقدم شرحه مستوفى فى باب الجمع بين سورتين فى الصلاة من أبواب  
صفة الصلاة وفيه اسماء السور المذكورة وان فيه دلالة على ان تأليف مصحف ابن مسعود على  
غير تأليف عثمانى وكان اوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول  
وبقال من مصحف على كان على ترتيب النزول اوله اقرا ثم المائدة ثم النمل ثم القصص ثم التوبة ثم  
التكوير ثم سمع وهكذا الى آخر المكي ثم المدنى والله اعلم وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه  
الان فقال القاضي أبو بكر الباقلانى يحتمل ان يكون النبى صلى الله عليه وسلم هو الذى أمر  
بترتيبه هكذا ويحتمل ان يكون من اجتهاد الصحابة ثم رجع الاول على سأتى فى الباب الذى بعد  
هذا انه كان النبى صلى الله عليه وسلم يعارض به جبريل فى كل سنة قالذى يظهر انه عارض به  
هكذا على هذا الترتيب وهو جبريل الانبارى وفيه فطر بل الذى يظهر انه كان يعارض به على

عن شقيق قال قال عبد الله  
لقد تعلق النظائر السرى  
كان النبى صلى الله  
عليه وسلم يقرؤه اثنتين  
اثنتين فى كل ركعة فقام عبد  
الله ودخل معه علقمة  
وخرج علقمة فسأله فقال  
عشرون سورة من أول  
المفصل على تأليف ابن  
مسعود آخره من الحواميم

تخ

٧٨٧/٤

ع

تحفة

٩٧٦١٥

٩٨٠٤٠

\* (باب) كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم \* وقال سرور عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام أمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة وأنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا حضراً جلي \* حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما

٤٩٩٧

م ثم س

تحفة

٥٨٤٠

ترتيب التزول ثم ترتيب بعض السور على بعض أو معطسها لا يمتنع أن يكون وقفوا وان كان بعضهم من اجتهاد بعض النجباء وقد أخرج أحد أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال قلت لعثمان ما جعلكم على أن تعدتم إلى الانفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين فقرتم بها ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتوهما في السبع الطوال فقال عثمان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما ينزل عليه السورة ذات العدد فإذا نزل عليه الشيء يعني منها داع بعض من كان يكتب فقول ضعوها أو لا يا فات في السورة التي يذكر فيها كذا وكانت الانفال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن وكان قصتها شبيهة بما قلظت أنها منها فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها اه فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان وفقها ولم يفتضح النبي صلى الله عليه وسلم بأمر براءة أضافها عثمان إلى الانفال اجتهاداً منه رضي الله تعالى عنه ونقل صاحب الاقناع أن السورة لبراءة ثالثة في مصحف ابن مسعود قال ولا يؤخذ بهذا وكان من علامة استدائه السورة نزول بسم الله الرحمن الرحيم أول ما ينزل شيء منها كما أخرج أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلص السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية فإذا نزلت بسم الله الرحمن الرحيم علوا أن السورة قد انقضت وعلم يدل على أن ترتيب المصحف كان وفقها ما أخرجه أحد أبو داود وغيرهما عن أنس بن أبي أنس حذيفة التقي قال كنت في الوفاة الذين أسألوهم شئفتك فذكر الحديث وفيه فقال لنارسول الله صلى الله عليه وسلم طراً على حزني من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه قال فسلنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا كيف تحزون القرآن قالوا نحن به ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وأحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل من ق حتى تحتم (قلت) فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن الذي كان من تباحثه عند حزب المفصل خاصة بخلاف ما عناه فيحصل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ويستفاد من هذا الحديث حديثاً أنس أن الرابح في المفصل أنهم قرأوا سورة ق إلى آخر القرآن لكنه مبيت على أن الفاتحة لم تعد في الثلث الأول فانه يلزم من عداه أن يكون أول المفصل من الحجرات وبه جزم جماعة من المتقدمين وقد قلنا الاختلاف في تحديد باب الجهر بالقراءة في المغرب من أبواب صفة الصلاة والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم بكسر الهمزة من العرض وهو يشغ العين وسكون الراء أي يقرأ والمراد يستعرضه ما قرأه أياد ﴿قوله﴾ وقال سرور عن عائشة عن فاطمة قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل كان يعارضني بالقرآن هذا طرف من حديث وصله بتمامه في علامات النبوة وتقدم شرحه في باب الوفاة النبوية من آخر المغازي وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله والمعارضة مقابلة من الجانبين كأن كلامهم ما كان نارة يقرأوا والاخر يستمع ﴿قوله﴾ وأنه عارضني في رواية السرخسي وإني عارضني ﴿قوله﴾ إبراهيم بن سعد عن الزهري تقدم في الصيام من وجه آخر عن

ابراهيم بن سعد قال أبا الزهري و ابراهيم بن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن  
الزهري ورواه على الصنفين تكررت في هذا الكتاب كثيرا وقد تقدمت فوائد جديدة ابن  
عباس هذا في بدء الوحي فقد كرهنا ذكرها كما علم يتقدم (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود  
الناس) فيه احتراص بلسان لا يتقبل من قوله وأجود ما يكون في رمضان أن الأجود به خاصة  
منه رمضان فأنبت له الأجود به المطلقة أولا ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان (قوله وأجود  
ما يكون في رمضان) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزهري بلفظ وكان أجود ما يكون في  
رمضان وتقدم أن المشهور في ضبط أجودانه بالرفع وأن النصب موجه وهذه الرواية التي  
الرفع (قوله لأن جبريل كان يلقاه) فيه بيان سبب الأجود به المذكورة وهي آيين من الرواية التي  
في بدء الوحي بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل (قوله في كل ليلة في شهر  
رمضان حتى ينسلخ) أي رمضان وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل  
عليه القرآن ولا يخص ذلك بمضات الهجرة وإن كان صياحه شهر رمضان اغتاض بعد  
الهجرة لأنه كان يسمى رمضان قبل أن ينرض صياحه (قوله يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم القرآن) هذا عكس ما وقع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه  
وسلم وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل وتقدم في بدء الوحي بلفظ وكان  
يلقاه في كل ليلة من رمضان فبداهه القرآن فجعل على أن كلامهما كان يعرض على الآخر  
ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سأوضحه وفي الحديث إطلاق القرآن  
على بعضه وعلى معظمه لأن أول رمضان من بعد البعثة لم يكن نزل من القرآن إلا بعضه ثم كذلك  
كل رمضان بعده إلى رمضان الأخير فكان قد نزل كله إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور وكان  
في سنة عشر إلى أن مات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة قوما نزل في  
ثلاث المدة قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم فأنها نزلت يوم عرفة والنبي صلى الله عليه وسلم بها  
بالإتفاق وقد تقدم في هذا الكتاب وكان الذي نزل في تلك الأيام لما كان قليلا بالنسبة لما تقدم  
اغتنق أمر معارضته فاستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازا ومن ثم لا يحنث من  
حلف لقراءة القرآن فقرأ بعضه إلا أن قصد الجميع واختلف في العزيمة الأخيرة هل كانت  
بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع  
عليه عثمان جميع الناس أو غيره وقد روي أجودا بن أبي داود والطبري من طريق عبيدة  
ابن عمر السامي أن الذي جمع عليه عثمان الناس ووافق العزيمة الأخيرة ومن طريق محمد بن  
سبر بن قال كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الحديث نحو حديث ابن  
عباس وزاد في آخره فيرون أن قراءتنا أحدث القرآن عهد بالعزيمة الأخيرة وعندنا لم نسمع  
من حديث حمزة وأسناده حسن وقد صححه هو ولفظه عرض القرآن على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عرضات ويقولون أن قراءته هي العزيمة الأخيرة ومن طريق مجاهد بن ابن  
عباس قال أي القراءتين ترون كان آخر القراءة فالقراءة زيد بن ثابت فقال لا إن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل فلما كان في السنة التي قبض فيها  
عرضه عليه مرتين وكانت قراءته ابن مسعود آخرهما وهذا بقا حديث حمزة ومن وافقه وعند

قال كان النبي صلى  
الله عليه وسلم أجود الناس  
بالخير وأجود ما يكون في  
شهر رمضان لأن جبريل  
كان يلقاه في كل ليلة في  
شهر رمضان حتى ينسلخ  
يعرض عليه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم القرآن

مسند في مسنده من طريق ابراهيم الخفي أن ابن عباس سمع رجلا يقول الحرف الاول فقال  
 ما الحرف الاول قال ان عمر بن الخطاب من مسعود الى الكوفة معهما فخذوا بقرانه فغير عثمان  
 التراءة فهم يدعون قراءة ابن مسعود والحرف الاول فقال ابن عباس انه لا تحرف عرض  
 به النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل وأخرج النسائي من طريق أبي طيبان قال قال ابن  
 عباس أي القراءتين تقرألت التراءة الاولى قراءة ابن أم عبد يعني عبد الله بن مسعود قال بل  
 هي الاخيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرض على جبريل الحديث وفي آخره فحضر  
 ذلك ابن مسعود فعمل ما نسخ من ذلك وما بدل واسناده صحيح ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون  
 العريضان الاخريتان وقتما الحرفين المذكورين فيصير اطلاق الآخر على كل منهما (قوله)  
 أجود بالخير من الریح المرسلة فيه جواز التسمية وجواز تشبيه المعنوي بالمحسوس  
 ليقر به لهم سامعه وذلك أنه أثبت له أول وصف الأجود ثم أراد أن يصفه بازديده ذلك فشبّه  
 جوده بالريح المرسلة بل جعله أبلغ في ذلك منه لأن الریح قد تسكن وفيه الاستعسار لأن  
 الریح بمنزلة العقيم الضارة ومنه المشرية بالخبر وصفها بالمرسلة لعين الثانية وأشار الى قوله تعالى  
 وهو الذي يرسل الرياح مشيرات ٢ الله الذي أرسل الرياح ونحو ذلك فالريح المرسلة تستمر مدة  
 إرسالها وكذلك كان عمل صلى الله عليه وسلم في رمضان دعة لا تقطع وفيه استعسال أفعّل  
 التفضل في الاسناد الحقيقي والمحجّز لأن الجود من النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة ومن  
 الریح محجّز فكأنه استعار الریح جودا باعتبار مجيئها بالخبر فأثر لها منزلة من جاد وفي تقديم  
 معمول أجود على الفضل عليه تكتة لطيفة وهي أنه لو أخره لظن تعلقه بالمرسلة وهذا وإن كان  
 لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الأجودية إلا أنه تنوّت فيه المبالغة لأن المراد وصفه بزيادة  
 الأجودية على الریح المرسلة مطلقا وفي الحديث من التواتر غير ما سبق تعظيم شهر رمضان  
 لاختصاصه بأبداء نزول القرآن فيه ثم معارضته منازل منسبه فيسوي بينهما من ذلك كثرة نزول  
 جبريل فيه وفي كثرة نزوله من واد الخيرات والبركان ما لا يحصى وبه فقدمته أن فضل الزمان  
 انما يحصل بزيادة العبادة وفيه أن مداومة التسلاوة تجب بزيادة الخير وفيه استحباب تكثر  
 العبادة في آخر العمر وهذا كزلة الفاضل بالخير والعلم وإن كان هو لا ينبغي عليه ذلك بزيادة  
 التدكروا الاتعاظ وفيه أن ليل رمضان أفضل من نهاره وأن المقصود من التسلاوة الحضور  
 والوقوف لأن الليل منسقة ذلك للمنفى النهار من الشواغل والعواض الدنيوية والدينية ويحتل  
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم منازل من القرآن في كل سنة على ليلاني رمضان أجزا فيقرأ كل  
 ليلة جزءا في جزء من الليلة والسبب في ذلك ما كان ينسقل به في كل ليلة من سوى ذلك من  
 تهجد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاهد أهل ولله كان بعد ذلك الجزء من ابراهيم تسدد  
 الحروف المأذون في قراءتها وتسبب بركة القرآن جميع الشهر ولولا التصريح بأنه كان يعرضه  
 مرة واحدة وفي السنة الاخيرة عرضه مرة تين لحاز أنه كان يعرض جميع منازل عليه كل ليلة ثم  
 يعيد في بقية السالبي وقد أخرج أبو عبيد من طريق داود بن أبي هند قال قلت للشهي قوله تعالى  
 شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن أما كان ينزل عليه في سائر السنة قال بل ولكن جبريل  
 كان يعارض مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء من ما يشاء

قوله مبشرات هكذا بنسخ  
 التشرح وهو مشتاق للتلاوة  
 والتلاوة بشار أو ومن آيا  
 أن يرسل الرياح مبشرات  
 اه

فأذا التقيه جبريل كان أجود  
 بالخير من الریح المرسلة

ففي هذا إشارة إلى الحكمة في القسبط الذي أشرت إليه لتفصيل ما ذكره من المحكم والمنسوخ  
و يؤيده أيضا الرواية الماضية في بدء الخلق لفظ فبدارسه القرآن فإن ظاهره أن كلامهما كان  
يقرأ على الآخروهي موافقة لقوله بعارضه فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد  
ولا يعارض ذلك قوله تعالى سنفرك فلا تنسى إذا قلنا أن لافضة كما هو المشهور وقول الأكثر  
لأن المعنى أنه إذا قرأه فلا ينسى ما قرأه من جملة الاقراء بمدسة جبريل أو المراد أن المعنى بقوله  
فلا تنسى النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكري في الحال حتى لو قرأه أنه نسي  
شيئا فإنه يذكره أيامه في الحال وسبق في مزيد بيان لذلك في باب نسيان القرآن أن شاء الله تعالى وقد  
تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي (قوله) حدثنا خالد بن يزيد (قوله) السكاهلي وأبو  
بكر هو ابن عباس بالتصانيف والمجبة وأبو حصين بفتح أوله عثمان بن عاصم وذو كوان هو أوصالغ  
السمي (قوله) كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا هم بعض أوله على البناء  
للمجبة ول وفي بعض ما يفتح أوله بحذف الفاعل فالخذف هو جبريل صرحه إسرائيل في روايته  
عن أبي حصين أخرجه الاسماعيلي ولفظه كان جبريل يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم  
القرآن في كل رمضان وإلى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة (قوله) القرآن كل عام مرة) سقط  
لفظ القرآن لغير التكميل زاد إسرائيل عند الاسماعيلي فيصيح وهو أوجه بالخبر من الريح  
المرسلة وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة وانما هي محمولة من حديث ابن عباس  
(قوله) يعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه) في رواية إسرائيل عرضين وقد تقدم ذكر  
الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ويحتمل أيضا أن يكون السرفي ذلك أن رمضان من  
السنة الأولى لم يقع فيه مداورة لوقوع ابتداء التزول في رمضان ثم تتابع فوقت  
المدارة في السنة الأخيرة من ين يستوي عدد السنين والعرض (قوله) وكان يعتكف في كل  
عام عشرا فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه) ظاهره أنه اعتكف عشرين يوما من  
رمضان وغو مناسب الفعل جبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة ويحتمل أن يكون  
السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف عشر افساف عاما فلم  
يعتكف فاعتكف من قابل عشرين يوما وهذا العمل يأتي في سفر ووقع في شهر رمضان وكان  
رمضان من سنة تسع دخل وهو صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وهذا بخلاف القصة المقدمة  
في كتاب السلام أنه شرع في الاعتكاف في أول العشر الأخير فلما رأى ما صنع أزواجه من  
ضرب الخبيسة تركه ثم اعتكف عشرا في شوال ويحتمل اتحاد القصة ويحتمل أيضا أن تكون  
القصة التي في حديث الباب هي التي أوردناها وسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور العشر التي في وسط الشهر فإذا استقبل إحدى  
وعشرين رجوع فأقام في شهر جاور نفسه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال اني كنت أجاور  
هذه العشر الوسط ثم بداني أن أجاور العشر الاواخر فجاور العشر الاخير الحديث  
فيكون المراد العشرين العشر الاوسط والعشر الاخير (قوله) ما سب القرامن  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي الذين اشهر واحفظ القرآن والصدي لتعلمه  
وهذا اللفظ كان في عرف السلف أيضا لثقة في القرآن وذكر فيه ستة أحداث \* الأول

٤٩٩٨

د س ق

تطه

٩٢٨٤٤

\* حدثنا خالد بن يزيد حدثنا  
أبو بكر عن أبي حصين  
عن ذكوان عن أبي  
هريرة قال كان يعرض  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم القرآن كل عام مرة  
فعرض عليه مرتين في  
العام الذي قبض فيه وكان  
يعتكف في كل عام عشرا  
فاعتكف عشرين في العام  
الذي قبض فيه (باب القراء  
ن أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) وحدثنا حفص  
ابن عمر حدثنا شعبة عن  
عمر عن إبراهيم

٤٩٩٩

م ت ن

تحفة

٨٩٢٢



عن عمرو هو ابن مرة وقد نسب إليه المصنف في المناقب من هذا الوجه وهذا الكرماني فقال هو  
عمرو بن عبد الله أبو اسحق السبيعي وليس كما قال (قوله عن مسروق) جاء عن ابراهيم وهو  
الخنبي فيه شيخ آخر أخرجه الحافظ من طريق أبي سعيد المؤدب عن الاعمش عن ابراهيم عن  
علقمة عن عبد الله وهو مقولوب فان المحفوظ في هذا عن الاعمش عن أبي وائل عن مسروق  
كانت في المناقب و يحتمل أن يكون ابراهيم جده عن شيخين والاعمش جده عن شيخين (قوله  
خذوا القرآن من أربعة) أي تعالوه منهم والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين  
وهما المبدأ بهما واثنان من الانصار وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ومعاذ هو ابن جبل  
وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حذيفة من هذا الوجه وفي أوله ذكر عبد الله بن  
مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال ذلك رجل لا زال أحبه بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول خذوا القرآن من أربعة فبدأ به فذكر حديث الباب ويستفاد منه محبة من يكون  
ماهر في القرآن وأن البداية منار جبل في الذكر على غيره في أمر اشتراك فيه مع غيره يدل على تقدمه  
فيه وتقدم بقية شرحه هناك وقال الكرماني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد الاعلام بما  
يكون بعده أي أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى يتفردوا بذلك وتعتب بأنهم يتفردوا بل الذين  
مهورا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين وقد نقل سالم مولى أبي  
حذيفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في رقة العمامة ومات معاذ في خلافة عمر ومات أبي وائل  
مسعود في خلافة عثمان وقد تأخر زيد بن ثابت وانتهت إليه الرئاسة في القراءة وعاش بعدهم  
زمانا طويلا فظاهر أنه أمر بالاخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ولا يلزم من ذلك  
أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن بل كان الذين يحفظون مثل الذين  
حفظوه وأزيد منهم جماعة من الصحابة وقد تقدم في غزوة بئر معونة أن الذين قتلوا هم من الصحابة  
كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلا \* الحديث الثاني (قوله حدثنا عمر بن حفص حدثنا  
أبي) كذا لا أكثر وحكي الحماي أنه وقع في رواية الاصل عن الجرجاني حدثنا حفص بن عمر  
حدثنا أبي وهو خطأ مقالوب وليس لحفص بن عمر أب يروي عنه في الصحيح وانما هو عمر بن حفص  
ابن غياث القتيبي المجتهد والتمتية والمثنية وكان أبوه قاضي الكوفة وقد أخرجه أبو نعيم الحديث  
الذي كور في المستخرج من طريق سهل بن جبر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال أخرجه  
البخاري عن عمر بن حفص (قوله حدثنا شيخ بن سلمة) في روايته وسلم والنسائي جميعا عن اسحق  
عن عبد الله عن الاعمش عن أبي وائل وهو مشفق المذكور وجاء عن الاعمش فيه شيخ آخر أخرجه  
النسائي عن الحسن بن اسمعيل عن عبد بن سليمان عنه عن أبي اسحق عن هبة بن يريم عن  
ابن مسعود فان كان محفوظا احتل أن يكون للاعمش فيه طريقان والأفصح وهو ابن  
راهوبه أتقن من الحسن بن اسمعيل مع أن المحفوظ عن أبي اسحق فيه ما أخرجه أحمد وأبو أي  
داود عن طريق الثوري واسماعيل وغيرهما عن أبي اسحق عن خير الخاء المجتهد مصفر عن ابن  
مسعود فحصل التدقيق رواية الحسن بن اسمعيل في موضعين (قوله خطبنا عبد الله بن مسعود  
فقال والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة) زادنا عن من بدر  
عن عبد الله وأخذت بقية القرآن عن أصحابه وعند اسحق بن راهوبه في روايته المذكورة

عن مسروق ذكر  
عبد الله بن عمرو عبد الله  
ابن مسعود فقال لا زال  
أحبه سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول خذوا  
القرآن من أربعة من عبد  
الله بن مسعود وسالم ومعاذ  
وأبي بن كعب \* حدثنا عمر  
ابن حفص حدثنا أبي حدثنا  
الاعمش حدثنا شيخ بن  
سلمة قال خطبنا عبد الله بن  
مسعود فقال والله لقد  
أخذت من في رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بضعا  
وسبعين سورة

٢ قوله يريم بختاية أو له  
وزن عظيم اه قورب  
اه من هاشم الاصل

في أوله ومن يغفل بات بما غفل يوم القامة ثم قال على قراءة من تأمر ونهى أن أقرأ وقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفي رواية النسائي وأبي عوانة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعشى عن أبي وائل قال خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال ومن يغفل بات بما غفل يوم القامة غفلوا مصاحفكم وكيف تأمر ونهى أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وفي رواية جبر بن مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولعله لما أقر بالمصاحف أن تغبر ما ذكركم عبد الله بن مسعود فقال من استطاع وقال في آخره فأترك ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية له فقال اني غال معجني فمن استطاع أن يغفل معجفه فليفعل وعند الحالك من طريق أبي مسيرة قال رحت فاذا أنا بالاعشى وحذيفة وابن مسعود فقال ابن مسعود والله لأدفعه بعني معجفه أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره **(قوله والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله)** وقع في رواية عبدة وأبي شهاب جميعا عن الأعشى أني أعلمهم بكتاب الله بخلاف من وزاد ولو أعلم أن أحدنا علم مني لرحلت اليه وهذا لا ينفي اثبات من قاله في الإجملة ولم ينف المساواة وسبب من يدل ذلك في الحديث الرابع **(قوله وما أنا بخبرهم)** يستفاد منه أن الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي الأفضلية المطلقة فالأجمل بكتاب الله لا تستلزم الإجمالية المطلقة بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بعلم آخر فيلهذا قال وما أنا بخبرهم وسبب في هذا البحث في باب خبركم من تعلم القرآن وعلمه أن شاء الله تعالى **(قوله قال شقيق)** أي الاستناد المذكور **(خلصت في الحلق)** يفتح الهمزة واللام يفتح الهمزة واللام **(خلصت في الحلق)** يعني لم يسمع من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك أو المراد من يقول ذلك ووقع في رواية مسلم قال شقيق جلس في حلق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فاجتمع أحد ارب ذلك ولا يعنيه وفي رواية أبي شهاب فلما نزل عن المنبر جلس في الحلق فإحد شكري ما قال وهذا يخص عموم قوله أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن كان منهم بالكوفة ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود فذكره فحدث الباب وفيه قال الزهري فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير الصلاة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة ويحتمل اختلاف الجهة فالذي نفي شقيق أن أحدا رده وأوعاه وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن والذي أنتم الزهري ما يتعلق بأمر يغفل المصاحف وكان مراد ابن مسعود يغفل المصاحف كنهها وأخفاؤها لا يتخرج فتعذر وكان ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاقتصار على قراءة واحدة وقالوا ما عدا ذلك وكان لا يشكر الاقتصار لما في عدمه من الاختلاف بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يقول عليها دون غيرها ما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه فلما فاتته ذلك ورأى أن الاقتصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه على أن ابن أبي داود ترجح باب رضي ابن مسعود به ذلك مما صنع عثمان لكن لم يورد ما يصرح بماترجمه \* الحديث الثالث قوله كاجمع فقرا ابن مسعود سورة يوسف هذا ظاهره أن علقمة حضر القصة وكذا أخرجه

والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخبرهم قال شقيق خلت في الحلق أجمع ما يقولون فاجتمعت راذا يقول غير ذلك حدثنا محمد ابن كبير أخبرنا سنان عن الأعشى عن ابراهيم عن علقمة قال كاجمع فقرا ابن مسعود سورة يوسف

٥٠٠١  
م  
س  
تحفة  
٩٤٢٢

الاسماعيل عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه وأخرجه أبو نعيم عن طريق يوسف  
 القاضى عن محمد بن كثير فقال فيه عن عائمة قال كان عبد الله بمحضر وقد أخرجه مسلم  
 من طريق أبي هريرة عن الأعشى ولنظفه عن عبد الله بن مسعود قال كنت بمحضر فقراءت فذكر  
 الحديث وهذا يقتضى أن عائمة لم يحضر القصة وانما نقلها عن ابن مسعود وكذا أخرجه أبو  
 عوانة عن طريق عن الأعشى ولنظفه كنت جالساً بمحضر وعنداً جده عن أبي معاوية عن الأعشى  
 قال عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف ورواية أبي معاوية عن عبد مسلم لكن أحالها (قوله) فقال  
 رجل ما هكذا أنزلت لم أقف على اسمه وقد قبل انه يملك من سنان الذى تقدمت له مع ابن مسعود  
 في القرآن قصة غير هذه لكن لم أر ذلك مصرحاً وفي رواية مسلم فقال لي بعض القوم اقرأ علينا  
 فقرأت عليهم سورة يوسف فقال رجل من القوم ما هكذا أنزلت فان كان السائل هو القائل والا  
 فقمه معهم آخر (قوله) فقال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم فقامت ويحك  
 والله لقد قرأتها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) ووجدته ربيع الخمر) في جملة حاله ووقع  
 في رواية مسلم فيمنعاً ما أكله ان وجدت منه ربيع الخمر (قوله) ففرض به الحد في رواية مسلم  
 فقامت لا تبرح حتى أجلبك قال جلده الحد قال التورى هذا يحول على أن ابن مسعود كانت له  
 ولاية فامته بالحدود نيابة عن الامام اتاعوها واما خصوصاً على أن الرجل اعترف بشربها  
 بلا عذر والا فلا يجب الحد بمجرد شربها وعلى أن التكذيب كان بانكاره بعض جاهل ادلو  
 كذبه بحقيقة تكفيراً فقد جاءوا على أن من يحد حراً فاجمعا عليه من القرآن كثر ٨١  
 والاحتمال الاول جسد ويحتمل أيضاً أن يكون قوله ففرض به الحد أى رفعه الى الامر ففرض به  
 فأسند الضرب الى نفسه مجازاً لكونه كان سباً به وقال القترطى انما أقام عليه الحد لانه جعل  
 له ذلك من له الولاية ولاه رأى ان قام عن الامام بواجب اولانه كان ذلك في زمان ولاية الكوفة  
 فانه وليها في زمن عمر وصدر من خلافة عثمان انتهى والاحتمال الثانى موجه وفي الاخير غفلة  
 عما في أول الخبر ان ذلك كان بمحضر ولم يلها ابن مسعود وانما دخلها غازياً وكان ذلك في خلافة  
 عمر وأما الجواب الثانى عن الرائحة ففرضه النقل عن ابن مسعود انه كان يرى وجوب الحد  
 بمجرد وجود الرائحة وقد وقع مثل ذلك العثمان في قصة الوليد بن عقبة ووقع عند اسماعيل اثر  
 هذا الحديث النقل عن علي أنه انكر على ابن مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها اذ لم يش ولم  
 يشهد عليه وقال القترطى في الحديث بحجة على من ينع وجوب الحد بالرائحة كالخفصة وقد قال  
 به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز (قلت) والمسئلة خلافة شهيرة ولما منع أن يقول اذا احتل  
 ان يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ولما حكى الموفق في المغنى الخلاف في وجوب الحد بمجرد  
 الرائحة اختار أن لا يحد بالرائحة وحدها بل لابد معها من قرينة كان وجدسكران أو يتيقن  
 وشكوه أو وجد جماعة منهم وبالاعتق ووجدتهم خرو ووجد من أحدهم رائحة الخمر  
 وحكى ابن المنذر عن بعض السلف ان الذى يجب عليه الحد بمجرّد الرائحة من يكون مشهوراً  
 بادمان شرب الخمر وقل بنحو هذا التفصيل فحين شك وهو في الصلاة هل خرج منه ربيع الخمر أو لا كان  
 فان ذلك وجود رائحة ذلك على وجود الحد في وقت وضأوان كان في الصلاة فليس صرف  
 ويحصل ما ودمع ترك الوضوء مع الشك على ما اذا تجرد الظن عن القرينة وسكون لتأعودة الى

٢ قوله جرير في نسخة  
 جريح ويجرير ٨١

فقال رجل ما هكذا أنزلت  
 فقال قرأت على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 أحسنت ووجدته ربيع  
 الخمر فقال أنجبهم أن  
 تكذب بكاب الله وتشرب  
 الخمر ففرض به الحد هـ حدثنا  
 عمر بن حفص حدثنا أبي  
 حدثنا الاعشى

٥٠٠٢

م

تحفة

٩٥٧٧



ن  
٢٨٢ / ٤  
تحفة  
٥٠٨

تابعه الفضل عن حسين  
ابن واقد عن غامة عن أنس  
حدثنا علي بن أسد حدثنا  
عبد الله بن المنني حدثني  
نائب الباقين عن غامة عن

٥٠٠٤  
تحفة  
٥٠٨  
٤٥٢

منه بعد ثلاثه وما لم ينسخ الا أولئك وهو قريب من الثالث \* رابعها ان المراد بجمعه تلقب نفسه من  
في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطة بخلاف غيرهم فيجمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة  
\* خامسها أنهم تصدوا لآلئاه وتلقاه فاشترى واه وخفى حال غيرهم عن عرف حالهم فحصر ذلك  
فيهم بحسب علمه وليس الاصر في نفس الامر كذلك أو يكون السبب في خفاهم أنهم خافوا غائلة  
الربا والمحجب وأمن ذلك من أنفسهم \* سادسها المراد بالجمع الكتابة فلا يتنى أن يكون غيرهم جمعه  
حفظا عن ظهر قلب وأما هؤلاء فحفظوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب \* سابعها المراد أن أحدا  
لم يصح بأنه جمعه بمعنى أكل حفظه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أولئك بخلاف  
غيرهم فلم يصح بذلك لأن أحدا منهم لم يكد له الاعتد وقافة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
نزلت آخر آية منه ففعل هذه الآية الاخرة وما أسهمها ما حضرها الا أولئك الاربعة ممن جمع  
جميع القرآن قبلها وان كان قد حضرها ممن لم يجمع غيرها الجمع المين \* ثامننا ان المراد بجمعه  
السمع والطاعة له والعمل بموجبه وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهد انه ان جلا في  
أب الدرداء فقال ان اجمع القرآن فقال اللهم غفر لنا جميع القرآن من سمع له وأطاع \* وفي غاب  
هذا الاحتمالات تكلف ولا سيما الاخر وقد أمأت قبل هذا الى احتمال آخر وهو ان المراد بالثبات  
ذلك التزج دون الاوس فقط فلا يتنى ذلك عن غير القبلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم  
ويجمل أن يقال انما قصر عليهم أنس لتعلق غرضه بهم ولا يتخفى بعده والذي يظهر من كثيرين  
الاحاديث ان أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد تقدم في المبحث  
انه في مسجد بقماءه فكان يقرأ فيه القرآن وهو محمول على ما كان نزل منه اذ ذلك وهذا  
عما لا يرتاب فيه مع شدة حرص أبي بكر على تلقى القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وقرأه باله  
وهما بركة وكثرة ملازمة كل منهما لا حرج في ثبات عائشة كما تقدم في الهجرة انه صلى الله  
عليه وسلم كان يأتهم بكثرة وعشية وقد صحح مسلم حديث يوم القوم اقرؤهم لكتاب الله  
وتقدمت الاشارة اليه وتقدم انه صلى الله عليه وسلم أقرأ أبا بكر أن يقرأ في مكانه للمرض فبدل  
على أنه كان أقرأهم وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي صلى الله  
عليه وسلم وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر قال جئت القرآن فقرأت به كل ليلة  
فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال أقرأ في شهر الحديث وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي  
مضى ذكر ابن مسعود وسالم بن أبي حنيفة وكل هؤلاء من المهاجرين وقد ذكر أبو عبيد القراء  
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقدم المهاجرين الخلفاء الاربعة وطلحة وسعد واواب  
مسعود وحذيفة وسالموا بأهجرة بعد عبد الله بن السائب والهادلة ومن النساء عائشة وحفصة  
وأسمه ولكن بعض هؤلاء انما كان له بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد على الحصر المذكور  
في حديث أنس وعدان أبي داود في كتاب الشريعة من المهاجرين بن أضياع بن أوس الداري  
وعقبه بن عامر ومن الانصار عباد بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حنيفة ومجمع من حارفة وفضالة  
ابن عبيد وسلمة بن مخلد وغيرهم وصرح بأن بعضهم انما جمعه بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومن  
جمعه أيضا أو موسى الاشعري ذكره أبو عمر والدا في عهد بعض المتأخرين من القاء عمر بن  
العاص وسعد بن عباد وأم ورقة **(قول له تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن غامة عن**

(أنس) هذا التعليق وصله اسحق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المنثي حدثني ثابت البناني وثمالة عن أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة فذكر الحديث بخالف رواية قتادة من وجهين أحدهما التصريح بصيغة الجهر في الأربعة ثمانية كما رأي الدر داود بن أبي بن كعب فأما الأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه وقد استكره جماعة من الأئمة قال المازري لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه والافتكاف الاحاطة بذلك مع كثرة العناية وتفترقهم في السلا و هذا لا يتم إلا أن كان في كل واحد منهم على انفراد وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في غاية العبد في العادة وإذا كان المرجح إلى ما في علمه يلزم أن يكون الواقع كذلك قال وقد تمكّن بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ولا تمسك لهم فيه فأنالنا لاسم جعله في ظاهره سلمناه ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك سلمناه لكن لا يلزم من كون كل واحد من الجمل الفقير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعهم الجمل الفسيفس وليس من شرط الزواجر أن يحفظ كل فرد جمعه بل إذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفي واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قبل يوم البعثة سبعون من القراء وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم سبعة وعشرون مثل هذا العدد قال وانما خص أنس الأربعة لأنه كراشدة تعلقهم بدون غيرهم أو لكونهم كانوا في ذهنة دون غيرهم وأما الوجه الثاني من المخالفة فقال الاسماعيلي هذا ان الحد ثمان مختلفان ولا يجوز ان في الصحيح مع تسايهم بل الصحيح أحدهما وحزم البيهقي بان ذكر رأي الدر داود وهم والصواب رأي بن كعب وقال الداودي لا أرى ذكر رأي الدر داود محفوظا (قلت) وقد أشار البخاري إلى عدم الترجيح باستواء الطرفين فطريق قتادة على شرطه وقد وافقه عليها ثمانية في إحدى الروايتين عنه وطريق ثابت أيضا على شرطه وقد وافقه عليها أيضا ثمانية في الرواية الأخرى لكن يخرج الرواية عن ثابت وثمالة بموافقة وقد وقع عن عبد الله بن المنثي وفيه مقال وإن كان عند البخاري مقبولا لكن لاتعادل روايته رواية قتادة ويرجح رواية قتادة حديث عمر في ذكر رأي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ولعل البخاري أشار بخرجه إلى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ويحتمل أن يكون أنس حدث بهذا الحديث في وقتين فذكر مرة رأي بن كعب ومرة رأيه بالدر داود وقد روى ابن أبي داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الأنصار ما ذنب جبل وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدر داود وأبو الأنس إني أرى واستاده حسن مع إرساله وهو شاهد جليل حديث عبد الله بن المنثي في ذكر رأي الدر داود وإن خالفه في العدد المذكور من طريق الشعبي قال جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة منهم أبو الدر داود ومعاذ وأبو زيد بن ثابت وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكرنا في رواية عبد الله بن المنثي واستناده صحيح مع إرساله والله أعلم والله أعلم وقال الكرماني لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو الدر داود ممن جمع فقال أنس ذلك رداً عليه وفي بصيغة الجهر ادعاء ومباينة ولا يلزم منه التني عن غيرهم

أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة أبو الدر داود ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت

وأبو زيد قال ونحن ورثناه \* حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا يحيى عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعد بن جبير عن ابن عباس قال قال عمر بن الخطاب وأبو بكر وأبو سفيان عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تقرأوا كتابي قال الله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها (باب فضل فاتحة الكتاب) \* (٤٩) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى ابن سعيد أخبرنا شعبة قال

بطريق الحقيقة والله أعلم (قوله) وأبو زيد قال ونحن ورثناه (الناقل ذلك هو أنس وقد تقدم وفي مناقب يزيد بن ثابت قال قتادة قلت ومن أبو زيد قال أحد عومتي وقد تقدم في غزوة بدر من وجه آخر عن قتادة عن أنس قال مات أبو زيد وكان يدربا ولم يتربك عقباً وقال أنس نحن ورثناه وقوله أحد عومتي رد قول من سعى بأبازيد المذكور سعد بن عبد الله نعمان أحد عومتي وعروب بن عوف لأن أنس خزي وسعد بن عبد الله أوسى وإذا كان كذلك احتمل أن يكون سعد بن عبد الله بن جهم ولم يبلغ أنس على ذلك وقد قال أبو أحمد الهكسرى لم يجمعه من الأوس غيره وقال محمد بن حبيب في الخبر سعد بن عبد الله ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية الشيعة التي أشرت إليها المغيرة بن سعد بن عبد الله بن زيد فانه ذكرهما جميعاً فدل على أنه غير المراد في حديث أنس وقد ذكر ابن أبي داود في جمع القرآن قيس بن أبي صعبه وهو خزي وقد تقدم انه يكنى أبازيد وسعد بن المنذر بن أوس بن زهرو وهو خزي أيضاً لكن لم ألتصريح بأنه يكنى أبازيد ثم وجدت عند ابن أبي داود ما يرفع الإشكال من أصله فانه روي بإسناد على شرط البخاري إلى عامة عن أنس أن أبازيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن قال وكان رجلاً من أنس بن عدي بن النخار أحد عومتي ومات ولم يدع عقباً ونحن ورثناه قال ابن أبي داود حدثنا أنس بن خالد الأنصاري قال هو قيس بن السكن من زعموا من بني عدي ابن النخار قال ابن أبي داود مات قيس بن وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فذهب علمه ولم يؤخذ عنه وكان عقباً سائرنا \* الحديث السادس (قوله يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري (قوله) عن حبيب بن أبي ثابت (عند) الإسما على حديث حبيب (قوله) أي أقرؤنا) كذا لا تكرويه جزم المزني في الأطراف فقال ليس في رواية صدقة ذكر على (قلت) وقد ثبت في رواية النسفي عن البخاري فأول الحديث عند علي أقضانا وأبي أقرؤنا. وقد ألحق الديباجي في نسخة في حديث الباب ذكر على وليس بمجيد لأنه ساقط من رواية الثوري التي عليها مدار روايته وقد تقدم في تفسير البقرة عن عروب بن علي عن يحيى القطان بسنده هذا وقد ذكر على عند الجمع (قوله من علي أبي) أي من قرأه ونحن القول فهو ما وعناه والمراد به هنا القول وكان أبي بن كعب لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تافاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أخبره غيره أن تلاوته نسخت لأنه إذا سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حصل عنده القطع فلا يزول عنه ما أخبره من تلاوته نسخت وقد استدل عليه عمر بالآلة الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك وقد تقدم بقية شرحه في التفسير (قوله) باب فضل فاتحة الكتاب ذكر فيه حديثين أحدهما ما حدثت أي سعد بن العلي في أنها أعظم سورة في القرآن والمراد بالقطب عظم القدر بالنبأ المرتب على قراءتها وإن كان غيرها أطول منها وذلك لما اشغلت عليه من المعاني المناسبة لذلك وقد تقدم شرح ذلك مبسوطاً في أول التفسير \* ثانياً

حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن العاصم قال كنت أصلي فدعاني النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجبه قلت يا رسول الله اني كنت أصلي قال ألم بقول الله استجبوا لله ولرسوله إذا دعاكم ثم قال ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت يا رسول الله انك قلت ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته \* حدثنا محمد بن المنثري حدثنا وهب حدثنا هشام عن محمد بن معبد عن أبي سعيد الخدري قال كافي مسيرنا نقرأ لفات جارية فقالت ان سيدا الحق سلم وان نقرأ غيب فهل منكم راق فقام معهما رجل ما كان به برقة فقرأه فقرأنا ثم لنا ثلاثين شاة وسقانا لبناً فلما رجع قلنا له أكننت تحسن رقة أو كنت ترقى

(٧ - فتح الباري ص ١)

قال لا ما رقت إلا بأمر الكتاب قلنا لا نتحدثوا شيئاً حتى تأتي أنسأل النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدمنا المدينة ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال وما كان يدريه أنهم رقية أقسموا وأضربوا في بسمهم

\* وقال أبو معمر حدثنا  
عبد الوارث حدثنا هشام  
حدثنا محمد بن سيرين حدثنا  
معبد بن سيرين عن أبي  
سعيد الخدري هذا \* (باب  
فضل سورة البقرة) \*  
حدثنا محمد بن كثير  
أخبرنا شعبة عن سليمان  
عن إبراهيم عن عبد الرحمن  
عن أبي مسعود رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من قرأ الآيتين  
\* وحديثنا أبو نعم حدثنا  
سفيان عن منصور عن  
إبراهيم عن عبد الرحمن بن  
زيد عن أبي مسعود رضي  
الله عنه قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم من قرأ  
بآيتين من آخر سورة  
البقرة في ليلة

٢ قوله عن أبي زيد الروزي  
كذا في نسخة وفي أخرى عن  
أبي أجد الجرجاني

حديث أبي سعيد الخدري في الرقة بفاتحة الكتاب وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجابة  
وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة قال القرطبي اختصت الفاتحة بآياتها مبدء القرآن وحاجة  
لجميع عوالمه لا حتماً على الثناء على الله ولا لافرا بهادته ولا خلاص له وسؤال الهداية منه  
والاشارة الى الاعتراف بالجزع من القيام بنعمته والى شأن المهادين عاقبة المجاهدين الى غير  
ذلك مما يقتضى أنها كلها موضع الرقبة وذكر الرواية في الجران السجدة أفضل آيات القرآن  
وتعقب بحديث آية الكرسي وهو الصحيح (قوله وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ) أراد بهذا  
التعليق التصريح بتحديث من محمد بن سيرين لهشام ومن معبد محمد فانه في الاسناد الذي ساقه  
أولاً بالنعنة في الموضوعين وقد وصله الامعاء على من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن أبي معمر  
كذلك وذكر أبو علي الجاني انه وقع عند القاسمي عن أبي زيد السند الى محمد بن سيرين وحديث  
معبد بن سيرين واوله العطف قال والصواب حذفها (قوله ما) فضل سورة البقرة  
أورد فيه حديثين \* الاول (قوله عن سليمان) هو الاعش وشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور  
أخرجه أبو داود عن حفص بن غمر عن شعبة عنه وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن  
شعبة كذلك وجع غندر عن شعبة فخر حه مسلم عن أبي موسى وشدرا وأخرجه النسائي عن  
بشر بن خالد نالهم عن غندر أما الاولان فقالا عنه عن شعبة عن منصور وأما بشر فقال عنه  
عن شعبة عن الاعش وكذا أخرجه أجد عن غندر (قوله عن عبد الرحمن) هو ابن زيد الخني  
(قوله عن أبي مسعود) في رواية أجد عن غندر عن عبد الرحمن بن زيد عن علقمة عن أبي  
مسعود قال في آخره قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود فحدثني به وسأني نحوه للمصنف من  
وجه آخر في باب كم قرأ من القرآن وأخرجه في باب من لم يقرأ أسأني يقول سورة كذا من وجه  
آخر عن الاعش عن إبراهيم عن عبد الرحمن وعلقمة جميعه ما عن أبي مسعود فكأن إبراهيم  
جله عن علقمة أيضاً بعد ان حدثه به عبد الرحمن عنه كماله عبد الرحمن أبا مسعود فجله عنه بعد  
ان حدثه به علقمة وأبو مسعود هذا هو عقبه بن عمرو الانصاري البدرى الذي تقدم بيان حاله  
في غزوة بدر من المغازي ووقع في رواية عبدوس بن عبد الله بن مسعود وكذا عند الاصيلي عن أبي زيد  
المروزي ٢ وصوبه الاصيلي فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف قال أبو علي الجاني الصواب عن أبي  
مسعود وهو عقبه بن عمرو قلت وقد أخرجه أجد عن وجه آخر عن الاعش فقال فيه عن عقبه  
ابن عمرو (قوله من قرأ الآيتين) كذا اقتصر البخاري من المتن على هذا التقدير ثم حول السند الى  
طريق منصور عن إبراهيم بالسند المذكور وأكمل المتن فقال من آخر سورة البقرة في ليلة كذا  
وقد أخرجه أجد عن جراح بن محمد عن شعبة فقال فيه من سورة البقرة لم يقل أن نزل هل هو  
السرفي نحو بل السند لسوقه على لفظ منصور على انه وقع في رواية غندر عند أجد بل لفظ من قرأ  
الآيتين الاخيرتين فهل هذا فيكون اللفظ الذي ساقه البخاري لفظ منصور وليس يشبهه وبين  
لفظ الاعش الذي حوله عنه مغايرة في المعنى والله أعلم (قوله من آخر سورة البقرة) يعني من  
قوله تعالى آمن الرسول الى آخر السورة وآخر الآية الأولى المصير ومن ثم الى آخر السورة آية  
واحدة وأما ما كتبت فليست رأس آية باتفاق الهاذين وقد أخرج علي بن سعيد العسكري  
في ثواب القرآن حديث الباب من طريق عاصم بن حملة عن زب بن حبش عن علقمة بن قيس عن



٥٠١٠  
خت سي  
تحفة  
٩٤٤٨٢

كفتاه وقال عثمان  
ابن الهيثم حدثنا عوف  
عن محمد بن سيرين عن  
أبي هريرة رضي الله عنه  
قال وكان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يحفظ زكاة  
رمضان فأتاني أت فجعل  
يخون الطعام فأخذته  
فقلت لا رفعتك إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقص  
الحديث فقال إذا أويت  
إلى فراشك فقرأ آية الكرسي  
لم يرزل معك من الله حافظ  
ولا يقربك شيطان حتى  
تصبح فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم صدق وهو  
كذب ذلك الشيطان

عقبه بن عمرو بلفظ من قرأه ما بهد العشاء الأستره أقرأنا آمين الرسول إلى آخر البقرة ومن  
حدث النعمان بن بشير رفعه إن الله كتب كتاباً أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في  
آخره آمين الرسول وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ولأبي عبد الله  
فضائل القرآن من مرسل جابر بن شبيب نحو قوله زاد فأقرهم ما وعلاهم ما شاء كروناكم فأنهم ما  
قرآن وصلاته ودعا (قوله كفتاه) أي أقرأنا عنه من قيام الليل بالقرآن وقيل أقرأنا عنه  
عن قراءة القرآن مطلقاً سواء كان داخل الصلاة أم خارجها وقيل معناه أقرأناه فيما يتعلق  
بالاعتقاد لما اشتملنا عليه من الإيمان والأعمال اجبالا وقيل معناه كفتاه كل سوء وقيل كفتاه  
شر الشيطان وقيل دفعنا عنه شر الناس والجن وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسبب ما هم  
الزواجب طلب شيء آخر وكانها الاختصاص بذلك لما تضمنته من الشفاء على العبادية بحصول  
اقتداءهم إلى الله وإيمانهم ورجوعهم إليه وما حصل لهم من الإجابة إلى مطالعهم وذكر  
الكرمي عن النووي أنه قال كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي كذا نقل عنه جازما  
به ولم يقل ذلك النووي وإنما قال ما منه قبل معناه كفتاه من قيام الليل وقيل من الشيطان  
وقيل من الأفاعيل ويحمل من الجميع هذا آخر كلامه وكان سبب الوهم إن عند النووي عقب  
هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فعمل النسخة التي وقعت للكرمي سقط منها لفظ  
باب وصحفت فضل فصارت وقيل واقتصر النووي في الأذكار على الأول والثالث فنقلنا ما قال  
ويجوز أن يراد بالآلة التي وعلى هذا أقول يجوز أن يراد بجمع ما تقدم والله أعلم والوجه  
الأول ورد صريحاً من طريق عاصم عن علقمة عن أبي مسعود رفعه من قرأ آية البقرة  
أجزأت عنه قيام ليلة ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه إن الله كتب كتاباً وأنزل  
منه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا يقرآن في دار فقرهم الشيطان ثلاث لئلا أخرجه الحاكم  
وصححه وفي حديث معاذ لما أسكن الجنى وآية ذلك أنه لا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة  
فيدخل أحد من بنيته تلك الآية أخرجه الحاكم أيضاً الحديث الثاني حديث أبي هريرة تقدم  
شرحه في الوكالة وقوله في آخره صدق وهو كذب هو من التميمي البليغ لأنه لما أوهم مدحه  
بوصفه الصدق في قوله صدق استدرلني الصدق عنه بصيغة مبالغية والمعنى صدق في هذا  
القول مع عادته الكذب المسموع وهو كذبهم قد صدق بالكذب وقوله ذلك شيطان كذا  
لأنه لو تقدم في الوكالة أنه وقع هذا ذلك الشيطان واللام فيه الجنس والعهد الذهني من الوارد  
أن لكل آدمي شيطاناً وكل بهيمة أو أفاعيل بدل من الضمير كأنه قال ذلك الشيطان أو المراد الشيطان  
المدكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث ولا يقربك شيطان وشرحه الطيبي على هذا  
فقال هو أي قوله فلا يقربك شيطان مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من أفراد ذلك الجنس وقد  
استشكل الجمع بين هذه القصص وبين حديث أبي هريرة أيضاً الماضي في الصلاة وفي النفسير  
وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قال إن شيطاناً تنقل على البارحة الحديث وفيه ولو لا دعوا فأنى  
سليمان لأصبح مريباً وبأسا وبه وتقرر الأشكال أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من أسأله من أجل  
دعوة سليمان عليه السلام حيث قال وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي قال الله تعالى فسخرنا  
له الرجيم قال والشياطين وفي حديث الباب أن أبا هريرة أسكن الشيطان الذي رأى وأراد جله

«(باب فضل الكهف)»  
حدثنا عرو بن خالد حدثنا  
زهير حدثنا أبو اسحق عن  
البراء قال كان رجل يقرأ  
سورة الكهف والى جانبه  
حصان مربوط بشطنين  
فغشته بحبابة فجعلت تدنو  
وتدنو وجعل فرسه يتفرق فلما  
أصبح أتى النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكر ذلك له فقال تلك  
السكينة تنزل بالقرآن  
«(باب فضل سورة النعش)»  
حدثنا حماد بن عمار قال حدثني  
مالك

الى النبي صلى الله عليه وسلم والجواب انه يحتمل أن يكون المراد بالسطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم أن يوقفه هو رأس الشياطين الذي يلزم من التمكن منه التمكن منهم فضاءه حينئذ ما حصل لثمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد التوفيق منهم والمراد بالسطان في حديث نياح اما سطانه بخصوصه وآخر في الجله لانه يلزم من تمكنه منه اتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن أو السطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم مربوطه بتدلى له في صفته التي خلق عليها وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هديهم واما الذي تدلى لابي هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الادميين فلم يكن في امساكه مضاهاة لما في سليمان والعم عند الله تعالى ﴿قوله باب فضل الكهف﴾ في رواية أبي الوقت فضل سورة الكهف وسقط لفظ باب في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لغري ذكر ﴿قوله حديثنا زهير﴾ هو ابن معوية ﴿قوله عن البراء﴾ في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي اسحق سمعت البراء ﴿قوله كن رجلا﴾ قيل هو أسيد بن حضير كما ساق من حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة وفي هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف وهذا ظاهر التعداد وقد وقع قريب من قصة التي لا تسد لسابن بن قيس بن شماس لكن في سورة البقرة أيضا أخرج أبو داود من طريق مرسله قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألم ترتب بن قيس لم ترتب داره البارحة ترهب عاصي قال فله لعله يقرأ سورة البقرة فسئل قال قرأت سورة البقرة ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعا وأمن كل منهما ﴿قوله يشظنين﴾ جمع شظن بفتح الشيم وهو الحبل وقيل بشرط طوله وكان به كان شديد الصعوبة ﴿قوله وجعل فرسه يتفرق﴾ شون وقام ومعه وقد وقع في رواية مسلم تنقز بقافي وزاي وخطاه عاصي فان كان من حيث الرواية فذلك والاعتقاداتها هنا واضح ﴿قوله تلك السكينة﴾ مهملة وزن عظيمة وحكي ابن فرقول والصفاني فيها كسرا ولها والتشديد بلهظ المراد في اللمدية وقد نسبته ابن فرقول للعربي وانه حكاية عن بعض أهل اللغة وتكررت في السكينة في القرآن والحديث فروى الطبري وغيره عن علي قال هي ربح فحافه لها وجه كوجه الانسان وقيل لها رأسان وعن مجاهد لها رأس كراس التورع عن الريح بن أنس لعينها شعاع وعن السدي السكينة طست من ذهب من الجنة يغسل فيها قلوب الانبياء وعن أبي مالك قال هي التي أتى فيها موسى الألواح والتوراة والعصى وعن وهب بن منبه هي روح من الله وعن الخليل بن مزاحم قال هي الرحمة وعنه هي سكوت القلب وهذا اختصار الطبري وقيل هي الطمأنينة وقيل الوفاق وقيل الملازمة ذكره الصفاني والذي ينظر أنهم ما قولوه بالاشتغال على هذه المعاني فيجعل كل موضع وردت فيه على ما يليق به والذي يليق به حديث الباب هو الأول وليس قول وهب بعيد وأما قوله فأترل الله سكينة عليه وقوله هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين فيحصل الأول ويحتمل قول وهب والاختلاف قد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير سورة الفتح كذلك وأما التي في قوله تعالى فيه سكينة من ربكم فيجعل قول السدي وأبي مالك وقال النووي المختار أنهم شئ من الخلق فأتى فيه طمأنينة ورحمة ومعه الملازمة ﴿قوله تنزلت﴾ في رواية الكشميهني تنزل بضم اللام بغير تاء والاصل تنزل وفي رواية الترمذي نزلت مع القرآن وعلى القرآن ﴿قوله باب فضل سورة النعش﴾ في رواية

غير أبي رضى عن سورة الفتح بغير باب **(قوله عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره)** وتقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الاتصال واقتطع عن أبيه عن عمر ثم وجدته في التفسير من جامع الترمذي من هذا الوجه فقال عن أبيه سمعت عمر ثم قال حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم عن مالك فأرسله فأشار إلى الطريق التي أخرجها البخاري وما وافقها وقد بدت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر قوله فنه قال عمر فركت بعيري إلى آخره وقد بدت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح **(قوله باب)** فضل قل هو الله أحد فيه عدة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم هو طرف من حديث أوله أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على سرية فكان يقرأ الأصحابة في صلاتهم فيختم بقول هو الله أحد الحديث وفي آخره وأخبر وأن الله يحبه وسأني موصولا في أول كتاب التوحيد بجمعه وتقدم في صفة الصلاة من وجه آخر عن أنس وبنت هانئ الاختلاف في نسخة وذكرته بعض فوائده وأحلت بقية شرحه على كتاب التوحيد وذهل الكرماني فقال قوله فيه عدة أي روت عن عائشة حديثا في فضل سورة الاخلاص ولما لم يكن على شرطه يذكره بنصه وكتفي بالاشارة اليه اجالا قال وغذل عما في كتاب التوحيد والله أعلم **(قوله عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة)** هذا هو المحفوظ وكذا هو في الموطأ ورواه أبو صفوان الاموي عن مالك فقال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه أخرجه الدارقطني وكذا أخرجه الاصماعيلي عن طريق ابن أبي عمر عن أبيه ومع من طريق يحيى القطان ثلاثتهم عن مالك وقال بعده ان الصواب عبد الرحمن بن عبد الله كافي الاصل وكذا قال الدارقطني وأخرجه النسائي أيضا من وجه آخر عن اسمعيل بن جعفر عن مالك كذلك وقال بعده الصواب عبد الرحمن بن عبد الله وقد تقدم مثل هذا الاختلاف في حديث آخر عن مالك في كتاب الاذان **(قوله أن رجلا سمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يرددها)** القاري هو قتادة بن النعمان أخرجه أحمد من طريق أبي الهيثم عن أبي سعيد قال يأت قتادة بن النعمان يقرأ من الليل كله قل هو الله أحد لا يزيد عليها الحديث والذي سمعته لعلاء بن مسعود راوى الحديث لانه أخوه لامة وكانا متجارين وبذلك جزم ابن عبد البر فكانه أجهم نفسه وأخاه وقد أخرج الدارقطني عن طريق اسحق بن الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ ان لي جارا يقوم الليل خائرا يقرأ قل هو الله أحد **(قوله يقرأ قل هو الله أحد)** في رواية محمد بن جهم بن شراً قل هو الله أحد كلها يرددها **(قوله وكان الرجل)** أي السائل **(قوله يتقاليها)** بتشديد اللام وأصله يتقاليها أي يعتقد أنهم أقبله وفي رواية ابن الطباع المذكورة كانه يتقاليها وفي رواية يحيى القطان عن مالك فكانت ماسقة تقاليها والمراد استقلال العمل لا التقصص **(قوله وزاد أبو عمر)** قال الدمشقي هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقري وخالفه الزبيدي لان عساكر بخرمانيه اسمعيل بن ابراهيم الهذلي وهو الصواب وان كان كل من المنقري والهذلي يكنى بأبيه معركلاهما من شيوخ البخاري لكن هذا الحديث انما يعرف بالهذلي بل لا يعرف للمنقري عن اسمعيل بن جعفر شيئا وقد وصله النسائي والاصماعيلي عن طريق عن أبي

عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه لافسالة عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه فقال عمر شككت أملك زرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لأجيبك قال عمر فركت بعيري حتى كنت أمام الناس وخشيت أن ينزل في قرآن فاشتبهت أن سمعت صارا يصرخ قال فقلت لقد خشيت أن يكون نزل في قرآن قال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت عليه فقال لقد أنزل على الآية سورة لهن أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ثم قرأ فاتقنا لك قصامنا **(باب فضل قل هو الله أحد)** فيه عدة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم **(حديثا عبد الله بن يوسف)** أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رجلا سمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يرددها فلما أصبح جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له وكان الرجل يتقاليها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** وزاد أبو عمر

٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥  
٦٥٦  
٦٥٧  
٦٥٨  
٦٥٩  
٦٦٠  
٦٦١  
٦٦٢  
٦٦٣  
٦٦٤  
٦٦٥  
٦٦٦  
٦٦٧  
٦٦٨  
٦٦٩  
٦٧٠  
٦٧١  
٦٧٢  
٦٧٣  
٦٧٤  
٦٧٥  
٦٧٦  
٦٧٧  
٦٧٨  
٦٧٩  
٦٨٠  
٦٨١  
٦٨٢  
٦٨٣  
٦٨٤  
٦٨٥  
٦٨٦  
٦٨٧  
٦٨٨  
٦٨٩  
٦٩٠  
٦٩١  
٦٩٢  
٦٩٣  
٦٩٤  
٦٩٥  
٦٩٦  
٦٩٧  
٦٩٨  
٦٩٩  
٧٠٠  
٧٠١  
٧٠٢  
٧٠٣  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠



يدان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال وبيان ذلك أن الواحد  
 يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشترك فيه غيره والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لانه  
 الذي انتهى اليه سودده فكان مرجع الطلب منه وان به ولا يتم ذلك على وجه التحقيق الا لمن حاز  
 جميع خصال الكمال وذلك لا يبلغ الا الله تعالى فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات  
 المقدسة كانت بالنسبة الى علم المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثا اه وقال غيره  
 تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب اثباته لله من الاحدية التامة  
 لطابق الشريعة والصمدية المنتسبة له جميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص ونقي الولد والوالد  
 المقر لكمال المعنى ونقي الكف والتضخم لنقي الشبه والتظير وهذه شامع التوحيد الاعتقادي  
 وذلك عادت ثلث القرآن لان القرآن خبر وانشاء والانشاء امر ونهي واباحة والتجرب خبر عن  
 الخلق وخبر عن خلقه فخالصت سورة الاخلاص الخبر عن الله وخالصت فارغ من الشرك  
 الاعتقادي ومنهم من جعل المثلية على تحصيل الثواب فقال معنى كونها ثلث القرآن أن ثواب  
 قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وقيل مثله بغير تضعيف وهي دعوى بغير  
 دليل وبوقد الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء فذكر نحو حديث أبي سعيد الاخير  
 وقال فيه قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ولمسلم أيضا من حديث أبي هريرة قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم احسدوا فاسأروا عليكم ثلث القرآن تفرح فقرأ قل هو الله أحد من قال  
 ألا انما تعدل ثلث القرآن ولا ي عبد من حديث أبي بن كعب من قرأ قل هو الله أحد فكا كما  
 قرأ ثلث القرآن وإذا جلد ذلك على ظاهره فهل ذلك ثلث من القرآن معين أو لاى ثلث فرض  
 منه فيه نظر ويلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثا كان كمن قرأ خمسة كاملة وقيل المراد من عمل  
 بما تضمنته من الاخلاص والتوحيد كان كمن قرأ ثلث القرآن وادعى بعضهم أن قوله تعدل ثلث  
 القرآن مختص بصاحب الواقعة لانه لما رآها في ليلة كان كمن قرأ ثلث القرآن بغير تردد قال  
 القبيسي ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله فقال له الشارع  
 ذلك ترغيبا له في عمل الخير وان قل وقال ابن عبد البر لم يتأول هذا الحديث أخلص من أجاب  
 فيه بالرائى وفي الحديث اثبات فضل قل هو الله أحد وقد قال بعض العلماء انما اقتضاه كلمة  
 التوحيد لما اشتملت عنده من الجمل المثنية والنافعة زيادة لتعليل ومعنى التي فيها أنه الخالق  
 الرزاق المعبود لا ليس فوقه من يمنعه كالوالد ولا من يساويه في ذلك كالكف ولا من يعينه  
 على ذلك كالولد وفيه القاء العالم المسائل على أعقابها واستعمال اللفظ في غير ما شاد به لهم لان  
 انتباد من اطلاق ثلث القرآن أن المراد ثلث جمعه المكسوب مثلا وقد ظهر أن ذلك غير مراد  
 «(تنبيه)» أخرجه الترمذى والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رغبه اذا زلت تعدل  
 نصف القرآن والكافرون تعدل ربع القرآن وأخرج الترمذى أيضا وابن أبي شيبه وأبو الشيخ  
 من طريق سلمة بن وردان عن أنس أن الكافرون والنصر تعدل كل منهم ما ربع القرآن وإذا  
 زلت تعدل ربع القرآن زادا بن أبي شيبه وأبو الشيخ وآية الكرى تعدل ربع القرآن وهو  
 حديث ضعيف لضعف سلمة وان حسنه الترمذى فلهذه تساهل فيه لكونه من فضائل الاعمال  
 وكذا صحح الحاكم حديث ابن عباس وفي سندوهان بن الغيرة وهو ضعيف عندهم ﴿ قوله ﴾

باب فضل المعوذات أي الإخلاص والخلق والناس وقد كنت جوت في باب الوفاة  
 النبوية من كتاب المغازي أن الجمع فيه شاعلي أن أجمع لثلاثين ثم نهر من حديث هذا الباب  
 أنه على الظاهر وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات أي السور الثلاث وذ **سورة الإخلاص**  
 معها ما نقلنا ما اشتملت عليه من صفة الرب وإن لم يصرح فيها بلطف التعويد وقد أخرج  
 أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عتبة بن عامر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب المعوذات  
 فمن فاته لم يعوذ بها **وفي لفظ آخر** المعوذات در كل صلاة فذكرهن **(قوله)** كان إذا اشتكى  
 يقرأ على نفسه بالمعوذات الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن  
 يونس عن ابن شهاب وأحلت بمرجه على كتاب الطب ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا  
 الباب وإن اتحد سند ما لا يثبت فيه من ابن شهاب فضا عبد الملك فيها أنه كان يقرأ بالمعوذات عند  
 النوم فهي مغايرة لحديث مالك المذكور والذي يبرح أنهم ما حدثنا عن ابن شهاب بسند واحد  
 عن بعض الرواة عنه ما ليس عنده بعض فأما ما ذكره يونس وزاد من سبعة عندهم فلم  
 تختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع ومنهم من قيده بعرض الموت ومنهم من زاد فيه فعل  
 عائشة فلم يفسر أحد منهم بالمعوذات وأما عقيل فاختلف الرواة عنه في ذلك عند الزوم ووقع في  
 رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره صلى الله عليه وسلم وسأني  
 في كتاب الطب وقد جعلها ما أوصى به سعد بن شاذان وعقبه أبو العباس طرقي وفتح بينهما  
 خلف وسعه الزبي والله أعلم وسأني شرحه في كتاب الطب إن شاء الله تعالى **(قوله)**  
 نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن كذا جمع بين السكينة والملائكة ولم يقع في  
 حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماشقي في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة  
 فلعل المصنف كان يرى أنها مقصودة واحدة ولعله أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب  
 السكينة لكن ابن بطال ترجم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة قال  
 ابن بطال فتنه الترجمة أن السكينة تنزل أرباع الملائكة ردت تقديم بيان الخلاف في السكينة  
 ما هي وما قال النووي في ذلك **(قوله)** وقال الشيخ الخ واصله أبو عبيد في فضائل القرآن عن يحيى  
 ابن بكير عن الليث بالاسنادين جميعا **(قوله)** حدثني يزيد بن الهاد هو ابن أسامة بن عبد الله بن  
 شداد بن الهاد **(قوله)** عن محمد بن إبراهيم هو التميمي وهو من صفات التابعين ولم يذكر أسد بن  
 حضير روايته عنه منقطعة لكن الاعتقاد في وصل الحديث المذكور على الاستناد الثاني قال  
 الإجماعي على محمد بن إبراهيم عن أسد بن حضير مرسل وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل ثم  
 ساقه من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن الهاد بالاسنادين جميعا وقال هذه  
 الطريق على شرط البخاري **(قلت)** وجاء عن الليث في أسناد ثالث أخرجه النسائي من طريق  
 شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن ابن أبي حنبل  
 عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني فقط وأخرجه مسلم والنسائي أيضا من طريق إبراهيم بن  
 سعيد عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته عن أبي سعيد عن أسد بن حضير  
 وفي لفظ عن أبي سعيد أن أسد بن حضير قال لكن في سابقه ما يدل على أن أبا سعيد أخرجه عن

**(باب فضل المعوذات)**  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
 عن عروة عن عائشة رضي  
 الله عنها أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان إذا  
 اشتكى يقرأ على نفسه  
 بالمعوذات وينفث فلما اشتد  
 وجعه كنت أقرأ عليه  
 وأمسح بيده ما يمرر كفا  
 به **حدثنا** قتيبة بن سعيد  
 حدثنا المفضل بن فضالة عن  
 عقيل عن ابن شهاب عن  
 عروة عن عائشة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان إذا  
 أوى إلى فراشه كل ليلة جمع  
 كفيه ثم نفث فيهما فقرأ فيهما  
 قل هو الله أحد وقل أعوذ  
 برب الفلق وقل أعوذ برب  
 الناس ثم يمسح بهما  
 ما استطاع من جسده يبدأ  
 بهما على رأسه ووجهه  
 مما أقبل من جسده يفعل  
 ذلك ثلاث مرات **(باب)**  
 نزول السكينة والملائكة  
 عند قراءة القرآن **وقال**  
 الليث حدثني يزيد بن الهاد  
 عن محمد بن إبراهيم عن  
 أسد بن حضير قال

٥٠١٨

خت سن

تحفة

١٤٩

نخ ٣٨٦/٤

أسد فانه قال في ثنائه قال أسيد غشيت أن بطاحي فتدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فالحديث من مسند أسيد بن حضير ويحيى بن بكير فيه عن الليث استأذنه أخرجه أبو عبيد  
أيضاً من هذا الوجه فقال عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن حضير **(قوله)** بينما  
هو يقرأ من الليل سورة البقرة **(قوله)** فإروا به ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير ينادي أقرأ سورة فلما  
انتهيت إلى آخرها أخرجه أبو عبيد ويستأذنه أنه ختم السورة التي استأذنها ووقع في رواية  
ابراهيم بن سعد المذكورة بينما هو يقرأ في مرثده أي في المكان الذي فيه التمر وفي رواية أبي بن  
كعب المذكورة أنه كان يقرأ على ظهر بيته وهذا مغاير للقصص التي فيها أنه كان في مرثد وفي  
حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مربوطة فخشي أن تطأ وهذا كله مخالف لكونه  
كان جالساً على ظهر البيت الآن براد ظهر البيت خارجه لأعلاه فتحد القصة **(قوله)** إذ  
جالت القرس فسكت فسكت في رواية ابراهيم بن سعد أن ذلك تكررت ثلاث مرار وهو يقرأ  
وفي رواية ابن أبي ليلى سمعت رجلاً من خلفي حتى ظننت أن فرسي تنطلق **(قوله)** فلما اجتمع بهم  
ومشاة وراءه تقبله والضمير لولد أمي اجتر ولد من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأ القرس ووقع في  
رواية القاسبي أخرجه بجمعة نقبله وخرجه في موضع الذي كان به خشية عليه **(قوله)** رفع  
رأسه إلى السماء حتى ما يراها كان في باختر صار وقد أورد أبو عبيد كاملاً ولفظه رفع رأسه  
إلى السماء فاذا هو غلب الظن في أمثال المصابع عرجت إلى السماء حتى ما يراها وفي رواية  
ابراهيم بن سعد فمقت الهماء فأمثال الظلة فوق رأسي فيها أمثال السريح فخرجت في الجوخ حتى  
ما أراها **(قوله)** أقرأ ابن حضير أي كان ينبغي أن تسمر على قرائتك وليس أمره بالقرآن في حالة  
التحدث وكانه استخضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لم أرى ما رأى فكأنه يقول  
استمر على قرائتك لتسلك البركة تنزل الملائكة واستأذنها قرائتك وفهم أسيد ذلك فاجاب  
بعدمه في قطع القراءة وقوله خفت أن تطأ يحيى أي خبت أن استمرت على القراءة أن تطأ  
القرس ولدي ودل سباق الحديث على محافضة أسيد على خشوعه في صلاته لأنه كان يركب أول  
ما جالت القرس أن يرفع رأسه وكانه كان بلغه حديث النبي عن رفع المصلي رأسه إلى السماء فلهذا  
يرفعها حتى اشتد الخطب ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلهذا تنادى به الحال  
ثلاث مرات ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة أقرأ أنا عبدك وهي كنية أسيد **(قوله)** دنت  
الصوت **(قوله)** ورواية ابراهيم بن سعد تسع لك وفي رواية ابن كعب المذكورة وكان أسيد حين  
الصوت وفي رواية يحيى بن أيوب عن زيد بن الهاد عند الامام علي أيضاً أقرأ أسيد فتدوت  
من عز اميرالداود وفي هذه الزيادة إشارة إلى الباعث على استماع الملائكة لقراءته **(قوله)** ولو  
قرأت **(قوله)** في رواية ابن أبي ليلى أما انك لو ضيت **(قوله)** ما يتوارى ٢ منهم في رواية ابراهيم بن سعد  
بأنتم منهم وفي رواية ابن أبي ليلى رأيت الامام علي قال النووي في هذا الحديث جواز رؤية  
احاد الامه للملائكة **(قوله)** أطاق وهو صحيح لكن الذي يظهر التقيد بالصالحين لا الحسن  
الصوت قال وفيه فضيلة القراءه وانها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة **(قلت)** الحكم  
المذكور أعين الدليل قال في الرواية انما ثناء عن قراءة خاصة من صورة خاصة بصفة خاصة  
ويحتمل من الخصوصية ما يذهب كروالوا كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ وقد أشار في

بينما هو يقرأ من الليل سورة  
البقرة وفرسه مربوطة عنده  
اذ جالت القرس فسكت  
فسكت فقرأ الخال  
القرس فسكت وسكت  
القرس ثم قرأ الخال القرس  
فانصرف وكان ابنه يحيى  
قريباً منها فاشفق أن تصيبه  
فلما اجتبه رفع رأسه إلى  
السماء حتى ما يراها فلما  
أصبح حدث النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال له أقرأ يا ابن  
حضير أقرأ يا ابن حضير قال  
فأشفق أن يقرأ رسول الله أن  
تطأ يحيى وكان منها قريبا  
فرفعت رأسي فانصرفت له  
فرفعت رأسي إلى السماء  
فاذا مثل الظلة في أمثال  
المصابع فخرجت حتى  
لا أراها قال وتندى ما ذاك  
قال لا قال تلك الملائكة  
دنت لصوتك ولو قرأت  
لاصبحت ينظر الناس اليها  
لا تتوارى منهم قال ابن  
الهوحدثني هذا الحديث  
عبدالله بن خباب عن أبي  
سعيد الخدري عن أسيد بن  
حضير

٢ قوله ما يتوارى هكذا  
بسنخ الشرح والذي في  
المتن لا يتوارى كآثاره  
بالمهام ٥١

٥٠١٩

تحفة

٥٨٢٤

٩٩٢٢٩

٥٨

آخر الحديث بقوله ما يتوارى منهم الى أن الملائكة لاستعراقهم في الاستماع كانوا يسرعون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم وفيه منقبة لاسيد بن حضرة وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل وفضل الخشوع في الصلاة وإن التشاغل بشئ من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد يوت الخبر الكثير فكيف لو كان بقرا الامر بالمباح **(قوله ما)** من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاماين الدفتين أى ما في المحصف وليس المراد أنه ترك القرآن مجموعا بين الدفتين لأن ذلك يخالف ما تقدم من جماع أبي بكر ثم عثمان وهذه الترجمة لا تدل على ما زعم أن كثيرا من القرآن ذهب لذهاب جلته وهو شئ اختلفه الرافض لتجريح دعواهم أن النقص على امامة علي واستحقاقه للخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتا في القرآن وأن الصحابة كنوه وحي دعوى باطله لانهم لم يكنوا منسل أمث عندي بمنزلة هرون من موسى وغيرهما من الظواهر التي قد تمتد بهم ان يدعى امامته كما لم يكنوا اماما يعارض ذلك أو يخصص عمومه أو يقيد مطلقة وقد ناطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجه من أحدائهم الذين يدعون امامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب فلو كان هناك شئ مما يتعلق بأبيه لمكان هو الحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس فإنه ابن عم علي وأشد الناس له زوايا واطلاعا على حاله **(قوله عن محمد بن فضال)** في رواية علي بن المديني عن سفيان حدثنا عبد العزيز أخرجه أبو نعيم في المستخرج **(قوله دخلت أنا وشداد بن مرق)** هو الاسدي الكوفي تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود وعلى ولم يقع له في رواية البخاري ذكر الا في هذا الموضع وأبو هذيل ماله والفاق وقد أخرج البخاري في خلق أفعال العباد من طريق عبد العزيز بن رفيع عن شداد بن مفضل عن عبد الله بن مسعود حدثنا غيره هذا **(قوله أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شئ)** في رواية الاسماعيلي في كتابه في القرآن **(قوله الاماين الدفتين)** بالقاء تنسبة دقة بفتح أوله وهو اللوح ووقع في رواية الاسماعيلي بين اللوحين **(قوله قال ودخلنا)** القائل هو عبد العزيز ووقع عند الاسماعيلي لم يدع الاماني هذا المحصف أى لم يدع من القرآن ما يلي الاماين ودخل المحصف الموجود ولا رد على هذا ما تقدم في كتاب العلم عن علي أنه قال ما عندنا الا الكتاب والله وما في هذه الصحيفة لأن عليا أراد الاحكام التي كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبق أن عنده أشياء أخر من الاحكام التي لم يكن كتبها وأما جواب ابن عباس وأن الحنفية قائما إذا راد من القرآن الذي تلى أو أراد انما يتعلق بالامامة أى لم يترك شئ يتعلق بأحكام الامامة الا ما هو بايدي الناس ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن فنسخت تلاوتها وبقي حكمها ولم يبق مثل حديث عمر الشخير والشفعة اذا نزلنا فارجوها البتة وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا في بئر معونة قال فأنزل الله فيهم قرأ ما بلغوا عناقومنا انالقد لقينا ربنا وحديث أبي بكر كعب كانت الاحزاب قد را البقرة وحديث حذيفة ما يقرؤون به بها يعني براءة كماها حاديت صحيحة وقد أخرج ابن الضريس من حديث ابن عمر أنه كان يكره ان يقول الرجل قرأت القرآن كله ويقول ان منسه قرأ ناقدرفع وليس في شئ من ذلك ما يعارض حديث الباب لان جميع ذلك مما نسخت تلاوته في حياة النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فضل القرآن على سائر الكلام هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الترمذي مصناه

**(باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاماين الدفتين)** حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن عبد العزيز بن رفيع قال دخلت أنا وشداد بن مفضل على ابن عباس رضى الله عنه فقال له شداد ابن مفضل أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شئ قال ما ترك الاماين الدفتين قال ودخلنا على محمد بن الحنفية فسالنا فقال ما ترك الاماين الدفتين **(باب فضل القرآن على سائر الكلام)** حدثنا هذيل بن خالد أبو خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن أبي موسى الاشعرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

٥٠٢٠

ع

تحفة

٨٩٨١



مثل الذي يقرأ القرآن  
كأن ترجمه طعها طيب  
وربحها طيب والذي  
لا يقرأ القرآن كأنه  
طعها طيب ولا يربح فيها  
ومثل الناجي الذي يقرأ  
القرآن كمثل الرخصة  
طعها طيب ولا يربحها  
\* حدثنا سعد بن يحيى  
عن سفيان حدثني عبد الله  
ابن دينار قال سمعت ابن عمر  
رضي الله عنهما عن النبي **تحفة**  
صلى الله عليه وسلم قال إنما  
أجلكم في أجل من خلاص  
الأمم كباين صلاة العصر  
ومغرب الشمس ومثلكم  
ومثل اليهود والنصارى  
كمثل رجل استعمل عمالا  
فقال من يعمل لي إلى نصف  
النهار على قبري أطرب  
فعملت اليهود فقال من  
يعمل لي من نصف النهار  
إلى العصر فعملت النصارى  
ثم أتته فعملون من العصر إلى  
المغرب بشرطين قريطين  
قالوا نحن أكثر عملا وأقل  
عطاء قال هل ظلمكم من  
حقكم قالوا لا قال فذلك  
فضلي أوتيه من شئت

من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب عز وجل من  
شغله القرآن عن ذكرى وعن مسئولتي أعطيه أفضل مما أعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر  
الكلام كفضل الله على خلقه ورجاله ثقات الأئمة العوفي فقيه وضعف وأخرجه ابن عدي  
من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعا فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على  
خلقه وفي أسناده عمر بن سعيد الأنيق وهو ضعيف وأخرجه ابن الضريس من وجيه آخر عن  
شهر بن حوشب مرفوعا ورجاله لا بأس بهم وأخرجه يحيى بن عبد الجيد الجاني في مسنده من  
حديث عمر بن الخطاب وفي أسناده صفوان بن أبي الصهايم مختلف فيه وأخرجه ابن الضريس  
أيضاً من طريق الجراح بن الفضل عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفعه  
خيركم من تعلم القرآن وعلمه ثم قال وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه  
وذلك أنه منه وحديث عثمان هذا سألني بعد أبواب بدون هذه الزيادة وقد بين العسكري أنها  
من قول أبي عبد الرحمن السلمي وقال الأصمفي خلق أفعال العباد وقال أبو عبد الرحمن السلمي  
فذكره وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعاً وأخرجه العسكري أيضاً عن طائوس  
والحسن من قوله ما ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث أبي موسى **(قوله)** مثل  
الذي يقرأ القرآن كالترجمة \* يضم قوله الهزوة والراء بينهما مناسبات كثيرة وأخرجه بقوله وقد  
تحققوا برأديها لونها كنيسة وقال يحمدا في الأنواع مع الوجهين تلك الأربع لغات متلفع  
التحقيق إلى غلبة **(قوله)** طعها طيب وربحها طيب قبل خص صفة الإيمان بالطم وصفة  
التلاوة بالريح لأن الإيمان أكرم للسمون من القرآن إذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة  
وكذلك الطم أكرم للجوهر من الريح فقد يذهب الريح الجوهر ويبقى طعمه ثم قبل الحكمة في  
تخصيص الترجمة بالتمثيل دون غيرها من القاكهة التي تجمع طب الطم والريح كالتفاح لانه  
يتداوى بقشرها وهو مفرح بالخاصة ويستخرج من حبه دهن له منافع وقيل إن الجن لا تقرب  
البيت الذي فيه الا تريح فتناسب أن يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين وغلافه أبيض  
فتناسب قلب المؤمن وفيها أيضاً من الزايا كبرجها وحسن منظرها وتفرح لونها ولين ملمسها  
وفي أكلها ممتع الالتذاذ وطيب نكهة ودباغ معسدة وجوده هضم ولها منافع أخرى مذكورة في  
القررات ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سألني بعد أبواب المؤمنين الذي يقرأ القرآن ويعمل  
به وهي زيادة مفسرة للمراد وأن التمثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما شئت عليه من  
أمر ونهي لا مطلق التلاوة فان قيل لو كان كذلك لكثرة التقسيم كأن يقال الذي يقرأ ويعمل  
وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه والأقسام الأربعة ممكنة في غير المناق واما المناق فليس  
له الأقسام فقط لانه لا اعتبار بعمله إذا كان نفاقه نفاق كفر وكان الجواب عن ذلك أن الذي  
حذف من التمثيل قسمان الذي يقرأ ولا يعمل والذي لا يعمل ولا يقرأ وهما شيان بحال  
المناق فبمعن تشبيه الاول بالربح والثاني بالخسلة فاكتفى بذكر المناق والقسمان  
الآخران قد ذكرنا **(قوله)** ولا يربح فيها في رواية شعبة لها **(قوله)** ومثل الناجي الذي يقرأ في  
رواية شعبة ومثل المناق في الموضعين **(قوله)** ولا يربحها في رواية شعبة ووربحها  
واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرأة من أوصاف الطم فكيف يوصفها بالريح

٥٠٢٢  
م تاسع ق  
تحفة  
٥١٧٠

وأجيب بأن وجهها لما كان كرمها استعبره وصف المرارة وأطاع الزركشي هنا أن هذه الرواية  
وهو وأن الصواب ما في رواية هذا الباب ولا ربح لها ثم قال في كتاب الأطعمة لما جاء فيه ولا ربح  
لهما هذا أصوب، بن رواية الترمذي طعمهما ووربهما ثم ذكر وجهها وكان ما استحسن أنها  
في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب  
المثل للتقريب للفهم وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بمبادئ عليه الحديث الثاني حديث  
ابن عرامنا أهلككم في أجل من قبلكم الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من  
كتاب الصلاة ومطابقة الحديث الأول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره  
فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الترجيح على سائر القوافي كما ومناسبة الحديث  
الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الامة على غيرها من الامم وثبوت الفضل لهما عاين من فضل  
كلامه الذي أمرت بالعمل به ﴿قوله يا﴾ الوصية بكتاب الله في رواية الكشي  
الوصية وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا وقد تقدم فيه حديث الباب مشروحا وقوله فيه  
أوصى بكتاب الله بعد قوله لا حين قال له هل أوصى بشي يظهرهما التقاف وليس كذلك  
لا ينبغي ما يتعلق بالامارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية المراد بالوصية بكتاب الله حفظه وحمايته  
فيكرم ويصان ولا يسافر به الى ارض العدو ويشع ما فيه فيعمل بأوامره ويحجب نواهيه  
ويداوم تلاوته وتعلمه وتعليقه ونحو ذلك ﴿قوله يا﴾ من لم يتغن بالقرآن هذه  
الترجمة لفظ حديث ورد المصنف في الاحكام من طريق ابن جريح عن ابن شهاب بسند  
حديث الباب بلفظ من لم يتغن بالقرآن فليس منا وهو في السنن من حديث سعد بن أبي وقاص  
وغیره ﴿قوله وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم﴾ أشار بهذ الآية الى  
ترجمة تفسير ابن عينة يتغنى كما سيأتي في هذا الباب عنه وأخرجه أبو داود عن ابن عينة  
ووكيع جميعا وقد بين إسحق بن راهويه عن ابن عينة انه استغناء خاص وكذا قال أحمد بن  
وكيع يستغنى به عن أخبار الامم الماضية وقد أخرجه الطبري وغيره من طريق عمرو بن دينار  
عن يحيى بن جعدة قال جاء من المسلمين يكسبون وقد كتبوا فيها بعض ما سمعوا من اليهود فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم كفى بقوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم اليهم الى ما جاء به غيره الى  
غيرهم فنزل أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقد خفي وجه مناسبة تلاوة هذه الآية  
هنا على كثير من الناس كان كثير مني أن يكون ذلك رجاؤه عن أن ابن بطال مع تقدمه قد  
أشار الى المناسبة فقال قال أهل التأويل في هذه الآية قد كثر يحيى بن جعدة مختصرا قال  
قال المراد بالآية الاستغناء عن أخبار الامم الماضية وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفقر قال  
إتباع البخاري الترجمة الآية يدل على أنه يذهب الى ذلك وقال ابن التين يفهم من الترجمة أن  
المراد بالتغنى الاستغناء لكونه آتية الآية التي تضمن الإنكار على من لم يستغن بالقرآن عن  
غيره فلهذا على الاكتفاء به وعدم الانتقار الى غيره وجهه على ضد الفقر من جهة ذلك ﴿قوله﴾  
عن أبي هريرة في رواية شبيب عن ابن شهاب حديثي أو سألته أنه سمع أبا هريرة أخرجه  
الاجماعي ﴿قوله لا يأذن الله لنبي﴾ كذا هم يون وموحدة وعند الاسماعيلي لشيء يشبه مجيء  
وكذا عند مسلم من جميع طرقه ووقع في رواية سفيان التي تلي هذه في الاصل كالجهور وفي

﴿باب الوصية بكتاب الله عز وجل﴾ حدثنا محمد بن يوسف حدثنا مالك بن مغول حدثنا طلحة قال سألت عبد الله بن أبي أوفى أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تقبلت كرف كتب على الناس الوصية أمروا بها ولم يوص قال أوصى بكتاب الله ﴿باب من لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم﴾ حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأذن الله لنبي

٥٠٢٣  
تحفة  
١٥٢٢٤

٥٠٢٤  
م  
تحفة  
٩٥١٤٤

ماأذن لنسئ أن يتغنى  
بالقرآن وقال صاحب  
يريد بجهريه حدثنا علي بن  
عبد الله عن سفيان عن  
الزهري عن أبي سلمة بن  
عبد الرحمن عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ماأذن الله لنسئ ماأذن  
لنسئ أن يتغنى بالقرآن قال  
سفيان تفسيره يستغنى به

رواية الكشيemy كرواية عقيل (قوله ماأذن لنسئ) كذا لاكثر وعند أبي ذر لنسئ بن يادة لاالام  
فان كانت محفوفة فهي الجنس ووجه من ظلم الله ووجه أي المراد نبينا محمد صلى الله عليه  
وسلم فقال ماأذن للنسئ صلى الله عليه وسلم وشرحه على ذلك (قوله أن يتغنى) كذا لهم وأخرجه  
أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البصري فيه بدون أن وزعم ابن الجوزي أن الصواب  
حذف أن وأن الثابتهم من بعض الرواة لانهم كانوا يرون بالهجر في عياضهم بعضهم المساواة  
فوق في الخطأ لان الحديث لو كان باللفظ أن لكان من الأذن بكسر الهمزة وسكون الذال بمعنى  
الاباحة والاطلاق وليس ذلك مرادنا وانما هو من الأذن بفتحين وهو الاستماع وقوله أذن  
أي استمع والحاصل أن اللفظ أذن بفتحة ثم كسرة في الماضي وكذا في المضارع مستعمل بين  
الاطلاق والاستماع تقول أذنت بالمدفان أردت بالمدفان أذنت بالمدفان بكسرة ثم سكون وان  
أردت الاستماع فالصدر بفتحين قال عدى بن زيد

أما القلب فعلى بدن \* انهم في سماع وأذن

أي في سماع واستماع وقال القرطبي أصل الأذن بفتحين أن المستمع يذل يذنه الى جهة من يسمعه  
وهذا المعنى في حق الله لا راد به ظاهره وانما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف الخطاطب  
والمراد به في حق الله تعالى اكرام القارئ واجزال ثوابه لان ذلك ثمرة الاصفاء ووقع عند مسلم من  
طريق يحيى بن أبي كبر عن أبي سلمة في هذا الحديث ماأذن لنسئ كآفته بفتحين ومثله عند ابن أبي  
داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة وعند أحمد وابن ماجه والحاكم  
ومجمعه من حديث فضالة بن عبيد الله أشد أذنا الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب  
القينة الى قينته (قلت) ومع ذلك كله فليس ماأنكره ابن الجوزي بمنكر بل هو موجه وقد وقع  
عند مسلم في رواية أخرى كذلك وجهها عياض بأن المراد الحث على ذلك والامر به (قوله وقال  
صاحبه بجهريه) الضمير له لا بي سلمة والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن  
زيد بن الخطاب بنه الزبيدي عن ابن شهاب في هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن  
يحيى الذهلي في الزهريات من طريقه بلفظ ماأذن الله لنسئ ماأذن لنسئ يتغنى بالقرآن قال  
ابن شهاب وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة يتغنى بالقرآن بجهريه فكان هذا  
التفسير بسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه وتارة يسميه  
وقد أدرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال الذهلي وهو غير محفوظ في حديث معمر وقد رواه  
عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة (قلت) وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه  
مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كبر عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ ماأذن  
الله لنسئ كآفته لنسئ يتغنى بالقرآن بجهريه وكذا ثبت عنده من رواية محمد بن ابراهيم التيمي  
عن أبي سلمة (قوله عن سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن الزهري) هو ابن شهاب المذكور  
في الطريق الأولى ونقل ابن أبي داود عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال لم يقل لسفيان فقط  
في هذا الحديث حدثنا ابن شهاب (قلت) قد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال سمعت  
الزهري ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج والحميدي من أعراف الناس بحدث سفيان  
وأكثرهم شتاعته للسمع من شيوخهم (قوله قال سفيان تفسيره يستغنى به) كذا أفسره

سفيان ويمكن ان يستأنس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس وصححه أبو عوانة عن ابن أبي  
 مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك قال لقيت سعد بن أبي وقاص وأتاني أبو الوقي فقال تجار كسبة  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس من آمن لم يتغن بالقرآن وقد ارتضى أبو عبيد  
 تفسير يتغنى يستغنى وقال انه جائز في كلام العرب وأنشد الاعشى

وكنتم امرأتنا بالعراق \* خفيف المناخ طويل التغنى

أي كثيرا الاستغناء وقال المفردة بن حبان

كلانا غنى عن أخيه حبان \* ونحن اذا متنا أشد تغنيا

قال فعلى هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكتنا من الدنيا فليس منأى على طريقنا  
 واحتج أبو عبيد بأدبابة وابن مسعود من قرأ سورة آل عمران فهو غنى وفهو ذلك وقال ابن  
 الجوزي اخلفوا في معنى قوله يتغنى على أربعة أقوال أحدها تحسين الصوت والثاني الاستغناء  
 والثالث التحزين قاله الشافعي والراعي التشاغل به تقول العرب تغنى بالمكان أقام به (قلت) وفيه  
 قول آخر حكاه ابن الأبار في الزاهر قال المراد به التلذذ والاستحباب كما يستلذ أهل الطرب  
 بالغناء فأطلق عليه تغنى من حيث انه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء وهو قول النابغة

بكاهماعة تدعو هذيل \* مقبحة على فن تغنى

أطلق على صوته اغناء لانه يطرب كما يطرب الغناء وان لم يكن غناء حقيقة وهو كقولهم الصائم  
 تبصان العرب لكونها تقوم مقام التيجان وفيه قول آخر حسن وهو أن يجهله هجيراء كما يجهد  
 المسافر والقارع هجيراء الغناء قال ابن الاعراب كانت العرب اذا ركبت الابل تتغنى واذا جلست  
 في أفنتها وفي أكثر أحوالها فلما نزل القرآن أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون هجيراءهم  
 القراء فكان التغنى ويؤيد القول الرابع بيت الاعشى المتقدم فانه أراد بقوله طويل التغنى  
 طول الإقامة لا الاستغناء لانه ألين بوصف الطول من الاستغناء يعني انه كان ملازما لوطنه  
 بين أهله وكانوا غمدون بذلك كما قال حسان

أولاد حقة حول قبر أبيهم \* قبر ابن مارية الكريم الفضل

أراد أنهم لا يحتاجون الى الاجتماع ولا يرحلون أوطانهم فيكون معنى الحديث الحديث الحث على  
 ملازمة القرآن وأن لا يتعدى الى غيره وهو يؤيد من حيث المعنى الى ما اختاره البخاري من  
 تخصيص الاستغناء فانه يستغنى به عن غيره من الكتب وقيل المراد من لم يغتنه القرآن يتبعه  
 في إيمانه ويصدق بمقامين وعدو وعيد وقبل معناه من لم يرتفع لقراءته وسماحه وليس المراد ما  
 اختاره أبو عبيد انه يحصل به الغنى دون القرآن لكن الذي اختاره أبو عبيد غير مدفوع اذا أراده  
 النفس المعنوى وهو غنى النفس وهو القناعة لا التقي المحسوس الذي هو فساد الفقر لان ذلك  
 لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة الا ان كان ذلك بالخاصة وساق الحديث بأى الحل على ذلك فان  
 فيه إشارة الى الحديث على تكلف ذلك وفي وجهه تكلف كانه قال ليس من آمن لم يطلب الغنى  
 بملازمة تلاوته وأما الذى نقله عن الشافعي فلأمره صرحا عنه في تفسير الخبر وانما قال في مختصر  
 المني وأحب أن يقرأ أحدا ويحترقنا انتهى قال أهل اللغة حذرت القراءة أدركتها ولم أعطها وقرأ  
 فلان تحضر ما اذا قرئ صوته وصيره كصوت الحزين وقد روى ابن أبي داود وابساند حسن عن أبي

هريرة قاله قرأ سورة غزنها شبه الرئي وأخرجه أبو عوانة عن الليث بن سعد قال يستغنى به بجزن به  
 ويرقى به قلبه وذكر الطبري عن الشافعي أنه سئل عن تأويل ابن عينة التغني بالاستغناء فلم  
 يرضه وقال لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن وإنما أراد تحسين الصوت قال ابن بطال وبذلك  
 فسر ابن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك والنضر بن شمبل ويؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر  
 عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ ما أذن لبي في الترم في القرآن أخرجه الطبري وعنده  
 رواية عبد الرزاق عن معمر ما أذن لبي حسن الصوت وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن  
 ابراهيم التيمي عن أبي سلمة وعبد ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن  
 أبي هريرة حسن الترم بالقرآن قال الطبري والتزم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ  
 وطرب به قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان ذكر الصوت ولأذكر الجهر بمعنى وأخرج ابن  
 ماجه والكيحي وصحبه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد عمر فوعا الله أشد أنأى  
 استغناء الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قنينة والقينة المغنية وروى  
 ابن أبي شيبة من حديث عقبة بن عامر رفعه فعلى القرآن وغنوا به وأفشوه كذا وقع عنده  
 والمشهد ورعند غيره في الحديث وتغنوا به والمعروف في كلام العرب أن التغني الترجيع بالصوت  
 كما قال حسان

تغن بالشيء ما أنت قائله \* ان الغناء هذا الشعر مضمار

قال ولا تغني في كلام العرب تغني بمعنى استغنى ولا في أشعارهم وبيت الأعشى لاجحة فيه لأنه أراد  
 طول الإقامة ومنه قوله تعالى كأن لم يغنوا فيها قال وبيت المغيرة أيضا لاجحة فيه لأن التغاني  
 تفاعل بين اثنين وليس هو معنى تغنى قال واغمايأتى تغنى من الغنى الذى هو ضد الفقر بمعنى تفعل  
 أى يظهر خلاف ما عنده وهذا الفاسد المعنى (قلت) ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أى تطلبه وحل  
 نفسه عليه ولوشن عليه كما تقدم قريبا ويؤيده حديث فان لم تكبروا فتبوا كوا هو في حديث  
 سعد بن أبي وقاص عدا أبى عوانة وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب  
 فقد ردوه من حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تقدم في الجهاد في حديث النخيل ورجل ربطه تعفقا  
 وتغنى وهذا من الاستغناء بالارباب والمراد به يطلب الغنى به عن الناس بقرينة تعفقا  
 وعن أنكسر تفسير تغنى يستغنى أيضا الاستماع لى فقال الاستغناء به لا يحتاج الى استماع لان  
 الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به وأيضا فالأكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع  
 ومن لم يبدل ذلك خرج عن الطاعة ثم ساق من وجه آخر عن ابن عينة قال يقولون إذا رفع  
 صوته فقد تغنى (قلت) الذى نقل عنه أنه بمعنى يستغنى أقن لحديثه وقد نقل أبو داود عنه مثله  
 ويمكن الجمع بينهما بأن تغنى يستغنى من جهة ويرفع عن غيره وقال عمر بن شبة ذكرت لابي  
 عاصم النبل تغنى ابن عبيدة فقال لم يصنع شأنا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمر قال  
 كان داود عليه السلام تغنى يعنى حين يقرأ ويكي ويكي وعن ابن عباس ان داود كان يقرأ  
 الزبور بسبعين لحنا ويقرأ بقرائة بطرب دم المحموم وكان اذا أراد أن يكي نفسه لم يترك رواية يري  
 ولا يجر الا تصنعه واستمع وبكت وسبأ في حديث ان أبا موسى أعطى من مار من امر  
 داود في باب حسن الصوت بالقرائة في الجملة ما فسر به ابن عينة ليس بملفوظ وان كانت ظواهر

الأخبار ترجح أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله يجهز به فأنه إن كانت مرفوعة قامت الحجة وإن كانت غير مرفوعة فالأولى أن يعرف بمعنى الخبر من غيره ولا سيما إذا كان فقها وقد حرم الحماضي بأنهم من قول أبي هريرة عن العرب تقول سمعت فلانا يعني بكذا أي يجهز به وقال أبو عاصم أخذ به دي ابن جريح فأوقفني على أشعب فقال عن ابن أخي ما بلغ من طمعك قد كرت قصصه فقول له عن أي أخبني جهرا صرا صرا يحاوه نه قول ذي الرمة

أحب المكان القفر من أجل أني \* به أنفسي بأسمها غير مبعج  
أي أجهر ولا كنى والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التاويلات المذكورة وهو أنه يحسن به صوته جازيا به مترعا على طريق التحزين مستغنيا به عن غيره من الأخبار طالبا له غنى النفس راجيا به غنى اليد وقد نظمت ذلك في بيتين

تغن بالقرآن حـ ————— به الصوت خزنا جاهر رارم  
واستغن عن كتب الأمل طالبا \* غنى يد والنفس ثم الرم

وسبق ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن في ترجمة مقردة ولا شك أن النفوس تميل إلى جماع القرآن التي تترجم أكثر من ميلها لمن لا يترجم لأن التطريب تأتسب في رقة القلب وإجرا الدمع وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالألحان أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك فحكى عبد الوهاب المالكي عن مالك بن أنس عن القراءتين بالألحان وحكاه أبو الطيب الطبري والمأوردى وابن جسدان الحنبل عن جماعة من أهل العلم وحكى ابن بطال وعياض والقرطبي عن المالكية والمأوردى والبنديني والقرطبي عن الشافعية وصاحب النخبة عن الحنفية الكراهة واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة وحكى ابن بطال عن جماعة من العجالة والتابعين الجواز وهو المخصوص للشافعي وثقة الطحاوي عن الحنفية وقال القوراني من الشافعية في الأمانة يجوز بل يستحب ويحل هذا الاختلاف إذا لم يحتجب بشئ من الحروف عن تخرجه فلو تفرق قال النووي في التبيان أجهر وأعلى تحريجه ولفظه أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتقطيع فان خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم قال وأما القراءة بالألحان فقد نبض الشافعي في موضع على كراهته وقال في موضع آخر لا بأس به فقال أجمع ليس على اختلاف قولين بل على اختلاف طائفتين فان لم يخرج بالألحان عن المنهج القويم جاز ولا حرم وحكى المأوردى عن الشافعي أن القراءة بالألحان إذا انتهت إلى الإخراج بعض الألفاظ عن مخارجهم حرم وكذا حكى ابن جسدان الحنبل في الرعاية وقال القرطبي والبنديني وصاحب النخبة من الحنفية أن لم يفرط في التقطيع الذي يشوش النظم استحبابه والأفلا وأعرب الرازي فحكى عن مالك السرخسي أنه لا يضر التقطيع مطلقا وحكاه ابن جسدان وأبو عن الحنابلة وهذا أشد ولا يبرح علمه والذي يحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب فان لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي مليكة أحد رواة الحديث وقد أخرج ذلك عنه أبو داود وبنو سعد صحيح ومن جملة تحسينه أن يراعى فيه قوانين النظم فان الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك وان خرج عنها أن ذلك في حسنه وغير الحسن ربما انجبر بمرأعها ما لم يخرج عن شرط الاداء المعتبر عند أهل القرآن فان خرج عنها لم يفت تحسين الصوت

٥٠٢٥

تحفة

٦٨٥٢

\* (باب اغتباط صاحب القرآن) «حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأحد الأعلی الثنتين رجل آتاه الله الكتاب وقام به آناه الليل ورجل أعطاه الله المال فهو يصدق به آناه الليل وآناه النهار» حدثنا علي بن إبراهيم حدثنا روح حدثنا شعيب عن سليمان قال سمعت ذكوان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأحد الأعلی الثنتين رجل علمه الله القرآن فهو يتلوه آناه الليل وآناه النهار فسمعه جارية فقال البتة أوتيت مثل ما أوتى فلان فقلت مثل ما يعمل ورجل آناه الله مالا

٥٠٢٦

س

تحفة

٩٢٣٩٧

يتبع الاداء ولعل هذا مستند من كراهة القراءات بالانعام لان الغالب على من راعى الانعام أن لا راعى الاداء فان وجد من يراعيها معا فلا شك في أنه أرحم من غيره لانه باقى بالمطلوب من تحسين الصوت ويجتنب المنوع من حرمة الاداء والله أعلم ﴿قوله﴾ باب اغتباط صاحب القرآن تقدم في أوائل كتاب العدايات في العلم والحكمة وذكر هناك تفسير القعدة والفرق بينهما وبين الحسد وان الحسد في الحديث أطلق عليه بما جازوا ذكر كثير من مباحث المتن هناك وقال الاسم على هاتر حجة الباب اغتباط صاحب القرآن وهذا فعل صاحب القرآن فهو الذي يقتبط وإذا كان يقتبط بفعله كان معناه انه يسر ويرتاح بعمل نفسه وهذا ليس مطابقا (قلت) ويمكن الجواب بان مراد البخاري بأن الحديث لما كان دالا على أن غيره صاحب القرآن يقتبط صاحب القرآن بما أعطاه من العمل بالقرآن فاعتباط صاحب القرآن بعمل نفسه أولى إذا مع هذه البشارة الواردة في حديث الصادق (قوله لاحد) أى لارخصة في الحسد الا في خصلتين أو لا يحسن الحسدان حسن أو أطلق الحسد بما بلغه في الحث على تحصيل الخصلة كما أنه قبل ولم يحصل الا بالطريق المذموم لكان ما فيه مامن الفضل حاملا على الاقدام على تحصيلها به فكيف والطريق المحمود يمكن تحصيلها به وهو من حسن قوله تعالى فاقبضوا خبرات فان حقيقة السبق أن يقدم على غيره في المطلوب (قوله الاعلى الثنتين) في حديث ابن مسعود الماضي وكذا في حديث أبي هريرة المذكور فلهذا الألفي الثنتين تقول حسده على كذا على وجود ذلك وأما حسده في كذا فعنا حسده في شأن كذا وكما ساءها سبية (قوله وقام به آناه الليل) كذا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري وفي مستخرج أبي نعيم من طريق أبي بكر بن زنجويه عن أبي اليمان شيخ البخاري فسمه آناه الليل وآناه النهار وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق اسحق بن يسار عن أبي اليمان وكذا هو عند مسلم من وجه آخر عن الزهري وقد تقدم في العلم أن المراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة (قوله حدثنا علي بن إبراهيم) هو الواسطي في قول الأكثر واسم جده عبد المجيد البكري وهو ثقة متقن عاش بعد البخاري نحو عشرين سنة وقيل ان اشكاب وهو علي بن الحسين بن ابراهيم بن اشكاب نسب الى جده وبهذا جزم ابن عدي وقيل على بن عبد الله بن ابراهيم نسب الى جده وهو قول الدارقطني وأبي عبد الله بن منده وسبق في النكاح رواية القريري عن علي بن عبد الله بن ابراهيم عن خارج بن محمد وقال الحاكم كقول هو علي بن ابراهيم المرزوي وهو مجهول وقيل الواسطي (قوله روح) هو ابن عباد وقد تابعه بشر بن منصور وابن أبي عدي والتضربين شميل كلهم من شعبة قال الاسماعيلي رفعه حديثه ووثقه غندر عن شعبة (قوله عن سليمان) هو الأعمش (قال) سمعت ذكوان هو أبو صالح السمان (قلت) ولشعبة عن الأعمش فسمه شيخ آخر أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن أبي كبة الأنصاري (قلت) وقد اشترت الى متن أبي كبة في كتاب العلم وسبقه أئمن - سابق أبي هريرة أخرجه أبو عوانة في صحيحه أيضا من طريق أبي زيد الهروزي عن شعبة وأخرجه أيضا من طريق جرير عن الأعمش بالاسنادين معاه وهو ظاهر في أنه واحد شأن متقاربان سندوا متقاربا لاجتماع شعبة وجرير معان الأعمش وأشار أبو عوانة الى أن مسلما يخرج حديث أبي هريرة لهذه اللة وليس ذلك

٥٠٢٧  
د ت س ق  
تحفة  
٩٨١٣

بواضع لانها ليست عليه قاذحة (قوله) فهو يهلك في الحق) فيه احتباس بل سلكه كما أنه لما أومح  
الافتراق في التبذين جهة عموم الاحلال قد سده بالحق والله أعلم (قوله) ما  
خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا ترجم بالنظر المتن وكأنه أشار إلى ترجيح الرواية الأولى (قوله) عن  
سعد بن عبيدة) كذا يقول شعبة يدخل بين علقمة بن مرثد وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة  
وخالفه مسفيان الثوري فقال عن علقمة عن أبي عبد الرحمن ولم يذكر سعد بن عبيدة وقد أظن  
الحافظ أبو العزء العطار في كتابه الهادي في القرآن في تحريم طريقه فذكر عن تابع شعبة ومن  
تابع مسفيان جميعا كثيرا وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة له وأكثرت من تحريم  
طريقه أيضا ورجح الحافظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزبني متصل الاسانيد وقال  
الترمذي كأن رواية مسفيان أصح من رواية شعبة وأما البخاري فأخرج الطريقين فكانه  
ترجح عنده أنها جميعا محظوظان فيعمل على أن علقمة مع أولان سعد ثم أبي عبد الرحمن  
فخذه به أو مع سعد بن أبي عبد الرحمن فثبت فيه سعد وروى ذلك ما في رواية سعد بن  
عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول أبي عبد الرحمن فذلك الذي أقدمت في هذا المقام كسأني  
البحث فيه وقد شدت رواية عن الثوري بك سعد بن عبيدة فيه قال الترمذي حدثنا محمد بن  
بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا مسفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة وقال الترمذي  
أبنا عبيدة الله بن سعد حدثنا يحيى بن شعبة ومسفيان أن علقمة حدثهم عما عن سعد قال  
الترمذي قال محمد بن بشار أعجاب مسفيان لأبي بكر بن عدي فسمي بالوهم وهكذا  
حكى عن أبي المديني على يحيى القطان فسمي بالوهم وقال ابن عدي جميع يحيى القطان بن شعبة  
وسفيان قال ثوري لا يذكر في اسناد سعد بن عبيدة وهذا مما عتدى على خطأ يحيى القطان على الثوري  
وقال في موضع آخر جعل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فساق الحديث عنهما  
وجعل احدي الروايتين على الأخرى فساقه على اللفظ شعبة والى ذلك أشار الدارقطني وتعب بانه  
فصل بين اللفظين ما في رواية الترمذي فقال قال شعبة خيركم قال مسفيان أفضلكم (قلت) وهو  
تعبت واه لا يترجم من تنصه للفظهما في المتن أن يكون فصل للفظهما في الاسناد قال ابن عدي  
يقال ان يحيى القطان لم يخطئ قط الا في هذا الحديث وذكر الدارقطني أن خلافا بين يحيى تابع  
يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة وأخرج ابن عدي من طريق  
يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع  
جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعد بن سالم التدايع عن الثوري ومحمد بن  
أبان كلاهما عن علقمة بن زيادة سعد وذا في اسناد برجلا آخر كما سأبينه وكل هذه الروايات وهم  
والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد بن عبيدة بن شعبة بآبائه (قوله) عن عثمان في رواية شريك عن  
عاصم بن مهلهة عن أبي عبد الرحمن السلي عن ابن مسعود أخرجه أبو داود وبلغت خبركم من  
قرأ القرآن وأقرأه وذكره الدارقطني وقال الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان وفي رواية  
خلافا بين يحيى عن الثوري بسنده قال عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان قال  
الدارقطني هذا وهم فان كان محفوظا أحق أن يكون السلي أخذه عن أبان بن عثمان عن عثمان  
ثم لم يخطئ عثمان فأخذه عنه وتعب بأن أبي عبد الرحمن أكثر من أبان وأبان اختلف في سماعه من

فهو يهلك في الحق فقال  
رجل ليس أوثق مثل  
ما أوثق فلان فعلت  
مثل ما بعدل (باب)  
خيركم من تعلم القرآن  
وعلمه) حددنا حاج بن  
منهال حدثنا شعبة قال  
أخبرني علقمة بن مرثد  
سمعت سعد بن عبيدة عن  
أبي عبد الرحمن السلي عن  
عثمان رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال



أما أسدما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال وجاء من وجه آخر  
كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن مسعود بن مسعود بن عثمان عن محمد بن أبي  
عبد الرحمن عن أبيان بن عثمان عن عثمان فذكره وقال تفرد به سعيد بن مسعود يعني عن محمد  
ابن أبيان (قلت) وسعيد ضعيف وقد قال أحمد حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو  
عبد الرحمن السلمي من عثمان وكذا نقله أبو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال اختلف أهل  
التفسير في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال  
شعبة وذكر الحافظ أبو العلاء أن مسلما سكت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه (قلت) قد  
وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن وذلك فيما أخرجه ابن عدي في  
ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي سريته من طريق ابن جرير عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن  
حدثني عثمان وفي استناده مقال لكن ظهري أن البخاري أعتمد في وصله وفي ترجمة لقائه أبي  
عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة وهي أن أبا عبد  
الرحمن أقر من زمن عثمان إلى زمن الحجاج وأن الذي جله على ذلك هو الحديث المذكور فدل  
على أنه سمعه في ذلك الزمان وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه  
من عنقه عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان  
واسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره فكان هذا أولى من قول من قال أنه  
لم يسمع منه (قوله خبركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا لا أكثر وللمرخصي وأعلمه وهي التوسيع  
والإشكال وكذا لا جد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله أن وأكثر الروايات عن شعبة بقوله بالواو  
وكذا وقع عند أحمد عن حماد بن عيسى عن أبي داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه  
الترمذي من حديث عليّ وهو أظهر من حيث المعنى لأن الذي بأوتقتضى إثبات الخبرية  
المذكورة قلن فعل أحد الأمرين فليزم أن من تعلم القرآن ولم يعلم غيره أن يكون خبرا عن عمل  
بما فيه مشلا وان لم يتعلم ولا يقال يلزم على رواية الواو أيضا أن من تعلم وعلم غيره أن يكون  
أفضل من عمل بما فيه من غير أن يتعلم ولم يعلم غيره لأننا نقول يحتمل أن يكون المراد بالخبرية من  
جهة حصول التعليم بعد العلم والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدد بخلاف من يعمل فقط بل  
من أشرف العمل تعليم الغير فعمل غيره يستلزم أن يكون تعلمه وتعليمه غيره عمل وتحصيل نفع متعدد  
ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدد لاشتراك كل من علم غيره علما ما في ذلك لأننا نقول  
القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف من تعلم غير القرآن وإن علمه فثبت  
المدعى ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع القاصر  
والنفع المتعدد ولهذا كان أفضل وهو من جملة من عفى سبحانه وتعالى بقوله ومن أحسن قولا  
عن دعائي الله وعمل صالحا وقال اني من المسلمين والدعاء إلى الله يقع بأمر رضى من جملة تعليم  
القرآن وهو أشرف الجميع وعكسه الكفر بالمنافع لنفسه من الاسلام كما قال تعالى فن أظلم من  
كذب بآيات الله وصدق عنها فان قيل فليزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من القاصد قلنا  
لأن الخاطئين بذلك كانوا فقهاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا يدرسون معاني القرآن  
بالسليقة أكثر مما يدرسون بها من بعدهم إلا كتساب فكان الفقهاء لهم حصية فمن كان في مثل شأنهم

خيركم من تعلم القرآن وعلمه

شاركهم في ذلك لادن كان قارئاً أو مقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرأه أو يشرته فان قيل  
 فيلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أعظم غنائف الاسلام بالجهادة والباط والامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر مثلاً قلنا خرف المسئلة يدور على النفع المتعدي فمن كان حصوله عنده أكثر  
 كان أفضل فاعلم من مضرة في الخبر ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل صنف منهم  
 ويحتمل أن تكون الخبرية وان أطلقت لكتنهام مقيدة بناس مخصوصين خوطبوا بذلك كان  
 اللائق بحالهم ذلك والمراد خبر المعلمين من يعلم غيره لادن يقتصر على نفسه والمراد امرعاة  
 الحنية لان القرآن خير الكلام فمفعله خبر من متعلم غيره بالنسبة الى خبره القرآن وكيفما كان  
 فهو مختصر من علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا **قوله** قال وأقرأ أبو عبد الرحمن  
 في امره عثمان حتى كان الحجاج أي حتى ولى الحجاج على العراق قلت بين أول خلافة عثمان  
 وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة الاثلاثة أشهر وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج  
 العراق ثمان وثلاثون سنة ولم أفس على تعيين استدا اقرأه أبي عبد الرحمن وآخر فاقه أعلم بقدر  
 ذلك ويعرف من الذي ذكرته أقصى المدة وأدناها والقاتل وأقرأ أبو عبد الرحمن عبيدة  
 فأنتم لم أرهذه الزيادة الا من رواية شعبة عن علقمة وقائل ذلك الذي أقعدني مقعدى هذا  
 هو أبو عبد الرحمن وحكي الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البخاري قال سعد بن عبيدة وأقرأني  
 أبو عبد الرحمن قال وهي أنسب لقوله وذلك الذي أقعدني الخ أي أن أقرأه إياي هو الذي  
 جعلني على أن أقعدت هذا المقعد الجليل اه والذي في معظم النسخ وأقرأني يحذف المفعول وهو  
 الصواب وكان الكرماني ظن ان قائل ذلك الذي أقعدني هو سعد بن عبيدة وليس كذلك بل  
 قائله أبو عبد الرحمن ولو كان كما ظن للزم أن تكون المدة الطويلة سقطت لبیان زمان اقرأه أبي  
 عبد الرحمن لسعد بن عبيدة وليس كذلك بل انما سقطت لبیان طول مدته لا قراء الناس القرآن  
 وأيضا فكأن يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرا على أبي عبد الرحمن من زمن عثمان وسعد لم يدرك  
 زمان عثمان فان أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة وكان يلزم أيضا  
 أن تكون الإشارة بقوله وذلك الى صنيع أبي عبد الرحمن وليس كذلك بل الإشارة بقوله ذلك الى  
 الحديث المرفوع أي أن الحديث الذي حدث به عثمان في أفضلية من تعلم القرآن وعلمه جل أبا عبد  
 الرحمن أن مقعد يعلم الناس القرآن التحصيل تلك الفضيلة وقد وقع الذي قلنا كلامه عليه صريحا  
 في رواية أجدع بن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد جميعا عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن  
 عبيدة قال قال أبو عبد الرحمن فذاك الذي أقعدني هذا المقعد وكذا أخرجه الترمذي من رواية  
 أبي داود الطيالسي عن شعبة وقال فيه مقعدى هذا قال وأقرأ أبو عبد الرحمن القرآن في زمن  
 عثمان حتى بلغ الحجاج وعبد أبي عوانة من طريقين آخرين أي عمرو وأبي غياث وأبي الوليد ثلاثهم  
 عن شعبة بالفظ قال أبو عبد الرحمن فذاك الذي أقعدني مقعدى هذا وكان يعلم القرآن والأشارة  
 بذلك الى الحديث كإقراره وابناه الى اسناد مجازي ويحتمل أن تكون الإشارة به الى عثمان  
 وقد وقع في رواية أبي عوانة أيضا عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بالفظ قال وأقرأ  
 وهو الذي اجلسني هذا المجلس وهو محتمل أيضا **قوله** حدثنا سفيان هو النوري وعلقمة بن  
 مرثد عن ثمانية ووزن جعفر ومنهم من ضبطه بكسر اللام وهو من ثقات أهل الكوفة من طبقة

قال وأقرأ أبو عبد الرحمن  
 في امره عثمان حتى كان  
 الحجاج قال وذلك الذي  
 أقعدني مقعدى هذا  
 حدثنا أبو نعيم حدثنا  
 سفيان عن علقمة بن مرثد  
 عن أبي عبد الرحمن السلي  
 عن عثمان بن عفان رضى  
 الله عنه قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم

٥٠٢٨  
 د تس ق  
 تحفة  
 ٩٨١٢

ان افضلكم من تعلم القرآن وعلمه \* حدثنا عمرو بن عون حدثنا جاد عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت انهم أقدموهم نفسهم بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم فقال مالي (٦٩) في الناس من حاجة فقال رجل رزقنيها

قال أعطها أو أقال لا أجد قال أعطها ولو خافنا من حديث فاعمل له فقال

مأمعك من القرآن قال كذا وكذا قال فقد رزقنيها

بجامعك من القرآن (باب القراءة عن ظهر القلب) \*

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد

أن امرأته قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت

بارسول الله جئت لأهلب لك نفسي فظفرها رسول الله صلى الله عليه وسلم

فضعدها النظر إليها وصوبه ثم طأطأ رأسه فلما رأت المرأة

أنه لم يقض فيها شأها جلست فقام رجل من أصحابه فقال

بارسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فز وجنيها فقال له

هل عندك من شيء فقال لا والله يارسول الله قال

اذهب إلى أهلها فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع

فقال لا والله يارسول الله ما وجدت شيئا قال انظر ولو

خافنا من حديث فذهب ثم رجع فقال لا والله يارسول

الله ولا خافنا من حديث ولكن هذا أزارى قال سهل

الاعشى وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخره الجنائز من روايته عن سهل بن سعد عن عبد الله بن مسعود قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت انهم أقدموهم نفسهم بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم فقال مالي (٦٩) في الناس من حاجة فقال رجل رزقنيها قال أعطها أو أقال لا أجد قال أعطها ولو خافنا من حديث فاعمل له فقال مأمعك من القرآن قال كذا وكذا قال فقد رزقنيها بجامعك من القرآن (باب القراءة عن ظهر القلب) \* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأته قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت بارسول الله جئت لأهلب لك نفسي فظفرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فضعدها النظر إليها وصوبه ثم طأطأ رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شأها جلست فقام رجل من أصحابه فقال بارسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فز وجنيها فقال له هل عندك من شيء فقال لا والله يارسول الله قال اذهب إلى أهلها فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله يارسول الله ما وجدت شيئا قال انظر ولو خافنا من حديث فذهب ثم رجع فقال لا والله يارسول الله ولا خافنا من حديث ولكن هذا أزارى قال سهل

ما له رداءها فاضفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنعين يا زارك ان لبسته لم يكن عليه ما تصنعين شي وان لبسته لم يكن عليك شي فجلس الرجل حتى طال مجلسه ثم قام فآمر رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمره فدي فلما جاءه قال ما ذمك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا عدها قال أقرؤهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملككها بجامعك من القرآن

تحفة ٨٧٨٤

٥٠٢٦

م س

تحفة

٨٢٦٨

(باب استذكار القرآن  
وتعاهده) «حدثنا عبد الله  
ابن يوسف أخبرنا مالكا عن  
نافع عن ابن عمر رضي الله  
عنهما أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال إنما مثل  
صاحب القرآن كشمل  
صاحب الأبل المعقلة إن  
عاهد عليها أمسكها وإن  
أطلقها هانت وحديثنا محمد  
ابن عروة حدثنا شعبة عن  
منصور عن أبي وائل عن  
عبد الله قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم ينس  
ملاحدهم أن يقول نسي  
آية كيت وكيت بل نسي

٥٠٢٢

م س

تحفة

٩٢٩٥

الأحوال والاختصاص وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة أقرؤا القرآن ولا تنزعكم  
هذه المصاحف المعلقة فإن الله لا يعذب قلبا وعى القرآن وزعم ابن بطلان أن في قوله أن تقرأوه عن  
ظاهر قلب رد المأثولة الشافعي في انكاح الرجل على أن صدقها أجرة تعليمها كذا قال ولا دلالة  
فيه لما ذكر بل ظاهر سياقه أنه استثنى كما تقدم والله أعلم ﴿قوله ما استذكار  
القرآن﴾ أي طلب ذكره بضم الذال (وتعاهده) أي تجديد العهد به بملازمة تلاوته وذكر في الباب  
ثلاثة أحاديث «الاول (قوله) إنما مثل صاحب القرآن﴾ أي مع القرآن والمراد بالمصاحف الذي  
ألفه قال عباس المؤلفة المصاحبة وهو كقوله أصحاب الحنة وقوله أنه أي ألف تلاوته وهو  
أعم من أن يألفه انظر من المصحف أو عن ظهر قلب فإن الذي يداوم على ذلك يذله لسانه ويسهل  
عليه قراءته فاذا هجره نقلت عليه القراءة وسقت عليه وقوله إنما يقتضي الحصر على الأربع  
لكنه حصر بخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك ﴿قوله كشمل صاحب الأبل  
المعقلة﴾ أي مع الأبل المعقلة والمعقلة بضم الميم وقع العين المهجلة وتشديد القاف أي المشدودة  
بالهال وهو الحبل الذي يشد في ركة العير شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط العير إلى  
بطنه منه الشراذم الذي يسهل عليه وجودا لحفظه موجودا كأن العير مدام مشدودا بالهال  
فهو محفوظ وخص الأبل بالذكور لأنها أشد الحيوان الانسيان فقرا في تفصيلها بعد استيفان  
نقودها صوبه ﴿قوله إن عاهد عليها أمسكها﴾ أي استمراسلها وفي رواية أيوب عن نافع  
عند مسلم فإن عقلمها حفظها ﴿قوله وإن أطلقها هانت﴾ أي انقلت وفي رواية عبد الله بن عمر  
عن نافع عند مسلم إن تعاهدوا صاحبها ففعلها أمسكها وإن أطلق عقلمها ذهبت وفي رواية  
موسى بن عقبة عن نافع إذا قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره وإذا لم يقيم به نسيه  
الحديث الثاني ﴿قوله حدثنا محمد بن عروة﴾ بعين مهمله مفتوحة ورأسه كنه مكرتين  
ومنصور هو ابن المعتز وأبو وائل هو شقيق ابن سلة وعبد الله هو ابن مسعود وسأقي في الرواية  
المعلقة التصريح بسماع شقيق من ابن مسعود ﴿قوله ينس ملاحدهم أن يقول﴾ قال القرطبي  
ينس هي أخت نيم فالاول للذم والآخرى للمدح وهما فعلان غير متصرفين رفعا للقائل  
ظاهرا أو مضمرا إلا أنه إذا كان ظاهرا لم يكن في الأمر العام إلا الألف واللام للجنس أو مضاف  
إلى ما ههنا من حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما والابن من ذكره تعيينا كقوله نيم الرجل زيد  
وبنس الرجل عروفاً كان القائل مضمرا فلا بد من ذكر اسم نكرة تشب على التفسير للتعبير  
كقوله نيم رجل زيد وقد يكون هذا التفسير ماعلى ما نض عليه سبويه كافي هذا الحديث وكافي  
قوله تعالى فتعماعي وقال الطبري وماتكة موصوفة وأن يقول بخصوص النيم أي ينس شيئا  
كان الرجل يقول ﴿قوله نسي﴾ بفتح النون ويحذف السين اتفاقا ﴿قوله آية كيت وكيت﴾  
قال القرطبي كيت وكيت تعبر بهما عن الجمل الكثير والحديث الطويل ومثلهما مذيت وذيت  
وقال نعلب كيت للافعال وذيت للاسماء وحكي ابن التين عن الداودي أن هذه الكلمة مثل  
كذا لأنها خاصة بالثؤت وهذا من مقررات الداودي ﴿قوله بل هو نسي﴾ بضم النون وتشديد  
المهله المكسورة قال القرطبي رواه بعض رواة مسلم مختلفا (قلت) وكذا هو في مسند أبي يعلى  
وكذا أخرجه ابن أبي هاشم في كتاب الشريعة من طرق متعددة مضبوطة بفظ موقوفه على كل

سين علامة التخفيف وقال عماض كان الكافي يعني أبا الوليد الوثني لا يجيز في هذا غير التخفيف  
 (قلت) والتثقل هو الذي وقع في جميع الروايات في الجارية وكذا في أكثر الروايات في غيره  
 ويؤيده ما وقع في رواية أبي عبيد في الغريب بعد قوله كتب وكبت ليس جونسى ولكنه نسى  
 الأول بنسخ النون وتخفيف السين والثاني بضم النون وتثقيب السين قال القرطبي التثقيب  
 معناه أنه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدكاره قال ومعنى التخفيف  
 أن الرجل ترك غير ملتفت إليه وهو تقوله تعالى نسوا الله فانسهم أي تركهم في العذاب أو  
 تركهم من الرحمة واختلف في متعلق الذم من قوله نسي على أوجه \* الأول قبل هو على نسبة  
 الإنسان إلى نفسه النسيان وهو لا يصنع له فيه فإذا نسيه إلى نفسه أو هم أنه انشرد بنفسه فكان  
 ينبغي أن يقول أنسى أو نيت بالتثقيب على البناء اللجهول فيهما أي أن الله هو الذي أنسى  
 كما قال وما رميت أذريت ولكن الله يرمي وقال أنتم تزعمونه أم نحن الزارعون وبهم هذا الوجه  
 جزم ابن بطال فقال أراد أن يجري على ألسن العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من  
 الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى منسبها مع أن نسبها  
 إلى منسبها جائز بديل الكتاب والسنة ثم ذكر الحديث الآتي في باب نسيان القرآن قال وقد  
 أضاف موسى عليه السلام النسيان حرمة إلى نفسه وحرمة إلى الشيطان فقال أنى نيت الحوت  
 وما نسيته إلا الشيطان ولكل إضافة منها معنى صحيح فالإضافة إلى الله بمعنى أنه خالق الأفعال  
 كلها وإلى النفس لأن الإنسان هو المكتسب لها وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة اه ووقع له ذمول  
 فمات به لموسى وأما هو كلام قتاد وقال القرطبي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نسب النسيان  
 إلى نفسه يعني كما سيأتي في باب نسيان القرآن وكذا نسبته يوشع إلى نفسه حيث قال نسب  
 الحوت وموسى إلى نفسه حيث قال لا تؤاخذني بما نسيت وقد سبق قول الصحابة ربنا لا تؤاخذنا  
 إن نسينا ما قال المدح قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم سقرت فلا تنسى إلا ما شاء الله فإلذي  
 يظهر أن ذلك ليس متعلق الذم وخج إلى اختيار الوجه الثاني وهو كالاول لكن سبب الذم  
 ما فيه من الاشتباه بعدم الاعتناء بالقرآن إذا لم يقع النسيان إلا بترك التعاهد وكثرة الغفلة فلو  
 تعاهد تلاوته والتسامح به في الصلاة لم يحفظه وتذكره فإذا قال الإنسان نسب الآية الغلانية  
 فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق الذم ترك الاستدكار والتعاهد لانه الذي يورث  
 النسيان \* الوجه الثالث قال الاسماعيلي يحتمل أن يكون كرهه أن يقول نسبته بمعنى ترك  
 لا بمعنى السهو والارض كما قال تعالى نسوا الله فانسهم وهذا اختيار أبي عبيد وطائفة \* الوجه  
 الرابع قال الاسماعيلي أيضا يحتمل أن يكون فاعل نسي النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قال  
 لا يقل أحد عني أنى نيت آية كذا فإن الله هو الذي نساني ذلك لحكمة ونسخه ورفع تلاوته  
 وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذي ينسخ ما ينسخ وتلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته \* الوجه  
 تسمى الاما شاء الله فان المراد بالنسي ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته \* الوجه  
 الخامس قال الخطابي يحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمان النبي صلى الله عليه وسلم وكان من  
 ضرور النسخ نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته  
 ويسقط حفظه عن جلته فيقول القائل نسب آية كذا فهو اعن ذلك فلا يترههم على محكم

القرآن الضياع وأشار لهم إلى أن الذي يقع من ذلك انما هو باذن الله لما رآه من الحكمة  
والصلحة الوجه السادس قال الاسماعيلي وفيه وجه آخر وهو أن التسميان الذي هو خلاف  
الذكر اضافة الى صاحبه مجاز لانه عارض له لاعتقاد صدق الشئ لكان ذا كرا  
به في حال قصده فهو كما قال مامات فلان ولكن أمت (قلت) وهو قريب من الوجه الاول وأرجح  
الوجه الوجه الثاني ويؤيده عطف الامر باستدكار القرآن عليه وقال عباس أولى ما يتأول  
عليه ذم الحال لان ذم القول أي بسبب الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسبته وقال النووي  
الكرامه فيه للترتيب (قوله واستدكر) والقرآن أي واظربوا على تلاوته واظربوا من أنفسكم  
المذاكرته قال الطبري وهو عطف من حيث المعنى على قوله بسبب الماحد كم أي لا تقصروا في  
معاهده واستدكره وزاد ابن أبي داود من طريق عاصم عن أبي واثر في هذا الموضع فان هذا  
القرآن وحشي وكذا أخرجهما من طريق الميبين رافع عن ابن مسعود (قوله) فانه أشد تقصيصا  
بفتح القاء وكسر الصاد الملهة الثقيلة بعدها تحتائب تخفيفة أي تفتلوا وتخلصوا قول فقصة  
كذا أي أحطت بتفاصيله والاسم النصبة وقفع في حديث عقبه بن عامر بلفظ تفتلوا وكذا  
وقعت عنده سلم في حديث أبي موسى ثالث أحاديث الباب ونسب على التمييز وفي هذا الحديث  
زاد على حديث ابن عمر لان في حديث ابن عمر تنبيه أحد الامرين بالآخر في هذا أن هذا أبلغ  
في الثبور من الابل ولذا أفصح به في الحديث الثالث حيث قال له واشد تنصيصا من الابل في  
عقله لان من شأن الابل تطلب الثبات ما مكنتها في شيء ما هدها بباطها فقلت فكذلك حافظ  
القرآن ان لم يتعهده تفتل بل هو أشد في ذلك وقال ابن بطال هذا الحديث يوافق الآتين قوله  
تعالى انما نسئ عليك فلا تقبل وقوله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر فمن قبل عليه بالحفاظة  
والتعاهد بسره ومن أعرض عنه نفقت منه (قوله) حدثنا عثمان بن أبي شيبة وجريه  
ابن عبد الحميد ومنصور هو المذكور في الاسناد الذي قبله وهذه الطريق ثبتت عند الكشهميني  
وحده وثبت أيضا رواية النسفي وقوله مثله الضمير للحديث الذي قبله وهو يشعر بأن ساق  
جرير سأل أساق شيعة وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة مقرونا بما سقى بن راهويه  
وزهير بن حرب ثلاثهم عن جرير بلفظه مسا واللفظ شيعة المذكور لانه قال استدكر وابتغى  
واو وقال فله واشد بدل قوله فانه وزاد بعد قوله من التعميم بقوله وقد أخرجه الاسماعيلي عن  
الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة ثبات الواو وقال في آخره من عقله وهذه الزيادة ثامة  
عنده في حديث شيعة أيضا من رواية غندر عنه بلفظ بسما الاحدكم أو لاحدهم أن يقول أني  
نسيت آية كت وكيت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو نسي ويقول استدكر والقرآن  
الخبر كذا ثبت عنه في رواية الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود (قوله) تابعه بشر  
عن ابن المبارك عن شيعة (يريد أن عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عرفة في رواية هذا الحديث  
عن شيعة وبشر هو ابن محمد الروزي شيخ البخاري قد أخرج عنه في بدء الوجي وغيره ونسبة  
المتابعة إليه مجازية وقد يوهوم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك فان الاسماعيلي أخرج  
الحديث عن طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك وهوهم أيضا أن ابن عرفة وابن المبارك انفردا  
بذلك عن شيعة وليس كذلك لانه من رواية غندر وقد أخرجهما أحدا أيضا عنه وأخرجه

واستدكر والقرآن فانه  
أشد تنصيصا من صدور  
الرجال من التميمي حدثنا  
عثمان بن حبان جريه  
منصور مثله تابعه بشر  
عن ابن المبارك عن شيعة

تق

٢٨٨ / ٤

خت م سي

تخلة

٩٢٨٥

٥٠٢٢

٢

تحفة

٩٠٦٢

وتابعه ابن جرير عن عبد الله  
عن شقيق سمعت عبد الله  
سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم «حدثنا محمد بن العلاء  
حدثنا أبو أسامة عن يزيد  
عن أبي ردة عن أبي موسى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال تعاهدوا القرآن  
فوالذي نفسي بيده لهو أشد  
تفصيلا من الإبل في عقلها  
«(باب القراءة على الدابة)»  
حدثنا حجاج بن منهال  
حدثنا شعبة قال أخبرني  
أبو إياس قال سمعت عبد  
الله بن مغفل قال رأيت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يوم فتح مكة وهو يقرأ  
على راحلته سورة الفتح

٥٠٢٤

٢٢ تم

تحفة

٩٦٦٦

عن حجاج بن محمد وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي من رواية  
الطيالسي (قوله) وتابعه ابن جرير عن عبد الله عن شقيق سمعت عبد الله «أما عبدة فهو يسكون  
الموحدة وهو ابن أبي لبابة بنضم اللام ومحدثين تحفقا وشقيق هو أبو وائل وعبد الله هو ابن  
مسعود وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جرير قال حدثني عبدة  
ابن أبي لبابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود قال حدثني أبي قال حدثني عن أبي  
زيد كرماءه وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وكذا أخرجه أبو عروبة عن طريق محمد بن حمادة  
عن عبدة وكان البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تعاميل من أعل الخبر برواية جاذب زيد  
وأبي الأحوص له عن منصور موقوف على ابن مسعود قال الإسماعيلي روى جاذب زيد عن  
منصور وعاصم الحديثين مع ما موقوفين وكذا رواه أبو الأحوص عن منصور وأما ابن عينة  
فأسند الأول ووقف الثاني قال ورفعه ماجعاً إبراهيم بن طهمان وعبيدة بن جعد عن منصور  
وهو ظاهر سابق سفيان الثوري (قلت) ورواه عبدة أخرجه ابن أبي داود ورواه سفيان  
سنان في عند الصنف رياض فوعة لكن اقتصر على الحديث الأول وأخرج ابن أبي داود من  
طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً الحديثين معا وفي رواية  
عبدة بن أبي لبابة تصريح ابن مسعود بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بشي  
رواية من رفعه عن منصور والله أعلم بالحديث الثالث (قوله عن يزيد) بالموحدة هو ابن  
عبد الله بن أبي ردة وشيخه أبو ردة هو وحده المذكور وأبو موسى هو الأشعري (قوله في عقلها)  
بضعتين ويجوز تسكون القاف جمع عقل بكسر أوله وهو الحبل ووقع في رواية الكشمي من  
عقلها وذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ من عليها بلامين ولم أفت على هذه الرواية بل هي  
تصحف ووقع في رواية الإسماعيلي بعقلها قال القرطبي من رواه من عقلها فهو على الأصل  
الذي يقتضيه التعدى من لفظ التثنية وأما من رواه بالباء وبالفاء فيجوز أن يكون بمعنى من  
أولاهما حجة أو الظرفية والحاصل تشبيه من يتفلسف منه القرآن بالناقاة التي تفلت من عقائها  
وبقيت متعلقة به كذا قال والتجرب أن التشبيه وقع بين ثلاثة ثلاثة فخال القرآن شبه بصاحب  
الناقاة والقرآن بالناقاة والخطيب يربط قال الطبري ليس بين القرآن والناقاة مناسبة لأنه قديم  
وهي حادثة لكن وقع التشبيه في المعنى وفي هذه الأحاديث الحظ على محافظة القرآن بدوام  
دراسه وتكرار تلاوته وضرب الأمثال لإيضاح المقاصد وفي الأخير القسم عند الخبر المقطوع  
بصدقه مما لا يخفى في صدوره سامعه وحكي ابن التين عن الداودي أن في حديث ابن  
مسعود حجة قال فمن ادعى عليه بما لا تذكر وحلف ثم قامت عليه السنة فقال كنت نبت  
أودعي سنة أو أبراء الناس عين المدعى أن ذلك يكون له ويعذر في ذلك كذا قال (قوله)  
باب القراءة على الدابة) أي راكبها وكأني أراها في الرذع من كبر ذلك وقد نقله  
أن أبي داود عن بعض السلف وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيرها  
وقال ابن بطلان إنما أراد بهذه الترجمة أن في القراءة على الدابة سنة موجودة وأصل هذه السنة  
قوله تعالى لتسوا على ظهوره ثم تذكروا نعمته بكم إذا ستوبتم عليه الآية ثم ذكر الصنف  
حديث عبد الله بن مغفل مختصرا وقد تقدم بتمامه في تفسير سورة الفتح ويأتي بعد أبواب

٥٠٢٥

تحفة

٥٤٦٠

\* (باب تعليم الصبيان  
القرآن) - حدثني موسى  
ابن اسمعيل حدثنا أبو  
عوانة عن أبي بشر عن سعد  
ابن جبير قال إن الذي  
تدعونه المفضل هو أخكم  
قال وقال ابن عباس في  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأنا ابن عشر سنين  
وقد قرأت الخكم - حدثنا  
يعقوب بن إبراهيم حدثنا  
هشيم أخبرنا أبو بشر عن  
سعيد بن جبير عن ابن عباس  
رضي الله عنهما ما جمعت  
الحكم في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقلت له  
وما الحكم قال المفضل

٥٠٢٦

تحفة

٥٤٦٠

(قوله باب تعليم الصبيان القرآن) كأنه أشار إلى الدرعلي من كرد ذلك وقد جانت  
كراهية ذلك عن سعيد بن جبير وأبراهيم النخعي وأسنده ابن أبي داود وعنه ما لفظ إبراهيم كانوا  
يكرهون أن يعلموا الغلام القرآن حتى يعقل وكلام سعيد بن جبير يدل على أن كراهية ذلك من  
جهة حصول الملالة ولفظه عند ابن أبي داود أيضا كانوا يحبون أن يكون يقرأ الصبي بعد  
حين وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاما صغيرا فعاينوا علمه فقال ما قدمته  
ولكن قدمه القرآن وخجعة من أجاز ذلك أنه أدعى إلى شوته وروسخة عنده كما يقال الله لم في  
الصغر كالنقش في الحجر وكلام سعيد بن جبير يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أو لا يمر بها ثم  
يؤخذ بالحد في التدريج والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله أعلم (قوله عن سعيد بن جبير  
قال إن الذي تدعونه المفضل هو الحكم قال وقال ابن عباس في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت الحكم) كذا فيه تفسير المفضل بالحكم من كلام سعيد بن جبير  
وهو يدل على أن الضمير في قوله في الرواية الأخرى فقلت له وما الحكم لسعيد بن جبير وفاعل  
قلت هو أبو بشر بخلاف ما ينادران الضمير لابن عباس وفاعل قلت سعيد بن جبير ويحتمل أن  
يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك والمراد بالحكم الذي ليس فيه منسوخ ويطلق الحكم على  
ضد التشابه وغواصطلاح أهل الأصول والمراد بالمفضل السور التي كثرت فصولها وهي من  
الجزرات إلى آخر القرآن على الصحيح ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس سألت عن  
التفسير فأنى حفظ القرآن وأما بعد أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه وقد استشكل  
عيسى قول ابن عباس في رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين بما تقدم في الصلاة  
من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهرا للاحتلام وسألت في الاستئذان من وجه  
آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأنا خنثي وكانوا لا يحتنون الرجل حتى يدرك وعنه أيضا أنه  
قال كن عذموث النبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس عشرة سنة وسبق إلى استكمال ذلك الإسماعيلي  
قال حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس يعني الذي مضى في الصلاة بخلاف هذا  
وبالغ الداودي فقال حديث أبي بشر يعني الذي في هذا الباب وهم وأجاب عماض بأنه يحتمل أن  
يكون قوله وأنا ابن عشر سنين واجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ويكون  
تقدير الكلام توفي النبي صلى الله عليه وسلم وقد جمعت الحكم وأنا ابن عشر سنين فقه تقدم  
وتأخير وقد قال عمرو بن علي الفلاس الصحيح عندنا ابن عباس كان له عند وفاة النبي صلى الله  
عليه وسلم ثلاث عشرة سنة قد استكملها ونحوه لا يعبى وأسند البيهقي عن مصعب الزبيري  
أنه كان ابن أربع عشرة سنة به جزم السافعي في الام ثم حكى أنه قبل ست عشرة وحكي قول ثلاث  
عشر وهو المشهور وأورد البيهقي عن أبي العباس عن ابن عباس قرأت الحكم على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن ثني عشر فقه سنة أقوال ولو ورد إحدى عشرة لكانت تسعة  
لأنها من عشر إلى ست عشرة (قلت) والأصل فيه قول الزبيري بكار وغيره من أهل النسب أن  
ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة بثلاث سنين ونحوها ثم في التسبب وذلك قبل وفاة أبي طالب  
ونحوه لا يعبى ويمكن الجمع بين مختلف الروايات الاست عشرة وثني عشرة قال كلاهما  
لم يثبت سندهما والاشهر بأن يكون ناهرا للاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكملها



٥٠٢٧

نقطة

٥٦٨٩٢

\* (باب نسيان القرآن وهل  
يقول نسياناً كذا وكذا  
وقول الله تعالى سترتكم فلا

تسئ الاماء الله) \* حديثنا

ربيع بن يحيى حديثنا زائدة

حديثنا هشام عن عروة عن

عائشة رضي الله عنها قالت

سمع النبي صلى الله عليه وسلم

رجلاً يقرأ في المسجد فقال

برجعه لقد أذكرني كذا

وكذا آية من سورة كذا

\* حديثنا محمد بن عبد بن

ميمون حديثنا عيسى عن

هشام وقال أسقطتم من

سورة كذا \* تابعه علي بن

مسهر وعبد عن هشام

\* حديثنا أحمد بن أبي

رجاء حديثنا أبو أسامة عن

هشام بن عمرو عن أبيه

عن عائشة قالت سمعت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم رجلاً يقرأ في سورة

بالل فقال رجما لله لقد

أذكرني آية كذا وكذا

كنت أنسيها من سورة

كذا وكذا \* حديثنا أبو نعيم

حديثنا سفان عن منصور

عن أبي وائل عن عبد الله

قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم بئس المأثم

يقول نسيان آية كيت

وكيت بل هو نسي

ودخل في التي بعدهها فاطلاق خمس عشرة بالنظر الى جبر الكسرين واطلاق العشر والثلاث  
عشر بالنظر الى الفه الكسر واطلاق أربع عشرة بغيراً أحدهما وسيأتي من يدل هذا في باب  
الختان بعد الكبير من كتاب الاستئذان أن شاء الله تعالى واختلف في أول المفصل مع الانفاق  
على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتهم في باب الجهر بالقراءة في المغرب وذكر  
قولاً شاذاً أنه جميع القرآن ﴿قوله﴾ ما نسيان القرآن وهل يقول نسياناً كذا وكذا  
كذا وكذا كانه يريد أن النسي عن قول نسياناً كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ بل  
للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المقضية لقول هذا اللفظ ويحتمل أن ينزل المنع والاباحة على  
حالتين فمن نشأ نسيانه عن اشتغاله بامر ديني كالجهد لم يتسرع عليه قول ذلك لان النسيان لم ينشأ  
عن أهمل ديني وعلى ذلك يحتمل ما ورد من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسبة النسيان  
الى نفسه ومن نشأ نسيانه عن اشتغاله بامر دنيوي ولا سيما ان كان يحفظ واستمع عليه لمعاطمة  
أسباب النسيان ﴿قوله﴾ وقول الله تعالى سترتكم فلا تسئ الاماء الله وهو صبرته الى اختيار  
ما عليه الا كثر ان لا يقره فلا تسئ نسيانه وأن الله أخبره أنه لا ينسى ما قرأه أباه وقد قيل ان لا  
ناهية وانما وقع الاشباع في السنين لتناسب رؤس الآتي والاول أكثر واختلاف في الاستثناء  
فقال الفراء هو التبرك وليس هنالك شيء استثنى وعن الحسن وقادة الاماء الله أي قضى أن  
ترفع تلاوته وعن ابن عباس الامأ إذا الله أن ينسكه لتسند وقيل لما حبلت عليه من الطباع  
البشرية لكن سذك بعدد وقيل المعنى فلا تسئ أي لا تترك العمل به الامأ إذا الله أن ينسخه  
فتترك العمل به ﴿قوله﴾ سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً (جلاً) أي صوت رجل وقد تقدم بيان  
اسمه في كتاب الشهادات ﴿قوله﴾ لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا لم أقف على تعيين  
الآيات المذكورة وأغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لان ابن عبد الحكم قال  
فبين أقرآن عليه كذا وكذا درهماً أنه يلزمه أحد وعشرون درهماً وقال الدودي يكون مقراً  
بدرهمين لانه أقل ما يقع عليه ذلك قال فان قال له على كذا درهماً كان مقراً بدرهم واحد ﴿قوله﴾  
في الطريق الثانية حديثنا عيسى) هو ابن يونس بن أبي اسحق ﴿قوله﴾ عن هشام وقال أسقطتم  
يعني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت المذكور وادفعه هذه اللفظة وهي أسقطتم  
وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ فقال رجعه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتم  
من سورة كذا وكذا ﴿قوله﴾ تابعه علي بن مسهر وعبد عن هشام) كذا الاكثر ولا يذعن  
الكنه من تابعه على بن مسهر عن عبد وهو غلط فان عبدة رفيق على بن مسهر لا ينبغي وقد  
أخرج المصنف طريقين على بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بلفظ أسقطتم وأخرج طريق  
عبد وهو ابن سليمان في الدعوات ولفظه مثل لفظ علي بن مسهر سواء ﴿قوله﴾ في الرواية الثالثة  
كنت أنسيها) هي مفسرة لقوله أسقطتم أفكته قال أسقطتم انسياً لا أعدا وفي رواية تعمير  
عن هشام عند الاماعلي كنت أنسيها بنسخ التوكل ليس قبلها همزة قال الاماعلي النسيان  
من النبي صلى الله عليه وسلم شيء من القرآن يكون على قسمين أحدهما نسيانه الذي يتذكره عن  
قرب وذلك قائم بالطباع البشرية وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في  
السهو عما أنا بآثر مثلكم أنسي كأنسون والثاني أن يرفعه الله عن قلبه على ارادة نسخ تلاوته

﴿باب من لم يأسأ أن

يقول سورة البقرة

وسورة كذا وكذا﴾

حدثنا ابن حفص حدثنا

تخفة أني حدثنا الاعشى حدثني

ابراهيم عن علقمة وعبد

الرحمن بن يزيد عن أبي

مسعود الانصاري قال قال

النبي صلى الله عليه وسلم

الايتان من آخر سورة

البقرة من قرأهما في ليلة

كفناه حدثنا أبو اليمان

أخبرنا شعب عن الزهري

قال أخبرني عمرو بن الزبير

عن حديث المسور بن

مخرمة وعبد الرحمن بن عبد

القاري أنهم سمعوا عن

الخطاب رضى الله عنه

يقول سمعت هشام بن

حكيم بن حزام يقرأ سورة

الفرقان في حياة رسول الله

صلى الله عليه وسلم تسمعت

لقراءته فاذا هو يقرأها على

حروف كثيرة لم يقرأها على

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فكذلك أسأورة في

الصلاة فاقطعته حتى سلم

فليتبته فقلت من أقرأك

هذه السورة التي سمعتك

تقرأ قال أقرأني رسول

الله صلى الله عليه وسلم

فقلت له كذبت فوالله ان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لهواقرأني هذه

السورة التي سمعتك

فانطلقت به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقوده

وهو المشار اليه بالاستئناس في قوله تعالى سنقرئك فلا تنسى الاما شاء الله قال فاما القسم الاول  
فعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى انما نحن نزلنا الذكروا الله لحافظون واما الثاني فادخل  
في قوله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها على قراءة من قرأ بضم أوله من غيرهم (قلت) وقد تقدم  
توجيه هذه القراءة وتبيان من قرأها في تفسير البقرة وفي الحديث جعلنا آجلا للناس على النبي  
صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ مطلقا وكذا فيها طريقه البلاغ لكن بشرطين  
أحدهما أنه بعد ما يقع منه تليغه والاخر أنه لا يستمر على نسبائه بل يحصل له تذكرة ما بنفسه  
واما غيره وهل يشترط في هذا القول وقوعه فاما قبل تليغه فلا يجوز عليه فيه اللبس بل أصلا  
وزعم بعض الاصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلا وانما يقع منه صورته ليس  
قال عاصم لم يقبل به من الاصوليين أحد الا أن المظفر الاسفراحي وهو قول ضعيف وفي  
الحديث أيضا جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعا لمن جعل له من جهته خير  
وان لم يقصد الحصول منه ذلك واختلف السلف في نسيان القرآن فنهى من جعل ذلك من الكثرة  
وأخرج أبو عبيد بن طريق البخاري من من احم موقوفا قال ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه  
الا ذنب أحدثه لان الله يقول وما أصابكم من مصيبة فبما كبت أيديكم ونسيان القرآن من  
أعظم المصائب واحتجوا أيضا بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعا عرضت  
على ذنوب أمي فلم أذنبا أعظم من سورة من القرآن أو ما راجل ثم نسيها في اسناده ضعف وقد  
أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسلا نحو ذلك فلهذا أعظم من حامل القرآن وتاركه ومن طريق  
أنى الله اليه موقوفا كأنه قد من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينسى عنه حتى نسيه  
واسناده جيد ومن طريق ابن سيرين ينادى بصحيح في الذي ينسى القرآن كانوا يكفرونه  
وبقولون فيه قول شديد ولا يداود عن سعد بن عباد مرفوعا من قرأ القرآن ثم نسيه في الله  
وهو أحدم وفي اسناده أيضا مقال وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والرواني واحتج بأن  
الاعراض عن التلاوة بسبب نسيان القرآن ونسيانه بدل على عدم الاعتناء به والتماون  
بأمره وقال القرطبي من حفظ القرآن أو بعضه فقد علمت رتبته بالنسبة الى من لم يحفظه فاذا  
أخل به هذه الرتبة الدينية حتى تزحزح عنها ناسب أن يعاقب على ذلك فان ترك معاودة القرآن  
يفضى الى الرجوع الى الجهل والرجوع الى الجهل بعد العلم شديد وقال الحق بن راهب بعكره  
للرجل ان عمر عليه اربعون يوما لا يقرأها القرآن ثم كرهت عبدا لله وهو ابن مسعود بنس ما  
لاحدهم ان يقول نسي آية كبت وكبت وقد تقدم شرحه قريبا وسفيان بن السدوسي  
النوري واختلف في معنى أجدم فقبل مقطوع اليد وقبل مقطوع الجفة وقبل مقطوع السبب  
من الخمر وقبل خالي البدن الخبر وفي متقاربة وقيل يحسب مجذوما حتى يورده أن في  
رواية زائدة من قدمه عند عدي بن حميد أن الله يوم القامة وهو مجذوم وفيه جواز قول المراء  
أسقطت آية كذا من سورة كذا اذا وقع ذلك منه وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي  
عبد الرحمن السلمي قال لا تنقل أسقطت كذا بل قل أغفلت وخلاص حسن وليس واجبا  
﴿قوله﴾ من لم يأسأ أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا أشار بذلك  
الى الرد على من كره ذلك وقال لا يقال الا السورة التي يذكر فيها كذا وقد تقدم في الحج من طريق

الاعش انه سمع الخياط بن يوسف على المنبر يقول السورة التي يذكرفها كذا وانه رد عليه بحدوث  
 أي مسعود قال عباس بن حديد أبي مسعود في جواز قول سورة البقرة ونحوها وقد اختلف  
 في هذا فاجازه بعضهم وكرهه بعضهم وقال تقول السورة التي تذكرفها البقرة (قلت) وقد تقدم  
 في أبواب الرمي من كتاب الحج أن ابراهيم الخفي أنكروا قول الخياط لا تقولوا سورة البقرة وفي  
 رواية مسلم أنهم أسنن وأورد حديث أبي مسعود أقوى من هذا في الحجة ما أورده المصنف من  
 لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال النووي في الأذكار يجوز أن يقول سورة البقرة إلى أن قال سورة العنكبوت وكذلك  
 السابق ولا كراهة في ذلك وقال بعض السلف بكون ذلك والصواب الأول وهو قول الجماعة  
 والأحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصر وكذلك عن الصحابة فمن  
 بعدهم (قلت) وقد جاء فيه ما وافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس  
 رفعه لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله أخرجه  
 أبو الحسن بن قانع في فوائده والطبراني في الأوسط وفي مسند عيسى بن ميمون العطار وهو  
 ضعيف وأورد ابن الجوزي في الموضوعات ونقل عن أحمد أنه قال هو حديث منكر (قلت)  
 وقد تقدم في باب تأنيف القرآن حديث زيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يقول ضعوها في السورة التي يذكرفها كذا قال ابن كثير في تفسيره ولا شك أن ذلك أحوط  
 ولكن استقر الاجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير (قلت) وقد غلب الاحتياط  
 المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين الكلبي وعبد الرزاق  
 ونفيله القرطبي في تفسيره عن الحكم التميمي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا  
 كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء وإنما يقال السورة التي يذكرفها كذا وتعبه  
 القرطبي بأن حديث أبي مسعود بهارضة ويمكن أن يقال للمعارضة مع إمكان الجمع فيكون  
 حديث أبي مسعود ومن وافقه دالا على الجواز وحديث أنس ان ثبت محمول على أنه خلاف  
 الأولى والله أعلم ثمز كالمصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشهد لما ترجم له \* أحدها حديث أبي  
 مسعود في الآتين من آخر سورة البقرة وقد تقدم شرحه قريبا \* الثاني حديث عمر بن هشام  
 ابن حكيم من حراء بقراءة سورة الفرقان وقد تقدم شرحه في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف  
 \* الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله وقد تقدم التنبيه عليه \* **قوله** ما  
 الترتيل في القراءة أي تبين حروفها والآتي في أدائها ليكون أدعى إلى فهم معانيها **قوله** وقوله  
 تعالى ورتل القرآن ترتيلا \* كأنه يشعر إلى ما ورد عن السلف في تفسيره ما عند الطبري بسند  
 صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ورتل القرآن قال بهضه أثره على فؤده وعن قتادة قال بينه  
 بينا والآخر بذلك أن لم يكن للوجوب يكون مستحبيا **قوله** وقوله تعالى وقرأ فاترنا لتقرأه على  
 الناس على مكث \* سبأ في توجيهه **قوله** وما يكره أن يهذ كهذا الشعر \* كأنه يشعر إلى أن استحباب  
 الترتيل لا يستلزم كراهة للاسراع وإنما الذي يكره الهذو هو الاسراع المفرط بحيث يخفى كثير  
 من الحروف أو لا يخرج من مخارجها وقد ذكر في الباب انكار ابن مسعود على من يهذ القراءة  
 كهذا الشعر ودليل جواز الاسراع ما تقدم في أحاديث الانبياء من حديث أبي هريرة رفعه خفف

فقلت يا رسول الله اني  
 سمعت هذا بقراءة سورة  
 الفرقان على حرف ولم  
 تقرئها وانك أقرأ سورة  
 الفرقان فقال يا هاشم  
 اقرأها فقرأها القراءة التي  
 سمعت فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت  
 ثم قال اقرأها مرة فقرأتها التي  
 أقرأتها فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت  
 ثم قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان القرآن أنزل  
 على سبعة أحرف فافروا

ما تسمعونه \* حدثنا بشر  
 ابن آدم أخبرنا علي بن مسهر

أخبرنا هشام عن أبيه عن  
 عائشة رضي الله عنها قالت

سمعت النبي صلى الله عليه

وسلم قارئاً يقرأ من الليل في

المسجد فقال بوجه الله لقد

أدركني كذا وكذا آية

أسقطها من سورة كذا وكذا

\* (باب الترتيل في القراءة

وقوله تعالى ورتل القرآن

ترتلا وقوله تعالى وقرأ فاترنا

لتقرأه على الناس على مكث

وما يكره أن يهذ كهذا الشعر

نحفة

فها يفرق بصل قال ابن عباس فرقناه فصلناه»  
 حدثنا أبو النعمان حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا واصل عن أبي وائل عن عبد الله قال غدوننا على عبد الله فقال رجل قرأت المفضل البارحة فقال هذا كذا الشيعر أنا قد سمعنا القراءات في لاحظ القراء التي كان يقرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم ثمان عشرة سورة من المفضل وسورتي من آل حاتم» حدثنا قتيبة بن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله لا تحرك به لسانك لتجعله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه جبريل بالوحي وكان مما يصرك به لسانه وشقيقه فيشقه عليه وكان يعرف منه فأنزل الله الآية التي في أنقسم يوم القيامة لا تحرك به لسانك لتجعله أناعلنا جمعه وقرأته فإن علينا أن نجتمع في صدورك وقرأته فإذا قرأناه فاتبع قرأته فإذا أنزلناه فاستمع ثم أناعلنا بانه قال أناعلنا أن ننبه بلسانك قال ولكن إذا أنا بجبريل أطرق فإذا ذهب قسره كما وعد الله

على داود القرآن فكان يأمر بدوايه فمفسر يحفر عن القرآن قبل أن تشرح (قوله فيها يفرق بصل) هو تفسير أبي عبيدة (قوله قال ابن عباس فرقناه فصلناه) وصله ابن جرير عن طريق علي ابن أبي طلحة عنه وعند أبي عبيد من طريق مجاهد أن رجلا سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط قيامهما واحد وركوعهما واحد وسجودهما واحد فقال الذي قرأ البقرة فقط أفضل ثم نلى وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ومن طريق أبي جزة قالت لابن عباس اني سريع القراءة واني لا أقرأ القرآن في ثلاث فقال لأن أقرأ البقرة أرثها فأندبرها خيرا من أن أقرأ ككلماته قول وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي جزة قلت لابن عباس اني رجل سريع القراءة اني لا أقرأ القرآن في ليلة فقال ابن عباس لأن أقرأ سورة أحب إلى أن كنت لا بد فاعلا فأقرأ قراءة تسعها أذنيك ويوعها قلبك والتحقيق أن لكل من الأسراع والترتيل جهة ففضل بشرط أن يكون المسرع لا يتخلل بشئ من الحروف والحركات والسكون الواجبات فلا يمنع أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويا فان من رتل وتأمل كن تصدق بمجوه وهو قرة واحدة مئة ومن أسرع كن تصدق بعدة جواهر لكن قيمته اقيمة الواحدة وقد تكون قيمة الواحدة أكثر من قيمة الأخرى وقد يكون بالعكس ثم ذكر المصنف في الباب حديثين» أحدهما حديث ابن مسعود (قوله حدثنا واصل) هو ابن حبان بهمه له وتحتانية نقله الأحمد الكوفي ووقع صريحه عند الإسماعيلي وزعم خلف في الأطراف انه واصل مولى أبي عبيدة بن المطلب وغلطوه في ذلك فان مولى أبي عبيدة بصري وروايته عن البصريين وليست له رواية عن الكوفيين وأبو وائل شيخ واصل هذا كوفي (قوله عن أبي وائل عن عبد الله قال غدوننا على عبد الله) أي ابن مسعود (فقال رجل قرأت المفضل) كذا أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري فزاد في أوله غدوننا على عبد الله بن مسعود وما بعد ما صلينا الفداة قلنا بالباب فأذن لنا فكشنا بالباب حينها فخرجت الجارية فقالت ألا تدخلون فدخلنا فإذا هو جالس يسبح فقال ما منكم أن تدخلوا وقد أذن لكم قلنا ظننا أن بعض أهل البيت ناظم ظنهم بألأم عبد غلبة فقال رجل من القوم قرأت المفضل البارحة كله فقال عبد الله هذا كنه الشعر ولا جد من طريق الاسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود أن رجلا أتاه فقال قرأت المفضل في ركعة فقال بل هذنت كهذا الشعر ركعتي هذا الحديث وهذا الرجل هو نعيم بن سنان كما أخرجه مسلم من طريق منصور عن أبي وائل في هذا الحديث وقوله هذا باغض الهاء وبالذال المعجمة المنونة قال الخطابي معناه سرعة القراءة فغير تأمل كما ينشد الشعر وأصل الهمزة سرعة الدفع وعند سعيد بن منصور عن طريق يسار عن أبي وائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة أنما فصل لنفسه صاه (قوله ثمان عشرة) تقدم في باب تأليف القرآن من طريق الأعمش عن شقيق فقال فيه عشرين سورة من أول المفضل والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدخان والتي معها وأطلق المفضل على الجميع فليسوا ألقا الدخان ليست من المفضل على المرجح لكن يجهل أن يكون تأليف ابن مسعود على خلاف تأليف غيره فان في آخر رواية الأعمش عن تأليف ابن مسعود آخره حم الدخان وعم تعلى هذا التقلب (قوله من آل حاتم) أي السورة التي أولها حم وقيل يريد حم نفسها كما في حديث أبي موسى أنه أتى من أمرا من مز أميرا لداود بن يحيى داود نفسه قال

٥٠٤٥

د ث م ن ق

تحفة

١١٤٥

\*باب مد القراءه\*

مسلم بن ابراهيم حدثنا جري

ابن حازم الازدي حدثنا

قنادة قال سالت انس بن

مالك عن قراءة النبي صلى

الله عليه وسلم فقال كان يقرأ

مدا \* حدثنا عمرو بن عاصم

حدثنا همام عن قنادة قال

سئل انس كيف كانت

قراءة النبي صلى الله عليه

وسلم فقال كانت مدا ثم قرأ

بسم الله الرحمن الرحيم

يذكر بسم الله ويبدأ بالرحم

ويبدأ بالرحم

٥٠٤٦

تحفة

١٤٥٩

٢ قوله في الرواية الاولى

كانت مدا \* كذا ينسخ

الشرح التي بايدىنا وهو

سبق فلم ويجزى من التسا

والصواب في الرواية الثانية

كاهو ظاهر اه معجبه

الخطاى قوله لا داود يريده داود نفسه وهو قوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب  
 ونهية ابن التين بأن دله بخلاف تأويله قال وانما يتم مراده لو كان الذى دخل أشد العذاب  
 فرعون وحده وقال الكرماني لو لأن هذا الحرف ورد في السكابة من صلابى آل وحدها وحرم  
 وحدها لجاز أن تكون الالف واللام التي تعريف الجنس والتقدير وسورتين من الخواميم  
 (قلت) لكن الرواية أيضا ليست فيها أو نعم في رواية الأعشى المذكورة آخرهن من الخواميم  
 وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم وأغرب الداودى فقال قوله من آل حاسيم من كلام أبي  
 وائل والأفان أول المفصل عند ابن مسعود من أول الحاشية اه وهذا انما يرد لو كان ترتيب  
 مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف العثماني والأمري بخلاف ذلك فان ترتيب السورى في مصحف  
 ابن مسعود يغير الترتيب في المصحف العثماني فاعلم هذا منها ويكون أول المفصل عنده أول  
 الحاشية والذى كان متاخرا في ترتيبه عن الحاشية لما منع من ذلك وقد أجاب النووى على طريق  
 التنزل بأن المراد بقوله عشرين من أول المفصل أى معظم العشرين الحديث الثانى حديث ابن  
 عباس في نزول قوله تعالى لا تحزك به لسانك لتجمل به وقد تقدم شرحه مسبوفاً في تفسير التسمية  
 وجري المذكور في أسناده هو ابن عبد الجيد بخلاف الذى في الباب بعده وقوله فيه وكان مما  
 يحزك به لسانه وشفته كذا لا كثر وقد تم توجيهه في بدء الوجى ووقع عند المسئلة هنا وكان من  
 يحزك ويتعين أن يكون من فيه لا بعض ومن مرصولة والله أعلم وشاهد الترجمة منه التمس  
 عن تجمل بالثلاوة فانه يقتضى استحباب الثانى فيه وهو المناسب للتجمل وفي الباب حديث  
 حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديثه وفيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يربل السورة  
 حتى تكون أطول من أطول منها وقد تقدم في آخر المغازى حديث علقمة أنه قرأ على ابن  
 مسعود فقال رتل فذلك أى وأى فانه زينة القرآن وان هذه الزيادة وقعت عنده في تعميم في  
 المستخرج وأخرجه ابن أبى داود أيضا والله أعلم (قوله ما) مدا القراءه المتعند  
 التمام على ضربين أصلى وهو اشباع الحرف الذى بعده ألف أو واو أو ياء وغيرها أصلى وهو ما إذا  
 أعقب الحرف الذى ذقه صفته فهو متصل ومنفصل فالمتصل ما كان من نفس الكلمة  
 والمنفصل ما كان بكلمة أخرى فالاول يؤتى فيه بالالف والواو والياء ممكنا من غير زيادة والثانى  
 يرد في تمكن الالف والواو والياء زيادة على المذ لا يمكن النطق بها الا به من غير اسراف  
 والمذهب الاعدل أنه بعد كل حرف منها ضعى ما كان بعده أولا وقد ردد على ذلك قلبه الا لما أقرط  
 فهو غير محمود والمراد من الترجمة الضرب الاول (قوله في الرواية الثانية حدثنا عمرو بن عاصم)  
 ووقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر (قوله سئل انس) ظهر من الرواية الاولى بأن  
 قنادة الراوى هو السائل وقوله في الرواية الاولى كان مدا بين في الرواية الثانية المراد بقوله  
 عند بسم الله الى آخره بعد اللام التي قبل الهاء من الجلالة والميم التي قبل النون من الرحمن والهاء  
 من الرحيم وقوله ٢ في الرواية الاولى كانت مدا أى كانت ذات مدا بين في الرواية الثانية المراد بقوله  
 النعمان عن جري بن حازم في هذه الرواية كان يعد صوته مدا وكذا أخرجه الاسماعلى عن ثلاثة  
 طرق أخرى عن جري بن حازم وكذا أخرجه ما بن أبى داود من وجه آخر عن جري وفي رواية له  
 كان يعد قراءته وأفاد أنه لم يرو هذا الحديث عن قنادة الا جري بن حازم ومام بن يحيى وقوله

٥٠٤٧  
م د تمس

لحظة

٩٦٦٦

«(باب الترجيع)» حديثنا  
آدم بن أبي إلياس حديثنا  
حديثنا أبو إلياس قال سمعت  
عبد الله بن مغفل قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يقرا وهو على ناقته أو جمل  
وهي تسير به وهو يقرأ سورة  
الفتح أو من سورة الفتح قراءة  
ليئة يقرأ وهو يرجع «(باب  
حسن الصوت للقراءة  
للقرآن)» حديثنا محمد بن  
خلف أبو بكر حديثنا أبو  
يحيى الجاني

٥٠٤٨

ت

لحظة

٩٠٦٨

في الثانية عديسهم الله كذا وقع عوحدة قبل الموحدة التي في بسم الله كأنه حكى لفظ بسم الله كما  
حكى لفظ الرحمن في قوله وعبدالرحمن أو جعله كالكلمة الواحدة علم ذلك وقوع عند أبي نعيم  
من طريق الحسن الخوالي عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه عديسهم الله وعبدالرحمن وعبدالرحمن  
من غير موحدة في الثلاثة وآخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن إسحق عن عمرو بن عاصم عن  
همام وجريج عان قتادة باللفظ عديسهم الله الرحمن الرحيم بأشأت الموحدة في أوله أيضا وزاد  
في الاستناد جريج عان قتادة باللفظ عديسهم الله الرحمن الرحيم بأشأت الموحدة في أوله أيضا وزاد  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في القبر ق تحريم هذا الحرف له المطلق فزيد قد نصيذ وهو  
شاهد حديث أنس وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطاعة نفسه «(تسبه)»  
استدل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في  
الصلوة ورأى بذلك ما روى حديث أنس أيضا المخرج في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان  
لا يقرأها في الصلاة وفي الاستدلال بذلك حديث الباب فلو قد أوجعته فما كتبت من النكت  
على علوم الحديث لابن الصلاح وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة بتدويره أن  
يكون قرأ البسملة في أول الفاتحة في كل ركعة ولأنه إنما ورد بصورة المثال فلا تمنع البسملة  
والعلم عند الله تعالى ﴿(قوله ما)﴾ الترجيع «(هو)» تقارب ضرب الحركات في القراءة  
وأصله الترديد وترجيع الصوت تردده في الحلق وقد فسره كلساني في حديث عبد الله بن مغفل  
المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله أنه مزة متفوضه بعدها ألف ساكنة ثم همزة  
أخرى ثم قالوا يحتمل أمرين أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقه والآخر أنه أشبع المذني  
موضع فحدث ذلك وهذا الثاني أشبه بالسباق فان بعض طرقه لولا أن يجمع الناس لقراءت  
لكم بذلك الحسن أي النعم وقد ثبت الترجيع في غيره هذا الموضع فأخرج الترمذي في الشمال  
والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ لمن حديث أم هانئ كنت أسمع صوت النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن والذي يظهر أن في الترجيع قدرا  
زائدا على الترتيل فحدثنا ابن أبي داود عن طريق أبي إسحق عن علقمة قال بت مع عبد الله بن  
مسعود في داره فقام ثم قام فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حبه لا يرفع صوته ويسمع من حوله  
ويرتل ولا يرجع وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة معنى الترجيع تحسين التلاوة لترجيع الغناء  
لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة قال وفي الحديث ملازمته  
صلى الله عليه وسلم للعبادة لانه حاله ركوبه الناقه وهو يسير يترك العبادة التلاوة وفي جواره  
بذلك أنشأه إلى أن المهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الاسرار وهو عند  
التعلم وابقاط الناقل ونحو ذلك ﴿(قوله ما)﴾ حسن الصوت بالقراءة للقرآن  
كذا لا يذروا وسط قوله للقرآن لغيره وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن نقل الإجماع على  
استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن وأخرج ابن أبي داود عن طريق ابن أبي مسجعة  
قال كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم ﴿(قوله)﴾ حديثنا محمد بن  
خلف أبو بكر هو الحدادي بالمسلمات وقع أوله والتشكيل بغدادى مقرئ من صفاريسوخ  
البخاري وعاش بسم البخاري خمس سنين وأبو يحيى الجاني بكسر الهملة وتشديد اللام أجه



أطلق فيصدق البعض قال ابن بطال يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة ويحتمل أن يكون لئلا يتدبره ويتفهمه وذلك المسموع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ لاشتغاله بالقراءة واحكامها وهذا بخلاف قرائه هو صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيره فإنه أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك ويأتي شرح الحديث بعد أبواب في باب البكاء عند قراءة القرآن ﴿قوله﴾ ما في كيمقرأ القرآن وقول الله تعالى فافروا ما تسمونه ﴿قوله﴾ كأنه أشار إلى الرعدة على من قال أقل ما يجزئ من القراءة في كل يوم وليلة جزء من أربعين جزءا من القرآن وهو منقول عن إسحق بن راخويه والحنابلة لأن عموم قوله فافروا ما تسمونه يشمل أقل من ذلك فمن ادعى التعبد بقليله البيان وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في كيمقرأ القرآن قال في أربعين يوما ثم قال في شهر الحديث ولا دلالة فيه على المدنى ﴿قوله﴾ حدثنا علي ﴿قوله﴾ هو ابن المدنى وسفيان وهو ابن عيينة وابن شبرمة هو عبد الله قاضي الكوفة لم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهد وأخرج من كلامه غيره ذلك ﴿قوله﴾ لم يكني الرجل من القرآن أي في الصلاة ﴿قوله﴾ قال علي ﴿قوله﴾ هو ابن المدنى وهو موصول من تمة الخبر المذكور ومنصور هو ابن المعتمر وأبراهيم هو النخعي وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد وعن عاقمة في باب فضل سورة البقرة وتقدم بيان المراد بقوله كفتنا وما استدل به ابن عيينة أنما يعني على أحد ما قيل في تأويل كفتناه أي في القيام في الصلاة للليل وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير والذي يظهر أنهما من جهة أن الآية المترجم بها تناسب الاستدلال به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلا من الآية والحديث يدل على الكفاية بخلاف ما قال ابن شبرمة ﴿قوله﴾ حدثنا موسى ﴿قوله﴾ هو ابن اسمعيل التبريزي ومغيرة هو ابن قيس ﴿قوله﴾ أنكحني أي أي زوجني وهو محمول على أنه كان المشرك به بذلك والافعه الله بن عمرو حيث ذكره كان رجلا كاملا ويحتمل أن يكون قام عنه بالصدق ونحو ذلك ﴿قوله﴾ امرأه ذات حسب في رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحصين عن مجاهد في هذا الحديث امرأه من قريش وأخرجه النسائي من هذا الوجه وهي أم محمد بنت سمجة بن مخاض أم ومكرن الهمله وكسر الميم بعدها تحتية مفتوحة مخففة ابن خزيمة يردى حلف قريش ذكرها ابن سير وغيره ﴿قوله﴾ كسته بنفع الكاف وتشديد النون هي زوج الولد ﴿قوله﴾ نعم الرجل من رجل لم يظنا لنا فراشا قال ابن مالك يستفاد منه وقوع التميز بعد فعله نعم الظاهر وقد مضى سببه وأجازه المبرد وقال الكرماني يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجال قال وقد تقدم استدلاله في الآيات التعميم كما في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت قال ويحتمل أن يكون من التجريد كما جرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلا فقال نعم الرجل المجرى من كذا رجل صفته كذا ﴿قوله﴾ لم يظنا لنا فراشا أي لم يضاجعنا حتى يظا فراشنا ﴿قوله﴾ ولم يفتش لنا كفا كذا إلا كثيرا فقاموا منه ثقيلة وشين سمجة وفي رواية أحمد والنسائي والكشتمري ولم يفتش بغير معجم كما كتبه هاشم بن سمجة وكفا بنفع الكاف والنون بعدها فافهو الستر والخاف وهو أراد بذلك الكفاية عن عدم جماعه للأن عادة الرجل أن يدخل بيده مع زوجته في دواخل أمره أو قال الكرماني يحتمل أن يكون

﴿باب في كيمقرأ القرآن﴾

وقول الله تعالى فافروا

ما تسمونه ﴿قوله﴾

حدثنا علي

حدثنا سفيان قال

لي ابن شبرمة نظرت كم

يكفي الرجل من القرآن فلم

أجد سورة أقل من ثلاث

آيات فقلت لا ينبغي لأحد

أن يقرأ أقل من ثلاث آيات

قال علي حدثنا سفيان

أخبرنا منصور عن إبراهيم

عن عبد الرحمن بن يزيد

أخبره علقمة عن أبي

مسعود ولقته وهو يطوف

باليث فذكر قول النبي صلى

الله عليه وسلم أنه من قرأ

بلايتين من آخر سورة

البقرة في ليلة كفتاه

حدثنا موسى حدثنا أبو

عوانة عن مغيرة عن مجاهد

عن عبد الله بن عمرو قال

أنكحني أي امرأه ذات

حسب فكان يتعاهد كسته

فيسالها عن فعلها فتقول

نعم الرجل من رجل لم يظنا لنا

فراشا ولم يفتش لنا كفا

منذ أتياه

٥٥٥٢

س

قصة

٨٩١٦





وهذا اختيار أجد وأبي عبيد واسحق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف أنهم قرؤوا القرآن في دون ذلك قال النووي والاختصار أن ذلك يختلف بالاختصاص في كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يتحمل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يتحمل عياله وفيه ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يشترط هزيمة والله أعلم (قوله وأكثروا) أي أكثروا الرواة عن عبد الله بن عمرو (قوله على سبع) كأنه يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة عقب هذا فإن في آخره ولا يزيد على ذلك أي لا يفر الحال المذكورة إلى حالة أخرى فأطلق الزيادة المراد النقص والزيادة هنا بطريق التسليم أي لا يفر في أقل من سبع ولا يجمع بينه وبين رواية أبي فروة تعدد القصة فلا مانع أن يعدد قول النبي صلى الله عليه وسلم الله بن عمرو ذلك تأكيذا ويؤيده الاختلاف الواقع في السباق وكان النبي عن الزائدة ليس على التحريم كأن الأرض في جميع ذلك ليس الوجوب وعرف ذلك من فرائض الحال التي أرشد إليها السباق وهو النظر إلى مجز عن سوي ذلك في الحال أو في المال وأغرب بعض الظاهريه فقال يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وقال النووي أكثر العلماء على أنه لا تقتصر في ذلك وإنما هو بحسب النشاط والقوة فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والاختصاص والله أعلم (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير ومحمد بن عبد الرحمن وقع في الاسناد الثاني انه مولى زهرة وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد ذكر ابن حبان في الثقات انه مولى الاخير بن شريك النقي وكان الاخير بنسب زهر بالانه كان من حلفائهم وجرم جماعة ابن ثوبان عامري فلهذا كان نسب عامر بابا لاصالة وزهر بالحلف ويحذف ذلك والله أعلم (تنبه) هذا التعليق وهو قوله وقال بعضهم ان هذه في تخريجها في تعليق التعليق وقد سير الله تعالى بصره هنا والله الجدل (قوله في كتم القرآن) كذا القصر البخاري في الاسناد العالي على بعض المتن ثم حوله الى الاسناد الاخر واصح في شيوخه فيه هو ابن منصور وعبد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري الا أنه ربما حدث عنه بواسطة كاهنا (قوله عن أبي سلمة قال وأجسني قال سمعت أناس من أبي سلمة) قائل ذلك هو يحيى بن ابي كثير قال الامام علي خالف أبان بن زيد الطار شيدان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن ابي كثير ثم ساقه من وجهين عن أبان عن يحيى عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة وزاد في ساقه بعد قوله أقرأه في شهر قال أبي جدقوة قال في عشرين قال أبي جدقوة قال في عشر قال أبي جدقوة قال في سبع ولا تزيد على ذلك قال الامام علي ورواه عن كرمته عن عمار عن يحيى قال حدثنا أبو سلمة بنيسر واسطة وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن أبي كثير كل يوم يوقف في حديث أبي سلمة له ثم يذكر أنه حدث به وبالعكس كان يصرح بتخريجه ثم يوقف ويحقق أنه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ولا يقدح في ذلك مخالفة أبان لسان شيدان أحفظ

٥٠٥٢

م د

تحفة

٨٩٦٢

وأكثرهم على سبع \* حدثنا سعد بن حفص حدثنا شيدان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في ثم تقرأ القرآن \* حدثني اسحق أخبرنا عبد الله بن موسى عن شيدان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة عن أبي سلمة قال وأجسني قال سمعت أناس من أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أقرأ القرآن في شهر قلت أبي جدقوة قال فافراء في سبع ولا تزيد على ذلك

٥٠٥٤

م د

تحفة

٨٩٦٢

من أن أن كان عند يحيى عنهم ما يؤيده اختلاف ساقهما وقد تقدم في الصيام من طريق  
 الأو راى عن يحيى عن أبي مسلمة صرح بالسماع بغير توقف لكن لبعث الحديث في قصة الصيام  
 حسب قال الإمام علي قصة الصيام لمختلف على يحيى في روايته إياه عن أبي سلمة عن عبد الله  
 ابن عمرو بغير واسطة \* (تنبيه) \* المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يرعى هذا أن  
 القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم عدة وذلك قبل أن ينزل بهض القرآن الذي تأخر  
 نزوله لأننا نقول سلمنا ذلك لكن العبرة بمعدل عليه الإطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول  
 ليتني لو قبلت الرخصة ولا شك أنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أضاف الذي نزل آخر إلى  
 ما نزل أولاً فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل أذذاك وهو معظمه ووقعت الإشارة إلى أن ما نزل  
 بعد ذلك يوزع بقسطه والله أعلم \* **(قوله) باب البكاء عند قراءة القرآن** قال  
 الثوري البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين قال الله تعالى ويجزون  
 للأذقان يكون خروا وحجداً وبكاءوا والحديث فيه كثرة قال القرطبي يستحب البكاء مع القراءة  
 وعندها وطريق تحصيله أن يحضر قلبه الحزن والخوف تأمل ما فيه من التهديد والوعيد الشديد  
 والوفاق والعهود ثم ينظر قصيره في ذلك فان لم يحضره حزن فليبك على فقد ذلك وأنه من أعظم  
 المصائب ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن مسعود المذكور في تفسير سورة النساء وساق المتن  
 هنالك على لفظه صدقة من الفضل المروى وساقه هنا على لفظ شعبة مسند كلاً عما عن  
 يحيى القطان وعرف من هنالك المراد بقوله بعض الحديث عن عمرو بن مرة وحاصله أن الأعمش سمع  
 الحديث المذكور من إبراهيم النخعي وسمع بعضه من عمرو بن مرة عن إبراهيم وقد أضاف ذلك في  
 تفسير سورة النساء أيضاً وظهور أن القدر الذي عند الأعمش عن عمرو بن مرة من هذا الحديث  
 من قوله فقرأت النساء إلى آخر الحديث وأما ما قبله إلى قوله أن أسمع من غيره فهو عند الأعمش  
 عن إبراهيم كاهن في الطريق الثانية في هذا الباب وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن  
 الأعمش قبل يسابن وقد تقدم قبل باب واحد عن محمد بن يوسف القرياني عن سفيان الثوري  
 مقتصر على طريق الأعمش عن إبراهيم من غير تبين التفصيل الذي في رواية يحيى القطان عن  
 الثوري وهو يقتضي أن رواية القرياني إدراجاً وقوله في هذه الرواية وعن أبيه هو معطوف  
 على قوله عن سليمان وهو الأعمش وحاصله أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الأعمش  
 ورواه أيضاً عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي النخعي ورواه إبراهيم عن عبيدة بن  
 عمر عن ابن مسعود موصولة ورواه أبي النخعي عن عبد الله بن مسعود منقطعة ووقع في رواية  
 أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي النخعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد  
 الله بن مسعود قد كرمه هذا أشداً انقطاعاً أخرجه سعيد بن منصور وقوله أقرأ على وقع في رواية  
 علي بن مسهر عن الأعمش بلفظ قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر أقرأ على ووقع  
 في رواية محمد بن فضالة الثوري أن ذلك كان وهو صلى الله عليه وسلم في ظفر أخرجه ابن أبي حاتم  
 والطبراني وغيرهما من طريق بوسن بن محمد بن فضالة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم  
 في ظفر ومعهم ابن مسعود وناس من أصحابه فأمرهم فأقرأوا فأتى على هذه الآية فكف إذا  
 جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً فبكى حتى ضرب عليه وجهه وجئنا فقال يارب

\* **(باب البكاء عند قراءة القرآن)** \* حديثنا صدقة  
 أخبرنا يحيى عن سفيان عن  
 سليمان عن إبراهيم عن عبيدة  
 عن عبد الله قال يحيى بعض  
 الحديث عن عمرو بن  
 مرة قال لي النبي صلى الله  
 عليه وسلم \* حديثنا سعد عن  
 يحيى عن سفيان عن الأعمش  
 عن إبراهيم عن عبيدة عن  
 عبد الله قال الأعمش  
 وبعض الحديث حدثني  
 عمرو بن مرة عن إبراهيم  
 وعن أبيه عن أبي النخعي عن  
 عبد الله قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أقرأ على  
 قال قلت أقرأ عليك وعليك  
 أنزل قال إني أشتهي أن  
 أسمع من غيري قال فقرأت  
 النساء إذا بلغت فكيف  
 إذا جئنا من كل أمة بشهيد  
 وجئناك على هؤلاء شهيداً  
 قال لي كفف أو أمك  
 فقرأت عينه تذر فان  
 \* حديثنا قيس بن حفص  
 حديثنا عبد الواحد حدثنا  
 الأعمش عن إبراهيم عن  
 عبيدة السلمي عن عبد الله  
 ابن مسعود رضى الله عنه  
 قال قال لي النبي صلى الله  
 عليه وسلم أقرأ على قلت أقرأ  
 عليك وعليك أنزل قال إني  
 أحب أن أسمع من غيري

\* (باب اثم من رآه بقراءة

القرآن أو تأكل به أو جربه)

حدثنا محمد بن كثير أخبرنا

سفيان حدثنا الأعمش عن

خزيمة عن سويد بن غفلة

قال قال علي سمعت النبي

صلى الله عليه وسلم يقول

يأتي في آخر الزمان قوم

حداهم الاسنان سفهاء

الاحلام يقولون من خير

قول البر بغير قرون من

الاسلام كما يرق السهم من

الرمية لا يجاوز ايمانهم

خناجرهم فأبنا القنبوعم

فأقولهم فان قلها بما جرت

قلائهم يوم القيامة وحدثنا

عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن ابراهيم بن الحرث

التميمي عن أبي سلمة بن عبد

الرحمن عن أبي سعيد

الخدري رضى الله عنه أنه

قال سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول يخرج

فيكم قوم يحقرون

صلاتكم مع صلاتكم

وصيامكم مع صيامهم

وعلمكم مع علمهم يقرؤون

القرآن لا يجاوز خناجرهم

يمرقون من الدين كما يمرق

السهم من الرمية ينظري

النصل فلا يرى شأه ينظر

في القندح فلا يرى شيئاً

وينظري الرش فلا يرى

شيئاً ثم يشاري في الشقوق

حدثنا محمد بن يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن أبي موسى عن

هذا علي من اثنين ظهر به فكيف عين لم أره وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد  
ابن السبي قال ليس من يوم لا يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أمته غدوة وعشية فغير فهم  
بسماعهم وأعمالهم فلذلك بشم عليهم ففي هذا المرسل ما رفع الاشكال الذي تضمنه حديث  
ابن فضالة والله أعلم قال ابن بطال إنما بكى صلى الله عليه وسلم عند تلاوته هذه الآية لأنه مثل  
لنفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له الى شهادة له لامتة بالتصديق وسؤاله الشفاعة  
لاهل الموقف وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى والذي يظهر انه بكى رحمة لامتة لأنه علم انه لابد  
أن يشم عليهم بعلمهم وعلمهم قد لا يكون مستحقاً فقد يقضى الى تعذيبهم والله أعلم  
﴿ قوله ﴾ اثم من رآه بقراءة القرآن أو تأكل به كذا لا كثر وفي رواية راي  
بتجانية بدل الهمزة وتأكل أى طلب الاكل وقوله أو جربه لا كثر بالجزم وحكى ابن التين ان  
في رواية بالخاء المعجمة ثم ذكر في الباب ثلاثة احاديث واحدا حديث علي في ذكر الخوارج وقد  
تقدم في علامات النبوة وأغرب الداودي فزع انه وقع هنا عن سويد بن غفلة قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم قال واختلف في صحة سويد الصريح ما هنا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
كذا قال معتد على الغلط الذي نشأ له عن السقط والذي في جميع نسخ صحيح البخاري عن سويد  
ابن غفلة عن علي رضى الله عنه قال سمعت وكذا في جميع المسانيد وهو حديث مشهور لسويد  
ابن غفلة عن علي ولم يسمع سويد بن النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين نفث الابدن من دفن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وصرح بمساعمة من الخلفاء الراشدين بزيار العجاية وصرح انه أدى صدقة ماله في  
حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو نعيم مات سنة ثمانين وقال أبو عبيد سنة احدى وقال عمرو  
ابن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو جعفي يكنى أبا أمية نزل الكوفة ومات بها  
وسبق في البحث في قتال الخوارج في كتاب المحاربين وقوله الاحلام أى العقول وقوله يقولون  
من قول خبر البر به هو من المقلوب والمراد من قول خبر البر به أى من قول الله وهو المناسب  
لترجمة وقوله لا يجاوز خناجرهم قال الداودي يريد أنهم تعلقوا بشئ منه (قلت) ان كان  
مراده التعلق الحفظ فقط دون العمل بدولته فغسى أن يتم له مراده والا فالذي فهمه الائمة من  
السابق ان المراد ان الامان لم يرسخ في قلوبهم لان ما وقف عند الحلقوم فلم يجاوز به لا يصل  
الى القلب وقد وقع في حديث جديدة نحو حديث أبي سعيد عن الزبادة لا يجاوز تراقيهم  
ولانه قلوبهم \* الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضاً  
وسبق في شرحه أيضاً في استبانة المرتدين وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة وممااسبة  
هذين الحديثين لترجمة ان القراءة اذا كانت لغرض الله فهي للرب أو لألتأكل به ونحو ذلك  
فالا حاديث الثلاثة اله لا ركان الترجمة لان منهم من رآه باليه الاشارة في حديث أبي موسى  
ومنها من تأكل به وهو يخرج من حديثه أيضاً ومنها من جربه وهو يخرج من حديث علي  
وأبي سعيد وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من وجه آخر عن أبي سعيد وصححه الحاكم  
ورفعه تعليماً القرآن واسأله الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا فان القرآن يتعلمه ثلاثة  
نفر رجل يسأله به ورجل يستأكل به ورجل يفقره وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن

عباس موقوفا لا تضره أو كآب الله بعضه ببعض فان ذلك يقع الشك في قلوبكم وأخرج أحد  
 وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رفعه أقرأ القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفو عنه  
 ولأنما كوايه الحديث بسنده قوي وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود سجي زمان  
 يسئل فيه بالقرآن فإذا سألوك فلا تمطوهم الحديث الثالث حديث أبي موسى الذي تقدم  
 مشرو وحاق باب فضل القرآن على سائر الكلام وهو ظاهر فيما ترجم له ووقع هنا عند الاسماعيلي  
 من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده قال شعبة وحدثني شبل يعني ابن عزة أنه سمع أنس بن  
 مالك هذا (قلت) وهو حديث آخر أخرجه أبو داود في مشتل المجلس الصالح والمجلس السوء  
 (قوله باب) أقرأوا القرآن ما تشلت عليه قلوبكم أي اجتمعت  
 اختلفتم أي في فهم معانيه (فقوموا عنه) أي افرقوا التلايم تبادي بكم الاختلاف إلى الشرف قال  
 عباس بن يحيى أن يكون النبي خاصا بمن صلى الله عليه وسلم لتلايكون ذلك سببا لتزول  
 ما يسوءه كما في قوله تعالى لا تأخروا عن أنشاءه إن تبدلكم تسوكم ويحتمل أن يكون المعنى أقرأوا  
 والزمو الاختلاف على ما دل عليه وقادله فإذا وقع الاختلاف أو عرض عارض شبهة يقتضي  
 المنازعة الداعية إلى الافتراق فاتركوا القراءة وكنوا بالحكم الموجب للالفة وأعرضوا عن  
 المنازعة المؤدية إلى الفرقة وهو كقوله صلى الله عليه وسلم فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابهتم  
 فاحذروهم ويحتمل أنه ينهي عن القراءة إذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء إن يتفرقوا عند  
 الاختلاف ويسلك منهم على قراءة ومثله ما تقدم من ابن مسعود لما وقع منه وبين الصحابين  
 الآخرين في الاختلاف في الأداء فترافقوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كلكم بحسن وجهه  
 السكتة تظهر بالحكمة في ذكر حديث ابن مسعود عقيب حديث جندب (قوله تابعه الحارث  
 ابن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران) أي في رفع الحديث فأما متابعة الحارث وهو ابن قدامة  
 الأبادي فوصلها الدارمي عن أبي غسان مالك بن اسمعيل عنه ولفظه مثل رواية جاد بن زيد وأما  
 متابعة سعيد بن زيد وهو أخو جاد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده من طريق أبي  
 هشام الخزاز عن أبي غسان قال سمعت أبا غسان قال حدثنا جندب فذكر الحديث ثم فوجأ في آخره فإذا  
 اختلفتم فيه فقوموا (قوله ولم يرفع جاد بن سلمة وأبان) يعني ابن يزيد العطار وأما رواية جاد  
 ابن سلمة فلم تقع لي موصولة وأما رواية أبان فوقعت في صحيح مسلم من طريق جاد بن هلال عنه  
 ولفظه قال لا تجندب ونحن غلمان فذكر كل من مر فوجأ أيضا فله وقع للمصنف من وجه آخر  
 عنه موقوفا (قوله وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا يقول) وصله الاسماعيلي  
 من طريق نزار عن غندر (قوله وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر  
 قوله) ابن عون هو عبد الله البصري الإمام المشهور وهو من أقران أبي عمران وروايته هذه  
 وصلها أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه وأخرجها النسائي من وجه آخر عنه (قوله وجندب  
 أصعب وأكثر) أي أصعب أسنادا وأكثرا كما قال وهو كالأخبار الفاسقة وروى عن أبي عمران  
 عن جندب إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه وقفه والذين رفعوه ثقات فالحكم بالحكم لهم وأما  
 رواية ابن عون فشاذة لم يتابع عليها قال أبو بكر بن أبي داود لم يخطئ ابن عون قط إلا في هذا  
 والصابغ عن جندب انتهى ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيء آخر  
 عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله وجندب أصعب وأكثر حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شاذة عن عبد الملك

التي صلى الله عليه وسلم  
 قال المؤمن الذي يقرأ  
 القرآن ويعدل به كالأثرجة  
 طعمها طيب وريحها  
 طيب والمؤمن الذي لا يقرأ  
 القرآن ويعدل به كالقثرة  
 طعمها طيب ولا ربح لها  
 ومثل المناق الذي يقرأ  
 القرآن كالبحار يخاله ربحها  
 طيب وطعمها ممر ومثل  
 المناق الذي لا يقرأ القرآن  
 كالخطلة طعمها ممر أو  
 خبث وريحها سمر (باب  
 أقرأوا القرآن ما تشلت  
 عليه قلوبكم) حدثنا  
 أبو عمران حدثنا جاد عن  
 أبي عمران الجوني عن  
 جندب بن عبد الله عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 أقرأوا القرآن ما تشلت  
 قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا  
 عنه \* حدثنا عمرو بن علي  
 حدثنا عبد الرحمن بن مهدي  
 حدثنا سلام بن أبي مطيع  
 عن أبي عمران الجوني عن  
 جندب قال التي صلى الله  
 عليه وسلم أقرأوا القرآن  
 ما تشلت عليه قلوبكم  
 فإذا اختلفتم فقوموا عنه  
 \* تابعه الحارث بن عبيد  
 وسعيد بن زيد عن أبي  
 عمران ولم يرفع جاد بن سلمة  
 وأبان وقال غندر عن شعبة  
 عن أبي عمران سمعت جندبا  
 قوله وقال ابن عون عن أبي

وانما نوارد الراء على طريق جذب لعلها والتصریح برفعها وقد أخرج مسلم من وجه آخر  
عن أبي عمران هذا حديثاً آخر في المعنى أخرجه من طريق حماد عن أبي عمران الجوني عن  
عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال هاجرت الى النبي صلى الله عليه وسلم فسمع رجلاً يخطب  
في آية فخرج يعرف الغضب في وجهه فقال انما هلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب وهذا  
مما يقوى أن يكون لطريق ابن عون أصل والله أعلم **(قوله التزال)** بشع التون وتشديد الزاي  
وأخوه لام (ابن سيرة) بفتح المهملة وسكون الموحدة الهلالي تاني كبير قد قل انه له صحبة وذهل  
المزى جزم في الاطراف بأن له صحبة وجرم في التذهب بأن له رواية عن أبي بكر الصديق من سيرة  
**(قوله انه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم قرأ خلالها)** هذا الرجل يحتمل أن يكون  
هو أبي بن كعب فقد أخرج الطبري من حديث أبي بن كعب انه سمع ابن مسعود يقرأ آية يقرأ  
خلالها وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن الحديث وقد تقدم في باب أنزل  
القرآن على سبعة أخر في بيان عدة الفاظ لهذا الحديث **(قوله فافتر)** بصيغة الامر لاثني  
**(قوله اكبر على)** هذا التسك من شعبة وقد أخرجه أبو يعيد عن حجاج بن محمد عن شعبة قال  
أ كبر على اني سمعته وحديثي عنه مسعود وقد ذكره **(قوله فان من كان قبلكم اختلفوا فاهلككم)**  
في رواية السهلي فأهلكوا انضم أوله وعند ابن جبان والحاكم من طريق زر بن حبيش عن ابن  
مسعود في هذه القصة قائماً هلك من كان قبلكم الاختلاف وقد تقدم القول في معنى الاختلاف  
في حديث جندب الذي قبله في رواية زر المذكورة من القائلين ان السورة التي اختلف فيها أبي  
وابن مسعود كانت من آل حم وفي المهمات القطب انهم الاحقاق ووقع عند عبد الله بن أحمد  
في زبادات المسند في هذا الحديث ان اختلافهم كان في عدد هاهل هي خمس وثلاثون آية وأوست  
وثلاثون الحديث وفي هذا الحديث والذي قبله الحضرة على الجماعة والائفة والتعذر من  
الفرقة والاختلاف والنهي عن المراءى في القرآن بغير حق ومن شذ ذلك ان تظهر دلالة الآية على  
شيء يخالف الرأي فيسوس بالنظر وتدقيقه الى تأويلها وجملة ما على ذلك الرأي ووقع المجاح في  
ذلك والمناضلة عليه **(خاتمة)** اشتمل كتاب فضائل القرآن من الاحاديث المرفوعة على تسعة  
وتسعين حديثاً منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثاً والباقي موصولة المكرر  
منها فيه وفيما مضى ثلاثة وتسبعون حديثاً والباقي خالص وافقه مسلم على تخريجها سوى  
حديث أنس فيمن جمع القرآن وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد وحديث أبي  
سعيد في ذلك وحديث شهاب أيضاً في أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن وحديث عائشة في قراءة العوذات  
عند النوم وحديث ابن عباس في قراءة المقصّل وحديثه لم يترك الاماين الدفتين وحديث  
أبي هريرة لا حسد الا في اثنتين وحديث عثمان ان خبيركم من تعلم القرآن وحديث أنس كانت  
قراءته مداً وحديث عبد الله بن مسعود انه سمع رجلاً يقرأ آية وفيه من الاماين الصالحة فمن  
بعدهم سبعة آثار والله أعلم

٥٠٦٢

ص

كلمة

٩٥٩١

ابن مسير عن التزال بن سيرة  
عن عبد الله انه سمع رجلاً  
يقرأ آية سمع النبي صلى الله  
عليه وسلم قرأ خلالها فاخذت  
بيده فانظرت به الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
كلا كما يحسن فافتر اكبر  
على قال فان من كان قبلكم  
اختلفوا فاهلككم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب السكاح)

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب السكاح)\*

كذلك الشئ وعن رواية الفريرى تأخير البسه والنكاح فى اللغة الضم والتداخل وتجوز من  
قال انه الضم وقال الفراء النكح يضم ثم تكون اسم الفرج ويجوز كسر أوله وكثر استعماله فى  
الوطء وسى به العقد لكونه سببه قال أبو القاسم الزجاجى هو حقيقة فيهما وقال الفاريسى اذا  
قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد وإذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء وقال آخرون  
أصله لا رومى الشئ مستعلما عليه ويكون فى المحسوسات وفى المعانى قالوا نكح المطر الأرض  
ونكح النعاس عينه ونكحت القمع فى الأرض اذا مر ثها وبذرت فيها ونكحت الحصة أخفاف  
الابل وفى الشرع حقيقة فى العقد مجازى فى الوطء على الصحيح والحجة فى ذلك ككثرة روده  
فى الكتاب والسنة للعقد حتى قيل انه لم يرد فى القرآن الا للعقد ولا يرد من قول حتى نكح زوجا  
غيره لان شرط الوطء فى التحليل انما ثبت بالسنة والا فالعقد لا يدمنه لان قوله حتى نكح معناه  
حتى يتزوج أى بعد علمها ومقهوره ان ذلك كافى بغيره لكن ثبت السنة أن لا عبرة بفهم  
الغاية بل لا يبعد العقد من ذوق العسل كما انه لا يبعد ذلك من التطبيق ثم العدة نعم أقادأبو  
الحسن بن فارس ان النكاح لم يرد فى القرآن الا للتزويج الا فى قوله تعالى واسألوا النبأ حتى اذا  
بلغوا النكاح فان المراد بها العلم والله أعلم وفى وجهه الشافعية كقول الحنفية انه حقيقة فى الوطء  
مجازى فى العقد قول قول الاشتركة على كل منها وما به جزم الرابحى وهذا الذى يترجح نظرى  
وان كان أكثر ما يستعمل فى العقد ورجح بعضهم الاول بأن اسم الجماع كلها كليات لا يستباح  
ذكر فيه فبعد أن يتبعهم من لا يقصد خفا اسم ما يستقطع لما لا يستقطع فدل على انه فى الاصل  
للعقد وهذا يتوقف على تسليم المدعى انها كلها كليات وقد جمع اسم النكاح ابن الطاع فزادت  
على الالف **قوله ما** الترتيب فى النكاح لقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم  
من النساء زاد الاصلين وأما الوقت الآية ووجه الاستدلال انما اصيغة أمر تقتضى الطاب  
وأقل درجاته التدب فثبت الترتيب وقال القرطبى لادلاله فيه لان الآية سقت لبيان ما يجوز  
الجمع بينهم من اعداد النساء ويحتمل أن يكون الجواز انتزع ذلك من الامر شكاح الطبيب مع  
ورود النبى عن تركه الطبيب ونسبة فاعله الى الاعتداء فى قوله تعالى لا تحرموا طيبات ما أحل  
الله لكم ولا تعمدوا وقد اختلف فى النكاح فقال الشافعية ليس عبادة وهذا لو ندر لم ينعقد  
وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التى يتجرب فيها النكاح كإساقى بيانه تستلزم أن  
يكون حدث عبادة فمن نظر اليه فى حد ذاته ومن أثبت نظرا الى الصورة المنصورة فذكر  
المصنف فى الباب حديثين **الاول** حديث أنس وهو من المتفق عليه لكن من طريقين الى أنس  
**قوله** (انه ثلاثة رهط) كذا فى رواية جدد وفى رواية ثابت عند مسلم ان نفران أعجاب النبى  
صلى الله عليه وسلم ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل  
منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه ووقع فى مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق ان الثلاثة  
المذكورين هم على بن أبى طالب وعبد الله بن عرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعنده ابن  
مردويه من طريق الحسن البغدى كان على بن أناس عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
الآية فى المائدة ووقع فى أسباب الواحدى بغراسه اذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبو ذر وسالم

باب الترتيب فى النكاح  
لقوله تعالى فأنكحوا ما طاب  
لكم من النساء **حديث** سعيد  
ابن أنس عن أنس بن مالك  
عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

٥٠٦٣

تحفة

٧٤٥

مولي أبي حذيفة والمقدادوسلمان وعبد الله بن عروة بن العاص ومعه قنبر بن مقرن في بيت عثمان  
ابن مظعون فأتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفراش ولا ياكلوا  
اللحم ولا يترهبوا النساء ويجوزوا ما إذا كرههم فإن كان هذا محفوفاً احتفل أن يكون الرهط الثلاثة  
هم الذين يمشرون السوال فنسب ذلك إليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لاشتراكهم في  
طلبه وبؤدأهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجلة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه قدم  
المدينة فأراد أن يبيع عقاره فيبعه في سبيل الله ويجهده لروم حتى يموت فأتى ناساً بالمدينة  
فنهوه عن ذلك وأخبروه أن رغنا ستمه أرادوا ذلك في حياته رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهم  
فما حدثوه ذلك راجع امرأته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في عهد عبد الله بن عمرو معهم  
نظر لان عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيها حسب (قوله) يسألون عن عبادة  
النبي صلى الله عليه وسلم في روايه مسلم عن علقمة في السر (قوله) كأنهم يقولوا) بتشديد اللام  
المخفومة أي استقلوها وأصل تقولونها تقولوها أي رأى كل منهم أنها فعله (قوله) فقالوا وأين  
نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له في روايه الجوزي والكثير يعني قد غفر له بضم أوله  
والعنان عن لم يعلم يحصل ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل بخلاف من  
حصل له لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك ليس بالزمن فأشار إلى هذا بأنه أشدهم  
خشية وذلك بالنسبة لقيام العبدية في جانب الرواية وأشار في حديث عائشة والمغيرة كما تقدم  
في صلاة الليل إلى معنى آخر بقوله أفرداً كون عبد الله كوراً (قوله) فقال أحدهم أمأناً فأصلى  
الليل (أي) هو قيد الليل لا لأصلى وقوله فلا تزوج أبداً كذلك الصلي ومعتزل النساء تماماً بيدولم  
يؤكد الصيام لأنه لا بد له من فطر الليلي وكذا أيام العبد ووقع في روايه مسلم فقال بعضهم  
لا تزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على الفراش وظاهره مما يؤيد  
زيادة عدد الفاعلين لأن ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام واستغراق الليل بالصلاة  
أخص من ترك النوم على الفراش ويمكن التوفيق بضر وبمن التجوز (قوله) فجاء إليهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتم في روايه مسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد  
الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا أو يجمع بأنه من ذلك عواماً وراعى عدم تعيينهم  
وخصوصاً فيما منه وبينهم وفقاً لهم وستر لهم (قوله) أمأناً (قوله) أمأناً (قوله) أمأناً (قوله) أمأناً  
بجلا في قوله في أول الخبر أمأناً فافهم بتشديد الميم للتقديم (قوله) أمأناً (قوله) أمأناً (قوله) أمأناً  
فه إشارة إلى رد ما يتوابعه أمرهم من أن المنفردة لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره  
فأعلمهم أن مع كونه يبالغ في التشديد في العبادة خشى الله أن يفتي من الذين يشددون وإنما كان  
كذلك لان الشدد لا يأم من الملل بخلاف المتصدة فإنه لا يمكن لاستمراره وخبر العمل مادام  
عليه صاحبه وقد أوردنا في ذلك في قوله في الحديث الآخر النبي لا يرضى قطع ولا ظهراً أبني  
وسيلاً من يدلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى وتقدم في كتاب العلم مني (قوله) لكن  
استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أي أنا وأنتم بالتسوية إلى العبودية سواء لكن أنا أعمل  
كذا (قوله) فمن رغب عن سنتي فليس مني (قوله) المراد بالسنة الطريقة التي تقابل الفرض والرغبة  
عن الشيء الاعراض عنه إلى غيره والمراد من تركه طريقتي وأخذ بطريقه غيري فليس مني ولم

يسألون عن عبادة النبي  
صلى الله عليه وسلم فلما  
أخبروا كأنهم تقولوا  
فقالوا وأين نحن من النبي  
صلى الله عليه وسلم قد غفر الله  
له ما تقدم من ذنبه وما تأخر  
فقال أحدهم أمأناً فأنا  
أصل الليل أبدأ وقال آخر  
أنا أصوم الدهر ولا أفطر  
وقال آخر أنا أعزل النساء  
فلا تزوج أبداً فجاء إليهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا  
أما والله إنني لخشيتكم  
وأنتما كتمتما لكني أصدوم  
وأفطر وأصلي وأرقع  
وأزوجه النساء فمن رغب  
عن سنتي فليس مني



٥٠٦٤  
م  
ن  
ن  
٩٦٩٢

\* حدثنا على بن سمع حسن بن  
ابراهيم بن يونس بن يزيد عن  
الزهري قال اخبرني عروة  
أنه سأل عائشة عن قوله تعالى  
وان خفتم أن لا تقسطوا  
في اليتامى فانكم سوا ما اطاب  
لكم من اليتامى وثلاث  
ورباع فان خفتم أن  
لا تعدلوا فواحدة أو  
ما ملكتم أيما كنتم ذلك  
أدنى أن لا تلووا قال ابن  
أختي القيمة تكون في حجر  
وليها فربف ما لها ورجاها  
يريد أن يزوجها بأدنى من  
سنة صداقها فموا أن  
ينكحوهن إلا أن يقسطوا  
لهن فيكوا الصدق  
وأخروا ينكح من سواهن  
من النساء (باب قول النبي  
صلى الله عليه وسلم من  
استطاع البائة فليزوج  
فانه أغض للبصر وأحصن  
للفرج

ذلك الى طريق الرهبانية فانهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عاينهم بانهم  
ما وفوه بما التزموه وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الخفيفة السجدة فقطر لينة قوي على الصوم  
وشام لم يقوى على القيام ويتزوج لكسر الشهوة واعفاف النفس وتكثر النسل وقوله فليس  
معي ان كانت الرغبة تضرب من التأويل بعد صاحبه فيه معنى فليس معي أي على طريقي ولا  
يلزم أن يخرج عن الملة وان كان اعراضا وتعلما بفضي الى اعتقاد أو حجة عليه فليس معي  
ليس على ملتي لان اعتقاد ذلك نوع من الكفر وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والترغب  
فيه وقسمة قسيع أحوال الاكابر للتأسي بافعالهم وانه اذا عذرت معرفته من الرجال جاز  
استكشافه من النساء وان من عزم على عمل بر واحتياج الى اظهار حجت بأمر الرأيا لم يكن  
ذلك ممنوعا وفيه تقديم الحدود للنساء على الله عند القام مسائل العلم وسيل الاحكام المكلفين  
وازالة الشبهة عن المجتهدين وان المجاهد قد تغلب بالقصد الى الكراهة والاستحباب وقال  
الطبري فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الاطعمة والملابس وأثر غليظ الشياطين وخشن  
المأكل قال بعض هذا الماختلف فيه السلف منهم من نها الى ما قال الطبري ومنهم من عكس  
واجبه بقوله تعالى اذهب طيبا تنكح في حياتكم الدنيا قال والحق ان هذه الآية في الكفار وقد  
أخذنا النبي صلى الله عليه وسلم بالآخرين (قلت) لا يدل ذلك لاحد الفريقين ان كان المراد  
المداومة على أحد الصفتين والحق ان ملازمة استعمال الطيبات تفضي الى التزهد والبطر  
ولا يأمن من الوقوع في الشهوات لان من اعتاد ذلك قد لا يجد مأخذا فلا يستطيع الاتقال  
عنه فيقع في المحذور كان منع تناول ذلك احيانا يفضي الى الشطط عنه ويرد عليه صريح  
قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق كان الاخذ بالتشديد في  
العبادة يفضي الى الملل القاطع لاصالها ولازمة الاقتصار على القرائض مثلا وترك التسفل  
يفضي الى اشارة البطالة وعدم النشاط الى العبادة وخبر الامور الوسط وفي قوله اني لا خشاكم  
لله مع ما انضم اليه اشارة الى ذلك وفيه ايضا اشارة الى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم  
قدرا من مجرد العبادة البدنية والله أعلم \* الحديث الثاني (قوله حدثنا على بن سمع حسن بن  
ابراهيم) لم أر عليه هذا منسوبا في شيء من الروايات ولا يسه عليه أو على القسائي ولا يسه أبو نعيم  
كعادته لكن يزم الزهري لعالي مسعود بأنه على بن المديني وكان الحامل على ذلك شهره على بن  
المديني في شيوخ البخاري فاذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره والافاد يروى عن  
حسن بن يحيى عن علي بن حجر وهو من شيوخ البخاري أيضا وكان حسن المذكور قاضي  
كرمان ووفقه ابن معين وغيره ولكن له افراد قال ابن عدى هو من أهل الصدق الأثره غلط  
(قلت) ولم أره في البخاري شيئا انفرده وقد أدركه بالنسب إلا أنه لم يلقه لانه مات سنة ست ومائتين  
قبل أن يدخل البخاري وقد تقدم شرح الحديث المذكور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء  
في قوله ما نسب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع البائة فليزوج فانه أغض  
للبصر وأحصن للفرج وقعي رواية السرخسي لانه الاول وأولى لانه بقية لفظ الحديث  
وان كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ منكم وكانه أشار الى ان الشافعي لا يخص وهو كذلك  
اتفاقا وانما الخلاف هل يتم نكاحا واستباطا ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الاعمش

بلفظ من استطاع الباءة كاتر جم به ليس فيه منكم (قوله) وهل يتروى من لأرب له في  
 النكاح) كأنه يشير إلى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان فعرض عليه عثمان فأجابته بالحديث  
 فاحتمل أن يكون لأرب فيه له فلو وافقه واحتمل أن يكون وافقه وإن لم ينقل ذلك وله رمز إلى  
 ما بين العلماء من لا يتروى إلى النكاح هل ينسب إليه أم لا وسأذكر ذلك بعد (قوله) حدثني  
 إبراهيم) هو الخفي وهذا الاستناد مما ذكر أنه أصبح الأسانيد وهي ترجمة الأعمش عن إبراهيم  
 الخفي عن علقمة عن ابن مسعود وللأعمش في هذا الحديث اسناد آخر ذكره المصنف في الباب  
 الذي يليه باسناده بعينه إلى الأعمش (قوله) كنت مع عبدالله) يعني ابن مسعود (قوله) فلقبه  
 عثمان بمجنى) كذا وقع في أكثر الروايات وفي رواية يزيد بن أبي نسيه عن الأعمش عند ابن حبان  
 بالمدنية وهي شاذة (قوله) فقال يا أبا عبد الرحمن) هي كنية ابن مسعود ووطن ابن المنبر أن  
 الخطاب بذلك ابن عمر لأنها كنيته المشهورة كذا كذلك عند ابنه وقع في نسخة من شرح ابن  
 بطال عقب الترجمة فيه ابن عمر لقبه عثمان بن وقص الحديث فكتب ابن المنبر في حاشيته: هذا  
 يدل على أن ابن عمر شهد على نفسه في زمن الشباب لأنه كان في زمن عثمان شاباً كذا قال  
 ولا يدخل لابن عمر في هذه القصة أصلاً بل القصة والحديث لابن مسعود مع ابن مسعود عن ابن  
 عمر كان شاباً آنذاك فله نظر لما سأله في إيفائه كان آنذاك يوزن الثلاثين (قوله) فخلعاً) كذا  
 لا ذكر وفي رواية الأصل يخلعوا قال ابن التين وهي الصواب لأنه لا معنى من الخلق منسل  
 دعو وقال الله تعالى فلما أتت دعوا الله انتهى ووقع في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم  
 أنقذه عثمان فقال له يا أبا عبد الرحمن فاستخلاه (قوله) فقال عثمان إن لك يا أبا عبد الرحمن  
 في أن تزوج بكركم ما كنت تعهد) لعلى عثمان رأي به قشفاً ورأى أنه غملاً  
 ذلك على فقهه الزوجة التي ترفقه ووقع في رواية أبي معاوية عند أحمد ومسلم أهلها أن تذكر  
 ما مضى من زمانك وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم أهلها أن تذكر ما مضى من زمانك  
 تعهد وفي رواية يزيد بن أبي نسيه عند ابن حبان أهلها أن تذكر ما فاتك ويؤخذ منه أن  
 معاشرته الزوجة الشابة تزيد في القوة والنشاط بخلاف عكسها فبالعكس (قوله) فلما رأى  
 عبدالله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى فقال يا علقمة فأنتميت إليه وهو يقول أما أنت فأت  
 ذلك لقد) هكذا عند أكثر من أراجعه عثمان لابن مسعود في أمر التزويج كانت قبل  
 استدعائه لعلقمة ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن أبي نسيه عند ابن حبان بالعكس  
 وافظير بر بعد قوله فاستخلاه فلما رأى عبدالله أن ليس له حاجة قال لي فقال يا علقمة قال فأت  
 فقال له عثمان ألا تزوجك وفي رواية يزيد بن أبي نسيه عند ابن حبان فأتت عثمان فأتت عثمان فأتت  
 عبدالله أن ليست له حاجة يسرها قال ابن علقمة فأنتميت إليه وهو يقول ألا تزوجك ويحتمل  
 في الجمع بين الروايتين أن يكون عثمان أعاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد أن استدعى علقمة  
 لكونه فهم منه إرادة اعلام علقمة بما كان فيه (قوله) لقد قال إن الله صلى الله عليه وسلم  
 وبما بعث الشباب في رواية يزيد بن أبي نسيه عند ابن حبان قال الله صلى الله عليه وسلم شاباً فقال لنا وفي  
 رواية عبد الرحمن بن زيد في الباب الذي يليه دخلت مع علقمة والأسود على عبدالله فقال  
 عبدالله كأمع النبي صلى الله عليه وسلم شاباً لا يجد شيئاً فقال لنا يا معشر الشباب وفي رواية جرير

وهل يتروى من لأرب له  
 في النكاح) حدثنا  
 عيسى بن حفص حدثنا  
 أبي حدثنا الأعمش قال  
 حدثني إبراهيم عن علقمة  
 قال كنت مع عبدالله  
 فلقبه عثمان بمجنى فقال يا أبا  
 عبد الرحمن إن لي لك حاجة  
 فخلعاً فقال عثمان هل لك  
 يا أبا عبد الرحمن في أن  
 تزوج بكركم ما كنت  
 تعهد فلما رأى عبد  
 الله أن ليس له حاجة إلى هذا  
 أشار إلى فقال يا علقمة  
 فأنتميت إليه وهو يقول أما  
 أنت فأت ذلك لقد قال لنا  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يا معشر الشباب

٥٠٦٥

م وسئل

تحفة

٩٤١٧

من استطاع منكم البائة

عن الاعش عند مسلم في هذه الطريق قال عبد الرحمن وأبو موسى ثواب فحدث بمحدث رأيت  
أنه حدث به من أجل وفي رواية وكسع عن الاعش وأنا أحدث القوم (قوله يا معشر الشباب)  
المعشر جماعة يشاءهم وصف ما والشباب جمع شباب ويجمع أنباء على شبيهة وشبان بعضهم أوله  
والثقل وذكر الازهرى أنه لم يجمع فاعل على فعال غير واصله الحركة والنشاط وهو اسم لمن بلغ  
الى أن يكمل ثلاثين هكذا أطلق الشافعية وقال القرطبي في المفهم يقال له حدث الى ثمة عشر  
سنة ثم شباب الى اثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكر الرانخسرى في الشباب أنه من لدن الدلوغ الى  
اثنين وثلاثين وقال ابن شاس المالكي في الجواهر الى الأربعين وقال النووي الاصح المختار أن  
الشباب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ثم هو كهل الى أن يجاوز الأربعين ثم هو شيخ وقال الر وباني  
وطائفة من جاوز الثلاثين سمى شيخاً زاد ابن قتيبة الى أن يبلغ الخمسين وقال أبو اسحق الاسفراخي  
عن الاصحاب المربع في ذلك الى اللغة أو ما يفاض الشعر فيختلف باختلاف الامزجة (قوله من  
استطاع منكم البائة) خص الشباب بالخطاب لان الغالب وجود قوه الداعي فيهم الى التكاح  
بخلاف الشيوخ وان كان المعنى معتبر اذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضا (قوله  
البائة) بالهمز وثابتة معدود فيها لغة أخرى بغير همز ولا مدوقه مزو بمد بلاهاو يقال  
لها أيضا البائة صك الاول لكن هما بدل الهمزة وقبل بالمد القدرة على مؤن التكاح وبالنقص  
الوطء قال الخطابي المراد بالبائة التكاح واصله الموضوع الذي يتزوج به أو يأتى اليه وقال المازري  
اشتق العقد على المرأة من أصل البائة لان من شأن من يتزوج المرأة أن يتواها من لا وقال  
النوري اختلف العلماء في المراد بالبائة فهنا على قولين رجعا الى معنى واحد أحبه ما أن المراد  
معناها اللغة وهو الجامع فتقدر به من استطاع منكم الجامع لقدرته على مؤنه وهي مؤن  
التكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجامع لجزءه من مؤنه فعليه بالصوم ليدفع مؤنه ويقطع  
شر منه كما يقطعه الجاهل على هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم بمظنة شهوة النساء  
ولا ينفكون عنها غالبا والقول الثاني أن المراد بالبائة مؤن التكاح سميت باسم ما يلازمها  
وتقدر به من استطاع منكم مؤن التكاح فليتزوج ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته والذي  
جاء القائلين بهذا على ما قالوه قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والمأخر عن الجامع لاحتياج  
الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل البائة على المؤن وانفصل القائلون بالاول عن ذلك  
بالتقدير المذكور انتهى والتعليل المذكور للمازري وأجاب عنه عاصم بأنه لا يعدل باختلاف  
الاستطاعة ان فيكون المراد بقوله من استطاع البائة أي بلغ الجامع وقدر على فليتزوج ويكون  
قوله ومن لم يستطع أي من لم يقدر على التزويج (قلت) وتنبأ له هذا الحذف المنعول في النفي  
فيحصل أن يكون المراد ومن لم يستطع البائة أو من لم يستطع التزويج وقد وقع كل منهما بصريح ما عند  
الترمذي في رواية عبد الرحمن بن يزيد عن طريق النوري عن الاعش ومن لم يستطع منكم البائة  
وعند الاسماعلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الاعش من استطاع منكم أن يتزوج  
فليتزوج ويؤيده ما وقع في رواية للنسائي من طريق أبي معشر عن ابراهيم النخعي من كان ذا  
طول فليتكح ومثله لابن ماجه من حديث عائشة والبراء من حديث أنس وأما تعليل المازري  
فيعبر عليه قوله في الرواية الاخرى التي في الباب الذي يليه بلقط كلام النبي صلى الله عليه وسلم

شباباً لا يجد شيئاً فانه يدل على أن المراد بالباء الجماع ولا مانع من الجمل على المعنى الاعم بان يراد  
 بالباء القدرة على الوطء ومثون التزويج والجواب عما استشكله المازري انه يجوز ان يرشد  
 من لا يستطيع الجماع من الشباب لقرط حياء وعدم شهوة او عنة مثلاً الى ما يهيئ له استقرار  
 تلك الحالة لان الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة ان  
 يستقر كسرها فلماذا أرشد الى ما يستقر به الكسر المذكور فيكون قسم الشباب الى قسمين قسم  
 يتوقون اليه ولهم اقتدار عليه فتدبرهم الى التزويج دفعاً للعجز وبخلاف الآخرين فتدبرهم  
 الى أمر تستقر به حالتهم لان ذلك أرفق بهم للعلة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي  
 أنهم كانوا لا يجدون شيئاً ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة السكاح وهو تائق اليه يشد به  
 التزويج دفعاً للعجز (قوله فليتزويج) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي جزة عن الأعمش  
 هنا قاله أعض البصر وأحصن للفرج وكذا ثبت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث  
 المذكور من طريق الأعمش بهذا الإسناد وكذا ثبت باسناده الآخر في الباب الذي يليه وتب  
 على ظني أن حذفهما من قبل حص بن غياث شيخ البخاري وأما أثر البخاري روايته على  
 رواية غيره لوقوع التصريح فيها من الأعمش بالحديث فاعتقده اختصاراً لمن لهذه المصلحة  
 وقوله أغض أي أشد غصاً وأحصن أي أشد احصاناً له ومعناه الوقوع في الفاحشة مما ألفت  
 ما وقع لسم حديث ذكر عقب حديث ابن مسعود وهذا يسير حديث جابر رفته إذا أحدكم بحمته  
 المرأة فوكت في قلبه فله ممد إلى امرأته فلو أقعها فان ذلك رد ما في نفسه فان فيه إشارة إلى  
 المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن تكون أقول على بابها فان التقوى سبب  
 لفض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يضعف  
 هذا العارض فيكون أغض وأحصن محال لكن لان وقوع الفعل مع ضعف الداعي أنذر من  
 وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل أن يكون أقول فعل فيه لغو المبالغة بل اخبار عن الواقع فقط (قوله  
 ومن لم يستطيع فعله بالصوم) في رواية مغيرة عن إبراهيم عند الطبراني ومن لم يعدر على ذلك  
 فعله بالصوم قال المازري فيه اغراء بالغائب ومن أصل النحويين أن لا يفري الغائب وقد جاء  
 شاذ أقول بعضهم عليه رجلاً يسئ على جهة الاغراء وتعقبه عياض بأن هذا الكلام موجود  
 لان تنبيهه والزجاجي ولكن فيه غلط من أوجه أما أولاً لان التعبير بقوله لاغراء بالغائب  
 والصواب فيه اغراء الغائب فاما لاغراء بالغائب فإثره نقص سيبيويه أنه لا يجوز زوجه زيدا  
 ولا يجوز عليه زيدا عند ارادة غير الخطأ وبأما الجواب عن الغرض لما فيه من دلالة الحال بخلاف  
 الغائب فلا يجوز له عدم حضوره ومعرفته بالحالة الدالة على المراد أو ما ناسا فان المثال ما فيه  
 حقيقة الاغراء وان كانت صورته فلم ير القائل تبلغ الغائب وأما اراد الاخبار عن نفسه  
 بأنه قليل المبالاة بالغائب ومثله قولهم اليك عني أي اجعل شغلك بنفسك ولم يرد أن يفري به  
 وأما رده دعوى وكن كمن شغل عني أو ما نالنا فليس في الحديث اغراء بالغائب بل الخطأ  
 للماضين الذين خاطبهم أو لا يقولون من استطاع منكم فالها في قوله فعله ابست لغائب وأما  
 هي الحاضر المهم اذ لا يصح خطابه بالكاف ونظير هذا قوله كتب عليكم النكاح في القتلى الى  
 أن قال عني لهن أخيه شيء ومثله لو قلت لأشبين من قام منكك فله دورهم فالها المهم من

فليتزويج ومن لم يستطيع  
 فعله بالصوم

المخاطبين لالغائب اه ملخصا وقد استحسنه القرطبي وهو حسن بالغ وقد تنظن له الطبري فقال  
 قال أبو عبيد قوله فعليه بالصوم اغراء غائب ولا تكاد العرب تغري الا الشاهد تقول عدل زيد  
 ولا تقول عليه زيد الا في هذا الحديث قال وجوابه انه لما كان الضمير الغائب راجعا الى لفظة  
 من وهي عبارة عن المخاطبين في قوله يا معشر الشباب وبيان لقوله منكم جاز قوله عليه لانه بمنزلة  
 الخطاب وقد اجاب بعضهم بأن ايراد هذا اللفظ في مثال اغراء الغائب هو باعتبار اللفظ وجواب  
 عياض باعتبار المعنى وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ كذا قال والحق مع عياض فان اللفاظ  
 توابع المعاني ولا معنى لاعتبار اللفظ مجردا هنا (قوله بالصوم) عدل عن قوله فعليه بالجموع  
 وقوله ما يشرب المشربة ويستدعى طغيان الماشي من الطعام والشراب الى ذكر الصوم اذا ما جاء  
 لتحصيل عبادة هي رأسها ملوكة وفيه اشارة الى أن المطلوب من الصوم في الاصل كسر الشهوة  
 (قوله فانه) أي الصوم (قوله له وجاء) بكسر الواو والمد أصله الغمز ومنه وجى في عنقه اذا غمز  
 دافعه ووجاء بالسيف اذا طعن به ووجأ أنشبه غمزهما حتى رضما ووقع في رواية ابن حبان  
 المذكور فانه له وجاء وهو الاختصاص وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع الا في طريق زيد بن أبي  
 أنيسة هذه وتفسير الوجاء بالاختصاص فيه نظر فان الوجاء مرض الاثنين والاختصاص سلما واطلاق  
 الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة وقال أبو عبيد قال بعضهم وجاء بفتح الواو مقصور والاول  
 أكثر وقال أبو زيد لا يقال رجاء الا فيعالم ببراءة وكان قريب العهد بذلك واستدل بهذا الحديث  
 على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لانه أرشده الى ما يتأق به يضعف دواغيه  
 وأطاق بعضهم أنه يكفره حقه وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى أقسام الاول التائق اليه  
 القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يدب له النكاح عند الجماع وزاد الحنابلة في رواية  
 أنه يجب وبذلك قال أبو عروانة الاسفراخي من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصنف في  
 شرح مختصر الجوهري وجها وهو قول داود وأتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه وجهين  
 \* أحدهما أن الآية التي احتجوا بها خير بين النكاح والتسرى يعني قوله تعالى فواحدة أو  
 ما ملكت أيمانكم فالواو والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج مباحا غير واجب اذا لم يقع  
 التحريمين واجب وتدرج وهذا الرتبة تعقب فان الذين قالوا بوجوبه قبله بما إذا لم يندفع  
 التوفيق بالتسرى فإذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وفرض على كل  
 قادر على الوطء أن يجسد ما يتزوجه أو يتسرى أن يشغل أحدهما فان عجز عن ذلك فليكتن من  
 الصوم وهو قول جماعة من السلف \* الوجه الثاني أن الواجب عندهم العقد لا الوطء والعقد  
 بمجرد لا بد من شقة التزويج فان قال فاذ هو الله لم يتناول الحديث وما تناوله الحديث لم يذهبوا  
 اليه كذا قال وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع اليراد وقال ابن بطال احتج من لم  
 يوجب به بقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بدله  
 ليس بواجب قبله مثله وتعقب بأن الامر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استعماله أن  
 يقول التائق أو جبت عليك كذا فان لم تستطع فأدبك الى كذا والمشهور عن أحمد أنه لا يجب  
 للقادر التائق الا اذا خشى الفتى وعلى هذه الرواية أقصر ابن هبيرة وقال المازري الذي نطق به  
 مذهب مالك أنه مندوب وقد يجب عندنا في حق من لا يشكك عن الزنا الآية وقال القرطبي

فانه له وجاء

المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودنيه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك الا بالتزويج  
لا يختلف في وجوب التزويج عليه ونه ابن الرفعة على صورته يجب فيها وهي ما اذا نذر حديث  
كان مسجبا وقال ابن دقيق العيد قسم بعض النكاح الى الاحكام الخمسة وجعل  
الوجوب فيها اذا خاف العنت وقدر على النكاح وتعدنا التسري وكذا حكمه القرطبي عن بعض  
علمائهم وهو المازري قال فالوجوب في حق من لا يشك عن الزنا لانه كما تقدم قال القرطبي في  
حق من يحل بالزوجة في الوطء والاتفاق مع عدم قدرته عليه ووفائه اليه والكرامة في حق  
مثل هذا حيث لا اضرابا لوجه فان انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو  
اشتغال بالعلم اشتدت الكراهة وقيل الكراهة فيما اذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منته في  
حال التزويج والاستحباب فيما اذا حصل به معنى مقصودا من كسر شهوة واعنا في نفس  
وتحصين فيرجح ونحو ذلك والاباحة تنبت الدواعي والموانع ومنهم من استسرى بدعوى  
الاستحباب فمن هذه صفته للظواهر الواردة في الترغيب فيه قال عباس هو مندوب في حق كل  
من يرجى منه النسل ولولم يكن له في الوطء شهوة لقوله صلى الله عليه وسلم فاني مكاثركم  
وظواهر الحاض على النكاح والامره وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير  
الوطء فاما من لا ينبل ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه اذا علمت المرأة  
بذلك ورضيت وقد يقال انه مندوب أيضا له وم قول لارهباينة في الاسلام وقال الغزالي في  
الاحياء من اجتمعت له فوائد النكاح وانتفت عنه آفاته فالتمسحب في حقه التزويج ومن لا  
فالترك له أفضل ومن تعارض الامر في حقه فليجتمدو يعمل بالراجح (قلت) الاحاديث  
الواردة في ذلك كثيرة فاما حديث فاني مكاثركم فصريح حديث أنس بلنظ تزوجوا وودود  
الولود فاني مكاثركم بكم يوم القيامة أخرجه ابن حبان وذكره الشافعي بلاغا عن ابن عمر بلنظ  
تساكوا مكاثروا فاني أباهي بكم الامم والبيهقي من حديث أنس أمامة تزوجوا فاني مكاثركم  
بكم الامم ولا تكونوا كرهباينة النصارى وورد فاني مكاثركم بكم أيضا من حديث الصنابحي  
ابن الاعسر ومفضل بن يسار وسهل بن حنيفة وجرم بن النعمان وعاءة وسعيد بن  
غثم ومعاوية بن حنيفة وغيرهم وأما حديث لارهباينة في الاسلام فلم أره بهذا اللفظ لكن في  
حديث سعد بن أبي وقاص عنده الطبراني ان الله أبدنا بالرهباينة الخنيفة السمعة وعن ابن  
عباس رفعه لاصروا في الامم الام أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم وفي الباب حديث  
النهي عن التبطل وسأني في باب مفرد حديث من كان موسرا فلم ينسك فليس منا أخرجه  
الدارقطني والبيهقي من حديث ابن أبي نجيع وجرم بأنه مرسل وقد أورده البغوي في معجم الصحابة  
وحديث طاوس قال عمر بن الخطاب لأبي الزوائد ائمتنا من التزويج عجز وأخو أخرجه  
ابن أبي شيبة وغيره وقد تقدم في الباب الاول الإشارة الى حديث عائشة النكاح سنتي فمن رغب  
عن سنتي فليس مني وأخرج الحاكم من حديث أنس رفعه من رزقه الله امرأة صالحا فقد أعانته  
على شطريه فليست في الله في الشطر الثاني وهذه الاحاديث وان كان في الكثير منها ضعف  
فيجوز مع هذا على أن لما حصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلا لكن في حق من يتأتى  
منه النسل كما تقدم والله أعلم وفي الحديث أيضا إرشاد العاجز عن مؤن النكاح الى الصوم لان

\* (باب من لم يستطع الباءة

فلم يصم) \* حدثنا عمر بن

حصين بن غياث حدثنا أبي

حدثنا الأعمش حدثني

عمارة عن عبد الرحمن بن

زيد قال دخلت مع علقمة

والأسود على عبد الله فقال

عبد الله كأمع النبي صلى

الله عليه وسلم شايلاً بالخبز

شاة فقال لارسول الله صلى

الله عليه وسلم يا معشر

الشباب من استطاع الباءة

فلتزوج فإنه أغض للبصر

وأحصن للفرج ومن لم

يستطع فليصم بالصوم فإنه

وجاه \* (باب كبره النساء) \*

حدثنا إبراهيم بن موسى

أخبرنا هشام بن يوسف أن

ابن جريج أخبرهم قال

أخبرني عطاء قال حضرنا

مع ابن عباس جنازة ميمونة

بسر فقال ابن عباس هذه

زوجة النبي صلى الله عليه

وسلم فإذا رفعت فنعشها

تزعزعوها ولا تلز لولها

وارقة وأكافه عند النبي

صلى الله عليه وسلم تسع

٢ قوله تسع نسوة هكذا

بشرح الشرح بإيد شاة الذي

في المتن بإيد بناحد في نسوة

كجاءه بالهشام فلعلى ما في

الشارح روايته اه

شهوة النكاح تابعة لشهوة الاكل تقوى بقوة وتضعف بضعفه واستدل به الخطابي على جواز  
المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية وحكاية الغوى في شرح السنة وينبغي أن يجعل على دواء  
يسكن الشهوة ودون ما يقطعها اصاله لانه قد يقدر بعد فسد اندوات ذلك في حقه وقد صرح  
الشافعية بأنه لا يكسر داء الكافور ونحوه والخيفة أنهم أفتوه على منع الحب والنكاح  
فخلق بذلك ما في معناه من التداوى بالقطع أصلاً واستدل به الخطابي أيضاً على أن المقصود من  
النكاح الوطء وإن ذا شرع الحار في الغنة وفيه الحث على غرض البصر وتحصين الشرج بكل  
يمكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه أن حظوظ النفوس والشهوات لا تقدر على  
أحكام الشرع بل هي دارة مغميا واستبط النظر في من قوله فإنه له وجاء إن التمرير في العبادة  
لا يقدر فيها بخلاف الرأيا لانه أمر بالصوم الذي هو قربة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه  
ومع ذلك فأرشد إليه لتحصين غرض البصر وكشف الفرج عن الوقوع في المحرم اه فان أراد  
تسكين عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل النزاع وإن أراد تسكين العبادة بالصباح  
فليس في الحديث ما يبايعه واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستئمان لانه أرشد عند البخاري  
عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة ولو كان الاستئمان مباحا لكان الإرشاد إليه أسهل  
وتعقب دعوى كونه أسهل لان التزويج أسهل من الفعل وقد أباح الاستئمان لانه من العلماء وهو  
عندنا حلال وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة وفي قول عثمان لا ينمسعود لأن زوجك  
شابة استحباب نكاح الشابة ولا سيما إن كانت بكر أو سبياً في بطن القول فيه بعد أبواب  
❦ (قوله باب من لم يستطع الباءة فلم يصم) \* أورده فيه حديث ابن مسعود المذكور  
في الباب قبله وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الأعمش في حديث الباب فعند الترمذي  
عنه بلفظ من لم يستطع الباءة فلم يصم بالصوم وعند النسائي عنه بلفظ ومن لا يصم وقد تقدمت  
مباحته في الباب الذي قبله ❦ (قوله باب كبره النساء) يعني لمن قدر على العدل بينهما  
ذكر فيه ثلاثة أحاديث \* الحديث الأول حديث عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة  
زادهم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بسر) بفتح  
المهمل وكسر الراء بعد هاء مكان معروف بظاهر مكة تقدم سيانه في الحج وأخرج ابن مسعود  
بإسناد صحيح عن يزيد بن الاصم قال دفننا ميمونة بسر في القلعة التي فيها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومن وجه آخر عن يزيد بن الاصم قال صلى عليها ابن عباس ونزل في قبرها عبد الرحمن  
ابن خالد بن الوليد (قلت) وهي خالة أبيه وعبد الله الخولاني (قلت) وكان في حجرها يزيد بن  
الاصم (قلت) وهي خالته كما هي خالة ابن عباس (قوله فإذا رفعت نعشها) يعني مهمله وشين مخمة  
السر الذي يوضع عليه الميت (قوله فلا تزعزعوها) بزياتين مجعيتين وعينين مهملتين والزعزعة  
تخريك الشيء الذي يرفع وقوله ولا تلز لولها الزلزلة الاضطراب (قوله واروقها) إشارة إلى أن  
مراده السر الوسط المعتدل ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته  
وفيه حديث كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان  
(قوله فإنه عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع نسوة) أي عند موته وهن نسوة وعائشة  
وحصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرة وصفية وميمونة هذا ترتيب نزوليه

يا من رضي الله عنهم ومات وهم في عصمته واختلف في رجحانة هل كانت زوجة أو سبعة وهل  
 ماتت قبله أولا (قوله) كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة زاد مسلم في روايته قال عطاء التي  
 لا يقسم لواصفه بن يحيى بن أخطب قال عياض قال الطحاوي هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم  
 أنها وهبت يومها لعائشة وانما غلط فيه ابن جرير ما به عن عطاء كذا قال قال عياض قد  
 ذكروا في قوله تعالى ترجى من تشاءنهن أنه أوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان  
 يستوفى لهن القسم وأرجأ سودة وجوهرية وأم حبيبة وميمونة وصفة فكان يقسم لهن ماشاء  
 قال فيجتمه أن تكون رواية ابن جرير صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره حيث أوى الجميع  
 فكان يقسم لجمعهن الاصفية (قلت) قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يقسم لصفية كما يقسم لسانئه لكن في الاسانيد الثلاثة الواقدي وأبو حنيفة وقد  
 نصب مغلطاي للواقدي فنقل كلام من قواه وثقه وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم  
 أكثر عدد أو أشد اتقانا وأقوى معرفة به من الأولين ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه  
 وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذب ولا يقال فيكفر روى عنه لانا نقول رواية العدل  
 ليست بمجردة ما توهمنا فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال ما رأيت أ كذب  
 منه فخرج أن مراد ابن عباس بالي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي لحديث عائشة أن سودة  
 وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وسباني في  
 باب مشروعه وقبل كتاب الخلائق بأربعة وعشرين بابا وبأن يسط القصة هناك إنشاء الله تعالى  
 لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يثبت عند سودة أن لا يقسم لها بل كان يقسم لها لكن  
 يثبت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة ثم يجوز في القسم عنها بجزا والراجح عندي ما ثبت في  
 الصحيح ولعل البخاري حذف هذه الزيادة عمدا وقد وقع عند مسلم أيضا فيه زيادة أخرى من  
 رواية عبد الرزاق عن ابن جرير قال عطاء كانت آخرهن موتا ماتت بالبدنة كذا قال فاما  
 صكونها آخرهن. وثافقوا عليه ابن سعد وغيره قالوا وكانت وفاتها سنة إحدى وستين  
 وخلفهم آخرون فقالوا ماتت سنة ست وخمسين ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت إلى قتل الحسين  
 ابن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وقيل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين  
 والاول أرجح ويحتمل أن تكون ماتت في سنة واحدة لكن تأخرت بميمونة وقد قيل أيضا أنها ماتت  
 سنة ثلاث وستين وقبل سنة ست وستين وعلى هذا لا ترد في آخر يتها في ذلك وأما قوله وماتت  
 بالبدنة فقد تكلم عليه عياض فقال ظاهره أنه أراد ميمونة وكيف ياتهم مع قوله في أول الحديث  
 أنهم ماتت بسرف وسرف من مكة بالاختلاف فيكون قوله بالبدنة سنة وهما (قلت) يحتمل أن يريد  
 بالبدنة البلد وهي مكة والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازة بسرف ولا يلزم من ذلك  
 أنهم ماتت بسرف فيجتمه أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل  
 بهارسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فتدفن ابن عباس وصبيها ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر  
 حديث ابن جرير بهذا قال بعده وقال غير ابن جرير في هذا الحديث توفيت بمكة فخلفها ابن  
 عباس حتى دفنها بسرف الحديث الثاني حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف  
 على نساءه في ليلة واحدة بغسل واحد وله تسعة ثوبه تقدم شرحه في كتاب الغسل وهو ظاهر فيها

كان يقسم لثمان ولا يقسم  
 لواحدة حديثنا مسدد  
 حديثنا بن زريع حديثنا  
 سعد عن قتادة عن أنس  
 رضي الله عنه أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان يطوف  
 على نساءه في ليلة واحدة وله  
 تسعة ثوبه وقال خليفة  
 حديثنا بن زريع حديثنا  
 سعد عن قتادة أن أنسا  
 حديثهم عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم

٥٠٩٨

من

تحفة

١١٨٦



ترجمه وقد اتفق العلماء على أن من خالصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع  
 بينهم واختلاف أهل الزيادة انتهى أولاً وفيه دلالة على أن التسم لم يكن واجبا عليه وسبب  
 البحث فيه بابيه وقوله وقال في خليفة إلى آخره قصده بيان تصريح بقناعة بتحديث أنس بذلك  
 \* الحديث الثالث (قوله) حدثنا علي بن الحكم الأنصاري هو المروزي مات سنة ست وعشرين  
 (قوله) عن رقبته) بفتح القاف والموحدة هو ابن مصقلة يصادهم له ساكنة ثم قاف ويقال  
 بالسین المهملة بدل الصاد وطلحة هو ابن مصرف البائي بختانية مخففا (قوله) قال لي ابن عباس  
 هل تزوجت قلت لا زاد فيه أحمد بن منيع في مسنده من طريق أخرى عن سعد بن جبيرة قال  
 لي ابن عباس وذلك قبل أن يخرج وجهي أي قبل أن يلتقي هل تزوجت قلت لا وما أريد ذلك بوي  
 هذا وفي رواية سعد بن منصور بن طريق أبي بشر عن سعد بن جبيرة قال لي ابن عباس هل  
 تزوجت قلت ما ذلك في الحديث (قوله) فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء قد مر هذه الأمة يخرج  
 مثل سليمان عليه السلام فإنه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته وكذلك أبو داود ووقع عند  
 الطبراني من طريق أبي يونس عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس تزوجوا فان خيرنا كان أكثر نساء  
 قل المني خير أمة محمد من كل أن أكثرنا ممن غيره من نساوي معه فيما عدا ذلك من الفضائل  
 والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخبر النبي صلى الله عليه وسلم وبالأمة أخصاؤه وأهله وأنه أشار  
 إلى أن ترك التزوج مرجوح إذا لم يكن راجحا ما أثار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وغيره وكان مع كونه  
 أخشى الناس لله وأعلمهم به يكثر التزوج في أصله تبلغ الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال  
 ولاظهار المعجزة البالغة في خرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من التوفيق غالبا وإن وجد  
 كان يؤثر بأكثره ويصوم كثيرا واصل ومع ذلك فكان بطوف على نسائه في الله الواحد  
 ولا يطاق ذلك إلا مع قوة البدن وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب تابعة لما يقوم به  
 من استعمال المقويات من مأكول ومشروب وهي عنده نادرة أو معدومة ووقع في الشفاء  
 أن العرب كانت تمدح بكثرة الكناح لدلالة على الرجولية إلى أن قال ولم تشغله كثرته عن عادة  
 ربه بل زاده ذلك عبادة لتحصينهم وقيامه بحقهن واكتسابه لهن وهديته إياهن وكأنه أراد  
 بالتحصين قصر طرفهن عليه فلا يتطلعن إلى غيره بخلاف العزبة فإن العفيفة تتطلع بالطبع  
 البشرية إلى التزوج وذلك هو الوصف اللائق بهن والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة  
 في استئثارهن من النساء عشرة أوجه تقدمت الإشارة إلى بعضها \* أحدها أن يكن من يشاهد  
 أحواله الباطنة فينتفي عنه ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك \* ثانيا للتشريف به  
 قبائل العرب بمصاهرته فيهم \* ثالثا للزيادة في تألفهم لذلك \* رابعا للزيادة في التكليف حيث  
 كانت لا يشغله ما حجب إليه ممن عن المبالغة في التبليغ \* خامسا لتكرهه من جهة  
 نسائه فتزاد عوائده على من يحاربه \* سادسا نقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال  
 لأن أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يحتج مثله \* سابعا للاطلاع على محاسن أخلاقه  
 الباطنة فقد تزوج أم حبيبة وأبوها إذ ذاك بعاده وصفة بهدقل إليها وعها وزوجها فولج  
 يكن أكل الخلق في خلقه لقرب منه بل الذي وقع أنه كان أحب إليهن من جميع أهلهن \* ثامنا  
 ما تقدم مبسوطا من خرق السادة في كثرة الجماع مع التقليل من المأكول والمشروب وكثرة

\* حدثنا علي بن الحكم  
 الأنصاري حدثنا أبو  
 عروانة عن رقبته عن طلحة  
 البائي عن سعد بن جبيرة قال  
 قال لي ابن عباس هل  
 تزوجت قلت لا قال فتزوج  
 فان خير هذه الأمة أكثرها  
 نساء

٥٠٦٩

تحفة

٥٥٢٥

الصيام والوصال وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم وأشار إلى أن كثرة تكسير شهوته  
فأخبرت هذه العادة في حقه صلى الله عليه وسلم «تساعها وعاشرها ما تقدمت عليه عن صاحب  
الشفاعة من تصديقهم والقيام بحقوقهم والله أعلم ووقع عند أحد بن منيع من الزيادة في آخره  
أمانه يستخرج من صلاته من كان مستودعا وفي الحديث الحاض على التزويج وترك الرهانية  
﴿قوله باب من هاجر أو عمل خيرا التزويج امرأته له ماوى﴾ ذكره حديث عمر بن الخطاب  
العمل بالنسبة وإنما امرئ ماوى وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب ومات ترجم به من الهجرة  
منصوص في الحديث ومن عمل الخير مستتب لأن الهجرة من جملة أعمال الخير فكما علم في الخبر  
في شق المطلوب وقم به لفظ فهجرة إلى ما هاجر إليه فكذلك شق الطلب يشهد لأعمال الخير  
هجرة أو رجاء فلا وصلة أو صدقة وقصة مهاجر أم قيس أو ردها الطبراني مسندة والأجري في  
كتاب الشعر بعبارة إسناد ويدخل في قوله أو عمل خيرا ما وقع بين أم سليم في امتناعها من التزويج  
بأبي طلحة حتى يسلم وهو في الحديث الذي أخرجه النسائي بسند صحيح عن أنس قال خطب أبو  
طلحة أم سليم فقالت والله ما مثلك بأنا طلحة تردوك لرجل كافرا وأما امرأته مسلمة ولا يلحق إلى أن  
أتر وجه فان نسلم فذلك موى فسلم فكان ذلك مهرها الحديث ووجه دخوله أن أم سليم رغبت  
في تزويج أبي طلحة ومنعهما من ذلك ككفره فتوصلت إلى بلوغ غرضها ببدل نفسها فظفرت  
بالخيرين وقد استشكله بعضهم بأن تحريم المسلمات على الكفار انما وقع في زمن الحديبية وهو  
بعد قصة تزويج أبي طلحة بأم سليم عدة ويمكن الجواب بأن ابتداء تزويج الكافر بالمسلمة كان  
سابقا على الآية والذي دل عليه الآية الاستقرار فذلك وقع التفرق بعد أن لم يكن ولا يحفظ  
بعد الهجرة أن مسلمة ابتدأت بتزويج كافر والله أعلم ﴿قوله باب تزويج  
المعسر الذي معه القرآن والاسلام فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم﴾ يعني حديث  
سهل بن سعد في قصة التي وعت نفسها ومات ترجم به مأخوذ من قوله التمس ولو خاتمتا من حديث  
فالتمس فوجدت ما ومع ذلك زوجها قال الكرمانى لم يسق حديث سهل هالان ساقه قبل وبعد  
اكتفاب كرهه لأن شيخه لم يرو له في سياق هذه الترجمة اه والثاني بعد وجد أقبل أجدهم قال  
ان البخارى يقتبس في تراجم كتابه بما يترجم به ما يشتهى بل الذى صرح به الجمهور ان غالب تراجمه  
من قصوره فلا وجه لهذا الاحتمال وقد لهج الكرمانى في فواضع وليس بشئ ثم ذكر طر فامن  
حديث ابن مسعود قال كنا نزوج وليس لنا نساة فقال يا رسول الله نتخذهن فهنا ناعن ذلك وقد تطف  
المصنف في استباطه الحكم كآه يقول المسلمات هاجعن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء وهم  
مع ذلك لا يثنى عليهم كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سأتى تأملا بعد باب واحد وكل من هم لابد  
وأن يكون حفظ شيأ من القرآن فعن التزويج بعلمهم من القرآن حكمة الترجمة من  
حديث سهل بن سعد ومن حديث ابن مسعود بالاستئذلال وقد أغرب المهلب فقال في قوله  
تزويج المعسر دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن إذ  
لو كان كذلك ما عاها معسرا قال وكذا قوله والاسلام لان الواهية كانت مسلمة اه والذي  
يظهر أن مراد البخارى المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود وليس لنا نساة والله أعلم ﴿قوله  
باب قول الرجل لاشية انظر أرى تزويجى شئت حتى أنزل لك عنها﴾ هذه الترجمة لفظ

﴿باب من هاجر أو عمل  
خيرا التزويج امرأته له  
ماوى﴾ حديثنا يحيى بن  
قزعة حدثنا مالك عن يحيى  
ابن سعد عن محمد بن ابراهيم  
ابن الحرث عن علقمة بن  
قزعة عن عاصم بن عرنز الخطاب  
رضي الله عنه قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
العمل بالنسبة وانما لاسرى  
ماوى فمن كانت هجرته إلى  
الله ورسوله فهجرته إلى  
الله ورسوله ومن كانت  
هجرته إلى ديار صبيها أو  
امرأة ينكحها فهجرته إلى  
ما هاجر إليه ﴿باب تزويج  
المعسر الذي معه القرآن  
والاسلام فيه سهل بن سعد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم﴾  
حديثنا محمد بن المنذر حدثنا  
يحيى حدثنا احمد بن حنبل  
قيس عن ابن مسعود رضى  
الله عنه قال كنا نزوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ليس لنا نساة فقال يا رسول  
الله ألا نتخذهن فهنا ناعن  
ذلك ﴿باب قول الرجل  
لأشيه انظر أرى تزويجى  
شئت حتى أنزل لك عنها﴾

٥٠٧٤٢٠٦١٢  
٩٥٧٤٢٠٦١٢  
٩٥٧٤٢٠٦١٢

رواه عبد الرحمن بن عوف

حدثنا محمد بن كثير عن

سفيان عن حماد الطويل

قال سمعت أنس بن مالك

قال قدم عبد الرحمن بن

عوف فأخى النبي صلى الله

عليه وسلم بينه وبين سعد بن

الربيع الأنصاري وعند

الأنصاري امرأتان فعرض

عليه أن يخاصمه أهل وماله

فقال بارك الله لك في أهلك

ومالك دولتي على السوق

فأتى السوق فربح شأن

أطو وشيئاً من سن فراه النبي

صلى الله عليه وسلم بعد أيام

وعليه وضرم صخرة فقال

مهمم عبد الرحمن فقال

تزوجت أنصاري قال فما

سقت قال وزنت فواسم

ذهب قال أولم ولو بشاة

باب ما يكره من التبتل

والخصاء \* حدثنا محمد بن

يونس حدثنا إبراهيم بن

سعد أخبرنا بن شهاب سمع

سعيد بن المسيب يقول

سمعت سعد بن أبي وقاص

يقول ردد رسول الله صلى الله

عليه وسلم على عثمان بن

مطعون التبتل ولو أذن له

لاختصنا \* حدثنا أبو

اليمان أخبرنا شبيب عن

الزهري قال أخبرني سعيد

ابن المسيب أنه سمع سعد بن

أبي وقاص يقول انصدرة

ذلك يعني النبي صلى الله

عليه وسلم على عثمان بن مطعون ولو أجاز له التبتل لاختصنا \* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا

حدثنا عبد الرحمن بن عوف في السبع (قوله) رواه عبد الرحمن بن عوف) واصله في السبع عن  
عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد أبي إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن  
جده قال قال عبد الرحمن بن عوف وأورده في فضائل الأنصار عن اسمعيل بن أبي أيوب عن  
إبراهيم وقال في روايته أنظر أجمع سماه اليك فسمه إلى أطلقها فإذا انتقضت عدتها فترجها وهو  
معنى ماساقة موصولاً في الباب عن أنس بلقط فعرض عليه أن يخاصمه أهل وماله وبأني في  
الوليعة من حديث أنس بلقط أفاعمك مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتين وسمائي بقية شرح  
الحديث المذكور في أبواب الوليعة وما كانوا عليه من الإباحة حتى بالنفس والأهل وفيه جواز  
نظر الرجل إلى المرأة عند إرادته تزويجها وجواز المودة بطلاق المرأة فوسط الغيرة في مثل ذلك  
وتنزه الرجل عما يذل له من مثل ذلك وترجيح الاكتساب بنفسه بخسارة وصناعة وفيه ممانعة  
الكسار التجارة بأنفسهم مع وجودهم بكنهم ذلك من وكيل وغيره وقد أخرج الزبير بن بكارة في  
الموفيات من حديث أم سلمة قالت خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجراً إلى بصرى في  
عهد النبي صلى الله عليه وسلم مانعاً أبابكر جعله المأزومة التي صلى الله عليه وسلم ولا منع النبي صلى  
الله عليه وسلم حبه لقرب أبي بكر عن ذلك لمحبته في التجارة هذا وأومئنا بقية الحديث في قصة  
سويط بن حملة والنعمان وأصلها عند ابن ماجه وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكتب  
بما يغني عن عاداته والله أعلم (قوله) باب ما يكره من التبتل (المراد) التبتل هنا  
الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذات العبادية وأما المأزومة في قوله تعالى وتبتل إليه  
تبتلاً فقد سدر مجاهد فقال أخلص له اخلاصاً وهو نفس يعرني والأفصل التبتل الانقطاع  
والمعنى انقطع إليه انقطاعاً لكن لما كانت حقيقة الانقطاع إلى الله انقطاعاً بخلاص العبادية  
له فسر هذا بذلك ومنه صدقته أي منقطعة عن الملك ومريم البتول لانقطاعها عن التزويج  
إلى العبادية وقبل انقطاع البتول إلى الانقطاع عن الأزواج غير على أول انقطاعها عن نظرائها  
في الحسن والشرف (قوله) والخصاء هو الشق على الاثنين واترأها واما قال ما يكره من  
التبتل والخصاء للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضى إلى الشقاق ويحرم ما أحل  
الله وليس التبتل من أصله مكروهاً وعطف الخصاء عليه لأن يفضيه يجوز في الحيوان المأكول  
ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث \* أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون  
أورده من طريقين إلى ابن شهاب الزهري وقد أورده مسلم من طريق عن ابن شهاب بلقط أراد  
عثمان بن مظعون أن يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرأ أن معنى قوله ردد على  
عثمان أي لم يأذن له بل نهاه وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال  
يا رسول الله أتني رجل يشق عليّ المزوبة فأذن لي في الخصاء قال لا ولكن عليك بالصيام الحديث  
ومن طريق سعد بن العاص أن عثمان قال يا رسول الله أذن لي في الاختصاص فقال لا والله قد  
أبذلنا إلى هامة الحنيفة السبعة فيجعل أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فعبر  
عنه الراوي بالتبتل أنه يشاعره فلذلك قال ولو أذن له لاختصنا ويحتمل عكسه وهو أن المراد  
بقوله سعد ولو أذن له لاختصنا فعلنا فعل من يخصى وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري  
التبتل الذي أراد عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يندبه فلها نزل في حقيقة بأنها

عليه وسلم على عثمان بن مظعون ولو أجاز له التبتل لاختصنا \* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا

جر بر عن اسمعيل عن قيس  
قال قال عبد الله كانه زومع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وليس لنا شيء فقلنا ألا نتخفى  
فما ناعن ذلك ثم رخص لنا  
أن نتكلم المرأة الثوب ثم قرأ  
عائنا يا أيها الذين آمنوا  
لا تتخرموا طباط ما أحل  
الله لكم الآية

الذين آمنوا التحرموا طباط ما أحل الله لكم وقد تقدم في الباب الأول من كتاب النكاح تسعة  
من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه وسكان عثمان من السابقين إلى الإسلام وقد  
تقدمت قصته مع لبيد بن ربيعة في كتاب المبعث وتقدمت قصة وفاته في كتاب الجنائز وكانت في  
ذى الحجة سنة اثنتين من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع وقال الطبري قوله ولو أذن له لاختصنا  
كان الظاهر أن يقول ولو أذن له لنتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله لاختصنا لإرادة  
المباينة أي لما التفتا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه  
حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص يؤيده نواردا استئذان جماعة  
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كأي هريرة وابن مسعود وغيرهما وإنما كان التعبير  
بالخصاء بلوغ من التعبير بالتبتل لأن وجوده لا يقتضي استقرار وجوده والتموه ووجود الشهوة  
ينافي المراد من التبتل فيمنع من الخصاء بطريقا يحصل المطالب وغايته أن فيه ألباط في  
العاجل يقتضي جنب ما يدفع به في الأجل فهو كقطع الأصبع إذا وقعت في البدل الكلة صيانة  
للبقية السد وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو نادر ويشهد كثرة وجوده في البهائم مع بقاءها  
وعلى هذا فعمل الراوي غير بالخصاء من الحي لانه هو الذي يحصل المقصود بالحكمة في منعهم  
من الاختصاص إرادة تكثير النسل ليسير جهاد الكفار والأولاد في ذلك لا شك وناردهم عليه  
فينقطع النسل فنقل المسجون باق طاعه وتكرار الكفار وخلاف المقصود من البعثة المحمديّة  
الحديث الثاني (قوله جرير) هو ابن عبد الجيد واسمعه هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم  
وعبد الله هو ابن مسعود وقد تقدم قبل يساب من وجه آخر عن اسمعيل بالظن عن ابن مسعود  
ووقع عند الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ سمعت عبد الله وكذا المسلم  
من وجه آخر عن اسمعيل (قوله الانتحصى) أي ألا تستدعي من يشعل بالخصاء أو تعالج ذلك  
بأنفسنا وقوله فنهنا عن ذلك هو نهي تحريم ولا خلاف في بني آدم لما تقدم وفيه أيضا من المقاسد  
تعزيز النفس والتشويه مع ادخال الضرر الذي قد ينضى إلى الهلاك ونفسه ابطال المعنى  
الرجولية وتفسير خلق الله وكفر النعمة لأن خلق الشخص رجلا من الذم العظيمة فإذا زال ذلك  
فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال قال القرطبي الخصاء في غير بني آدم ممنوع في الحيوان  
المنفعة حاصلة في ذلك كطبيب اللحم وقطع ضررته وقال النووي يحرم خصاء الحيوان غير  
المأ كقول مطلقا وأما كقول فيجوز في صغيره دون كبيره وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من  
إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر (قوله ثم رخص لنا) في الرواية السابقة في تفسير  
المائدة ثم رخص لنا بعد ذلك (قوله أن نتكلم المرأة الثوب) أي إلى أجل في نكاح النعمة (قوله  
ثم قرأ) في رواية مسلم ثم قرأ علينا عبد الله وكذا وقع عند الاسماعيلي في تفسير المائدة (قوله  
يا أيها الذين آمنوا التحرموا طباط ما أحل الله لكم الآية) ساق الاسماعيلي إلى قوله المعتدين  
وظاهر استشهد ابن مسعود بهذه الآية هنا يشهد بأنه كان يرى بجواز النعمة فقال القرطبي له  
لم يكن حينئذ بلغه التاسع ثم بلغه فرحم بعد (قلت) يؤيده ما ذكره الاسماعيلي أنه وقع في رواية  
أبي معاذ عن اسمعيل بن أبي خالد فقهله ثم ترك ذلك قال وفي رواية لابن عينة عن اسمعيل ثم جاء  
تفسيره بعد وفي رواية معمر عن اسمعيل ثم نسخ وساق من باب البحث في حكم النعمة بعد أربعة

\* وقال أصبح أخبئ من ابن  
وهب عن نوس بن زيد عن  
ابن شهاب عن أبي سلمة عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال  
قلت يا رسول الله إن رجلا  
شابوا وأنا خاف على نفسي  
العنت ولا أجد ما أزوج به  
النساء فكنت عني ثم قلت  
مثل ذلك فكنت عني ثم  
قلت مثل ذلك فقال النبي  
ثم قلت مثل ذلك فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم يا أبا هريرة  
بعض القوم مما أنت لا تفرق  
فاخص على ذلك أوزر

٢ قوله ما تزوج النساء  
بكذا بنسخ الشرح بأيدينا  
والذي في المتن بأيدينا  
ما تزوج به النساء زيادة  
به كما نرى بالهامش فاحتر  
الرواية ٥١



جابر قلت نعم قال ماذا أباكراً أم ثيباً قلت لا بل ثيباً ووقع عندنا جد عن سفيان في هذا الحديث  
 قلت ثيب وهو خير مبتدأ أخذوه وتقديره التي تزوجتم ثيباً وكذا وقع لمسلم من طريق عطاء عن  
 جابر **(قوله فهو لا جارية)** في رواية وهب بن كيسان أفلا جارية وهما بالنسب أي فهي لا  
 تزوجت وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بن سعد حديث الباب هلا بكراً وسبأ قبيل  
 أبواب الطلاق وكذا المسلم من طريق عطاء عن جابر وهو معنى رواية بحار المذكر في الباب  
 باللفظ العذاري وهو جمع عذرا بالمد **(قوله تلاعبها وتلاعبك)** زاد في رواية التفقات وتضاحكها  
 وتضاحكك وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لرجل فذكر نحو حديث جابر وقال فيه وتعضها وتعضك ووقع في رواية  
 لابي عبيدة تلاعبها وتلاعبك بالمال واللعبة بدل اللام وأما ما وقع في رواية بحار بن دثار عن  
 جابر ثاني حديثي الباب باللفظ مالك والعذاري ولعابها فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر  
 من الملاعبة أيضاً قال لاعب بالعباءة ملاعبة مثل قالوا ومقاتلة ووقع في رواية السخلى  
 بضم اللام والمراد به الرقيق وفيه إشارة إلى مص السنام أو رشف شفتيها وذلك يقع عند الملاعبة  
 والتقبيل وليس هو بعيد كما قال القرطبي ويؤيدانه معنى آخر غير المعنى الأول قول شعبه في  
 الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التلويح  
 بأنكار عمرو رواية بحار بهذا اللفظ ولفظه انما قال جابر تلاعبها وتلاعبك فلو كانت  
 الروايات متعددة في المعنى لما أنكر عمرو وذلك لأنه كان من يجيز الرواية والمعنى ووقع في رواية  
 وهب بن كيسان من الزيادة قلت كن لي اخوات فأجبت أن تزوج امرأته فجمعهن وتضاهطن  
 وتقوم عليهن أي في غير ذلك من مصالحهن وهومن العام بعد الخالص وفي رواية عمرو عن جابر  
 الأسنة في التفقات هلك أي وترك سبع نيات أو تسع نيات فتزوجت ثيباً كرهت أن أجيبهن  
 بمنزل نساء ما رآك الله لك أو قال خيراً وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي وترك تسع نيات كن  
 لي تسع اخوات فكرهت أن أجمع اليهن جارية خرافة مثلهن ولكن امرأته تقوم عليهن وتضاهطن  
 قال أصبت وفي رواية ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر فاردت أن أتكسح امرأته قد جربت  
 خلاصتها قال فذلك وقد تدم النوفيق بين مختلف الروايات في عدد اخوات جابر في المغازي ولم  
 أقص على تسعين وأما امرأته جابر المذكورة فاهما سبعة بنت مسعود بن أوس بن مالك  
 الأنصاري الأوسية ذكر ابن سعد **(قوله فليذهبنا إلى ذلك)** قال امهوا حتى تدخلوا السبل إلى  
 عشاء كذا هو ويعارضه الحديث الآخر الاتي قبل أبواب الطلاق لا يطرُق أحدكم أهله إلا  
 وهو من طريق الشعبي عن جابر أيضاً وجميع بينهما أن الذي في الباب بل عن خير بن يحيى وهو العلم  
 بوصوله والاحتفال بقدم بفته ويؤيده قوله في الاخرى يتخونهم بذلك وسبأ من يذهب  
 فيه هنالك وفي الحديث الحديث على نكاح البكر وقد ورد بأسر من ذلك عند ابن ماجه من طريق  
 عبيد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده باللفظ عليكم بالابكار فانهم  
 أعجب أفواها واتقوا أحما أي أكثر حركة والنقشون ومنه الحركه ويقال أيضاً للري فعله  
 يريد أنها كثيرة الاولاد وخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد أرضني بالبسير  
 ولا يعارضه الحديث السابق عليكم بالاولاد من جهة ان كونهن ابكار لا يعرف به كونها كثيرة

قال فهو لا جارية تلاعبها  
 وتلاعبك قال فليذهبنا  
 لتدخل قال أمهوا حتى  
 تدخلوا السبل إلى عشاء

٢٥٨٠-٢٥٥٠

لكي تمشط الشعبة  
وتسجد المغيبة \* حدثنا  
آدم. حدثنا شعبة حدثنا  
مخابر قال سمعت جابر بن  
عبد الله رضي الله عنه  
يقول تزوجت فقال لي  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما تزوجت فقلت  
تزوجت ثيبا فقال مالك  
ولله عاذرى ولها ما فذرت  
ذلك اعدو بن دينار فقال  
عرو وسمعت جابر بن عبد الله  
يقول قال لي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا جارية  
تلاها وتلا ع \* (باب  
تزوج الصغار من الكبار) \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
حدثنا الليث عن يزيد بن  
عمران عن عروة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم خطب  
عائشة الى أبي بكر فقال له  
أبو بكر انما أنا أخوك فقال  
أنت أخي فبين الله وكتابه  
وهي في حلال

٥٠٨١

م  
تحفة

٩٦٢٧٢

٩٩٠١١

الولادة فان الجواب عن ذلك ان الكبر مظنة فكيف المراد بالولد من هي كثيرة الولادة بالتجربة  
أو بالظن وأما من جرت فظهرت عقما وكذلك الأيسة بالخبر من متفقان على جرحه مما وقبه  
فضله بالخبر لشقيقته على أخوانه وإثارة مصلحته على حفظ نفسه ويؤخذ منه أنه اذا تزاجت  
مصلحتان قدم أهمهما لان النبي صلى الله عليه وسلم صوب فعل جابر ودعاه لا جل ذلك ويؤخذ  
منه الدعاء لمن فعل خيرا وان لم يمتعاق بالداخي وفيه سؤال الامام أصحابه عن أمرهم وقت قد قد  
أحوالهم وارشاده الى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب الشكاح وفيما ينجبا  
من ذكره وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسيدل من ولد وأخ وعائلة وأنه  
لا حرج على الرجل في فصله ذلك من أمر أنه وان كان ذلك لا يجب عليها لكن يؤخذ منه ان  
العادة جارية بذلك فلذلك لم يشكره النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في الرواية المتقدمة فافترق  
اناء المجهية وسكون الرأ بعد ما فاق هي التي لاتعمل بسدها شيئا وتأتي الآخر وهو  
الحا دخل مصلحته نفسه وغيره (قوله تمشط الشعبة) يشع المجهية وكسر الهاء الميملة ثمثلة اطلاق  
عليها ذلك لان التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزوي (قوله تسجد) سجدة ميملة أي تسجد  
الحديدية وهي الموسى والمغسية بضم الميم وكسر المجهية بعدها تحثانية ساكنة ثم وحيدة مفتوحة  
أي التي غالب عنها زوجها والمراد ازالة الشعر عنها وعن غيرها بالاحتداد لانه الغالب استعماله في ازالة  
الشعر وليس في ذلك منع ازالته بغير الموسى والله أعلم (قوله في الرواية الثانية تزوجت فقال لي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تزوجت) هذا ظاهره ان السؤال وقع عقب تزوجه وليس كذلك  
لما دل عليه سياق الحديث الذي قبله وقد تقدم في الكلام على حديث جل جابر في كتاب الشروط  
في آخره أن بين تزوجه والسؤال الذي دار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مدطولة  
﴿ قوله ما ﴾ تزويج الصغار من الكبار أي في السن (قوله عن يزيد) هو ابن أبي  
حبيب وعمره يكسر الميملة ويخفف الراء ثم كافى هو ابن مالك تابعي شهير وعروة هو ابن الزبير  
(قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة) قال الامام علي بن ابي طالب في الرواية ما ترجم به  
الباب وصغر عائشة عن كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم من غير هذا الخبر ثم الخبر الذي  
أوردته رسول فان كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسل قلت الجواب عن  
الاول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر انما أنا أخوك فان الغالب في بنت الأخ أن تكون أصغر  
من عها وإضافتي ما ذكر في مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوما خارجا عن وعن الثاني انه  
وان كان صورة ساقه الاشارة فهو من رواية عروة في قصة وقت خالته عائشة وزوجه أمه أي  
بكره فالتظاهر انه جل ذلك عن خالته عائشة وعن أمه أمه بنت أبي بكر وقد قال ابن عبد البر اذا  
علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا جل ذلك على سماعه من شهره عن عروة ولم يأت بصيغة  
تدل على ذلك ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة  
قال ابن عبد البر هذا يدخل في المنسل للقاء عروة عائشة وغيرهما من نسائه التي صلى الله عليه وسلم  
وللقائمة ميملة تزويج أبي حذيفة أيضا وأما الاثر فاجاب عن الرواية القصيدة المذكورة لا تشل  
على حكم متأصل فوقع فيها التساعلى في صريح الاتصال فلا يلزم من ذلك ايراد جميع المراسل  
في الكتاب الصحيح نعم الجمهور على ان السابق المذكور مرسل وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو



مسموداً ونعيم المجدي وقال ابن بطال يجوز تزويج الصغيرة بالكبر اجمالاً ولو كانت في المهد  
 لكن لا يمكن منها حتى تصل للوطء فرض هذا الى أن لا فائدة للترجمة لأنه أمر مجع عليه قال  
 ويؤخذ من الحديث ان الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها (قلت) كأنه أخذ ذلك من عدم  
 ذكره وليس بواضح الدلالة بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر  
 فان القصة وقعت بمكة قبل الهجرة وقول أبي بكر إنما أنا أخوك حصر مخصوص بالنسبة الى  
 تحريم نكاح بنت الأخ وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أنت أختي في دين الله وكأنه إشارة الى  
 قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وتحذو ذلك وقوله وهي لي حلال معناه وهي مع كونها بنت أختي  
 يحل لي نكاحها لان الاخوة الماتعة من ذلك اخوة التسبب والرضاع لا اخوة الدين وقال مغطاي  
 في صحة هذا الحديث نظر لان الخلوة لا يكرهها إلا بالنسبة وخطة عائشة كانت بمكة  
 فكيف يلبس قولها إنما أنا أخوك وأيضاً قال النبي صلى الله عليه وسلم ما باشر الخطبة بنفسه كما أخرجه  
 ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 أرسل خولة بنت حكيم الى أبي بكر بخطب عائشة فقال لها أبو بكر وهل تصلح له انما هي بنت  
 أخيه فرجعت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فقولي له أنت أختي في  
 الاسلام وابتك تصلح لي فانت أبا بكر فذكرت ذلك فقال ادعي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لحاء فأنت كنهه قلت اعترضه الثاني برأ الاعتراض الاول من وجهين اذ المذكور في الحديث  
 الاخوة وهي اخوة الدين والذي اعترض به الخلوة وهي أخص من الاخوة ثم الذي وقع بالبدية  
 انما هو قوله صلى الله عليه وسلم ولو كنت ختختاً لخليلنا الحديث الماضي في المناقب من رواية أبي  
 سعيد قلنس فيه اثبات الخلوة لا بالقوة لا بالفعل الوجه الثاني ان في الثاني اثبات ما نهى في  
 الاول والجواب عن اعترضه بالمباشرة امكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله (قوله  
 يا أي من يسكن وأي النساء خير وما يسحب أن يتخير لطفه من غير ايجاب)  
 اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام وتناول الاول والثاني من حديث الباب ووضح وان الذي يريد  
 التزويج ينبغي أن يسكن الى قرين لان نساءهن خير النساء وهو الحكم الثاني وأما الثالث  
 فيؤخذ منه بطريق الزوم لان من ثبت انهن خير من غيرهن استحب تخيرهن للاولاد وقد ورد  
 في الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعاً  
 تخير والطفكم وأتكمروا الا كذا وأخرجه أبو نعيم من حديث عماراً وفي اسناده مقال  
 ويقوى أحد الاسنادين الآخر (قوله خير النساء كين الا بل) تقدم في آخر أحاديث الانبياء في  
 ذكر مرمر عليها السلام قول أبي هريرة في آخره ولم تك مرمر بنت عمران بعيراً فكمأ أراد  
 اخراج مرمر من هذا التفضيل لانهم لم تك بعيراً فكمأ يكون فيه تفضيل نساء قرين عليها  
 ولا يثبت ان المرمر فضلا وانها أفضل من جميع نساء قرين ان ثبت انها نسية أو من أكثرهن ان لم  
 تكن نسية وقد تقدم بيان ذلك في المناقب في حديث خير نساءهم وخير نساءها خديجة وان  
 معناه ان كل واحدة منهما خير نساء الارض في عصرها ويحتمل أن لا يحتاج في اخراج مرمر من  
 هذا التفضيل الى الاستنباط من قوله ركن الا بل لان تفضيل الجدة لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد  
 منها فان قوله ركن الا بل إشارة الى العرب لانهم الذين يكثر منهم ركوب الا بل وقد عرف ان

(باب الى من يسكن وأي  
 النساء خير وما يسحب  
 أن يتخير لطفه من غير  
 ايجاب) حديث أبو اليمان  
 أخبرنا شعيب حدثنا  
 أبو الزناد عن الأعرج عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال خير نساء ركني الا بل

٥٠٨٢

تحفة

٩٢٧٥٢

العرب خرم غمرهم مطلقا في الجلالة فيستقدمونه تفضيلهم مطلقا على نساء غيرهن مطلقا  
ويكن أن يقال أيضا ان الظاهر ان الحديث سبق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات فليس  
فيه التعرض للمريم ولا غيرها من انقضت زمنهن (قوله صالح نساء قریش) كذا الاكثر بالافراد  
وفي رواية غير الكشميني صلح بضم أوله وتشديد اللام بصيغة الجمع وسأني في أواخر النفقات  
من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ نساء قریش والمطلق يجوز على المقيد فالحكموم له بالخبرة  
الصالحات من نساء قریش لا على العموم والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين وحسن الخاططة مع  
الزوج ونحو ذلك (قوله أحناء) يسكون المهمل بعد هاون أكثر وشقة والحامية على ولدها  
هي التي تقوم عليهم في حال تمهم فلا تزوج فان تزوجت فليست بحامية قاله الهروي وجاء  
الضمير مذكرا وكان القياس احناهن وكأنه ذكر باعتبار اللفظ أو الجنس أو الشخص  
أو الانسان وجاء نحو ذلك في حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجها  
وأحسنه خلقا بالافراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أبي سفيان عندي أحسن العرب  
وأجله أم حبيبة بالافراد في الثاني أيضا قال أو حاتم السجستاني لا يكادون يتكلمون به الا مفردا  
(قوله على ولد) في رواية الكشميني على ولد بلا ضمير وهو أوجه ووقع في رواية لمسلم في ثيم  
وفي أخرى على طفل والتقييد باليتيم والصغير يحتمل أن يكون معتمرا ويحتمل أن يكون من ذكر  
بعض افراد العموم لان عمدة الحديث على الولد ثمة الهالكين ذكرت الحالات لان كونها ما ظهر في  
ذلك (قوله وأرعاة على زوج) أي أحفظ وأصون له بالامانة فيه والصيانة وترك التبذير  
في الانشاق (قوله في ذات يده) أي في ماله المضاف اليه ومنه قولهم فلان قبلت ذات البدأ  
قليل المال وفي الحديث الحث على نكاح الاشراف خصوصا القرشيات ومقتضاه انه كلما كان  
نسبها أعلى ناكدا الاستحباب ويؤخذ منه اعتبار الكفاية في النسب وان غير القرشيات ليس  
كفأهن وفضل الحنف والنفقة وحسن التربية والقيام على الاولاد وحفظ مال الزوج  
وحسن التدبير فيه ويؤخذ منه مشروعية اتفاق الزوج على زوجته وسأني في أواخر النفقات  
بيان سبب هذا الحديث (قوله ما) اتخذ السراي جمع مربة بضم  
السين وكسر الراء الثقيلة ثم تحتانسة ثقيلة وقد كسر السين أيضا سميت بذلك لانها  
مشقة من السرور وأصله من السرو وهو من أشجار الجماع ويقال له الاستسار أيضا وأطلق  
عليه ذلك لانها في الغالب يكتم أمرها عن الزوجة والمراد بالاختاذ الاقتناء وقد وردا لأم ذلك  
صريحاً في حديث أبي الدرداء أمر فوعا عليكم بالسراي فان من مباركات الارحام آخر حجه  
الطبراني واسنادوه ولا حجة من حديث عبد الله بن عربون العاصم فروعا لتكوا  
أمهات الاولاد فاني أمأهي بكم يوم القيامة واسناده أصح من الاول لكنه ليس بصريح في  
التسري (قوله ومن أعتق جارية ثم تزوجها) عطف هذا الحكم على الاقتناء لا قد يقع  
بعد التسري وقوله أول أحاديث الباب منطبق على هذا الشق الثاني ثم ذكر في الباب ثلاثة  
أحاديث الأول حديث أبي موسى وقد تقدم شرحه في كتاب العلم وقوله في هذه الطريق أي بما  
رجل كانت عنده وليدة أي أمة وأصلها ما ولد من الاما في ملك الرجل ثم أطلق ذلك على كل  
أمة (قوله فله أجران) ذكر بمن يحصل لهم فتعريف الاجرمين ثلاثة أصناف متزوج

صالح نساء قریش أخناه  
على ولد في صغره وأرعاة على  
زوج في ذات يده \* (باب  
اتخاذ السراي ومن أعتق  
جارية ثم تزوجها) حدثنا  
موسى بن أحمد جعل حدثنا  
عبد الواحد حدثنا صالح بن  
صالح الهمداني حدثنا  
الشعبي حدثني أبو بردة عن  
أبيه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أيما رجل  
كانت عنده وليدة فاعلمها  
فاحسن تعليمها وأذهبها  
فأحسن تأديبها ثم أعتقها  
وتزوجها فله أجران وأما  
رجل من أهل الكتاب آمن  
بنيته وآمن بعبيتي فله  
أجران وأما ما ملوك أذى حق  
مواله وحق ربه فله أجران  
قال الشعبي خذها بغير شيء  
قد كان الرجل رجل  
فيأودونها الى المدينة

٥٠٨٢  
م تسقي  
لحقة  
٩١٠٧

الامة بعد عتقها ومؤمن أهل الكتاب وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم والماء والكل الذي  
يؤدي حتى الله وحق مواله وقد تقدم في العتق ووقع في حديث أبي امامة رفعه عند الطبراني  
أربعة يؤتون أجرهم مرتين فذكر الثلاثة كالذي هنا وادأروا حتى النبي صلى الله عليه  
وسلم وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن والذي يقرأ وهو عليه شافى وحديث زبيب  
امرأته من مسعود في التي تصدق على قريبها أجران أجر الصدقة وأجر الصلاة وقد  
تقدم في الزكاة وحديث عمرو بن العاص في الحاء كم اذا أصاب له أجران وسبأ في الأحكام  
وحديث جرير بن سنان سنة حسنة وحديث أبي هريرة عن دعالي هدي وحديث أبي مسعود  
من دل على خبره الثلاثة يعني وعن في الصحيحين ومن ذلك حديث أبي سعيد في الذي تيمم ثم  
وجد الماء فاعاد الصلاة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لك الاجر مرتين أخرجه أبو داود وقد  
يحصل بمن يتبع أكثر من ذلك وكل هذا دل على أن لأمته ولم لا مددا المذكور في حديث أبي  
موسى وفيه دليل على من يدفع من أعنت أمته ثم تزوجها سواها عتقها ابتداء الله والسبب وقد  
بالغ قوم في كرهه وفكاهته لم يبلغهم النظر في ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح  
الراوي المذكور وفيه قال رأيت رجلا من أهل خراسان سأل الشعبي فقال لمن قبلنا من أهل  
خراسان يقولون في الرجل اذا أعنت أمته ثم تزوجها فهو كالأكب بدته فقال الشعبي فذكر  
هذا الحديث وأخرج الطبراني بإسناده عنه نفقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك وأخرج  
سعيد بن منصور عن ابن عمر أنه وعند ابن أبي شيبة بإسناده صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال اذا  
أعنت أمته لله فلا يعود فيها ومن طريق سفيان بن عيينة عن أبي بصير عن إبراهيم التيمي أنها كره ذلك  
وأخرج أيضا من طريق عطاء بن الحسن أنها كرهت ذلك بأسا (قوله وقال أبو بكر) هو  
ابن عباس يفتانها وأخره معجمه وأبو حصين هو عثمان بن عاصم (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى  
وهذا الإسناد مسلسل بالكوفيين والكنى (قوله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أعنتها ثم  
أصدقها) كأنه أشار بهذه الرواية إلى أن المراد بالتزويج في الرواية الأخرى أن يقع مهر جديد  
سوى العتق كما وقع في قصة صفية كاسأى في الباب الذي بعده فأفادت هذه الطريق بوث  
الصدائق فانه لم يقع التصريح في الطريق الأولى بل ظاهرها أن يكون العتق نفس المهر وقد  
وصل طريق أبي بكر بن عباس هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال حدثنا أبو بكر الخطاطب  
فذكره بإسناده بلفظ اذا أعنت الرجل أمته ثم أمهرها مهر جديد كان له أجران وكان أبو بكر كان  
يتعاني الخبطة في وقت وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث والقراء المذكورين في القراءة  
وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار وقد احتج به الجارودي ورواه من طريقه أيضا الحسن بن سفيان  
وأبو بكر البزار في مسندهما عنه وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن الحسن ولفظه عنده ثم تزوجها بمهر  
جديد وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ ولم يقع لابن حزم  
الامن رواية الحماني فضعفه هذه الزيادة ولم يصبود كراوية ثم أن أبو بكر تفرقت بها عن أبي حصين  
وذكر الاسماعيلي أن فيه اضطرابا إلى أبي بكر بن عباس كأنه عني في سياق المتن لافي الاسناد  
وليس ذلك الاختلاف في اضطراب الالاء يرجع إلى معنى واحد وهو ذكر المهر واستدله على أن  
عتق الامة لا يكون نفس الصدائق ولا دلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران

وقال أبو بكر عن أبي حصين  
عن أبي بردة عن أبيه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أعتقها ثم أصدقها

نق

٢٩٧/٤

نق

نق

٩١١٤

\*حدثنا سعد بن زيد قال  
 أخبرنا بن وهب قال أخبرني  
 جرير بن حازم عن أيوب عن  
 محمد بن أبي هريرة قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 حدثنا سليمان بن جاد بن زيد  
 عن أيوب عن محمد عن أبي  
 هريرة لم يكذب إبراهيم إلا  
 ثلاث كذبات بينما إبراهيم  
 من حبيبار ومعه سارية فذكر  
 الحديث فاعطاهما  
 قالت كف الله بذلك كفر  
 وأخذ مني أجر قال أبو  
 هريرة فقلت أمك يا خنساء  
 السماء \* حدثنا قيسية  
 حدثنا اسمعيل بن جعفر عن  
 جبير عن أنس رضي الله  
 عنه قال أقام النبي صلى  
 الله عليه وسلم بين خيبر  
 والمدينة ثلاثين ليلة  
 بصفة بنت حنيفة فدعوت  
 المساكين إلى ولعته فما كان  
 فيها خيبر ولا لحم أمر  
 بالانطباع فالتقيهم ابن التمر  
 والاقطع والسمن فكانت  
 ولعته فقال المسلون إحدى  
 أمهات المؤمنين أو ما  
 ملكك عيسته فقالوا إن  
 حبسها فهي من أمهات  
 المؤمنين وإن لم يحبسها فهي  
 مما ملكك عيسته فلما رجع  
 وطأها خلقه ومدا الجلاب  
 بينها وبين الناس

٥٠٨٥  
 ٥٥٧  
 ٥٥٧

وليس قدافي الجواز \* (تنبيه) \* وقع في رواية أبي زيد المرزوي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي  
 موسى والصواب ما عند الجماعة عن أبيه أي موسى يحذف عن النبي قبل أبي موسى \* الحديث  
 الثاني (قوله حدثنا سعد بن زيد) بفتح المنة وكسر اللام الخفيفة وسكون التختانية بعدها  
 مهملة مصري مشهور وكذا شجوه وشية الاسناد إلى أبي هريرة من أهل البصرة ومحمد بن  
 سيرين وقوله في الرواية الثانية عن أيوب عن محمد كذا لا كثر وقع لا في زيد بن جاد وهو  
 خطأ وقد تقدم في أحاديث الانبياء عن محمد بن محبوب عن جاد بن زيد على الصواب لكنه ساقه  
 هناك موقوفا واختلف هنا الروايات فوقع في رواية كريمة والتقى موقوفا أيضا ولغيرهما موقوفا  
 وقد أخرجه الاسماعيل من طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفا وكذا ذكرنا هو  
 أنه وقع هنا البخاري موقوفا وبذلك جزم الجسدي وأظنه الصواب في رواية جاد عن أيوب وإن  
 ذلك هو السرفي إيراد رواية جرير بن حازم مع كونه نازلة ولكن الحديث في الأصل ثابت الرفع  
 لكن ابن سيرين كان ينفك كثيرا من حديثه فها هو أعرب المزى فزار رواية جاد هذه هاتالي  
 رواية ابن رزمج عن الفريرى وغفل عن يوتهم في رواية أبي ذر والاصلي وغيرهما من الروايات  
 طريق الفريرى حتى في رواية أبي الوقت وهي ثالثة أيضا وفي رواية التقي فها أدري ما وجه  
 تخصص ذلك برواية ابن رزمج (قوله لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات الحديث) ساقه مختصرا  
 هنا وقد تقدم شرحه مستوفى في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء قال ابن المنير مطابقة حديث  
 جابر للترجمة أنها كانت مملوكة وقد صنع أن إبراهيم أولدها بعد أن ملكها فهي سيرة (قلت) إن  
 أراد أن ذلك وقع صريحاً في الصحيح فليس بصحيح وإنما الذي في الصحيح أن سارة مملوكة وأن  
 إبراهيم أولدها اسمعيل وكونه ما كان بالذي يستولاه أمه أنه الإبل مأخوذ من خارج  
 الحديث غير الذي في الصحيح وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد  
 ابن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره فاستوبها إبراهيم من سارة فوهبها له  
 ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن علي بن عبد الله الكهلي أن إبراهيم استوبها من سارة  
 فوهبها له وشرط عليه أن لا يسرها فالتزم ذلك ثم غارت منها فكان ذلك الباب في نحو بابها  
 مع ابنها إلى مكة وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الانبياء \* الحديث الثالث حديث أنس قال  
 أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثين ليلة وفيه فقال المسلون إحدى  
 أمهات المؤمنين أو ما ملكك عيسته ووقع في رواية جاد بن سلمة عن أنس عن جابر بن عبد الله  
 الناس لا ندري أتزوجها أم اتخذها أم ولد وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفة هل هي  
 زوجة أو سيرة فطابق إحدى ركني الترجمة قال بعض الشراح دل تردد الصحابة في صفة هل  
 هي زوجة أو سيرة على أن عتقها لم يكن نفس الصداق كذا قال وهو متعقب بان التردد إنما كان  
 في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة وليس فيه دلالة لما ذكرنا استدلاله على صحة النكاح  
 بغيره ودلالة لوجوده في تزويج صفة شهو لما خفي عن الصحابة حتى يترددوا ولا دلالة فيه أيضا  
 لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا وعلى تسليم أن يكون الجمع ترددوا بذلك  
 مذكور من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه يتزوج بلا ولي ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت  
 جحش وقد سبق شرح أول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي وباقي ما يتعلق بالعتق في الذي



ومن وافقه والقياس مع الآخرين فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قاس وبين ظن نشأ عن  
 ظاهر الخبر مع ما تحمله الواقعة من الخصوصية وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى  
 ذلك بكثرة دعائص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبه  
 من قوله تعالى وأمرأته مؤمنة وهبت نفسها للنبي الآية وعن جزم بأن ذلك كان من الخصائص  
 يحى بن أكرم فيما أخرجه البيهقي قال وكذا نقله المزي عن الشافعي قال وموضع الخصوصية  
 أنه أعقبتها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود وهذا بخلاف غيره وقد أخرج عبد الرزاق  
 جواز ذلك عن علي وجماعة من التابعين ومن طريق إبراهيم النخعي قال كانوا يكرهون أن يعتق  
 أمته ثم يتزوجها ولا يرأسها أن يجعل عتقها صداقها وقال القرطبي منع من ذلك مالك وأبو  
 حنيفة لاستحالة وقتة رأسها لتهويجهن أحدهما أن عقد على نفسه أمأنا بشع قبل  
 عتقها وهو محال لتناقض الحكيمين الحرة والرق فإن الحرة بحكمها الاستقلال والرق ضده  
 وأما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعتق فيجوز أن لا ترضى حينئذ لا تنكح إلا برضا الوجه  
 الثاني فإذا وجدنا العتق صداقا فأمأنا أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما وأما  
 الحرة فليس سقيته على العتق فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال لأن الصداق  
 لا بد أن يتقدم فقررته على الزوج أما نكاحا أو ما حكا حتى تلك الزوجة طلسه فان اعتدوا بشكاح  
 التفويض فقد تحزنا عنه بقولنا حكما فأنه وإن لم يمتنع لها حالة العتق شي لكن بها تلك الحالة  
 ثبت أنه ثبت لها حالة العتق حتى تطلب به الزوج ولا يأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون  
 صداقا وتقف ما ادعاه من الاستحالة فيجوز أن تعليق الصداق على شرط إذا وجد استحقته المرأة  
 كأن يقول تزوجتك على ما سيجوز لي عند فلان وهو كذا فإذا حل المال الذي وقع العقد  
 عليه استحقته وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتقها صداقا وهو عما يتأيد به حديث أنس لكن أخرجه  
 أبو داود من طريق عمرو عن عائشة في قصة جويرية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها المأجرات  
 تسعين به في كتابها هل لك أن أقضي عنك كل ذلك وأتزوجك قالت قد فعلت وقد استكاه  
 ابن حزم بأنه يلزم منه أن كان أدى عنها كتابتها أن يصبر ولا يؤهلها المكاتبه وأوجب بأنه ليس في  
 الحديث التصريح بذلك لأن معنى قولها قد فعلت رضيت فحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم  
 عوض ثابت بن قيس عنها فصار ثلثه فاعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية أو يكون ثابت  
 لما بلغته رغبة النبي صلى الله عليه وسلم وهيمه وفي الحديث أن الله لم يبد تزويج أمته إذا أعنتها من  
 نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حاكم وفيه اختلاف في باب إذا كان الولي هو المخطوب بعد تنف  
 وعشرين بابا قال ابن الجوزي فإن قيل ثواب العتق عظيم فكيف فوته حيث جده لمهر أو كان  
 يمكن جعل المهر غيره فالجواب أن صفية بنت ملك ومثلها لا يقع إلا بالمهر الكثير ولم يكن عنده  
 صلى الله عليه وسلم إذ ذاك ما يرضى به ولم ير أن يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عند ما  
 أشرف من المال الكثير ﴿قوله﴾ **باب تزويج المعسر** تقدم في أوائل كتاب  
 النكاح **باب تزويج المعسر** الذي معه القرآن والاسلام وهذه الترجمة أخص من تلك  
 وعلق هناك حديث سهل الذي أورده في هذا الباب مبسوطا وسيا في شرحه بعد ثلاثين بابا

﴿باب تزويج المعسر﴾

أقولو تعالى ان يكونوا اقربا فيقنهم الله من فضله \* حدثنا قتيبة حدثنا سعد بن العزيز بن أبي حاتم عن ابيه عن سهل بن سعد الساعدي قال باين امرأة الى الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت اهاب اليك فقال صلى الله عليه وسلم فقل يا فخر الهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل الظر فيها وصو به ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ١١٢ ) رأسه فلان المرأة أنه لم يقض فيها شيئا

(قوله) لقوله تعالى ان يكونوا فقرا يغفر الله من فضله هو لتعليل الحكم الترجعة ويحصل ان الفقر في المال لا يمنع التزوج لا احتمال حصول المال في المال والله أعلم ﴿ قوله با ﴾ الاكتفاء في الدين) جمع كف مضى أوله وسكون الفاء بعدها همزة النال والظير باعتبار الكفاة في الدين متفق عليه فلا يحل المسألة لكثرة أصلا (قوله) وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وهما (الاية) قال الفراء النسب من لا يحل نكاحه وهو المهر من يحل نكاحه فكان المصنف لما رأى الحصر وقوعه بالقسيم على التمسك بالعموم لوجود الصلاحية الامداد الدليل على اعتباره وهو استثناء الكافر وقد جزم بان اعتبار الكفاة مختص بالدين مالك ونقل عن ابن عرب وابن مسعود عن التابعين عن محمد بن سيرين وعن ابن عبد العزيز واعتبر الكفاة في النسب الجهور وقال أبو حنيفة قريش أ كفا بعضهم بعضا والعرب كذلك وليس أحد من العرب كف أقرش كائس أحد من العرب غير العرب كفا للعرب وهو وجه الشافعية والصحح تقديم بن هاتم والمطلب على غيرهم وهو ما ذهبوا إليه كفا بعضهم بعضا وقال الثوري اذا نكح المولى العربية ينسخ نكاحه وهو قال أ جدي رواه وتوسط الشافعي فقال ليس نكاح غير الا كفاسر اما فأزده النكاح وانما هو مقتصر بالمزاة والأولياء فاذا روى صحيح ويكون حقا لهم تركوه فلورضوا الا واحدا فله يفسخه وكر أن المحض في اشتراط الولاية في النكاح ك لا تنصع المرأة لنفسها في غير كف وانتهى ولم يثبت في اعتبار الكفاة قال النسب حديث وأما أخرجه الرازمي حديث معاذ رفعه العرب بعضهم كفا بعض والمولى بعضهم أ كفا بعض فاستأنده ضعيف واحتج البيهقي بحديث واثنه مرفوعا ان الله اصطفى في كل أمة من بنى اسمعيل الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم لكن في الاحتجاج به لذلك نظر لكن ضم بعضهم اليه حديث قدموا قريشا ولا تقدموها رقت ابن المنذر عن البيهقي ان الشافعي قال الكفاة في الدين وهو كذلك في مختصر البيهقي قال الرافعي وهو خلاف مشهور ونقل الايزي عن الربيع ان رجلا سأل الشافعي عنه فقال أنا عربي لا تأبني عن هذا ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أعايد الحديث الاول حديث عائشة (قوله أن أبا حذيفة) اسمه هشام عن المشهور وقيل هاشم وقيل غير ذلك وهو حال معاوية بن أبي سفيان (قوله تبنى) بفتح المثناة والموحدة وتشديد النون بعدها ألف أى اتخذه ولدا واسم هو ابن معقل مولى أى حذيفة ولم يكن مولاه وانما كان لازمه بل كان من حلفائه كما عرفى رواية لمسلم وكان استثناءه أذى حذيفة وسالم جميعا يوم البسامة في خلافة أبي بكر (قوله وأنكحه) أى تزجه (هذا) كذا في هذه الرواية ووقع عند مالك فاطمة ففعل لها امين والوليد ابن عتبة أحد من قتل بدير كافر وقوله بنت أخيه شيخ الهمة وكرس المجبة ثم ثمانية هو الصحيح وسوى ابن التين ان في بعض الروايات بضم الهمة وسكون اللام ثم ثمانية هو غلط (قوله وهو مولى امرأته انصار) تقدم بيان اسمها في غزوة بدر (قوله) كاتبين النبي صلى الله عليه وسلم

أعجابه فقال يا رسول الله  
إن لم يكن لنا حاجة  
فزوجنا فقال وهل عندك  
من شيء قال لا والله يا رسول  
الله فقال اذهب إلى أهل  
فانظر هل تجد شيئاً ذهب  
ترجع فقال لا والله ما وجدت  
شيئاً فقال يا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انظر ولو خافنا  
من حديدك ما نرجع  
فقال لا والله يا رسول الله  
ولا خافنا من حديدك ولكن  
هذا ازاري قال سهل ماله  
ردا عليها نصفه فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ما تصنع بآزارك إن لبسته  
يكن علمك منه حتى وإن استه  
لم يكن عليك منه شيء فجلس  
لرجل حتى اذاب له بحمله  
فأم ترأ رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أوليا فأمر به فدى  
فأما جاء قال ما دعيتك من  
القرآن قال معي سورة كذا  
وسورة كذا عدها فقال  
تقرؤون عن ظهر قلبك قال  
نعم قال اذهب فقد ملككها  
فلمعك من القرآن \* (باب  
الاكفاء الذين) وقوله  
هو الذي خلق من الماء

زيداً) أي ابن حارثة وقد تقدم خبره بذلك في تفسير سورة الاسراء (قوله في لم يعلم له أب) يضم أول لم يعلم وفتح اللام على البناء للجهول (قوله كان مولى وأخاف الدين) لعل في هذا الإشارة إلى قولهم مولى أي حذيفة وإن سالما لمزلت ادعوه لا بأنهم كان عن لا يعلم له أب فقميل له مولى أي حذيفة (قوله أنا كثرى) بفتح النون أي تعقد (قوله سالما ولدا) زاد البرقاني من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو داود من رواية يونس عن الزهري فكان أبوى معي ومع أي حذيفة في بيت واحد فبراني فضلا وفصلا يضم الفاء والمجبة أي متبذلة في شأب المهنة يقال تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك هذا قول الخطابي وبعه ابن الاثير وزادو كانت في ثوب واحد وقال ابن عبد البر قال الخليل رجل فضل متون في ثوب واحد يخالف بين طرفيه قال فعلى هذا فعنى الحديث أنه كان يدخل عليها وهي منكشف بعضها وعن ابن وهب فضل مكشوفة الرأس والصدر وقبل الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا زارتحمته وقال صاحب الصحاح تنضت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كقصة من لا يكن له (قوله وقد أنزل الله فيه ما قد علمت) أي الآية التي ساقها قبل وهي ادعوه لا بأنهم وقوله وما جعل أدعيهكم أن شاءكم (قوله فذكر الحديث) ساق بقية البرقاني وأبو داود فكيف ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعهم فأرضعت خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة قاضية بنات أخوتها وبنات أخواتهم لأن يرضعن من أحب عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها وأبنت سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بذلك الرضاعة أحد من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة ولاة ما تدرى لعلها رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام دون الناس ووقع عند الاسماعيلي من طريق فاضل بن زهير عن أبي اليمان فيه مع عروة وأبو عائد الله بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره لم يذكروهما البخاري في اسناده (قلت) وقد أخرجه النسائي عن عمران بن بكارة عن أبي اليمان مختصراً كرواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واخترع المتن أيضاً وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال عن عروة وابن عبد الله بن ربيعة كلاهما عن عائشة وأمسلة وأخرجه أبو داود من طريق يونس كثرى وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كله عن الزهري كما قال عقيل وكذا أخرجه مالك وابن اسحق عن الزهري لكنه عندهما كثرى والواحدة عن مالك من رسل وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال عن عروة وعروة كلاهما عن عائشة أخرجه الطبراني قال الذهلي في الزهريات هذه الروايات كلها عندنا بحفظ ولة الرواية ابن مسافر فانها غير محفوظة أي ذكر عروة في اسناده قال والرجل المذكور مع عروة لا يعرفه إلا أني أتوهم أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن أبي ربيعة فان أمه أم كلثوم بنت أبي بكر فهو ابن أخت عائشة كما أن عروة ابن أختها وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال وهو رواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة فنسبه لحده وأما قول شعب أبو عائد الله فهو مجهول (قلت) لعلها كنية إبراهيم المذكور وقد نقل المزي في التهذيب قول الذهلي هذا وأقره وخالف في الأطراف فقال أنه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة يعني عم إبراهيم المذكور

زيداً وكان من بني رجسلاف الجاهلية دعاه الناس إليه وورث من ميراثه حتى أنزل الله ادعوه لا بأنهم إلى قوله وموا اليكم فردوا إلى آباءهم فن لم يعلم له أب كان مولى وأخاف الدين فقامت سلمة بنت سبيل بن عمرو القرشي ثم العاصري وهي امرأة أبي حذيفة بن عتبة التي صلى الله عليه وسلم ففقات بإسراء الله أن كثرى سالما ولدا وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فذكر الحديث حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على شعبة بنت الزبير فقال لهما ألك أردت المسج قالت والله لأجسدي الواجعة فقال لهما حيي واشترطي فولي اللهم محلي حب حبسني

٥٠٨٩

م

كحلة

٩٦٨٩٩



والذي أظن ان قول الذهلي أشبه بالصواب ثم ظهر لي انه أبو عبيدة بن عبد الله بن زعفة فان هذا الحديث يعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر فهذا هو المعتقد وكان ماعداه يتخفف والله أعلم وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة ومن طريق زر بن نبث أم سلمة عن أم سلمة فله أصل من حديثهما في رواية القاسم عنده جاءت سلمة بنت سهيل بن عمرو فقالت يا رسول الله ان في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال أرضعه معه فقالت وكفر أرضعه وهو رجل كبير فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي لفظ فقالت ان سالم قد بلغ ما يبلغ الرجال وأنه يدخل علينا وإن أظن ان في نفس أبي حذيفة شيئا من ذلك فقال أرضعه بحري عليه فرجعت اليه فقالت اني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة وفي بعض طرق حديث زر بن نبث قالت أم سلمة لما أئتمته أنه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت أم مالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ان امرأته أبي حذيفة فذكرت الحديث مختصرا وفي رواية الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة وفيما فقال أرضعه قالت انه ذو طيبة فقال أرضعه بذهب ما في وجه أبي حذيفة قالت فوالله ما عرفته في وجهه أبي حذيفة وفي لفظ عن أم سلمة أنها سأرت أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحدا مثل الرضاعة ولن لعائشة والله ما يرى هذا إلا رخصة لسالم فها هو يدخل علينا أحديهن الرضاعة ولا رائفنا (قلت) وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كسابق في أبواب الرضاع ويذكر هناك حكم هذه المسئلة أنعى الرضاع الكبير ان شاء الله تعالى \* الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث ما أجدني أي ما أجد نفسي واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشي واحد من خصائص أفعال القلوب وفي الحديث جواز العيز في درج الكلام بغير قصد وفيه ان المرأة لا يجب عليها أن تستأمر زوجها في حج الفرض كذا قيل ولا ينهم من كونه لا يجوز له منعها أن يقطع عنها استئذانه (قوله في آخره وكانت تحت المقداد بن الاسود) طاهر ساقه انه من كلام عائشة ويحتمل انه من كلام عروة وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب فان المقداد هو ابن عروة الكندي نسب الى الاسود بن عبيد يغوث الزهري لكونه تناء فكان من خلفاء قريش وتزوج ضباعة وهي هاشمية فولاد أن الكفاءة لا تعتبر بالنسب لما جازله أن يتزوجها لانها فوقه في النسب والذي يعتبر الكفاءة في النسب أن يجب بانها مضيت هي وأولياؤها فاسقط حقهم من الكفاءة وهو جواب صحيح أن بنت أصل اعتبار الكفاءة في النسب \* الحديث الثالث حديث أبي هريرة (قوله تنكح المرأة لارب) أي لأجل أربع (قوله لما لها ونسبها) يقع المملتين ثم موحدة أي شرفها والحسب في الاصل الشرف بالآباء والأقارب مأخوذ من الحساب لانهم كانوا اذا تفاخر واعتدوا متافهم وما تراءت بهم وقوفهم وحسبوا فاجتمع لمن زاده عدده على غيره وقبل المراد بالحسب هنا الفعل الحسنه وقيل المال وهو مراد ذلك المال قبله وذكره يعطو فاعلمه وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعد بن منصور على دينها وماله اوعلى حسبها ونسبها وذكر النسب على هذا تأكد ويؤخذ منه ان الشريف النسيب يستحب له أن يتزوج نسيبة الا ان تعارض نسيبة غير نسيبة

وكانت تحت المقداد بن  
الاسود \* حديث مسدد  
حديث يحيى عن عبيد الله  
قال حديثي سعد بن  
أبي سعيد عن أبيه عن  
أبي هريرة رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال تنكح المرأة لأربع  
لما لها ولحسبها

٥٠٩٠  
م د س ق  
ن ك ط  
١٤٢٠٥

وجاهها وليدتها فاطمة  
بذات الدين تربت بذلك

وغير نسبة دنية فقد قدم ذات الدين وهكذا في كل الصفات وأما قول بعض الشافعية يستحب  
أن لا تكون المرأة ذات قرابة فإن كان مستندا إلى الخبر فلا أصل له أو إلى التجربة وهو أن  
الغائبان الولدين القرينين يكون أحق فهو تبعه وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن  
حبان والحاكم من حديث يزيد رفعه أن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال فيحتمل  
أن يسكن المراد أنه حسب من لا حسب له فبقوم النسب الشر يفصاحبه مقام المال بل  
لأنسبه ومنه حديث مرة رفعه الحب المال والكرام التقوى أخرجه أحمد والترمذي  
وصححه هو والحاكم وهذا الحديث تمسك من اعتبر الكفاة بالمال وسأقي في الباب الذي بعده  
أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضعه موضوعة من كان مقلدا ولو كان  
رفيع النسب كما هو موجود مشاهد فعل الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار  
الكفاة بالمال كأساس في البحث لأعلى الثاني لكونه سقي في الانكحار على من يفعل ذلك وقد  
أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر الحب اقتصر على الدين والمال  
والجمال (قوله وجاهها) يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة إلا أن تعارض الجميلة الغير دينة  
والغير جملة الدينة ثم لو تساوت في الدين فالجميلة أولى وبلحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات  
ومن ذلك أن تكون خففة الصداق (قوله فاطمة بذات الدين) في حديث جابر فعلمنا بذات  
الدين والمعنى أن اللائق بذي الدين والمروعة أن يكون الدين مطمع نظره في كل شيء إلا سماعها  
نظول حبته فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بحصول صاحبة الدين الذي هو غاية البغية وقد وقع  
في حديث عبد الله بن عمرو وعندها من ماجه رفعه لا تزوجوا النساء الحسن فمضى حسنهن أن  
يردهن أي لم يكن ولا تزوجهن لأنموالهن فمضى أموالهن أن تطفهن ولكن تزوجوهن  
على الدين ولائمة سودا فمضى دين أفضل (قوله تربت بذلك) أي لصفتها بالقراب وهي كناية عن  
الفقر وهو خبر بمعنى الدعاء لكن لا يراد به حقيقة وبهذا جزم صاحب العمدة زاد غيره أن  
صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حق مسلم لا يستجاب بشرط ذلك على ربه وحكي ابن  
العربي أن معناه استغنت وريضان المعروف أثر باب إذا استغنى وزرب إذا افتقر ووجه ما في  
الثاني عن المال تراب لا جميع ما في الدنيا تراب ولا يفتي بعده وقيل معناه ضعف عقلك وقيل  
افتقرت من العلم وقيل فيه تقدير بشرط أي وقع لك ذلك أن لم تفعل وبوجه ابن العربي وقيل معنى  
افتقرت خابت وصحفه بعضهم فقال بالباء المثلثة وجهه بأن معنى تربت فقرت وهو مثل  
حديث نهى عن الصلاة إذا صارت الشمس كالنار وبهو جمع تر وبوأرب مثل فلوس وأقلس  
وهو جمع ترب ففتح أوله وسكون الراء وهو الشحم الرقيق المتفرق الذي يفتش الكرش وسأقي  
من بذلك في كتاب الأدب قال القزطبي معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي يرغب  
في نكاح المرأة لأجلها فهو خير عا في الوجود من ذلك لأنه وقع الأمر بذلك بل ظاهره ما أحاطة  
النكاح لقصه كل من ذلك لكن قصد الدين أولى قال ولا ينظر من هذا الحديث أن هذه الأربع  
تؤخذ منها الكفاة أي تنصرفها فإن ذلك لم يقبل به أحد في علمت وإن كان الاختلاف في  
الكفاة ما هي وقال المهلب في هذا الحديث دليل على أن للزوج الاستمتاع بمال الزوجة فإن  
طابت نفسها ذلك له والافله من ذلك قد مر ما بذل لها من الصداق وتعبان هذا التفصيل

\* حدثنا ابراهيم بن جزة حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما تقولون في هذا قالوا حري ان خطب ان يسبحك وان شفع ان يشفع وان قال (١١٧) ان يسبح قال ثم سكت فمر رجل من فقهاء المسلمين فقال ما تقولون في هذا قالوا حري ان خطب ان

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

تخفة

ليس في الحديث ولم ينحصر قصدتكاح المرأة لاجل ما لها في استمتاع الزوج بل قد قصد تزويج ذات الغنى لمعاشه يحصل له منها ومنه وفيه عود اليه ذلك المال بطريق الارث ان وقع أو لم يكن فيها تسغنى بما لها من كثرة مطالبته بما يحتاج اليه النساء ونحو ذلك وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على ان للرجل ان يجبر على امرأته في مالها قال لانه انما تزوج لاجل المال فليس لها تقوية عليه ولا يجزى وجه الرد عليه والله أعلم \* الحديث الرابع حديث سهل وهو ابن سعد (قوله ابن أبي حازم) هو عبد العزيز (قوله مر رجل) لم أقف على اسمه (قوله حري) يشفع للمهله وكسر الراء وتشديد التخمئة أى حقيق وحدير (قوله يشفع) بضم أوله وتشديد الشاء المفتوحة أى يقلب شفاعته (قوله فر رجل من فقهاء المسلمين) لم أقف على اسمه وفي مسند الرويانى وفنوح مصر لابن عبد الحكم ومسند العجامة الذين دخلوا مصر من طريق أى سالم الجشتانى عن أبى ذر انه جعل من سراقه (قوله فر رجل) في رواية الرقاق قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل (قوله فقال) وفيه طريق أخرى تأتي في الرقاق بلفظ فقال لرجل عنده جالس ما رأيك في هذا وكأنه جمع هنا باعتبار ان الجالس عنده كانوا جماعة لكن الجيب واحد وقد سمى من الجبس أو ذرفه ما أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفيع عن أبيه عنه (قوله أن لا يسمع) زاد في رواية الرقاق أن لا يسمع لقوله (قوله هذا) أى الفقير (خير من مل الأرض مثل هذا) أى الغنى ومل بالهمز ويجوز فى مثل النصب والجرح قال الكرماني ان كان الاول كافرا فوجهه ظاهر والا فيكون ذلك معلوما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي (قلت) يعرف المراد من الطريق الأخرى التي سستاق في كتاب الرقاق بلفظ قال رجل من أشراف الناس هذا والله الحق فحاصل الجواب انه أطلق تفضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غنى على كل فقير وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الرقاق فضل القرويان في البحث في هذه المسئلة هناك ان شاء الله تعالى

§ (قوله ما) الاكفا في المال وتزويج المقل المترية) أما اعتبار الكفا بما المال فمختلف فيه عند من يشترط الكفا والاشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر وتقل صاحب الأنصاح عن الشافعي انه قال الكفا في الدين والمال والتب وجزم باعتبار آراء أبو الطيب والصميري وسجاعة واعتبره الماوردي في اهل الامصار وخص الخلاف باهل البوادي والقرى المتفارين بالنسب دون المال وأما المترية فضم الميم وسكون المثناة وكسر الراء وفتح الضمانية هي التي لها ثراء بغير أوله والمد وهو الغنى ويؤخذ ذلك من حديث عائشة التي في الباب من عموم التقسيم فيه لاشغال على الثرى والمقل من الرجال والمترية والمقله من النساء فدل على جواز ذلك ولكنه لا يرد من يشترطه لاحتمال اضمار رضا المرأة ورضا الاولياء وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ومضى من وجه آخر في أوائل النكاح واستدل به على ان الولي أن يزوج محجوزة من نفسه وسيأتي البحث فيه قريباً وفيه ان الولي حقا في التزويج لانه خاطب

وأخذوا غيرها من النساء قالت فكأبتر كونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن يسبحوها اذا رغبوا فيها الا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها الا وفي من الصدق

«(باب ما يتى من شؤم المرأة وتعالى ان من ازواجكم وأولادكم عددوا لكم) \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن جزيه وسالم بن عبد الله بن عمر بن عبد الله (١١٨) بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم

في المرأة والدار والفرس  
\* حدثنا محمد بن مهنا حدثنا  
يزيد بن زريع حدثنا عمر  
ابن محمد العسقلاني عن  
أبيه عن ابن عمر قال ذكروا  
الشؤم عند النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم ان كان الشؤم  
في شيء ففي الدار والمرأة  
والفرس \* حدثنا عبد الله  
ابن يوسف أخبرنا مالك عن  
أبي حازم عن سهل بن سعد  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال ان كان شيء في  
الفرس والمرأة والمكان  
\* حدثنا آدم حدثنا شعبة  
عن سليمان التيمي قال  
سمعت أبا عثمان التمددي  
عن أسامة بن زيد رضي  
الله عنهما عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ما تركت  
بعدي فتنة أن يرعى الرجال  
من النساء \* (باب الحرة  
تحت العبد) \* حدثنا عبد  
الله بن يوسف أخبرنا مالك  
عن يربعة بن أبي عبد  
الرحمن عن القاسم بن محمد  
عن عائشة رضي الله عنها  
قالت كانت في بريرة ثلاث  
سنتين عقت فخيرت وقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الولاء ان أعقت ودخل

الاوليا بذلك والله أعلم ﴿قوله ما يتى من شؤم المرأة﴾ الشؤم يضم المجهمة  
بعدها واوسا كنة وقد تمز وهو ضد البن يقال نشأت بكذا وتيمت بكذا ﴿قوله وتعالى  
ان من ازواجكم وأولادكم عددوا لكم﴾ كأنه يشير الى اختصاص الشؤم ببعض النساء دون  
بعض محامدات عليه الا يقمن التبعض وذكر في الباب حديث ابن عمر بن وجهين وحديث  
سهل بن وجه آخر وقد تقدم شرحهما مبسوطا في كتابنا الجهاد وقد جاء في بعض  
الاحاديث ما له بفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد  
مرفوعا عن مسعدة بن آدم ثلثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقاوة  
ابن آدم ثلثة المرأة السوء والمركب السوء ورواية لابن حبان المركب الهوى  
والمسكن الواسع وفي رواية للحاكم وثلثة من الشقاء المرأة تراقتسوك وتحمل لسانها عليهن  
والدار تكون قطوفا فان ضربتها تعبتك وان تركتها لم تنقأ يحياك والدار تكون ضيقة قليلة  
المرافق وللطبراني من حديث أسماء بن شقار المروفي الدنا سوء الدار والمرأة والداية وفيه سوء  
الدار ضيق ساحتها وخبت جيرانها وسوء الداية منعها ظهرها وسوء طبعها وسوء المرأة عقم رجها  
وسوء خلقها ﴿قوله عن أسامة بن زيد﴾ زاد مسلم بن طريق مقبر بن سليمان عن أبيه مع أسامة  
سبعين زيد وقد قال الترمذي لانعم لأحد أقوال فيه عن سبعين زيد غير مقبر بن سليمان  
﴿قوله ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء﴾ قال الشيخ في الدين السبكي في إيراد  
الجزاى هذا الحديث عقب حديثي ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة الى تخصص  
الشؤم بمن تحصل منها العداوة والفتنة كما يفهمه بعض الناس من التناوؤم بكهما أو أن لها  
تأثيرا في ذلك وهو شئ لا يقول به أحد من العلماء ومن قال انما سبب في ذلك فهو جاهل وقد أطلق  
الشارع على من نسب المطارات النوء الكفر فكيف يجب من ينسب ما يقع من الشر الى المرأة بما ليس  
لها فيه مدخل وانما يتفق موافقة قضاء وقد فسفر النفس من ذلك وفي وقوعه ذلك فلا يضره  
أن يتركها من غير أن يعتقد نسبة الفعل اليها (قلت) وقد تقدم نقر بذلك في كتاب الجهاد وفي  
الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن ويشهد له قوله تعالى زين للناس حب  
الشبهوات من النساء فجعلهن من عين الشهوات ويدأهن قبل بقية الأنواع إشارة الى أنهن  
الاصل في ذلك يقع في المشاهدة حب الرجل ولدهن امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده  
من غيرها ومن أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الهبة وقد قال بعض الحكماء النساء شر كاهن  
وأشر ما بهن عدم الاستغناء عنهن ومع أنها نافقة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه  
نقص العقل والدين كسفله عن طلب أمور الدين وجعله على التهلكة على طلب الدنيا ذلك أشد  
الفساد وقد أخرج مسلم عن أبي سعيد في انما حديث واقوا النساء قال أول فتنة بنى  
اسرائيل كانت في النساء ﴿قوله ما يتى من شؤم المرأة﴾ الحرة تحت العبد أي حوا تزويج  
العبد الحرة ان رضيت به وأورد فيه طرقات من قصة بريرة حيث خيرت حين عقت وسألت في شرحه  
مستوفى في كتاب الطلاق وهو مصير من المصنف أن تزوج بريرة حين عقت كان عبدا

وسألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة على النار فقرب اليه خبز وادم من آدم البيت فقال ألم وأل البرمة  
فقبل لحب تصدق على بريرة وأنت لانا كل الصدقة فقال هو عليا صدقة ولنا هدية



الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة

ابن التين سئل الشيخ أو الحسن عن قول عائشة لو كان فلان حياً أين هو من الحديث الآخر الذي فيه قايث أن أذن له فالأول ذكر أنه ميت والثاني ذكر أنه حي فقال هما عمن من الرضاعة أحدهما راضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حياً ولا آخر أخو أبيهما من الرضاعة (قلت) الثاني ظاهر من الحديث والاول حسن يحتمل وقد ارتضاه عاصم الأثر أنه يحتاج إلى تفصيل لكونه بمنزلة قال وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أرضعت عائشة امرأة أخي الذي استأذن عليها (قلت) وهذا بمنزلة الحديث الثاني لا يحتاج إلى ظن ولا هو مشكل إنما المشكل كونه أساساً عن الأول ثم توقف في الثاني وقد أجاب عنه القرطبي قال هو ماسوألان وقعا مرتين في زمنين عن رجلين وتكررها ذلك أما لانها نسبت القصة الأولى وأما لانها جاوزت تغير الحكم فأعادت السؤال اه وتامه أن يقال السؤال الاول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع فلا يستبعد في تجوز ما ذكر من نسبان أو تجوز النسب ويؤخذ من كلام عاصم جواب آخر وهو أن أحد العامين كان أعلى والاخر أدنى أو أحدهما كان شقيقاً والاخر لابس فقط أو لأم فقط أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والاخر في حياته وقال ابن المبريط حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة وهما متعارضان في الظاهر لا في المعنى لان عم حفصة أرضعته المرأة مع عمر فالرضاعة فيها من قبل المرأة وعم عائشة إنما هو من قبل الفعل كانت امرأته القيس أرضعها لحاء أخويها استأذن عليها فابت فخيرها الشارع أن لبن الفعل يحرم كما يحرم من قبل المرأة اه فيكونه جوازاً أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك فلذلك سألت ثانياً قصة أبي القيس وهذا كان وجهه منقولاً فلا يحمده عنه ولا دفعه وحسن والله أعلم (قوله الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) أي وينبغي ما ينبع وهو بالاجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح ونواصبه وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد الرضعة وتزيلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والمخاطبة والمسافة ولا يمكن لا يرتب عليه باقي أحكام الامومة من التوارث وجوب الاتفاق والعقب بالملك والتهاد والعقل واسقاط القصاص قال القرطبي ووقع في رواية ما تحرم الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب وهو دال على جواز نقل الرواية بالمعنى قال ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال اللفظين في وقتين قلت الثاني هو المعتمد فان الحديثين مختلفان في القصة والسبب والرواية وإنما يأتي ما قال اذا اتحد ذلك وقد وقع عند أحد من وجه آخر عن عائشة يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخ قال القرطبي في الحديث دلالة على أن الرضاعة ينشر الحرمة بين الرضيع والرضعة وزوجها يعني الذي وقع الا رضاع يلين ولده منها أو السيد فحرم على الصبي لانها تصير أمه وأمه الانجاب حده فصاعداً وأخت الانجاب حاله وبنت الانجاب أخته وبنت بنتها فبالانجاب بنت أخته وبنت صاحب اللبن لانها أخته وبنت بنته فبالانجاب بنت أخته وأمه فصاعداً الانجاب حده وأخته لانها عمته ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع فليست أخته من الرضاعة اختاً لأخيه ولا بنتاً لأبيه اذ لا رضاع بينهما والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما يتوصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن فاذا اعتدى به الرضيع صار جزءاً من أجزاء ما فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضيع لانه ليس بينهم وبين الرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب والله أعلم \* الحديث الثاني

\* حدثنا مسلم حدثنا  
يعني عن شعبة عن قتادة  
عن جابر بن زيد عن ابن  
عباس قال قيل للنبي  
صلى الله عليه وسلم ألا  
تزوج ابنة جرة قال إنما  
ابنة أخي من الرضاة \* وقال  
بشر بن عمر حدثنا شعبة  
سمعت قتادة سمعت جابر بن  
زيد مثله \* حدثنا الحكم بن  
نافع أخبرنا شعب عن  
الزهري قال أخبرني عروة  
ابن الزبير أن زبناة ابنة أبي  
سليمة أخبرته أن أم حبيبة  
بنت أبي سفيان أخبرتها أنها  
قالت يا رسول الله ففعل  
أختي بنت أبي سفيان فقال

حديث ابن عباس (قوله عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء البصري مشهور بكنيته وأما جابر بن  
زيد الكوفي فأول اسم أبيه تيمية وليس له في الصحيح شيء (قوله قيل للنبي صلى الله عليه وسلم)  
القاتل لذلك هو علي بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال قلت يا رسول الله مالك تنوق  
في قريش وتدنينا قال وعندكم شيء قلت نعم ابنة جرة الحديث وقوله تنوق ضبط بفتح المنة  
والتون وتسدبوا الواو بعدها فأي أي تختار من شئت من النسبة بكسر التون وسكون الختائية  
بعدها كاف وهي الخمار من الشيء يقال تنوق تنوق أي بالغ في الاختيار التي واثقة له وعند بعض  
رواة مسلم تنوق بمنانة مخومة بدل التون وسكون الواو من التوق أي تغل وتشهي ووقع عند  
سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب قال علي بن عباس قال الله لا تتزوج بنت عمك جرة  
فإنها من أحسن فتاة في قريش وكان عليا يعلم بان جرة رضيع النبي صلى الله عليه وسلم أوجوز  
الخصوصة أو كان ذلك قبل تقرير الحكم قال القرطبي ويعبد أن يقال عن علي لم يهرم بذلك  
(قوله إنما أختي من الرضاة) زادها من قتادة ويجرم من الرضاة ما يجرم من النسب  
وفد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات وكذا عند مسلم من طريق سعيد بن قتادة وهو المطابق  
لفظ الترجمة قال العلماء يستثنى من عموم قوله يجرم من الرضاة ما يجرم من النسب أربع نسوة  
يجرم من النسب مطلقا وفي الرضاة قد لا يجرم من الأولى أم الإخ في النسب حرام لأنها أم الأم  
وأم الزوج أب وفي الرضاة قد تكون أجنبية فترضع الإخ فلا تجرم على أخيه الثانية أم الحفيدة  
حرام في النسب لأنها أم بنت أو زوج ابن وفي الرضاة قد تكون أجنبية فترضع الحفيدة فلا تجرم  
على جده الثالثة جدة الولد في النسب حرام لأنها أم الأم أو أم زوجة وفي الرضاة قد تكون  
أجنبية أرضعت الولد في النسب حرام لأنها أم بنت أو زوجة الرابعة أخت الولد حرام في النسب لأنها بنت  
أوربية وفي الرضاة قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تجرم على الولد وهذه الصور الأربع  
اقتصرت عليها جماعة ولم يستثنوا الجهور شيئا من ذلك وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم  
يجرم من جهة النسب وإنما جرم من جهة المصاهرة واستدلوا ببعض المتأخرين أم الأم وأم  
العمة وأم الخال وأم الخالة فأنهم يجرمون في النسب لا في الرضاة وليس ذلك على عموم والله أعلم  
قال مصعب الزبيري كانت نوبة يعني الأخت ذكرها في الحديث الذي بعده أرضعت النبي صلى  
الله عليه وسلم بعدما أرضعت جرة ثم أرضعت أباسلمة (قلت) وبنت جرة تقدم ذكرها وتسميتها  
في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب في قوله فتعتمهم بنت جرة فتدأى بأم الحديث  
وجله ما تحصل لأنهم الخلاف في اسمها سبعة أقوال امامة وعمارة وسلي وقائصة وفاطمة  
وأمة الله ويعلي وحكي المزي في أسماء أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية الحديث  
الثالث حديث أم حبيبة وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أنكر أختي) أي تزوج  
(قوله بنت أبي سفيان) في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عنده مسلم والنسائي في هذا  
الحديث أنكم أختي عزة بنت أبي سفيان ولأن ما جهم من هذا الوجه أنك أختي عزة وفي  
رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث عند الطبراني أنها قالت يا رسول الله هل لك في  
حنة بنت أبي سفيان قال أصنع ما أظنك تحبها وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية  
هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان ولفظه فقال فأقبل ماذا وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل

على ما الاستفهامية خلافا لمن أنكر من النخاعة وعند أبي موسى في الذيل درة بنت أبي سفيان  
وهذا وقع في رواية الحمدي في مسنده عن سفيان عن هشام وأخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق  
الحمدي وقالوا أخرجه البخاري عن الحمدي وهو كما قالوا قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم  
وكأنه عمدا وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحذف البخاري أيضا منها ثم على أن  
الصواب درة وسباني بعد أربعة أبواب ويزعم المنذري بأن اسمها حنسة كما في الطبراني وقال  
عياض لأنه لم يذكر في شئ أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب وقال أبو موسى الأشعري  
في معارضة (قوله) أو تحيين ذلك هو استفهام تعجب من كونهما تطلب أن يتزوج غيرهما مع ما طبع  
عليه النساء من الغيرة (قوله) لست لك بخيلة) بضم الميم وسكون الميم وكسر اللام اسم فاعل  
من أخل بخلي أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرورة وقال بعضهم هو بوزن فاعل الاختلاء  
مقتديا ولا زمانا من أخلت بعمى خلوت من الضررة أي لست بمنفردة ولا خالية من ضرورة وفي  
بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المفعول حكاهما الكرماني وقال عياض بخيلة أي منفردة يقال  
أخل أمره وأخل به أي انفرد به وقال صاحب النهاية معناه أخلت خالدا من الزوجات وليس  
هو من قولهم أمره بخيلة إذا دخلت من الأزواج (قوله) وأحب من شاركني) مرفوع بالابتداء  
أي أخل وفي رواية هشام الاتية قريبا من شركني بغير ألف وكذا في الباب الذي بعده وكذا عند  
مسلم (قوله في خبر) كذلك كثيرا التكرير أي أي خبر كان وفي رواية هشام في الخبر قيل المراد  
به صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتفنية لسعادة الدارين السابقة له لعله يعرض من الغيرة  
التي جرت بها العادة بين الزوجات لكن في رواية هشام المذكورة وأحب من شركني فكأنه أختي  
فعرف أن المراد بالخبر ذاته صلى الله عليه وسلم (قوله) فأنما يحدث) بضم أوله وفتح الحاء على البناء  
للصهيول وفي رواية هشام المذكورة قلت بلغني وفي رواية عقب في الباب الذي بعده قالت  
بارسول الله فواتقه أنا لتحدث وفي رواية وهب عن هشام عند أبي داود وفي الله قد أخبرت (قوله)  
أنك تريد أن تنكح) في رواية هشام الاتية بلغني أنك تخطب ولم أقف على اسم من أخبر بذلك  
وأما كل من المتأخرين فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل  
(قوله) بنت أبي سلمة) في رواية عتيق الأتية وكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أبي الزهرى  
عن الزهرى ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عراك عن زينب بنت أم  
سلمة درة بنت أبي سلمة وهي بضم المهملة وتشديد الراء وفي رواية حكاهما عياض وخطأها بفتح  
المهملة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة درة وأذرة على الشك شك  
زهير رواه عن هشام ووقع عند البيهقي من رواية الحمدي عن سفيان عن هشام بلغني أنك  
تخطب زينب بنت أبي سلمة وقد تقدم التنبيه على خطئه ووقع عند أبي موسى في ذيل المعرفة حنة  
بنت أبي سلمة وهو خطأ وقوله بنت أم سلمة هو استفهام استنباط لرفع الإشكال أو استفهام إنكار  
والمنع أي أنها إن كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون خبرهما من وجهين كما سألني يانه وإن  
كانت من غيرهما من وجه واحد وكان أم حبيبة لم تطلع على خبرم ذلك أما لان ذلك كان قبل  
نزول آية التحريم وأما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال  
لكرمانى والاحتمال الثاني هو المعتقد والاول يدفعه سياق الحديث وكان أم حبيبة استندت

أو تحيين ذلك فقلت نعم لست  
لك بخيلة وأحب من شاركني  
في خبر أختي فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم إن ذلك  
لا يحل لي قلت فأنما يحدث  
أنك تريد أن تنكح بنت أبي  
سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم



على جواز الجمع بين الاثنين بجواز الجمع بين المرأة وأبنائها بطريق الأولى لأن الرخصة حُرمت على  
 التام والاختصاص في صورة الجمع فقط فأجابنا صلى الله عليه وسلم بأن ذلك لا يحل وأن الذي  
 بلغنا من ذلك ليس بحق وانما تحريم عليهما من جهتين (قوله) لو أنتم التكن ربيتي في حجرى ما حلت  
 لي قال القرطبي فيه تعليل الحكم بعلمين فإنه على تحريمها بكونها ربيته وبكونها بنت أخ من  
 الرضاة كذا قال والذي يظهر أنه نهى على أن تكونا من مانع واحد كفى في التحريم فكف  
 وبهما مانعان فليس من التعليل بعلمتين في شيء لأن كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم إلى كل  
 منهما ما لا يقدّر فإما أن يضاف إلى الحكم إلى الأول منهما كفى السمين إذا اجتمعا ومثاله  
 لو أحدث ثم أحدث بغير تخلط طهارة فالحدث الثاني لم يعمل شيئا أو يضاف الحكم إلى الثاني كما  
 في اجتماع السب والمباينة وقد يضاف إلى أشبههما وأنسبهما سواء كان الأول أم الثاني فعلى  
 كل تقدير لا يضاف إليهما جميعا وإن قدر أنه يوجد فالإضافة إلى المجموع ويكون كل منهما محررا  
 عنه لانه لا يمتنع فلا يجمع علمتان على معاول واحد وهذا الذي يظهر والمثله مشهورة في  
 الأصول ومنها خلاف قال القرطبي والصحيح جواز هذا الحديث وغيره وفي الحديث إشارة إلى  
 أن التحريم بالربة أشد من التحريم الرضاة وقوله ربيتي أى بنت زوجتي مشتقة من الرب  
 وهو الأصلح لانه يقوم بأمرها وقيل من التربة وهو غلط من جهة الاشتقاق وقوله في حجرى  
 رأى فيه لفظ الآية والأفلامه يوم له كذا عند الجمهور وأنه خرج مخرج القالب وسألت البحث  
 فيه في باب مفرد وفي رواية عن عائشة بنت أم سلمة عند الطبراني لو أنى لم أتكع أم سلمة  
 ما حلت لي أن أباهما أخى من الرضاة ووقع رواية ابن عينة عن هشام والله لم تكن ربيتي  
 ما حلت لي فذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا فرق بين اشتراط كونها في الحر أو لا وهو  
 ضعيف لأن القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ في حجرى حفاظا أثبت (قوله) أرضعتى وأبا  
 سلمة أى وأرضعت أبا سلمة وهو من تقديم المفعول على الفاعل (قوله) نوية بمنقلة وموحدة  
 مصفركات مولاة لآل لب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كما سألت في الحديث  
 (قوله) فلا تعرضن) بنفع أوله وسكون الهمزة وكسر الراء بدهامجة ساكنة ثم نون على الخطاب  
 بلجاعة النساء وكسر الميمزة وتشديد النون خطاب لأم حبيبة وحدها والأول أوجه وقال ابن  
 التين ضبط بضم الصاد في بعض الأمهات ولا أعلم وجه الهمزة أن كان الخطاب لجماعة النساء وهو  
 الابن فهو يسكون الصاد لانه مستقل مبنى على أصله ولو أدخلت عليه التاكيد فشدت  
 النون لكان تعرضنا لانه يجمع ثلاث نونات في فرق بينهما تألف وإن كان الخطاب لأم حبيبة  
 خاصة فتكون الصاد مكسورة والنون مشددة وقال القرطبي جاء بلفظ الجمع وإن كانت النصة  
 لاثنتين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردعا وزجر أن تعود واحدة منهما وأخبرهما إلى مثل ذلك هذا كما  
 لو رأى رجل امرأته تكلم رجلا فقال لها أتكلمين الرجال فإنه مستعمل شائع وكان لام سلمة من  
 الأخوات قرية تزوج زهدة بن الأسود وقرية الصغرى زوج عمر ثم معاوية وعزة بنت أبي أمية  
 زوج منسب بن الحجاج ولها من البنات زينب رواية الخيرة التي قيل أنها مخطوبة وكان لام  
 حبيبة من الأخوات هند زوج الحارث بن نوفل وجوزيرة زوج السائب بن أبي حبيش وأمية  
 زوج صفوان بن أمية وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان وخضرة زوج سميد بن الأخنس

فقال لو أنتم لم تكن ربيتي  
 في حجرى ما حلت لي أم  
 لاشة أخرى من الرضاة  
 أرضعتى وأبا سلمة نوية فلا  
 تعرضن على سنانكن

ومعونه زوج عروة بن مسعود ولها من البنات حبيبة وقد روت عن الحديث ولها حبيبة وكان  
 الغريه من أمهات المؤمنين من الأخوات أم كانوا وأم حبيبة ابنتا زينة أختا سودة وأسماء  
 أخت عائشة وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن والله أعلم **(قوله قال عروة)** هو الاسناد  
 المذكور وقد علق المصنف طرفه في آخر النشأت فقال قال شعيب عن الزهري قال عروة  
 فذكره وأخرجه الاسماعيلي من طريق الذهلي عن أبي الجهم بن أسد **(قوله)** فويرة مولاة لابي  
 لهب **(قوله)** قلت ذكرها ابن منذه في الصحابة وقال اختلف في اسلامها وقال أبو نعيم لا نعلم أحدًا ذكر  
 اسلامها غيره والذي في السير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرها وكانت تدخل عليه بعد  
 ما تزوج خديجة وكان يرسل اليها الصلوة من المدينة إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها  
 مسروح **(قوله)** وكان أبو لهب أعتقه فأنزلت النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره أن عتقه لها  
 كان قبل ارضائها والذي في السير بخلافه وهو أن أبا لهب أعتقه قبل الهجرة وذلك بعد  
 الارضاع بدهر طويل وحكي السهمي أيضا أن عتقه كان قبل الارضاع وسأذكر كلامه **(قوله)**  
 أنه بضم الهمزة وكسر الراء وقع التحنيتة على البناء الصحيح **(قوله)** بعض أهلنا بالرفع على  
 أنه التائب عن الفاعل وذكر السهمي أن العباس قال لما مات أبو لهب رأيت في منامي بعد حلول  
 في شحال فقال ما لقيت بعدكم راحة إلا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين قال وذلك أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولد يوم الاثنين وكانت فويرة بشرت أبا لهب بولده فاعتقهها **(قوله)** بشر حبيبة  
 بكسر الهمزة ولها سكنون التحنيتة بعد ما مودة أي سوحا وقال ابن فارس أصلها الحورية  
 وهي المسكنة والحاجة قالها في حبيبة منقلة عن والوانكسار ما قبلها ووقع في شرح السنة  
 للجوزي بفتح الحاء ووقع عند المسكنة بفتح الحاء المجبة أي في حالة خائبة من كل خير وقال ابن  
 الجوزي هو تصفيف وقال القرطبي يروي بالمجبة ووجدته في نسخة معتمدة بكسر الهمزة وهو  
 المعروف وحكي في المشارع عن رواية المسكنة بالجرم ولا طئه الانحصاف وهو تصفيف كما قال  
**(قوله)** لماذا لقيت أي بعد الموت **(قوله)** لم ألق بعدكم غيرانى كذا في الأصول بحدف المقعول  
 وفي رواية الاسماعيلي لم ألق بعدكم رضاء وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لم آله بعدكم  
 راحة قال ابن بطلان سقط المقعول من رواية البخاري ولا يستقيم الكلام إلا به **(قوله)** غيرانى  
 سقت في هذه كذا في الأصول بالحدف أيضا ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة وأشار إلى  
 النقرة التي تحت إلهامه وفي رواية الاسماعيلي المذكورة وأشار إلى النقرة التي بين الإلهام  
 والتي تليها من الأصابع ولليحق في الدلائل من طريق ٣ كذا مشله بلفظ بعض النقرة الخ  
 وذلك إشارة إلى حقارة ما سقى من الماء **(قوله)** لم يأتني بفتح العين وفي رواية عبد الرزاق  
 بفتح هو وأوجهه والوجه الاول أن يقول بعتاقي لأن المراد التخلص من الرق وفي الحديث  
 دلالة على أن الكافر قد شفعه العمل الصالح في الآخرة لكنه يخاف لظاهر القرآن قال الله  
 تعالى وقد منال ما علوا من عمل خلعناه هاهنا منشورا وأجيب أولا بأن الخبر من سأل أسره  
 عروة ولم يذكر من حدثه به وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذي في الخبر رؤا منام فلا يخفى فيه  
 ولعل الذي راها لم يكن اذناك أسلم بعد فلا يصح به وثانيا على تقدير القبول فيجوز أن يكون  
 ما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا من ذلك بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه

ولا اخوانك قال عروة  
 وفويرة مولاة لابي لهب وكان  
 أبو لهب أعتقه فأرضعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما  
 مات أبو لهب أثر به بعض  
 أهله بشرحبة قال له ماذا  
 لقيت قال أبو لهب لم ألق  
 بعدكم غيرانى سقت في هذه  
 بعتاقي فويرة

٣ قوله من طريق كذا هكذا  
 في نسخ الشرح التي بأيدينا  
 وحرر اه معججه

فقل من الغمرات الى الشخصاح وقال البيهقي ماورد من بطلان الخبر للكفار فنهأتم لها ما يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبه من الجرائم سوى الكفر بما علموا من النيرات وأما عياض فقال انعقد الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا ثابون عليها شعيم ولا تخفيف عذاب وان كان بعضهم أشد عذابا من بعض (قلت) وهذا لا يرد الاحتمال الذي ذكره البيهقي فان جميع ماورد من ذلك فيما يتعلق بنزب الكفر وأما ذنب غير الكفر في المانع من تخفيفه وقال القرطبي هذا التخفيف خاص بهم إذ وبعين ورد النص فيه وقال ابن المنبر في الحاشية هنا قضيتان احدهما محال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره لان شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح وهذا مقفود من الكافر الثانية انما الكافر على بعض الاعمال تفضل من الله تعالى وهذا لا يحمله العقل فاذن تقرر ذلك لم يكن عتق أبي لهب ثوابه مقربة معتبرة ويجوز أن تفضل الله عليه بما شاء كما تفضل على أبي طالب والمتبع في ذلك التوقف نفيا واثباتا (قلت) وثمة هذا أن يقع التفضل المذكور كما ملين لوقع من الكافر البراة ونحو ذلك والله أعلم **(قوله ما)** من قال الارضاع بعد حولين لقوله عز وجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وما يحرم من ثلثون شهرا وحجهم قوله تعالى وحده وفصله ثلاثون شهرا أي المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال وهذا قول غريب والمنهور عند الجمهور وأنها تقدر بمدة أقل الجمل وأكثرمدة الرضاع والى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن وبؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول أن أقصى الحمل سنتان ونصف وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن مترجم في ذلك أنه يغفر بعد الحولين مدة يمد من الماطل فيها على الفطام لان العادة أن الصبي لا يقطم دفعة واحدة بل على التدريج في أيام قليلة فلا يام التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قبل يغفر نصف سنة وقبل شهران وقبل شهر ونحوه وقبل أيام يسيرة وقبل شهر وقبل الأرباد على الحولين وهي رواية ابن وهب عن مالك قاله أبو الجهم وروى عنهم حديث ابن عباس رفعه لارضاع الاما كان في الحولين أخرجه الدارقطني وقال يسنده عن ابن عينة غير الهيم بن جبل وهو ثقة حافظ وأخرجه ابن عدى وقال غير الهيم بوقفه على ابن عباس وهو محفوظ وعندهم متى وقع الرضاع بعد الحولين ولو لم يظف لم يرتب عليه حكم وعند الشافعية لو أشد الوضع في أثناء الشهر جبر المنكسر من شهرا خر ثلاثين يوما وقال زفر يستمر الى ثلاث سنين اذا كان يجتزئ باللبن ولا يجتزئ الطعام وحكي ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يجتزئ باللبن وحكي عن الأوزاعي مثله لكن قال بشرط أن لا يقطم حتى فطم ولو قبل الحولين فارضاع بعده لا يكون رضاعا **(قوله وما يحرم من قبل الرضاع وكثيره)** هذا ما صيرمته الى التمسك بالعموم الواردة الاخبار مثل حديث الباب وغيره وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي والليث وهو المشهور عند أحمد وذهب آخرون الى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة ثم اختلفوا فجاء عن عائشة عشر رضعات أخرجه مالك في الموطأ وعن حفصة كذلك وجاء عن عائشة أيضا سبع رضعات أخرجه ابن أبي خزيمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وعبد الرزاق من طريق حمزة كانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات وجاء عن عائشة

• (باب من قال لارضاع بعد حولين لقوله عز وجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) •

أيضا خمس رضعات فعند مسلم عنها كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ثم نسخت  
بجمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن بما يقرأ وعند عبد الرزاق  
باسناد صحيح عنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات وإلى هذا ذهب الشافعي وهي رواية  
عن أحمد وقال ابن حزم وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود  
وأشاعره إلا ابن حزم إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحرم الرضعة  
والرضعتان فإن مفهومه أن الثلاث تحرم وأغرب القرطبي فقال لم يقل به إلا داود ويخرج  
بما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول لا يحرم الرضعة والرضعتان والثلاث  
وأن الأربعة هي التي تحرم والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الجنس وأما حديث لا يحرم  
الرضعة والرضعتان فلهما مثال لما دون الجنس والافتحريم بالثلاث فافوقها انما يؤخذ من  
الحديث للمفهوم وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الجنس فهو  
لا يحرم الصغرى ولا المصنان أن الثلاث تحرم ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم  
فتعارض فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين وحديث الجنس جامن طرق صحيحة وحديث  
المصنان جاء أيضا من طرق صحيحة لكن قد قال بعضهم أنه مضطرب لأنه اختلف فيه هل هو  
عائشة أو عن ابن أبي ربيعة أو عن أم الفضل <sup>لكن</sup> لم يقدح الاضطراب عند مسلم  
فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس أن رجلا من بني عامر قال يا رسول الله هل تحرم  
الرضعة الواحدة قال لا وفي رواية عنها لا يحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصانة والمصان قال  
القرطبي هو أنص مافي الباب إلا أنه يمكن جعله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع  
وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها  
فما يمتد من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطبق عليه الاسم ويضعده من حيث النظر أنه  
معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالمهر أو يقال مانع بل الباطن فيصير  
فلا يشترط فيه العدد كالمنى والله أعلم وأيضا قد قول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخت  
بجمس معلومات فأتى صلى الله عليه وسلم وهن بما يقرأ إلا ينقض للاحتجاج على الأصح  
من قول الأصيلين لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والرواية روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم  
يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الرواية أنه خبر لم يقل قوله فيه والله أعلم <sup>(قوله عن الأشعث)</sup> عوان  
أبي الشعثاء واسمه سليمان بن الأسود المخزومي الكوفي <sup>(قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها)</sup>  
وعند دارجل) لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي القيس وعطل من قال هو عبد الله بن زيد رضيع  
عائشة لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى  
الله عليه وسلم فولدته فلها أقل له رضيع عائشة <sup>(قوله فكأنه تغير وجهه كانه كره ذلك)</sup> كذا فيه  
ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث وعندي رجل فاعدا فاشتد ذلك عليه  
ورأيت التنبؤ في وجهه وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة فتش ذلك عليه وتغير  
وجهه وتقدم من رواية سفيان المصمفي في الشهادات فقال يا عائشة من هذا <sup>(قوله فقأت أنه)</sup>  
أخى في رواية عند عن شعبة أنه أخى من الرضاة أخرجه الأمام علي وقد أخرجه أحمد عن  
عند يرونها وتقدم في الشهادات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها كذا كرها أو  
داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعا عن الأشعث <sup>(قوله أنظرن ما أخواتكن)</sup> في رواية

حدثنا أبو الوليد حدثنا  
شعبة عن الأشعث عن  
أبيه عن مسروق عن  
عائشة رضي الله عنها أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
دخل عليها وعند دارجل  
فكأنه تغير وجهه كانه كره  
ذلك فقالت أنه أخى فقال  
انظرن ما أخواتكن

٥١٠٢  
موسى  
نظرة  
٩٧٦٥٨

فأما الرضاعة من الجماعة

الكثير من أخوانك وهي أوجه والمعنى تأمل ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاعة ومقدار الارتضاع فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع الرضاع المسترط قال المهلب معناه انظر مناسب هذه الاخوة فان حرمة الرضاع انما هي في الصغير حتى تسد الرضاعة للجماعة وقال أبو عبيد معناه ان الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بل الرضاع (قوله) فأما الرضاعة من الجماعة) فيه تعليل الباعث على امعان النظر والفكر لان الرضاعة ثبت بالنسب وتجعل الرضيع محرما وقوله من الجماعة أي الرضاعة التي ثبت بها الحرمة وتعمل في الخلوة هي حيث يكون الرضيع طفلا لسد اللبن جوعته لان معدته ضعيفة يكفيها اللبن ويثبت بذلك له فصير مركز من المرضعة فسترك في الحرمة مع أولادها فكأنه قال لارضاعة معتبرة الا الغنية عن الجماعة والمطعمة من الجماعة كقوله تعالى أطعمهم من جوع ومن شواهد حديث ابن مسعود لا رضاع الا ما سدد العظم وأثبت اللحم أخرجه أبو داود وصرفوا وموقوف واحد ثبت أم سلمة لا يجزى من الرضاع الا ما تقي الامعاء أخرجه الترمذي وصححه ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تجزى لانها لا تقي من جوع واذا كان يحتاج الى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان يشرب أم أكل بأي صفة كان حتى الوجور والسقوط والتردد والطبخ وغير ذلك اذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لان ذلك بطر الجوع وهو موجود في جميع ما ذكر فينا في الخبر والمعنى وهذا قال الجمهور ولكن استثنى الحنفية الحقةنة وخالف في ذلك اللث وأهل الظاهر فقالوا ان الرضاعة المحرمة انما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قولهم اشكال في التقام سالم بندي سهل وهي اجنبية منه فان عاضا أجاب عن الاشكال باحتمال أنها حليته ثم شره من غير أن يمس ثديها قال النووي وهو احتمال حسن لكنه لا يقيد ابن حزم لانه لا يكتفي في الرضاع بالاتقام الثدي لكن أجاب النووي بأنه عني عن ذلك الحاجة وأما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مس الاجنبى ثدي الاجنبية والتقام ثديها اذا أراد أن يرضع منها مطلقا واستدل به على أن الرضاعة انما تعتبر في حال الصغير لانها الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبر وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجة وعليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلمة لا رضاع الا ما تقي الامعاء وكان قبل القطام وصححه الترمذي وابن حبان قال القرطبي في قوله فأما الرضاعة من الجماعة فثبت قاعدة كلمة مصرحة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستغنى به الرضيع عن الطعام واللبن ويعتضد بقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فإنه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاع المحتاج اليه عادة المعتبر شرعا فما زاد عليه لا يحتاج اليه عادة فلا يعتبر شرعا اذ لا حكم للتأخر وفي اعتبار ارضاع الكبير انما هو حرمة المرأة بارتضاع الاجنبى منها لا اطلاع على عورتها ولو بالتقاسم ثديها (قلت) وهذا الاخير على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي وقد تقدم قبل خمسة أبواب أن عائشة كانت لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغير والكبر وقد اشتهر بذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتج به بقصة سالم مولى أبي حنيفة فلعلمها همت من قوله انما

الرضاعة من الجماعة اعتبارا بدة دار ما بد الجوعة من لبن المرضعة ان يرتفع منها وذلك اعم من  
 أن يكون المرتضع صغيرا وكبير فلا يكون الحديث ناصيا منع اعتبار رضاع الكبير وحديث  
 ابن عباس مع تقدير بثبوته ليس ناصيا ذلك ولا حديث أم سلمة لجواز أن يكون المراد أن الرضاع  
 بعد القطام ممنوع ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم فبافي الاحاديث المذكورة ما يدفع هذا  
 الاحتمال فلهذا اعتمدت عائشة بذلك وحكماء النورى سيما ابن الصباغ وغيره عن داود وفيه نظر  
 وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يشترط في الاحتجاب منه وما إلى هذا القول ابن  
 الموازين المالكية وفي نسبة ذلك لداود ونظر فان ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور وكذا نقل  
 غيره من أهل الظاهر وهم أخبر بذهب صاحبهم وانما الذى نصر مذهب عائشة هذا وبالغ في ذلك  
 هو ابن حزم ونقله عن علي وهو من رواية الحرث الاعور عنه وذلك ضعفه ابن عبد البر وقال عبد  
 الرزاق عن ابن جرير قال رجل لعطاء ان امرأته سقتني من لبنها بعدما كبرت أفأستحبها قال لا  
 قال ابن جرير فقلت له هذا رأيك قال نعم كانت عائشة تأمر بذلك سنوات أخيرا وهو قول الليث بن  
 سعد وقال ابن عبد البر لم يختلف عنه في ذلك (قلت) وذكر الطبري في مذهب الآثاري مسند علي  
 هذه المسئلة وساق بإسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة وهو عما يخص به عموم قول أم سلمة  
 أبي سائر وأرواح النبي صلى الله عليه وسلم أي يدخلن عليهن تلك الرضاعة أحدا آخره مسلم  
 وغيره ونقله الطبري أيضا عن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وعروة في آخرين وفيه تعقب على  
 القرطبي حيث خص الجواز بعائشة بداود وذهب الجمهور إلى اعتبار الصغرى في الرضاع المحرم  
 وقد تقدم ضبطه وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة منها أنه حكمه منسوخ وبه جزم المحب الطبري في  
 أحكامه وقدره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والاحاديث الدالة على اعتبار الجوارين  
 من رواية أحداث الصحابة قد دل على تأخرها وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر اسلام الراوى  
 ولا صغره أن لا يكون ما رواه متقدما أو اضافي سيما قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار  
 الجوارين لقول امرأته أي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه  
 قالت وكف أرضعه وهو رجل كبير فنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل  
 كبير وفي رواية لمسلم قالت أنه ذو لحية قال أرضعيه وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغرى  
 معتبر في الرضاع المحرم ومنها دعوى الخصوصية بالم وأمرأة أي حذيفة والاصل فيه قول  
 أم سلمة وأرواح النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى هذا الارخصة أرخصه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لسالم خاصة وقدره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من النبي الذي  
 أتى إلى الاختلاط بالسلمة فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من النبي شق ذلك على سلمة فوقع  
 الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة وهذا فيه نظر لانه يقتضى الحاق من يساوى  
 سلمة في المشقة والاحتجاج بها فتنتفى الخصوصية وبث مذهب المخالف لكن يفيد الاحتجاج  
 وقدره آخرون بأن الاصل أن الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغرى خولف الاصل له روى  
 ما عداه على الاصل وقصة سالم واقعة عين بطرقها احتمال الخصوصية فوجب الوقوف عن  
 الاحتجاج بها ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف محمد بن خليل الاندلسي في هذه  
 المسئلة أنه توقف في أن عائشة وان صح عنها القياس بذلك لكن لم يقع منها ادخال أحد من

الجانب تلك الرضاة قال تاج الدين ظاهر الا حديث ترد عليه وليس عندي فيه قول  
 جازم لا من قطع ولا من ظن غالب كذا قال وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة  
 فكانت عائشة تأمر بنات أخوتها بنات أخواتها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها وأمرها  
 وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها واستاده صحيح وهو صريح فأبى ظن غالب وراء هذا  
 والله سبحانه وتعالى أعلم وفي الحديث أيضا جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاة معه عليها  
 وأنه يصير أختها وقبول قولها فحين اعترفت به وإن الزوج يسأل زوجته عن سبب ادخال الرجل  
 شبهه والاحتياط في ذلك والنظر فيه وفي قصة سالم جواز الارشاد الى الحبل وقال ابن الرفعة يؤخذ  
 منه جواز تعاطي ما يحصل الحل في المستقبل وإن كان ليس حلالا في الحال **قوله**  
**باب ان الفعل** يفتح الفاء وسكون المهملة أي الرجل ونسبة اللبن إليه مجازية لكنه  
 السبب فيه **قوله** عن ابن شهاب **قوله** ان أفلح أخو أبي القعيس **قوله** ان أفلح أخو أبي القعيس  
 عن عروة وأم وسبأ في قبيل كلاب الطلاق **قوله** ان أفلح أخو أبي القعيس **قوله** ان أفلح أخو أبي القعيس  
 مهملتين مصغر وتقدم في الشهادتين من طريق الحكم عن عروة استأذن علي أفلح فلم أذن له وفي  
 رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قعيس والحفوظ أفلح أخو أبي القعيس ويحتمل أن يكون اسم  
 أبيه قعيسا واسم جده قسب إليه فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه أو واسم جده  
 ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ فان أباي القعيس وكذا ما وقع عند  
 النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة وقد مضى في تفسيره للاحزاب من طريق شعيب  
 عن ابن شهاب بلفظ ان أفلح أخو أبي القعيس وكذا المسلم من طريق يونس ومسلم عن الزهري  
 وهو المحفوظ عن أصحاب الزهري لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عينة عن الزهري أن أفلح بن  
 أبي القعيس وكذا لا في داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه واسم من طريق ابن  
 جريج عن عطاء أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن علي عني من الرضاة أبو الجعد قال  
 فقال لي هشام انما هو أبو القعيس وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام استأذن  
 عليها أبو القعيس وسائر الروايات عن هشام قالوا أفلح أخو أبي القعيس كما هو المشهور وكذا قال  
 سائر أصحاب عروة ووقع عند مسلم من طريق القاسم بن محمد أن أبا قعيس أتى عائشة  
 يستأذن عليها وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق القاسم عن أبي قعيس والمحفوظ أن الذي  
 استأذن هو أفلح وأبو القعيس هو أخوه قال القرطبي كل ما جاء من الروايات وهم الامن قال أفلح  
 أخو أبي القعيس أو قال أبو الجعد لانها كنية أفلح **قلت** وإذا تدبرت ما حوت عرفت ان كثيرا  
 من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فانه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح  
 وأما مسلم أبي القعيس فلم أقف عليه الا في كلام الدارقطني فقال هو وائل بن أفلح الاشعري وسكن  
 هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضا ان اسمه الجعد فعلى هذا يكون أخوه وافق اسمه أبيه ويحتمل  
 أن يكون أبو القعيس نسب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أفلح بن القعيس وأخوه أفلح  
 ابن قعيس بن أفلح أبو الجعد قال ابن عبد البر في الاستيعاب لا أعلم لأبي القعيس ذكرا الا في هذا  
 الحديث **قوله** وهو عهدها من الرضاة **قوله** التفتان وكان السباق يقتضي أن يقول وهو عني  
 وكذا وقع عند النسائي من طريق من عهدها مالك وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم وكان  
 أبو القعيس أختا عائشة من الرضاة **قوله** فأتى ان أذن له في رواية عن مالك المصنف في

\* (باب لبن الفعل) «حدثنا  
 عبد الله بن يوسف أخبرنا  
 مالك عن ابن شهاب عن  
 عروة بن الزبير عن عائشة  
 أن أفلح أخو أبي القعيس جاء  
 يستأذن عليها وهو عهدها من  
 الرضاة بعد أن نزل الحجاب  
 فأتى أن أذن له فلما جاءه  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أخبرته بالذي صنعت

٥١٠٢

 م  
 سن  
 خطه

١٦٥٩٧

فامرني أن آذن له

الشهادات فقال أتختبئ مني وأنا علم وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة  
الاحزاب فقلت لا آذن له حتى استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أخاه أبا القعيس ليس هو  
أرضعني ولكن أرضعني امرأة أي القعيس وفي رواية معمر عن الزهري عند مسلم وكان  
أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة (قوله فأمرني أن آذن له) في رواية شعيب الأذني  
له فإنه علم تربيتي منك وفي رواية سفیان بن عوف قال آذنك وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب  
الاكشاف في الدين وفي رواية مالك عن هشام بن عروة أنه علم فأبلغ عليك وفي رواية الحاكم  
صدق أفلح الأذني له ووقع في رواية سفیان الثوري عن هشام عند أبي داود دخل على أفلح  
فاستتر منه فقال أنستين مني وأنا علم قلت من أين قال أرضعتك امرأة أي قلت انما  
أرضعتني المرأة ولم أرضعني الرجل الحديث ويجمع بانه دخل عليها أولا فاستترت ودار بينهما  
الكلام ثم استأذن نظامه أنها قبلت قوله فلم تاذن له حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة قال عروة في ذلك كانت عائشة تقول حرموا  
من الرضاع ما يحرم من النسب ووقع في رواية سفیان بن عيينة ما يحرم من النسب وهذا  
ظاهر الوقف وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عروة في هذه  
القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تختبئ منه فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد  
تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضا من فوعة من وجه آخر في أول أبواب الرضاع وفي الحديث  
ان ابن الفضل يحرم فتشترط الحرة لمن ارتضع الصغير يلبنه فلا تحصل له بنت زوج المرأة التي  
أرضعته من غير هامئلا وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عروان الزبير ورافع بن خديج وزيب  
بنت أم سلمة وغيرهم ونقله ابن بطال عن عائشة وفيه نظرون التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي  
سلمة والقاسم وسالم وصليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم التيمي وأبي قلابة وأبياس  
ابن معاوية آخر جهات ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن المنذر وعن ابن سيرين  
ينبت أن ناسا من أهل المدينة اختلفوا فيه وعن زيب بنت أبي سلمة أنها سألت والحياة  
متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئا وقال به من الفقهاء  
ربعة الرأي وإبراهيم بن عيسى وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه وأغرب عياض ومن تبعه في  
تخصصهم ذلك داود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذكرنا ذلك وجمعتهم في ذلك قوله تعالى  
وأما أنكم الذي أرضعتكم ولم يذكر العمدة والابنت كذا كرهما في النسب وأجيبوا بان تخصص  
الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ولا سيما قد جاءت الأحاديث الصحيحة واحتج بعضهم  
من حيث التنزيل بان اللبن لا ينقل من الرجل وانما ينقل من المرأة فكيف تستشر الحرة الى  
الرجل والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت اليه وأضافان سبب اللبن هو المرأة  
والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجمل كان سبب الولد أو جب تحريم ولد الولدة  
لتعلقه بولده وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسئلة اللقاح واحد أخرجه ابن أبي شيبة  
وأبى فان الوطء يدر اللبن فالفضل فيه نصيب وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء  
الامصار كالإمام في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبه في أهل الكوفة وابن جريج  
في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد وأحق وأبي ثور وأتباعهم الى أن لبن الفحل



بحرم ويحتم هذا الحديث الصحيح وأزم الشافعي المالكية في هذه المسئلة برداً صلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الأحاديث الواردة عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أنس بن النخيل لا يحرم قال عبد العزيز بن محمد وهذا رأي فقهاءنا إلا الزهري فقال الشافعي لا تعلم شيئاً من علم الخاصة أولى بأن يكون عاماً ظاهر من هذا وقد تركوه للخبر الوارد فيلزمهم على هذا أماناً يردوا هذا الخبر وهم يردوه أو يردوا ما خالف الخبر وعلى كل حال هو المطلوب قال القاضي عبد الوهاب يصور ويحرم بدل النخل برجل له امرأتان ترضع أحدهما صديداً الأخرى صبية فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية وقال من خالفهم يجوز واستدل على أن من ادعى الرضاع وصدق الرضيع ثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بينة لأن أفعى ادعى وصدقته عائشة وأذن الشارع بمحرم ذلك وتعقب باحتمال أن يكون الشارع اطاع على ذلك من غير دعوى أفعى وتسليم عائشة واستدل به على أن قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثره لعدم الاستيفصال فيه ولا حاجة فيه لعدم الذكر لا يدل على عدم المحض وفيه من شك في حكم تزويج عن العمل حتى يسأل العلماء عنه وإن من أشبهه عليه الشيء طاب المدي بيانه يرجع إليه أحدهما وإن العالم إذا سئل يصدق من قال الصواب فيها وفيه وجوب احتياط المرأة من الرجال الأجانب ومشروعية استئذان المحرم على محرمه وإن المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا بإذنه وفيه حوازل السمة وأفعى يؤخذ منه أن المستفتى إذا بدر بالتعميل قبل سماع الفتوى أنكرك عليه لقوله لها تزيت عيذك فإن فيه إشارة إلى أنه كان من حقها أن تسأل عن الحكم فقط ولا تغفل وأزم به بعضهم من أطلق من الخفية القائلين أن العجائب إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً وضع عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلين النخل ذكره مالك في الموطأ وسعد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كآب النكاح بإسناد حسن وأخذ الجمهور ومنهم من الخفية بخلاف ذلك وعلموا بروايتها في قصة أنى أبي القعبس وحرموه بلين النخل فكان يلزمهم على قاعدة أنهم أن يقبلوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لكنه لم يروه غيرها وهو الزام أقوى **قوله** باب شهادة المرءة أي وحدها وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات وأغرب ابن طال هنافس في الإجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه وهو عجيب منه فانه قول جماعة من السلف حتى أن عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فتن ذلك في الحيوان **قوله** على من عبد الله هو ابن المديني واسم جميل ابن إبراهيم هو المعروف بابن علي وعبد بن أبي مريم كماله في الصحيح سوى هذا الحديث ولا أعرف من حاله شيئاً إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين وقد وضعت في الشهادات بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مليكة وإن العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبه بن الحارث نفسه وقد سلمت نسمة المرأة المبرع عنها بثلاثة بنت فلان ونسمة أبيها وأما المرءة السوداء فاعترفت اسمها بعد **قوله** فأعرض عني في رواية المستنقلى فأعرض عنه وفيه الثقات **قوله** دعها عنك وأشار بإصبعه السبابة والوسطى يحكى أبو ب يعنى يحكى الإشارة أبو ب والقائل على والحاكمي اسم جميل والمراد حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث أشار

﴿باب شهادة المرءة﴾

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا

اسماعيل بن إبراهيم أخبرنا

أبو ب عن عبد الله بن أبي

مليكة قال حدثني عبيد بن

أبي مريم عن عقبه بن الحارث

قال وقد سمعته من عقبه

لكني الحديث عبد الله حفظ

قال تزوجت امرأة ثناء

امرأة سوداء فقالت أرضعك

فأبى النبي صلى الله عليه

وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت

فلان فأتها امرأة سوداء

فقال لي أتى قد أرضعتك

وهي كاذبة فأعرض عني

فأبىته من قبل وجهه قلت

إنها كاذبة قال كف بها

وقد زعت أنها قد أرضعتك

دعها عنك وأشار اسم جميل

بإصبعه السبابة والوسطى

يحكى أبو ب

نخبة

نخ

٢٩٩/٤

٤٠٠/٤

«(باب ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية إلى علماء حكيماء)» وقال أنس والمحضات من النساء ذوات الأزواج الحرام حرام إلا ما ملكت أيمانكم لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جارية من عبده وقال ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كامه وابنته وأخته وقال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى ابن سعيد عن سفيان حدثني حبيب بن سعيد عن ابن عباس حرم من التبع سبع ومن الهير سبع ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية

٥١٠٥

نخ

٥٤٨٢

بيده وقال بلسانه دعها عنك فحك ذلك كل راوٍ من دونه واستدل به على ان الرضاعة لا يشترط فيها عدد الرضعات وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتقال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد وبهذا شهاده فلم ينجح له ذكره في كل واقعة وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك ويؤخذ من الحديث عند من يقول ان الامر بفراقها لم يكن التحريم بها عليه بقول المراجعة بل للإحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوجه ثم اطاع على أمر فيه خلاف بين العلماء كن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناها بها أو وشك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك والله أعلم ﴿قوله ما﴾ ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية إلى علماء حكيماء كذا الذي ذكره سابق في رواية كريمة إلى قوله وبنات الاخت ثم قال إلى قوله علماء حكيماء ذلك يشهد بالآيتين فإن الأولى إلى قوله غفور رحيم ﴿قوله﴾ وقال أنس والمحضات من النساء ذوات الأزواج الحرام إلا ما ملكت أيمانكم لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جارية وفي رواية الكشيحي جارية (من عبده) وصله اسمعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن بإسناد صحيح من طريق سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس بن مالك أنه قال في قوله تعالى والمحضات ذوات الأزواج الحرام إلا ما ملكت أيمانكم فإذا لا يرى بما ملك البنين بأساً أن ينزع الرجل الجارية من عبده فطأها وأخرجها ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن التيمي بلطف ذوات الدعول وكان يقول يسهلها لافها والاكتر على ان المراد المحضات ذوات الأزواج يعني انهن حرام وان المراد بالاستئناس في قوله إلا ما ملكت أيمانكم المسيات اذا كن متزوجات فانهن حلال لمن سباهن ﴿قوله وقال﴾ أي قال الله عز وجل (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) أشار بهذا إلى التسمية على من حرم نكاحها إذا نادى على ما في الآيتين فذكر المشركه وقد استثنيت الكفاية والرائدة على الاربعة فدل ذلك على ان العدد الذي في قول ابن عباس الذي بعده لا يفيده ولا يعمد وأما أراد حصر ما في الآيتين ﴿قوله﴾ وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كامه وابنته وأخته وصله الثريابي وعبد بن جدد بإسناد صحيح عنه ولنظفه في قوله تعالى والمحضات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم لا يحل له أن يتزوج فوق أربع نسوة ثم زاد منهن فمن عليه حرام والباقي مثله وأخرجناه في البيهقي ﴿قوله﴾ وقال لنا أحمد بن حنبل هذا في قول أخذه المصنف عن الإمام أحمد في المذاكره والأجازه والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات وربما استعملها فيها فهو قصور عما عن شرطه والذي هنا من الشق الأول وليس للمصنف في هذا الكتاب عن أحمد رواية إلا في هذا الموضع وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة وكأهلم بكثير عنه لانه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادراً فمن ثم كثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد وسفيان المذكوري في هذا الاستناد وهو الثوري وحبيب هو ابن أبي ثابت ﴿قوله حرم من التبع سبع ومن الهير سبع﴾ في رواية ابن مهدي عن سفيان عند الاسماعيلي حرم عليكم وفي لفظ حرم عليكم ﴿قوله﴾ ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية في رواية يزيد بن هرون عن سفيان عند الاسماعيلي قرأ الآيتين وإلى هذه الرواية أشار المصنف بقوله في الترجمة إلى علماء



تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم) هذا من تشقه المصنف وقد صرح به قتادة قبله بكثري وقد قال ابن المنذر لأهل أحد أطل هذا النكاح قال وكان يازن من يقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله للقطعة أي لاجل وقوع القطعة بينهما حالما يوجه التنافس بين الضرتين في العادة وسبب أني التصريح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها بل جانباً لذلك منصوصاً في جميع القسريات فأخرج أبو داود وابن أبي شيبة من مرسل عيسى بن طلحة بن عيسى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على قربتها مخافة القطعة وأخرج الخلال من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليلى وعن زفر أيضاً ولكن انعقد الإجماع على خلافه فله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما (قوله) وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بأخت امرأتك لم تحرم عليك امرأتك هذا مضمون ابن عباس إلى ابن المراءد بالنهي عن الجمع بين الأختين إذا كان الجمع بعد التزوج وبه هذا الأثر واصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل زني بأخت امرأتك قال تحظى حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليك امرأتك قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله وأخرج ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال جاوز حرمين إلى حرمة لم تحرم عليك امرأتك وهذا قول الجمهور وخالف فيه طائفة كإسحاق (قوله) ويروي عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فحين بلغني الصبي أن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه في رواية أبي ذر عن المسئل وابن جعفر بل قوله وأبي جعفر والأول هو المعتقد وكذا وقع في رواية أبي نصر بن مهدي عن المسئل كالجامة وهكذا واصله وكيع في مصنفه عن سفیان الثوري عن يحيى (قوله) ويحیی هذا غير معروف ولم يتابع عليه انتهى وهو ابن قيس روى بضاعتين شرح روى عنه الثوري وأبو عوانة وشريك يقول المصنف غير معروف أي غير معروف والعدالة والإقسام الجاهلة ارتفع عنه بزواجه هو لا هو لا وقد ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم ولم يذكره غيره جرحاً وذكره ابن حبان في الثقات كما أنه في ابن جريج والقول الذي رواه يحيى هذا قد نسب إلى سفیان الثوري والأوزاعي وبه قال أحمد وزاد كذا في تلويط أبي امرأتك أو بأختك أو بشخص ثم ولد للشخص بنت فان كلاً منهن تحرم على الواطئ لكونها بنتاً وأخت من نكحه وخالف ذلك الجمهور فخصوا المرأة المصدق عليها وهو ظاهر القرآن لقوله وأمهات نساكم وإن تجمعوا بين الاختين والذكر ليس من النساء ولا أختاً وعندنا الشافعية فحين تزوج امرأة فملاط بها هل تحرم عليه بنتها أم لا وجهان والله أعلم (قوله) وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بها لا تحرم عليك امرأتك (قوله) واصله البيهقي من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة بلفظ في رجل غشي أم امرأتك قال تحظى حرمتين ولا تحرم عليك امرأتك واسناده صحيح وفي الباب حديث مر فوقع أخرجه الدارقطني والطبراني من حديث عائشة التي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يبيع المرأة ثم يملكها ثم ينكحها أو البنت ثم ينكح أمها قال لا يحرم الحرام الحلال أنما يبيعها ثم كان نكاح حلال وفي إسنادهما عثمان بن عبد الرحمن الوفاصي وهو متروك وقد أخرج ابن ماجه طراً من حديث ابن جبر لا يحرم الحرام الحلال واسناده أصح من الأول (قوله) وبذكر عن

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بأخت امرأتك لم تحرم عليك امرأتك ويروي عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فحين بلغني الصبي أن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه ويحیی هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بها لا تحرم عليك امرأتك وبذكر عن

تغ

٤٠٢/٤

خت

نحلة

٩٨٨٧٧

أبي نصر عن ابن عباس أنه حرمه) وصله الثوري في جامعه من طريقه ولفظه ان رجلا قال انه  
 أصاب أم امرأته فقال له ابن عباس حرمت عليك امرأتك وذلك بعد ان ولدت منه سبعه وأولد  
 كاهم بلغ مبلغ الرجال (قوله) وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس) كذا لا أكثر وفي  
 رواية ابن المهدى عن المستملي لا يعرف سماعه وهي أوجه وأبو نصر هذا بصري أسدي وثقه  
 أبو زرعة وفي الباب حديث ضعف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ أم هانئ أم هانئ نظر إلى  
 فرج امرأته لم تحل له أمها ولا بنتها راسداه مجهول قاله البيهقي (قوله) وروى عن عمران بن حصين  
 والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه) أما قول عمران فوصله عبد الرزاق  
 من طريق الحسن البصري عنه قال فبين خبر بأم امرأته حرمتا عليه جميعا ولا بأس باستناده  
 وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع وأما قول جابر بن زيد والحسن  
 فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنهما قال حرمت عليه امرأته قال قتادة لا تحرم غيرها  
 لا يغني امرأته حتى تنقضي عده التي زنى بها وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بن علي  
 إذا خبر بأم امرأته أو أخته امرأته حرمت عليه امرأته وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة  
 قال قال يحيى بن بسم الله شي والله ما حرمت حرام قط حلالا قط فقال الشعبي بلى وصبت خرا  
 على ما مر من شرب ذلك الماء قال قتادة وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي وأما قوله وقال بعض  
 أهل العراق فله غنى به الثوري فانه عن قال بذلك من أهل العراق وقد أخرج ابن أبي شيبة  
 من طريق جلد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج  
 امرأته أو بنتها ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعامر هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأته قال  
 حرمتا عليه كتابهما وهو قول أبي حنيفة وأصحابه قالوا إذا زنى بأمة حرمت عليه أمها وبنتها  
 وبه قال من غير أهل العراق عطاء والاوزاعي وأحمد واسحق وهي رواية عن مالك وأبي ذلك  
 الجهم وروجهتم ان النكاح في الشرع انما يطلن على المسعة ودعليها لا على مجرد الوطء وأيضا  
 قالوا لا صدق فيه ولا عدة ولا ميراث قال ابن عبد البر وقد أجمع أهل الفتوى من الأمصار على  
 انه لا يحرم على الزاني تزوج من زنى بها فتنكاح أمها وبنتها يجوز (قوله) وقال أبو هريرة لا تحرم  
 عليه حتى يلزق بالأرض يعني حتى يجامع) قال ابن التين يلزق يفتح أوله وضبطه غير بالفتح وهو  
 أوجه والفتح لا زوم والضم متعد يقال لزنه لزنه أو لزنه بغيره وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف  
 وكأناه أشار إلى خلاف الخنفه فانهم قالوا تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها  
 فالخالف أن ظاهر كلام أبي هريرة انه لا يحرم إلا ان وقع الجماع فيكون في المسئلة ثلاثة آراء  
 فذهب الجمهور لا يحرم إلا الجماع مع العقد والخنفه وهو قول عن الشافعي تلحق المباشرة  
 بشبهه الجماع لكونه استمتاعا ويحل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أم المأثم فلا يؤثر كلانها  
 والمذهب الثالث اذا وقع الجماع فلا أوزان تأثر بخلاف مقدماته (قوله) وجوزته سعيد بن  
 المسيب وعروة والزهرى) أى أجازوا للرجل أن يقسم مع امرأته ولو زنى بأمتها أو أختها سواء  
 فعل مقدمان الجماع أو جامع ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك وقدرى  
 عبد الرزاق من طريق الحرث بن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن  
 الرجل يزني بأمة لم تحل له أمها فتسالا لا يحرم الحرام الحلال وعن معمر عن الزهرى مثله وعند

أبي نصر أن ابن عباس حرمه  
 وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه  
 من ابن عباس ويروى عن  
 عمران بن حصين وجابر بن  
 زيد والحسن وبعض أهل  
 العراق قال يحرم عليه وقال  
 أبو هريرة لا تحرم عليه حتى  
 يلزق بالأرض يعني حتى  
 يجامع وجوزته ابن المسيب  
 وعروة والزهرى



وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته **أبنا** \* حدثنا الجدي (١٣٧) حدثنا سفيان حدثنا هشام عن أبيه عن

من حديث وصله البراد والحاكم من طريق أبي إسحق عن فروة بن نوفل الانصبي عن أبيه وكان  
النبي صلى الله عليه وسلم دفع اليه زينب بنت أم سلمة وقال اغتات ظمري قال فذهب بها من جاء  
فقال ما فعلت الجويرية قال عند أمها يعني من الرضاة وبحثت لعلني فذكر حديثا فيها يقرأ  
عند النور وأصله عند أصحاب السنين الثلاثة بدون القصة وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد  
وصحبه ابن جبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخبرته أنها لما قدمت  
المدينة فذكرت القصة في هجرة بناتها ثموت أي سلمة قالت فلما وضعت زينب جاني رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فخطبني الحديث وفيه فحغل يائنا فقول ابن زنا ب حتى جاء عمار هو ابن ياسر  
فاختلجها وقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته وكانت ترضعها لخاله النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالت ابن زنا ب فقالت غيرة بنت أبي أمية وهي أخت أم سلمة وافقت ما عندنا أخذها  
عمار بن ياسر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني أتيكم الدلالة وفي رواية لا جدباء عمار وكان أخاها  
لامها يعني أم سلمة فدخل عليها فانتشطها من حجرها وقال دعي هذه المقبوحة الحديث (قوله)  
وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته **أبنا** هذا طرف من حديث تقدم موصولا في المناقب من  
حديث أبي بكر وفيه ان أبي هذا سيد يعني الحسن بن علي وأشار المصنف بهذا الى تقوية  
ما تقدم ذكره في الترجمة أن بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم ساق حديث أم حبيبة قلت  
بارسول الله هل لك في بنت أبي سفيان وقد تقدمت من حرمه مستوفى قبل هذا وقوله أرضعتي وأياها  
توية هو فتح الهمزة والموحدة الخفيفة وتوية الفاعل والضمة لبنت أم سلمة والمعنى  
أرضعتي وتوية وأرضعت والددة بنت أبي سلمة وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال  
أرضعتي وأيا سلمة وانما انتهت في ذلك لان صاحب الماشرك قال أن بعض الرواة أخره أن يذر  
رواها بكسر الهمزة وتشديد التخمينة فتعصف ويكنى في الرذيلة قوله في الرواية الأخرى أنها  
ابنة أمي من الرضاة ووقع في رواية مسلم أرضعتي وأياها بأسلمة (قوله وقال اللب حديثنا  
هشام ددة بنت أم سلمة) يعني أن اللب الرواة عن هشام بن عروة بالاسناد المذكور فسمى بنت  
أم سلمة ددة لأنه رمز بذلك الى غلط من سماها زينب وقد قدمت أنها في رواية الجدي عن  
سفيان وأن المصنف أخرجه عن الجدي فلم يسماها زينب وقد ذكر المصنف الحديث أيضا في  
الباب الذي بعده من طريق أبي الثابت أيضا عن ابن شهاب عن عروة فسمهاها بأضادة (قوله)  
**باب** وأن تجمعوها بين الاثنين (أورد فيه حديث أم حبيبة المذكور لقوله فلا تعرض  
علي تناتكن ولا أخواتكن والجمع بين الاثنين في التزويج صرح أهل الاجماع سواء كانوا شافعيين  
أهل أبي أمية أم وسواهم والجمع والاختلاف في إذا كاتما لك العين فأجاز بعض السلف  
وهو رواية عن أحمد والجمهور ورواها عن الأماص على المنع ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها وأختها  
وحكاية الثوري عن الشعبة (قوله **باب** لا تنكح المرأة على عمتها) أي ولا على  
خالها وهذا اللفظ رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن المبارك باسناد حديث الباب وكذا  
هو عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن طريق هشام بن حسان  
عن مجاهد بن سدير عن أبي هريرة (قوله عاصم) هو ابن سليمان البصري الاحول (قوله الشعبي

أرضعتي وأيا سلمة توية فلا تعرض علي تناتكن ولا أخواتكن (باب لا تنكح  
المرأة على عمتها) \* حدثنا سعيدان أخبرنا عبد الله أخبرنا عاصم عن الشعبي

زينب عن أم حبيبة قالت  
قلت يارسول الله هل لك في  
بنت أبي سفيان قال فأقول  
ماذا قلت تنكح قال أتعين  
قلت لست لك بمغفلة وأحب  
من شركتي فبك أختي قال  
إنها لا تحل لي قلت بلغني  
أنت تحنط قال ابنة أم سلمة  
قلت نعم قال ولم تكن  
ربيتي ما حلت لي أرضعتي  
وأياها توية فلا تعرض  
علي تناتكن ولا أخواتكن  
\* وقال اللب حديثنا هشام  
درة بنت أم سلمة (باب)  
وأن تجمعوها بين الاثنين  
الامام قدس (حدثنا عبد  
الله بن يوسف حديثنا اللب  
عن عوف بن ابن شهاب  
أن عروة بن الزبير أخبره أن  
زينب ابنة أبي سلمة أخبرته  
أن أم حبيبة قالت قلت  
بارسول الله انكح أختي  
بنت أبي سفيان قال ويخين  
قلت نعم لست لك بمغفلة  
وأحب من شركتي في خير  
أختي فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم ذلك لا يحل لي  
قلت يارسول الله فواته أنا  
لنعتك أنك تريد أن تنكح  
درة بنت أبي سلمة قال بنت أم  
سلمة فقلت نعم فواته لولم  
تكن في حجرى ما حلت لي  
إنها لا أختي من الرضاة  
تكن في حجرى ما حلت لي  
إنها لا أختي من الرضاة  
تكن في حجرى ما حلت لي





٥٩١٠  
٥٩١٤  
م ٥٥  
نحلة  
٩٤٢٨٨

ابن المنذر لم يستأصل في منع ذلك اختلافا اليوم وانما قال بالجواز فزعم من الخوارج واذا ثبت الحكم بالنسبة وانفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من حاله وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان بن عيسى وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة وهو يفتح الموحدة وتشديد المناء واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعتمها وخالفها ولا يعد بخلافهم لانهم مرقومان الدين ١٥ وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين فان عدتهم القسك بأدلة القرآن لا بخلافه البتة وانما يردون الاحاديث لا اعتقادهم عدم الثقة بقلتها وتحريم الجمع بين الاختين بخصوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعتمها عن جمهور العلماء ولم يعبه المخالف (قوله لا يجمع ولا ينكح) كلفه الروايات بالرغم على انفسه عن المشروعية وهو يتضمن النهي فالة القرطبي (قوله على عتمها) ظاهره تخصيص المنع بما اذا تزوج احداهما على الاخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معا فان جمع بينهما بعد بطلان امر سابق لا امر ثانى (قوله في الرواية الاخيرة فترى) بضم النون أى نظن وبفتحها أى نعتقد (قوله خالة أيتها تلك التزلة) أى من التحريم (قوله لان عرو حدثني الخ) في أخذ هذا الحديث من هذا الحديث فلو كانه أراد الحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب كما يحرم بالزواج ما يحرم بالنسب ولما كانت خالة الاب من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك خالة الاب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور قال النووي احتج الجمهور بهذه الاحاديث وخصوصا بما عوم القرآن بخبر الآحاد وانفصل صاحب الهداية من وقد ذهب الجمهور الى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بان هذا من الاحاديث المشهورة التي يجوز الزيادة على الكتاب بعلمها والله أعلم

❦ (قوله باب الشغار) عجمتين مكسورا لا قول (قوله نهى عن الشغار) في رواية ابن وهب عن مالك نهى عن نكاح الشغار ذكره ابن عبد البر وهو ما دمن حذفه (قوله والشغار أن تزوج الرجل ابنته الخ) قال ابن عبد البر ذكر تفسير الشغار جمع زواة وملك عنه (قلت) ولا يرد على الإطلاق أن أبا داود أخرجه عن افغني فلم يذكر التفسير وكذا أخرجه الترمذي من طريق معين بن عيسى لانهما اختصرا ذلك في تصنيفهما والافقد أخرجه النسائي من طريق معين بالتفسير وكذا أخرجه الخطيب في المدرج من طريق القسبي ثم اختلف الرواة عن مالك فمن نسب اليه تفسير الشغار فلا كثر لم نسجه لاحد ولهذا قال الشافعي فما حكمه البهي في المعرفة لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعن ابن عمر وأعن نافع وأعن مالك ونسبه محرز بن عون وغيره لما قال الخطيب تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع وقد بين ذلك ابن مهدي والفتحي ومحرز بن عون ثم ساقه كذلك عنهم ورواية محرز بن عون عند الاسماعيلي والدارقطني في الموطآت وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت أن الشغار أن تزوج الرجل الى آخره وهذا دل على أن التفسير من منقول مالك لا من مقوله ووقع عند المصنف كاسياني في كتاب ترك الجليل من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير

لا يجمع بين المرأة وعتمها  
ولا بين المرأة وخالتها حديثنا  
عبدان أخبرنا عبد الله قال  
أخبرني بنس عن الزهري  
قال حدثني قبيصة بن ذؤيب  
أنه سمع أبا هريرة يقول نهى  
النبي صلى الله عليه وسلم أن  
تنتكح المرأة على عتمها والمرأة  
وخالتها فترى خالة أيتها ملك  
التزلة لان عرو حدثني عن  
عائشة قالت حرمان  
الرضاعة ما يحرم من النسب  
«(باب الشغار)» حديثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهم أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى  
عن الشغار والشغار أن  
يزوج الرجل ابنته على أن  
يزوجه الا شرا ابنته ليس  
بينهما صداق

٥١١٢  
ع  
نحلة  
٨٢٢٢

الشغار من قول نافع ولفظه قال عبد الله بن عرقا لنافع ما الشغار فذكره فلهل مالكا أيضا  
تقلع نافع وقال أبو الوليد الباجي الظاهر أنه من جلة الحديث وعلمه يحتمل حتى يبين أنه من  
قول الراوي وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الأمر  
مرفوعا فقد ثبت ذلك من غير روايته فعند مسلم من رواية أبي أسامة وابن عمر بن عبد الله بن  
عمر أيضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال وزاد ابن عمر والشغار أن يقول  
الرجل للرجل زوجي ابتلك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي وهذا يحتمل أن يكون  
من كلام عبد الله بن عمر ف يرجع إلى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد وبؤيد الإحصاء  
الثاني وروده في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا فخرج عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وأبان  
عن أنس مرفوعا لا شغار في الإسلام والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته وروى  
البيهقي من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا نهى عن الشغار  
والشغار أن يشك هذه بهذه بغير صدق يضع هذه صدق هذه يضع هذه صدق هذه وأخرج  
أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاعة  
والمشاعة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلا مهر قال القرطبي في تفسير الشغار صحيح  
موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود وإن كان من قول الصبي فيقول أيضا  
لأنه أصل بالماض وأقعد بالحال اه وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار الممنوع ظاهر  
الحديث في نفسه أم لا فإنه قد وصفين أحدهما تزويج كل من الوليين وليته لا بشرط أن  
يتزوج وليته والثاني خلافه كل منهما من الصدقات فمن اعتبرهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا  
زوج كل منهما الآخر بغير شرط وان لم يذكر الصدق أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر  
الصدق وذهب أكثر الشافعية إلى أن عليه النهي الاشتراك في البضع لأن بضع كل منهما صير  
موردا للعقد وجعل البضع صدقا فامتنع لا يراد عقد النكاح وليس المقتضى للبطان ترك ذكر  
الصدق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصدق واختلقوا فيما إذا لم يصرح بالذكر البضع  
فلا يصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعي على خلافه ولفظه إذا زوج الرجل ابنته أو  
المرأة بولي أمرها من كانت لا خير على أن صدق كل واحدة بضع الأخرى أو على أن يشكها  
الأخرى ولم يسم أحدهما أو واحدة منهما صدقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وهو منسوخ هكذا أساقفة البيهقي بإسناده الصحيح عن الشافعي قال وهو الموافق  
للتفسير المنقول في الحديث واختلاف نص الشافعي فيما إذا سمي مع ذلك مهر اقنع في الأملاء  
على البطان وظاهر نصه في المختصر الصحة وعلى ذلك أقصر في النقل عن الشافعي من ينقل  
الاختلاف من أهل المذاهب وقال الفقهاء العلم في البطان التعليق والتوقيف فكانه يقول  
لا يتعدى ذلك النكاح بنتي حتى يتعدى نكاح بنتك وقال الخطابي كان ابن أبي هريرة يشك به رجل  
تزوج امرأته ويستثنى عضوا من أعضائها وهو على خلاف في فساد وتقرير ذلك أنه تزوج  
وابنته ويستثنى بضعها حيث يبعده صدقا لا لاخرى وقال الفراء في الوسط صورته الكاملة أن  
يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابتلك على أن يكون بضع كل واحدة منهما ماصداقا  
لا لاخرى ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابتلك قال شيخنا في شرح الترمذي ينبغي أن

براد لا يكون مع البضع شيء آخر لا يكون متقاعاً على تحريمه في المذهب ونقل الخرق أن أحد  
 نص على أن علة البطالان ترك ذكر المهر ورجح ابن تيمية في الحرمان العلة التشريك في البضع  
 وقال ابن دقيق العيد ما نص عليه أحد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه  
 ولا صداق بينهما فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر الملازمة  
 لجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففسه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ويؤيده  
 حديث أبي ربحانة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز  
 ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطالان وفي رواية عن مالك يسع قبل الدخول لا بعده  
 وحكاها ابن المنذر عن الأوزاعي وذهب الحنفية إلى صحته وجوب مهر المثل وهو قول الزهري  
 وسكحول والثوري والشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وهو قول على مذهب الشافعي  
 لا خلافاً لجهة لكن قال الشافعي إن النساء يحرمات إلا ما أحل الله وأوله عينا فإذا ورد النهي  
 عن نكاح تأكد التحريم (تنبه) ذكر البنت في تفسير الشغار مثال وقد تقدم في رواية  
 أخرى ذكر الاخت قال النووي أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن  
 كالبنات في ذلك والله أعلم (قوله باب) هل المرأة أن تهب نفسها لأحد؟ أي فيحل  
 له نكاحها بذلك وهذا يتناول صورتين أحدهما مجرد الهبة من غير ذكر مهر والثاني العقد  
 بلفظ الهبة فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح وأجازوا الحنفية والأوزاعي ولكن  
 قالوا بغير مهر المثل وقال الأوزاعي إن تزوج بلفظ الهبة وشروط أن لا مهر لم يصح النكاح  
 وجه الجمهور وقوله تعالى فالصالح من دون المؤمنين فعدوا ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم  
 وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المال وأجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد أن  
 الواهبة تختص به لا مطلق الهبة والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة إلى أن النكاح لا يصح  
 إلا بلفظ النكاح أو التزويج لا نكاحاً الصريحاً بالذات ودرجهم القرآن والحديث وذهب  
 إلا كثرة إلى أنه يصح بالكلمات واحتج الجاوي لهم بالقياس على الطلاق فإنه يجوز بصراحه  
 وبكلماته مع القصد (قوله حديث شام) هو ابن عروة عن أبيه قال كانت خولة هذا من رسول  
 لأن عروة لم يدرك زمن القصص لكن الساق يشعر بأنه جله عن عائشة وقد ذكر المصنف عقب  
 هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقاً وقد تقدم في تفسير الأحزاب من طريق أبي  
 أسامة عن شام كذلك موصولاً (قوله بنت حكيم) أي ابن أمية بن الأوقص السليبة وكانت  
 زوج عثمان بن مظعون وهي من السابقات إلى الإسلام وأما من بنى أمية (قوله من اللاتي  
 وهن) وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة قالت كنت أغامر من اللاتي وهن أنفسهن وهذا  
 يشعر بعدد الواهبات وقد تقدم تفسيرهن في تفسير سورة الأحزاب ووقع في رواية أبي سعيد الموقب  
 الآتي ذكرها في الملقات عن عروة عن عائشة قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم  
 خولة بنت حكيم وهذا محمول على تأويل أنها السابقة إلى ذلك وأما ذلك من الوجوه التي  
 لا تقتضي الحصر المطلق (قوله فقالت عائشة أما نسيتي المرأة أن تهب نفسها) وفي رواية محمد بن  
 بشر الموصولة عن عائشة أنها كانت تعذر اللاتي وهن أنفسهن (قوله أن تهب نفسها) زاد في  
 رواية محمد بن بشر بشير صادق (قوله فلما زلت ترجي من نشأ) في رواية عبيدة بن سليمان فأنزل

(باب هل للمرأة أن تهب  
 نفسها لأحد) حديثنا محمد  
 ابن سلام حديثنا ابن فضال  
 حديثنا شام عن أبيه قال  
 كانت خولة بنت حكيم من  
 اللاتي وهن أنفسهن  
 للنبي صلى الله عليه وسلم  
 فقالت عائشة أما نسيتي  
 المرأة أن تهب نفسها للرجل  
 فلما زلت ترجي من نشأ  
 منهن قلت يا رسول الله

٥١١٢

نطفة

٥٧٢٢٩

تغ

٤١٠/٤

حت م ق

تحفة

٩٧٢٤٢

٩٧١٨٦

٩٧٠٤٩

الله تبارك وهذا أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب قال القرطبي حلت عائشة على هذا التقيع  
 الغيرة التي طبعت عليها النساء والافتقدت أن الله أباح نسيه ذلك وأن جميع النساء لو لم يكن له  
 رقهن لكان قليلا (قوله ما أرى ربك إلا يسارع في هوائك) قد رواه محمد بن بشراني لا يرى ربك  
 يسارع لك في هوائك أي في رضاك قال القرطبي هذا قول أبرزه الدلال والغيرة وهو من نوع قولها  
 ما أجد كما ولا أجد إلا الله والافاضة الهوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمل على ظاهره لانه  
 لا ينطق عن الهوى ولا يشغل بالهوى ولو قالت إلى مرضاتك لكان أليق ولكن الغيرة بفتقر  
 لأجله المطلق مثل ذلك (قوله رواه أبو سعيد الموقب ومحمد بن بشر وعبد عن هشام عن أبيه  
 عن عائشة يزيد بعضهم على بعض) أما رواه أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها  
 ابن مردويه في التفسير والبيهقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصرا كأنه ثبت عليه  
 قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم حسب وأما رواه محمد بن بشر  
 فوصلها الإمام أحمد عنه بنجام الحديث وقديت ما فيه من زيادة فائدة وأما رواه عبد وهو  
 ابن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي بخرواية محمد بن بشر (قوله  
 باب نكاح المحرم) كأنه يخرج إلى الجواز لانه لا يذكر في الباب شيئا غير حديث ابن عباس  
 في ذلك ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنه على شرطه (قوله أخرنا عن) هو ابن دينار وجابر  
 ابن زيد وهو أو الشفاء (قوله تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم) تقدم في أو آخر الحج من  
 طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس يلفظ تزوج وهو محرم وفي رواية عطاء المذكورة  
 عن ابن عباس عند التناهي تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم جعلت أمرها  
 إلى العباس فأنكحها إياه وتقدم في عمرة القضاء من رواية عكرمة بلفظ حديث الأوزاعي وزاد  
 وشاهدا وهي حلال وماتت بسرف قال الأثرم قلت لأجدان أنا أبو يقول بأي شيء يدفع حديث  
 ابن عباس أي مع محنته قال فقال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وممونة تقول  
 تزوجني وهو حلال اه وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح  
 آخرجه مسلم ويجمع بينهما وبين حديث ابن عباس بحمد حديث ابن عباس على أن من خصائص  
 التي على الله عليه وسلم وقال ابن عسبة البراءة خلفت إلا أنافي هذا الحكم لكن الرواية أنه  
 تزوجها وهو حلال جاءت من طرف شتى وحديث ابن عباس صحيح الإسناد لكن الوهم إلى  
 الواحد أقرب إلى الوهم من الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فطلب الجمع بينهما  
 وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتقد اه وقد تقدم في أو آخر كتاب الحج  
 البحث في ذلك ملخصا وإن منهم من جعل حديث عثمان على الوطء وتعقب بأنه ثبت فيه لا ينكح  
 بفتح أوله ولا ينكح بضم أوله ولا يتخطب ووقع في صحيح ابن حبان زيادة قوله لا يتخطب عليه ويترج  
 حديث عثمان بأنه تعقيد قاعدة وحديث ابن عباس واقعة عين تحتمل أنواعا من الاحتمالات  
 فمنها أن ابن عباس كان يرى أن من قلده الهدى يصير محرما كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحج  
 والنبي صلى الله عليه وسلم كان قلدا الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ممونة فيكون إطلاقه أنه  
 صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أي عقد عليها بعد أن قلده الهدى وإن لم يكن تلبس بالاحرام  
 وذلك أنه كان أرسل إليها بأمرها فخطبها فجعلت أمرها إلى العباس فزوجها من النبي صلى الله

ما أرى ربك إلا يسارع في  
 هو الزوراء أبو سعيد  
 المؤدب ومحمد بن بشر وعبد  
 عن هشام عن أبيه عن  
 عائشة يزيد بعضهم على  
 بعض (باب نكاح المحرم)  
 حدثنا مالك بن اسمعيل  
 أخبرنا ابن عينة أخبرنا عن  
 حدثنا جابر بن زيد قال أنبأنا  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 تزوج النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو محرم

٥١١٤

م ت س ق

تحفة

٥٢٧٦

عليه وسلم وقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من طريق مطر الوراق عن  
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سالم بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج  
 ميمونة وهو حلال ونحوها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا أعلم أحدا أسنده  
 غير جادين زيد بن مطر ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسل ومنها أن قول ابن عباس تزوج  
 ميمونة وهو محرم أي داخل الحرام أو في الشهر الحرام قال الأعشى \* قتلوا كسرى بلبيل محرم \*  
 أي في الشهر الحرام وقال آخر \* قتلوا ابن عفان النخلة محرم \* أي في البلد الحرام وإلى هذا  
 التأويل جرح ابن حبان فخرمه في صحيحه وعارض حديث ابن عباس أيضا حديث يزيد بن الأصم  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال أخرجه مسلم من طريق الزهري قال وكانت  
 خالته كما كانت خالة ابن عباس وأخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وأما أثر ابن  
 المسيب الذي أشار إليه أحد فخرجه أبو داود وأخرج البيهقي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن  
 ابن عباس الحديث قال وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته مات زوجها إلا  
 بعد ما أهل قال الطبري الصواب من القول عندنا أن نكاح المحرم فاسد لصحة حديث عثمان  
 وأما قصة ميمونة فعارضت الاختلاف ثم ساق من طريق أيوب قال أنبت أن الاختلاف في  
 زواج ميمونة إنما وقع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فانكحه  
 فقال بعضهم أن نكحها قبل أن يحرم النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بعد ما حرم وقد ثبت أن  
 عمر وعلي وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم ونكح وبين امرأته ولا يكون هذا إلا عن نيت  
 \* (تنبيه) \* فثبت في الحج أن حديث ابن عباس جائز لكنه صحيح عن عائشة وأبي هريرة فأما  
 حديث عائشة فأنكره النسائي من طريق أبي سالم عنه وأخرجه الطحاوي والبراء بن  
 مسروق عنها وصححه ابن حبان وأما كل ما عل بالارسال وليس ذلك بقادر فيه وقال النسائي  
 أشبهنا عمرو بن علي - أي أبا - أو عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله قال  
 عمرو بن علي قلت لأبي عاصم أنت أملت علينا من الرقعة ليس فيه عائشة فقال دع عائشة حتى  
 أنظر فيه وهذا السناد صحيح لولا هذه القصة لكن هو شاهد قوي أيضا وأما حديث أبي هريرة  
 أخرجه الدارقطني وفي أسنده كامل أو الملاءم فضعفه لكنه يعضد بحديث ابن عباس  
 وعائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي صلى الله عليه  
 وسلم تزوج وهو محرم وجامع الشيخ ومجاهد مرسل مثله أخرجهما ابن أبي شيبة وأخرج  
 الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أبا سعيد عن نكاح المحرم فقال لا بأس به  
 وهل هو كالبيع واسناده قوي لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به وكان أنا لم يبلغه حديث  
 عثمان **قوله ما** - انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا - يعني  
 تزوج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقعت التفرقة وقوله في الترجة أخيرا يفهم منه أنه كان ساقا  
 وأن النبي عنه وقع في آخر الأمر وليس في أحاديث الباب التي أوردها التصريح بذلك لكن  
 قال في آخر الباب إن عليا بين أنه منسوخ وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بأن النبي  
 بعد الأذن فيها أو أقرب ما فيها عهدا بالوفاة النبوية ما أخرجه أبو داود ومن طريق الزهري قال كما

باب نهى النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن نكاح المتعة  
 أخيرا \* حدثنا مالك بن  
 اسمعيل حدثنا ابن عيينة  
 أنه سمع الزهري يقول

٥١١٥  
 م ت س ق  
 ن ط  
 ١٠٢٦٢

عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة أشهد على أبي  
أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع وسأذكر الاختلاف في  
حديث سبرة هذا وهو ابن عبد الله هذا الحديث الأول (قوله أخبرني الحسن بن محمد بن علي)  
أي ابن أبي طالب وأبوهم محمد وهو الذي يعرف بابن الحنفية وأخوه عبد الله بن محمد أما الحسن  
فأخرج له البخاري غيره هذا إما تقدم في الفصل من روايته عن جابر وبأنه في هذا الباب آخر  
عن جابر وسلمة بن الأكوع وأما أخوه عبد الله بن محمد فكنيته أبو هاشم وليس له في البخاري  
سوى هذا الحديث وثقة ابن سعد والنسائي والعجلي وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة  
خيبر من كتاب المغازي وتأتي أخرى في كتاب النبايح وأخرى في ترك الحسل وقرنه في المواضع  
الثلاثة بأخيه الحسن وذكر في التاريخ عن ابن عينة عن الزهري أخيراً الحسن وعبد الله ابنا  
محمد بن علي وكان الحسن أو ثقتيهما ولا جد عن سفيان وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا وكان  
عبد الله يبيع السبعة اهـ والسبعة بهملة ثم موحدة بنسبون إلى عبد الله بن سبأ وهو من  
رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رآه ولما غلب على الكوفة وتبع قتله الحسين  
فقتلهم أحسنه السبعة ثم فارقوه أكثرهم لملاظه منهم من الأكاذيب وكان من رأى السبعة موالاة  
محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم  
من أقربوه وزعم أن الامار بعده صار إلى اسمه أبي هاشم هذا وما من أبو هاشم في آخر رواية  
سليمان بن عبد الملك سنة ثمان وأتبع وتسعين (قوله أعينهم) في رواية الدارقطني في  
الموطأ بن طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني  
محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما (قوله أن علياً قال لابن عباس) سابق  
بان يتحدث بهما هذا الحديث في ترك الحسل بلطفه ان علياً قبل له ان ابن عباس لا يرى بمتعة النساء  
بأساً وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني أن علياً سمع ابن عباس  
وهو يفتي في متعة النساء فقال أما علمت وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد  
عن الزهري بدون ذكر مالك ولفظه ان علياً سمع ابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس  
بها ولمسلم بن طريق جويرية عن مالك بسنده أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لا فلان انك رجل  
تأثم وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضاً تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له  
علي انك امرؤ تأثم ولمسلم من جهة آخر أنه سمع ابن عباس يفتي في متعة النساء فقال له مهلا يا ابن  
عباس ولا جد من طريق معمر بن رزح في متعة النساء (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
عن المتعة) في رواية أجدع سفيان نهى عن نكاح المتعة (قوله وعن لحوم الجوارح الا هلهة زين  
خبيبر) هكذا الجميع الرواة عن الزهري خبير بالمعجزة وأوله والراء آخره الامارواه عبد الوهاب  
الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فانه قال حينئذ بهملة أوله ونونين أخرجه  
النسائي والدارقطني ونها على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق  
أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خبير على الصواب وأعرب من ذلك رواية ابنه يحيى بن راشد عن  
الزهري عنه بلطف نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ أيضاً (قوله زمن خبيبر) الظاهر  
أنه ظرف للامرين وحكي البيهقي عن الجيسمي أن سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خبيبر

أخبرني الحسن بن محمد بن  
علي وأخوه عبد الله عن  
أبيهما أن علياً رضى الله عنه  
قال لابن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى  
عن المتعة وعن لحوم الجوارح  
الا هلهة زين خبيبر حدثنا  
محمد بن بشار حدثنا غندر

٥١١٦

نظرة

٦٥٢٢

يتعلق بالجر الاهلية بالمتعة قال الباقي وماتاله محتمل يعني في روايته هذه وأما غيره فصريح أن  
الطرف يتعلق بالمتعة وقدم في غزوة وخبر من كتاب المغازي وبأني في الذبايح من طريق مالك  
بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الجمر الاهلية  
وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عينة أيضا وبأني في ترك الحبل في رواية عبد الله بن عمر عن  
الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه  
فقال مهلا يا ابن عباس ولا جدم طريق معمر يستنده أنه بلغه أن ابن عباس رخص في متعة  
النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الجمر الاهلية  
وأخرجه مسلم من رواية نؤس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك والدارقطني من طريق ابن  
وهب عن مالك ونؤس وأسامه بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك وذكر السهلي أن ابن عينة  
رواه عن الزهري بلفظ نهى عن أكل الجمر الاهلية عام خيبر وعن المتعة بعد ذلك أو في غير ذلك  
اليوم اه وهذا اللفظ الذي ذكره لم يرد من رواية ابن عينة فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمير  
والجدي والصحق في مسانيدهم عن ابن عينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه لكن منهم  
من زاد لفظ نكاح كما يشتهر وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وباريه بن  
موسى والعباس بن الوليد وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن غير وزيهر  
ابن سرب جعاع عن ابن عينة بمثل لفظ مالك وكذا أخرجه سعد بن منصور عن ابن عينة لكن  
قال زمن يدل يوم قال السهلي ويصل بهذا الحديث تنبيه على اشكال لان فيه النهي عن نكاح  
المتعة يوم خيبر وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواياته قال قالذي يظهر أنه وقع  
تقديم وتأخير في لفظ الزهري وهذا الذي قاله سبعة اليه غيره في النقل عن ابن عينة فقد كان  
عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الجدي ذكر عن ابن عينة أن النهي زمن خيبر عن لحوم  
الجر الاهلية وأما المتعة فكان في يوم خيبر ثم راجعت مسند الجدي من طريق قاسم بن  
أصبغ عن أبي اسبعل السلي عنه فقال بعد مساق الحديث قال ابن عينة يعني أنه نهى عن  
لحوم الجمر الاهلية زمن خيبر ولا يتنى نكاح المتعة قال ابن عبد البر وعلى هذا كثرة الناس وقال  
البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى  
عنها فلا يتم احتجاج على إلا اذا وقع النهي أخيرا للقرم بهالحة على ابن عباس وقال أبو عوانة  
في مصححه معت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الجمر وأما المتعة  
فذكرت عنها راغما نهى عنها يوم الفتح اه والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد  
زمن خبر كما أشار اليه البيهقي لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علماء ينفقه الرخصة فيها يوم  
الفتح لو وقع النهي عنها عن قرب كما سأني بيانه ويؤيد ظاهر حديث علي ما أخرجه أبو عوانة  
وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلا سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال أن فلانا  
يقول فيها فقال والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خيبر وما كما مساجين  
قال السهلي وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ماروي في ذلك رواية من قال  
في غزوة تبوك ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عرة القضاء والمشهور في تحريمها أن ذلك كان  
في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وفي رواية عن الربيع

أخرجها أو دأبها كان في حجة الوداع قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أو طاس فهو موافق لما قال عام الفتح اه فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن خبير ثم غرة القضاء ثم الفتح ثم أو طاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبقي عليه حزين لانها وقعت في رواية قد نهت عليها قبل فأما أن يكون دخل عنها أو تركها عمد الخطار أو هم أو ليكون غزوة أو طاس وحزن واحدة فأما رواية تبوك فأخرجها الصحيح بن زاهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بثنية الوداع رأى مصابيح ومع نسائكين فقال ما هذا فقالوا يا رسول الله نسائك كانوا معكم وما نهن فقال هدم المتعة النكاح والطلاق والمراث وأخرجهم الحجازي من حديث جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كانت هنابهن بطون برجالنا فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك قال فغضب وقام خطيبا حمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة فورا دعيا ومند فسمعت نية الوداع وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد ما كانت قبلها ولا بعدها وهذه زيادة متكررة من رواها عمر بن عبد الوهيد وساقط الحديث وقد أخرجه سعد بن منصور من طريق صحيحة عن الحسن بدون هذه الزيادة وأما غزوة الفتح فثبت في صحيح مسلم كما قال وأما أو طاس فثبت في مسلم أيضا من حديث سلمة بن الأكوع وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وأما قوله لا يخالف بين أو طاس والفتح فنه نظر لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أو طاس في شوال وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت ولفظه أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فأذن لنا في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي فذكر قصة المرأة إلى أن قال ثم استعنت منها فلم أخرج حتى حرما وفي لفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما بين الركن والباب وهو يقول بعث حديث ابن عمر وكان قد قدم في حديث ابن عمر أنه قال يا أيها الناس اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة وفي رواية له أمر نأ بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة فلم يخرج حتى نهاها عنها وفي رواية له أمر أصحابه بالمتعة من النساء فذكر القصة قال فكنت معنائلنا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهن وفي لفظ فقال إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة فأما أو طاس فلفظ مسلم رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها وظاهر الحديثين المغيرة لكن يجعل أن يكون أطلق على عام الفتح عام أو طاس لتقاربهما ولو وقع في سابقه أنهم يتبعوا من النساء في غزوة أو طاس. الحسن هذا الجمع فهو بعيد أن يقع الاذن في غزوة أو طاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حرمت إلى يوم القيامة وإذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شي بقوله الاغزوة الفتح وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام أهل العلم ما تقدم وأما غزوة الفتح فلا يصح الاثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسله ضعيفة لانه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير بثونه فلهذا أراد أيام خيبر لانهم كانوا في سنة واحدة كل في الفتح وأو طاس سواء وأما قصة تبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهن في تلك الحالة فيجوز أن يكون ذلك وقع قديما ثم وقع التوديع منهن حينئذ والنهي أو كان النهي وقع قديما



فربما بلغ بعضهم فاستمر على الرخصة فلذلك قرن النبي بالقضب لتقدم النبي في ذلك على أن في  
 حديث أبي هريرة قال فإنه من رواية مؤمل بن اسمعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهم ما قال  
 وأما حديث جابر فلا يصح فانه من طريق عباد بن صكر وهو متروك وأما جة الوداع فهو  
 اختلاف على الريبع بن سبرة والرواية عنه بانها في الفتح أصح وأشهر فان كان حفظه فليس في  
 سياق أبي داود سوى مجرد النبي فلهذا صلى الله عليه وسلم أراد إعادة النبي ليشيع ويستعفه من  
 لم يستعفه قبل ذلك فلم يبق من المواطن كما قلنا محجبا صرحا سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح وفي  
 غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم وزاد ابن القيم في الهدي أن الصحابة لم يكونوا يستمعون  
 باليهوديات يعني فيبقى أن النبي لم يقع يوم خيبر أو لم يقع هناك فكأنه سمعه لكن يمكن أن  
 يجاب بأنهم يوم خيبر كانوا بصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فيجوز أن يكون هناك من  
 نسايتهم من وقع الفتح بين فلا يهض الاستدلال بما قال قال الماوردي في الحاوي في قسمين  
 موضع تحريم المتعة وجهان أحدهما أن التحريم تكرار يكون أظهر وأشهر حتى يعلم من لم يكن  
 علمه لانه قد يحضري بعض المواطن من لا يحضري غيرها والثاني أنها أصبحت محررا ولهذا قال  
 في المرة الأخيرة الى يوم القسامة إشارة الى أن التحريم المانع كان مؤذنا بأن الإباحة تنقبه  
 بخلاف هذا فإنه تحريم مؤبد لا تنقبه إباحة أصلا وهذا الثاني هو المعتقد ويرد الأول التصريح  
 بالاذن في المواطن المتأخر عن المواطن الذي وقع التصريح فيه بنصرهما كأي غزوة خيبر ثم  
 الفتح وقال النووي الصواب أن تحريمها وإباحتها وقامرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم  
 حرمت فيها ثم أيجت عام الفتح وهو عام وأطاس ثم حرمت تحريم عام مؤبدا قال ولا مانع من تكرار  
 الإباحة ونقل غيره عن الشافعي أن المتعة نسخت مرتين وقد تقدم في أوائل التكاح حديث ابن  
 مسعود في سبب الاذن في تكاح المتعة وأنهم كانوا إذا غزوا واشتدت عليهم العزبة فأنزلهم في  
 الاستمتاع فلهذا النبي كان يسكر في كل موطن بعد الاذن فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حرمت  
 الى يوم القسامة لم يقع بعد ذلك اذن والله أعلم والحكمة في جمع على بين النبي عن الحزو المتعة أن  
 ابن عباس كان يخصص في الأمرين بها وسبأ في النقل عنه في الرخصة في الحر الأهلية في أوائل  
 كتاب الطعمة فردعه على علي في الأمرين معا وأن ذلك وقع يوم خيبر فاما أن يكون على ظاهره  
 وأن النبي عنهما وقع في زمن واحد وأما أن يكون الاذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ علما قصر  
 مدة الاذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم والحديث في قصة تبوك على نسخ الجواز في السفر لانه نهي  
 عنها في أوائل إنشاء السفر مع أنه كان سفرا بعدا والمتعة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في  
 قوة كعب وكان عليه الإباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها وأما علم  
 والجواب عن قول السهلي انه لم يكن في خيبر نساء يستقيم من ظاهر بما ينشئه من الجواب عن  
 قول ابن القيم لم تكن الصحابة يتمتعون باليهوديات وأيضا فقال كما تقدم لم يقع في الحديث  
 التصريح بأنهم استمتعوا في خيبر وانما فيه مجرد النبي فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان  
 حلالا لا يوجب تحمله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال كأنه زنا وليس لنا شيء ثم قال  
 فرخص لنا أن نكح المرأة النوب فأشار الى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء وكذا في  
 حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في

المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها فلما تفتت خبير وسع عليهم من المال ومن السبي  
فناسب النبي عن المتعة لارتفاع سب الإباحة وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة  
بعد الضيق وكانت الإباحة انما تقع في المغازي التي يكون في المسافة اليها بعد وشقة وخير  
بمخلاف ذلك لأنها بقرب المدونة فوقع النبي عن المتعة فيها إشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها  
ثم لما عادوا إلى السفر بعد المدونة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزبة أذن لهم في المتعة لكن  
مقتداً بثلاثة أيام فقط دفعا للبحاجة ثم نهى عنهم بعد انقضائها عنها كإسأني من رواية سلمة وهكذا  
يجاب عن كل سفرة ثبت فيها النبي بعد الأذن وأما مجدة الرضاع فالذي يظهر أنه وقع فيه النبي  
مجرد أن ثبت الخبر في ذلك لأن العجاجة بجوارفها ينساها ثم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة  
ولا طول عزبة ولا يخرج حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه  
في تعيينها والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح والطريق التي أخرجهما مسلم مصرحة  
بأنه في زمن الفتح أربع فتعين المصير إليها والله أعلم الحديث الثاني (قوله عن أبي جرة) هو  
الضبي بالجيم والراء أو رأته بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالمجمل والراء وهو تخفيف (قوله  
سعت ابن عباس يسئل) بضم أوله (قوله فرخص) أي فيها وبنت في رواية الإسماعيلي (قوله  
فقال له مولاه) لم أقف على اسمه مصرحاً وأظنه عكرمة (قوله انما ذلك في الحال الشديدة وفي  
النساء قوله أو نحو) في رواية الإسماعيلي انما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل (قوله فقال ابن  
عباس نعم) في رواية الإسماعيلي صدق وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر وأبان  
أبي عمرة الأنصاري قال رجل يسئل ابن عباس وصرح به البيهقي في روايته انما كانت يعني  
المتعة رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولم يخرج الخبر ويؤيده ما أخرجه  
الخطابي والقا كهى من طريق سعيد بن جبيرة قال قلت لابن عباس لقد سارت بقسك الركان  
وقال فيها الشراء يعني في المتعة فقال والله ما هذا أفقت وما هي الا كلمتة لا تلحل الا للامطر  
وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة وزاد في آخره الا انما هي كلمتة والدم ولم  
الخبر وأخرجه محمد بن حنف المروفي بوسع في كتاب القير من الاخبار باسناد احسن منه  
عن سعيد بن جبيرة بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وفي حديث سهل بن سعد  
الذي أشرت اليه في سابقه فهذه أخبار تقوى بعضها بعض وحاصلها أن المتعة انما رخص  
فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل السكاح وأخرج  
البيهقي من حديث أبي ذر باسناد حسن انما كانت المتعة لغير بناوخونا وأما ما أخرجه  
الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال انما كانت المتعة في أول الإسلام كان  
الرجل يقدم البلد ليس له فيها معرفة فتزوج المرأة بقدر ما يقم فيتحفظ له متاعه فاستاده ضعف  
وهو شاذ يخالف لما تقدم من أنه اباحته الحديث الثالث (قوله قال عمرو) هو ابن دينار في  
رواية الإسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن سفيان عن عمرو بن دينار وهو غريب من حديث  
ابن عينة قل من رواه من أصحابه عنه وانما أخرجه البخاري مع كونه معنعنا لوروده عن عمرو  
ابن دينار من غير طريق سفيان نبه على ذلك الإسماعيلي وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق  
شعبة وروى عن القاسم وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح كلهم عن عمرو (قوله عن الحسن

حسن شاذ شعبة عن أبي جرة  
قال سمعت ابن عباس يسئل  
عن متعة النساء فرخص  
فقال له مولاه انما ذلك  
في الحال الشديدة وفي  
النساء قوله أو نحو وقال ابن  
عباس نعم حسن شاذ علي  
حدثنا سفيان قال عمرو عن  
الحسن

٥١١٧

٥١١٨

م

نسخة

٢٢٢٠

٤٥٢٩

ابن محمد) أي ابن علي بن أبي طالب ووقع في رواية ابن جريح الحسن بن محمد بن علي وهو الماضي ذكره في الحديث الأول وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو سمعت الحسن بن محمد (قوله) عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع) في رواية روح بن القاسم تقدم سلمة على جابر وقد أدرجهما الحسن بن محمد جميعاً لكن روايته عن جابر أشهر (قوله) كافي جيش) لم أقف على تعيينه لكن عند مسلم من طريق أبي العباس عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها \* (تأنيده) ضبط جيش في جميع الروايات يفتح الجيم وسكون التختانية بعد هاء ميم وحكى الكرماني أن في بعض الروايات حين بالهله وتوفين باسم مكان الوقعة المشهورة ولم أقف عليه (قوله) فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أقف على اسمه لكن في رواية شعبة خرج علينا من أدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيته أن يكون هو بلال (قوله) أنه قد أذن لكم أن تستمعوا فاستمعوا زاد شعبة في روايته يعني متعة النساء وضبط فاستمعوا وفتح المناء وكسر هاء اللفظ الأمر وبلغت الفعل الماضي وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المتعة فقال فقلنا هاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن طريق عطاء عن جابر استمعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني أبو اليزيد سمعت جابر أخوه وزاد حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث وقصة عمرو بن حريث أخرجهما عبد الرزاق في صفته بهذا الاستناد عن جابر قال قدم عمرو بن حريث الكوفي فاستمع بمولاه فأتى بها عمر وجعل فيأمره فاعتزى قال فذلك حين نهى عنها عمر قال البيهقي في رواية سلمة ابن الأكوع التي حكناها عن أنس بن مالك خرج مسلم ثم نهى عنها بضمانه نهى ففتح النون وروايته في رواية معقدة بها آلاف قال فان قيل بل هي بضم النون والمراد بالناهي في حديث سلمة عمر كافي حديث جابر قلنا هو محتمل لكن ثبت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع ابن سبرة بن معبد عن أبيه بعد الأذن فيه ولم نجد عنه إلا ذلك بعد النهي عنه فنهي عمر ووافق لنيه صلى الله عليه وسلم (قلت) وعلمه أن يقال لعل جابر أو من نقل عنه استمرارهم على ذلك بعد صلى الله عليه وسلم إلى أن نهى عنها عمر ليلفهم النهي وبما يستفاد أيضاً أن عمر لم ينهى عنها اجتماعاً وانما نهى عنها استمداً إلى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع التصريح بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال لما نزل عمر خطب فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سمع عمر المتبرع فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال يشكون هذه المتعة بعد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والمراث وله شاهد صحيح عن سعد بن السبب أخرجه البيهقي «الحديث الزايع تقدمت له طريق في الذي قبله (قوله) وقال ابن أبي ذئب (الخ) وصله الطبراني والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب (قوله) لما عار رجل وامرأة فافقعا عشرة ما بينهما ثلاث لبال) وقع في رواية المسنن في بشرته بالوجهة المكسورة قبل الفاء المفتوحة وبالفاء أصح وهي رواية

ابن محمد عن جابر بن عبد الله  
وسلمة بن الأكوع قال كافي  
جيش فأتانا رسول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقال انه قد أذن لكم أن  
تستمعوا فاستمعوا وقال  
ابن أبي ذئب حدثني أبي  
ابن سلمة بن الأكوع عن  
أبيه عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أيام رجل  
وامرأة فافقعا عشرة  
ما بينهما ثلاث لبال

٥١١٩

حد

نطة

٤٥١٩

نغ

٤١٢١٤

الاسماء على وغيره والمعنى أن اطلاق الاجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بلياليهن (قوله فان  
 أحبا) أى بعد انقضاء الثلاث (أن يتزايد) أى في المدة بمعنى تزايداً ووقع في رواية الاسماء على  
 التصريح بذلك وكذا في قوله أن يتنار كأى يتنار فاستاركا وفي رواية أبى نعيم أن يتناقضا تنافضا  
 والمراودة التفارق (قوله فأدري أى شئى كان لنا خاصة أم للناس عامة) ووقع في حديث أبى ذر  
 التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال انما أحلت لنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم متعة النساء ثلاثة أيام ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وقد بينه على عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أن منسوخ) يريد بذلك نصريح على عن النبي صلى الله عليه وسلم بانتهى عنها  
 بعد الأذن فيها وقد بسطنا في الحديث الأول وآخر عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال نسخ  
 رمضان كل صوم ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث وقد اختلف السلف في نكاح المتعة قال  
 ابن المنذر جاء عن الأوائل الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحد يجيزها إلا البض الرافضة ولا معنى  
 لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله وقال عياض ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها  
 إلا الروافض وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها وروى عنه أنه رجع عن ذلك قال ابن بطال  
 روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة  
 المتعة عنه أصح وهو مذهب الشيعة قال وأجمعوا على أنه متى وقع إلا أن يبطل سواء كان قبل  
 الدخول أم بعده الأول زفر أنه جعلها كالشرط الفاسدة وبردة قوله صلى الله عليه وسلم فإن  
 كان عند منتهى شئ فليضل سبيلها (قلت) وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم وقال  
 الخطابي تحريم المتعة كالاجماع إلا عن بعض الشيعة ولا يصح على قاعدة تمس في الرجوع في  
 المختلقات إلى على وآل بيته فقد صرح عن علي أنها نسخت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل  
 عن المتعة فقال هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكي عن ابن جريج جوازها اه وقد نقل أبو عوالة  
 في صحيحه عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثاً وقال ابن  
 دقيق العدم ما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع النكاح  
 المؤقت حتى أبطلوا الوقت الحل به به فقالوا وعلق عليه وقت لابد من تحريمه وقع الطلاق إلا أن  
 لأنه وقت الحل في معنى نكاح المتعة قال عياض وأجمعوا على أن شرط الطلاق  
 التصريح بالشرط فالوئى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه إلا أن زاعى فأبطله  
 واختلفوا هل يحدناكم المتعة أو يعزى على قولين مأخذهما من الاتفاق بعد الخلاف هل  
 يرفع الخلاف المتقدم وقال القرطبي الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل  
 وأنه حرم ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليهم من الروافض وجزء جماعة  
 من الأئمة يفتقران ابن عباس بإباحتها فهي من المسئلة المشهورة وهي بكرة المخالف ولكن قال ابن  
 عبد البر أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على إباحتها ثم اتفق فقهاء الأصاغر على تحريمها  
 وقال ابن حزم ثبت على إباحتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد  
 وابن عباس وسليمة ومعبداً ناسية بن خلف وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع  
 الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر قال ومن  
 التابعين طاووس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة (قلت) وفي جميع ما أطلقه نظر ما أبان

فان أحبا أن يتزايد أو يتناركا  
 تناركا فأدري أى شئى كان  
 لنا خاصة أم للناس عامة  
 \* قال أبو عبد الله وقد بينه  
 على عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه منسوخ

معدود فتنده فيها الحديث الماضي في أوائل السكاح وقد ثبت فيه ما نقله الإسماعيلي من الزيادة فيه المصححة عنه بالتعريب وقد أخرجه أبو عوانة عن طريق أبي معاوية عن اسمعيل بن أبي خالد في آخره ففعلنا ثم نقل ذلك وأما معاوية فأخرجه عبد الرزاق من طريق صفوان بن يحيى بن أمية أخبرني يعلى بن معاوية استمع بامرأة بالطائف واستند بصحيح لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضاً أن ذلك كان قديماً ونقطه استمع معاوية بمقدمه الطائف بمولاة لبني الحنفري يقال لها معاينة قال جابر ثم عاشت معاينة إلى خلافة معاوية فكان يرسل إليها بجزيرة كل عام وقد كان معاوية متبعاً لمعتبة فلابد أن يكون له ما يقول بعد النهي ومن ثم قال الطحاوي خطب عمر بن أبي العاص المتعة ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فربما يشكر عليه ذلك منكرو وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه وأما أبو سعيد فأنخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال أخبرني من شئت عن أبي سعيد قال لقد كان أحدنا يستمع على القدح ويقا وهذا مع كون بعضه الجهل بأحد رواه أنه ليس فيه التصريح بأنه كان هذا النبي صلى الله عليه وسلم وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف هل يرجع أولاً وأمسألة ومحمد فتقدمها واحدة واختلف فيها هل وقعت لهذا أو لهذا فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال لم يرع عمراً إلا ما راك قد خرجت حبلى فداها عمر فقالت استمعني سأله من أمية وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فسماهم بعد من أمية وأما جابر فتقدمه قوله فعلنا أو قد ثبته قبل ووقع في رواية أبي نصر عن جابر عند مسلم فنهى نافع عن قوله بعد فان كان قوله فعلنا يجمع العجاجة فقوله ثم لم نعد يجمع العجاجة فكذلك اجتماعه وقدره أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي منها وأما عمرو بن حرب وكذلك قوله رواه جابر عن جميع العجاجة فيجب وانما قال جابر فعلنا ذلك لا يقتضي تعميم جميع العجاجة بل يصدق على فعل نفسه وحده وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأساند صحيحة وقد ثبت عن جابر عند مسلم فعلنا ما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ناعرف لم نعد لها فيه إذ رده جابراً فحين ثبت على ثعلبها وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتعريبه الشئ قوله صلى الله عليه وسلم أمها حرام إلى يوم انشأته قال فأمس بهذا القول نسخ التعريم والله أعلم **(قوله ما)** عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح قال ابن المنبر في الحاشية من لطائف البخاري أنها لم تسمع الخصوصية في قصص الراهبة استند من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك وإذا رغب فيه تزوجها بشرطه **(قوله)** حدثنا مرحوم زاد أبو ذر بن عبد العزيز بن مهراون وهو بصري مولى آل أبي سفيان ثقة مات سنة سبع وخمسين ومائة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد أورد عنه في كتاب الأدب أيضاً ذكر الزبارة تفريده عن ثابت **(قوله)** وعندنا بنته لم تألف على اسمها وأطعمها أمية بالتعريب **(قوله)** جاءت امرأة لم تألف على تعينها أو شيعه من رأيت بصفتها من تقدم ذكرها هي في الواهب إلى بنت قيس بن الخطيم ويظهر لي أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث مسلم **(قوله)** واسوا نواسوا أناس أصل السوء وتوحي بنفع المله وسكون الواو بعدها همزة القلة الصيغة ونطاق على النرج والمراد هنا الأول والآخر للتسدية والهاكست ثم ذكر المصنف

\* (باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مرحوم قال سمعت عائشة البثاني قال كنت عند أنس وعنده ابنته قال أنس جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرض عليه نفسها قالت يا رسول الله أأنت في حاجة فقالت بنت أنس ما أقل حياءها واسوا نواسوا أنه قال علي بن سعيد حدثنا سعد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رجل يا رسول الله تزوجتها فقال ما عندك قال ما عندى شيء قال اذهب فالتس ولو خاتمت من جديد فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئاً ولا خاتمت من جديد ولكن هذا أزارى ولها نصفه قال سهل وما لرداه فقال النبي صلى الله عليه وسلم وما صنع بآزارك أن ليس له ما يمكن عليها منه شيء

١٥١٢  
١٥١٣  
١٥١٤  
١٥١٥  
١٥١٦  
١٥١٧  
١٥١٨  
١٥١٩  
١٥٢٠  
١٥٢١  
١٥٢٢  
١٥٢٣  
١٥٢٤  
١٥٢٥  
١٥٢٦  
١٥٢٧  
١٥٢٨  
١٥٢٩  
١٥٣٠  
١٥٣١  
١٥٣٢  
١٥٣٣  
١٥٣٤  
١٥٣٥  
١٥٣٦  
١٥٣٧  
١٥٣٨  
١٥٣٩  
١٥٤٠  
١٥٤١  
١٥٤٢  
١٥٤٣  
١٥٤٤  
١٥٤٥  
١٥٤٦  
١٥٤٧  
١٥٤٨  
١٥٤٩  
١٥٥٠  
١٥٥١  
١٥٥٢  
١٥٥٣  
١٥٥٤  
١٥٥٥  
١٥٥٦  
١٥٥٧  
١٥٥٨  
١٥٥٩  
١٥٦٠  
١٥٦١  
١٥٦٢  
١٥٦٣  
١٥٦٤  
١٥٦٥  
١٥٦٦  
١٥٦٧  
١٥٦٨  
١٥٦٩  
١٥٧٠  
١٥٧١  
١٥٧٢  
١٥٧٣  
١٥٧٤  
١٥٧٥  
١٥٧٦  
١٥٧٧  
١٥٧٨  
١٥٧٩  
١٥٨٠  
١٥٨١  
١٥٨٢  
١٥٨٣  
١٥٨٤  
١٥٨٥  
١٥٨٦  
١٥٨٧  
١٥٨٨  
١٥٨٩  
١٥٩٠  
١٥٩١  
١٥٩٢  
١٥٩٣  
١٥٩٤  
١٥٩٥  
١٥٩٦  
١٥٩٧  
١٥٩٨  
١٥٩٩  
١٦٠٠  
١٦٠١  
١٦٠٢  
١٦٠٣  
١٦٠٤  
١٦٠٥  
١٦٠٦  
١٦٠٧  
١٦٠٨  
١٦٠٩  
١٦١٠  
١٦١١  
١٦١٢  
١٦١٣  
١٦١٤  
١٦١٥  
١٦١٦  
١٦١٧  
١٦١٨  
١٦١٩  
١٦٢٠  
١٦٢١  
١٦٢٢  
١٦٢٣  
١٦٢٤  
١٦٢٥  
١٦٢٦  
١٦٢٧  
١٦٢٨  
١٦٢٩  
١٦٣٠  
١٦٣١  
١٦٣٢  
١٦٣٣  
١٦٣٤  
١٦٣٥  
١٦٣٦  
١٦٣٧  
١٦٣٨  
١٦٣٩  
١٦٤٠  
١٦٤١  
١٦٤٢  
١٦٤٣  
١٦٤٤  
١٦٤٥  
١٦٤٦  
١٦٤٧  
١٦٤٨  
١٦٤٩  
١٦٥٠  
١٦٥١  
١٦٥٢  
١٦٥٣  
١٦٥٤  
١٦٥٥  
١٦٥٦  
١٦٥٧  
١٦٥٨  
١٦٥٩  
١٦٦٠  
١٦٦١  
١٦٦٢  
١٦٦٣  
١٦٦٤  
١٦٦٥  
١٦٦٦  
١٦٦٧  
١٦٦٨  
١٦٦٩  
١٦٧٠  
١٦٧١  
١٦٧٢  
١٦٧٣  
١٦٧٤  
١٦٧٥  
١٦٧٦  
١٦٧٧  
١٦٧٨  
١٦٧٩  
١٦٨٠  
١٦٨١  
١٦٨٢  
١٦٨٣  
١٦٨٤  
١٦٨٥  
١٦٨٦  
١٦٨٧  
١٦٨٨  
١٦٨٩  
١٦٩٠  
١٦٩١  
١٦٩٢  
١٦٩٣  
١٦٩٤  
١٦٩٥  
١٦٩٦  
١٦٩٧  
١٦٩٨  
١٦٩٩  
١٧٠٠  
١٧٠١  
١٧٠٢  
١٧٠٣  
١٧٠٤  
١٧٠٥  
١٧٠٦  
١٧٠٧  
١٧٠٨  
١٧٠٩  
١٧١٠  
١٧١١  
١٧١٢  
١٧١٣  
١٧١٤  
١٧١٥  
١٧١٦  
١٧١٧  
١٧١٨  
١٧١٩  
١٧٢٠  
١٧٢١  
١٧٢٢  
١٧٢٣  
١٧٢٤  
١٧٢٥  
١٧٢٦  
١٧٢٧  
١٧٢٨  
١٧٢٩  
١٧٣٠  
١٧٣١  
١٧٣٢  
١٧٣٣  
١٧٣٤  
١٧٣٥  
١٧٣٦  
١٧٣٧  
١٧٣٨  
١٧٣٩  
١٧٤٠  
١٧٤١  
١٧٤٢  
١٧٤٣  
١٧٤٤  
١٧٤٥  
١٧٤٦  
١٧٤٧  
١٧٤٨  
١٧٤٩  
١٧٥٠  
١٧٥١  
١٧٥٢  
١٧٥٣  
١٧٥٤  
١٧٥٥  
١٧٥٦  
١٧٥٧  
١٧٥٨  
١٧٥٩  
١٧٦٠  
١٧٦١  
١٧٦٢  
١٧٦٣  
١٧٦٤  
١٧٦٥  
١٧٦٦  
١٧٦٧  
١٧٦٨  
١٧٦٩  
١٧٧٠  
١٧٧١  
١٧٧٢  
١٧٧٣  
١٧٧٤  
١٧٧٥  
١٧٧٦  
١٧٧٧  
١٧٧٨  
١٧٧٩  
١٧٨٠  
١٧٨١  
١٧٨٢  
١٧٨٣  
١٧٨٤  
١٧٨٥  
١٧٨٦  
١٧٨٧  
١٧٨٨  
١٧٨٩  
١٧٩٠  
١٧٩١  
١٧٩٢  
١٧٩٣  
١٧٩٤  
١٧٩٥  
١٧٩٦  
١٧٩٧  
١٧٩٨  
١٧٩٩  
١٨٠٠  
١٨٠١  
١٨٠٢  
١٨٠٣  
١٨٠٤  
١٨٠٥  
١٨٠٦  
١٨٠٧  
١٨٠٨  
١٨٠٩  
١٨١٠  
١٨١١  
١٨١٢  
١٨١٣  
١٨١٤  
١٨١٥  
١٨١٦  
١٨١٧  
١٨١٨  
١٨١٩  
١٨٢٠  
١٨٢١  
١٨٢٢  
١٨٢٣  
١٨٢٤  
١٨٢٥  
١٨٢٦  
١٨٢٧  
١٨٢٨  
١٨٢٩  
١٨٣٠  
١٨٣١  
١٨٣٢  
١٨٣٣  
١٨٣٤  
١٨٣٥  
١٨٣٦  
١٨٣٧  
١٨٣٨  
١٨٣٩  
١٨٤٠  
١٨٤١  
١٨٤٢  
١٨٤٣  
١٨٤٤  
١٨٤٥  
١٨٤٦  
١٨٤٧  
١٨٤٨  
١٨٤٩  
١٨٥٠  
١٨٥١  
١٨٥٢  
١٨٥٣  
١٨٥٤  
١٨٥٥  
١٨٥٦  
١٨٥٧  
١٨٥٨  
١٨٥٩  
١٨٦٠  
١٨٦١  
١٨٦٢  
١٨٦٣  
١٨٦٤  
١٨٦٥  
١٨٦٦  
١٨٦٧  
١٨٦٨  
١٨٦٩  
١٨٧٠  
١٨٧١  
١٨٧٢  
١٨٧٣  
١٨٧٤  
١٨٧٥  
١٨٧٦  
١٨٧٧  
١٨٧٨  
١٨٧٩  
١٨٨٠  
١٨٨١  
١٨٨٢  
١٨٨٣  
١٨٨٤  
١٨٨٥  
١٨٨٦  
١٨٨٧  
١٨٨٨  
١٨٨٩  
١٨٩٠  
١٨٩١  
١٨٩٢  
١٨٩٣  
١٨٩٤  
١٨٩٥  
١٨٩٦  
١٨٩٧  
١٨٩٨  
١٨٩٩  
١٩٠٠  
١٩٠١  
١٩٠٢  
١٩٠٣  
١٩٠٤  
١٩٠٥  
١٩٠٦  
١٩٠٧  
١٩٠٨  
١٩٠٩  
١٩١٠  
١٩١١  
١٩١٢  
١٩١٣  
١٩١٤  
١٩١٥  
١٩١٦  
١٩١٧  
١٩١٨  
١٩١٩  
١٩٢٠  
١٩٢١  
١٩٢٢  
١٩٢٣  
١٩٢٤  
١٩٢٥  
١٩٢٦  
١٩٢٧  
١٩٢٨  
١٩٢٩  
١٩٣٠  
١٩٣١  
١٩٣٢  
١٩٣٣  
١٩٣٤  
١٩٣٥  
١٩٣٦  
١٩٣٧  
١٩٣٨  
١٩٣٩  
١٩٤٠  
١٩٤١  
١٩٤٢  
١٩٤٣  
١٩٤٤  
١٩٤٥  
١٩٤٦  
١٩٤٧  
١٩٤٨  
١٩٤٩  
١٩٥٠  
١٩٥١  
١٩٥٢  
١٩٥٣  
١٩٥٤  
١٩٥٥  
١٩٥٦  
١٩٥٧  
١٩٥٨  
١٩٥٩  
١٩٦٠  
١٩٦١  
١٩٦٢  
١٩٦٣  
١٩٦٤  
١٩٦٥  
١٩٦٦  
١٩٦٧  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٧٠  
١٩٧١  
١٩٧٢  
١٩٧٣  
١٩٧٤  
١٩٧٥  
١٩٧٦  
١٩٧٧  
١٩٧٨  
١٩٧٩  
١٩٨٠  
١٩٨١  
١٩٨٢  
١٩٨٣  
١٩٨٤  
١٩٨٥  
١٩٨٦  
١٩٨٧  
١٩٨٨  
١٩٨٩  
١٩٩٠  
١٩٩١  
١٩٩٢  
١٩٩٣  
١٩٩٤  
١٩٩٥  
١٩٩٦  
١٩٩٧  
١٩٩٨  
١٩٩٩  
٢٠٠٠  
٢٠٠١  
٢٠٠٢  
٢٠٠٣  
٢٠٠٤  
٢٠٠٥  
٢٠٠٦  
٢٠٠٧  
٢٠٠٨  
٢٠٠٩  
٢٠١٠  
٢٠١١  
٢٠١٢  
٢٠١٣  
٢٠١٤  
٢٠١٥  
٢٠١٦  
٢٠١٧  
٢٠١٨  
٢٠١٩  
٢٠٢٠  
٢٠٢١  
٢٠٢٢  
٢٠٢٣  
٢٠٢٤  
٢٠٢٥  
٢٠٢٦  
٢٠٢٧  
٢٠٢٨  
٢٠٢٩  
٢٠٣٠  
٢٠٣١  
٢٠٣٢  
٢٠٣٣  
٢٠٣٤  
٢٠٣٥  
٢٠٣٦  
٢٠٣٧  
٢٠٣٨  
٢٠٣٩  
٢٠٤٠  
٢٠٤١  
٢٠٤٢  
٢٠٤٣  
٢٠٤٤  
٢٠٤٥  
٢٠٤٦  
٢٠٤٧  
٢٠٤٨  
٢٠٤٩  
٢٠٥٠  
٢٠٥١  
٢٠٥٢  
٢٠٥٣  
٢٠٥٤  
٢٠٥٥  
٢٠٥٦  
٢٠٥٧  
٢٠٥٨  
٢٠٥٩  
٢٠٦٠  
٢٠٦١  
٢٠٦٢  
٢٠٦٣  
٢٠٦٤  
٢٠٦٥  
٢٠٦٦  
٢٠٦٧  
٢٠٦٨  
٢٠٦٩  
٢٠٧٠  
٢٠٧١  
٢٠٧٢  
٢٠٧٣  
٢٠٧٤  
٢٠٧٥  
٢٠٧٦  
٢٠٧٧  
٢٠٧٨  
٢٠٧٩  
٢٠٨٠  
٢٠٨١  
٢٠٨٢  
٢٠٨٣  
٢٠٨٤  
٢٠٨٥  
٢٠٨٦  
٢٠٨٧  
٢٠٨٨  
٢٠٨٩  
٢٠٩٠  
٢٠٩١  
٢٠٩٢  
٢٠٩٣  
٢٠٩٤  
٢٠٩٥  
٢٠٩٦  
٢٠٩٧  
٢٠٩٨  
٢٠٩٩  
٢١٠٠  
٢١٠١  
٢١٠٢  
٢١٠٣  
٢١٠٤  
٢١٠٥  
٢١٠٦  
٢١٠٧  
٢١٠٨  
٢١٠٩  
٢١١٠  
٢١١١  
٢١١٢  
٢١١٣  
٢١١٤  
٢١١٥  
٢١١٦  
٢١١٧  
٢١١٨  
٢١١٩  
٢١٢٠  
٢١٢١  
٢١٢٢  
٢١٢٣  
٢١٢٤  
٢١٢٥  
٢١٢٦  
٢١٢٧  
٢١٢٨  
٢١٢٩  
٢١٣٠  
٢١٣١  
٢١٣٢  
٢١٣٣  
٢١٣٤  
٢١٣٥  
٢١٣٦  
٢١٣٧  
٢١٣٨  
٢١٣٩  
٢١٤٠  
٢١٤١  
٢١٤٢  
٢١٤٣  
٢١٤٤  
٢١٤٥  
٢١٤٦  
٢١٤٧  
٢١٤٨  
٢١٤٩  
٢١٥٠  
٢١٥١  
٢١٥٢  
٢١٥٣  
٢١٥٤  
٢١٥٥  
٢١٥٦  
٢١٥٧  
٢١٥٨  
٢١٥٩  
٢١٦٠  
٢١٦١  
٢١٦٢  
٢١٦٣  
٢١٦٤  
٢١٦٥  
٢١٦٦  
٢١٦٧  
٢١٦٨  
٢١٦٩  
٢١٧٠  
٢١٧١  
٢١٧٢  
٢١٧٣  
٢١٧٤  
٢١٧٥  
٢١٧٦  
٢١٧٧  
٢١٧٨  
٢١٧٩  
٢١٨٠  
٢١٨١  
٢١٨٢  
٢١٨٣  
٢١٨٤  
٢١٨٥  
٢١٨٦  
٢١٨٧  
٢١٨٨  
٢١٨٩  
٢١٩٠  
٢١٩١  
٢١٩٢  
٢١٩٣  
٢١٩٤  
٢١٩٥  
٢١٩٦  
٢١٩٧  
٢١٩٨  
٢١٩٩  
٢٢٠٠  
٢٢٠١  
٢٢٠٢  
٢٢٠٣  
٢٢٠٤  
٢٢٠٥  
٢٢٠٦  
٢٢٠٧  
٢٢٠٨  
٢٢٠٩  
٢٢١٠  
٢٢١١  
٢٢١٢  
٢٢١٣  
٢٢١٤  
٢٢١٥  
٢٢١٦  
٢٢١٧  
٢٢١٨  
٢٢١٩  
٢٢٢٠  
٢٢٢١  
٢٢٢٢  
٢٢٢٣  
٢٢٢٤  
٢٢٢٥  
٢٢٢٦  
٢٢٢٧  
٢٢٢٨  
٢٢٢٩  
٢٢٣٠  
٢٢٣١  
٢٢٣٢  
٢٢٣٣  
٢٢٣٤  
٢٢٣٥  
٢٢٣٦  
٢٢٣٧  
٢٢٣٨  
٢٢٣٩  
٢٢٤٠  
٢٢٤١  
٢٢٤٢  
٢٢٤٣  
٢٢٤٤  
٢٢٤٥  
٢٢٤٦  
٢٢٤٧  
٢٢٤٨  
٢٢٤٩  
٢٢٥٠  
٢٢٥١  
٢٢٥٢  
٢٢٥٣  
٢٢٥٤  
٢٢٥٥  
٢٢٥٦  
٢٢٥٧  
٢٢٥٨  
٢٢٥٩  
٢٢٦٠  
٢٢٦١  
٢٢٦٢  
٢٢٦٣  
٢٢٦٤  
٢٢٦٥  
٢٢٦٦  
٢٢٦٧  
٢٢٦٨  
٢٢٦٩  
٢٢٧٠  
٢٢٧١  
٢٢٧٢  
٢٢٧٣  
٢٢٧٤  
٢٢٧٥  
٢٢٧٦  
٢٢٧٧  
٢٢٧٨  
٢٢٧٩  
٢٢٨٠  
٢٢٨١  
٢٢٨٢  
٢٢٨٣  
٢٢٨٤  
٢٢٨٥  
٢٢٨٦  
٢٢٨٧  
٢٢٨٨  
٢٢٨٩  
٢٢٩٠  
٢٢٩١  
٢٢٩٢  
٢٢٩٣  
٢٢٩٤  
٢٢٩٥  
٢٢٩٦  
٢٢٩٧  
٢٢٩٨  
٢٢٩٩  
٢٣٠٠  
٢٣٠١  
٢٣٠٢  
٢٣٠٣  
٢٣٠٤  
٢٣٠٥  
٢٣٠٦  
٢٣٠٧  
٢٣٠٨  
٢٣٠٩  
٢٣١٠  
٢٣١١  
٢٣١٢  
٢٣١٣  
٢٣١٤  
٢٣١٥  
٢٣١٦  
٢٣١٧  
٢٣١٨  
٢٣١٩  
٢٣٢٠  
٢٣٢١  
٢٣٢٢  
٢٣٢٣  
٢٣٢٤  
٢٣٢٥  
٢٣٢٦  
٢٣٢٧  
٢٣٢٨  
٢٣٢٩  
٢٣٣٠  
٢٣٣١  
٢٣٣٢  
٢٣٣٣  
٢٣٣٤  
٢٣٣٥  
٢٣٣٦  
٢٣٣٧  
٢٣٣٨  
٢٣٣٩  
٢٣٤٠  
٢٣٤١  
٢٣٤٢  
٢٣٤٣  
٢٣٤٤  
٢٣٤٥  
٢٣٤٦  
٢٣٤٧  
٢٣٤٨  
٢٣٤٩  
٢٣٥٠  
٢٣٥١  
٢٣٥٢  
٢٣٥٣  
٢٣٥٤  
٢٣٥٥  
٢٣٥٦  
٢٣٥٧  
٢٣٥٨  
٢٣٥٩  
٢٣٦٠  
٢٣٦١  
٢٣٦٢  
٢٣٦٣  
٢٣٦٤  
٢٣٦٥  
٢٣٦٦  
٢٣٦٧  
٢٣٦٨  
٢٣٦٩  
٢٣٧٠  
٢٣٧١  
٢٣٧٢  
٢٣٧٣  
٢٣٧٤  
٢٣٧٥  
٢٣٧٦  
٢٣٧٧  
٢٣٧٨  
٢٣٧٩  
٢٣٨٠  
٢٣٨١  
٢٣٨٢  
٢٣٨٣  
٢٣٨٤  
٢٣٨٥  
٢٣٨٦  
٢٣٨٧  
٢٣٨٨  
٢٣٨٩  
٢٣٩٠  
٢٣٩١  
٢٣٩٢  
٢٣٩٣  
٢٣٩٤  
٢٣٩٥  
٢٣٩٦  
٢٣٩٧  
٢٣٩٨  
٢٣٩٩  
٢٤٠٠  
٢٤٠١  
٢٤٠٢  
٢٤٠٣  
٢٤٠٤  
٢٤٠٥  
٢٤٠٦  
٢٤٠٧  
٢٤٠٨  
٢٤٠٩  
٢٤١٠  
٢٤١١  
٢٤١٢  
٢٤١٣  
٢٤١٤  
٢٤١٥  
٢٤١٦  
٢٤١٧  
٢٤١٨  
٢٤١٩  
٢٤٢٠  
٢٤٢١  
٢٤٢٢  
٢٤٢٣  
٢٤٢٤  
٢٤٢٥  
٢٤٢٦  
٢٤٢٧  
٢٤٢٨  
٢٤٢٩  
٢٤٣٠  
٢٤٣١  
٢٤٣٢  
٢٤٣٣  
٢٤٣٤  
٢٤٣٥  
٢٤٣٦  
٢٤٣٧  
٢٤٣٨  
٢٤٣٩  
٢٤٤٠  
٢٤٤١  
٢٤٤٢  
٢٤٤٣  
٢٤٤٤  
٢٤٤٥  
٢٤٤٦  
٢٤٤٧  
٢٤٤٨  
٢٤٤٩  
٢٤٥٠  
٢٤٥١  
٢٤٥٢  
٢٤٥٣  
٢٤٥٤  
٢٤٥٥  
٢٤٥٦  
٢٤٥٧  
٢٤٥٨  
٢٤٥٩  
٢٤٦٠  
٢٤٦١  
٢٤٦٢  
٢٤٦٣  
٢٤٦٤  
٢٤٦٥  
٢٤٦٦  
٢٤٦٧  
٢٤٦٨  
٢٤٦٩  
٢٤٧٠  
٢٤٧١  
٢٤٧٢  
٢٤٧٣  
٢٤٧٤  
٢٤٧٥  
٢٤٧٦  
٢٤٧٧  
٢٤٧٨  
٢٤٧٩  
٢٤٨٠  
٢٤٨١  
٢٤٨٢  
٢٤٨٣  
٢٤٨٤  
٢٤٨٥  
٢٤٨٦  
٢٤٨٧  
٢٤٨٨  
٢٤٨٩  
٢٤٩٠  
٢٤٩١  
٢٤٩٢  
٢٤٩٣  
٢٤٩٤  
٢٤٩٥  
٢٤٩٦  
٢٤٩٧  
٢٤٩٨  
٢٤٩٩  
٢٥٠٠  
٢٥٠١  
٢٥٠٢  
٢٥٠٣  
٢٥٠٤  
٢٥٠٥  
٢٥٠٦  
٢٥٠٧  
٢٥٠٨  
٢٥٠٩  
٢٥١٠  
٢٥١١  
٢٥١٢  
٢٥١٣  
٢٥١٤  
٢٥١٥  
٢٥١٦  
٢٥١٧  
٢٥١٨  
٢٥١٩  
٢٥٢٠  
٢٥٢١  
٢٥٢٢  
٢٥٢٣  
٢٥٢٤  
٢٥٢٥  
٢٥٢٦  
٢٥٢٧  
٢٥٢٨  
٢٥٢٩  
٢٥٣٠  
٢٥٣١  
٢٥٣٢  
٢٥٣٣  
٢٥٣٤  
٢٥٣٥  
٢٥٣٦  
٢٥٣٧  
٢٥٣٨  
٢٥٣٩  
٢٥٤٠  
٢٥٤١  
٢٥٤٢  
٢٥٤٣  
٢٥٤٤  
٢٥٤٥  
٢٥٤٦  
٢٥٤٧  
٢٥٤٨  
٢٥٤٩  
٢٥٥٠  
٢٥٥١  
٢٥٥٢  
٢٥٥٣  
٢٥٥٤  
٢٥٥٥  
٢٥٥٦  
٢٥٥٧  
٢٥٥٨  
٢٥٥٩  
٢٥٦٠  
٢٥٦١  
٢٥٦٢  
٢٥٦٣  
٢٥٦٤  
٢٥٦٥  
٢٥٦٦  
٢٥٦٧  
٢٥٦٨  
٢٥٦٩  
٢٥٧٠  
٢٥٧١  
٢٥٧٢  
٢٥٧٣  
٢٥٧٤  
٢٥٧٥  
٢٥٧٦  
٢٥٧٧  
٢٥٧٨  
٢٥٧٩  
٢٥٨٠  
٢٥٨١  
٢٥٨٢  
٢٥٨٣  
٢٥٨٤  
٢٥٨٥  
٢٥٨٦  
٢٥٨٧  
٢٥٨٨  
٢٥٨٩  
٢٥٩٠  
٢٥٩١  
٢٥٩٢  
٢٥٩٣  
٢٥٩٤  
٢٥٩٥  
٢٥٩٦  
٢٥٩٧  
٢٥٩٨  
٢٥٩٩  
٢٦٠٠  
٢٦٠١  
٢٦٠٢  
٢٦٠٣  
٢٦٠٤  
٢٦٠٥  
٢٦٠٦  
٢٦٠٧  
٢٦٠٨  
٢٦٠٩  
٢٦١٠  
٢٦١١  
٢٦١٢  
٢٦١٣  
٢٦١٤  
٢٦١٥  
٢٦١٦  
٢٦١٧  
٢٦١٨  
٢٦١٩  
٢٦٢٠  
٢٦٢١  
٢٦٢٢  
٢٦٢٣  
٢٦٢٤  
٢٦٢



وسب ردة بمحفل أن يكون من جهتها وهي انهم لم ترغب في التزوج عن قرب من وفاة زوجها  
ويحفل غير ذلك من الأسباب التي اغضاضة فها على عثمان في ردة عمره ثم لما ارتفع السب باذر  
عمره فها على عثمان رعاة لحاظه وكافي حديث الباب ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر من ذكر  
التي صلى الله عليه وسلم لها فضع كما صنع من ترك إفساء ذلك ورد على عمر بن عبد  
رواية ابن سعد فقال عثمان مالي في انفسا من حاجة وذكر ابن سعد عن الواقدى بسند له أن عمر  
عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان يومئذ يريد  
أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم (قالت) وهذا مما يؤيد أن موت خنيس كان بعد بدر فأن رقية  
ماتت إلى بدر وتختلف عثمان عن بدر أن يرضها وقد أخرج الصحيح في مسنده وابن سعد من  
مرسل سعد بن المسيب قال تأمت حفصة من زوجها وتأم عثمان من رقية فمر عثمان وهو  
حزين فقال هل لك في حفصة فقد انقضت عدتها من فلان واستشكل أيضا بأنه لو كان مات بعد  
أحد لازم أن لا تنقض عدتها إلا سنة أربع وأوجب باحتمال أن تكون وضعت عقب وفاته  
ولو سقطت الخلف (قوله) سأظهر في أمرى أى أنكرت وسمعت النظر أيضا بمعنى الرأفة لكن  
تعبه باللام بمعنى الرؤية وهو الأصل ويعنى بالى وقد بأتى بغير صلة وهو بمعنى الانتظار  
(قوله) قال عمر فقلت أبا بكر هذا بشعر أنه عقب ردة عثمان له بعرضها على أى بكر (قوله)  
فصمت أبو بكر أى سكنت وزنا ومعنى وقوله بعد ذلك فلم يرجع إلى شأنا كيدل رفع الجحد  
لاحتمال أن يظن أنه حدث زمانا ثم تكلم وهو يشغ اليأس من يرجع (قوله) وكنت أودع له  
أى أشد مودة أى غصبا على أى بكر من غصبي على عثمان وذلك لأميرين أحدهما كان  
بينهما من كيد المودة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخى بينهما وأما عثمان فله كان تقدم  
من عمر ردة فلم يعقب عليه حدث لم يجبه لمسبقة منه في حقه والناسي ليكون عثمان أحياه أولاه  
اعذره لنايا ولكون أى بكر لم يعد عليه جوابا ووقع في رواية ابن سعد فغضب على أى بكر  
وقال فيها كنت أشد غضبا حين سكنت على عثمان (قوله) لتهد وجدت على في رواية  
الكشيحي لعل وجدت وهى أوجه (قوله) فلم أرجع بكسر الجيم أى أعد عليك الجواب  
(قوله) الا انى كنت عات رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرها في رواية ابن سعد فقال أبو  
بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان ذكر منها شيا وكأن سرا (قوله) فلم يكن لافشى سر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابن سعد وكهت ان افشى سر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم (قوله) ولو ترك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتها في رواية معمر المذكورة  
نكحها وفيه أنه لو لا هذا الهدر لقلتم ما قبلت فنادمته عذره في كونه لم يقبل كما قال عثمان قد  
بدل أن لا تزوج وفيه فضل كتمان السر فاذا أظهره صاحبه ارتفع الحرج عن جمعهم وفيه  
عتاب الرجل لآخره وعتبه عليه واعتذاره اليه وقد جلبت انطباع البشرية على ذلك ويحتمل  
أن يكون سبب كتمان أى بكر ذلك أنه خشى أن يمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
لا تزوجه فاقع في قلب عمر انكارا وعلل اطلاع أى بكر على ان النبي صلى الله عليه وسلم قصد  
خطبة حفصة كان ما يخاره له صلى الله عليه وسلم اما على سبيل الاستشارة واما لانه كان لا يكتم  
عنه شيئا مما يريد حتى ولا مافى العادة عليه غضاضة وهو كون ابنته عائشة عنده ولم ينعته ذلك من

قال عمر فقلت أبا بكر الصديق  
فقلت ان شئت زوجتك  
حفصة بنت عمر فصمت أبو  
بكر فلم يرجع الى شأوكنت  
أوجد عليه منى على عثمان  
فلبت ليالى ثم ظهرها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فأنكحتم اباه فلقه سى أبو  
بكر فقال لقد وجدت على  
حين عرضت على حفصة فلم  
أرجع اليك شأنا قال عمر قلت  
نم قال أبو بكر فانه لم يعنى  
أن أرجع اليك فيما عرضت  
على الا انى كنت عات أن  
رسول الله صلى الله عليه  
لافشى سر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولو تركها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قبلتها \* حدثنا قتية  
حدثنا الليث عن يزيد بن أبي  
حبيب عن عراك بن مالك  
أن زبيب بنت أبي سلة  
أخبرته أن أم حبيبة قالت  
لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم اننا قد حدثنا أنك ناكح  
درة بنت أبي سلة فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على  
سلة ولم أنكح أم سلة  
ما حدثت ان أباها أخى من  
الرضاعة

الطاعة على ما يريد ولو فقهيا بارها على نفسه ولها الطاعة أو بغير ذلك قبل اطلاع عذري  
 يقع الكلام مع في الخطبة ويؤخذ من الصغرى لا ينبغي أن يخبط امرأه إذا لم يكن  
 يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلا عن الركون وقيل لا يخبط حتى تزوج من عرض النبي صلى الله  
 عليه وسلم بخطبة أو أراد أن يتزوجها لقول الصديق لو تركها لمسلمها وفيه عرض الإنسان بته  
 وغيرها من دولها على من يعتقده خيرا ومصلحا لما فيه من النفع العائد على المعروضة  
 عليها وإن لا تخاف ذلك وفيه انه لا بأس بعرضها عليه ولو كان مترجلا أن أبى بركن حينئذ  
 متزوجا وفيه ان من حلف لا ينسئ سر فلان فافشى فلان سرفته ثم تحدث به الحالف لا ينجث  
 لان صاحب السر هو الذي أنشأه فلم يكن الانشاس قبل الحالف وهذا بخلاف ما لو حدث  
 واحد آخر بى واستخفله بكلمة فلقه رجل فذكر له أن صاحب الحديث حدثه بمثل ما حدث به  
 فأظهر التعجب وقال ما نأنت ان حدث بذلك غيرى فان هذا ينجث لان تخلفه وقع على انه يكتم  
 انه حدثه وقد أنشأه وفيه ان الاب يخبط ليه بته الشيب كما يخبط اليه البكر ولا يخبط الى  
 نفسها كذا قال ابن بطال وقوله لا يخبط الى نفسه اليس في الخبر ما يدل عليه قال وفيه انه  
 يزوج بته الشيب من غير أن يستأمر هذا اذ لم ينشأه الا كونه ذلك وكان الخاطب كشواها وليس  
 في الحديث تصريح بالنكح المذكو لا أو لا يؤخذ من غيره وقد ترجمه انساب الكناح الرجل بته  
 الكبير فان أراد الرضام بحال القواعد وان أرادنا لاجان فتدعيه والله أعلم ثم ذكره الحنف  
 طر فاس حدث أم حبيبة قصة بنت أسلمة وتقدمت فيه بمقرير ما لم يذكر فيه هذا مقصود  
 الترجمة استغنا بالاشارة اليه وعرفوا له انك اخيتي بنت أبي سفيان والله أعلم ثم ذكره الحنف  
 قول الله عز وجل ولا جناح عليكم في ما عرضن به من خطبة النساء أو كنتم في  
 أنفسكم قال الله الآية الى قوله غفور وحليم كذا لا أكثر وحذو بعدا كنتم من رواه أبي ذر  
 ووقع في شرح ابن بطال الى الآية واتى بعد ما في قوله الآية قال ابن التين تضمنت الآية  
 أربعة أحكام اثنان مباحان التعريض والا فكان اثنان ممنوعان انكاح في العدة والمواعدة فيها  
 (قوله) أضرعتم في أنفسكم وكل شيء صفة وأضرعه فهو مكنون كذا الجمع وعند أبي ذر بعده الى  
 آخر الآية والتفسير المذكور لابي عبيدة (قوله) وقال في طلق هو ابن غنم بنق المجبهة وتشديد  
 النون (قوله) عن ابن عباس في ما عرضتم أي قال في تفسير هذه الآية (قوله) يقول ان  
 أريد التزوج والى وهو تفسير بل تعرض المذكور في الآية قال لا يخسر في التعريض ان  
 يذكر المكنم مساميل به على شيء لم يذكره وتجب بان هذا التعريض لا يخرج الجواز وأجاب سعد  
 الدين بأنه لم يقصد التعريف ثم حقق التعريض بأنه ذكر كشيء مقصود لفظه حتى أوجب جازي  
 أو كذا في ليد له على شيء آخر لم يذكره في الكلام من غير أن يذكر الرجعي للتسليم وعرضه التقاضي  
 قال بسلام مقصوده والتقاضى عرض أى أميل اليه الكلام عن عرض أى جانب واستأذن  
 الكلمة فليقبل على جميع أقسامها والحاصل انها مجتمعة وبغير تارة قل جئت لاسلم علف  
 كآبه وتعرض ومن طوبى له اذا كآبه لا تعرض ومن لا يفي فيستعرف خطاها غير المأذى  
 تعرض به في المأذى لا كآبه انتهى لمخاضها وهو تحقيق بانق (قوله) ولوددت انه يسر بضم  
 التحتية وفتح آخرى مثلها ليد هذا وفتح المهملة وفتحة الواو الكشمية يسر تحتيانة واحدة

(إِذَا قُلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ  
وَلَا خِشَاجَ عَلَيْكُمْ فَمَا  
عَرَضَتْهُ مِنْ خُذْلَةِ النِّسَاءِ  
أَوْ أَتَيْنَتْهُنَّ أَنْتُمْ كَرِهَ اللَّهُ  
الْإِيقَافَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ  
أَكُنْتُمْ أَفْضَرُ مِنْ أَنْ تُمْسِكُوا  
وَكُلٌّ مِنْ فَحْشَئِهِ وَتَضَرُّرُهُ  
فَقَوِيٌّ مَكُونٌ وَقَالَ إِلَى طَلِيقٍ  
حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عَدَسٍ  
عَنْ جَاهِدٍ عَنْ ابْنِ جَبْرِ  
فَعَارَضَتْهُ مِنْ خُذْلَةِ  
النِّسَاءِ فَقَوْلُهُنَّ إِنِّي أُبْسِرُ  
التَّزْوِيجَ بِقَوْلِ أَهْلِ أُبْسِرُ  
لِأَهْلِ الْأَصْلَاحِ

٧٤٢٧



تغ

٤١٢/٤

وقال القاسم يقول انك على  
كربة وانى فيك لراغب وان  
الله اثنى اليك خيرا ووضو  
هذا وقال عطاء يعرض ولا  
يروح يقول انى الى حاجة  
وأبشرى وأنت بحمد الله  
نافقة وتقول هى قد اسمع  
مائة رسول ولا تعد شيئا  
ولا واعد ولها بغير علمها وان  
واعدت رجلا فى عدتها ثم  
تكبهما بعد لم يفرق بينهما

وكسر المهمله وهكذا اقتصر المصنف فى هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف وفى الباب  
حديث صحيح مرفوع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لقاطمة بنت قيس اذا احللت فأذنبى وهو عند  
مسلم وفى لفظ لا تقوى بذات نفسك أخرجه أبو داود واثنى العلماء على ان المراد به ذا الحكم من مات  
عنها زوجها واختلعت وفى المعتدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها أو أملا الرجعية فقال  
الشافعى لا يجوز لاحد أن يعرض لايها بالخطبة فيها والحاصل ان التصريح بالخطبة حرام لجميع  
المعتدات والتعريض مباح للأولى حرام فى الأخيرة يختلف فيه فى البائن (قوله وقال القاسم)  
يعنى ابن محمد (انك على كربة) أى تولى ذلك وهو تفسير آخر للتعريض وكلها أمثلة ولهذا  
قال فى آخره ونحو هذا وهذا الاثر وصله مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول  
فى قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء يقول الرجل للمرأة وهى  
فى عدتها من وفاة زوجها انك الى آخره وقوله فى الأمثلة انى فيك لراغب يدل على ان تصريحه  
بالرجعية بالاشتيع ولا يكون سرى حتى يخطبها حتى يصرح بمعاها فى الرجعية كان يقول انى فى  
نكاحها لراغب وقد نص الشافعى على ان ذلك من صور التعريض أعنى ما ذكره القاسم وأما  
ما مثلت به حكى الرويانى فيه وجهها وعبر التوروى فى الروضة بقوله رب راغب فيك فأوهامه لا  
يصرح بالرجعية مطلقا وليس كذلك وأخرج البيهقى من طريق مجاهد من صور التصريح  
لا تشعبنى بنسك فانى ناكت ولولم يقل فانى ناكت فهو من صور التعريض لحديث قاطمة  
بنت قيس كما ينسبه قريبا وقد ذكر الرافعى من صور التصريح لا تقوى على نفسك وتعتبه  
وروى الدارقطنى من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن القيسيل عن عمته سكتة قالت استأذن  
على أبوجهة محمد بن عبد الله بن الحسين ولم تقص عدتى من مهلك زوجى فقال قد عرفت قرائتى من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على ودوضى فى العرب فقلت غفر الله لى أباجعنا أنت ورجل  
بؤخذ عنك تخطبى فى عدتى قال انما أخبرتك بقرائتى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على  
(قوله وقال عطاء يعرض ولا يروح) أى لا يصرح (يقول انى الى حاجة وأبشرى) (قوله نافقة)  
بنون وفاهى قافى أى رائجة بالثانية والجيم (قوله ولا تعد شيئا) بكسر المهمله وتخفيف الدال  
وأثر عطاء هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مرفوعا أخرجه الطبرى من طريق ابن المبارك  
عن ابن جريج قال قلت لعطاء كفى يقول الخاطب قال يعرض تعريضاً لا يوح بشئ فذكر  
مثله الى قوله ولا تعد شيئا (قوله وان اعدت رجلا فى عدتها ثم تكبهما) أى تزوجها (بعد) أى  
عند انقضاء العدة (لم يفرق بينهما) أى لم يصدق ذلك فى صحة النكاح وان وقع الاثم وذكر  
عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء قال وبلغنى عن ابن عباس قال خير لك أن تنافقها  
واختلفا فبين سرخ بالخطبة فى العدة لكن لم يمتد الا بعد انقضاءها فقال مالك بن نافع رها دخل  
بها أولم يدخل وقال الشافعى صح العقد وان ارتكب التنبى بالتصريح المذكور لا اختلاف  
الجهة وقال المهلب علة المنع من التصريح فى العدة أن ذلك ذريعة الى الواقعة فى العدة التى  
هى محبة وسوسة فيها على ما الملت والمطلق انتهى وتعب بان هذه العلة تصلح أن تكون لتنع العقد  
اليجز بالتصريح الآن يقال التصريح بغير ذريعة الى العقد والعقد ذريعة الى الواقع وقد  
اختلفوا فى الواقع العقد فى العدة ودخل فاتفقوا على انه يشرى بينهما وقال مالك والليث والاوزاعي

لا يحل له نكاحها بعد وقال الباقر بن محمد له اذا انقضت العدة أن يتزوجها اذا شاء **(قوله)** وقال الحسن لا يؤاخذوهن سر الزنا وصله عبد بن حميد بن طريق عمران بن حدير عنه بالنظر وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال هو الفاحشة قال قتادة قوله سرا أى لا تأخذ عهداً على عدهم أن لا تتزوج غيره وأخرجه ابن ماجه في الاحكام وقال هذا أحسن من قول من فسر بالزنا لان ما قبل الكلام وما بعد لا يدل عليه ويجوز في اللغة أن يسمى الجماع سرا فذلك يجوز اطلاقه على العقد ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التعريض المأذون فيه واستدل بالاية على أن التعريض في القذف لا يوجب الحد لان خطبة المعتدة حرام وقرئ فيها بين التصريح والتعريض فمنع التصريح وأجيز التعريض مع ان المقصود منه هو منعه ما فكذلك يفرض في اجاب حد القذف بين التصريح والتعريض واعترض ابن بطال فقال يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا باباحة التعريض بالقذف وهذا ليس يلزم لان المراد ان التعريض دون التصريح في الافهام فلا يلحق به في اجاب الحد لان الذي يهوى من أن يقول لم أرد القذف بخلاف المصحح **(قوله)** وذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة وصله الطبري من طريق عطاء بن راسان عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله بقوله حتى تنقضي العدة **(قوله)** بالنظر الى المرأة قبل التزويج استنبط البخاري جواز ذلك من حديث الباب لكون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه وقد ورد ذلك في أحاديث أصبحت حديث أبي هريرة قال رجل انه تزوج امرأته من الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنظرت إليها قال لا قال فأنظر إليها فان في أعين الانصار شياً أخرجه مسلم والنسائي وفي لفظ له صحيح أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأته فذكره قال الفزاري في الاحياء اختلف في المراءى بقوله شيئاً فقل عش وقبل صغر (قلت) الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مسخريه فهو المعتمد وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة فقد أخرج الترمذي والنسائي من حديثه انه خطب امرأته فقال له التي صلى الله عليه وسلم انظر إليها فانه أخرى أن يدوم نكاحاً وصححه ابن حبان وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرغوعاً اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل وسنده حسن وشاهد من حديث محمد بن مسلمة وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أحمد وابن ماجه ومن حديث أبي جندب أخرجه أحمد والبرزنجي ثم ذكر المصنف فيه حديثين الاول حديث عائشة **(قوله)** أريت أن يضم اليه زني (النمام) زاد في رواية أبي أسامة في أوائل النكاح مرتين **(قوله)** يحيى بن المالك (قلت) وفي رواية أبي أسامة اذا رجل جعلت فكانت المالك فقل له حينئذ رجلاً ووقع في رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة جابى جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** في سرقة من حرير السرقة بفتح المهملة والراء والفاء هي القطعة ووقع في رواية ابن حبان في سرقة من حرير وقال الداودي السرقة الثوب فان أراد نفسه ههنا فصححوا الا فالسرقة أعم وأغرب المذهب فقال السرقة كالكلية أو كالبرقع وعند الأئمة من وجه آخر عن عائشة لقد نزل جبريل بصورتي في راحته حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوجني ويجمع بين هذا وبين ما قبله بان المراد أن صورته كانت في المنرفة والمنرفة في راحته ويحتمل أن يكون نزل بالكنيتين لقولها في نفس

نق

٤١٢/٤

وقال الحسن لا يؤاخذوهن سر الزنا وذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة (باب النظر الى المرأة قبل التزويج) حدثنا مسدد حدثنا جابر بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أريت أن في المنام بجي بك الملك في سرقة من حرير فقال لي هذه امرأتك

٥١٢٥

م

تحة

٩٦٨٥٩

فكشفت عن وجهك النوب فإذا أنت هي قفلك أنيك هذامن عندالله (١٥٧) بيضة

حدثنا قتيبة حدثنا به عوف عن

أبي حاتم عن سهل بن سعد

أن أمه أتيته إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقالت

يا رسول الله حئت لأهلك

نفسى فظفر اليها رسول الله

صلى الله عليه وسلم فصعد

النظر اليها وصوبه ثم

طأطأ رأسه فلما رأت

المرأة أنه لم يقض فيها شيئا

جلست فقام رجل من

أصحابه فقال أي رسول الله

ان لم تكن لك بها حاجة

فزوجنيها فقال وهل عندك

من شيء قال لا والله يا رسول

الله قال اذهب الى أمك

فاظهره لبيعتك فأذهب ثم

رجع فقال لا والله يا رسول

الله ما وجدت شيئا قال انظر

ولكان خاتم من حديد فذهب

ثم رجع فقال لا والله يا رسول

الله ولا خاتم من حديد

ولكن هذا الزارى قال

سهل ماله رداء فلما انصفه

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ما تصنع بآزارك

ان لبسته لم يكن عليها منه

شيء توان لبسته لم يكن عليك

شيء فجلس الرجل حتى طال

مجلسه ثم قام فقرأ رسول الله

صلى الله عليه وسلم موبيا

فأمر به فمدى فلما جاء قال

ماذا فعلت من القرآن قال

معي سورة كذا وسورة كذا

وسورة كذا عاذاها قال

أنت قرأت من ظهر قلبك قال نعم قال اذهب ففعلت كما جاءها من القرآن (باب من قال انكاح الابوى)

الخبر نزل مرتين (قوله فكشفت عن وجهك النوب) في رواية أبي أسامة

فكشفت عن وجهك النوب في رواية أبي أسامة فالكشف

بلفظ المضارع استحضار الصورة الحال قال ابن المنير يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز الخطاب

أن يراه ويكون الضمير في كشفها السرقه أى كشفها عن الوجه وكشفه على ذلك أن رؤيا

الانبياء وشي من عصمتهم في المنام كالنقطة وساقى في اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما

يتبع في شيء من هذا وقال أيضا في الاحتجاج بهذا الحديث الترجمة نظر لان عائشة كانت اذا ذلك

في سن الطفولية فلا قوة فيها البتة ولكن يستأنس به في الجملة في النظر الى المرأة قبل العقد

فيه مصلحة ترجع الى العقد (قوله فاذا أنت هي) في رواية الكشميني فاذا هي أنت وكذا

تقدم من رواية أبي أسامة (قوله بيضة) يضم أوله قال عياض يحتمل أن يكون ذلك قبل البتة فلا

اشكال فيه وان كان به دهاقه ثلاث احتمالات أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة

أو في الآخرة فقط ثانياً الله لفظ شك لا يراد به ظاهر وهو الملقى بالتحقق وبمعنى البلاغة

مزج الشك باليقين ثالثاً توجه التردد هل هي رؤيا وشي ظاهر حاو حقيقته أو هي رؤيا

وشي لها تعبيري وكذا الأمرين جاز في حق الانبياء (قلت) الآخر هو العقد وبه جزم السهلي عن

ابن العربي ثم قال وتفسير ما احتمل غيرها الارضاء والاول برده أن السابق يقتضى أنها كانت

قد وجدت فان ظاهر قوله فاذا هي أنت مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك والواقع أنها

ولدت بعد البعثة ورده أول الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب هي

زوجك في الدنيا والآخرة والثاني بعد والله أعلم الحديث الثاني حدث سهل في قصة الواقعة

والشاهد منه الترجمة قوله منه هذا النظر الى امرأته وساقى في باب التزويج على

القرآن وبغيره من (قوله ثم طأطأ رأسه) وذكر الحديث كله كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي

وساقى بالاقون الحديث بطوله قال الجوهري لا بأس أن ينظر الخطاب الى الخطوبة قالوا لا ينظر

الى غيره وجهها وكفيها وقال الاوزاعي يجتهدون في النظر الى ما يريد منها الا العورة وقال ابن حزم

ينظر الى ما قبل منها وما أدبر منها وعن أحمد ثلاث روايات الاولى كالجوهري والثانية ينظر

الى ما ينظره غالباً والثالثة ينظر اليها مختصرة وقال الجوهري أيضاً يجوز أن ينظر اليها اذا اراد ذلك

بغير اذنها وعن مالك رواية يشتط اذنها ونقل الطحاوي عن قوم أنه لا يجوز النظر الى الخطوبة

قبل العقد يحتمل لانها حينئذ أجنبية وردها عليهم الاحاديث المذكورة (قوله باب

من قال انكاح الابوى) استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والاحاديث التي ساقها

ليكون الحديث الزائد باللفظ الترجمة على غير شرطه والمشهدور فيه حديث أبي موسى مرفوعاً

بالفظة أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم لكن قال الترمذي بعد

ان ذكر الاختلاف فيه وأن من جملة من وصله اسرائيل عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه

ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى رواية

ومن رواه موصلاً أصح لانهم معه في أوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانوا أحفظوا ثبت

من جميع من رواه عن أبي اسحق لكنهم سمعوا في وقت واحد ثم ساق من طريق أبي داود

الطحاوي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل أبا اسحق سمعت أبا بردة يقول قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الابوى قال نعم قالوا واسرائيل ثبت في أبي اسحق ثم ساق من

أما قرأت من ظهر قلبك قال نعم قال اذهب ففعلت كما جاءها من القرآن (باب من قال انكاح الابوى)

طريق ابن مهدي قال ما فاض الذي فاض من حديث الثوري عن أبي اسحق اليماني انكناك به  
اسرائيل لانه قال يا بني اتم وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرايل على أبي  
اسحق آيات من شعبه وسفیان وأستاذ الحارث بن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي اسحق اليماني  
والذهلي وغيرهم أنهم سمعوا حديث اسرايل ومن تأمل ما ذكره عرف أن الذين يسمووا صلة  
لرب يتدفق ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل لقارئ المذكرة المقتضية لترجيح رواية  
اسرايل الذي وصله على غيره وأسرايل ببقية طرق هذا الحديث بعد ثلثة أو ثمانية على أن في  
الاستدلال بهذه الصيغة منع النكاح بغيرولي فطر لانها تحتاج الى تقدير غير قدره في الصحة  
استقامه ومن قدره في الكمال عكر عليه فيحتاج الى تأييد الاحتمال الاول بالادلة المذكورة في  
الباب وما بعده **(قوله لقول الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن) أي**  
**لا تمنعهن وسأبني في حديث معقل آخر** أحاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية ووجه  
الاحتجاج منها لترجيح **(قوله)** قد دخل فيه النبي وكذلك البكر ثبت هذا في رواية النكاح  
وعليه شرح ابن طلال وهو ظاهر لم يرد في لفظ النساء **(قوله)** وقالوا لا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا  
ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعدها أن تعالى خاطب بانكاح الرجال ولم يخاطب به النساء  
فكانه قال لا تنكحوا أبغ الا اولاً مولى لبيكم للمشركين **(قوله)** وقالوا لا تنكحوا الا ما يمسكم  
والا ياب جمع أي وسبق القول فيه بعد ثلثة أو ثمانية أبواب مذكور المصنف في الباب أربعة أحاديث  
الاول حديث عائشة ذكره من طريق ابن وهب ومن طريق عيسى بن خالد بن جهم عن نوس بن  
زيد عن ابن شهاب الزهري وقوله وقال يحيى بن سليمان هو الحنفى من شيوخ البخاري وقد ساقه  
المصنف على لفظ عيسى وأما لفظ ابن وهب فلم يرد من رواية يحيى بن سليمان الى الآن لكن  
آخرجه الدارقي من طريق أصبغ وأبو عبيد المستخرج من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن  
وهب والاسماعيلي والخزرجي من طريق عثمان بن صالح ثم عن ابن وهب **(قوله)** العلم المعروف  
انما هو الذي ضرب وتزاوله ويطبق الخواص على الجهة ولتنوع وعلى العلم المعروف  
اصطلاحاً **(قوله)** أربعة قال الداودي وغيره في علمها انما تذكرها الاول نكاح الخلدن وهو  
في قوله تعالى ولا تتخذن أعداءن كانوا يتولون عليكم فلا بأس بولها بغير طهر فهو لهم **(الثاني**  
**نكاح التمتع وقد تقدم)** **(الثالث نكاح البذل وقد أخرج الدارقي من حديث ابن هبيرة**  
**كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل)** **(قلت)** والاول لا يرد لانها أريدت ذكر بان نكاح من  
وأزديك ولكن استاده ضعف جداً **(قلت)** والاول لا يرد لانها أريدت ذكر بان نكاح من  
لا زوج لها أو من أذن لها وشجب في ذلك **(الثاني)** يحتمل أن لا يرد لان المنوع منه كونه مقدراً  
وقبلاً لأن عدم الولي فيها شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع **(قوله)** وليته أوأنته هو  
التوقيع لولاك **(قوله)** فصدقها بضاً أو له **(ثم نكحها)** أي بعد صداقها وبسمى مقدار ثم  
يعقد عليها **(قوله)** ونكاح الآخر كذا الا في رواية الاضافة أي ونكاح الصف الآخر هو من  
زافته لنفسه على رأى الكوفيين ووقف في رواية الباقر ونكاح آخر الثاني من غير كلام  
وهو الاشهر في الاستعمال **(قوله)** اذا ظهرت من طهرها بفتح الميم وسكون الميم بعدها  
ثلاثة اى حضها وكان السر في ذلك أن يسرع علوقها منه **(قوله)** فاستبضي منه بفتح حذو بعدها

لقول الله تعالى وإذا قلتم  
 النساء قبلن أجلن فلا  
 تزلوهن فدخل فيه التيب  
 وكذلك الكبر وقال ولا  
 تنكحوا المشركن حتى  
 يؤمنوا وقال وأنكحوا  
 الأباي منكم وحديثنا  
 يصح في مسلمين حديثنا  
 وهب عن ونس وحديثنا  
 أجل من صالح حديثنا عيسى  
 حديثنا ونس عن ابن شهاب  
 قال أخبرني عروة بن الزبير  
 أن عائشة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم أخبرته أن  
 النكاح في الجاهلية كان  
 على أربعة أنحاء فنكاح  
 بهاتكاح الناس اليوم  
 يحبط الرجل إلى الرجل  
 ولنه أوألفته فقصدها ثم  
 ينكحها ونكاح الآخر كان  
 الرجل يقول لامرأته اإلى  
 طهرت من ممها أوإلى اإلى  
 فلان فاستبضع منه  
 وتزله أو استبضعه ولا عيها  
 اإباحة بين عيها من  
 ذاك الرجل الذي استبضع  
 منه فإذا نكحها أصابها  
 زوجها إذا أحب

ضاد مجع أي اطلبي منه المباحة وهو الجماع ووقع في رواية أصبغ عند الدارقطني استرضى  
براميد الموحدة قال زويه مجدون أحق الصغاني الأول هو الصواب يعني بالموحدة والمعنى  
اطلبي منه الجماع لتعلى منه والمباحة الجماعية مستقاة من البضع وهو الفرج **(قوله)** وانما يفعل  
ذلك رغبة في تحابة الولد أي استسايا من ماء النعل لانهم كانوا يطلبون ذلك من أكبرهم  
ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك **(قوله)** فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع  
بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أي هو **(قوله)** ونكاح آخر يجمع الرط ماذون العشرة تقدم  
تفسير الرط في أوائل الكتاب والمكان هذا النكاح يجمع عليه أكثر من واحد كان لابد من  
ضبط العدد لذلك لا يستشر **(قوله)** كلهم بصيها أي يطؤها والظاهر أن ذلك انما يكون عن  
رضائهما أو اوطأ فيهم وبينها **(قوله)** ومريال كذا في رواية غيره ومريال بال  
**(قوله)** قد عرفتم كذا الاكثر صفة الجمع في رواية الكشيبي عرفت في خطاب الواحد **(قوله)**  
وقد ولدت بالضم لانه كلامها **(قوله)** فهو بائنه أي أن كان ذكرها لو كانت أي ائفالت هي البتة  
الكن يحفل أن يكون لا تفعل ذلك الا اذا كان ذكر الماعرف من كراهتهم في البت وقد كان  
منهم من يقتله انما يتحقق ثمانية فضلا عن تحميم هذه الصفة **(قوله)** فلحق به ولدها  
كذا في رواية غيره والتحقيق ان ادانة **(قوله)** لا يستطيع أن يتنعم به في رواية الكشيبي منه  
**(قوله)** ونكاح الرابع قد تم وجهه **(قوله)** لا تتنعم من جاءها رالا كثر لا تتنعم من جاءها **(قوله)**  
وعن البغيا كن نصين في أوامهن رايات يكون علما بنتم اللام أي علامة أو خرج الفا كهي  
من طريق ابن أبي مليكة قال تبرزع بأجاء فدعا به فأتته أم مهزول وهي من البغيا التسع  
اللائي كن في الجاهلية فقاتلتهن هذا وأكنه في اناميد فيقال هل فان الله جعل الماطور  
ومن طريق الناصر بن محمد بن عبد الله بن عمر أن امرأة كانت يقال لها أم مهزول تسافح في  
الجاهلية فأراد بعض العجائبة ان يزوجها فترت الزاني لا يسكن الا زانية أو مكرمة ومن طريق  
عبد الله بن عبد الله قال هر بغيا كن في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها ومن طريق  
عاصم بن المنذر بن مروة بن الزبير منه وراذ كرايات البطار وقد ساق هشام بن الكلبي في كتاب  
الانساب أسامي واهات الرايات في الجاهلية فسقى منهن أكثر من عشرين نسوة مشهورات  
ترك ذكرهن اختيارا **(قوله)** لمن أرادهن في رواية الكشيبي فمن أرادهن **(قوله)** الفاقاة جمع  
فاقاة وفاق فاقوه الذي يعرفه الولد بالوالد الا تارة تخفي **(قوله)** فالتاتته في رواية  
الشمسي فاقاة و تارة منة أي استحقته وأعمل اللوط بفتح اللام اللصوق **(قوله)** هدم نكاح  
الجاهلية في رواية الدارقطني نكاح أهل الجاهلية **(قوله)** كله دخل فيه ما ذكر  
وما استدرك عليها **(قوله)** الانكاح الناس الروم أي الذي بدأت بذكره وهو أن يختلط الرجل  
الى رجل فيزوجه احتج به على اشتراط الولي وتعب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث  
كانت تحب نكاح بغير ولي كما روى مالك أن أم زوجه بنت عبد الرحمن أخيهما وهو غائب فلما  
قدم قال من لي بفات علي في ثمة وأجيب بان له يرد في الخبر التمسح بأن عائشة بنت العدة فقد  
يحفل أن تكون البنت المدة كورة ثيبا ودعت الى كفها أو غائب فالتاتت الولاية الى الولي  
الابعد والى السلطان وقد صرح عن عائشة أنها أنكحت رجلا من بني أسية انضربت بينهم بسترهم

وانما يفعل ذلك رغبة في تحابة  
الولد فكان هذا النكاح  
نكاح الاستبضاع ونكاح  
آخر يجمع الرط ماذون  
العشرة تقدم على المرأة  
كلهم بصيها فاذا جلت  
ووضعت ومريال بعد أن  
نقض حملها رسلت اليهم فلم  
يستطع رجل منهم ان يتنعم  
حتى يتجمعه واغدا يقول  
لهم قد عرفتم الذي كان من  
امرهم وقد ولدت فهو بائنه  
ياقيلان نسبي من أحببت  
باسمه فيلحق به ولدها  
لا يستطيع ان يتنعم به  
الرجل ونكاح الرابع يجمع  
الناس الكشيبي قد خلون  
على المرأة لا تتنعم من جاءها  
وعن البغيا كن نصين على  
أوامهن رايات تكون علما  
لن أرادهن دخل عليهن  
فاذا جلت احداهن  
ووضعت حملها جعوا لها  
ودعوا لهم الفاقاة ثم القوا  
ولدها الذي يرون فالتاتته به  
ودعى ابنه لا يتنعم من ذلك  
فما بعثت محمد صلى الله عليه  
وسلم بالحق هدم نكاح  
الجاهلية كله الانكاح  
الناس اليوم

فكلمت حتى إلى المذيق إلا العقد أمرت رجلا فأفكحه ثم قالت ليس إلى النساء فكفاح آخر جع  
الرزاق \* الحديث الثاني (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى أو ابن جعفر كما يشتهر في المقدمة  
وساق الحديث عن عائشة مختصر وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير \* الحديث الثالث حديث  
ابن عمر تأت حديثه تقدم شرحه قريبا ووجه الدلالة منه اعتبار الولي في الجملة \* الحديث  
الرابع حديث معقل بن يسار (قوله حدثنا جندب بن أبي عري) وهو النسابوري قاضيه أيكنى بأبوعبد  
واسم أبي عمر حصن بن عبد الله بن راشد (قوله حدثني إبراهيم) هو ابن طهمان ويونس هو ابن  
عبيد والحسن هو البصري (قوله فلا تعارضهن) أي في نفس هذه الآية ووقع في تفسير الطائفة  
من حديث ابن عباس أنها زنت في ولي السكاح أن بنارولته فينتهه هان السكاح (قوله حدثني  
معقل بن يسار أنها زنت فيه) خدامه من رجع في هذا الحديث ووصله وقد تقدم في تفسير الب  
معلقة لأبراهيم بن طهمان وموصلوا بأبى العباد بن راشد عن الحسن وبصورة الإسراء من طبر  
عبد الوارث بن سعيد عن يونس وقوي رواية أبراهيم بن طهمان بوضعه متباعدة عباد بن راشد  
على نصريح الحسن بقوله حدثني معقل بن يسار (قوله زوجت أختائي) اسمها جمل بالجم  
مصرفت يسار ووقع في تفسير الطائفة من طريق ابن جريج وبه جزم ابن ما كولا ومنه خا  
فكهن كذلك لكن بغير تغير وسأقي مستنده وقيل اسمها هالي حكة السهم إلى فيهم  
القرآن وسعه البدرى وقبل فاطمة وقع ذلك عباد بن إسحق وبجمل التعدد بأن يكون له  
ولقب أرقم بن واسم (قوله من رجل) قيل هو أبو البداح بن عاصم الأنصاري هكذا وقع  
أحكام القرآن لا مهمل القاضى من طريق ابن جريج أخبرني عبد الله بن معقل أن جمل  
يسار أخت معقل كانت تحت أبي البداح بن عاصم طفلة هافا فتقت عدته ما خطبها وذكر ذلك  
موسى في ذيل الصحابة وذكر أيضا أنه لم يولد ونظمت زنت في جملة بنت يسار أخت معقل وكان  
تحت أبي البداح بن عاصم بن عدي بن الجحلان واستخبره الذهلي بأن البداح تابعي  
الصواب فجهل أن يكون محمدا آخر وبجزم بعض المتأخرين بأنه البداح بن عاصم وكتبته  
عرو فان كان محمدا فهو أخو البداح التابعي ووقع لنا في كتاب الجواز للخج عن الدل بن  
السلام أن اسم زوجها عبد الله بن راحة ووقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عبد الله  
والدارقطني فأناب إلى عمه الخطب ما مع الخطب في هذا نظرا لعد معقل بن يسار من في  
البداح أنصاري فيجهل أنه ابن عمه أم من الرضاغة (قوله حتى إذا انقضت عدته) أي رو  
عباد بن راشد قد ضلعا ما شاء الله ثم طلقها لاطلاقه رجعة ثم تركها حتى انقضت عدته ما خطب  
(قوله جاء خطبها) أي من وليها وهو أخوها كما قال آل ترازو جت أختائي من رجل (قوله  
وأترسك أي جعتهم الكفر شافني رواتي التعالي وأترسك كرى وأترسك بما على قوميه  
مما جده أنه ابن عمه (قوله لا والله لا تعود إليك أبدًا) في رواية عباد بن راشد لا تزورك أبدًا  
التعالي وجزء أنا وهو بفتح الهمزة والتون والقار (قوله وكان رجلا لا بأس به) في رواية أبي النضر  
وكان رجل صدق قال ابن التين أي كان جدوا وهذا ما غيرته العامة فتكتبوه عن ما لا خفيه  
قال ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند أبي مسلم الكبي فأن الحسن علم الله هذا  
الرجل إلى امرأته وسأحه المرأة إلى زوجها فأنزل الله هذه الآية (قوله فأنزل الله هذه الآية

فلا بد لك أبداً أو كان رجلاً لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه فانزل الله هذه الآية فلا



(هو الخاطب) أى هل يزوجه نفسه أو يحتاح الى لى آخر قال ابن المنذر كفى الترجمة ما يدل على  
الجواز والمنع مع الكل الامر فى ذلك الى نظر المجتهد كذا قال كانه أخذ من تركه الجزم بالحكم  
لكن الذى يظهر من منعه أنه يرى الجواز فان الامر بالنكح فيها أمر الولي غيره أن يزوجه لئلا  
فيه التصريح بالمتيم تزوجه نفسه وقد ورد فى الترجمة عطاء الدال على الجواز وان كان  
الاولى عنده أن لا يتولى أحد طرفى العقد وقد اختلف السلف فى ذلك فقال الاوزاعى وربعة  
والنورى ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث بن زواج الولي نفسه ووافقه أبو ثور وروعن  
مالك لوفات النكح لولها زوجى عن رأيت فزوجها من نفسه أو من اختار له منها ذلك ولو لم تعلم  
عن الزوج وقال الشافعى وزوجهما الساطان أوولى آخر مثله وأقعده منه ووافقه زفروداد  
ويجوز ان الولاية شرط فى العقد فلا يكون النكح منكها كالا يسيع من نفسه (قوله) وخطب  
المغيرة بن شعبة امرأة هوالى الناس بها فامر رجلا فزوجها هذا الاثر وصله وكسح فى منصفه  
والبيهقي من طريقه عن الثورى عن عبد الملك بن عير أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة  
وهو ولها ففعل أمرها الى رجل المغيرة أولى منه فزوجها وأخرج عبد الرزاق عن الثورى وقال  
فيه فامر بعد منه فزوجها وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الشعبي ولفظه ان المغيرة خطب  
بنت عمه روتين مسعود فأسر الى عبد الله بن أنى عقل فقال زوجها فقال ما كنت لأفعل  
أنت أمر ولد وابن عمها فأسر الى المغيرة الى عثمان بن أنى العاص فزوجها فامنه انتهى والمغيرة هو  
ابن شعبة بن مسعود بن معتب من ولد عوف بن ثقف فبني بنت عمه لحوا عبد الله بن أنى عقل هو  
ابن عمهما معاً أيضاً لان جدّه هو مسعود المذكور وأما عثمان بن أنى العاص فهو وان كان ثقفياً  
أيضاً لكنه لا يجتمع معهم فى الألف ثقف لانه من ولد جشم بن ثقف فوضنا المراد  
بقوله هو لى الناس وعرف اسم الرجل المهم فى الاثر المعلق (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف  
لام حكيم بنت فارطأ تجعل أمرك الى قالت نعم فقال قد تزوجتكم وصله ابن سعد من طريق  
ابن أبي ذئب عن سعيد بن أنى أن أم حكيم بنت فارطأ قالت لعبد الرحمن بن عوف انه قد خطبني  
غير واحد فزوجني أمهم رأيت قال وتجعلن ذلك الى قالت نعم قال قد تزوجتكم قال ابن أبي ذئب  
فجاز نسكاحه وقد ذكر ابن سعد أم حكيم فى النساء اللواتى لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وروى عن أزواجه ولم يرد فى التعريف بها على ما فى هذا الخبر ذكرها فى تسعة أزواج عبد الرحمن  
ابن عوف فى ترجمته نفسها فقال أم حكيم بنت فارطأ بن من لبن بن عبد حلف بن زهر بن قوله وقال  
عطاء الليث بن أبي قد نكحتك أولاً أمر رجلا من عشيرتها وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال  
قلت لعطاء امرأة خطبها ابن عم لها لرجل لها غيره قال فلتشبهان فلا تخاطبها وائى أشهدكم  
انى قد نكحتك أولاً أمر رجلا من عشيرتها (قوله) وقال سهل قالت امرأة أئى نكحتك صلى الله عليه  
وسلم أهبل لك نفسى فقال رجل بارسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنها هذا اطرف من  
حديث الواهة وقد تقدم موصولاً فى باب تزويج المعسر وفى باب النظر الى المرأة قبل التزويج  
وغيرهما ووصل فى الباب باللفظ آخر وأقر بها الى لفظ هذا المعلق رواية يعقوب بن عبد الرحمن  
عن ابن حازم يلفظ ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت بارسول الله جئت  
لاهب لك نفسى وفيه فقام رجل من أصحابه فقال أى رسول الله مثله ثم ذكر الله صفت حديث



عائشة قوله تعالى ويستفتونك في النساء وأوردته مختصرا وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير  
 ووجه الدلالة منه ان قوله فرغب عنها أن يتزوجها أعلم من أن يتولى ذلك نفسه أو بأمر غيره  
 فيتزوجها وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز لأن الله لما عاتب الأولياء في تزويج من كانت  
 من أهل المال والجبال بدون سنتهما من الصدقات وعاتبهم على ترك تزويج من كانت قليلة  
 المال والجبال دل على ان الولي يصح منه تزويجها من نفسه اذ لا يعاتب أحد على ترك  
 ما عورض له عليه ودل ذلك أيضا على انه يتزوجها ولو كانت صغيرة لانه أمر أن يقسط لها في  
 الصداق ولو كانت بالغاً لم يمنع أن يتزوجها بغير رضا عليه فعمل أن المراد من لأمرها في نفسها  
 وقد أجاب باحتمال أن يكون المراد بذلك النفقة فلا أثر لها بدون مهر ملها كالبركر ثم ذكر  
 المصنف حديث سهل بن سعد في الواجبة وسأني شرحه قريبا ووجه الاختصاصه الاطلاق أيضا  
 لكن انفصل من منع ذلك بأنه معدود من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن تزوج نفسه وبغير  
 ولي ولا يهود ولا استدان وبلغت النسبة كإياي بقدره وقوله فيه فأمرها بكون الدال من  
 الإرادة وحكي بعض الشراح تشديد الدال وفتح أوله وهو محتمل **(قوله ما)**  
 انكاح الرجل ولده الصغار ضبط ولده بنصف الزاوي وسكون الهمزة على الجمع وهو واضح وفتحهما  
 على أنه اسم جنس وهو أعلم من الذكور والانات **(قوله لقول الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي تحبونها)**  
 عنده ثلاثة أشهر قبل البلوغ أي دل على انكاحها قبل البلوغ جائز وهو استنباط حسن  
 لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالزولنا بالبركر يمكن أن يقال الاصل في الاضاع الحریم  
 الا بدل عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فيق ماعده  
 على الاصل ولهذا السرأورد حديث عائشة قال المهلب أجمعوا انه يجوز لابن تزويج ابنته  
 الصغيرة البركر ولو كانت لا يوطأ منها الا ان الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فحين لا يوطأ وحكى  
 ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوجه ابنته البركر الصغيرة حتى يبلغ وتأذن وزعم أن  
 تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رهي بنت ست سنين كان من خصائصه ومقابلة تجوز  
 الحسن والنخعي الاب اجبار بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكرة كان أو ثيبا **(تنبيه)** وقع في  
 حديث عائشة من هذا الوجه ادراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده **(قوله)**  
**ما** تزويج الاب ابنته من الامام في هذه الترجمة إشارة الى ان الولي الخاص يقدم  
 على الولي العام وقد اختلف فيه عن المالكية **(قوله وقال عراخ)** هو طرف من حديثه الذي  
 تقدم موصولا لقريبا ثم ذكر حديث عائشة وقوله نفسه قال هشام يعني ابن عروة وهو موصول  
 بالاسناد المذكور وقوله وأثبتت الى آخره لم يسم من أبيه بذلك وبشبهه أن يكون حديثه عن  
 أمره أنه فاطمة بنت المنذر عن جدتها أمه قال ابن بطال دل حديث الباب على ان الاب أولى في  
 تزويج ابنته من الامام وان السلطان أولى من الاوليا وان الولي من شرط النكاح (قلت) ولا  
 دلالة في الحديث على اشتراط شيء من ذلك وانما فهم ما وقع ذلك ولا يلزم منه منع ماعدا وانما  
 يؤخذ من أدلة أخرى وقال وفيه ان النبي عن انكاح البركر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ  
 حتى يصور منها الاذن وأما الصغيرة فلا أدلها وسأني الكلام على ذلك في باب مفرد **(قوله)**  
 السلطان ولي لقول النبي صلى الله عليه وسلم زوجنا كهبا معك من القرآن

قال ولا خاتم من حديد قال  
 ولا خاتم ولا كن أسبق يرد في  
 هذه ما عظمها النصف واخذ  
 النصف قال لا حل معك من  
 القسر أن شئ قال نعم قال  
 اذهب فتدز وجهك كما بما  
 معك من القرآن **(باب انكاح**  
**الرجل ولده الصغار لقول**  
**الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي تحبونها)**  
 فجعل عندها ثلاثة أشهر قبل  
 البلوغ **(حديث محمد بن**  
**سعيد حدثنا صفوان عن**  
**هشام عن أبيه عن عائشة**  
**رضي الله عنها أن النبي صلى**  
**الله عليه وسلم تزوجها وهي**  
**بنت ست سنين وأدخلت**  
**عليه وهي بنت سبع ومكنت**  
**عنده ثوبا **(باب تزويج****  
**الاب ابنته من الامام وقال**  
**عمر خطب النبي صلى الله**  
**عليه وسلم الى حفصة**  
**فانكحها **(حديث ما على بن****  
**أسد حدثنا وهب عن هشام**  
**ابن عروة عن أبيه عن عائشة**  
**أن النبي صلى الله عليه وسلم**  
**تزوجها وهي بنت ست**  
**سنين ونجى ما وهي بنت سبع**  
**سنين فقال هشام رأيت انها**  
**كانت عنده تسع سنين**  
****(باب السلطان ولي لقول****  
**النبي صلى الله عليه وسلم**  
**زوجنا كهبا معك من**  
**القرآن **(قوله****

حدثنا عبد الله بن يوسف  
أخبرنا مالك عن أبي حازم  
عن سهل بن سعد قال  
جاءت امرأة إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقلت اني وعتت من نفسي  
فقامت طويلا فقال رجل  
زوجهما ان تبكين لشيها  
حاجة فقال عليه الصلاة  
والسلام حل عندك من  
شيء تصدقها قال ما عندي  
الا زاري فقال ان اعطيتها  
اباه جئت لا ازالك قالت  
شيئا فقال ما جديا فقال  
التس ولو كان خاتما من حديد  
فلم يجد فقال امعك من  
القرآن شيئا فلم سورة  
كذا وسورة كذا السور  
سماها قال قد زوجناكما  
بما معك من القرآن (باب  
لا ينكح الاب وغيره البكر  
والثيب الا رضاعا) وحدثنا  
معاذ بن فضال حدثنا هشام  
عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا  
هريرة حدثهم أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا تنكح  
الأم حتى تستأمر ولا تنكح  
البكر حتى تستأذن

ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهية من طريق مالك باللفظ وزجتها بالافراد وقد وقع في  
رواية أبي ذر بن هذا الوجه بلفظ زوجنا كما يشون التعظيم وقد ورد التصريح بأن السلطان  
ولي في حديث عائشة المرفوع أعيا امرأته فكيفت بغرا ذن ولها فذكرها باطل الحديث وفيه  
والسلطان ولي من لا ولي لها أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو عوانة وابن خزيمة  
 وابن حبان والحاكم إسنادهما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الواهية وعند الطبراني من  
حدث ابن عباس رفعه لا نكاح الا ولي والسلطان ولي من لا ولي وفي استناده الحجاج بن  
أرضاه وفيه مقدر وأخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد أخرجه  
عن ابن عباس بلفظ لا نكاح الا بولي مرشد أو سلطان (قوله ما لا ينكح  
الاب وغيره البكر والثيب الا رضاعا) في هذه الترجمة أربع صور تزويج الاب البكر وتزويج  
الاب الثيب وتزويج غير الاب البكر وتزويج غير الاب الثيب وإذا اعتبرت البكر والصغير  
زادت الصورة والثيب البالغ لا تزوجها الاب ولا غيره الا رضاعا اتفاقا لا من شذ كما تقدم  
والبكر الصغيرة تزوجها ابوها اتفاقا لا من شذ كما تقدم والثيب غير البالغ اختلف فيها افعال  
مالك وأبو حنيفة يزوجه ابوها كما تزوج البكر وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد لا يزوجه ابوها  
زالت النكاح فبالوطء لا غيره والعلة عندهم ان ازالة النكاح تزيل انشاء الذي في البكر والبكر  
البالغ تزوجه ابوها وكذا غيره من الاولياء واختلف في استئنها مارها والحديث دال على انه  
لا يجازي الاب عليها اذا استنعت وحكما الترمذي عن أكثر أهل العلم وساذ كرم يذهب فيه وقد  
أشق الشافعي الجدا بالاب وقال أبو حنيفة والشافعي والثيب الصغيرة تزوجهما كل ولي فاذا  
بلغت ثبت لها الخيار وقال أحمد اذا بلغت تسع اجزلا وليا غير الاب نكحها وكأنه أقام المظنة  
مقام المثنية وعن مالك بلتحق بالاب في ذلك وصى الاب دون ثنية الاولياء لانه أقامه مقامه كما  
تقدمت الإشارة اليه ثم ان الترجمة معقودة لا شترط رضا المراجعة بكرا كانت أو ثيبا صغيرة  
كانت أو كبيرة وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث لكن تنفي الصغيرة من حيث المعنى لانها  
لا عبارة لها (قوله حدثنا هشام) هو الدست وافي ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) في رواية  
سلم من طريق خالد بن الحرث عن هشام عن يحيى حدثنا أبو سلمة (قوله لا تنكح) بكسر الحاء  
الهمي ويرفعها اللغز وهو أبلغ في المنع وتقدم تفسير الام في باب عرض الانسان ابنته وظاهر هذا  
الحديث ان الام هي الثيب التي فارقت زوجها موت أو طلاقا لقوله انكحها وبكر وهذا هو الاصل في  
الام ومنه قولهم الغزو مائة أي بقتل الرجال فتصير النساء أمي وقد تنطلق على من لا زوج لها  
أصلا وقوله عاص عن ابراهيم الحزري واسم جيل القاض وغيرهما ان يطلق على كل من لا زوج  
لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرا كانت أو ثيبا وحكي الماوردي القولين لاهل اللغة وقد وقع في  
رواية الأوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارمي والدارقطني لا تنكح الثيب  
ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تشاور (قوله  
حتى تستأمر) أصل الاستمرار طلب الامر فاعني لا يعقد عليها حتى يطلب الامر منها ويؤخذ  
من قوله تستأمر انه لا يعقد الا بعد ان تأسر بذلك وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في  
حقها بل فيه اشعار باشتراطه (قوله ولا تنكح البكر حتى تستأذن) كذا وقع في هذا رواية

الفرقة بين الثيب والكبر فعمل الثيب بالاستثمار والكبر بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستثمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأثرة ولهذا يحتاج إلى وجه آخر في القبول والعقد فإذا صرح بمعية امتنع اتفاقا والكبر بخلاف ذلك والأذن دائر بين القول والكبر بخلاف الأمر فإنه صريح في القول وإنما جعل الكبر أذنا حتى الكبر لأنه قد نسخ أن تنصح (قوله قالوا يا رسول الله) في رواية عمر بن أبي سلمة قلنا وحدثت عائشة صريحة في أنها هي السائلة عن ذلك (قوله وكيف أذننا) في حديث عائشة قلت إن الكبر نسخي وستأتي ألفاظه الحديث الثاني (قوله حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق) أي ابن قرظ الهلالي أبو حفص المصري أصله كوفي جمع من مالئ والاث ويحيى بن أيوب وغيرهم روى عنه القداماء مثل يحيى بن معين وإسحاق الكوسج وأبي عبد الوارث بن أبي عمير وقدماء مشيخ البخاري ولم أره عنه في الجامع إلا الحديث واحد وقد وثقه العجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين (قوله حدثنا الثالث) في رواية الكشي عن أبيان (أي عن أبي عمرو مولى عائشة) في رواية ابن جرير عن ابن أبي مليكة عن ذكوان وسبأ في ترك الحبل ويقا في الأكرام من هذا الوجه باللفظ عن أبي عمرو وذكوان (قوله أنها قالت يا رسول الله إن الكبر نسخي) هكذا أوردهم من طريق الثالث مختصرا ووقع في رواية ابن جرير في ترك الحبل قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبر نسخي أذن قلت فذكر منه وفي الأكرام باللفظ قلت يا رسول الله تنأمر الناس في أضياعهم قال نعم قلت فإن الكبر نسخي فتنسخي فتسكت وفي رواية مسلم من هذا الوجه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البخارية يسكنها أهلها أتستأمر أم لا قال نعم تستأمر قلت فإنها نسخي (قوله قال رضاهما) في رواية ابن جرير قال سكنتها أذن وفي اللفظ قال أذنهما صحتها وفي رواية مسلم من طريق ابن جرير أيضا قال ذلك أذنهما إذا هي سكنت ودلت رواية البخاري على أن المراد بالجارح وفي رواية مسلم الكبر دون الثيب وعند مسلم أيضا من حديث ابن عباس والكبر نسخي تأذن في نفسها وأذنهما صحتها وفي اللفظ والكبر نسخي أذنهما إذا هي سكنتها قال ابن المنذر يسحب إعلام الكبر أن سكنتها أذن لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صحتها أذن لم يطل العقد بذلك عند الجمهور وأبطله بعض المالكية وقال ابن شاذان منهم يقال لها ذلك ثلاثا إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فأنظري وقال بعضهم بطلان المقام عندها لا لتخيل في نفسها ذلك من السرعة واختلاف فيما ألتزم تكلم به ظهر من مافرقه السخط أو الرضا بالتسم مثلا واليكاء عند المالكية إن نفرت أو بك أو قامت وأظهر منها ما يدل على الكراهة ثم تزوج وعندها نفقة لا أثر لثبوت ذلك في المهر إلا أن قرنت مع الكلاء الصياح ونحوه وقرنه بعضهم بين المهر فكان كان حاردا على المهر وإن كان باردا دل على الرضا قال وفي هذا الحديث إشارة إلى أن الكبر التي أمر باستئذانها هي البالغ إذا لمعنى الاستئذان من لا تدري ما لاذن ومن يستأوى سكوتها وخطها ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت الكبر النية قبل أذنهما وتنفو بعضها لا يكون رضاهما بخلاف ما إذا كان بعد تنقوضها إلى وليها وخص بعض الشافعية إلا كتمانها بسكوت الكبر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها لأنهم نسخي منها أكثر من غيرها والعصم الذي عليه الوجه ورأى استعمال الحديث في جميع الأبكار بالنسبة

قالوا يا رسول الله وكيف  
أذننا قال أن تسكت

\* حدثنا عمرو بن الربيع  
ابن طارق حدثنا الثالث  
عن ابن أبي مليكة عن أبي  
عمرو مولى عائشة عن  
عائشة رضي الله عنها أنها  
قالت يا رسول الله إن الكبر

نسخي قال رضاهما

٥١٢٧

م س

نسخة

٩٦٠٧٥

لجميع الاولياء واختلقوا في الاب زوج البكر البالغ بغير اذنهما فقال الارزاعي والثوري  
 والخنفي ووافقه من أبو ثور يشترط استئذانها فلو عدها لم يغير استئذان لم يصح وقال  
 الآخرون يجوز للاب أن يزوجه ولو كانت النكاح بغير استئذان وهو قول ابن أبي لبيد ومالك  
 والليث والشافعي وأحمد وإسحق ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لانه جعل الثيب أحق بنفسها  
 من وليها فدل على أن ولي البكر أحق بهم منها واحتج بعضهم بحديث بن أبي اسحق عن أبي  
 بردة عن أبي موسى مرفوعا تستأمر البتية في نفسها فإن سكنت فهو اذنها قال فقد ذلك بالبتية  
 فيجعل المطلق عليه وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ يستأذنها أبوها فنص على  
 ذكر الاب وأجاب الشافعي بان المرأة قد تكون عن استطابة النفس ويؤيده حديث ابن عمر  
 رفعه وأمر والنساء في شأتهن أخرجه أبو داود وقال الشافعي لأخلاقه أنه ليس للامرأه لكنه  
 على معنى استطابة النفس وقال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال  
 الشافعي زادها ابن عينة في حديثه وكان ابن عمر والقاسم والميزونون لا يكرهون الاستأمر ومن  
 قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ والبتية  
 تستأمر وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سالم عن أبي هريرة فدل على  
 أن المراد بالبكر البتية (قلت) وهذا يدفع زيادة الثقة المحفوظ بلفظ الاب ولو قال قائل بل المراد  
 بالبتية البكر يدفع وتأخر بضم أوله يدخل فيه الابو غيره فلا تعارض بين الارباء وبين  
 الظن في أن الاستأمر هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال  
 الشافعي كل من الامرين محتمل وسياق من يبحث فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى  
 واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا يجار عليها العموم كونها أحق بنفسها من وليها وعلى أن  
 من زالت بكارتها ولو كان زالا لا يجار عليها الاب ولا غيره لعدم قوله الثيب أحق بنفسها  
 وقال أبو حنيفة هي كالبكر وخالفه حتى صاحباه واحتج به لانه لا اكفاء بسكون البكر هو  
 الحياء وهو باق في هذه لان المسئلة مفرضة فحين زالت بكارتها لو لا فحين اتخذت الزنا دبنا  
 وعادة وأوجب بأن الحديث نص على أن الحياء متعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن  
 حكمهما مختلف وهذه ثيب لغة وشرعا لبل أنه لو أوصى بعق كل ثيب في ملكه دخلت اجامها  
 وأما بقاها كالبكر فمفهوم لانها تسمى من ذكر وقوع الفجور ومنها وأما ثبوت الحياء من  
 أصل النكاح فليست فيه كالبكر التي لم تجز به قط والله أعلم واستدل ببل ان للثيب أن  
 تتزوج بغير ولي ولكنها لا تزوج نفسها بل تجعل أمرها الى رجل فيزوجها حكاه ابن حزم عن  
 داود ونفعه بغيره ثمانية أميا امرأة نكحت بغير اذن ولها نكاحها باطل وهو حديث صحيح  
 كما تقدم وهو بين أن معنى قوله أحق بنفسها من وليها أنه لا يتخذ عليها أمر بغير اذن ولا يجبرها  
 فإذا أرادت أن تتزوج لم يجز لها الا بذن وليها واستدل به على أن البكر اذا أعلنت بالنكاح لم يجز  
 النكاح والى هذا أشار المصنف في الترجمة وان أعلنت بالرضا فجزى بطريق الاولى وشذبه بعض  
 أهل الظاهر فقال لا يجوز أن يضاقوقا فاعذر مظهر قوله واذنها أن نكحت في قوله ما إذا  
 تزوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود هكذا أطلق في مثل البكر والثيب لكن حديث الباب  
 مصرح فيه بالشيء بفساد كانه أشار الى ما ورد في بعض طرقه كإسائه ورد النكاح اذا كانت ثيبا

«(باب اذا تزوج الرجل ابنته  
 وهي كارهة فنكاحه  
 مردود)» حديثنا صحيح  
 قال حدثني مالك عن عبد  
 الرحمن بن القاسم عن أبيه  
 عن عبد الرحمن

٥١٣٨  
 نسق

تحفة  
 ٩٥٨٢٤

فترجت بغير رضا اجماع الاماقتل عن الحسن أنه أجاز جبار الالب للنب ولو كرت كما تقدم  
 وعن الخبيث أن كانت في عمله أجاز والارء واختلفوا اذا وقع العقد بغير رضا فقاتل الحنفية  
 ان أجازته جاز وعن المالكية ان أجازته عن قرب جاز والا فلا ورده الباقر مطلقا (قوله وجميع)  
 بضم الميم وقمع الجيم وكسر الميم التقيلة ثم عين هـ مـ هـ (قوله ابني يزيد بن جارية) بالجيم أى ابن  
 عاصم بن العطاء الانصاري الأوسي بن عمرو بن عوف وهو ابن أخى جميع بن جارية العباني  
 الذى جمع القرآن: في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج له أصحاب السنن وقدوه من زعم  
 أنهم ما واحد ومنه قيل ان لجميع بن زيد صحبة وليس كذلك وإنما الصحبة لعمه جميع بن جارية وليس  
 لجميع بن زيد بن الجبارى سوى هذا الحديث وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد وعبد الرحمن  
 ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما ترجم به العسكرى وغيره وهو أخو عاصم بن عمرو بن  
 الخطاب لأمه قال ابن سعدولى القضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ومات سنة  
 ثلاث وتسعين وقيل سنة ثمان وثلاثة جماعة وماله في الجبارى أيضا سوى هذا الحديث وقد وافق  
 مالك على اسناد هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وان اختلف الرواة  
 عنه مافى وصل هذا الحديث عن خنساء وفي ارساله حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن وجميع  
 أن خنساء تزجت وكذا اختلفوا عنهم في نسب عبد الرحمن وجميع فذهبهم أن سقط يزيد وقال  
 ابني جارية والضواى وصله وإثبات بن زيد في نسب ما وقد أخرج طريق بن تيمية المصنف في ترك  
 الحبل بصرة الاسرائيل كما سأتى وأخرجها أجدعته كذلك وأوردوها الطبراني من طريقه  
 موصولة وأخرجه الدارقطني في الموطأ من طريق يعلى بن منصور عن مالك بصورة الاسرائيل  
 أيضا واكثر وصاه عنه وخالفهما معا سفيان الثوري في راومن البـ سند فقال عن عبد الرحمن  
 ابن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن دبيعة عن خنساء أخرجه النسائي في الكبرى والطبراني من  
 طريق ابن الماراك عنه وهى رواية شاذة لكن بعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان  
 وعبد الله بن يزيد بن دبيعة هذا المأمر من ترجم له ولم يذكر الجبارى ولا ابن أبي حاتم ولا ابن جبان  
 الا عبد الله بن دبيعة بن خدام الذى روى عن سلمان الفارسي في غسل الجمعة وعنه المعبرى وهو  
 تابعي غير مشهور الا في هذا الحديث وثقة الدارقطني وابن جبان وقد ذكره ابن مندة في الصحابة  
 وخطأه أو نعيم في ذلك وأظن شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه وعبد الله بن يزيد بن دبيعة  
 هذا من أعقابه المزمى ومن تبعه فذكره وفي رجال الكتب الستة (قوله عن خنساء بنت خدام)  
 عجمية ثم نون ثم هـ مـ هـ و ز ن جـ راء وأبوها بكسر الميم المجبة وتخفيف المهـ له قيل اسم أبيه دبيعة  
 والصحيح أن اسم أبيه خالد ودبيعة اسم جد وهما أحسب وقع ذلك رواية لا جد من طريق محمد بن  
 اسحق عن الحجاج بن السائب مرسل في هذه القصة ولكن قال في تسميتها خنساء تخفيف النون  
 و ز ن فلان ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكن خنساء وصل الحديث عنهم فقال  
 عن حجاج بن السائب بن أبي بلابة عن أبيه عن جدته خنساء وخنساء مشتق من خنساء كما يقال  
 في ز ن ز ن اب وكنية خدام والد خنساء أو دبيعة كذا أو نعيم وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق  
 من حديث ابن عباس أن خداما بأر دبيعة أنكم ابنته رجلا الحديث ووقع عند المستفقي من  
 طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية أن دبيعة بن خدام زوج ابنته وهو هـ مـ في اسمه

وجميع ابني يزيد بن جارية  
 عن خنساء بنت خدام  
 الانصارية

قوله بنت خدام ضبطها  
 التسـ طلاني بكسر الخاء  
 وتخفيف الدال المعجمتين  
 وقال وفي النسخ وبالذال  
 المهـ له



٥١٢٩  
دس  
نقطه

٩٥٨٢٤

• حدثنا اسحق أخبرنا يزيد  
أخبرنا يحيى أن القاسم بن  
محمد حدثه أن عبد الرحمن  
ابن يزيد وجميع ابن يزيد حدثناه  
أن رجلا يدعى خداما أنكح  
انثى له نخوة • (باب تزويج  
التيمة لقول الله تعالى  
وان خفتم أن لا تقسطوا في  
التيام فأنكحوا وإذا قال  
للولي زوجتي فلانة فكف  
ساعة وقال مامعك فقال  
معي كذا وكذا أولينا ثم قال  
زوجتكها فهو جائز) • فيه  
سهل عن النبي صلى الله عليه  
وسلم • حدثنا أبو العيان  
أخبرنا شعب عن الزهري  
وقال الليث حدثني

٥١٤٠

نقطه

٩٦٤٧٤

٩٦٥٥٧

أبو عوانة عن عمر بن سلام بن ذكوان بن مرة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه ويزيد هو ابن  
هرون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري (قوله أن رجلا يدعى خداما أنكح انثى له نخوة) سابق أحد  
لفظه عن يزيد بن هرون بهذا الاسناد أن رجلا منهم يدعى خداما أنكح انثى له فكرهت نكاح  
أبيها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح أبيها فترجعت أبا البابية بن  
عبد المنذر فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا وهذا يوافق ما تقدم وكذا أخرجه ابن  
ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هرون وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن يزيد كذلك  
وأخرجه الطبراني والإسماعيلي من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نخوة وأخرجه  
الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى  
كذلك لكن اقتصر على ذكر جميع يزيد والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن  
القاسم فساقى في ترك الحبل من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأته  
ولدها نخوة فأتت يزيد زوجها وأبى ما وهى كارهة فأرسلت إلى شيخين من الأنصار عبد الرحمن  
وجميع ابن جارية قالوا فلا تخشين فان خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهى كارهة فرد النبي صلى  
الله عليه وسلم ذلك قال سفيان وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعه يقول عن أبيه أن خنساء  
انتهت وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن عن أبيه عن  
خنساء موصولا والمراد أني من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر  
ابن أبي طالب ولها زوجها أم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر أخرجه المستغفري من طريق يزيد  
ابن الهاد عن ربيعة بن أسد أنه أتت في تزويجها جعفر بن عبد الله بن الزبير فأرسلت إلى القاسم  
ابن محمد والى عبد الرحمن بن يزيد فقالت اني لا من معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني فقال لها  
عبد الرحمن ليس له ذلك ولو صرح ذلك لم يجز فذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والده خنساء ولا سمى  
بنته كقصدته وكذا ذكر في المقدمة في نسمة المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معاوية الذي عناه  
والله كرهه وهو المعتمد وقد حصل من تحري ذلك ما لا أظن أنه زاد عليه فقلته الحمد على جميع مننه  
(قوله باب تزويج التيمة لقول الله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا في التيام فأنكحوا) • فيه  
دلالة على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكرات أو ثيبا لأن حقيقة التيمة من كانت  
دون البلوغ ولأب لها وقد أذن في تزويجها بشرط أن يرض من صداقها فيحتاج من منع  
ذلك إلى دليل قوي وقد اختلف بعض الشافعية بحيث لا تنكح التيمة حتى تستأمر قال فان قيل  
الصغيرة لا تستأمر قلنا فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ فصار أهلا للاستئثار فان قيل  
لا تنكح بعد البلوغ بتيمة قلنا لا تنكح التيمة حتى تبلغ فنستأمر جميعا بين الأدلة (قوله)  
وإذا قال الولي زوجتي فلانة فكف ساعة أو قال مامعك فقال معي كذا وكذا أولينا ثم قال  
زوجتكها فهو جائز فسهل عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث الوأهة وقد تقدم مرارا  
وبأني شرحه قريبا ومراده منه أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في المجلس لا يضر  
ولو تخال بينهما كلام آخر وفي أخذ من هذا الحديث نظرا لما وقع عن بطرقه احتمال أن  
يكون قبل عقب الإيجاب (قوله حدثنا أبو العيان أخبرنا شعب عن الزهري وقال الليث حدثني





من يسمع والباء من بخطب وإثبات الثمانية في بيع (قوله أو بأذن له الخاطب) أي حتى يأذن  
 الأول الثاني (قوله في حديث أبي هريرة) الليث عن جعفر بن ربيعة (الليث فيه إسناد آخر أخرجه  
 مسلم من طريق غيره عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن ربيعة عن عتبة بن عامر في قصة  
 الخطبة فقط وسأذكر لفظة (قوله) قال أبو هريرة يائس بن خزيمة أوله وضم المثلثة تقول أثرت  
 الحديث آخره بالمدائث بفتح أوله ثم سكون إذا ذكرته عن غيرك ووقع عند السامع من طريق  
 محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره  
 مختصراً (قوله أياكم والظن الخ) بأذن من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الأدب مع شرحه وقد  
 أخرجه البيهقي من طريق أبي جعفر إبراهيم بن سليمان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فزاد في  
 المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة لكن من غير هذا الوجه قال الجوهري هذا انتهى للتعريم  
 وقال الخطابي هذا انتهى للأدب وليس بنهي تعريم يطل العتد عند أكثر القهاء كذا قال  
 ولا ملازمة بين كونه للتعريم وبين البطلان عند الجوهري بل هو عندهم للتعريم ولا يطل العقد  
 بل حكم النوى أن انتهى فيه للتعريم بالاجتماع ولكن اختلافه في شروطه فقال الشافعية  
 والحنبلة يحمل التعريم ما إذا صرحوا بالخطبة أو ولها الذي أذنت له حيث يكون ذهنها معتبراً  
 بالإجابة فلو وقع التصريح بالرد فلا تعريم فلو لم يعلم الثاني الحال فجوز الهجوم على الخطبة  
 لأن الأصل الإباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وإن وقعت الإجابة بالتمرير يصح كقولها  
 لا رغبة عنك فلو قال عند الشافعية الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضاً وإذا أورد  
 ولم تقبل فيجوز والحنفية قول فاطمة خطبت معاوية وأوجه فلم يشكر النبي صلى الله عليه  
 وسلم ذلك عليهم ما بل خطبها لأسامة وأشار النوري وغيره إلى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون  
 خطباً معاً ولم يعلم الثاني بخطبة الأول والتي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم بخطب وعلى  
 تقدير أن يكون خطب فكأنه لما ذكرها ما في معاوية وأبي جهنم ظهر منها الرغبة عنها فخطبها  
 لأسامة وحكي الترمذي عن الشافعي أن معنى حديث أنسب إذا خطب الرجل المرأة فرفضت به  
 وركبت إليه فليس لاحداً أن بخطب على خطبته فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها  
 والحنفية قصة فاطمة بنت قيس قائمها بتخبر برضاها أو احدى منكما ولو أخبرته بذلك لم يشتر عليها  
 بغير من أختارت فلو لم يخدمها الحابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالحوار ومنهم من أجرى  
 القولين ونص الشافعي في البكر على أن سكوتها برضا بالخطاب وعن بعض المالكية لا تمنع  
 الخطبة إلا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق وإذا وجد شرط التعريم ووقع  
 العقد الثاني فقال الجوهري يصح مع ارتكاب التعريم وقال داود يشفع النكاح قبل الدخول  
 وبعده وعند المالكية خلاف ككقولين وقال بعضهم يشفع قبله لا بعده وحجة الجوهري  
 أن المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يشفع النكاح وقوعها  
 غير صحيحة وحكي الطبري أن بعض العلماء قال إن هذا الذي منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس  
 ثم رده وغلطه بأنها جانت مستشيرة فأشعر عليها بما هو الأولى ولم يكن هنالك خطبة على خطبة  
 كما تقدم ثم إن دعوى النسخ في مثل هذا غلط لأن الشارع أشار إلى علة التي في حديث  
 عتبة بن عامر بالاختوة وهي صفة لازمة وعلة مطبوعة للدوام فلا يصح أن يلحقه النسخ والله

٥١٤٢  
 نسخة  
 ٥٦٦٢٦

أو بأذن له الخاطب حديثنا  
 يحيى بن بكير حديثنا الليث  
 عن جعفر بن ربيعة  
 عن الأعرج قال قال أبو  
 هريرة بائس بن خزيمة  
 عليه وسلم قال أياكم والظن  
 فإن الظن أكذب الحديث  
 ولا تجسسوا ولا تجسسوا  
 ولا تباغضوا وكونوا  
 أخواناً ولا يتخطب الرجل  
 على خطبة أخيه

قوله ابن حبان في نسخة  
 بذكر ابن حسان

نسخة  
 ٥٦٦٢٦

أعلم واستدل به على أن الخطاب الأول إذا أذن للخطاب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالماذون له أو يمتد إلى غيره لأن مجرد الإذن الصادر من الخطاب الأول دال على إعراضه عن تزويج تلك المرأة وإعراضه يجوز لغيره أن يحطها الظاهر الثاني فكأن الجواز له أذن له بالتخصيص ولغيره المأذون له بالاحراق ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب أو يترك وصرح الرواي من الشافعية بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جازة فإن كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يحط بها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له ذلك حتى واستدل بقوله على خطبة أخيه أن محل التحريم إذا كان الخطاب مسلماً فلو خطب الذي ذمته فأراد المسلم أن يحط بها جازة ذلك مطلقاً وهو قول الأولين ووافقهم من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عندهم مسلم المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتزوج على سبي أخيه ولا يحط على خطبته حتى يذو وقال الخطابي قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع عند المسلم فبقي ما عدا ذلك على أصل الإباحة وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقبلوا أولادكم وكقوله وربكم لا تأخذوا من دونكم بغير اهتداء ومنه بعضهم على أن هذا النهي عنه هل هو من حقوق العقدة واحترامه أو من حقوق المتعاقدين فعلى الأول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقرب من هذا البناء الاختلاف في ثبوت الشفعة للكافر فمن جعلها من حقوق المالك أثبت له من حقوق المالك المنع وقرب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخطاب الأول إذا كان ساقياً جازاً للعنف أن يحط على خطبته ورجح ابن العربي من منعه وهو محتج بما إذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفء إما فتكون خطبته كلا خطبة ولم يعتبر الجهر وذلك إذا صدرت منها علامة القبول وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول ولحقق به إذا ما حكاها بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخطاب أقول أهل خلاف في العادة لخطبة تلك المرأة كالمخطوب سوف يثبت مالك وهذا يرجع إلى التكافؤ واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأته أخرى المأفوك الحكم النساء يحكم الرجال وصورته أن ترغب امرأته في رجلين وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فتضيء امرأته أخرى فتدعوه وتغربه في نفسها وتزوجه في التي قبلها وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ولا يخفى أن محل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج الواحدة فاما إذا جاع بينهم فلا تحريم وسأني بعد ستة أبواب في باب الشروط التي لا تحل في النكاح من يدعي في هذا (قوله حتى يتزوج) أي حتى يتزوج الخطاب الأول فيحصل اليأس المحض وقوله أو يترك أي الخطاب الأول التزويج فيجوز حينئذ للثاني الخطبة فالقائمان مختلفان الأولى ترجع إلى اليأس والثانية ترجع إلى الرجاء وتفسير الأولى قوله تعالى حتى يلج الجمل في سم الخياط (قوله ما) تفسير ترك الخطبة ذكره بطرفا من حديث عمر بن الخطاب في آخره قوله لا يترك الصديق رضي الله عنه ولو تركها لقبلتها وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب قال ابن بطال ما علمته تقدم

حتى يتزوج أو يترك (باب) تفسير ترك الخطبة\* حدثنا أبو العيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين ماتت حفصة قال عمر قلت أبا بكر فقلت ان شئت أتكنحك حفصة بنت عمر فقلت لياي نيم خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقيني أبو بكر فقال انه لم ينعني أن أرجع اليك فمما عرضت الأني قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرها فلم أكن لأنفي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو تركها لقبلتها

٥١٤٥

س

نقطة

٩٠٥٢٢

في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحاً في قوله حتى ينكح أو يترك وحديث عرق قصة  
 حصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن عن النبي صلى الله عليه وسلم خطب  
 حصة قال ولكنه قصد معنى دقيقاً يدل على تقرب ذهنه ورسوخه في الاستنباط وذلك أن أبا  
 بكر علم أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب إلى عمر أنه لا يردده بل يرغب فيه ويشكر الله على  
 ما أنعم الله عليه به من ذلك فقام علم أبي بكر بهذا الحال مقام الركون والتراني فكانه يقول كل  
 من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يخاطب على خطبته وقال ابن المنبر الذي يظهر لي  
 أن البخاري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقاً لأن أبا بكر امتنع ولم يكن انهم  
 الأمر بين الخطاب والولي فكيف لو انهم وتركوا كفايته استدلال منه بالولي (قلت وما أبداه  
 ابن بطال أدق وأولى والله أعلم (قوله تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري)  
 أي بامتداده وأما متابعة يونس وهو ابن زيد فوصلها الدارقطني في العلل من طريق أصبغ عن ابن  
 وهب عنه وأما متابعة الآخر من فوصلها الذهلي في الزهرات من طريق سلمة بن بلال عنهما  
 وقد تقدم للصف هذا الحديث من روايته متعددة من رواة صالحين كدنا أيضاً عن الزهري  
 أيضاً (قوله باب الخطبة) يضم أوله أي عند العدة ذكر فيه حديث ابن عمر  
 رجلان من المشرق فخطباً فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا وفي رواية  
 الكشي عن جعفر بن الزبير وهو طرف من حديث سبأ بن قيس في الطب مع شرحه قال ابن التين  
 أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه قال والبيان نوعان الأول ما بين به  
 المراد والثاني تحسين اللفظ حتى يستعمل قلوب السامعين والثاني هو الذي يشبه السحر  
 والمذموم منه ما يقصده الباطل وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته (قلت) فمن  
 هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضعه وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت شروعة  
 في النكاح فينبغي أن تكون مقصودة ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتحسين  
 الكلام والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف تقول ما سحر ك عن كذا أي ما صرفك عنه  
 وآخر حه أبو داود من حديث جعفر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده رفعه ان من البيان  
 سحرا قال فقال صفة بن صوحان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يكون عليه  
 الحق وهو ألحن بالحق من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق وقال المهلب وجه  
 ادخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للخطاب ليسل أمره  
 فشيء حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيما يستتال المرغوب إليه بالبيان بالسحر وإنما  
 كان كذلك لأن النفوس طبعته على الانقياد من ذكر المولى في أمر النكاح فكان حسن  
 التوصل لرفع تلك الانفة وجهان وجوه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره وورد في تفسير  
 خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وابن حبان عن ابن  
 مسعود ومروعا ان الله خلقه فسمعه ونسنته ونسنته فسمعه الحديث قال الترمذي حسن رواه  
 الاعمش عن أبي اسحق عن أبي الاحوص عن ابن مسعود وقال شعبة عن أبي اسحق عن أبي  
 عمدة عن أبيه قال فكلوا الحديثين صحيحين لأن إسرائيل رواه عن أبي اسحق فحفظهما قال وقد  
 قال أهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم اه وقد

نح

٤٩٨/٤

تابعه يونس وموسى بن  
 عقبة وابن أبي عتيق عن  
 الزهري \* (باب الخطبة) \*  
 حديث حصة حديث سفيان  
 عن زيد بن أسلم قال سمعت  
 ابن عمر يقول جابر جلال من  
 المشرق فخطباً فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان من  
 البيان لسحرا

٥١٤٦

وت

تحفة

٦٧٢٧

شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ ﴿قوله يا﴾ ضرب الدف في النكاح والولية) يجوز في الدف ضم الدال وقعبها وقوله والولية معطوف على النكاح أي ضرب الدف في الولية وهو من العام بعد الخاص ويحتمل أن يريد الولية النكاح خاصة وإن ضرب الدف بشرع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلاً وعند الولية كذلك والاول أشبه وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما سأبينه ﴿قوله حدثنا خالد بن ذكوان﴾ هو المديني يكنى أبا الحسن وهو من صفار التابعين ﴿قوله جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل على﴾ في رواية الكشي عن فدخل على ووقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الحسن واسمه خالد المديني قال كتابا المدينية يوم عاشوراء والحواري بضرب الدف ويتعجب فدخل على الربيع بنت معوذ بن ذكوان قالها فقالت دخل على الحديث هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هرون عنه وأخرجه الطبراني من طريق حماد بن سلمة فقال عن أبي جعفر الخطمي بدل أبي الحسين ﴿قوله حين ي﴾ في رواية حماد بن سلمة صبيحة عرسى والبناء الدخول بالزوجة وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ إياس بن البكير الذي وإنما ولدت لمحمد بن إياس قبله له صبيحة ﴿قوله كجسك﴾ بكسر اللام أي مكانك قال الكرماني هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب أو كان قبل نزول آية الحجاب أو جازاً للنظر للصاحبة وعند الامن من الفتنه ١٥ والاخير هو العقد والذي وضع لنا لبالادلة القوية أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلو قبل الأجنحة والنظر إليها وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتقبلها رأسه ولم يكن بينهم محرمة ولا زوجة وجوز الكرماني أن تكون الرواية مجسلة بفتح الهمزة أي جالساً ولا إشكال فيها ﴿قوله فجعلت جويريات لنا﴾ لم أقف على اسمهن ووقع في رواية حماد بن سلمة بل فقط جاريتان فغشيتان فيجمل أن تكون الثنتان هما المغنيتان ومعهما من تبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء وسأقي في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى تزويجها زيادة في هذا ﴿قوله وسدين﴾ من الندية بضم النون وهي ذكر أو صاف المسب بالنساء عليه وتعد يد حاسبه بالكرم والشجاعة ونحوها ﴿قوله من قتل من أتى يوم بدر﴾ تقدم بيان ذلك في المقارن وإن الذي قتل من أتاهم انما قتل باحد أو بأوها الذي شهدوا بدر مع قومها وعرف وأحدهم أوها ولا خزان عماها أطلقت الآية عليهم ما قبلها ﴿قوله فقال دعي هذه﴾ أي اتركي ما يتعلق على الذي فيه الاطراء المنهى عنه زاد في رواية حماد بن سلمة لا يعلم ما في غذا الا الله وأشار إلى علته المنع ﴿قوله وقرئ بالذي كنت تقولان﴾ فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمروءة عما ليس فيه مبالغة تنفضي إلى القلوع وأخرج الطبراني في الاوسط بإسناد حسن من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بنساء من الأنصار في عرس لهن وهن يغنين

وأهدى لها كبشاً فتعجن في المريد \* وزوجك في البادية وتعلم ما في غد

فقال لا يعلم ما في غد الا الله قال المهلب في هذا الحديث اعلان النكاح بالدف والقضاء المباح وفيه اقبال الامام الى العرس وإن كان فيه لهو ما لم يخرج عن حد المباح وفيه جواز مدح الرجل في وجهه ما لم يخرج الى ما ليس فيه وأعرب ابن التين فقال اعانها هالان مدح حق والمطلوب في النكاح الله وقلنا دخلت الجدي في الله ومعها كذا قال وتعام اطهر الذي أشرت اليه يريد عليه

﴿باب ضرب الدف في النكاح والولية﴾ حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا خالد بن ذكوان قال قالت الربيع بنت معوذ بن عفراء يا النبي صلى الله عليه وسلم يدخل حسين بن علي فجلس على فراشي كجسك مني فجعلت جويريات لنا بضرب الدف ويتعجب من قتل من أتى يوم بدر أذ قالت احداهن \* وفيما نجي يعلم ما في غد \* فقال دعي هذه وقرئ بالذي كنت تقولان

٥١٤٧  
دسترس  
نخبة  
٩٥٨٢٢



عينة أيضا مسلم والنسائي وهذا الحديث مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صغار التابعين حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك وقد تقدمت روايته في الوكالة وقبل أبواب هنا يأتي في التوحيد وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كذا كرتة وجاد بن زيد وروايته في فضائل القرآن وتقدمت قبل أبواب هنا أيضا وأخرجه مسلم وفصيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان وقد تقدمت روايته جافرا في النكاح ولم يخرجها مسلم ويعقوب بن عسدر الرحمن الأسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايته جافرا في النكاح أيضا ويعقوب بن أبي فضائل القرآن وعبد العزيز بن أبي اللباس وأخرجه مسلم وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وزائدة بن قدامة وروايته جافرا عند مسلم ومعمر وروايته عند أحمد والطبراني وهشام بن سعد وروايته في صحيح أبي عوانة والطبراني ومبشر بن مبشر وروايته عند الطبراني وعبد الملك ابن جريج وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وقد روى طرفا منه سعد بن المسيب عن سهل بن سعد أخرجه الطبراني وجاءت القصة أيضا من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولا وابن مسعود عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حنوية في فوائده وضربة جد حدين بن عبد الله عند الطبراني وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدمت قبل أبواب وعند الترمذي طرف منه آخر ومن حديث أبي أمامة عند عطاء بن فوادة ومن حديث جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة أن شاء الله تعالى (قوله عن سهل بن سعد) ٢ في رواية ابن جريج حدثني أبو حازم أن سهل بن سعد أخبره (قوله أني القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قامت امرأتهم) في رواية فصيل بن سليمان كما عند النبي صلى الله عليه وسلم جلسوا لحائنه امرأة وفي رواية هشام بن سعد بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم أتت إليه امرأة وكذا في معظم الروايات أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن رد رواية سفيان إليها بأن يكون معنى قوله قامت وقتت والمراد أنها جاءت إلى أن وقتت فندم لأنها كانت جالسة في المجلس فقامت وفي رواية سفيان الثوري عند الاسماعيلي جاءت امرأته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فأد تعين المكان الذي وقتت فيه القصة وهذه المرأة لم أقف على اسمها ووقع في الأحكام لأن القطاع أنها غفلة بنت حكيم وأما شريك وهذا نقل من اسم الواهة الواردة في قوله تعالى وإمرأته مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الأحزاب وما يدل على تعدد الواهة (قوله فقامت) بأمر رسول الله أنها قد وهبت نفسها لك كذا في رواية وكذا في رواية زائدة عند الطبراني وفي رواية يعقوب بن وكذا في رواية سفيان الثوري عند الاسماعيلي فقامت بأمر رسول الله جئت أحب نفسي لك وفي رواية فصيل بن سليمان لحائنه امرأة تعرض نفسها عليه وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره أمر نفسي أو نحوها والالحقة غير مرادة لأن قصة الحز لا غلغلك فكانها قالت أتزوجك من غير عوض (قوله ففنيها رأيك) كذا لا كثيرا أو واحدة مفقوحة بعدها هاء التعقيب وهي فعل أمر من الرأي ول بعضهم همزة ساكنة بعد الراء وكل صواب ووقع ما ثبت الهمزة في حديث ابن مسعود أيضا

جعت سهل بن سعد  
الساعدي يقول أني  
لقوم عند رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا قامت  
امرأة فقالت يا رسول الله  
إنها قد وهبت نفسها لك  
ففنيها رأيك

٣ قوله عن سهل بن سعد  
هذه رواية الشارح ونسخ  
الصحيح التي يابديها التي  
تراها لها الماش في رواية  
أخرى وروايات الصحيح كثيرة  
اه مصححه

(قوله فلم يجبهاشيا) في رواية معمر والنوري وزائدة قصمت وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم  
وهشام بن سعد فنظر اليها فصعد النظر اليها ووصوه وهو يشدد العين من صعد والواو من صوب  
والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها والثبديد المالبغة في التأمل والالتكرير والثنائي جزم  
القرطبي في المفهم قال أي نظرا أعلاها وأسفلها مرارا ووقع في رواية فضيل بن سليمان نخفص  
فيها البصر ورفعها بالثبديد أيضا ووقع في رواية الكشميني من هذا الوجه النظر يدل  
البصر وقال في هذه الرواية ثم طأ طأ رأسه وهو بمعنى قوله قصمت وقال في رواية فضيل بن سليمان  
فلم يردها وقد دمت ضبط هذه اللفظة في باب إذا كان الولي هو الخاطب (قوله ثم قامت فقالت)  
وقع هذا في رواية المستفي والكشميني وسياق لفظها كالآتي وعند معمر أيضا ثم قامت الثالثة  
وسياقها كذلك وفي رواية معمر والنوري مع عند الطبراني قصمت ثم عرضت نفسها عليه فصمت  
فلقبها بآية ثم قامت لما تعرضت نفسها عليه وهو صامت وفي رواية مالك قامت طويلا ومله  
للنوري عنه وهو نعت مصدر مخذوف أي قاما طويلا وانظر في مخذوف أي زمانا طويلا وفي  
رواية مبسر فقالت حتى رثينا الهام طول القيام زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم فلما رأيت  
المرأة أنه لم يقض فيها شأنا جلست ووقع في رواية جادين زيد أنها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال  
مالي في النساء حاجة ويجمع بينهما وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال فكأنه صمت أو لا لنتفهم  
أنه لم يردها فلما أعادت الطلب أفصح لها بالواقع ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي جاءت  
امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم  
قامت فقال اجلسي بارك الله فقلت أنا نحن فلا حاجة لنا فقلت فوخذ منته وفور أدب المرأة مع  
شدة ترغيب الأنثى في التلذذ في الخاف في الطلب وفهم من السكون عدم الرغبة لكنهم الملم تأس  
من الرد جلست تنظر القرح وسكونه صلى الله عليه وسلم ما حبا من مواجعتها بالردة وكان صلى  
الله عليه وسلم شديد الحماة جدا كما تقدم في صفته أنه كان أشد حبا من العذراء في خدرها واما  
انتظار اللوحى واما تفكر في جواب يناسب المقام (قوله فقام رجل) في رواية فضيل بن سليمان  
من أصحابه ولم أقف على اسمه لكن وقع في رواية معمر والنوري عند الطبراني فقام رجل أحسبه  
من الانصار وفي رواية زائدة عنده فقال رجل من الانصار ووقع في حديث ابن مسعود فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ينسك هذه فقام رجل (قوله فقال يا رسول الله أسكنكمي) في  
رواية مالك وزوجينها لم يكن لها حاجة وشهو ليعقوب وابن أبي حازم ومعمر والنوري  
وزائدة ولا يعارض هذا قوله في حديث جادين زيدا لا حاجة لي لجواز أن تعبد الرغبة فيها بعد أن  
لهم تكن (قوله قال هل عندك من شيء) زاد في رواية مالك تصدقها وفي حديث ابن مسعود أنك  
مال (قوله قال لا) في رواية يعقوب وابن أبي حازم قال لا والله يا رسول الله زاد في رواية هشام  
ابن سعد قال فلا بد لها من شيء وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي عندك شيء قال لا قال لا يصلح  
ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي مع عندك ولكن غلبتني أمر لك قالت ثم  
فنظر في وجوه القوم فدعا رجلا فقال اني أريد أن تزوجه هذا ان رزيت قالت ما رزيت لي  
فقد رزيت وهذا ان كانت القصة متحدة بحتم أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأل  
الرجل أن يزوجه فله فأسست ضاها وألغى تكلم مع في الصدقات وان كانت القصة متعددة فلا

فلم يجبهاشيا ثم قامت فقالت  
يا رسول الله انها قد وهبت  
نفسها لك فزوجه اراك فلم  
يجبهاشيا ثم قامت الثالثة  
فقالت انها قد وهبت  
نفسها لك فزوجه اراك  
فقام رجل فقال يا رسول الله  
أسكنكمي قال هل عندك من  
شيء قال لا

اشكال ووقع في حديث ابن عباس في فوائدها في عشرين جملة أن رجلا قال ان هذه امرأه  
رضيت بي فزوجها مني قال فله مهرها قال ما عندني شيء قال امهرها ما قل أو أكثر قال والذي بعثك  
بالحق ما أملك شيئا وهذه لظاهر فيها التعمد (قوله) قال اذهب فاطلب ولو خاتم من حديد في  
رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير اذهب الى أهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال  
لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئا قال انظر ولو خاتم من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله  
يا رسول الله ولو خاتم من حديد وكذا وقع في رواية مالك ثم ذهب يطلب مرتين لكن باختصار  
وفي رواية هشام بن سعد فذهب فالتس فلم يجد شيئا فرجع فقال لم أجده شيئا فقال له اذهب فالتس  
وقال نعم فقال ولو خاتم من حديد لم أجده ثم جالس ووقع في خاتم النصب على المنعولة قال تس  
والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتم ولو في قوله ولو خاتمنا نقليمة قال عباس ووهب من زعم  
خلاف ذلك ووقع في حديث أبي هريرة قال قم الى النساء فقام اليهن فلم يجد عندهن شيئا والمراد  
بالنساء أهل الرجل كادت عليه رواية يعقوب (قوله) قال هل معك من القرآن شيء كذا وقع  
في رواية سفيان بن عيينة باختصار ذكر الأزار وثبت ذكره في رواية مالك وجاعة منهم من قدم  
ذكره على الأمر بالناس الشيء أو الخاتم ومنهم من أخره في رواية مالك قال هل عندك من شيء  
تصدقها بابه قال ما عندى الا ازارى هذا فقال ازارك ان أعطيتها تجلس لا ازارك قال تس شيئا  
ويجوز في قوله ازارك الرفع على الاستدعاء والجملة الشرطية الخبر والمفعول الثاني محذوف  
تقدير ما بابه وثبت كذلك في رواية ويجوز النصب على أنه مفعول ثان لا طعتها ولا ازارك  
ويؤيد ذلك رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله اذهب الى أهلك الى أن  
قال ولو خاتم من حديد ولكن هذا الزاري سهل أى ابن سعد الراوى ماله رداء فلها نصفه قال  
ما تصنع بازارك ان لبسته الحديث ووقع للقرطبي في هذه الرواية وهل فاته ظن ان قوله فلها  
نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما صنفه وقول سهل ماله رداء فلها نصفه ظاهر ولو كان له رداء  
لأمره الذي صلى الله عليه وسلم فيه وهذا بعد ان لبس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء  
من ذلك قال ويمكن أن يقال ان مراده سهل انه لو كان عامرا مضاف الى الأزار لكان للمرأة

قوله على المنعولة لا تس  
كذا في نسخ الشارح وتأمل  
اه صححه

قال اذهب فاطلب ولو خاتم  
من حديد فذهب وطلب ثم  
جه فقال ما وجدت شيئا ولا  
خاتم من حديد قال هل  
معك من القرآن شيء قال  
معي

نصف ما عليه هو اما الرداء واما الأزار لتعلله المنع بقوله ان لبسته لم يكن عليه امر شيء وان  
لبسته لم يكن عليك منه شيء فكانه قال لو كان عندك ثوب تنفرد أنت بلبسه وثوب آخر تأخذه  
هي تنفرد بلبسه لكان لها أخذه فاما اذا لم يكن ذلك فلا أنتهى وقد أخذ كلامه هذا بعض  
المؤخرين فذكره لمخصا وهو كلام صحيح لكنه مبني على الفهم الذي دخله الوهم والذي قال فلها  
نصفه هو الرجل صاحب القصة وكلام سهل انما هو قوله ماله رداء فقط وهي جملة معترضة وتقدير  
الكلام ولكن هذا الزاري فلها نصفه وقد جاء ذلك صريحا في رواية أبي غسان محمد بن مطرف  
ولفظة ولكن هذا الزاري ولها نصفه قال سهل وماله رداء ووقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي  
فقام رجل عليه ازار وليس عليه رداء ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان لبسته الى آخره أى  
ان لبسته كالأزار الا في المعالوم من ضيق حالهم وقوله الثياب عندهم انهم الوابسته بعد أن تشقه لم  
يسترها ويجعل أن يكون المراد بالثياب في الكمال لان العرب قد تبنى جملة الشيء اذا اتى كماله  
والعنى وشقيقته بينك انصفين لم يحصل كمال سترتك بالنصف اذ لبسته ولا هي وفي رواية معمر عند



الطبراني والله ما وجدت شيئا غيري في هذا أشد منه يعني ويثم قال ما في ثوبك فضل عنك وفي رواية فضيل بن سليمان ولكني أشد في ردي عنه فأعطاها النصف وأخذ النصف وفي رواية الدراوردي قال مالك الأزارقي هذا قال أربابنا لست فأي شيء ينسب وفي رواية مبشرة هذه الكلمة التي على لابس عندي غيرها وفي رواية هشام بن سعد ما عليه الأنوب واحد عاقد طرفيه على عنقه وفي حديث ابن عباس وجابر والله ما في ثوب الأهدا الذي على وكل هذا ما يرجح الاحتمال الأول والله أعلم ووقع في رواية جناد بن زيد فقال أعطها ثوب قال لا أجده قال أعطها ولو خاتما من حديث فاعتل له ومعنى قوله فاعتل له أي اعتذر بعدم وجوده كما دلت عليه رواية غيره ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله هل معك من القرآن شيء جلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فقرأه النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه أو دعاه وفي رواية الثوري عند الامام علي فقام طويلا ثم ولى فقال النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم يعقوب بن لهيعة لكن قال فرأه النبي صلى الله عليه وسلم موليا فأمره فدعى له فلما جاء قال ماذا معك من القرآن ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك هل معك من القرآن شيء فاستقهم حينئذ عن كتمه ووقع الامر ان في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ماذا قال سورة كذا وعرف بهذا المراد بالمعصية وان معناها الحفظ عن ظهر قلبه وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وسنن زاذبية أتقرؤون عن ظهر قلبك وكذا وقع في رواية الثوري عند الامام علي قال معي سورة كذا ومعنى سورة كذا قال عن ظهر قلبك قال نعم (قوله سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسجيها وفي رواية يعقوب بن أبي حازم عنه وفي رواية أبي غسان لسور بعدهما وفي رواية سعد بن المسيب عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج رجلا امرأته على سورتين من القرآن يعلمها باخما ووقع في حديث أبي هريرة قال ما حفظ من القرآن قال سورة البقرة وألقى عليها كذا في كتابي أي داود والنسائي بلفظ أو وزعم بعض من لقيناه أنه عند أبي داود الراوي وعبد النسائي بلفظ أو ووقع في حديث ابن مسعود قال نعم سورة البقرة وسورة المفضل وفي حديث ضمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شيء وفي حديث أبي أمامة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه امرأة على سورتين المفضل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال عليها وفي حديث أبي هريرة المذكور فعلها عشرين آية وهي امرأتك وفي حديث ابن عباس أزوجها منك على أن تعلمها أربع أربع وخمس سور من كتاب الله وفي مرسل أبي التعمان الأزدي عند سعد بن منصور تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورتين القرآن وفي حديث ابن عباس وجابر هل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم أنا أعطيتك الكوثر قال أصدقها ماهاو يجمع هذه الالتفات بان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متعددة (قوله أذهب فقد أنكتموها بما معك من القرآن) وفي رواية زائدة مثله لكن قال في آخره فعلها من القرآن وفي رواية مالك قال له قد تزوجتكمها بما معك من القرآن ومثله في رواية الدراوردي عند إسحق بن راهويه وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشرة وفي رواية الثوري عند ابن ماجه قد تزوجتكمها على ما معك من القرآن ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الامام علي أنكتموها بما معك من القرآن وفي رواية

سورة كذا وسورة كذا قال  
أذهب فقد أنكتموها بما  
معك من القرآن

الثوري ومعمر عند الطبراني قد ملكتهما بجامعك القرآن وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم  
 وابن جرير وجاد بن زيد في إحدى الروايتين عنه وفي رواية معمر عند أحمد قد أمكنا كنكها  
 والباقي مثله وقال في أخرى فرأيتة مضى وهي تتبعه وفي رواية أبي غسان أمكنا كها والباقي مثله  
 وفي حديث ابن مسعود قد أنكحتكها على أن تقرها وتعلمها وإذا رزق الله عوضها فتزوجها  
 الرجل على ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة وفضائل  
 القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح وقد سنت في كل واحد ترجمته الترجمة ومطابقتها للحدث  
 ووجه الاستنباط منها وترجم عليه أيضا في كتاب اللباس والتوحيد كما سيأتي تقرره وفيه أيضا أن  
 لا حد لأقل المهر قال ابن المنذر فنه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع  
 دينار قال لا نختار من حديث لا يساوي ذلك وقال المازري تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع  
 دينار لا يخرج مخرج التعليل ولكن المالك فاسه على القطع في السرقه قال عياض فنرددها  
 مالك عن الحجازيين لكن مستنده الالتفات إلى قوله تعالى أن يتقوا بأموالكم ويقولوه من لم  
 يستطع منكم طولا فانه يدل على أن المال ما لا مال من المال وأقله ما استتبع به قطع العضو المحترم  
 قال وأجازة الكفاية بما تراضى عليه الزوجان ومن العقد اليه عايفه منفعه كالسوط والعتق  
 وإن كانت قيمته أقل من درهم وبه قال يحيى بن سعيد الانصاري وأبو الزناد وربعة وابن أبي ذئب  
 وغيرهم من أهل المدينة غير المالك ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة  
 والأوزاعي في أهل الشام والشافعي في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين  
 غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداد ووقفها أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية  
 وقال أبو حنيفة أقله عشرة وابن شبرمة أقله خمسة ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار يشاء على  
 اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدراودي المالك لما سمعه يذكر هذه المسئلة  
 فترقت يا أبا عبد الله أي سلكت سبل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب  
 السرقه وقال القرطبي استدلل من قاسه بنصاب السرقه بأنه عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل  
 من كذا أقاسا على يد السارق وقته شبه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح وبأن البدن قطع  
 وتين ولا كذا القرح وبأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك  
 الصداق وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا القياس فقال أبو الحسن النخعي قياس قدر  
 الصداق بنصاب السرقه ليس بالدين لأن البدن ما قطع في ربع دينار كالا لمصصة والنكاح  
 مستباح بوجه جائز ونحوه لا يبعد الله بن الفخار منهم نعم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا  
 يدل على أن صداق الحرة لابد وأن يكون ما ينطبق عليه اسم مال له قدر ليحصل الفرق بينه وبين  
 مهر الامة وأما قوله تعالى أن يتقوا بأموالكم فانه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجلة أقل  
 أو أكثر وقد حده بعض المالكية بما يجب فيه الزكاة وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقه  
 وأقوى من ذلك رده إلى المتعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار  
 وهو على الجواب عنه ولا عذر فيه لكن المحققين من أصحابنا انطروا إلى قوله تعالى ومن لم يستطع  
 منكم طولا فقم الله القادر على الطول من نكاح الامة فالوكان الطول درهما ما قدر على  
 أحد ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك يعني فلا حجة فيه للتحديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد

بالقول وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل زوجته لم يقل  
 همها وإقوالها هي وهبت نفسها التي وسكت صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل على جوازها خاصة  
 مع قوله تعالى خاصة لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ  
 الهبة دون غيره من الأمة على أحد الوجهين لك أفعية والاستحلال بد من لفظ النكاح أو التزويج  
 وسأني البحث فيه وفيه أن الامام تزوج من ليس لها ولي خاص بل من براه كفو الهاولكن لا بد من  
 رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه أسأتهن أو أنها وكلته وانما هو من قوله تعالى النبي  
 أولى بالمؤمنين من أنفسهم يعني فيكون خاصا به صلى الله عليه وسلم أنه تزوج من شاه من النساء  
 بغير استئذانهم لمن شاء ويخوه قال ابن أبي زيد وأجاب ابن بطال بأنها ما قالت وهبت نفسها  
 لك كان كالأذن منها في تزويجها لمن أراد لأنها لا تملك حقيقة فصبر المعنى جعلت لك أن  
 تصرف في تزويجها ولولا جاحد حدث أن هريرة لما احتاج إلى هذا التكلف فانفسه كما  
 قدمته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأم أة أي أريد أن أزوجك هذا إن رزيت فقات  
 ما رزيت لي فقد رزيت وفيه جواز تأمل بحاسن المرأة لأرادة تزويجها وإن لم تقدم الرغبة في  
 تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصفة ما يدل  
 على المبالغة في ذلك ولم يقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة في النساء ولو لم يقصد ذلك  
 إذا رأى ما يحبها أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويمكن الانفصال عن ذلك  
 بدعوى الخصوصية لمحل العصمة والذي تحرر عندنا أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه  
 النظر إلى المؤمنات الأجنيات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلكا آخر فقال  
 يحتمل أن ذلك قبل الحجاب أو بعده لكنها كانت متلفنة وسياق الحديث يعد ما قال وفيه أن  
 الهبة لا تتم إلا بالقول لأنها ما قالت وهبت نفسها لم يقل قبلت لي يتم مقصودها ولو قبلها  
 لصارت زوجها ولذلك لم ينكر على القائل زوجته وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب إذا لم  
 يقع بينهما ركون ولا سما إذا لاحت محال الرقالة أو الوليد الباجي وتعقبه عياض وغيره بأنه لم  
 يتقدم على الخطبة لاحد ولا ميل بل هي أرادت أن يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت  
 نفسها بما فيها من الغنى في تحصل مقصودها لم يقل ولما قال ليس في حاجة في النساء عرف  
 الرجل أنه لم يقبلها فقال زوجها ثم بالغ في الاحتراز فقال إن لم يكن لك بها حاجة وانما قال ذلك  
 بعد تضرع به في الحاجة لاحتمال أن يبدله بعد ذلك ما بدعه إلى اجابته فكان ذلك ذلك الأعلى  
 وفور فطنة الصحابي المذكور وحسن أدبه (قلت) ويحتمل أن يكون الباجي أشار إلى أن الحكم  
 الذي ذكره يستنبط من هذه القصة لأن الصحابي لو فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة  
 لم يظلمها فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأته لا يصلح لغيرة أن يراجعها حتى يظهر عدم  
 رغبته فيها ما لا تصرح أو ما في حكمه وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله هل عندك من  
 شيء تصدقها وقد اجعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطأ فرجا وهب له دون الرقبة بغير صداق وفيه  
 أن الأولى أن يذكر الصداق في العقد لأنه أقطع للزواج وأنفع للمرأة فلا يعقد بغيره كصداق صح  
 ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقيل بالعقد ووجه كونه أنفع لها أنه ثبت لها نصف  
 المسمى أن لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر وفيه جواز الحلف بغير

استحلاف للثأر كيد لكنه يكره لغرض ضرورة وفي قوله أعندك شيء فقال لا دليل على تخصص العموم  
بالقرينة لان افظ شيء يستعمل الخطر والتافه وهو كان لا يعدم شيئاً فانها كالنواة ونحوها لكنه  
فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة فلذلك نفى أن يكون عنده ونقل عما مضى الاجماع على أن مثل  
الشيء الذي لا يتحول ولا له قيمة لا يكون صدقاً أو لا يحل به النكاح فان ثبت نقضه فقد خرق هذا  
الاجماع أو بمجرد حرم فقال يجوز بكل ما يسمى شيأ ولو كان حبة من شعير ويؤيد ما ذهب اليه  
الكافة قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد لانه أو رده مورد التقليل بالنسبة لما فوقه  
ولاشك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطراً من النواة وحبة الشعير ومساقي الخبز يدل على  
أنه لا شيء يوثقه يستعمل به البضع وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا ثبت منها شيء ومنها عند  
ابن أبي شيبة من طريق أبي ليبة رفعه من استحل بدرهم في النكاح فقد استحل ومنها عند أبي  
داود عن جابر رفعه من أعطى في صداق امرأة أسوقاً أو ثوباً فقد استحل وعند الترمذي من  
حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز نكاح امرأة على ثعلب وعند الدارقطني  
من حديث أبي سعيد في أثناء حديث المهر ولو على سواك من أراك أو أقوى شيء ورد في ذلك  
حديث جابر عند مسلم كأنه تمتع بالقبضة من الفرو الدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حتى نسي عنها عقال البهيق اغتاضى عرس النكاح الى أجل لاعتقد الصداق وهو كما  
قال وفيه دليل للجمهور وجواز النكاح بالخاتم الحديد وما هو نظيره فقيسه قال ابن العربي من  
المالكية كما تقدم لاشك ان خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار وهذا الجواب عنه لا أحد  
ولا عند ربه وان فصل بعض المالكية عن هذا الايراد مع قوته بأجوبة منها أن قوله ولو  
خاتماً من حديد خرج من خرج المبالغة في طلب التيسير عليه ولم يرد عن الخاتم الحديد ولا قدر قيمته  
حقيقة لانه قال لا أحد شاعرف أنه فهم ان المراد بالشيء ماله قيمة قليل له ولو أقل ماله قيمة  
كخاتم الحديد ومثله صدقوا ولو نطف محرق ولو بقر سن شاة مع أن الطائف والفرس لا ينفع  
به ولا تصدق به ومنها احتمال أنه طلب منه ما يجعل نقضه قبل الدخول لأن ذلك جميع  
الصداق وهذا جواب ابن القصار وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار  
أو قيمته قبل الدخول لأقل ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره  
وهذا جواب الأبهري وتعب بأن الخصوصية تحتاج الى دليل خاص ومنها احتمال أن تكون  
قيمه انذاك ثلاثة دراهم أو ربع دينار وقد وقع عند الحائكم والطبراني من طريق الثوري عن  
أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج رجلاً بخاتم من حديد فسه فسه  
واسئد له على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد وسأني العث فقه في كتاب اللباس ان شاء الله  
فعلى وعلى وجوب تحصيل الصداق قبل الدخول اذ لو ساع تأخير له لسهل بقدر على تحصيل  
ما هو أبعد أن يدخل عليها ويتقرر ذلك في ذمته ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه صلى الله عليه  
وسلم أشاء بالاولى والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المفضضة وثبوت جواز النكاح  
على مسمى في الزمة والله أعلم وفيه أن اصداق ما يتحول يخبر عنه عن يد المالكة حتى ان من اصدق  
جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استخداها ما يفرأذن من اصدقها وأن صحة المبيع تتوقف على  
صحة تسليمه فلا يصح ما يفتقر اما حسا كالطير في الهواء واما شرعا كالرهون وكذا اللوز وال

ازاره لانكشفت عورته كذا قال عناص وفيه نظر واستدل به على جواز جعل المتفعة  
 صدا قالوا كان تعلم القرآن قال المازري هذا ينسب على أن الباء للتعويض كقولك بعثت ثوبي  
 بدثار وهذا هو الظاهر والاولى كانت بمعنى اللام على معنى نكرهه لكونه حاملا للقرآن لصارت  
 المرأة بمعنى الموهوبة والموهوبة خاصة بالتي صلى الله عليه وسلم ٥١ وانفصل الاجرى وقيله  
 الطحاوي ومن تبعهما كآبي محمد بن أبي زيد عن ذلك بأن هذا الخاص بذلك الرجل لكون النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الواهبة فكذلك يجوز له أن يشكها لمن شاء بغير صداق  
 ونحوه للدأوى وقال أنكجه اياه بغير صداق لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وقواه بعضهم بأنه  
 لما قال له ملككهم لم يشاورها ولا استأذنها وهذا ضعف لأنها هي أو لا فوضت أمرها إلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في رواية الباب فرقي رأيك وغير ذلك من ألفاظ الخرافة التي  
 ذكرناها فإذ لم يمتنع إلى مراجعتها في تقدير المهر وصارت كمن قالت لو لم يزوجني بماترى من  
 قبل الصداق وكثيره واحتج بهذا القول بما أخرجه سيد من منصور من مرسل أبي التعمان  
 الأزدي قال زوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون  
 لاحد بعدك مهرا وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس  
 هذا لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه وقال  
 عناص يحتمل قوله بجامعك من القرآن وجهين أظهرهما أن يعالها مامعة من القرآن أو مقدار  
 عينا منه ويكون ذلك صداقها وقد بناه هذا التفسير عن مالك ويؤيده قوله في بعض طرقه  
 الصريحة فعلاهما من القرآن كما تقدم وعين في حديث أبي هريرة مقدار ما يعالها وهو عشرين أنة  
 ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام أى لاجل ما ملك من حديث أبي هريرة مقدار ما يعالها وهو عشرين أنة  
 مهرا لاجل كونه حافظا للقرآن أو لبعضه ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم وذلك فيما أخرجه  
 النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم  
 فقالت والله ما مثلك يرذلكنك كافر وأما سلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذاك مهري  
 ولا أسالك غيره فأسلم فكان ذلك مهرا وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي  
 طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام فذكر القصة وقال في  
 آخره فكان ذلك صداق ما بينهما ثم ترجم عليه النسائي التزوج على الاسلام ثم ترجم على حديث  
 سهل التزويج على سورة من القرآن فكانه مال إلى ترجيح الاحتمال الثاني ويؤيد أن الباء  
 للتعويض لللبس ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم سأل رجلا من أصحابه يا فلان هل تزوجت قال لا وليس عندي ما تزوجه قال أليس معك  
 قل هو الله أحد الحديث واستدل الطحاوي بالقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح إذا وقع  
 على مجهول كان كالم يسم فحتاج إلى الرجوع إلى المعلوم قال والاصل المجمع عليه لو أن رجلا  
 استأجر رجلا على أن يعال سورة من القرآن بدرهم لم يصح لأن الآية لا تنص على عمل معين  
 كفسل الثوب أو وقت معين والتعلم قد لا يعلمه مدة أو وقت فقد تعلّم في زمان يسير وقد يحتاج  
 إلى زمان طويل ولهذا الوعاء داره على أن يعلم سورة من القرآن لم يصح قال فإذا كان التعليم  
 لا تملكه إلا عيان لا تملك به المنافع والحواش عما ذكرنا من الشرط تعليم معين كما تقدم في بعض

قوله فرقي رأيك هي روايته  
 والافاذي في رواية الباب  
 فرقيها رأيك ٥١

طرقه وأما الاحتجاج بالجهل بعدة التعليم فيجتمل أن يقال اعترف ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عسرتم ما ولا من مقدار تعليم عشرين آية لا يختلف فيه أفهام النساء غالباً لخاصة وصامع كونها عسرة من أجل لسان الذي يتزوجها كما تقدم وأن فصل بعضهم بأنه زوجها اباه لأجل مامعه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ناساً لها في ذمته إذا أسير كسكاح التقريرض وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه فاذا رزقك الله فاعوضها كان فيه تقوية لهذا القول ولكنه غير ثابت وقال بعضهم يجتمل أن يكون زوجها لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كسر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتزويجها بفضل أهلها قالوا وعما يدل على أنه لم يجعل التعليم صدقاً فإنه لم يقع معرفة الزوج بهن المرأة وحل فيها فأبالية التعليم بسرعة أو ببطء ونحو ذلك مما تفاوتت فيه الأغراض والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطحاري ويؤيد قول الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم أولاً هل معك شيء تصدقها ولو قصد استكشاف فضله لسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك فإن قيل كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهرًا وقد لا تعلم أحجب كما يصح جعل تعليمها الكتابة مهرًا وقد لا تعلم وأنما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مهرًا هل يشترط أن يعلم حذق المتعلم أولاً كما تقدم وفيه جواز كون الاجارة صداقاً ولو كانت المصدوقة المستأجرة فتقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحق والحسن بن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الخنفية في الخبر وأجازوه في العبد إلا في الاجارة في تعليم القرآن فتعوز مطلقاً بناء على أصلهم في أن أخذ الاجرة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الخنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال زوجته على أن يعلمها من القرآن فكأنها كانت اجارة وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم ينسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال والصحيح جوازه بالتعليم وقد روى يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الاجرة على تعليم القرآن وبالجوهين قال الشافعي وإسحق وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجازوه مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجعز من الجهة الأخرى وقال القرطبي قوله علمها نص في الأمر بالتعليم والسباق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتزم القول من قال إن ذلك كان إكراً للزجل فإن الحديث بصرح بخلافه وقولهم إن الباء بمعنى اللوايس يصح لغة ولا مساقاً واستدل به على أن من قال زوجته فلا نقول زوجه سكتها بكذا كنى ذلك ولا يحتاج إلى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الخنفية وذكره الرافعي من الشافعية وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستعجاب والابحباب وفراق الرجل المجلس لانتفاء ما يصدقها اباه وأجاب المهلب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك وكذا كل راغب في التزويج إذا استوجب فأجب بشئ معين وسكت كنى إذا ظهرت قرينة القبول والافيشترط معرفة رضاء بالقدر المذكور واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن ديناو وغيره والمنه ورعن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معناه إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النكاح كالتعليك والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عندهم باللفظ

الاجازة ولا العارية ولا الوصية واختلاف عندهم في الاحلال والاحاطة واجازة الحنفية بكل لفظ يقتضى التأديع القصد ووضع الدليل من هذا الحديث وروقه صلى الله عليه وسلم ملكتها لكن ورداً باللفظ زوجتها قال ابن دقيق العمد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف في اعم اتحاد يخرج الحديث فالظاهر أن الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم أحد الالفاظ المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى زوجتها وانهم أكثر وأحنظ قال وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج أو لا ثم قال اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق قال ابن دقيق العمد وهذا بعد لان سابق الحديث يقتضى تعيين لفظة قبلت لاتعدد ما رواه هي التي انعقد بها النكاح وما ذكره يقتضى وقوع أمر آخر انعقد به النكاح والذي قاله بعض جده وأيضاً فلخصه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجتها بالملك السابق قال ثم انه لم يترسأ رواية أمكا كهامع بوثها وكل هذا يقتضى تعيين المصير الى الترجيح اه وأشار المتأخر الى النووي فإنه كذلك قال في شرح مسلم وقد قال ابن التين لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عقد بلفظ التملك والتزويج معاً في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فقط الاحتجاج به هذا على تقدير تساوى الروايتين فكيف مع الترجيح قال ومن زعم أن معمر اؤهم فيه ورد عليه أن البخاري أخرجه في غير موضع من رواية غيره معمر مثل معمر اه وزعم ابن الجوزي في التحقيق أن رواية أبي غسان أنكحتموها ورواية الباقرين زوجتموها الثلاثة أنهن وهم معمر ويعقوب وابن أبي حازم قال ومعمر كثير اللفاظ والآخرون لم يكونا حافظين اه وقد غلط في رواية أبي غسان قائماً باللفظ أمكا كهافي جميع نسخ البخاري ثم وقعت باللفظ زوجتموها عند الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان والبخاري أخرجه عن سعيد بن أبي مريم عن أبي غسان باللفظ أمكا كهافي وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخاري فيه باللفظ أنكحتموها فهذه ثلاثة ألفاظ عن أبي غسان ورواية أنكحتموها في البخاري لابن عينة كما حوته وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فان روايته ترجيح بكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحدثه من غيره ثم الذي تخرجهما قد منه أن الذين روه بلفظ التزويج أكثر عدد من روابغير لفظ لتزويج ولا سيما وفهم من الحفاظ مثل مالك ورواية سفيان بن عينة أنكحتموها مساوية لروايتهم ومنها رواية زائدة وعبد ابن الجوزي فمن روابلفظ التزويج جاد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن وأما في النكاح فلفظ ملكتها وقد سيع الحفاظ صلاح الدين العلائي ابن الجوزي فقال في ترجيح رواية التزويج ولا سيما وفهم مالك وجاد بن زيد اه وقد تخرجه اختلف على جاد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التملك وقعت في إحدى الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وجاد بن زيد وفي رواية معمر وملكتموها وهي بعناها وانقر أبو غسان برواية أمكا كهافي وأخبر بها أن تكونت بعها فمن ملكها فافرواية التزويج أو الانكاح أرجح وعلى تقدير أن تساوى الروايات يبق الاستدلال به الكل من الفريقين وقد قال البقوي في شرح السنة لا حاجة في هذا

الحديث لمن أجاز انعقاده لنكاح بلنظ التملك لان العقد كان واحدا فلم يكن اللفظ الواحد  
واختلاف الرواة في اللفظ الواقع والذي يظهر أنه كان بلنظ التزويج على وفق قول الخاطب  
زوجتها: فهو الغالب في أمر العقود اذ قلنا يختلف فيه لفظ المتعاقدين ومن روى بلنظ غير  
لفظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذي انعقده العقد وانما أراد الخبير عن جريان العقد على  
تعليم القرآن وقيل ان بعضهم رواه بلنظ الاسكان وقد اتفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ  
لا يصح كذا قال وما ذكر كافي في دفع الاحتجاج المخالف بان انعقاد النكاح بالتملك ونحوه وقال  
العلاني من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة فلم يكن إلا أن  
يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة لمعنى فمن قال بان النكاح يتعقد بلنظ التملك ثم  
احتج بحديث في هذا الحديث اذا عارض بقية الالفاظ لم ينتهض احتجاجه فان جزم بأنه هو الذي  
تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكره بالحق قلبه عليه مخالفته وادعى ضد دعواه  
فلم يكن إلا التزويج بأمر خارج ولكن القلب الى تزويج رواية التزويج أسهل لك ونحو رواية  
الاكثرين ولقرينة قول الرجل مخاطب زوجها يا رسول الله (قلت) وقد تقدم النقل عن  
الدارقطني أنه روى رواية من قال زوجها يا رسول الله (قلت) فقد تقدم النقل عن  
الصحيح رواية تزويجها وان رواية ملكتها وهم وتعلق بعض المتأخرين بان الذين اختلفوا  
في هذه اللفظة أئمة فلو لا أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عيروا بما اقبل على أن كل لفظ منها  
يقوم مقام الآخر عند ذلك الامام وهذا لا يكتفي في الاحتجاج بخبر ازانة عقاد النكاح بكل لفظة  
منها إلا أن ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل الحصر في اللفظ مع الاتفاق على ايقاع الطلاق  
بالكلمات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء الى أن النكاح يتعقد بكل  
لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية واحدى الروايتين عن أحمد واختلف الترجيح في  
مذهبه فأكثروا صوره تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الاخرى  
الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم لصفة الرواية الاولى بحديث أعققت صفيحة وجعل  
عقها صداقها فان أجد نص على أن من قال أعقت أمي وجعلت عقها صداقها أنه ينفق  
نكاحها بذلك واشترط من ذهب الى الرواية الاخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة  
تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد وأصوله يشهد بان العقود تنعقد بما يدل على  
مقصودهما من قول أو فعل وفيه أن من رغب في تزويج من هو أولى قدرامته لا لوم عليه لا يصدق  
أن يجاب إلا ان كان مما قطع العادة برده كالب في خطب من السلطان بنته أو أخته وان من  
رغب في تزويج من هو ألى منها أعارها أصلا ولا سيما ان كان هناك غرض صحيح أو قصد  
صالح اما الفضل ديني في الخطوب أو لهوى فيه يمتنى من السكوت عنه الوقوع في محذور واستدل  
به على صحة قول من جعل عتي الامعة عوضا عن بعضها كذا ذكره الخطابي ولفظه ان من أعق  
أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عقها عوضا عن بعضها وفي أخذه من هذا الحديث بعد وقد تقدم  
البحث فيه مفصلا قبل هذا وفيه أن سكوت من عقد عليها وهي ساكنة لازم اذ لم يمنع من كلامها  
خوف أو حياء أو غيرهما وقية جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا ودون أن  
تسأل هل هي في عصمة رجل أو في عدته قال الخطابي ذهب الى ذلك جماعة جملا على ظاهر الحال



\* (باب المهر والعروض  
وخاتم من حديث)

ولكن الحكماء يتناولون في ذلك وبأولهم (قلت) وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظر  
لاحتيال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على جليلة أمرها وأخبر بذلك من حضر  
مجلسه من يعرفها ومع هذا الاحتمال لا يثبت الاستدلال به وقد نص الشافعي على أنه ليس  
للحكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنهم ليس لها ولي خاص ولا أنهم في عصمة رجل ولا في  
عذبه لكن اختلف أصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط والثاني المصحح عندهم  
وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة أو لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوعه  
ولا تشهد ولا غيره مما من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة وافقهم من  
الشافعية أو عوانة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد وفيه أن الكفاءة في الحرية  
وفي الدين وفي النسب لا في المال لأن الرجل كان لشيء له وقد رضى به كذا قال ابن بطال  
وما أدري من أين له أن المرأة كانت ذات مال وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يلج في طامه ابل  
بطلمبارق وتأن ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائل وباحث عن علم وفيه  
أن الفقير يجوز له نكاح من علمت بحاله ورضيت به إذا كان واجدا للمهر وكان عاجزا عن غيره  
المذكور لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقدته لا في قدر زائد قاله الباقى ونعقب باحتيال  
أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع من حال الرجل على أنه بقدر على اكتساب قوته وقوت  
أمراته ولا سيما ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير واستدل به على  
صحة النكاح بغير شهود ورد بأن ذلك وقع بحضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهره في أول  
الحديث وقال ابن حبيب هو منسوخ بحديث النكاح الأول وشاهد على عدل وتعقب واستدل  
به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتيال أنه لم يكن لها ولي خاص والامام ولي من الأولى له  
واستدل به على جواز استمتاع الرجل بشهوة امرأته وما يشتري بصداقها قوله ان لم يستمتع أن  
النصف لها ولم يتعمه مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل جوزه لبلسه كله وانما وقع  
المنع ليكون له لم يكن له فوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد وتعقبه عياض وغيره بأن السياق يرشد  
إلى أن المراد تعذرا لا كنفاء نصف الأزار لا في اباحه لبلسه كله وما المنع أن يكون ثمره دان كلا  
منه ما يبلسه مهماية لتبوت حقه فيه لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به إذا جات نوبته في بلسه  
قال له ان لم يستمتع جلت ولا أزار لك وفيه نظر الامام في مصالح رعيته وإرشاده إلى ما يصلحهم وفي  
الحديث أيضا المراضة في الصداق وخطبة المرأة لنفسه وأنه لا يجب اعفاف المساءل بالنكاح  
كوجوب اطعامه الطعام والشراب قال ابن التين به دان ذكره في الحديث فهذه إحدى  
وعشر فوائد بواب البخارى على أكثرها (قلت) وقد فصلت ما ترجمه البخارى من غيره ومن  
تأمل ما جمعه هنا علم أنه ين يدعى ما ذكره مقدار ما ذكر أو أكثر ووقع التخصص على أن النبي  
صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأة بختام من حديد وهذا هو النكعة في ذكر الخاتم دون غيره  
من العروص أخرجه الخوى في معجم الصحابة من طريق القعنبي عن حسين بن عبد الله بن ضمرة  
عن أبيه عن جده أن رجلا قال يا رسول الله أنكمتي فلا تله قال ما تصدقها قال ما معي شيء قال  
لمن هذا النكاح قال لي قال فاعطها ما فاكتمه وهذا وإن كان ضعيفا السند لكنه يدخل في  
مثل هذه الامهات ﴿قوله﴾ **باب** المهر بالعروض وخاتم من حديث (العروض

٥١٥٠

٥

نحلة

٤٦٨٤

حدثنا يحيى حدثنا وكيع  
عن سفيان عن أبي حازم  
عن سهل بن سعد أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
لرجل تزوج ولويجات من  
حديث \* (باب الشروط في  
النكاح) هو قال عرف مقاطع  
الحقوق عند الشروط  
وقال المسور بن مخرمة  
سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم ذكر صهره فأتى عليه  
في مصاهرته فاحسن قال  
حدثني فضة بن وعودني  
فوفى لي \* حدثنا أبو الوليد  
هشام بن عبد الملك حدثنا  
الليث عن يزيد بن أبي حبيب  
عن أبي الخير عن عقبة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
أحق ما أوفيت من الشروط  
أن توفاه بما استحلتم  
به الفروج

٥١٥١

٤

نحلة

٩٩٥٣

بضم العين والراء المهملة من جمع عرض بفتح أوله وسكون ثانيه والصاد موحدة ما يقابل النقد  
وقوله بعده وخاتم من حديث هو من الخاص بعد العام فإن الخاتم من حديث من جهة العروض  
والترجمة مأخوذة من حديث الباب للظاهر بالتمتع والعروض بالالحاق وتقدم في أوائل  
النكاح حديث ابن مسعود فأرخص لنا أن ننسخ المرأة بالثوب وتقدم في الباب قبله عدة  
أحاديث في ذلك (قوله حديثنا يحيى) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان والنوري  
(قوله قال الرجل تزوج ولويجات من حديث) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله وقد  
ذكرت من ساقه عن النوري مطولاً وهو عبد الرزاق لكنه قرنه في روايته بمعمر وأخرجه ابن  
ماجه من رواية سفيان النوري أتم ما هنا وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة في الحديث  
الذي قبله وتقدم من الكلام فيه ما يغني عن اعادته والله أعلم \* (قوله باب  
الشروط في النكاح) أي التي تحمل وتعتبر وقد ترجم في كتاب الشروط الشروط في المهر عند عقدة  
النكاح وأوردنا للمعلق والحديث الموصول المذكور هنا (قوله وقال عرف مقاطع الحقوق  
عند الشروط) وصله سعيد بن منصور بن طريق اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد  
الرحمن بن غنم قال كنت مع عرج حيث تمس ركبتة خلفه رجل فقال بأمر المؤمنين تزوجت  
هذه بشرط لها دارها وأني أجمع لأمرى وألشأن أن أتقبل إلى أرض كذا وكذا فقال لها  
شرطها فقال الرجل هلك الرجل هلاكاً عظيماً أنه أن تطلق زوجها الاطلقت فقال عمر المؤمنين  
على شروطهم عند مقاطع حقوقهم وتقدم في الشروط من وجد آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه  
وقال في آخره فقال عمران مقاطع الحقوق عند الشروط وله ما اشترطت (قوله وقال المسور  
بن مخرمة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهره فأتى عليه) تقدم موصولاً في المناقب في  
ذكر أبي العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور وينت هناك نسب والمراد بقوله حدثني  
فضة بن وعودني وسأني شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في أوائل كتاب النكاح والعرض منه هنا شاء  
النبي صلى الله عليه وسلم عليه لاجل وفائه بما شرط له (قوله حديثنا أبو الوليد) هو الطيالسي  
(قوله عن يزيد بن أبي حبيب) تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني يزيد بن  
أبي حبيب (قوله عن أبي الخير) هو يزيد بن عبد الله بن عتبة هو ابن عامر الجهمي (قوله  
أحق ما أوفيت من الشروط أن توفاه) في رواية عبد الله بن يوسف أحق الشروط أن توفاه  
وفي رواية مسلم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب أنه أحق الشروط أن  
يوفيه (قوله ما استحلتم به الفروج) أي أحق الشروط بالوقام شرط النكاح لأن أمره أحوط  
وبابه أضيق وقال الخطابي الشروط في النكاح مختلفة فمنها ما يجب الوقام اتفاقاً وهو ما أمر  
الله به من أمساك معروف أو تسريح باحسان وعليه جل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يفي به  
اتفاقاً كسؤال المطلق أو سبأ في حكمه في الباب الذي قبله ومنها ما اختلف فيه كاشتراط  
أن لا يتزوج عليها أو لا ينسرى أو لا ينقلها من منزلها إلى منزله وعند الشافعية الشروط في  
النكاح على ضربين منها ما يرجع إلى المصداق فيجب الوقام به وما يكون خارجاً عنه فيختلف  
الحكم فيه فله ما يمتنع من الزوج وسأني سانه ومنه ما يشترطه المصدق لنفسه خارجاً عن  
المصداق وبعضهم يسميه الحلوان فقيل هو للمرأة مطلقاً وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه

قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو بل شرطه قاله مسروق وعلى بن الحسين وقيل يخص ذلك  
بالأب دون غيره من الأولياء وقال الشافعي ان وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها وان  
وقع خارجا عنه لم يجب وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جملته المهر وأخرج عنه فهو بل  
وهب له وها ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيعاها أم أنكيت على  
صداق أو حباء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ما كان بعد عصمة النكاح فهو بل أعطيه  
وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن  
شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تحريجه والعمل على هذا عند بعض أهل  
العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها الزم وبه يقول  
الشافعي وأحمد وأحق كذا قالوا والتقل في هذا عن الشافعي غريب بل الحديث عندهم محمول  
على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضاها وبما قصد كاشتراط العشرة  
بالمعروف والاتفاق والصك ووهو السكني وأن لا يقصر في شيء من حقها من قبضة ونحوها  
وكشرطه عليها أن لا تخرج الا بانه ولا تنعمه نفسها ولا تصرف في مناعه الارضاء ونحو ذلك فلا  
وأما شرط شافعي مقتضى النكاح كان لا يقسم لها ولا ينسرى عليها ولا ينق ولا نحو ذلك فلا  
يجب الوفاة بل ان وقع في صلب العقد كفي وصح النكاح مهران مثل وفي وجهه يجب المسمى ولا أثر  
للشرط وفي قول للشافعي يبطل النكاح وقال أحمد وجماعة يجب الوفاة بالشرط مطلقا وقد  
استشكل ابن دقيق العيد دل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح وقال تلك  
الامور لا تؤثر الشروط في إبطالها فلا تستد الحاجة الى تعليق الحكم باشتراطها وسبق  
الحديث يقتضي خلاف ذلك لأن لفظ أحق الشروط يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي  
الوفاء به وبعضها أشد اقتضاء والشروط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاة  
بها قال الترمذي وقال على سبق شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة  
والمراد في الحديث الشروط الحائزة لا المنهية عنها اه وقد اختلف عن عمرو بن وهب  
بأنه ساند أحمد عن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها  
فارتفعوا الى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال أبو عبيد تضادت الابرار بان  
عرفي هذا وقد قال بالقول الاول عمرو بن العاص ومن التابعين طاوس وأبو السعدي وهو قول  
الارزاعي وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلا فرضت  
بجسمين على أن لا يخرجها فله أخرجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الحنفية لها أن ترجع عليه  
بما قصته لهم من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه  
يصح وتصح الكل وقال أبو عبيد والذي نأخذ به ان تأمره بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه  
بذلك قال وقد أجفوا على أنهم واشترطت عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاة بذلك الشرط فكذلك  
هذا ومما يقوى جل حديث عتبة على التدب ما ساق في حديث عائشة في قصة بركة كل شرط  
ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طأها الاسكان وغيره ما من حقوق الزوج اذا شرط عليه اسقاط  
شيئ منها كل شرط ليس في كتاب الله فيبطل وقد تقدم في البيوع الاشارة الى حديث المسالون

عند شر وطهم والشرط لأجل حراماً وحرم خلا لا وحديث المسلمون عندهم وطهم ما وافق الحق  
وأخرج الطبراني في الصغير بإسناد حسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم بمبشر  
بنت البراء من معروف فقال أتى شرطك؟ وحي أن لا تزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
إن هذا لا يصلح وقد ترجم الحب الطبري على هذا الحديث استحباب تقديمه في من المهر قبل  
الدخول وفي انتزاعه من الحديث المذكور غرض والله أعلم ﴿قوله﴾  
الشرط التي لا تحل في النكاح في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث المأثور في عموم  
الحث على الوفا بالشرط بما يباح لا بما يحسب عنه لأن الشرط والفاسد لا يحل الوفا به أفلا  
يتأهب الحث عليها ﴿قوله﴾ وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاقاً أختها كذا أو ردهم لقا  
عن ابن مسعود وسأين أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن  
أبي هريرة ولعله لما لم يقع له اللفظ مرفوعاً أشار إليه في المعلق إذا نابان المعنى واحد ﴿قوله﴾  
لا يحل لامرأة أن تطلق أختها تستفرغ صحتها فأنما لها ما قدر لها هكذا أورده البخاري  
في هذا اللفظ وقد أخرجه أبو ذعيم في المستخرج من طريق ابن الجندب عن عبد الله بن موسى شيخ  
البخاري فيه بلفظ لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاق أختها التكفي أناها وكذلك أخرجه البيهقي  
من طريق أبي جاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى لكن قال لا ينبغي بدل لا يصلح وقال التكفي  
وأخرجه الأسماعيلي من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه بلفظ أن الجندب لكن قال  
لتكفي فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وأخرج البيهقي من  
طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن الليث عن جعفر بن زبيدة عن الأعرج عن أبي هريرة في  
حديث طويل أوله أناكم والظن وفيه ولا تسأل المرأة طلاقاً أختها تستفرغ أناها صاحبها  
ولتكفي فأنما لها ما قدر لها وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا وقد أخرج البخاري  
من أول الحديث إلى قوله حتى تشكع أو تبرك ونهت عن ذلك فيما تقدم فربما ياب لا يخطب  
على خطبة أخيه فأمّا أن يكون عبد الله بن موسى حدثه على اللفظين أو أنقل الدهن من متن  
المتن وسأني في كتاب المتقدمين رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة  
طلاقاً أختها تستفرغ صحتها ولتكفي فأنما لها ما قدر لها وتقدم في البيوع من رواية الزهري  
عن ابن السب عن أبي هريرة في حديث أوله نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر  
لباد وفي آخره ولا تسأل المرأة طلاقاً أختها التكفي ما أناها ﴿قوله﴾ لا يحل لظاهر في محرم ذلك  
وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كرية المرأة لا ينبغي معها أن تستفرغ عصمة  
الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج ولا زوج منها  
أو يكون سؤالها ذلك بهوض والزوج رغبة في ذلك فيكون كالخمس مع الأجنبية إلى غير ذلك  
من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب حل العلماء هذا النهي على التدب فلو فعل ذلك لم يفسخ  
النكاح وتعبه ابن بطالان في الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وإنما  
فيه التفيل لفظ على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى ولترض بما قسم الله لها ﴿قوله﴾ أختها قال  
الترمذي معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته وأن يترجها  
هي نصير لها من نكته ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلقة فعبّر عن ذلك بقوله تكفي ما في

تع

٤٢٠/٤

باب الشروط التي لا تحل في  
النكاح وقال ابن مسعود  
لا تشترط المرأة طلاق  
أختها \* حدثنا عبيد الله  
ابن موسى عن زكريا هو ابن  
أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا يحل  
لامرأة أن تسأل طلاق أختها

٥١٥٢

تحفة

٩٤٩٥٥



رواية النسفي وكذا من شرح ابن بطلان ثم استشكله بيان الحديث المذكور ولا يتعلق بترجمة الصخرة  
 للمتزوج وأجيب بما عثرت في أكثر الروايات من لفظ باب والسؤال باق فان الاتيان بلفظ باب  
 وان كان بغير ترجمة ولكنه كالفصل من الباب الذي قبله كما تقرر غرضه والحديث المذكور هنا  
 حديث أنس أول النبي صلى الله عليه وسلم بن ببعث بن ببعث أو رده مختصراً وقد تقدم طويلاً  
 في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ومناقبه المترجمة من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج بن ببعث  
 بن ببعث ذكر للصخرة فكأنه يقول للصخرة للمتزوج من الحائز لا من المشروط لكل متزوج  
 ﴿قوله باب﴾ كيف يدعى للمتزوج ذكر نفسه قصة تزويج عبد الرحمن بن  
 عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه قال بارك الله لك قال ابن بطلان انما أراد بهذا  
 الباب والله أعلم رد قول العلامة عند العرس بالفاء والنسب فكانه أشار الى تضعيفه ونحو  
 ذلك كحديث معاذ بن جبل انه شهد املاك رجل من الانصار خطب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وأنتخب الانصارى وقال على الا لله والخير والبركة والطير المومن والسعة في الرزق  
 الحديث أخرجه الطبراني في الكبير بسند ضعيف وأخرجه في الاوسط بسند أضعف  
 منه وأخرجه أبو عمرو والبرقاني في كتاب معاشره الايمان من حديث أنس وزاد فيه والفاء  
 والبنين وفي سنده ما بان العبدى وهو ضعيف وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه  
 الترمذى وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفاً أناساً قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينك في خير  
 وقوله رفاً بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز معناه عالة في موضع قولهم بالفاء والبنين وكانت كلمة  
 تقولها أهل الجاهلية فورد النبي عنها كبارى بنى بن مخلف من طريق غالب عن الحسن بن  
 رجل من بني عجم قال كأنه يقول في الجاهلية بالفاء والبنين فلما جاء الاسلام علمنا نبياً قال قولوا بارك  
 الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم وأخرج النسائي والطبراني من طريق أخرى عن الحسن بن  
 عقبل بن أبي طالب انه قدم البصرة فتزوج امرأة فقوالها بالفاء والبنين فقال لا تـ... لا هكذا  
 وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك اللهم بارك عليهم ورجاله ثقات الا ان  
 الحسن لم يسمع من عقل فيما قال ودل حديث أبي هريرة على ان اللفظ كان مشهوراً عندهم  
 غالباً حتى سمى كل دعاء للمتزوج تربية واختلف في علته النبي عن ذلك فقيل لانه لا جد فيه  
 ولا نساء ولا ذكر لله وقيل لمافيه من الإشارة الى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر وأما الفاء  
 فمعناه الاتساع من رفات الثوب ورفوته رفوا ورفاه وهو دعاء للزوج بالاتساع والاستسلام ولا تشك في فلا  
 كراهة فيه وقال ابن المنبر الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كراه اللفظ لمافيه من موافقة  
 الجاهلية لانهم كانوا يقولونه فتأولوا دعاء فيظهر انه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكرهه كان  
 يقول اللهم أنت يميننا وارتقه ما بيننا وبينك من شئنا وألق الله بينك ورتقه كما ولدنا وكما  
 ذلك وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمر بن قيس الماشي قال شهدت شريفاً وأما رجل  
 من أهل الشام فقال اني تزوجت امرأة فقال بالفاء والبنين الحديث وأخرجه عبد الرزاق من  
 طريق عدي بن أرطاة قال حدثت شريفاً اني تزوجت امرأة فقال بالفاء والبنين فهو على  
 أن شريفاً بلغه النبي عن ذلك ودل صنيع المؤلف على ان الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشهور

﴿باب كيف يدعى للمتزوج﴾  
 حدثنا سليمان بن حرب  
 حدثنا حماد بن زيد عن  
 ثابت عن أنس رضي الله عنه  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 رأى على عبد الرحمن بن  
 عوف أثر صخرة قال ما هذا  
 قال اني تزوجت امرأة  
 على وزن فاعلة من ذهب قال  
 بارك الله لك أولم ولو بشاة

٥١٥٥  
 ٤٢٣  
 تحفة  
 ٢٨٨

٥١٥٦

تحفة

٥٧١٩٣

«باب الدعاء للنسوة اللاتي  
يهدن العروس والعروس»  
حدثنا فروق بن أبي المغراء  
حدثنا علي بن مسهر عن  
هشام عن أبيه عن عائشة  
رضي الله عنها تزوجني  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فاتنني أبي فادخلني الدار  
فأذا نسوة من الانصار في  
البيت فقلن على الخير  
والبركة وعلى خير طائر  
«باب من أحب البناء قبل  
الغزو» «حدثنا محمد بن  
العلاء حدثنا عبد الله بن  
المبارك عن معمر عن همام  
عن أبي هريرة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال غزائي  
من الانبياء فقال اقرب  
لا يقربني رجل ملك يضع  
امره أو هو يريد أن ينيها  
ولم ينيها

٥١٥٧

م

تحفة

٥٤٦٦٧

ولاشك أنم اللفظة جامعة مدخل فيها كل مقصود من ولوغه ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث  
جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له تزوجت بكراً أو ثيباً قال له بارك الله لك والاحاديث في  
ذلك معروفة **قوله** «باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدن العروس والعروس» في رواية  
الكشي عن أبي فادخلني الدار فأذا نسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وهو مختصر من حديث  
فاتنني أبي فادخلني الدار فأذا نسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وهو مختصر من حديث  
مطول تقدم بقلمه بهذا السند بعينه في باب تزويج عائشة قبل أبواب الهجرة الى المدينة  
وظاهر هذا الحديث مخالفة الترجمة فان فيه دعاء النسوة قلن أخذى العروس لا الدعاء لهن وقد  
استشكله ابن التين فقال لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة ولعله أراد كيف صفة دعائهن للعروس  
لكن اللفظ لا يساوي ذلك وقال الكرماني الام هي الهداية للعروس بالمجزة فمن دعوت لهما  
ولن معها والعروس حدث قلن على الخير فقلن على الخير قال ويحتمل أن تكون اللام  
في النسوة للاختصاص أي الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدن ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام  
التي للعروس لانها بمعنى المدعولة والتي في النسوة لانها الداعية وفي جواز مثله خلاف انتهى  
والجواب الاول أحسن ما توجه به الترجمة وحاصله أن مراد البخاري بالنسوة من يهدن العروس  
سواء يكن قلباً أو كثرها وإن من حضر ذلك يدعو لهن أحضر العروس ولم يرد الدعاء للنسوة  
الحاضرات في البيت فيقبل أن تأتي العروس ويحتمل أن تكون اللام بمعنى الباعية حذف أي  
المختص بالنسوة ويحتمل أن الانسوة اللاتي يهدن من المضاف اليه والتقدير دعاء النسوة الداعيات  
لنسوة المهديات ويحتمل أن تكون بمعنى أي الدعاء الصادر من النسوة وعند أبي الشيخ في  
كتاب النكاح من طريق يزيد بن حصص عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوار  
بناحية بني جده وهن يشلن خيولاً فيجركم فقال قلن حياها الله وحياكم فهذا دعاء للنسوة  
اللاتي يهدن العروس وقوله يهدن يفتح أوله من الهداية ويضعه من الهدية ولما كانت العروس  
تجهز من عند أهلها الى الزوج احتاجت الى من يهدن الطريق اليه أو أطلقت عليها الهداية  
فأضبط لوجه من على هذين المعنيين وأما قوله وللروس فهو واسم للزوجين عند أول  
اجتماعهما بشمل الرجل والمرأة وهو دخيل في قول النسوة على الخير والبركة فان ذلك يشمل  
المرأة وزوجها راعله أشار الى ما ردد في بعض طرق حديث عائشة كأنه يهدن عليه هناك وفيه أن  
أمها لما أحسها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء أهلك يا رسول الله بارك الله  
لكن فيهم وقوله في حديث الباب فأذا نسوة من الانصار هي منهن أسماء بنت يزيد بن السكن  
الانصارية فقد أخرج جعفر المستغفري من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلا عن تلال  
عن أسماء بنت عائشة قالت لما أقعدنا عائشة لتعجلها على رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا  
فقرب البناظر وألبنا الحديث وأخرج أحد الطبراني هذه النسوة من حديث أسماء بنت يزيد بن  
السكن وقسم في رواية الطبراني أسماء بنت عيسى ولا يصح لانهم احيث كانت مع زوجها جعفر  
ابن أبي طالب بالحشة والمقينة بقاف وون التي زين العروس عند دخولها على زوجها **قوله**  
**باب** من أحب البناء أي زوجته التي لم يدخل بها (قبل الغزو) أي اذا حضر الجهاد  
ليكون تفكره ويجمعها كرفيه حديث أبي هريرة الماشقي في كتاب الجهاد ثم في فرض الجنس وقد

\*(باب من يخامر أهوى بنت تسع سنين) \* حدثنا قيس بن عتبة حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة بن رزق النخعي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت تسع سنين وبيها وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً (باب البناء في السر) \* حدثنا محمد بن سلام أخبرنا اسمعيل بن جعفر عن جعفر عن أنس (١٩٤) قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خير والمدينة ثلاثاً بيثني عليه

شرحته فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو بوشع أو دود أو قال ابن المنبر يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواحظ منهم ان التعطف انما يكذب بعد الحج بل الاول ان يتعطف ثم يحج ﴿ قوله باب من يخامر أهوى بنت تسع سنين ﴾ ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في مناقبها ﴿ قوله باب البناء في السر ﴾ أي بالمرأة (في السر) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفية بنت حيي وقد تقدم في أول النكاح وقوله ثلاثاً بيثني عليه بصفة أي تجلي عليه وفيه إشارة الى أن سنة الإقامة عند النبي لا تقتصر بالحاضر ولا بتقدمه له أمر أمته غيرها و يؤخذ منه جواز تأخير الاشغال العامة للشيء الخاص اذا كان لا يضر بعرض والاغتنام بولية العرس وإقامة سنة النكاح باعلامه وغير ذلك مما تقدم ويا في ان شاء الله تعالى ﴿ قوله باب البناء بالنهار بغير مك ولانيران ﴾ ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم لها وأشار بقوله بانها راى أن الدخول على الزوجة لا يخص بالليل ويقولوا بغير مك ولانيران ما أخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عروة بن رومان عن عبد الله بن قنطال قال وكان عامل عمر على حصص مكرت بعروس وهم يوقدون النيران بين يديهم فاضربهم بدرة حتى تفرقوا عن عروسهم ثم خطب فقال ان عروسكم أوقدوا النيران ونشروها بالأكفرة والله مطفي نورهم ﴿ قوله باب الانماط ونحوه ﴾ أي من الكلال والاستار والفرش وما في معناه والانماط جمع غط بفتح النون والميم تقدم بيانه في علامات النبوة وقوله ونحوه أعاد الضمير مفرداً على مفرد الانماط وتقدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث وأهل المصنف أشاروا الى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاه فأخذت غطاء فنشرته على السبب فلما قدم فرأى القطع عرفت المكراهة في وجهه فخبه حجباً هنك فقال ان الله لم يأمرنا ان نكسو الجبارة والطين قال فقلعت منه وسادتين فابعد ذلك على فيؤخذ منه ان الانماط لا يكره اتخاذها لثيابها بل لما يصح بها وسألت الصحابي ستر الحديث في باب هل يرجع اذا رأى منكراً من أبواب الولاية قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المشورة للأمراء دون الرجال لقول جابر لأمرأة أخرى عني انماط كذا قال ولادلالة ذلك لانها كانت لأمرأة جابر حقيقة فلذلك أضافها لها والافتي نفس الحديث انه ستكون لكم انماط فاضافها الى أعمر من ذلك وهو الذي استدلت به امرأة جابر على الجواز قال وفيه ان مشورة النساء للبيوت من الامور القديمة المتعارفة كذا قال ويعكر عليه حديث عائشة وسألت الصحابي فيه ﴿ قوله باب النسوة التي يهدين المرأة الى زوجها ﴾ في رواية الكشي هي التي لا يقع بصحة الجمع وهو أولى ﴿ قوله ودعا من بالبركة ﴾ ثبت هذه الرواية في رواية أبي ذر وحدها وسقطت لغیرها ولم يذكرها الا معاصلي ولا أبو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب ما يتعلق

بصفة بنت حيي فدعوت المساكين على ولامة فما كان فيهم من خبز ولا لحم أمر بالانطاع قال في فيهم النهر والاقط والدمع فكلت ولجته فقال المسلون احدي أمهات المؤمنين أو عا ملكك عيني فقالوا ان جميعا فهي من أمهات المؤمنين وان لم يجعها فهي عاملك عيني فلما ارتحل وطأها خلفه وذا لحجاب بينا وبين الناس (باب البناء بالنهار بغير مك ولانيران) \* حدثنا عروة بن أبي الفراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم فأتني أحي فادخلني الدار فلم يرني الرسول الله صلى الله عليه وسلم فحسني (باب الانماط ونحوه) \* حدثنا قيس بن سعيد حدثنا سفيان حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل اتخذتم انماط قلت يا رسول الله وآئي لنا انماط قال آئي

جا

ستكون (باب النسوة التي يهدين المرأة الى زوجها ودعا من بالبركة) \* حدثنا الفضل بن يعقوب حدثنا محمد بن سابق حدثنا امرئيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

قوله ونحوه بالافراذه له فقط ولغيره ونحوها كآراء الهامش اه معصحه



بهم لكن ان كانت محفوظة فلهذا أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة وذلك فيما أخرجه  
أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق بهية عن عائشة أنها زوجت بنية كانت في حجرها رجلاً من  
الانصار قالت وكنت فين أهداها الى زوجها فلما رجعا قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما قام باعائشة قالت قلت سلنا ودعوا الله بالبركة ثم انصرفنا (قوله) أنها زوجت امرأته الى رجل من  
الانصار (لم أقف على اسمها صريحاً وقد تقدم أن المرأة كانت بنية في حجر عائشة وكذلك الطبراني  
في الاوسط من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ووقع عند ابن ماجه من  
حديث ابن عباس أن كعب بن عتبة قرأ لها ولأبي الشيخ من حديث جابر أن عائشة زوجت بنت  
أخيها وأزادت قرابة منها وفي أمالي الهاملي من وجه آخر عن جابر نكح بعض أهل الانصار بعض  
أهل عائشة فآهدهم الى قبائركم ذكر في المقدمة تسعاً لآل أبي أسد الغابة قال ان اسم  
هذه البنية المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسد بن زرارة وان اسم زوجها نبط بن  
جابر الانصاري وقال في ترجمة الفارعة أن أباه أسد بن زرارة أوصى به الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم نبط بن جابر ثم ساق من طريق المعاني بن عمران  
الموصلي حديث عائشة الذي ذكره أولاً من طريق بهية عنها ثم قال هذه البنية هي الفارعة  
المذكورة كذا قال وهو محتمل لكن منعت من تقسيمها بما وقع من الزيادة أنها كانت قرابة  
عائشة فيجوز التعدد ولا يمتنع تفسير المصنف في حديث الباب بالفارعة إذ ليس فيه تشديد بكونها  
قرابة عائشة (قوله) ما كان معكم لهو في رواية شريك فقال فهل بعثتم معها جارية تضرب  
بالدف وتغني قلت تقول ماذا قال تقول

أنتناكم أمتناكم \* فحنا وحياكم  
ولو الذهب الأحمر ما ملئت وادبكم  
ولو الحنطة السمرا \* مما مئت عذار بكم

وفي حديث جابر بعضه وفي حديث ابن عباس أنه الى قوله وحياكم (قوله) فان الانصار يعجبهم  
الله في حديث ابن عباس وجابر قوم فيهم غزل وفي حديث جابر عند الهاملي أن ذكرها بآزيب  
امرأة كانت تغني بالمدنة ويستفاد منه تسعة المقتنة الثانية في القصة التي وقعت في حديث  
عائشة الماضي في العديد من حيث جازته دخل عليها وعند جارية ثمان تغنيان وكنت ذكرت هنالك  
ان اسم احدها ماجنة كما ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب العديد له بإسناد حسن واني لم أقف على  
اسم الاخرى وقد جوزت الآن أن تكون هي زينب هذه وأخرج النسائي من طريق عامر بن  
سعد عن قزعة بن كعب وأبي مسعود الانصاري قال انه رخص نسائي الله وعند العرس  
الحديث وصححه الحاكم ولا يطعن في من حديث السائب بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وقبله أنه رخص في هذا قال نعم انه نكح لاسفاح أشيدوا النكاح وفي حديث عبد الله بن الزبير  
عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم أعلموا النكاح زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة  
واضر بواعله بالدف وسنده ضعيف ولا جدو الترمذي والنسائي من حديث محمد بن حاطب  
فضل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف واستدل بقوله واضر بواعلي أن ذلك لا يختص  
بالنساء بل للضعيف والاحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلحق بهن الرجال

أنها زوجت امرأته الى رجل  
من الانصار فقال نبي الله  
صلى الله عليه وسلم باعائشة  
ما كان معكم لهو فان  
الانصار يعجبهم الله

﴿باب الهدية للعروس﴾ وقال ابراهيم عن ابي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال مررت في مسجد بني رفاعه فسمعتهم يقولون كلن النبي صلى الله عليه وسلم إذا مرن بحببات أم سليم دخل عليها فلم يعلمن ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم عروسا زينب فقالت لي أم سليم لو أهدى بنا رسول الله (ﷺ) صلى الله عليه وسلم حدي فقلت لها افعل في فمحدث ابى عمرو بن أوقطاف فالتحدث

العمود النحى عن التشبهين ﴿قوله﴾ **باب** الهدية للعروس أى صبيحة  
شابه ياله **قوله** وقال ابراهيم بن طهمان (عن أبي عثمان واسمه الجعدي عن أنس بن مالك  
قال مر بنا في مسجد بني رفاعة يعني بالبصرة قال فدعته يقول كان النبي صلى الله عليه  
وسلم إذا مر بجنازة أم سليم) كذا فيه والجنايات يفتح الجير والنون ثم واحدة جمع جنسية  
وهي الناحية **قوله** دخل عليها فسلم عليها هذا الحديث من جهة الحديث بمقتضى رواية ابراهيم  
ابن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث وبشاركة في بقية جعفر بن سليمان وهو من رashed  
كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم من حديثه ما ولم يقع في مصولان حديث  
ابراهيم بن طهمان إلا أن بعض من لقناه من الشرايع عن أنس بن مالك أخرجه عن أحد  
ابن حفص بن عبد الله بن راشد عن أبيه عنه ولم أفعل في ذلك بعد **قوله** كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عروسان بنى يعني بنت جحش وقد تقدم بيان أنه صلى الله عليه وسلم في تكثير  
الطعام واختياص علامات التوبة وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الواحدة بنى  
بنت جحش كانت من الخس التي أهده أم سليم وإن المشهور من الروايات أنها ولم عليها بنى  
والعلم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وإنما فيه أشيع السليخ خبرنا ولما ذكر في حديث  
الباب أن أنس قال فقال لي ادع رجلا منكم وادع من لقيت وأنه أدخلهم ووضع صلى الله عليه  
وسلم يده على تلك الخبسة وتكلم بعاشاء الله ثم جعل يدع عشرة عشر حتى أتى صدوا كلهم  
عن أبيه يفرقوا قال عياض هذا وهم من رايه وتركيب قصة على أخرى وقعه القرطبي  
بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين والاولى أن يقال لا وهم في ذلك فعل الزين دعوا الى الخبز  
واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا لم يرجعوا ولم ياتي الزنار الذين كانوا يتحدثون جاء أنس بالخبسة  
فأمر بأن يدعوا ناسا آخر من بني فخذلخا فأكلوا أيضا حتى شبعوا واسفر أولئك الزنار  
يتحدثون وهو جمل لأأس به وأولى منه أن يقال أن حضورا لخبسة صايف حضورا للخبز والعلم  
فأكلوا كلهم من كل ذلك وبقيت من أنكار عياض وقوع تكثير الطعام في هذا الخبر والعلم مع  
أن أنس يقول أنه لم عليها نساء قريبا وبقول أنها أشيع المسلمين خبرنا ولما الذي  
يكون قدر الناة على يسع المسلمين جميعا وهم يؤمنون فلو أنسوا لولا البركة التي حصلت من  
جله أنه صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وقوله فيه وفيه نفر يتحدثون تقدم بيان عدمهم  
في تنهيسه عن الزحباب وقوله وجعلت أعظم وهو من الغم وسببه ما فسد من النبي صلى الله عليه  
وسلم من حياته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفلهم بالفتن عن العمل بما يليق من التحفظ  
حدثت وقوله في آخره قال أبو عثمان قال أنس أن خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين تقدم  
بأنه قبل نزل رسائلي الإمام به أيضا في كتاب الادب أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب**  
استعارة الثياب للعروس وغيرها أى وغير الثياب ذكره حديث عائشة أنها استعازت من أسماء

لبي قديحي سيدم والله  
 يستعجى من الحق قال أبو عثمان قال أنس انه خذ رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين \* (باب)  
 ستارة الثياب للروس وغيرها \* حدثني عبد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن ابن جهم عن عائشة رضي الله عنها أنها  
 ستارت من أسماء قلادة فلو كنت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناس من أصحابه في طلبها فأدركتم الصلاة فصلوا بغير وضوء

۱۰۰

10

2

ف

1  
6  
.



تع  
٤٢١/٤

«(باب الوليمة حتى)» وقال  
عبد الرحمن بن عوف قال  
لى النبي صلى الله عليه وسلم  
أولم ولو بشاة \* حدثنا يحيى  
ابن بكير حدثنى الليث عن  
عقيل عن ابن شهاب

٥١٦٦

تحفة

١٥١٩

دقيق العبد يحتمل أن لا يضره في دشه أيضا ولكن بعده اتقاء العصمة وقعب بان اختصاص  
من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز فلا مانع أن يوجد من لا يصد منه عصمة  
عدها وإن لم يكن ذلك واجبا له وقال الداودى معنى لم يضره أى لم يفتقه عن دشه الى الكفر  
وليس المراد عصمته منه عن العصمة وقيل لم يضره بمشركة آية في جاع أنه كإجاء عن مجاهد ان  
الذى يجامع ولا يسمى بلف الشيطان على احليله فيجامع معه ولعل هذا أقرب الاجوبة ويتأيد  
الجل على الاول بأن الكثير من يعرف هذا الفضل العظيم بذل عنه عند ارادة الموافقة والقتل  
الذى قد يتحضره وبفعاله لا يقع معه الجل فاذا كان ذلك نادرا لم يعد وفي الحديث من القوائد  
أيضا استحباب التسمية والدعاء والحفاظ على ذلك حتى في حالة الملاذ كالوقوع وقد ترجم عليه  
المصنف كتاب الطهارة وتقدم ما فيه وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك  
باجه والاستعاذه به من جميع الاسواء وفيه الاستعانة بالله ليسر ذلك العمل والمعين عليه  
وفيها إشارة الى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا ينظر دعه الا اذا ذكر الله وفيه رد على منع المحدث  
أن يذكر الله ويتحدث فيه الرواية المتقدمة اذا أراد أن يأتي وهو نظير ما وقع من القول عند  
الخلاص وقد ذكر المصنف ذلك وأشار الى الرواية التى فيها اذا أراد أن يدخل وتقدم البحث فيه في  
كتاب الطهارة بما يغنى عن اعادته ﴿قوله﴾ **باب** (الوليمة حتى) هذه الترجمة لفظ  
حديث أخرجه الطبرانى من حديث وحشى بن حرب رفعه الوليمة حتى والثابت معروف  
والثالثه غفر وليسلم من طريق الزهرى عن الاعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال  
شر الطعام طعام الوليمة يدعى الغنى ويترك المسكين وهى حق الحديث ولا يلى الشيخ والطبرانى  
فى الاوسط من طريق مجاهد عن أبى هريرة رفعه الوليمة حتى وسنة فى ديني فلم يجب وقد عصى  
الحديث وسأد كحديث زهير بن عثمان فى ذلك وشواهد بعد ثلاثة أبواب وروى أحمد من  
حديث بريدة قال لما خطب على قاطمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا بد للعروس من  
وليمة وسنده لا بأس به قال ابن بطال قوله الوليمة حتى أى ليست يباطل بل شذب ابها وهى سنة  
فضيلة وليس المراد بالحق الوجوب ثم قال ولا أعلم أحدا أوجبها كذا قال وغفل عن رواية فى  
مذهبهم وجوبها اتقاهم القرطبى وقال ان مشهم والمذهب أنهم مندوبة وابن التين عن أحمد  
لكن الذى فى المغنى أنها سنة بل وافق ابن بطال فى ذلك الخلاف بين أهل العلم فى ذلك قال وقال  
بعض الشافعية هى واجبة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عند الرحمن بن عوف ولان  
الاجابة اليها واجبة فكانت واجبة وأجاب بأنه طعام لسر وحدث فأنشيه سائر الاطعمة والا امر  
محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ولكن به أمره بشاة وهى غير واجبة اتقاهم أو أما البناء  
فلا أصل له (قلت) وسأد كمرىد فى باب اجابة الداعى قريسا والبعض الذى أشار اليه من  
الشافعية هو وجه معروف عندهم وقد ترجم به سلم الرازى وقال انه ظاهر نص الام ونقله عن  
النسب أيضا الشيخ أبو اسحق فى المهذب وهو قول أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم وماسائر  
الدعوات غيرها فسنأى البحث فيه بعد ثلاثة أبواب (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف قال لى  
النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة) هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف فى أول  
البسوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ومن حديث أنس أيضا وسأد كشرحه بسوق



٥١٦٧  
تحفة

٦٧٨

حدثنا سفيان قال حدثني  
جده أنه سمع أنس بن مالك  
عنه قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم عبد الرحمن بن  
عوف وتزوج امرأة من  
الانصار كم أصدقها قال  
وزن نواة من ذهب وعن  
جده قال سمعت أنس قال  
لما قدموا المدينة نزل  
المهاجرون على الانصار  
فقال عبد الرحمن بن عوف  
على سعد بن الربيع فقال  
أفاسك مالي وأنت للثمن  
أحدى امرأتى

وعن جده قال سمعت أنس  
معه طوفانهم لم يزلوا عليه وعلى الأول  
أخرجه الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خلاد عن سفيان  
أنس وساق الحديث معا وأخرجه الجدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج عن  
سفيان بالحديث كله مرفوعا وقال في كل منه ما حدثنا جده أنه سمع أنس  
عمرى، مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيل فقال عن جده عن أنس وساق الجميع حديثا  
واحدا وقدم القصة الثانية على الأولى كما في رواية غير مسند سفيان فقد تقدم في أوائل السكاح من  
طريق النوري وفي باب الصدقة للمتزوج من رواية مالك وفي فضل الانصار من طريق اسمعيل  
ابن جعفر وفي أول السورع من رواية زهير بن معاوية وبأني في الادب من رواية يحيى  
القطان قالهم عن جده وأخرجه محمد بن سعد في الطبقات عن محمد بن عبد الله الانصاري عن  
جده وتقدم في باب ما يدعى للمتزوج من رواية ثابت وفي باب وآل الانصار ما تقدم من رواية  
عبد العزيز بن صبيح وقناة قالهم عن أنس وأورده في أول كتاب السورع من حديث عبد الرحمن  
ابن عوف نفسه وسأد كرماني روايتهم من فائدة زائدة وتقدم في السورع في الكلام على حديث  
أنس بيان من زاد في روايته فله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف وأكثرت الطرق  
تجهل من مسند أنس والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصة وانما نقل عن عبد الرحمن  
منها ما يقع عند النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لما قدموا المدينة) أي النبي صلى الله عليه  
وسلم وأصحابه وفي رواية ابن سعد لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة (قوله نزل المهاجرون  
على الانصار) تقدم بيان ذلك في أول الهجرة (قوله فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن  
الربيع) في رواية زهير لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة أخى النبي صلى الله عليه وسلم  
وبن سعد بن الربيع الانصاري وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى  
في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن جده عند  
النسائي والطبراني أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بن قريش والانصار فأتى بين سعد وعبد  
الرحمن وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى زاده زهير في روايته  
وكان سعدا غنا وفي رواية اسمعيل بن جعفر لقد علمت الانصار أني من أكرهمها لا وكان  
كثير المال وفي حديث عبد الرحمن أني أكر الانصار مالا وقد تقدم ترجمة سعد بن الربيع  
في فضائل الانصار وقصة موته في غزوة أحد ووقع عند عبد من جده من طريق ثابت عن أنس  
أن النبي صلى الله عليه وسلم أخى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان فقال عثمان لعبد  
الرحمن انى حاططين الحديث وهو وهم من رواية عمارة بن زاذان (قوله قال أفاسك مالي  
وأنت للثمن عن أحدى امرأتى) في رواية ابن سعد فانطلق به سعد إلى منزله فعدا بطعام فآكل  
وقال لي امرأتى وأنت أخى لا امرأتى لك فأنت من أحداهما فتزوجها قال لا والله قال له لم إلى  
حديثي أشاطر كما قال فقال لا وفي رواية النوري فعرض عليه أن يتسامه أخاه وماله وفي  
رواية اسمعيل بن جعفر وفي امرأتى أنظر أعجبها مالك فأطلقها فاذا حلت تزوجها وفي  
حديث عبد الرحمن بن عوف فأقسم لك نصف مالي وأنظر أرى زوجتي هويت فأنت للثمن

فاذا حلت تزوجتها ونحوه في رواية يحيى بن سعيد وفي لفظ فانظر أعجبها ذلك فسهلها  
 فأطلقها فاذا انقضت عدتها فترزحها وفي رواية جادين سلمة عن ثابت عند أحمد فقال له سعد  
 أي أحي أنا أكثر أهل المدينة مالا فانظر شرط مالي فخذته ونحوي امرأتان فانظر أيهما أعجب  
 اليك حتى أطلقها ولم أقف على اسم امرأتين سعد بن الربيع إلا أن ابن سعيد ذكر أنه كان له من  
 الزلاد أم سعد واسمها جندلة وامها عذرة بنت حزم وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنه  
 خارجة فبوئخس من هذا التسمية إحدى امرأتين سعد وأخرى الطبراني في التفسير قصة  
 يحيى امرأته سعد بن الربيع باني سعد لما استشهد فقالت ان عهدا أخذت مني ما فتركت آية  
 الموارث وسماها اسمي القاضى في أحكام القرآن بسند له مرسل عذرة بنت حزم (قوله بارك  
 الله لك في أهلك ومالك) في حديث عبد الرحمن لا حاجة لي في ذلك هل من سوق فيه بحجة قال  
 سوق بني قتيقاع وقد تقدم ضبط قتيقاع في أول السورع وكذا في رواية زهير دلوي في السوق زاد  
 في رواية جاد فدلوه (قوله) فخرج إلى السوق فباع واشترى فأصاب شيئا من أقط ومن في رواية  
 جاد فاشترى وباع فخرج فجاء بشئ من من وأقط وفي رواية الثوري دلفي على السوق فربح  
 شيئا من أقط ومن وفيه حذف يشتهر رواية الأخرى وفي رواية زهير فباع حتى استقبل  
 أقطا ومناقاة به أهل منزله ونحوه يحيى بن سعيد وكذا لا جد عن ابن عليه بن حمد (قوله)  
 فتزوج زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف ثم تابع القدر يعني إلى السوق في رواية زهير  
 فيمنعنا ما شاء الله ثم جاءه وعليه مضر صفرة ونحوه لا بن سلمة وفي رواية الثوري والانساري فلتته  
 التي صلى الله عليه وسلم زاد ابن سعد في سكة من سكن المدينة وعليه مضر من صفرة وفي رواية  
 جادين يزيد عن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة وفي  
 رواية جادين سلمة وعليه ردع زعفران وفي رواية معمر عن ثابت عند أحمد وعليه مضر من  
 خلوق وأول حديث مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر  
 صفرة ونحوه في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية عبد الله بن مسعود فروى النبي صلى  
 الله عليه وسلم بثلاثة العرس والوزن بفتح الواو والضاد المجهمة وآخره عوف في الأصل الآخر  
 والردع معملات فتدح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران والمراد الصفرة صفرة الخلوق  
 والخلوق طيب يصنع من زعفران وغيره (قوله في أول الرواية الأولى سأل النبي صلى الله عليه  
 وسلم عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأته من الانصار) هذه الجملة سالمة أي سالمة حين تزوج  
 وعذرة المرأة حزم البر بن بكاري في كتاب النسب أنها كانت في الحيسم أنس بن رافع بن امرئ  
 القيس بن زيد بن عبد الله بن قيس وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعيد أنها كانت  
 في الحشاش وساق نسبه وأظنهما اثنين فان في رواية ابن سعد قال يبر قال ويث له عبد الرحمن القاسم  
 وعبد الله وفي رواية ابن سعد فولدت له اسمعيل وعبد الله وزكران القساح في نسب الاوس  
 أنها أم الجاس بن أبي الحيسم بفتح المهملة بينهما محتاجة ساكنة وآخره را واسمه أنس بن  
 رافع الاوسي وفي رواية مالك فسأله فأخبره أنه تزوج امرأته من الانصار وفي رواية زهير  
 وابن علقمة وابن سعد وغيرهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بهم ومعناه ما شأنك أو ما بدا  
 وهي كلمة استفهامية على السكون وهل هي بسيطة أو مركبة قولان لاهل اللغة وقال

قال بارك الله لك في أهلك  
 ومالك فخرج إلى السوق  
 فباع واشترى فأصاب شيئا  
 من أقط ومن فترج فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم

ابن مالك حتى اسم فعل بمعنى أخبر ووقع في رواية الطبراني في الاوسط فقال له منهم وكانت كلمته  
 انذا اذا ن يسال عن الشيء ووقع في رواية ابن السكن مهين بنون آخره بدل المسبب والاوّل  
 هو المعروف ووقع في رواية جاد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز  
 ابن مهيب عن أبي عوانة قال ما هذا او قال في جوابه تزوجت امرأته من الانصار والطبراني في  
 الاوسط من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف أن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وقد خضب بالصفرة فقال ما هذا الخضاب أعربت قال نعم الحديث (قوله كم  
 أصدقتم) كذا في رواية جاد بن سلمة ومعمّر عن ثابت وفي رواية الطبراني على كم وفي رواية  
 الثوري وزهير مسقت اليها وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية مالك كم سقت اليها  
 (قوله وزن نواة) نصب النون على تقدير فعل أي أصدقتم ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أي  
 الذي أصدقتموه (قوله من ذهب) كذا وقع الخزم به في رواية ابن عينة والثوري وكذا  
 في رواية جاد بن سلمة عن ثابت وجيسد وفي رواية زهير وابن علية نواة من ذهب أو وزن نواة  
 من ذهب وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بمالك وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن  
 صهيب على وزن نواة وعن قتادة على وزن نواة من ذهب ومثله الاخير في رواية جاد بن زيد  
 عن ثابت وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة ومسلم من رواية شعبة عن  
 أبي حمزة عن أنس على وزن نواة قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن من ذهب ورجح الداردي  
 رواية من قال على نواة من ذهب واستنكر رواية من روى وزن نواة واستنكره هو المنكر لان  
 الذين جزموا بذلك اتفقوا على حقاظ قال عباس لا وع في الرواية لانهم ان كانت نواة قرأ وغيره أو كان  
 للنواة قدر معلوم صلح أن يقال في كل ذلك وزن نواة واختلف في المراد به نواة فقه قبل المراد  
 واحدة نوى التمر كما وزن نوى الخروب وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم وقيل كان  
 قدرها يومئذ ربع دينار وذهبان نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل معيارا لما يوزن  
 به وقيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطاي واختاره  
 الازهري ونقله عباس عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية للبيهقي من طريق سبعة بن بشر  
 عن قتادة وزن نواة من ذهب قومت خمس دراهم وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه  
 ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله البضاوي الظاهر واستعمله لانه يستلزم أن يكون ثلاثة  
 مثاقيل ونصفا ووقع في رواية جاج بن أرتاة عن قتادة عند البيهقي قومت ثلاثة دراهم وثلاثا  
 واستناده ضعف ولكن جزم به أحمد وقيل ثلاثة ونصف وقيل ثلاثة وربع وعن بعض  
 المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار ويؤيده ما وقع عند الطبراني في الاوسط في  
 آخر حديث قال أنس جاء وزنها ربع دينار وقد قال الشافعي النواة ربع النش والنش نصف أوقية  
 والاوقية اربعون درهما فيكون خمسة دراهم وكذا قال أبو عبيد أن عبد الرحمن بن عوف  
 دفع خمسة دراهم وهي تسع نواة كما تسمى الاربعون أوقية وبه جزم أبو عوانة وآخرون  
 (قوله في آخر الرواية الثانية) فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة ليست لوهذه  
 الامتناعية وانما هي التي للقبيل وزاد في رواية جاد بن زيد فقال بارك الله لك قبل قوله أولم  
 وكذا في رواية جاد بن سلمة عن ثابت وجيسد وزاد في آخر الحديث قال عبد الرحمن فلقد رأيته



ولودعت حجر الجحوت ان أصيب بهذا أوفضة فكأنه قال ذلك إشارة الى اجابة الدعوة النبوية  
بأن يارك الله و وقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعربت قال نعم قال وأنت قال لا فرمى  
الله رسول الله صلى الله عليه وسلم بنواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة وهذا الوجه كان فيه أن  
الشاة من اعانة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعكر على من استدل به على أن الشاة أقل ما يشرع  
للموسر ولكن الأسناد ضعيف كما تقدم وفي رواية معمر عن ثابت قال أنس فلقد رأيته  
قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف (قلت) مات عن أربع نسوة فيصكون  
جميع تركته ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف وهذا بالنسبة لتركة الزبير التي تقدم شرحها في فرض  
الحبس قليل جدا فيحتمل أن تكون هذه نائبر وتلك دراهم لأن كثرة مال عبد الرحمن مشهورة  
جدا واستدل به على تركه أمر الولاية وقد تقدم البحث فيه وعلى أنها تكون بعد الدخول  
والدلالة فيه وانما فيه أنها تستدرك اذا قامت بعد الدخول وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن  
الموسر ولو لا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أول على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان  
يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الولاية ومع ذلك فلا بد من تنقيدها لقادر عليها  
وأيا فيه مكر على الاستدلال أنه خطاب واحد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولا وقد  
أشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه أنه  
صلى الله عليه وسلم ترك الولاية فجعل ذلك مستدافا في كون الولاية ليست بحتم ويستقدم  
الساق طلب تكثير الولاية من بقدر قال عياض وأجبه وعلى أن لا حد لا كثرة وأما أقلها  
فكذلك ومهما تيسر أبصرنا والمحجب أنما على قدر حال الزوج وقد سمر على الموسر الشاة  
فما فوقها وسيأتي البحث في تكرارها في الامام بعد قليل وفي الحديث أيضا من قبله سعد بن  
الريبع في إشارته على نفسه بما ذكر ولهم عبد الرحمن بن عوف في تزوجه عن شيء يستلزم الحياء  
والمرأة اجتنابه ولو كان محتاجا اليه وفيه استحباب المؤاخاة وحسن الايتار من الغنى للفقير  
بحسب ما حدى زوجه واستحباب رد مثل ذلك على من آثر به لما يغلب في العادة من تكافؤ مثل  
ذلك فالوجه في أنه لم يشك في جواز وفيه أن من ترك ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيراته وفيه  
استحباب التكسب وان لا نقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق به ورواؤه مثله وكرهه قبول ما يتوقع  
منه الذل من هبة وغيرها وان العيش من عمل المرء بجماعة وحرقة أولى لتزاهة الاخلاق من  
العيش بالهبة ونحوها وفيه استحباب الدعاء للمتزوج وسؤال الامام والكبير استحبابه وأتباعه  
عن أحوالهم ولا سيما اذا رأى منهم ما لم يهدو وجواز زرع العروس وعليه أثر العرس من  
خلق وغيره واستدل به على جواز التزويج للعروس وخص به عوم النهي عن التزويج للرجال  
كما سيأتي بيانه في كلب اللباس وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفره كانت في شبهة دون  
جسده وهذا الجواب للمالكية على طريقهم في جواز في الثوب دون البدن وقد نقل ذلك  
مالك عن علي المدائني وفيه حديث أبي موسى رفعه الله صلاة رجل في جسده شيء من  
خلق أخرجه أبو داود فان مفهومه أن ما عدا الجسد لا يتناول الوعد ومنع من ذلك أو حنفية  
والشافعي ومن تبعهما في الثوب أيضا وتسكروا بالاحاديث الواردة في ذلك وهي صحيحة وفيها  
ما هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه وعلى هذا فان حجب عن قصة عبد الرحمن باجوبة به أحدها

أن ذلك كان قبل النهى وهذا يحتاج الى تاريخ ويؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر  
بأنها كانت في أوائل الهجرة وأكثر من روى النهى عن تأخرت هجرته \* ثانياً أن أثر الصفرة  
التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصوده ورجحه  
التووي وعزاده للتحقق وجهه البضاوى أصلاً وداله أحد الاحتمالين أي أدهما في قوله مهيم  
فقال معناه ما السبب في الذي أراه عليك فلذلك أجاب بأنه تزوج قال ويحتمل أن يكون استقهام  
انكار لما تقدم من النهى عن التعضي بالخلاق فأجاب بقوله تزوجت أي فتهلني فيها ولم  
أفصله \* ثالثاً أنه كان قد احتاج الى التطب للدخول على أهله فلم يجد من طب الرجال  
حينئذ شيئاً فطيب من طب المرأة وصادف أنه كان فيه صفة فاستباح القليل منه عند عدم  
غيره جماعين الدليلين وقد ورد الأمر في التطب للجمعة ولو من طب المرأة فبني أن ذلك عليه  
\* رابعاً كان يسيراً ولم يبق الأثر فلذلك لم يشكر \* خامساً وبهزم الباجي أن الذي بكره من  
ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطب وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز سادساً أن  
النهى عن التزعر للرجال ليس على التعريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث  
\* سابعاً أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شامداً كذا في ذلك أبو عبيد قال وكانوا  
يرخصون للشاب في ذلك أيام عرسه قال وقيل كان في أول الاسلام من تزوج ليس ثوباً  
مصبوغاً علامته زواجه ليعان على وليمة عرسه قال وهذا غير معروف (قلت) وفي استقهام النبي  
صلى الله عليه وسلم له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالتزويج لكن وقع في بعض طرقه عند  
أبي عوانة من طريق شعبة عن جند بل فقط فثبت النبي صلى الله عليه وسلم فرأى على بشاشة  
العرس فقال أتزوجت قلت تزوجت امرأة من الأنصار فقصد بشك هذا السياق للمدعى  
ولكن القصة واحدة وفي أكثر الروايات أنه قال لمهيم أو ما هذا فهو المعتدو بشاشة العرس  
أثره وحسنه أو فرجه وسره يقال بش فلان فلان أي أقبل عليه فرجاه ملطفاً به واستدل  
به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامة على تنكحه ولم يقل هل أقصدتها أو لا وشعر  
ظاهراً بما يحتاج الى التقدير لاطلاق لفظ الموضوعة للتقدير كذا قال بعض المالكية وقبسه  
نظراً لاحتمال أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيخبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله  
فما قاله التقدير لم يشكر عليه بل أقره واستدل به على استحباب تقبيل الصداق لأن عبد الرحمن  
ابن عوف كان من مياسر العصابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه وزن فواتم  
ذهب وتقبيل بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل له البار بعد ذلك من  
ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الفزوات ما اشهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى  
الله عليه وسلم كما تقدم واستدل به على جواز المواعدة لمن يريد أن يتزوجها إذا طلقها  
تزوجها أو وقت الندة لقول سعد بن الربيع انظرأي زوجتي أعجب الملك حتى أطلقها فإذا  
انقضت عدتها تزوجها ووقع تقرير ذلك وبكره على هذا أنه لم يقل أن المرأة علمت بذلك ولا سيما  
ولم يشع تعيينها لكن الاطلاع على أحوالهم اذ كان يقتضى انهم اعلموا بما لان ذلك كان قبل  
نزول الآية الخلف فكانوا يجتمعون ولولا وقوع سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا اجزم بذلك  
وقال ابن المنذر لا يستلزم المواعدة بين الرجلين وقوع المواعدة بين الاجنبي والمرأة لانها اذا منع

وهي في العدة من خطبة انصر بحا في هذا يكون بطريق الاولى لانها اذا طلقت دخلت العدة قطعاً قال ولكم وان اطلعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها بالخيار والنهي انما وقع عن الواعدة بين الاجنبي والمرأة أو وليها ليعلم اجنبي آخر وفيه جواز نظر الرجل الى المرأة قبيل أن يتزوجها (تنبه) حقه أن يذكر في مكانهم كتاب الادب لكن يجعله هناك كميل فوائده الحديث وذلك ان البخاري ترجم في كتاب الادب باب الاخاء الحلف ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعيد القطان عن حميد بن عاصم فاقصر منه على قوله عن أنس قال لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أولو بشاة فرأى ذلك المحب الطبري فظن أنه حديث مستقل فترجم في أبواب الوليمة ذكر الوليمة للاخاء ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال أخرجه البخاري وكون هذا طرفاً من حديث الباب لا يخفى على من له أدنى عارسة بهذا الفن والبخاري يصنع ذلك كثيراً والآخر له بسند الرحمن بن عوف بالوليمة انما كان لاجل الزواج لاجل الاخاء وقد تعرض المحب لشيء من ذلك لكنه أبداه احتمالاً ولا يخفى جريان هذا الاحتمال من يكون محدثاً فله أعيا بالاصواب الحديث الثالث حديث ما أولم النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب هي بنت جحش كافي الباب الذي بعده وسجد المذكور في اسناده هو ابن زيد وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا للتعدد كما سأبينه في الباب الذي بعده وقد يؤخذ من عبارة صاحب التبيين من الشافعية أن الشاة حد لا كثر الوليمة لانه قال وأكلها شاة لكن نقل عباس الأجاج على أنه لا حدلاً كثرها وقال ابن أبي عسرون أقلها للموسرة وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم مافيه الحديث الرابع (قوله حديثنا عبد الوارث) في رواية الكشي عن عبد الوارث وشعب هو ابن الحجاب وقد تقدم شرح الحديث في باب من جعل عتق الأمة صدقاً فيها وقوله في آخره وأولم عليها بحسب تقدم في باب اتخاذ السراي من طريق حميد عن أنس أنه أمر بالانطعام فأتى فيها من التمر والاقط والسمن فكانت ولعته ولا مخالفة بينهم لان هذه من أجزائهم قال أهل اللغة الحديث يؤخذ الترفيع فواو بمخاطم بالاقط والدقيق أو السويق اه ولو جعل فيه السمن لم يخفى عن كونه حياً الحديث الخامس (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي (قوله عن بيان) هو ابن بشر الاجسي ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن اسمعيل شيخ البخاري فيه عن زهير حديثنا بيان (قوله بامرأة) يغلب على الظن أنها زينب بنت جحش لما تقدم قريباً في رواية أبي عثمان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعته يدعو رجلاً الى الطعام ثم بين ذلك واختران رواية الترمذي لهذا الحديث تأمل من طريق أخرى عن بيان بن بشر فزاد بقوله الى الطعام فلما أكلوا خرجوا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلين جالسين فذكر قصة تزول بأبائهم الذين آمنوا لاندخالوا صوت النبي الآلة وهذا في قصة زينب بنت جحش لاصحاحه كما تقدم ساقه مطولاً وشرحه في تفسير الاحزاب (قوله ما) من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض (بعض) ذكره حديث أنس في زينب بنت جحش أولم عليها بشاة وهو ظاهر في ترجمه لا يقتضيه سياقاً وأشار ابن بطال الى أن ذلك يقع قصد التفضيل بعض النساء

٥١٦٨  
٢٨٧  
٢٨٧

حدثنا سليمان بن حرب  
حدثنا حماد عن ثابت  
عن أنس قال ما أولم النبي  
صلى الله عليه وسلم على شيء  
من نسائه ما أولم على زينب  
أولم بشاة حدثنا سعد  
حدثنا عبد الوارث عن  
شعب عن أنس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أعتق صفية وتزوجها  
وجعل عتقها صدقاً وأولم  
بها بحسب حديث مالك  
ابن اسمعيل حدثنا زهير عن  
بيان قال سمعت أنس يقول  
بني النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر أة فأرسلني فدعوت  
إيها الى الطعام (باب من  
أولم على بعض نسائه أكثر  
من بعض) حدثنا سعد  
حدثنا جابر بن زيد عن ثابت  
قال ذكر تزويج زينب بنت  
جحش عند أنس فقال  
ما أولم النبي صلى الله عليه  
وسلم على أولم على أحد من نسائه  
ما أولم عليها أولم بشاة

٥١٧١  
٢٨٧  
٢٨٧

٥١٧١  
٢٨٧  
٢٨٧

على بعض بل باعتبار ما اتفقوا له لو وجد الشاذ في كل منهن لأولمها لانه كان أجود الناس  
ولكن كان لا يبلغ فيهما تعلق بأمور الدنيا في الثاني وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز  
وقال الكرماني لعل السب في تفضيل زينب في الولعة على غيرها كان للسكر لله على ما أنعم به  
عليه من تزويجه إياها بالوصي (قلت) وثق أنس أن يكون لم يولم على غيره زينب بأكثر مما أولم عليها  
مجمول على ما انتهى إليه علمه وأما وقع من البركة في ولعها حيث أشبع المسلمين خبزاً ولحمين  
الشاة الواحدة والأفأذي يظهر أنه لما أولم على معونة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القضاة  
بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا ولعها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة  
لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر وقد وسع الله على المسلمين منذ  
فتحها عليهم وقال ابن المنبر يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الولعة جواز تخصيص  
بعضهن دون بعض بالتحاف والالطاف والهدايا (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب  
الهيئة (قوله ما) من أولم بأقل من شاة هذه الترجمة وإن كان حكمها مستقداً  
من التي قبلها لكن الذي وقع في هذه التخصيص (قوله حديثنا محمد بن يوسف) هو القرباني  
كأجرته به الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما وسفيان هو ابن عيينة وحماد بن يوسف هو  
من كلام أهل التقدة وجوز الكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة وحماد بن يوسف هو  
البيكندي وأيضاً ذلك بأن السفيانيين روي عن منصور بن عبد الرحمن والحزوم به عندنا أنه  
القرباني عن الثوري قال البرقاني روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي وكيع والقرباني  
وروي عن عباد عن الثوري فجعلوه من رواية صفة بنت شيبه ورواه أبو أحمد الزبيري  
ومويل بن اسمعيل ويحيى بن العمار عن الثوري فقالوا فيه عن صفة بنت شيبه عن عائشة قال  
والأول أصح وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل قال وقد نصرت النسائي قول من لم يقبل  
عن عائشة وأورده عن بندار عن ابن مهدي وقال انه مرسل ٥١ ورواية وكيع أخرجه  
ابن أبي شيبة في مصنفه عنه وأصلح في بعض النسخ حذف كعائشة وهو وهم من فاعله وأخرجه  
الاسماعيلي من رواية يزيد بن أبي حكيم العدني وأخرجه اسمعيل القاضي في كتاب أخلاق  
التي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن كثير العدني كلاهما عن الثوري كما قال القرباني وأخرجه  
الاسماعيلي أيضاً من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري حذف كعائشة فسه وزعم  
ابن المواق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال ليس هو بدون القرباني  
كذا قال ولم يخرج النسائي إلا من رواية يحيى بن العمار وهو ضعف وكذلك مؤيد بن اسمعيل  
في حديثه عن الثوري ضعف وأقوى من زاده عن عائشة أو أجدال يرى أخرجه أحمد في  
مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة قال الذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عدداً وأحفظ وأعرف  
بحديث الثوري عن زاده الذي يظهر على قواعد الحديث أنه من المزيد في متصل الأسانيد وذكر  
الاسماعيلي أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن أبيه عن الثوري فقال فيه عن منصور  
ابن صفة عن صفة بنت يحيى قال وهو غلط لا شك فيه ويحتمل أن يكون مراد بعض من  
أطلق أنه مرسل يعني من مرسل الحديث لأن صفة بنت شيبه ما حضرت قصة زواج المرأة  
المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أولم ولدها بعد تزويج المرأة كان بالمدينة كسائقي

\* (باب من أولم بأقل من شاة) \* حديثنا محمد بن يوسف حديثنا سفيان

٥١٧٢

من

نحلة

٧٥٩٠٧

بانه وأما جزم الرقائي بانه اذا كان بدون ذكر عائشة يكون مراسل مسبقه الى ذلك التساق  
ثم الدارقطني فقال هذان الاحداث التي تعدفهما أخرج البخاري من المراسيل وكذا جزم  
ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبة تابعة لـ الحسن ذكر المزي في الاطراف أن البخاري  
أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحريم مكة . قال وقال أبيان بن  
صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله قال  
ووصله ابن ماجه من هذا الوجه (قلت) وكذا وصله البخاري في التاريخ ثم قال المزي لوضع هذا  
لكان صريحاً في صحبتها لكن أبيان بن صالح ضعيف كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبيان بن  
صالح في التذييل تضعيفه عن أحمد بن نذل يوثقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم  
وقال الذهبي في مختصر التذييل ما رأيت أحد أضعف أبيان بن صالح وكأنت لم يقص على قول ابن  
عبد البر في التذييل ما ذكر حديث جابر في استقبال فاضل الحاجة القلب من رواية أبيان بن صالح  
المذكور هذا ليس صحيحاً لأن أبيان بن صالح ضعيف كذا قال وكأنت لم التمس عليه أبيان بن أبي  
عياش البصري صاحب أنس فإنه ضعيف متناقض وهو أشهر وأكثر حديثاً ورواه من أبيان بن صالح  
ولهذا الماذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال أبيان بن صالح ليس بالشهور (قلت) ولكن  
يكنى يوثق ابن معين ومن ذكره . وقدرى عنه أيضاً ابن جريج وأسماعيل بن زيد الليثي وغيرهما  
وأهم من روى عنه محمد بن الحنفية وقد ذكر المزي أيضاً حديث صفية بنت شيبة قالت طاق النبي  
صلى الله عليه وسلم على بعض رسل الجرح ٢ . بمعنى وأنا أنظر إليه أخرجه أبو داود وابن ماجه قال  
المزي هذا ضعيف قول أنس تكرر أن يكون لهارة فأن استاده حسن (قلت) واذا ثبت رؤيته الله  
صلى الله عليه وسلم وضبط ذلك فما المانع أن تسمع خطبته ولو كانت صغيرة (قوله) عن منصور بن  
صفية هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن طلحة بن أبي طلحة القرشي العبدري  
الحجبي قتل جده الأعلى الحرث يوم أحد كافر وكذا أبو طلحة بن أبي طلحة ولجده الأدنى طلحة بن  
الحرث رؤبة . وقد أغفل ذكره من صنف في الصحابة وهو وارد عليهم . ووقع في رجال البخاري .  
للكلاباذي أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي وهو في ذلك كناية عليه  
الرضي الشافعي فها قرأت بخطه (قوله) أول النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نساءه لم ألق على  
تعيين اسمه بصرى وأقرب ما يفسر به أم سلمة فقد أخرج ابن سعد عن شعبة الواقدي بسنده الى  
أم سلمة قالت لما خطبني النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصته تزويجه بها فادخلني بيتاً زينا  
بنت خزيمه فادخلني فهاشني فمن شعري فاخذته فطعنته ثم عصده في البرمة وأخذت شيا من اذاته  
فأدست فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج ابن سعد أيضاً وأجدنا ساند صحيح  
الى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخبرته فذكر قصته خطبته وتزويجها وفيه قالت  
فاخذت ثغالي ٣ . وأخرج حبان من شعركانت في جرحي وأخرجت شعها فصدته له ثياب ثم  
أصم الحديث وأخرجه النسائي أيضاً لكن لم يذكر المقصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه  
وأما ما أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق شريك عن جندب عن أنس قال أول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على أم سلمة بئر ومن فهو وهم من شريك لانه كان سبي الحنظلة أو من الراوي عنه  
وهو جندل بن والي قال مسلموا البراءة فنهوا وقواه أبو حاتم الرازي والباقون المعقوف من

عن منصور بن صفية عن  
أمه صفية بنت شيبة قالت  
أول النبي صلى الله عليه وسلم  
على بعض نساءه

٢ قوله يستلم الجرح في نسخة  
يستلم الركن

٣ النزال بالكسر جملة  
تسط تحت رجلي البدليق  
عليها الدقيق اه خياه



ومن أول سبعة أيام وشوهه»

القادم والتي تصنع له تسمى التحفة . وقبل ان الولاية خاص بعلوم الدخول وأما طعام الاملاك  
فيسمى الشدخ بعضهم المعبود وسكون التون وفق الدال المهمله وقد ضم وأخر ما هو معجى مأخوذ  
من قولهم فرس شندخ أى يتقدم غيره سعى طعام الاملاك بذلك لانه يتقدم الدخول وأغرب  
شحنافى التدريب فقال الولائم سبع وهو ولية الاملاك وهو التزوج ويقال لها التسبعة شون  
وقاف وولية الدخول وهو العرس وقل من غاير بينهما انتهى وموضع اغراب تسمية وولية الاملاك  
نقصة ثم رأيت سمع فى ذلك المنذرى فى حواشيه وقد شذبه ذلك وقد قام ذكر الحذاق بكسر المهمله  
وتخفيف الدال المجهية وآخره قافى الطعام الذى يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصباغ فى  
الشامل وقال ابن الرفعة هو الذى يصنع عند الختم أى ختم القرآن كذا قيده ويحتمل بضم قدر  
مقصود منه ويحتمل أن يطر ذلك فى حذقه لكل صناعة وذكر الحاملى فى الروثى فى الولائم العبرة  
بفتح الهمله ثم من ثمة مكسورة وهى شاة تذبح فى أول رجب وتقبب بها فى معنى الاضحية فلا  
معنى إذ كرامع الولائم وسألت حكمة ها فى أو آخر كتاب العقيدة والافتقار كفى الاضحية وأما  
المأذبة فقها متصل لأنها ان كانت تقوم بخصوصين فهى القرى بشخ التون والقافى مقصور  
وان كانت عامة فهى الحقلى بحميم وفاموزن الاول قال الشاعر

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى \* لاترى الآدب منيا يتقرر

وصف قومه بالحدود وأنهم اذا ضاعوا ما أدبه دعو اليها ع وما لا خصوصاً وخص الشتاء لأنها مظنة  
قلة الشئ وكثرة احتياج من يدعى والادب وزن اسم التاعل من المأذبة بفتح رشتق من القرى  
وقد وقع فى آخر حديث أى هرة الذى أوله الولاية حق وسنة كما أثرت اله فى باب الولاية حق  
قال والخروس والاعذار والتوكيرات فى مباحلجار وقبه تنفس ذلك وظاهر سياقه الرفع ويحتمل  
الوقف وفى مسند أحمد من حديث عثمان بن أبى العاص فى ولية الختان لم يكن يدعى لها واما قول  
المصنف حق اجابة فيشترى وجوب الاجابة وقد نقل ابن عبد البر ثم عباس ثم النورى الاتفاق  
على القول بوجوب الاجابة تولية نرس وقبه نظر ثم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وسرح  
جمهور الشافعية والحنابلة بانهم افرض عن ولىص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة  
أنها مستحبة وذكر اللغوى من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضى الوجوب  
مع قصر محبة بانها مسكة فكله أراد أنهم اوجب بالسنة وليست فرضاً كما عرفت من قاعدتهم وعن  
بعض الشافعية والحنابلة هى فرض كفاية وحكى ابن دقيق العيد فى شرح الامام ان محل  
ذلك اذا عمت الدعوة أmaal وخص كل واحد بالدعوة فان الاجابة تتعين وشرط وجوبه أن يكون  
الداعى مكلفاً حار شديداً وأن لا يخفى الاغنياء دون الفقراء وسألت البحث فيه فى الباب الذى  
يليه وأن لا يظهر قصد التردد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رغبة منه وأن يكون الداعى مسالماً على  
الأصغر وأن يختص باليوم الاول على المشهور وسألت البحث فيه وأن لا يسبق فى سبق تعينت  
الاجابة له دون الثانى وان جا أمتعاهم الاقرب رجاء على الاقرب جواراً على الأصغر فان استسويا  
أقرع وأن لا يكون هناك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سألت البحث فيه بعد أربعة  
أجواب وأن لا يكون له عذرو ضبطه الماوردى بما يخص به فى ترك الجماعة هذا كله فى ولية  
العرس فاما الدعوة فى غير العرس فسألت البحث فيها بهدباين (قوله ومن أول سبعة أيام وشوهه)





٥١٧٦

٢٢

نحلة

٤٧٠٩

حدثنا عبد العزيز بن أبي  
حازم عن أبيه عن سهل  
ابن سعد قال دعا أبو أسيد  
الساعدي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في عرسه  
وكانت امرأته يومئذ  
خادمهم وهي العروس قال  
سهل تدرون ما سقت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أنتقت له ترات من اللبل  
فلما أكل سقته اباءه (باب  
من ترك الدعوة فقد عصى  
الله ورسوله) حدثنا عبد  
الله بن يوسف أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن الأعرابي  
عن أبي هريرة رضي الله  
عنه أنه كان يقول

٥١٧٧

٢٢

نحلة

٩٢٩٥٥

لا يحب قطعاً ولا يكون استجاباً فيه كاستجابهم في اليوم الأول وقد حكى صاحب التيجاني  
وجوبه في اليوم الثاني وجهين وقال في شرحه أحدهما الوجوب به قطع الجرجاني لوصفه بأنه  
معروف أو ستة واعتبر الحنابلة الوجوب في اليوم الأول وأما الثاني فتناواسة تمسكاً بظاهر لفظ  
حديث ابن مسعود وفيه بحث وأما الكراهية في اليوم الثالث فاطلقة بعضهم لظاهر الخبر  
وقال العمري إن غناكم ماذا كنتم المدعو في الثالث هو المدعو في الأول وكذا صورته الروابي  
واسمعه بعض المتأخرين وليس بعد إعلان إطلاق كونه رياء وجمعة يشعرون بذلك صنع  
للمباداة وإذا كثرت الناس فدعا في كل يوم فرقة ليكن في ذلك مباداة غالباً وإلى ما خضع إليه  
المتأخر ذهب المالكية قال عباس استحب أصحابنا لادل السعة كونها أسبوعاً قال وقال  
بعضهم محله إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكره عليهم وهذا شبيه بما تقدم عن الروابي وإذا  
جاء الأمر في كراهية الثالث على ما إذا كان ذلك رياء وجمعة وسماهه كان أربع وما بعده  
كذلك فيمكن جعل ما وقع من السنن من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك وانما أطلق  
ذلك على الثالث لكونه الغالب والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحداث \* أحدها  
حديث ابن عمر أورد من طريقين ما نفع بلطف إذا دعا أحدكم إلى الوليمة فلما أتيا وسأق  
المعش فيه بعد ما بين وقوله فلما أتيا أي فلما تم مكائهم أو التقدر إذا دعا إلى مكان وليلة فلما أتيا  
لا يضربا إعادة الضمير مؤنثا \* ثانیها حديث أبي موسى أورد له قوله فيه وأجيبوا الداعي وقد  
تقدم في الجهاد قال ابن التين قوله وأجيبوا الداعي يريد إلى وليمة العرس كادل عليه حديث ابن  
عمر الذي يعني في تخصيص الأمر بالتيان بالدعاء إلى الوليمة وقال الكرماني قوله الداعي عام  
وقد قال الجمهور وجب في وليمة النكاح وتستحب غيرهما فيزوم استعمال اللفظ في الإيجاب  
والندب وهو ممتنع قال والجواب أن الشافعي أجزله وجهه غيره على عموم الجواز اهـ وبمجة أن  
يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص وأما استحباب إجابة طعام غير العرس فمن دليل  
آخر \* ثالثة حديث البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم سبغ ونهاها في آخره وأجاب  
الداعي أورد من طريق أبي الأحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء مسلم الحارث ثم قال  
بعده تابعه أبو عوانة والشيباني عن شعث في إفساء السلام فامتنابهة أبي عوانة فوصلها  
المؤلف في الأشربة عن موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة عن أشعث بن سليم به وأما متابعه  
الشيبي وهو أبو إسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيسة عن جبر عن الشيباني  
عن أشعث بن أبي الشعثاء وسبأ في شرحه مستوفى في أو آخر كتاب الأدب إن شاء الله تعالى  
وقد أخرج في مواضع أخرى من غير رواية هؤلاء الثلاثة فقد ذكره بلنظر رد السلام بل إفساء  
السلام في هذه منكنة لا قصاره رايه حديث سهل بن سعد (قوله) حدثنا عبد العزيز بن أبي  
حازم عن أبيه (في رواية المصنف) عن أبي حازم وذكر الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز  
ابن أبي حازم عن سهل وهو سهو أو لادن من واسطة بينهما أما أبو هريرة (قالت) لعل الرواية عن  
عبد العزيز عن أبي حازم فتجسفت عن فصار ابن وسبأ في شرح الحديث بعد خمسة أبواب  
❦ (قوله) بأس من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله (أورد فيه حديث ابن شهاب  
عن الأعرابي عن أبي هريرة أنه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء وترك الفقراء

ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق معن بن عيسى  
عن مالك بن انس قال بدل الفقراء وأول هذا الحديث موقوف ولكن آخره يقتضي رفعه كذلك  
ابن بطال قال ومثله حديث أبي الشعثاء أن أبا هريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان  
فقال أما هذا فقد عصى أبا القاسم قال ومثل هذا لا يكون رأياً ولهذا أدخله الأئمة في مسانيدهم  
انتهى وذكر ابن عبد البر أن جل رواية مالك لم يصحوا برفعه وقال فيه روح بن القاسم عن مالك  
يسنده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وكذا أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق  
إسماعيل بن مسلم بن قنبل عن مالك وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن  
الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن رواية أبي الزناد عن الأعرج كذلك والأعرج شيخ الزهري فيه  
هو عبد الرحمن كما رفع في رواية سفيان قال سألت الزهري فقال حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع  
أبا هريرة ذكره وسفيان فيه شيخ آخر باسناد آخر إلى أبي هريرة صرح فيه برفعه إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم أخرجه مسلم أيضاً من طريق سفيان سمعت زيار بن سعد يقول سمعت ثابلاً الأعرج  
يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فذكر نحوه وكذا أخرجه أبو الشيخ من  
طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة فروعاً صريحاً وأخرجه له شاهدان حديث ابن عمر كذلك  
والذي يظهر أن اللام في الدعوة للعهد من الولاية المذكورة أولاً وقد تقدم أن الولاية إذا أطلقت  
جاءت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فأنها تقيد وقوله يدعى لها الأغنياء أي أنها تكون  
شر الطعام إذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود إذا خص الغني وترك الفقير أمر نان  
لا يجيب قال ابن بطال وإذا أمر بالداي بن الأغنياء والفقراء فاطم كلاً على حدة لم يكن به بأس  
وقد فعل ابن عمر وقال البيضاوي من مقدرة كما يقال شر الناس من أكل وحده أي من شرهم  
وإنما سماه شر الماذر عقبه فكانه قال شر الطعام الذي شأنه كذا وقال الطبري اللام في الولاية  
للعهد الخارج إذا كان من عادة الجاهلية أن يدعو الأغنياء وتركوا الفقراء وقوله يدعى إلى آخره  
استثنافاً وبياناً لكونها شر الطعام وقوله ومن ترك إلى آخره حال والعامل يدعى أي يدعى  
الأغنياء والحال أن الإجابة واجبة فكيف يدعو سبب الأكل المدعو شر الطعام ويشهد له ما ذكره  
ابن بطال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول أنتم العاصون في الدعوة تدعون من لا  
يأتى وتدعون من يأتى يعني بالاول الأغنياء والثاني الفقراء (قوله شر الطعام) في رواية مسلم من  
يحيى بن يحيى عن مالك بنس الطعام والاول رواية الأكثر وكذا في بقية الطرق (قوله يدعى  
لها الأغنياء) في رواية ثابت الأعرج يمتنعها من يأتيا ويدعى اليها من باباها والجملة في وضع  
الحال الطعام للولاية فالودع الداعي عام لم يكن طعامه شر الطعام ووقع في رواية للطحبراني من  
حديث ابن عباس بنس الطعام طعام الولاية يدعى اليه الشيعان ويحبس عنه الجيعان (قوله  
ومن ترك الدعوة) أي ترك إجابة الدعوة وفي رواية ابن عمر المذكورة ومن دعى فلم يجبه وهو  
نفسه وللرواية الأخرى (قوله فقد عصى الله ورسوله) هذا دليل وجوب الإجابة لأن العصيان  
لا يطلق إلا على ترك الواجب ووقع في رواية لابن عمر عند أبي عوانة من دعى إلى وليمة فلم يأتها  
فقد عصى الله ورسوله (قوله بأس) من أجاب إلى كراع) يضم الكاف ويخفيف الراء  
وأخره عين مهملة هو مستدق السابق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد وهو من البقر والغنم

شر الطعام طعام الولاية يدعى  
لها الأغنياء ويترك الفقراء  
ومن ترك الدعوة فقد عصى  
الله ورسوله صلى الله عليه  
وسلم (باب من أجاب إلى  
كراع)

٥١٧٨

س

تحفة

٩٢٤٠٥

\* حدثنا عبدان عن أبي  
حزرة عن الأعشى عن أبي  
حازم عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لو  
دعيت إلى كراع لأجبت  
ولو أهدى إلى كراع لقبلت  
(باب اجابة الداعي في العرس  
وغیره) \* حدثنا علي بن عبد  
الله بن ابراهيم حدثنا الحجاج  
ابن محمد قال قال ابن جريج  
أخبرني موسى بن عقبة عن  
نافع قال سمعت عبد الله بن  
عمر رضي الله عنهما يقول  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أجيبوا هذه الدعوة  
إذا دعيتن لها قال كان عبد  
الله يأتي الدعوة

٥١٧٩

م

تحفة

٨٤٦٦

بجزة الوظيف من القرس والبعر وقيل الكراع مادون الكبعب من الدواب وقال ابن فارس  
كراع كل شيء طرفه (قوله) حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان وأبو حزة قاله هو  
اليسكري (قوله) عن أبي حازم تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعشى وهو لا يروى عن  
مشايخه إلا ما ظهر له سماعهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان يسكون اللام مولى عزبة بنغ الهمة  
وتشديد الزاي ووهب من زعم أنه سلة بن دينار لا يروى عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريبا فانهما  
وان كانا لم يندين لكن راوى حديث الباب أكرم من ابن دينار (قوله) ولو أهدى إلى كراع لقبلت  
كذا لا كتر من أصحاب الأعشى وقد دم في الهبة من طريق شعبة عن الأعشى بلفظ ذراع وكراع  
بالتغير والذراع أفضل من الكراع وفي المثل أنفق الهدى كراعاً وطلب ذراعاً وقد زعم بعض  
الشراح وكذا وقع للفرزاني أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغميم شيخ  
المجبة وهو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المفازي وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة  
في الاجابة ولو بعد المكان لكن المبالغة في الاجابة مع حقارة الشيء أو ضيق في المراد ولهذا ذهب  
الجهور إلى أن المراد بالكراع هنا كراع النشاة وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث  
بناء المسلمات لا تحترق جارة لحارثها ولو فرس شاة وأعرب الفرزاني في الاجابة فذكر الحديث بلفظ  
ولو دعيت إلى كراع الغميم ولأصل لهذه الزيادة وقد أخرج الترمذي من حديث أنس وصححه  
مروفاً وأهدى إلى كراع لقبلت ولو دعيت لاله لاجت وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم  
بنت وادع أنها قالت يا رسول الله أنككره الهدية فقال ما أفصح رد الهدية فذكر الحديث وبسناد  
سببه من هذه الرواية وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وأما وضعه وجيره  
لقاوب الناس وعلى قبول الهدية واجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي يدعو إليه شيء  
قليل قال المهلب لا يعث على الدعوة إلى الطعام الا صدق المحبة وسرور الداعي يأكل المدعو من  
طعامه والتعجب إليه بالموأ كلفه وكذا اللامام معه ما فلذلك حض صلى الله عليه وسلم على  
الاجابة ولو زار المدعو له وفيه الحض على المواصله والتحاب والتألف واجابة الدعوة لما قل  
أو كثر وقبول الهدية كذلك (قوله) باب اجابة الداعي في العرس وغیره) ذكر  
فيه حديث ابن عمر أجيبوا هذه الدعوة وهذه اللام يحتمل أن تكون للعهد والمراد وليمة العرس  
ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى إذا دعى أحدكم إلى الولية فليأتها وقد تقرر أن الحديث الواحد  
إذا تعددت ألفاظه وأمكن جعل بعضها على بعض تعين ذلك ويحتمل أن تكون اللام للعموم وهو  
الذي فهمه راوى الحديث فكان يأتي الدعوة للعرس ولغيره (قوله) حدثنا علي بن عبد الله بن  
ابراهيم هو البغدادي أخرج عنه البخاري هنا فقط وقد تقدم في فضائل القرآن روايته عن علي  
ابن ابراهيم عن روح بن عباد تغيل هو هذا نسبه إلى جده وقيل غيره كما تقدم سيان وذكر أبو عمرو  
والهنا أن البخاري لما حدث عن علي بن عبد الله بن ابراهيم هذا سئل عنه فقال متقن (قوله)  
عن نافع في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة حدثني نافع أخرجه الاسماعيلي (قوله)  
قال كان عبد الله (القاتل هو نافع وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن نمير عن عبد الله بن  
عمر العمري عن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب وأخرجه مسلم وأبو داود ومن  
طريق أبي برب عن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم أمه فليجب عرساً كان أو نحوه ومسلم من طريق

في العرس وغير العرس وهو  
صائم

الزبيدي عن نافع بلفظ من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الأمر  
بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال وجوب الاجابة  
إلى الدعوة مطلقا عرسا كان وغيره بشرطه وقوله ابن عبد البر عن عبد الله بن الحسن الضميرى  
فأخى البصرة وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان  
ابن أبي العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في رواية الخثان لم يكن يدعى لها لكن يمكن  
الاتصال عنه بأن ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر  
أنه دعا لطعام فقال رجل من القوم أعني فقال ابن عمر أنه لا عاقبة لك من هذا فقم وأخرج  
الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن مسفة وإن دعاه فقال اني مشغول وإن لم  
تعني بيته وجرم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح والمالكية والحنفية والحنابلة وجهور  
الشافعية وبلغ السرخسي منهم فتقل فيه الإجماع ولفظ الشافعي إتيان دعوة الوليمة حق والوليمة  
التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى إليها رجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ولو تركها لم  
يضمن أن أنه عاص في تركها كآتين في وليمة العرس (قوله في العرس وغير العرس وهو صائم)  
في رواية مسلم عن هرون بن عبد الله عن بحاج بن محمد وياتها وهو صائم ولا يبي عوانة من وجه  
آخر عن نافع وكان ابن عمر يجيب صائما منفطرا ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن  
عبد الله بن عمر عن نافع في الحديث المرفوع فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما فليدع  
ولمسلم من حديث أبي هريرة فإن كان صائما فليصل ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره  
والصلاة الدعاء وهو من تقسيمه هاترا وبؤيده الزاوية الأخرى وجهه بعض التراجم على  
ظاهرها فقال إن كان صائما فليستقل بالأصالة ليصل له فضلا ولا يحصل لأهل المنزل والمخاضين  
بركته وأمه نظرا لهم قوله لأصالة بخضرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم وقد تقدم في باب  
حق اجابة الوليمة أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أثنى ودعا وعند أبي عوانة من طريق  
عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر إذا دعى أجاب فإن كان مفطرا أكل وإن كان صائما دعا لهم  
وبكر ثم انصرف وفي الحضور فوئدا أخرى كالتبرك بالمدعو والتجمل به في الانتفاع بإشارته  
والصيانة عمالا يحصل له الصيانة لو لم يحضر وفي الإخلال بالاجابة تنقيب ذلك ولا يخفى ما يقع  
للداعي من ذلك من التشويش وعرف من قوله فليدع لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وإن  
المدعو لا يجب عليه الأكل وهل يستحب له أن يفطر إن كان صومه تطوعا قال أكثر الشافعية  
وبعض الحنابلة إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل النظر والإقاصم وأطلق  
الروائي وابن القراء استحباب الفطر وهذا على رأي من يجوز تأخير وج من صوم النفل وأما من  
وجهه فلا يجوز فعليه الفطر كافي صوم القرض وبعد ما طلاق استحباب الفطر مع وجود  
اختلاف ولا سيما إن كان وقت الإقضاء قد قرب وبؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس عدرا في  
ترك الاجابة ولا سيما ورود الأمر للصائم بالحضور والدعاء ثم لو اعتذره المدعو فقبل الداعي عذره  
لكونه يشق عليه أن لا يأكل إذا حضر أو لم يترك كان ذلك عذرا له في التأخر ووقع في حديث  
جابر عند مسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك فمؤخلفه أنه أن الفطر  
ولو حضر لا يجب عليه الأكل وهو أصح الوجهين عند الشافعية وقال ابن الحاجب في مختصره



٤٢٢/٤

وهو عاتل عمر أبوب فرأى في  
اليث سترأعي الجدار فقال  
ابن عمر غلبنا عليه النساء  
فقال من كنت أخشى عليه  
فلم أكن أخشى عليك والله  
لأطعمنكم طعاما  
فرجع ه حداثا فعيل  
قال حدثني مالك عن نافع  
عن القاسم بن محمد عن  
عائشة زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم إنها أخبرته أنها  
أشرفت مرة فنها انصا ورغلا  
وأشار رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قام على الباب فلم  
يدخل فعرفت في وجهه  
الكراهية فقلت يا رسول  
الله أوبأى إلى الله وإلى رسوله  
ماذا أذنت فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما بال  
هذه الترفعة قالت فقلت  
أشترها لك لتعده عليا  
وتسدها فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إن  
أصحاب هذه الصورة يذون  
يوم القيامة ويقال لهم  
أحبوا ما خلتهم وقال إن  
اليث الذي فيه الصور  
لأنته الملائكة

٥١٨١

م  
تحفة

٩٧٥٥٩

وفي رواية الباقر أبو مسعود والاول تصحيف فيما ظن فاقول أنا لأثر المعلق الاعن ابي مسعود  
عقبه بن عمرو وأخرجه البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن رجلا  
صنع طعاما فدعاه فقال في اليث صورة قال ثم فاني أن يدخل حتى تكسر الصورة وسنده صحيح  
وخالد بن سعد ومولى أبي مسعود عقبه بن عمرو الانصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود  
رواية ويحتمل أن يكون ذلك رقع لعبد الله بن مسعود أيضا لكن لم أقف عليه (قوله ودعا ابن  
عمر أبوب فرأى في اليث سترأعي الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقلت من كنت  
أخشى عليه ثم أكن أخشى عليك والله لأطعمنكم طعاما فرجع) واصله أجد في كتاب الورع  
ومسدد بن مسعود من طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم  
ابن عبد الله بن عمر قال أعرضت في عهد أبي فاذن أبي الناس فكان أبو أيوب فعين أذنا وقد سترأ  
يدني بجادا أخضر فأقبل أبو أيوب فاطلع فرأه فقال يا عبد الله أنت سترأون الجدار فقال أبي واستجبا  
غلبنا عليه النساء يا أيوب فقال من خشيت أن تغلبه النساء فذكره ووقع لنا من وجه آخر  
من طريق الثبت عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سالم بن عطاء ربه فاقبل أعجاب أنبي صلى الله  
عليه وسلم يدخلون الأول فالأول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن  
فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل بومي هذا ثم انصرف وقد وقع بخود ذلك لابن عمر فبعد  
فذكره وأما زنا ما ذكره لم يرجع كاصح أبو أيوب فروى في كتابنا لاجد من طريق عبد  
الله بن عتبة قال دخل ابن عمر بيت رجل دعاه إلى عرس فاذا به قد سترأ بالكرور فقال لابن عمر  
يا فلان مني تحوات الكعبة في بيتك ثم قال للفرع معن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يترك  
كل رجل ما يليه وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
لعرس فرأى اليث قد سترأ فرجع فسل فذكره أي أيوب ثم ذكر المذنب حدثت ثالثة  
في الصور وسبق أن شرعنا في حكم الصور وتوفي في كتاب اللباس ووضع الترخيمه  
فولها تمام في الباب فلم يدخل قال ابن بطال أنه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر  
بما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من اظهار الرضا بها ونقل مذهب التمدد في ذلك  
وهو صله أن كان هناك محرم وقد رعى إزالته فلا بأس وان لم يتدفعه فرجع وإن كان مما يكره  
كراهة تنزيه فلا يخفى الورع ومما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف الصحابة في دخول  
اليث الذي سترأ جدره ولو كان حراما ما قعد الذين قعدوا ولا فعله ابن عمر في فعل أبي أيوب  
على كراهة التنزيه جمعا بين الفعلين ويحتمل أن يكون أبو أيوب مكان يرى التحريم والذين  
لم يسكروا كانوا يرون الإباحة وقد فصل العلماء في ذلك على ما أثبتته قالوا إن كان لهوا عما  
اختلف فيه فيجوز الحضور والاولى التردد وإن كان حراما كسب الخمر فنظر فإن كان المدعو من  
إذا حضر رفم لاجله لم يحضر وإن لم يكن كذلك فنية للشافعية وجهان أحدهما يحضرون ويكره  
بحسب قدرته وإن كان الأولى أن لا يحضر قال البيهقي وهو ظاهر نص الشافعية وعليه جرى  
المرافقون من أصحابه وقال صاحب الهداية من الحنفية لا بأس أن يشعروا بكل أذم لم يكن  
يقدر به فإن كان ولم يقدر على منعهم لم يخرج لمفسد من شين الدين ونفع باب المفسدة وسكن  
عن أبي حنيفة أنه قد وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به قال وهذا كله بعد



فرغ النبي صلى الله عليه وسلم  
من الطعام أمأته له ففقت  
تحفة بذلك \* (باب التمتع  
والشراب الذي لا يسكر في  
العرس) \* حدثنا يحيى بن  
بكر حدثنا به قبيل بن عبد  
الرحمن القاري عن أبي  
حازم قال سمعت سهل بن  
سعدان أباً أسد الساعدي  
دعا النبي صلى الله عليه وسلم  
لعرسه فكانت امرأة  
خديجة يومئذ وهي العروس  
فقال قال أنذرني  
ما أتفتك رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أتفتك له  
غرات من الليل في يوم  
\* (باب المدارة مع النساء)  
وقول النبي صلى الله عليه  
وسلم اغتسل المرأة كالضلع \*  
حدثنا عبد العزيز بن عبد  
الله قال حدثني مالك عن  
أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال المرأة  
كالضلع أنا فتحها كسرته  
وان استقت بها استقت  
بها وفيها عوج \* (باب  
الوصاة بالنساء) \* حدثنا  
اسحق بن نصر حدثنا حسين  
الجعفي عن زائدة عن مبصرة  
عن أبي حازم عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فلا يؤذي  
جاره واستوصوا بالنساء خيراً

الكهني يكون يسكون العين وضم التاء  
وقد بينا هنا أنه كان من جملة  
\* (قوله أمأته) \* بمنزلة ثم منتهى قال ابن التين كذا وقع رباعياً  
وأهل اللغة يقولونه لا ما حاشته بغير ألف أي مرسته يدها يقال مائه يموته وبمائه والواو وبالهاء  
وقال الخليل مثل الملح في الماء مشأته وقد انما هو هاء وقد أثبت الهروي اللغتين مائه  
وأما هه ثلاثياً ورباعياً \* (قوله تحفة بذلك) كذا للمصنف والرخي تحفة بوزن لقمة وللأصلي  
مثله وعنه وزن تحفه وهو كذلك لابن السكبان والصاد الثقيلة وكذا هو اسلم وفي رواية  
الكهني أتفتك بذلك وفي رواية النسفي تحفه بذلك وفي الحديث جواز خدمة المرأة  
زوجها ومن يدعو ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة ومراعاة ما يجب عليها من الستر  
وجواز استعمال الرجل امرأته في مثل ذلك وشرب المايكر في الولية وفيه جواز إنازك كبير  
القوم في الولية بنسب دون من معه \* (قوله باب التمتع والشراب الذي لا يسكر  
في العرس) تقدم في الذي قبله وقوله الذي لا يسكر استنبطه من قرب العهد بالتمتع لقوله أتفتك  
من الليل لأنه في مثل هذه المدة من أثناء الليل إلى أثناء النهار لا يتحرم والما يتحرم يسكر  
\* (قوله باب المدارة) هو يفره من معنى المحاملة والملاينة وأما بالهز فنعناه  
المدافعة وليس مرادها وقوله مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل المرأة كالضلع  
أوردته في الباب عن أبي هريرة بلفظ المرأة كالضلع وقد أخرجه الاسماعيلي من الوجه الذي  
أخرجه منه البخاري بلفظ اغتسل أوله وذلك أن البخاري قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو  
الابوي قال حدثني مالك وأخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن  
مخلد عن طريق اسحق بن ابراهيم بن سويد عن الابوي وأخرجه من طريق خالد بن مخلد  
أخرجه الدارقطني من طريق أبي اسمعيل الترمذي عن الابوي وأخرجه من طريق خالد بن مخلد  
وأوله أن المرأة وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ أن المرأة خلفت من  
ضلعك لتستقيم لك على طريقه \* (قوله عن أبي الزناد عن الأعرج) في رواية سفيان بن داود عند  
الدارقطني في الفرائض عن مالك أخرجه عن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن هرم عن وهو الأعرج أخرجه  
أنه سمع أبا هريرة وساق المتن يقول لفظ سفيان لكن قال على خلقه فواحدة اغتسلها كالضلع  
الحديث ووقع لنا بلفظ المدارة من حديث حمزة رفعه خلفت المرأة من ضلعك فانه قد هـ  
تكرهافادارها تنمشها أخرجه ابن خبان والحاكم والطبراني في الأوسط وقوله وفيها عوج  
بسكر العين وقع الواو بعدها جيم لا تكرر والتعجب لمعهم وقال أهل اللغة العرب بالفتح في كل  
منتصب كطائط والعود وشبهه والكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين ونقل ابن  
قزوين عن أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرق والكسر فيما ليس بمرق وقال القرطبي بالفتح  
في الأجسام بالكسر في المعاني وهو نحو الذي قبله وانفرد أو غير الشياخ فقال كلاهما  
بالكسر ومصدرهما بالفتح \* (قوله باب الوصاة بالنساء) بفتح الواو والصاد المهملة  
مقصود وهي لغة في الوصية كما تقدم وفي بعض الروايات الوصاية \* (قوله عن مبصرة) هو ابن عمار  
الاشجعي وقد تقدم ذكره في بدء الخلق وأبو حازم هو الاشجعي سلمان مولى عزة بمكة متفرد به ثم زاع  
نقله \* (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيراً) الحديث



٥١٨٦

٣٣

تحفة

٩٢٤٢٤

فانهم خلقن من ضلع  
وان أعرج شئ في الضلع  
أعلاه فان ذهبت تقميه  
كسرتة وان تركته لم يزل  
أعوج فاستوصوا بالنساء  
خبراً حدثنا أبو نعيم حدثنا  
سفيان عن عبد الله بن  
ديار عن ابن عمر رضي الله  
عنهما قال كانت في الكلام  
والإسقاط إلى النساء على  
عهد النبي صلى الله عليه  
وسلم هبة أن يزل فسألتني  
فلما وفي النبي صلى الله عليه  
وسلم تكلمنا وأبسطنا

٥١٨٧

٣٣

تحفة

٧١٥٦

هكذا يبايض باصله

هما حديثان يأتي شرح الاول منهما في كتاب الادب وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة  
عن حسين بن علي قال لعنني شيخ البخاري فيه فليذكر الحديث الاول وذكر بدله من كان يؤمن  
بالله واليوم الآخر فآذا شهد امرؤ فليستكم بخيراً وليستكم بالذي يظهر أنتم أحاديث كانت عند  
حسين الجعفي عن زائدة بهذا الاسناد فربما جعجور بما استوعب وربما اقتصر وقد  
تقدم في هذه المثلث من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني وكذا أخرجه الترمذي عن  
القاسم بن زكريا عن حسين بن علي وأخرجه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن اسحق بن أبي  
اسرائيل عن حسين بن علي بالاحاديث الثلاثة وزادومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
فليحسن قري ضيفه الحديث (قوله فانهم خلقن من ضلع) بكسر الصاد المجهمة وفتح اللام وقد  
تسكن وكان فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن اسحق في المشداع ابن عباس أن حواء خلقت من  
ضلع آدم الاقصير الايسر وهوائهم وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد  
وأغرب الثوري فعزاه للفقهاء أو بعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شئ  
معوج وهذا يخالف الحديث الماضي من تشبه المرأة بالضلع بل يستفاد من هذا انكته  
التشبه وانما أعوجها مثله ليكون أصلها منه وقد تقدم شئ من ذلك في كتاب بدء الخلق (قوله  
وان أعرج شئ في الضلع أعلاه) ذكر ذلك تأكيدياً لكسر لان الالفمة أحرها الظهور في  
الجهة العليا وإشارة إلى أنه خلقت من أعوج أجزاء الضلع مائلة في أشأت هذه الصفة لهن  
ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلاً لعل المرأة أن أعلاها رأسها ونفسها لسانها وهو الذي يحصل  
منه الاذى واستعمل أعوج وان كان من العيوب لانه أفعال للصفة وأنه شاذ وانما يتبع عند  
الالتباس بالصفة فإذا غلبت عن القربى جاز البناء (قوله فان ذهبت تقميه كسرتة) الضمير للضلع  
لأن أعلى الضلع وفي الرواية التي قلنا أن أفتها كسرتة والضمير أيضاً للضلع وهو يذ كرو يؤتت  
ويحتمل أن يكون للمرأة يؤيده قوله بعده وان اسمعت بها ويحتمل أن يكون المراد بكسره  
الطلاق وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سفيان عن أبي الزناد عن مسلم وان ذهبت تقمها  
كسرتها وكسرها طلقها (قوله وان تركته لم يزل أعوج) أي وان لم تقمها وقوله فاستوصوا  
أي وأوصيكم بهن خبراً فافهموا وصيتي فيهن واعملوا بها فانه المضاوى والحامل على هذا التقدير  
أن الاستصاء استعمال وظاهره طلب الوصية وليس هو المراد وقد تقدم له توجيهات أخرى في  
الكتاب (قوله بالنساء خبراً) كان فيه رمز إلى التقويم برفق بحيث لا يبالغ فيه فكسر ولا يتركه  
فيستعمل عوجه وإلى هذا أشار المؤلف بتابعه بالترجمة التي بعده باب قوا أنفسكم وأهلكم باراً  
فيؤخذ منه أن لا يتركها على الاعوجاج اذا تعدت ما طبع عليه من النقص إلى تعاطي  
المعصية بجماشتها وترك الواجب وانما المراد أن يتركها على اعوجاجها في الأمور المباحة وفي  
الحديث اللطيف إلى المدارات لاستمالة النفوس وتألف القلوب وفيه سياسة النساء بأخذ العقور  
منهن والصبر على عوجهن وان من رام تقويمهن فانه الاستفاعة بهن مع الله لاغي للإنسان عن امرأة  
يسكن إليها ويستعين بها على معاشه فكانت له قال الاستمتاع بها لا يتم الا بالصبر عليها (قوله حدثنا  
سفيان) هو الثوري (قوله عن عبد الله بن ديار) (قوله كاتني) أي تعجب وقد بين سبب ذلك  
بقوله هبة أن يزل فسألتني فلما وفي النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وأبسطنا

٥١٨٨

م

تحفة

٧٥٢٨

«(باب قوا أنفسكم وأهلكم ناراً)» حدثنا أبو النعمان حدثنا جلد بن زيد عن أبيوب عن نافع عن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسؤول فإلام راع وهو مؤل والرجل راع على أهله وهو مسؤول والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسئلة والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول «(باب حسن المعاشرة مع الأهل)» حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وعلى بن حجر قال أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله ابن عروة عن عروة عن عائشة

٥١٨٩

م تم سن

تحفة

٩٦٢٥٤

ما فيه قوله فلما توفي شعر بان الذي كانوا يتركونه كان من المباح لكن الذي يدخل تحت البراءة الأصلية فكانوا يخافون أن ينزل في ذلك منع أو تحريم وبعد الوفاة النبوية أمنا ذلك ففعلوه تمسكاً بالبراءة الأصلية «(قوله يا)» قوا أنفسكم وأهلكم ناراً) تقدم تفسيرها في تفسير سورة التحريم وأورد فيه حديث ابن عمر كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ومطابقته ظاهرة لأن أهل المروءة من جملة رعيته وهو مسؤول عنهم لأنه أحرار يحرس على وقايتهم من النار وامتنال أو أضر الله واجتناب مناهيه وسيأتي شرح الحديث في أول كتاب الأحكام مستوفى إن شاء الله تعالى «(قوله يا)» حسن المعاشرة مع الأهل) قال ابن المنبر بهذه الترجمة على أن إيراد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الحكاية يعني حديث أم زرع ليس خلدنا عن فائدة شرعية وهي الاحسان في معاشرة الأهل (قلت) وليس فيما ساقه البخاري التصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم أورد الحكاية وسيأتي بيان الاختلاف في رفعه ووقفه وليست الفائدة من الحديث بصورة فيما ذكر بل سيأتي له فوائد أخرى منها ما ترجم عليه النسائي والترمذي وقد شرح حديث أم زرع اسمعيل بن أبي أويس شيخ البخاري وروى بذلك في جزء إبراهيم ابن دينار في الحفاظ من روايته عنه وأبو عبد القاسم بن سلام في غريب الحديث وذكر أنه نقله عن عبد من أهل العراق لا يحفظ عندهم وتعب عليه فيه واضح أو بعد الضرب بالنسائي وأبو يحيى بن قتيبة كل منهما في تأليف مفرد والخطابي في شرح البخاري وثابت بن فاسم وشرح أيضاً الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبد بن ناصح ثم أبو بكر بن الأنباري ثم إسحق الكاذبي في جزء مفرد وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكت وعن أبي عبد الله وعن غيره ثم أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان المصري ثم الرخشي في الفائق ثم القاضي عياض وهو أجمع وأوسعها وأخذ منه غالب الشراح بعده وقد تلخصت جميع ما ذكره «(قوله)» حدثنا سليمان بن عبد الرحمن في رواية أبي ذر حدثني وهو المعروف بابن بنت شرحبيل الدمشقي (وعلى بن حجر) انضم المهمة وسكون الجليم وعيسى بن يونس أي ابن أبي إسحق السديي ووقع منسوباً كذلك عن الاسماعيلي «(قوله)» حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة في رواية مسلم وأبي بلي عن أحمد ابن حنبل يجمعون وخففه عن عيسى بن يونس عن هشام أخبرني أخي عبد الله بن عروة وهذا من نوادر ما وقع له شام بن عروة في حديثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أخاه واسطة ومثله ما ساق في اللباس من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان عن عروة ومثله في الهبة رواية بواسطة اثنين منه وبين أبيه ولم يختلف على عيسى بن يونس في إسناده وسياسة لكن حكى عياض عن أحمد بن داود الحراني أنه رواه عن عيسى فقال في أوله عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وساق بطوله مرفوعاً كله وكذا أحكاؤه عيسى بن يونس بن عيسى بن يونس وتابع عيسى بن يونس على روايته مفصلاً فيما حكاه الخطيب بسو يد بن عبد العزيز وكذا أسعد ابن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام وسأني روايته تليقاً وأذكر من وصله عند الفراغ من شرح الحديث وخالفه هم المهتم بن عدى فيما أخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من الأفراد فرواه عن هشام بن عروة عن أخيه يحيى بن عروة عن أبيه وخالفه الدارقطني في العمل وصوب أنه عبد الله بن عروة وقال عقبه بن خالد وعبد بن منصور وروايت ما عند النسائي والدارقطني

وعبد الله بن مصعب ورواهما عند الزبير بن بكار وأبو أيوب فيما أخرجه عنه وعبد  
الرحمن بن أبي الزناد ورواه عند الطبراني وأبو معاوية ورواه عند أبي عوانة في صحيحه كله  
عن هشام بن عروة عن أبيه بغير واسطة وأدخل بينهما واسطة أيضاً عقبه بن خالد أيضاً فرواه عن  
هشام بن عروة عن يزيد بن رومان عن عروة لكن اقتصر على المرفوع وبين ذلك الزبير قال الدارقطني  
وأيضاً ذلك بحدوثه فقد رواه أبو أيوب أيضاً وراهم بن أبي يحيى عن يزيد بن رومان ٨١ ورواه  
عن عروة أيضاً حقه عن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل  
الأنه كان يقتصر على المرفوع منه وشكره على هشام بن عروة وسامقه بطوله ويقول إنما كان  
عروة يحدثنا بذلك في السفر بقطعة منه ذكره أبو عبد الله الأجرى في أسئلته عن أبي داود (قلت) ولعل  
هذا هو السبب في ترك أحد تخريجيه في مسنده مع كبره وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن أحمد  
لكن عن غير أبيه وقال العقيلي قال أبو الأسود لم يرفعه إلا هشام بن عروة (قلت) المرفوع منه في  
الصحيحين كنت لك كأي زرع لا زرع وباقه من قول عائشة وجاء خارج الصحيحين مرفوعاً كله من  
رواية عباد بن منصور عند النسائي وسامقه بسباق لا يقبل التأويل ولفظه قال في رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كنت لك كأي زرع لا زرع قالت عائشة يا بني وأبي بارسل الله ومن كان أبو زرع  
قال اجتمع نسافق الحديث كله وجاء مرفوعاً أيضاً من رواية عبد الله بن مصعب والدروري  
عند الزبير بن بكار وكذا رواه أبو معشر عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة وهي رواية  
الهيثم بن عدي أيضاً وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن  
عروة وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن بونس كذلك قال عياض وكذا ظاهر  
رواية خنبل بن اسحق عن موسى بن اسمعيل عن سعيد بن سلمة بسنده المتقدم فإن أوله عنده قال  
في رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأي زرع لا زرع ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع  
قال عياض يحتمل أن يكون فاعل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعاً وأخذ القرطبي هذا الاحتمال  
فخرجه وزعم أن ما عاده وهم وسببه إلى ذلك ابن الجوزي لكن يعكس عليه أن في بعض طرقه  
الصحيفة ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي  
أشرت إليها ولفظه كنت لك كأي زرع لا زرع ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث  
فاتى الاحتمال ويقوى رفع جمه أن التشبيه المتقن على رفعه يقتضي أن يكون النبي صلى الله  
عليه وسلم جمع القصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعاً من هذه الحجة ويكون المراد بقول  
الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ثابت في الصحيحين والباقي موقوف  
من قول عائشة هو أن الذي تلفظه النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع القصص من عائشة هو التشبيه  
فقط ولم يريدوا أنه ليس يعرفون حكوا ويكون من عكس ذلك فتنب قص القصص من استدام إلى  
انتمائها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما كما سألني بانه (قوله) جلس إحدى عشرة قال ابن  
الدين القدر يجلس جماعة إحدى عشرة وهو شل وقال نسوة في المدينة وفي رواية أبي عوانة  
جلس وفي رواية أبي علي الطبري في مسلم جلس بالنون وفي رواية للنسائي اجتمع وفي رواية  
أبي عبد الله في رواية أبي يعلى اجتمع قال القرطبي زيادة النون على لغة كالوني البراغيث  
وقد آتيتها جماعة من أئمة العربية واستشهدوا بها بقوله تعالى وأسروا النوى الذين ظلموا وقوله

قالت جلس إحدى عشرة  
امرأة

تعالى فعموا ووهوا كثير منهم وحديث يعاقبون فيكم ملائكة وقول الشاعر  
\* بجوران بعصرن السلطأ فآربه \* وقوله

يلومني في اشتراء النخس \* بل قومي فكلهم بهذل

وقد تكلف بعض النجاة هذه اللغة الى اللغة المشهورة وهي أن لا يلحق علامة الجمع ولا التثنية  
والألف يث في الفعل اذا تقدم على الاسماء وخرج لها وجوها وتقديرات في غالها نظر ولا يحتاج  
الى ذلك بعد شواهدنا قلا وبجته الاستعمال والله أعلم وقال عياض الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو  
توحيد الفعل مع الجمع قال سيده حذف اكتفاء بما ظهر بقول من لا قام قومك فلو تقدم الاسم لم  
يحذف فتقول قومك قام بل قاموا وما يوجب ما وقع هنا أن يكون احدى عشرة قبل من الضمير  
في اجتماع والنون على هذا ضمير لا حرف علامة أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قبل من هن  
فقل احدى عشرة أو باضماء أعني وذكر عياض أن في بعض الروايات احدى عشرة نسوة قال  
فان كان بالنصب احتاج الى اضماء أعني أو بالرفع فهو بدل من احدى عشرة ومنه قوله تعالى  
وقطعتناهم انتي عشرة أسباطا قال الفارسي هو بدل من قطعناهم وليس بتمييز اهـ وقد جوز غيره  
أن يكون غيرا بآويل بطول شرحه ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن  
عبد الله بن عمرو عن عمرو عن عائشة قالت خربت بال في أبي الجاهلية وكان ألف ألف أوقية وفيه  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكتي يا عائشة فاني كنت لك كاني زرع لأم زرع ووقع له سبب آخر  
فما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسنده مرسل من طريق سعد بن عفير عن القاسم بن  
الحسن عن عمرو بن الحرث عن الأسود بن جبر المغافري قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام فقال ما أنت غنمية يا جبراء عن ابني ان مثلي ومثلك  
كاني زرع مع أم زرع فقالت يا رسول الله حدثنا عن ما فقال كانت قرية فيها احدى عشرة امرأة  
وكان الرجال خلوا فافعلن تعالين تذاكر أزواجنا بما فيهم ولا تكذب ووقع في رواية أبي معاوية عن  
هشام بن عروة عن أبي عوانة في صحيحه بلفظ كان رجل يكنى أبا زرع وامرأته أم زرع فتقول  
أحسن لي أبو زرع وأعطاني أبو زرع وأكرمني أبو زرع وفعل بي أبو زرع ووقع في رواية الزبير بن  
بكار دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نسائه فقال يحضني بذلك يا عائشة أنا  
لث كاني زرع لأم زرع قلت يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع قال ان قرية من قرى البين كان  
بها بطن من بطون البين وكان منهن احدى عشرة امرأة وانهم خرجن الى مجلس فقلن تعالين  
فلنذكر بعض لساننا بما فيهم ولا تكذب فاستقدمن هذه الرواية معرفة جهة قبيلتهن وبلادهن  
لكن وقع في رواية الهيثم بن كزيب عن أبيه وأقاربه ومحمد بن حزم فيما نقله عياض انهم كن من  
خثعم وهو بوافي رواية إبراهيم بن من أهل البين ووقع في رواية ابن أبي أويس عن أبيه انهم  
كن في الجاهلية وكذا عند النسائي في رواية عتبة بن خالد عن هشام وحكي عياض ثم النووي  
قول الخطيب في المهمات لا أعلم أحد اسمي النسوة المذكورات في حديث أم زرع الامن  
الطريق الذي أذكره وهو غير بيبخدا ثم ساقه من طريق الزبير بن بكار (قلت) وقد ساقه أيضا  
أبو القاسم عبد الحكيم المذکور من الطريق المرسل التي قدمت ذكرها فانه ساقه من طريق  
الزبير بن بكار بسنده ثم ساقه من الطريق المرسل وقال ذكر الحديث نحوه وسعي ابن دريد في  
الوشاح أم زرع عائكة ثم قال النووي وفيه يعني سبب الزبير بن بكار أن الثانية اسمها امرأة بنت

عرو واسم الثالثة حتى يضم المهمل وتشدبدا الموحدة مقصورت كعب والرابعة مهملدبت  
 أي هزومة والخامسة كشة والسادسة هند والسابعة حي بنت علقمة والثامنة بنت أوس  
 ابن عبد ٢ والعاشر كشة بنت الارقم ٥١ ولم يسم الاولى ولا التاسعة ولا أزواجهن ولايات  
 أبي زرع ولأمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو زرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع  
 وقد سبعة جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوههم أن ترتيبين في رواية الزبير كترتيب رواية  
 الصحيحين وليس كذلك فإن الاولى عند الزبير هي التي لم يسمها في الرابعة هنا والثانية في رواية  
 الزبير هي الثامنة هنا والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا والرابعة عند الزبير هي الاولى هنا  
 والخامسة عنده هي التاسعة هنا والسادسة عنده هي السابعة هنا والسابعة عنده هي الخامسة  
 هنا والثامنة عنده هي السادسة هنا والتاسعة عنده هي الثانية هنا والعاشر عنده هي الثالثة  
 هنا وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتيبين ولا ضرب في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه  
 اذ لم يقع تسميتهم نعم في رواية سعد بن سلمة مناسبة وهي سابقا الخمسة الا في ذم أزواجهن على  
 حدة والخمسة الا في مدح أزواجهن على حدة وسأشير الى ترتيبين في الكلام على قول  
 السادسة هنا وقد أشار الى ذلك في قول عروة عند ذكر الخامسة فهو لا يحسن بشكون وانما  
 ثبت على رواية الزبير بخصوصها لما فهم من التسمية مع المخالفة في سابق الاعداد فظن من  
 لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عروة بنت عمرو هي التي قالت زوجي لأبث خبره  
 وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس من أربن وهكذا الخ فلو التمس عليه فائد من هذه  
 الخمسة (قوله فتعاهدن وتعاهدن) أي ألزمن أنفسهن عهدا وعقدن على الصدق من  
 ضمانهن عهدا (قوله أن لا يكن) في رواية أبي أويس وعقبه أن تصادقن ينهن ولا  
 يكنن وفي رواية سعد بن سلمة عند الطبراني أن ينحن أزواجهن ويصدقن وفي رواية الزبير  
 فتبايعن على ذلك (قوله قالت الاولى زوجي لحم جل غث) بفتح الميم وتشديد اللام فتجوز  
 بجر صفة الحمل ورفع صفة اللحم قال ابن الجوزي المشهور في الرواية الخفض وقال ابن ناصر  
 الجيد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره والغث الهزيل الذي يستغث من هزاله أي يستترك  
 ويستكر ما خوذ من قولهم غث الجرح غثا وغثنا اذا سال منه القيم واستغثه صاحبه ومنه  
 أغث الحديث ومنه غث فلان في خلقه وكثر استعماله في مقابلة السمين فيقال الحديث المختلط  
 فيه الغث والسمين (قوله على رأس جبل) في رواية أبي عبيدو الترمذي وعرو وفي رواية الزبير  
 بكاء وعت وهي أوفق للصحح والاول ظاهر أي كثر الضجر تشديد النطق يصعب الرقي اليه  
 والوعث بالمثلثة الصعب المرتقي بحيث توحل فيه الاقدام فلا يتخلص منه ويشت في فيه المني ومنه  
 وعثا السر (قوله لاسهل) بالفتح بلا تنوين وكذا ولا سمين ويجوز فيها الرفع على خبر مبتدأ  
 مضر أي لاهو سهل ولا سمين ويجوز الجرح على أنهم ماصفة جبل وجبل ووقع في رواية عقبه بن  
 خالد عن هشام عند النساء في بالنصب منونا فها لاسهلا ولا سمينا وفي رواية عمر بن عبد الله  
 ابن عروة عنده لا لاسمين ولا لاسهل قال عباس بن الحسن الاوجه عند الرفع في الكلمتين من  
 جهة سابق الكلام في تصحيح المعنى لامن جهة تقوم اللفظ وذلك أنها أودعت كلامها تشبيه شئ  
 بشئ يشبهت زوجها بالعم الغث وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر ثم فسرت ما أوجلت فكانها

٢ قوله ابن عبد في نسخة  
 أخرى عبدو

فتعاهدن وتعاهدن أن لا  
 يكمن من أخبار  
 أزواجهن شيا قالت  
 الاولى زوجي لحم جل غث  
 على رأس جبل لاسهل

قالت لا بل جبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لا خذاً للعم ولو كان هن بلالان الشيء المزهود فيه قد يؤخذ  
إذا وجد بغير نصب ثم قالت ولا اللحم عيين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لاجل تحصيله (قوله  
فيريقي) أي فصعقته وهو وصف الجبل وفي رواية للطبراني لاسهل فيريقي اليه (قوله ولا عيين  
فينتقل) في روايته أي عبيد فنتقي وهذا وصف اللحم والاول من الانتقال أي أنه لهزاله  
لا يرغب أحد فيه فينتقل اليه يقال انتقل الشيء نقلته ومعنى ينتقي ليس له نقي يخرج  
والنقي الخ يقال تقوت العظم وتقيته واتقته إذا استخرجت عنه وقد كثر استعماله في اختيار  
الجسد من الردي قال عياض أراد أن لا يكون له نقي فطلب لاجل ما فيه من النقي وليس المراد أنه  
فيه نقي يطلب استخراجه قالوا آخر ما يقي في الجبل مخ عظم المفاصل ومخ العين وإذا انفد المريق  
فيه خبر قالوا وصفته بقوله الخبر وبه مع القلة فسميته بالبحم الذي صغر عظامه عن النقي  
وخبث طعمه وهو ربحه مع كونه في نقي يشق الوصول اليه فلا يرغب أحد في طلبه لبئله اليه  
مع توفره وروى أكثر الناس على تناول الشيء المبدول مجازاً وقال التوروي فسره بالجمهور وأنه  
قليل الخبز من أوجه منها كونه كليم الجبل لا كلهم الضأن مثلاً ومنها أنه مع ذلك مهزول ردي  
ويؤيده قول أبي سعيد الضرير ليس في اللحم أشد غناثة من لحم الجبل لأنه يجمع خبث الطعم  
وخبث الريح ومنها أنه صعب تناول لا يوصل اليه الا بمشقة شديدة وذهب الخطابي الى  
أن تشبهه بالجبل الوعر إشارة الى سوء خلقه وأنه يترفع ويكبر ويسمو بنفسه فوق موضعه  
فيجمع الجبل رسو الخلق وقال عياض شبيهت وعورة خلقه بالجبل وبعد خبره بعد اللحم  
على رأس الجبل والزهدي ما يربى من معقلته وتصدده بالهد في لحم الجبل الهزل فاعطت  
التشبيه حقه ووقته قطعه (قوله قالت الثانية زوجي لا أث خبره) بالوحدة ثم المثلثة وفي  
رواية حكاه عياض أنث بالثون بدل الموحدة أي لا أظهر حديثه وعلى رواية الزون فراده  
حديثه الذي لا خبر فيه لأن الثمانون أكثر ما يستعمل في الثمر ووقع في رواية للطبراني  
لا أنتم ثون ويميم من النعمة (قوله إني أخاف أن لا أدركه) أي أخاف أن لا أتذكر من خبره شيئاً  
فالغدير الغدير أي أنه لطوله وكثرته ان بدأ لم أقدر على تكمله فاكثفت بالإشارة الى معايه  
خشنة أن يطول الخطب بازاد جمعها ووقع في رواية عيادين منصور عند النساقي أخشى  
أن لا أدركه من سوء هذا نفس برابن السكت ويؤيده أن في رواية عبيدة بن خالد إني أخاف  
أن لا أدركه أذكره وأذكر خبره ويجريه وقال غيره الضمير لزوجها وعليه يعود ضمير غيره ويجريه  
بلاشك كأنها خشيت إذا ذكرت ما فيه أن يبلغه فيفارقها فكانها قالت أخاف أن لا أقدر على  
تركه لصلاتي به وأولادى منه وأدركه بمعنى أفارقه فاكثفت بالإشارة الى أن له مصاب وفارحاً  
الترتميه من الصدق وسكنت عن تفسيرها لعمري الذي اعتذرت به ووقع في رواية الزبير  
زوجي من لا أدركه ولا أث خبره والاول ألق بالجمع (قوله غيره ويجريه) يضم آؤه وتفتح الجيم  
فيهما الاول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع غيره ويجريه يضم ثم تكون فالبحر تصدق  
العصب والوروق في الجسد حتى تصير نائمة والجيرة ملها الأثمنها خاصة بالتى تكون في  
البطن قاله الاسمي وغيره وقال ابن الاعراب الجيرة نفضة في الظهر والجيرة نفضة في السرة  
وقال ابن أبي أويس الجيرة الصدق التي تكون في البطن واللسان والجيرة الصوب وقيل البحر

فيريقي ولا عيين فينتقل  
قالت الثانية زوجي لا أث  
خبره إني أخاف أن لا أدركه  
ان أذكره أذكر خبره ويجريه

في الجنب والبطن والجبر في السرة هذا أصلهما ثم استعمال في الهوم والاحزان ومنه  
قول علي يوم الجبل أشكوا إلى الله يجري ويجري وقال الأصمعي استعمال في المعايير وبه  
جزم ابن حبيب وأبو عبيد الهروي وقال أبو عبيد بن سلام ثم ابن السكيت استعمال  
فما يكفه المرء ويحققه عن غيره وبه جزم المبرد قال الخطابي أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره  
الكامنة قال ولعله كان مستورا الظاهر ردى الباطن وقال أبو سعيد الضرير عنت أن زوجها  
كثير المعايير متعقد النفس عن المكالم وقال الأخفش الجرا لعله قد تكون في سائر البلدان  
والجبر تكون في القلب وقال ابن فارس يقال في المثل أفضت إليه بجري ويجري أي يامري  
كاه (قوله) قالت الثالثة زوي العشتري بفتح المهملة ثم المجهمة وتشديد النون المفتوحة وآخره  
فاف قال أبو عبيد وجماعة هو الطويل بل زاد الثعالبي المذموم الطويل وقال الخليل هو الطويل  
العنق وقال ابن أبي أويس الصقر من الرجال المقدم الجري وخي ابن الأثير عن ابن قتيبة  
أنه قال هو القصير قال كاه عنده من الاضداد قال ولم أره لغيره انتهى والذي يظهر أنه تعضف  
عنه بما قال ابن أبي أويس قاله عباس وقد قال ابن حبيب هو المقدم على ما يريد النرس في  
أموره وقيل السبي الخلق وقال الأصمعي أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع وقال  
غيره هو المستكرم الطويل وقيل ذمته بالطول لأن الطويل في الغالب دليل السفه وعلى سبيل المبالغ  
عن القلب وأجرب من قال مدحته بالطول لأن العرب تمدح بذلك وتعقب بأن سابقها يقتضي  
أنها ذمته وأجرب عن ابن الأثير احتمال أن تكون أرادت مدح خلقه ودم خلقه فكأنها  
قالت له منظر بلا تخبر وهو محتمل وقال أبو سعيد الضرير الصحيح أن العشتري الطويل الخيب  
الذي علب أمر نفسه ولا يحكم التماهي بل يحكم فيه بما شاف من وجهه تهايه أن تنطق بمحضه  
فهو تسكت على مفض قال الزنجشيري وهي من الشكاية اللبسة انتهى وبؤيده ما وقع في  
رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره هو على حد السنان المذلق بفتح المجهمة وتشديد  
اللام أي المجرى بوزنه ومعناه تشبه إلى أنهما منه على جذر ويحتمل أن تكون أرادت بهذا أنه  
أخرج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة (قوله) ان أنطق أطلق وان أسكت أعلق أي  
ان ذكرت عيوبه فيبلغه طلقني وان سكنت عنها فانا عنده معلقة لأذات زوج ولا أيم كما وقع في تفسير  
قوله تعالى فتنروها كالمعلقة فكأنها قالت أنا عنده لأذات بدل فأتقم به ولا معلقة فافترغ لغيره  
فهو كالمعلقة بين العلو والسفل لا تستقر بأحدهما هكذا فوارد عليه أكثر الشراح تعالى  
عبيد وفي الشق الثاني عندي نظرا لأنه لو كان ذلك مرادها لا تطلق لمطلقا تستقر في نحو الذي  
يظهر لي أيضا أنها أرادت وصف سوء حالها عنده فاشارت إلى سوء خلقه وعدم احتمال الكلام  
ان شكت له حالها وأنها تعلم أنها تمي ذكرت له شيئا من ذلك ياد إلى طلاقها وهي لا تؤثر لمطلقه  
لمحتبتها ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة إلى أنها ان سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده  
كالمعلقة التي لأذات زوج ولا أيم ويحتمل أن يكون قولها أعلق مشتقا من علاقة الحب أو من  
علاقة الوصل أي ان نطقت طلقني وان سكنت استمري في زوجة والآن لا أثر لمطلقه في ذلك  
أسكت قال عباس وأوصحت بقولها على حد السنان المذلق مرادها بقولها قبل ان أسكت  
أعلق وان أنطق أطلق أي أنها ان عادت عن السنان سقطت فهلكت وان استمرت عليه

قالت الثالثة زوي العشتري  
ان أنطق أطلق وان أسكت  
أعلق

أهلكها **(قوله)** قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لآخر ولاقر ولاخفافة ولاسامة بالفتح بغير تنوين مبنيّة مع اعلّى الفتح وجاء الرفع مع التنوين فنهاه في رواية أبي عبيد قال أبو البقاء وكأنّه أشبع بالمعنى أى ليس فيه حرف واسم ليس وخبرها محذوف قال أبو يعقوب ما وقع من التكرير كذا قال وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح في الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى لا يسع فيه ولاخاف ولاشفاعة ومثل فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ووقع في رواية عمر بن عبد الله عنده التناقض ولا يرد بدل ولا قر زاد في رواية الهيثم ولاخامة بالحاء المحجمة أى لا تقل عنده تصف زوجها بذلك وإنه لئن الحجاب خفف الوطأة على صاحب ويحتمل أن يكون ذلك من بقية صفة الليل وفي رواية الزبير بن بكار والفسخ غث غامة قال أبو عبيد أراد أن لا شر فيه يخاف وقال ابن الأنباري أراد أن يقولها ولاخفافة أى أن أهل تهامة لا يخافون لخصمهم بحالها أو أراد أن يصف زوجها بأنه حامي الذمار مانع لداره وجاره ولاخفافة عندهم بأوى اله ثم وصفته بالحدود وقال غيره قد نشر بالمثل لبيل تهامة في الطب لا نهى بالدار في غالب الزمان وليس فيها رباح باردة فإذا كان الليل كان وهج الحرسا كما فطمت اللال لاهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار فوصفت زوجها بهجمل العشرة واعتدال الحال وسلامة الدامن فكانت أقال لا أذى عنده ولا مكروه وأنا أتمته منه فلا أعاف من شره ولا ملل عنده فبأسأ من عشري وأليس يسئ الخلق فأسام من عشري فأأ بالذيذة العيش عنده كلذة أهل تهامة بليلهم المعتدل **(قوله)** قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وان خرج أسد ولايسأل عما عهد قال أبو عبيد فهد شخ الماء وكسر الهاء مشتق من الفهد وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له وقال ابن حبيب شبهته في لونه وغفلته بالفهد لانه يوصف بالحياء وقلة الشرو وكثرة النوم وقوله أسد بفتح الالف وكسر السين مشتق من الاسد أى يصير بين الناس مثل الاسد وقال ابن السكيت تصفه بالشطاط في الغزو وقال ابن أبي أويس معناه ان دخل البيت وثب على قلوب الفهد وان خرج كان في الاقدام مثل الاسد فعلى هذا يحتمل قوله وثب على المدح والذم فالاول تشريالي كثره جماعة لها اذا دخل فينطوى تحت ذلك تمدحها بانهم محبوبه لديه بحيث لا يصبر عنها اذا رآها والذم اما من جهة أنه غلظ الطبع ليست عند مداعبة ولا ملاعبة قبل المواقعة بل يثب وثوبا كاثو حش أو من جهة أنه كان سبي الخلق يبطش بها ويضربها وانما خرج على الناس كان أمره أشد في الجرا أو الاقدام والمياه كالاسد قال عباس فيه مطابقة بين خرج ودخل لفظه بين فهد وأسد معنوية وبسمى أيضا المقابلة وقولها ولايسأل عما عهد يحتمل المدح والذم أيضا فالمدح بمعنى انه شديد الكرم كثير التواضع لا يتفقه ما ذهب من ماله واذا جاء بشئ ليتمه لايسأل عنه بعد ذلك أولا يلتفت الى ما رى في البيت من العمايب بل يسامح ويعفى ويحتمل الذم بمعنى انه غير مبال بحالها حتى لو عرف أنها مريضة أو عوزة وغاب ثم جاء لايسأل عن شئ من ذلك ولا يتفقد حال أهل ولا يهتم بل ان عرضت له بشئ من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب وأكثر التواضع شرجوه على المدح فالتعليل بالفهد من جهة كثرة التكرم أو الوثوب بالاسد من جهة الشجاعة وعدم السؤال من جهة المماحمة وقال عباس جلله الاكثر على الشقاق من خلق الفهد اما من جهة قوته وبه واما من كثرة

قالت الرابعة زوجي كليل  
تهامة لآخر ولاقر ولاخفافة  
ولاسامة قالت الخامسة  
زوجي ان دخل فهد  
وان خرج أسد ولايسأل  
عما عهد





الرجال فعلم بذلك محبتها له وخرنمته فالتفت حظه هامسه وقد جعت في وصفه اله بين اللوم والجلل  
والنهيمة والمهانة وسوء العشرة مع أهله فان العرب تدم بكثرة الأكل والشرب وتندح بقلنهما  
وبكثرة الجماع لدلائلها على صحة الذكورية والفعولية واتصرا بن الانسارى لابي عبيد فقال  
لامانع من أن يجمع المرأة بين منال زوجها ومنالقه لانهم كن تعاهدن أن لا يكون من صفاتهن  
شيأ فخن من وصف زوجها بالخير في جميع أموره ومنهن من وصفته بضد ذلك ومنهن من  
جعت وارضى القرطبي هذا الانتصار واستدل عباس الجهمور بما وقع في رواية سعد بن سلمة  
عن أبي الحسام أن عروة ذكره في الجنس اللاتي يشكون أزواجهن فانه ذكر في روايته الثلاث  
المذكورات هنا وأعلى الولاء ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي خامسة  
عنده والسابعة رابعة قال ويبدأ بقول الجهمور كثرة استعمال العرب لهذه الكلمة عن  
ترك الجماع والملاعبة وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عرو بن العاص مع زوج ابنته عدا الله  
ابن عروة حيث سأله عن حالها مع زوجها فقالت هو كغير الرجال من رجل لم يغش لنا كذا  
وسبق أيضا حديث الألف قول صفوان بن العطل ما كشفت كفتي قط فعبر عن الاشتغال  
بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ويحتمل أن يكون معنى قولها لا يوجب الكشف كناية عن ترك  
تفقد أمورها وماتهم به من مصالحها وهو كقولهم لم يدخل يد في الأمر أي لم يشتغل به ولم  
يتفقد به وهذا الذي ذكرناه احتمالاً لا يخرجه عنده أي ليس فانه قال معناه لا ينظر في أمر أهله ولا  
يأبى أن يبيعوا وقال أحد بن عسدين ناصح معناه لا يتفقد أموري ليعلم ما كرهه فنبهه يقال  
ما أدخل يد في الأمر أي لم يتفقد به قوله قالت السابعة زوجي غيباء أو غيباء كذا في النصحين  
فتع المجبة بعد ما تخاف خفيقة ثم أخرى بعد الألف الأولى والتي بعدها هملة وهو شأن من  
راوى الخبر عيسى بن يونس وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحد بن خباب عنه ووقع  
في رواية عمار بن عبد الله عند النسائي غيباء بمجمة بغير شك والغيباء الطباقه الا جى الذي يطبق  
عليه أمره وقال أبو عبيد الغيباء بالمهملة الذي لا يضرب ولا يلقح من الابل وبالمجمة ليس بشئ  
والطباقة الا جى القدم وقال ابن فارس الطباقة الذي لا يحسن الضراب فعل هذا يكون تأكيذاً  
لاختلاف اللفظ كقولهم بعدد وحقاً وقال الداودي قوله غيباء بالمجمة ما خوذ من النى بفتح  
المجمة وبالمهملة ما خوذ من النى بكسر المهملة وقال أبو عبيد الغيباء بالمهملة العبي الذي تعينه  
بماضعة النساء وأراهه المقمن النى في ذلك وقال ابن السكيت هو العبي الذي لا يتدى وقال  
عباس وغيره الغيباء بالمجمة يحتمل أن يكون مشتقاً من الغيباء وهو كنى أطل الشخص فوق  
رأسه فكانت مغفلة عليه من جهله وهذا الذي ذكرناه احتمالاً لا يخرجه الزمخشري عن الفائق وقال  
الثوري قال عباس وغيره غيباء بالمجمة صحيح وهو ما خوذ من الغيباء وهي الظلمة وكما أطل  
الشخص ومعناه لا يتدى الى مسالك أوانها وصفته ثقل الروح وأنه كاتل المسكاف الظلمة  
الذى لا اشراق فيه وأنها أرادت أنه غطيت عليه أموره أو يكون غيباء من النى وهو الانهمال  
في الشر أو من النى الذى هو الخبيسة قال تعالى فسوف يلقون غيا وقال ابن الاعرابى الطباقة  
الطبق عليه حقاً وقال ابن دريد الذى تنطبق عليه أموره وعن الجاحظ النقل الصدد عند  
الجماع ينطبق صدره على طرد المرأة فيه فقع سفله عنها وقد ذمت امرأه أم القيس فقالت

قالت السابعة زوجي  
غيباء أو غيباء طباقة كل  
دائه داء شجيك أو فوك أو  
جمع كلالك

له ثقل الصدر خفيف العجز سريع الازراقه بطي الازفاقه قال عياض ولا منافاة بين وصفها  
 بالعجز عند الجماع وبين وصفها بثقل الصدر فيه لاحتمال تنزله على حالتين كل منهما مذموم  
 أو يكون اطباق صدره من جلة عيبه وعجزه وتعاطيه ما لا قدر له عليه لكن كل ذلك مرد على  
 من فسر عياض بأنه العنسين وقولها اكل داءه أى كل شئ تفرق في الناس من المعاييب موجود  
 فيه وقال الزحشمري يحتمل أن يكون قولها داءه خبر الكل أى أن كل داء تفرق في الناس فهو  
 فيه ويحتمل أن يكون له صفة لداءه واداءه لكل أى كل داء فيه في غاية التناهي كما يقال ان زيد الزيد  
 وان هذا الفرس لفرس قال عياض وفيه من لطيف الوحي والاشارة للقباية لانه انطوى تحت  
 هذه الكلمة كلام كثير وقولها شجك بعجه أوله وجيم ثقيله أى جرحك في رأسك وجراحات  
 الرأس تسمى شجاجا وقولها أولك بقاء ثم لا تمثله أى جرح جسدك ومنه قول الشاعر  
 بهن فلول \* أى ترجع ثلثة ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسر لك بسلاطة  
 لسانه وشدة خصومه زاد ان السكت في روايته أو بجك بوحدة ثم جيم أى طعنك في جراحك  
 فشقها والنجش شق القرحة وقيل هو الطعنة وقولها أوجع كلالك وقع في رواية الزبير ان  
 حدثه سببك وان ما زحخته فلك والاجع كلالك وهي توضع أن أوفي رواية الاصل للقسيم  
 للتخسير وقال الزحشمري يحتمل أن تكون أرادت أنه ضرب للنساء فاذا ضرب ما أن يكسر  
 عظما أو يشجع رأسا أو يجمعهما قال ويحتمل أن يريد بالقل الطرد والابعاد وبالشيخ الكسر  
 عند الضرب وان كان الشيخ انما يستعمل في جراحة الرأس قال عياض وصفته بالحق  
 والتناهي في سوء العشرة وجمع النقائص بأن يجزع قضاء وطرها مع الأدنى فاذا حدثت سبها  
 واذا ما زحخته شجها واذا أغضبه كسر عضوا من أعضائها وشق جلدها وأغار على مالها أوجع  
 كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموجع الكلام وأخذ المال (قوله) قالت الثامنة  
 زوجي المس من أرنب والريح ريح زرب) زاد الزبير في روايته وأنا أغلبه والناس يغلب وكذا  
 في رواية عقبة عند النسائي وفي رواية عمر عنده وكذا الطبراني لكن بلفظ ونفله بنون  
 الجمع والارنب دوية لينة المس ناعمة الوبر جردا والارنب وزن الارنب لكن أوله زاي وهو ثبت  
 طب الريح وقيل هو شجرة عظيمة بالشام يجبل لبنان لا تفرق لها ورقين الخضرة والصقرة  
 كذا ذكره عياض واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات وقيل هو خشية  
 دقيقة طبية الرائحة وليست يلد العرب وان كانوا ذكروها قال الشاعر

يا باني أنت وفولك الاشب \* كاتماذر عليه الزرب

وقيل هو الزعفران وليس بشئ واللام في المس والريح نافية عن الضمير أى مسه وريحه وأوثمها  
 حدف تقديره الريح منه والمس منه كقولهم السمن منوان يدرهم وصفته بأنه لبن الجسد ناعم  
 ويحتمل أن تكون كتبت بذلك عن حسن خلقه ولين عريكته بأنه طبيب العرق لكثرة نظافته  
 واستعماله الطبيب نظيفا ويحتمل أن تكون كتبت بذلك عن طبيب حديثه وأطيب الثناء عليه  
 لجلب معاشرته وأما قولها وأنا أغلبه والناس يغلب فوصفته مع جيل عشرته لها وصبره عليها  
 بالشجاعة وهو كما قال معاوية يغلن الكرام ويغلن اللثام قال عياض هذا من التشبيه بغير  
 أداة وفيه حسن المناسبة والموازنة والتشجيع وأما قولها والناس يغلب فقيس نوع من

قالت الثامنة زوجي المس  
 من أرنب والريح ريح  
 زرب

البديع يسمى التسميم لانهم واقتصر على قولها أو أنا أغلبه لظن أنه حيان ضعيف فلما قالت والناس يقلد على أن عليها انا انما هم من كرم حياها فتمت بهذه الكلمة المبالغه في حسن أوصافه (قوله) قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طول بل اتحاد عظيم الرمد قريب البيت من الناد (قوله) زاد الزبير بكاف في روايته لا يشبع إليه بضاف ولا ينال له بخاف وصفته بطول البيت وعلوه فان بيوت الاشراف كذلك بعلاونها وبضربونها في المراضع المرتفعة ليقصدهم الطارقون والوافدون فطول بيوتهم امان بادنة تفرقهم والطول قاماتهم وبيوت غيرهم قصار وقدهم الشعر امدح الاول وذم الثاني كقوله \* قصار البيوت لا ترى صواتها \* وقال آخر

اذا دخلوا بيوتهم أكرها \* على الركبات من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متصفا بفدلى على كثرة الحاشية والغاشية وقيل كتب ذلك عن شرفه ووزنه قدره واتحاد بكسر التون وبجيم خفيفة جمالة السيف تريد أنه طويل القامة يحتاج الى طول نجاهه وفي ضمن كلامها أنه صاحب سيف فاشارت الى شجاعته وكانت العرب تتحدح بالطول وتذم بالقصر وقولها عظيم الماد تعنى أن نارقرا لا اضاف لا تطفى لم تدى الضيقان اليها في صغر ماد النار كثر ذلك وقولها قريب البيت من الناد وقعت عليها بالسكون لمؤاناة السجع والنادى والنسب يجلس القوم وصفته بالشرف في قومهم فهم اذا تفاوضوا واشتروا في أمر أو اجلسوا في سمن بيته فاعتمدوا على رايه واستألفوا أمره وأنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقائهم ويكون أقرب الى الوارد وطاب القرى قال زهير

يسط البيوت لكي يكون مظنة \* من حيث توضع حشفة المسترفد

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى اذا أوفوه لم يصعب عليهم لقاءه لكونه لا يمتحجب عنهم ولا يتباعده منهم بل يقرب ويلقاهم ويأدب لا كرامهم وضد من يتوارى باطراف الخلل واغوار المنازل ويبعد عن حش الضيف لئلا يندوا الى مكانه فاذا استبعدوا من وضعه صدوا عنه ومالوا الى غيره ومحصل كلامها أنها رقتة راحة زيادة والكرم وحسن الخلق وطيب المعاشرة (قوله) قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خبر من ذلك له ابل كثرات المبارك قليلات المسارح واذا سمع صوت المزهري أيقن أنهن هوالك) وقع في رواية عمر بن عبد الله عند النادى والزبير المسارح بدل المبارك وفي رواية أخرى يبطى المزارع بصيغة الجمع وعند الزبير الضيف بدل المزهري والمبارك في بحثين جمع مبرك وهو موضع نزول الابل والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترقى فيه والمزهري بكسر الميم وسكون الزاي وقع في رواية الهاء من آلات اللهو وقيل هو الى العود وقيل دف مريض وأنكر أبو سعيد الضرير تفسير المزهري بالعود فقال ما كانت العرب تعرف العود الا من خالط الحضرة منهم وانما هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي وقده النار فيزهرها للضيف فاذا سمعت الابل صوته ومعهم النار عرفت أن ضيفا طرق فتسقت الهلالك وتعبقه عياض بأن الناس كلهم يرووه بكسر الميم وفتح الهاء ثم قال ومن الذي أخبره أن مالك الدك كور لم يخاطب الحضرة ولا سماع ما جاءه في بعض طرق هذا الحديث انهن كن من قرية من قرى الين وفي الاخرى انهن من أهل مكة وقد تكرر المزهري في أشعار العرب باعلايتها واسلامها بقربها وحضرها اه ورد عليه أيضا وروده بصيغة الجمع فانه يمينه للالة ووقع في رواية يعقوب

قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طويل اتحاد عظيم الرمد قريب البيت من الناد قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خبر من ذلك له ابل كثرات المبارك قليلات المسارح واذا سمع صوت المزهري أيقن انهن هوالك

ابن السكيت وابن الانباري من الزيادة وهو امام القوم في الممالك فجمعت في وصفها له بين  
 الثروة والكرم وكثرة الثرى والاستعداد له والمبالغة في صفاته ووصفته أيضا مع ذلك بالشجاعة  
 لان المراد بالممالك الحروب وهو لثقتة بشجاعته يتقدم رفقته وقبل أرادت أنه هاد في السبل  
 الخفية عالم بالطرق في البسداء فالمراد على هذا بالممالك المناويز والاول البق والله أعلم وما في قولها  
 وممالك استنهامية يقال للتعظيم والتعجب والمعنى وأي شيء هو ممالك ما أعظمه وأكرمه وتكرير  
 الاسم أدخل في باب التعظيم وقولها ممالك خير من ذلك زيادة في الاعظام وتبديل بعض الابهام  
 وأنه خير مما أشير اليه من ثناء وطيب ذكره وفوق ما اعتقد فيه من سودود وغرور وأجل عن وصفه  
 الشهرة فضله وهذا بناء على أن الإشارة بقولها ذلك إلى ما تعتقده فيه من صفات المدح ويحتمل  
 أن يكون المراد ممالك خير من كل ممالك والتعظيم يستفاد من المقام كاقبل غرة خير من جرادة أي  
 كل غرة خير من كل جرادة وهذا إشارة إلى ما في ذهن المخاطب أي ممالك خير مما في ذهنك من  
 ممالك الاموال وهو خير مما أسلف به ويحتمل أن تكون الإشارة إلى ما تقدم من التناهي  
 الذين قبله وأن ممالكك أجمع من الذين قبله لحال السيادة والفضل ومعنى قولها أقبيلات المسارح  
 أنه لاستعداده للضيقات بها لا يوجه منهن إلى المسارح الاقلايل وترك سائرهن بشتائه فان  
 فاجاه ضيق وجد عنده ما يقربه من لحوها وألبانها ومنه قول الشاعر

حبستهم ولم تنسرح لكي لا يلبسنا \* على حكمه صبر معروفه الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها اقلايل المسارح الإشارة إلى كثرة طرق الضيقان فالיום الذي يطرقة  
 الضيق فيه لا تنسرح حتى يأخذ منها حاجته للضيقات واليوم الذي لا يطرقة فيه أحد أو يكون  
 هو قهراً لا تنسرح كلها فأنام الطروق أكثر من أيام عده مفهومي لذلك قلايل المسارح وهذا  
 يتقدم اعتراض من قال لو كانت قلايل المسارح لكنت في غاية الهزال وقيل المراد بكثرة  
 الممالك أنها أكثر مما تشاركها في ترك فتكثر مباركها لذلك وقال ابن السكيت ان المراد  
 أن مباركها على العظاما والجمالات وأداء الحقوق وقرى الاضاف كثيرة وانما ينسرح منها ما فضل  
 عن ذلك فالخاصل أنها في الاصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة ثم اذا سرحت صارت  
 قلايل لاجل ما ذهب منها وأما رواية من روى عظمت مباركها فيحتمل أن يكون المعنى أنها  
 من جهتها وعظم جنتها تعظم مباركها وقيل المراد أنها اذا بركت كانت كثيرة لكثرة من ينظم  
 اليها يلقى القرى واذا سرحت صرحت وحدها فكانت قلايل بالنسبة لذلك ويحتمل أن  
 يكون المراد بقوله مسارحها قلة الامكنة التي ترى فيها من الأرض وأنهم لا تمكن من الرعي  
 الاقرب المنازل لتلاشق طلبها اذا احتيج اليها ويكون ما قرب من المنزل كثيرا لتلصق بالبلد  
 ووقع رواية سمع من سلمة عند الطبراني أو مالك ومالك ذوايل كثيرة المسالك قلايل المبارك  
 قال عياض ان لم تكن هذه الرواية وهما فالمعنى أنها كثيرة في حال رعيها اذا ذهب قلايل  
 في حال مباركها اذا قامت لكثرة ما يضر منها وما يسلك منها فيه من مسالك الجود من رفد ومعوثة  
 وحل وجالة ونحو ذلك وأما قولها أيقن انهم هو ذلك فالمعنى أنه لما كثرت عادته بغير الابل لقرى  
 الضفتان ومن عادته أن يسقيهم ويلهمهم أو يتفاهمها انشاء مبالغة في الفرح بها صارت الابل اذا  
 سمعت صوت الفناء عرفت أنها تنصر ويحتمل أن المراد منهم الابل لاهلاكها ولكن لما كان ذلك

بغيره من يعقل أضيف الى الابل والاولى أولى (قوله) قالت الحادية عشرة (قال النووى وفى بعض النسخ الحادى عشرة وفى بعضها الحادية عشر والصحيح الاول وفى رواية الزبير وهى أم زرع بنت أكل بن ساعدة (قوله) زوجى أبوزرع) فى رواية النسائي تكبت أبازرع (قوله) فابا أبوزرع) فى رواية أبى ذر وما أبوزرع وهو المحفوظ للاكثر زاد الطبراني فى رواية صاحب نم وزرع (قوله) أناس) بفتح الهمزة وتخفيف النون وبعد الالف مهملة أى حرك (قوله) من حلى) بضم المهملة وكسر اللام (أذى) بالثنية والمراد أنه ملاأذنها بما جرت عادة النساء من التلبي به من قرط وشنف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك وقال ابن السكيت أناس أى أنقل حتى تدلى واضطرب والنوس حركة كل شئ متدل وقد تقدم حديث ابن عمر أنه دخل على حفصة ونوستها تنطفع سم شرح المراد به فى المشازى ووقع فى رواية ابن السكيت أذى وفرعى بالثنية قال عياض يحتمل أن تريد الفرع من اليدين لانهما كلتفرعين من الجسد تعنى إلى أعلى أذنها ومعهمها أو أرادت العنق واليدن وأقامت البدن مقام فرع واحد أو أرادت البدن والرجلين كذلك أو الغديرتين وقرنى الرأس فقد جرت عادة المترفات بتنظيم غداثرهن وتجلبسة فواصين وقروهن ووقع فى رواية ابن أبى أويس فرعى بالفرادى حلى رأى فصارى تدلى من كثرة وثقله والعرب تسمى شعر الرأس فرعا قال امرؤ القيس \* وفرع يغشى المتن أسود فاحم \* (قوله) وملا من نخع عضدى) قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وإنما أرادت الجسد كله لان العضد اذا خمت من سائر الجسد وخست العضد لانه أقرب ما يلب بصر الانسان من جسده (قوله) ويجعنى) بوحدة ثم جمع خفيفة وفى رواية للنسائي ثقله ثم مهملة (قوله) فجيئت) بسكون المثناة وفى رواية لمسلم فجيئت الى بالتشديد تعنى هذا هو المشهور وفى الروايات وفى رواية للنسائي ويجع نفسى فجيئت الى وفى أخرى له ولا بى عبيد فجيئت بضم التاء الى بالتخفيف والمعنى أنه فرحها ففرحت وقال ابن الاسارى المعنى عظمى فعضمت الى نفسى وقال ابن السكيت المعنى خفرت ففجرت وقال ابن أبى أويس منهناه وسع على وتزقتى (قوله) وجندى فى أهل غنمة) بالمجعة والنون مصغر (قوله) بشق) بكسر المجعة قال الخطابى هكذا الرواية والصواب بفتح الشين وهو موضع بعينه وكذا قال أبو عبيد وصوبه الهورى وقال ابن الاسارى هو الفخ والكسر موضع وقال ابن أبى أويس وابن حبيب هو الكسر والمراد شق جبل كافوه لقلتهم وسعهم سكنى شق الجبل أى ناحيته وعلى رواية الفخ فالمراد شق فى الجبل كالغار ونحوه وقال ابن قتيبة وصوبه بنقطه المعنى بالشق بالكسر أنهم لم كانوا فى شظف من العيش يقال هو شق من القش أى شطف وجهه ومنه لم تكنوا ابالغنه الا شق الانفس وبهذا جزم الزخشري وضعف غيره (قوله) خعلنى فى أهل صهيل) أى خيل (وأطيط) أى ابل زادنى رواية للنسائي وجامل وهو جمع جمل والمراد اسم فاعل لملك الجمال كقوله لابن وتامر وأصل الأطيط صوت أعواد الحمائل والرجال على الجمال فأرادت أنهم أصحاب حمائل تشير بذلك الى رفاهتهم ويطلق الأطيط على كل صوت نشأ عن ضغط كفى حديث باب الجنة لياتين عليه زمان وله أطيط ويقال المراد الأطيط صوت الجوف من الجوع (قوله) ودانس) اسم فاعل من الدوس وفى رواية للنسائي ودانس قال ابن السكيت الدانس الذى يدوس الطعام

قالت الحادية عشرة  
زوجى أبوزرع نأ أبوزرع  
أناس من حلى أذى وملا  
من نخع عضدى ويجعنى  
فجيئت الى نفسى وجندى  
فى أهل غنمة بشق خعلنى  
فى أهل صهيل وأطيط  
ردانس

وقال أبو عبيد تأوله بعضهم من دباس الطعام وهو دراسه وأهل العراق يقولون الدباس وأهل الشام الدراس فكانوا أرادوا أنهم أصحاب زرع وقال أبو سعيد المراد أن عندهم طعاما منتمى وهو في دباس شيء آخر فخرجهم متصل (قوله وسق) بكسر النون وتشديد القاف قال أبو عبيد لا أدري معناه وأظنه ما افتخ من تنقي الطعام وقال ابن أبي أويس المني بالكسر تنقي أصوات المواشي نصف كثرة ماله وقال أبو سعيد الضرب هو بالكسر من تنقية الدجاج يقال أنق الرجل إذا كان له دجاج قال القرطبي لا يقال لشيء من أصوات المواشي أنق وإنما يقال تنق الضفدع والعقرب والدجاج ويقال في الهر بقله وأما قول أبي سعيد فيعدلان العرب لا تمتدح بالدجاج ولا تدكرها في الاموال وهذا الذي أنكره القرطبي لم يردأ أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الرخشي قال كانها أرادت من بطرد الدجاج عن الحب فتنب وحكى الهروي أن المني بالفتح الغريال وعن بعض المخاربة يجوز أن يكون يسكون النون وتخفيف القاف أي له انعام ذات في أي عمن والحاصل أنها ذكرت أنه تغفلها من شطف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والابل والزرع وغير ذلك من أمثالهم ان كنت كذا فخبث قاعد أي صار مالك غنما يحلبها القاعد والفسد أهل الابل والخيل (قوله فعنده أقول) في رواية للناسي أنطق وفي رواية الزبير أنكم (قوله) فلا أقم أي فلا يقال لي فعل الله ألا يبيع قولي ولا يرد علي أي لكثرة أكرامه لها وتدلها عليه لا ردتها قولا ولا يبيع عليها ما تاني به ووقع في رواية الزبير فينبأ ناعده أنام إلى آخره (قوله) وأوقدنا تصيح أي نام الصحة وهي نوم أول النهار فلا أوقدنا إشارة إلى أن لها من يكفيها مؤنة سبها وهنة أهلها (قوله وأشرب فأنتقم) كذا وقع بالقاف والنون الثقيلة ثم المهملة قال عاض لم يقع في الصحيحين الا بالنون ورواه الاكثر غيرهما بالميم (قلت) وسباني بيان ذلك في آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البخاري أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد أنتقم أي أروي حتى لا أحب الشرب ما خوذ من الناقة القاصح وهي التي ترد الحوض فلا تشرب وترقع رأسها ربا وأما بالنون فلا أعرفه انتهى وأثبت بعضهم أن معنى أنتقم عني أنتقم لان النون والميم متعاقبان مثل امتقم لونه وانتقم وحكى شعر عن أبي زيد التقنع الشرب بعد الري وقال ابن حبيب الري بعد الري وقال أبو سعيد هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلته فلا تدار إليه مخافة عجزه وقال أبو حنيفة الدورى فتحت من الشرب تكارها عليه بعد الري وحكى القالي فتحت الابل تقنع بفتح النون في الماضي والمستقبل فتصايسكون النون ويصحبها أيضا إذا تكارها الشرب بعد الري وقال أبو زيد وابن السكيت أكثر كلامهم فتحت فتصا بالتشديد وقال ابن السكيت معنى قولها فتأنتقم أي لا يقطع على شربي فتزاد هؤلاء كلهم على أن المعنى أنها تشرب حتى لا تجهد مساعا وأنها لا يقلل مشروبها ولا يقطع عليها حتى تتم شهوتها ومنه وأغرب أبو عبيد فقال لا أراها قالت ذلك الالعزة الماء عندهم أي فلذلك نخرت بالري من الماء وذهبوه بأن السباق ليس فيه التشديد بالماء فيعمل أن ترد أنواع الاشربة من ابن وخر ونبيذ وسويق وغير ذلك ووقع في رواية الاسماعلي عن البقوي أنتقم بالقاف والميم فتصا قال عاض ان لم يكن وهما غنما التكبر والزهو يقال في فلان فتصا إذا تاه وتكبر ويكون ذلك تحصل لها من نشاء الشرب أو يكون راجعا إلى جميع ما تقدم أشارت به إلى عزها عنده وكثرة الخيل لديها فهي

ومني فعنده أقول فلا أقم  
وأوقدنا تصيح وأشرب  
فأنتقم

ترهون ذلك أو معنى أتفخ كناية عن سمن جسمها ووقع في رواية الهنم وأكل فأتفخ أي أطمع غیری  
 يقال منحه ينجحه إذا أعطاه وأنت بالانفاظ كلها وزن أتفعل إشارة إلى تكرار الفعل وملازمته  
 ومطالبة نفسها أو غير هان ذلك فإن ثبت هذه الرواية والافني الاقتصار على ذكر الشرب إشارة  
 إلى أن المراد به اللبن لأنه هو الذي يقوم مقام الشرب والطعام **(قوله أم أي زرع فما أم أي زرع**  
**عكومها رداح ويها فاسح)** في رواية أي عبيد فاسح بفتح فاء خفيفة من فاح يفتح إذا اتسع  
 ووقع في رواية أي العباس العذري فيما حكاها عباض أم زرع وما أم زرع يحذف أداة الكنية قال  
 عباض وعلى هذا فتكون كتب بذلك عن نفسها (قلت) والاول هو الذي تظافرت به الروايات  
 وهو المعتقد وأما قوله فما أم أي زرع فتقدم بانه في قول العاشر والعكوم بضم المهملة جمع عكم  
 بكسر هاء سكون الكاف هي الاعمال والاحمال التي تجتمع فيها الامتعة وقيل هي غط تجعل  
 المرأة خيرا ذخيرتها حكاها الزخسري ورداح بكسر الراء يفتحها وآخره مهملة أي عظام كثيرة  
 الحشو قاله أبو عبيد وقال الهروي معناه ثقيلة يقال الكنية الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة  
 السير لكثرة من فيها ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكتل ثقيلة الروادح وقال ابن حبيب  
 انما عورداح أي ملأى قال عباض رأيت مضبوطا وكراته معهم من ابن أبي رويس كذلك قال  
 وليس كما قاله شارح الرازيين قال عباض وما أدري ما أنكره ابن حبيب مع أنه فسره عافسره به  
 أبو عبيد مع مساعدة سائر الروايات قال ويحتمل أن يكون مراده أن يضبطها بكسر الراء لا يشبهها  
 جمع رادح كقائم وقام ويصح أن يكون رداح خبر عكوم فيضمر عن الجمع بالجمع ويصح أن يكون  
 خبر المبتدأ المحذوف أي عكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمع رادح بضمين وقد سمع الأخير  
 عن الجمع بالواحد مثل أدرع دلاص فيضمل أن يكون هذا منه ومنه أولها وهم الغاوت أشار  
 إلى ذلك عباض قال ويحتمل أن يكون مصدر مثل طلاق وكال أو على حذف المضاف أي  
 عكومها ذات رداح قال الزخسري لو جاءت الرواية في عكوم بفتح العين لكان الوجه على أن  
 يكون المراد بها الخفصة التي لا تزول عن مكانها أما لفظها وأمالان القرى متصل دائم من  
 قولهم ورد ولم يعكم أي لم يفت وألتي كثر طعما هو تراكم كما يقال اعتكم الشيء وارتكم قال  
 والرداح حينئذ تكون واقعة في مصابها من كون الخفصة موصوفة بها وفاسح بفتح الفاء  
 والمهملة أي واسع يقال يتفسيح وفاسح بفتح عناه ومنهم من شدد الاء بالمعنى والمعنى أنها  
 وصفت والدة زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت أما  
 حقيقة فسدل ذلك على عظم الثروة وأما كناية عن كثرة الخير ورضا العيش والبر عن ينزل بهم  
 لانهم يقولون فلان ربح المنزل أي يكرم من ينزل عليه وأشارت بوصف والدة زوجها إلى أن  
 زوجها كثير البر لانه وانه لم يطعن في السن لأن ذلك هو الغالب ممن يكون له والدة توصف  
 بمنزل ذلك **(قوله ابن أبي زرع فما ابن أبي زرع مضجعه كسسل شطبة ويشبعه ذراع الحفرة)**  
 زاذني رواية لابن الأنباري وترويه بفتح فاء العرة وعيس في حلق النثرة فاما مسسل الشطبة  
 فقال أبو عبيد أصل الشطبة ماشط من الجريد وهو سفعه فيشق منه قضبان رفاق تنسج منه  
 الحصر وقال ابن السكيت الشطبة من سدى الحصر وقال ابن حبيب هي العود المجدد كالملة  
 وقال ابن الأعرابي أراد بمسسل الشطبة سيقاسل من غمدته فيجعله الذي ينام فيه في الصغر

أم أي زرع نخل أم أي  
 زرع عكومها رداح  
 ويها فاسح ابن أبي زرع فما  
 ابن أبي زرع مضجعه كسسل  
 شطبة ويشبعه ذراع الحفرة



كقدر مسل شطبة واحدة أما على ما قال الأولون فعلى قدر ما يسلم من الحصر فسبق مكانه  
 فارغا وأما على قول ابن الاعرابي فيكون كعقد السيف وقال أبو سعيد الضرري شطبة سيف  
 مسلول ذي شطب وسوفى العين ككها ذات شطب وقد شبت العرب الرجال بالسوف أما  
 لشطبة الجانب شدة المهابة وأما الجال الرقيق وكال اللاء وأما الكال صورتها في اعتدالها  
 واستوائها وقال الزنجشري المسل مصدر يعنى السل يقام مقام المسلول والمعنى كسلول  
 الشطبة وأما الجفرة شخ الجيم وسكون الفاء فهي الأثمن ولد المازا إذا كان أربعة أشهر وفضل  
 عن أمه وأخذ في الرعي قاله أبو عبيد وغيره وقال ابن الأباري وابن دريد يقال لولد الأنثى أيضا  
 إذا كان ثلثا وقال النخيل الجف من أولاد النساء ما استجف أي صار له بطن والنفقة بكسر الفاء  
 وسكون التحتية بعدها فاق ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين والقواق يضم الفاء الزمان الذي  
 بين الحلبتين والبعرة بفتح التحتية وسكون المهمله بعدهاء العناق وعيس بالمهمله أي يتحتم  
 والمراد بخلق الشجرة وهي بالنون المفتوحة ثم المشاة الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة وقيل  
 اللينة الملس وقيل الواسعة والحاصل أنهم أوصفتها بعف القدو أنه ليس يطن ولا جاف قليل  
 الاكل والشرب ملازم لآلة الحرب يتحتم في موضع القتال وكل ذلك مما تتحد به العرب  
 وظهر في أنها وصفتها بأنه خفيف الوطأة عليها لان زوج الاب غالب يستقل ولده من غيرها  
 فكان هذا الخفيف عنها فإذا دخل بيتها فافق انه قال فيه مثلا لم يضطجع الا قدر ما يسلم السيف  
 من غمده ثم يستقظ مبالغة في التخفيف عنها وكذا قولها أشيعه ذراع الجفرة انه لا يحتاج  
 ما عندها بالاكل فضلا عن الاخذ بل لو طم عندها لا تقع بالسيف الذي يسد الرق من المأكول  
 والمشروب **(قوله بنت أي زرع غنابت أي زرع)** في رواية مسلم ومال والواو بدل الفاء **(قوله)**  
**طوع أي أياها وطوع أيها)** أي أنها باردة هماز في رواية الزبير وزين أهلها ونسائها أي تبعها  
 بها وفي رواية للنسائي زين أمها وزين أيها بدل طوع في الموضعين وفي رواية للطبراني وقرع  
 لامها وأبوها وزين لاهلها وزاد الكاذبي في روايته عن ابن السكيت وصفر ردائها وزاد في رواية قبا  
 هضمة الحشا جائلة الوشاح عكاه فمأء ضلأء دبعها رجا فمأء مؤتقة مفققة **(قوله ويل كسائها)**  
 كتابة عن كمال شخصها ونعمة جسمها **(قوله ويل غنابتها)** في رواية سعيد بن سلمة عند مسلم  
 وعبر جارتها بفتح المهمله وسكون النافي أي دهشها وأقبلها وفي رواية للنسائي والطبراني وغير  
 جارتها بالمهمله ثم التحتية من الحيرة وفي آخره وحين جارتها بفتح المهمله وسكون التحتية  
 بعدها ون أي هلا كما هو في رواية الهيثم بن عدي وعبر جارتها بضم المهمله وسكون الموحدة وهو  
 من العبرية الفتح أي تسكى حسد الماتز منها أو بالكسرة أي تعتبر بذلك وفي رواية سعيد بن سلمة  
 وحبر نسائها واختفى في ضبطه فقبل بالمهمله والموحدة من التحير وقبل بالمهمله والتمحيص من  
 من الخيرية والمراد بجارتها ضرتها أو هوى عن حقيقته لان الحارات من شأن ذلك وبوئ الأول  
 ان في رواية حنبل وغير جارتها بالعين من المهمله وسكون التحتية من الغيرة وسبأ في ريقا قول عمر  
 لخصه لا يفرنك أن كانت جارتك أضواء أمث من عائشة وقولها صفر بكسر الصاد المهمله  
 وسكون الفاء أي خال فارغ والمعنى أن رداها كالتارغ الخالي لانه لا يس من جسمها شأ إلا ان  
 ردها وتلقاها بمنع من خلقها شأ من جسمها ثم ردها بمنع من شأ من مقدمه وفي كلام

بنت أي زرع غنابت أي  
 زرع طوع أيها وطوع أيها  
 ويل كسائها وغنابتها

ابن أبي أويس وغيره معنى قولها صفر دأثم اتصفها بانها خفيفة موضع التردية وهو أعلى بدنها  
ومعنى قوله ملء كسائها أى مملئة موضع الازرة وهو أسفل بدنها والصفرة الشئ القفارغ قال  
عياض والاولى أنه أراد أن امتلا منسكبها وقلم بدنها برقعان الرداء عن أعلى جسدها فهو  
لايمس بصير كالقارغ منها بخلاف أسفلها ومنه قول الشاعر

أبت الرادف والنهد ولقمصها \* من أن تمس بطونها وظهورها

وقولها اقباء بفتح القاف وتشديد الموحدة أى ضامرة البطن وهضبة الحشا هو معنى الذى قبله  
وجائله الوشاح أى يدور وشاحه الضعور بطنها وكذا أى ذات أعكان وقعه المملء أى مملئة  
الجسم وبجلاء بنون وجيم أى واسعة العين ودعما أى شديدة سواد العين ورجاء تشديد الجيم أى  
كثير الكتل ترجع من عظمه ان كانت الرواية بالراء فان كانت بالزاي فالمراد فى حاجبها تقويس ٣  
ومؤقفة بنون ثقلة وفاف ومفقه مؤقفة أى مغذبة بالعيش الناعم وكلها أوصاف حسن ورواية  
ابن الاثيرى برود الظل أى أنها حسنة العشرة كرمة الجوارى فى الآلى تشديد التحنية والآلى  
بكسر الهمزة أى العهد أو القرابة كريم الخلل بكسر الميم أى صاحب وجا يكن وغيره وانما  
ذكرت هذه الاوصاف مع أن الموصوف مؤنث لانها ذهبت به مذهب التشبيه هى كرجل فى  
هذه الاوصاف أو جلته على المعنى كشخص أو شئ ومنه قول عروة بن حزام

\* وغيره اعنى المرض المتوانى \* قال الزمخشري ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة  
من الابن الى البنت وفى ذكر هذه الاوصاف رد على الزجاجى فى انكاره مثل قولهم من رت بجل  
حسن وجهه وزعم أن سيبويه انفرد بما جاز مثل ذلك وهو متبع لانه أضاف الشئ الى نفسه قال

القرطبى أخطأ الزجاجى فى مواضع فى منعه وتعلله وتخطئه ودعواه الشذوذ وقد نقل ابن  
خروف أن القائلين به لا يحصى عددهم وكيف يخطئ من عمك بالسمع الصحيح كما جافى هذا  
الحديث الصحيح المتفق على صحته وكما جافى صفة النى صلى الله عليه وسلم شئ أصابعه (تنبيه)  
سقط من رواية الزبير ذكر ابن أبى زرع ووصف بنت أبى زرع فجعل وصف ابن أبى زرع لبنت أبى  
زرع ورواية الجماعة أولى وأتم (قوله جارية أبى زرع جارية أبى زرع) فى رواية الطبرانى خادم  
أبى زرع وفى رواية الزبير ولد أبى زرع والولد الخادم يطلق على الذكر والأنثى (قوله لا يثبت  
حديثنا بئشنا) بالموحدة ثم المثلثة وفى رواية بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى ث الحديث وث  
الحديث أظهره وقال بالنون فى الشرح خاصة كما تقدم فى كلام الاول ٤ وقال ابن الاعرابى الثناث

المتغاب ووقع فى رواية الزبير ولا يخرج (قوله ولا تنتق) تشديد القاف بعدها مثلثة أى تسرع  
فيه بانسانته وتذهب بالسركة كذا فى البخارى وضبطه عياض فى مسلم بفتح أوله وسكون النون  
وضم القاف قال وجاءت نقشا مصدرا على غير الاصل وهو جازى كفى قوله تعالى فتقللها ربهما بقول  
حسن وأثبتنا أحسننا ووقع عند مسلم فى الطريق التى بعدها وهى رواية سعيد بن سلمة ولا تنتق  
بالتشديد كما فى رواية البخارى انتهى وضبطه الزمخشري بالقاف الثقلة بدل القاف وقال فى شرحه  
النتق والتقليل بمعنى وأرادت المبالغة فى براثن من الخيانة فيحتمل أن كان محفوظا أن تكون  
احدى الواويتين فى مسلم بالقاف كما فى رواية البخارى والأخرى بالقاف والمرة بكسر الميم وسكون  
التحنية بعدها راء الزاد أو لم يخلصه البدوى من الحضر وبجمله الى منزله لينتفع به أهله

جارية أبى زرع فاجارية  
أبى زرع لا يثبت حديثنا  
بئشنا ولا تثبت ميرتنا تنقينا

٣ قوله ومؤقفة الخ ترك  
الشارح الكلام على قنوا  
وعبارة القسط لاني وقنوا  
بفتح القاف وسكون النون  
والمد من القسوطول فى  
الاتق ودقة الاربعة مع  
حدب فى وسطه ٥

٤ قوله فى كلام الاول كذا  
بالنسخ التى يدينها الصواب  
فى كلام الشائبة كما هو  
واضح ٥

وقال أبو سعيد التقيت أخرج ما في منزل أهلها إلى غيرهم وقال ابن حبيب معناه لا تفسده  
ويؤيده أن رواية الزبير لا تفسد وذكر مسلم أن في رواية سعيد بن مسلمة بالقاء في الموضوعين  
وفي رواية أبي عبيد ولا تنقل وكذا اللزير عن عمة مصعب ولا في عوانة ولا تنقل وفي رواية عن  
ابن الأباري ولا تفث بجمعة ومثلثة أي فسدوا أصلهم من الغثة بالضم وهي الوسوسة وفي رواية  
للسائي ولا تفث ميرتنا تفثا بقاء ومجهتين من الإفشاش بالمب الاكل من هنا وهنا ويقال  
فش ما على الخوان إذا أكله أجمع ووقع عند الخطابي ولا تفسد ميرتنا تفثا بجمعات وقال  
ماخوذ من غشيش الخبر إذا فسد تريد أنها تحسن مراعاة الطعام وتعاوده بأن تطعم منه أو لا  
طربا ولا تفثله ففسد وقال القرطبي فسروا الخطابي بأنها لا تفسد الطعام المخبوز بل تفثه  
بأن تطعمهم منه أو لا تأكلوا وتعه المازري وهذا التثني على الرواية التي وقعت الخطابي وأما  
على رواية الصحيح ولا تغلا فلا يستقيم وإنما معناه أنها تفثه بالمطبخ والتطيف والجاصل أن الرواية  
في الأولى كافي الأصل ولا تفث ميرتنا تفثا وعنده الخطابي ولا تفسد ميرتنا تفثا بالعين  
المجبة والتفث في الثانية على ولا تغلا شتات تفثا وهي بالعين المهملة وعلى رواية الخطابي هي  
أقعد بالسجيع أعني تفثنا من تفثنا والله أعلم (قوله ولا تغلا شتات تفثا) بالمهملة ثم مجتنب  
أي أنهم المصلحة لليت مهملة تنطقه والقاء كاسته وأما دها منه وأنها لا تنكث بقم كاسته  
وتركها في جوانبه كأنها الأعشاش وفي رواية الطبراني ولا تفث بدل ولا تغلا ووقع في  
رواية سعيد بن مسلمة التي علقها البخاري بعد العين المجبة بدل المهملة وهو من القش ضد  
الخاص أي لا تغلا ما لا يخالطه بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه وقال بعضهم هو كتابة عن عفة  
فرجها والمراد أنها لا تغلا البيت وسخا بأطفا لها من الزنا وقال بعضهم كتابة عن وصفه بابها  
لأنهم بشر ولا تهمة وقال الزنجشري في تفثنا بالعين المهملة يحتمل أن يكون من عشت  
الخله إذا قل سفعها أي لا تغلوه اخترا لا وتقلد الماقيس ووقع في رواية الهيثم ولا تفث  
أخبارنا تفثنا بنون وجيم ومثلثة أي تستخرجها وأصل التثنية ما يخرج من البئر من تراب  
وقال أيضا بالموحدة بدل الجيم زاد الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى  
ابن نوفس قالت عائشة حتى ذكرت كلب أبي زرع وكذا ذكره الاسماعيلي عن الغفوي عن  
الوركاني وزاد الهيثم بن عدي في روايته ضعف أي زرع فاضيف أي زرع في شبع وروى  
ورنه «طهارة أي زرع فاطهارة أي زرع لا تفثر ولا تغدي تفدح قدرا وتصب أخرى فتلق  
الاخرة لا والى «مال أي زرع فمال أي زرع على الجهم معكوس وعلى العفافة محبوس وقوله روى  
ورنه بفتح الراءو بالثنية أي يتم ومسرة والطهارة بضم المهملة الطباخون وقوله لا تغدي بالقاء  
السكون ثم الشدة المضمومة أي لا تنكث ولا تضعف وقوله ولا تغدي بجملة أي تصرف وتقدح  
بالقاء والخاء المهملة أي تفرق وتصب أي ترفع على النار والجهم بالجمع جمع جمة هم القوم  
يأولون في الدية ومعكوس أي مرودود والعفافة السائلون ومحبوس أي موقوف عليهم (قوله  
قالت خرج أبو زرع) في رواية السائي خرج من عندي وفي رواية الحارث بن أبي أسامة ثم خرج  
من عندي (قوله والاطواب تمخض) الاوطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللبن وذراؤه  
سعيدان جمعه على أوطاب على خلاف قياس الهرسية لأن فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال

ولا تغلا شتات تفثا قالت  
خرج أبو زرع والاطواب  
تمخض

وعقب بانه قال الخليل جمع الوطب وطباب وأوطاب وقد جمع فرد على أفراد فبطل الحصر الذي  
 ادعاهم القياس في فعل أفضل في القسلة وفعال أو فعول في الكثرة قال عباس و رأيت في  
 رواية جزمة عن النسائي والاطاب بغير واو فان كان مضبوطا فهو على ابدال الواو همزة كما قالوا  
 اكفى وكافى قال يعقوب بن السكت أرادت أنه يكثر بجزوجه من منزله اغدوة وقت قيام  
 الخدم والعبيد لاشغالهم وانطوى في خبرها كثرة خبر داره وغزلبته وأن عندهم ما يكفيهم  
 وبفضل حتى يخضوه ويستخرجوا زبده ويحتل أن يكون أنها أرادت أن الوقت الذي خرج فيه  
 كان في زمن النصب وطيب الربيع (قلت) وكان سبب ذلك توطئة للباعث على رؤية أي  
 زرع للمرأة على الحالة التي راها عليها أي أنها من مخض اللب تبت فاستقلت تستريح فراهها أبو  
 زرع على ذلك (قوله) فاني امرأ معها ولدان لها كالفهدين في رواية الطبراني باصبر امرأ لها  
 اثنان كالفهدين وفي رواية ابن الاثاري كالصقرين وفي رواية الكاظمي كالشبلين ووقع في  
 رواية اسمعيل بن أبي أويس سار بن حنين فبين فبين وفائدة وصفها لهما التنبيه على أسباب  
 تزويج أبي زرع لهما لانهم كانوا يرغبون في أن تكون أولادهم من النساء المنجيات فلذلك  
 حرص أبو زرع عليها المأزاة وفي رواية للنسائي فاذا هو بأمر غلامين ووصفها لهما بذلك  
 للإشارة الى غفرتهما واشتداد خلقهما وتوارد الروايات على أنها ابناهما الامار وأبو  
 معاوية بن هشام فانه قال فرعى جارية معها أخوها قال عباس تناول بان المراد أنهما  
 ولداها ولكن ما جعل أخويه في حسن الصورة كالخلقة فان جعل على ظاهره كان أدل على  
 صغرتهما ويؤيده قوله في رواية غندر بغير شابة كذا قال وليس لغندر في هذا الحديث  
 رواية وأما هذه رواية الحرث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركاني ولم يدرك الحرث  
 محمد بن جعفر غندرا ويؤيد أنه الوركاني أن غندرا ما له رواية عن عيسى بن يونس وقد أخرجه  
 الاسماعيلي عن البغوي عن محمد بن جعفر الوركاني ولكن لم يبق لفظه ثم ان كونهما أخويهما  
 يدل على صغرتهما فانه نظرا لاحتمال أن يكونا من أبيها وولد الله بعد أن طعن في السن وهي بكر  
 أولاده فلا تكون شابة ويكن الجمع بين كونهما أخويهما وليهما بان تكون لما وضعت ولديها  
 كانت أمهات ترضع فأرضعتهما (قوله) بلعبان من تحت خصرها برماتين في رواية الحرث بن  
 تحت درعها وفي رواية الهيثم بن تحت صدرها قال أبو عبيد بن أبي عمير كفل عظيم فاذا  
 استلقت ارتفع كفلها بهما من الارض حتى يصير تحتها جفوة تجرى فيها الرمانة قال وذهب بعض  
 الناس الى التثنية وليس هذا موضعه اه وأشار بذلك الى ما جزم به اسمعيل بن أبي أويس  
 ويؤيد قول أبي عبيد ما وقع في رواية أبي معاوية وهي مستقلة على قفا ١٠ ومعهارمانة برماتين  
 بهما من تحتها فتخرج من الجانب الاخر من عظم ألتئيم استكن رجع عباس تناول الرماتين  
 بالتهدين من جهة أن سابق أبي معاوية هذا اليتيم كلام أم زرع قال فلهذا من كلام بعض  
 رواة أنه ورد على سبيل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر والام تجر العادة بلعب الصبيان  
 ورسمهم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم وما الحامل لهما على الاستلقاء حتى يصنعان ذلك وروى  
 الرجال بهذا ذلك بل الاشبه أن يكون قولها بلعبان من تحت خصرها وأصدرها أي أن ذلك  
 مكان الولدين منها وأنهما كانا في حضنها أو جنبها وفي تشبيه التهدين بالرماتين إشارة الى صغر

فاني امرأ معها ولدان لها  
 كالفهدين بلعبان من  
 تحت خصرها برماتين

سماواتهم انهم تهرل حتى تنكسر ثدياها وتندلى **هـ** وماردة ليس بعيداً ما في العادة فسلم لكن  
من أين له أن ذلك لم يقع انما فأن تكون لما استلقت وولدها معهما شغلن معاً من بالامانة  
يلعبان بهما لتركها تستريح فاتفق أنهما العبا الهيئة التي حكيت وأما الحامل لها على الاستلقاء  
فقد قدمت احتمال أن يكون من التعب الذي حصل لها من الخوض وقد يقع ذلك الشخص  
فستلني في غير موضع الاستلقاء والاصل عدم الادراج الذي تحصله وان كان ما اختاره من أن  
المراد بالامانة نديم الأولى لانه أدخل في وصف المرأة بعجزها والله أعلم **(قوله فطلقتني ونكحها)**  
في رواية الحرب فأنجسته فطلقتني وفي رواية أبي معاوية فخطبها أبو زرع فترجها فلم تزل به  
حتى طلق أم زرع فأفاد السبب في رغبة أبي زرع فيها ثم في نطقه أم زرع **(قوله فنكحت بعده)**  
رجلاً في رواية النسائي فاستبدلت وكل بدل أعور وهو مثل معناه أن البدل من التي غالباً  
لا يقوم مقام المدل منه بل هو دونه وأزل منه والمراد بالاعور المغيب قال ثعلب الاعور الردي  
من كل شيء كما يقال كلمة عوراء أي قبيحة وهذا انما هو على الغالب وبالنسبة فأخبرت أم زرع  
أن الزوج الثاني ليس مسدداً أبي زرع **(قوله سراً)** بهمله ثم راء ثم تحنانية ثقيلة أي من سرارة  
الناس وهم كبراً وهم في حسن الصورة والهيئة والسري من كل شيء خياره وفسره الحرب بالسخي  
ووقع في رواية ابن بري سارياً **(قوله ركب سراً)** بهجمة ثم راء ثم تحنانية ثقيلة قال ابن السكيت  
تعتى فرسا خياراً فاتفق وفي رواية الحرب ركب فرساً سراً وفي رواية ابن بري أعوجاً وهو  
منسوب إلى أعوج فرس مشهور رتب إليه العرب جياد الخيل كان لبني كندة ثم لبني سليم ثم  
لبني هلال وقيل لبني غنم وقيل لبني كلاب وكل هذه القبائل بعد كندة من قبس قال ابن خالويه  
كان لبعض ملوك كندة قفر أقوام من قبس فقتلوه وأخذوا فرسه وقيل انه ركب صغيراً رطباً  
قبل أن يستدق فاعوج وكبر على ذلك والشرى الذي يشتري في سببه أي عصى فيه بلا فتور  
وشرى الرجل في الامر إذا لم فيه وتمادى وشرى البرق إذا كثر لمعانه **(قوله وأخذ خطيباً)** شفع  
الهاء المجهمة وكسر الطاء المهملة نسبة إلى الخط صفة موصوف وهو الرمح ووقع في رواية  
الحرب وأخذ رجلاً خطيباً والخط موضع شواحي البحر ينقلب منه الرماح ويقال أصلها من  
الهند تنحدر في البحر إلى الخط المكان المذكور وقيل ان سفينة في أول الزمان كانت ملوءة بترماح  
قد فيها البحر إلى الخط فخرجت رماحها فيها فسميت بها وقيل ان الرماح إذا كانت على جانب  
البحر تصير كالخط بين البر والبحر فقبل لها الخطبة لذلك وقيل الخط منبت الرماح قال عباس  
ولأصبح وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط **(قوله وأراح)** بهمليتين من الرواح ومعناه أتى بها  
إلى المراح وهو موضع مبيت المشاة قال ابن أبي أيسر معناه أنه عزافهم فأتى بالنعم الكثيرة  
**(قوله على)** بالتشديد وفي رواية الطبراني وأراح على يعني **(قوله نعماً)** بتخمين وهو جمع  
لا واحد من لفظه وهو الابل خاصة ويطلق على جميع المواشي إذا كان فيها ابل وفي رواية  
حكاهم أعاص نعماً بكسر أوله جمع نعمعة والاشهر الاول **(قوله ثراً)** بمنلة أي كثرة والثري  
المال الكثير من ابل وغيره يقال أثرى فلان فلان إذا كثرة فمكان في شيء من الأشياء أكثر منه  
وذكر ثرياً وان كان وصف مؤنث لمرعاة السجع ولان كل ما ليس ثأنته حقيقة يجوز فيه  
الذكور والتأنيث **(قوله وأعطاني من كل راححة)** براءه تحنانية ومهملة في رواية سلم ذات جفة

فطلقتني ونكحها فنكحت  
بعده رجلاً سارياً ركب سراً  
وأخذ خطيباً وأراح على  
نعمائياً وأعطاني من كل  
رايحة

بجملة ثم موحدة ثم ممله أى مذ بوحدة مثل عيشة فراضة أى مرضية فالمعنى أعطاني من كل شيء  
يذبح زوجاً وفي رواية الطبراني من كل سائمة والائمة الراعية والراثة الائمة وقت الرواح  
وهو آخر النهار (قوله زوجاً) أى اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرى والزواج يطلق على  
الاثنين وعلى الواحد أيضاً وأرادت بذلك كثرة ما أعطاها وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك (قوله)  
وقال كلئى أم زرع ومبرى أهلك) أى صليهم وأوسى عليهم بالميرة بكسر الميم وهى الطعام  
والحاصل أنهم أوصفته بالسودى ذاه والشجاعة والنضل والجود بكونه أباح لها أن تأكل  
ما شاءت من ماله وتهدى منه ما شاءت لاهلها من اللذة فى أكرامها ومع ذلك فكانت أحوالها عندها  
مختصرة بالنسبة لاي زرع وكان سبب ذلك أن أبزرع كان أول أزواجها فسكنت بحبته فى قلبها  
كقيل \* الحالب اللبيب الاول \* زادنا ومعاوية فى روايته فتزوجها رجل آخر فأكرمها  
أيضا فكانت تقول أكرمنى وفعل بى وتقول فى آخر ذلك لو جمع ذلك كله (قوله) قالت فلو  
جمعت) فى رواية الهيثم جمعت ذلك كله وفى رواية الطبراني فقلت لو كان هذا أجمع فى أصغر  
(قوله كلئى) فى رواية للنسائي كل الذى (قوله أعطانيه) فى رواية مسلم أعطاني بلاها (قوله)  
ما بلغ أصغراً نسبة أى زرع) فى رواية ابن أبى أويس ماملاً أنا من آتية أى زرع وفى رواية  
للنسائي ما بلغت أنا وفى رواية الطبراني فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجعلته فى أصغر عمام  
أوعية أى زرع مملأه لأن الأنا والوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاهام من أصناف الثم ويظهر  
لئى حله على معنى غير مستحل وهى أنها أرادت أن الذى أعطاهام لئى أراد أن يزرع على المدة لئى  
أن يجى أو أن الغزو فلو وزعته لكان حظ كل يوم مثلاً لا يعلأ أصغراً نسبة أى زرع التى كان يطبخ  
فهما فى كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع (قوله) قالت عائشة قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم) فى رواية الترمذى فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الكاذب فى روايته  
بإعائش وفى رواية ابن أبى أويس بإعائشة (قوله كنت لك) فى رواية للنسائي فكنت لك وفى  
رواية الزبير أنك وهى نفسها المراد برواية كنت كإياه فى نفسه قوله تعالى كنتم خير أمة أى أنتم  
ومنهم من كان فى المهدى من هو فى المهد ويحتمل أن يكون كان هنا على بابهم والمراد بالالاتصال  
كأنى قوله تعالى وكان الله غفوراً رحيماً إذا المراد بيان زمان ماضى فى الجملة أى كنت لك فى سابق  
علم الله (قوله) كائى زرع لأم زرع) زاد فى رواية الهيثم بن عدى فى الألفه والوفاء فى الفرقة  
والجلاء وزاد ابن برفى آخر ما لآله طلقها وانى لا أطلقك ومثله فى رواية للطبراني وزاد  
النسائي فى رواية والطبراني قالت عائشة يا رسول الله بل أنت خير من أى زرع وفى أول رواية  
الزبيراني وأى لآنت خير لى من أى زرع لأم زرع وكأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك نطسها  
وطماً نسبة لقلبها ودفعاً للإهام عموم التشبيه بجملة أحوال أى زرع إذ لم يكن فيه ما ندبه النساء  
سوى ذلك وقد وقع الإفصاح بذلك وأجابت هى عن ذلك جواب مثله لئى فضلها وعلما  
\* (تنبيه) وقع عندنا فى بعضى من سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن دارين بن شاور عن عشرين  
عبد الله بن عمرو عن جده عروة عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
أبى زرع وأم زرع وذكرت شعراً أى زرع فى أم زرع كذا فيه ولم يبق لفظه ولم أقف على شيء من  
طرقه على هذا الشعر وأخرجه أبو عوانة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن

زوجاً وقال كلئى أم  
زرع ومبرى أهلك قالت  
فلو جمعت كلئى أعطانيه  
ما بلغ أصغراً نسبة أى زرع  
قالت عائشة قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
كنت لك كائى زرع لأم  
زرع

تغ

٤٢٥/٤

قال سعيد بن سلمة قال هشام  
ولا تعشش بيننا تعششا  
قال أبو عبد الله وقال  
بعضهم فأتبعهم بالميم وهذا  
أصح • حدثنا عبد الله بن  
محمد

٥١٩٠

نحلة

٩٦٦٥١

أى عمر كلاهما عن ابن عمينة بإسناده ولم يسق لفظه أيضا (قوله قال سعيد بن سلمة) هو ابن أئ  
الحسام وهو مدنى صدوق ماله فى البخارى الا هذا الموضع (قوله قال هشام) هو ابن عروة مدنى  
بهذا الاسناد وقد وصله سلم بن الحسن بن على بن عمن موسى بن اسمعيل عنه ولم يسق لفظه بتمامه  
بل ذكر أن عنده عانا ولم يشك وأنه قال وصفر دأها وخير نساها وعقر جارتها وقال ولا تنقش  
ميرتنا نقشا وقال أو عطاني من كل راحة وقد ينت ذلك كله وهذا الذى شبه عليه البخارى من  
قوله ولا تعشش بيننا تعششا اختلف فى ضبطه فقبل بالعين المجبة وقيل بالمهمله • وقد تقدم سانه  
وقد وصله أبو عروانة فى صحيحه والطبرانى بطوله وأسناده موافق لعيسى بن يونس وأثبت الى  
ما فى روايته من المخالفة فيما تقدم منفصلا وذكر الجبائى أنه وقع عند أبى زيد المروزى بالفظ قال  
سعيد بن سلمة عن أبى سلمة وعشش بيننا تعششا وهو خطا فى السند والمعن والשוב ولا تعشش  
وقال موسى حدثنا سعيد بن هشام (قوله قال أبو عبد الله وقال بعضهم فأتبعهم بالميم وهذا أصح)  
أبو عبد الله المذکور هو البخارى المتفق وهو يوضح أن الذى وقع فى أصل روايته أتبعهم بالنون  
وقد رواه أقمع بالميم من طريق عيسى بن يونس أيضا للتساوى وأبو يعلى وابن حبان والحاووزى  
وغيرهم وكذا وقع فى رواية سعيد بن سلمة المذکور وفى رواية أبى سعيد أيضا وقد تقدم  
بيان الاختلاف فى ضبطها ومعناها وفى هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم حسن عشرة  
المرأة له بالنائس والمحادثة بالامور المباحة مالم يفض ذلك الى ما يمتنع وفيه المرح أحيا نوابط  
التقسيم ومداعبة الرجل أهله واعلامه بحبته لها مالم يوقد ذلك الى مفسدة تقترب على ذلك من  
تجنبها عليه واعراضها عنه وفيه منع القهر بالمال وبيان جواز ذلك الفضل بامور الدين واخبار  
الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لاسماعه عند وجود ما طبع عليه من كفر  
الاحسان وفيه ذكر المرأة احسان زوجها وفيه أكرام الرجل بعض نساؤه بحضور رضاء رها  
بما يخصها به من قول أو فعل ومجمله عند السلامة من الميل المنفض الى الجور وقد تقدم فى  
أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف والالطف اذا استوفى للآخرى حقهما وفيه  
جواز تحدث الرجل مع زوجته فى غيرو بيتها وفيه الحديث عن الامم الخالية وضرب الامثال  
بهن باعتبار جوارز الابطاط بذكر طرف الاخبار ومستطابات التوادد وتنشيط النفوس  
وفيه حض النساء على الوقالب والعولن وقصر الطرف عليهن والشكر لجميلهن ووصف المرأة  
زوجها بما تفرقه من حسن وسوء وجوارز المبالغة فى الاوصاف ومجمله اذا لم يصر ذلك دينيا لانه  
ينفض الى خرم المروءة وفيه تفسير ما يجمله المخبر من الخبر اما بالسؤال عنه واما بالسؤال من تلقاء  
نفسه وفيه أن ذكر الميم بما فيه من العيب جائز اذا قصر التفسير عن ذلك التعلل ولا يكون ذلك  
غيبا أشار الى ذلك الخطاين وذهب به أبو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك  
اغيايم أن لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع المرأة فتغيب زوجها فافقروا وأما الحكاية عن  
ليس بماض فليس كذلك وانما هو تظهير من قال فى الناس شخص بشئ ولمل هذا هو الذى أرادته  
الخطاين فلا تعقب عليه وقال المازرى قال بعضهم ذكربعض هؤلاء النسوة أزواجهن  
بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبا لكونهن لم يعرفون بأعيانهم وأسماهم قال المازرى وانما  
يحتاج الى هذا الاعتذار لو كان من تحدث عندهم هذا الحديث سمع كلامه فى اعتيابه

أزواجهن فافرحن على ذلك فاما الواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكيت قصة عن نساء  
 مجوهولات غائبات فلاولأن امرأه وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبه محرمه على من يقوله  
 ويسمعه الا ان كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم وهذا في حق المعلن فاما المجهول الذي  
 لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لانه لا يتأذى الا اذا عرف ان من ذكر عنه يعرفه ثم ان  
 هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسماءهم ولا أعينهم فضلا عن أسمائهم ولم يثبت النسبة  
 اسلام حتى يجري عليهم حكم الغيبة فطل الاستدلال به لما ذكر وفيه تقوى بمن كره نكاح من  
 كان لها زوج لما ظهر من اعتراف أم زرع باكرام زوجها الثاني لها بقدر طاقته ومع ذلك  
 لحقرته وصغرته بالنسبة الى الزوج الاول وفيه أن الحب يسترا الاساءة لان أم زرع مع اساءته  
 لها تطلقها لم ينهها اذ ذلك من المبالغة في وصفه الى ان بلغت حد الافراط والغلو وقد وقع في  
 بعض طرقه اشارة الى أن أم زرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعرا ففي رواية عن ابن عمر بن عبد الله  
 ابن عروة عن جده عن عائشة أنها حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي زرع وأم زرع  
 وذكرت شعرا في زرع على أم زرع وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهن للرجل لكن محله اذا  
 كن مجهولات والذي يمنع من ذلك وصف المرأة المعيبة بحضرة الرجل أو ان يذكر من وصفها  
 مالا يجوز للرجال ان ينظروا اليه وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة التشبيه بالمشبه به من كل  
 جهة لقوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كابي زرع والمراد ما بينه بقوله في رواية الهيثمي  
 في الالفاظ آخره لا في جميع ما وصف به أم زرع من الثروة الزائدة والابن والخادم وغير ذلك  
 وما لم يذكر من أمور الدين كلها وفيه أن كناية الطلاق لا توقعه الامع مصاحبة النية فانه صلى الله  
 عليه وسلم تشبه بأبي زرع وأم زرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق لكونه لم يقصد اليه  
 وفيه جواز التماس أهل الفضل من كل أمة لان أم زرع أخبرت عن أبي زرع بمجمل عشرة  
 فامتثلته النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال المهلب واعترضه عماض فاجادوه وأنه ليس في السباق  
 ما يقتضي أنه تأسى به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم زرع نعم ما استنبطه صحيح باعتبار  
 أن الخبر اذا سبق وظهر من الشارع تقريره مع الاستحسان له جاز التماسي به ونحوهما قاله المهلب  
 قول آخر ان فيه قبول خبر الواحد لان أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فامتثلته النبي صلى الله  
 عليه وسلم وثقبه عماض أيضا فاجادوه ثم أخذ منه القبول بطريق أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أقروا ولم يشكروه وفيه جواز قول باني وأمي ومعناه فدا الأني وأمي وسبأني تقر به في كتاب  
 الادب ان شاء الله تعالى وفيه مدح الرجل في وجهه اذا علم أن ذلك لا يفسده وفيه جواز القول  
 للمتزح بالفاعي البين ان ثبتت اللفظة الزائدة أخبرا وقد تقدم البحث فيه قبل أبواب وفيه أن  
 من شأن النساء اذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالبا في الرجال وهذا بخلاف الرجال فان غالب  
 حديثهم انما هو فيما يتعلق بأموال المعاش وفيه جواز الكلام بالانفاظ الغربية واستعمال الصريح  
 في الكلام اذا لم يكن مكلفا قال عماض ما لم ينص في كلام هؤلاء النسوة من فصاحة الانفاظ  
 وبلاغة العبارة والبديع ما لم ينص عليه ولا سيما كلام أم زرع فانه مع كثرة قصوله وقلة فضوله  
 مجازا للكلمات واضع السمات تبرا للسمات قد قدرت ألفاظه قدر ما فيه وقررت قواعده  
 وشيدت مبانيه وفي كلامهن ولا سيما الاولى والعاشرة أيضا من فنون التشبيه والاستعارة



والجكاة والاشارة والموانة والترصع والمناسبة والتوشيع والمبالغة والتسجيع والتوليد  
وضرب المثل وأنواع المجانسة والزام المالا يلزم والايقال والمقابلة والمطابقة والاحتباس  
وحسن التفسير والترديد وغلبة التفسير وغير ذلك أشياء ظاهرة لمن تأملها وقد أثرنا إلى بعضها  
فيما تقدم وكل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الانسجام وأتى به الخاطر بغير تكلف وجاء  
اللفظه تابعاً لمعناه متقاداً له غير مستكره ولا منافراً لله من على من يشاء بمشأه الله الهو (قوله)  
حدثنا هشام هو ابن يوسف الصنعاني (قوله) قد رآه الجارية الحديثة السن (أى القرينة العهد  
بالصغر وقد بينت في شرح المتن في العبيد بن أنس) كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو أزيد  
ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري الجارية العربية وهى بفتح الهملة وكسر  
الراء بعد عام واحدة وتقدم تفسيره في صفة الجنة من بدء الخلق ﴿ (قوله) ما —  
موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) أى لاجل زوجها (قوله) عن ابن عباس قال لم أزل أرى حريصاً  
على أن أسأل عمر (قوله) عن المرأتين (قوله) عن عبيد بن أبي (قوله) اللتين (قوله) كذا في جميع  
النسخ ووقع عند ابن التين الذى بالافراد خطأ فقال الصواب اللتين بالتثنية (قلت) ولو  
كانت مخفوفة لمامكن توجيهها (قوله) حتى حجج معهما (قوله) في رواية عبيد فها أستطيع  
أن أسأله هيبه له حتى خرج حيا وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس  
أردت أن أسأل عرفكنت أمهاته حتى يجتمعن معه فلما قضينا حوائجنا قال مرحبا بيا بن عم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما حاجتك (قوله) وعدل (قوله) أى عن الطريق الجادة المسلوكة إلى طريق  
لا يملك غالباً المقضى حاجته ووقع في رواية عبيد فخرجت معه فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق  
عدل إلى الاركاء لحاجة له وبين مسلم في رواية عبيد بن حنن من طريق جادين سلة وابن عينة  
أن المكان المذكور هو مر الظهران وقد تقدم ضبطه في المغازى (قوله) وعدلت معه بأداة  
فتبرز أى قضى حاجته وتقدم ضبط الاداة وتفسيرها في كتاب الطهارة وأصل تبرز من  
البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ثم أطلق على نفس الفعل وفي رواية جادين سلة  
المذكورة عند الطيالسي فدخل عمر الاركاء ففتنى حاجته وقعدت له حتى خرج فيؤخذ منه  
أن المسافر إذا وجد الماء فقام حياجه استتر بما يمكنه منستر به من شجر البادية (قوله)  
فسكرت على يده منه فخرتوا (قوله) في رواية عبيد عن الزهري الماضية في النظم فسكرت من  
الاداة (قوله) فقلت له يا أمير المؤمنين من المرأتان (قوله) الطيالسي فقلت يا أمير المؤمنين  
أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة ففتننى هيبك أن أسألك وتقدم في التفسير من رواية  
عبيد بن حنن فوقفت له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت يا أمير المؤمنين من اللتان تطاهرتا على التين  
صلى الله عليه وسلم من أزواجه قال تلك حفصة وعائشة فقلت والله أن كنت لأريد أن أسألك  
عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبه لك قال فلا تفعل لما ظننت أن عندي من علم فأسألك فإن كان  
لى علم خبرتك به وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال ما سألت عنه أحداً أعلم بذلك منى  
(قوله) اللتان (قوله) كذا في الاصول وسكن ابن التين أنه وقع عنده التى بالافراد قال والصواب اللتان  
بالتثنية وقوله قال الله تعالى ان تنوبا الى الله فقد صغت قلوبكما أى قال الله تعالى له ما ان تنوبا

حدثنا هشام أخبرنا معمر  
عن الزهري عن عروة عن  
عائشة قالت كان الحبش  
يلعبون بجرابهم فيسترني  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأنا أنظر فخازلت أنظر  
حتى كنت أنا أنصرف فاقدروا  
قد رآه الجارية الحديثة السن  
تسمع الله هو (باب موعظة  
الرجل ابنته لحال زوجها) \*  
حدثنا أبو الهيثم أخبرنا  
شعيب عن الزهري قال  
أخبرني عبد الله بن عبد  
الله بن أبي ثور عن ابن  
عباس رضى الله عنهم — ما  
قال لم أزل أرى حريصاً على أن  
أسأل عمر بن الخطاب عن  
المرأتين من أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم اللتين قال  
الله تعالى ان تنوبا الى الله  
فقد صغت قلوبكما حتى حج  
معهما بأداة وتقدم  
فسكرت على يده منه فخرتوا  
فقلت له يا أمير المؤمنين من  
المرأتان من أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم اللتان  
قال الله تعالى ان تنوبا الى  
الله فقد صغت قلوبكما قال

من التعاون على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدل عليه قوله بعد وان تظاهرا عليه أى تعاونوا  
 كما تقدم تفسيره في تفهيم السورة ومعنى تظاهرا هما أنهما تقاتلا وتناحيا حرم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم على نفسه ما حرم كاسيا في بيانه وقوله فلو بكرا كراستهما الهمما في موضع التثنية بلفظ  
 الجمع كقولهم وضاعا راحا الهمما أى رحلى راحلتهم ما (قوله) واجبالا بن عباس تقدم شرحه في  
 العلم وأن عرقب من ابن عباس مع شهرته يعلم التفسير كيف خفي عليه هذا التفسير مع شهرته  
 وعظمته في نفس عمر وقد دعى في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واخفى في تفسير سورة النصر  
 ومع ما كان ابن عباس مشهورا به من الحرص على طلب العلم ومداخله كبار الصحابة وأمتهات  
 المؤمنين فيه أو لتعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المبهم ووقع في الكشف  
 كانه كرمه ما سأل عنه (قلت) وقد جزم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فمما أخرجه مسلم من  
 طريق معمر عنه قال بعد قوله قال عمر واجبالا بن عباس قال الزهري كرم الله ما سأل عنه ولم  
 يكتم واستبعد القرطبي ما فهمه الزهري ولا بعده (قلت) ويحيى في عجايب التنوين وعنده قال  
 ابن مالك وفي قوله واجبالا ان كان منون نافية واسم فعل يعنى أعجب وشبهه وهاووى وقوله بعده عجا  
 بجى بها العجا بنو كيدوا ان كان بغير تنوين فالاصل فيه واجبى فأبدلت الكسرة فتجبة فصارت  
 السبا ألقا كقولهم يا أسفاويا حسرتنا وفيه شاهد لجواز استعماله وفي منادى غير مندوب وهو  
 مذنب المبرد وهو مذنب صحيح اهـ ووقع في رواية معمر واجبى لك (قوله) عائشة وحفصة  
 كذا فى أكثر الروايات ووقع في رواية جابر بن سلمة وحفصة وحفصة وأم سلمة كذا أحكامه  
 عنه مسلم وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال عائشة وحفصة مثل الجماعة \* (تيسية) \*

هذا هو المعتقد أن ابن عباس هو المبتدئ بسؤال عمر عن ذلك ووقع عند ابن مردويه من وجه  
 آخر ضعيف عن عمران بن الحكم السلمي حدثني ابن عباس قال كانا برفلحقنا عمر ونحن نتحدث  
 في شأن حفصة وعائشة فذكرنا حين لحقنا فعزم علينا أن نخبره فقلنا تذاكرنا شأن عائشة  
 وحفصة وسودة فذكر طرفا من هذا الحديث وليس يقامه ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت  
 سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها إلا في الحال الثانية  
 (قوله) ثم استقبل عمر الحديث بسوقه أى القصة التي كانت سبب نزول الآية المسؤول عنها  
 (قوله) كنت أنا وأجاري من الانصار تقدم بيانه في العلم ومضى في المظالم بالغة اني كنت وأجاري  
 بالرفع ويجوز فيه النصب عطفا على الضمير المنصوب في قوله اني (قوله) في بنى أمية بن زيد) أى  
 ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس (قوله) وهم من عوالى المدينة) أى السكان  
 ووقع في رواية عقيل وهي أى القرية والعوالى جمع عالة وهي قرى يقرب المدينة عما يلي  
 المشرق وكانت منازل الأوس واسم الجار المذكور رأس بن خولى بن عبد الله بن الحرث  
 الانصارى سمها ابن سعد من وجه آخر عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثا وفيه وكان  
 عمر مؤاخبا أوس بن خولى لا يسمع شأنا الا حدثه ولا يسمع عرشا الا حدثه فهذا هو المعتقد وأما  
 ما تقدم في العلم عن قال انه عتيان بن مالك فهو من تركب ابن بشكوال فانه جؤنان يكون  
 الجار المذكور عتيان لأن النبي صلى الله عليه وسلم آتى منه وبين عركن لا يلزم من الأخاء ان  
 يتجاروا والاخذ بالهه مقدم على الاخذ بالاستنباط وقد صرح الرواية المذكورة عن ابن

واجبالا بن عباس هما  
 عائشة وحفصة ثم استقبل  
 عمر الحديث بسوقه قال  
 كنت أنا وأجاري من  
 الانصار بنى أمية بن زيد  
 وهم من عوالى المدينة وكنا  
 تناوبنا نزول على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فينزل  
 يوما وأنزل يوما

سعدان عمر كان مؤاخيا لأمس فهذا يعني الصداقة لا بمعنى الإخاء الذي كانوا يسمونه ثم نسخ  
وقد صرح به ابن سعد بن النضر الذي صلى الله عليه وسلم آخى بين أوس بن خولى وشجاع بن وهب كما  
صرح به آخى بين عمر وعثمان بن مالك فتبين أن معنى قوله كان مؤاخيا أى مصداقا ويؤيد ذلك  
أن في رواية عبيد بن حنبل وكان لي صاحب من الانصار (قوله فاذا نزلت) الظاهر أن اذا شرطية  
ويجوز أن تكون ظرفية (قوله جثته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوشى وأغيره) أى من  
الحوادث الكثيرة عندنا صلى الله عليه وسلم وفى رواية ابن سعد المذكورة لا يسمع شيئا إلا  
حدث به ولا يسمع عرشا إلا حدث به وسأقضى خبر الواحد في رواية عبيد بن حنبل بلفظ اذا نئاب  
وشهدت أيشته بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية الطالبي يحضر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا غبت وأحضره اذا غاب ويخبرني وأخبره (قوله وكلمعشر قرش تغلب  
النساء) أى تخضعكم عليهم ولا يحكمون علينا بخلاف الانصار فكانوا بالكس من ذلك وفى رواية  
يزيد بن رومان كلوا نحن عكة لا يكلم أحدنا أمره الا اذا كانت له حاجة قضى منها حاجته وفى  
رواية عبيد بن حنبل مات عند النساء أمرا وفى رواية الطالبي كالانقياد للنساء ولا يدخلهن في  
أمرنا (قوله فلفظي) بكسر الفاء وقد نسخ أى جعل أو أخذوا المعنى انهم أخذوا في تمهيد ذلك  
(قوله من أدب نساء الانصار) أى من سبعتن وطريقتهن وفى الرواية التي في المظالم من أدب بالراه  
وهو العقل وفى رواية ممر عند سلم يعال من نسائهم وفى رواية يزيد بن رومان فلما قدمنا المدينة  
ترجعنا من نساء الانصار فجعلن يكلمنا ويراجعنا (قوله ففجئت) بسين مهملة ثم ثمانية  
ثم موحدة وفى رواية ٢ الكشمي بالصاد المهملة بدل السين وخمسة معني والصعب والسحب  
الزجر من الغضب ووقع فى رواية عتقل عن الزهري الماضية فى المظالم ففجئت بجاء مهملة من  
الصباح وهو رفع الصوت. ووقع فى رواية عبيد بن حنبل فيفعل أى أمر أى تأمر أى أنتهكر  
فيه وأقدره فقالت أمر أى نصنعت كذا ركذا (قوله فأنكرت أن تراجعني) أى ترددى  
فى القول وتناظر في نفسه ووقع فى رواية عبيد بن حنبل فقلت لها وما تكلفك فى أمر أريد  
فقلت لى عمالك ابن الخطاب ماتريد أن تراجع وسأقضى فى اللباس من هذا الوجه بلفظ فلما جاء  
الاسلام وذكره الله تعالى نالهم بذلك حقاعليان غير أن تدخلهن فى شئ من أمورنا وكان يبنى  
وبين امرأتى كلام فاعظمت لى وفى رواية يزيد بن رومان ففقت البها فغضب فضر به ففقت  
بالحياك يا ابن الخطاب (قوله ولم) بكسر اللام ورفع الميم (قوله تنكرت أن أراجعك فوالله ان  
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وان احداهن لتهمره اليوم حتى الليل) فى رواية عبيد  
ابن حنبل وان استك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظلم يومه غضبان ووقع فى  
المظالم بلفظ غضبا فوفى نظر وفى رواية التى فى اللباس قالت تقول لى هذا أبنتك فوثق رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية الطالبي فقلت متى كنت تدخلين فى أمورنا فقالت يا ابن  
الخطاب ما استطعت أحد أن يكلمك وأبنتك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظلم  
غضبان (قوله لتهمره اليوم حتى الليل) بالنصب فهما وبالخر فى الليل أيضا أى من أول النهار الى  
أن يدخل الليل ويحتمل أن يكون المراد حتى انهم التهمروا لليل مضيا فالى اليوم (قوله فقلت لها  
قد خاب) كذا الا كخاب بخما معجبة ثم موحدة وفى رواية عتقل فقلت قد خاب من فقلت ذلك

فاذا نزلت جثته بما حدث  
من خبر ذلك اليوم من  
الوشى وأغيره واذا نزل  
فعل مثل ذلك وكلمعشر  
قرش تغلب النساء فلما  
قدمنا لى الانصار اذا قوم  
تقلبهم نساؤهم فلفظ  
نساؤنا يأخذن من أدب  
نساء الانصار ففجعت على  
امرأتى فراجعته فأنكرت  
أن تراجعني قالت ولم تنكر  
أن أراجعك فوالله ان  
أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم ليراجعنه وان احداهن  
لتهمره اليوم حتى الليل  
فازعنى ذلك فقلت لها قد  
خاب

٢ قوله رواية الكشمي  
هى مافى الهامش

منهم بعظيم الجحيم ثم مشاة فعل ماض من الجحيم وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها يعظم  
 وأما سائر الروايات ففيها خائب وخسرت فخابت بالخطأ المجهمة لعطف وخسرت عليها وقد أغفل  
 من جزم أن الصواب بالجحيم والمثناة مطلقا (قوله من فعل ذلك) وفي رواية أخرى من فعلت  
 فالتدكير بالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى (قوله ثم جعت على شيائي) أي بسببها جعها  
 فيه أي إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض شايه فإذا خرج إلى الناس لبسها (قوله  
 فدخلت على حفصة) يعني بآبته وبدأ بهم المنزلة ثم منه (قوله قالت لهم) في رواية عبيد بن خنيس أنا  
 لتراجعه وفي رواية جادين سلمة فقلت ألا تفتن الله (قوله أفتأمنين أن يغضب الله لغضب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فتلكي) كذا هو بالنصب لاكثر وقوع في رواية عقيل فتملكين وهو على تقدير  
 محذوف وتقدم في باب المعرفة ٣ من كتاب المظالم أفتأمن أن يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أو على الصدق الصواب أفتأمنين وفي آخره فتلكي كذا قال وليس بخطأ لا يمكن وجهه وفي رواية  
 عبيد بن خنيس فتملكين يكون الكفا على خطاب جماعة السامع وعند عقيل فتملكين وهو تقدير  
 اللام إلى أحدرك عقوبة الله وغضب رسوله (قوله لا تستكثري التي صلى الله عليه وسلم) أي  
 لا تقبلي منه الكثير وفي رواية يزيد بن رومان لا تكلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول  
 الله ليس عنده ذنوب ولا ذراهم فما كان لك من حاجة حتى ذهبت فليس (قوله ولا تراجعني في شيء)  
 أي لا تزدديه في الكلام ولا تردى عليه قوله (قوله ولا تجريه) أي ولو جريه (قوله ما بدا لك) أي  
 ظهر لك (قوله ولا يفرئك أن) يفتح ألف ويكسر ها أيضا (قوله جارتك) أي ضرتك وهو على  
 حقيقته لأنها كانت مجاورة لها والأولى أن يجعل اللفظة هنا على معنيته أصلا حسنة لكل منهما  
 والعرب نطق على الضمة جارة لتجارها المعنوي لكونها معند شخص واحد وإن يكن حسبا  
 وقد تقدم شيء من هذا في آخر شرح حديث أم زرع ووقع في حديث جل بن مالك كنت بين  
 جارتين يعني ضرتين فانه فسر في الرواية الأخرى فقال امرأتين وكان ابن سيرين يكره تسميتهما  
 ضرة ويقول انها لا تضرب ولا تذهب من رزقي الأخرى بشي وإنما هي جارة والعرب تسمى  
 صاحب الرجل وخطبته جارة وتسمى الزوجة أيضا جارة لخطم الرجل وقال القرطبي اختار عمر  
 تسميتهما جارة لأنها تسمى أن يضاق لفظ الضرة إلى أحسن أمهات المؤمنين (قوله أيضا)  
 من الوضاعة ووقع في رواية معمر أوسم بالمهمل من الوضاعة وهي العلامة والمراد أن كل الجبال  
 وسمه أي أعلمه وهامة (قوله وأحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم) المعنى لا تغتري بكون عائشة  
 تفعل ما تهتكت عنه فلا يؤاخذها بذلك فانه تبادل بجمالها وبمحبة التي صلى الله عليه وسلم فانه لا  
 تغتري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك المنزلة فلا يكون لك من الدلائل مثل الذي لها  
 ووقع في رواية عبيد بن خنيس أين من هذا ولقظه ولا يفرئك هذه التي أعجبها أحسنها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أيها ووقع في رواية سليمان بن بلال عند مسلم أعجبها أحسنها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أو العطف وهي أين وفي رواية الطيالسي لا تغتري بحسن عائشة وتوب  
 رسول الله أيها وعند ابن سعد في رواية أخرى أنه ليس لك مثل خطوة عائشة ولا حسن زينب يعني  
 بنت جحش والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد أحكامه السهيلي عن بعض  
 المشايخ أنه جعله من باب حذف حرف العطف واستحسنه من جمعه وكتبوه حاشية قال السهيلي

من فعل ذلك منهم ثم  
 جعت على شيائي فتركت  
 فدخلت على حفصة فقلت  
 لها أي حفصة أتغضب  
 احدا كن التي صلى الله  
 عليه وسلم اليوم حتى الليل  
 قالت نعم فقلت قد خبت  
 وخسرت أفتأمنين أن  
 يغضب الله لغضب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 فتملكي لا تستكثري  
 التي صلى الله عليه وسلم ولا  
 تراجعني في شيء ولا تجريه  
 وسلي ما بدا لك ولا يفرئك  
 ان كانت جارتك أو ضامتك  
 وأحب إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم يريد عائشة

٣ قوله في باب المعرفة من  
 كتاب المظالم هكذا في الاصول  
 ولم يرباب المصنف في كتاب  
 المظالم في نسخ الصحيح فخر  
 اه محققه

وليس كما قال بل هو مرفوع على البديل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذه من قوله لا يترك هذه فهذه فاعل والتي فت وجب بديل اشتمال كما تقول كما عجبني يوم الجمعة صوم فيه ويرى زيد حب الناس له ١٥ وثبت الواو بردي رده وقد قال عباس يجوز في حب الرفع على أنه عطفيان أو بديل اشتمال أو على حذف حرف العطف قال وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض وقال ابن التين حب فاعل وحسنه بالنصب مفعول من أعجبهم فلا يصح بديل الحسن منه رسول الله إياها من أجل حسنها قال والضمير الذي يلي أعجبهم منصوب فلا يصح بديل الحسن منه ولا الحب وزاد عيسى في هذه الرواية ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة اقرايتي منها يعني لان أم عمر كانت مخزومية مثل أم سلمة وهي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة والدة عمر ختمت هاشم بن المغيرة فهي بنت عمه وفي رواية يزيد بن رومان ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي وكأنه أطلق عليها خالة لكونها في درجة أمه وهي بنت عمها ويحتمل أن تكون ارتفعت معها أو أختها من أمها (قوله دخلت في كل شيء) يعني من أمور الناس وأرادت الغالب بديل قولها حتى يتبين أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه فان ذلك قد دخل في عموم قولها ما كنى لكنها لم تزد (قوله فآخذتني والله أخذنا) أي منعني من الذي كنت أريده تقول أخذ فلان على بديلان أي منعه عما يريد أن يفعله (قوله كسرتني عن بعض ما كنت أجد) أي أخذتني بأسانها أخذتني عن مقصدي وكلامي وفي رواية لابن سعد قالت أم سلمة أي والله اننا لكما فاعل تحفل ذلك فهو أولي به وانها ناعنه كان أطوع عندنا منك قال عمر قد مدت على كلامي هن وفي رواية يزيد بن رومان ما عننا أن نغار على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهكم بفقرنا عليكم وكان الحامل لعمر على ما وقع منه شدة شقيقته وعظم نصيحته فكان يسط على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له افعل كذا ولا تفعل كذا كقوله احببناك وقوله لاتصل على عبد الله بن أبي وغير ذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحفل ذلك لعلمه بجمعة نصيحته وقوته في الاسلام وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال وافقت الله في ثلاث الحديث وفيه وبلغني معاينة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فدخلت عليهن فقلت لئن اتيتن وألبسدين الله رسولك خير امنكن حتى آيت اعدى نساءه فقالت يا عمر أمان رسول الله ما يعظ نساءه حتى تعظهن أنت وعنده المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج الخطيب في المهمات وجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور وفي رواية ابن عباس عن عمر هناك كن التعبد أولى فان في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مبرويه وبلغني من كان من أمهات المؤمنين فاستقر بيني أقول لتكفن الحديث ويؤيد التعدد اختلاف اللفاظ في جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم (قوله وكذا قد تحدثنا أن غسان تنعل الخليل في المنظار بلقط تنعل النعال أي تستعمل النعال وهي نعال الخليل ويحتمل أن يكون بالوحدة ثم المنفعة ويؤيد لفظ الخليل في هذه الرواية وتنعل في الموضعين يفتح أوله وأنكر الجوهري ذلك في الدابة فقال أنعلت الدابة ولا تقل نعلت فيكون على هذا ضم أوله وحكي عباس في تنعل الخليل الوجهين وغفل بعض المتأخرين فردع عليه وقال الموجود في الخضرى تنعل النعال فاعتمد على الرواية التي في المنظار ولم يستحضر التي هنا وهي التي تكلم عليها عباس (قوله لتغزونا) وقع في رواية سعيد بن

قال عمر وكذا قد تحدثنا أن  
غسان تنعل الخليل لتغزونا

٢ قوله دخلت في كل شيء وقوله  
فأخذتني والله أخذنا وقوله  
كسرتني عن بعض ما كنت  
أجد هذه الكلمات لم توجد  
في نسخ الصحيح التي بأيدينا  
فعلها رواية للشارح وحرر  
نظمها ١٥

حينئذ ونحن نتخوف ملكا من ملوك غسان ذكرنا أنه يريد أن يسير بنا فقد امتلأت صدورنا منه وفي روايته التي في اللباس وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له فيبقى الاملاك غسان بالشام كما تخاف أن يأتينا وفي رواية الطيالسي ولم يكن أحدا خوف عندنا من أن يفروا ذلك من ملوك غسان (قوله) فنزل صاحبنا الانصاري يوم نوبته فرجع البنا عشاء فضرب بابي ضربا شديدا وقال أم هو) أي في البيت وذلك لبطء اجابته لم فظن أنه خرج من البيت وفي رواية عقيل أنا أم هو وهي أولى (تجولاه ففرغت) أي خفت من شدة ضرب الباب بخلاف العادة (تجولاه ففرغت البه فقال قد حدث اليوم أمر عظيم قلت ما هو أبا غسان) وفي رواية معمر أجات وفي رواية عبيد بن حنين أبا غسان في وقد قدمت تسميته في كتاب العلم (قوله) لا بل أعظم من ذلك وأقول هو بالنسبة إلى عمر لكون حفصة بنته منهن (قوله) طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عمرو عبيد الله بن أبي نوري طلق بالحزم ووقع في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد فقال الانصاري أمر عظيم فقال لعزل الحارث بن أبي شمر سارا البنا فقال الانصاري أعظم من ذلك قال ما هو قال ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قد طلق نسائه وأخرج نحوه من رواية الزهري عن عمر عمة عن عائشة ومسمى الانصاري أوس بن خولى كما تقدم ووقع قوله طلق مقرونا بالظن (قوله) وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر (يعني بهذا الحديث) فقال) يعني الانصاري) اعترل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه (لم يذكر البخاري هنا من رواية عبيد بن حنين الا هذا القدر وما ما بعده وهو قوله) فقلت خابت حفصة وخسرت فهو بقية رواية ابن أبي نوري لا هذا التعلق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التحريم بل فقلت جاء الفسائي فقال بل أشد من ذلك اعترل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فقلت رغم أنف حفصة وعائشة وظن بعض الناس أن من قوله اعترل إلى آخر الحديث من سياق الطريق المعلق وليس كذلك لما بينته والموقع في ذلك ايراد البخاري هذه اللفظة المعلقة عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المسافر من رواية ابن أبي نوري فصار الظاهر أنه تحول إلى سستان عبيد بن حنين وقد سلم من هذا الاشكال النسبي فلم ينسق المتن ولا التقدير الملق بل قال فذكر الحديث وأجترأ بما وقع من طريق ابن أبي نوري المطام ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير التحريم ووقع في مستخرج أبي نعيم ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث ولا اشكال فيه وكان البخاري أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو طلق نسائه لا يتفق الروايات عليه فعمل بعضهم رواها بالمعنى ثم وقع عند مسلم من طريق سمك بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال قد خلت المحدث فإذا الناس يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وعند ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال لقيني عند الله بن عمر ببعض طرق المحدث فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق نسائه وهذا ان كان مخفوفًا لعل على أن ابن عمر لا يراه وهو جاس من منزله فأخبره بمثل ما أخبره الانصاري واهل الحزم ووقع من اشاعة بعض أهل التفريق فتأمله الناس وأصله ما وقع من اعترال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه ولم تجر عادته بذلك فظنوا أنه طلقهن ولذلك لم يعاتب عمر الانصاري على ما جرأ به من وقوع ذلك وقد وقع في حديث سمك بن الوليد عند مسلم في آخره وزات هذه الآية واذا جاءهم أمر من الأم

فنزله صاحبنا الانصاري يوم نوبته فرجع البنا عشاء فضرب بابي ضربا شديدا وقال أم هو ففرغت فخرجت البه فقال قد حدث اليوم أمر عظيم قلت ما هو أبا غسان قال لا بل أعظم من ذلك وأقول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر فقال اعترل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فقلت

تج  
٣٢٧/٤

أوالخوف إذا عوا به إلى قوله يستنطونه منهم قال فكنت أنا أستنط ذلك الأمر والمعنى لوردوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو المخبر به أو إلى أولى الأمر كما كبار الصحابة لعلهم المراد منه باستخراجهما إليهم والتلف ما يخفى عن غيرهم وعلى هذا فالمراد بالأدعاء قولهم - وأشاعتهم - أنه طلق نساءه بغير تحقق ولا ثبت - حتى شفى - عرفى الاطلاع على حقيقة ذلك وفى المراد بالمداع وفى الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها (قوله خابت حفصة وخبرته) إنما خصهم بالذكر كما كانت أمانة لكونها بآيته ولكونه كان قريب العهد بتخدير هامن وقوع ذلك ووقع في رواية عبيد بن حنن فقالت رغم أنف حفصة وعائشة وكانه خصهما بذلك لكونهما كانتا السبب في ذلك كما سأتى بيانه (قوله قد كنت أظن هذا وشك أن يكون) بكسر الشين من يوشك أى يربو ذلك لما كان تقدم له من أن مراجعتي قد تقضى إلى الغضب انقضى إلى الفرقة (قوله فصلت صلاة النحر مع النبي صلى الله عليه وسلم) فى رواية - مالا دخلت المسجد فإذا الناس يشفقون الحصى - ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وذلك قبل أن يؤمر من الجلب كذا فى هذه الرواية وهو غلط بين فان نزول الجلب كان فى أول زواج النبي صلى الله عليه وسلم زينا بنت جحش كما تقدم بيانه وانحطافى نفسه من سورة الاحزاب وهذه القصة كانت ساب نزول آية التخيير وكانت زينا بنت جحش فبين خبر وقد تقدم ذكر عمر لها فى قوله ولا حسن زينا بنت جحش وسأتى بعد ثمانية أبواب من طريق إلى النخعي عن ابن عباس قال قال عمار واما نساء النبي صلى الله عليه وسلم يكنى فخرجت إلى المسجد فجاء عمر فعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى غرفة له فذكر هذه القصة مختصرا حضورا بين عباس ومشاهده ذلك يقتضى تأخر هذه القصة عن الجلب فان بين الجلب واتقال ابن عباس إلى المدينة مع أئمه نحو أربع سنين لأنهم قدموا بعد فتح مكة فآية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان والجلب كان سنة أربع أو خمس وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالسناد الذى خرج به مسلم أيضا قول أبى سفيان عندى أهل العرب أم حبيبة أترجوها قال نعم وأنكره الأنعمو بالغ ابن حزم فى انكاره وأجابوا بتاويلات بصدده ولم تعرض لهذا الموضوع وهو نظير ذلك الموضوع والله الموفق وأحسن محامله عندى أن يكون الراوى لما رأى قول عمر انه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الجلب فخرجه لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الجلب فقد يدخل من الباب ويتخاطبه من وراء الجلب كالإيمان من وهم الراوى فى لفظه من الحديث أن يطرأ حديثه كله وقد وقع فى هذه الرواية موضع آخر مشكك وهو قوله فى آخر الحديث بعد قوله فضحك النبي صلى الله عليه وسلم فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزلت أنشب الجلب ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنما عشى على الأرض ما عساه يده فقلت يا رسول الله إنما كنت فى الغرفة تسعاً وعشرين فأن ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل عقب ما خاطبه عمر فبينه أنه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعاً وعشرين يوما وساق غيره ظاهراً فى تكلمه معه فى ذلك اليوم وكفى به عمل عمر تسعاً وعشرين يوماً لا يتكلم فى ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة فى المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الغرفة ويستأذن ولكن تأويل هذا سهل وهو أن يحمل قوله فنزل أى بعد أن مضت المدة ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي صلى

خابت حفصة وخبرته  
قد كنت أظن هذا وشك  
أن يكون جسمه على  
ماتى فصلت صلاة النحر  
مع النبي صلى الله عليه وسلم  
فدخل النبي صلى الله عليه  
وسلم مشرباً له فاعتزل فيها

الله عليه وسلم في تلك المدة التي حلف عليها فاتفق أنه كان عنده عند إرادته النزول ففزل معه ثم خشي أن يكون نسي فذكره بكاذرته عائشة كإسأني وبما يؤيد تأخر قصة الخبر ما تقدم من قول عوفي رواية عبيد بن حنبل التي قدمت الإشارة إليها في المظالم وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قدامه مقام له الاملاك غسان بالشام فان الاستقامة التي أشار إليها انما وقعت بعد فتح مكة. وقدمت في غزوة الفتح من حديث عرو بن سلمة الحرشي وكتاب العرب تلوم باسلامهم الفتح فيقولون اتركوه وقومهم فان ظهر عليهم فهو نبي فلما كانت وقعة الفتح يادرك كل قوم باسلامهم اه والفتح كان في رمضان سنة ثمان ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة في أوخر ذى القعدة منها فلما هذا كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب فظهر أن استقامته من جولة صلى الله عليه وسلم انما كانت بعد الفتح فاقضى ذلك أن الخبر كان في أول سنة تسع كما قبلته وعن جزم بأن آية الخبر كانت سنة تسع البساطي وأتباعه وهو المعتمد (قوله) ودخل على حفصة فاذا هي تسكي في رواية مالك أنه دخل وألا على عائشة فقال يا بنت أبي بكر أقد بلغ من سائك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت مالى ولك يا ابن الخطاب عليك بعينك وهي بعين مهمله مفتوحة وتحتانية ساكنة بعدها موحدة ثم مشناة أى عليك بخاصة وموضع سرك وأصل العيبة الوعاء الذي تجعل فيه الشيا وبقيس المتاع فاطلقت عائشة على حفصة أنها عيبة عز بطريق التشبيه ومرادها عليك بوعظ ابنتك (قوله) ألم أكن حذر لك زائد في رواية مالك لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحب ولولا أنا لطلقك فكبت أشد الكائنات لاجتماع عندها من الحزن على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما تتوقعه من شدة غضب أبيها عليها وقد قال لها فبما أخرجه ابن مردويه والله أن كان طلقك لأكلك أبدا وأخرج ابن سعد والدارمي والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها ولأن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمرو وأسناده حسن ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاني فقال لي راجع حفصة فانها صوامئة قوامئة وهي زوجتك في الجنة وقس مختلف في صحبته ونحوه عند من مرسل محمد بن سيرين (قوله) هاهو ذا معترل في المشربة في رواية مالك فقالت لها ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هو في خزانة في المشربة وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب المظالم وانما باضم الراميه فمجهول وجهها مشارب ومشربات (قوله) خرجت فثمت الى المنبر فاذا حوله رهاط يسكي بعضهم لم تأف على تسبيحهم وفي رواية سمك بن الوليد دخلت المسجد فاذا الناس يتكثرون بالحصى أى بضربون به الارض كقول المجهوم المفكر (قوله) ثم غلظي مأجدا أى من شغل قلبه بما بلغه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه وذلك لا يكون الا عن غضب منه ولا احتمال صحة ما أشيع من تطلق نسائه ومن جلطن حفصة بنت عرق فتقطع الوصلة بينهما وفي ذلك من المشقة عليه ما لا يخفى (قوله) فقالت لغلالم له أسود في رواية عبيد بن حنبل فاذا رسول الله في مشربة ترى عليها بجملة وغلالم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس الجملة واسم هذا الغلام رباح بنع الراعي تخفيف الموحدة سماه مالك في روايته ولفظه قد خلت فاذا اناب رباح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعد على أسكفة المشربة مدلى رجله على نقي من خشب

ودخلت على حفصة فاذا هي تسكي فقلت ما يسكي ألم أسكن حذر لك هذا أطلقك النبي صلى الله عليه وسلم قالت لا أدري هاهو ذا معترل في المشربة فخرجت فثمت الى المنبر فاذا حوله رهاط يسكي بعضهم فجلست معهم قليلا ثم غلظي ما أجد فثمت في المشربة التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لغلالم له أسود



استاذن لعرف دخل الغلام فكلّم النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال قلت النبي صلى الله عليه وسلم وذكر لك له فصمت فأنصرفت

حتى جلست مع الرطب الذين  
عند المنبر ثم علمني ما أجد  
فخفت فقلت للغلام استاذن  
لعمري فدخل ثم رجع فقال  
قد ذكرتك له فصمت  
فرجعت فجلست مع الرطب  
الذين عند المنبر ثم علمني  
ما أجد فخفت للغلام فقلت  
استاذن لعمري فدخل ثم  
رجع إلى فقال قد ذكرتك له  
فصمت فلما وليت منصفا  
قال إذا السلام يدعوني  
فقال قد أذن لك النبي صلى  
الله عليه وسلم فدخلت على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فإذا هو مضطجع على  
رمال حصير ليس يشبهه غيره  
فراش قدأثر الرمال بحببه  
متكنا على وسادة من آدم  
حشوها ليف فسلمت عليه  
ثم قلت وأنا قائم يا رسول  
الله أطلعت نسائك فرفع  
إلى بيصره فقال لا تفتل  
الله أكبر ثم قلت وأنا قائم  
أستأنس يا رسول الله ولو  
رأيتني وكأنت غريش  
تفتل النساء فلما قدسنا  
المدنية أقدم فظلمهم  
نساؤهم فتقسم النبي صلى  
الله عليه وسلم

٢ قوله فكسبت منصرفا

فاذا الغلام هكذا بنسخ  
النسخ التي بأيدينا الذي  
في المتن بأيدينا فلما وليت  
منصرفا قال إذا السلام

وهو جذع يرق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخدر وعرف به ذاتفسيرا للجملة المذكورة  
في رواية غيره وسألت في حديث أبي الغضائ الذي أشرفت إليه بحيث في ذلك والأسكنة في روايته  
بضم الهمزة والكاف بينهما ماله ثم فاه مشددة هي عتبة الباب السفلى وقوله على فقير بشون  
ثم قاف وزن عظيم أي منقور ووقع في بعض روايات مسلم بضم السين وهو الذي جعلت  
فيه وقعة الدرج (قوله استاذن لعمري) في رواية عبيد بن حنن فقلت له قل هذا عن النبي المطالب  
(قوله فصمت) بنسخ الميم أي سكنت وفي رواية سمالك فظنن رباح إلى القرعة ثم نظرت إلى فلم يقل  
شيئا وانفتحت الروايات على أنه أعاد الذهب وانجى ثلاث مرات لكن ليس ذلك صريحا في  
رواية سمالك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستاذن فقط ولم يقع شيء من ذلك في رواية عبيد بن  
حنن ومن حفظ جملة من لم يحفظ ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في الرقبتين  
الاولتين كان ناعما وظن أن عمر جاسطة طفلة على أزواجه لكون حفصة ابنته منهن (قوله  
فكسبت منصرفا) أي رجعت إلى ورائي فاذا الغلام يدعوني وفي رواية معمر فوليت مدبرا  
وفي رواية سمالك ثم رفعت صوفي فقلت رباح استاذن لي قافى أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ظن أني جئت من أجل حفصة والله لئن أمرني بضرب عنقه لأضرب عنقه وهذا يقوى  
الاحتمال الثاني لأنه لما صرح في حق ابنته بما قال كان أبداً ن يستطفه لضرائرها (قوله فاذا  
هو مضطجع على رمال) بكسر الراء وقدمت وفي رواية معمر على رمل يسكون الميم والمراد به  
النسيج تقول رملت الحصير وأرملته إذا نسجته وحصير ممل أي منسوج والمراد هنا أن سريره  
كان مملوا بحصير ممل بالحصير ووقع في رواية أخرى على رمال سرير ووقع في رواية سمالك  
على حصير وقد أثر الحصري في جنبه وكأنه أطلق عليه حصيرا نقلا وقال الخطابي رمال الحصير  
ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخطوط في الثوب فكانت عنده اسم جمع وقوله ليس يشبهه غيره فراش قد  
أثر الرمال بحببه يؤيد ما قدمته أنه أطلق على نسيج السرير حصيرا (قوله فقلت وأنا قائم أطلعت  
نسائك فرفع إلى بيصره فقال لا تفتل الله أكبر) قال الكرماني لما ظن الانصاري أن الاعتزال  
طلاق أو ناسي عن طلاق فأخبر عمر وقوع الطلاق بإزماءه فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجده  
حقيقة كبرنجها من ذلك اه ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا له على ما أنتم به عليه من عدم وقوع  
الطلاق وفي حديثهم سلمة عند ابن سعد فذكر غير تركيبة سمعنا ها ونحن في بيوتنا فلما نأثر عمر  
سأله أطلعت نسائك فقال لا تكبر حتى جانا المنبر بعد ووقع في رواية سمالك فقلت يا رسول  
الله أطلعتن قال لا قلت اني دخلت المسجد والمسلمون يسكنون الحسا يقولون طلق رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نسائك أنا قائل فأخبرهم أنك لم تطلقهن قال نعم إن شئت وفيه فصمت  
على باب المسجد فنادت بأعلى صوفي لم يطلق نسائك (قوله ثم قلت وأنا قائم أستأنس يا رسول الله  
لو رأيتني) يحتمل أن يكون قوله استفسرها ما ينطبق الاستاذن ويحتمل أن يكون حال من القول  
المذكور بعد وهو ظاهر سساق هذه الرواية وجزم القرطبي بأنه لا لاستفسرها فيكون أصله  
بهمزة تنبهي لجداهما وقد تحذف في تحقفا وسمناه أي تبسط في الحديث واستاذن في ذلك  
لقرينة الحال التي كان فيها لعله بأن بنه فكانت السبب في ذلك نخشى أن يلحقه هو شيء من  
المصلحة ففيه كالتقصيص عن الابتداء بالحديث حتى استاذن فيه فيه قوله يا رسول الله لو رأيتني وكذا

وكذا قوله لا تفتل وأنا قائم أطلعت والذي في المتن بأيدينا ثم قلت وأنا قائم يا رسول الله أطلعت فعمل ما في السارح رواية له اه

مشرقرش قلب النساء فساق ماتن دم وكذا في رواية عقيل ووقع في رواية معمر أن قوله  
 أسأئس بعد سباق القصة ولفظه فقلت الله أكبر لو رأيتنا يا رسول الله وكنا معشر قرش فساق  
 القصة فقلت أسأئس يا رسول الله قال نعم وهذا بين الاحتفال الاول وهو أنه أسأذن في  
 الاستئناس فلما أذن له فيه جلس (قوله) ثم قلت يا رسول الله لو رأيتني ودخلت على حفصة الى قوله  
 فتبسم تبسمه أخرى (الجملة) حالة أي حال دخولي عليها وفي رواية عبد بن حنين فذكر له الذي  
 قالت لحفصة وأما سلمة والذي ردت على أم سلمة فضحك وفي رواية سمك فلم أزل أحدثه حتى تحسر  
 الغضب عن وجهه وحتى كثر فضحك وكان من أحسن الناس نغراسا في الله عليه وسلم وقوله  
 تحسره بهلتهن أي تكشف وزنا ومعنى وقوله كثر بفتح الكاف والمجبة أي أبدى أسنانه ضاحكا  
 قال ابن السكيت كثر وتبسم وابتم وافترعني فإذا زاد قيل قهقهه وكرر وقد جافى صفته  
 صلى الله عليه وسلم كان ضحكة تبسم (قوله) فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم تبسمه تبشيد  
 السين والكشيم في تبسمه (قوله) فرفعت بصري في بيته أي نظرت فيه (قوله) غير أهبة ثلاثة  
 في رواية الكشي هي ثلاث الأهبة بفتح الهمزة والهاو بضمة الألف وبضمة الياء والهاو فيه  
 لاه بالغة وروى عن أهاب على غير قياس وهو المجدل الباغ وقيل هو المجدل مطلقا بفتح أوله وبعث  
 والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرع في دفعه ولم يكمل قوله في رواية سمك بن الوليد فإذا  
 أتق معلق والاقني وزن عظيم الجلد الذي لم يتم ذباغ به يقال آدم وأدم وأق وأق وأهاب  
 وأهوب وعاد وعود وعود لم يحمي فعمل وفعل على فعل فتحت في الجمع الأهذه الأحرى  
 والاكثر أن يحمي فعل بضمين وزاد في رواية عبد بن حنين وإن عند رجله قريبا بقا وظاه  
 مجة مصبويا بعدتين وفي رواية أبي ذر مصبورا قال النووي ووقع في بعض الأصول  
 مصبورا بضاد مجة وهي لغة والمراد بالمصبور بالمهمل والمجبة المجموع ولا ينافي كونه مصبويا بل  
 المراد أنه غير مستر وإن كان في غير وعاء بل هو مصبوب يجمع وفي رواية سمك فنظرت في خزنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أنا بأشعة من شهر بنحو الصاع ومثلها قرظا في ناحية الغرفة  
 (قوله) ادع الله فلدوس على أمك في رواية عبد بن حنين فيكبت فقال وما بك فقلت  
 يا رسول الله إن كسري وقصر فيهما همانه وأنت رسول الله وفي رواية سمك فاستدردت  
 عنائي فقال ما بك يا ابن الخطاب فقلت وما لي لا أبكي وهذا الحصير قد أثر في جنبك وهذه  
 خزانتك لا أرى فيها إلا ما أرى في ذلك قصر وكسري في الأسيار والعمار وأنت رسول الله  
 وصفونه (قوله) جلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان مستكبا فقال أوفى هذا أنت يا ابن  
 الخطاب (قوله) رواية معمر عند مسلم أوفى شك أنت يا ابن الخطاب وكذا في رواية عقيل المأخوذة  
 في كتاب المطالب والمعنى أنت في شك أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا وهذا يشير  
 بأنه صلى الله عليه وسلم ظن أنه يكي من جهة الأمر الذي كان فيه وهو غضب النبي صلى الله عليه  
 وسلم على نساءه حتى اعتزلن كراهة أمر الدنيا بأجابه (قوله) إن أولئك قوم قد علموا  
 طبائهم في الحياة الدنيا وفي رواية عبد بن حنين ألا ترضى أن تكون لهم الدنيا ولكم الآخرة  
 وفي رواية له ما بالثنية على ارادة كسري وقصر لخصيصهم ما بالذ كر والآخرى بارادتهم ما ومن  
 تبسمها أو كان عن مثل حالهما زاد في رواية سمك فقلت بل (قوله) فقلت يا رسول الله استقر لي

ثم قلت يا رسول الله لو رأيتني  
 ودخلت على حفصة فقلت  
 لها لا يغرنك أن كنت جارتك  
 أو ضامتك وأحب إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يريد  
 عائشة فتبسم النبي صلى الله  
 عليه وسلم تبسمه أخرى  
 فجلست حين رأته تبسم  
 فرفعت بصري في بيته  
 فوالله ما رأيت في بيته شأ  
 ردا البصر غير أهبة ثلاثة  
 فقلت يا رسول الله ادع الله  
 فلدوس على أمك فأت  
 فارس والروم قدوس عليهم  
 وأعطوا الدنيا وهم  
 لا يعبدون الله فجلس النبي  
 صلى الله عليه وسلم وكان  
 متكئا فقال أوفى هذا أنت  
 يا ابن الخطاب إن أولئك قوم  
 قد علموا طبائهم في الحياة  
 الدنيا فقلت يا رسول الله  
 استقر لي

أى عن جراحى بهذا القول يحضرتك أوعن اعتقادى أن التجمعات الدينية مرغوب فيها أو  
عن ارادى ما فيه مشايخ الكفار فى ملابسهم ومعابشهم (قوله) فاعتزل التى صلى الله عليه  
وسلم نساء من أجل ذلك الحديث الذى أفشته حفصة الى عائشة كذا فى هذه الطريق لم يفسر  
الحديث المذكور الذى أفشته حفصة وفيه أيضا وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهر من شدة  
موجده عليهن حين عاتبه الله وهذا أيضا منهم ولم أره مفسرا وكان اعتزاله فى المنسوبة كفى  
حديث ابن عباس عن عمر فأتى محمد بن الحسن المخزومى فى كلبه أخبار المدينة بسنا له مرسل  
أنه صلى الله عليه وسلم كان يبيت فى المشربة يقبل عند داره على خلوة بهر كانت هناك وليس  
فى شئ من الطرق عن الزهري بسند حديث الباب الاماروا ابن اسحق كما أشرت اليه فى تفسير  
سورة التجرى والمراد بالمعانة قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الايات وقد اختلف فى  
الذى حرم على نفسه وعوتب على تحريمه كما اختلف فى باب حلقه على أن لا يدخل على نساءه على  
أقوال فالذى فى الصحيحين أنه المرسل كالمضى فى سورة التجرى مختص من طريق عبد بن عمر  
عن عائشة وسأنى بالبط منته فى كتاب الطلاق وذكر فى التفسير قول آخر أنه فى تحريم  
جارية مارية وذكر هناك كثير من طرقه ووقع فى رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن  
مردويه ما يجمع القولين وفيه أن حفصة أهدت لها عكة فباعها لعل وكان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا دخل عليها حبسته حتى تلعقه أو نطقه منها فقالت عائشة لما ربه عندها حبسة  
يقال لها خضر اذا دخل على حفصة فانظري ما يضع فأخبرتها الجارية بشأن المرسل فأرسلت  
الى صواحبها فقالت اذا دخل عليكن فقلن انا نتجسد منكم ريح مفاقر فقال هو عسل والله  
لا تطعمه أبدا فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تاتى أباه فأذن لها فذهبت فأرسل الى جاريته  
مارية فأدخلها بيت حفصة قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرجت ووجهة بقطر  
وحفصة تنكى فعاتبتها فقال أشهدك أنها على حرام انظري لا تخبرى بهذا امرأة وهى عندك  
أمانة فلما خرجت فرغت حفصة الحداد الذى بينها وبين عائشة فقالت ألا تبشرك ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد حرم أمته فتركت وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه  
خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة قد دخل رسول الله بجاريته القبطية بيت حفصة فجاءت  
فرقبته حتى خرجت الجارية فقالت له أمانى قد رأيت ما صنعت قال فاكتمى على وهى حرام  
فانطلقت حفصة الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة أما يوحى فترس فيه بالقبطية وبسلم  
لنساءك سأرا ما يهن فتركت الآية وجاء فى ذلك ذكر قول ثلث أخرجه ابن مردويه من طريق  
الضحاك عن ابن عباس قال دخلت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم بها فوجدت معه  
مارية فقال لا تخبرى عائشة حتى أبشرك بشارة أن أباك بلى هذا الامر بعد أن بكر إذا أتممت  
ذهبت الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك والله كنت منه أن يحرم مارية فخرمها جاء  
الى حفصة فقال أمرت أن لا تخبرى عائشة فأخبرتها فعاتبتها ولم يعاتبها على أمر الخلافة فلهاذا  
قال الله تعالى عرى بعضه وأعرض عن بعض وأخرج الطبرانى فى الاوسط وفى عشرة النساء عن  
أبي هريرة نحوه بنامه وفى كل منهم ما ضعف وجاء فى سبب غضبه منهن وحلقه أن لا يدخل عليهن  
شهر اقصة أخرى فأخرج ابن سعد من طريق مرة عن عائشة قالت أهديت لرسول الله صلى الله

فاعتزل النبي صلى الله  
عليه وسلم نساءه من  
أجل ذلك الحديث حين  
أفشته حفصة الى عائشة  
تسعا وعشرين ليلة

قوله الذى أفشته هكذا  
بالنسخ بأيدينا والذى فى  
المتن بأيدينا حين أفشته  
فعل ما فى الشارح رواية  
له اه

عليه وسلم هدية فارسل الى كل امرأة من نسائه فصيها فلم ترض زينب بنت جحش بصبها فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة لقد آفأت وجهك ترد عليك الهدية فقال لا تنأى هون على الله من أن تغمغنى لا أدخل عليك شهرا الحديث ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه وفيه ذبح فيما قسمه بين أزواجه فارسل الى زينب بصبها فرفده فقال زيدوها لانا كل ذلك ترد فذكر نحوه وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال جاء أبو بكر والناس جلوس ياب النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لاحد منهم فاذن لابي بكر فدخل ثم جاء عمر فاستاذن فاذن له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسوا وحوله نسائه وقد كرا الحديث وفيه عن حولى كما ترى بسا لنى النفقة فقام أبو بكر الى عائشة وقام عمر الى حفصة ثم اعتزلن شهرافذ كرزول آية التخيرو ويحتمل أن يكون مجموع هذه الاشياء كان سببا لاعتزالهن وهذا هو اللاحق بحكاهم اخلاقه صلى الله عليه وسلم وسعة صدره وكثرة صفه وأن ذلك لم يقع حتى تكرر وجهه منهن صلى الله عليه وسلم ورضى عنهن وقصر ابن الجوزي فتنسب قصة الذبح لان حبيب بن غير اسنادوهي مستندة عند ابن سعد وأهم قصة النفقة وهي في صحيح مسلم والاربع من الاقوال كلها قصة مارية لاختصاص عائشة وحفصة بها بخلاف العسل فانه اجتمع فيه جماعة ممن كن سائقى ويحتمل أن تكون الاسباب جميعها اجتمعت فاشترى الى أهلهما ويؤيده شمول الحلف للجمع ولو كان مثلا في قصة مارية فقط لاختص بحفصة وعائشة ومن اللطائف أن الحكمة في الشروع أن مشروعية الهجر ثلاثة أيام أن عدتهن كانت تسعة فاذا ضربت في ثلاثة كانت سبعة وعشرين واليومان المارية لكونها كانت أمة فنقصت عن الحرائر والله أعلم **(قوله)** فاعتزل النبي نسائه من أجل ذلك الحديث الذى أفشته حفصة الى عائشة تسعاً وعشرين ليلة) العدد متعلق بقوله فاعتزل نسائه **(قوله)** وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهرا) في رواية جابر بن سلمة عند مسلم في طريق عبيد بن حنين وكان آلى منهن شهرا آلى حلف أو أقسم وليس المزايدة إلا بلاء الذى في عرف الفقهاء اتفاقا وصحبا في بعد تسعة أبواب من حديث أنس قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهرا وهذا موافق للفظ رواية جابر بن سلمة هنا وان كان أكثر الرواية في حديث عمر لم يصرحوا بلفظ الابلاء **(قوله)** من شدة موجدته عليهن) أى غضبه **(قوله)** دخل على عائشة) فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر سدا عن شاء منهن ولا يلزمه أن يسأمن حيث يلفظ ولا أن يفرق كذا قيل ويحتمل أن تكون البذاءة عائشة لكونه اتفق أنه كان وهما **(قوله)** فقالت له عائشة يا رسول الله انك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا) تقدم أن في رواية مالك بن الوليد أن عمر ذكره صلى الله عليه وسلم بذلك ولا مضافة بينهما لان في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرفة وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكا ثم ما نواردا على ذلك وقد أخرج مسلم من حديث جابر في هذا المقصة قال فقلنا فظاهر هذا الساق وهم أن من تمة حديث عمر فيكون عمر حضر ذلك من عائشة وهو محتمل عندى لكن يتوهم أن يكون هذا من تعالين الزهري في هذه الطريق فان هذا القدر عنده عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية معمر عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقسم أنه لا يدخل على نسائه شهرا قال الزهري فاجزئني عروة عن عائشة قالت قد ذكره **(قوله)** وانما أسبغت من تسع وعشرين ليلة) في روايته عقب

وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهرا من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله عز وجل فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على عائشة فبداها فقالت له عائشة يا رسول الله انك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا وانما أصبحت من تسع وعشرين ليلة أعد لها دعا

لتسع باللام وفي رواية السرخسي فيها تسع بالوحدة وهي متقاربة قال الاسماعيلي من  
هنا الى آخر الحديث وقع مدرجاً في رواية شعيب عن الزهري ووقع مفصلاً في رواية معمر  
قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (قلت) ونسبة الأدرج الى شعيب نفسه نظر فقد  
تقدم في المطالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك وأخرج مسلم طريق معمر كما قال  
الاسماعيلي منسلاً والله أعلم وقد تقدم في تفسير الاحزاب ان البخاري حكى الاختلاف  
على الزهري في قصة الخيبر هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلمة عن عائشة (قوله)  
فقال الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة في هذا الإشارة الى  
تاويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به الحصر وأن اللام في قوله الشهر للشهر من الشهر المحلوف  
عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهر وكلها كذلك وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته  
المطابقة أن الشهر تسع وعشرون فأخرج أحمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر  
رفعه الشهر تسع وعشرون قال فذكر واذك لما أنشئت فقالت يرحم الله أبا عبد الرحمن إنما  
قال الشهر قد يكون تسعاً وعشرين وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الأخير  
الذي جرت به عائشة وينتبه قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية سمك بن الوليد من  
الاشكال (قوله) قالت عائشة ثم أنزل الله آية الخيبر في رواية عقيل فأزلت وسألت في الكلام  
عليه مستوفى في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور  
أهلها وان كان عليه فسه غضاظة اذا كان في ذلك سنة تنقل ومسئلة تحفظ قاله المهبلي قال  
وفيه توفير العالم ومهاشنة عن استفسار ما يتخشى من تغييره عند ذكره وترقب خلوات العالم  
لبال عامله لو سئل عنه بحضرة الناس أنكره على السائل ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة  
وفيه ان شدة الوطأة على النساء مذمومة لان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بغير الانصاف في  
نساءهم وترك سيرة قومه وفيه تاديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لاجل اصله جهاز وجهها  
وفيه سياق القصة على وجهها وان لم يسأل السائل عن ذلك اذا كان في ذلك مصلحة من زيادة  
شرح ويبيان وخصوصا اذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك وفيه مهابة الطالب للعالم  
وبواضع العالم له وصبره على مسائلته وان كان عليه في شيء من ذلك غضاظة وفيه جواز ضرب  
الداب ودفعه الى بيع الداخل بغير ذلك ودخول الأتباع على البنات ولو كان بغير إذن الزوج  
والتنقيب عن أحوالهن لاسيما ما يتعلق بالمتزوجات وفيه حسن تظف ابن عباس وشدة حرصه  
على الأخلاق على فنون التفسير وفيه طلب علو الاسناد لان ابن عباس أقام مدة طويلاً ينتظر  
خلفه عمر ليأخذ عنه وكان يمكنه يأخذ ذلك بواسطة عنه من لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر وفيه  
حرص الصحابة على طلب العلم والنبط باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه أن طالب العلم  
يجعل نفسه وقتاً يتفرغ فيه لآمر معاشه وحال أهله وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات  
وفي حال القعود والمشي وفيه اشارة الاستجمار في الاسفار وابقاء الماء للوضوء وفيه ذكر العالم  
ما يقمن من نفسه وأهله بما يترب عليه فائدة فيه وان كان في ذلك حكاية ما يستهين وجواز  
ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه ويان في ذكر وقت العمل وفيه الصبر على الزوجات

فقال الشهر تسع وعشرون  
ليلة وكان ذلك الشهر تسعاً  
وعشرين ليلة قالت  
عائشة ثم أنزل الله تعالى  
آية الخيبر فبدأت أول  
أمرأة من نساءه فأخبرته  
ثم خبر نساءه كلهن فقلن  
مثل ما قالت عائشة

والاغضاء عن خطايهم والصفيح عما يقع منهم من زائل في حق المردون ما يكون من حق الله تعالى وفيه جواز اتخاذا الحاكم عند الحاجة أو ابايعهم من يدخل اليه بغير اذنه ويكون قول أنس المأخوذ في كتاب الحنا في المرأة التي وعظها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تعرفه ثم جاءت اليه فلم تجده وبابن محمولا على الاوقات التي يجلس فيها للناس قال المهاب وفيه ان اللام أن يحجب عن بطائه وخاصة عند الامر بتركه من جهة أهله حتى يذهب غظه ويخرج الى الناس وهو منبسط اليهم فان الكبير اذا احتجب لم يحسن الدخول اليه بغير اذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده وفيه الفرق بالاصهار والحياء منهم اذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معاتبتهم وفيه أن السكوت قد يكون بأبلغ من الكلام وأفضل في بعض الاحيان لانه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برده لم يجز لعمره والى الاستئذان مرة بعد أخرى فلما سكنت فهم عمر من ذلك انه لم يؤثر رده مطلقا أشار الى ذلك المهاب وفيه أن الحاجب اذا علم منع الاذن بسكوت المحجوب لم ياذن وفيه مشروعية الاستئذان على الانسان وان كان وحده لا خجل أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له اذا وجأ حصول الاذن وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كإسباني في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ولا استدراك على عمر من هذا القصة لان الذي وقع من الاذن في المرة الثالثة وقع اتفاقا ولو لم يؤذن له فالتذييل يظهر أنه كان يعود الى الاستئذان لانه صرح كإسباني بأنه لم يبلغه ذلك الحكم وفيه ان كل لغة أشبه وقضاها المرء في الدنيا فهو مستحجال من نعم الله الآخرة ولو ترك ذلك لا دخل له في الآخرة أشار الى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم إشارته لغيره في الغنى وخضه الطبري بمن لم يصرفه في وجوهه ويفرقه في سبله التي أمر الله بوضعها قال وأما من فصل ذلك فهو من منازل الامتحان والصبر على المحن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى قال عاصم هذه القصة مما يحتاج به من بفضل الفقير على الغنى لما في دعوى قوله ان من شتم في الدنيا يفتوته في الآخرة بمقداره قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما تالوه من نعم الدنيا اذا لحظ لهم في الآخرة انتهى وفي الجواب نظروا في مسئلة اختلف فيها السلف واختلف وهي طوله الذيل سيكون لنا المام ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وفيه ان المراد اراى صاحبه مذهبهم وما استحب له أن يحدته بما يزل به هو ويطيب نفسه لقول عمر لا قول شيأ يضحك النبي صلى الله عليه وسلم ويحتجب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر وفيه جواز الاستعانة في الوضوء بالصبي على المتوضئ وخدمة الصغار الكبير وان كان الصغير أشرف نسباً من الكبير وفيه التجميل بالنوب والعناية عند لقاء الكبير وفيه تذكرة الخائف بينه اذا وقع منه ما ظاهره نسباً من الاسماء من له تعلق بذلك لان عائشة خشيت أن يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوماً وتسعة وعشرون يوماً فلما نزل في تسعة وعشرين ظننت انه ذهل عن القدر وأن الشهر لم يل فأعلمها أن الشهر اسهل فان الذي كان الحلف وقع فيه جات تسعة وعشرين يوماً وفيه تقوية لقول من قال ان بينه صلى الله عليه وسلم اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقصر على تسعة وعشرين والاف لو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجهور على أنه لا يقيح البر الا بلاثين وذهبت طائفة



\* (باب اذالبانت المرأة مهاجرة فراش زوجها) \* حدثنا محمد ابن بشار حدثنا ابن ابي عدى عن شعبة عن سليمان عن ابي حازم عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت أن تجي له فتمت الملائكة حتى تصبح \* حدثنا محمد بن عروة حدثنا شعبة عن قتادة عن زرارة عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا بانت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع

الرفع ووقع في رواية للمستقلى لا تصومن بزيادة نون التوكيد والمسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر بن باقظ لا تصوم وسأني شرحه مستوفى بعد باب واحد ﴿ قوله ما ﴾ اذالبانت المرأة مهاجرة فراش زوجها) أى يغيب سبب لم يميز لها ذلك ﴿ قوله حدثنا محمد بن بشار ﴾ هو بشار دارود كراوى على الجبلى أنه وقع في بعض النسخ عن ابي زيد المروزي بن سنان بمهمله ثم نونين وهو غلط ﴿ قوله عن سليمان ﴾ هو الاعشى وأبو حازم هو سلمان الاشجعي وقوله في الرواية الثانية عن زرارة هو ابن ابي أوفى فاضى البصرة بكفى أبا حازم له عن ابي هريرة في الصحيحين حديثان فقط هذا وآخر مضى في العتيق وله في البخارى عن عمران بن حصين حديث آخر يأتى في الدييات وقد علم في تفسير عيسى حديث من روايته عن سعد بن هشام عن عائشة وهذا جميع له في الصحيح وكأهم رواية قتادة عنه ﴿ قوله اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه ﴾ قال ابن ابي جرة الظاهر ان الفراش كناية عن الجماع ويقوه قوله الولد للفراش أى لمن يطأ الفراش والكتابة عن الاشياء التي يصحح بها كثيرة في القرآن والسنة قال وظاهر الحديث اختصاص اللهن بما اذا وقع منهن ذلك لئلا لقوله حتى تصبح وكان السرنا كذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه ولا يلزم من ذلك أنه يجوز زناه الامتناع في النهار وانما يخص اللهن بالليل كراهة الخلطة لذلك اهـ ووقع في رواية يزيد بن كيسان عن ابي حازم عنده مسلم بن باقظ والذى نفسى يده ما من رجل يدعوا امرأته الى فراشها فتأتى عليه الا كان الذي في السماء ساطعا عليها حتى يرضى عنها ولا ينزف: رواه حبان من حديث جابر رفعه ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة المبدأ الا ينحى حتى يرضع والسكران حتى يصبغ والمرأة السااط عليها زوجها حتى يرضى فهذه الاخلاقات تتناول الليل والنهار ﴿ قوله فابت أن تجي ﴾ زاد أبو عوانة عن الاعشى لا تقدم في بد الخلق فابت غضبان عليها وهذه الزيادة تبجح وقوع اللعن لانها حينئذ يتحقق ثبوت مبعيتها بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك فانه يكون امالانه عذرها وامالانه ترك حق من ذلك وأما قوله في روايه زرارة اذالبانت المرأة مهاجرة فراش زوجها فليس هو على ظاهره وفي لفظ المتأخر بل المراد أنها هي التي هيرت وقد تاتي لفظ المتأخره وبراديه انفس الفعل ولا يجبه عليها اللوم الا اذا بدأت هي بالهجره فغضب هو لذلك وهيرها وهي ظالمة فلم تستصل من ذنبها وهجره أما لو بدأ هو بهجرها ظالمها فلا ووقع في رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة اذالبانت المرأة مهاجرة باقظ اسم التاعل ﴿ قوله لعنتها الملائكة حتى تصبح ﴾ في رواية زرارة حتى ترجع وهي أكثر فائدة والاولى بحمله على الغالب كما تقدم والطبراني من حديث ابن عمر رفعه اثنتان لا تجبا وزلاهما رؤسهما عبد ابي وامرأة غضب زوجها حتى ترجع وصححه الحاكم قال المهلب هذا الحديث يوجب أن منع الحقوق في الابدان كانت أوفى الاموال مما وجب منخط الله الا أن يتعمدها بغيره وبنيه جواز لهن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه ثلثا واقع الفعل فاذا واقع فاما بدعى له التوبة والهداية (قلت) ليس هذا التقيد مستفاد من هذا الحديث بل من أدلة أخرى وقد ارضى بعض شيوخنا ما ذكره المهلب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لهن العاصي المعين وبنيه ونظر الحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغو وهو الا به من الرحمة وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذى





جواز النطق بها اذا كان زوجها مافلا وصامت وقدم في أثناء الصيام فله افساد صومها  
 ذلك من غير كراهة وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع وحمل المهلب  
 النبي المذكور على التنزيه فقال هو من حسن المعاشرة ولها أن تفعل من غير القرائض بغير  
 اذنه ولا يضرم ولا يمتنع من واجباته وليس له أن يطال شأماً من طاعة الله اذا دخلت فيه بغير اذنه  
 اهـ وهو خلاف الظاهر وفي الحديث أن حق الزوج آكد على المرأة من التطوق بالغير لان  
 واجب حقها والقيام بالواجب مقدم على القيام بالنطوق (قوله ولا تأذن في بيته) زاد مسلم  
 من طريقهم عن أبي هريرة وهو شاهد الاباذنه وهذا القيد لا يفهم له بل خرج مخرج الغالب  
 والافتقار للزوج لا يقتضي الاباحة لامرأة أن تأذن لمن يدخل بيته بل يتأكد حينئذ عليها المنع  
 لثبوت الاحاديث الواردة في النهي عن الدخول على الغيبات أي من غاب عن زوجها ويحتمل  
 أن يكون له سقوطه وذلك أنه اذا حضر تبسرا استئذنه واذا غاب تعذر فلو عدت الضرورة الى  
 الدخول عليها لم تنتهز الى استئذنه لانه مذكور ثم كذا فيما يتعلق بالدخول عليها أمام طاق دخول  
 البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو الى دار منفردة عن  
 سكنها فإذ يظن أنه ملحق بالدار وقال النووي في هذا الحديث إشارة الى أنه لا يقتات على  
 الزوج بالاذن في بيته الاباذنه وهو محمول على ما لا تعارض له من وجوبها ما لو علمت رضا الزوج بذلك  
 فلا خرج عليها لكن جرت عادته باذخال الضيفان موضعاً من الدار سواء كان حاضراً أم غائباً فلا  
 يقتدر ادخالهم الى اذن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من اعترافه تفصيلاً واجمالاً (قوله الا  
 باذنه) أي الصريح وهل يقوم ما يقتضيه به علامة رضاه مقام التصريح بالضافه نظر (قوله وما  
 أنفق من نفقة عن غيرها) فانه يؤدى اليه شطره أي نصفه والمراد نصف الاجر كما جاء واضحاً  
 في رواية عمام عن أبي هريرة في البسوع وبأني في النفقات بلفظ اذا أنفقت المرأة من كسب  
 زوجها عن غيرها فله نصف أجره في رواية أبي داود فله نصف أجره وأغرب الخطاب في حمل  
 قوله يؤدى اليه شطره على المال المنفق وأنه يلزم المرأة اذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على  
 الواجب لها أن تغرم القدر الزائد وأن هذا هو المراد بالطرف الخبر لان الشطر يطلق على النصف  
 وعلى الجزء قال ولنفقة بمعوضة تقدر بما اوزارها من القرض وترد الفضل عن مقدار الواجب  
 وانما جازاها في قدر الواجب لقصة عند خذني من ماله ما يعرف اهـ وما ذكرناه من الرواية  
 الاخرى يرد عليه وقد استشعر اليراد في الحديث الاخر على معنى آخر وجعلنا حديثين  
 مختلفين الدلالة والحق أنهم ما حديث واحد وبالنسبة لمختلفة وأما تنقيده بقوله عن غيرها  
 فقال النووي عن غيرها الصريح في ذلك القدر المعين ولا يتحقق ذلك وجوداً واذن سابق عام  
 يتناول هذا القدر وغيره اما بالصريح واما بالعرف قال ويثبت هذا التأويل لجعل الاجر بينهما  
 نصفين ومعالم أنها اذا أنفقت من ماله بغير اذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها  
 أجر بل عليها ورقتين تأويله قال واعلم أن هذا كله مقرر في قدر يسير يعلم رضا المالك  
 به عرفاً فان زاد على ذلك لم يجز ويؤيده قوله يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبسوع  
 اذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فاشارة الى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة قال  
 ونسبنا الظاهر أيضاً على ذلك لانه مما يسمع به عادة بخلاف التقدين في حق كثير من الناس وكثير

ولا تأذن في بيته الاباذنه  
 وما أنفق من نفقة عن  
 غيرها فانه يؤدى اليه  
 شطره

وزاد أبو الزناد بأضغان موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم \* (باب) \* ٢٦١ حدثنا مسدد حدثنا إسماعيل أخبرنا الهيثم

من الأحوال (قلت) وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة مباحث لطيفة وأجوبة في هذا ويجوز أن يكون المراد التصديق في حديث الباب الجدل على المال الذي يطه به الرجل في نفقة المرأة فإذا انفقت منه بغير علمه كان الاجر بينهما للرجل لكونه الاصل في كسبه ولو كان عليه زوج على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره وللمرأة لكونه من النفقة التي تختص بها ويؤيد هذا الجدل ما أخرجه أبو داود عقب حديث أبي هريرة هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الا من قوته والا اجر بينهما لعل لها أن تصدق من مال زوجها الاذنه قال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العدي عقبه هذا بضعف حديث همام اه ورواه أخته بضعف جله على التعميم أما الجمع بينهما فيعدل عليه هذا الثاني فلا وأما ما أخرجه أبو داود وابن خزيمة من حديث سعد قال قالت امرأة أبي الله أنا كل على آباءنا وأزواجنا وأبنائنا فما لعل لنا من أموالهم قال الربط بما كلفته وتهديته وأخرج الترمذي وابن ماجه عن أبي أمامة رفعه لا تنفق امرأته ما من بيت زوجها الا اذنه قبل ولا الطعام قال ذلك أفضل أموالنا وظاهرهما التعارض ويمكن الجمع بان المراد الربط ما يتعارض اليه القصد فاذن فيه بخلاف غيره ولو كان طعاما والله أعلم (قوله) ورواه أبو الزناد بأضغان موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم) يشهد على أن رواية شعب عن أبي الزناد عن الأعرج اشقلت على ثلاثة أحكام وان لا ي الزناد في أحد الثلاثة وهو صام المرأة أسناده آخر وموسى المذكور هو ابن أبي عثمان وأوه أبو عثمان يقال له الثيان بمناذير موحدة نقلة واسمه سعد بن يقال عمران وهو مولى المغيرة بن شعبه ليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وصل حديثه المذكور أجدوا للنسائي والدارمي والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط والدارمي أيضا وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان من طريق سيف بن عينة عن أبي الزناد عن الأعرج به قال أبو عوانة في رواية علي بن المدني حدثنا به سفيان بن سعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان فرأجته فيه ثبتت على موسى ورجح عن الأعرج ورواهه عاليا في جزء إسماعيل بن نجيد من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وفي الحديث خجة على المال كفي في تجوز دخول الأب ونحوه بيت المرأة بغير إذن زوجها وأجابوا عن الحديث بأنه معارض بصله الرحم وأن من الجدين فيهما موصرا وجهما فيحتاج إلى مرجح ويمكن أن يقال بصله الرحم أعانة تدب بما يحل له الاصل والتصرف في بيت الزوج لا تملكه المرأة الا بالذن الزوج فكذلك لاهله أن لا تصله لجهالة الاذنه فأنه لهم في دخول البيت كذلك (قوله) (قوله) كذا لهم بغير زوجة وأورد فيه حديث أسامة لقوله فيه وقتت على باب النار فأعانة من دخلها النساء وسقط للنسائي لفظ باب فصار الحديث الذي فيه من جهة الباب الذي قبله ومنسبته لمن جهة الإشارة إلى أن النساء إنما يتركن النهي المذكور ومن كن أكثر من دخل النار والله أعلم (قوله) كثران العشير وهو الزوج والعشير هو الخليط من الماشرة أي أن لفظ العشير يطلق فينا مشين فالمراد به هنا الزوج والمراد به في الآية وهي قوله تعالى ولبس العشير المخالط وهذا تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى لبس المولى ولبس العشير المولى هنا ابن الم والعشير المخالط الماشرة وقد تقدمت في هذا في كتاب الايمان

قوله والعشير هو الخليط

كما يفسح الشرح بأيد بنا والذي في المتن بأيد بنا وهو الخليط بدون لفظ العشير فلعن ما في الشارح بروايته اه

٥١٩٦ من تق ١٠٠

تق ٣٩١ / ٣٩٤

٥٩٧٧ من تق ١٠٠

عن أبي عثمان عن أسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت على باب الجنة فكان عامسة من دخلها المسكين وأصحاب الجدد محبوسون غير أن أصحاب النار قد أصر بهم إلى النار وقتت على باب النار فإذا عامسة من دخلها النساء (باب) كثران العشير وهو الزوج وهو الخليط من الماشرة فيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم) حدثنا سعد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد ابن أسلم القصة العمرى عن عطية بن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال خفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع ثم سجد ثم قام فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم



وغيره أيضا سألوه عن ذلك **قوله ما** هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نسائه في  
غير بيوتهن) كآته يشير إلى أن قوله وأخبروهن في المضاجع لامنهم وله وأنه تجوز الهجرة فيها  
زاد على ذلك كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من هجره لزوجاته في المشربة واللعاء في ذلك اختلاف  
أذكره بعد **قوله** ويذكر عن معاوية بن حدة) بفتح الحاء الموحدة وسكون الصنة صحابي  
مشهور وهو جديهم زين حكيم بن معاوية **قوله** رفعه ولاتهجير الأفي البيت) في رواية الأكتبي  
غير أن لاتهجير الأفي البيت وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي  
في مكالم الاختلاق وابن منسدة في غرائب شعبة كلهم من رواية أبي قزعة سويد بن حكيم  
معاوية عن أبيه وفيه ما حقه المراءى على الزوج قال بطعمه إذا طعم وبكها إذا اكتسى  
ولا يضرب الوجه ولا يفتح ولا يهجر الأفي البيت **قوله** والاول أصح) يعني حديث أنس أصح من  
حديث معاوية بن حدة وهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما سأذكره واقتضى صنعها أن  
هذه الطريق تصح لإحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة وإنما صدرها بصيغة التريض  
إشارة إلى الخطأ طريقتها ووقع في شرح الكرماني قوله ويذكر عن معاوية بن حدة رفعه  
ولا تهجير الأفي البيت أي ويذكر عن معاوية ولا تهجير الأفي البيت مر فوعا إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم والاول أي الهجرة في غير البيوت أصح إسنادا وفي بعضها أي بعض النسخ من  
الخاري غير أن لاتهجير الأفي البيت قال في ختند فاعل يذكر هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نسائه  
في غير بيوتهن أي ويذكر عن معاوية رفعه غير أن لاتهجير أي رويت قصة الهجرة عنه مر فوعة  
الأنه قال لاتهجير الأفي البيت وهذا الذي تلعبه غلط شخص فإن معاوية بن حدة مروي قصة  
هجرة النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه ولا يهجر هذا في شيء من المسانيد ولا الأجزاء وليس مراد  
الخاري ما ذكره وإنما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حدة فإن في بعض طرقه  
ولا يفتح ولا يضرب الوجه غير أن لاتهجير الأفي البيت فظن الكرماني أن الاستثناء من تصرف  
الخاري وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث والله أعلم قال المهلب هذا  
الذي أشار إليه الخاري كآته أراد أن تختار الناس بما فيه الله النبي صلى الله عليه وسلم من الهجرة  
في غير البيوت رفقا بالنساء لأن هجرتهن مع الإقامة معهن في البيوت آلم لأنفسهن وأوجع  
لغيرهن بما يقع من الأعراض في تلك الحال ولما في القبيصة عن الأعيان من التسليع الرجال  
قال وليس ذلك بواجب لأن الله قد أمر بهجرتهن في المضاجع فضلاء عن البيوت وتغيبه  
المتبر بأن الخاري لم يرد ما فهمه وإنما أراد أن الهجرة يجوز أن يكون في البيوت وفي غير  
البيوت وأن الحضر المذكور في حديث معاوية بن حدة غيرهم موله بل يجوز الهجرة في غير  
البيوت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اه والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال فرعا  
كان الهجرة في البيوت أشد من الهجرة في غيرها وبالعكس بل الغالب أن الهجرة في غير  
البيوت ألتنفوس وخصوصا النساء ضعيفات نفوسهن واختلاف أهل التفسير في المراد بالهجران  
فالجهور على أنه ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية وهن من الهجران وهو  
البعد وظاهره أنه لا يضاجعهما وقل المعنى يضاجعهما وبولها يظهره وقل يتبع من جعلها وقل  
يجامها ولا يكلمها وقل أخبروهن مشتق من الهجر يضم الهاء وهو الكلام الصحيح أي أغفلوا

فنزل التسع وعشرين فتدبر  
يا رسول الله أهلك ألبت شهر  
قال إن الشهر نسع  
وعشرون \* (باب هجرة  
النبي صلى الله عليه وسلم  
نساءه في غير بيوتهن)

ويذكر عن معاوية بن  
حدة رفعه ولا تهجير  
الأفي البيت والاول أصح  
\* حدثنا أبو عاصم عن ابن  
جريح وحدثني محمد بن  
مقاتل أخبرنا عبد الله  
أخبرنا ابن جريح قال  
أخبرني يحيى بن عبد الله بن  
صفي

٥٢٠٢

مسق

تحفة

٩٨٢٠١

الرجن بن الحرث أخبره أن  
 أم حنبل أخبرته أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم حلف  
 لا يدخل على بعض نسائه  
 شهرا فلما مضى تسعة  
 وعشرون يوما غدا عليهن  
 أوراخ فقبيل له يا بني الله  
 حلفت أن لا تدخل عليهن  
 شهرا قال إن الشهر يكون  
 تسعة وعشرين يوما حدثنا  
 علي بن عبد الله حدثنا  
 مروان بن معاوية حدثنا  
 أبو بصير قال ذكرنا عند  
 أبي الضحى فقال حدثنا  
 ابن عباس قال أخبرنا يوما  
 ونساء النبي صلى الله عليه  
 وسلم يكن عندهن كل امرأة  
 منهن إلهما فخرت إلى  
 المسجد فاذا هو ملائكة  
 الناس فإعز من الخطاب  
 فقصه إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم وهو في غرفة له  
 فلم يلبس به أحد ثم لم  
 يلبس به أحد ثم لم يلبس به  
 أحد فتأده فدخل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال أيا طاعتك نسائك فقال  
 لا ولكن ألت من شهرا  
 فكنت تسع وعشرين ثم  
 دخل على نسائه \* (باب  
 ما يكره من ضرب النساء)

٢ قوله فدخلت المسجد هكذا  
 في نسخ الشرح التي بأيدينا  
 والذي في المتن بأيدينا  
 فخرت إلى المسجد فقل  
 ما في الشارح رواية له اه

لهن في القول وقبل مشتق من الهجار وهو الجبل الذي يشده البعير قال هجر البعير أي ربطه  
 فالهجر أي وثقوه في البيوت واضربوهن قاله الهجري وقوله استدلل هو وهما الهجر في فاجاد  
 ثم ذكر في الباب حديثين الأول حديث أم سلمة (قوله عكرمة بن عبد الرحمن بن الحرث) أي ابن  
 هشام بن المغيرة وهو أخو أبي بكر بن عبد الرحمن أحد النخبة السبعة وليس له في البخاري سوى  
 هذا الحديث وقد أخرجه في الصيام عن أبي عاصم وحده وقوله في هذه الرواية لا يدخل على  
 بعض نسائه كذا في هذه الرواية وهو يشعر بأن اللاتي أقدم أن لا يدخل عليهن من وقع منهن  
 ما وقع من سبب انقضاء السنة ولكن اتفق في أنه في تلك الحالة انقضت رجله كذا في حديث  
 أنس المتقدم في أوائل الصيام فاستقر مقعما في المشربة بذلك الشهر كله وهو يؤيد أن سبب انقضاء  
 ما تقدم في قصة مارية فإنها تقتضي اختصا بعض النساء دون بعض بخلاف قصة العسل  
 فإنها اشتركت فيها الأصاحبة العسل وإن كانت أحدا من بدأت بذلك وكذلك قصة طلب النقة  
 والمغيرة فإنهم اجتمع فيها الحديث الثاني (قوله أبو بصير) بفتح التثنية وسكون المهملة  
 وضمة الفاء وكون الواو آخره هو الأصغر وأمه عبد الرحمن بن عبيد كوفي ثقة ليس له في  
 البخاري إلا هذا الحديث وأخرجه في آخر تقدم في آخر ليلته التدرج حديثه بوضع أبي الضحى (قوله)  
 تذاكرنا عند أبي الضحى فقال حدثنا ابن عباس لم يذكروا هذا رواه وقد أخرجه النسائي عن  
 أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالاسناد الذي أخرجه البخاري فأوضحه وأفظمه  
 تذاكرناهم فقال بعضنا ثلاثين وقال بعضنا تسع وعشرين فقال أبو الضحى حدثنا ابن  
 عباس وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه تذاكرناهم عند  
 أبي الضحى (قوله) فدخلت المسجد ٢ فذا هو ملائكة من الناس هذا ظاهره في حضور ابن عباس  
 هذه القصة وحديث الطويل بل الذي مضى قريباً يشعر بأنه ما عرف القصة إلا من عرف كرسى يحفل  
 أن يكون عرفها بمجمل ففصلها عرله المسألة عن المتظاهرين (قوله في غرفة) في رواية النسائي  
 في عليه عهده مضعومة وقد تكسرو بلام ثم تحتانسة ثقلتين هي المكان العالي وهي الغرفة  
 وقد تم أنها كانت مشربة وفسرت فيما مضى وزاد الأسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن سليمان  
 عن أبي بصير في غرفة ليس عنده فيها إلا بل (قوله فتأده) فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم  
 كذا في جميع الأصول التي وقعت عليها من البخاري بحديث فأن فتأده فإن الصبر به من وهو  
 الذي دخل وقد وقع ذلك مينا في رواية أبي نعيم ولقظه به بقوله فلم يلبس به أحد فأنصرف  
 فتأده بال فدخل وشهله للنساء لكن قال فتأده بال بحديث القبول وهو الضعيف في رواية  
 غيره وعند الأسماعيلي فلم يلبس به أحد فأنصرف فدخل وقد تقدم في الحديث  
 الطويل أن في رواية مالك بن الوليد عن ابن عباس عن عمر بن عبد الله أن اسم الغلام الذي أذن  
 له رافع فلو لا قوله في هذه الرواية ليس عنده فيها إلا بل لوزن أن يكون ناجها كانه ابنه لكن  
 يجوز أن يكون الحضر للعند به الداخل و يكون رباح كان على أسكنة الباب كما تقدم عند الأذن  
 ناداه بال فاسمعه رباح فجمع الخبران (قوله فقال لا ولكن آيت منهن شهرا) أي حلفت أن  
 لا أدخل عليهن شهرا كما تقدم بيانه واختصاره حديث عمر الطويل \* (قوله ما  
 ما يكره من ضرب النساء) فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقا بل فيه ما يكره كراهة تنزيه أو

تحريم على ما سلفه **(قوله)** وقول الله تعالى واضربوهن أي ضربا غير مبرح هذا التفسير متفرع  
 من المفهوم من حديث الباب من قوله ضرب العبد كما سلفه وقد جاء ذلك صريحا في حديث  
 عرو بن الاحوص أنه شهد جنة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا طويلا  
 وفيه فان فعلان فاعبروهن في المضارع واضربوهن ضربا غير مبرح الحديث أخرجه أصحاب  
 السنن وصححه الترمذي واللفظ له وفي حديث جابر الطويل عند مسلم فان فعلان فاضربوهن  
 ضربا غير مبرح **(قلت)** وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة على النهي عن ضرب  
 الوجه **(قوله)** عثمان هو الثوري وهشام هو ابن عروة وعبد الله بن زعنة تقدم بيان نسبه  
 في تفسير سورة الشمس **(قوله)** لا يجلد أحدكم كذا في نسخ البخاري بصيغة النهي وقد أخرجه  
 الاسماعيل من رواية أحمد بن سفيان التميمي عن القرباني وهو محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه  
 بصيغة المخرو ليس في أوله بصيغة النهي وكذا أخرجه أبو يعقوب من وجه آخر عن القرباني وكذا  
 توارده عليه أصحاب هشام بن عروة وتقدم في التفسير من رواية وهيب بن أبي معاوية وعن ابن عمر وأخرجه  
 ابن عيينة وكذا أخرجه أحمد عن ابن عيينة وعن وكيع عن أبي معاوية وعن ابن عمر وأخرجه  
 مسلم وابن ماجه من رواية ابن عمر والثوري والنسائي من رواية عبد بن سليمان في رواية أبي  
 معاوية وعبد الله بن محمد وفي رواية وكيع وابن عمر عاصم بن محمد وفي رواية ابن عيينة  
 وعنه في النسائي فقال يضرب أحدكم امرأته وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان وليس عند  
 واحد منهم صيغة النهي **(قوله)** جلد العبد بالتصبي أي مثل جلد اليد وفي إحدى روايات  
 ابن عمر عند مسلم ضرب الامة والنسائي من طريق ابن عيينة كما يضرب العبد والامة وفي رواية  
 أحمد بن سفيان جلد البعير والعبد وسأني في الأدب من رواية ابن عيينة ضرب الفحل والعبد  
 والمراد بالفحل البعير وفي حديث يلقط بن صبرة عند أبي داود ولا تضرب طعنتك ضربك  
 أمتك **(قوله)** ثم يجمعهما وفي رواية أبي معاوية ولعله أن يضاحجهما وهي رواية الأكثر وفي  
 رواية ابن عيينة في الأدب ثم لعله يعاقبها وقوله في آخر اليوم في رواية ابن عيينة عند أحمد بن  
 آخر الليل ولم يمتد النسائي آخر النهار وفي رواية ابن عمر ولا أكثر في آخر يوم وفي رواية وكيع  
 آخر الليل أو من آخر الليل وكهامة تقاربة وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد  
 والامانة إلى جواز ضرب النساء دون ذلك واليه أشار المصنف بقوله غير مبرح وفي سياقه استبعاد  
 وقوع الأمرين من الماقل أن يبالغ في ضرب أمرأته ثم يجمعهما من بقية يومه وليلته والمجامعة  
 أو المضاحجة أنما تتحسن مع مثل النفس والرغبة في الشهوة والجلود غالبا يفرعن جلده  
 فوقعت الإشارة إلى ذم ذلك وأنه ان كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل  
 منه التلف والتمام فلا يقرط في الضرب ولا يقرط في التأديب قال المهلب بن علي الله عليه وسلم  
 بقوله جلد العبدان ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتهما ولا أن يضرب المرأة إنما أبيع من  
 أحبل عصبانها زوجها فيما يجب من حقه عليها اه وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقا  
 فعند أحمد وأبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ياس بن عبد الله بن أبي  
 ذباب الضم المجمع ومحدثين الأولى خفيفة رفعة لا تضربوا ماء الله فاعبروه فقال قد ذكر النساء  
 على أزواجهن فاذن لهم فضرروهن فاطفا بالرسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثيرة فقال

وقول الله تعالى واضربوهن  
 أي ضربا غير مبرح حدثنا محمد  
 ابن يوسف حدثنا سفيان عن  
 هشام عن أبيه عن عبد الله  
 ابن زعنة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال لا يجلد  
 أحدكم امرأته جلد العبد  
 ثم يجمعهما في آخر اليوم

٥٢٠٤  
 م ت س ق  
 تحفة  
 ٥٢٩٤

٥٢٠٠٩ (باب لا تطمع المرأة زوجها في معصية) (٢٦٦) حدثنا خلا بن يحيى حدثنا ابراهيم بن نافع عن الحسن هو ابن مسلم

عن مصفة عن عائشة

أن امرأته من الانصار

زوجت ابنتها فقطع شعر

رأسها فجأت الى النبي صلى

الله عليه وسلم فذكر ذلك

له فقالت ان زوجها أمرني

أن أصل في شعرها فقال

لانه قد لعن الموصلات

(باب وان امرأته خافت

من بعلها نشوزا أو

اعراضا) حدثنا ابن سلام

أخبرنا أبو معاوية عن هشام

عن أبيه عن عائشة رضى

الله عنها وان امرأته خافت

من بعلها نشوزا أو اعراضا

فالت هي المرأة تكون عند

الرجل لا يستكثر منها

فريد طلاقها وتزوج

غيرها فتقول له أسكنني ولا

تطلقني ثم تزوج غيرها

فانت في حل من النكحة على

والقسمه على فذلك قوله

تعالى فلا جناح عليكم أن

بصالحا بينهم صالحا والمصلح

شعر (باب العزل) وحدثنا

مسدد حدثنا يحيى بن سعيد

عن ابن جريج عن عطاء عن

جابر كان لعزل على عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم

حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان قال قال عمرو

أخبرني عطاء أنه سمع جابرا

رضي الله عنه يقول كان لعزل

والقرآن ينزل وعن عمرو بن

ألفاظا بال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعون امرأة كلهن يشكنن أزواجهن ولا يتجدون  
أولئك أخباركم وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان وآخر مرسل من حديث  
أم كلثوم بنت أبي بكر عند البيهقي وقوله ذكر يفتح الجملة وكسر الهمزة بعدها راء أي تنسز بنون  
ومجهمة وزاى وقبل معناه غضب واستب قال الشافعي يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم على الاختيار  
والاذن فيه على الإباحة ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية ينسز بن ثم أذن بعد نزولها فيه وفي  
قوله لن يضرب أخباركم دلالة على أن ضرب بن مباح في الجملة ويحتمل ذلك أن يضربها تاديبا إذا  
رأى منها ما يكره فيما يجب عليها في طاعته فان اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ومهما أمكن  
الوصول الى الغرض بالإنعام لا يعدل الى الفعل لما في وقوع ذلك من التفرقة المضادة للحسن  
المعاشرة المطلوبة في الزوجة الا اذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله وقد أخرج الشافعي في  
الباب حديث عائشة ماضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته تله ولا خادما وظ ولا ضرب يده  
شاقط الا في سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تنتكح حرمان الله فينتقم الله وسيأتي في مزيد في ذلك  
في كتاب الادب ان شاء الله تعالى (قوله) **باب** لا تطمع المرأة زوجها ٢ في معصية  
الله لما كان الذي قبله بشعر شديدا المرأه الى طاعة زوجها في كل ما يرضيه خصص ذلك بما  
لا يكون فيه معصية الله فلو دعاها الزوج الى معصية فعلها ان تنسج فان أدبها على ذلك كان الاثم  
عليه ثم ذكر فيه طرفا من حديث التي طلبت أن تقل شعرها بنوا سائق شرحه في كتاب اللباس  
ان شاء الله تعالى (قوله) انه قد لعن الموصلات كذا البناء للمجهول والموصلات يتشديد  
الصدام المكسورة ويجوز فتحها وفي رواية الكشي عن الموصولات وهو يؤيد رواية الفتح  
(قوله) **باب** وان امرأته خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا ليس في رواية أبي ذر  
أو اعراضا وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة النسا وساقه هنا ثم ذكر كذلك سبب  
نزولها وفيه نزلت واختلف السلف فيما اذا ترأض على أن لا قصة لها لعلها ان ترجع في ذلك فقال  
الثوري والشافعي وأحدوا أخرجه البيهقي عن علي وسكاه ابن المذخر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم  
وبجاهد وغيرهم ان رجعت فعلها أن يقسم لها وان شافارقها وعن الحسن ليس لها أن تنقض  
وهو قياس قول مالك في الاقرار والعارية والله أعلم (قوله) **باب** العزل أي  
التزبع بعد الايلاج لينزل خارج القريح والمراد غنما يان حكمه وذكر فيه حديثين الاول حدث  
جابر (قوله) يحيى بن سعيد هو القطن (قوله) عن ابن جريج عن عطاء عن جابر كان لعزل  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الاموي عن ابن جريج  
عن عطاء أنه سمع جابرا سئل عن العزل فقال كان ضعه (قوله) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا  
سفيان (هو ابن عيينة قال قال عمرو) هو ابن دينار (أخبرني عطاء أنه سمع جابرا يقول) هذا ما  
نزل فيه عمرو بن دينار فانه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا ما رواه واسطة وقد توارثت  
الروايات من أصحاب سفيان على ذلك الاما وقع في مسند أحمد في النسخ المتأخرة فانه ليس في  
الاسناد عطاء لكنه أخرجه أبو يعين من طريق المسند بناته وهو المعتمد (قوله) **باب** كان لعزل  
والقرآن ينزل وعن عمرو بن جابر كان لعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والقرآن ينزل (وقع في رواية الكشي يحيى بن جابر كان لعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان

عطاء عن جابر كان لعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل  
٢ قوله في معصية الله هكذا بالنسخ التي يابى شاو الذي في المتن يابى شافعي معصية يحذف لفظ الجلالة فقل ما في الشارح روايته ١٥



ابن عيينة حدث به صريحتين فترد ذكرهما الاخبار والسماع فلم يقل فيما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرة ذكره بالضعفة قد كرها وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عن سفبان صرح فيها بالتعديت قال حدثنا شعير بن دينار وزاد بن أبي عوف في روايته عن سفبان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد ابراهيم بن موسى في روايته عن سفبان أنه قال حين روى هذا الحديث أي لو كان حراما لنزل فيه وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن اسحق بن راخويه عن سفبان فساقه بلنظ كان نزل القرآن ينزل قال سفبان لو كان شيئا ينهى عنه لكانت له آياته القرآن فهذا الظاهر في أن سفبان قاله استنباطا وأوهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من تنس الحديث فأدرجها وليس الأمر كذلك فإني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواه عن سفبان لا يذكر من هذا إلا ما ذكره ابن دقيق الميبد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى ويكتفي في علمه بقول الصحابي أنه فعله في عهده والمثلث منه وروى في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الأكثر لان الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك وأقره لتوفر دعاهم على سؤالهم إياه عن الأحكام وإذا لم يصفه فلا حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابر صرح بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق صرح باطلا على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان جابرا أو سفبان أراد ينزل القرآن ما يقرأهم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما حوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكانه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم يقر عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كاتبي الكلام والابطال إلى ناسنا نهاية أن ينزل فيناشي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وأنبطنا أخرجه البخاري وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال كان نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهاه من وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمّل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتها ما قد رهاها فلبث الرجل ثم أتاه فقال إن الجارية قد حبست قال قد أخبرتك ووقعت هذه القصة عنده من طريق سفبان بن عيينة بإسناد له آخر إلى جابر في آخر فقال أنا عبد الله ورسوله وأخرجه أجدو ابن ماجه وابن أبي شيبة بإسناد آخر على شرط الشيخين بمعناه ففي هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط فان في احداها التصريح باطلا على صلى الله عليه وسلم وفي الأخرى أنه في ذلك وإن كان السابق يشير بأنه خلاف الأولى كما سأذكر البحث فيه الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله جويرية) هو ابن أسماء الضبي يشارك مالك في الرواية عن نافع وقد رددته بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الأشات قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريقه صحيح غريب بقدره جويرية عن مالك (قلت) ولم أره إلا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه (قوله عن الزهري) لمالك فيه إسناد آخر أخرجه المصنف في العتق وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة بن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز وكذا هو في الموطأ (قوله عن ابن محيريز) بجاه مهملة ثم جاء ثم رأى مصفر اسمه

• حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك بن أنس عن الزهري عن ابن محيريز

٥٢١٠

م د س

تحفة

٤١١١

عبد الله ووقع كذلك في رواية يونس كما سياتي في القدر عن الزهري أخبرني عبد الله بن محير بن  
الجمعي وهو مدني سكن الشام ومخير بن أبوه ابن جنادة بن وهب وهو من ربط أبي محذورة  
المؤذن وكان يتبع في حجره ووافق مالك على هذا السنن وشعب كما مضى في البيوع ويونس  
كما سياتي في القدر وعقيل والزبيدي كلاهما عند النسائي وخالفهم معمر فقال عن الزهري عن  
عطاء بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي وخالف الجميع إبراهيم بن سعد فقال عن الزهري  
عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه النسائي أيضا قال النسائي رواية مالك  
ومن وافقه أولي الصواب (قوله عن أبي سعيد) في رواية يونس أن أبا سعيد اندرى أخبره وفي  
رواية ربيعة في المغازي عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محير أنه قال دخلت المسجد فرأيت  
أبا سعيد اندرى جلست إليه فسألته عن العزل كذا عند البخاري ووقع عنده مسلم هذا  
الوجه دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فسأله أبو صرمة فقال يا أبا سعيد هل جمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل وأبو صرمة بكسر اللهملة وسكون الراء اسمه مالك وقيل  
قيس صحابي مشهور ومن الانصار وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك بن عثمان عن  
محمد بن يحيى عن ابن محير عن أبي سعيد وأبي صرمة قال أبا سعيد سبأيا والمخنف والاول (قوله  
أبنا سبأيا) في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه ينهاه بالسنن عند أبي سعيد  
الله عليه وسلم زاد يونس جاء رجل من الانصار وفي رواية ربيعة المذكورة خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فسينا كراثم العرب وطالت علينا الغزوة وغبنا في  
الغداة فاردنا أن نستمتع ونعزل فقلنا فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أطمرنا  
لأنسائه فسالتاه (قوله فكانه زل) في رواية يونس وشعيب فقال أنانصيب سبأيا ونحب المال  
فكيف ترى في العزل ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد قال ذكر  
العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما ذلكم قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع له  
فصب منها ويكره أن تحمله منه وأن الرجل تكون له الامة فصب فصب منها ويكره أن تتحمل منه في  
هذه الرواية إشارة إلى أن سبب العزل شأن أحدهما كراهة يحيى الولد من الامة وهو أمانة  
من ذلك وأما لئلا يهذر يبيع الامة إذا صارت أم ولد أو ما انفرد ذلك كما سألته بعده والثاني كراهة  
أن تتحمل الموطوءة وهي ترضع فيضرب ذلك بالولد المرضع (قوله أوانكم لتفعلون) هذا الاستفهام  
يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان أطعم على فعلهم ذلك ففهمه تعقب على من قال أن قول  
الصحابي كأنه فعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوع معتل بأن الظاهر اطلاع  
النبي صلى الله عليه وسلم كاتقدم في هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلمه حتى سأله عنه ثم  
للقائل أن يقول كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين فإذا انفصلوا الشيء وعلموا  
يطعم عليه بادر إلى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحديث ووقع في رواية  
ربيعة لأعليكم أن لا تفعلوا ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن  
عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد لأعليكم أن لا تفعلوا ذلك قال ابن سيرين قوله لأعليكم أقرب  
إلى النهي وله من طريق ابن عوف عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال ابن عوف حدثت به  
الحسن فقال والله لكان هذا زجر قال القرطبي كأن هؤلاء منهم ما من لا النهي عما سألوه عنه

عن أبي سعيد اندرى قال  
أبنا سبأيا فكانه زل فسالتنا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال أوانكم لتفعلون  
قالها سبأيا لما من نسمة  
كأنه إلى يوم القيامة  
الاهي كاتمة

فكان عندهم بعد لاحذ فاتفقوا عليه لا تعزوا او عليكم أن لا تفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ  
 تأكيد للنهي وتعقب بأن الاصل عدم هذا التقدير وانما دعاه ليس عليكم أن تتركوا وهو  
 الذي يساوى أن لا تفعلوا وقال غيره قوله لا عليكم أن لا تفعلوا أي لا حرج عليكم أن لا تفعلوا  
 ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فافهم بثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد في الحرج عن  
 الفعل لقال لا عليكم أن تفعلوا الا ان ادعى أن لازمة فيقال الاصل عدم ذلك ووقع في رواية  
 مجاهد الاية في التوحيد فعلقا وصلها بمسلم وغيره ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فأشار الى أنه لم يصرح اليهم بالنهي وانما  
 أشار أن الاولى ترك ذلك لان العزل انما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله ان  
 كان قد خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد سبق الماء ولا يشعر العازل بفصل الملقوق ويلحقه الولد  
 ولا اذا لم يقض الله والفرار من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علوق ازوجة الامه لئلا  
 يصير الولد رقبا أو خشية دخول الضرر على الولد المرضع اذا كانت الموطوءة ترضعه أو قرا من  
 كثرة العيال اذا كان الرجل مقللا فيرب عن قلة الولد لئلا تضطر بحصول الكسب وكل ذلك  
 لا يفتي شيئا وقد أخرج أحمد والبار وصحبه ابن جبان من حديث أنس أن رجلا سال عن  
 العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أن الملاء الذي يكون منه الولد أهرقه على حجره لأخرج الله  
 منها ولدا وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الاوسط له عن ابن مسعود  
 وسباني من بذلك في كتاب التقدير ان شاء الله تعالى وليس في جميع الصور التي يقع العزل  
 بسببها يكون العزل فيه واجبا سوى الصورة المتقدمة من عند مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر  
 عن أبي سعيد وهي خشية أن يضرب الحمل بالولد المرضع لانه مما حجب فضرر غالبا لكن وقع في بقية  
 الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يقيد لا بحال أن يقع الحمل بغير الاختيار ووقع عند  
 مسلم في حديث أسامة بن زيد جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعزل عن  
 امرأتي شفقة على ولدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان كذلك فلا بأس بذلك فأس  
 ولا روم وفي العزل أيضا ادخال ضرر على المرأة لما فيه من تقويت لذتها وقد اختلف السلف في  
 حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذن الان الجماع  
 من حقه ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الاما بالبيعة عزل وواقعة في نقل هذا الاجماع  
 ابن هبيرة وتعقب بان المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلا ثم في خصوص  
 هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير اذنها قال الفزاري وغيره  
 يجوز وهو الصحيح عند المتأخرين واحتج الجمهور بذلك بحديث عن عمر أخرجه أحمد وابن  
 ماجه بلفظ نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وفي استناده ابن لهيعة والوجه الاخر للشافعية  
 الحرم الممنوع اذا امتنعت وفيما اذا رضيت وجها ما أحبهما الجواز وهذا كله في الحرة وأما الامه  
 فان كانت زوجة فهي حرة على الحرة جازة بما في الامه أولى وان امتنع فوجها ما أحبهما  
 الجواز في زمان ارقاق الولدان كانت سرية مجازا بخلاف عندهم الا في وجه حكاه الرواي  
 في المنع مطلقا كذهب ابن حزم وان كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيه مطلقا لانها  
 ليست راسخة في القرائن وقيل حكمها حكم الامه المروجة هذا وانفقت المذاهب الثلاثة على

أن الحرة لا يعزل عنها إلا بذنبها وأن الأمة يعزل عنها بغير ذنبها واختلفوا في المزدوجة فعند  
 المالكية يحتاج إلى إذن سيدها وهو قول أبي حنيفة والراجح أن أجد وقال أبو يوسف ومحمد  
 الإذن لها وهي رواية عن أجد وعنه باذنبها وعنه بإباح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا والذي  
 احتج به من جنح إلى التقصيل لا يصح إلا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال  
 تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الأمة السرية فإن كانت أمة تحت حرف فعله أن يستأمرها  
 وهذا نص في المسئلة فالوكان مرفوعا لم يجز العدول عنه وقد استنكر ابن العربي القول بمنع  
 العزل عن يقول بأن المرأة لا حق لها في الوطء وتقبل عن مالك أن لها حق المطالبة به إذا قصد  
 بتركها ضرارها وعن الشافعي وأبي حنيفة لا حق لها فيه إلا في وطئة واحدة يستقر بها المهر  
 قال فإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل فإن خصوصية الوطئة الأولى فهن  
 والأفلاويوغ فيما بعد ذلك الأعلى مذهب مالك بالشرط المذكور اه وما نقله عن الشافعي  
 غريب والمعروف عند أصحابه أنه لا حق لها أصلا من حزم ابن حزم بوجوب الوطء بتحريم العزل  
 واستند إلى حديث جذامة بنت وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل فقال ذلك  
 الرأى الخبيث أخرجه مسلم وهذا معارض بحديثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه  
 من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن نويرة عن جابر قال كانت لنا  
 جوارى وكانوا يعزل فقال اليهود أن تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 ذلك فقال كذب اليهود لو أراد الله خلقه لم تستطع رذته وأخرجه النسائي من طريق هشام  
 وعلي بن المبارك وغيرهما عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع عن رفاعه عن أبي سعيد  
 نحوه ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه ومن طريق  
 سليمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أباسلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال زعم أبو سعيد  
 فذكر نحوه قال فسألت أباسلمة أسمعته من أبي سعيد قال لا ولكن أخبرني رجل عنه والحديث  
 الثاني في النسائي من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه هذه طرق يقوى  
 بعضها بعض وجعل بينها وبين حديث جذامة يحمل حديث جذامة على التنزيه وهذه طريقة  
 البيهقي ومنهم من ضعف حديث جذامة بأنه معارض بما هو أكثر طرافته وكيف يصرح  
 بكذب اليهود في ذلك ثم يشبهه وهذا دفع للاحاديد الصحيحة بالتوهم والحديث صحيح لا ياب  
 فيه والجمع ممكن ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بهدم معرفة التاريخ وقال الطحاوي يمكن أن  
 يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أولا ومن موافقة أهل الكتاب وكان صلى الله  
 عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما ينزل عليه ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما  
 كانوا يقولونه وتعبه ابن رشد ابن العربي بأنه لا يجوز بثبوت اليهود ثم يصرح بكذبهم فيه  
 ومنهم من رجع حديث جذامة بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في  
 استناده فاضرب رد بأن الاختلاف إنما قدح حيث لا يقوى بعض الوجوه قتي قوى بعضها على  
 به وهو هنا كذلك والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن أحاديث غيره ما وافق  
 أصل الإباحة وحديثه ما يدل على المنع قال فن ادعى أنه أصح بعد أن منع فعله البسان وتقب  
 بأن حديثه ليس صريحا في المنع إذ لا يلزم من قسمته وأدخاها على طريق التشبيه أن يكون

حر او اخصه بعضهم بالزمن عن الحمل لان وال المعنى الذي كان يحذره الذي يعزل من حصول  
 الحمل لكن فيه تضيق الحمل لان المعنى يفدوه فقد يورثى العزل الى موته أو الى ضعفه المتضيق الى  
 موته فيكون وإذا خفا وجهه أو بضابن تكذيب اليهود في قولهم المودة الصغرى وبين اثبات  
 كونه وإذا خفا في حديث جذامة بان قولهم المودة الصغرى يقتضى أنه وأدناظر لكنه  
 صغير بالنية الى دفن المولود بعد وضعه حافلا يعارض قوله ان العزل وأدخني فإنه يدل على أنه  
 ليس في حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم وانما جعله وأدمن جهة اشتراكهما في قطع  
 الولادة وقال بعضهم قوله الوأد الخفي ورد على طريق التشبيه لانه قطع طريق الولادة قبل مجيئه  
 فاشبهه قتل الولد به مجيئه قال ابن القيم الذي كذب فيه اليهود ومنعهم أن العزل لا يتصور معه  
 الحمل أصلا وجهه بقرينة قطع النسل بالوأد كما كذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه  
 واذا لم يخلق لم يكن وإذا حقه وانما سماه وأد خفا في حديث جذامة لان الرجل اعلم عزل  
 هر با من الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الوأد لكن الفرق بينهما أن الوأد ظاهر بالمباشرة واجتمع  
 فيه القصد والقول والعزل يتعلق بالقصد صرفا فلا ذلك وصفه بكونه خفا فيه هذه عدة أجوبة  
 يقسمها الاستدلال بحديث جذامة على المنع وقد جنى على المنع من الشافعية ابن حبان فقال  
 في صحيحه كراخرا الدال على أن هذا القول من جور عنه لا باح استماله ثم ساق حديث أبي ذر  
 رفعه ضعه في حلاله وخبره حرامه وأقره فان شاء الله أحياه وان شاء أماته ولا بأس به  
 ولادله فيما ساقه على ما ذكره من التعريم بل هو أمر ارشاد لما دلل عليه بقصة الاخبار والله  
 أعلم ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأد وقال المعنى  
 يكون نطفة ثم علقه ثم مضى ثم عظم ما يكسب الحامل والعزل قبل ذلك كله وأخرج الطحاوي  
 من طريق عبد الله بن عدي بن الحار عن علي بن خنوة في قصة حرب عند عمر وسنده جيد واختلوا  
 في عمله انتهى عن العزل فقتل له فموت حتى المرأة وقيل لمعانة القدر وهذا الثاني هو الذي  
 يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبنى على صحة الخبر المرفوع بين الحرمة والامة وقال  
 امام الحرمين موضع المنع أنه ينزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية العلوق ومنه فذلك  
 لم يمنع وكذا ترى سبب المنع فاذا فقه في أصل الاباحه فلان ينزع حتى شاء حتى لو نزع فأنزل  
 خارج الفرج اتفاقا لم يعلق به انتهى والله أعلم وينتزع من حكم العزل حكم معاملة المرأة  
 اسقاط النطفة قبل نفع الروح فن قال بالمنع هناك في هذه ولي ومن قال بالحوال يمكن أن  
 يلحق بهذا ويمكن أن يفرق بأنه أشد لان العزل لم يقع فيه تعاطى السبب ومعالجة السقط تقع  
 بعد تعاطى السبب ولا تلحق بهذه المسئلة تعاطى المرأة ما يقطع الحمل من أصله وقد أتى ببعض  
 متأخرى الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم باباحة العزل مطلقا والله أعلم واستدل بقوله في  
 حديث أبي سعيد وأصنا كراخرا العرب وطلات علينا العزبة وأردنا أن نسقيهم وأحبنا القداء لمن  
 أجاز استرقاق العرب وقد تقدم بأنه في باب من ملك من العرب رقيقا في كتاب الفتى ولين أجاز  
 وطامثا شركا بملك المميز وان لم يكن من أهل الكتاب لان بنى الصطاق كانوا أهل أو ثمان وقد  
 انفصل عنه من منع باحتفال أن يكرهوا من دان بدین أهل الكتاب وهو باطل واحتمل أن  
 يكون ذلك في أول الامر ثم نسخ فيه نظرا اذا النسخ لا يثبت بالاحتمال واحتمل أن تكون

المسبات أسان قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحبنا الله فأن المسألة لا تعاد  
 للمشارك نعم يمكن حمل الفداء على معنى أخص وهو أن من يفسد من أنفسهم فيعقون من الرق  
 ولا يلزم منه إعادتهم للمشاركين وحده بعضهم على إرادة الثمن لأن الفداء المتخوف من فوته هو  
 الثمن ويؤيد ذلك المجلس قوله في الرواية الأخرى فقال بإسنادنا عن أبي عبد الله وأبي عبد الله وأبي عبد الله  
 فكيف ترى في العزل وهذا أقوى من جميع ما تقدم والله أعلم **(قوله ما)**  
 القرعة بين النساء إذا أراد سفرها تقدم في حديث الأفلح في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة  
 أيضا وساق المصنف في الباب قصة أخرى وإلها كانت أيضا في تلك السفرة ولكن بنت في  
 شرح حديث الأفلح في التفسير أنه لم يكن معه في عزوة المر يسبع الاعائشة وقد تقدم في الهبة  
 والشهادات مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضا **(قوله ابن أبي مليكة عن القاسم)**  
 هو ابن محمد بن أبي بكر وابن أبي مليكة يروى عن عائشة تارة بالواسطة وتارة غيرها **(قوله إذا أراد)**  
 سفرها) مفهومة اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عموم بل لتعين القرعة من يسافر  
 بها وتجري القرعة أيضا فيها إذا أراد أن يقسم بين زوجاته فلا بد أن يبين شاء بل يقرع بينهما  
 فيبدأ بأبي يخرج لها القرعة الآن يرضى بشئ فيجوز بلا قرعة **(قوله أفرع بن نساء)** زاد ابن  
 سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة فكان إذا خرج سهم عيسى عرف فيه الكراهية  
 واستبدل به على مشروعة القرعة في القصة بين النضر كوا وغر ذلك فأنقذهم في أواخر الشهادات  
 والمنهوعين الخفية والمالكية عدم اعتبار القرعة قال عياض هو مشهور وعن مالك وأصحابه  
 لأنه من باب الخطر والقمار وحكي عن الخفية جازتها اه وقد قالوا به في مسئلة الباب واحتج  
 من منع من المالكية بأن بعض النسوة قد تكون أنفع في السفر من غيرهن فلو خرجت القرعة  
 التي لا تنفع بها في السفر لأضر بحال الرجل وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أقوم بيت  
 الرجل من الأخرى وقال القرطبي ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء وتختص  
 مشروعة العرة بما إذا اتفقت أحوالهن للتلاخروج واحدة معه فيكون ترجيحاً في مخرج  
 اه وفيه مراعاة للمذهب مع الأمن من رد الحديث أصلاً للحاجة على التخصيص فكانت تخص  
 العموم بالمعنى **(قوله فطارت القرعة لعائشة وحفصة)** أي سفرته من السفرات والمراد بقوله  
 طارت أي حصلت وطول كل إنسان نصيبه وقد تقدم في الحناثر قول أم العلاء لما قسم الانصار  
 المهاجرين قالت وطارت لنا عثمان بن مظعون أي حصصاً في نصيبنا من المهاجرين **(قوله وكان)**  
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان بالليل سارعه عائشة يتحدث استدل به المذهب على أن القسم  
 لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ولا دلالة فيه لأن عماد القسم الليل في الحضر وأما في  
 السفر فعماد القسم فيه التزول وأما حالة السفر فليست منه لاليل ولا النهار وقد أخرج أبو داود  
 والبيهقي واللفظ له من طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قل يوم الله  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعاً فمقل وبأس ما دون الواقع فإذا جاء إلى التي  
 هو يومها بات عندها **(قوله فقالت حفصة)** أي لعائشة **(قوله ألا ترى كين الله تعالى)** الخ  
 كانت عائشة أجابت إلى ذلك لما شوقته الله من النظر إلى ما لم تكن هي تنظر وهذا مشعر بأنهم لم  
 يذكروا حال السهر متقاربين بل كانت كل واحدة منهم من جهة كجرت العادة من السير

**(باب القرعة بين النساء إذا)**  
 أراد سفرها **(حديث ابن أبي نعيم)**  
 حدثنا عبد الواحد بن أبي نعيم  
 قال حدثني ابن أبي مليكة  
 عن القاسم عن عائشة أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان إذا أراد سفره رآ أفرع  
 بين نسائه فطارت القرعة  
 لعائشة وحفصة وكان النبي  
 صلى الله عليه وسلم إذا كان  
 بالليل سارعه عائشة  
 يتحدث فقالت حفصة  
 ألا ترى كين الله تعالى  
 وأركب بعيرك تنظرين  
 وأنظر فقلت بلى فركبت

٥٢١١

م

نسخة

١٧٤٦٢

قطارين والافلو كاتما، فالتخص احداهما ينظر ما ينتظره الاخرى ويحتمل أن تريد انظر  
وطأة البهر وجوده سيرة (قوله) خا، النبي صلى الله عليه وسلم الى جبل عائشة وعليه) في رواية  
حكاهما الكرمانى وعلمها وكأه على ارادة الناقية (قوله) فلم عليها) لم يد كرفي الخبر أنه تحدث  
معهما فيحتمل أن يكون أهم ما وقع ويحتمل أن يكون وقع ذلك اتفاقا ويحتمل أن يكون تحدث  
ولم يتدل (قوله) وافترقه عائشة) أى حالة المسيرة لان قطع المألو ف صعب (قوله) فلما نزلوا  
جعلت رجلها بين الاذخر) كأنهم الماعرف أنما الحاشية فيما أبانت له حفصة عاتت نفسها  
على تلك الحاشية والاذخر بنت ممر وف وجدته الهوام غالباً في البرية (قوله) وقول رب سلاط  
في رواية المسقلى بارب سلاط بآيات حرف النداء وهى رواية مسلم (قوله) تلدغنى) بالفتن المجبة  
(قوله) ولا أستطيع أن أقول له شيئاً) قال الكرمانى الظاهر أنه كلام حفصة ويحتمل أن يكون  
كلام عائشة ولم يظهر في هذا الظاهر بل هو كلام عائشة وقد وقع في رواية مسلم في جميع ما وقعت  
عليه من طرق الا ماضد كره بعد قوله تلدغنى رسولاً لا أستطيع أن أقول له شيئاً ورسولك  
بأنرفع على أنه خير مبتدأ محذوف تفديره ورسولك ويجوز ان نصب على تقدير فصل وانما لم  
تعرض لحفصة لانها هى التي أجبته طاعة فهدت على نفسها باليوم ووقع عند الاسماء على من  
وجهين عن أى نعم شيخ البخارى فيه بعد قوله تلدغنى ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر  
ولا أستطيع أن أقول له شيئاً على هذا الوجه. أن يكون المراد بالقول في قولها أن أقول أى  
أستطيع له الواقعة لانها ما كن يصدرنى في ذلك وظاهر رواية غيره تفهم أن مرادها بالقول أنها  
لا أستطيع أن أقول في حقه شيئاً كما تقدم قال الداودى يحتمل أن تكون المسيرة في ليلة عائشة  
ولذلك غلبت عليها النسوة فحدثت على نفسها بالاموت وتعقب بانه يلزم منه أنه وجب القسم في  
المسيرة وليس كذلك اذ لو كان لما كان ينقص عائشة بالمسيرة دون حفصة حتى تحتاج حفصة  
تجعل على عائشة ولا يتجه القسم في حالة السفر الا اذا كانت الخلوة لا تحصل الا فبهان يركب  
معهما في الهودج وعند النزول يجمع الكل في الخيمة فيكون حينئذ عدل التسم السرأماً المسيرة  
فلا وهذا كله مبنى على أن القسم كان واجباً على النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذى يدل عليه  
معظم الاخبار ويؤيد القول بافترقه أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسب بها القيمة بل  
يتدى اذ يرجع بالقسم فيما يستقبل فلو سافر عن شاة بغير عرفة قدم بعضه في القسم للزم منه اذا  
رجع أن يوفى من تخلف عنها وقد نقل ابن المنذر الاجماع على أن ذلك لا يجب فظهر أن للفرقة  
قائدة وهى أن لا يؤثر بعضه بالتشبه لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهما وقد قال  
الشافعى في القديم لو كان المسافر يشتم لمن خلف لما كان للفرقة معنى بل معناها أن تصير هذه  
الاماهل تخرج سمها من اصة انتهى ولا يخفى أن حمل الاطلاق في ترك القضاء في السفر مادام  
اسم السفر موجوداً فلو سافر الى بلدة فأقام بها ثم سافر راجعاً فعليه قضاء مدة  
الاقامة وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية والمضى في سقوط القضاء أن التي سافرت وفازت  
بالعصبة غفها من تعب السفر ومشتبه ما يقابل ذلك القيمة عكسها في الامر من معا (قوله)  
بأب المرأة تعيب يومها من زوجها الضرتها) من يتعلق يومها لا يتب أي يومها الذى  
يختص بها (قوله) وكيف يقسم ذلك) قال العلماء اذا وهبت يومها لضرتها قسم الزوج ليوهم

لها النبي صلى الله عليه  
وسلم الى جبل عائشة وعليه  
حفصة فلم عليها ثم سارحتي  
نزلوا وافترقته عائشة فلما  
نزلوا جعلت رجلها بين  
الاذخر وقول رب سلاط  
على عشر بأوحد تلدغنى  
ولا أستطيع أن أقول له  
شيئاً (باب المرأة تعيب يومها  
من زوجها الضرتها وكيف  
يقسم ذلك)»





حدثنا مسدد حدثنا بشر حدثنا

خالد عن أبي قلابه عن أنس

ولوشنت أن أقول قال النبي

صلى الله عليه وسلم ولكن

قال السنة اذا تزوج البكر

أقام عندها سبعا واذا تزوج

الثيب أقام عندها ثلاثا

«(باب اذا تزوج الثيب على

البكر)» حدثنا يوسف بن

راشد حدثنا أبو أسامة عن

سفيان حدثنا أيوب وخالد

عن أبي قلابه عن أنس قال

من السنة اذا تزوج الرجل

البكر على الثيب أقام عندها

سبعا وقسم واذا تزوج

الثيب على البكر أقام

عندها ثلاثا قسم قال

أبو قلابه ولوشنت ألفت ان

أنسا رفعه الى النبي صلى الله

عليه وسلم وقال عبد الرزاق

أخبرنا سفيان عن أيوب

وخالد قال خالد ولوشنت ألفت

رفعته الى النبي صلى الله

عليه وسلم

الحب والمودة كذلك فسره أهل العلم قال الترمذي رواه غير واحد عن جابر بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه عن مسدد وأصم عن رواية جابر بن سلمة وقد أخرجه البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ولوشنت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة في الحب والجماع وعن عبدة بن عمرو السلماني مثله (قوله بشر) هو ابن الفضل وخالد هو ابن مهران الخذاء (قوله ولوشنت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة) في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث قال خالد ولوشنت أن أقول رفعه لصدقت ولكنه قال السنة فبين أنه قول خالد وهو ابن مهران الخذاء مرواه عن أبي قلابه وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أبو قلابه أو يأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث ﴿ (قوله) اذا تزوج الثيب على البكر) أي أو عكس كيف يصنع ﴾ (قوله) حدثنا يوسف بن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد نقيب لحده (قوله) حدثنا أبو أسامة عن سفيان) في رواية أبي نعيم من طريق حمزة بن عوف عن أبي أسامة حدثنا سفيان (قوله) حدثنا أيوب) هو السخستاني وخالد هو الخذاء (قوله) عن أبي قلابه) أي انه ما جمعا رواه عن أبي قلابه لكن الذي يظهر أنه ساقه على انظر خالد (قوله) قال من السنة) أي سنة النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي يبادر لافهم من قول الصحابي وقدم في الحج قول سلام بن عبد الله بن عمرو المسائي الزهري عن قول ابن عمر العجاج ان كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سالم وهل يعنون بذلك السنة (قوله) اذا تزوج الرجل البكر على الثيب) أي يكون عنده امرأه فترتزوج معها بكرة كما يأتي في المحشنة (قوله) أقام عندها سبعا وقسم ثم قال أقام عندها ثلاثا ثم قسم كذا في البخاري بالواو في الأولى وبلغ في الثانية ووقع عند الاسماعيلي وأبي نعيم من طريق حمزة بن عوف عن أبي أسامة بلفظ ثم في الموضوعين (قوله) قال أبو قلابه ولوشنت ألفت ان أنسا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم) كأنه يشير الى أنه لو صرح برفعته الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقا ويكون روي بالمعنى وهو جائز عنده لكن مرأى أن المحافظة على النظا أولى وقال ابن دقيق العيد قول أبي قلابه يتحمل وجهين أحدهما أن يكون بطل أنه سمعه عن أنس مرفوعا لفظا فحضر عنه يورعوا الثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة في حكم المرفوع ولو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لاد في حكم المرفوع قال والاول أقرب لان قوله من السنة يقتضي أن يكون مرفوعا بطريق اجتدادي محتمل وقوله أنه رفعه نضر في رفعه وليس الراوي أن ينقل ما هو ظاهر محتمل الى ما هو نضر غير محتمل انتهى وهو محتمل بوجه ولم يصح من رد بان الا كثر على أن قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع لا يتجاه الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع ولكن باب الرواية بالمعنى متصح وقد وافق هذه الرواية ابن عليه عن خالد في نسبة هذا القول الى أبي قلابه أخرجه الاسماعيلي ونسبه بشر بن الفضل وهشيم الى خالد ولا منافاة بينهما كما تقدم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك (قوله) وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد) يعني بهذا الاستناد والمقتضى (قوله) قال خالد ولوشنت ألفت رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم) كأن البخاري أراد أن يبين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل قول أبي قلابه أو قول خالد ويظهر لي أن هذه الزيادة في رواية خالد عن أبي قلابه

دون رواية أيوب ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد بن كرز الزبادي  
 صدر الحديث وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكور من مسند قتال حديث محمد بن رافع حدثنا  
 عبد الرزاق ولتظمن السنة أن يقيم عند البكر سبعا قال خالد إلى آخره وقد رواه أبو داود  
 الحفري والقاسم بن زيد الحرجي عن الزوري عن أنس أخرجه الاسماعيلي ورواه عبد الله بن الوليد  
 العدني عن سفيان كذلك أخرجه البيهقي وسند أبو قلابه الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان  
 عن ندد وأيوب جميعا وقال فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو عروبة في صحيحه عنه  
 وقال حدثنا الصغفاني عن أبي قلابه وقال هو غريب لأعلم من قاله غير أبي قلابه انتهى وقد  
 أخرج الاسماعيلي من طريق أيوب بن رواحة عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابه عن أنس قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرح برفعه وهو يؤيده ما ذكره أن الساق في رواية سفيان  
 لخالد ورواية أيوب هذه أن كانت محمولة على أن يكون أبو قلابه لم يحدث به أيوب جزم برفعه  
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان أيضا عنه عن  
 عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه وأخرجه الدارقي والدارقطني  
 من طريق محمد بن اسحق عن أيوب مثله ثبتت أن رواية خالد هي التي قال فيها السنة  
 وأن رواية أيوب قال فيها قال النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به على أن هذا العدلي يختص  
 بين له زوجة قبل الجديدة وقال ابن عبد البر جهوزا للماملي أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف  
 وسواء كان عنده زوجة أم لا وحكي النووي أنه يحب إذا لم يكن عنده غيرها ولا أفيجب وهذا  
 يوافق كلام أكثر الأصحاب واختار النووي أن الفرق واطلاق الشافعي به فحده ولكن يشهد  
 للدلالة في حديث الباب أن تزوج البكر على الثيب ويمكن أن يفسد ذلك لا تحريسا بدمع  
 خالد الذي في الباب قبله فإنه قال إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا الحديث ولم يتقدم بما إذا تزوجها  
 على غيرها لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيد بل ثبت في رواية خالد التقييد فقدم مسلم من  
 طريق هشيم عن خالد أن تزوج البكر على الثيب الحديث ويؤيده أيضا قوله في حديث ثنينة  
 فسلم لان القسم انما يكون بان عنده زوجة أخرى وفيه جمعة على البيهقيين في قولهم ان البكر  
 والثيب سواء في الثلاث وعلى الاوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان وفيه حديث  
 مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جدا وخص من عموم حديث الباب قالوا  
 أرادت للثيب أن يكمل لها السبع فإنه إذا أجابه قطعهما من الثلاث وقضى السبع غيرها  
 لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام عندها  
 ثلاثا وقال إنه ليس بك علي أهالك هو ان اشتت سبع لك وان سعت لك سعت لثلاث وفي  
 رواية أنه اشتت ثلث ثم درت قالت ثلث وحكي الشيخ أبو اسحق في المهذب وجهين في أنه يقضي  
 السبع والأربع المزدية والذي قطع به الأكثر أن اختارت السبع قضاها كلها وان أقامها  
 بغيرا اختارها قضى الأربع المزدية (تنبيه) بكرة أن يتأخر في السبع والثلاث عن صلاة  
 الجماعة وسائر أعمال البر التي كان يفعله لها نص عليه الشافعي وقال الرافعي هذا في النهار وأما  
 في الليل فلا لأن المندوب لا يترك له الواجب وقد قال الأصحاب يسوي بين الزوجات في الخروج  
 إلى الجماعة وفي سائر أعمال البر فيخرج في ليالي الكل أولا يخرج أصلا فان خصص حرم عليه

\* (باب من طاف على نساءه في غسل واحد) \* حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سفيان عن قتادة بن أنس عن مالك حدثهم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كلن يطوف على نساءه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نساء \* (باب دخول الرجل على نساءه في اليوم) \* حدثنا فروة حدثنا علي بن مسهر عن هشام (٢٧٧) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت

وعندهما هذا من الاعتذار في ترك الجماعة ، وقال ابن دقي العدا : فربما بعض الفقهاء أجعل مقامه عندهما عذرا في إسقاط الجماعة ، والى ما تقدم في التشنع ، وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عند دعاءه وحقول الشافعية ، ورواه ابن القاسم عن مالك وعنه يسقط وهو وجه لما شافعية ، فعلى الأصح يعارض عنده الواجب فقدم حتى لا يدعى هذا الوجه ، فليس يشنع وإن كان رجوا ، ويجب الموالاة في السبع ، وفي الثلاث فلوفر في يجب على الرابع إعلان الحشنة لا تزول ثم لا فرق في ذلك بين الحرة والأمة ، وقبل هي على النصف من الحرة ويجب بالبر العكس ﴿ قوله با ﴾ من طاف على نسائه في عمل واحد ) ذكر فيه حديث أنس في ذلك ، وقد تقدم مسندنا ومسنننا في كتاب الغسل مع شرحه وفوائده والاختلاف على قتادة في كونهن تسعة أو إحدى عشرة ، وبيان الجمع بين الحديثين وتعلق به من قال إن القسم لم يكن واجبا عليه ، وقد تقدم أن ابن العربي يقول أنه كانت له ساعين من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر ، وقالت أني لم أجدها ذلك دليلا ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيؤمن أحدها من الحديث وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها ، وأنه ترك إتيان نسائه كاهن في ساعة واحدة على تلك الساعة ودعا عليه قوله في حديث أنس كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، وقد تقدمت له توجيهات غير هذا ، ذلك وذكره عائش في الشفاء أن الحكمدة طوافا عليهن في الليلة الواحدة ، كان تصديهن وكأنه أراد به عدم تشوقهن للزواج إذا الاحسان لمعان منها الإسلام والحرة والعفة والذي يظهره ذلك إنما كان لارادة العدل بينهما في ذلك ، وإن لم يكن واجبا كما تقدمت في من ذلك في باب كثرة النساء ، وفي التعليل الذي ذكره نظر لأنهن حرم عليهن التزويع بعده وعاش بعضهن بعده خمس سنين فادوموا زواجات آخرهن مو تاعلى ذلك ﴿ قوله با ﴾ دخول الرجل على نسائه في اليوم ) ذكر فيه طرما من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نسائه الحديث ، وساقى بأنهم هذا ، في باب ما يحرم ما أحل الله تعالى من كتاب الطلاق ، وقوله فيؤمن أحدها من الحديث ، زاد فيه ابن أبي الزناد في هشام بن عروة بغير وقوعه ، وقد بينته في باب القرة بين النساء ، وهو مما يؤيد كدار على ابن العربي في دعائه ﴿ قوله با ﴾ إذا استنذرت الرجل نسائه في يوم عرض في بعضهن فاذن له ) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك ، وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية في آخر المغازي الغرض منه هذا : أن أقسم إلهن يستقطبنا من في ذلك فاستأذنهن ، وهن أيامهن ، تلك التي هو فيهن ، وقد تقدم في بعض طرقه النص بذلك ﴿ قوله با ﴾ حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض ) ذكر فيه طرما من حديث ابن عباس عن عائشة ، رضي الله عنها ، في باب ما هو مفضل

العزيز بن عبد الله حدثنا سلمان بن يحيى عن عبد بن حنبل عن معمر بن عمار عن عروة بن عبد الله عن محمد بن علي بن حفصه فقال يا بنيت يا ليتني كنت حذو النبي صلى الله عليه وسلم يا هاجر بن عاتكة فقصصت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستجاب لي  
قوله وأنه تركنا ابن نساءه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة كذا في نسخ الشرح التي بأيد بائنا وله فيه سقطا ونحوها  
والاصل وان تركنا نساءه كلهن في ساعة واحدة فجعلوني على تلك الساعة وأضو ذلك وحرقه الله معه

الرجل ايمته وهو ظاهر فيما ترجم له وقد تقدم شرحه هناك ﴿قوله﴾ **باب** المتشيع  
 بما يمل وما ينهى من افتخار الضرة) أشار به هذا الى ما ذكره أبو عبيد في تشبيه الرجل قال قوله  
 المتشيع أى المتزين بما ليس عندهم فكبر بذلك المتزين بالباطل كلما تكون عند الرجل وأما  
 ضرة فقد عني من الخطوة عند زوجها كما عمنده تريد بذلك غبط ضرتها وكذلك هذا في الرجل  
 قال وأما قوله كلابس ثوبى زور فإنه الرجل يلبس الثياب المشبهة بالثياب الزهادية وهم أنه منهم  
 ويظهر من التفتيح والتشغف أكثر مما في قلبه منه قال وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب  
 النفس كقولهم فلان في الثوب اذا كان برشامن النفس وفلان دنس الثوب اذا كان مقعوصا  
 عليه في دينه وقال الخطابي الثوب مثل ومعناه أنه صاحب زور وكذب كما يقال لمن وصف بالبراة  
 من الأنداس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل وقال أبو سعيد الضرير المراد به أن شاهد الزور  
 قد بعت عيونهم لينبجمل بمساليهم أنه قبول الشهادة اهـ وهذا نقله الخطابي عن نعم بن  
 حنبل قال كان يكون في الرجل هيئة وشارة فاذا احتجج الى شهادة زور لبس ثوبه وأقبل  
 فشبهه بقل لنيل هيبته وحسن ثوبه فقال أمضاها بنو سبه يعني الشهادة فاضيف الزور اليها  
 فقيل كلابس ثوبى زور وأما حكم التثنية في قوله ثوبى زور فلا إشارة الى أن كذب المتخفى  
 لانه كذب على نفسه عام يأخذ على غيره بما لم يعط وكذلك شاهد الزور بظلم نفسه وبظلم الشهود  
 عليه وقال الداودي في التثنية إشارة الى أنه كاذب قال الزهرى بن ماعة في التعذر من ذلك  
 وقيل ان بعضهم كان يجعل في الحكم كما آخر بوجه أن الثوب ثوبان قاله ابن المنذر (قلت) ونحو  
 ذلك ما في زماننا هذا فمما يعمل في الاطواق والمعنى الاول ألق وقال ابن التين هو أن يلبس ثوبى  
 ودبعة وأعرية فظن الناس أنهم الهولاء هما لا يدومون يقتضيه بكذبه وأراد بذلك تهم المرأة  
 ذكرت خوفا من الفساد بين زوجها وضرتها أو يورث بينهما الغشاة فيصير كالسحر الذى يفرق  
 بين المرو وزوجه وقال الزحشرى في الفائق المتشيع أى المتشبه بالثياب ما ليس به واستعبر  
 للتحلى بفضله لم يرتزقا وشبهه بلبس ثوبى زور رأى زور وهو الذى يتزين بأهل الصلاح  
 وبما أضاف الثوب بين البه لا نهما كالبوسمين وأراد بالتثنية أن المتخفى بما ليس فيه كن لبس  
 ثوبى الزور ارتدى بأحدهما وتزين بالآخر كما قيل إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا فلاشارة بالآزار  
 والرداء الى أنه متصف بالزور من رأسه الى قدمه ويحتمل أن تكون التثنية إشارة الى أنه حصل  
 بالتشيع حالتان مذمومتان فقد انما يتشيع به واطهار الباطل وقال المطري هو الذى يرى أنه  
 شعبان وليس كذلك (قوله عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير ويحيى في الرواية الثانية هو ابن  
 سعيد القطان وأفاد نسر جمع هشام بتحديث فاطمة وهي بنت المنذر بن الزبير وهي بنت عمه  
 وزوجته وأسما هي بنت أبي بكر الصديق جدتهم معا وقد اتفق الاكثر من أصحاب هشام على  
 هذا الاسناد وانقردهم والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقال لا عن أبيه عن عائشة  
 وأخرجه النسائي من طريق مصمرو قال انه خطأ والصواب حديث أسما وذكر الداودي في  
 التبع أن مسلما أخرجه من رواية عبدة بن سليمان وكيع كلاهما عن هشام بن عروة مثل  
 رواية نمرو قال وهذا لا يصح وأحتاج أن أنظر في كتاب مسلم فاني وجدته في رقعة والصواب عن  
 عبدة وكيع عن فاطمة عن أسما لا عن عروة عن عائشة وكذلك قال سائر أصحاب هشام (قلت)

﴿باب المتشيع بما يمل وما ينهى من افتخار الضرة﴾  
 حدثنا سليمان بن حرب  
 حدثنا حماد بن زيد عن  
 هشام عن فاطمة عن أسما  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وحدثني محمد بن المنذر حدثنا  
 يحيى عن هشام

٥٢١٩

م

دس

تحلة

١٥٧٤٥

هو ثابت في التسخيم الصحيحة عن مسلم في كتاب الباس أوردته عن ابن عمر عن عبدة وكعب عن هشام عن أبيه عن عائشة ثم أوردته عن ابن عمر عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء فاقضى أنه عند عبدة على الوجهين وعند كعب بطريق عائشة فقط ثم أوردته مسلم من طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة وكذا أوردته النسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة وأخرجه أبو عوانة أيضاً من طريق أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام وكذا مسهر وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطنطاوي وأبو نعيم في المسخر عن طريق مري بن رباح كلاهما عن هشام عن فاطمة فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة وأما وكعب فقد أخرجه روايته الحوزي من طريق عبد الله بن حاتم الطوسي عنه مسلم ما وقع عنده مسلم فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني **(قوله)** أن امرأة قالت لم أوقف على تعين هذه المرأة ولا على تعين زوجها **(قوله)** أن لي ذرة في رواية الاسماعيلي أن لي جارة وهي الضرة كما تقدم **(قوله)** أن تسبعت من زوجي غير الذي يعطيني في رواية مسلم من حديث عائشة أن امرأة قالت يا رسول الله أقول إن زوجي أعطاني ما لم يعطيني **(قوله)** التسخيم على يعط **(قوله)** رواية معمر على يعط **(قوله)** ما ب القيرة) بفتح المعجمة وسكون الخاء بعد هاء قال عباس وغيره هي مشتقة من نفس القاب وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيهما الاختصاص وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين هذا في حق الآدي وأما في حق الله فقال الخطابي أحسن ما يشير به ما نسر به في حديث أبي هريرة يعني الآتي في هذا الباب وهو قوله وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله عليه قال عباس ويحتمل أن تكون القيرة في حق الله الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك وقيل القيرة في الأصل الجمع والافتة وهو تفسير بلازم للتغير يرجع إلى الغضب وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه في كتابه الغضب والرضا وقال ابن العربي التغير محال على الله بالدلالة القطعية فيجب تأويله بلازمة كالأبواب أو إيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك اه وقد تقدم في كتاب الكسوف شيء من هذا ينبغي استحضاره هنا ثم قال ومن أشرف وجوه غيره تعالى الاختصاصه قوما بعصمه يعني فن ادعى شامان ذلك لنفسه عاقبه قال وأشد الأدب من غيره رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان يغار لله ولدينه ولهذا كان لا ينقم لنفسه اه وأورد المصنف في الباب تسعة أحاديث والحديث الأول **(قوله)** وقال وراد) بفتح الواو وتشديد الراء هو كتاب القيرة بن شعبة ومولاه وحدينه هذا الملقب عن القيرة سباني موصول في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمير عنه بلفظه لكن فيه فبلغ ذلك الذي صلى الله عليه وسلم واختصرها هنا وأيضاً في كتاب التوحيد من هذا الوجه أتم سباقاً وأغفل المزي التسمية على هذا التعلق في النكاح **(قوله)** قال سعد بن عباد) هوسيد الخزرج وأحد نقباءهم **(قوله)** لو رأيت رجلاً مع امرأة في ضربة عنده مسلم من حديث أبي هريرة ولفظه قال سعد بن رسول الله ولو وجدت مع أهلي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال ثم زاد في رواية من هذا الوجه قال كلا والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك وفي حديث ابن عباس عندهما لفظه وأبي داود والحاكم لم ياترأت هذه الآية والذي يرمون

حدثني فاطمة عن أسماء أن امرأة قالت يا رسول الله إن لي ضرة فهل علي جناح إن تسبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم التسخيم على يعط كلابس ثوبي زور **(باب القيرة)** وقال وراد عن القيرة قال سعد بن عباد لو رأيت رجلاً مع امرأة في ضربة بالسيف

تغ

٤٢٢/٤

٥٢٢٠  
س

تحفة ٩٢٥٦

غير مصنف فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتبعون من غيرة سعد لا لأغبر منه والله أغير مني \* حدثنا عمار بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من أحد أغبر من الله من أجل ذلك حرم الفواحش وما أحدا أحب إليه الملح من الله \* حدثنا عبد الله بن مسعود عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أمة محمد ما أحد أغبر من الله أن يرى عبده أو أمته تزي بأمة محمد ولا تعاون ما أعلم الحكمكم قليلا ولكنكم كثيرا \* حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا همام بن يحيى عن أبي سلمة أن عروة ابن الزبير حدثه عن أمه أنها أتت أبا عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

٥٢٢٢

م

تحفة

٩٥٧٢٦

المحسنان الآية قال سعد بن عبادة أهكذا أنزلت فلو وجدت لكاع مستغذها رجل لم يكن لي أن أتركه ولا أنعيه حتى أتى بأربعة شهداء فوالله لا أتى بأربعة شهداء حتى يقضى حاجته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار لا تستمعون ما يقول سعدكم قالوا يا رسول الله لانه فانه رجل غيور والله ما تزوج امرأته قط الا عذراء ولا طلق امرأته فاجترأ رجل من أن يتزوجها من شدة غيرة به فقال سعد والله اني لاعلم يا رسول الله أنهم الحق وأنهم من عند الله ولكني عجت (قوله غير مصنف) قال عياض هو بكسر الهمزة وسكون الصاد المهملة قال وروى بناء أيضا بفتح الهمزة فمن فتح حمله وصفا للسيف وحال آمنه ومن كسر حمله وصفا للضارب وحال آمنه \* وزعم ابن النجاشي أنه وقع في سائر الامهات بتشديد الفاء وهو من ضعف السيف أي عرضه وحده ويقال له غرار بالعين المجرمة والسيف صفيحان وحدها وأراد أنه يضرب به بحده لا بعرضه والذي يضرب بالحده يقصد الى القتل بخلاف الذي يضرب بالصفيح فانه يقصد التاديب ووقع عند مسلم من رواية أبي عروبة غير مصنف عنه وهذا يترجح فيها كسر الفاء ويجوز انفتح أيضا على البناء للمجهول وقد أنكره هارون الخواري وقال ظن الراوي أنه من الضعيف الذي هو عيسى العوفي وليس كذلك إنما هو من ضعف السيف (قلت) ويمكن توجيهه على المعنى الاول والضعف والصفحة بمعنى وقد أوردته مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمرو بن لاس في روايته لفظه عنه وكذا سائر من رواه عن أبي عروبة في البخاري وغيره لم يذكرها (قوله أتبعون من غيرة سعد) تسمي بهذا التقرير من أجازة فصل ما قال سعد وقال ان وقع ذلك ذهب دم المقتول هدرنا نقل ذلك عن ابن الموارث المالكية وسأقي بسط ذلك ويأينه في كتاب الحديث ودان شاء الله تعالى \* الحديث الثاني (قوله شقيق) هو وأبنا السدي وعبد الله هو ابن مسعود (قوله ما من أحد أغبر من الله) من زائدة بدل الحديث الذي بعده ويجوز في غير الرفع والنصب على اللغتين المجازية والتميمية في ما يجوز في النصب أن يكون أغبر في موضع خفض على النعت لا حذف في الرفع أن يكون صفة لا بدوا خبر محذوف في الحالين تقديره موجود ونحوه والكلام على غير الله ذكر في الذي قبله وشيعة شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى \* (تيسره) وقع عند الامام علي قبل حدث ابن مسعود ترجمة صورته في الفيرة والمدح وما رأيت ذلك في شيء من نسخ البخاري \* الحديث الثالث حديث عائشة (قوله يا أمة محمد ما أحد أغبر من الله أن يرى عبده أو أمته تزي) كذا وقع عنده همام عن عبد الله بن سلمة وهو القعني عن أبي مالك ووقع في سائر الروايات عن مالك أو تزي أمته على وزن الذي قبله وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله ابن مسعود هذا في الاسناد كجامعة قطهر رأته من سبقي القلم هنا وأصل لفظه تزي سقط غلطا من الأصل ثم ألحق فخرها الناصح عن فتحها وهذا القدر الذي أوردته المصنف من هذا الحديث هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف وقد تقدم شرحه مستوفى هناك بحمد الله تعالى \* الحديث الرابع (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن (قوله أن عروة) فرواية بجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عند مسلم حدثني عروة ورواية أبي سلمة عن عروة من رواية القرنين عن القرنين لأنهما متعاربان في السن واللقاء وان كان عروة أقسن من أبي سلمة قليلا (قوله عن أمه أسماء) هي بنت أبي بكر ووقع في رواية مسلم

٥٢٢٢

تحفة

١٥٢٧٧

لاشي أغبر من الله وعن  
يحيى ان أبائنا حدثنا  
أباهر مرة حدثنا الله سمع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
«حدثنا أن نعيم حدثنا  
شيبان عن يحيى عن أبي  
سلفة أنه سمع أباهر مرة رضى  
الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال ان الله  
يفار وغيره الله ان يأتى  
المؤمن ما حرم الله من حدثني  
محمود حدثنا أبو أسامة  
حدثنا هشام قال أخبرني أبي  
عن أسماء بنت أبي بكر رضى  
الله عنها قالت تزوجني  
الزبير وماله في الأرض من  
مال ولا مملوك ولا شيء غير  
ناضع وغيره

٥٢٢٤

م سن

تحفة

١٥٢٢٥

المذكورة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق حدثته (قوله لا شيء غير من الله) في رواية حجاج  
المذكورة ليس شيء غير من الله وهما بمعنى الحديث الخامس (قوله ويحيى أن أبائنا حدثنا  
أن أباهر مرة حدثنا) هكذا أورده وهو موقوف على السند الذي قبله وهو موصول ولم يسبق  
الحخاري الثمن من رواية همام بل يحول الى رواية شيبان فساقه على روايته والذي يظهر أن  
لنفسه ما واحد وقدر وقع في رواية حجاج بن أبي عثمان عنده لم يتقدم حديث أبي سلفة عن  
عروة على حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند الحخاري وأوردته لم يضاف  
رواية حرب بن شداد عن يحيى يحدث أبي هريرة فقط مثل ما أورده الحخاري من رواية شيبان  
عن يحيى ثم أوردته لم يأتى رواية هشام الدستوائي عن يحيى يحدث أسماء فقط فكان يحيى  
كان يجمعهما تارة وتارة أخرى وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية الأوزاعي عن يحيى يحدث  
اسماء فقط وزاد في روايته على المبر (قوله ان الله يغار) زاد في رواية حجاج عنده لم يأتى المؤمن  
يغار (قوله وغيره الله ان يأتى المؤمن ما حرم الله) كذلك وكذا هو عنده لم يأتى لكن بلفظ  
ما حرم عليه الله النساء للتعامل وزاد عليه والصدور للمؤمن ووقع في رواية أبي ذر وغيره الله  
أن لا يأتى برأيه ولا كذا رأيه ما تافى في رواية النبي وأطرف الصفة التي فقال هكذا الجميع  
والصواب حذف لا كذلك وما أدري ما أراد بالجميع بل أكثر رواية الحخاري على حذفها وأوافقا  
لمن رواه غير الحخاري كسلمة والقرظ وغيرهما وقد وجهها الكرماني وغيره بما حاصلا من غير  
الله في الآيات ولا عده فلا بد من تقديره مثل أن لا يأتى أي غير الله على النبي عن  
الآيات وأنحو ذلك وقال الطبري التقدير غير الله تامة لاجل أن لا يأتى قال الكرماني وعلى  
تقدير أن لا يستقيم المعنى بإثبات لا لذلك دليل على زيادتها وقد عهدهت زيادتها في الكلام كثيرا  
مثل قوله ما منعك أن لا تتجعدت لا يعلم أهل الكتاب وغير ذلك الحديث السادس (قوله حدثني  
محمود) هرا بن غبيلان المروزي (قوله أخبرني أبي عن أسماء) هي أمه المقدم ذكرها قبل  
(قوله تزوجني الزبير) أي: بأنفقوا (وماله في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غيرنا) ناضح وغير  
فرسيه) أسماء طفق المملوك على المال فعلى أن المراد بالمال الابل أو الأراشي التي تزوج وهو  
استه ما لم يعرف للعرب بملكون المل على كل من ذلك والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من  
الصيد والاماء وقوله بعد ذلك ولا شيء من عطف العام على الخاص بشمل كل ما يتكلم أو يقول  
لكن الظاهر أنهم لم يزدوا خال ما لاند منه من مسكن وملبس ومطعم ورأس مال تجارة وتدل  
سياقها على أن الأرض التي يأتى ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت أقطعا فهو مالك  
منفعة الأرض فيها ولذلك لم تستهها كما استنتت الفرس والناضح وفي استنتها الناضح والفرس  
نظرا لاستهكها الداودي لأن تزويجها كان بمكة قبل الهجرة وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن  
الزبير كما تقدم ذلك من صحابي كتاب الهجرة والناضح وهو الجبل الذي يسقى عليه الماء انما حصل له  
بسبب الأرض التي أقطعهها قال الداودي ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح والجواب منع هذا النبي  
وأما ما منع أن يكون الفرس والجبل كانه بمكة قبل أن هاجر فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على  
فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنمة والجبل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولم يقدم به  
المدينة وأقطع الأرض المذكورة أعداءه قها وكلا يتفق به قبل ذلك في غير السقي فلا إشكال

فكنت أعلف فرسه وأستقي  
الماء وأخر زغبه وأعين ولم  
أكن أحسن أخيراً فكان يميز  
جاراتي من الأنصار وكن  
نصوة صدق وكن أنقل  
النوى من أرض الزبير إلى  
أقطعه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على رأسي وهي  
حتى على ثائي فرغ خبثي وما  
والنوى على رأسي فلبت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ومعه نفر من الأنصار  
فدعاني ثم قال اخ اخرج معي  
خلفه فاستحييت أن أسير  
مع الرجال وذكرت الزبير  
وغيره وكان أغصير الناس  
عرف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أني قد استحييت  
فخذي خبث الزبير فقلت  
لقيني رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وعلى رأسي النوى  
ومعه نفر من أصحابه فأناخ  
لأركب فاستحييت منه  
وعرفت غيبتك فقال والله  
لحلك النوى كان أشد علي  
من ركوبك نعمة قالت

٢ قوله النوى على رأسي  
كان هكذا نسخ النسخ التي  
بأيد بنو النوى في المتن بأيد بنو  
النوى فكان فعل ماضٍ  
الشارح رواية له اهـ

(قوله) فكنت أعلف فرسه زاد مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأكشبه مؤثته وأسوسه  
وأدق النوى لناضحه وألقفه وسلم أيضاً من طريق أبي أنى ملكية عن أسماء كنت أخدم الزبير  
خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن من خدمته شيء أشد علي من سياسة الفرس  
كنت أحشله وأقوم عليه (قوله وأستقي الماء) كذلك أكثر والسرخصي وأستقي بغير مناة  
وهو على حذف المنفعل أي وأستقي الفرس أو الناضح الماء أو الأول أشمل معنى وأكثراً فائدة (قوله)  
وأخر زغبه بجاء مجية ثم رأى ثم زاي (غربه) بفتح الميمجة وسكون الراء بعده هامو وحده هو الدلو (قوله)  
وأعين) أي الدقيق وهو يؤيد ما حملنا عليه المال أدلو كان المراد في أنواع المال لا تنفي الدقيق  
الذي يعين لكن ليس ذلك مراده وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي صلى الله  
عليه وسلم بجزيل وأبكر راجعان الشام بخبارة وأنه كساهما ثياباً (قوله ولم أكن أحسن أخيراً)  
فكان يميز جاراتي في رواية مسلم فكان يميزني وهذا يحمل على أن في كلامه ما شأنا خذوفاً  
تقديره تزوجني الزبير بمكة وهو الصفة المذكورة واستقر على ذلك حتى قدمنا المدينة وكن  
أصنع كذا إلى آخره لأن النسوة من الأنصار أعاجل وورنهن بعد قدومها المدينة قطعاً وكذلك  
ما سبق من حكاية تقالها النوى من أرض الزبير (قوله وكن نصوة صدق) إضافة من إلى الصدق  
مبالغة في تلمس من به في حسن العشرة والوفاء بالعهود (قوله وكن أنقل النوى من أرض  
الزبير إلى أقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم في كتاب فرض الخس بيان حال الأرض  
المذكورة وأنها كانت عماء قال الله على رسوله من أموال بني النضير وكان ذلك في أوائل قدومه  
المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك (قوله وهي مني) أي من مكان سكناها (قوله فدعاني ثم قال  
اخرج) بكسر الهمزة وسكون اللام كلمة تقال للبعير إن أراد أن يبعثه (قوله ليحملني خلفه)  
كما تقدمت ذلك من قرينة الحال والافتحاح أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يركبها وما  
معهها وبركب هوشياً آخر غير ذلك (قوله فاستحييت أن أسير مع الرجال) هذا مبتدأ على ما فهمته  
من الارتداف والأفعلى الاختيال الآخر متاعين المرافقة (قوله وذكرت الزبير وغيره) وكان  
أغصير الناس) هو بالنسبة إلى من علمه أي أراد أن تفضله على أن يثابجه من ذلك أو من مرادة  
ثم رأيتنا ناسفة في رواية الأسماعيلي ولفظه وكان من أغصير الناس (قوله والله لحلك ٢ النوى على  
رأسك) كان أشد علي من ركوبك معه) كذلك أكثر وفي رواية السرخصي كان أشد عليك  
وسقط هذه اللفظة من رواية مسلم ووجه المفاضلة التي أشار إليها الزبير أن ركوبها مع النبي  
صلى الله عليه وسلم لا يشأ منه كبيراً من الغيرة لأنها أخت امرأته فهي في ذلك الحالة لا يخلل له  
تزوجها إن لو كانت خلية من الزوج وجواز أن يقع لها ما وقع من فبنت تحس بعسجد  
لأنه من يدعاه لزوج فراقه لا يختار في الاختيال أن يقع لها من بعض الرجال من أخته فيسر  
قصد أن يتكشف منها حالة السر مما لا تريد انكشافه ونحو ذلك وهذا كله أخف مما تتحقق من  
تدلها لجعل النوى على رأسها من مكان بعد لأنه قد يتوهم خسة النفس وذهاب الهممة وقلة الغيرة  
ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأنها بالجهاد وغيرها ما يبرهنه  
النبي صلى الله عليه وسلم ويقهرهم فيه وكانوا لا يتقربون للقيام بأمور البت بأن يتعاطوا ذلك  
بأنفسهم وأيضاً ما يديهم عن استخدام من يقوم بذلك عنهم فانحصر الأمر في تساهلهم فكان



يكفنه من مؤنة المنزل ومن فيه ليتوفروا هم على ما هم فيه من نصر الاسلام مع ما ينضم اليه ذلك  
من العادة المانعة من تسمية ذلك عاراجنا **(قوله حتى أرسل الى (٢) أبو بكر بخادم تكفني**  
**سياسة الفرس فكأنما عتقني)** في روايه مسلم وقد وقع عنده في روايه ابن أبي مليكة جاء النبي صلى الله  
عليه وسلم سبي فاعطاها خادما قالت **كفنتني** سياسة الفرس فألفت عن مؤنة ويجمع بين  
الروايتين بأن النبي صلى الله عليه وسلم الم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا بكر منه خادما ليس له الى ابنته  
أسماء فصديق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الملقى ولكن وصل ذلك اليها واسطة ووقع عنده  
في هذه الرواية أن أبا بكر باعته بذلك ونصدهت بغتها وهو محمول على أنها اسقطت عنها بقيةها  
واستبدل بهذه القصة على أن علي المرأة القيام بجميع ما يحتاج اليه زوجها من الخدمة واليه  
ذهب أبو بكر وجهه السابقون على أنهم انطوعت بذلك ولم يكن لازما أشار اليه المهلب وغيره والذي  
يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرأ الحكم في غيرها ممن  
لم يكن في مثل حالهم وقد تقدم أن فاطمة سدة نساء العالمين سكنت ما تاتي بها من ادها من الرخي  
وسأت أباها خادما فدلها على خير من ذلك وهز ذلك الله تعالى والذي يترجى على الأمر في ذلك على  
عوائد البلاد فانها مختلفة في هذا الباب قال المهلب وفيه أن المرأة الشريفة اذا طوعت بخدمة  
زوجها ابنتي لابن زهري لم يشكر عليها ذلك أب ولا سلطان وتعقب بأنه شاء على ما صله من أن ذلك  
كان تطوعا ونخصه أن يكن يسكن في قول الولي لم يكن لازما ما سكت أبوها مما سكت على ذلك مع ما فيه من  
المشقة عليه وعليها ولا أثر للنبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع عظمة الصديق عنده قال وفيه  
جواز ارتداف المرأة خلف الرجل في موكب الرجال قال وليس في الحديث أنها استترت ولأن  
النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فيؤخذ منه أن الجلب انما هو في حق أزواج النبي صلى الله  
عليه وسلم خاصة اه والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الجلب ومشر وعينه وقد قالت  
عائشة كما تقدم في تفسير سورة التور لما نزلت وليضربن بخمرهن على جيوبهن أخذن أزواجهن  
من قبل الحواشي فشققهن فاخترن بها ولم يزل عادة النساء قد عبا وحدها بسترن وجوههن عن  
الاجانب والذي ذكر عياض ان الذي اخص به أمهات المؤمنين سترهن خصوص زيادة على ستر  
أجسامهن وقد ذكرت الصحة في ذلك في غير هذا الموضع قال المهلب وفيه غير الرجل عند  
انزال أهلها في البيت من الخدمة وأقنة تفقه من ذلك لاسيما اذا كانت ذات حسب انتهى  
وفيها منقب لاجلها ولزير يرواني بكر ونساء الانصار \* الحديث السابع **(قوله حدثنا علي)**  
هو ابن المديني وابن عتبة اسمه اسمعيل وقوله عن أنس تقدم في المطالبين من صرح عن حميد  
بسماعله من أنس وكذا تسمية المراتين المذكورة في أن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي  
هي أرسلت الطعام ترتب بنت بجش وقيل غير ذلك **(قوله غارت أنكم)** الخطاب لمن حضر والمراد  
بالأهلي التي كسرت الخففة وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم سيانه وأغرب  
الداري فقال المراد بقوله أم مكسرة وكان معنى الكلام عنده لا تعجبوا مما وقع من هذه  
من التسمية فقد غارت قبل ذلك أنكم حتى أخرج ابراهيم ولده اسمعيل وهو طفيل مع أمه  
الى واد غدير يزرع وهذا وان كان بعض وجهه لكن المراد خلافه وان المراد مكسرة

٢ قوله أبو بكر بخادم هكذا  
بنسخ الشرح بايد بنا والذي  
في المتن بايد بنا أبو بكر بعد  
ذلك بخادم فلهل مافي  
الشرح روايه اه

حتى أرسل الى أبو بكر بعد  
ذلك بخادم تكفني سياسة  
الفرس فكأنما عتقني  
\* حدثنا علي حدثنا ابن عليه  
عن حميد عن أنس قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم عند  
بعض نساءه فأتت إحدى  
أمهات المؤمنين بصحفة فيها  
طعام فضربت التي النبي  
صلى الله عليه وسلم في بيتها  
يد الخادم فسقطت الصحفة  
فانفلقت فجمع النبي صلى  
الله عليه وسلم فلق الصحفة ثم  
جعل يجمع فيها الطعام الذي  
كان في الصحفة ويقول غارت  
أنكم ثم حبس الخادم حتى  
أتى بصحفة من عند التي هو  
في بيتها فدفع الصحفة للصحفة  
الى التي كسرت صحفتها  
وأمسك المكسورة في بيت  
التي كسرت فيه

٥٢٢٥

نحلة

٥٦٩

\* حدثنا محمد بن أبي

بكر المدي حدثنا

معه عن عبيد الله عن محمد

ابن المنكر عن جابر بن عبد

الله رضي الله عنهما عن

النبي صلى الله عليه وسلم قال

دخلت الجنة وأقيمت الجنة

فابصرت قصيرا فقالت لمن

هذا قالوا العمر بن الخطاب

فأردت أن أدخله فلم يعنى

الاعلى بغيرك قال عمر بن

الخطاب يا رسول الله باني

أنت وأخي يا بني الله وأهلك

أعازي حدثنا عبد الله بن

عبد الله بن عيسى بن

الزهري أخبرني ابن المسيب

عن أبي هريرة قال بينما

نحن عند رسول الله صلى الله

عليه وسلم جالسين فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم بينما أنا وأخي في

الجنة فإذا امرأة تتوسل إلى

جانب قصر فقالت لمن هذا

قال هذا العمر بن كرت غيرة

فوليت مديرا فبكي عموه

في المجلس ثم قال وأهلك

يا رسول الله أعازي (باب

غيرة النساء ووجدهن)

الجنة وعلى هذا كله جسيم من شرح هذا الحديث وقالوا فيه إشارة إلى عدم مؤاخذه  
 الغيرة بما يصدر منها لأنها في تلك الحالة يكون عقلها محجوبا بشدة الغضب الذي آثاره  
 الغيرة وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة مرفوعا أن الغيرة لا تبصر أسفل  
 الوادي من أعلاه قاله في قصة وعن ابن مسعود رفعه أن الله كتب الغيرة على النساء فمن  
 صبر من كل لها أجر ثم يمد أخرجه الزوار وأشار إلى محنته ورجاله ثقات لكن اختلف في  
 عبيد الصباح منهم وفي إطلاق الدودي على سارة أنها أتم الخطاين نظرا أيضا فانهم إن  
 كانوا من بني اسمعيل فأمرهم جابر لا سارة ويصدقون بكونها من بني إسرائيل حتى يصح أن أهمهم  
 سارة في الحديث الثامن (قوله معقر) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري وقد  
 تقدم الحديث عن جابر مطروقا في مناقب عمر مع شرحه الحديث التاسع (قوله بينما أنا وأخي  
 رأيت في الجنة) هذا يعني أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه دخلت الجنة وأقيمت  
 الجنة فانه يحتمل أن ذلك كان في البقعة أو في النظم في زعمه أن هذه اللفظة تعصف وأن القرطبي  
 (قوله فإذا امرأة تتوسل) تقدم النقل عن الخطابي في زعمه أن هذه اللفظة تعصف وأن القرطبي  
 عزاه هذا الكلام لابن قتيبة وهو كذلك أورد في غريب الحديث من طريق أخرى عن الزهري  
 عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وثقلناه عنه الخطابي قد ذكره في شرح البخاري وارتضاه ابن  
 بطلال فقال يشبه أن تكون هذه الرواية الصواب وتتوسل تعصف لان الحور طاهران لا وضوء  
 عليهن وكذا كل من دخل الجنة لا تزنمه طهارة وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب  
 عمر بما أغنى عن عايدته وقد استبدل الدودي بهذا الحديث على أن الحور في الجنة يتوضآن  
 ويصنن (قلت) ولا يلزم من كون الجنة لا تكلف فيها بالعبادة أن لا يصدر من أحد من العباد  
 باختياره ما شاء من أنواع العبادة ثم قال ابن بطلال يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلقا  
 لا ينبغي أن يعرض لما ينافره أو فيه أن من نسب إلى من اتصف بصفة صلاح ما يفار ذلك شكر  
 عليه وفيه أن الجنة موجودة وكذلك الحور وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق وتنازل فوائده  
 تقدمت في مناقب عمر (قوله يا) غيرة النساء ووجدهن هذه الترجمة تخص  
 من التي قبلها والوحيد شيخ الزوار الغضب ولم يمت المصنف حكم الترجمة لأن ذلك يختلف  
 باختلاف الأحوال والاختصاص وأصل الغيرة غير مكتسب للنساء لكن إذا أقرط في ذلك  
 بقدر زائد عليه تلام وضابط ذلك ما ورد في الحديث الآخر عن جابر بن عبد الله الانصاري رفعه  
 أن من الغيرة ما يحب الله ومنه ما يبغض الله فاما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في الرية وأما الغيرة  
 التي يبغض الله فالغيرة في غيرة ربه وهذا التفصيل يتجلى في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع  
 زوجين للمرأة بطريق الحل والمأمرأة تخشع غارت من زوجها في ارتكاب محرم ما لا تملكه ولا ما  
 يتعصم عنها وجوره عليه الضرتها وإبناها عليها فإذا اتحدت ذلك وأظهرت القرائن فيه فهي  
 غيرة مشروعة فلو وقع ذلك بمجرد التوهم عن غير دلل فهي الغيرة في غيرة ربه وأما إذا كان الزوج  
 مقطعا عادلا وأدى لكل من الضررتين حقها فالغيرة منهما ما كانت في الطباع البشرية التي  
 لم يسل منها أحد من النساء فمذمومة فيها ما لم تتجاوز إلى ما يحرم عليها من قول أو فعل وعلى هذا يحمل  
 ما جاءه من السلف الطالح من النساء في ذلك ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة أحدهما

(قوله) حد ثنا عبد (في رواية أبي زرعة) بالافراد (قوله) لا في الاعاذا كت عني راضة (الح) يؤخذ منه استقرار الرجل حال المؤمن فعلة او قوله فيما يتعلق بالي اليه وعدمه والحكم بما يقتضيه القرآن في ذلك لا على الله عليه وسلم جزمه رضاعاً وعنفياً بمجرد كراهة الله وسكوته فاني على تغير الحالين من الذكر والسكوت تغير الحالين من الرضا والغضب ويحتمل أن يكون انضم في ذلك شيء آخر أصرح به لكنه لم ينقل وقوله عاشة أجل بارسل الله انه أهير الا اهلك قال الطيبي هذا المحصر لطيف جدا لأنها أخبرت أنهم اذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لاتعبر عن المحبة المستقرة فهو كاقبل

انى لا منحك الصدود وانى \* قسما لك مع الصدود لا مثل

وقال ابن المنذر إذا همأ كانت تترك التسمية الفظية ولا تترك قلبها التعلق بذاته الكعبة مودة ونجوة اه وفي اختيار عائشة ذكر إبراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الأبياء لدلالة على حُرْفِ طينها إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم وأولى الناس به كائن عليه القرآن فلما لم يكن له الهابة بمن هجر الاسم الشريف أبدلته بمن هو منه بديل حتى لا يخرج عن دائرة التعلق في الجملة وقال الملب يستدل بقول عائشة على أن الاسم غير المسمى اذ لو كان الاسم عن المسمى لكانت حُرْفُ طينته حُرْفُ ذاته وليس كذلك ثم أطال في تقرير هذه المسئلة ونحو البحث فيها كتاب التوحيد بحث ذكرها المصنف أعان الله تعالى على الوصول إلى ذلك بحوله وقوته **بابها** **(قوله)** حدثني أحمد بن أبي رباح) هو أبو الوليد الهروي واسم أبي رباح عبد الله بن أيوب **(قوله)** ما غرت على امرأه) في تفسيره سبب ذلك أنه كثر ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهواهي وإن لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها ما فيه ولكن كثر يقضي رجبها عنه فذهو الهواهي هي الغيب التي قد أغترت بها حيث قالت ما تقدم في مناقب خديجة **بابها** ذلك الله خير منها قال ما بداني الله خير منها **بابها** وموم ذلك في نقل أنه واخذ عائشة لتقام مع عذرتي بالاعتراف خير عليّ من علمها الله وقدة خدمت

مباحث الحديث في كتاب المناقب مستوفاه **قوله** ما ذب الرجل عن أبيه في الغيرة والانصاف أى دفع الغيرة عنها وطلب الانصاف لها **قوله** عن ابن أبي مليكة عن (المسور) كذا رواه الليث وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد قالهم أئوب فقال عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أخرجه الترمذي وقال حسن وذكر الاختلاف فيه قال يحمل أن يكون ابن أبي مليكة حمله عنهم جميعا ٨١ والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه توبع ولكون الحديث قد جاء عن المسورين وغير رواية ابن أبي مليكة فقد تقدم في فرض الجنس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وزاد فيه في النسخ قصة سيف التي صلى الله عليه وسلم وذلك سب الحديث المسور له في الحسين بهذا الحديث وقد ذكرت ما يتعلق بقصة السيف هذه هنا ولا تزال أتوجب من المسور كيف بالغ في قصصه لعلي بن الحسين حتى قال انه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحد امنه حتى تزحف روحه حيا بملكوته ابن أبي فاطمة تحتاج جدث الباب ولرباع خاطر وفي أن ظاهر سباق الحديث في الحديث المذكور وضاعة علي بن الحسين لمافيه من إيهام غرض من جسده علي بن أبي طالب الحديث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من الإنكار ما وقع بل أتجب

حدثنا عبد بن اسمعيل  
حدثنا ابو اسامة عن هشام  
عن ابيه عن عائشة رضی  
الله عنها قالت قال لي رسول

صلی اللہ علیہ وسلم انی لاعلم  
اذا كنت عنی راضیة واذا

فقلت من أين تعرف ذلك  
فقال إنا إذا كنتم

راضية فانك تقولين لا ورب  
مجد واذا كنت غصبي

قَالَ لَا وَرَبِّ اِبْرَاهِيْمَ  
قَالَ قُلْتُ اُجَلِّوْا لِلّٰهِ

يا رسول الله ما عجز إلا اسمك  
 \* حدثني أحمد بن أبي رجا  
 حدثنا النضر عن هشام قال

أخبرني أبي عن عائشة أنها  
قالت ما غرت علي امرأة

رسول اللہ صلی اللہ علیہ  
وسلم کا مغرت علی

حَدِيجَةُ الْاُمْرُوْدُ كُرْسُوْلُ  
اَللّٰهُ صَلٰى اَللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اِيَّاهَا  
وَسَّائِلُهُ عَلَيْهَا وَقَدْ اَوْجَدَ اِلَى

رسول الله صـلى الله عليه  
وسلم أن يبشرها بيت لها

في الجنة من قصب \* (باب  
ذب الرجل عن ابتغاه في

العيرو والاصاف) \* خلا  
قتيبة خلدنا الليث عن  
ان ابي ملكة عن المسورين

مخرمة ٥٢٢٠  
٤

1177

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر اني همام بن المسيرة استأذنوا في ان يشكعوا بينهم على بن ابي طالب فلا اذن ثم لا اذن ثم لا اذن

من المسور نعيها آخر ابلغ من ذلك وهو ان يذل نفسه دون السفى رعاية لظواهر ولد ابن فاطمة وبما يذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين والدعى الذى وقعت له معه القصة حتى قتل بأيدى ظلة الولاة لكن يحتفل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج الى العراق ما كان المسور وغيره من أهل الجبال ينظرون أن أمره يقول الى ما آل اليه والله أعلم وقد تقدم في فرض الخمس وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة عما يغني عن اعادته (قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر) في رواية الزهرى عن علي بن حسين عن المسور الماضية في فرض الخمس بخطب الناس على منبره هذا وأنا ومنتحتم قال ابن سيد الناس هذا غلط والصواب ما وقع عند الاسماعيلى بلقظ كالحتم أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن ابراهيم بسند المذكور الى علي بن الحسين قال والمسور لم يحتفل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لانه ولد بعد ابن الزبير فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين (قلت) كذا جزم به وفيه نظر فان الصحيح ان ابن الزبير ولد في السنة الاولى فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين فيجوز أن يكون احتفل في أول سنى الامكان أو يحمل قوله يحتفل على المبالغة والمراد التثنية فقلت الروايتان والافان ثمان سنين لا يقال له تحتفل ولا كالحتم لأن الزبير ولد بالتثنية أنه كان كالحتم في الحديث والفهم والحفظ والله أعلم (قوله اني همام بن المسيرة) وقع في رواية مسلم هاشم بن المغيرة والصواب همام لانه جسد الخطوبة (قوله استأذنوا) في رواية الكشممى استأذنوا (في أن يشكعوا بينهم على بن ابي طالب) هكذا في رواية ابن ابي مليكة أن سبب الخطبة استئذان بنى هاشم بن المغيرة وفي رواية الزهرى عن علي بن الحسين بسبب آخر ولفظه أن عليا خطب بنت ابي جهل على فاطمة فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان قومك يجهلون كذا في رواية شعيب وفي رواية عبيد الله بن ابي زياد عنه في صحيح ابن حبان فبلغ ذلك فاطمة فقالت ان الناس يزعمون أنك لا تغضب لبنا نك وهذا على ناكح بنت ابي جهل هكذا أطلق عليه اسم فاعل مجازا لكونه أراد ذلك وصمم عليه فترله منزلة من قوله ووقع في رواية عبيد الله بن ابي زياد خطب ولا اشكال فيها قال المسور فقام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث ووقع عند الحاكم من طريق اسمعيل بن ابي خالد عن أبي حنظلة أن عليا خطب بنت ابي جهل فقال له أهلها لا تزوجك على فاطمة (قلت) فكان ذلك كان سبب استئذانهم وجاء أيضا أن عليا استأذن بنفسه فأخرج الحاكم باسناد صحيح الى سويد بن غفلة وهو أحد المتضمرين ممن أسلف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبقه قال خطب على بنت ابي جهل الى عها الحزن بن همام فاستشار النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعن حسبنا انى فقال لا ولكن أنا أمرت بها قال لافاطمة متضعة فنى ولا أحسب الا أنها تجزن أو تجزع فقال على لا أنى شيئا نكرهه ولعل هذا الاستئذان وقع بعد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بما خطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة فاستشار فلما قال له لا لم يتعرض بعد ذلك لطلبها ولهذا جافى آخر حديث شعيب عن الزهرى فترك على الخطبة وهى بكسر الخاء المعجمة ووقع عند ابن ابي داود من طريق معمر بن الزهرى عن عروة فسكت على عن ذلك النكاح (قوله فلا اذن ثم لا اذن ثم لا اذن) كرر ذلك تاكيدا وفيه إشارة الى تأييد مضمع الاذن وكأنه أراد دفع الجاز لا احتمال أن يحمل النبي صلى الله عليه وسلم عليها

فقال ثم لا آذن أي ولو مضت المدة المقرضة تقدر الآذن بعدها ثم كذلك أبدا وفيه إشارة إلى ما في حديث الزهري من أن بني هشام بن المغيرة أسأذوا بنو هشامهم أعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم أخوه الحارث بن هشام وسلطة بن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما وبو بذلك جواب ما المتقدم له في وعين يدخل في إطلاق بني هاشم بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام وقد أسلم أيضا وحسن إسلامه واسم الخطوبة تقدم بيانه في باب ذكر أضرار النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المناقب وأنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تزكيا على وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله صلى الله عليه وسلم حدثني فضة بنتي ووعدي ووفلي وتوجيه ما وقع من على في هذه القصة أغنى عن اعادته (قوله الآن يريد ابن أبي طالب ان يطلق ابنتي وينكح ابنتهم) هذا محمول على أن بعض من يقض عليا وشي به أنه مصمم على ذلك والانطلاق به أنه يسير على الخطبة بعد أن استشار النبي صلى الله عليه وسلم فنفذه وساق سويد بن غنله يدل على أن ذلك وقع قبل أن تعلم به فاطمة فكانه لما قبل لها ذلك وشكك إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أعلمه إلى أنه ترك أن ينكر عليه ذلك وزاد في رواية الزهري وإني استأخرم حلالا ولا أحل حراما ولكن والله لا تجمع بنت رسول الله و بنت عدو الله عند رجل أبدا وفي رواية مسلم مكانا واحدا أبدا وفي رواية شعيب عند رجل واحد أبدا قال ابن التين أصح ما يحتمل عليه هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم على علي أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه علل بأن ذلك يؤذيها وابنته حراما لا اتفاق ومعنى قوله لا أحرم حلالا أي هي له حلال لولم تكن عنده فاطمة وأما الجمع بينهما الذي سئلنا من تأذي النبي صلى الله عليه وسلم لتأذي فاطمة به فلا وزعم غيره أن السباق يشعر بأن ذلك مباح له في لكنه منعه النبي صلى الله عليه وسلم رعاية لمخاطرة فاطمة وقبل هو ذلك امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم والنبي يظهر لي أنه لا يعد أن بعد في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يتزوج بغيره ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بفاطمة عليها السلام (قوله فأنما هي بضعة مني) بفتح الموحدة ويكون الضاد المعجمة أي قطعة ووقع في حديث سويد بن غنله كما تقدم مضطربة بضم الميم وبعين هجعة والسبب فيه ما تقدم في المناقب أنها كانت أميت بأمرها ثم أخواتها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من نسائها شيء من يخفف عليها الأمر عن تقضي إليه بسرها إذا حصلت لها الغيرة (قوله يريدني ما أراها) كذا هاشم بن أرباب رابعاً وفي رواية مسلم ما راها من راب ثلاثاً وزاد في رواية الزهري وأنا أخوف أن تفتن في دينها يعني أنها لا تصبر على الغيرة فتقع من بابي حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بمجالها في الدين وفي رواية شعيب وأنا كره أن يرواها أي تزوج غيرها عليا وفي رواية مسلم من هذا الوجه أن يفتنوها وهي يعني أن تفتن (قوله ويؤذي ما أذاها) في رواية أبي حنيفة عن آذاها فقد أذاها وفي حديث عبد الله بن الزبير يؤذي ما أذاها يعني ما أنصبا وهو شوك ومهملة ووحدة من النصب بفتحين وهو التعب وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن المسور يقضي ما يقضيها ويعطين ما يعطينها أخرجهما الحاكم ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضى بذلك لم يمنع على من التزويع بها وبغيرها وفي الحديث تحريم آذي من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم

الآن يريد ابن أبي طالب  
أن يطلق ابنتي وينكح  
ابنتهم فأنما هي بضعة  
منني يريدني ما أراها  
ويؤذي ما أذاها



(قوله القم الواحد) أي الذي يقوم بأمره من ويحتمل أن يكنى به عن أتباعه من لطلب النكاح  
 حلالاً أو حراماً وفي الحديث الأخبار بما سيقع فوقه كما أخبرنا الصريح من ذلك ما ورد مطلقاً  
 وأما ما ورد مدبراً وقت معين فقال أحمد لا يصح منه شيء وقد تقدم كثيراً من مباحث هذا  
 الحديث في كتاب العلم (قوله باب) لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو عذر أو الذبحم والدخول  
 على النسية يجوز في لأم الدخول الخفض والرفع وأحدركن الترجمة أو رده المصنف صريحاً  
 الباب والثاني يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب وقد ورد في حديث مرفوع  
 صريحاً أخرجه الترمذي من حديث جابر رفعه لا تدخلوا على النسيات فإن الشيطان يجري  
 من ابن آدم مجرى الدم ورواه موثقون لكن بحالدين سعيد مختلف فيه وسلم من حديث عبد  
 الله بن عمرو مرفوعاً لا يدخل رجل على نسية إلا ومعه رجل أو اثنان ذكره في أثناء حديث والنسية  
 بضم الميم غن مجبئة مكسورة ثم تحذف الساكنة ثم وحده من غاب عنها زوجها يقال أغابت  
 المرأة إذا غابت زوجها ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما (قوله عن يزيد بن أبي حبيب)  
 في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعروة بن الحرث وحصة وغيرهم أن يزيد بن أبي حبيب  
 حديثهم (قوله عن أبي التيمم) هو يزيد بن عبد الله الزبيدي (قوله عقبة بن عامر) في رواية ابن  
 وهب عن أبي نعيم في المستخرج سمعت عقبة بن عامر (قوله أياكم والدخول) بالنصب على  
 التقدير وهو تنبيه المخاطب على محذور ليصترض عنه كإفادته أياكم والأسد وقوله أياكم مقبول  
 بفعل مضمر تقدير انقموا أو تقدر الكلام انقموا أنفسهم أن تدخلوا على النساء والنساء أن  
 يدخلن عليكم ووقع في رواية ابن وهب بالنظر لا تدخلوا على النساء وتضمن منع الدخول منع  
 الخلوها بطريق الأولى (قوله فقال رجل من الانصار) لم أقف على تسميته (قوله أقرأت  
 الجوز) زاد ابن وهب في روايته عند مسلم سمعت الليث يقول الجوز أحوال الزوج وما أشبهه من  
 أقارب الزوج ابن العم ونحوه ووقع عند الترمذي به في الحديث قال الترمذي يقال هو  
 أحوال الزوج كونه أن يخلو بها قال ومعنى الحديث على نحو ما روي لا يخلون رجل بامرأة فإن ثلثها  
 الشيطان اه وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عامر بن ربيعة وقال  
 النورى اتفق أهل العلم بالغة على أن الأجزاء أقارب زوج المرأة كإيمه وعمه وأخيه وابن أخيه  
 وابن عمه ونحوهم وإن الاختان أقارب زوجة الرجل وإن الأصهار تقع على الزوجين اه وقد  
 اقتصر أبو عبيد وتبعه ابن فارس والداودي على أن الجوز أو الزوجة زاد ابن فارس وأبو الزوج  
 يعني أن والد الزوج جواز المرأة والد الزوجة جواز الرجل وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم  
 وقال الأصمعي وتبعه الطبري والمطاطي ما نقله النورى وكذا نقل عن الخطيب ويؤيده قول عائشة  
 ما كان بيني وبين علي إلا ما كان بين المرأة وأهلها وقد قال النورى المراد في الحديث أقارب  
 الزوج غير أبائه وأبائته لأنهم محرمون للزوجة بحوزة زواجهم الخلوها لا يخلون قال وأما  
 المراد بالاخت وابن الأخ والم وابن العم وابن الأخت ونحوهم مما يحل لها أن يخلو بها ولو لم تكن متروجة  
 وحرث الله ما قبل التساهل فيه فيخلو الأخ بأمرأة أخيه فسيحبه بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبية  
 اه وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم منبه المازري بأن الجوز أو الزوج وأشار المازري إلى أنه  
 ذكر للتسمية على منع غيره بطريق الأولى وتبعه ابن الأثير في النهاية ورواه النورى فقال هذا كلام

القم الواحد (باب لا يخلون  
 رجل بامرأة إلا ذو عذر  
 والدخول على النسية)  
 حدثنا قتية بن سعيد حدثنا  
 لث عن يزيد بن أبي حبيب عن  
 أبي الخير عن عقبة بن عامر  
 أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال أياكم والدخول  
 على النساء فقال رجل من  
 الانصار يا رسول الله أقرأت  
 الجوز

٥٢٢٢

٢٨٩

تحفة

٩٩٥٨

فأسد مدرود لا يجوز جل الحديث عليه اه وسقطه في كلام الأئمة في تفسير المراد بقوله الجو الموت ما بين منه أن كلام المازري ليس بفاسد واختلاف في ضبط الجوف فصرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حم بالهمز وأما الخطابي فضبطه بواو بغير همز لانه قال وزن دلو وهو الذي اقصر عليه أبو عبيد الله ويرى وابن الأثير وغيرهما هو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري وفيه لغتان أخرى أن أحداهما حم بوزن أخ والآخر جى بوزن عصا ويخرج من ضبط المهموز بتحريك الميم لغة أخرى خامسة حكها صاحب المحكم (قوله الجو الموت) قيل المراد أن الخلوقة الجو قد توفى إلى هلاك الدين ان وقعت المعصية أو إلى الموت - حقيقة ان وقعت المعصية ووجب الرحم أو إلى هلاك المرأة بفراق زوجها اذا جلته الغيرة على تطلبعها أشار إلى ذلك كله القرطبي وقال الطبري المعنى أن خلوقة الرجل باهرأة أخيه أن تنزل منزلة الموت والعرب تصف الشيء المكروه بالموت قال ابن الأعرابي هي كلمة تقولها العرب مثلا كما تقول الاسد الموت أى لقاءه فموت الموت والمعنى احذروه كما تحذرون الموت وقال صاحب مجمع الفرائد يحتل أن يكون المراد أن المرأة اذا خافت في محل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن جوها الموت أى لا يجوز لاحد أن يتخولها الا الموت كما قيل نعم الصهر القبر وهذا الاثن بكمال الغيرة والنجية وقال أبو عبيد الله فى قوله الجو الموت أى قلت ولا يفعل هذا وتعبه النورى فقال هذا كلام فاسد وإنما المراد أن الخلوقة تقرب الزوج أكثر من الخلوقة بغيره والشر يتوقع منه أكثر من غيره والفطنة به أمكن لتكتمه من الوصول إلى المرأة والخلوقة به من غير تكبر عليه بخلاف الاجتناب وقال عباس معناه أن الخلوقة بالاجماع مودة إلى الفطنة والهلاك في الدين يخلع كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التغلظ وقال القرطبي في المفهم المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأته الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة أى فهو محرم معاقم التحريم وانما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتساخ الناس به من جهة الزوج والزوجة لانه هم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فنرجع هذا مخرج قول العرب الاسد الموت والحرب الموت أى لقاءه يفضى إلى الموت وكذلك دخوله على المرأة فديقضى إلى موت الدين أو إلى موتها باطلا فهاهنا - دغية الزوج أو إلى الرحم ان وقعت الفاحشة وقال ابن الأثير النهاية المعنى أن خلوقة المحرم بها أشد من خلوقة غيره من الاجاب لانهم يحاسبونها أشد من غيرها على أمور تنقل على الزوج من الناس ما ليس في وسعهم ففسدوا العشرة بين الزوجين بذلك ولان الزوج قد لا يترأى بطلع والد زوجته أو أخوها على باطن حاله ولا على ما شغل عليه اه فكانت له قال الجو الموت أى لا بد منه ولا يمكن حجب عنها كما أنه لا بد من الموت وأشار إلى هذا الأخير الشيخ في الدين في شرح العمدة (تنبيه) محرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأبد الآم الموطوءة بينهم والملاعة فانما محرمان على التأبد ولا محرمية هناك وكذا أمهات المؤمنين وأخرجهن بعضهم - بقوله في التمر يغيب مباح لالحرمتها وخرج بقصد التأيد أخت المرأة وعمتها وأختها وبناتها اذا عقد على الام ولم يدخل بها الحديث الثاني (قوله سفيان) هو ابن عيينة وقوله حدثنا عمرو هو ابن دينار وقد وقع في الجهاد بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وسفيان المذكور هو النورى لابن عيينة وقد تقدمت بباحث الحديث المذكور مستوفاة في آخر كتاب الحج

قال الجو الموت - حدثنا  
علي بن عبد الله - حدثنا  
سفيان حدثنا عمرو عن أبي  
معبود عن ابن عباس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا يخلون رجل باهرأة  
الا نزع ذمهم فقام رجل  
فقال يا رسول الله امرأتى  
خرجت ساجدة واكتبت  
في غزوة كذا وكذا قال  
ارجع فيج مع امرأتك

٥٢٢٢

م

تحفة

٦٥١٤



«(باب ما يجوز أن يخلو  
الرجل بالمرأة عند الناس)»  
حدثنا محمد بن يسار حدثنا  
عند حدثنا شعبة عن هشام  
قال سمعت أنس بن مالك  
رضي الله عنه قال جاءت  
امرأة من الانصار الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فخلها  
فقال والله انكم لا حب  
الناس الى «(باب ما ينهى  
من دخول المتشبهين  
بالنساء على المرأة)» حدثنا  
عثمان بن أبي شيبة حدثنا  
عمدة عن هشام بن عروة  
عن أبيه عن زينب بنت أم  
سلمة عن أم سلمة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان  
عندها وفي البيت مخنث

وسبقة هناك أمم والله أعلم ﴿قوله باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس﴾  
أي لا يخلو بها بحيث تجب استحسانها معنهم بل بحيث لا يبهون كلامهما إذا كلن بمخافت  
به كالتي الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس وأخذ المصنف قوله في الترجمة عند الناس من  
قوله في بعض طرق الحديث فخلها في بعض الطرق وفي بعض السكت وهي الطرق المسلوكة  
التي لا تنفك عن مرور الناس غالباً ﴿قوله عن هشام﴾ هو ابن زيد بن أنس وقد تقدم في فضائل  
الانصار من طريق هز بن أسد عن شعبة أخبرني هشام بن زيد وكذا وقع في رواية مسلم ﴿قوله﴾  
جاءت امرأة من الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم زاد في رواية هز بن أسد ومعهما صبي لهما  
فكاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قوله فخلها﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في بعض  
الطرق قال المهلب بن برد أنس أنه خلاها بحيث غاب عن ابصار من كان معه وانما خلاها بحيث  
لا يسمع من حضرها شكواها ولا مآذيرها من الكلام ولهذا سمع أنس آخر الكلام فقتله ولم  
ينقل ما دار بينهما الا لا يسمعه اه ووقع عند مسلم من طريق جادين سلمة بن ثابت عن أنس  
أن امرأته كان في عقلها شيء قالت يا رسول الله ان لي بك حاجة فقال يا أم فلان انظري أي  
السكت شئت حتى أفضي لك حاجتك وأخرج أودود ونحو هذا السباق من طريق جدين عن أنس  
لكن ليس فيه أنه كان في عقلها شيء ﴿قوله فقال والله انكم لا حب للناس الي﴾ زاد في رواية هز  
بن زيد وأخرجه في الايمان والنذور من طريق وهب بن جرير عن شعبة بلفظ ثلاث مرات في  
الحديث منقبة للانصار وقد تقدم في فضائل الانصار وجبة قوله أنتم أحب الناس الي وقد  
تقدم فيه حديث عبد الله بن زبير عن أنس مثل هذا اللفظ أيضا في حديث آخر وفيه سمة  
حاله ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وصبره على قضاء حوائج الصغرى والكبرى وفيه أن مقابضة  
المرأة الأجنبية سر لا يقدح في الدين عندنا من الفتنة ولكن الامر كما قالت عائشة وأياكم علك  
اربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه ﴿قوله باب ما ينهى من دخول﴾  
المتشبهين بالنساء على المرأة أي بغیر اذن زوجها وحيث تكون مسافرة مثلا ﴿قوله حدثنا عمدة﴾  
هو ابن سليمان ﴿عن هشام﴾ هو ابن عروة ﴿عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة﴾ في رواية  
سفيان عن هشام بن غزوة الطائفة أن أمها أم سلمة هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو  
المحفوظ وسألت في اللسان من طريق زهير بن معاوية عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت  
أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرته وأخالفهم جادين سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عرو بن أبي  
سلمة وقال معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ورواه معمر أيضا عن الزهري عن عروة  
وأرسله مالك فلم يرد كقول عروة أحد أخرجه الترمذي ورواه معمر عن الزهري عند مسلم  
وأي داود أيضا ﴿قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت﴾ أي التي هي فيه ﴿قوله﴾  
مخنث تقدم في غزوة الطائفة أن اسمه همت وان ابن عمينة ذكره عن ابن جرير بغير اسناد وذكر  
ابن حبيب في الواضع عن حبيب كاتب مالك قال قلت لمالك ان سفيان بن عيينة زاد في حديث  
بنت غيلان أن المخنث همت وليس في كتابك همت فقال صدق هو كذلك وأخرج الجوزجاني في  
تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال كان مخنث يدخل على أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم يقال له همت وأخرج أبو يهلى وأبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق بن نونس

عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هبتا كان يدخل الحديث وروى المستنقري من مرسل  
 محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفي هبتا في كلتيه فكلهم مامن أمر النساء قال  
 لعبد الرحمن بن أبي بكر إذا فخصم الطائف غدا فليلك بانه غيلان فذكر نحو حديث الباب  
 وزاد استغضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء وروى ابن أبي شبة  
 والورقي وأبو يعلى والبرزاني عن طريق عاصم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن اسم الخنثى هبت  
 أيضا لكن ذكر فيه قصة أخرى وذكر ابن اسحق في المغازي أن اسم الخنثى في حديث الباب  
 مانع وهو بمناء وقيل بنون فروى عن محمد بن ابراهيم التيمي قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 في غزوة الطائف مولى لخالته فاخته بنت عمرو بن عائذ بنخت فقال له مانع أدخل على نساء النبي  
 صلى الله عليه وسلم ويكون في بيته لا يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقطن لشي من أمر  
 النساء مما يقطن له الرجال ولأن له أربة في ذلك فسمعه يقول لخالدين الواسع يا خالدا ان افخصم  
 الطائف فلا تتفان منك بادية بنت غيلان بن سلة فأنها تقبل بأربعين وتدبر ثمان فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم حين جمع ذلك منه لا أرى هذا الخنثى يقطن لما سمع ثم قال لنسائه  
 لا تدخلن هذا عليكن فخب عن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكي أبو موسى المديني في  
 كون مانع لقب هبت أو بالعكس أو أنهما اثنان خلافا وجرم الواقدي بالتعددها أنه قال كان  
 هبت مولى عبد الله بن أبي أمية وكان مانع مولى فاختة وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفاهما  
 مع آل الحجي وذكر الباوردي في الصحابة من طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص أن  
 عائشة قالت لخنث كان بالبدنة يقال له أنه يفتح الهمة وتسلط النون لا تدنا على امرأ فخطبها  
 على عبد الرحمن بن أبي بكر قال بلى فوصف امرأه تقبل بأربع وتدبر بثمان فسمعه النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال يا أمية أخرجه من المدينة إلى جراء الاسد ولكن بها نزلك والراجح أن اسم  
 المذكور في حديث الباب هبت ولا يمتنع أن يترادوا في الوصف المذكور وقد تقدم في غزوة  
 الطائف خنث هبت ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عنده مسلم كان يدخل على  
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بحثوا كما يفتونه من غير أوى الأربة فدخل النبي صلى الله  
 عليه وسلم وما هو عنده بعض نسائه وهو يفت امرأه الحديث وعرف من حديث الباب نسبة  
 المرأة أو أنها أم سلة والخنث بكسر النون ويقعها من يشبه خلقه النساء حر كانه وكلامه وغير  
 ذلك فان كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه ان يكلف إزالة ذلك وان كان يصدمه  
 وتكلف له فهو المذموم و يطلق عليه اسم خنث سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل قال ابن حبيب  
 الخنث هو المولود من الرجال وان لم تعرف منه الفاحشة مما حوز من التكسرف في المشي وغيره  
 وسأني في كتاب الادب لمن من فعل ذلك وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أتى بخنث فدخله بده ورجله فقبل بأرسول الله أن هذا يشبه النساء فقناه  
 إلى التبع فقبل لا قتله فقال اني نهيت عن قتل المصلين (قوله) فقال لاخى أم سلة) تقدم شرح  
 حاله في غزوة الطائف ووقع في مرسل ابن المنكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فحصل  
 على تعدد القول منه لكل منهم لاخى عائشة ولاخى أم سلة والحجب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة  
 حصلت أو احدهم لان الطائف لم يفتح حينئذ وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ولما أسلم

فقال الخنث لاخى أم سلة  
 عبد الله بن أبي أمية

غيلان بن سلة وأسالت بنسمة بادية تزوجها عبد الرحمن بن غوف فقتلها ثم استجسخت عنده  
وسالت النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة  
وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر لي بنت الجودي وقصة معها مشهورة وقد وقع في حديث سعد  
ابن أبي وقاص أنه خطب امرأته عكة فقال من يحضرني عنها فقال محنت بقال له هبت أنا أصغفها  
لأن هذه قصص وقعت لهبت (قوله ان فتح الله لكم الطائف غدا) وقع في رواية أبي أسامة عن  
هشام بن أوله وهو محاصر الطائف ومثد وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف وانحما (قوله ٢ فعلكم)  
هو اغرامعناه احرص على تحصيها وارزها (قوله غيلان) في رواية جابر بن سلة لوقد فتح  
لكم الطائف اقدار سلك بادية بنت غيلان واختلف في ضبط بادية فالأكثر موجوده ثم تحنانية  
وقيل بنون بدل التحنانية حكاهما يونسيم ولبادية ذكر في المغازي ذكر ابن اسحق أن خولة بنت  
حكيم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان فتح الله عليك الطائف أعطني حلي بادية بنت غيلان  
وكانت من أهل نساء ثقف وغيلان هو ابن سلة بن معتب بهمله ثم شئنا ثقله ثم موجوده  
ابن مالك النقي وهو الذي أسلم وحمته عشرين سنة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربع  
وكان من رؤساء ثقف وعاش إلى آخر خلافة عمر رضي الله عنه (قوله تقبل بأربع وتدير  
بثمان) قال ابن حبيب عن مالك سمعناه أن أعكنا بنسمة طفت بعضا على بعض وهي في بطنها أربع  
طرائق وتبلغ أطرافها إلى خصرتها في كل جانب أربع ولارادة العكن ذكر الاربع والثمان  
فلما أراد الاطراف لقال بثمانية ثم رأيت في باب اخراج المشبهين بالنساء من البيوت عقب هذا  
الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غيرة رواية أبي ذر قال أبو عبد الله تقبل بأربع يعني  
بأربع عكن بطنها فهي تقبل حين وقوله وتدير بثمان يعني أطراف هذه العكن الاربع  
لانها محطه الجانب حين تجعد ثم قال وانما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الاطراف مذكر  
لانها لم يقل بثمانية أطراف اه وحاصله أن له ثمان بدون الهاء وتجميع امال كونه لم يصرح  
بلفظ الاطراف واما لانه أراد العكن وتفسير مالك المذكور سمعته في الجهور قال الخطابي  
يريد أن لها في بطنها أربع عكن فاذا أقبلت رؤت مواضعها بارزتها من كسرها على  
بعض واذا أدبرت كانت أطراف هذه العكن الاربع عند منقطع جنبها ثمانية وحاصله أنه  
ومسها بانما عاكوة البدن بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون الا لثمانية من النساء  
وجرت عادة الرجال عاكوا في الرغبة فحين تكون تلك الصفة وعلى هذا فاقوله في حديث سعد  
ان أقبلت قلت تشي بست وان أدبرت قلت تشي بأربع كأنه يعني يديه ورجليه وطرفي  
ذلك منها مقبلة ورد فيهما مدبرة وانما قص اذا أدبرت لان السديين يتحيجان حينئذ وذكر  
ابن الكلبي في الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدير بثمان بشر كالاخوان ان قصدت ثنت  
وان تكلمت ثقت وبين رجليه شمل الانا المكفوع مع شعر آخر وزاد السديين من طريق  
يزيد بن رومان عن عروة عن سلاف في هذه القصة أسفلها كتيب وأعلاما عيب (قوله)  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هذا عليكم في رواية الكشييين عليكن وهي  
رواية مسلم وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة فقالت النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يرى هذا يعرف ما ههنا لا يدخل عليكن قالت فقبيوه وزاد أبو يعلى في روايته من طريق

ان فتح الله لكم الطائف  
غدا أدلك على ابنة غيلان  
فانما تقبل بأربع وتدير  
بثمان فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يدخلن هذا  
عليكم

٢ قوله فعلكم كذا بالنسخ  
التي بأيدينا ولعلها رواية  
وقعت له والذي في المتن  
بأيدينا أدلك على ابنة كما  
تري بالهامش اه مصححه

يونس عن الزهري في آخره وأخرجه فكان بالسيد يدخل كل يوم جمعة يستطعم وزاد ابن الكلابي في حديثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد غفلت النظر إليهما أعدو الله ثم أحلاه عن المدينة إلى الحبي ووقع في حديث سعد الذي أشرت إليه بأنه خطب امرأته بمكة فقال هبت أنا فأنفعتها لك إذا قبلت قلت عني يست وإذا أدبرت قلت عني بأربع وكان يدخل على سودة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أراه إلا منكرا فأنفعتها المدينة فقاه وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما لك قال الله إن كنت لأحسبك من غيري وأولى الأربة من الرجال وسره إلى خاخ عجمتين وقد ضطت في حديث علي في قصة المرأة التي حملت كتاب طاطب إلى قريش قال الملب اغماحجه عن الدخول إلى النساء لما سمعه بصف المرأة بهذه الصفة التي تمج قلوب الرجال فأنفعتها ثلاثا بصف الأزواج للناس فيسقط معنى الحجاب اه وفي سياق الحديث ما يشهر بأنه حجه لذاته أيضا قوله لا أرى هذا يعرف ما هنا ولقوله وكانوا يبدونه من غيري وأولى الأربة فلما ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولى الأربة فقاه لذلك يستفاد منه حجب النساء عن بطن الحاسنين وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستتاب به في أمر من الأمور قال الملب وفيه جملة من أجاز سيع العن الموصوفة بدون الرؤية إتيان الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث ووقعه ابن التبر بأن من اقتصر في سيع جارية على ما وقع في الحديث من العفة لم يكف في صحة السبع اتفاقا فلا دلالة فيه (قلت) اغما أراد الملب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فإذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة أجزأ هذا مراده واتزاعه من الحديث ظاهر وفي الحديث أيضا تعزيز من تشبه النساء بالآخر اج من السيوت والتي إذا عين ذلك طريقا لدعوة بظواهر الأمر وجوب ذلك وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد محتمل إخراج اتفاقا وسأني لعن من فعل ذلك في كتاب اللباس ﴿قوله﴾ **باب** نظر المرأة إلى الحديشة ويخوهم من غير رية) ونظارتها لرجلها أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف عكسه وهي مسئلة شهيرة واختلف الترجيح فيها عند الشافعية وحديث الباب بسا عمن أجاز وقد تقدم في أبواب العبد بن جواب النووي عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ وكان قبل الحجاب وقواه بقوله في هذه الرواية فاقدر باخار به الحديشة السنن لكن تقدم ما يعكس عليه وإن في بعض طرقه أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحديشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة ومثذبت عشرة سنة فكانت بالغة وكان ذلك بعد الحجاب وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور وفضاوان أنما وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهبان مولى أم سلمة عنها واستاده قوي وأكثر ما علم به انفراد الزهري بالرواية عن نهبان وليست بعلة قاذحة فإن من يعرف الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يخرج أحد لا تترد روايته والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نهبان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم كل أنعي فلعله كان منه شيء يكشف ولا يشعر به ويقوى الجواز استفراد العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأشغال منة قبيل ثلاثين الرجال ولم يؤمر الرجال قط بالانتقال للرجالهم النساء فدل على تغير الحكم بين الطائفتين وهذا أحج النزاع على الجواز فقال للسنا نقول إن وجه الرجل حصل في حقها عورة كوجه المرأة في حقها بل

\*) (باب نظر المرأة إلى الحديشة ويخوهم من غير رية) حدثنا الحسن بن إبراهيم الحنظلي عن عيسى عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستتر في بردائه وأنا أنظر إلى الحديشة ليعيون في المسجد حتى أكون أنا الذي أسأله فاقدر واقدر البخارية الحديثية السنن الحريصة على اللهو

٥٢٣٦

س

تحفة

٩٦٥١٢

«(باب خروج النساء لخواجتهن)» حدثنا زفر بن أبي المراح حدثنا علي (٢٩٥) بن مسهر عن هشام بن أبيه عن عائشة

قالت خرجت سودة بنت زمة لئلا فراها فرفع عنها فقال الله والله بأسودة ماتحفين عليا فخرجت الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لله وهو يجرى يعشي وان في يده امر قافانزل عليه فرفع عنه وهو يقول قد اذن الله لكن أن تخرجن لخواجتهن «(باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره)» حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذنت امرأة أحدكم الى المسجد فلا تعبها «(باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضا)» حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءني من الرضا فاستأذن علي فأبيت أن أذن له حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأته عن ذلك فقال انه عك فاذن له قالت فقلت يا رسول الله انما ارضعتي المرقوم يرضعني الرجل قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عك فليج عك قالت عائشة وذلك

هو كوجه الامر في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفشة فقط وان لم تكن فتنة فلا اذلم نزل الرجل الى امر الزمان مكشوف في الوجه والنساء يخرجن منتقيات فلا يستنوا لامر الرجال بالتقرب أو يمنع من الخروج اه وتقدمت سائر ما حدثت الباب في ابواب العدين «(قوله يا)» خروج النساء لخواجتهن «(باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره)» حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذنت امرأة أحدكم الى المسجد فلا تعبها «(باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضا)» حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءني من الرضا فاستأذن علي فأبيت أن أذن له حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأته عن ذلك فقال انه عك فاذن له قالت فقلت يا رسول الله انما ارضعتي المرقوم يرضعني الرجل قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عك فليج عك قالت عائشة وذلك

يصد أن ضرب عليا لجلاب قالت عائشة يحرم من الرضا ما يحرم من الولادة «(باب لا تبشر المرأة المرأة فتعتمل زوجها)»

حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان (٢٩٦) عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم لا تبشرا المرأة

المرأة فتبشرا زوجها كأنه

ينظر إليها حدثنا ع

نصف بن عباد حدثنا أبي

حدثنا الأعمش قال حدثني

شقيق قال سمعت عبد الله

قال قال النبي صلى الله عليه

وسلم لا تبشرا المرأة المرأة

فتبشرا زوجها كأنه ينظر

إليها (باب قول الرجل

أطوفن الليلة على نساء)

حدثني محمود حدثنا عبد

الرزاق أخبرنا به عمر عن ابن

طاوس عن أبيه عن أبي

هريرة قال قال سليمان بن

داود عليهما السلام لا طوفن

الليلة بمائة امرأة قلت كل

امرأة غلاما يقال في سبيل

الله فقال له المالك قلت إن شاء

الله فلم يقل ونسي فأطاف

بين ولم تلدنهن إلا امرأة

نصف إنسان قال النبي صلى

الله عليه وسلم لو قال إن شاء

الله لم يبحث وكان أرى

لحاجته (باب لا يطرق

أهله لسلاذ أطال الغيبة

مخافة أن يتخوهم أو يلبس

عثراتهم) حدثنا آدم

حدثنا شعبه حدثنا محارب

ابن دثار قال سمعت جابر بن

عبد الله رضي الله عنهم قال

كان النبي صلى الله عليه وسلم

يكروا أن يأتي الرجل أهله

طروفا

من يده كان بال اتفاق قال الثوري ومعاوية بالوي وشاهل فيه كثير من الناس الاجتماع في  
 الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيره ما عن عورة غيره وأن يصون عورته عن  
 بصريه ويحب الانكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ولا يسطع الانكار بظن عدم القبول الا  
 ان خاف على نفسه أو غيره فقتله وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة (قوله  
 في غسل واحد هو قرن برب من معنى هذه الترجمة والحكم في الشربة المحمودة أن ذلك لا يجوز في  
 الزواجات الا ان بدأ الرجل القسم بان تزوج دفعه واحدة أو يقدم من سفر وكذا يجوز اذا  
 آذن له ورضي بذلك (قوله حدثنا محمود) هو ابن غيلان وقدره عن عبد الرزاق شيخه عبد  
 ابن جعد عنده مسلم وعباس القنري عند النسائي فقالا ليعين امرأته وقد علم في ترجمة سليمان بن  
 داود عليهما السلام من أحدث الانبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكشفه الجمع بين  
 المختلف مع شرح بقية الحديث قال ابن التين قوله في هذه الرواية لم يبحث أي لم يتخلف مراده  
 لان الحديث لا يكون الا عن بين قال ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك (قلت) أو نزل  
 التاكيد المستفاد من قوله لا طوفن منزلة الميم واستدله به جواز الاستئذان بعد تحليل الكلام  
 اليسر ووجه نظري سألني ابضا ح في كتاب الايمان والتذورات شاء الله تعالى وقال ابن الرفعة  
 ويستفاد منه أن اتصال الاستئذان بالحلف يؤخره وان لم يقصد قبل فراغ الدين (قوله  
 لا يطرق أهله لئلا إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخوهم أو يلبس عثراتهم) كذا الميم  
 في يتخوهم وعثراتهم وقال ابن التين الصواب بالنون فيما قلت بل ورد في الصحيح بالمعنى ما على  
 ما سأذكره ونوجيهه ظاهر وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي ورد في الباب في بعض طرقه لكن  
 اختلف في ادراجها فاقصر البخاري على التقدير المتفق على رفعه واستعمل بقيته في الترجمة فقد  
 جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن محارب عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا يتخوهم أو يطلب عثراتهم أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة  
 عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك وأخرجه أبو عوانة ومن وجه آخر  
 عن سفيان كذلك وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره  
 قال سفيان لا أدري هذا في الحديث أم لا يعني يتخوهم أو يطلب عثراتهم ثم ساقه مسلم من  
 رواية شعبه عن محارب مقتصر على المرفوع كرواية البخاري وقوله عثراتهم بفتح الهمزة  
 والمثناة جمع عثرة وهي الزلة وقع عند أحدو الترمذي في رواية من طريق أخرى عن الشعبي  
 عن جابر بلطف لا لبوا على الغيبات قال الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم (قوله يكروا أن  
 يأتي الرجل أهله طروفا) في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطرق أهله ليلا وكان  
 يأتيهم غدوة وعشاء أخرجه مسلم قال أهل اللغة الطروق بالضم المحي بالليل من سفر أو من غيره  
 على غفلة ويقال لكل أت بالليل طارق ولا يقال بالها بالانحياز كما تقدم تقريره في أو آخر الحديث في  
 الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهله ليلا ومنه حديث طرق علماء فاطمة وقال  
 بعض أهل اللغة أصل الطروق الدفع والضرب وبذلك سميت الطريق لأن المارة تدفعها بأرجلها  
 وصحى الا بالليل طارقا لا يحتاج غالبا إلى الدق الباب وقيل أصل الطروق السكون ومنه

أُطرق رأسه فلما كان اللبل يسكن فيه مسمى الآتي فيه طارقا وقوله في طريق عاصم عن الشعبي  
عن جابر إذا طال أحدكم القصة فلا يطرق أهله لئلا التقيد فيه بطول القصة يشيرا إلى أن عمله  
النبهي إنما وجد حثيثا فالحكم بدور مع علة وجوده وأعد ما فلما كان الذي يخرج لحاجته مثلا  
نهارا ويرجع ليللا لئلا يأتى له ما يحذر من الذي يطيل القصة فالأمن كان طول القصة مظنة الأمن من  
الحيوم فيقع للذي يحجم بعد طول القصة غالب ما يكره إماما أن يجد أهله على غير أهبة من التنظيف  
والترين المضروب من المرأة فيكون ذلك سببا للفرقة بينهما وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب  
الذي بعده بقوله كـ تسجد الغيبة وتغشط الشعثة ويؤخذ منه كراهته مباشرة المرأة في الحالة  
التي تكون فيه. اعرف ظنة لئلا يطلع منها على ما يكون سببا لفرقة منها وإماما أن يجد أهله على حالة  
غير مرضية والشرع يحجر عن السر وقد أشار إلى ذلك بقوله أن يخفونهم ويتطلب عثراتهم  
فعل هذا من أجل أهله ووصوله وأنه يقدم في وقت كذا مثلا لئلا يتأوله هذا النهي وقد صرح  
بذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم ساق من حديث ابن عمر قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة  
فقال لا تظرقوا النساء وأرسل من يؤذن الناس انهم قادمون قال ابن أبي جرة تقع الله به في  
النهي عن طرق النساء ألهله على غرة من غير تقدم اعلام منه لهم. وقد روي به السبب في ذلك  
ما وقع في النهي الاشارة في الحديث قال وقد خالف بعضهم فرأى عند أهل جلافة عوقب بذلك على  
مخالفته. وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن تطرق النساء لئلا تطرق رجلا نكلاهما وجميع أمر أنه ما يكره وأخرجه  
من حديث ابن عباس وشيخوه وقال في نفسه فكلهما وجميع أمر أنه رجلا. ووقع في حديث  
مخاربه عن جابر أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليللا عندها أمر أن تغشطها فظنها رجلا فأشار  
إليها بالسيف فلذا كرر النبي صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله لئلا أخرجه أبو عوانة  
في صحيحه وفي الحديث الحديث عن التواد والتحاب خصوص بين الزوجين لأن الشارع رأى ذلك  
بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرى العادة بسره. أن كل واحد منهما لا يخفي عنه  
من عيوب الآخر شيئا في الغالب ومع ذلك فنهى عن الطروق لئلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه  
فكون مرادنا من نهى عن الزوجين بطريق الأولى ويؤخذ منه أن الاستحداود نحوه مما تترين  
به المرأة ليس دخالا في النهي عن تغير الخلقة فيه التحريض على ترك التعرض لما يوجب سوره  
التن بالمسلم (قوله) **باب طلب الولد** أي بالاستسكان من جاع الزوجة والمراد  
الحث على قصد الاستبلاء لجماع لا الاقتصار على مجرد اللذة وليس ذلك في حديث الباب صريحا  
لكن الجاري أشار إلى تفسير الكيس كما ذكره وقد أخرج أبو عمرو التوفاني في كتاب معاشرته  
الاهل من وجه آخر عن مخاربه رصفه قال اطلبوا الولد والنساء فإنه ثمره القلوب وقرة الاعين  
واياكم والعافوه ومرسل قوى الاستناد (قوله عن سيار) يقع المهمة وتشديد النصيحة وقد  
تقدم في باب تزويج الثيبات عن أبي النعمان عن هشيم قال حدثنا سيار. وكذا في الباب الذي  
بعد محدثنا يعقوب الدورقي حدثنا هشيم **باب سيار** (قوله عن الشعبي) في رواية أبي عوانة  
من طريق شريك بن النعمان عن هشيم حدثنا سيار حدثنا الشعبي ولا جد من وجه آخر  
سعت الشعبي (قوله) ٢ قلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم يقع القاف وتخفيف الفاء إلى رجعنا

٢٤٤  
٢٤٥  
٢٤٦  
٢٤٧  
٢٤٨  
٢٤٩  
٢٥٠  
٢٥١  
٢٥٢  
٢٥٣  
٢٥٤  
٢٥٥  
٢٥٦  
٢٥٧  
٢٥٨  
٢٥٩  
٢٦٠  
٢٦١  
٢٦٢  
٢٦٣  
٢٦٤  
٢٦٥  
٢٦٦  
٢٦٧  
٢٦٨  
٢٦٩  
٢٧٠  
٢٧١  
٢٧٢  
٢٧٣  
٢٧٤  
٢٧٥  
٢٧٦  
٢٧٧  
٢٧٨  
٢٧٩  
٢٨٠  
٢٨١  
٢٨٢  
٢٨٣  
٢٨٤  
٢٨٥  
٢٨٦  
٢٨٧  
٢٨٨  
٢٨٩  
٢٩٠  
٢٩١  
٢٩٢  
٢٩٣  
٢٩٤  
٢٩٥  
٢٩٦  
٢٩٧  
٢٩٨  
٢٩٩  
٣٠٠  
٣٠١  
٣٠٢  
٣٠٣  
٣٠٤  
٣٠٥  
٣٠٦  
٣٠٧  
٣٠٨  
٣٠٩  
٣١٠  
٣١١  
٣١٢  
٣١٣  
٣١٤  
٣١٥  
٣١٦  
٣١٧  
٣١٨  
٣١٩  
٣٢٠  
٣٢١  
٣٢٢  
٣٢٣  
٣٢٤  
٣٢٥  
٣٢٦  
٣٢٧  
٣٢٨  
٣٢٩  
٣٣٠  
٣٣١  
٣٣٢  
٣٣٣  
٣٣٤  
٣٣٥  
٣٣٦  
٣٣٧  
٣٣٨  
٣٣٩  
٣٤٠  
٣٤١  
٣٤٢  
٣٤٣  
٣٤٤  
٣٤٥  
٣٤٦  
٣٤٧  
٣٤٨  
٣٤٩  
٣٥٠  
٣٥١  
٣٥٢  
٣٥٣  
٣٥٤  
٣٥٥  
٣٥٦  
٣٥٧  
٣٥٨  
٣٥٩  
٣٦٠  
٣٦١  
٣٦٢  
٣٦٣  
٣٦٤  
٣٦٥  
٣٦٦  
٣٦٧  
٣٦٨  
٣٦٩  
٣٧٠  
٣٧١  
٣٧٢  
٣٧٣  
٣٧٤  
٣٧٥  
٣٧٦  
٣٧٧  
٣٧٨  
٣٧٩  
٣٨٠  
٣٨١  
٣٨٢  
٣٨٣  
٣٨٤  
٣٨٥  
٣٨٦  
٣٨٧  
٣٨٨  
٣٨٩  
٣٩٠  
٣٩١  
٣٩٢  
٣٩٣  
٣٩٤  
٣٩٥  
٣٩٦  
٣٩٧  
٣٩٨  
٣٩٩  
٤٠٠  
٤٠١  
٤٠٢  
٤٠٣  
٤٠٤  
٤٠٥  
٤٠٦  
٤٠٧  
٤٠٨  
٤٠٩  
٤١٠  
٤١١  
٤١٢  
٤١٣  
٤١٤  
٤١٥  
٤١٦  
٤١٧  
٤١٨  
٤١٩  
٤٢٠  
٤٢١  
٤٢٢  
٤٢٣  
٤٢٤  
٤٢٥  
٤٢٦  
٤٢٧  
٤٢٨  
٤٢٩  
٤٣٠  
٤٣١  
٤٣٢  
٤٣٣  
٤٣٤  
٤٣٥  
٤٣٦  
٤٣٧  
٤٣٨  
٤٣٩  
٤٤٠  
٤٤١  
٤٤٢  
٤٤٣  
٤٤٤  
٤٤٥  
٤٤٦  
٤٤٧  
٤٤٨  
٤٤٩  
٤٥٠  
٤٥١  
٤٥٢  
٤٥٣  
٤٥٤  
٤٥٥  
٤٥٦  
٤٥٧  
٤٥٨  
٤٥٩  
٤٦٠  
٤٦١  
٤٦٢  
٤٦٣  
٤٦٤  
٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩  
٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥  
٤٧٦  
٤٧٧  
٤٧٨  
٤٧٩  
٤٨٠  
٤٨١  
٤٨٢  
٤٨٣  
٤٨٤  
٤٨٥  
٤٨٦  
٤٨٧  
٤٨٨  
٤٨٩  
٤٩٠  
٤٩١  
٤٩٢  
٤٩٣  
٤٩٤  
٤٩٥  
٤٩٦  
٤٩٧  
٤٩٨  
٤٩٩  
٥٠٠  
٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥  
٦٥٦  
٦٥٧  
٦٥٨  
٦٥٩  
٦٦٠  
٦٦١  
٦٦٢  
٦٦٣  
٦٦٤  
٦٦٥  
٦٦٦  
٦٦٧  
٦٦٨  
٦٦٩  
٦٧٠  
٦٧١  
٦٧٢  
٦٧٣  
٦٧٤  
٦٧٥  
٦٧٦  
٦٧٧  
٦٧٨  
٦٧٩  
٦٨٠  
٦٨١  
٦٨٢  
٦٨٣  
٦٨٤  
٦٨٥  
٦٨٦  
٦٨٧  
٦٨٨  
٦٨٩  
٦٩٠  
٦٩١  
٦٩٢  
٦٩٣  
٦٩٤  
٦٩٥  
٦٩٦  
٦٩٧  
٦٩٨  
٦٩٩  
٧٠٠  
٧٠١  
٧٠٢  
٧٠٣  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠





الحديث في الباب الذي قبله ﴿قوله ما﴾ ولا يدين زينة (في رواية  
 أي ذراي قوله عورات النساء بهذه زيادة تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة (قوله  
 سفبان) هو ابن عينة (قوله عن أبي حازم) هو سلمة بن دينار ووقع في رواية علي بن عبد الله  
 عن سفبان حديثاً أو حازم تقدم في أوخر الجهاد (قوله اختلف الناس الخ) فيه اشعار بأن  
 الصحابة والتابعين كانوا يسمعون أو حازم النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا  
 فإن الذي يدور به الجرح لا يختلف الحكم فيه إذا كان طاهراً ومع ذلك فترددوا فيه حتى  
 سألوا من شاهد ذلك (قوله وكان من آخر ٢ من بقي من الصحابة بالمدينة) فيه احتراز عن بقي  
 من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة فاما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد ومحمد بن  
 الربيع ومحمد بن يسد وكلاهما روية وعده في الصحابة وأما من الصحابة الذين يفتسماعهم من  
 النبي صلى الله عليه وسلم فيما كان في بالمدينة حينئذ الأسهل بن سعد على الصحيح وأما بغير المدينة  
 ففي أنس بن مالك بالبصرة وغيره فبها وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على علوم  
 الحديث لابن الصلاح (قوله ما بقي للناس أحداً علم به) أي ظاهره أنه في أن يكون في أحد أعلم منه  
 فلا يخفى أن يكون في مثله ولكن كثر استعمال هذا التركيب في المثل أيضاً وقد تقدم الكلام  
 على شرح الحديث في باب غزوة أحد والفرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باشرت ذلك  
 من أيها صلى الله عليه وسلم فبما كان في بالمدينة حينئذ الأسهل بن سعد في ذلك في الكلام على علوم  
 الآية وقد استشكل مغطاي الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لأنها عادت قبل الحجاب وأوجب  
 بان التمسك منها بالاستحجاب ونزول الآية كان متزامناً مع ذلك وقد وقع مطابقتها فان قل لم  
 يذكر في الآية العلم والخال فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالاشارة اليهما لأن الم منزل منزلة  
 الأب والخال منزلة الأم وقيل لأنهما يفتانها الولد هما قاله عكرمة والشعبي وكرها ذلك أن  
 تضع المرأة خمارها عند عواخلها أخرجه ابن أبي شيبة عنهم واثقهما الجمهور (قوله فأنخذ  
 حصير فخرق) بضم الميم وله تشديد الراء وضبطه بعضهم بالتخفيف ﴿قوله ما﴾  
 والذين لم يلبسوا الخ) كذا في الجمع والمراد بيان حكمه بالنسبة إلى الدخول على النساء  
 ورؤيتهن ما هن (قوله حديثاً أحد بن محمد) هو المروزي وعبد الله هو ابن المبارك وسفبان هو  
 الثوري (قوله ولولا ما كان منه أي من زينة من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله يعني من صفوه فيه  
 التفات) ووقع في رواية السرخسي من صفري وهو على الأصل (قوله فرأيتهم بهون) بكسر  
 الواو وفتح أوله هوى بفتح الواو وهوى بكسرهما (قوله إلى أذانهم وحلوقهم) أي يخرجون  
 الحلي (قوله يدفعن) أي ذلك (إلى بلال) (قوله ثم ارتفع هوو بلال إلى يمينه) أي رجع وقد تقدم  
 شرح الحديث مستوفى في كتاب العبدین والجهة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء  
 حينئذ وكان صغيراً فليتحقق منه وأما بلال فكان من ملك العيين كذا أجاب بعض الشراح  
 وفيه نظر لانه كان حينئذ حراً والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدهن مسفات  
 وقد أخذ به الظاهر بظاهره فقال يجوز للأجنبي رؤية وجهه الأجنبية وكتمانها واحتج بأن  
 جابر روى الحديث وبلال بسط نوبه بالاختصاص بينهما وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك إلا بظهور  
 وجوههم وأكفهن ﴿قوله يا﴾ طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب

﴿باب ولا يدين زينة﴾

﴿لعلهن﴾ حديثاً في نسخة

سعد حديثاً في نسخة

حازم قال اختلف الناس

بأي شيء يدور به الجرح

الله صلى الله عليه وسلم يوم

أحد فلو الأسهل بن سعد

الساعدي وكان من آخر

من بقي من أصحاب النبي

ضلي الله عليه وسلم بالمدينة

فقال ما بقي للناس أحد

أعلم به مني كانت فاطمة

عليها السلام تغسل الدم

عن وجهه وعلى أبي بلال

على ترسه فأنخذ صبريق

فخشي به جرحه ﴿باب

والذين لم يلبسوا الخ﴾

حديثاً أحد بن محمد أخبرنا

عبد الله أخبرنا سفبان عن

عبد الرحمن بن عباس سمعت

ابن عباس رضي الله عنهما

سأله رجل ثم مدت مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم العبد

أخشي أو فطر قال نعم ولولا

مكاني منه ما شهد به يعني

من صفوه قال خرج رسول

الله صلى الله عليه وسلم فغسل

ثم خطب ولم يذكر أذانا ولا

أقامة ثم أتى النساء فوعظهن

وذكرهن وأمرهن

بالصدق فرأيتهم بهون إلى

أذانهم وحلوقهم يدفعن

إلى بلال ثم ارتفع هوو بلال

إلى يمينه ﴿باب طعن الرجل

ابنته في الخاصرة عند

العتاب﴾

قوله من بقي من الصحابة التي في نسخ المن يابدين من بقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلعلم ما في الشارح رواية

٥٢٥٠

م

حقة

٩٧٥١٩

زاد ابن بطال في شرحه هنا وقول الرجل لصاحبه هل أعرضت لله قال ابن المنذر كرهه حديث عائشة قصة أبي بكر معها وهو مطابق للركن الأول من الترجمة قال ويستفاد الركن الثاني منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات فامسك الرجل خاضراً بنبه ممنوع في غير حالة التأديب وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة البساطة أو التسلية أو البشارة (قلت) وجدت هذه الزيادة في نسخة الصغاني مقدمة ولفظه باب قول الرجل إلى آخره وبعد وطلعن الرجل إلى آخره والذي يظهر لي أن المصنف أدخل ياضاً لكذب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو هل أعرضت أو شيئاً غير ذلك عليه وقد وقع ذلك في قصة أبي طلحة وأم سليم عند موت ولدهما وكذا هذا عنه حتى تعشى وابت معهما فأنكر بذلك أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعرضت لله قال نعم وسأقي بهذا اللفظ في أوائل كتاب العقيدة وقوله بطلعن هو بضم العين وسبقي بقصة شرحه في كتاب الحدود في باب من أديب أهله دون السلطان (خالقة) أشكل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على ما تبين وعشرون حديثاً المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة والمكرر منه فيه وفيها سوى مائة واثنان وستون حديثاً والخالص ستة وستون حديثاً واقفه مسلم على تخريجها سوى مائة وعشرين حديثاً وهي حديث ابن عباس خير هذه الأمة ذكرها نساً وحديث أبي هريرة في شاب أخاف الفتنة وحديث عائشة لو زلت واديا وحديث خبيب عائشة فقال أفي بكر أم أنا أم ثوك وحديث أبي هريرة تنكح المرأة لأربع وحديث سهل مر رجل فقالوا هذه أخرى أن خطب أن ينكح وحديث ابن عباس خرج من النسب سبع وحديث دفع النبي صلى الله عليه وسلم ريشته إلى من يكفلها وهو معلق وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها وحديث ابن عباس في المتعة وحديث سلمة أعمار رجل وامرأة واقفا الحديث في المتعة معلق وحديث ابن عباس في قفسه التمر يرض بالخطبة وحديث عائشة كان النكاح على أربعة اشياء وحديث خنساء بنت خديجة وحديث الربيع معوف في ذكر الضرب الذي صبيحة العرس وحديث عائشة فان الانصار يجهنم الله وحديث أنس كان إذا امر بجنابات أم سليم دخل عليها وهو معلق وبقيته متفق عليه وحديث صفية بنت شيبة في الوالدة وحديث لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يعني في الوالدة وهو معلق وحديث أبي هريرة في أكرام الحار وحديث مغاوية بن حيدة لا هجر إلا في البيت وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثراً والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

\* كتاب الطلاق \*

الطلاق في اللغة حل الرثاق مستق من الاطلاق وهو الارسال والترك وقلان طلق البسد بالحري رأى كثير البذل وفي الشرع حل عقدة التزويج فقط وهو موافق لبعض أقرا مدلوله المغوى قال امام الحرمين هو لفظ جاعل ورد الشرع بتقريبه وطلعت المرأة بفح الطامض الام وبقيها أيضاً وهو أفصح وطلعت أيضاً ضم أوله وكسر اللام التسلية فان خففت فهو خاص بالولادة والمضارع فهمما بضم اللام والمصدر في الولادة طلقاً ساكنة اللام فهي طالق فيهما

وقول الله تعالى يا أيها النبي  
إذا طلقتم النساء فطلقوهن  
لعدتهن وأحصوا العدة \*  
أحصيائهن حفظناه وعددناهن  
وطلاق السنة أن يفلقها  
طاهر من غير جاع ويشهد  
شاهدين \* حدثنا سمعيل بن  
عبد الله قال حدثني مالك  
عن نافع عن عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما أنه طلق  
امرأته

٥٢٥١

م د س

تحفة

٨٢٢٦

الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً أو جائزاً أما الأول فبما إذا كان بصداولة  
صور وأما الثاني فبما إذا وقع بفتر يسب مع استئمانه الحال وأما الثالث ففي صورتهما الشقاق  
إذا رأى ذلك الحكيمن وأما الرابع فبما إذا كانت غير عشفقة وأما الخامس فنظام النووى  
وصوره غير بما إذا كان لا يرد بها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض  
الاستمتاع فقد صرح الإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره (قوله وقول الله تعالى يا أيها النبي  
إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) أما قوله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن  
لنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً وعلى إرادة ضم أمته والتقدير يا أيها النبي وأمته  
وقيل هو على اضمار أى قل لا تمتك والثاني الذى يخص النبي عليه الصلاة والسلام بالتدء لانه  
إمام أمته اعتباراً بتقديمه مع الخطاب كما يقال لأمر القوم يا فلان أفعلوا كذا وقوله إذا طلقتم  
أى إذا أردتم الطلاق جزماً ولا يكتفى به على ظاهره وقوله لعدتهن أى عند استئمانه وعهدهن فى  
العدة والام لا الوقت كما يقال لقتله لاله بقت من الشهر قال مجاهد فى قوله تعالى يا أيها النبي إذا  
طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن عباس فى قبل عدتهن أخرجه الطبري بسند صحيح  
ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك كذا وقع عند مسلم من رواية أبى الزبير عن ابن عمر فى آخر حديثه  
قال ابن عمر قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن فى قبل  
عدتهن ونقلت هذه القراءة أيضاً عن أبى وعثمان وجابر وعلى بن الحسين وغيرهم وسألت فى حديث  
ابن عمر فى الباب من يدين فى ذلك (قوله أحصيائهن حفظناه) هو تفسير أبى عبيدة وأخرج  
الطبري معناه من السدى والمراد بالامر يحفظ استئمان وقت العدة لتلايتس الامر بطول العدة  
فتأذى بذلك المرأة (قوله وطلاق السنة أن يفلقها طاهر من غير جاع) روى الطبري بسند  
صحيح عن ابن مسعود فى قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن قال فى الطهر من غير جاع وأخرج عن  
جميع من الصحابة ومن بعدهم كذلك وهو عند الترمذى أيضاً (قوله ويشهد شاهدين) مأخوذ  
من قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وهو واضح وكأني بما أخرجه ابن مردويه عن ابن  
عباس قال كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدتهن يراجعون بغير شهود فتزلت وقد قسم  
النفهاء الطلاق إلى سنى وبدعى والى قسم ثالث لا وصف له فالأول ما تقدم والثاني أن يطلق فى  
الحيض أو فى طهر جامعها فيه وبنين أمرها أجلت أم لا ومنهم من أضاف له أن يزيد على طلقه  
ومنهم من أضاف له الخلع والثالث تطلق الصغيرة والآيسة والحامل التى قربت ولادتها وكذا  
إذا وقع السؤال منها فى وجهه بشرط أن تكون عالمة بالامر وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقتلناه  
طلاقاً ويستثنى من تحرير طلاق الحائض صور منها ما لو كانت حاملاً ورأت الدم وقتلناه الحامل  
تخص فلا يكون طلاقاً بعد ما ولا سيما ان وقع بقرب الولادة ومنها إذا طلق الحاكم على المولى  
واتفق وقوع ذلك فى الحيض وكذا فى صورة الحكمة من إذا تعين ذلك طر يقال رفع الشقاق وكذلك  
الخلع والله أعلم (قوله أنه طلق امرأته) فى مسلم من رواية اللث عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته  
وعنده من رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر طلق امرأته وكذا فى رواية شعبة عن أنس  
ابن سيرين عن ابن عمر قال النووى فى تهذيبه اسمها أمينة بنت غنار قاله ابن بابوش ونقله عن  
النووى جماعة عن يده منهم الذهبي فى تجريد الصحابة لكن قال فى منهاه فكأنه أرادهم مات

التذيب وأوردنا الذهب في أمانة بالدو كسر الميم ثم نون وأبوها غفار ضبطه ابن بقطه بكسر الميم  
 وتختلف الفاء ولكني رأيت مستند ابن بطاش في أحاديث قتيبة جمع سعيد العمار بسند منه ابن  
 لهيعة أن ابن عمر طلق امرأته أمانة بنت عمار كذا رأيت في بعض الأصول بعهد له مفتوحة ثم ميم  
 ثقبه والاول أولى وأقوى من ذلك ما رأيت في مستند أحمد قال حدثنا يونس حدثنا الليث  
 عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض فقال عمر يا رسول الله ان عبد الله طلق امرأته  
 النوار فأمره أن يراجعها الحديث وهذا الاستناد على شرط الشيخين ويونس شيخ أحمد هو ابن  
 محمد المؤدب من رجالهما وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ولكن لم نسمعه عندهما  
 ويمكن الجمع بأن يكون اسمها أمانة ولقبها النوار (قوله وهي حائض) في رواية قاسم بن  
 أصبغ من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمه حائض  
 وعند البيهقي من طريق محمود بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حبضها (قوله على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن  
 عمر أو كذا رواه لم يذكر واذل استغنا عما في الخبرين عن إرسال عن ذلك رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاستلزم أن ذلك وقع في عهده وزاد الليث عن نافع تطلقه واحدة أخرجه مسلم وقال  
 في آخره جزؤ الليث في قوله تطلقه واحدة اهـ وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين  
 قال مكنت عشرين سنة بعدتني من لا أعلم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن  
 يراجعها فكنت لا أعلمهم ولا أعرف وجه الحديث حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان  
 ذا ثبوت فحدثني أنه سأل ابن عمر أنه طلق امرأته تطلقه وهي حائض وأخرجه الدارقطني  
 والبيهقي من طريق الشعبي قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء  
 الخراساني عن الحسن بن ابن عمر أنه طلق امرأته تطلقه وهي حائض (قوله فسال عمر بن  
 الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) في رواية ابن أبي ذئب عن نافع فأتى عمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك أخرجه الدارقطني وكذا سألني للمصنف من رواة قتادة عن  
 يونس بن جبير عن ابن عمر وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبد بن محمد بن سيرين عن يونس بن  
 جبير وكذا عنده في رواية طاوس عن ابن عمر وكذا في رواية الشعبي المذكورة وزاد فيه الزهري  
 في روايته كما تقدم في التفسير عن سالم ابن ابن عمر أخبره فتنظف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر وفيه اشهاد بأن  
 الطلاق في الحاض كان تقدم النهي عنه والام يقع التقيظ على أمر لم يسبق النهي عنه ولا يعكس  
 على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحاض  
 وأنه منهى عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك قال ابن القري سؤال عمر محتمل لأن يكون  
 أنهم لم يروا قبلها مثلها فسال لعلم ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله تطلقوهن لعلتهن  
 وقوله يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء أراد أن يعلم أن هذا قراء لا ولم ويحتمل أن يكون سمع من النبي  
 صلى الله عليه وسلم النهي فجاء يسأل عن الحكم بعد ذلك وقال ابن دقيق العيد وتفظ النبي صلى  
 الله عليه وسلم أمانا للمعنى الذي يقتضى المنع كان ظاهر أن كان مقتضى الحال التثبت في ذلك  
 أولاه كان مقتضى الحال مشاوره النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا عزم عليه (قوله أمره

وهي حائض على عهد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فسأل  
 عمر بن الخطاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أمره

فلما راجعها قال ابن دقيق العبد يتعلق بمسئلة أصولية وهي أن الأمر بالامر بالشيء هل هو  
 أمر بذلك أم لا فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمره مره فأمره بأن يأمره (قلت) هذه المسئلة ذكرها  
 ابن الحاجب فقال الأمر بالامر بالامر بالشيء ليس أمر بذلك الشيء لنالو كان لكان مر عبدك بكذا  
 تعبدا وكان تناقض والثابت للعبد لا تفعل قالوا فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول المثلث لوزيره  
 قل فلان افعل قلنا العلم بأنه مبلغ (قلت) والحاصل أن الذي انما هو حيث تميز الأمر وأما إذا  
 وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر بالمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا ينبغي  
 أن ينزل كلام الفريقين على هذا التفصيل فيرتفع الخلاف ومنهم من فرق بين الأمرين فقال إن  
 كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له والأفلا وهذا أقوى وهو  
 مستفاد من الدليل الذي استدلل به ابن الحاجب على التقي لأنه لا يكون متعبدا إلا إذا أمر من  
 لأحكامه عليه ثلاثا يصير متصرفا في ذلك غيره بغير إذنه والشارع حاكم على الأمر والمأمور وفوجد  
 فيه سلطان التكليف على الفريقين ومنه قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة فإن كل أحد يفهم منه  
 أمر الله لاهل بيته بالصلاة وشله حديث الباب فإن عرنا استفتى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 ذلك ليمتثل ما يأمر به ويلزم بأنه بمنزلة مثل هذا الحديث لهذه المسئلة فهو غاطفان القرينة  
 وانخفض أن عرفت هذه الكائنات كان مأمورا بالتبليغ ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع  
 فأمره أن يراجعها وفي رواية أنس بن سيرين ويونس بن جبير وطاوس عن ابن عمر وفي رواية  
 الزهري عن سالم فلما راجعها وفي رواية سلم فلما راجعها عبد الله كآمره رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر ليراجعها وفي رواية الليث عن نافع عن ابن عمر قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا وقد اقتضى كلام سليم الرازي في التقريب أنه يجب على الثاني  
 الفعل جز ما وثقنا الخلاف في تسمية الأمر فراجع الخلاف عنده لفظيا وقال الفخر الرازي في  
 المحصول الحق إن الله تعالى إذا قال زيد أوجب على عمر وكذا وقال لعمرو كذا أوجب عليك زيد  
 فهو واجب عليك كان الأمر بالامر بالشيء أمر بالشيء (قلت) وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة  
 بين الأمر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن غيره فهما أمر الرسول أحدا أن يأمر  
 به غيره واجب لأن الله أوجب طاعته وهو واجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح من أطيعني فقد  
 أطيع الله ومن أطيع أميري فقد أطيعني وأما غيره من بعده فلا وفيهم تظهر صورة التعدي التي  
 أشار إليها ابن الحاجب وقال ابن دقيق العبد لا ينبغي أن يرد في اقتضاء ذلك الطلب وانما ينبغي  
 أن ينظر في أن لو ائتم صفة الأمر هل هي لو ائتم صفة الأمر بالامر ولا بمعنى أنهم ما يستوفون في  
 الدلالة على الطلب من وجه واحد أو لا (قلت) وهو حسن فإن أصل المسئلة التي انبثت عليها هذا  
 الخلاف حديث مره وأولادك بالصلاة تسبع فإن الأولاد ليسوا بمكلفين فلا يتجه عليهم الوجوب  
 وانما الطلب متوجه على أوليائهم أن يعلموا ذلك فهو مطاوع من الأولاد بهذه الطريق وليس  
 مساو بالأمر الأول وهذا انما عارض من أمر خارج وهو امتناع توجه الأمر على غير المكلف  
 وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر  
 مكلفا آخر بفعل شيء كان المكلف الأول مبلغا محضاً والثاني مأمور من قبل الشارع  
 وهذا كقول المثلث بن الحويرث وأصحابه ومرههم صلاة كذا في حين كذا وقوله لرسول الله صلى

فلما راجعها

الله عليه وسلم من هائله صبره وتصيبه ونظائره كثيرة فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يمتثل له كان  
عاصيا وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غيره مكلف أو توجه الخطاب من غير  
الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشيء أمرا  
بالشيء فالصورة الأولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أو لاء الصانع أن يأمر والصانع  
والصورة الثانية هي التي يتصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمره للأول أن يأمر الثاني فهذا  
فصل الخطاب في هذه المسئلة والله المستعان واختلف في وجوب المراجعة فذهب إليه مالك  
وأحمد في رواية والمنهورة عنه وهو قول الجمهور بأنها مستحبة وأخبروا بأن أسدء السكاح  
لا يجب فاستدأته كذلك لكن صحيح صاحب الهداية من الحنفية أنها واجبة والخليفة قال  
بالوجوب ورود الأمر بها ولان الطلاق لما كان محمورا في الحديث كانت استدامة السكاح فيه  
واجبة فلو عاى الذى طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه يجيز على الرجعة  
أيضا وقال أصحاب منهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة وانفقوا على أنهما إذا اتفقت عدتها أن  
لا رجعة وأنه لو طلق في طهر قدمه سابقه لا يؤمر بمراجعتهما كذا نقله ابن بطال وغيره لكن  
الاختلاف فيه ثابت قد حكاه الحنابلة من الشافعية وجها وانفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول  
وهي حاضر لم يؤمر بالمراجعة الاما نقل عن زفر طرد الباب (قوله ثم ليس بها) أى يستبرأ بها في  
عصمته (قوله حتى طهر ثم تحيض ثم تطهر) في رواية عبد الله بن عمر عن نافع ثم لدها حتى  
تطهر ثم تحيض حصص أخرى فاذا طهرت فطلقة واحدة ونحوه في رواية الليث وأيوب عن نافع وكذا  
عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم وعند مسلم من  
رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم بلقطصره فليراجعها ثم لطلقة طاهر أو حاملا قال الشافعي  
غير نافع انما يرى حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق رواه  
بوشر بن جبر وأسن بن سيرين وسالم قلت وهو كما قال لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية  
نافع وقد نسيه على ذلك أبو داود والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا وقد اختلف في  
الحكمة في ذلك فقال الشافعي يحتل أن يكون أراد بذلك أى بما في رواية نافع أن يستبرأ به بد  
الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليسكون نطفة ها وهي تعلم عدتها اما يحمل  
أو يحيض أو يكون نطفة ها بعد علمه بالحل وهو غير جاهر بما صنع اذ يرغب فمسك للعمل  
أو ليكون ان كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه وقبل الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة  
لغرض الطلاق فاذا أمسكها زما يحمل له فيه طلاقها طهرت فائدة الرجعة لانه قد بطول مقامه  
معها فتدبجها معه ان ذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فمسكها وقيل ان الطهر الذى إلى  
الحيض الذى طلقها فيه كقر واحد فلو طلقها فيه لكان كمن طلق في الحيض وهو متنع من  
الطلاق في الحيض فلزم أن يتأخر الى الطهر الثاني واختلف في جواز نطفة ها في الطهر الذى إلى  
الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة وفيه للشافعية وجهان أحصهما المتع وبه قطع المتولى  
وهو الذى يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث وعبارة الفرائى في الوسيط وسبعة مجلى هل يجوز  
أن يطلق في هذا الطهر وجهان وكلام المالكية يقتضى أن التأخير مستحب وقال ابن تيمية  
في المحرر ولا يطلقها في الطهر المتعقب لانه بدعة وعنه أى عن أحمد جواز ذلك وكفى

ثم ليس بها حتى تطهر ثم  
تحيض ثم تطهر

ثم ان شاء أمسك بعدوان  
شاة طلق قبل أن يمس

المخفية عن أبي حنيفة الجواز عن أبي يوسف ومحمد المنع ووجه الجواز أن التعريم إنما كان  
لأجل الحيض فإذا ظهرت زال موجب التعريم لخاز طلقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي  
يعدو كما يجوز طلقها في الطهر إن لم يتقدم طلاق في الحيض وقد ذكرنا جميع المسائل ومنها أنه  
لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها بالطلاق وهذا عكس مقصود الرجعة فانما شرعت  
لأبواب المرأة ولهذا مما حدا بالساكنة أن يمسكها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيه حتى يتحضر  
حيضة أخرى ثم تظهر لتكون الرجعة لا لاسالك لا لطلاق ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا  
المعنى حيث أمر بأن يمسكها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه لقوله في رواية عبد الجيد  
ابن جهم مره أن يراجعها فإذا ظهرت مسماحتى إذا ظهرت أخرى فان شاء طلقها وان شاء  
أمسكها فإذا كان قد أمره بأن يمسكها في ذلك الطهر فكيف ينبغي له أن يطلقها فيه وقد ثبت  
النهي عن الطلاق في طهر جامعها فيه **(قوله ثم ان شاء أمسك بعدوان شاة طلق قبل أن يمس)**  
في رواية أن يوب ثم يطلقها قبل أن يمسها وفي رواية عبد الله بن عمر فإذا ظهرت فاطلقها قبل أن  
يجامعها أو يمسكها ونحوه في رواية اللث وفي رواية الزهري عن سالم فان بدله أن يطلقها  
فطلقها طاهر اقبل أن يمسها وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم ثم يطلقها طاهرا وأوصلا  
وعكس هذه الرواية من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل فله أن يمسك  
والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق وأيضاً فان  
زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فاقدامه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ومحل ذلك أن  
يكون الحمل من المطلق فلو كان من غيره بان تكس حامل من زنى وطئها ثم طلقها أو وطئت  
منسكوحة بشبهة ثم جاءت منه فطلقها زوجها فان الطلاق يكون بدعيان عدة الطلاق تقع بعد  
وضع الحمل والنقاس من النقاس فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كما في الحامل منه قال الخطابي  
في قوله ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق دليل على أن من قال زوجه وهي حائض إذا ظهرت فانت  
طالق لا يكون مطلقاً لاسنة لان المطلق لاسنة هو الذي يكون مخيراً عند وقوع طلاقه بين ايقاع  
الطلاق وتركه واستدل بقوله قبل أن يمس على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام وهو بصرح  
الجمهور وذا طلق رجل يمسكها في الرجعة كما يجوز عليها إذا طلقها وهي حائض طرده بعض المالكية  
فهموا المشهور وعنه إيجابه في الحائض دون الطاهر وقالوا فيها إذا طلقها وهي حائض يمسكها في  
الرجعة فان استنعى أدبه الحاكم فان أصرار تريح الحاكم عليه وهل يجوز له وطؤها بذلك روايتان  
لهما أحدهما الجواز وعن داود يمسكها في الرجعة إذا طلقها حائضاً ولا يجوز إذا طلقها أنفاساً وهو  
جود ووقع في رواية مسلم بن طارق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر  
ثم يمسكها طاهراً وأوصلاً وفي روايته من طريق ابن أبي الزهري عن الزهري فان بدله أن يطلقها  
فطلقها طاهراً من حيضها واختلاف الفتية في المارد بقوله طاهر اقبل الماردية انقطاع الدم  
أو الطهر بالغسل على قولين وهو ما روايتان عن أحمد والراجح الثاني لما أخرجه النسائي من  
طريق معتز بن سليمان عن عبد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال مر عبد الله فراجعها فإذا  
اعتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسكها حتى يطلقها وان شاء يمسكها فليمسكها وهذا مفسر  
لقوله فإذا ظهرت فليجمل عليه ويشرع من هذا أن العدة هل تنقضي بانقطاع الدم وترفع الرجعة

أولاً بدمن الاغتسال فيه خلاف أيضاً والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحضي ونوعه الأول  
يزول بانقطاع الدم كحكة النفس والصوم وترتيب الصلاة في الذمة والثاني لا يزول الا بغسل كحكة  
الصلاة والطواف وجواز البس في المسجد فهل يكون الطلاق من النوع الأول أو من الثاني  
وتعكس بقوله ثم لطفها طاهرراً وحاملاً من ذهب الى أن طلاق الحامل سني وهو قول الجمهور  
وعن أحمد روايته أنه ليس بسني ولا بدعي **(قوله فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء)**  
أي أذن وهذا بيان لمواد الآية وهي قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن  
وصبر مع معروف رويته عن أيوب عن نافع عن هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي  
رواية أبي الزبير عنده مسلم قال ابن عمرو قال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء  
الآية واستبدل به من ذهب الى أن الأقراء لا طهر لادهم بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن  
لعدتهن أي وقتاً ابتداء عدتهن وقد جعل للمطلقة ترص ثلاثة قروء فلما تنهى عن الطلاق في  
الحضي وقال إن الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه علم أن الأقراء لا طهر لادهم فانه ابن  
عبد البر وسأذكر بشيعة فوائده حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى **(قوله)**  
**يا** إذا طلقتم الحائض فعتد بذلك الطلاق كذا في الحكم بالمسئلة وفيه خلاف قديم  
عن طاووس وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع ومن ثم ساءل من ساءل ابن عمر عن ذلك  
**(قوله)** شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر ذلك  
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ليراجعها قلت فعتد بذلك قال نعم القائل قلت هو أنس بن سيرين  
والقوله ابن عمر بن ذلك أحمد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة وكذا أخرجه مسلم من  
طريق محمد بن جعفر وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولاً  
كما سأذكره بعد ذلك **(قوله)** وعن قتادة عن نوس بن جبير هو معطوف على قوله عن أنس بن  
سيرين فهو موصول وهو من رواية شعبة عن قتادة ولقد أخرجه مسلم من رواية محمد بن جعفر عن  
شعبة عن قتادة سمعت نوس بن جبير **(قوله)** عن ابن عمر قال امرأه فليراجعها هكذا اختصره  
ومراده أن نوس بن جبير حكى القصة مخوماً ذكرها أنس بن سيرين سوى ما بين من ساقه **(قوله)**  
قلت فعتد **(قوله)** هو يضم أوله والقائل هو نوس بن جبير **(قوله)** قال رأيت في رواية الكشي عن  
أبي أنس بن جبير واستحقق وقد اختصره البخاري كتفاً بسباق أنس بن سيرين وقد ساقه مسلم  
حيث أخرجه ولفظه سمعت ابن عمر يقول طلق امرأتي وهي حائض فأتى عمر النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكر ذلك فقال ليراجعها فإذا طهرت فإن شاء فطلقها قال قلت لابن عمر أنجس بها  
قال ما يمنعك رأيت ابن عمر واستحقق وقال أحمد حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قال حدثنا  
شعبة فذكر أنه سمع في أوله أنه سأل ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض وفيه فقال امرأه  
فليراجعها ثم إن بدله طلاقها فطلقها في قبل عدتها وفي قبل طهرها قال قلت لابن عمر أنجس ب  
طلاقها إنك طلاقاً قال نعم رأيت ابن عمر واستحقق وقد ساقه البخاري في آخر الباب الذي بعده هذا  
فوهذا السياق من رواية همام عن قتادة بطوله وفيه قلت فهل عد ذلك طلاقاً قال رأيت ابن عمر  
واستحقق وسأقي في أبواب العدد في باب مراجعة الحائض من طريق محمد بن سيرين عن نوس بن  
جبير مختصراً وفيه قلت فعتد بتلك التعليل قال رأيت ابن عمر واستحقق وأخرجه مسلم من

فتلك العدة التي أمر الله أن  
يطلق لها النساء **(باب إذا**  
طلقت الحائض فعتد بذلك  
الطلاق) **(حديثنا سليمان**  
ابن حرب حدثنا شعيب عن  
أنس بن سيرين قال سمعت  
ابن عمر قال طلق ابن عمر  
امرأته وهي حائض فذكر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال ليراجعها قلت فعتد  
باله **(وعن قتادة عن نوس**  
ابن جبير عن ابن عمر قال امرأه  
فليسراجعها قلت فعتد  
قال رأيت ابن عمر واستحقق



٥٢٥٣

حت

تحفة

٧٠٦٤

نغ

٤٣٤١٤

حدثنا أبو معمر حدثنا عبد  
الوارث حدثنا أبو ب عن  
سعيد بن جبيرة عن ابن عمر  
قال حدثت على سطلقة

وجه آخر عن محمد بن سيرين مطولا ونقطه فقلت له إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أبعثت  
تلك التطلقة قال نعم أو أن يحجز واستحتم وفي روايه له فقلت أفتحتب عليه والباقي منه وقوله  
فعله أصله فأوهواستفهام فيه أكفاء أي فما يكون أن لم تحتب ويحتمل أن تكون الهاء أصلية  
وهي كلمة فقال للزبري كفف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك قال ابن عبد البر  
قول ابن عمر فيه معناه فأى شيء يكون إذا لم يعتد بها النكاح قال السائل أيعتد بها فكأنه قال  
وهل من ذلك بد وقوله أ رأيت أن يحجز واستحتم أي أن يحجز عن فرض فلم يقمه أو استحتم فلم يأت  
به أو يكون ذلك عذرا له وقال الخطابي في الكلام حذف أي أ رأيت أن يحجز واستحتم أو يسقط عنه  
الطلاق حقه أو يسقط عنه وحذف الجواب دلالة الكلام عليه وقال الكرماني يحتمل أن يكون  
أن نافية بمعنى ما لم يحجز ابن عمر ولا استحتم لأنه ليس بطفل ولا يحتمل أن قال وإن كانت الرواية  
يفتح ألفا فغناها فأظهر والتامن استحتم مقتوحة قاله ابن الخشاب وقال المعنى فصل فعلا  
بصير أ ج عجزا فانسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حقه والباء والياء إشارة إلى أنه تكلف  
الجنح بما فعله من تطلق امرأته وهي حائض وقد وقع في بعض الأصول بضم التاء مبنيا للمجهول  
أي أن الناس استحتموه بما فعل وهو موجه وقال المهلب معنى قوله أن يحجز واستحتم يعني يحجز  
في المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجعة أنسي المراجعة معلقة  
لأذات بل ولا مطلقة وقد نهى الله عن ذلك فلا بد أن تحتب تلك التطلقة التي أوقعها على غير  
وجهها كما أنه يحجز عن فرض آخره فلم يقمه واستحتم فلم يأت به ما كان بعد ذلك وبسقط  
عنه (قوله حدثنا أبو معمر) كذا في رواية أبي ذر وهو ظاهر كلام أبي نعم في المنخرج  
والباقي وقال أبو معمر وبه جزم الاسماعيلي وسقط هذا الحديث من رواية النسفي أصلا (قوله)  
عن ابن عمر قال حدثت على سطلقة هو بضم أوله من الحساب وقد أخرجه أبو نعم من طريق  
عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخاري مختصرا وزاد يعني حين طلق امرأته  
فقال عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال النوري شذبه بعض أهل الظاهر فقال إذا طلق  
الحائض لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فاشبهه طلاق الأجنبية وحكمه الخطابي عن الخوارج  
والرافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال يعني لأن قال وروى  
مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكمه ابن العربي وغيره عن ابن عليه يعني إبراهيم بن محمد  
ابن عليه الذي قال الشافعي في حقه إبراهيم ضال جلس في باب الضوال بفضل الناس وكان بمصر  
وله مسائل يفرجها وكان من فقهاء المعتزلة وقد غلط عنه من ظن أن المنقول عنه المسائل الناذرة  
أوهو وسأله فأنه من كبار أهل السنة وكان النوري أرا ديعض الظاهرية ابن حزم فإنه من جرد  
القول بذلك واتصله وبالغ وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتنبا فاعرفه أن  
بعدها السه على ما كانت عليه من المعاشرة فعمل المراجعة على معناها القوي وتقتربان  
الجل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغو به انتفاقا وأجاب عن قول ابن عمر حدثت على  
سطلقة فإنه لم يصرح عن حبسها عليه ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعب  
بأنه مثل قول الصحابي أمر نافي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا فإنه يشترط إلى من له  
الأمر حينئذ وهو النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال بعض الشراح وعندي أنه لا ينبغي أن يجي

فيه اختلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا فان ذلك محله حيث يكون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحا وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فان النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالرجعة وهو المرشد لابن عمر فبما يفعل إذا أراد إطلاقها بعد ذلك وإذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسبت عليه بطلقة كان احتمال أن يكون الذي حسبه الله عليه غير الذي صلى الله عليه وسلم بعد اجتماع اختلاف القرائن في هذه القصة بذلك وكيف يتخيل أن ابن عمر يقول في القصة شيئا برأيه وهو ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تغف من صنعه كيف لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافعا أخبره أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فابراجعها ثم يسكتها حتى تظهر قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي واحدة قال ابن أبي ذئب وحديثي حنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سأل يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وأخرجه البارقني من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وهذا نص في موضع اختلاف فيجب المنصير إليه وقد أورد بعض العلماء على ابن حزم فأجابته بأن قوله هي واحدة لله ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فالزمه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يذفع بالاحتمال وعند البارقني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال عمر يا رسول الله أفتمسب تلك التطلقة قال نعم ورجاله إلى شعبة ثقافت وعنده من طريق سعد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلا قال اني طلق امرأتني البتة وهي حائض فقال عصيت ربك وفارقت امرأتك قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته قال أنه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقوله وأنت لم تبق ما جمع به امرأتك وفي هذا السياق رُدَّ على من حل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية وله كلام طويل في تنقيح ذلك والاتصالة وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي ذئب عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم نبراجعها فردها وقال إذا طهرت فطلق أو يمكك فلنظ مسلم والنسائي وأبي داود فردها على زاد أبو داود ولم يرها شأوا واستأذنه على شرط الصحيح فان مسلم أخرجه من رواية سجلم عن محمد بن جرير وساقه على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي عاصم عنه وقال نحو هذه القصة ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جرير قال مثل حديث سجلم وفيه بعض الزيادة فأشار إلى هذه الزيادة وله طوي ذكرها عابدا وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن عبادة عن ابن جرير فذكرها فلا يتخلل انفراد عبد الرزاق بها قال أبو داود وروى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عبد البر قوله ولم يرها شأوا منكر لم يقله غير أبي الزبير وليس بجحجة فيما قاله فيه مثله فكيف يمكن هو أثبت منه ولو صح فعنده عن أبي داود ولم يرها شأوا مستقيما لكونها لم تقع على السنة وقال الخطابي قال أهل الحديث لم يرها شأوا منكر من هذا وقد يمتثل أن يكون معناه ولم يرها شأوا تحريم المعراجة أو لم يرها شأوا نرا في السنة ماضيا في الاختيار وإن كان لازما مع الكراة

ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من أبي الزبير والابن من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا اختلفا وقد وافق نافع غيره من أهل الثبت قال وبسط الشافعي القول في ذلك رجل قوله لم يرها شيئا على أنه لم يدها شيئا صوابا غير خطأ بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمر بالمراجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئا أي لم يصنع شيئا صوابا قال ابن عبد البر واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع عاروي عن الشعبي قال إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض لم يعتد به في قول ابن عمر قال ابن عبد البر وليس معناه ما ذهب إليه وانما معناه لم تعتد المرأة تلك الحصة في العدة كما روي ذلك عنه منصوصا أنه قال يقع علم الطلاق ولا تعتد تلك الحصة اهـ وقد روي عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عنهما ما نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح والجواب عنه مثله وروي سمعدين منصور بن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس ذلك بشيء ثم ذهبت ابنت لابن الزبير ألا أنها كانت قابلة للتأويل وهو أولى من الغناء الصريح في قول ابن عمر أنها حبت عليه سطلقة وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتبين وهو أولى من تعلق بعض الثقات وأما قول ابن عمر أنها حبت عليه سطلقة فإنه وإن لم يصح رفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال أنها حبت عليه فكيف يجمع مع هذا أقوله أنه لم يعتد بها أولم يرها شيئا على المعنى الذي ذهب إليه المخالف لأنه أن جعل الله بالنبي صلى الله عليه وسلم إماما حاكما به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة خصوصا لأنه قال أنها حبت عليه سطلقة فيكون من حبتها عليه خالف كونه لم يرها شيئا وكيف يظن به ذلك مع اهتمامه واهتمام أبيه بنسب آل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لفعل ما أمر به وإن جعل الصغير في لم يعتد بها أولم يرها لابن عمر لم منه التناقض في القصة الواحدة فنفقنا إلى الترجيح ولا شأن أن لا يذبحوا ولا أكثر والاحتفاظ أولى من مقابلة عند تعدد الجمع عند الجمهور والله أعلم واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه شافعي بأقضية ترجع إلى مسألة أن النبي يقضي الفساد فقال الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود وإضافه إلى أن النبي يقضي التحريم فكذلك يقضي الفساد وأضافه وطلاق منع منه الشرع فأفاد منه عدم جواز إيقاعه فكذلك يفيد عدم نفوقه والا لم يكن للسمن فائدة لأن الزوج لو كان رجلا أن يطلق امرأته على وجهه فطلقها على غيره الوجه المأذون فيه لم ينقد فكذلك لم يأذن الشارع للمكلف في الطلاق إلا إذا كان مباحا فإذا طلق طلاقا محرما لم يصح وأضافه كما حرمه الله من العدة ومطلوب الإعدام فالحكم بطلان ما حرمه أقرب إلى المحصل وهذا المطالب من تصحيحه ومعه فهم أن الحلال المأذون فيه ليس كالحرام المنوع منه ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التصحيح على صريح الأمر بالرجعة قائم أفرع وقوع الطلاق على قصره صاحب القصة بأنها حبت عليه فطلقة والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم وقد عورض بقياس أحسن من قياسه فقال ابن عبد البر ليس الطلاق من أعمال البراءة التي تقرب بها وانما هو أزال عصمة فيها حق

«(باب من طلق وهل يواجه  
الرجل امرأته بالطلاق)»

أدعى فكفماً وقع سراً أجز في ذلك أم أم ولزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي  
أخف حالاً من المطيع ثم قال ابن القيم لم يرد التصريح بأن ابن عمر احتسب تلك التطلقة الا في  
رواية سعد بن جبير عنه عند البخاري وليس فيه انصرح بالرفع قال فانفراد سعد بن جبير بذلك  
كأنفراد أبي الزبير بقوله لم يرها شافاً ما ان يتساقطا وما أن ترجح رواية أبي الزبير لتصريحها  
بالرفع وتحمل رواية سعد بن جبير على أن أباه هو الذي حسمها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم في الوقت الذي أُرِمَ الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يحتسب عليهم به ثلاثاً اذا كان باقظ واحد (قلت) وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من  
رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعد بن جبير وفي ساقه ما يشعر بأنه انما راجعها في زمن  
النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقها وهي حائض  
فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فلما راجعها فإذا ظهرت فطلقها الطهرها قال  
فراجعتها ثم طلقها الطهرها قالت فاعتدت تلك التطلقة وهي حائض فقال مالي لا اعتد بها وان  
كنت عجزت واستعقت وعند مسلم ايضا من طريق ابن أبي شهاب عن ابن عمر عن سالم في  
حديث الباب وكان عبد الله بن عمر طلقها فطلقة فحسبت من طلاقها فراجعتها كما أمره رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولهم رواية الزبيدي عن ابن شهاب قال ابن عمر فراجعتها وحسبت لها  
التطلقة التي طلقها وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه  
هل حسبت تطلقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وفي حديث ابن عمر من  
المقاولين غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج وذو الولي ورضا المرأة لانه جعل ذلك اليه  
دون غيره وهو كقوله تعالى ويعولن أحق برذهن في ذلك وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ  
الرشيد في الامور التي تقع له بما يحشم الابن من ذكره ويتلقى عنه ماله له بلحقه من العتاب على فعله  
شقة منه وبراؤه أن طلاق الطاهرة لا يكره لانه أنكر ايقاعه في الحيض لافي غيره وبقوله في  
آخر الحديث فان شاء أمسك وان شاء طلق وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المقدمة  
ثم ليطلقها طاهرأً وأما ما قرع مسلم الله عليه وسلم الطلاق في زمن الحيض وأباح في زمن الحمل  
فدل على أنهم سالا بجمعتان وأجيب بأن حيض الحامل لما يمكن له تأثر في تطويل العدة ولا  
تحققها لانها موضع انجمل فأباح الشارع طلاقها حاملاً مطلقاً وأما غير الحامل ففرق بين  
الحائض والطاره لان الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها انما هو بسبب الحمل  
لا بسبب الحيض ولا الطهر وفيه ان أقرأ في العدة حتى الاطهار وسألت في تقرير ذلك في كتاب  
العدة وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها تنبيه وبه قال الجمهور وقال المالكية لا يحرم وفي  
رواية كالجهور ورجحها الفاكهاني لكونه شرط في الاذن في الطلاق عدم المسس والمطلق  
بالشرط معدوم عند عدمه ﴿قوله﴾ (س) من طلق وهل يواجه الرجل امرأته  
بالطلاق) كذا اليمسح وحذف ابن بطال من الترجمة قوله من طلق فكأنه لم يظهر له وجهه وأظن  
المصنف قصد اثبات مشروعية جواز الطلاق وحل حديث أبي نافع الحلال الى الله الطلاق على  
ما اذا وقع من غير سب وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره وأعل بالارسال وأما المراجعة  
فأشار الى أنها خلاف الأولى لان ترك المراجعة أرفق وألطف الا ان احتج الى ذلك ثم ذكر



الملائكة استشهدوا بحدوثه وجنب فقسمة الملائكة وقسمته مشهورة ووقع في رواية الجرجاني  
 عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كما به عليه الجبائي (قوله) الى حائط يقال له الشوط) بفتح المجهمة  
 وسكون الواو بعدها مهله وقيل مجة هو بستان في المدينة معروف (قوله) حتى انتهينا الى  
 حائطين جلسنا بينهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا ههنا ودخل) أى الى الحائط في رواية  
 لابن سعد عن أنى أسد قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى الجون فأمرني  
 أن أتسمها فأتيتها فأتيتهم فأزلمت بالشلوط من وراء عذاب في أطعم ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأخبرته فخرج عني ونحن معه وذباب بضم المجهمة وموحدتين تحتها جمل معروف بالمدينة  
 والأطعم الحصون وهو الأجم أيضا والجمع أطام وأجام كعتق وأعتاق وفي رواية لابن سعد أن  
 النعمان بن الجون الكندي أتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما فقال ألا أزوجهك أجمل أم في  
 العرب فتزوجها وبغضه أبا أسد الساعدي قال أو أسد فأتيت في بيت في ساعدة فدخل عليها  
 نساء الحلي فحينها وخرجن من جالها (قوله) فأنزلت في بيت في نخيل في بيت أمية بنت  
 النعمان بن شراحيل) هو الشوير في الكل وأميرة ترفع الماعل بن الجونية واما عطف بيان  
 وطن بعض الفساح إنما لا ضفة فقال في الكلام على الرواية التي بعدها تزوج رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل ولعل التي نزلت في بيتها بنت أخيها وهو مرمود فان خرج  
 الطرسين واحد وانما عليه الرحم من إعادة لفظ في بيت وقدره أو بكرن في شبة في مسنده  
 عن أبي نعشم شيخ البخاري فيه فقال في بيت في النخيل أمية الخ وجرم هشام بن الكلبي بأنها  
 أسماء بنت النعمان بن شراحيل بن الأسود بن الجون الكندي وكذا جرم بشيخنا أسماء بنت محمد  
 بن الحنفية وعبد بن حبيب وغيرهما فاعل اسمها أسماء ولقبها أمية ووقع في البخاري رواية  
 يونس بن بكير عن ابن أبي عمير أسماء بنت كعب الجونية فاعل في نسبها من اسم كعب نسبها اليه  
 وقيل هي أسماء بنت الأسود بن الحرث بن النعمان (قوله) ومعها دايتها حاضنة لها) الداية بالتحانية  
 التي ترضع وهي معربة ولم أفت على نسبة هذه الحاضنة (قوله) هي نفسك الى الخ) السوق بضم  
 السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع قبل لهم ذلك لأن الملك يسوقهم فيساقون اليه  
 ويصرفهم على مراده واما أهل السوق قالوا أحد منهم سوقي قال ابن المنذر هذا من قبضة  
 لهم كان فيما من الجاهلية والسوق عندهم من ليس بملك كأنهم كان فسكانها استعنت أن  
 يتزوج الملكة من ليس بملك وكان صلى الله عليه وسلم قد خيرا أن يكون ملكا فاختار أن يكون  
 عبدا نيا وراضعته صلى الله عليه وسلم لربيه يؤاخذها النبي صلى الله عليه وسلم بكتابها  
 مغذرة لها اقرب عهدا بجاهلية أو قال غيره يجعل لهم ثم تعرفه الى الله عليه وسلم فخطبته بذلك  
 وسناق القصة من مجموع طرقها يابى هذا الاحتمال ثم سيأتي في أو اخر الاشارة من طريق أبي  
 حازم عن سهل بن سعد قال ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فأمر أبا أسد  
 الساعدي أن يرسل اليها فقدمت فزالت في أجم بنى ساعدة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم حتى  
 جاءهم فدخل عليها فاذا امرأة منكبة رأسها فلما كلمها قالت أعوذ بالله منك قال لقد أعذتك  
 مني فقالوا لها أدرين من هذا هذ رسول الله صلى الله عليه وسلم جال يطبك قالت كنت أنا أفتي  
 من ذلك فان كانت القصة واحدة فلا يكون قوله في حديث الباب ألحقها بأهلها ولا قوله

حتى انطلقنا الى حائط يقال  
 له الشوط حتى انتهينا الى  
 حائطين جلسنا بينهما فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 اجلسوا ههنا ودخل وقد  
 أتى الجونية فأنزلت في بيت  
 من نخيل في بيت أمية بنت  
 النعمان بن شراحيل ومعها  
 دايتها حاضنة لها فدخل  
 عليها النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال هي نفسك الى  
 قالت وهل تمب الملكة  
 نفسها للسوق قال







٥٢٥٨  
ع  
تحفة  
٨٥٧٢

\* حدثنا جراح بن منهال  
حدثنا همام بن يحيى  
عن قتادة عن أنس بن غلاب  
يونس بن جبير قال قلت لابن  
عمر رجل طلق امرأته وهى  
حائض فقال أن تعرف ابن عمر  
ان ابن عمر طلق امرأته وهى  
حائض فأنى عمر النبی صلی  
الله علیه وسلم فذكر ذلك له  
فأمره أن يرجعها فإذا  
طهرت فأراد أن يطلقها  
فطلقتها قلت فهل عد ذلك  
طلاقا قال أ رأيت ان عجز  
واستحق \* (باب من جوز  
الطلاق الثلاث) \*

الولد وذكر في صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد التميمي يروي عن عبد الرحمن بن عباس  
ابن سهل عن أبيه وأبي أسد بن روح رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمة بنت شراحيل كذا ذكره  
مكبر (قلت) لأراه في شيء من النسخ المتقدمة من البخاري المصغروا ويؤيده اقتصاره عليه في تاريخه  
والله أعلم \* الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول عن حمزة بن أبي أسد عن  
عباس بن سهل عن أبيه وهو خطأ سقطت الواو من قوله وعن عباس وقد شئت عند جميع الرواة  
وفي الحديث أن من قال لامرأته الخي بأهلك وأراد الطلاق طلقت فان لم يرد الطلاق لم يطلاق  
على ما وقع في حديث كعب بن مالك الذي يدل في قصة توتة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل  
السنة أن يعتزل امرأته قال لها الخي بأهلك فكوني فيهم حتى يقضى الله هذا الأمر وقدم مضى  
الكلام عليه مسدود وفي شرحه \* الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وقدم مضى  
شرح مسدود في قبل وقوله في هذا الرواية أن تعرف ابن عمر أنما قاله ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه  
وهو الذي يخاطبه لقرره على أسباع السنة وعلى التبول من ناقها وأنه يلزم العامة للاقتداء  
بما أمره العلماء فترد على ما يلزم من ذلك لأنه ظن أنه لا يعرفه قال ابن المنبر ليس فيه مواجهة  
ابن عمر المرأة فطلاق وانما فيه طلق ابن عمر أمره أنه لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه انما  
طلقها عن شقاق اه ولم يذكر مستند في الشقاق المذكور فذكر محتمل أن لا يكون عن شقاق  
بل عن سبب آخر وقد روي أجود الأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق حمزة  
ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كنت في امرأة أجبها وكان يكرهها فقال طلقها فأبى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال أطع أباك فيحصل أن تكون هي هذه ولعل عمر لما أمر بطلاقها وشاور  
النبي صلى الله عليه وسلم فاستشلت أمره انتق أن الطلاق وقع وهى في الحضي فعلم عمر بذلك فكان  
ذلك هو السر في توليه السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله ﴿ قوله يا من جوزا  
جوز الطلاق الثلاث ﴾ كذا لا يذروا كثر من أجازوا في الترجمة إشارة إلى أن من السلف من  
لم يجوز وقوع الطلاق الثلاث فيحصل أن يكون مراده بالمنع من كراهية اليتيمة الكبرى وهى بائنا  
الثلاث أعظم من أن تكون مجموعة أو منفردة ويمكن أن يتمسك له بحديث أبيه في الحلال إلى الله  
الطلاق وقد تقدم في أوائل الطلاق وأخرج سبعة من منصور عن أنس عن عمر كان إذا أتى برجل  
طلق امرأته ثلاثاً وأوجع ظهره وسدده وصحبه ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز أن قال لا يقع  
الطلاق إذا وقعها مجموعة للنهي عنه وهو قول للشيعة وبعض أهل الظاهر وطرد بعضهم ذلك  
في كل طلاق منهى كطلاق الحائض وهو سدود وذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه  
واحتج به بعضهم بحديث محمود بن يسد قال أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته  
ثلاث تطلقات جمعاً فقام مفضفاً فقال يا دع بك يا الله وأنا بين أظهركم الحديث أخرجه  
النسائي ورواه ثقات لكن محمود بن يسد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له منه  
سماع وإن ذكره بعضهم في العصابة فلا جدل الرؤية وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج  
له عدة أحاديث ليس فيها شيء من شرح فيه بالسماع وقد قال النسائي بعد تحريمه لأعلم  
أحد الروايات غير مخترعة من بذكر يعني ابن الأثير عن أبيه اه ورواية مخترعة عن أبيه  
عند مسلم في عدة أحاديث وقد قيل أنه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة حديث محمود

فليس فيه بيان أنه حلأ، فضى عليه الثلاث مع انكاره عليه ايقاعها بمجموعة أولا فأقول أحواله أن  
 بدل على تخريم ذلك وإن لم يرد وقد تقدم في الكلام على حديث ابن عمر في طلاق الحائض  
 أنه قال لمن طلق ثلاثا بمجموعة عصيت ربك وبانت منك امرأتك وله ألقاها أخرى فهو عده  
 عند عبد الرزاق وغيره وأخرج أبو داود بسند صحيح من طريق مجاهد قال كنت  
 عند ابن عباس فجاءه رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثا فسكت حتى ظننت أنه سيردها إليه فقال  
 ينطق أحدكم فتركب الا جوفة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس ان الله قال ومن يتق الله يجعل له  
 مخرجا وإن لم يتق الله فلا جد لك مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك وأخرج أبو داود له  
 متابعت عن ابن عباس نحوه ومن اتاثنين بالتحريم والزوج من قال اذا طلق ثلاثا بمجموعة وقعت  
 واحدة وهو قول محمد بن اسحق صاحب المغازي واحتج بجماعة عن داود بن الحصين عن عكرمة  
 عن ابن عباس قال طلق زكاة بن عبد بن داود امرأته ثلاثا في مجلس واحد فزن عليها حتى ناشدوا  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقها قال ثلاثا في مجلس واحد فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم انما طلق واحدة فارتفعها ان شئت فارتفعها وأخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من  
 طريق محمد بن اسحق وهذا الحديث نص في المسئلة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات  
 التي ذكرها وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء أحدها أن محمد بن اسحق وشيخه يختلف فيهما وأوجب  
 بأنهم احموا في عديم الاحكام على هذا الاسناد كحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم رضى  
 أبى العاص بن الربيع زينب ابنته بالنكاح الاول وليس كل مختلف فيه مردودا والثاني  
 معارضته بفتوى ابن عباس وقوع الثلاث كما تقدم من رواية مجاهد وغيره فلا يظن بابن عباس  
 أنه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يفتى بخلافه الا يخرج ظهورا وروى  
 الخبر آخر من غيره بجماعة وأوجب بان الاعتبار برواية الراوى لا براهيه لما ينطرق رايه من  
 احتمال النسب وغير ذلك وأما كونه تمسك بمرجح فلم يخصص في المرفوع لاحتمال القس  
 بخصيص أو تنقيدا وتأويل وليس قول محمد بن حجة على محمد بن حجة الثالث أن أبا داود يرجح أن  
 زكاة انما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت زكاة وهو تعميل قوى لجواز أن  
 يكون به ضرر وأنه جعل البتة على الثلاث فقال طلقها ثلاثا فهم هذه السكتة يقف الاستدلال  
 بحديث ابن عباس الرابع أنه مذهب شاذ فلا يعمل به وأوجب بأنه نقل عن علي وابن مسعود  
 وعبد الرحمن بن عوف والزهري وغيرهم ذلك ان يغث في كتاب الوثائق وهو عزاه لمحمد بن وضاح  
 ونقل القنوي ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن ثني بن مخلد ومحمد بن عبد السلام  
 النخعي وغيرهما ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كقطاء وطاوس وعمر بن دينار  
 ويتبع ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه وانما الاختلاف في التحريم  
 مع ثبوت الاختلاف كالتري ويقول حديث ابن اسحق المذكور ما أخرجه مسلم من طريق  
 عبد الرزاق عن مسموع عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن  
 الخطاب ان الناس قد استجأوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأضاه عليهم ومن  
 طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصميه قال لا بن عباس انتم

أما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثمائة  
أما عرقال ابن عباس ثم من طريق جابر بن زيد عن أبيه عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس  
أن أبا الصهباء قال لأبي عباس ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واحدة قال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تابع الناس في الطلاق فأجازهم عليه وهذه الطريقتان  
الآخرى أخرجهما أبو داود ولكن لم يسم إبراهيم بن ميسرة وقال بدله عن غير واحد ولفظ المتن أما  
علت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها أجملوها واحدة الحديث فتمسك  
هذا السابق من أعل الحديث وقال إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها وهذا أحد  
الاجوبة عن هذا الحديث وهي متعددة وهو جواب الحق بن راهوبه وجماعة وبه جزم ذكرنا  
الساجي من الشافعية ووجهه بأن غير المدخول بها حين إذا قال لها زوجها أنت طالق فإذا قال  
ثلاثاً لقال المدخول وقعه بعد المنيونة ونقشه القرطبي بأن قوله أنت طالق ثلاثاً كلام متصل غير  
منفصل فكيف يصح جعله كثنين وتعطى كل كلمة حكمًا وقال النووي أنت طالق معناه أنت ذات  
الطلاق وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحدة وبالثلث وغير ذلك الجواب الثاني دعوى شذوذ  
رواية طاوس وهي طريقة البيهقي فإنه ساق الروايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن  
ابن المنذر أنه لا يظن بإبن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً وينسخ بخلافه فيعتن  
المسبب إلى الترجيح والاختيار لا أكثر وأولى من الاختيار قول الواحد إذا خالفهم وقال ابن  
العربي هذا حديث يختلف في صحته فكيف يقدم على الإجماع قال ويعارضه حديث مجروحون  
ليس يدعي الذي تقدم أن النسخ أي أخرجه فأن فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثاً بجموع ولم يرده  
النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه كذا قال وليس في سياق الخبر تعرض لأمضائه ذلك ولألاره  
الجواب الثالث دعوى النسخ فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يشبهه أن يكون ابن عباس  
عن شيئاً نسخ ذلك قال البيهقي ويقويه ما أخرجه أبو داود من طريق يزيد الحموي عن عكرمة عن  
ابن عباس قال كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً فتنسخ ذلك وقد  
أنكر المازري ادعاء النسخ فقال زعم بعضهم أن هذا الحكم منه وهو غلط فإن عمر لا ينسخ  
ولو نسخ رساله لبادر العصاة إلى انكراهه وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسا فلا يتعسف لكن يخرج عن ظاهر الحديث لأنه لو كان كذلك لم يجز للراوي أن يخبر بقاء الحكم  
في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر فإن قيل فقد يجمع العصاة وقبل منهم ذلك قلنا إنما يقبل  
ذلك لأنه يستدل باجماعهم على ناسخ وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله أنه لا يجمع  
على الخطأ وهم معصومون عن ذلك فإن قيل فلفظ النسخ إنما ظهر في زمن عمر قلنا هذا أيضاً غلط  
لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر وليس انقراض العصر شرطاً في صحة  
الإجماع على الرابع قلت فنقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره وهو متعقب في مواضع  
أحدها أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل إن عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكره وإنما قال  
من تقدم يشبهه أن يكون علم شيا من ذلك نسخ أي اطلاع على ناسخ الحكم الذي رواه مروفاً ولذلك  
أفتى بخلافه وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخ وهذا هو مراد من ادعى  
النسخ الثاني أنكره الخرج عن الظاهر عيب فإن الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب

خلاف الظاهر حتما \* الثالث أن تقلده من قال المراد ظهور النسخ يجب أيضا لأن المراد  
 ظهوره انتشاره وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله  
 من إيلافه النسخ فلا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطأ ما أشار إليه من مسئلة انقراض  
 العصر لا يجي هنا لأن عصر الصحابة لم يقرض في زمن أبي بكر بل ولا عرفان المراد بالعصر  
 الطبقة من المجتمعين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما طبقة واحدة \* الجواب الرابع دعوى  
 الاضطراب قال القرطبي في المنهاج وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في اللفظه  
 وظاهر رساقه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك بالعادة في مثل هذا أن  
 يفتوا بالحكم ويتشرف كيف يتفرد به واحد عن واحد قال فهذا الوجه يقتضي التوقف عن  
 العمل بظواهره أن لم يقتض القطع بطلانه \* الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة  
 فقال ابن السريج وغيره يشبهه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق  
 أنت طالق وكانوا أو لا على سلامة صدورهم بقبول منهم أنهم أرادوا التاكيد فلما كثر الناس  
 في زمن عمر وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التاكيد جعل عمر اللفظ على ظاهر  
 التكرار فأنشأ عليهم وهذا الجواب إرضاء القرطبي وقواه يقول عمر إن الناس استعملوا في  
 أمر كانت لهم فيه أمانة وكذا قال النووي أن هذا أصح الاجوبة \* الجواب السادس تأويل  
 قوله واحدة وهو أن معنى قوله كان الثلاث واحد أن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ومجمله أن المعنى أن الإطلاق الموقوف  
 في عهد عمر ثلاثا كان وقوف قبل ذلك واحدة لانهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا أو كانوا  
 يستعملونها نادرا وأما في عصر عمر فكثرا استعمالهم لها ومعنى قوله فأنشأ عليهم وأجازوا وغير  
 ذلك أنه صنع فيه من الحكم ما يقع الطلاق ما كان يصنع قبله ورجح هذا التأويل ابن العربي  
 ونسبه إلى أبي زرعة الرازي وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال معنى هذا  
 الحديث عندي أن ما نطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قال النووي وعلى هذا فيكون  
 الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تفسير الحكم في الواحدة فأنه أعلم \* الجواب  
 السابع دعوى وقفه فقال بعضهم ليس في هذا السباق أن ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقفه وحجة انما هي في تقريره وقتب بأن قول الصحابي كأنه فعل كذا في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في حكم الرفع على الراي جاز على أنه أطلع على ذلك فأنظر توترنر راسم على  
 السؤال عن جليل الاحكام وحققها \* الجواب الثامن جعل قوله ثلاثا على أن المراد بها  
 لفظ البتة كما تقدم في حديث تركته سواء هو من رواية ابن عباس أيضا وهو قوي وبوبه  
 ادخال البخاري في هذا الباب إلا أنارائي فيها البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه  
 يشير إلى عدم الفرق بينهما وأن البتة إذا أطلقت جعل على الثلاث إلا أن أراد أن يطلق واحدة  
 فيقبل فكان بعض رواه جعل لفظ البتة على الثلاث لاشتراك التسوية بينهما فاما بلفظ  
 الثلاث وانما المراد لفظ البتة وكانوا في العصر الاول يقولون عن قال أردت بالبتة الواحدة فلما  
 كان عهد عمر مضى الثلاث في ظاهر الحكم قال القرطبي وحجة الجمهور في لزوم من حيث  
 النظر ظاهرة جدا وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحل للمطلق حتى تنكح زوجا غيره ولا فرق بين مجموعها

ومعها الفسة وشرا وما يتخلل من الفرق صوري ألغاهما الشرع اتفاقا في البصا كح والعتق  
والأقرار فلو قال الولي أنكحتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كالو قال أنكحتك هذه  
وهذه وهذه وكذا في العتق والأقرار وغير ذلك من الأحكام واحتج من قال إن الثلاث إذا  
وقعت بمجموعة حملت على الواحدة بأن من قال أحلف بالله ثلاثا لا يبعد حملته الأيمان واحدة  
فلكن المطلق مثله وتوقف باختلاف الصغتين فإن المطلق ينشئ طلاقا أمرأته وقد جعل  
أمد طلاقها ثلاثا إذا قال أنت طالق ثلاثا فكأنه قال أنت طالق جميع الطلاق وأما المخالف  
فلا أدل على مدد أيمانها فافتقر في الجمله فالذي وقع في هذه المسئلة نظير ما وقع في مسئلة المتعة  
سواء أعي قول جابر أنها كانت تهل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو أي بكر وصدر من خلافة  
عمر قال ثمها ناعمر عنها فأنهينا قال اجمع في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للاجماع الذي  
انعقد في عهد عمر على ذلك ولا يحتفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منهما وقد دلل إجماعهم  
على وجود ناسخ وإن كان حتى عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر فالتخالف بعد هذا  
الاجماع منابذه والجهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم وقد  
أطقت في هذا الموضع لا لقاس من اتقى ذلك معنى والله المستعان (قوله) أقول الله تعالى الطلاق  
مرتان فاسألك بمعرف أو تسريح باحسان قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية  
على ما ترجم به من تجوز الطلاق الثلاث والذي يظهر لي أنه إن كان أراد الترجمة مطلق وجود  
الثلاث مفردة كانت مجموعة فالآية الواردة على المانع لانعكاسات على مشروعة ذلك من غير  
نكير وإن كان أراد تجوز الثلاث مجمعة وهو الظاهر فأشار بالآية إلى أنها عا حجة المخالف  
للمنع من الوقوع لان ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب  
لما ذكره فأنشأ إلى أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متبعة إذ ليس في الساق المنع  
من غير الكسفة المذكورة بل انعقد الاجماع على أن إيقاع المراتين ليس شرط ولا راجح بل  
اتفاق على أن إيقاع الواحدة أرفع من إيقاع الثنتين كما تقدم تقريره في الكلام على حديث  
ابن عمر فالواصل أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لأنه تعالى قال الطلاق مرتان فدل على جواز  
جمع الثنتين وإذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا قال وهو قياس مع وضوح  
القارن لاجمع الثنتين لا يستلزم اليقونة الكبرى بل تبقى له الرجعة إن كانت رجعية وتجب بد  
العقد بغير انتظار عدل إن كانت بائنا بخلاف جمع الثلاث ثم قال الكرمانى أو التسريح باحسان  
عام يتناول إيقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الطلقات الثلاث فإن معنى قوله تعالى الطلاق مرتان  
فيما بعد إيقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الطلقات الثلاث فإن معنى قوله تعالى الطلاق مرتان  
فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أى أكثر الطلاق الذي يكون بعده الامساك أو التسريح مرتان ثم  
حينئذ ما إن يختار استمرار العصمة فيك الزوجة أو الفارقة فيسرحها بالطلقة الثالثة وهذا  
التأويل قبله الطبري وغيره عن الجمهور وتناول السدى والنخلك أن المراد بالتسريح في  
الآية ترك الرجعة حتى تنقضي العدة فتصل اليقونة ويرجع الاول ما أخرجه الطبري وغيره  
من طريق اسمعيل بن جميع عن أبي رزين قال قال رجل يا رسول الله الطلاق مرتان فإن

أقول الله تعالى الطلاق  
مرتان فاسألك بمعرف  
أو تسريح باحسان

تغ

٤٢٦/٤

وقال ابن الزبير في مرض  
طلق لأرى أن ترث مبيتة  
وقال الشعبي ترثه وقال ابن  
شبرمة تزوج إذا انقضت  
العدة قال نعم قال أرباب  
ان مات الزوج الآخر  
فرجع عن ذلك

الثالثة قال المسالك يعرف أو ترث مع أحسان وسنده حسن لكنه مرسل لأن أبا رزين  
لا يصبه وقدمه الدارقطني من وجه آخر عن اسمعيل فقال عن أنس لكنه شاذو الأول  
هو المحفوظ وقد رجع النكاح الهراشي من الشافعية في كتاب أحكام القرآن له قول السدي  
ودفع الخبر لكونه مرسلًا وأطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة فائدة وهي بيان حال  
الطلق وانها تبين إذا انقضت عدتها قال وتؤخذ الطلقة الثالثة من قوله تعالى فان طلقها  
ولا تأخذ بالحدث أو لى فانه مرسل حسن بعضه بما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس  
بسند صحيح قال إذا طلق الرجل امرأته تطلقته فليقلق الله في الثالثة فأما أن يحسبها فيحسن  
حسبها أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئاً وقال القرطبي في تفسيره ترجم البخاري على هذه  
الآية من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى الطلاق من تان وهذا إشارة منه إلى أن هذا العدد إنما  
هو بطريق الفسخة لهن في ضيق على نفسه لزمه كذا قال ولم يظهر وجه الزوم المذكور والله  
المستعان **(قوله)** وقال ابن الزبير لا أرى أن ترث مبيتة كذا لا بد من مبيتة بن زيادة ضمير  
للرجل وكأنه حذف للعلم وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير قوله الشافعي وعبد الرزاق من  
طريق ابن أبي مليكة قال سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبته ثم يموت وهي في  
عدتها قال أما عمتان فورثها وأما أفلا أرى أن ورثها اليسوتة إياها **(قوله)** وقال الشعبي ترثه  
ومسألة سعد بن منصور عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في رجل طلق ثلاثاً  
مرضه قال تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وترثه ما كانت في العدة **(قوله)** وقال ابن شبرمة هو  
عبد الله قاضي الكوفة **(قوله)** تزوج بفتح أوله وضمة آخره وجاؤه مفعولاً محذوف الأداة **(قوله)**  
إذا انقضت العدة قال نعم هذا ظاهره أن الخطاب دار بين الزوجين وابن شبرمة لكن الذي رأيت  
في سنن سعد بن منصور أنه كان مع غيره فقال سعد بن جندب بن زيد عن أبي هاشم في رجل  
يطلق امرأته وهو مرض إن مات في مرضه ذلك ورثته فقال له ابن شبرمة رأيت أن انقضت  
العدة **(قوله)** قال رأيت أن مات الزوج الآخر فرجع عن ذلك هكذا وقع عند البخاري مختصراً  
والذي فروا به سعد بن منصور والمذكورة فقال ابن شبرمة أنت تزوج قال نعم قال فان مات هذا ومات  
الأول أثرت زوجين قال لا فرجع إلى الامة فقال ترثه ما كانت في العدة ولعله سقط ذكر الشعبي من  
الرواية أو هو هاشم المذكور هو الزماني يضم الزماني وتشديد الميم اسم يحيى وهو واسطي كان يتردد إلى  
الكوفة وهو ثقة ومحل المسئلة المذكورة كتاب الفرائض وانما ذكر هنا استطراداً والمبيتة  
بوجهة ومنشأ تبين قيل لها أنت طالق البتة وتطلق على من أبيت بالثلاث ثم أورد المصنف  
في الباب ثلاثة أحاديث الحديث الأول حديث سهل بن سعد في قصة الثلاثين وسأقي شرحه  
مستوفى في كتاب اللعان والفرض منه هنا قوله في آخر الحديث فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الحديث وقد نقب بأن المفارقة في الملاعة وقعت بنفس اللعان فلم  
يصادف تطلقه إياها ثلاثاً موقفاً وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي صلى الله عليه وسلم لم  
ينكر عليه إيقاع الثلاث مجموعة فلو كان ممنوعاً لا يشكره ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان  
في الحديث الثاني حديث عائشة في قصة رفاعة القرظي وأمر أنه وسأقي شرحه مستوفى في باب  
إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة من وجاؤه فلم يحسبها وهذا الترجمة مقوله فبطلان

﴿حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالَعٌ بْنُ شَهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَلَّافِ جَاءَهُ ابْنُ عَاصِمٍ بْنُ عَبْدِ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ يَا أَبَا عَاصِمٍ أَرَأَيْتَ جِئْتُكَ وَجَدْتُ عَمْرًا تَبْرَأُ إِلَيَّ فَقَالَ هُوَ كَيْفَ أَقْبَلَ بِشَيْءٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَاصِمٍ عَنْ ذَلِكَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ عَلِمَ بِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عَمْرٌ أَنَّهُ عَلِمَهُ وَسَمِعَ فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ابْنِ عَاصِمٍ أَنَّ اللَّهَ عَلِمَهُ وَسَمِعَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا كِبَرِيَّ ابْنِ عَاصِمٍ وَمَسَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ عَلِمَهُ وَسَمِعَ فَجَاءَهُ عَمْرٌ فَأَخْبَرَهُ عَمْرٌ أَنَّ ابْنَ عَاصِمٍ مَاذَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ عَلِمَهُ وَسَمِعَ فَقَالَ عَمْرٌ إِنِّي أَخْبَرْتُ بِخَيْرٍ قَدْ كَرِهْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ﷻ عَلِمَهُ وَسَمِعَ الْمَثَلُ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْهُ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْوَلَدِ لَا أَتُحِبُّ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا فَأَقْبَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷻ فَقَالَ عَمْرٌ أَنَّهُ عَلِمَهُ وَسَمِعَ (٢٢١) وَسَمِعَ النَّاسَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ جِئْتُكَ وَجَدْتُ جُلًّا

[illegible]

صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما ذا قال  
 سأله عنها قال عير وعير ولا  
 يا رسول الله أراك ترحل  
 وجمع امرأته رجلا  
 يقتله فقالوا نعم كيف  
 يقول فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قد أنزل الله  
 فلك وفي صاحبك فاذهب  
 فأت بها قال هل قلنا  
 وأأمع الناس عند رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فلما  
 فرغا قال عير وكذبت عليها  
 يا رسول الله أن أسكنها  
 فطقتا قاتلا ثابلا أن يأمره  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال ابن شهاب فكانت  
 ثلاث سنة للتلاعين وحدثنا  
 سعد بن عفير حدثني الليث  
 بن عسبل عن ابن شهاب  
 قال أخبرني عروة بن الزبير  
 أن عائشة أخبرته أن امرأة  
 رفاعة الترقى حبة إلى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقالت يا رسول الله إن  
 رفاعة طلقني فبت طلاق  
 وإني نكحت بعده عبد  
 الرحمن بن الزبير الترقى  
 وأمنعه من الهدية قال

( ٤١ - فتح الباري سح ) رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلة تريد أن ترجع إلى ربه إلا حتى يدرك  
عبدك وذوق عذابه حدثني محمد بن بشر حدثنا يحيى بن عبد الله قال حدثني القاسم بن محمد عن عائشة أن رجلا طلق  
امرأته ثلاثا فترت فطلق فسدل النبي صلى الله عليه وسلم أن تحل للأول قال لا حتى يذوق عذابيها كذا قال الأول (باب  
من خير وأرجو قول الله تعالى قل لأزواجك أن كنن تردن الحيلة الدنيا و فيها أفتان لم أعينك وأسر حكن سرا حابلا )  
حدثنا عن ابن حنبل حدثنا أبي العباس حدثنا مسلم بن عمرو عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فأخترنا الله ورسوله فلم يعد ذلك علينا شيئا

٥٢٦٣  
م ت س  
تحفة  
٩٧٦٤

بعد ذلك علينا شأني رواية مسلم فلم بعده طلاقاً (قوله اسمعيل) هو ابن أبي خالد (قوله سمات  
عائشة عن الخيرة) بكسر الميم وفتح الخاء بمعنى الخبار (قوله أفسكان طلاقاً) هو اسمتهم  
انكار ولا جدع وكسع عن اسمعيل فهل كان طلاقاً وكذا اللسان من رواية يحيى القطان عن  
اسمعيل (قوله قال مسروق لا أنبأ لي أخيرتها واحدة وأما بعد أن تختارني) هو موصول بالاسناد  
المذكور وقد أخرجه مسلم من روايته على بن مسهر عن اسمعيل فقدم كلام مسروق المذكور  
ولفظه عن مسروق قال ما أنبأ لي فذكر مثله وزاد وألفوا لقد سمات عائشة فذكر حديثها ويقول  
عائشة المذكور يقول جهور الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار وهو أن من خير زوج وخير  
فأختارته لا يقع عليه بذلك طلاق لكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاقاً واحدة  
رجعية أو باتناً أو يقع ثلاثاً وحكي الترمذي عن علي بن اختار نفسها فواحدة باتنة وان  
اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيد بن ثابت ان اختارت نفسها فثلاث وان اختارت  
زوجها فواحدة باتنة وعن عمرو ابن مسعود ان اختارت نفسها فواحدة باتنة وعنهما رجعية  
وان اختارت زوجها فلا شيء ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير يزيد بين شيئين فلو  
كان اختيارها الزوج طلاقاً لا تجد اقل على أن اختيارها لنفسها يعني الفراق واختيارها  
زوجها يعني البقاء في العصمة وقد أخرج ابن أبي شيبة عن طريق زاذان قال كان جالساً عند علي  
فدسئل عن الخبار فقال سألتني عنه عرفقلت ان اختارت نفسها فواحدة باتنة وان اختارت  
زوجها فواحدة رجعية قال ليس كقولك ان اختارت زوجها فلا شيء قال فلما وجد من متابعتها  
فما وليت رجعت الى ما كنت أعرف قال علي وأرسل عمر الى زيد بن ثابت فقال فذكر مثله  
ما حكاه عنه الترمذي وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق علي بن ظهير ما حكاه عنه زاذان من اختاره  
وأخذ ما لك بقول زيد بن ثابت وأحج بعض أسأعه لكونه اذا اختارت نفسها يقع ثلاثاً باتناً  
معنى الخبار باتناً أحد الأمرين اما لاخذ واما الترك فلو قلنا اذا اختارت نفسها اتكون طلاقاً  
رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لانها تكون بعد في أسرار الزوج وتكون بين شيئين فاختار  
غيرهما وأخذ أو خفيته بقول عمرو ابن مسعود فيما اذا اختارت نفسها فواحدة باتنة ولا رد  
عليه الايراد السابق وقال الشافعي التخيير كناية فاذا خير الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين  
أن تطلق منه وبين أن تستمر في عصمته فاختارت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلق فلو قالت  
لم أريد باختيار نفسي الطلاق صدقت ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطابق  
أن الطلاق يقع جزمياً تبعه على ذلك شيئاً حافظ الوقت أو الفضل المراق في شرح الترمذي وبه  
صاحب التهذيب من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير فلو قال مثلاً اختاري فقال  
اخترت لم يكن تخيراً بين الطلاق وعصمه وهو ظاهر لكن محله الاطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ  
ساغ وقال صاحب الهداية أيضاً ان قال اختاري شئ به الطلاق فله أن تطلق نفسها ويقع  
باتناً فلو لم يتوفه واطل وكذا لو قال اختاري فقال اخترت فلو شئ فقال اخترت نفسها  
وقعت طلاقاً رجعية وقال الخطابي يؤخذ من قول عائشة فاخترت فله أن يكون ذلك طلاقاً باتناً  
لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقاً وافقه القرطبي في المذهب فقال في الحديث ان الخمر اذا  
اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقاً من غير احتياج الى نطق بلفظ يدل على

\* حدثنا محمد بن حنبل  
عن اسمعيل حدثنا عامر عن  
مسروق قال سألت عائشة  
عن الخيرة فقالت خبرنا النبي  
صلى الله عليه وسلم أفسكان  
طلاقاً قال مسروق لا أنبأ  
أخيرتها واحدة وأما بعد  
ان تختارني



الطلاق قال وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور (قلت) لكن ظاهر الآية أن ذلك مجزئ لا يكون طلاقاً بل لا بد من إنشاء الزوج الطلاق لأن مقتضائهم أن متعكناً وأسرحك أى بعد الاختار ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم واختلافوا في التخيير هل هو بمعنى التملك أو بمعنى التوكيل ولا شافعي فيه قولان الصحيح عند أصحابه أنه تملك وهو قول المالكية بشرط مبادرتهم إليه حتى لو أخرت بقدر ما ينقطع القبول عن الإيجاب في العقد ثم طلق لم يقع وفي وجه لا يضر التأخير ما دام في المجلس وبه جزم ابن القاص وهو الذي رجحه المالكية والخنفية وهو قول النوري واللبث والوازمي وقال ابن المنذر لا يرجح أنه لا يمتد ولا يشترط فيه الفور بل متى طالت نفذ وهو قول الحسن والزهري وبه قال أبو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحافى من الحنفية وتمسكوا بجديد الباب بحث وقع فيه أني ذكر لك أمر فلا تعجل حتى تستأمرى أو بك الحديث فإنه ظاهر في أنه يقع أياً إذا أخرها أن لا تختار شيئاً حتى تستأذن أو يهاجم تغفل ما يبرهن به علم ذلك يقتضي عدم اشتراط الفور في جواب التخيير (قلت) ويمكن أن يقال بشرط الدور أو ما دام في المجلس عند الاطلاق فأما لو سرح الزوج بالنسبة في تأخير بسبب يقتضي ذلك فتبرأ من هذا الذي وقع في قصة عائشة ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خبر كذلك والله أعلم ﴿قوله﴾ يا **باب** إذا قال فارقتك أو سرحك أو الخلفة أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته هكذا ثبت المصنف الحكم في هذه المثلة فاقضى أن لا سرح عنده إلا لفظ الطلاق أو ما تصرف منه وهو قول الشافعي في القديم ونص في الجديد على أن السرح لفظ الطلاق والفرق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فإنه لم ير إلا الاطلاق وقد رجح جماعة القدماء كالتطري في الفعدة والمخاملي وغيرهما وهو قول الحنفية واختاره القاضى عبد الوهاب من المالكية وحكى الداريمى عن ابن خيران أن من لم يعرف إلا الطلاق فهو صريح في حقه فقط وهو تفصيل قوى ونحوه للروايات فإنه قال لو قال عرى فارقتك ولم يعرف أنها سرح محضة لا يكون صريحاً في حقه وانفقوا على أن لفظ الطلاق وما تصرف منه صريح لكن يخرج أبو عبيد في غريب الحديث من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني عن عمر أنه رفع اليه رجل قال له أمر أمه شهبى فقال كائنك نسية قالت لا قال كائنك حامية قالت لأرضى حتى تقول أنت خلسة طالق ففأله فقال له عمر خذ سيدها ففى أمر أنك قال أبو عبيد قوله خلسة طالق أى ناقة كانت معقولة ثم طالت من عقالها وخطى عنها فسمى خلسة لأنها خلت عن العقال وطالق لأنها طلقت منه فأراد الرجل أن يشبه الناقه ولم يقصد الطلاق بمعنى الفرق أصلاً فأسقط عنه عمر الطلاق قال أبو عبيد وهذا أصل لكل من تكلم بشئ من ألقا الطلاق ولم ير الفرق بل أراد غيره قال قول الله فيه فيايتن وبين الله تعالى اه والى هذا ذهب الجمهور لكن المشكل من قصة عمر كونه رفع اليه وهو ما كان أجراً مجرى الفلتا لم يكن هناك حكم فوافقوا فيه ومن التوارد وقد نقل الخطابي الإجماع على خلافه لكن أنبت غير ذلك الخلاف وعزاه لداود بن البويطى ما يقتضيه وحكاها الروايات ولكن أوله الجمهور وشرطوا قصد لفظ الطلاق لمعنى الطلاق ليخرج الجعبي مثلاً إذا قلن كلمة الطلاق فقالها وهو لا يعرف معناها أو بالعربي العكس وشرطوا مع النطق

\* (باب إذا قال فارقتك  
أو سرحك أو الخلفة أو  
البرية أو ما عني به الطلاق  
فهو على نيته)\*

بلطف الطلاق لعدم ذلك احترازاً عما يسبق به السان والاختيار ليخرج المكره لكن إن أكره  
 فقها أجمع قصد إلى الطلاق وقع في الأصح **(قوله)** وقول الله تعالى وسرحن سراحبجلا  
 كأنه يشير إلى أن في هذه الآية لفظ التيسر بمعنى الإرسال لا بمعنى الطلاق لأنه أمر من طلق  
 قبل الفتحول أن يتبع ثم يسرح وليس المراد من الآية تطلقها بعد التطلق قطعاً **(قوله)** وقال  
 وأسرحن يعني قوله تعالى بأنهم النبي قول لازواجك إن كنن ترودن الحياة الدنيا وزينتم أنفسه الذين  
 أسعكن وأسرحن سراحبجلا والتيسر بمعنى هذه الآية محتمل للتطلق والإرسال وإذا كانت  
 سالحة للأمرين اتفق أن تكون صريحة في الطلاق وذلك راجع إلى الاختلاف في فهم خبر به النبي  
 صلى الله عليه وسلم نساهل كان في الطلاق والأقامة فإذا اختارت نفسها طلقت وإن اختارت  
 الإقامة لم تطلق كما تقدم تقرر في الباب قبله أو كان في الخبرين الدليل أو لا تخرجه عن اختارت  
 الدنيا طناً ما تمتهما سرحها ومن اختارت الأثر فترها في محتملة **(قوله)** وقال تعالى فاسألك  
 بعرفك أو تسرع بإحسان تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراد بالتيسر بمعنى هنا وإن  
 الراجح أن المراد به التطلق **(قوله)** وقال أوفارقرعن بمعنى عرف يريد أن هذه الآية وردت بلطف  
 الفراق في موضع ورودها في انقرة بلطف السراح والحكم فيها واحد لأنه ورد في الموضوعين  
 به وقوع الطلاق فليس المراد به الطلاق بل الإرسال وقد اختلف السلف قديماً وحديثاً في  
 هذه المسئلة فإعني على أساسيد بعض بعضها بعضاً وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما  
 قال البرية والخلعة والبائن والحرام والب ثلاث ثلاث وفيه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي  
 لكن قال في الخلعة أنها واحدة ترجع وتنفذ عن الزهرى وعن زيد بن ثابت في البرية والبنة  
 والحرام ثلاث ثلاث وعن ابن عمر في الخلعة والبرية ثلاث وفيه قال قتادة ومنه عن الزهرى  
 في البرية فقط واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته أنت بائنة وشقوبتاه وخلصه  
 وبرية يضمن إيقاع الطلاق لأن معناه أنت طالق متى طلاقا تيسرين به متى أوتيت أى يقطع  
 عصمتك متى والبتله بمعناه وتخليين به من زوجتي أو قبرين منها قال وهب هذا لا يكون في المدخول  
 بها إلا ثلاثاً إذا لم يكن هناك خلع وتعب بأن الحمل على ذلك ليس صريحاً والعصمة الثابتة  
 لا ترفع بالاحتمال وبأن من يقول إن من قال للرجل وجسته أنت طالق بلفظة بائنة إذا لم يكن هناك  
 خلع إنما يقع رجعية مع التصريح وكيف لا يقول بالغوم التيسر وبأن كل انقضاء من  
 المذكورات إذا قصد بها الطلاق وقع وانقضت العدة أنه يتم المعنى المذكور فلم ينحصر الأمر  
 فيما ذكر وإنما النظر عند الإطلاق فالذي يترجح أن اللفاظ المذكورة وما في معناها كليات  
 لا يقع الطلاق بها إلا مع قصد إليه وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفرق ولو مع دقته يقع به  
 الطلاق مع قصد فأمّا إذا لم يفهم الفرق من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه كما قال كلى  
 أو أشربى أو نحو ذلك وهذا خبر رمذه الشافعي في ذلك وقاله قبله الشعبي وعطاء بن عروبن  
 دينار وغيرهم وهذا قال الأوزاعي وأصحاب الرأي واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي هريرة  
 الآتي في سياجور الله عن أمي عاصم حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم فأنه بدل على  
 أن النية وحدها لا تؤثر إذا تجردت عن الكلام أو الفعل وقال مالك إذا خاطبها بأى لفظ كان  
 وقصد الطلاق طلق حتى لو قال يا فلانة يدي به الطلاق فهو طلاق وفيه قال الحسن بن صالح

وقول الله عز وجل وسرحن  
 سراحبجلا وقال وأسرحن  
 سراحبجلا وقال تعالى  
 فاسألك بعرفك أو تسرع  
 بإحسان وقال أوفارقرعن  
 بمعنى عرف

تغ

٤٢٧/٤

\* وقالت عائشة قد علم  
الذي صلى الله عليه وسلم  
أن أبوي لم يكونا بأمراني  
بفرقه \* (باب من قال  
لأمر أنه أنت على حرام) \*  
وقال الحسن - بنه وقال  
أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد  
حرمت عليه فمعه حراما  
بالطلاق والفرق وليس  
هذا كاذب يجرم الطعام  
لأنه لا يشال للطعام الحل  
حرام وبقال للمطلقة حرام  
وقال في الزنا ثلاثا لا تحل  
له من بعده حتى تنكح زوجا غيره

٢ قوله إذا عكذ في النسخ  
التي يأنا ولعلها كما  
صححه

ابن حنبل (قوله) وقالت عائشة قد علم التي صلى الله عليه وسلم أن أبوي لم يكونا بأمراني بفرقه  
هذا الذي علق طرف من حديث الخبر وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عرفت باب  
موضة الرجل ابنته من كآب النكاح بيان الاختلاف على الزهري في اسناده وأرادت  
عائشة بالنزاع هنا الطلاق جزوا لا نزاع في الحل عليه إذا قصد البهوانما النزاع في الإطلاق إذا  
تقدم (قوله) ما من قال لأمر أنه أنت على حرام وقال الحسن بنه (أي يجعل على  
نفسه وهذا التعلق وصله البيهقي ووقع لنا عال في جز محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري  
قال حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام أن نوي بينهما فيهن وإن طلاقا فطلاق وأخرجه  
عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن وبهذا قال النخعي والشافعي وأبو حنبل وروى نحوه عن ابن  
مسعود وابن عمر وطاوس وبه قال النووي لكن قال أن نوي واحدة فهي بائن وقال الحنفية  
مثله لكن قالوا أن نوي ثنتين فهي واحدة ثمة وإن لم يوطأ فافهم بين ويصوره لباهو  
محبب الأول أعجب وقال الأوزاعي وأبو ثوري عن الحرام بكثرة وروى نحوه عن أبي بكر وعمر  
وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس واحتج أبو ثوري بظاهر قوله تعالى لم يحرم ما أحل الله لك  
وسأيت بيانه في الباب الذي بعده وقال أبو قلابه وسعيد بن جبير من قال لأمر أنه أنت على حرام  
لزمته كفارة الظهار ومثله عن أحمد وقال الطحاوي يحتمل أنهم أرادوا أن من أراد به أن من أراد به الظهار  
كان مظاهرا وإن لم يوطأ كان عليه كفارة عين مغاظة وهي كفارة الظهار لأنه يصير مظاهرا ظاهرا  
حقيقة وفيه بعد وقال أبو حنيفة وصاحبا لا يكون مظاهرا ولو أرادوه وروى عن علي وزيد  
ابن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى في الحرام ثلاث تملقات ولا بد من نية وبه قال  
مالك وعن مسروق والشعبي وربيعة لا نية وبه قال أصح من المالكية وفي المسئلة  
اختلاف كثير عن السلف بلغها القرطبي أنشر إلى ثمانية عشر قولاً وزاد غيره عليها وفي مذهب  
مالك فيها تفاصيل أيضا يطول استيعابها قال القرطبي قال بعض علماء تناسب الاختلاف  
أنه لم يقع في القرآن سر محمول في المسئلة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسئلة  
فجاءت العلماء فمن تمكن بالبراءة الأصلية قال لا يلزمه شيء ومن قال انها عين أخذ بظاهر قوله  
تعالى قد فرض الله لكم تحلة آياتكم بعد قوله تعالى آيات النبي لم تحرم ما أحل الله لك ومن قال  
تجب الكفارة وليس بيمين شاه على أن معنى اليمين التحريم فوفقت الكفارة على المعنى ومن  
قال تقع به طلبة جمعية جل اللظ على أقل وجوهه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة المطلقة تحريم  
الوطء ما يرتجىها ومن قال بأنها فلا ستمرار التحريم ما لم يجد العقد ومن قال ثلاثا لحل  
الانظر على منتهى وجوهه ومن قال ظهار نظر إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق  
فانحصر الأمر عند في الظهار والله أعلم (قوله) وقال أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه  
فمعه حراما بالطلاق والفرق (قوله) أي فلا بد أن يصرح القائل بالطلاق أو يقصد البهوانما الطلاق  
أو نوي غير الطلاق فهو محل النظر (قوله) وليس هذا كالذي يجرم الطعام لأنه لا يقال للطعام  
الحل حرام وبقال للمطلقة حرام وقال في الطلاق ثلاثا لا تحل له من بعده حتى تنكح زوجا  
غيره (قال المهلب من نعم الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من قبلهم كانوا إذا حرموا على  
أنفسهم شيئا حرم عليهم كما وقع ليعقوب عليه السلام تخفف الله ذلك عن هذه الأمة ونهاهم أن

نغ وقال الليث عن نافع قال  
 كان ابن عمر اذا سئل عن  
 طلاق ثلاثا قال لو طلقت  
 مرة أو مرتين فإن النسي  
 صلى الله عليه وسلم أمرني  
 بهذا فإن طلقت ثلاثا  
 حرمت عليك حتى تنكح زوجا  
 غيره \* حدثنا محمد بن  
 آدم معاوية حدثنا عثمان بن  
 عروة عن أبيه عن عائشة  
 قالت طلق رجل امرأته  
 تحفة فتزوجت زوجا غيره فطلقةا  
 وكانت معه مثل الهبة فلم  
 تصل منه إلى شيء تزده فلم  
 يأت أن طلقها فأنت النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقالت  
 يا رسول الله ان زوجي طلقني  
 وأني تزوجت زوجا غيره  
 فدخل بي ولم يكن معه  
 الامثل الهبة فلم يقربني  
 الاخرة واحدة لم يصل مني  
 إلى شيء فأقبل زوجي الاول  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لا تحلين زوجك  
 الا قول حتى يذوق الاخر  
 عسبلك وتذوق عسبته

يجرموا على أنفسهم شيئا مما أحل لهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تخرجوا ما أحل  
 الله لكم اه وأظن البخاري أشار إلى ما تقدم من أن يصح وغيره من سوى بن الزوجة وبين  
 الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم في أن الشبثين وإن استوبا من جهة فقد يفتقران من  
 جهة أخرى فالزوجة اذا حرمتها الرجل على نفسه وأراد بذلك تطلقةا حرمت الطعام  
 والشراب اذا حرمه على نفسه لم يحرم ولهذا احتج بانفاقهم على أن المرأة بالطلقة الثالثة تحرم  
 على الزوج لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وورد عن ابن عباس ما يؤيد  
 ذلك فأخرج يزيد بن هرون في كتاب النكاح ومن طرقة البيهقي يستدعي عن يوسف بن ماهك  
 أن أعراسا في ابن عباس فقال اني جعلت امرأتى حراما قال ليست عليك جرم قال أرايت  
 قول الله تعالى كل الطعام كان حلالا لي إسرائيل الامام إسرائيل على نفسه الآية فقال ابن  
 عباس ان إسرائيل كان به عرق التناخل على نفسه ان شقاه الله لا يأك كل العروق من كل  
 شيء ولست بجرم يعني على هذه الامة وقد اختلف العلماء في حرم على نفسه شيئا فقال الشافعي  
 ان حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا الظهار ولا العتق فعليه كفارة عين وان حرم طعاما  
 أو شرا فالله وقال أجد عليه في الجميع كفارة عين وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي  
 قبله قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند جلاله ثقات من  
 طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالا ووجهه في الامين كفارة قال فان في هذا الخبر تقوية لقول من  
 قال ان لنظر الحرام لا يكون باطلا فقه طلاقا ولا ظهارا ولا نكاحا (قوله وقال الليث عن نافع قال  
 كان ابن عمر اذا سئل عن طلاق ثلاثا قال لو طلقت مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أمرني بهذا فان طلقت ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره) كذا لاكثر وفي رواية  
 الكشي عن ابن طلقها وحرمت عليه بضمير الغائب في الموضوع وهذا الحديث مختصر من قصة  
 تطلق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول الطلاق وظن ابن السبكي أن هذا جله الخبر  
 فاستشكل على مذهب مالك قولهم ان الجمع بين تطلقتين بدعة قال والنبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يأمر بالبدعة وجوابه أن الإشارة في قول ابن عمر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بذلك إلى  
 ما أمره من أن يجتمع امرأته في آخر الحديث ولم يرد أن عمر أمره أن يطلق امرأته مرة أو  
 مرتين وإنما هو كلام ابن عمر فنصّل أسأله حال المطلق وقد روي الحديث المذكور من  
 طريق الليث التي علقها البخاري مطولا وموصولا بالفي جزائي الجهم العلان موسى الباطلي  
 رواية أبي القاسم البغوي عنه عن الليث وفي أوله قصة ابن عمر في طلاق امرأته وبعده قال نافع  
 وكان ابن عمر الخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بشامه وقال الكرماني  
 قوله لو طلقت جزاؤه محذوف تقديره لكان خيرا أو هو لفتى فلا يحتاج إلى جواب وليس كما قال  
 بل الجواب لكان لك الرجعة لقوله فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا والتقدير فإن كان  
 في طهر لم يجامعها فيه كان طلاقا سنة وإن وقع في الحيض كان طلاقا بدعة وطلق البدعة  
 ينبغي أن يبادر إلى الرجعة ولهذا قال فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا أي بالمرجعة لما  
 طلقت الحائض وفيهم ذلك قوله وان طلقت ثلاثا وكان ابن عمر الخ الجمع بين المرتين بالواحدة

\*(باب لم تحرم ما أحل الله  
 (ل) \* حديث الحسن بن  
 الصباح

٥٢٦٦  
 ق م  
 تحفة  
 ٥٦٤٨

فسوى بينهما ولا فالذى وقع منه ما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحاً هنا كما أراد البخارى  
 بإيراد هذا هنا الاستسناد يقول ابن عمر حرم عليك شمسها حراماً بالطلاق ثلاثاً كما تهرى  
 أنها انقضت حراماً بمجرد قوله أنت على حرام حتى يريده بالطلاق أو بطلقها ما أتينا وحقى هذا على  
 الشيخ مغلطاي ومن تبعه فنقوا مناسبة هذا الحديث للترجمة ولكن عرج شيخنا ابن الملقن  
 تلويحاً على شيء مما أشرت إليه ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأته رفاعة لقوله فيه  
 لا تخلمن زوجك الاقل حتى يذوق الاخر عسلتك وسيأتى شرحه قريباً وقوله في هذه الرواية  
 فلم يرقى الاثنتا واحدة هو بلفظ حرف الاستثناء والى بعده يفتح الهاء ويخفف النون وحكى  
 الهروى تشديد ما وقد أنكره الأزهري قبله وقال الخليل هي كلمة يكتفى بها عن الشيء يستعجم  
 من ذكرها صريحاً قال ابن التين معناه لم يطقى الامر مرة واحدة يقال من امرأته اذا غشها ونقل  
 الكرماني أنه في أكثر النسخ نحو حنة فله أى مرة والذي ذكر صاحب المشارق أن الذى رواه  
 بالوحدة هو ابن السكن قال وعنده الكافة بالنون وحكى في معنى هبة بالوحدة ما تقدم وهو  
 أن المراد به امرؤ واحدة قال وقيل المراد بالهبة الواقعة يقال حدره هبة السيف أى وقته وقيل  
 هي من هب اذا احتاج الى الجماع يقال هب التيس هب هيباً (تنبيه) \* زعم ابن بطلان  
 البخارى يرى أن التحريم يتم منزلة الطلاق الثلاث وشرح كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق  
 الاختلاف في المسئلة وفي قول مسروق ما إلى حرم امرأتى أو جفنة تزيد وقول الشعبي  
 أنت على حرام أهون من فعلى هذا القول شد ذو عليه رد البخارى قال واحتج من ذهب أن  
 من حرم زوجته أنها ثلاث تطلق بالاجماع على أن من طلق امرأته ثلاثاً أنها تحرم عليه قال  
 فلما كانت الثلاث تحرمها كان التحريم ثلاثاً قال والى هذه الحجة أشار البخارى بإيراد حديث  
 رفاعة لأنه طلق امرأته ثلاثاً فلم تحل لها ما راجعها الا بعد زوج فكذلك من حرم على نفسه  
 امرأته فهو كمن طلقها اه وفيما قاله نظروا الذى يظهر من مذهب البخارى أن الحرام ينصرف  
 الى ثمة القائل ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصرى وهذه عادته في موضع الاختلاف  
 مهما صدره من النقل عن صحابى أو تابعي فهو اختياره وحاشا البخارى أن يستدل بكون  
 الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور منع المحصر لان الشك في الواحدة تحريم غير  
 المدخول بها مطلقاً والباقي تحريم المدخول بها الا بعد عقد جديد وكذلك الرحمة اذا انقضت  
 عدتها فلم ينقص التحريم في الثلاث وأيضاً التحريم اعمن من الطلاق ثلاثاً فكيف يستدل  
 بالاعم على الاخص وما يؤيدهما اختراهما ولا تعقيب البخارى الباب بترجمة لم تحرم ما أحل  
 الله لك وساق فيه قول ابن عباس اذا حرم امرأته فليس بشئ كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى  
 (قوله ما) لم تحرم ما أحل الله لك كذلك أكثر وسقط من رواية النسفي لفظ  
 باب ووقع بدله قوله تعالى (قوله حديث الحسن بن الصباح) هو الزائر آخره راء مهمله وهو  
 واسطى نزل بعد ادو قفها لجمهور ولينه التساق قليلاً وأخرج عنه البخارى في الايمان  
 والصلاة وغيرهما فلم يكثر وأخرج البخارى عن الحسن بن الصباح وهو المروى عنه في الحديث الثاني من هذا  
 هكذا يكون نسب لجده فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروى عنه في الحديث الثاني من هذا  
 الباب وفي الروايتين شيوخ البخارى ومن في طبقهم محمد بن الصباح الدولابي أخرجه عنه

البخاري في الصلاة والبيع وغيرهما وليس هو أخا الحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح  
 الجرجاني أخرجه عنه أبو داود وابن ماجه وهو غير الدوالي وعبد الله بن الصباح العطار أخرجه  
 عنه البخاري في البيع وغيره وليس أحد من هؤلاء أخا لآخر (قوله مع الربيع بن نافع) أي  
 أنه سمع ولقد ظن أنه يحذف خطأ شطو به وقل من به عليه كما وقع التمسع على لفظ قال والربيع  
 ابن نافع هو أبو نوبة يفتح المثناة وسكون الواو بعدها هو وحده مشهور بكنيته أكثر من اسمه حلي  
 نزل طرسوس أخرجه عنه السفة الا الترمذي بواسطة الأناداود فأخرج عنه الكشي بغير  
 واسطة وأخرج عنه بواسطة أيضا وأدركه البخاري ولكن لم أر له عنه في هذا الكتاب شيئا بغير  
 واسطة وأخرج عنه بواسطة الا الموضع المتقدم له عنده الأذهان الموضعان (قوله حدثنا معاوية)   
 ولم يقل حدثنا ادرى لقبه أو لم يلقه وليس له عنده الأذهان الموضعان (قوله حدثنا معاوية)   
 هو ابن سلام يشهد بالام وشيخه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين فنسب (قوله اذا حرم  
 امرأته ليس بشئ) كذا الكشي يعني وللا كثر ليس أي الكعبة وهي قوله أنت على حرام  
 أو محرمة أو ذلك (قوله وقال) أي ابن عباس مستدلا على ما ذهب اليه بقوله تعالى (لقد كان  
 لك في رسول الله اسوة حسنة) يشير بذلك الى قصة التحريم وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة  
 التحريم وذكر في باب موعدة الرجل ابنته في كتاب النكاح في شرح الحديث المطول في ذلك  
 من رواية ابن عباس عن عريسان الاختلاف هل المراد تحريم العسل أو تحريم مارية وأنه قيل  
 في السب غير ذلك واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الاقوال بحمد الله تعالى وقد أخرج  
 النسائي بسند صحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطأها فزله حفصة  
 وعائشة حتى حرماها فنزل الله تعالى هذه الآية أي أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك وهذا أسخ  
 طرق هذا الدبيب وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشهر قال  
 أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم ابراهيم ولده في بيت بعض نساءه فقالت يا رسول الله في  
 بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراما فقالت يا رسول الله كذبتم عليكم الحلال خلفها يا الله  
 لا يصيبها فزلات يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال زيد بن أسلم فقول الرجل لحيه أنت  
 على حرام لفقوا وانما تلزمه كفارة عين ان حلف وقوله ليس بشئ محتمل أن يريد بالنبي التطلق  
 ويشغل أن يريد به ما هو أعظم من ذلك والاول أقرب ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام  
 الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد وموضعها الحرام بكفر وأخرجه الاسماعيلي  
 من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام باسناد حديث الباب بلظا اذا حرم  
 الرجل امرأته فأنما هي عين يكفرها فعرف أن المراد بقوله ليس بشئ أي ليس بطلاق وأخرج  
 النسائي وابن مردويه من طريق سالم الاطفي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلا جاءه  
 فقال اني جعلت امرأتي على حراما قال كذبت ما هي عليك جبرام ثم تلاها أيها النبي لم تحرم  
 ما أحل الله لك ثم قال له عليك رقبة اه وكأنه أشار عليه بالرقبة لانه عرف أنه موثر فأراد أن  
 يكفر بالاغظم من كفارة العين لأنه تعين عليه عتق الرقبة ويدل عليه ما تقدم عنه من التصريح  
 بكفارة العين ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند  
 بعض نساءه فأوردته من وجهين أحدهما من طريق سعيد بن جبير عن عائشة وفيه أن شرب

سمع الربيع بن نافع  
 حدثنا معاوية عن يحيى بن  
 أبي كثير عن زبدي بن حكيم  
 عن سعيد بن جبير أنه أخبره  
 أنه سمع ابن عباس يقول اذا  
 حرم امرأته ليس بشئ وقال  
 لقد كن لكم في رسول الله  
 اسوة حسنة \* حدثني  
 الحسن بن محمد بن الصباح

العسل كان عند زنب بنت جحش والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه  
 أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عوف هذا ما في الصحيحين وأخرج ابن مردويه عن طريق  
 ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة وأن عائشة وحفصة هما اللتان  
 نواطتا علي وفق ما في رواية عبيد بن عمير وأن اختلافهما في صاحبة العسل وطريق الجمع بين هذا  
 الاختلاف الجدل على التمسك فلا يمنع تعدد السبب للأمر الواحد فإن جئنا إلى الترجيح فرواية  
 عبيد بن عمير أثبت لما وافقه ابن عباس لها على أن المظاهرين حفصة وعائشة على ما تقدم في  
 التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرن في المظاهر  
 لعائشة لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتخبره واختصاص النزول بالقصة التي فيها  
 أن عائشة وحفصة هما المظهرتان ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند  
 حفصة كانت سابقة ويؤيد هذا الجدل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب  
 العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولأنه كسب النزول والراجح أيضاً أن صاحبة العسل  
 زنب لاسود لان طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثرة ولا جاز أن تعدد  
 بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت عن وافق عائشة على قولها أجد ربح مع غافير  
 ويرجماً أيضاً ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يزين أنا  
 وسودة وحفصة وصفية في حرب وزنب بنت جحش وأما سلمة والباقيات في حرب فهذا ربح أن  
 زنب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير خزها والله أعلم وهذا أولى  
 من جزم الداودي بأن نسمية التي شرب العسل حفصة غلط وإنما هي صفية بنت أبي أوزيب  
 بنت جحش وعن جئنا إلى الترجيح عياض ومنه تلفظ القرطبي وكذا نقله النووي عن عياض  
 وأقره فقال عياض رواية عبيد بن عمير أولى وأوقعها ظاهر كتاب الله لأن فيه أن تظاهر عليه  
 فهمه أنان لا أكثر ولحديث ابن عباس عن عوف قال فكان الأسماء انقلبت على راوي الرواية  
 الأخرى وتعب الكرماني مقالته عياض بأنها زناد قال متى جاوزنا هذا ارتفع الوقوف بأكثر  
 الروايات وقال القرطبي الرواية التي فيها أن المظاهران عائشة وسودة وصفية ليست بصحبة  
 لأنها مخالفة للتلاوة لجهتها بالنظر خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجات بخطاب جماعة المؤمنين ثم  
 نقل عن الأصلي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة  
 فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح به لم ينزل في ذلك شيء ثم لما شرب في بيت زنب  
 تظاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فخرج حنفئداً لعل فزلت الآية قال وأما ذكر سودة مع  
 الجزء من التثنية فبين تظاهرتين فباعتبار أنهما كانتا تابعة لعائشة ولهذا ذهب يومها لهما أن  
 كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخوله عليها وإن كان بعده فلا يمنع هبة يومها لعائشة أن  
 يتعدى لسودة (قلت) لاجابة إلى الاعتراض عن ذلك فإن ذكر سودة إنما جاز في قصة شرب  
 العسل عند حفصة ولا تثنية فيه ولا نزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره وأما قصة العسل عند  
 زنب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت نواطتا أنا وحفصة فهو مطابق لما جزم به  
 عمر من أن المظهرتين عائشة وحفصة وموافق لظاهر الآية والله أعلم ووجدت لقصة شرب  
 العسل عند حفصة شاهداً في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواه

لابأس بهم وقد أشرت إلى غالب ألفاظه ووقع في تفسير السدى أن شرب العسل كان عند  
 أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لرساله وشذوه والله أعلم **(قوله)** حدثنا ججاج  
 هو ابن محمد المصمعي **(قوله)** زعم عطاء هو ابن أبي رباح وأهل الحجاز يطلقون الزعم على مطلق  
 القول ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء مقدمي في التفسير **(قوله)** أن  
 التي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زيب بنت جحش ويشرب عندها عسلا في رواية هشام  
 يشرب عسلا عند زيب ثم يمكث عندها ولا مغفرة بينهما لأن الواو لا ترتب **(قوله)** فتواصبت  
 كذا هنا بالصاحدين المواصلة وفي رواية هشام فتواصبت بالطاء من المواصلة وأصله تواصلت  
 بالله من سهل الهيم زفصارت باموئبت كذلك في رواية أبي ذر **(قوله)** أن يتأخذ خسل في  
 رواية أحمد عن ججاج بن محمد أن أبا ناسم دخل بن يادة ما وهي زائدة **(قوله)** إلى أن أجدهم من ربح  
 مغافيرا كنت مغافير في رواية هشام بتقديم أكلت مغافير وتأخيرها إلى أجدوا كانت استيفاهم  
 محذوف الإداة والمغافير بالعين المجهية والفاء ثابتة الثانية بعد الفاء في جميع نسخ البخاري  
 ووقع في بعض النسخ عن مسد في بعض المواضع من الحديث بهذا قال عياض والعلوب  
 الشاه لا تها عواض من الواو التي في المفرد وانما حذف في ضرورة الشعر اه ومراده بالمفرد  
 أن المغافير جمع مغفور بضم أوله ويقال بيا من مثله بدل الفاعل اه أو حذفته الضرورية في  
 التثنية قال ابن قتيبة ليس في الكلام مفعول بضم أوله لا مغفور ومغزول بالعين المجهية من  
 أسماء الكثرة مغفور بالياء المجهية من أسماء الألف ومغزول بالعين المجهية وأحد المغالين قال  
 والمغفور صغ حله رانحة كزمية وذكر البخاري أن المغفور شبيه بالصغ فيكون في الرمث  
 بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثله وهو من الشجر التي ترعاها الأبل وهو من الحصى وفي  
 الصمغ المذكور حلاوة يقال أغفر الرمث إذا ظهر ذلك فيه وذكر أبو زيد الانصاري أن  
 المغفور يكون أيضا في العشر بضم المهملة وفتح المجهية وفي النمام والسم والطخ واختلاف في ميم  
 مغفور فقل زائدة وهو قول الثراء وعند الجمهور أنهم أصل الكلمة ويقال أيضا اغفر  
 بكسر أوله ومغفور بضم أوله وبفتحهم وبكسره عن الكسائي والقامع فتوحة في الجميع وقال  
 عياض زعم المهلب أن رانحة المنة أثير والعرفط حسنة وهو خلاف ما يقتضيه الحديث وخلاف  
 ما قاله أهل اللغة اه ولعل المهلب قال حينئذ مبهمة ثم هو حدة ثم تختانة ثم مثلية فتصحف  
 أو استند المانقل عن الخليل وقد نسب به ابن بطلان إلى العين لأن العرفط شجر الحناء والعشاء  
 كل شجرة شوك وإذا استدل به كانت له رانحة حسنة تشبه رانحة طب البند اه وعلى هذا  
 فنكون ربح عسلا العرفط طبيا وربح الصمغ الذي يسيل منه غريبة ولا منافاة في ذلك  
 ولا تصحيف وقد سلك القرطبي في الفهم أن رانحة ورق العرفط طيبة فأدركته الأبل حينئذ  
 رانحة وهذا طريق آخر في الجمع حسن جدا **(قوله)** فدخل على أحدهما لم أقنع على تعيينها  
 وأظنها حصة **(قوله)** فقال لابأس شرب عسلا كذا وقع هنا في رواية أبي ذر عن شيبوخة  
 ووقع للواقين لابل شرب عسلا وكذا وقع في كتاب الإيمان والذوق للجمع حيث ساقه  
 المصنف من هذا الوجه اسنادا ومثنا وكذا أخرجه أحمد عن ججاج ومسلم وأصحاب السنن  
 والمسنخين من طريق ججاج فظهر أن لفظة أبأس هنا مغفيرة من لفظة بل وفي رواية هشام فقال

حدثنا ججاج عن ابن جريج  
 قال زعم عطاء أنه سمع عبيد  
 ابن عمير يقول سمعت عائشة  
 رضي الله عنها أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان يمكث  
 عند زيب ابنة جحش  
 ويشرب عندها عسلا  
 فتواصبت أباو حفصة أن  
 يتأخذ عسلا التي صلى  
 الله عليه وسلم فقلت لي  
 لا جدهم من ربح مغافير  
 أكلت مغافير دخل على  
 أحدهما فقال له ذلك  
 فقال لابأس شرب عسلا  
 عند زيب بنت جحش



٥٢٦٨  
م  
تحفة  
١٧١٠٤

ولن أعوده فنزلت يا أيها  
النبي لم تحرم ما أحل الله لك  
ان تنزل يا أيها الله لعائشة  
وحفصة وأزسر النبي الى  
بعث أزواجه حديثا لقوله  
بل شربت عسلا \* حدثنا  
فروة بن أبي المقرئ حدثنا  
على بن مسهر عن هشام بن  
عروة عن أبيه عن عائشة  
رضي الله عنها قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يحب العسل والحلوى  
وكان اذا انصرف من العصر

لاولئك كنت أشرب عسلا عند زيب بنت جش (قوله ولن أعوده) زاد في رواية هشام وقد  
حلفت لا تحرمي بذلك أحدا ومنه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية ججاج بن محمد فنزلت يا أيها  
النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال عباس حذف هذه الزيادة من رواية ججاج بن محمد فصار النظم  
مشكلا فزال الإشكال برواية هشام بن يوسف واستدل القرطبي وغيره بقوله حلفت على أن  
الكفارة التي أشر إليها في قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم هي عن الذين التي أشار إليها  
بقوله حلفت فتكون الكفارة لاجل الذين لا يجردوا التحريم وهو استدلال قوي لمن يقول ان  
التحريم لنفول ككفارة فيه يجرده وجعل بعضهم قوله حلفت على التحريم ولا يخفى بعده والله أعلم  
(قوله ان تنزل يا أيها الله) أي تلامس أول السورة الى هذا الموضع (فقال لعائشة وحفصة) أي  
الخطاب لهما ووقع في رواية غيري ذكر فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الى قوله ان  
تنزل يا أيها الله وهذا وضع من رواية أبي ذر (قوله واذا أسر النبي الى بعض أزواجه حديثا لقوله  
بل شربت عسلا) هذا القدر بقية الحديث وكنت أظن أنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما إذا ذكره  
عن رواية النبي حتى وجدته مذكورا في آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى وأما المراد بقوله  
تعالى واذا أسر النبي الى بعض أزواجه حديثا فهو لاجل قوله بل شربت عسلا والتسكة فيه أن  
هذه الآية دأخل في الآيات المأخوذة لانتها قبل قوله ان تنزل يا أيها الله واقطعت الروايات عن  
البخاري على هذا الا لالتصيق فوقع عنده بعد قوله فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك  
ما صورته قوله تعالى ان تنزل يا أيها الله لعائشة وحفصة واذا أسر النبي الى بعض أزواجه حديثا  
اقوله بل شربت عسلا فجعل بقية الحديث ترجمة للحدث الذي يليه والصواب ما وقع عند  
الجامع لم يوافق مسلم وغيره على أن ذلك من بقية حديث ابن عمر (قوله كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يحب العسل والحلوى) قد أورد هذا القدر من هذا الحديث كما سأبني في الطعنة  
وفي الاثرية وفي غيرهما من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة وهو عنده بتقديم الحلوى  
على العسل ولتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم فتقديم العسل لشرقه ولأنه  
أصل من أصول الحلوى ولأنه مفرد والحلوى مركبة وتقدم الحلوى لشمولها وتنوعها لانهم اتخذوا  
من العسل ومن غيره وليس ذلك من عطف الامام على الخاص كما زعم بعضهم وانما العام الذي  
يدخل الجميع فيه الحلوى بضم أوله وليس بعد الواو شيء ووقع الحلوى أكثر الروايات عن أبي  
أسامة بالمدونة في بعض بالقصر وهي رواية على بن مسعود كرت عائشة هذا القدر في أول الحديث  
تيميدا للمأخذ كمن قصة العسل وما ذكر ما يتعلق بالحلوى والعسل مسوطا في كتاب الطعنة  
ان شاء الله تعالى (قوله وكان اذا انصرف من العصر) كذا لا كثيرا وخالفهم جادين سلمة عن  
هشام بن عروة فقال الخبر أخرجه عبد بن جدي في تفسيره عن أبي النعمان عن جاد وسأعده  
رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس فقيل او كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح  
جلس في صلاه وجلس الناس حوله حتى قطع الشمس ثم يدخل على نسائه امرأه امرأه يسلم  
عليهن ويدعو لهن فاذا كان يوم احدها كان عندها الحديث أخرجه ابن مردويه ويمكن  
الجمع بأن الذي كان يقع في أول النهار سلاما ودعا ومحضوا والذي في آخره مع جواس واستئناس  
ومحاذاة لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية جادين سلمة شاذة (قوله)

احداهن فدخل على حفصة بنت عمر فاحتبس أكثر ما كان يحتبس ففرت فسألت عن ذلك فقيل لي أهدت لها امرأة من قومها عكة غسل فسقت النبي صلى الله عليه وسلم منه شربة فقلت أما والله لثقتان له فقلت اسودت بنت زمة انه سدوني منك فإذا نامت فقلو لي أكلت مغافير فانه سـ قولك لا تقول لي ماهذه الرح التي أجدمك فانه سـ بقولك سقتني حفصة شربة غسل فقول لي حرست تحبه العرط وسأقول ذلك وقول أنت يا صفة ذلك قالت تقول سودة فواته ماهو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادئه بما أمرني به فرفا منك فلما دنأنا قالت له سودة يا رسول الله أكلت مغافير قال لا قالت فما هذه الرح التي أجدمك قال سقتني حفصة شربة غسل فقلت حرست تحله العرط فلما دار إلى قلت له تحوز ذلك فلما دار إلى صفيها قالت له مثل ذلك

قول الشارح فسدوني من ككذا بأصول الشراح والذي بالسنن فسدوني احداهن وحررا الرواية اه

مصححه

دخل على نسائه في رواية أبي أسامة أجاز لي نسائه أي مشى وبي جمعني قطع المسافة ومنه فأكون أنا وأمي أول من يجيز أي أول من يقطع مسافة الصراط (قوله فسدوني من) أي فسدوني من غير جامع كافي الرواية الأخرى (قوله فاحتبس) أي أقام زادا أو أسامة عندها (قوله فسألت عن ذلك) ووقع في حديث ابن عباس ذلك ولظنه فأنكرت عائشة احتباسه عند حفصة فقالت لجويرية حبسته عندها يقال لها اخشراء إذا دخل على حفصة فادخل عليها فانظري ما يصنع (قوله أهدت لها امرأة من قومها عكة غسل) لم أقف على اسم هذه المرأة ووقع في حديث ابن عباس أنها أهدت لحفصة عكة فنهاه عن ذلك الطائفة (قوله فقلت اسودت بنت زمة انه سدوني منك) في رواية أبي أسامة فذكرت ذلك اسودت وقالت لها الهاته إذا دخل عليك سدوني منك وفي رواية جادين سامة إذا دخل على احدا كن فلأخذنا منها فإذا قال ما شئت فقلو ربح المغافير وقد تقدم شرح المغافير (قوله سقتني حفصة شربة غسل) في رواية جادين سامة انما هي غسله سقتنيها حفصة (قوله حرست) بفتح الحيم والراء بهاء مهمله أي رعت تحل هذا الغسل الذي شرته الشجر المعروف بالعرط وأصل الجرس الصوت الخفي ومنه في حديث صفة الحنيفة يسمع جرس الطير ولا يقال جرس يعني رعى الا تحلل وقال الخليل حرست التحل الغسل تجرسه جرم إذا حلسته وفي رواية جادين سامة حرست تحلها العرط إذا والضهر للعسيلة على ما روى في روايته (قوله العرط) بضم الميملة والفتح ياء ميمارا سامة وأخره طاء مهمله وهو الشجر الذي صبغه المغافير قال ابن قتيبة هوبات مر له ورقة عبر بضة تفرش بالارض وله شوك وغرة يضاه كالقطر منسل زواله مص وهو خيث الرائحة (قلت) وقد تقدم في سكة عياض عن المهلب ما يتعلق برائحة العرط والحث به فيه قبل (قوله وقول أنت يا صفة) أي بنت حبي أم المؤمنين وفي رواية أبي أسامة قوله أنت يا صفة أي قولي الكلام الذي قلته لسودة زادا أو أسامة في روايته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشده عليه أن يوجد منه ريح أي القبر الطيب وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس وكان أشد شتي عليه أن يوجد منه ريح سي وفي رواية جادين سامة وكان بكروه أن يوجد منه ريح كبره لأنه يأتيه الملك وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس وكان يحبه أن يوجد منه ريح الطيب (قوله قالت تقول سودة فواته ماهو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادئه الذي أمرني به فرفا منك) أي خوفا وفي رواية أبي أسامة فلما دخل على سودة قالت تقول سودة فواته لقد كنت أن أبادر بالذي قلت وضبط أبادئه فأكثر الروايات بالوحدة من المبادأة وهي بالهمزة وفي بعضها بالنون بغير همزة من المبادأة أما أبادر في رواية أبي أسامة فن المبادأة ووقع فيها عند الكشي بين الأصلي وأبي الوقت كالاول بالهمز بدل الراء وفي رواية ابن عساکر بالنون (قوله فلما دار إلى قلت تحوز ذلك فلما دار إلى صفيها قالت له مثل ذلك) كذا في هذه الرواية بلطف نحو عند اسناد القول له عائشة وهو بلطف مثل عند اسناده لصفية واهل السرفية أن عائشة لما كانت المبكرة لذلك عبرت عنه بألفظ حسن يالا حينئذ فلهذا قالت تحوز ولم تقل مثل وأما صفة فانها مأمورة بقول شئ فليس لها فيه تصرف إذ لو تصرف فيه تخشيت من غضب الاسرة فلما فعلها عبرت عنه بلطف مثل هذا الذي ظهر في الفرق ألا ثم راجعت سياقي أبي أسامة فوجدته عبر بالمثل في الموضعين فقلب على

الظن أن تغير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم (قوله فلما داراى حفصة) أى فى اليوم الثانى  
 (قوله لا حاجة لى فيه) كأنه اجتنبه لما وقع عنده من وارد النسوة الثلاث على أنه نكث من  
 شربه ربح منكرة فتركه حسا للمادة (قوله تقول سودة) زاد ابن أبى أسامة فى روايته سهما  
 الله (قوله والله لقد حرمناه) بخفيف الراء أى منعناه (قوله قلت لها اسكتى) كأنها خشيت أن  
 يشوش ذلك فظنهم مادبرته من كيدها لحفصة وفى الحديث من القوائد ما جعل عليه الناس من  
 الغيرة وإن الغيرة أعم ذرفا يقع منها من الاستيال فيلادفع عنها ترفع ضرتها عليها بأى وجه كان  
 وترجم عليه المصنف فى كتاب ترك الخليل ما بكره من احتمال المرأة من الزوج والضرار وفيه  
 الاخذ بالخبر فى الامور وترك ما يشبه الامر فيه من المباح خشية من الوقوع فى المحذور وفيه  
 ما يشبه ما هو رتبة عائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى كانت ضرتها لها وطبقها فى كل  
 شئ تأمرها به حتى فى مثل هذا الامر مع الزوج الذى هو أرفع الناس قدرا وفيه اشارة الى الورع  
 سودة لما ظهر منها من التمدد على ما فعلت لانها وافقت أولا على دفع رفع حفصة عليهن بمزيد  
 الخلو عندها بسبب العسل ورأت أن التوصيل الى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب  
 العسل الذى هو سبب الافامة لكن أنكرت بعد ذلك أنه يتربط علمه منع النبي صلى الله عليه وسلم  
 من أمر كان يشبهه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة الأمر لها بذلك فى صدر  
 الحديث فاختفت سودة تنجيب ما وقع منها من ذلك ولم تجسر على التصريح بالانكار  
 ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها اسكتى بل أطاعتها وسكت لما تقدم من اعتذارها  
 أنها كانت تهاجها وانما كانت تهاجها لما تعلم من مزيد حبها للنبي صلى الله عليه وسلم لها أكثر  
 منها فخشيت اذا خاطفتها أن تغضبها اذا أغضبها لانها تأمن أن تغضبها فاطار النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولا تخجل ذلك فهذا معنى خوفها منها وفيه أن عماد القسم الليل وأن النهار يجوز الاجتماع  
 فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تقع الجامعة الامع التى هو فى نوبتها كما تقدم تقريره وفيه استعمال  
 الكتابات بما يستحيى من ذكره لقوله فى الحديث يغيب نومهن والمراد فى قبل ونحو ذلك ويحقق  
 ذلك قول عائشة لسودة اذا دخل عليك فانه سيد نومك فقولى له انى أحدك اذا هذا انما يتحقق  
 بقرب القم من الانف ولا سيما اذا تمكّن المرأة طائفة بل المقام يقتضى أن المرأة تحب أن تكون  
 طائفة لانها لو كانت طائفة لكانت بحيث يدركها النبي صلى الله عليه وسلم ولا تنكر علمها عدم  
 وجودها منه فلما قرع لى ذلك دل على ما قرأناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية واذا كانت  
 خفية لم تدرك مجرى الجملة والمحادثة من غير قرب القم من الانف والله أعلم (قوله)  
 باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا أنكحتم المؤمنات ثم  
 طلقوهن من قبل أن تمسوهن فما كنتم عليهن من عدة فتعدوهن فاعفوهن وسرحوهن سرا حا  
 جلا) سقط من رواية أبى ذر لا طلاق قبل نكاح ويؤتى عنده باب يا أيها الذين آمنوا اذا أنكحتم  
 المؤمنات فساكن من الآية الى قوله من عدة واحدة فى الباقي وقال الآية واقصر التسكى على  
 قوله باب يا أيها الذين آمنوا اذا أنكحتم المؤمنات الآية قال ابن التين احتجاج البخارى بهذه الآية  
 على عدم الوقوع لادلالة فيه وقال ابن المنبر ليس فيه ادليل لانها اخبار عن صورة وقع فيها الطلاق  
 بعد النكاح ولا حصر هنالك وليس فى السياق ما يقتضيه (قلت) المحجج بالآية لادليل قبل البخارى

فلما داراى حفصة قالت  
 يا رسول الله ألا أسقيك منه  
 قال لا حاجة لى فيه قالت  
 تقول سودة والله لقد  
 حرمناه قلت لها اسكتى  
 \* (باب لا طلاق قبل  
 نكاح وقول الله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا اذا  
 أنكحتم المؤمنات ثم  
 طلقوهن من قبل أن  
 تمسوهن فما كنتم عليهن  
 من عدة فتعدوهن فاعفوهن  
 وسرحوهن سرا حاجلا) \*

نخ

٤٢٩/٤

وقال ابن عباس جعل الله  
الطلاق بعد النكاح  
ويروى في ذلك عن علي  
وسعيد بن المسيب وعروة بن  
الزبير وأبي بكر بن عبد  
الرحمن وعبيد الله بن عبد  
الله بن عتبة وأبان بن عثمان  
وعلي بن حسين وشريح  
وسعيد بن جبير والقاسم  
وسالم وطاوس والحسن  
وعكرمة وعطاء وعامر بن  
سعد وجابر بن زيد ونافع بن  
جبير ومحمد بن كعب  
وسليمان بن يسار ومجاهد  
والقاسم بن عبد الرحمن  
وعروة بن هرم والشعبي أمه  
لا تطلق

ترج  
النك

عن

عاب

طالق

المؤ

جبر

المادة

انقال

عن

فقال

مولي

من أ

هذا

سليما

أصرا

ابن عب

وسعيد

عثمان

وعامر

الرجو

ساقها

عن علي

ترج

وأخر

صرفو

عبدا

وسلم

مختصة

وفي س

الجزر

فكلها

منصو

أيضا يأتي له طريق أخرى مع مجاهد وقال سعد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال جاء رجل الى سعد بن المسيب فقال مائة قول في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال له سعد كم أصدقها قال له الرجل لم يتزوجها بعد فكيف بصدقها فقال له سعد فكيف بطالق من لم يتزوج وأما عروة ابن الزبير فقال سعد بن منصور حدثنا جاذ بن زيد عن هشام بن عروة أن أباہ كان يقول كل طلاق أو عتق قبل الملاء فهو باطل وهذا سند صحيح وأما أبو بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله خفاف في أثر واحد مجاهد عن سعد بن المسيب والثلاثة المذكورين بعده وزيادة أبي سالم بن عبد الرحمن فراده يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن الهادي عن المذمرين على بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب ابنت عمه فقتلها جرحا في بعض الأضر فقال القتي هي طالق ان تكتمت حتى أكل الغضض قال والغضض طلع الخلل المذكور ثم دعوا على ما كان من الأمر فقال المذمر أنا أحكم بالبيان من ذلك فأنشأ الى سعد بن المسيب فذكر له فقال ابن المسيب ليس عليه شيء طلق ما لم يملك قال ثم أني سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك ثم سألت أبا سالم بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام فقال مثل ذلك ثم سألت عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك ثم سألت عمر بن عبد العزيز فقال هل سألت أحدًا فقلت نعم فسميهم قال ثم رجعت الى القوم فأنخبرتهم وقد روي عن عروة مرة فوافقه كرا الترمذي في العلل أنه سأل البخاري أي حديث في الباب أصح فقال حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قالت البشير بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مرة سلا قال فان جاذ بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله (قلت) أخرجه ابن أبي شيبة عن جاذ بن خالد كذلك وخالفهم على بن الحسين بن واقد فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخزومة مرة فوفا أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه لكن هشام بن سعد أخرجه في المتابعات فنه ضعف وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في مناقبه وله طريق أخرى عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكارة السدي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فذكره بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا سفيان على بغيران فذكر قصة وفي آخره فكان فسميهم على أبي سفيان أوصاه بقوى الله وقال لا يطلعن رجل مالم ينكح ولا يعقن مالم يملك ولا تدفنن معصية الله ومعمر ليس بالحافظ وأخرجه الدارقطني أيضا من رواية الوليد بن سلمة الأزدني عن يونس عن الزهري والواليد واما ورود الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب قال ليس بصحيح وفي الباب عن علي ومعاذ جابر وابن عباس وعائشة وقد ذكرت في أثناء الكلام على تحريم أقال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة وقالت الترمذي أنه روي من حديث المسور بن مخزومة وعائشة كما تقدم ومن حديث عبد الله بن عمرو من حديث أبي ثعلبة الخشني حديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعد بن جبير وحديث أبي ثعلبة أخرجه الدارقطني بسند شاي فيه بقة بن الوليد وقد عمنه وأطن فيه ارسالا أيضا وأما أبا بن عثمان فله أقف الى الآن على الإسناد البذلک وأما علي بن الحسين فرواه في الغلليات من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتبة سمعت علي بن الحسين بن علي يقول لا طلاق إلا بعد

نكاح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة وروى في فوائد عبد الله بن أيوب  
 الحميري عن طريق أبي اسحق السدوسي عن علي بن الحسين مثله وكذا السندين صحيح وله طريق  
 أخرى عنه ياتي مع سعد بن جبير ورواه سعد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي  
 ثابت قال جاء رجل الى علي بن الحسين فقال اني قلت يوم أتزوج فلانة فهي طلاق فقرا أهله  
 الآية يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال علي بن  
 الحسين لا أرى الطلاق الا بعد نكاح وأما شرح فرواه سعد بن منصور وابن أبي شيبة عن  
 طريق سعد بن جبير عنه قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح ولقظ ابن أبي شيبة في رجل قال يوم  
 أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثا وأما سعد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن غير  
 عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعد بن جبير في الرجل يقول يوم أتزوج فلانة فهي طلاق قال  
 ليس بشئ إنما الطلاق بعد النكاح وسنده صحيح وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد وقال سعد بن  
 منصور حديث شافعي عن سليمان بن أبي المقرة سألت سعد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق  
 قبل النكاح فلم يراه شيئا وقدرى مرفوعا أخرجه الدارقطني عن طريق أبي هاشم الرماني  
 عن سعد بن جبير عن ابن عرعرة النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة  
 فهي طالق فقال طلاق مالا يملك وفي سنده أبو داود الواسطي وهو واحد لخديج بن عمار طريق  
 أخرى أخرجه ابن عدي من رواية عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق  
 الا بعد نكاح قال ابن عدي قال ابن صاعد لما حدث به لا أعلم له علما (قلت) استكرهوا على ابن  
 صاعد لا ذنب له فيه وانما علته ضعف حفظ عاصم وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق  
 وسالم وهو ابن عبد الله بن عمرو فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم بن زيد بن هرون كلاهما  
 عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز يراون الطلاق  
 قبل النكاح وهذا السناد صحيح أيضا وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم وقوعه  
 في المعصية وقال ابن أبي شيبة حديث شافعي هو ابن غياث عن حنظلة قال سئل القاسم وسالم عن  
 رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق قالوا لا قال وعن أبي أسامة عن عمر بن حنظلة أنه سأل سالما  
 والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن  
 رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق البتة فقال كلهم لا يترجمها وهو محمول على الكراهة  
 دون التحريم لما أخرجه اسمعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن  
 سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك وأما طائوس  
 فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كتب الوليد بن يزيد الى أمراء الانصار أن يكتبوا اليه  
 بالطلاق قبل النكاح وكان قد استل بذلك فكتب الى عامر بن باين فدعا ابن طائوس واسمعيل بن  
 شروس وعمل بن الفضل فأخبرهم ابن طائوس عن أبيه واسمعيل بن شروس عن عامر بن سالم  
 ابن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا لا طلاق قبل النكاح قال سمعنا من عندنا انما النكاح  
 عقدة ثم قدوا والطلاق يحلها فكيف يحل عقدة قبل أن تعقد وأخرجه سعد بن منصور عن  
 طريق خصيف وابن أبي شيبة عن طريق الليث بن أبي سليم كلاهما عن عطاء وطائوس جميعا  
 وقدرى مرفوعا قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكدر عن جمع طائوس ما يحدث عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا طلاق لمن لم يشكح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن  
 الثوري وهذا مرسل وفيه رار لم يسم وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني  
 وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق ابن جبر عن  
 عرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا  
 بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاوس ومعاذ وقد اختلف فيه  
 على عرو بن شعيب فرواه عامر الاحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحرث وحسين المعلم كلهم  
 عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده والاربعة ثقات وأحاديثهم في السنن ومن ثم صححه من  
 بقوى حديث عرو بن شعيب وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف وقد اختلف عليه فيه  
 اختلافًا آخر فخرج سعد بن منصور من وجه آخر عن عرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال  
 كان أبي عرض على امرأته تزوجني بها فأتيت أن تزوجها وقت هي طالق البتة يوم أتت تزوجها  
 ثم مدت فقدمت المدي فنفذت سعد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح وهذا يشترط أن من قال فيه عن أبيه عن جده ذلك الحادثة والا  
 فلا يكون عذره عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرسل فيه إلى المديسة ويكتفي فيه بحديث مرسل  
 وقد تقدم أن الترمذي عن أبيه عن جده عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه سئل  
 في الباب وكذلك نقل ما هنا عن الإمام أحمد قاله أعلم وأما الحسن فقال عبد الرزاق عن معمر عن  
 الحسن وقادة قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وعن هشام عن الحسن مثله وأخرج  
 ابن منصور عن هشيم عن منصور ورويس عن الحسن أنه كان يقول لا طلاق إلا بعد الملك وقال  
 ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة سألت منصوراً عن قال يوم أتت زوجها فهي طالق فقال كان  
 الحسن لا يراه طلاقاً وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن ذكوان عن سويد بن نجيع قال  
 سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت رجلاً قال تزوج فلانة قال هي يوم أتت زوجها طالق كذا  
 وكذا قال إنما الطلاق بعد النكاح وأما عطاء فقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد ربه  
 من طريقه مرفوعاً أخرجه الطبراني في الأوسط عن موسى بن هرون حدثنا محمد بن المنهال  
 حدثنا أبو بكر الحنفى عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لا طلاق إلا بعد النكاح ولا عتق إلا بعد ملك قال الطبراني لم يروه عن ابن أبي ذئب إلا أبو بكر الحنفى  
 وكيع ولارواه عن أبي بكر الحنفى الأعمش بن المنهال اه وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال  
 أيضاً وصرح فيه بحدوث عطاء من ابن أبي ذئب وذلك قال أبو بن سويد عن ابن أبي ذئب  
 حدثنا عطاء لكن أبو بن سويد ضعف وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق محمد بن  
 سنان التزاز عن أبي بكر الحنفى وصرح فيه بحدوث عطاء لابن أبي ذئب وتحدث جابر عطاء  
 وفي كل من ذلك نظروا المحفوظ فيه العنة فقد أخرجه الطبراني في مسنده عن ابن أبي ذئب  
 عن عطاء وكذلك روي في الغلانيات من طريق حسين بن محمد المروزي عن ابن أبي ذئب  
 وكذلك أخرجه أبو قرق في السنن عن ابن أبي ذئب عن عطاء وعن محمد بن المنهال الطبراني  
 أخرجه ابن أبي شيبة عنه عن ابن أبي ذئب عن عطاء وعن محمد بن المنهال عن جابر قال لا طلاق  
 قبل نكاح ولرواه محمد بن المنهال عن جابر بن يق آخري أخرجه البيهقي من طريق صدقة بن

عبدالله ذل بيحت محمد بن المنكدر وأما غضب فقلت أنت أحوال الوليد بن زيد أم سلة فاما  
أما ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول لا طلاق لمن لا ينكح ولا عتق لمن لا يملك وأما عامر بن سعد فهو الجلي الكوفي من كبار  
التابعين وجزء الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبي وقاص وفيه نظر وأما جابر بن زيد وهو  
أبو الشفاء البصري فأخرجه سعيد بن منصور بن طريقه وفي سنده رجل لم يسم وأما نافع بن  
جبير أي ابن مطعم ومحمد بن كعب أي القرظي فأخرجه ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون عن  
أسامة بن زيد عنهما قال لا طلاق إلا بعد نكاح وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن  
عتاب بن بشر عن خليف عن سليمان بن يسار أنه حلف في امرأته أن تزوجها فبقي طالق فتزوجها  
فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة فأرسل إليه يلقي أنك حلفت في كذا قال نعم  
قال أفلا تخلي سبيلها قال لا فتركه عمر ولم يفرق بينهما وأما مجاهد زوائد ابن أبي شيبة بن طريق  
الحسن بن الملاح سألت سعيد بن المسيب بمجاهد وعطاء عن رجل قال يوم تزوج فلانة فبقي  
طالق فكأنه قال ليس بشئ زاد سعيد يكون سبيل قبل مطر وقدرى عن مجاهد دخلاه  
أخرج جابر بن عبد الله بن طريق خليف أن أمير مكة قال لا امرأته كل امرأته تزوجها انتهى طالق  
قال خليف فذكر ذلك لمجاهد وعطاء عن رجل قال ليس بشئ طالق ما لم يملك  
قال فذكر ذلك لمجاهد وعطاء وأما قاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن معبود زوائد ابن أبي  
شعبة عن وكيع عن عرووف بن واصل قال سألت القاسم بن عبد الرحمن فقال لا طلاق إلا بعد  
نكاح وأما عرووف بن هرم وهو الأزدي من التابعين فلم أقف على مقالته موصولة إلا أن في كلام  
بعض النسخ أن أبا عبد الله أخرجه من طريقه وأما الشعبي فهو في مصنفه عن اسمعيل  
ابن أبي خالد عن الشعبي قال إن قال كل امرأته تزوجها فبقي طالق فليس بشئ وإذا وقت لزمه  
وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة واسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي  
قال إذا دعى فليس بشئ وعن رأي وقوعه في المعينة دون التعميم غير من تقدم إبراهيم التيمي  
أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال إذا وقت وقع وبأسنا إذا قال  
كل فليس بشئ ومن طريق حماد بن أبي سليمان مثله قول إبراهيم وأخرجه من طريق الأسود  
ابن يزيد عن ابن مسعود والى ذلك أشار ابن عباس كأنه قدم فابن مسعود أقدم من أفى بالوقوع  
وتسعه من أخذ بهذه كالتخي ثم حماد وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن القاسم أنه قال هي طالق  
واحقيق بأن عمر سئل عن قال يوم تزوج فبقي على كظهر أي قال لا يتزوجها حتى يكفر فلا يصح  
عنه فإنه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمرى ضعيف والقاسم لم يدركه عمر  
وكان البخاري يسم أجدني تكثير النقل عن التابعين فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في  
العلل أن سفيان بن وكيع حدثه قال أحفظ عن أجدس أنه قال سنة أنه سئل عن الطلاق قبل  
النكاح فقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إرو عن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن  
المسيب بن عوف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأسا قال عبد الله فقلت أي عن ذلك قال أنا  
قلته (قلت) وقد تجاوز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقا مع أن  
معضهم يفضل وبعضهم يخالف عليه وأما ذلك هو الكثرة في تصديره النقل عنهم بصيغة الترخيص



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

الموت ولو علق الحلى الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ واحتج بعضهم بعبارة تعليق الطلاق وأن من قال لا امرأته ان دخلت الدار فانت طالق قد خلت طالق والمجواب أن الطلاق حق ملك الزوج فله أن يهبه ويؤجله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله سديغره كما يتصرف المالك في ملكه فاذا لم يكن زوجاً فأي شيء ملك حتى يتصرف وقال ابن العربي من المالكية الأصل في الطلاق أن يكون في المكروهة المقدسة بشد النكاح وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وإن كان الأصل تجوز به والغناء التعاقب قال ونظر مالك ومن قال بقوله في مسألة الفرق بين المعينة وغيرهائه ان ادعى مدعي نفسه باب النكاح الذي ندب الله اليه فعارضه عنده المشروع فسقط قال وهذا على أصل يختلف فيه وهو تخصص الأدلة بالمصالح والأفول كان هذا لازماً في الخصوص انزوم في العموم والله أعلم **بقوله** **باب** اذا قال لا امرأته وهو مكروهة أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم الله عليه وسلم قال ابراهيم لسارة هذه أختي وذلك في ذات الله قال ابن بطال أراد بذلك رد من كره أن يقول لا امرأته أختي وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي ثمة التميمي عن النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول لا امرأته أختي فزجره قال ابن بطال ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير بذلك مظهراً اذا قصد ذلك فأشده النبي صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب اللفظ المشكك قال وليس بين هذا الحديث وبين قصة ابراهيم معارضة لان ابراهيم انما أراد بها أختها في الدين فن قال ذلك ونوى اخوة الدين لم يضره (قلت) حديث أبي ثمة مرسى وقد أخرجه أبو داود عن طريق مرسى وفي بعضهم أني ثمة عن رجل من قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا متصل وذكر أبو داود قوله حديث أبي هريرة في قصة ابراهيم وسارة فكانت وافق البخاري وقد قيل البخاري يكون قائل ذلك اذا كان مكروهاً لم يضره وتعقبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة ابراهيم اكراه وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لأنه أراد بذلك قصة ابراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الاكراه لا يضره قياساً على ما وقع في قصة ابراهيم لانه انما قال ذلك خوفاً من المالك أن يغلبه على سارة وكان من شأنهم أن لا يقربوا الخلعة الا بخطبة ورضا بخلاف المتزوجة فكانوا يقتضون بها من زوجها اذا احووا ذلك كأن تقدم تقرير في الكلام على الحديث في المناقب فلخوف ابراهيم على سارة قال انما أختها وتأول اخوة الدين والله أعلم **بقوله** **باب** اذا قال لا امرأته أختي فلا شيء عليه وعكس ذلك أبو نعيم في المستخرج والله أعلم **بقوله** **باب** الطلاق في الأغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره فقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنسبة ولكل امرئ ما نوى اشتابت هذه الترجمة على أحكام يحجمها أن الحكم المختار لآلية فيما يقول أو يفعل وكذلك الغلط والنسيان الاستدلال بالحديث لان غير المعقل المختار لآلية فيما يقول أو يفعل وكذلك الغلط والنسيان والذي يكره على الشيء وحديث الاعمال بهذا اللفظ وصله المؤلف في كتاب الايمان أول الكتاب وصله بالناظا أخرى في ما كثر أخرى وتقدم شرحه مستوفى هنالك وقوله الاغلاق هو بكسر الهمزة وسكون المعجمة الاكراه على الشئ ورسيل له ذلك لان المكروه يتعلق عليه أمره ويتضح عليه تصرفه وقيل هو العمل في الغضب وبالأول جزم أبو عبيدو جماعة وإلى الثاني أشار أبو داود

نغ

٤٠١/٤

**ه** (باب) اذا قال لا امرأته وهو مكروهة أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم الله عليه وسلم قال ابراهيم لسارة هذه أختي وذلك في ذات الله في الأغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره فقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنسبة ولكل امرئ ما نوى

نغ

٤٠٢/٤

فانه أخرج حديث عائشة لا طلاق ولا اعتاق في غلاق قال أبو داود والقلاق أظنه الغضب  
وترجم على الحديث الطلاق على غبط ووقع عنده بغير أنف في أوله وسكى البيهقي أنه روى  
على الوجهين ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الاغلاق بالالف وترجم عليه طلاق المكره  
فان كانت الرواية بغير ألف هي الراجحة فهو غير الاغلاق قال المطرزي قولهم إنك والغلق أى  
الضجر والغضب وبوردة الفارسي في مجمع الغرائب على من قال الاغلاق الغضب وغلطه في ذلك وقال  
ان طلاق الناس غالباً الغما هو في حال الغضب وقال ابن المرباط الاغلاق حرج النفس وليس  
كل من وقع له فارق عقله ولو جاز عدم وقوع طلاق النفس ان كان لكل أحد أن يقول فيما جناه  
كنت غصباً ١٥ وأراد بذلك الرد على من ذهب إلى أن الطلاق في الغضب لا يقع وهو مروي  
عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من المتقدمين الا ما أشار إليه أبو داود وأما قوله في  
المطالع الاغلاق الاكراه هو من أغلقت الباب وقبيل الغضب والهذه ذهب أهل العراق فليس  
بمعروف عن الحنفية وعرف بعلة الاختلاف المطلق اطلاق أهل العراق على الحنفية وإذا أطلقه  
الفتية الشافعي فراد مقابله المروضة منهم ثم قال وقيل بمعناه انتهى عن إيقاظ الطلاق البدعي  
مطلعا والمراد الذي عن فعله لا النفي لحكمه كأنه يقول بل يطلق للسننة كما أمر الله وقول  
البخاري والمكره هو في النسخ يضم المكاف وسكون الزاوي عطفه على الاغلاق نظر الا ان كان  
ذهب إلى أن الاغلاق الغضب ويحتمل أن يكون قبل المكاف سم لا يعطف عليه السكران  
فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاغلاق وحكم المكره والسكران والمجنون الخ وقد  
اختلف السلف في طلاق المكره فروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابراهيم الخفي أنه يقع قال لانه  
شيء اقتدى بنفسه وبه قال أهل الرأي وعن ابراهيم الخفي تفصيل آخر ان روى المكرم لم  
يقع والواقع وقال الشعبي ان أكرهه للصوم وقع وإن أكرهه السلطان فلا أخرجه ابن أبي  
شيبه ووجه بأن للصوم من شأنهم أن يقتلوا من يخالفهم غالباً بخلاف السلطان وذهب  
الجعفي إلى عدم اعتبار ما يقع فيه واحتج عطاء بآية النحل الا من أكرهه مطعون بالايمان  
قال عطاء الشرك أعظم من الطلاق أخرجه سعيد بن منصور وبسنده صحيح وقرره الشافعي بأن  
الله ما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك يقع عن  
المكره ما دون الكفر لان الأعظم إذا سقط سقط ما دونه بطريق الأولى وهذه التسمية أشار  
الجعفي بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة وأما قوله والسكران فمسألة ذكر حكمه في  
الكلام على أثر عثمان في هذا الباب وقد يأتي السكران في كلامه وفعله بما يأتي به وهو صاحب  
لنوله تعالى حتى تعملوا ما ترون فان فيه دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً وأما  
المجنون فـ: أن في أثر علي مع عمر وقوله وأمرهما فمناه هل حكمهما أو احداً ويختلف وقوله  
والغلاط والنسب ان في الشلاق والشرك وغيره أى اذا وقع من المكلف ما يقتضى الشرك غلطاً أو  
نسباً ما هل يحكم عليه به واذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك وقوله وغيره أى وغير  
الشرك مما عود به وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ والشك بدل الشرك قال وهو  
الصواب وشبهه الزركشي لكن قال وهو أليق وكأن مناسبة لفظ الشرك خفيت عليه ما ولم أره  
في شيء من النسخ التي وقفت عليها بل لفظ الشرك فان يشترط فكون معطوفة على النسيان لأعلى

الطلاق ثم رأيت سلف شيخنا وهو قول ابن بطال وقع في كثير من التسميع والتسبيح في الطلاق  
والشرك وهو خطأ والصواب والشك مكان الشرك اه فقههم شيخنا من قوله في كثير من التسميع أن  
في بعضها باللفظ الشك فجزم بذلك واختاف السلف في طلاق النجاشي فكان الحسن رآه كالحمد الا ان  
اشترط فقال الا ان أنسى أخرجه ابن أبي شبة وأخرج ابن أبي شبة أيضاً عن عطاء أنه كان لا يراه  
شكاً ويخرج الحديث المرفوع الا في كماله أقرره به وهو قول الجمهور وكذلك اختاف في طلاق  
الخطي فذهب الجمهور الى أنه لا يقع وعن الخنفة ممن أراد أن يقول لا امرأه شيئاً فسبقه لسانه  
فقال أنت طالق يلزمه الطلاق وأشار البخاري بشوكة القلط والتسبيح الى الحديث الوارد عن ابن  
عباس مرفوعاً ان الله تجاوز عن أمتي الخطأ والتسبيح وما استكبروا عليه فانه سوى بين  
الثلاثة في التجاوز عن حمل التجاوز على رفع الائم خاصة دون الوقوع في الاكرام ثم ان يقول مثل  
ذلك في التسبيح والحديث قد أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان واختاف أيضاً في طلاق  
المشرك فحاه عن الحسن وقادة وربيعة أنه لا يقع ونسب الى مالك وداود وذهب الجمهور الى أنه  
يقع كما يصح نكاحه وعقده وغير ذلك من أحكامه (قوله) وتلا السجدة الا في أخذنا ان نسبنا أو  
أخطأنا) رويناه موصولاً في فوائد هناد بن السري الصغيرين رواية سليم مولى السجدي عنه  
بعينه (قوله) وما لا يجوز من اقرار الموسوس) بمهملين والواو الاولى مقروحة والناية مكسورة  
(قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم الذي أقر على نفسه أنك جنون) هو طرف من حديث  
ذكره المصنف في هذا الباب بالفظ هل بك جنون وأوردته في الحدود وبأني شره هناك مستوفى  
ان شاء الله تعالى ووقع في بعض طرقه ذكر السكر (قوله) وقال علي بن جعفر خوار شافري  
الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشافري وقد تقدم شرحه مستوفى في غزوة بدر  
من كتاب المغازي و يرفعه الموحدة ويخفف الشافري أي شق والخوارصر بمجبة ثم مهمله جمع  
خاصرة وقوله في آخره انه غل بفتح المثلثة وكسر الميم بعدها لام أي سكران وهو من أقوى أدلة  
من يؤخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعتبر المذهب بأن الخمر حنبذ  
كانت مباحة قال في ذلك سقط عنه حكمه ما ينطبق به في تلك الحال قال وبسبب هذه القصة كان  
تحرير الخمر اه وفيما قاله نظراً ما أولافان الاحتجاج من هذه القصة انما هو بصدوم مؤاخذه  
السكران بما صدر منه ولا يفتقر الحال بين أن يكون الشرب مباهلاً وأما ما ينفذ عواهد أن  
تحرير الخمر كان بسبب قصة الشافري ليس بصحيح فان قصة الشافري كانت قبل أحد اتفاقا لآلان  
جزم استشهد بأحد وكان ذلك بين يدروا أحد عند تزويج علي بنفاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة  
اصطخروا الخمر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم فكان تحرير الخمر بعداً لهذا الحديث الصحيح  
(قوله) وقال عثمان ليس لجنون ولا سكران طلاق) وصله ابن أبي شبة عن شابة ورويناه في  
الجزء الرابع من تاريخ أبي زرععة الدمشقي عن آدم بن أبي إياس كلاًهما عن ابن أبي ذئب عن  
الزهري قال قال رجل لعمر بن عبد الله بن زبيرة طلقك امرأتك وأنت سكران فكان رأي عمر بن عبد  
العزيز مراً بشأن يجلده ويرق منه وبين امرأته حتى حدثه أبان بن عثمان عن عثمان عن أبيه  
أنه قال ليس على الجنون ولا على السكران طلاق فقال عمر تأخرتني وهذا يحدثني عن عثمان  
فجلده وذهب إليه امرأته وذكرا البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظهرا المادل عليه حديث علي

وتلا السجدة لا تؤاخذنا ان  
نسبنا أو أخطأنا وما لا يجوز  
من اقرار الموسوس وقال  
النبي صلى الله عليه وسلم الذي  
أقر على نفسه أنك جنون  
وقال علي بن جعفر خوار  
شافري فطقن النبي لله صلى  
الله عليه وسلم بالعم حجة  
فأجازة قد غل بحجة عيناه  
ثم قال جزء وهل أنتم الاعبيد  
لا في فعرى النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قد غل فخرج  
وترجمه وقال عثمان  
ليس لجنون ولا سكران  
طلاق

تاريخ  
١٠٣١ هـ

تغ  
٤٥٢/٤

وقال ابن عباس طلاق  
السكران والمستكره  
ليس بجائز وقال عقبه بن  
عاصم لا يجوز طلاق  
الموسوس وقال عطاء اذا  
بدأ بالطلاق فله شرطه  
وقال نافع طلق رجل  
امراً أنه البتة ان خرجت  
فقال ابن عمر ان خرجت  
فت منه وان لم يخرج فليس  
بشيء وقال الزهري فبين  
قال ان لم يفعل كذا وكذا  
فامر أن يطلق ثلاثاً  
عما قال وعقد عليه قلبه  
حين حلف تلك البين فان  
سمى أجلاً رآه وعقد عليه  
قلبه حين حلف جعل ذلك  
في دينه وأماته

في قصة حجة وذهب الى عدم وقوع طلاق السكران أيضاً أو الشنأ وعطاء وطاوس وعكرمة  
والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكر ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة وبه قال أربعة والثلث  
واحد والمرتني واختاره الطحاوي واحتج بأنهم أجعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال  
والسكران معتوه بكمه وقال بوقوعه طاقتهم التابعين كعبد بن المسيب والحسن وأبراهيم  
والزهري والشعبي وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وعن الشافعي قولان  
المصحح منهما وقوعه والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس وقال ابن المراهب اذا  
تبت حاداهب عقل السكران لم يلزمه طلاق والا لزمه وقد جعل الله حد السكران الذي تبطل به  
الصلاة أن لا يعلم ما يقول وهذا التفصيل لا يأباه من يقول به ولم يوقع طلاقه وانما استدلل  
من قال بوقوعه مطلقاً بأنه عاص بشيء لم يزل عنه الخطأ بذلك ولا لأنه يؤمر بقضاء  
الصلوات وغيرها مما يجب عليه قبل وقوعه في السكر وفيه وأجاب الطحاوي بأنه لا يختلف  
أحكام فاقد العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره إذا فرق بين من  
عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نعله فأنه يقطع عنه  
فرض القيام وتعقب بأن القيام اتفق على بدل وهو القعود فاقتربا وأجاب ابن المنذر عن  
الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن التام يجب عليه قضاء الصلاة لا يقع طلاقه فاقتربا وقال ابن  
بطال الأصل في السكران العقل والكرشي طرأ على عقله فلهما وقع منه من كلام مفهوم فهو  
محمول على الأصل حتى ثبت ذهاب عقله (قوله) وقال ابن عباس طلاق السكران والمستكره  
ليس بجائز وصله ابن أبي شيبة وسعد بن منصور جميعاً عن هشيم عن عبد الله بن طلحة الخزاعي  
عن أبي زيد المزي عن عكرمة عن ابن عباس قال ليس لسكران ولا مضطهد طلاق المضطهد  
بضامجة مسكتة ثم طأه مغلطة مفتوحة ثم طأه ثم مغلطة هو المغلوب المقهور وقوله ليس بجائز  
أي واقع إذا عقل لسكران المغلوب على عقله ولا اختياراً للمستكره (قوله) وقال عقبه بن عاصم  
لا يجوز طلاق الموسوس أي لا يقع لأن الوسوسة حديث النفس ولا مؤاخذه بما يقع في  
النفس كالبساق (قوله) وقال عطاء اذا بدأ بالطلاق فله شرطه تقدم مشروعي باب الشرط  
في الطلاق وتقدم عن عطاء وسعد بن المسيب والحسن وبين من وصله عنهم ومن خالف  
في ذلك (قوله) وقال نافع طلق رجل امراً أنه البتة ان خرجت فقال ابن عمر ان خرجت فقد ثبت  
منه وان لم يخرج فليس بشيء أمأقوله البتة فإنه بالنصب على المصدر قال الكرماني هنا قال  
النكاح قطع هذه البتة بعزل عن القياس اه وفي دعوى أنها قال بالقطع نظر فان ألف البتة  
ألف وصل قطعاً والذي قاله أهل اللغة البتة النطق وهو تفصيلها عن المراد أنها انقال  
بالقطع وأمأقوله ثبت فيضم الموحدة وتشديد المنة المفتوحة على البناء المعجول ومناسبة  
ذكر هذا هنا وان كانت المسائل المتقدمة البتة تقدمت موافقة ابن عمر الجمهوري أن لا ترق في  
الشرط بين أن يتقدم أو يتأخر وهذا نظير مناسبة أثر عطاء وكذا ما بعد هذا وقد أخرج سعيد  
ابن منصور من وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبتة ثلاث (قوله) وقال الزهري  
فبين قال ان لم يفعل كذا وكذا فامر أن يطلق ثلاثاً ليس له طلاق وعقد عليه حين حلف تلك  
البين فان سعى أجلاً رآه وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأماته أي يدين فيها

تخ

٤٥٣/٤

وقال ابراهيم بن قال  
لا حاجة لي فيك فنتبه  
وطلاق كل قوم بلسانهم  
وقال قتادة اذا قال اذا  
جاءت فانت طالق ثلاثا  
يفشاها عند كل طهر مرة  
فان استبان جله انقذت بانته  
منه وقال الحسن اذا قال  
الحق بأهلك فنتبه وقال ابن  
عباس الطلاق عن وطهر  
والعتاق مأورد به وجه الله  
وقال الزهري ان قال ما أنت  
بامرأتي فنتبه وان نوى طلاقا  
فهو مانوي وقال علي ألم تعلم  
أن القلم رفع عن ثلاثة عن  
المجنون حتى يفيق وعن  
الصبي حتى يدرك وعن  
النائم حتى يستيقظ

بينه وبين الله تعالى أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مختصرا ولظنه في الرجلين  
يخلفان بالطلاق والعتاقه على أمر يختلطان فيه ولم يسم على واحد منهما مائة على قوله قال  
يذنان ويحملان من ذلك ما يحملان وعن معمر عن سمع الحسن مثله (قوله وقال ابراهيم  
ان قال لا حاجة لي فيك فنتبه) أي ان قصد طلاقا فطلق والافلا قال ابن أبي شبة حدثنا  
حنص هو ابن غياث عن اسمعيل عن ابراهيم في رجل قال لامرأته لا حاجة لي فيك قال فنتبه وعن  
وكيع عن شعبة سألت الحكم وجادا قالان نوى طلاقا فواحدة وهو أحق بها (قوله وطلاق  
كل قوم بلسانهم) واصله ابن أبي شبة قال حدثنا ادريس قال حدثنا ابن أبي ادريس وجابر  
قالا لول عن مطرف والثالثي عن المغيرة كلاهما عن ابراهيم قال طلاق المجني بلسان جائز  
ومن طريق سعد بن جبير قال اذا طلق الرجل بالقارسة يلزمه (قوله وقال قتادة اذا قال اذا  
جاءت فانت طالق ثلاثا يفشاها عند كل طهر مرة فان استبان جله انقذت بانته) واصله ابن  
أبي شبة عن عبد الاعلى عن سعد بن أبي عروة عن قتادة مثله لكن قال عند كل طهر مرة ثم  
بعك حتى تطهر وذكر بقبته نحوه ومن طريق أشعث عن الحسن يفشاها اذا طهرت من  
الحيض ثم بعك عنها الى مثل ذلك وقال ابن سيرين يفشاها حتى تحمد وبها قال الجمهور  
واختلفت الرواية عن مالك في رواية ابن السليم ان وطهر مرة بعد التعليق طلقت سواء  
استبان بها جله أم لا وان وطهرها في الطهر الذي قال اها ذلك بعد الطهر طلقت كانها وتقبه  
المطهرى بالانفاق على أن مثل ذلك اذا وقع في تعليق العتق لا يقع الا اذا وجد الشرط قال  
فكذلك الطلاق فليكن (قوله وقال الحسن اذا قال الحق بأهلك فنتبه) واصله عبد الرزاق باللفظ  
هو مانوي وأخرجه ابن أبي شبة من وجه آخر عن الحسن في رجل قال لامرأته اخرجي استبرئي  
اذهي لا حاجة لي فيك هي فطلقة ان نوى الطلاق (قوله وقال ابن عباس الطلاق عن وطهر  
والعتاق مأورد به وجه الله) أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته الا عند الحاجة كالنكاح  
بجلاف العتق فانه مطلوب دغا والوطر فتحتب الحاجة قال أهل اللغة ولا ينبغي منها فعل (قوله  
وقال الزهري ان قال ما أنت بامرأتي فنتبه وان نوى طلاقا فهو مانوي) واصله ابن أبي شبة عن  
عبد الاعلى عن معمر عن الزهري في رجل قال لامرأته لست لي بامرأة قال فهو مانوي ومن  
طريق قتادة اذا واجهها به وأراد الطلاق فهي واحدة وعن ابراهيم ان كر ذلك مرارا ما أراه  
أراد الا الطلاق وعن قتادة ان أراد طلاقا فطلقت ويوقف سعد بن المسيب وقال الميثقي  
كذبه وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع بذلك طلاق (قوله وقال علي ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن  
المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ) واصله الغوي في المعديات  
عن علي بن الجعد عن شعبة عن الاعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس أن عراقي مجنون قد زنت  
وهي حبلى فأراد أن يرجمها فقال له علي أما بالملك أن القلم قد وضع عن ثلاثة قد ذكره وتابعه ابن  
نعمر وو كيع وغير واحد عن الاعمش ورواه جرير بن حازم عن الاعمش فصريحه فسم بالرفع  
أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه وأخرجه الترمذي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان  
مر فوعا وموقوف لكن لم يذكر فيه ابن عباس جملة عن أبي ظبيان عن علي وروح الموقوف  
على المرفوع وأخذت من هذا الحديث الجمهور لكن اختلفوا في إيقاع طلاق الصبي فمن

تغ

٤٥٤١٤

وقال على وكل طلاق جائز الا  
طلاق المعتوه \* حدثنا  
مسلم حدثنا هشام  
حدثنا قتادة عن زرارة بن  
أوفى عن أبي هريرة رضي  
الله عنه عن النبي صلى الله  
الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز  
عن أمتي ما حدثت به  
أنفسها ما لم تعمل أو تسمك

٥٢٦٩

ع

تحفة

٩٢٨٩٦

ابن السبب والحسن يلزمه اذا عقل ومنز وحده عند أجدان يطبق الصام ويحصى الصلاة وعند  
عطاء اذا بلغ اثني عشر سنة وعن مالك رواية اذا ناهز الاحتلام (قوله وقال على وكل طلاق  
جائز الاطلاق المعتوه) وصله البغوي في المحدثين عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعشى عن  
ابراهيم التيمي عن عابس بن ربيعة أن علياً قال كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه وهكذا أخرجه  
سعيد بن منصور وعن جماعة من أصحاب الأعشى عنه شرح في بعضها بسامع عابس بن ربيعة من  
علي وقد ورد فيه حديث مر فروع أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مثله قول علي وزاد  
في آخره الخلف على عقله وهو من رواية عطاء بن يعلان وهو ضعيف جداً والمراد بالمعتوه وهو  
بفتح الميم وسكون المهملة وتضم المثناة وسكون الواو بعدها هاء الناقص العقل فدخل فيه  
الطفل والمجنون والسكران والجور على عدم اعتبار ما يصد منه وقبه خلاف قديم ذكر ابن أبي  
شيبعة من طريق نافع أن المحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معها وهما قدامها بن عمر بالعبدة  
فقبل له المعتوه فقال ألم أجمع الله استغنى المعتوه وطلافاً ولا غيره وذكر ابن أبي شيبعة عن  
الشعبي وابراهيم وغير واحد مثل قول علي (قوله حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم وهشام  
عمر الدستوائي (قوله عن زرارة) تقدم القول فيه في أوائل العتق وذكر فيه بعض فوائد وبأني  
بفتح الهمزة وكب الألف والذور وقوله ما حدثت به أنفسها بالفتح على المعهولة وذكر المطرزي  
عن أهل اللغة أنهم يقولون بالضم يريدون بغير اختيارها وقد استدل جماعة على عن عبد الرحمن  
ابن مهدي قال ليس عند قتادة حديث أحسن من هذا وهذا الحديث صحيح في أن الموسوس  
لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون وأولى منه بذلك واحتج الطحاوي بهذا الحديث للجمهورين قال  
لامرأته أنت طلاق ونوى في نفسه ثلاثاً أنه لا يقع الا واحدة خلافاً لما في ومن واقعه قال  
لان الحبر دل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق بنية لا لفظ معها وتعب بأنه لفظ بالطلاق ونوى  
الفرقة التامة فهي بنية جميع اللفظ واحتج به أيضاً من قال فيمن قال لامرأته أفلانة ونوى بذلك  
طلاقها أنها لا تطلق خلافاً لما لا وغيره لان الطلاق لا يقع بالنسبة دون اللفظ ولم يأت بصيغة  
لا صريحة ولا كتابة واستدل به على أن من كذب الطلاق طاعت امرأته لانه عزم بقلبه وعلى  
بكتابه وهو قول الجمهور بشرط مالك فيه الاستمالة على ذلك واحتج من قال اذا طلق في نفسه  
طلقت وهو مروى عن ابن سيرين والزهري وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقواها ابن  
العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر من أسرى المعصية أثم وكذلك من رأى به عمله  
واجب وكذا من قذف مسلماً بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان وأوجب بأن  
الغفوع عن حديث النفس من فضائل هذه الأمة والمصر على الكفر ليس منهم وبأن المصر على  
المعصية الا أنهم تقدم له العمل بالمعصية لامن لم يعمل بمعصية قط وأما الرأى والمحب وغير ذلك  
فكله متعلق بالأعمال واحتج الخطابي بالاجماع على أن من عزم على الظاهر لا يصير مظاهراً قال  
وكذلك الطلاق وكذلك الوجدت نفسه بالذوق لم يكن فاذ لو كان حديث النفس يؤثر لا بطل  
الصلاة وقدر الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم يطل وتقدم البحث في  
الصلاة في ذلك في قول عراقي لاجهز جيشي وأباني الصلاة الحديث الثاني حديث جابر بن ربيعة  
الذي أخرجه ابن أبي عمير عن طريق يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر وسياق في شرحه

تغ وقال قتادة اذ اطلق في نفسه فليس بشئ (٢٤٦) «حدثنا» صبيح اخبرني ابن زهيب عن نوس عن ابن شهاب قال اخبرني أبو سلمة بن

عبد الرحمن عن جابر بن رجلا مستوفى في كتاب الحدود والمراد منه ما اشار اليه في الترجمة من قوله هل كان بك جنون فان مقتضاه انه لو كان مجنوناً لم يعمل بالقرارة وسعى الاستبهاً هل كان بك جنوناً وهل يحسن تارة وتفتي تارة وذلك انه كان حين الخطابة قد قاي بهل أن يكون وجهه الخطاب والمراد منه الاستبهاً من حضر عن يعرف حاله وسأني ب ذلك ان شاء الله تعالى الحديث الثالث حديث أبي ذر ربة في القصة المذكورة ووردها من طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلمة وسعد بن المسيب جباع عن أبي هريرة وسأني شرحها أيضاً في الحدود وقوله في هذه الرواية ان لا تستدزني بفتح الهاء وقوس كسر الخاء المجبة أي المتأخر عن السعادة قبل معناه الارذل (قوله) وقال قتادة اذ اطلق في نفسه فليس بشئ وصله عبد الرزق عن معمر بن قنادة قال من طلق سراق في نفسه فليس طلاقاً لك بشئ وهذا قول الجعفي وروى عنه ابن سيرين وابن شهاب فقال اذ اطلق يعني رواية عن مالك (تنبه) «وقع هذا الاثر عن قتادة في رواية السني عقب حديث قتادة المرفوع المذكور وهذا فلما ساقه من طريق قتادة عن زرارة عن أبي هريرة نذكر الحديث المرفوع قال بعد هل قال قتادة نذكره مذكروا الصنف في الباب ثلاثة أحاديث الحديث الاول (قوله) وعن الزهري قال فأنه من سجع جابر ابن عبد الله هو بطوف على قوله شعيب عن الزهري الخ وقد تقدم من رواية نوس عن الزهري من أبي سلمة فحصل أن يكون أنهم لمناحدث به شعيباً ويحتمل أن يكون هذا القدر عند سعد بن غير أبي سلمة فأن رجح في رواية نوس عنه وقوله في هذه الزيادة أنه قال معجبة وقاف أي أصلاً به جندوها وقوله بفتح الجيم والميم وراى أي أسرع عاباً (قوله) خلع بعض المجبة وسكون اللام هو في اللغة فراق الزوج على ما لا خلاف من خلع الزوج لان المرأة لباس الرجل معنى وضم صدره مفرقة بين الحسي والمعنوي وذكر أبو بكر بن مردد في ماليتها أنه أول خلع كان في الدنيا أن عامر بن الظرب بفتح المجبة وكسر الراء ثم هو حدث نوح ابنته من ابن أخيه عامر بن الحرث بن الظرب فلما دخلت عليه ففرت منه فقتلها كالإيها فقال لا أجمع عليك فراقاً أعش وملك وقد خلعتم منك عما عطيتمها قال فرغم العلماء أن هذا كان أول خلع في الحرب اه وأما أول خلع في الاسلام فسأني ذكر بعد قليل وبهي أيضاً أدبية وافته وأجمع العلماء على شروعيته لا بكونه من عبد الله المزي التاب المهور فانه قال لا يحل للرجل أن يأخذ من امرأته في مقابل فراقها ثم قال قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً فأوردوا عليه فلا جناح عليهم ما فيها ففتنت به فادعى نسخها بآية النساء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه وقد منع شذروه بقوله تعالى في النساء أيضاً فان طين لكم عن شيء منه نفساً فكلوه وبشوة فيها فلا جناح عليكم ما أن يصلحوا الآية والحديث وكأنهم ثبت عندنا ولم يلقوه انه قد لا جناح بعنده عن اعتبار وإن آية النساء مخصوصة بآية البقرة وبآية النساء الاخرتين وضابطهما فراق الرجل زوجته يذل قال لا عوض يحصل لجهة الزوج وهو مكروه الا في حال تحفة أن لا يشبه واحد منهم ما ما أمر به وقد فسأني ذلك عن كراهة العشرة والسرور خلقاً وكذا ترفع الكراهة اذا احتاجا المعيشة حيث يقول الالبينة الكبرى (قوله) وكيف الطلاق فيه) أي هل يقع الطلاق بمجرد أو لا يقع حتى يذكر الطلاق اما باللفظ واما بالنية واللعان فيهما اذا وقع الخلع مجردا عن الطلاق لفظاً ونية ثلاثة آراء وهي أقوال للشافعي أحدها ما نص عليه في أكثر كتبه الجديدة

عبد الرحمن عن جابر بن رجلا من أسلم أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فقال ان قد دزني فأعرض عنه فسئني لشيء الذي أعرض فيه سألني نفسه أربع شهادات فدمعها فقال هل بك جنون هل أصحفت قال نعم فأمر به أن يرجع بالمصلى فلما أدلتها بالحجارة جرح حتى أدرك بالحجارة فقتل «حدثنا أبو الميثان أخيراً» شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعد بن المسيب أن أبا هريرة قال قال رجل من أسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله ان الآخر قد دزني يعني نفسه فأعرض عنه فسئني لشيء وجهه الذي أعرض فيه فقال يا رسول الله ان الآخر قد دزني فأعرض عنه ففني لشيء وجهه الذي أعرض فيه فقال له ذلك فأعرض عنه فتبني له الزانية فلما سأل على نفسه أربع شهادات دعاه فقال هل بك جنون قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب رواية فالجوه وكان قد أحسنه وعن الزهري قال فأنه من سجع جابر بن عبد الله انضاري قال كنت فيمن رجعت رجلاً بالمصلى بلدي فلما أدلتها بالحجارة جرح حتى أدركها بالمطرفة ففراقها حتى مات (باب الخلع) وكيف الطلاق فيه

٥٥٩١٤

٥٢١١٤

تحفة

١٥١٥٨

٥٢٢٢

تحفة

٢١٦٩



أن الطلع مطلق وهو قول الجمهور فإذا وقع بلفظ الطلع وما تصرف منه نقص العدد وكذا إن وقع  
 بغير لفظه مقروناً بنسبه وقد نص الشافعي في الاملاء على أنه من سرائح النكاح وحجة الجمهور وأنه  
 لفظ لا يملكه إلا الزوج فيكون طلاقاً ولو كان قد مضى ما جاز على غير ما صدق كالأمانة لكن  
 الجمهور على جوازها بما نقل وكثيراً ما دل على أنه طلاق والثاني وهو قول الشافعي في التقديم وقد كره في  
 أحكام الترتيب من الجديد أنه فسح وليس بطلاق وسخ ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وعن  
 ابن الزبير روى عن عثمان وعلى وعكرمة وطاوس وهو مشهور بذهب أحد ساذ كفي الكلام  
 على شرح حديث الباب ما يقويه وقد استشكله بعض الجليل الثاني بأنه اتفاق على أن من جعل  
 أمراً لا يدهون أو ياتى النكاح فطلعت نفسها طلق وتعتب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ  
 طلاق ولا ينفردوا بلفظ الطلع صريحاً أو ما عام مقامه من اللفظ مع أنه فإنه لا يكون فصيحاً  
 تقع به الشقة ولا يقع به طلاق واختلف الشافعية فيما إذا نوى بالطلع الطلاق أو غيره على أنه فسح  
 هل يقع الطلاق أولاً ورجح الامام عدم الوقوع وأصح أنه صريح في بابه بوجهة فإذا كان محل خلاف  
 في صرف جالب إلى غيره وصريحاً أو ما جازع والاكثري وقوع الطلاق وتقبله الخوارزمي عن نص  
 المتقدم قال وهو فسح لا ينقص عدد الطلاق إلا أن يشوبه الطلاق ويتحدث فيما اختاره الامام  
 أن الطعاري نقل الاجماع على أنه إذا نوى بالطلع النكاح وقع الطلاق وإن محل الخلاف فيما إذا  
 لم يصرح بالطلاق ولم يشوهد الثالث إذا لم يشوهد النكاح لا يقع به فرقاً أحداً ونص عليه في الامم وقوله  
 السبكي من المتأخرين وقد كره من نص المروزي في كتاب اختلاف العلماء أنه آخر قول الشافعي  
 في تحليل وقوله عز وجل ولا يحمل لكم أن تأخذوا بما آتتوهن شيئاً إلا أن يخافن أن لا يعيها لود الله  
 زاد ما يرى في ذم قوله الظالمون وعند التسبي بعد قوله يخافن الآية وبذلك ذلك يبين تمام المراد  
 وهو بقوله فلا جناح عليكم فيما أنتم به عتديتم من قولها فان خفتهم من منع الطلع إلا  
 إذا حصل الشقاق من الزوجين معا ساذ كفي الكلام على أثر طاوس - إن ذلك (قوله) وأجاز عمر  
 الطلع دون السلطان أي بغير إذنه وصله ابن أبي شيبة من طريق خبيثة بن عبد الرحمن قال أتى بشر  
 ابن مروان في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يميزه فقال له عبد الله بن شهاب الخولي قد أتى عمر في  
 خلع أنجزه وأشار المصنف إلى خلاف ذلك أخرجه سعيد بن منصور - أشعث بن عمار - أبو أيوب  
 عن الحسن البصري قال لا يجوز الطلع دون السلطان وقال جابر بن زيد عن يحيى بن عتيق عن  
 محمد بن سيرين كانوا يقولون قد كرم الله وأختره أبو عبيد واستدل بقوله تعالى فإن خفتهم أن  
 لا يتحيأحدوا لله وبشوله تعالى وإن خفتهم شقاق بينهم ما فاعشوا حكم من أهله وحكم من أهلها  
 قال فجعل الخوف لغير الزوجين ولم يقل فإن خافوا وقوى ذلك بقرائنه في آية الباب إلا أن يخافا  
 بضم واو على البناء للمجهول قال والمراد الولاية ورده الفهم بأنه قول لا يساعد الاعراب ولا  
 اللفظ ولا المعنى والطعاري ما يأنه شاهد مخالفاً لمعاليه الجرم الغنير ومن حيث النظران الطلاق  
 جائز دون الحاكم فكذلك الطلع ثم الذي ذهب إليه بعضي عن أن وجود الشقاق شرط في الطلع  
 والجمهور على خلافه وأما لو كان الية بأنها جرت على حكم الغالب وقد أكره قتادة هذا على  
 الحسن فأخرج سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح عن قتادة عن الحسن أنه قال قتادة ما أخذ  
 الحسن هذا إلا عن زياد يعني حيث كان أمير العراق معاوية (قلت) وزيد ليس أهلاً لا يقتدي به

وقوله عز وجل ولا يحمل  
 لكم أن تأخذوا بما آتتوهن  
 شيئاً إلا أن يخافن أن لا  
 يعيها لود الله وأجاز  
 عمر الطلع دون السلطان  
 نص

٤٥٩/٤

(قوله) وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها) العقاص بكسر الميم له وتحفيف القاف وآخره صادمه له جمع عقصة وعومار بط به شعر الرأس بعد جمعه وأثر عثمان هذا رواه موصولاً في أمالي أبي القاسم بن بشران من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت اختاهت من زوجي بمادون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان وأخرجه البيهقي من طريق روح بن القاسم عن ابن عقيل طولا وقال في آخره قد فعلت به كل شيء حتى أجنب الباب بيني وبينه وهذا يدل على أن معنى دون سوى أي أجاز الرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ماسوى عقاص رأسها وقال سعيد بن مسعود وحدثنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم كان يقول الخلع مادون عقاص رأسها وعن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد يأخذ من الختلة حتى عقاصها ومن طريق أبي بصير بن ذؤيب إذا خلعهما جاز أن يأخذ منها كثر ما أعطاهما ثم لا فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وسنده صحيح ووجدت أثر عثمان باللفظ آخر أخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع بنت معوذ من طبقات النساء قال أنا ناجي بن عبد الله بن سليمان حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت كان بيني وبين أبي كلام وكان زوجيها قالت ففعلت لك كل شيء وفارقني قال قد فعلت فأخذوا لك كل شيء حتى فرأيتي فبُعث عثمان وهو محمور فقال انشروط أملك أخذ كل شيء حتى عقاص رأسها قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع كثر ما أعطاه وقال مالك لم أر أحدا ممن يقتدي به يمنع ذلك لكنه ليس من مكاهم الاختلاق وسباني ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة في الكلام على حديث الباب (قوله) وقال طاوس الآن يخافا لا يقيم أحدهما الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والعصبة ولم يقل قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل للثمن جنباً) هذا التعليق اختصره البخاري من أثره صلة عبد الرزاق قال أنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس وقلت له ما كان أولك يقول في التدهاء قال كان يقول ما قال الله تعالى الآن يخافا أن لا يقيم أحدهما الله ولم يكن يقول قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل للثمن جنباً ولكنه يقول الآن يخافا أن لا يقيم أحدهما الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والعصبة قال ابن التين فظاهر سياق البخاري أن قوله ولم يقل الحسن كلامه ولكن قد نقل الكلام المذكور عن ابن جريج قال ولا يعد أن يكون ظهيرة ما ظهر لابن جريج (قلت) وكأنه لم يفت على الأمر موصولاً فتكف ما قال والذي قال ولم يقل هو ابن طاوس وأخذني عنه الذي هو أوه طاوس وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس وإن التدهاء لا يجوز حتى تعصي المرأة الرجل فصار ومه ما حتى تقول لا أغتسل للثمن جنباً وهو منقول عن الشعبي وغيره أخرج سعيد بن منصور عن هشيم أنا أنا - هـ - بن أبي خلد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها لا أطيع لك أمراً وأبرأ لك قسمي ولا أغتسل للثمن جنباً قال إذا كرهنه فلما أخذتها وأجل عنها وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن في قوله الآن يخافا أن لا يقيم أحدهما الله قال ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل للثمن جنباً ومن طريق حميد بن عبد الرحمن قال يطيب الخلع إذا قالت لا أغتسل للثمن جنباً فحوله ومن طريق علي بن نحوه ولكن يسندوا والظاهر أن المنقول في ذلك عن الحسن وغيره ما هو الأعلى سبل المثال ولا يثبت شرطا في جواز الخلع والله أعلم

وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها وقال طاوس الآن يخافا أن لا يقيم أحدهما الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والعصبة ولم يقل قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل للثمن جنباً

٥٢٢٣

س

تحفة

٦٠٥٢

حدثني أزهر بن جليل حدثنا  
عبد الوهاب الثقفي حدثنا  
خالد بن عكرمة عن ابن  
عباس أن امرأة ثابت بن  
قيس

وقد جامع عن غطراوس نحو قوله فروى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم أنه سئل عن قوله تعالى  
الآن يخافان لا يخافا حدود الله قال إنما افترض عليهم ما في العشرة والعجبة ومن طريق هشام بن  
عروة عن أبيه أنه كان يقول لا يحل له الله ما حتى يكون الناس من قبلها ولم يكن يقول لا يحل  
له حتى تقول لا أبرئك قسمي ولا غنسل الل من جنبه (قوله حدثني أزهر بن جليل) هو بصري  
يكنى أبا محمد مات سنة إحدى وخمسين وما شئت ولم يخرج عنه البخاري في الجامع غيره هذا الموضع  
وقد أخرجه النسائي أيضا عنه وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كما سألني لكن  
جاء الحديث موصولاً من طريق أخرى كما ذكر في الباب أيضا (قوله حدثنا خالد) هو ابن مهران  
الحذاء (قوله أن امرأة ثابت بن قيس) أي ابن شماس بن عجمه ثم هسهله خطب الانصار تقدم  
ذكره في المنقب وأهم في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطرق التي بعده ما وجدت في آخر الباب  
في طريق جاد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسلاً جله ووقع في الرواية الثانية أن أخت  
عبد الله بن أبي يحيى كبير الخبز وراؤس النفاق الذي تقدم خبره في تفسيره روى عنه في  
تفسيره روى عنه في تفسيره روى عنه في تفسيره روى عنه في تفسيره روى عنه في تفسيره  
عباس أن جليل بنت سائل جاءت الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي وسأول امرأة اختلف فيها  
هل هي أم أي أو امرأة أنه ووقع في رواية النسائي والبيهقي من حديث الربيع بنت موهدة أن  
ثابت بن قيس بن شماس شرب امرأة أنه فكسر يدها وهي جليل بنت عبد الله بن أبي قحافة  
يشتكي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث بذلك جزم ابن سعد في الطبقات فقال جليل  
بنت عبد الله بن أبي سلمة وبابيت وكانت تحت حنظلة بن أبي عامر غيل الملائكة فقتل عنها  
بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حنظلة خلف عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنه محمد ثم  
اختلفت منه فتروجها ما للابن الدخشم ثم خيب بن أساف ووقع في رواية جراح بن محمد عن ابن  
جريح أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده بنت عبد الله بن أبي الزبير  
سأول وكان أصدقها حديثه فكرهته الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوي صحيح إسناده  
ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لا تنافي أن يكون لها إسمان أو أحدهما لقب وان لم يؤخذ بهذا  
الجمع فالوصول أصح وقد اعتقد بقول أهل النسب أن اسمها جليل وبه جزم الديلماني وذكر أنها  
كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقة أمهما خولة بنت المنذر بن حرام قال الديلماني  
والذي وقع في البخاري من أم ثابت أبي وهب (قلت) ولا يليق الإطلاق كونهما ثقات الذي وقع  
فيه أخت عبد الله بن أبي وهب أخت عبد الله بلاء لكن نسب أخوها في هذه الرواية إلى جده  
أي كانت هي في رواية قتادة إلى جدتها سأول فيها جميع بين المختلف من ذلك وأما ابن الأثير  
ونسبه التوروي جزم ما بان قول من قال أنها بنت عبد الله بن أبي وهب وان الصواب أنها أخت  
عبد الله بن أبي وليس كما قالوا بل الجمع أولى وجمع بعضهم بالتحاد اسم المرأة وعنها وان ما تناخا مع  
الثنتين واحدة بعد أخرى ولا يخفى بعده ولا سيما مع اتحاد المخرج وقد كثرت نسبة النخس إلى  
جده إذا كان مشهوراً والأصل عدم التعدد حتى يثبت صريحاً جاء في اسم امرأة ثابت بن  
قيس قولان آخر أن أحدهما أنها مرسلاً المتفالة أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن  
إسحق حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت اختلفت من

زوسي قد كرت قصة فيها اتسع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في صريح المغالبة  
 وكانت تحت ثابت بن قيس فالتفت منه واسناده جيد قال البيهقي اضطرب الحديث في تسمية  
 امرأة ثابت وعكر أن يكون الخلق تعدد من ثابت انتهى وتسميها صريح يمكن ردده الاول لان  
 المغالبة وعكر ينفخ الميم ويختفف العين المجهمة نسبة الى مغالبة وعكر امرأة من الخزرج ولدت  
 لعمر بن مالك بن النخار ولده عبداف بن عدي بن النخار يعرفون كلهم بنى مغالبة ومنهم عبد الله  
 ابن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج فاذا كان آل عبد الله بن أبي من بنى مغالبة فيكون  
 الوهم وقع في اسمها أو يكون صريح اسمائنا أو بعضها لقب لها والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة  
 بنت سهل آخر جه مالئ في الموطن يعني بن سبه د الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن  
 حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خرج الى الصنع فوجد حبيبة عند باب في الغلس من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل قال لما سألت  
 قالت لا تأول ثابت ابن قيس لوجه الحديث وآخر جه أصحاب السنين الثلاثة وصحبه ابن خزيمة  
 وابن حبان من هذا الوجه وآخر جه أبو داود من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن  
 عمرة بنت عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت قال ابن عبد البر اختلف في امرأة ثابت بن  
 قيس قد ذكر البصريون أنها حبيبة بنت أبي ذر كما يدعون أنها حبيبة بنت سهل (قلت) والذي  
 يظهر أنهم ما قصصنا وقتنا إلا أن أشهر الخبرين صحة الطريقين واختلف السابقين  
 بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية حبيبة وتسميها فان ساق قصة هامة تقارب فامسك رد  
 الاختلاف فيه الى الواقع وسأين الاختلاف القصتين عند ساق القصة فامسك رد  
 البراز من حديث عمر قال أول تحت لعة في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس  
 الحديث وهذا على قدر التعدد يقتضي ان ثمانية زوج حبيبة قبل حبيبة ولو لم يكن في ثبوت  
 ما ذكره البصريون الا كون محمد بن ثابت بن قيس من حبيبة لا يمكن دليلا على صحة تزوج ثابت  
 بحبيبة (تبينه) ه وقع لابن الجوزي في تنقيحه أنها سهلة بنت حبيب فأنه الامم قلوبا  
 والصواب حبيبة بنت سهل وقد ترجم لها ابن سبه في الطبقات فقال بنت سهل بن نعلمة بن  
 الحرث وسأى تسميها الى مالك بن النخار وأخرج حديثا عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال  
 كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس وكان في خلقه شدة قد كثره وحدث مالك وزاد في  
 آخر وقد كن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتر وجهها ثم كره ذلك لغيره الا انصار وكره أن  
 يسوهم في نسائهم (قوله) أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس في  
 رواية ابراهيم بن طهمان عن أبي بصير التي عاقت هنادي وصالها الاسماعيلي جاءت امرأة ثابت  
 ابن قيس بن شماس الانصاري وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة فقالت أبي  
 وأخي آخر جه البيهقي (قوله) ما أعجب عليه) بضم المثناة فوق ويجوز كسرهما من العتاب يقال  
 عتب على فلان أعجب عتابا والاسم العتبة والعتاب هو الخطأ بالذلال وفي رواية بكسر العين  
 بعد ما تحتها نسبة كنة من العيب وهي التي بالمراد (قوله) في خلق ولادين) بضم اللام المجهمة واللام  
 ويجوز ما كانها أي لأراد مفارقة لسوء خلقه ولا نقصان دينه زاد في رواية أبو المذكرة  
 ولكن لا طيبة كذا فيه لم يذكره عن عدم الطائفة وبه الاسماعيلي في روايته ثم البيهقي بالخط

أنت النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقالت يا رسول الله  
 ثابت بن قيس ما أعجب عليه  
 في خلق ولادين

لأطيقه بقضا وهذا ظاهر والله لم يصنع بها شيأ يقتضي الشكوى منه به ولكن تقدم من رواية  
التسائي في كسر يدها فيجمل على أنها أرادت أن تسي الخلق لكن ما تعيبه بذلك بل بشئ آخر  
وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود أنه ضربها فكسر بعضها لكن لم تنسكه واحدة  
منها بسبب ذلك بل وقع التصريح بسبب آخر وهو أنه كان دميم الخلقة في حديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده عند ابن ماجه كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلا دميما  
فقال والله لو لا محنة الله إذا دخل على ليصقت في وجهه وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال  
بلغني أنها قالت يا رسول الله في من الجبال ترى وثابت رجل دميم وفي رواية معمر بن سليمان عن  
فضيل عن أبي جبر عن عكرمة عن ابن عباس أن أول خلق كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس  
أنت التي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأيي ورأس ثابت أبدا في زنت  
جانب الخاء فقرأته أقول في عدة قاذوا أشدهم سوادا وقصرهم قامه وأقصمهم وجهها فقال  
أتردين عليه حديثه قالت نعم وإن شأني ففرق بينهما **(قوله ولا يكتفى أكره الكفر في الاسلام)**  
أي أكره أن أقت عند من أتبع فيها يقتضي الكفر واتى أنها أرادت أن يحمله على الكفر  
وبأمرها به اتفاقا بقولها لا أعتب عليه في دين فتهين الجدل على ما قلناه ورواه جبر بن حازم في  
أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جافها إلا أني أخاف الكفر وكانها أشارت إلى أنها قد تحمها لاشدة  
كرهاها على اظهار الكفر لمن يفتخ بكها منهن وهي كانت تعرف أن ذلك حرام لكن  
خشيت أن يجعلها أشدة الغضب على الوقوع فيه ويحتمل أن تريد بالكفر كفران العهد ما ذهب  
تصيرا إلى حق الزوج وقال الطبري المعنى أن يفتي في الاسلام ما يفتي في حكمه من  
تشوؤ فوفرك وغيره مما يتوقع من أشادة الجيلة المغضبة لزوجها إذا كان بالنسب منها فأطاعت  
على ما يفتي في الاسلام الكفر ويحتمل أن يكون في كلامها أنها رأيت أكره لو ازم الكفر  
من المعاداة والشقاق والخصومة ووقع في رواية إبراهيم بن طهمان ولا يكتفى لأطيقه في رواية  
المسلي ولكن قد تقدم منه **(قوله أتردين)** في رواية إبراهيم بن طهمان فتردين والقائه عاطفة  
على مقدره عذوق في رواية جبر بن حازم تردين وهي استسهام بخذوف الادة كادت عليه  
الرواية الأخرى **(قوله حديثه)** أي بسانه ووقع في حديث عمره كان أصدقها الحديث  
المدكور وتولطه وكان تزوجها على حديثه فخل **(قوله قالت نعم)** زاد في حديث عمر فقال  
ثابت أيطيب ذلك يا رسول الله قال نعم **(قوله أقبل الحديث وطلقها تطليقة)** هو أمر ارشاد  
واصلاح لا إيجاب ووقع في رواية جبر بن حازم فتردت عليه وأمره بترافها واستدل بهذا  
السابق على أن النطق ليس بطلاق وفيه نظارة في الحديث ما ثبت ذلك ولا ما يتبعه فان قوله  
طلقها الخ يحتمل أن يراد طلقها على ذلك يكون طلاقا نصريعا على عوض وليس البحث فيها  
الاختلاف فيها لأن وقع اللفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض المطلق بصراحة ولا كناية  
هل يكون النطق طلاقا أو خفا وكذا ليس فيه التصريح بان الخلع وقع قبل الملاقاة وبالعكس  
نعم في رواية خالد المرسل الثانية أعادبت الباب فتردت وأمره فطلقها وليس صريحاً في تقدم  
الطبيقة على الأمر بالطلاق بل يحتمل أيضا أن يكون المراد أن أعطت طلقها وليس فيه أيضا

ولكني أكره الكفر في الاسلام  
نقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أتردين عليه حديثه  
قالت نعم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أقبل  
الحديث وطلقها تطليقة

التصريح بوقوع صبغة الخلع ووقع في مرسل أبي البر عشد الدار قطنى فاخذها واخل  
سبلها وفي حديث حبيبة بنت سهل فاخذها منها وجلست في أعلاها لكن معظم الروايات في  
الباب تسميته خاله في رواية عمر بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس أنهم اختلفت من زوجها  
آخرجه أبو داود والترمذي (قوله قال أبو عبد الله) هو البخاري (قوله لا يتابع فيه عن ابن  
عباس) أى لا يتابع أزهري بن جيل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره ومرا ذلك  
خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطعان عن خالد  
وهو الحذاء عن عكرمة مرسلًا ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا وعن أيوب  
موصولًا ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصلة وصلها الاسماعيلي (قوله حدثنا قراة)  
بضم القاف وتخفيف الراء وآخره دال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان بفتح الميم  
وسكون الزاي وأبو نوح كنيته وهو من كبار الحفاظ وتقوه ولكن خطؤه في حديث واحد حدث  
به عن الثعلبي وخلفه وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ووقع عنده في آخره فرددت عليه  
وأمره ففارقها كذا فيه فرددت عليه بخفي المفعول والمراد الحديث التي وقع ذكرها ووقع عند  
الاسماعيلي من هذا الوجه فأمره أن يأخذها ويعطها ويحكي سبلها (قوله في هذه الرواية  
لا أطيقه) تقدم بيانه وهو في جميع النسخ بالكتاب وذكر الكرماني أن في بعضها أطيقه بالعين  
المهملة وهو تصحيف ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب أيضًا في وصل الخبر وأمره فانتفى  
إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله وخالفه ماجاد بن زيد فقال عن أيوب عن عكرمة  
مرسلًا ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائد منها أن لا كثرة أوصلوا  
وأرسل الأقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أنظره ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على  
المرسل دائمًا ومنها أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العالمان الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد  
وقامت الروايات رواية الضابط المتقن ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة المرتبة إلى صحيح  
وأصح وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الشافعي إذا حصل من قبل المرأة فقط جازا الخلع  
والقعدة ولا يتقدم ذلك وجوده منها مجعًا وأن ذلك يسرع إذا كرهت المرأة عشرة الرجل ولو لم  
يكرها ولم يرم منها ما يقتضي فراقها وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين لا يجوز له أخذ القعدة منها إلا  
أن يرى على طهرها رجلًا آخر جه ابن أبي شيبه وكانهم لم يبلغها الحديث واستدل ابن سيرين  
بظاهر قوله تعالى الآن يأتيين بشيء منكم منعهن وقعب بأن الآية القرآنية فسرت المراد بذلك ما دل  
عليه الحديث ثم ظهر لي لما قاله ابن سيرين توجيهه وهو يخصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل  
بأن يكرها وهي لا تكرها فيصاحبه الفدية منه فوقع النبي عن ذلك الآن برا على فاشحة  
ولا يجدي سنة ولا يجب أن يفضحه فيجوز حينئذ أن ينفذ منها وأخذ منها ما تراضا عليه  
وطلقها فليس في ذلك مخالفة للحدوث لأن الحديث ورد فيها إذا كانت الزكراهة من قبلها  
وأخبار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما وعاوان وقع من أحدهما لا يدفع الاثم  
وهو قوي موافق لظاهر الآية ولا يخالف ما ورد فيه وبه قال طائفة من السجعي وجماعة من  
التابعين وأجاب الطبري وغيره عن ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم تنهجه في الزواج التي أمرت بها

قال أبو عبد الله لا يتابع فيه

عن ابن عباس ع خدني

نفع اسحق الراسطي حدثنا خالد

عن خالد الحذاء عن عكرمة

أن أخذت عبد الله بن أبي

بهذا وقال تزيين حديثه

قالت نعم فرددتها وأمره

يطلقها وقال إبراهيم بن

طهمان عن خالد عن عكرمة

عن النبي صلى الله عليه وسلم

وطلقها وعن أيوب بن أبي شيبة

عن عكرمة عن ابن عباس

أنه قال جاءت امرأة ثابت

ابن قيس إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقالت يا رسول

الله في لا أعتب على ثابت

في دين ولا خلق ولا مكنتي

لا أطيقه فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم فتردين

عليه حديثه قالت نعم

قول الشارح قوله حدثنا

قراة وهو ذكور في السند

بعد اه

كان ذلك من غير الزوج عمنها قال او مقتضا الغضه لها فنسب الخفافه اليها ذلك وعن الحديث  
 بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثاسهل أنت كرهتها كما كرهت أم لا وفيه أن المرأة إذا سأت  
 زوجها الطلاق على مال فطلقةها وقع الطلاق فان لم يقع الطلاق صريحاً ولا نواه فيه الخلاف  
 المتقدم من قبل واستدل ابن قال بأنه فسخ عما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة ففي  
 رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي في قصة امرأة ثابت بن  
 قيس فأمرها أن تعيد بحضة وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت موهذ  
 أن عثمان أمرها أن تعيد بحضة قال وسع عثمان في ذلك فقام رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في امرأة ثابت بن قيس وفي رواية للنسائي والطبراني من حديث الربيع بنت موهذ  
 أن ثابت بن قيس ضرب امرأته فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره خذ النكاح واشمل  
 سبلها قال ثم فأمرها أن تبرص حضة وتطحن بأهاها قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن  
 قال إن الخلع فسخ وليس بطلاق إذ لو كان طلاقاً لم تكن بحضة للعدة اه وقد قال الإمام  
 أحمد إن الخلع فسخ وقال في رواية وأنها لا تحمل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أشهر فلم يكن عنده  
 بين كونه نكاحاً وبين النقص من العدة تلازم واستدل به على أن القعدة لا تكون إلا  
 بما أعطى الرجل المرأة عهداً أو قدرها لقوله صلى الله عليه وسلم أردين عليه حديثه وقوقع  
 في رواية سميد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي  
 فأمرها أن يأخذ منها ولا يزداد وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سميد قال أبو ب لا أخذ  
 ولا تزود ورواه ابن جريح عن عطاء م سلفاً في رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه أما زيادة  
 فلا زائد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الثوري ذكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى ذكر ذلك  
 كله البيهقي قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريح ذكر ابن عباس فيه أخرجه ابوالخ  
 قال وهو غير محفوظ يعني الصواب إرساله وفي مرسل أبي الزبير عن الدارقطني والبيهقي  
 أردين عليه حديثه التي أعطاك قالت ثم وزيادة قال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا  
 ولكن حديثه قالت ثم فأخذ ما له ونحلي سبلها ورجال أسنده ثقات وقوقع في بعض  
 طرقه سمعة أو ابن جرير عن واحد فان كان بينهم صحابي فهو صحيح والافيعضد بهما في لكن  
 ليس فيه دلالة على الشرط فقديكون ذلك وقع على حيدل الإشارة فقهاهما وأخرج عبد الرزاق  
 عن علي لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما وعن طاوس وعطاء الزهري مشدود هو قول أبي حنيفة  
 وأحمد وأحق وأخرج أحمد بن محمد بن إسحق عن عيون بن مهران من أخذ أكثر مما أعطى لم  
 يسر بها حسن ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سميد بن السب قال  
 ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاهما ليدع لها شيأ وقال مالك لم أر أن أسمع أن القعدة يجوز الصدق  
 وبأكرهته لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وحديث حبة بنت سهل فإذا كان  
 الثورين قبلها حصل الزوج ما أخذ منها برضاها وان كان من قبله لم يحل له ويرد عليا أن أخذ  
 وتضي الفرقه وقال الشافعي إذا كانت غير مؤدية لحقه كارهة له حل له أن يأخذ فانه يجوز أن  
 يأخذ منها ما طابت به نفسا فرب سب قال السب أول وقال أحمد بن القاسمي ادعى بعضهم أن المراد  
 بقوله تعالى فيما اقتدت به أي بالصدق وهو مردود لأنه لم يقتد في الآية بذلك وفيه أن الخلع

حدثنا محمد بن عبد الله بن  
المبارك الخرمي حدثنا فراد  
أبو نوح حدثنا جبر بن حازم  
عن أبيه عن عكرمة عن  
ابن عباس رضي الله عنهما  
قال جاءت امرأة ثابت بن  
قيس بن شماس إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالت  
يا رسول الله ما أتيتك على  
ثابت في دين ولا خلق إلا  
أني أخاف الكفر فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فتردي عليه حديثه  
قالت نعم فتردت عليه وأمره  
فقارها حدثنا سليمان  
حدثنا جاد عن أبيه عن  
عكرمة أن رجلاً فذكر  
الحديث \* (باب الشقاق  
تحفة وهل يشير بالخلع عند  
الضرورة وقوله تعالى وإن  
خفتم شقاق بينهما الآية)

جائز في الخلع لا يصل الله عليه وسلم لم يستعملها أحداً حتى أم لا لكن يجوز أن يكون ترك  
ذلك لسبق العلم به أو كان قبل نشره فلا دلالة فيه لمن يخدم من منع طلاق الخائن وهذا كله  
تفريع على أن الخلع طلاق وفيه أن الأخبار الواردة في ترهب المرأة من طلب طلاق زوجها  
محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يشترط ذلك الحديث ثوبان أي امرأة أو سالت زوجها الطلاق  
ففرام عليها الرجعة المنة رواء أصحاب السنن وصحهما ابن خزيمة وابن حبان ويدل على تخصيصه  
قوله في بعض طرقه من غير ما بأس والحديث أي هريرة المتزعات والمختلعات هن المناقات أخرجه  
أحمد وأبو داود وفي نسخة نظر لأن الحسن عندنا لا كثير لم يسمع من أي هريرة لكن وقع في رواية  
النسائي قال الحسن لم أسمع من أي هريرة غير هذا الحديث وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع  
هذا إلا من حديث أي هريرة وهو تكلف ومما يمنع أن يكون سماع هذا منه فقط وصار يرسل  
عنه غيره ذلك فتكون قصة في ذلك كقصته مع معة في حديث العقيقة كما يأتي في باب إن شاء  
الله تعالى وقد أخرجه سعد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسل لم يذكر فيه أنه هريرة  
وفيه أن العجاني إذا فتي بخلاف ما روى أن المعتز لما رآه لامرأة لأن ابن عباس روى قصة  
امرأة ثابت بن قيس الدالية على أن الخلع طلاق وكان يفتي بأن الخلع ليس بطلاق لكن ادعى ابن  
عبد البر أنه قد روى ذلك عن ابن عباس أنه لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسح وليس بطلاق إلا طالس  
وفي نظر لأن طالس حافظ قصه فلا يضره تفريده وقد تلي العلماء ذلك بالقبول ولأعلم من  
ذكر الاختلاف في المسئلة الأوجز من ابن عباس كان يراد منه خلعاً ثم أخرج اسمعيل القاضي  
بسنن صحيح عن ابن أبي شيحة أن طالساً قال إن الخلع ليس بطلاق أنكر عليه أهل مكة  
فأعندوه وقال إنما قاله ابن عباس قال اسمعيل لا نعلم أحداً قاله غيره اه ولكن الشأن في كون  
قصة ثابت مبرحة في كون الخلع طلاقاً \* (تكميل) نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختامة  
هي التي اختلفت من جميع مالها وإن المقتسبة التي اقتدت ببعض مالها وإن المارة التي بارأت  
زوجها قبل الدخول قال ابن عبد البر وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض \* (قوله)  
باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة وقوله تعالى وإن خفتم شقاق  
بينهما الآية \* كذا في دروالتنسي ولكن وقع عنده الضرر وزاد غيره ما قابضوا حكمنا أهل  
وحكمنا أهلها إلى قوله شقياً قال ابن بطال أجمع العلماء على أن الخلع طلاق وقوله تعالى وإن  
خفتم شقاق بينهما الحكم وإن المراد بقوله أن لا يوجد من أهلها من يصلح لغيره وأن الحكمين يكون  
أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة لأن لا يوجد من أهلها من يصلح لغيره وأن  
يكون من الجانب من يصلح لذلك وأنها إذا اختلفا لم يتفقوا له ما وإن اتفقا نفذ في الجميع بينهما  
من غير فرق وكل واختلفوا فيما إذا اتفقا على الفرقة فقال مالك والأوزاعي وصحيف بن قيس  
فكر ولاذن من الزوجين وقال الكوفيون والشافعي وأحمد يحتاجان إلى الأذن فأما مالك  
ومن تابعه فألحقوه بالعين والمولى فإن الحاكم يطلق عليهم ما قد ذلك هذا وإن كان الخلع طلاق  
بذلك الحكم وإن أرسل اليهم دل على أن يسلخ القايمة من الجميع أو التفريق اليهم وجرى  
الباقون على الأصل وهو أن الطلاق بيد الزوج فإن أدنى في ذلك والأطلاق عليه الحاكم ثم ذكر  
طرفاً من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الإشارة إليه في الكتاب



٥٢٧٨

ع

تحفة

١١٢٦٧

حدثنا أبو الوليد حدثنا  
الليث عن ابن أبي مليكة  
عن المسور بن مخرمة الزهري  
قال سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول إن نكاح  
استأذنا في أن ينكح علي  
الغير فلا أذن \* (باب  
لا يكون بيع الأمة طلاقاً)

واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ونقل ابن بطل قبله عن المهلب قال إنما  
حاول البخاري بإبراده أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا أذن خلعاً ولا بقوى ذلك لأنه  
قال في الغنيب الآن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي فعدل على الطلاق فإن أراد أن يستدل  
بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع وقال ابن المنبر في الحاشية  
يمكن أن يؤخذ من كونه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله فلا أذن إلى أن علياً يترك الخطبة فإذا ساء  
جواز الإشارة بعدم النكاح التحق به جواز الإشارة بقطع النكاح وقال الكرماني تؤخذ  
مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك فكان الشقاق بينهما وبين علي متوقفاً  
فأراد صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الإيعاز الإشارة وهي مناسبة  
جيدة يؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بحد الذرائع لأن الله تعالى أمر ببيعة الحكمين  
عند خوف الشقاق قبل وقوعه كذا قال المهلب ويحتمل أن يكون المراد بالخوف وجود علامات  
الشقاق المقضى لاستمرار النكاح سوء المعاشرة ﴿قوله﴾ ما لا يكون بيع  
الأمة طلاقاً في رواية المصنفين لولا أنها كانت عصمة ما عليه ما خبرت به دعته لها لأن شراء عائشة  
بشيء لم يجعل عليه التبرؤ بل كن لو كانت عصمة ما عليه ما خبرت به دعته لها لأن شراء عائشة  
كان العتق بآثاره هذا الذي قاله عجب أما أولاً فإن الترجمة مطابقة فإن العتق إذا لم يستلزم  
الطلاق فالبيع بطريق الأولى وأيضاً فإن التخصيص الذي جرى إلى الفرق لم يقع إلا بسبب العتق  
لأسباب البيع وأما ثانياً فإنها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن للتخصيص فائدة وأما ثالثاً فإن أثر كلامه  
يرد له فإنه ثبت ما نأمنه من المطابقة قال ابن بطل اختلف السلف هل يكون بيع الأمة طلاقاً  
فقال الجمهور لا يكون بيعها طلاقاً وروى عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين  
عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا لا يكون طلاقاً وتكسر واظهار قوله تعالى والمحصنات  
من النساء إلا ما ملكت أيما كنكم بحجة الجمهور حيث الباب وهو أن بريرة عتقت فغيرت في  
زوجها قالوا كان طلاقاً يقع بمجرد البيع لم يكن للتخصيص معنى ومن حيث النظر أنه عقد على  
منفعة فلا يطلعه بيع الرقبة كإفائه العين المؤجرة والآية تزلت في المبيعات فهن المراد بذلك العين  
على ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها أنه ملخصاً وما نقله عن الصحابة أخرجه ابن أبي شبة  
بأسانيد فيها انقطاع وفيه عن جابر وأُس أيضاً وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة وفيه  
أيضاً عن عكرمة والشعبي نحوه وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عباس بسند صحيح وروى  
جاذن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا تزوج عبده بأتمته فالطلاق بيد العبد وإذا اشترى  
أمة لها زوج فالطلاق بيد المشتري وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الحسن قال إياك العبد  
طلاقه وحدثت عائشة في قصة بريرة أو رده المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب مطولا  
ومختصراً وطريق ربيعة التي أو ردها عن أو ردها موصولة من طريق مالك عنه عن القاسم  
عن عائشة أو ردها في الأطة ممة من طريق اسمعيل بن جعفر عنه عن القاسم مرسل ولا يضر  
إرساله لأن مالكاً أحفظ من اسمعيل وأتقن وقدوافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم  
وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة لكن صدره بقصة اشتراط الذين يباعونها  
على عائشة أن يكون لهم الولاء وقد تقدم مستوفى في كتاب العتق وكذا رواه عروة وعمر

٥٢٢٩

م س

تحفة

١٧٤٤٩

حدثنا اسمعيل بن عبد الله  
حدثني مالك عن ربيعة بن  
أبي عبد الرحمن عن القاسم  
ابن محمد عن عائشة رضي الله  
عنها زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم قالت كل في  
بريرة ثلاث سنين احدى  
السنين انما اعتقت فخيرت  
في زوجها

والاسود وأمين المكي عن عائشة وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ومنهم من قال عن ابن  
عمر عن عائشة وروى قصة البرمة والجمع وأنس وتقدم حديثه في الهبة وبأبي وروى ابن عباس  
قصة تضرع الماعتت كما يأتي بعد مطرقة كلها صحيحة (قوله كل في بريرة) تقدم ذكرها  
وضبط اسمها في آخر المتن وقيل انها بطنية بفتح التون والموحدة وقيل انها بطنية بكسر  
القاف وسكون الموحدة وقيل ان اسم أبيها صفوان وأن له صحبة واختلف في مواليها في رواية  
أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن بريرة كانت لناس من الانصار  
وكذا عند النسائي من رواية سماعة عن عبد الرحمن ووقع في بعض الشروح لآل أبي  
وهو وهم من قالوا اتقل وهم من أين أحد رواة قصة بريرة عن عائشة الى بريرة وقيل لآل بني  
هلال أخرجه الترمذي من رواية جرير عن هشام بن عروة (قوله ثلاث سنين) وفي رواية هشام  
ابن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ثلاث قضات وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي  
داود قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أربع قضات فذكر نحو حديث عائشة وزاد امرأها  
أن تعد عدة أخرى أخرجه الدارقطني وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فذلك اقتصر  
على ثلاث أنكر أن يخرج ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن  
عائشة قالت أمرت بريرة أن تعد ثلاث حضن وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله تعد عدة  
المرأة ويحتمل ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس تعد بحضة وقد تقدم البحث في عدة المخنثين  
وأن من قال اتخلع فسبح قال تعد بحضة وهذا ليس اختيارا للثقة بنسبها إطلاقا فكان القياس  
أن تعد بحضة لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات  
الصحة وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوي لأن أبيه معشر وان كان  
فيه ضعف لكن يصلح في المناصب وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر  
وزيد بن ثابت وآخرين أن الامة اذا اعتقت تحت العبد فطلاقها طلاق عبيد وعدتها عدة حرة  
وقد قدمت في البحث أن العلماء اختلفوا في قصة بريرة فتصايف وأن بعضهم أوصلها الى أربع مائة  
فائدة ولا يخالف ذلك قول عائشة ثلاث سنين لأن من ادعى عائشة ما وقع من الاحكام فيها مائة صودا  
خاصة لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تعدد قاعدة يستنبط العالم الفطن منها فوائد كثيرة  
وقع التكرار من هذه الحسنة وانضم الى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود فان في ذلك أيضا  
فوائد كثيرة بذور ينابيع النسيب أو الاستنباط أو اقتصر على الثلاث أو الأربع لكونها أظهر  
منها وما عداها غمايل خذ بطريق الاستنباط أو لأنها أهم والحاجة اليها أنس قال القاضي  
عباس معنى ثلاث أو أربع أنما شرعت في قصتها وما يظهر فيها على ما سوى ذلك فكان قد علم من  
غير قصتها وهذا أولى من قول من قال ليس في كلام عائشة حصر ومفهوم العدد ليس بصحبة  
وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع سؤال المالك الحكمة في الاقتصار على ذلك (قوله انها  
اعتقت فخيرت) زعم في رواية اسمعيل بن جعفر أن تقر تحت زوجها أو تفارقته وتقر بفتح القاف  
وتشديد الراء أي تدوم وتقدم في المتن من طريق الاسود عن عائشة فدهاها النبي صلى الله  
عليه وسلم فخيرها من زوجها فان تارت نفسها وفي رواية الدارقطني من طريق أبيان بن صالح عن

وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الولاء لعن  
ودخل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والبرمة  
تقود بهم فقرب البسمخ  
وأدم من آدم البيت فقال  
ألم أرا البرمة فيها قالوا بلى  
ولكن ذلك لحم تصدقه  
على بريرة وقالت لا تأكل  
الصدقة قال عليها صدقة  
ولنا هذه (باب خيار  
الامة تحت العبد)

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة أذهبي فقد عتقت معك  
بضعك زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسلا فاخترى وأبقى غلام ذلك في شرح الباب الذي  
بعد هذا بابين (قوله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لعن) هذه السنة الثانية  
وقد تقدم بيان سببها مستوفى في العتق والشروط وفي رواية نافع عن ابن عمر الماضية وكذا  
في عدة طرق عن عائشة انما الولاء لعن وأعتق وبسته فنادمته أن كلنا نعتقها فاحصرها والامان  
من اثبات الولاء للمعتق نفسه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر ويؤخذ منه أنه لا ولاية للإنسان  
على أحد غير العتق فتنتي من أسلم على يده أحد وسما في البعث فيه في الفرائض وأنه لا ولاية  
للسقط خلافاً للاختصاص ولان حالف انسا ناخداً فالطائفة من السلف وبه قال أبو حنيفة  
ويؤخذ من عمومه أن الحربي لو أعتق عبداً مسلماً أنه يستر ولاؤه وبه قال الشافعي وقال ابن  
عبد البر أنه قياس قول مالك ووافى على ذلك أبو يوسف وخالف أصحابه فأنهم قالوا العتق في  
هذه الصورة أن يتولى من يشاء (قوله ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية اسمعيل  
ابن جعفر بيت عائشة (قوله والبرمة تقود بهم فقرب البسمخ وأدم) في رواية اسمعيل بن  
جعفر فاعل العتق أعتق بغير (قوله ألم أرا البرمة فيها اللحم قالوا بلى ولكن ذلك لحم تصدقه على  
بريرة وقالت لا تأكل الصدقة) وقع في رواية الاسود عن عائشة في الزكاة وفي النبي صلى الله  
عليه وسلم بهم فقالوا هذا ما تصدقه على بريرة وكذا في حديث أنس في الهبة ويجمع بينهما  
بأنه أسأله عنه أي به قبل ذلك ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في  
كتاب الهبة فاهدى لي اللحم فقلت هذا تصدقه على بريرة فان كان الصديق لم يرد فكأنه أطلق على  
الصدقة عليها هدية لها وان كان لعائشة فذلك بريرة قل تصدقوا عليها بالهبة أهلت منه لعائشة  
و يؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عن جدو ابن ماجه ودخل على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والمرجل يشور بهم فقال من أين لك هذا قلت أهدته لتابريرة تصدقه  
عليها وعند جدو سلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن  
أبيه عن عائشة وكان الناس يصدقون عليها فتهدي لنا وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى  
والهبة المذكورة وقع في بعض الشروح أنه كان لحم يشروقه فلز بل جاء عن عائشة تصدق على  
مولا في ثمانين الصدقة وهو أول أن يؤخذ به ووقع بمذوقه هو عليها صدقة ولنا هدية من رواية  
أبي معاوية المذكورة فكاهو وسأد كفواً منه بدين أن شاء الله تعالى (قوله باب  
خيار الامة تحت العبد) يعني اذا عتقت وهذا مصبر من البخاري الى ترجم قول من قال ان  
زوج بريرة كان عبداً وقد ترجم في أوائل النكاح بحديث عائشة في قصة بريرة باب الحر تحت  
العبد وهو جزء منه أيضاً بأنه كان عبداً وأثبت اختيارها لابل لان الخلاف  
يدعي أن لا فرق في ذلك بين الحر والعبد والجواب أن البخاري جرى على عادته من الإشارة الى  
ما في بعض طرق الحديث الذي يورده ولا شك أن قصة بريرة تم تعدد وقد رجع عنده أن زوجها  
كان عبداً لذلك ترجمه واقتضت الترجمة بطريق المفهوم ان الامة اذا كانت تحت حرف عتقت  
لم يكن لها خيار وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجاهل الى ذلك وذهب الكوفيون الى

اشيات الخيل اربان عثقت سواء كانت تحت حرام عبد وعسكو بمحدث الاسود بن يزيد عن عائشة  
ان زوج بريرة كان سوا وقد اختلف فيه على راويه هل هو من قول الاسود او رواه عن  
عائشة او هو قول غيره كما بينه قال ابراهيم بن ابي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقربان  
مسلم فيما أخرجه البيهقي عنه خالف الاسود الناس في زوج بريرة وقال الامام أحمد انما يصح  
أنه كان حرا عن الاسود وحده وما جاء عن غيره فليس بذلك وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبدا  
ورواه علماء الحديث واذ اوردوا علماء الحديث شيئا وعملوا به فهو أصح شيء اذا عثقت الامه تحت  
الحرف فقدھا المتفق على صحته لا يفسخ بامر مختلف فيه اه وسأني من يدل هذا بعد ما بين وحاول  
بعض الخنفه ترجيح روايته من قال كان حرا على روايته من قال كان عبدا فقال الفرق تعقبه الحربية  
بالعكس وهو كما قال لكن محل طريق الجمع اذا تساوت الروايات في القوة أمانع التفرق في مقابله  
الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مر دودوا لهذا يعتبر بالجمع وطريق الجمع بين  
الروايتين مع قولهم انه لا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع والذي يتحصل من كلام محققهم وقد  
أكثرت منه الشافعي ومن تبعه أن محل الجمع اذا لم يظهر اللفظ في احدى الروايتين ومنه من  
شرط التمسار في القوة قال ابن بطال أجمع العلماء أن الامة اذا عثقت تحت عبد فان لها  
الخيار والمعنى فيه ظاهر لان العبد غير مكافي للحر في أكثر الاحكام فاذا عثقت تحت لها  
الخيار من الباقى عصمتها أو المارقة لانها في وقت العقد عليها تنسك من أهل الاختيار واحتج  
من قال ان لها الخيار ولو كانت تحت حرا بأن عند التزويج لم يكن لها رأى لانها مع على أن  
لمواها أن يزوجه بغير رضاها فاذا عثقت تحت حرا لم يكن قد قبل ذلك وعارضهم الآخرون  
بأن ذلك لو كان مؤثرا ثبت الخيار للبركر اذا زوجها أوها تم بلفظ شدة وليس كذلك فكذلك  
الامة تحت الحرف انه لم يحدث لها بالعق حال ترنسع به عن الحرف كانت كالسكينة تسلم تحت  
المسلم واختلف في التي تختار الفراق هل يكون ذلك طلاقا أو فسحا فقال مالك والاوزاعي  
والثابت تكون طلاقا ثمة وثبت منه عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة وقال  
الباقون يكون فسحا لا طلاقا (قوله عن ابن عباس قال رأيت عبد ابني زوج بريرة) هكذا  
أورد مختصرا من هذا الوجه وهو لفظ شعبة وكذا أخرجه الامام علي بن طريقين مرعب عن  
أبي الوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده وزاد الامام علي بن طريق عبد الصمد عن شعبة  
رأيت عيسى ونحو روايته لقد رأيت عيسى يبعها وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود من طريق عفان عنه  
بلطف ان زوج بريرة كان عبدا أسود يسمى مغشا فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعمد  
وساقه أجدع عن عفان عن همام مطولا وفيه أنه اتعد عدة الحرة ثم أورد البخاري الحديث  
من وجهين عن أبيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما ذلك مغش عبد بن فلان يعني  
زوج بريرة وفي الأخرى كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغش وهكذا جاء عن غيره من  
اسمه مغش وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المجهمة ثم تحت ثمانية ساكنة ثم مثلثة ووقع عند  
السكري بفتح المهملة وتشديد التثنية وآخره موحدة الاول أثبت وبه جز من ابن ماكولا  
وغيره ووقع عند المستغنى في الصحابة من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن عروة عن عروة عن  
عائشة في قصة بريرة أنها سم زوج بريرة مقسم وما أنشأه الا بصيغا (قول عبد النبي فلان) عند

حدثنا أبو الوليد حدثنا

شعبة وهمام عن قنادة عن

عكرمة عن ابن عباس قال

رأيت عبد ابني زوج بريرة

حدثنا عبد الأعلى بن جاد

حدثنا وهيب حدثنا أوب

عن عكرمة عن ابن عباس

قال ذلك مغش عبد بن

فلان يعني زوج بريرة كأنني

أنظر إليه تبعها في سلك

المدني عيسى عليها حدثنا

قتيبة بن سعد حدثنا سعد

الوهاب عن أبيوب عن عكرمة

عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال كان زوج بريرة

عبدا أسود يقال له مغش

عبد النبي فلان كأنني أنظر

إليه بطوف رواه في سلك

المدنية

٥٢٨٢

ت

تحفة

٥٩٩٨

٥٢٨٣  
د س ق  
تحفة  
٦٠٤٨

\* (باب شفاعة النبي صلى  
الله عليه وسلم في زوج  
بريرة) حدثني محمد حدثنا  
عبد الوهاب حدثنا خالد عن  
عكرمة عن ابن عباس أن  
زوج بريرة كان عبدا يقال  
له بمغث كائن أنظر الله له  
بطوف خلقها هيكي ودموعه  
تسيل على لحية فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لياس  
يا عباس ألا تنجب من حب  
مغث بريرة ومن يقض  
بريرة مغنيا فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم

٣ قوله وقول العباس الخ  
هكذا في جميع النسخ  
وحررهما اه

الترمذي من طريق سعد بن أبي عروبة عن أيوب كان عبدا أسود لبني المغيرة وفي رواية هشيم  
عن سعد بن منصور وكان عبدا لآل المغيرة من بني مخزوم ووقع في المعرفة لابن منده مغث  
مولد أحد بن جحش ثم ساقا الحديث من طريق سعد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي لكن  
عند أبي داود بسند فيه ابن إسحق وهي عند مغث عبد لآل أي أحد وقال ابن عبد البر مولد بني  
مطيع والاول أثبت لصحة أسانده وسعد الجمع لأن بني المغيرة من آل مخزوم كما في رواية هشيم وبني  
جحش من أسد بن خزعة وبني مطيع من آل عدى بن كعب ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركا بينهم  
على بعده أو أنقل **قوله** باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة أي  
عند بريرة فجمع إلى عصمته قال ابن المنير موقع هذه الترجمة من الفقه تسويغ الشفاعة للعاك  
عند الخصم في خصمه أن يحط عنه ويبسط ويخوذلك وتعب بأن قصة بريرة تقع الشفاعة  
فيها عند الترافع وفيه نظر لأن ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم لكن ليس بمرح الترافع إذ روية  
ابن عباس في زوجها يكي وقول العباس ٣ وبعده لوراجعته فيجزم أن يكون القول عند الترافع  
لأن الروا لا تقتضي الترتيب **قوله** حدثني محمد هو ابن سلام على ما يثبت في المقدمة وقد أخرجه  
التسائي عن محمد بن بشار وابن ماجه عن محمد بن المنصور ومحمد بن خالد الباهلي قالوا حدثنا عبد  
الوهاب الثقفي وابن بشار وابن المنصور شيوخ البخاري فيجزم أن يكون المراد أحد هما **قوله**  
حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي وخالد شيخه هو الخذا وقدمت في الباب الذي قبله  
عن قتيبة عن عبد الوهاب هو الثقفي هذا عن أيوب فكان له فيه شيخين لكن رواية خالد الخذا  
أمساقا كما ترى وطريق أيوب أخرجهما إلا ما على من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد  
الوهاب الثقفي وطريق خالد أخرجهما من طريق أحد بن إبراهيم الدورقي عن الثقفي أيضا سابقه  
عنه ما نحو ما وقع عند البخاري **قوله** بطوف خلقها هيكي في رواية وهيب عن أيوب في الباب  
الذي قبله تبعها في سلك الحديث يكي عليها والسكك بكسر الميم له وفتح الكاف جمع سكة وهي  
الطرق ووقع في رواية سعد بن أبي عروبة في طرق الماشية **قوله** وان دموعه تسيل على  
لحيته يبرضاها فتناره فلم تنقل وهذا ظاهره أن سؤاله كان قبل القرعة وظاهر قول النبي صلى  
الله عليه وسلم في رواية الباب لوراجعته أن ذلك كان بعد القرعة وبه جزم ابن بطال فقال لو كان  
قبل القرعة لقال واخترته **قلت** ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل وبعد وقد عكس رواية  
سعد بن منصور لم يشترط الدورقي في اختياره ما ساقى البحث فيه بعد **قوله** يا عباس هو ابن عبد المطلب  
والدراوي الحديث وتقدم ما فيه وفي رواية ابن ماجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس  
يا عباس وعند سعد بن منصور عن هشيم قال أبا نأخا هو الخذا بسند أنه العباس كان كام  
النبي صلى الله عليه وسلم ابن بطال اليها في ذلك وفيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة  
التاسعة أو العاشرة لأن العباس امتلأ من المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في  
أواخر سنة ثمان ويؤيد أيضا قول ابن عباس أنه شاهد ذلك وهو أنما قدم المدينة مع أيوب  
ويؤيد تأخر قصته أيضا بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الافك أن عائشة في ذلك الزمان  
كانت صغيرة فيه لم يقع ذلك الامور والراجمة والمسايرة إلى الشراء والعق منها أو مشد  
وأيضا فقال عائشة أن شاء مواليد أن أعداءهم عدة واحدة فيه إشارة إلى وقوع ذلك في

آخر الامر لانهم كانوا في اول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وفي كل ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافلاك وجملة على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافلاك وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأيت الشيخ في الدين السبكي استشكل القصة ثم جوز أنها كانت تخدم عائشة قبل شرائها واشترتها وأخرت عتقها الى بعد الفتح وأدام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل الفسخ وطلب أن ترده بعد جديدا وكانت لها ثمة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة اه وأقوى الاحتمالات الاول كما ترى (قوله لورا جعته) كذا في الاصول بعناذ واحدة ووقع في رواية ابن ماجه لورا جعته بالسين تحتيها ما كنت بعد المشاة وهي لغة ضعيفة وزاد ابن ماجه فاته أبو ولدك ونظا حرافته كان له منها ولد (قوله تأمرني) زاد الاسماعيلي قل لا وفيه اشعار بان الامر لا يتصرف في صيغة أفعله لانه خاطبها بقوله لورا جعته فقالت تأمرني أي تريد هذا القول الامر فيجب على وعبدان معه ومن مرسل ابن سيرين بسند صحيح فقالت يا رسول الله أني واجب على قال لا (قوله قال انما أنا أشنع) في رواية ابن ماجه انما أنا أشنع أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة لا على سبيل الحتم عليك (قوله فلا حاجة لي فيه) أي فإذا لم يلزمني بذلك لا أختار العود اليه وقد وقع في الباب الذي بعده لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده (قوله باب) كذا لله بغير ترجمة وخون متعلقات ما قبله وأورد فيه قصة بريرة عن عبد الله بن رجاء عن شعبة عن الحكم بن عوف بن عتبة عن عائشة ومروحة مصغر عن ابراهيم وهو الضعيف عن الاسود وهو ابن يزيد أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة فساقت القصة مختصرة وصورة سابقة الارسل لكن أوردته في كتابات الايمان مختصرا عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه عن الاسود عن عائشة وكذا أوردته في الترافض عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره قال الحكم وكان زوجها ابراهيم ثم أوردته بعده من طريق منه وعن ابراهيم عن الاسود أن عائشة فساق نحو سبيات الباب وزاد فيه وخبرت فاختارت نفسها وقالت لو أعطت كذا وكذا ما كنت معه قال الاسود وكان زوجها ابراهيم قال البخاري قول الاسود منقطع يقول ابن عباس رأيته عبد الله أصح وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رجاء هذه عن آدم عن شعبة ولم يسق لفظه لكن قال وزاد فخيرت من زوجها وقد أوردته في الزكاة عن آدم هذا الاسناد فلم يذكر هذه الزيادة وقد أخرجه البيهقي ومن جاء آخر عن آدم شيخ البخاري فيه جعل الزيادة من قول ابراهيم ولنظفه في آخره قال الحكم قال ابراهيم وكان زوجها ابراهيم فخيرت من زوجها فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحذوها في الزكاة لذلك وانما أوردناه هنا منسيرا الى أصل القصص في قصة بريرة ثبات من طريق أخرى وقد نقل الدارقطني في العمل لم يتخلف على عروضة عن عائشة أنه كان بعد أو كذا قال جعفر ابن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة وأبو الاسود وأسامة بن زيد عن القاسم (قلت) وقيل لبعض الرواة فقه غلط فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أنا أبا جعفر بن زيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة كان زوج بريرة حر أو هذا وهم من موسى أو من أجد فان الحفاظ من أصحاب هشام من أصحاب جرير قالوا كان عبدا منهم الحق بن راهويه وحده عند النسائي وعثمان بن أبي شيبة وحده عند أبي داود وعلى

لورا جعته قالت يا رسول الله تأمرني قال انما أنا أشنع قالت فلا حاجة لي فيه (باب)

ابن حجر وحديثه عند الترمذي وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه  
كان عبدا قال الدارقطني وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم  
عن أبيه (قالت) ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال كان حرا ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدري  
وقد تقدم في المتن قال الدارقطني وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حرا وهو وهم  
(قالت) في شيبين في قوله وفي قوله عن عائشة وانما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس ولم  
يختلف على ابن عباس في أنه كان عبدا وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي  
والدارقطني وغيرهما وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبد قالت كان زوج  
بريرة عبدا وسنده صحيح وقال الثوري يؤيد قول من قال أنه كان عبدا ثم عتقت بقولها ولو كان حرا  
ولو كان حرا ولم يخبرها فخيرت وهي صاحبة القصص بأنه كان عبدا ثم عتقت بقولها ولو كان حرا  
لم يخبرها ومثل هذا لا يكاد أحديثه قوله الاوقفا وثق بآن هذه الزيادة في رواية جرير عن  
هشام بن عروة في آخر الحديث وهي مدبرة من قول عروة بين ذلك في رواية مالك وأبي داود  
والنسائي نعم وقع في رواية أبي أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت  
كانت بريرة مكاتبه للناس من الأسارى وكانت تحت عبد الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه  
والبيهقي وأسامه فيه مقال وأما دعوى أن ذلك لا ينال الاثبات فمردود فان لا جرم فيه مجالا  
وقد تقدم في باب توجيه من حيث النظر أيضا قال الدارقطني وقال ابراهيم عن الاسود عن عائشة  
كان حرا (قالت) وأصرح ما رأيت في ذلك رواية أبي معاوية حداثا لا عشم عن ابراهيم عن  
الاسود عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا لما عتقت خبر الحديث أخرجه أحمد وحديثه  
وأخرج ابن أبي شيبة عن ادريس عن الأعمش بهذا السند عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا  
ون وجه أخر عن الخفي عن الاسود أن عائشة حدثته أن زوج بريرة كان حرا حين عتقت  
ذكرت الروايات المنصلة التي قدمتها أنفا على أنه مدرج من قول الاسود ومن دونه فيكون من  
أصله ما أدري في أول الخبر وهو نادرفان الاكثر أن يكون في آخره دونه أن يقع في وسطه وعلى  
تقدير أن يكون وصولا فخرج رواية من قال كان عبدا بالكثره وأيضا قال المرأة عرف بحديثه  
فإن القاسم ابن أخي عائشة وعروة بن أختها وتابعهما غيرهما فروا بينهما أولى من رواية الاسود  
فإنهما ألقيا بعد عائشة وأعلم بحديثها والله أعلم ويخرج أيضا بأن عائشة كانت تذهب إلى أن الأمة  
إذا عتقت تحت الحر لا خيار لها وهذا بخلاف ما روى العراقيون عنها فكان يسلّم عن أصل  
مذهبهم أن يأخذوا بغيرها ويدعوا ما روى عنها الأسامي وقد اختلف عنها فيه وادعى بعضهم  
أنه يمكن الجمع بين الروايتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم عتق  
فذلك قال من قال كان حرا وهذا الجمع ما تقدم من قول عروة كان عبدا ولو كان حرا لم يخبر  
وأخرجه الترمذي بالفظان زوج بريرة كان عبدا أسود يوم عتقت فهذا يعارض الرواية  
المتقدمة عن الاسود وبه يعارض الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قال كان حرا أراد  
ما آل إليه أمره وإذا تعارضت أسنادا واحتمالا لا احتج إلى الترجيح ورواية الأكثر يرحمها  
وكذلك الاحتفظ وكذلك الأمر وكل ذلك موجود في جانب من قال كان عبدا وفي قصة بريرة من  
النوازل وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في المتن جواز المسكوبة بالسنة

تقرر الحكم الكتاب وقد روى ابن أبي شبيب في الاوائل بسند صحيح انها أول كتاب كانت في  
 في الاسلام ويرد عليه قصة سليمان فيجمع بأن أوليته في الرجال وأوليه في النساء وقد قبل  
 ان أول مكاتب في الاسلام أبو أمية عبيد بن رافع والى الر وياتي أن الكتابة لم تكن تعرف في  
 الجاهلية وشيوخه ويؤخذ من مشروعة نجوم الكتابة السبع الى أجل والاستعراض ونحو  
 ذلك وفيه الحاق الامام البعيد لان الآية ظاهرة في ذلك وروى فيه جواز كتابة أحد الزوجين  
 الرقيقين ويلحق به جواز بيع أحدهما دون الآخر وجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة كذا قبل  
 وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من عائشة الاعانة على حالها أن يكون لا مال لها ولا حرفة وفيه جواز  
 بيع المكاتب اذ ارضى ولم يعجز نفسه اذا وقع التراضي بذلك وجعله من منع على أنها عجزت نفسها  
 قبل البيع ويحتاج الى دليل وقيل انما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو بعيد جدا ويؤخذ منه  
 أن المكاتب عبيد ماني عليه شيء فترعت منه اجراء أحكام الرقيق كلها في التكاثر والجناسات  
 والمحدود وغيرها وقد أكثر سردا من ذكرنا أنهم جعوا القوائد المستبقة من حديث بريرون  
 ذلك أن نأدى أكثر نجومه لا يعق تغلب الحكم الاكثر من أن نأدى من النجوم بقدره  
 لا يعق وأن من نأدى بعض نجومه لم يعق منه بقدر ما نأدى لان النبي صلى الله عليه وسلم أذن  
 في شراء برير بن عبد راسه فقال وفيه جواز بيع المكاتب والرقيق بشرط العتق وأن يبيع  
 الامه الزوجة ليس طلاقا كما تقدم تقريره فياوان عتقه ليس طلاقا ولا فسخا لثبوت القيد  
 فلو طلبت بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على اذنها أو ثلثا لم يقبل اياها وارجعته  
 لانها ما كانت تحل له الا بعد زوج آخر وان يبعها لا يبيع لمشرتها وطأها لان تحريرها يد على بقاء  
 عقدة العصة وأن سيد المكاتب لا يبعه من الاكتساب وأن اكتسابه من حين الكتابة يكون  
 له وجواز سؤال المكاتب من يبعه على بعض نجومه وان لم تحل وان ذلك لا يقتضي تجزئته  
 وجواز سؤال المالك لابطال السائل اليه في الحال وجواز الاستمارة بالمرأة المزوجة وجواز نصرتها  
 في مالها بغير إذن زوجها وبذل المالك في طلب الاجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد  
 التقرب بالعتق ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلق التصرف السهلة باكثر من ثمنها لان  
 عائشة بنت سعد اصابها ونسبة في تسع سنين لحصول الرغبة في النقد أكثر من النسبة وجواز  
 السؤال في الجدة لمن يتوقع الاحتياج اليه فحصل الاخبار الواردة في الزرع عن السؤال على  
 الاولى وفيه جواز نسي المرقوق في فكك رقيقته ولو كان يسؤال من يشتري ليعتق وان أنكر  
 ذلك بسببه تشوف الشارع الى العتق وفيه بطلان الشروط الفاسدة في المعاملات وصحة  
 الشروط المشروعة فلهوم قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقد  
 تقدم بسطه في الشروط ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرقوق عنده لم يصح شرطه وان  
 من شرط طاقا قد الم يفتق الله قوله بالان علم بحريمه وأصرعه وان سيد المكاتب لا يبعه  
 من السبي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابا وان المكاتب اذا نأدى نجومه من  
 الصدقة لم يردوا السيد اذا نأدى نجومه قبل حلها كذلك ويؤخذ منه أنه يعتق أخذ من قول  
 مولى بريرة ان ثمانين قد تب عليا فان ظاهره في قول التحصيل ما تفاقوا على تأجيله ومن  
 لازمه حصول العتق ويؤخذ منه أيضا أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق واستبدل به على



عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة أعددنا لهم عدة واحدة ولم يشكروا أجيب بجواز  
 قصد دفعهم لها بعد التخص وفيه جواز إبطال الكتابة وفسخ عقدها إذا تراضى السيد والعبد  
 وإن كان فيه إبطال النحر لثبوت بريرة على السعي بين عائشة ومواليها في فسخ كتابتها  
 لتسترها عائشة وفيه ثبوت الولاء للمعتق والرد على من خالفه ويؤخذ من ذلك عدة مسائل  
 كتحقيق السابقة واللقط والخلف وتحذير ذلك كثرها العدد من تكلم على حديث بريرة وفيه  
 مشروعية الخطبة في الأمر المهم والقيام بقيامه وتقديمه الجدة والثناء وقول ابنه بعد عتدها  
 الكلام في الحاجة وإن من وقع منه ما يشكر استحباب عدم تعيينه وأن استعمال الجمع في  
 الكلام لا يكره إلا إذا قصد إليه وقع مكلفا وفيه جواز الإمين فيما لا يجب فيه ولا سيما عند  
 العزم على فعل الشيء وإن لغوا الإمين لأن كفارة عائشة خلقت أن لا تشتري ثم قال لها النبي  
 صلى الله عليه وسلم اشتري ولم ينقل كفارة وفيه حاجة الاثنين بحضره الثالث في الأمر بسعي  
 منه المناجي ويعلم أن من نأجه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من النهي الوارد فيه وفيه جواز  
 سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة إذا ظن أن له تلقاها وجواز إظهار السرق في ذلك ولا سيما  
 إن كان فيه مصلحة للمناجي وفيه جواز المسامحة في المعاملة والتوكيل فيها ولو للزريق واستخدام  
 الرقيق في الأمر الذي يتعلق به الوان لم يأذوا في ذلك بخصوصه وفيه ثبوت الولاء للمراء المتبعة  
 فيستثنى من عموم الولاء كلمة التسب فان الولاء لا ينقل إلى المراء بالارث بخلاف التسب  
 وفيه أن الكافر يرث ولا عتقه المسلم وإن كان لا يرث قريته المسلم وإن الولاء لا يساع ولا يوجب  
 وقد تقدم في باب سفرد في العتق ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الأخرى الولاء لم أعطى  
 الورقات المراء بالعطي المالك لأن مباشر الاعطاء مطلقا لا يدخل الوكيل ويؤيده قوله في رواية  
 الثوري عند جدان أعطى الورق وولى النعمة وفيه ثبوت الخيار للإمامة إذا عتقت على الفصل  
 المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه أنها عتقت فدعاها فخيرها فاختارت  
 نفسها وللعلماء في ذلك أقوال أحدها وهو قول الشافعي أنه على الفور وعنه جدها خيارها لأنها  
 وقيل بقسامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهما عن أهل الرأي وقيل بعتدها وأبوها وقول  
 مالك والأوزاعي وأجدوا أحد أقوال الشافعي وأفقروا على أنه إن مكنته من وطئها سقط خيارها  
 وعنه من قال به بما جاز في بعض طرقه وهو عند أبي داود ومن طريق ابن إسحق بأسا يند عن  
 عائشة أن بريرة عتقت فذكر الحديث وفي آخره أن فرك فلا خيارك وروى مالك بإسناد  
 صحيح عن حفصة أنها أفتت بذلك وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر أنه قال ابن عبد البر  
 لا أعلم لها مخالفا من الصحابة وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة واختلف فقالوا  
 وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أو لا على قولين للعلماء أحدهما عندنا وله لافرق  
 وعندنا شافعية تعذر بالخجل وفي رواية الدارقطني أن وطئها فلا خيارك ويؤخذ من هذه  
 الزائدة أن المراء إذا وجدت بزوجه عتبت مكنته من الوطئ بطل خيارها وفيه أن الخيار  
 فسخ لا يعل الزوج فيه رجعة وعنه من قال له الرجعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لو راجعتي  
 ولا تجفقه ولا لا ما كان ما اختار فتمت حل المراجعة في الحديث على معناها للقوي والمراد  
 رجوعها إلى عصمتها ومنه قوله تعالى فلا جناح عليهم أن يتراجعا من أيها المطلق ثلاثا وفيه

ابطال قول من زعم استحالة أن يجب أحد الشخصين الآخر والاخر يفضله لقول النبي صلى الله عليه وسلم ألا تعجب من حب مغتربة بريرة من بعض بريرة مغتائبم يؤخذ منه أن ذلك هو الاكثر الاغلب ومن ثم وقع التعجب لانه على خلاف المعتاد وجوز الشيخ أبو محمد من أبي حرة نفع الله به أن يكون ذلك لما هو من كثرة استقال مغتائبها بأناوع من الاستقالات كإظهاره حبها وتردده خلفها وبكائه عليها مع ما انضم الى ذلك من استقالته لها بالاقول الحسن والودع الجليل والعادة في مثل ذلك أن يعمل القلب ولو كان نافرا فلما خالفت العادة وقع التعجب ولا يلزم منه ما قال الاولون وفيه أن المرء اذا خبر بين مباحين فاشترما يتقاعلم بل ولو اذن ذلك برقيقه وفيه اعتبار الكفاة في الحرية وفيه سقوط الكفة: برضا المرأة التي لا ولي لها وان من خبر امرأته فاخترت فراقه وقع وانسخ النكاح بينهما وقد تقدم وأنها لو اختارت البقاء معه لم ينقص عدد الطلاق وكثير بعض من تكلم على حديث بريرة هتافا سرمدتار بيع التخيير وفيه أن المرء اذا نكحها اختار لها الخيار فأنال حاجته في به ترتب على ذلك حكم الفراق كذا قيل وهو مبني على أن ذلك وقع قبل اختارها الفراق ولم يقع الإيهام بالكلام وفيه من التزم ما تقدم وفيه جواز دخول النساء الاجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا وفيه أن المكاتب لا يلحقها في العتق ولها على زوجها وفيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا وجواز الطوع منها على ما يطيق به في تحريم صدقة الفرض كالأزواج وموالي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرم عليهن الصدقة وان حرمت على الأزواج وجواز أكل الفتي ما تصدق به على الفقير اذا أخذاه له والبائع أو لو وجوز قبول الفتي هدية الفقير وفيه الفرق بين الصدقة والهبة في الحكم وفيه نصح أهل الرجل في الأمور كلها وجوز أكل الانسان من طعام من يسر باكله منه ولولم يأن له فيه خصوصه وبأن الامة اذا عفت جاز لها التصرف بشئها في أمورها ولا يجزئها عنها عليها اذا كانت رشيده وأنها تصرف في كتبها دون اذن زوجها ان كان لها زوج وفيه جواز الصدقة على من يوهه غيره لان عائشة كانت تمون بريرة ولم شكر عليها قواها للصدقة وأن لمن أهدي لاهله شئ أن يشرك نفسه معهم في الاخبار عن ذلك لقوله وهو لنا عديه وأن من حرمت عليه الصدقة جاز له أكل عنها اذا تفسر حكمها وأنه يجوز للمرأة أن تدخل الى بيت زوجها ما لا يملكه بغير علمه وأن تصرف في شئها ما يطيقه غيره ما لانه وقوده وجوز أن كل المرء ما يجده في بيته اذا غلب الخلق في العادة وأنه شئ نهر به بما يجتنب توقفه عنه واستحباب السؤال عما يستفاد به علم أو أدب أو بيان كتم أو رفع شبهة وقد يبيح وسؤال الرجل عما به عده في بيته وأن هدية الأدنى للأعلى لا تستلزم الأثابة مطلقا وقبول الهدية وان نذر قد رها جبر للهدي وأن الهدية تلك موضوعة في بيت المهدى له ولا يحتاج الى التصريح بالقبول وان ان تصدق عليه بصدقة أن يتصرف فيها بمشأه ولا يتقصر أجرة المتصدق وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل اذا لم يكن فيه شبهة ولا عن الذبيحة اذا ذبحت بين المسلمين وأن من تصدق عليه قبل لا يتخطه وفيه مشاورة المرأة زوجها في التصرفات وسؤال العالم عن الأمور الدينية وأعلام العالم بالحكم لمن رأى يتعاطى أسبابه ولولم يسأل ومشاورة المرأة اذا نكحها حكم التفسير في فراق زوجها أو الإقامة عنده وأن على الذي يسأور بدل النصيحة وفيه جواز مخالفة المشرع فيما يشر

بفى غموا واجب واستجباب شفاعته الحاك في الرقة بالخصم حيث لا ضرر ولا إضرار ولا إهم  
 من ثبات ولا غضب ولو عظم قدر الشافع وتزج له التساقى شفاعته الحاك في الخصوم قبل فصل  
 الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ويؤخذ منه أن التميم في الشفاعة لا يبرغ فيها  
 تشق الاجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغب وفيه جواز الشفاعة قبل  
 أن يسأل المشفوع له لأنه لم يتقل أن مفشأ أن النبي صلى الله عليه وسلم أن يشفع له كذا قيل وقد  
 قدمت أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فحتمل أن  
 يكون مفشأ أن العباس في ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداءً من قبل نفسه شفعه منه  
 على مغيث ويؤخذ منه استحباب ادخال السرور على قلب المؤمن وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 جرة نفع الله به فيه أن الشافع يورج ولو لم تحصل اجابته وأن المشفوع عنده إذا كان دون قدر  
 الشافع لم تمنع الشفاعة قال وفيه تنبيه صاحب صاحبه على الاعتبار بآيات الله وأحكامه  
 لتجيب النبي صلى الله عليه وسلم العباس من حب مغيث بريرة قال ويؤخذ منه أن نظره صلى  
 الله عليه وسلم كان كله بحضور فكروا أن كماله خالف الأداة بتجيب منه وبغيره وفيه حسن  
 أدب بريرة لأنهم لم تفصح بر الشفاعة وإنما قالت الحاجة إلى فيه وفيه أن فرط الحب يذهب  
 الحياء كمن حال مغث وغلبة الوجد على حتى لم يستطع كتمان جهاد في ترك التذكير عليه  
 بيان جواز قول عذرين كل في مثل حاله نعم منسه ما لا يلدن عنصسه إذا وقع بغير اختياره  
 ويستغبط من هذا عذرة أهل المحبة في الله إذا حصل لهم أوجدهم جماع ما بينهما من  
 الإشارة إلى أحوالهم حفظ منهم ما لا يسد عن اختيار من الرقص ونحوه وفيه استحباب  
 الاصلاح بين المتدفرين سواء كانا زوجين أو لا كما في الحرة بين الزوجين إذا كان بينهما ولد  
 لقوله صلى الله عليه وسلم أنه أو ولدك ويؤخذ منه أن الشافع يذكر للمشفوع عنده ما يبعث على  
 قبوله من مقتضى الشفاعة والحامل عليها وفيه جواز شراء الأمانة دون ولدها وأن الولد يثبت  
 بالقراش والحكم بظاهر الأمر في ذلك قلت ولم تقف على تسمية أحد من أولاد بريرة والكلام  
 محتمل لأن بريرة أم أولادها بالقول لكنه خلاف الظاهر وفيه جواز نسبة الولد إلى أمه وفيه أن  
 المرأة التي لا جبار عليها ولو كانت معتوقة وجواز خطبة الكبير والشر بفلس هو دون وفيه  
 حسن الأدب في الخطابة حتى من الأعلى مع الأدنى وحسن التلطف في الشفاعة وفيه أن العبد  
 أن يحبط مطلقته بغير إذن سيده وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الأجنبية إذا خطبها المطلقة أو أن  
 فسخ النكاح لا رجعة فيه إلا بشكاح جديد وأن الحب والبغض بين الزوجين لا يورج على واحد  
 منهما إلا بغير اختيار وجواز نكاح المحل على فراق حبيبه وعلى ما يقو به من الأمور الدنيوية  
 ومن الدين بغير طريق الأولى وأنه لا عار على الرجل في اظهار حبه وزوجه وأن المرأة إذا بغضت  
 الزوج لم يكن لولدها كراهة على عشرة وأذا حبته لم يكن لولدها التفريق بينهما وجواز ميل  
 الرجل إلى امرأته بغير جمع في تزويجها أو رجوعها وجواز سلام الرجل المطلقة في الطرق  
 واستطافه لها وإنها عاين سلك كذلك ولا يجزى أن يحل الجواز عند أمن النفس وجواز  
 الاخبار عاينها من حل المهر وان تفصح به لقوله صلى الله عليه وسلم الله باس ما قال وفيه جواز  
 رد الشافع المنة على المشفوع إليه بقبول شفاعته لأن قول بريرة للنبي صلى الله عليه وسلم

أُتِمِرَ في ظاهره في أنه لو قال نعم لقبلت شفاعته فلما قال لا فإنه رد عليها ما فهم من المنية في امتثال  
 الأمر كذا قبل وهو متكلم بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتثال فلما عرض  
 عليها ما عرض استنصت هل هو أمر فيجب عليها أم لا أم لا أم لا وسورة فتخبر فيها وفيه أن كلام  
 الحاكم بين الخصوم في مسورة وشفاعته وشهادهما ليس حكماً وفيه أنه يجوز أن يسئل قضاء حاجة  
 أن يشترط على الدال ما هو دعله نفقة لأن عائشة شرطت أن يكون لها الولاء إذا أدت الثمن  
 دفعة واحدة وفيه جواز أداء الدين على المدين وأنه يبرأ إذا أغرم عنه واقتاء الرجل زوجته نهيها لها  
 فيه حفظ وغرض إذا كان حقاً وجواز حكم الحاكم لزوجه الحق وجواز قول مستترى الرقيق  
 اشتريته لعلقه ترغيباً للبايع في تسهيل البيع وجواز المأله بالدرهم والدنانير عدد إذا كان  
 قدرهما معلوماً لهما أعددها ولقولهما تسع أواق ويستنبط منه جواز بيع الماطاة وفيه جواز  
 عقد البيع بالكفاية لقوله خذها ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لا يكرى في حديث الهجره قد  
 أخذتها ما نحن وفيه أن حق الله مقدم على حق الأدي قوله شرط الله أحق وأوق ومثله  
 الحديث الآخر دين الله أحق أن يقضى وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرره في بريرة  
 في الحديث وفي رواية كانت لناس من الأنصار مع يمتل مع ذلك الوحدة والطلاق ما في الخبر على  
 المحاز وفيه أن الأبدى ظاهرة في الملك وأن مستترى السالبة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ربيبة  
 وقسم استعجاب اظهار أحكام العقول العالم بها إذا كان العاقد يجيئها وفيه أن حكم الحاكم لا يغير  
 الحكم الشرعي فلا يجعل حراماً ما لا يحل فيه وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العمد والامة  
 وروايتهما وفيه أن البيان بالقول أقوى من القول وجواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة  
 والمبالغة المعنى الحاجة وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام يجب اعلانه وأوجب  
 بحسب الحال وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث والاقصارع على بعضه بحسب  
 الحاجة فإن الواقعة واحدة وقدرت بالثناط مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الآخرون  
 بقدر ذلك في محته عند أحد من العلماء وفيه أن العدة بالنساء لما تقدم من حديث ابن عباس  
 أنها أمرت أن تعتد عدة الحرة ولو كان بالرجال أمرت أن تعتد عدة الاماء وفيه أن عدة الامة  
 إذا اعتقت تحت عبداً فاختارت نفسها ثلاثة قروء وأما ما وقع في بعض طرقه فتدبره فقهوه  
 مرجوح ويحتمل أن أصله قد تعدد بحيث فيكون المراد جنس ما تستبرئ به رجلاً لا وحدة وفيه  
 تسمة الاحكام سنواً وكان بعضها واجبا وأن تسمة ما دون الواجب تسمة اصطلاح  
 حادث وفيه جواز جبر السيد أمته على تزويج من لا يختارها المالك ومخلقه أو مخلقه وهي بالاضد  
 من ذلك فقد قيل إن بريرة كانت جسيمة غير سوداء بمخلات زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم  
 اختيارها لذلك بعد عقها وفيه أن أحد الزوجين قديس الآخر ولا يظهر له ذلك ويحتمل أن  
 تكون بريرة مع بعضهما مقبلاً كانت تصبر على حكم الله عليها في ذلك ولا تعادله بما يقضي من  
 البغض إلى أن فرح الله عنها وفيه تنبيه صاحب الحق على ما وجبه له إذا جهل واستقلال  
 المكاتب بتجديده نفسه واطلاق الأهل على السادة واطلاق الميسرة على الأرقاء وجواز تسمة  
 العبد غشاً وأن مال الكاتبة لا حذلاً كثره وإن للمعتق أن يقبل الهدية من ماله ولا يقدر ذلك  
 في ثواب العتق وجواز الهدية لاهل الرجل بغير استئذنه وقبول المرأة ذلك حيث لا ريبه وفيه

حدّثنا عبد الله بن رباح  
أخبرنا شعبة عن الحكم عن  
ابراهيم عن الاسودان  
عائشة أرادت أن تشتري  
بررة فاني ومواليها الا أن  
يشتروا الولاء فذكرت ذلك  
لنبي صلى الله عليه وسلم فقال  
اشترىوا وأعقبها فلما الولاء  
لمن أعقب وأني النبي صلى  
الله عليه وسلم يلهم فقيل ان  
هذا ما تصدق به على بريرة فقيل  
هو لها صدقة ولنا صدقة  
حدّثنا آدم حدّثنا شعبة  
وزاد فخيرت من زوجها  
«باب قول الله تعالى  
ولا تنكحوا المشركات  
حتى يؤمن ولامة مؤمنة  
خير ممن مشرك ولو  
أعجبكم» حدّثنا شعبة  
حدّثنا اللث عن نافع أن ابن  
عزركن أذسل عن نكاح  
النصرانية والمروية قال  
ان الله حرم المشركات على  
المؤمنين ولا أعلم من  
الاشرا الشأ أكبر من أن  
تقول المرأة تزوج عيسى  
وهو عبد بن عباد الله

سؤال الرجل عالم بهدني يته ولا يرعد هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في ساق المذبح  
ولا يسأل عما عهد لادن معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهده وفات فلا يقول لادله ان يذهب  
وهنا سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء رآه عاتيه ثم أحضره غيره فقال عن سبب ذلك لانه  
يعلم أنهم لا يتركون احضار له شعاع عليه بل توهم فخر به فأراد أن يبين أهم الجواز وقال ابن دقيق  
العمد قد دللنا على تبسط الانسان في السزال عن أحوال منزله ومأهله فيه قبل والاول أظهر  
وعندي أنه ينبغي على خلاف ما اتفق عليه الاول لان الاول بني على أنه علم حقيقة الامر في العلم  
وأنه مما تصدق به على بريرة والثاني بني على أنه لم يتحقق من أين هو بخلاف أن يكون مما أهدى  
لادل يته من بعض أزمائها كآقارهم امشلا ولم يته من الاول وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل  
المال الاصل اليه اذ لم يظن بغيره أو تظهر فيه شبهة اذ لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن تصدق  
على بريرة ولا عن حاله كذا قبل وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل الى بريرة بالصدق  
ففيهم هذا **(قوله ما)** قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركات كذا لاكثر  
وساق في رواية كرماني قوله ولو أعجبكم ولم يمت البخاري حكم المسئلة لتقسيم الاحتمال  
عنده في تأويلها قال أكثر أنهما على انهم موم وأنها خست بآية المائدة وعن بعض السلف أن  
المرايد لما تركت هنا عبادة الاوثان والجوس حكماء من المنذور وغيرهم ثم أورد المصنف فيه  
قول ابن عري نكاح النصرانية وقوله لا أعلم من الاشر الشأ أكثر من أن تقول المرأة تزوجها  
عيسى وهذا مضمونه الى اسرار حكم عموم آية البقرة فكانه يرى أن آية المائدة منسوخة  
وبه جزم ابراهيم الحارثي ورده النحاس فجعله على التورع كما ساق في ذهب الجوهري الى أن عموم  
آية البقرة تخص بآية المائدة وهي قوله والمحصنات من الذين آووا والكتاب من قبلكم ففي سائر  
المذكرات على أن أصل التحريم وعن الشافعي قول آخر أن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية  
المائدة وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة وقد قيل ان ابن عرشيد ذلك فقال  
ابن المنذر لا يحتفظ عن أحد من الاوائل أنه حرم ذلك اه لكن أخرجه ابن أبي شيبة بسند  
حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال كان ذلك والمسلمات قليل وهذا ظاهر  
في أنه خص الاباحة بمجال دون حال وقال أبو عبيد المسلمون اليوم على الرخصة وروى عن  
عمر أنه كان يأمر بالتزويج من غير أن يبرهنه من زعم ابن الرابطة أنه للنحاس وغيره أن هذا  
مراد ابن عمر رضي الله عنه خلاف ظاهر الساق لكن الذي أحجج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع  
بمن يشرك من أهل الكتاب لا ممن يؤذونه أن يحمل آية الحل على من لم يدل دونه منهم وقد  
فصل كثير من العلماء كالثاقبة في من دخل آباءه في ذلك الدين قبل التحريم وألغى وبعد  
ذلك وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يحمل عليه وتقدم بحث ذلك في الكلام على  
حديث هرقل في كتاب الايمان فذهب الجمهور الى تحريم النساء الجوسيات وبياعن حديثه أنه  
قسي بمجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضا عن سعد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو  
ثور وقال ابن بطال هو مجموع بالمعنع والتزويل وأجيب بأنه لا اجماع مع ثبوت الخلاف عن  
بعض الصحابة والتابعين وأما التزويل فظاهره أن الجوس ليسوا أهل كتاب انه تعالى أن تتولوا  
انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلي لكن لم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من

المخوس دل على أنهم أهل كتاب فكان القياس أن يخبري عليهم ببيعة أحكام الكفايين لكن  
أجيب عن أخذ الجزية من المخوس أنهم اتبعوا فيه المخبر ولم يرد مثل ذلك في السكاح والذبايح  
وسبب تعرض لذلك في كتاب الذبايح أن شاء الله تعالى (قوله يا) نكاح من  
أسلم من المشركت وعدتهن) أي قدرها والجهور على أنها تعد عدة الحرمة وعن أبي حنيفة يكتفي  
أن تستبرأ بحيضة (قوله أسأنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (قوله وقال عطاء) هو طوف  
على شئ يحدوق كأنه كان في جله أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال وقال عطاء  
كما قال بعد فراغه من الحديث قال وقال عطاء فذكر الحديث الثاني بعد سابقه ما أشار  
اليه من أنه مثل حديث مجاهد وفي هذا الحديث بهذا الاسناد عليه كاتبي تقدمت في تفسير  
سور يوح وقد قدمت الجواب عنها وحاصلها أن أبا بصير قد دل على صحة حديثه في تفسير  
أنذ كرهوا الخراساني وأن ابن جريج لم يسمع منه التفسير وإنما أخذ عنه أبيه عثمان عنه  
وعثمان ضعف عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس وحاصل الجواب جواز أن يكون  
الحديث عند ابن جريج بالاسنادين لأن مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشده في شرط  
الاتصال مع كون الذي يه على العلة المذكورة عوى بن المدي شيخ البخاري ومرويه وعده  
يعول غالباً في هذا الفن خصوصاً على الحديث وقد ضاع مخرج هذا الحديث على الإجماع على ثم  
على أي نعم فلم يخبرناه إلا عن طريق البخاري نفسه (قوله لم يتخطب) يضم أوله (حتى يتخبر)  
ويظهر) ثم كذا يظهر الحنفية وأجيب الجهور بأن المراد يتخبر ثلاثة خصال لا مصادرت  
بالسلامة وهجرتهما من الحرام بخلاف ما لو سبقت وقوله فان هاجر زوجها معها بآتي الكلام عليه  
في الباب الذي بعده (قوله) وان هاجر عبيد منهم) أي من أهل الحرب (قوله) ثم ذكر من أهل العهد  
مثل حديث مجاهد) يتحمل أن يعنى بحديث مجاهد الذي وصفه بالملثة الكلام المذكور بعد هذا  
وهو قوله وان هاجر عبيداً أو أمة للمركن إلى آخره ويحمل أن يرديه كلاماً آخر يتعلق بنساء أهل  
العهد وهو أولى لأنه قسم المشركين إلى قسمين أهل حرب وأهل صلح ودور حكم نساء أهل الحرب  
ثم حكم أرقائهم فكانت أحوال بحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد مع عبيده حكم أرقائهم  
وحديث مجاهد في ذلك وصله عبيد بن جردم عن طريق ابن أبي شيبة عنه في قوله وان فاتكم من شئ من  
أزواجكم إلى الكفارة عاقبت أي أن أسبغت من غفلان فريش فاطو الذي ذهبت أزواجهم  
مثل ما تقدموا وأعضاء وسبب هذا في الباب الذي يليه (قوله وقال عطاء عن ابن عباس) هو  
موصول بالاسناد المذكور وأول ابن جريج كما بينت قبل (قوله) كانت قرية) القاف والموحدة  
مصغر وقد أكثر النسخ وضبطها البساطي بفتح القاف وبعده الدهي وكذلك عوف في نسخة معتدة  
من طبقات ابن سعد وكذلك الكشي في حديث عائشة المانفي في الشروط ولا كذا بالتصغير  
كذلك هنا وحكي ابن التبر في هذا الاسم الوجهين وقال شيخنا في التاموس بالتصغير وقد تنسخ  
(قوله) أسأنا أي أمة) أي أبي المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم هو أبي أسامة مسلمة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم وهذا ظاهر في أنهم لم يكن أسأنا في هذا الوقت وهو ما بين عراة المدينة وفتح  
مكة وفسه نظر لأنه ثبت في النسخ أني بسند صحيح من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن  
هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها فقهه وكانت أم سلمة ترضع زبيب بنتا

٥٧٨١

تحفة

٥٧٨٤

٥٧٨٧

تحفة

٥٧٩٢

٥٧٩٥

قوله زباب في نسخة أخرى  
زباب اه صححه

لجاء عمار فأخذها فجاءه النبي صلى الله عليه وسلم فقال أين زباب فقالت قرية بنت أبي أمية  
صادفها عندها أخذها عمار الحديث فهذا يقتضي أنها هاجرت قديم الانزويج التي صلى الله  
عليه وسلم بأم سلمة كان بعداً حدود قبل الحديبية ثلاث سنين أو أكثر لكن يحتمل أن تكون جاءت  
إلى المدينة بقرينة لا اختيار قبل أن تسلم أو كانت مقبلة عند زوجه عمار على دينها قبل أن تقول الآية  
وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أختها أن تكون حينئذ مسلمة لكن يرد أن  
عبد الرزاق عن معمر بن الزهري لم يزلت ولا تسكو أبصم الكوافر فذكر القصة وفيها انطلق  
عمار بن أمية في مكة فهاهنا أذاها كانت مقبلة ولا يرد أنها جاءت زائرة ويحتمل أن يكون لام  
سلمة أختان كل منهما تسمى قرية فتقدم اسلام أحدهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج  
أم سلمة وتأخر اسلام الأخرى وهي المذكورة هنا ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في الطبقات  
قرية المغيرة بنت أبي أمية أخت أم سلمة تزوجه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له  
عبد الله وحفصة وأم حكيم وساق بسند صحيح أن قرية قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة  
لقد حذرني منك قال فأمر لك بذلك قالت لا اختار علي ابن الصديق أحد فأقام عليها وتقدم  
في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمصور  
فذكر الحديث ثم قال وبلغنا عن عمار بن أمية قال في الشراء قرية وابنت أبي جبرول  
فتزوج قرية معاوية وتزوج الأخرى أبو جهنم بن حذيفة وهو مطاوع لما هنا وزائد عليه وتقدم  
من وجه آخر مثله لكن قال وتزوج الأخرى صفوان بن أمية فيمكن الجمع بأن يكون أحدهما  
تزوج قبل الآخر وأما بنت أبي جبرول فوقع في المغازي الكبرى لابن إسحق حديث الزهري  
عن عروة أنها أم كلثوم بنت عمرو بن جبرول فكان أباهما كني باسم والده وجبرول بنق الجهم وقد  
ينبت في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل وبلغنا هو الزهري وينت هنا لمن وصله  
عنه من الرواة وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية في طلحة مسلسلهم عن موسى  
ابن طلحة عن أبيه قال لم يزلت هذه الآية ولا تسكو أبصم الكوافر رواية امرأتي أروى بنت  
ريسة بن الحرث بن عبد المطلب وطلق عرقريسة وأم كلثوم بنت جبرول وقد روى الطبري عن  
طريق سبل بن الفضل عن محمد بن إسحق قال قال الزهري لم يزلت هذه الآية بطلاق عرقريسة  
وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت رييسة فتزوج بينهما الاسلام حتى زلات ولا تسكو أبصم  
الكوافر ثم تزوجها بعد أن أسألت خاله بن سعيد بن العاصي واختلف في ترك رد النساء إلى أهل  
مكة ومع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على أن من جامعهم إلى المسلمين ردوه ومن  
جامع من المسلمين إليهم لم يردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك فتبع المسلمون من ردهن أو لم يدخلن في  
أصل الصلح أو هو عام أو يرد به المخصوص وبين ذلك عند نزول الآية وقد عكس من قال بالتأني بما  
وقع في بعض طرقه على أن لا تأنيك متارجل الاردة فقه فهمه أن النساء لم يدخلن وقد أخرج  
ابن أبي حاتم عن طريق مقاتل بن حيان أن المشر كين قالوا النبي صلى الله عليه وسلم رد عليتنا من  
هاجر من نساءنا فأت شرطنا أن من أنالك من أن ترد عليتنا فقال كان الشرط في الرجال ولم يكن  
في النساء وهذا لو ثبت كان قاطعاً للتراجع لكن يؤيد الأول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم  
كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها بما أولون ردها قبل يرد هالماترات اذا جاءكم

تغ  
٤٦٢/٤  
خت

تحفة ٦٠٦٢

«(باب اذا أسلمت المشرقة  
أو النصرانية تحت الذئ أو  
الحربي)» وقال عبدالوارث  
عن خالد عن عكرمة عن ابن  
عباس اذا أسلمت النصرانية  
قبل زوجها باساعة حرمت  
عليه وقال داود عن ابراهيم  
الصائغ مثل عطاء عن امرأة  
من أهل العهد أسلمت ثم  
أسلم زوجها في الفدية أي  
امرأته قال لا الآن تشاء  
هي شكاك جديد وسداق  
وقال مجاهد اذا أسلمت في العدة  
يتزوجها قال الله تعالى  
لاهن حل لهم ولا هم يحلون  
لهن

للمؤمنات مهجرات الآية والمراد قوله فيها فلا ترجعهن الى الكفار وذكر ابن الطلاع في  
أحكامه أن سبعة الاسماء حاربت فأقبل زوجها في طلبها فزالت الآية وقد عدى زوجها ما همها  
والذي أنفق عليها ولم يرتد عنها واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبعة الاسماء ماتت عنها بعد  
خولته وهو ممن شهد بنوا في حجة الوديع فانه دال على أنها تقصدت هجرتها وهجرة زوجها ويكن  
الجمع بان يكون معدن خولة انتمت زوجها بعد ان حاربت ويكون الزوج الذي جه في طلبها ولم  
ترد عليه أحرم لم يسلم فهو مشدوق قد كرت في أول الشر وطأها عدة من هاجر من نساء الكفار في  
هذه القصة (قوله ما) اذا أسلمت المشرقة أو النصرانية تحت الذئ أو الخربي كذا  
اقتصر على ذكر النصرانية وهو مثال والافعال ودية كذلك فلو عبر بالكناية لسكان أشبل وكانه  
راعى لفظ الأثر المتقول في ذلك ولم يجز بالحكم لا شكك بل أو رد الترجمة مورد السؤال فقط وقد  
جرت عادته أن دليل الحكم اذا كان محتملا لا يجز بالحكم بل ايراد الترجمة بيان حكم اسلام المرأة  
قبل زوجها هل تقع الفرقة بينهما جازيا دالاسلام أو ثبت لها الخبار أو يوقف في العدة فان أسلم  
استمر النكاح والارقت الفرقة بينهما وفيه خلاف مشهور وتفاصيل بطول شرحها ومسل  
الجناري الى أن الفرقة تقع بمجرد الاسلام كما سببه (قوله) وقال عبدالوارث عن خالد «هو الخاء»  
عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع في موصولا عن عبدالوارث لكن أخرجه ابن شبة عن عباد بن  
العوام عن خالد الخاء نحوه (قوله) اذا أسلمت النصرانية قبل زوجها باساعة حرمت عليه وهو  
عام في المدخول بها وغيرها ولكن قوله حرمت عليه لم يصرح في المراد ووقع في رواية ابن أبي  
شبة فهي أملاك تنقسم أو أخرج الطحاوي من طريق أبي عكرمة عن ابن عباس في اليهودية  
أو النصرانية تكون تحت اليد والصراني قد سلم فقال بشرق يها الإسلام به ولو لا يعني  
عليه وسنعه صحيح (قوله وقال داود) هو ابن أبي الثورات واسم أبي الثورات عمرو بن الثورات  
وابراهيم الصائغ فوابن ميمون (قوله مثل عطاء) هو ابن أبي رباح (عن امرأة من أهل العهد  
أسلمت ثم أسلم زوجها في العدة أي امرأته قال لا الآن تشاء هي شكاك جديد وسداق) وصله ابن  
أبي شبة من وجه آخر عن عطاء بجمعه وهو ظاهر في أن الفرقة تقع باسلام أحد الزوجين ولا تقتل  
انقضاء العدة (قوله وقال مجاهد اذا أسلمت في العدة يتزوجها) وصله الطبري من طريق ابن أبي  
شبة عنه (قوله وقال القائل) هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فانه كلام الجناري وهو  
استدلال منه لتقوية قول عطاء المذكور في هذا الباب وهو معارض في الظاهر لآيته عن ابن  
عباس في الباب الذي قبله وهي قوله لم تحط بحتى تحيض وتظهر ويكن الجمع بينهما كما  
يحمل أن يريد بقوله لم تحط بحتى تحيض وتظهر انتظار اسلام زوجها مادامت في عدتها بمحمل  
أيضاً أن تأخر الخطبة انما هو لكون المدة لا تحط بمادامت في العدة فعلى هذا الثاني لا يقي  
بين النسبين تعارض وبظاهر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طائوس والنوري وقطاعة  
الكوفي ووافقه هم أبو نؤير واختاره ابن المنذر والبيهقي والجناري بشرط غسل الكوفة ومن  
وافقه أن يعرض على زوجها الاسلام في تلك المدة فينتج أن كانا معا في دار الاسلام وبئول  
مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأبو عبيدواحتج الشافعي بقصة أبي سنان  
لما أسلم عام الفتح لم يظهر ان في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المغازي فانه لما دخل



نخ  
٤٦٢/٤

وقال الحسن وقسادة في  
مجوسين أسلموا هماغا على  
نكاحها فاذا سبق أحدهما  
صاحبه وأى الاتريانت  
لا سبيل له عليا وقال ابن  
جرير قلت لعطاء امرأة من  
المشركين جاءت الى المسلمين  
أيعاوض زوجها أم  
لنقله تعالى وأتوهم ما أنفقوا  
قال لانما كان ذلك بين النبي  
صلى الله عليه وسلم وبين  
أهل العهود قال مجاهد هذا  
كله في صلح بين النبي صلى الله  
عليه وسلم وبين قريش

مكة أخفت امرأته عند بنت عقبة بالجمعة وأنكرت عليه اسلامه فاسار عليها بالاسلام فاسلمت  
بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكر مجيد عقده وكذا وقع جماعة من الصحابة أسلمت نسأوهم قبلهم كحكيم  
ابن حزام وعكرمة بن أبي جهل وغيرهما ولم يفرقوا عنه ولا جددت عقودا نكحتهم وذلك منهم ورع عند  
أهل المغازي لا اختلاف بينهم في ذلك الا انه محمول عند الاكثر على أن اسلام الرجل وقع قبل  
انقضاء عدة المرأة التي أسلمت قبله وأما ما أخرج مالك في الموطأ عن الزهري قال لم يلقنا نائ  
امراة هاجرت وزوجها مقسم يد ارا الحرب الا فرقت هجرة ما بينهما وبين زوجها فهذا محتمل  
لثنتين لان الله رقة يحتمل أن تكون فاطمة ويحتمل أن تكون موقوفة وأخرج حماد بن سلمة  
وعبد الرزاق في مصنفهما ما سناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي ان نصرا أسلمت امرأته  
فخرجت مع ابن شامت فارقته وان شامت أقامت عليه **(قوله)** وقال الحسن وقسادة في مجوسين  
أسلموا هماغا على نكاحها فاذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام **(لا سبيل له عليا)** أما زر الهسين  
فوصد ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه باللفظ فان أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من  
النكاح ومن وجد آخر صحيح عنه باللفظ فقد بابت منه وأما زر قسادة فوصله ابن أبي شيبة أيضا  
بسند صحيح عنه باللفظ فاذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليا لا بخطبة وأخرج  
أبضا عن عكرمة وكذا عن ابن عبد العزيز نحو ذلك **(قوله)** وقال ابن جرير قلت لعطاء امرأة  
من المشركين جاءت الى المسلمين أيعاوض زوجها أم لا قال لا نعم كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم  
وأهله **(قوله)** تعالى وأتوهم ما أنفقوا قال لا نعم كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم  
وبين أهل العهد وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال قلت لعطاء رأيت اليوم امرأة من أهل  
الشرك قد كرهت سواء وعن معمر بن الزهري نحو قول مجاهد لا تأتي وزاد وقد انقطع ذلك يوم الفتح  
فلا يعاوض زوجها ما بشئ **(قوله)** وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم  
وبين قريش وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي شبيب عن مجاهد في قوله تعالى وأسألوهم ما أنفقتم  
وليس ألوهم ما أنفقوا قال من ذهب من أزواج المسلمين الى الكفار فلعطهم الكفار صدقاتهم  
وليس كونهن ومن ذهب من أزواج الكفار الى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك  
هذا كله في صلح كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش وقد تقدم في آخر الشروط من  
وجه آخر عن الزهري قال بلغنا أن الكفار لما أوأأن يترأعوا أن تنق المسلمون على أزواجهم  
أما أوأأن يبعواوا بالحكم المذكور في الآية وعوان المرأة اذا جاءت من المشركين الى المسلمين  
مسلمة لم يردوا المسالون الى زوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليها من صدقات ونحوه وكذا  
بعكسها فامتثل المسالون ذلك وأعطوهم وأبى المشركون أن يمتثلوا ذلك فقبضوا من جاءت اليهم  
مشركا ولم يعطوا أزواجهن المسلم ما أنفق عليها فلذلك نزلت وان فاتكم من شيء من أزواجكم الى  
الكفار فعاقبتم قال والعقب ما يردى المسالون الى من هاجرت امرأته من الكفار الى الكفار  
وأخرج هذا الاثر الطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه فلو ذهبت امرأة من أزواج  
المؤمنين الى المشركين ردوا المؤمنون الى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي بأيديهم  
الذي أمروا أن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم الا في آمن وهاجرن  
ثم ردوا الى المشركين فضلا ان كان في لبسهم ووقع في الاصل فأمر أن يعطى من ذهبه زوج

من المسلمين ما نفق من صدق نساء الكفرة اللاتي هاجرن ومعناه أن العقب المذكور نفى قوله  
 فعاقبت أي أصبحت من صدقات المشركات عوض ما فات من صدقات المسلمين وهذا تفسير  
 الزهري وقال مجاهد أي أصبحت غنمة فاعطوا منها وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه  
 الطبري لكن حمله على ما ذكرنا يحصل من الجهة الأولى شيء وهو جل حسن وقوله في آخر الخبر  
 المذكور وما يعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها وهذا النبي لا يرد ظاهر ما دل  
 عليه الآية والقدسة لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فإني  
 أن يعطى زوجها المسلم ما نفق عليه ما نفق على غيره من أزواج المسلمين فإني مخصوص بالمهاجرات  
 فيجوز كون من وقع منه ذلك من غير المهاجرات كالأعراس مثلاً أو الحصر على عموم فتكون  
 نزلات في المرأة المشركة إذا كانت تحت مسلم مثلاً نهر بت منه إلى الكفار ويؤيده رواية  
 يونس الماضية وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى وإن فاتكم شيء  
 من أزواجكم قال نزلات في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فزوجها رجل نفق ولم ترتد امرأة  
 من قريش غيرها ثم أسأت مع ثقف حين أسلموا فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في  
 حديث البخري لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في  
 حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم وظاهر ساقه أنها كانت عند نزول قوله  
 تعالى ولا تنكوا بعض الكوافر مشركه وإن عياض بن غنم فارقه لذلك فزوجها عبد الله بن  
 عثمان الثقفي فهذا أصح من رواية الحسن «تنبه» استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب  
 إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان فذكر أن ثعلباً يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية  
 بشوله تعالى وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم ثم ذكر أن مجاهد المقيول لدعوى  
 عطاء أن ذلك كان خاصاً بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انتقطع يوم الفتح  
 وكأنه أشار بذلك إلى الذي وقع في ذلك الوقت من تقرر المسئلة تحت المشرك لا انتظار سلامه  
 ما دام في العدة منسوخ لما دلت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك وإن الحكم  
 بعد ذلك أسلت أن لا تقر تحت زوجها المشرك أصلاً ولو أسلم وهي في العدة وقد ورد في أصل  
 المسئلة حديثان متعارضان أحدهما أخرجه أحمد عن طريق محمد بن إسحق قال حدثني داود  
 ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زنب على أبي  
 العاص وكان أسلاماً قبل إسلامه بستمسنتين على التكاح الآتيل ولم يحدث شيئاً وأخرجه  
 أصحاب السنن إلا الترمذي وقال الترمذي لا بأس بإسناده وصححه الحاكم ووقع في رواية بعضهم  
 بعد سنتين وفي أخرى بعد ثلاث وهو اختلاف يرجع إليه على أن المراد بالست ما بين هجرة زنب  
 وإسلامه وهو بين في المغازي فانه أسير يدر فأرسلت زنب من مكة في فدائه فأتى بها بغير فداء  
 وشرط النبي صلى الله عليه وسلم عليه أن يرسل له زنب فوفى له بذلك واليه الإشارة في الحديث  
 الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في حقه حدثني فصدقتني ووعدتني فوفى لي والمراد بالستين أو  
 الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لا هن حل لهم وقدومه مسلماً فإن بينهما ستين وأشهر الحديث  
 الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
 جده أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زنب على أبي العاص بن الربيع مهر جديد ونكاح

جديد قال الترمذي وفي اسناده مقال ثم أخرجه عن يزيد بن عروان أنه حدث بالحديثين عن ابن  
 اسحق وعن حجاج بن أرطاة ثم قال يزيد حديث ابن عباس أقوى اسنادا والعمل على حديث  
 عروين شعيب يريد على أهل العراق وقال الترمذي في حديث ابن عباس لا يعرف وجهه وأشار  
 بذلك إلى أن ردعا إليه بعدت سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكلا لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه  
 المدة ولم يذهب أحدا إلى جواز تقرير المسئلة تحت المشرك إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى  
 انقضت عدتها ومن نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال يجوز أنه  
 ورده بالاجماع المذكور وتعقب بشيوط الخلاف فيه فذهبوا ومنه قول علي بن إبراهيم  
 الخفي أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما بطرق قوية وبه أفق جاد شيخ أبي حنيفة وأجاب الخطابي عن  
 الاشكال بأن بقاء المسئلة في تلك المدة ممكن وإن لم يجر العادة غالباً به ولا سيما إذا كانت المدة انما  
 هي سنتان وأشهر فإن الحضي قد يطل عن ذوات الأقارب لما روى عنه أحياناً ما يحصل هذا لأجل  
 السبي وهو أولى ما يفتقد في ذلك وحكي الترمذي في العلل المنفردة عن البخاري أن حديث ابن عباس  
 أخرجه عن حديث عروين شعيب وعلمته تدليس حجاج بن أرطاة وله عليه أشد من ذلك وهي مذكرة  
 أبو عبيد في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجاً لم يسمعه من عروين شعيب وإنما جاله عن  
 العززي والعززي ضعيف جداً وكذا قال أحمد بن حنبل في صحيحه قال والعززي لا يسأري حديثه شأ  
 قال والصحيح أنهم ما أقرأوا النكاح الأول وحينئذ ابن عبد البر أن ترجيح حديث مادل عليه حديث  
 عروين شعيب وإن حديث ابن عباس لا يحد ذاته قال والجواب بين الحديثين أولى من الغاء أحدهما  
 لعدم قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الأول أي بشرطه وإن معنى قوله لم يحدث شيئاً لم يزد  
 على ذلك شيئاً قال وحديث عروين شعيب تعضده الأصول وقد سرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر  
 جديد والاختلاف بين أولي من الأخذ بالجهل وبؤيده مذهب ابن عباس المحكي عنه في أول  
 الباب فإنه موافق لما دل عليه حديث عروين شعيب فإن كانت الرواية المنخرجة عنه في السنن  
 ثابته لعله كان يرى تخصيص ما وقع في قصة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أساعه  
 كعطاه ومجاهد وإحدى أفق بخلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث على أن الخطابي قال في  
 اسناد حديث ابن عباس هذه نسخة ضعيفة على من المحدث وغيره من علماء الحديث بشراً إلى أنه  
 من رواية داود بن الحصين عن عكرمة قال وفي حديث عروين شعيب زيادة ليست في حديث ابن  
 عباس والمثبت مقدم على النافي غير أن الأثر يجرى اسناد حديث ابن عباس اه والمعتمد ترجيح  
 اسناد حديث ابن عباس على حديث عروين شعيب لما تقدم ولا مكان حل حديث ابن عباس  
 على وجه ممكن وادعى الطحاوي أن حديث ابن عباس منسوخ وإن النبي صلى الله عليه وسلم  
 رداً عنه على أبي العاص بعد رجوعه من بدر لما أسرف فيهم افتدى وأطلق وأسند ذلك عن الزهري  
 وفيه نظر فإن ثبت عنه فهو مؤول لأنها كانت مسطرة عنده بمكة وهي التي أرسات في افتدائه  
 كما هو مشهور في المنازى فيكون معنى قوله ردّها أقرها وكان ذلك قبل التحريم والثابت أنه لما  
 أطلق اشترط عليه أن يرسلها ففعل كما تقدم وإنما ردّها عليه حقيقة بعد إسلامه ثم حكى الطحاوي  
 عن بعض أصحابهم أنهم جمع بين الحديثين بطريق أخرى وهي أن عبد الله بن عمرو كان قد اطلع  
 على نكاح الكفار بعد أن كان جائزاً فلذلك قال ردّها عليه بنكاح جديد ولم يطلع ابن

٥٢٨٨  
خت م سبق  
تحفة  
١٦٥٥٨  
١٦٦٩٧  
تغ  
٤٦٥/٤

عباس على ذلك فذلك قال ردها بالكاح الاول وتعب بآه لا يظن بالصحاب أن يجوز مزاجهم  
بناء على ان البنات ميثى فهدى يكون الاخر بخلافه وكيف يظن بان عباس أن يشته عليه نزول آية  
المتحنة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضى اطلاع على الحكم المذكور وهو تحريم استقرار  
المسلمة تحت الكافر فان قد اشتباهه عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز استقرار الاشتباه  
عليه بعد ذلك حتى يحدث به بعد طرطويل وهو يوم حدث به بكاد أن يكون أعلم أهل عصره  
وأحسن المالك في هذين الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة وحله على تطاول  
العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن  
مطلق الجواز وأغرب ابن حزم فقال ما لم يحصه ان قوله ردها اليه بعد كذا مراده جمع بينهما والا  
فإسلام أبي العاص كان قبل الحديث وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على الشرك هكذا زعم  
وهو محال فليأطبق عليه أهل المغازي أن إسلامه كان في الهدنة بعد نزول آية التحريم وقد  
سلك بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقراءت في السيرة النبوية للمحدثين كثير بعد ذلك بعض  
ما تقدم قال وقال آخرون بل الظاهر انقضاء عدتهم وأضعف رواية من قال جدد عددها وانما  
يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتأخر إسلام زوجها أن نكاحها لا يفسخ بمجرد ذلك بل يتغير  
بين أن تتزوج غيره أو تبصر الى أن يأسر فستعقد عليها وحاصلها أنها زوجها مالم تتزوج  
ودليل ذلك ما وقع في حديث الباب في عموم قوله فان هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت اليه والله  
أعلم ثم ذكر البخاري حديث عائشة في شأن الامتحان وبيانه لشدة تعلقه بأصل المسئلة (قوله)  
وقال ابراهيم بن المنذر حديث ابن وهب ذكر أبو موسى ودأبه وصلة عن ابراهيم بن المنذر وقد  
وصله أيضا الذي على في الزهري عن ابراهيم بن المنذر وسأني القبط في البخاري رواية نونس فان  
مسألة أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك وأما لفظ رواية عقيل فنقدمت  
في أول الشروط وأشار الامام علي الى أن رواية عقيل المذكورة في الباب لا تخالفها (قوله)  
كانت المؤمنات اذا هاجرن) أي من مكة الى المدينة قبل عام الفتح (قوله) يتخجن رسول الله  
تعالى أي يتخجنهن فيما يتعلق بالامان فيما يرجع الى ظاهر الحال دون الاطلاع على مافي  
القصوب والى ذلك الاشارة بقوله تعالى الله أعلم بما بين ايديهم (قوله) مهاجرات) جمع مهاجرة  
والمهاجرة فيفتح الجيم المغاضبة قال الازهرى أصل المهاجرة خروج البدوي من البادية الى  
القرية واقامته بها والمراد بها مهاجرة خروج النسوة من مكة الى المدينة مسلمات (قوله) الى آخر  
الآية) يحتمل الآية بينهما وآخرها والله علم حكيم ويحتمل أن يريد بالآية القصص وآخرها غفور  
رحيم وهذا هو المقصد فقد تقدم في أوائل الشروط من طريق عقيل وحده عن ابن شهاب عقب  
حديثه عن عروة عن السوروصر وان قال عروة فأخبرني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يتخجن به هذه الآية بأهل الذين آمنوا اذا جاءهم كم المؤمنات مهاجرات الى الغفور رحيم وكذا  
وقع في رواية ابن أخي الزهري عن الزهري في تفسير المتحنة (قوله) قالت عائشة) هو موصول  
بالاسناد المذكور (قوله) من أقرب هذا الشرط من المؤمنات فقد أقرب المنة) يشترط الى شرط  
الامان وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق الوقي عن ابن عباس قال كان امتحانهم  
أن يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأما ما أخرجه الطبري أيضا والبراء من طريق

حديث يحيى بن بكير حدثنا  
اللسع عن عقيل عن ابن  
شهاب وقال ابراهيم بن المنذر  
حديث ابن وهب حديثي  
نونس قال ابن شهاب أخبرني  
عروة بن الزبير أن عائشة  
رضي الله عنها زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم قالت  
كانت المؤمنات اذا هاجرن  
الى النبي صلى الله عليه وسلم  
يتخجن رسول الله تعالى  
بأهل الذين آمنوا اذا جاءهم  
المؤمنات مهاجرات  
فامتنعوهن الى آخر الآية  
قالت عائشة فمن أقرب هذا  
الشرط من المؤمنات فقد  
أقرب المنة فكذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا  
أقرن بذلك من قوالهن  
قال لهن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم

أبى نصر عن ابن عباس كان يجتنبن والله ما خرجت من بغض زوج والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض والله ما خرجت القياس ذنبا والله ما خرجت الاحسان ورسوله ومن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد نحو هذا ولفظه فاسألوه عن عما يمينه فان كان من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غيره ولم يؤمن فارجعوهن إلى أزواجهن ومن طريق قتادة كانت تحتهم أن يستحلن بالله ما أخرجهن نشوزا وغما أخرجهن الاحب الاسلام وأهله فإذا قل ذلك قبل منه فنكل ذلك لا يثني رواية العوفي لاشتماله على زيادة لم يذكرها (قوله انطلقن فقد بايعتهن) يشبه بعد ذلك بقولها في آخر الحديث (فقد بايعتهن كلاما) أي كلاما يقوله ووقع في رواية عيسى المذكرة كلاما يكلمها به ولا يابيع ضرب السيد على البدل كما كان يابيع الرجال وقد أوصحت ذلك بقوله امامت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأه قط زاد في رواية عتبيل في الباء غير أنه يابيعن بالكلام وقد تقدم في تفسير المجتنب وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى أفي أنسه فقال يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يابعنك الآية كلها ثم قال حين فرغ أنتن على ذلك فقالت امرأتهن نعم وقد ورد ما قد يخالف ذلك ولعلها أشارت إلى رده وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في تفسير سورة المجتنبه واختلف في استمرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات فقيل منسوخ بل ادعى بعضهم الاجماع على نسخه والله أعلم (قوله بآب) قوله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم تربص أربعة أشهر كذا لا كتر وساق في روايته كسرعة إلى مسمع علم ووقع في شرح ابن بطال باب الإيلاء وقوله تعالى إلى آخره ووقع لابي ذر والنسبي بعد قوله فان فارجعوه أو هذا انفسيرا في عبيدة قاله في هذه الآية قال فان فارجعوه من العيين فابني فارجعوه أو اخرج الطبري عن ابراهيم النخعي قال اني الرجوع باللسان وشمله عن أبي قلابة وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة النخعي الرجوع بالقلب واللسان ان به مانع عن الجماع وفي غيره الجماع ومن طريق أصحاب ابن مسعود منهم علقمة مثله ومن طريق سعيد بن المسيب أيضا ان حلف أن لا يكلم امرأته يوما وشهر افهوا إيلاء الا ان كان بجماعها وهولا يكلمها فليس بمول ومن طريق الحكم بن عوف عن عكرمة عن ابن عباس اني والجماع وعن مسروق وسعيد بن جبير والشعبي مثله والاسانيد بكل ذلك عنهم قوية قال الطبري اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الإيلاء فمن خصه بترك الجماع قال لابي الإيلاء لا يفعل الجماع ومن قال الإيلاء الحلف على ترك كلامها أو على أن يغيظها أو يسوأها أو نحو ذلك لم يشترط في التي والجماع بل رجوعه بفعله ما حلف أن يفعله ونقل عن ابن شهاب لا يكون الإيلاء الا أن يختلف المرء بالله فيمليأ بدان يضار به امرأته من اعتزالها فاذا لم يقصد الاضرار لم يكن إيلاء ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة لا إيلاء الا في غضب فاذا حلف أن لا يطأها بسبب كان عوف على الولد الذي يرضع منها من الغله فلا إيلاء ومن طريق الشعبي كل عين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي إيلاء ومن طريق القاسم وسالم فبين قال لامرأته ان كنتي سنة فأت طالق ان مضت أربعة أشهر ولم يكلمها طلق وان كلمها قبل سنة فهي طالق ومن طريق يزيد بن الاصم أن ابن عباس قال لما قلت امرأتك لمهدي بها سنة الخلق قال لقد خرجت وما كلمها قال أدركها قبل أن يعضى أربعة أشهر فان مضت فهي تطليقة ومن طريق

انطلقن فقد بايعتهن لا والله ما است يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأه قط غير أنه يابيعن بالكلام والله ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء الا بأمره والله يقول لمن اذا أخذ عليهن فقد بايعتهن كلاما (باب قول الله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم تربص أربعة أشهر)

٥٢٨٩

تحفه  
٦٧٩

أبي بن كعب أنه قرأ للذين يؤلون من نسائهم يقسمون قال القراء التقدير على نسائهم ومن معني  
على وقال غيره بل فيه حذف تقدير يقسمون على الاستماع من نسائهم والابلاء مشتق من  
الآلية بالتشديد وهي اليمين والجمع ألياء بالتحقيق وزن عظام قال الشاعر  
قليل الألياء حافظ ليمينه \* فان سبقت منه الآلية برت

فجمع بين المفرد والجمع ثم ذكر البخاري حديث أنس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
نساءه الحديث وادخله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الإبلاد ذكر الجماع ولهذا قال  
ابن العربي ليس في هذا الباب يعز من المرفوع سوى هذه الآية وهذا الحديث اه وأنكر  
شيخنا في التدريب ادخال هذا الحديث في هذا الباب فقال الآية المقولة الباب حرام بأنهم  
من علم بحاله فلا يجوز نسائه إلى النبي صلى الله عليه وسلم اه وهو جنى على اشتراط ترك الجماع  
فقد كنت أظن في أوائل الصلاة والمطام أن المراد بقول أنس إلى أي حلف وليس المراد  
به الإبلاء العربي في كتب النكاح اتفاقاً ثم ظهر لي أن فيه الخلاف قد عارضه فليست ذلك بأنه على  
رأى معظم الفقهاء فإنه لم ينقل عن أحد من فقهاء الأئمة أن الإبلاء تعتقد حكمه بغیر ذکر  
ترك الجماع إلا عن جابر بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة وإن كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه  
كما تقدم وفي كونه حراماً أيضاً خلاف وقد جزم ابن بطال وجماهه بأنه صلى الله عليه وسلم  
امتنع من جماع نساءه في ذلك الشهر ولم أقف على نقل صريح في ذلك فإنه لا يمتنع من ترك دخوله  
عليهن أن لا تدخل أحدهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه إلا أن كان المذکور من المسجد فتم  
استمرار عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العز على ترك الوطء واستماع الوطء  
في المسجد وقد تقدم في النكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه إلى من نساءه شهراً  
ومن حديث أم سلمة أيضاً إلى من نساءه شهراً ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن  
شهراً ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهراً وأخرج الترمذي من طريق الشعبي عن  
مسروق عن عائشة قالت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه وحرم فجعل الحرام حلالاً  
ورجاءه موثقون لكن رجح الترمذي إرساله على وصلة وقد تنسك بقوله حرم من ادعى أنه  
امتنع من جماعهن لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحریم تحریم شرب العسل أو تحریم  
وطء ما يفسد رتبه فلا يمتنع الاستدلال لذلك بحديث عائشة وأقوى ما يستدل به لفظ اعتزل مع  
ما فيه (قوله حديثنا معيل بن أبي أويس عن أخيه) هو أبو بكر بن عبد الجليل بن أبي أويس  
عبد الله بن عبد الله الأصم بن عم مالك وسليمان هو ابن بلال وقد نزل البخاري في هذا الأسناد  
بالنسبة لجيد درجتي لأنه أخرج في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة كجيد بن عبد الله  
الأنصاري ودرجته بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرج عنه الكثير بلا واسطة واحذف فقط وقد  
تقدم في هذا الحديث بهيئته في الصيام وفي النكاح كذلك والنسبة في اختيار هذا الأسناد النازل  
التصريح فيه عن جيد بما عله من أنس وقد تقدم بيان قوله إلى من نساءه شهراً وشرحه  
في أواخر الكلام على شرح حديث عمر في المظاهرتين في النكاح ووقع في حديث أنس هذا  
في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة صلة صلى الله عليه وسلم عن الفرس وصلاة به بأصحابه  
جالسا وتقدم لمرح الزيادة ذلك ومن أحكام الإبلاء أيضاً عند الجمهور أن يحلف على أربعة

\* حديثنا معيل بن أبي أويس  
عن أخيه عن سليمان عن  
جيد الطويل أنه جمع أنس  
ابن مالك بقول أنس إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
من نساءه وكانت انفكت  
رجله فأقام في مشربة له  
تسعاً وعشرين ثم نزل فقالوا  
يا رسول الله آليت شهراً  
فقال الشهر تسع وعشرون

٥٢٩٠  
تحفة  
٨٢٠٦

حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن  
نافع أن ابن عمر رضى الله  
عنه ما كان يقول في الإبلاء  
الذى سمى الله تعالى لا يحل  
لاحد بعد الاجل الآن عيسى  
المعروف وأبو بكر بالطلاق  
كأمر الله عز وجل \* وقال  
إلى اسمعيل حدثني مالك  
عن نافع عن ابن عمر إذا  
مضت أربعة أشهر يوقف  
حتى يطلق ولا يقع عليه  
الطلاق حتى يطلق

٥٢٩١  
خت  
تحفة  
٨٢٩٠  
نخ  
٤٦٥١/٤

أشهر فصاعدا فإن حلف على أنقص منها لم يكن موليا وقال اسحق إن حلف أن لا يطلق على يوم  
فصاعدا لم يطلق حتى مضت أربعة أشهر كان الإبلاء موجهة عن بعض التابعين مثله وأكرهه الأكثر  
وصنع البخاري ثم التزم في إدخال حديث أنس في باب الإبلاء يقتضى موافقة اسحق في  
ذلك وحصل هؤلاء قوله تعالى ترص أربعة أشهر على المدة التي تضرب للمولى فإن قام بعدها ولا  
ألزم بالطلاق وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء إذا حلف أن لا يقرب امرأته سمى  
أجلأ ولم يسمه فإن مضت أربعة أشهر يعني ألزم حكم الإبلاء وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن  
البصري إذا قال لامرأته والله لا أقربها لليلة فتر كها أربعة أشهر من أجل يمينه تلك فهو إبلاء  
وأخرج الطبري عن حديث ابن عباس كان إبلاء المأهولة السنة والستين فوق الله لهم أربعة  
أشهر فمن كان إبلاء أقل من أربعة أشهر فليس بإبلاء (قوله ابن عمر رضى الله عنه ما كان  
يقول في الإبلاء الذى سمى الله تعالى لا يحل لاحد بعد الاجل) الذى يحلف عليه لا يستماع من  
زوجته (الآن عيسى المعروف وأبو بكر بالطلاق كأمر الله عز وجل) وهو قول الجوهري في أن المدة  
إذا انقضت خيرا الحالف فأما ابن قتيبة وجماعة من أصحابنا وذهب الكوفيون إلى أنه إن قام بالجماع قبل  
انقضاء المدة استقرت عصمته وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضى المدة فاسألني المدة  
لأنه لا ترص على المرأة بعد انقضائها وانعقب بأن ظاهر القرآن التخصيص في الإبلاء بعد مضى المدة  
بجلاف المدة فإنها شرعت في الأصل للبائنة والمتوفى عنها بعد انقطاع عصمتها البراءة الحرم فلم  
يبق بعد مضى المدة تفصيل وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود ورسد لا ترأس بعن  
على أن مضت أربعة أشهر ولم يفتي بطلقت طائفة ثانية ورسد حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله وعن  
جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كأن الحنفية وقبضة من ذو يرب وعطاء والحسن  
وابن سيرين مثله ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وريبعة ومكحول  
والزهري والأوزاعي نطق لكن طلاق رجعة وأخرج اسمعيل من طريق جابر بن زيد  
إذا أتى بغت أربعة أشهر طلقت ما شاء ولا عدة عليها وأخرج اسمعيل القاضي في أحكام القرآن  
بسند صحيح عن ابن عباس مثله وأخرج سعيد بن منصور من طريق مسروق إذا مضت الأربعة  
بانت بطلاقة وتعد ثلاث حضض وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود  
مثله وأخرج ابن أبي شبة بسند صحيح عن أبي قلابة أن النعمان بن بشير أتى من امرأته فقال  
ابن مسعود إذا مضت أربعة أشهر فبنت منه بطلقة (تنبيه) سقط أمر ابن عمر هذا وأثره  
الذي كور بعد ذلك وكذا ما بعده إلى آخر الباب من رواية النسفي وثبت للبائنة (قوله وقال  
اسمعيل) هو ابن أبي أويس الذي كور قبل وفي بعض الروايات قال اسمعيل جرد أبو بكر بعض  
الحفاظ فعل عليه علامة التعليق والاول المعتمد وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره (قوله إذا مضت  
أربعة أشهر يوقف) في رواية الكشميني يوقفه (حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) كذا  
وقع من هذا الوجه مختصرا وهو في الموطأ عن مالك أخضرمه وأخرجه الإمام علي بن طريق من  
ابن عيسى عن مالك باللفظ أنه كان يقول يا عمار رجل أتى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف  
حتى يطلق أو يفتي ولا يقع عليه طلاق إذا مضت حتى يوقف وكذا أخرجه الشافعي عن مالك  
وزاد ما أن يطلق وأما ابن قتيبة وهذا تفسير الآية لمن ابن عمر وتفسير الصحابة في مثل هذا حكم





نخ

٤٦٨/٤

\* (باب حكم المقود  
في أخله وماله) \* وقال  
ابن المسيب اذا فقد في  
الصف عند القتال تربص  
امراؤه سنة \* واشترى ابن  
مسعود جارية قال قيس  
صاحبها سنة فلم يجده وقد  
فاخذ يعطى الدرهم  
والدرهمين وقال اللهم  
عن فلان فان أتى فلان  
فافعلا وانما للقطعة \* وقال ابن  
عباس نحوه

نخ

٤٦٩/٤

أو طلاقا ثم رجح قول الوقت بان أكثر العجابه قال به والرجح قد يقع بالاكثر مع موافقة ظاهر  
القرآن ونقل ابن المنذر عن بعض الاثمة قال لم يجز في شيء من الأدلة أن العزبة على الطلاق تكون  
طلاقا ولو جاز لكان العزم على التي يكون فأولا فأنزل به وكذلك ليس في شيء من اللغة أن البين  
التي لا ينوي بها الطلاق تقتضي طلاقا وقال غيره للعطف على الأربعة أشهر بالتمام على أن  
التخير بعد مضي المدة والذي يبادر من لفظ التربص أن المراد به المدة المضروبة ليقع التخير  
بعدها وقال غيره جعل الله في الطلاق معلقين بشغل المولى بعد المتزوجين قوله تعالى فان  
قالوا وان عزموا فلا يجه قول من قال ان الطلاق يقع بمجرد مضي المدة والله أعلم ﴿ قوله ﴾  
ما حكم المفقود في أهل وماله كذا أطلق ولم يفسح بالحكم ودخول حكم الادل  
يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال لكن ذكره معه استطرادا ﴿ قوله ﴾ وقال ابن المسيب اذا  
فقد في الصف عند القتال تربص امراؤه سنة وصله عبد الرزاق أتم منه عن الثوري عن داود بن  
أبي هند عنه قال اذا فقد في الصف تربص امراؤه سنة واذا فقد في غير الصف فأربع سنين وقوله  
في الاصل تربص شيخ أولا على حذف إحدى التامين وان شئت التسع والشرخ والمخترجان على  
قوله سنة الابن التي وقع عنده سنة أشهر ولفظ سنة تصحيف ولفظ أشهر زيادة الى قول سعيد بن  
المسيب في هذا ذهب مالك لكن فرق بين ما اذا وقع القتال في دار الحرب أو في دار الاسلام ﴿ قوله ﴾  
واشترى ابن مسعود جارية قال قيس صاحبها سنة فلم يجده وقد فاخذ يعطى الدرهم والدرهمين  
وقال اللهم عن فلان فان أتى فلان في رعي وقع في رواية الاكثر في المنة بمعنى جاء والكشيم  
بالموحدة من الاستماع وسقط هذا التعليق من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد وصله سفيان  
ابن عيينة في جامعهم رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه وأخرجه أيضا سعيد بن منصور عنه بسند له  
جيد أن ابن مسعود اشترى جارية بثمانية درهم فاما غاب صاحبها واما تركها فاشده حولاً فلم  
يجده فخرج بها الى مساكن عند سد بابيه فجعل يشحن ويعطى ويقول اللهم عن صاحبها فان  
أتى فني وعلى الغرم وأخرجه الطبراني من هذا الوجه أيضا وفيه أي بالموحدة ﴿ قوله ﴾ وقال هكذا  
فافعلا ولو بالقطعة بشرى الى أنه ائتمتع فعمله في ذلك من حكم اللقطعة للاهـ سنة وبنها سنة والتصرف  
فيها بعد ذلك فان صاحبها اغرمها له قرأ ابن مسعود أن يجعل التصرف صدقة فان أجازها  
صاحبها اذا حصل له أجرها وان لم يجزها كان الاجر للمصدق وعليه الغرم اصحابها الى ذلك  
أشار بقوله في وعلى أي في الثواب وعلى الغرامة وغنل بعض السراح فقال معنى قوله في  
وعلى في الثواب وعلى العقاب أي انهما مكنتان له بفعله والذي قلته أولى لانه ثبت مفسراني  
رواية ابن عيينة كما ترى وأما قوله في رواية الباب في بقائه في ثواب الصدقة وانما حذفه للعلم به  
﴿ قوله ﴾ وقال ابن عباس نحوه ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر فقط عن المستلي والكشيم  
خاصة وقد وصله سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن رفيع عن أبيه أنه استأجر ثوباً من رجل  
بمكة ففضل منه في الزمان قال فأتيت ابن عباس فقال اذا كان العام المقبل فأتشد الرجل في المكان  
الذي اشترى منه فان قدرت عليه ولا تصدق بها فان جاء فخره بين الصدقة واعطاء الدراهم  
وأخرج دجلى في مسند ابن عباس له بسند صحيح عن ابن عباس قال انظر هذه الضوال فتسددل  
بها عا مافان جاء بها فادفعها اليها الا فاهديها وتصدق فان جاء فخره بين الاجر والمال ﴿ قوله ﴾

وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تتزوج امرأته ولا يقسم ماله فاذا انقطع خبره فسنته سنة  
يعلم مكانه لا تتزوج  
امرأته ولا يقسم ماله فاذا  
انقطع خبره فسنته سنة  
المفقود \* حدثنا علي بن  
عبد الله حدثنا سفيان عن  
يحيى بن سعيد عن يزيد  
مولى المنبعت أن النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل  
عن ضالة الغنم فقال خذها  
فأعطاها لك أو لا خيـ  
أولئذ يـ وسئل عن ضالة  
الابل فغضب واهجر  
وجنته وقال مالك ولها  
معها الحذاق والسقاء تنرب  
الماء وتاكل الشجر حتى  
يلتأها ربهـا وسئل عن  
اللقطة فقال أعرى وكأها  
وعقاصها وعرفها سنة فان  
جاء من يعرفها والافاخطها  
بمالك قال سفيان فقلت  
ربعة أي عبد الرحمن  
ولم أحفظ عنه شيأ غيره  
فقلت أرايت حديث يزيد  
مولى المنبعت في أمر الضالة  
هو عن يزيد بن خالد قال نعم  
قال يحيى ويقول ربعة  
عن يزيد مولى المنبعت عن  
زيد بن خالد قال سفيان  
فقلت ربعة فقلت له

وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تتزوج امرأته ولا يقسم ماله فاذا انقطع خبره فسنته سنة  
المفقود) وصـله ابن أبي شيبة من طريق الازراعي قال سألت الزهري عن الاسير في أرض العدو  
متى تزوج امرأته فقال لا تزوج ما علمت أهـ ومن وجه آخر عن الزهري قال يوقف مال  
الاسير وامرأته حتى يـلما أو يموتا وأما قوله فسنته سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأة  
المفقود أنها تر بص أربع سنين وقد أخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد  
صحيحة عن عمر بن عبد الله بن الزاهر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا  
بذلك وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قال لا تنظر امرأة المفقود  
أربع سنين وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالخـ  
وعطاء والزهرى ومكحول والشـمسي وأفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها  
الحاكم وعلى أنها تعتد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين واتفقوا أيضا على أنها تزوجت  
في الزوج الأول خير بين زوجته وبين الصدق وقال أكثرهم اذا اختار الأول الصدق غـمه  
له الثاني ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد الاما تقدم عن سعيد بن المسيب وفريق مالك بين  
من فقد في الحرب فـوجل الاجل المذكور وبين من فقد في غير الحرب فلا فـوجل بل تنظر مضي  
العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه وقال أحدوا صحق من غاب عن أهله فلم يعلم  
خبره لا تأجيل فيه وانما يؤجل من فقد في الحرب أو في الجـرأ ويؤجل ذلك جماعة على اذا فقدت  
المرأة زوجها المتزوج حتى يقدم أو يموت أخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح وقال عبد الرزاق  
يلقى عن ابن مسعود أنه وافق عليا في أمر المرأة المفقود أنها تنظر أبدا وأخرج أبو عبيد أيضا  
بسند حسن عن علي بن كـونجـت فهي امرأة الاول الذي دخل بها الثاني أو لم يدخل وأخرج سعيد  
ابن منصور عن الشعبي اذا تزوجت فبلغها أن الاول حتى فرق بينهما وبين الثاني واعتدت منه فان  
مات الاول اعتدت منه أيضا ورثته ومن طريق الخـي لا تزوج حتى يستبين أمره وهو قول  
فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث واختار ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة  
من الصحابة عليه والله أعلم (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المدني وسفيان هو ابن عيينة  
(قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري وفي رواية الحميدي عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد  
(قوله عن يزيد مولى المنبعت أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل) في رواية الحميدي سمعت يزيد  
مولى المنبعت قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديث اللقطة وهذا صورته  
الارسال ولهذا قال بعد فراغ المتن قال سفيان فقلت ربعة أي عبد الرحمن قال سفيان  
ولم أحفظ عنه شيأ غيره هذا فقلت أرايت حديث يزيد مولى المنبعت في أمر الضالة فهو عن زيد بن  
خالد قال نعم قال سفيان قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدث به سـلا ويقول ربعة عن زيد  
مولى المنبعت عن زيد بن خالد قال سفيان فقلت ربعة فقلت له أي قلت له الكلام الذي تقدم  
وهو قوله أرايت حديث يزيد مولى المنبعت في أمر الضالة فقلت له أي قلت له الكلام الذي تقدم  
المتبع هو سـلا ثم ذكر لسفيان أن ربعة يحدث به عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد  
فيوصـله فـصل ذلك سفيان على أن في ربعة فسأله عن ذلك فاعترف له به وقد أخرجه  
الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن زيد مولى سـلا وعن ربعة موصـلا

وساقه بساقه واحدة وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أن ثمن وأضبط فأنه دل على أن  
السباق يحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان إلا إسناده فقط وأخرجه النسائي عن يحيى  
ابن اسمعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان فأنبت ربيعة فقال حدثني به  
يزيد بن زبد وعذرا بضافه إمام ورواية ابن المديني أوضح وقد وافقه الحمدي والنظفه قال  
سفيان فأنبت ربيعة فقلت له الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المتبعث في اللقطة هو عن يزيد بن  
خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم قال سفيان وكنت أكرهه للرأي أي لأجل كثرة فتواه  
بالرأي قال فلذلك لم أسأله إلا عن إسناده وهذا السبب في قلة رواية سفيان عن ربيعة أولى من  
السبب الذي أبداه ابن التين فقال كان قصد سفيان إبطال الحديث أكثر من قصده إبطال الفقه  
وكان الفقه عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر عنه سنين دون ربيعة مع أن الزهري  
تقدم وقامه على وفاة ربيعة بنحو عشرين سنة بل أكثر ٨١ واقضى قول سفيان بن عينة  
هذا أن يحيى بن سعيد ما سمعه من شخص يزيد مولى المتبعث موصولا وإنما وصله له ربيعة ولكن  
تقدم الحديث في اللقطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد بن زبد موصولا  
فلهذا يحيى بن سعيد لما حدث به ابن عينة ما كان يذكروا له وأدله سليمان بن بلال حين  
حدثه بموصولا وإنما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان  
ابن بلال موصولا وإنما وصله من رواية جابر بن سالم عن يحيى بن سعيد وربيعة جميعا عن يزيد بن زبد  
موصولا وهذا يقتضي أنه جعل إحدى الروايتين على الأخرى وقد تقدم شرح حديث اللقطة  
مستوفى في بابها وأراد المصنف ذكره هنا للإشارة إلى أن التصرف في مال الغير إذا غاب جائز  
مالم يكن المال مما لا يخفى ضياعه كإدله عليه التفصيل بين الأبل والغنم وقال ابن التبري  
تعارض الآثار في هذه المسئلة وجب الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم  
يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها فكان الحاق المال المفقود بهما جميعا وفيه أن ضالة  
الأبل لا تعرض لها إلا بعد استقلالها بأمرة نفسها فاقضى أن الزوجة كذلك لا تعرض لها حتى  
يتحقق خبر وفاته فالضابط أن كل شيء يخفى ضياعه يجوز التصرف فيه صوتا له عن الضياع  
ومالا فلا وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه  
إذا حضر والله أعلم ﴿قوله ما﴾ الظاهر بكسر الميم هو قول الرجل لامرأته  
أنت على كظهر أمي وإنما خص الظاهر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالبا ولذلك  
سمى الركوب ظهرا فشبّهت الزوجة بذلك لأنها ركوب الرجل فلو أضاف لغير الظاهر كان  
مثلا كان ظهرا على الظاهر عند الشافعية واختلف فيما إذا بعين الأم كان قال كظهر  
أختي مثلا فمن الشافعي في القديم لا يكون ظهرا بل يختص بالأم كما ورد في القرآن وكذا في  
حديث خولة التي ظاهرها أوس وقال في الحديث يكون ظهرا وهو قول الجمهور لكن اختلفوا  
فمن لا يقيم على التأيد فقال الشافعي لا يكون ظهرا وعن مالك هو ظهرا وعن أحمد روايتان  
كلاهما لا فلو قال كظهر أمي مثلا فلا ينفاه عن الظاهر عند الجمهور وعن أحمد رواية أنه ظهرا وطوره  
في كل من يجرم عليه وطوره حتى في البهيمه ويقع الظاهر بكل انظر بدل في تحريم الزوجة لكن  
بشرط اقترانه بالنسبة تحجب الكفارة على قائله كما قال الله تعالى لكن بشرط العود عند الجمهور

﴿باب الظهار﴾

وعند الثوري وروى عن مجاهد تجب الكفارة بحجر الظهار (قوله) وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها إلى قوله فمن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا) كذا لا يذروا الاكثر وساقى رواية كريمة الايات الى الموضع المذكور وهو قوله فاطعم ستين مسكينا واستدل بقوله تعالى وانهم ليشقون منك من القول وزورا على أن الظهار حرام وقد ذكر المصنف في الباب آثارا اقتصر على الآية وعليها كانه أشار به ذكر الآية الى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك وقد ذكر بعض طرقه تعلقي في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسأني ذكره وفيه تسعة المظاهر وتسعة المحاللة وهي التي ظاهر منها وأن الرأجح أنها خولة بنت ثعلبة وأنه أول ظهار كن في الاسلام كأخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال كان الظهار في الجاهلية يحرم النساء فكان أول من ظاهر في الاسلام أوس بن الصامت وكانت امرأته خولة الحديث وقال الشافعي سمعت من أَرْضِي من أهل العلم بالقرآن يقول كان أهل الجاهلية يطلعون بشلات الظهار والايلاء والطلاق فأقر الله الطلاق طلاقا وحكم في الايلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى وجاء من حديث خولة بنت ثعلبة نفسها عند أبي داود قالت ظاهر مني زوجي أوس ابن الصامت فحث رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكوا له الحديث وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن صحرة بن ظاهرين امرأته وقد تقدمت الإشارة الى حديثه في كتاب الصام في قصة الجاهلية في رمضان وأن الاصح ان قصته كانت ثم اراولاني داود الترمذي من حديث ابن عباس أن رجلا ظاهرا من امرأته فوق عهدها قبل أن يكفر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فاعزلها حتى تكفرك عنك وفي رواية أبي داود فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله وأسأله هذه الاحاديث حسان وديكم كفارة الظهار منصوص بالقرآن واختلاف السلف في أحكامه في مواضع ألم البخاري بعضها في الآثار التي أوردناها في الباب واستدل بآية الظهار وآية العان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص وانفقوا على دخول السبب وأن أوس بن الصامت شمله حكم الظهار لكن استشكله السكي من جهة تقدم السبب وتأخر النزول فكيف يتحقق على ما مضى مع أن الآية لا تشمل الايمن وجعله الظهار بعد نزول الآية الفاق قوله تعالى فخير برقة بدل على أن المبتدأ نضع معنى الشرط والخبر نضع معنى الجزاء ومعنى الشرط مستقبل وأجاب عنه بان دخول الفاق في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر وذلك يشمل الحاضر والمستقبل قال وأما دلالة الفاعل الاختصاص بالمستقبل فنه نظر كذا قال ويمكن أن يمتنع الخلاف بالإجماع (قوله) وقال لي اسمعيل هو ابن أبي أوس كذا لا كثر ووقع في رواية التثني وقال اسمعيل بدون حرف الجر والاول أولى وهو موصول فمن جماعته يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله عن شيوخه هذا كقوله الذي ظهري بالاستقرار أنه انما يستعمل ذلك فيما يورد موصولا من الموقوفات أو عما لا يكون من المرفوعات على شرطه وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق القتيبي عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر منه وزاد وهو عليه واجب (قوله) قال مالك هو موصول بالاستناد المذكور (قوله) وصيام العبد شهران) يحتفل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه ان ظهرا العبد نحو ظهرا الحر كان يعطى المبتدأ ذلك جميع أحكام الحر ويحتفل أن يكون أراد التثنية مطلقا بحجة الظهار من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع

وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الى قوله فمن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا) وقال لي اسمعيل حديثي مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال نحو ظهار الحر \* قال مالك وصيام العبد شهران

تغ

٤٧١/٤

« وقال الحسن بن الحر  
 ظهارا الحر والعتيد من  
 الحر والامة سواء » وقال  
 عكرمة ان ظاهرا من امته  
 فليس بشئ انما الظاهر من  
 النساء في العربية لما قالوا  
 أي قبا قالوا وفي نقض ما  
 قالوا

أحكامه لكن نقل ابن بطال الاجماع على أن العبد اذا اظهر ربه وأن كفايته بالسياسة شهران  
 كلطر ثم اختلفوا في الاطعام والعتق فقال الكوفون والشافعي لا يجزئ الا بسياسة فقط  
 وقال ابن القاسم عن مالك ان أطمع بادن مولدا جراً مومادعاء من الاجماع مردود فقد نقل  
 الشيخ الموفق في المغني عن بعضهم أنه لا يصحظهار العبد لان الله تعالى قال فحرير رقبة والعبد  
 لا يملك الرقاب وتعبه بأن تحرير الرقبة انما هو على من يجدها فكان كل عسر فخره الصيام  
 وأما ما ذكره من قدر صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة عن ابراهيم لوصام  
 شهر أجزأ عنه وعن الحسن بصوم شهرين وعن ابن جريج عن عطاء بن رباح عن رجل ظاهرا من زوجة  
 أمة قال شرط الصوم (قوله وقال الحسن بن الحر) كذلك كثير وفي رواية أبي ذر عن النبي  
 الحسن بن جري وفي رواية وقال الحسن فقط فأما الحسن بن الحر فهو بضم المهمله وتشديد  
 الهمزة ابن الحكم النخعي الكوفي زيل بدشقة ثقة عنهم وليس له في البخاري ذكر الا في هذا  
 الموضوع ان ثبت ذلك وأما الحسن بن جري فبفتح الحاء وتشديد الهمزة وتسبب الجدة أي وهو  
 الحسن بن صالح بن صالح بن جري واسم جري حيان كوفي ثقة فقهه عائد من طبقة سفيان الثوري  
 وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب وقد أخرج الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء هذا  
 الاثر عن الحسن بن جري وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي قال الظاهر من  
 الامة كالظاهر من الحر وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما  
 أخرجه ابن الاعراب في معجمه من طريق همام سئل قتادة عن رجل ظاهرا من سرية فقال  
 قال الحسن وابن السبب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظاهرا الحر وهو قول الفقهاء السبعة بوجه  
 قال مالك بن نيرة والثوري والليث واحتجوا بأنه فرج حلال فيجوز بالتحرير وأخرج سعيد بن  
 منصور بسند صحيح عن الحسن ان وطئها فهو وظهار وان لم يكن وطئها فلا ظهار عليه وهو قول  
 الاوزاعي (قوله وفي عكرمة ان ظاهرا من امته فليس بشئ انما الظاهر من النساء) وصله  
 اسمعيل القاضي بسند لا بأس به وجاء بضاع مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية  
 داود بن أبي هند سألت مجاهدا عن الظاهر من الامة فكان له امره شيئا قلت أليس الله يقول من  
 نساءهم أنقليست من النساء فقال قال الله تعالى واستشهدوا شهادتهم من رجالكم وأليس  
 العبيد من الرجال أفحوز شهادته العبد وقد جاء عن عكرمة خلافة قال عبد الرزاق أنا ابن  
 جريج أخبرني الحكم بن أيان عن عكرمة مولى ابن عباس قال بكفر عن ظاهرا الامة مثل كدارة  
 الحر وبقول عكرمة الاول قال الكوفون والشافعي والمجهور واحتجوا بقوله تعالى من  
 نساءهم وليست الامة من النساء واحتجوا أيضا بقول ابن عباس ان الظاهر كان طلاقاً ثم حل  
 بالكفارة فكيف لا حظ للامة في الطلاق لا حظ لها في الظهار ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في  
 الامة المروجة فلا يكون بين قوله اختلاف (قوله وفي العربية لما قالوا أي قبا قالوا) أي يستعمل  
 في كلام العرب غدا لكذا بمعنى عاقبه وأبطله (قوله وفي نقض ما قالوا) كذلك كثير بنون وقاف  
 وفي رواية الاصل والكنية بمعنى بعض موحدة ثم مهمله والاول أصح والمعنى انه يأتي بفعل  
 ينقض قوله الاول وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطئها الا بعد أن يكفر أو  
 يكتنى العزم على وطئها والعزم على امساكها أو ترك فراقها والاول قول الليث والثاني قول

الخفية ومالك وحكي عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة وحكي عنه العزم على الأسأله والوطء معا وعليه أكثر أصحابه والثالث قول الشافعي ومن تبعه ثم قول رابع سند كرههنا (قوله وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور) هذا كلام البخاري ومراذه الرد على من زعم أن شرط العود هنا أن يقع بقول وهو إعادة نطق الظاهر فأشار إلى هذا القول وجرم بأنه مرجوح وإن كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الظاهر وقد روى ذلك عن أبي العباس وكثير من التابعين به قال الفراء الخوي ومعنى قوله ثم يعودون لما قالوا أي إلى قول ما قالوا وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب قائله إلى الجهل لأن الله تعالى وصفه بأنه منكبر من القول وزور فكيف يقال إذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم يحل المرأة انتهى وإلى هذا أشار البخاري بقوله لأن الله لم يدل على المنكر والزور وقال ما جعل العقاب لما وقع بعد قوله ثم يعودون فحصر برقة قبل أن تنس إكنا كلاما صحيحا بخلاف ما لو قال اذ لم ترد أن تنس فأعتق برقة قبل أن تنس وقد جرى بحث في أبي العباس بن سريج ومحمد بن داود الظاهري فاتجه عليه ابن سريج بالإجماع فأنكره ابن داود وقال خالفه وظاهر القرآن لأعتد خلافا لهم خلافا وأكبر ابن العربي أن يصح عن بكير بن الأشج واختلف المعربون في معنى اللام في قوله لما قالوا فقل معناها ثم يعودون إلى الجماع فحصر برقة لما قالوا أي فعلمهم تحريم برقة من أجل ما قالوا فادعوا أن اللام في قوله لما قالوا متعلق بالمحذوف وهو قوله عليهم فالة الأخفش وقيل المعنى الذين كانوا يظاهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أي إلى المظاهر في الإسلام وقيل اللام بمعنى من أي يرجعون عن قولهم وهذا موافق قول من يوجب الكفارة بمجرد وقوع كلمة الظاهر وقال ابن بطال يشبهه أن تكون ما بمعنى من أي اللواتي قالوا هن اثنتان علينا كظهور رأيهما تنافا ويوزن أن يكون قالوا يتقدير المصدر أي يعودون للقول قسمي المقول فحين باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم ضرب بالامرو وهو مضروب الامرو والله أعلم بالصواب (قوله باب الإشارة في الطلاق والامور) أي الحكمية وغيرنا وذكره عدة أحاديث معلقة وموضوعة وأهلها قوله وقال ابن عمر هو طرف من حديث تقدم موصول في الجنازة وفيه قصة لعدين عبادة وفيها ولكن يعذب بهذا وأشار إلى أنه لا يها وقال كعب بن مالك هو أضا طرف من حديث تقدم موصول في الملازمة وفيها وأشار إلى أن هذا نصف \* ثانيا وقالت أسماء بنت أبي بكر (قوله صلى الله عليه وسلم في الكسوف) الحديث تقدم موصول في كتاب الإيمان بلطف فأشارت إلى أسماء وفيه فآشرت برأها أي ثم وفي صلاة الكسوف معناه وفي صلاة السهو باختصار رابعها وقال أنس أو ما أتى صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر أن يتقدم هو طرف من حديث ابن عباس خاسها وقال ابن عباس هو طرف من حديث تقدم موصول في العلم في باب من أجاب النبي بأشارة اليد والرأس وقبسه وأوبا بعده لا يخرج سادسها وقال أبو قتادة هو أضا طرف من حديث تقدم موصول في باب لا يشرأل الخمر إلى الصديق من كلب الحج وفيه أمره أن يحمل عليها وأشار إليها الحديث السابع (قوله أبو عاصم) هو العقدي وأبراهيم شيخه جزم المزني بأنه ابن طهمان وزعمه بعض الشراح أنه أبو إسحق الفزاري

وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور

\* (باب الإشارة في الطلاق

والامور) \* وقال ابن عمر

قال النبي صلى الله عليه وسلم

لا يعذب الله بسمع العين ولكن

يعذب بها أو أشار إلى لسانه

\* وقال كعب بن مالك أشار

النبي صلى الله عليه وسلم إلى

أن خذ النصف \* وقالت

أسماء رضي الله عنها

عليه وسلم في الكسوف

فقلت لعائشة ما شأن الناس

فأما برأسها إلى الشمس

فقلت آية فأمات برأسها

وهي تصلي أي نعم وقال أنس

أوما أتى النبي صلى الله عليه

وسلم بيده إلى أبي بكر أن

يتقدم \* وقال ابن عباس أو ما

النبي صلى الله عليه وسلم

بيده لأخرج \* وقال أبو قتادة

قال النبي صلى الله عليه وسلم

في الصلوات المحرم أحدكم

أمره أن يحمل عليها وأشار

إليها قالوا قال فكلوا

\* حدثنا عبد الله بن محمد

حدثنا أبو عامر عبد الملك

ابن عمرو حدثنا إبراهيم

٥٢٩٣

ت

تحفة

٦٠٥٠

عن خالد بن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كلباً أتى على الركن أشار إليه وكبر وقالت زينب قال النبي صلى الله عليه وسلم فقم من ردم بأجوح رماج مثل هذه وهذه وعقدت عينين \* حدثنا سعد بن حدثنا بشر بن الفضل حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي يسأل الله خيراً إلا أعطاه وقال سيده وضع أغمسه على بطن الوسطى والخنصر فلما رزقها \* قال وقال الأوبى حدثنا إبراهيم بن سعد بن شعبة بن الحجاج عن هشام (٣٨٥) بن زيد عن أنس بن مالك قال قال عدا بن ودي في عهد رسول الله صلى الله

والاول أرح وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن أبي بكير عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخذاء وتقدم الحديث شروحا في كتاب الحج وفيه كلباً أتى على الركن أشار إليه \* الثامن (قوله وقالت زينب) هي بنت جحش أم المؤمنين (قوله مثل هذه وهذه وعقدت عينين) تقدم في أحاديث الانبياء وعلمات النبوة وصولاً وبأني في التثنية لكن بلفظ وحقاً بأصبعه الإبهام والى ثلثها وهي مودة عقدت العينين وسبأني في التثنية حديث أبي هريرة بلفظ وعقدت عينين ووجه ادخاله في الترجمة أن العقد على صفة مخصوصة لا رادة عنه موم يتل منزلة الإشارة المفهومة فإذا اكتفى بها عن النطق مع التقدرة عليه دل على اعتبار الإشارة عن لا يتقدر على النطق بطريق الاولى \* التاسع (قوله سلمة بن علقمة) بفتح الهمزة واللام شعبة ثقة وهو بصري وكذا سائر رواة هذا الاسناد وقيل ليس سلمة بن علقمة شيخ بصري أيضاً لكن في أول اسمه زيادة ثم هو الهمزة ساكتة وهو دون سلمة بن علقمة في الطبقة والثقة (قوله وقال سيده) أي أشار بيزعدها) أي يقابلها بين يديه وسلم الكعبة في روايته عن سعد بن شعبة البخاري أن الذي فعل ذلك هو بشر بن الفضل رواه عن سلمة بن علقمة فعلى هذا في سبأنا البخاري في وسط يوم الجمعة يوضع على الخنصر الإشارة إلى أنها في آخر النهار لان الخنصر آخر أصابع اليكف وقد تقدم بسط الاقوال في تعيين ركنها في كتاب الجمعة والحديث العاشر (قوله) وقال الأوبى) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخاري أخرجه عنه الكثير في العلم وفي غيره وقد أورده أبو نعيم في المستخرج من طريق يعقوب بن سفيان عنه وبأني في الديارات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه وقوله أنه أو ضاحاً جمع وضع بفتح أوله والمجبة ثم هو مله هو البياض والمراد هنا حلي من فضة وقوله رضى براء مهله ثم ضاد وخاء معجج أي كسر رأسها وهي في آخر رمق أي نفس وزنا معني وقوله أصمعت بض أم أوله أي وقع بها الصمت أي خرس في لسانها مع حضور ذهنها وفيه فأشارت أن لا وفيه فأشارت أن لم \* الحديث الحادي عشر حديث ابن عمر في ذكر الفتن يأتي شرحه في الفتن وفيه وأشار إلى المشرق \* الحديث الثاني عشر حديث عبد الله بن أبي أوفى (قوله فأجده لي) يجيب

عليه وسلم على جارية فأخذ تحفة أو ضاحاً كانت عليها ورشح رأسها فأني بها أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق وقد أصمعت تحفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل فلان لغير الذي قلها فأشارت برأسها أن لا قال فقال لرجل آخر غير الذي قلها فأشارت أن لا فقال فلان لقاتلها فأشارت أن لم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرشح رأسه بن حجر بن تحفة \* حدثنا قيس بن سعد بن عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الفتن من ههنا وأشار إلى المشرق \* حدثنا علي بن عبد الله \* حدثنا جرير بن عبد الحميد عن أبي اسحق الشيباني عن

(٤٩ - فتح الباري سمع)

فلما غربت الشمس والرجل لازل فلما جد لي قال يا رسول الله لو أصبتم قال انزل فلما جد ح قال يا رسول الله لو أصبتم ان عدك ثم براء قال انزل فلما جد فزل فجده في الثالثة فشرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمم أي بيده إلى المشرق فقال اذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا فقد أظفر العاصم \* حاتم شاعيد الله بن مسلمة حدثنا يزيد بن زريع عن سليمان عن أبي عثمان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يمين من أحب دابكم نداء بالاداء وقال أن ذلهم من يحوره فأما ينادي أو قال ينادون

ثم هسهله أى حرك السويقي يهود لذوب في الماء وقد تقدم شرحه في باب متى يحل فطر الصائم  
من حديث عبد الله بن أبي أوفى من كتاب السيام المراد منه هنا قوله ثم وأما بدقه للمشرق  
\* الثالث عشر حديث أبي عثمان وهو النهدي عن ابن مسعود **(قوله ليرجع)** يفتح أوله وكسر  
الجيم وقائمه على المفعولية وقوله وليس أن يقول هو من إطلاق القول على الفعل  
وقوله كانه يعنى الصبح أو انغير شك من الراوى وتقدم في باب الأذان قبل النجس من كتاب  
الصلاة بلفظ يقول انغير بغير شك **(قوله وأظهر يزيد)** هو ابن زريع راويه **(قوله ثم مد)**  
احداهما من الأخرى تقدم في الأذان على كيفية أخرى ووقع عنده مسلم بلفظ ليس النجس  
المعترض ولكن المستطيل وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة الحديث الرابع عشر  
**(قوله وقال الليث)** تقدم التنبه على اسناده في أوّل الزكاة شرحه وقوله هنا جبتان جيم  
ثم موحدة وقوله الامادت تشديد الدال من المدوالة ماددت فأدغمت زكرا بن بطال بلفظ  
مارت براخصفة بدل الدال ونقل عن الخليل ما رواه النجس موردا ان تردّد وقوله من لدن  
نديهما كذا لا يدين بالتثنية وغيره نديهما بصيغة الجمع قال ابن التين وهو الصواب قال لكل  
رجل ندين فيكون لهما أربعة كذا قال وليست الرواية بالتثنية خطأ بل هي موحدة والتقدير  
ندي كل منهما وقوله تجن يفتح أوله وضم الجيم فدهان التين قال ويجوز ضم أوله وكسر الجيم  
من الرباعي **(قلت)** وهو الثابت في معظم الروايات وموضع الترجمة منه قوله فيه ويشتر باصبعه  
الى حلقه قال ابن بطال ذهب الجمهور الى أن الإشارة اذا كانت منهمة ستمتزة النطق  
وحلقه الحنفيه في بعض ذلك ولعل البخارى رد عليهم بهذه الاحاديث التي جعل فيها التنى صلى  
الله عليه وسلم الإشارة قائمة مقام النطق واذا جازت الإشارة في أحكام مختلفة في الديانة فهي  
لن لا يمكنه النطق أجوز وقال ابن المنبر أراد البخارى أن الإشارة الطلاق وغيره من الأخرس  
وغيره التي يفهم منها الأصل والعدد نافذ كاللفظ اه يظهر لي أن البخارى أو رده هذه الترجمة  
وأحاديثها أوطئة لما يذكره من البحث في الباب الذي يلمع من فرق بين لهان الأخرس وطلاقه  
والله أعلم وقد اختلف العلماء في الإشارة المنهمة فأما في حقوق الله فقالوا لا يكتفى ولومن القادر  
على النطق وأما في حقوق الأديمين كالعتود والافرا والوصية ونحو ذلك فاختلف العلماء فمن  
أعقل لسانه نالها عن أبي حنيفة أن كان ما يوسا من نطقه وعن بعض الخبائلة ان اتصل بالوقت  
ورجحه الخبائير وعن الأوزاعي ان سبقه كلام ونقل عن مكحول ان قال فلان حر ثم أصمت فقبل  
له فلان فأومأ به وأما القادر على النطق فلا تقوم اشارته مقام نطقه عند الأكثرين واختلف  
هل يقوم منه مقام النطق كما لو طلق امرأته فقبله لم طلقه فأشار باصبعه **(قوله يا)**  
العنان هو مأخوذ من اللعن لان الملاعن يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين  
واختبر لفظ اللعن دون النصب في التسمية لانه قول الرجل وهو الذي يدين في الآية وهو أيضا  
يدأ به وله أن يرجع عنه فيبسط عن المرأة بغير عكس وقيل سمي إمانا لان اللعن الطرد والبعاد  
وهو مشترك بينهما وانما خصت المرأة بالنطق الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها لان الرجل اذا  
كان كاذبا يصل ذنبه الى أكثر من القذف وان كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لمفسده من تلويث  
الفراس والتعرض للحساق من ليس من الزوج فقتلته المحرمية وتبب الولاية والميراث لمن

ليرجع قائمكم وليس أن  
يقول كانه يعنى الصبح أو  
النجس وأظهر يزيد ثم  
مد احداهما من الأخرى  
وقال الليث حديث جعفر  
ابن ربيعة عن عبد الرحمن  
ابن هرم سمعت أبا هريرة  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مثل الخيل  
والمنفق كشل رجلين عليهما  
جبتان من حديثي لدن  
نديهما الى تراقيمهما فاما  
المنفق فلا يثق شيئا  
الامادت على جلده حتى  
تجن شانه وتعقواثره وأما  
الخبيل فلا يريد ينطق الا  
لزمته كل حلقة موضعها  
فهو يوسعها ولا تسع  
ويشتر باصبعه الى حلقه  
**(باب اللعان)**



لا يتحققهما والعان والاعتان والملاعة بمعنى ويقال تلاعنا وتلاعولنا عن الحاصل من بينهما  
والرجل ملاعن والمرأى قملنا عنه لقومعنا لبا من الجانبين وأجمعوا على مشروعية اللعان وعلى  
أنه لا يجوز مع عدم التحقق واختلاف في وجوبه على الزوج لكن لا يتحقق أن الولد ليس منه قوى  
الوجوب **(قوله وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهن)** أي قوله أن كان من الصادقين كذا  
اللاكثر وما في رواية كريمة الآيات كلها أو كأن الجارية تعدت بعموم قوله تعالى يرمون لأنه  
أعم من أن يكون باللفظ أو بالإشارة للمهمة وقد عرفت غيره للجهه ويرى في أنه لا يشترط في  
اللاعنان أن يقول الرجل رأيته تربي ولأن بني جلهما أن كانت حاملا أو ولدها أن كانت  
وضعت خلافا لما لا يليق أن يقول إنها زانية أو زنت ويؤيده أن الله شرع حد القذف على  
الأجنبي برمي المحصنة ثم شرع اللعان برمي الزوجة ولو أن أجنبيا قال بآزانية وجب عليه حد  
القذف فكذلك حكم اللعان وأوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للداعي  
فانفصل عنه ابن القصار بأن شرطه أن يقول لمست فرجها والله أعلم **(قوله فاذنقذ)**  
الأخرس أمر أنه يكتب بمائة من حبة وعند الكشي في كتاب الأيهام **(أي آية أو إشارة أو إيماء)**  
معروف فهو كالكتابة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجازا الإشارة في الفرائض **(أي في الأمور)**  
المفرضة **(قوله وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم)** أي من غيرهم وخالفوا الحنفية  
والأوزاعي وأبو حنيفة في رواية عن أحد اختارها بعض المتأخرين **(قوله وقال الله تعالى)**  
فاشارت اليه قالوا كلف نكهم من كان في المهد صبا) أخرج ابن أبي حاتم عن طريق يمين  
مهران قال قالوا للمريم لقد حدثت شيئا فإني أرى إلى آخره أشارت إلى عيسى أن كلمه فقالوا فامرنا  
أن نكهم من هو في المهد زيادة على ما ثبت من الداهية ووجه الاستدلال به أن مريم كانت  
تذرت أن لا تتكلم فكانت في حكم الأخرس فأشارت إشارة منهمة **(أي كفتوا بها عن معاودة)**  
سؤالها وإن كانوا أذكروا عليها ما أشارت به وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأبي مالك أن  
معنى قوله تعالى أني تذرت للرجل صوما أي سمعا أخرجه الدبراني وغيره **(قوله وقال الضحاك)**  
أي ابن مزاحم **(الارمز الإشارة)** وصله عدي بن جندب أو وحيد بن قيس في تفسيره فيان الثوري  
ولفظه معناه في قوله تعالى آية أن لا تتكلم الناس ثلاثة أيام الارمز اغاستنى الرمز من الكلام  
فدل على أنه حكمه وأغرب الكرماني فقال الضحاك هو ابن شرابيل الهمداني فلم يصب فان  
المنه ور بالفسر هو ابن مزاحم وقد وجدنا الأثر المذكور عنه مصرحا أنه ابن مزاحم وامان  
شرابيل ويقال ابن شرابيل فهو من التابعين لكن لم ينقلوا عنه شيئا من التفسير بل عند  
بخاري حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والآخر في استنباط المرتدين وكلاهما من  
روايته عن أبي سعيد الخدري قال الرمز الإشارة **(قوله وقال بعض الناس لاحدوللعان)** أي  
بالإشارة من الأخرس وغيره **(ثم نزع ابن طلق بكلمة أو إشارة وإيماء جاز)** كذا في ذكر ولغيره أن  
الطلاق بكلمة الخ **(تجويد وليس بين الطلاق والقذف فرق فان قال القذف لا يكون إلا بكلام قبل)**  
له كذلك الطلاق لا يكون إلا بكلام) أي وأنت وافقت عن وقوعه بغير الكلام فليس له في  
اللعان واخذ **(قوله والأبطل والطلاق والقذف وكذلك العتق)** يعني أمانا يقال باعتبار الإشارة  
فيها كلها أو بترك اعتبارها فتبطل كلها بالإشارة في الألفاظ فترسب في ما ينفرد به لعل تحكمهم وقد

وقول الله تعالى والذين  
يرمون أزواجهن  
أن كان من الصادقين) فإذا  
قذف الأخرس أمر أنه  
بكتابة أو إشارة وإيماء  
معروف فهو كالكتابة لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم قد  
أجازا الإشارة في الفرائض  
وهو قول بعض أهل الحجاز  
وأهل العلم وقال الله تعالى  
فاشارت اليه قالوا كلف  
نكهم من كان في المهد صبا  
**وقال الضحاك الارمز** إشارة  
أشاره وقال بعض الناس  
لاحدوللعان ثم نزع ابن  
طلق بكلمة أو إشارة أو  
إيماء جاز وليس بين القذف  
والقذف فرق فان قال  
القذف لا يكون إلا بكلام  
فدل له كذلك الطلاق  
لا يكون إلا بكلام والأبطل  
الطلاق والقذف وكذلك  
العتق

وكذلك الاصم يلاعن

وقال الشعبي وقتادة اذا

قال أنت طالق فأشار

بأصابعه ثنتين منه بأشارته

وقال ابراهيم الاخرس اذا

كتب الطلاق بيده لزمه

وقال حماد الاخرس والاصم

ان قال برأسه جاز وحديثنا

قضية حدثنا ثوبان عن يحيى

ابن سعيد الا نصارى انه جمع

أُسْنَيْنِ ذلك يقول قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم الا أخبركم بخبر مردود

الانصار قالوا بلى يا رسول

الله قال يا ابا عبد الله ثوبان

يؤمنهم بنو عبد الاشمل ثم

الذين يؤمنهم بنو الحارث بن

الخزرج ثم الذين يؤمنهم بنو

ساعة ثم قال بيده فقبض

أصابعه ثم بطن كل اى

بيده ثم قال وفي كل دور

الانصار خبره وحديثنا

ابن عبد الله حدثنا سفيان

قال ابو حازم سمعت من سهل

ابن سعد الساعدي صاحب

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ثبت أنا

والساعة كهذه من هذه أو

كهاتين وقرن بين السبابة

والوسطى

٢ قوله وقرن وأشار سفيان

بالسبابة هكذا يخرج الى

بأيدنا والذي في الصحيح

بأيدنا وقرن بين السبابة

والوسطى اه

واقفه بعض الحنفية على هذا البحث وقال القاسم بطلان الجميع لكن علمناه في غيره اللعان  
 والحد والاسمان ومنهم من قال منعناه في اللعان والحد والاسمان لانه يتعلق بالصرح كالنكاح فلا  
 يكتفى فيه بالاشارة لانها غير مبرجة وهذه عدة من وافق الحنفية من الحنابلة وغيرهم وردة  
 ابن التين بأن المسئلة مقروضة فيما اذا كانت الاشارة مفهومة اقها ما وافق الا يتي معه رية  
 ومن حجتهم ايضا أن القذف يتعلق بصرح الزنادون معنا بدليل أن من قال لا تخرو طئت  
 وطأحر المالم يكن قذفا لا محتمل أن يكون وطئ وشبهة فاعتقد القائل أنه حرام والاشارة  
 لا يضحى من التفتيل بين الميتين ولذلك لا يجب الحد في التعريض وأجاب ابن التصار بالقض  
 عليهم شواذ القذف بغير اللسان العربي وهو ضعيف ونقض غير ما يقتل فانه ينقسم الى عدة  
 مبرودة وبالاجماع وتعب بأن الكاذب قبولها فلا جاع وبأن اللعان عند الاكثرين كما  
 ساقى البحث فيه (قوله وكذلك الاصم يلاعن) أى اذا أشوا إليه حتى فهم قال المهلبي امره  
 اشكال لكن قد يرتفع بزاد الاشارة الى أن تفهم معرفة ذلك عنه (قلت) والاطلاع على معرفته  
 بذلك سهل لانه يعرف من نطقه (قوله وقال الشعبي وقتادة اذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه  
 ثنتين ما تراه) وله ابن أى شبيهة باللفظ مثل الشعبي فقال سئل رجل مرة فأشار امرأته  
 قال فأما بيده بأربع أصابع ولم يتكلم فدارق امرأته قال ابن السني معناه أنه عبر عماواه  
 من العدد بالاشارة فاعتدوا عليه بذلك (قوله وقال ابراهيم الاخرس اذا كتب الطلاق بيده لزمه)  
 ووله ابن أى شبيهة باللفظ وأخرجه الاخرم عن ابن أبي شبة كذلك وأخرجه عبد الرزاق باللفظ  
 الرجل يكتب الطلاق ولا يفتظه أنه كان راء لا زما ونقل ابن التين عن مالك أن الاخرس اذا  
 كتب الطلاق أفواه لزمه وقال الشافعي لا يكون طلاقه حتى أن كلامه معا في انفراد لا يكون  
 طلاقا أما لرجعه ما فان الشافعي يقول بالوقوع سواء كان ناطقا أم أخرس (قوله وقال حماد  
 الاخرس والاصم ان قال برأسه جاز) هو حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة فكان البخاري  
 أراد الزام الكوفيين بقول شخصهم ولا يخفى أن محل الجواز بحث يسبق ما يتعلق عليه من  
 الاعمال بالأسس الجواب ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالاشارة أيضا الحديث  
 الاول منها حديث أنس في فضل دور الانصار وقد تقدم شرحه في المنقب فانه أو رده هناك من  
 وجه آخر عن أنس عن أبي أسيد الساعدي وأورده هاهنا عن أنس بغير واسطة والطريقان  
 صحيحان وفي زيادة أنس هذه الاشارة وليست في روايته عن أبي أسيد وفي رواية عن أبي أسيد  
 من الزيادة قصة لسعد بن عباد كما تقدم ونقصه من الحديث هنا قوله ثم قال بيده فقبض  
 أصابعه ثم بطن كل اى بيده فقضى استعمال الاشارة المفهومة مقرونة باللفظ وقوله كل اى  
 بيده أى كائى يكون بيده الشيء فقد ضم أصابعه عليه ثم رماه فالتشريح \* الثاني حديث سهل  
 (قوله قال ابو حازم) كذا وقع عنده وأخرجه الاسماعيلي من وجهين عن سفيان بن عيينة عن  
 أبي حازم وصرح الحمدي عن سفيان بالتحديث فقال في روايته حدثنا ابو حازم أنه سمع من  
 أخرجه ابونعيم (قوله كهذه من هذه أو كهاتين) مثل من الراوى واقصر الحمدي عن قوله  
 كهذه من هذه (قوله ٢ وقرن وأشار سفيان بالسبابة) ساقى شرحه مستوفى في كتاب الرافق

\* حدثنا آدم حدثنا

شعبة حدثنا جبلة

ابن جهم سمعت ابن عمر

يقول قال النبي صلى الله

عليه وسلم الشمر هكذا

وهكذا وهكذا يعني ثلاثين

ثم قال وهكذا وهكذا

وهكذا يعني تسعاً وعشرين

يقول مرة ثلاثين ومرة

تسعاً وعشرين \* حدثني

محمد بن المنثري حدثنا يحيى بن

سعد بن اسمعيل عن قيس

عن أبي هريرة قال وأشار

النبي صلى الله عليه وسلم

بشعر نحو اليمن الايمان

فهنا مرتين ألوان القوة

وغلط القلوب في التذادين

حدث بطبع قرأ الشيطان

ويصعد من \* حدثنا عمرو

ابن زرارة أخبرنا عبد العزيز

ابن أبي حازم عن أبيه عن

سهل قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأما كآل

البيتم في الجنة هكذا وأشار

بالسبابة والوسطى وفوج

منه ما شأ \* (باب اذا عرض

بني الولد) \* حدثنا يحيى بن

زرقعة حدثنا مالك عن ابن

شهاب عن سعد بن المسيب

عن أبي هريرة أن رجلاً أتى

النبي صلى الله عليه وسلم

٢ قوله ان سعد بن المسيب

أخبره هكذا بنسخ الشارح

التي أيد بنا والذي بنسخ

الحجج التي أيد بشاعن

سميد بن المسيب عن أبي هريرة قلعل مافي الشارح رواية له انه معصية

ان شاء الله تعالى قال الكرماني قد انقضت من يوم بعثته الى يومنا هذا يعني سنة سبع وستين  
وسبع مائة تسعة مائة وخمسون سنة فكيف تكون انقضية وأجاب الخطابي أن المراد أن  
الذي بني بالنسبة الى ما مضى قد رفض الوسطى الى السبابة (قلت) وسأني البحث في ذلك  
حدثنا ابن عمر الثالث حديث ابن عمر الشمر هكذا وهكذا وهكذا تقدم شرحه مستوفى في  
كتاب الصيام \* الرابع حديث أبي مسعود وهو عتبة بن عمرو ووقع في رواية القنابسي  
والكشمي بن ابن مسعود قال عياض وهو هو وهو كما قال فقد تقدم كذلك في بدء الخلق والمناقب  
والمغازي من طرق عن اسمعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم وصرح في بدء الخلق  
باسمه ولفظه حديث قيس عن عتبة بن عمرو أبي مسعود وقد تقدم شرحه في ذكر الجن في بدء الخلق  
وبقية شرحه في أول المناقب الخامس حديث سهل في فضل كافل اليتيم وسأني شرحه في كتاب  
الادب ان شاء الله تعالى وقوله في السبابة في رواية الكشمي بالنسبة لجماعة يعني  
(قوله ما) اذا عرض بني الولد) بتشديد الراء من التعريض وهو ذكر شيء ينهيه منه  
شيء آخر لم يذكر وبنار الكناية بأن ذكر شيء يغير لفظه الموضوع يقوم مقامه وترجم البخاري  
لهذا الحديث في الحدود ما جاء في التعريض وكأنه أخذ منه قوله في بعض طرق يعرض بنسبه  
وقد اعترض ابن المنير فقال ذكر ترجمة التعريض عقب ترجمة الاشارة لاشتراكهما في أفهام  
المقصود ولكن كلامه بشعر بالغاء حكم التعريض فيتناقض مذهبه في الاشارة والجواب أن  
الاشارة للمعتبرة هي التي لا ينفك منها المعنى التصويدي بخلاف التعريض فان الاحتمال فيه اما  
راجع وامامنا واقتفا قال الشافعي في الام ظاهر قول الاعرابي أنه اتم امره أنه لكن لما كان  
لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه  
لا يحتق التعريض ومبادل على أن التعريض لاه على حكم التصريح الاذن بخطبة المعتدة  
بالتعريض لا لا التصريح فلا يجوز والله أعلم (قوله عن ابن شهاب) قال الدارقطني أخرجه  
أبو صعب في الموطع مالك وتابعه جماعة من الرواة خارج الزمان ثم ساقه من رواية محمد بن  
الحسن عن مالك أن الزهري ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ومن طريق ابن وهب  
أخبرني ابن أبي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب ومن طريق ابن وهب هذا أخرجه أبو داود (قوله  
٢ ان سعد بن المسيب أخبره) كذا لا أكثر أصحاب الزهري ولا منهم من قال عنه عن أبي سالم  
عن أبي هريرة وسأني في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه وهو صريح البخاري الى  
أن عند الزهري عن سعد بن أبي سلمة وما وقد وافقه مسلم على ذلك ويؤيده رواية يحيى بن النعمان  
عن الاوزاعي عن الزهري عنهم جماعة وقد أطلق الدارقطني أن المختار رواية مالك ومن تابعه  
وهو محمول على العمل بالترجيح وأما طريق الجمع فهو ما منه البخاري ويتأيد أيضاً بن عتيق  
رواه عن الزهري قال بلغنا عن أبي هريرة فان ذلك يشعر بأنه عنده عن غيره واحد والاولو كان  
عن واحد فقط كسعد مثلاً لاقتصر عليه (قوله أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم) في  
رواية أبي مصعب جاء عرابي وكذا سألني في الحدود عن اسمعيل بن أبي أيوب عن مالك واللساني  
جاء رجل من أهل البادية وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني وفي رواية ابن وهب التي  
عند أبي داود وأن عرابيا من بني فزارة وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة

تحفة

تحفة

تحفة

عن ابن شهاب واسم هذا الاعرابي خنضم بن قتادة أخرجه حديثه عبد الغني بن سعيد في الملهامات  
له من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مدلولاً كاحدتها أن خنضم بن قتادة ولد له مولود أسود من  
امرأته من بني عجل فشكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل لك من ابل (قوله أي النبي صلى  
الله عليه وسلم) في رواية ابن أبي ذئب سرح بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال لرسول الله) أن  
امرأته ولدت غلاماً أسوداً لم أقف على اسم المرأة ولا على اسم الغلام وزاد في رواية يونس وإني  
أنكرته أي استكرهه بقلبي ولم يرد أنه أنكره كونه ابنه بل أنه والا لكان تصر بحالتي  
لا تعريضا وجه التعريض أنه قال غلاماً أسوداً وأنا أيضاً فكيف يكون مني وقوع في رواية  
معمر عن الزهري عند مسلم وهو حينئذ يرض بأن ينسبه ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف  
ليس قذافاً به قال الجمهور واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك وعن المالكية يجب الحد  
إذا كان مشهوراً وأما إجماع الحديث بحسب ما في سنده في آخر شرحه وقال ابن دقيق العيد في  
الاستدلال بالحد في نظر لان المتن لا يجب عليه حد ولا تعزير (قلت) وفي هذا الاطلاق نظر  
لأنه قد يستثنى باللفظ لا يقتضي القذف ولفظ يقتضيه في الأول أن يقول مثلاً إذا كان زوج  
المرأة أيضاً فثبت بولده أسوداً ما الحكم ومن الثاني أن يقول مثلاً أن امرأته أنثى بولده أسوداً  
أيضاً فيكون تعريضاً أو يذهب مثلاً زنت فيكون تصريحاً والذي ورد في حديث الباب هو  
الثاني في الاستدلال وقد شبه الخطابي على عكس هذا فقال لا يلزم الزوج إذا صرح بان الولد الذي  
وضعت امرأته ليس منه قذف لجواز أن يراد بها وطئت بشبهة أو وضعت من الزوج الذي  
قذفه إذا كان ذلك ممكناً (قوله قال فقال لها قال جر) في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند  
الدارقطني قال روى الأرملة أيضاً إلى حمزة وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جابر  
في السروط (قوله فعل فيها من أورك) وزن أحر (قوله إن فيها لورقا) ٢ بضم الواو وزن جر  
والأورق الذي فيه سواد ليس بحال بل يعمل إلى العبرة ومنه قول الجمامة ورفاً (قوله فاني ذلك)  
بفتح الهمزة المقابلة أي من أين أنا؟ اللون الذي خلفه اهل هو بسبب خل من غير لونها طرأ عليها  
أولاً ثم آخر (قوله لعل نزع عرق) في رواية كريمة لعله ولا إشكال فيها بخلاف الأول فزم  
جمع بأن الصواب التصب أي لعل عرق نزع وقال الصغاني ويحمل أن يكون في الأصل لعله  
فقطت الهاء ووجهه ابن مالك احتمال أنه حذف منه خبر الشان ويؤيد توجيه ما وقع في  
رواية كريمة والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها من هو باللون المذكور فاجتذبه إليه فجاء على  
لونه واتحى الداودي أن لعل هنا التحقيق (قوله ولعل إنك هذا نزع) كذا في رواية أبي ذئب وحذف  
الفعل ولغيره نزع عرق وكذا في سائر الروايات والمراد بعرق الأصل من النسب شبه به عرق  
الشجرة ومنه قولهم فلان عريق في الصالة أي أن أصله متناسب وكذا معرق في الكرم أو القوم  
وأصل الترع الخذب وقد يطلق على المل ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه  
الولدياً به أو بأمة نزع إلى أبيه أو إلى أمه وفي الحديث شرب المل وتشبيهه بالجهول بالمال  
فقرى بهم السائل واستدل به لعمري بالقياس قال الخطابي هو أصل في قياس التشبه وقال  
ابن العربي فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظر ويوقف فيه ابن دقيق العيد فقال هو  
تشبيه في أمر وجودي والتزاع انما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية

فقال لرسول الله ولدي  
غلام أسود فقال هل  
للك من ابل قال نعم قال  
ما ألوانها قال قال هل  
فيها من أورك قال نعم قال  
فأي ذلك قال لعل نزع عرق  
قل فاعمل إنك هذا نزع

(٢) قوله إن امرأتي ولدت  
غلاماً أسوداً وقوله فقال لها  
وقوله فهل وقوله فيها  
لورقا وقوله ولعل الخ وهكذا  
وقع للشارح هنا وهو أي  
في كتاب الاعتصام ما عدا قوله  
ولعل الخ والذي في الصحيح  
بأيدينا ما لا يابى له

مصححه

٥٢٠٦

تحفة

٧٦٢٦

\*(باب احلاف الملاحين)\*  
 حدثنا موسى بن اسمعيل  
 حدثنا جويرية عن نافع  
 عن عبد الله رضى الله عنه  
 أن رجلا من الانصار قد  
 امر أنه فأحلفه ما لا ينهى  
 صلى الله عليه وسلم ثم فرق  
 بينهم

وفيه أن الزوج لا يجوز له الاتصاف من ولده بمجرد الظن وأن الولد يلحق به ولو خالف لوفيه أن أمه وقال  
 القرطبي تعالى إن رشد لا خلاف في أنه لا يحصل ثبوت الولاية باختلاف الألوان المتعارية كالادمة  
 والسمرة ولا في البياض والسواد إذا كان قد أقرب بالوطء ولم تقض مدة الاستبراء وكأنه أراد في  
 مذهبه والأفان لا خلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا إن لم ينضم إليه قرينة تالم يجوز التي  
 فإن اتهمها فانت بولده على أن الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح وفي حديث ابن  
 عباس الآتي في اللعان ما يتوهمه وعند الحنابلة يجوز اتني مع القرينة مطلقا والخلاف انما هو  
 عند عدمها وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية وفيه تقديم حكم الفراش على ما يشغره  
 مخالفة الشبهة وفيه الاحتياط للانساب وابقاها مع الامكان والزجر عن تحقيق ظن السوء وقال  
 القرطبي يؤخذ منه منع التسلسل وإن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بمحدث وفيه  
 أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح بخلاف المالكية وأجاب بعض  
 المالكية أن التعريض الذي يجب بالقذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من  
 التصريح وهذا الحديث لا يوجب فيه دفع ذلك فإن الرجل لم يرد قذفا بل جاسأنا لم يستفيعا  
 الحكم لما وقع من الرية فبالشبهة المثل أذعن وقال المذهب أن التعريض إذا كان على سبيل  
 السؤال لا حد فيه وانما يجب الحلف للتعريض إذا كان على سبيل المواجهة والمشاقة وقال  
 ابن المتا القرقين الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي بقصد الإذابة المحضه والزواج  
 قد يعذر بالنسبة إلى صفاته السبب والله أعلم **(قوله باب احلاف الملاحين)** ذكر  
 فيه حديث ابن عمر بن رواحة جويرية بن أسماء عن نافع مختصرا لا ينقله أحلفه ما وكذا سألني  
 بعد سنة أبو ابن عمر بن طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وتقدم في تفسير التورم وجه آخر عن  
 عبيد الله بن عمر بلفظ لا عن ابن رجل وامرأة والمراد بالاحلاف هنا النطق بكلمات اللعان وقد  
 عملت من قال أن اللعان عين وهو قول مالك والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة اللعان شهادة  
 وهو وجه للشافعية وقيل شهادة فيها شأية العين وقيل بالعكس ومن ثم قال بعض العلماء ليس  
 بين ولا شهادة وإنما على الخلاف أن اللعان بشرع بين كل زوجين مسلمين أو كافرين حرين  
 أو عبيدين عدلين أو فاسقين شاعلى أنه يمين فن صاع عينة مع لعانه وقيل لا يصح اللعان إلا من  
 زوجين حرين مسلمين لأن اللعان شهادة ولا يصح من محدود في قذف وهذا الحديث جرحه للاولين  
 لتسوية الراوى بين لاعن وحلف ويؤيده أن العين مادل على حث أو منع أو تحقيق خبر وهو  
 هنا كذا لا يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث ابن عباس فقال له احلف بالله  
 الذي لا اله الا هو اني لصديق يقول ذلك أربع مرات أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جرير بن  
 حازم عن أيوب عن عكرمة عنه وسأني قريالوا الايمان لكان لي ولها شأن واعتل بعض الحنفية  
 بأنهم لو كانت عينها تكررت وأوجب بأنهم خرجت عن القياس فقلنا ظاهرا لمرة القروح كما خرجت  
 الساقطة لمرة الانفس وبأنهم لو كانت شهادة لم تكرر أيضا والذي تحرر لي أنهم آمن حبس الجزم  
 بثنى الكذب وإثبات الصديقين لكن أطلق عليها شهادة لا شترائط أن لا يكتفى في ذلك بالنظر بل  
 لابد من وجود علم كل منهما بالامر من علمنا بصحة ما أنشهد به ويؤيد كونه عينا أن الشخص  
 لو قال شهد بالله لقد كان كذا لمع حاقفا وقد قال القتال في محاسن التريفة كرت أيمان

٥٢٠٧  
د ت ق  
تحفة  
٦٢٢٥

العان لانها اقيمت مقام أربع شهود في غيره لقيام علم الحدوث من ثم سميت شهادات ﴿٢﴾ (قوله باب يبدأ الرجل بالاعلان) ذكره حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصرا وكمائة أخذ الترجمة من قوله ثم قامت فشهدت فانه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاعة وقد ورد ذلك صريحا من حديث ابن عمر كما ساذكره في باب مردان الملاعة وبه قال الشافعي ومن تبعه وأشهب من المالكية وروجه ابن العربي وقال ابن القاسم لو ابتدأت به المرأة صعب واعتدبه وهو قول أبي حنيفة واحتجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لا تنفضي الترتيب واحتج للاولين بأن العان شرع لدفع الحد عن الرجل وتؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لا لاله الا الله فيظهره فلو بدئ بالمرأة لكان دفعا لا مريضا وبأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتعن بكافة قدم فيندفع عن المرأة بخلاف ما لو بدئ به المرأة (قوله ٢) عن عكرمة عن ابن عباس كذا وصله هشام ابن حسان عن عكرمة وتابعه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده مطولا واختلف في أي أوب نوراه بر بن حازم عنه موصولا أخرجه الحاكم والبيهقي في الخلاصات وغيرهما وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية جاد بن ريد عن أيوب موصولا وأخرجه الطبري من طريق جاد مرسلا قال الترمذي سألت محمد بن سعد عن هذا الاختلاف فقال حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا الموضع (قوله أن هلال بن أمية قذف امرأته بخافه شهد) كذا أورده هاتم مختصرا وقد تقدم في تفسير التور مطولا وفيه شرح قوله البيهقي وحديثه ظهره وفيه قول هلال ليزن الله ما يبرئ ظهري من الجلد فنزلت ووقع فيه أنه اتهمه بترك بن محمدا ووقع في رواية مسلم من حديث أنس أن شريك ابن محمدا كان أبا البراء بن مالك لاه وهو مشكوك فان أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولم تكن محمدا ولا تسمى محمدا فلهذا شريك كان أمه من الرضاة وقد وقع عند البيهقي في الخلاصات من مرسل محمد بن سيرين أن شريكا كان يأوي الى منزل هلال وفي تفسيره قال أن والد شريك التي يقال لها محمدا كانت حبشية وقيل كانت يمانية وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين كانت أمه سوداء واسم والد شريك عبد بن مغيث بن الحدين الجبلان وحكي عبد الغني ابن سعيد وأبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة له لاسم وأنه كان شريكا لرجل مودى وقاله ابن محمدا وحكي البيهقي في المرفعة عن الشافعي أن شريك بن محمدا كان موديا وأشار عاصم إلى بطلان هذا القول وجزم بذلك النووي رحمه الله وقال كان محمدا يوا وكذا عدده جمع في الصحابة فيجوز أن يكون أسلم بعد ذلك ويعكر على هذا قول ابن الكلبي أنه شهد أحدا وكذا قول غيره أن أمه شهد بدرا وأحدا فاقه علم (قوله في هذه الرواية بخافه شهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم أن أحدكم كاذب) ظاهره أن هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم في حال ملاعته بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراغهما وزاد في تفسير التور من هذا الوجه بعد قوله فشهدت فلما كان عند الخامسة وقفوا وقالوا انهم موجهة ووقع عند النسائي في هذه القصة قال أمر رجلا أن يضع يده عند الخامسة على فيه ثم علي فيها وقال انهم موجهة قال ابن عباس فتلكأت ونكصت حتى قلنا انها ترجع ثم قالت لا أفزع قومي سائر اليوم فبقت وفيه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت الى آخره وسأذكر شرحه في باب الاعلان

﴿باب يبدأ الرجل بالاعلان﴾ حديثي محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته بخافه فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم أن أحدكم كاذب فهل منك كاذب ثم قامت فشهدت

(٢) قوله عن عكرمة وقوله الا ان الله يعلم هكذا ينسخ الشرح الذي بأيدينا وله رواية للشارح والذي في الصحيح بأيدينا ما رواه الهامش اه

٥٢٠٨  
م د س في  
تحفة  
٤٨٠٥

في المسجد ﴿قوله﴾ (باب اللعان) تقدم معنى اللعان قبل وهو ينقسم الى واجب ومكره وحرام فالاول أن يراه تثنى وأقرت بالنافعة وذلك في طهر لم يجامعها فسهّم اعترها مدة العدة فأتت بولذنبه قذفها التي الولد لا يلحقه فترتب عليه المناسد الثاني أن يرى أجنبي يدخل عليها بحيث يغلب على نفسه أنه زنى بها فيجوز له أن يلاعن لكن لو ترك للكان أولى للستر لأنه يمكنه راقها بالطلاق الثالث ما عدا ذلك لكن لو استفاض فوجهان لأصحاب الشافعي وأحد فن أجاز غلب مجديث انظر وأفان جانت به فجعل الشبهة الادعى نفسه منه ولا حجة فيه لأنه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سيأتي ومن منع غلب مجديث الذي أنكر شبه ولدهه ﴿قوله﴾ ومن طلق أي بعد أن لاعن في هذه الترجمة إشارة الى الخلاف هل تقع الفرقة في اللعان بنفس اللعان أو بإيقاع الحاكم بعد الفراغ أو بإيقاع الزوج فذهب مالك والشافعي ومن تبعهما الى أن الفرقة تقع بنفس اللعان حال مالك وغالب أصحابه بعد فراغ المرأة وقال الشافعي وأتباعه وسحقون من المالكية بعد فراغ الزوج واعتل بأن اللعان المرأة انما تنشرع لدفع الخلد عنها بخلاف الرجل فإنه يزعم ذلك في حقته في التبع ولحق الولد زوال الفراش وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل وفيما اذا علق طلاق امرأه بطلاق أخرى ثم لاعن الأخرى وقال الثوري وأبو حنيفة وأتباعهما لا تقع الفرقة حتى يوقعها عليها الحاكم واحتجوا بظاهر ما وقع في أحاديث اللعان كما سيأتي بيانه وعن أحمد روايتان وسيأتي من يبحث في ذلك بعد خمسة أبواب وذهب عثمان النبي أنه لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج واعتل بأن الفرقة لم تزد في القرآن ولأن ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي يطلق استداء ويقال إن عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه ومثله قول أبي عبيد الله الفرقة بين الزوجين تقع بنفس القذف ولو لم يقع اللعان وكان مفترع على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة فإذا أدخل به وقب بالفرقة تغلظا عليه ﴿قوله﴾ عن ابن شهاب في رواية الشافعي عن مالك حدثني ابن شهاب ﴿قوله﴾ أن عويمر الجعاني في رواية القعني عن مالك عويمر أشقر وكذا أخرجه أبو داود وأبو عروبة عن طريق عباس بن عبد الله النهري عن الزهري ووقع في الاستعجاب عويمر بن أبيس وعند الخطيب في المهمات عويمر بن الحرث وهذا هو المعتد فان الطبري نسبته في تذييل الأثر فقال هو عويمر بن الحرث بن زيد بن الجدين بجلان فلعل أمه كان يلقب أشقر أو أبيض وفي الصحابة ابن أشقر آخر وهو مازني أخرجه ابن ماجه واتفقت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل إلا ما أخرجه التميمي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وابراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري فقال فيه عن سهل بن عاصم بن عدى قال كان عويمر رجلا من بني الجعاني فقال لي عاصم فذكر الحديث والمخوف الاول وسيأتي عن سهل أنه حضر القصة فسيأتي في الحدود ومن رواية سيف بن عينة عن الزهري قال قال سهل بن سعد شهدت المتاعين وأنا ابن خمس عشرة سنة ووقع في نسخة أبي الميان عن شعيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة فهذا يدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي صلى الله عليه وسلم لكن يزعم الطبري وأبو

﴿باب اللعان ومن طلق بعد اللعان﴾ حدثنا حميد قال حدثني مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمر الجعاني

حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع وجرم به غير واحد من المتأخرين ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه لكن في استنباده الواقدي فلا بد من تأويل أحد القولين فإن أمكن والافطر يقرب أصح ومما هو من رواية الواقدي ما اتفق عليه أهل السير أن التوجه إلى تبوك كان في رجب وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تب عليهم وفي قصته أن امرأته اسمها أدنت له النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذه فأنزلها بشرط أن لا يقرمها فقالت إنه لا حر له به وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوما فكيف تنق قصة اللعان في الشهر الذي انصر فوافقه من تبوك ويقع لهلال مع كونه فيماد كرمين الشبل يشبه وهجران الناس له وغير ذلك وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه وكذلك عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام ووقع في رواية عباد بن منصور حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تب عليهم فوجد عند أهل رجلا الحديث فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة تبوك والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة ولعلها كانت في شعبان سنة ثمان وتسع وكانت وفاة النبوة في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة فاتفقوا فيلزم حينئذ مع حديث سهل بن سعد ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود كاليه جعقة في المسجد أيام رجل من الأنصار فذكر القصة في اللعان باختصار فبعين اليوم لكن لم يبين الشهر ولا السنة (قوله جاء إلى عاصم بن عدى) أي ابن الجندب البجليان البجليان وهو ابن عم والد عويمر وفي رواية الأوزاعي عن الزهري التي مشئت في التفسير وكان عاصم سيد بني بجلان والجند بفتح الجيم وتشديد الدال والبجلان بفتح المهمله وتسكون الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة بن أبي بن عمرو بن الحاف بن قضاة وكان البجلان حالف بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس من الأنصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الأنصار وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأته عويمري بنت عاصم المذكورة وأن اسمها خولة وقال ابن مندة في كتاب الصحابة خولة بنت عاصم التي قذفها زوجها فلا عس التي على الله عليه وسلم بينهما هذا ذكر ولا تعرف لهار واية وسبعة أو نعيم لم يذكروا سلفها في ذلك وكان ابن الكلبي وذكر مقاتل بن سليمان فيلسكانه القريظي أنها خولة بنت قيس وذكر ابن مردويه أنها بنت أبي عاصم فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عاصم بن عدى لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال يا رسول الله ما من لاحدنا أربع عشرة ما قاتل به في بنت أخيه وفي سندهم مع إرساله ضعف وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال لما سأل عاصم عن ذلك الباطل به في أهل يشبهه ما أتاه ابن عمه تحت ابنة عمه ماهايا بن عمه المرأة ولا زوج والحليل ثلاثهم بنو عم عاصم وعن ابن مردويه في مرسل ابن أبي ليلى المذكور أن الرجل الذي رمى عويمر امرأته به هو شريك بن جهماء وهو يشهد لصحة هذه الرواية لأنه ابن عم عويمر كما ثبت نسبة إلى الباب الماضي وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم فقال الزوج لصاحبه يا ابن عم أقسم بالله لقد أدبت شريك بن جهماء على بطنها وأنها الحلي وماتت من بعد أربعة أشهر وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني لاعن بين عويمر البجلي واهم أنه فأنكر جعلها الذي

جاء إلى عاصم بن عدى  
الأنصاري فقال له يا عاصم



في طعنها وقال هو لا بن حصمنا ولا يمنع أن يتهم شريك بن حصمنا بالمراثة من مساو ما قول ابن  
 الصباغ في الشامل ان المزي ذكر في المختصر أن الجحاني ذفد زوجته بشريك بن حصمنا وهو  
 سهو في النقل وانما القاذف بشريك دلال بن أمية فكأنهم يعرف مستند المزي في ذلك وإذا جاء  
 الخبر من طرق متعددة فإن بعضها بعضه بعضا والجمع يمكن فنعين المصير اليه فهو أولى من  
 التغلط **(قوله) رأيت رجلا** أي أخبرني عن حكم رجل **(قوله) وجد مع امرأته رجلا** كذا  
 اقتصر على قوله مع فاستعمل الكناية فإن مرادهم عبارة خاصة وصرأه أن يكون وجده عند الرؤية  
**(قوله) أبقته فقتلناه** أي قصاصا تقدم عليه بحكم القصاص لعموم قوله تعالى النفس بالنفس  
 لكن طرقه احتقال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالباً من الغيرة  
 التي في طبع البشر ولاجل هذا قال أم كيف يفعل وقد تقدم في أول باب الغيرة اشتغال السعد  
 ابن عباد فمثل ذلك وقوله **رأيت رجلاً** أي ضربه بالسيف غير مصفح وقد عرفت في تفسير النور قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم لاهل بن أمية المسألة عن مثل ذلك السنة والاحد في ظهورك وذلك كله قبل  
 أن ينزل اللعان وقد اختلف المفسرين وجد مع امرأته رجلا فتعقوا الامر قتله هل يقتل به  
 فنع الجهور بالاقدام وقالوا يقتض من ذلك أن يأتي بينة الزنا وعلى المقتول بالاعتراف أو يعترف  
 بوجوبه فلا يقتل القاتل ببشرط أن يكون المقتول محصناً وقيل بل يقتل به لأنه ليس له أن يقيم  
 الحد بغير إذن الامام وقال بعض السلف بل لا يقتل أصله وهو زعيم فاعله إذا ظهرت أمارات  
 صدق بشرط أحدوا الحق ومن شبههما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك ووافقهم ابن  
 القاسم وابن جبيب من المالكية لكن زاد أن يكون المقتول قد أحسن قال القرطبي ظاهر  
 تقرير عويمري على ما قال يؤيد قولهم كذا قال والله أعلم وقوله أم كيف يفعل يحتمل أن تكون أم  
 متصلة والتقدير أم بصبر على ما بهمن الماض ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الاضرار أي بل  
 هناك حكم آخر لا تعرفه ويريد أن يطاع عليه فلذلك قال سل لي يا عاصم وانما يخص عاصم بذلك لما  
 تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته وابنة أخيه وإليه كان المطاع على محال لمأسال عنه  
 لكن لم يتقصه فلذلك لم يفصح به وأطاع حقيقة لكن خشي إذا صرح به من العقوبة التي  
 تضمنها من رعي المحصنة بغير بينة أشار إلى ذلك ابن العربي قال ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من  
 ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه ارادة الاطلاع على الحكم فأتى به كما يقال السلا موكل  
 بالنطق ومن ثم قال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في  
 قصة الجحاني فقال رأيت ابن وجد رجل مع امرأته رجلا فان تكلم به تكلم بأمر عظيم وان  
 سكت سكت على مثل ذلك وفي حديث ابن مسعود وعنده أيضاً ان تكلم جلدعوه أو قتل قتلوه  
 وان سكت سكت على غلط وهذا أم الروايات في هذا المعنى **(قوله) فكره رسول الله صلى الله عليه**  
**وسلم المسائل وعامها حتى كبر** ففتح الكاف وضم الموحدة أي عظام وزنا ومعنى وسبه أن  
 الحامل لعاصم على السؤال غيره فاختص هو بالانكار عليه ولهذا قال هو غير لما رجع فاستهوه  
 عن الجواب لم تأتي بخير **(تبيينان)** الأول تقدم في تفسير النور ان التورى نقل عن الواحدى  
 أن عاصم أحد من لادن وتقدم انكار ذلك ثم وقفت على ما تنده وهو مذكور في معاني  
 القرآن للقرآن لكنه غلطه الثاني وقع في السيرة لابن الجبان في حوادث سنة تسع ثم لادن بين عويمري

أرأيت رجلاً وجد مع امرأته  
 رجلاً أبقته فقتلناه أم  
 كيف يفعل سل لي يا عاصم  
 عن ذلك رسول الله فسأل  
 عاصم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن ذلك فكره  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم المسائل وعامها حتى كبر  
 على عاصم ما سمع من رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فلما  
 رجع عاصم إلى أهله جاءه  
 عويمري فقال يا عاصم ماذا  
 قال لك رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال عاصم  
 عويمري لم تأتي بخير قد كره  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم المسئلة التي سألته عنها

ابن الحارث العجلي وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد وقد أنكر بعض شيوخنا قوله وهو الذي يقال له عاصم والذي يظهر لي أنه تغير بفوكاته كان في الأصل الذي سأل له عاصم والله أعلم وسبب كراهة ذلك ما قاله الشافعي كانت المسائل فيقال فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة فلا ينزل الوحي بالتعريم فيقال يمكن قبل ذلك محرم فيحرم وبشبهه الحديث المخبر في الصحيح أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقال النووي المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها إلا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو أشاعة فاحشة أو شناعة عليه وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا وقعت فقد كان المسلمون يسألون عن التوازل فيجيبهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة فلما كان في سؤال عاصم شناعة وترتب عليه تسليط اليهود والمنافقين على أعراض المسلمين كره مسئلته وربما كان في المسئلة تضيق وكان صلى الله عليه وسلم يحب التبسر على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة وفي حديث جابر مازلت آية الالهان الا لكثرة السؤال أخرجه الخطيب في المبهيات من طريق مجاهد عن عاصم عنه (قوله) فقال عويمر والله لا أنتهي في رواية الكشمي ما أنتهي أي ما أرجع عن السؤال ولو نمت عنه زاد ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سألني في الاعتصام فأئزل الله القرآن خلف عاصم أي بعد أن يرجع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جريح في الباب الذي بعده هذا فأئزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعة وفي رواية إبراهيم بن سعد فأنافو جده فقد أئزل الله عليه (قوله) فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنصب (وسط الناس) بفتح السين وبكونهم (قوله) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أئزل الله فيك وفي صاحبك) ظاهر هذا السباق أنه كان تقدم منه إشارة إلى خصوص ما رقه مع امرأته فترجح أحد الاحتمالات التي أشار إليها ابن العربي لكن يظهر لي من بقية الطرقات أن في السباق اختصارا ووضوح ذلك ما وقع في حديث ابن عوف قصة العجلي بعد قوله ان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سككت سككت على مثل ذلك فككت عنه النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان بعد ذلك أناء فقال ان الذي سألتك عنه قد اتلت به فدل على أنه لم يذكر امرأته الا بعد ان انصرف ثم عاد ووقع في حديث ابن مسعود أن الرجل لما قال وان سككت سككت على غلط قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم افق و جعل يدعو فترت آية الالهان وهذا ظاهر أن الآية تترت عقب السؤال لكن يحتمل أن يتخلل بين الدعاء والتزل زمن بحيث يذهب عاصم ويودع عويمر وهذا كله ظاهر جدا في أن القصة تترت بسبب عويمر وبعارضه ما تقدم في تفسير الزور من حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن محمدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حد في ظهرك فقال هلال والذي بعدك بالحق اتخا لصادق ولينزل الله في ما يرى ظهري من الحد فترجل جبريل فأئزل عليه والذي يرون أزواجهم الحديث وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أبي داود فقال هلال وإني لأرجو أن يجعل الله لي فرجا قال فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أنزل عليه الوحي وفي حديث أنس عن مسلم أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن محمدا وكان أخا البراء بن مالك لأمه وكان أول رجل لآعن في الاسلام فهذا يدل على أن الآية تترت بسبب هلال وقد قدمت

فقال عويمر والله لا أنتهي حتى سأله عنها فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أ رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقض له قتلانه أم كف بفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك

اختلاف أهل العلم في الراجح من ذلك وبنيت كفة الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون  
هلال سأل أو لا ثم سأل وعمر فزلات في شأن ما عاينوا وظهروا إلا أن احتمال أن يكون عاصم سأل  
قبل النزول ثم جاء هلال بعده فزلات عند سؤاله فجاء وعمر في المرة الثانية التي قال فيها إن الذي  
سألك عنه قد استلب به فوجد الآية تزلات في شأن هلال فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم بأنها  
تزلات فيه يعني أنهم تزلات في كل من وقع ذلك لأن ذلك لا يختص بهم لال وكذا يجاب على سياق  
حديث ابن مسعود ويحتمل أنه لما سرع يدعو بعد توجهه الجلالى جاء هلال فذكر قصته فزلات فجاء  
عمر فقال قد نزل فيك وفي صاحبك **(قوله)** فاذهب فأت بها يعني فذهب فأت بها واستدل به  
على أن اللعان يكون عند الحاكم وأمره فلوراضيا بمن يلاعن بينهما فلا عن لم يصح لأن في اللعان  
من التغاضي ما يقتضي أن يختص بالحكام وفي حديث ابن عمر فلاهن عليه أي الآيات التي في  
سورة النور ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي  
بعض الحق ما كذب عليها ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من  
عذاب الآخرة قالت والذي بعد الحق أنه الكاذب **(قوله)** قال سهل هو موصول بالاسناد  
المبداه **(قوله)** فتلاعنا فيه حذف تشديده فذهب فأت بها فإسأله أفتكرت فأمر باللعان  
فتلاعنا **(قوله)** وأما مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد ابن جرير في الباب الذي  
بعد في المسجد وزاد ابن أبي شيبة عن ابن شهاب في هذا الحديث بعد العصر أخرجه  
أحمد وفي حديث عبد الله بن جعفر بعد العصر عند الثوري وسنده ضعف واستدل به مع ذلك  
على أن اللعان يكون بحضرة الحاكم وجمع مع الناس وهو أحد أنواع التغليظ ثانيا الزمان  
ثالثا المكان وهذا التغليظ مستحب وقبل واجب (تسمية) لم أرفق شي من طرق حديث سهل  
صفة تلاعناهما إلا ما في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير فانه قال فأمرهما بالملاعنة بمسمى  
الله في كتابه وظاهره أنهما لم يدا على ما في الآية وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فإن  
فيه قيد بالرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان  
من الكاذبين ثم نفي بالمرأة الحديث وحديث ابن مسعود نحوه ولكن زاد فيه ذهبت للتعن  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأت فالتعن وفي حديث أنس عند أبي يعلى وأسلم في مسلم  
فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أشهد بالله أنك من الصادقين فبما رتبهم من الزنا فشهد بذلك  
أمرهما فقال له في الخامسة ولعنة الله عليك أن كنت من الكاذبين ففعل ثم دعا فذكر نحوه  
فلما كان في الخامسة سكنت سكينة حتى ظنوا أنهم استترفت ثم قالت لافضض قومي سأرا اليوم  
فخصت على القول وفي حديث ابن عباس من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عنه عند أبي داود  
والنسائي وابن أبي حاتم فدعا الرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه من الصادقين فأمر به فأمسك  
على فيه فوعظه فقال كل شيء أهرن عليك من لعنة الله ثم أرسله فقال لعنة الله عليه أن كان من  
الكاذبين وقال في المرأة فذلك وخذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الزوجة بخلاف حديث  
أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية فكانت القصة واحدة وقع الوهم في تسمية  
الملاعن كما جزمه غير واحد من ذكرته في التفسير فلهذه زيادة من ثقة فتعقدوا كانت متعددة  
فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كذا ذكرته في آخر باب يبدأ الرجل بالتلاعن **(قوله)** فلما فرغ من

فاذهب فأت بها قال سهل  
فتلاعنا وأما مع الناس عند  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلما فرغ من

تلاعنها قال عور كذبت عليها رسول الله ان أمسكتها في رواية الاوزاعي ان حسنة افسدت ظمها (قوله فطلقة ثلاثا) في رواية ابن اسحق ظمها ان أمسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق فهي الطلاق وقد تقدم هذه الزيادة ولم يتابع عليها كونه رواه المعنى لاعتقاد منع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة وقد تقدم البحث فيه من قبل في أوائل الطلاق واستدل بقوله طلقة ثلاثا أن الفرق بين المتلاعنين تنوقف على تطلق الرجل كما تقدم نقله عن عثمان البتي وأجيب بقوله في حديث ابن عمر فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين فان حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة وظاهر حديث ابن عمر أن الفرق وقعت بتفريق النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقع في شرح مسلم للنووي قوله كذبت عليها رسول الله ان أمسكتها هو كلام مستدل وقوله فطلقة أي ثم عقب قوله ذلك بطلقة فان ذلك لانه ظن ان اللعان لا يحرمها عليه فإراد تخبرها بالطلاق فقال هي طالق ثلاثا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لاسبل لك عليها أي لا لك عليها فلا يقع طلاقك انتهى وهو يرويه ابن أسيد في حديث سهل في حديث ابن أسيد الذي شرحه وليس كذلك فان قوله لاسبل لك عليها يقع في حديث سهل وانما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله الله يعلم أن أحدا كاذب لاسبل لك عليها وفيه قال يا رسول الله مالي الحديث كذا في الصحيحين وظاهر من ذلك أن قوله لاسبل لك عليها إنما استدل من استدل بمن أحبا بالوقوع للفرقة بنفس الطلاق من عموم لفظه لامن خصوص السياق والله أعلم (قوله قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين) زاد أبو داود وعن القعني عن مالك فكانت تلك وهي إشارة إلى الفرقة وفي رواية ابن جرير في الباب بعده فطلقة ثلاثا قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من التلاعن ففارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذلك تفريق بين كل متلاعنين كذا المستفي والباقي فكان ذلك تشر بقا للكشمي في فصار بدل فكان رخرجه مسلم من طريق ابن جرير بلنظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك التفريق بين كل متلاعنين وهو يؤيد رواية المستفي ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال غسل حديث مالك قاله مسلم لكن أدرج قوله وكان فراقها باها بدسنة بين المتلاعنين وكذا ذكر الدارقطني في غرائب مالك اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال فكان فراقها سنة هل هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب رد ذلك الشافعي وأشار إلى أن نسبه إلى ابن شهاب لا تنفع نسبه إلى سهل ويؤيده ما وقع عند أبي داود ومن طريق عياض بن عبد الله القهري عن ابن شهاب عن سهل قال نطلقتها ثلاثا تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضئت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا فقوله فضئت السنة ظاهر في أنه من تمام قول سهل ويحتمل أنه من قول ابن شهاب ويؤيده أن ابن جرير في كتاب الساب الذي بعده أورد قول ابن شهاب في ذلك بعده كحديث سهل فقال بعده قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين قال ابن جرير قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ثم وجدت في نسخة الصافي في آخر الحديث قال أبو عبد الله قوله ذلك تفريق بين

تلاعنها قال عور  
كذبت عليها رسول  
الله ان أمسكتها فطلقة  
ثلاثا قبل أن يأمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
ابن شهاب فكانت سنة  
المتلاعنين



٥٢١٠

م سن

تحفة

٩٢٢٨

القيس والسهم ولون قشره أجرة إلى الصفرة ﴿قوله﴾ **باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا لغيري بئنة أي من أنكروا لا فالعترق أنضار جهم ﴿قوله﴾ عن يحيى بن سعيد هو الانصاري ﴿قوله﴾ عن عبد الرحمن بن القاسم في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد أخبرني عبد الرحمن بن القاسم وسأني بعد ستة أبواب ﴿قوله﴾ عن القاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن رواية عنه ووقع في رواية النسائي عن أبيه ﴿قوله﴾ عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن يعني أنه قال ذكر خذف لفظ قال وصرح بذلك في رواية سليمان الآتية وقوله ذكر يعض أوله على السناء للجهول وقوله التلاعن وقع في رواية سليمان التلاعنات والمراد ذكر حكم الرجل يرى امرأته بالزنا فعبر عنه بالتلاعن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية ﴿قوله﴾ فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف قال الكرمانى معنى قوله قولاً أي كلاماً لا يثبت به كجب النفس والخوف والمبالغة في الغيرة وعدم المبالغة في الغيرة وقدرته (قلت) وكل ذلك يعجز عن الواقع وإنما المراد بقوله عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل عن الحكم الذي أمره عويمر أن يسأل له عنه وانما جرت بذلك لأنه سئل عن أحد بني سهل بن سعد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فأنهم في قصة أخرى كما تقدم في تفسير التور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كرواه سهل بن سعد وغيره في أن الملاعن عويمر يثبت هناك وجهه وعلى هذا فالقول الميم عن عاصم في رواية القاسم هذه هو قوله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً يقتله فتقولونه الحديث ولا مانع أن يروى ابن عباس القصتين معاً ويؤيد التعدد اختلاف السابقين وخلو أحدهما عما وقع في الآخر وما وقع بين القصتين من المغايرة كما بينه ﴿قوله﴾ فأنه رجل من قومه هو عويمر كما تقدم ولا يمكن تفسيره به لال بن أمية لأنه لا قرابة بينه وبين عاصم لأنه هلال بن أمية بن عامر بن عبد قيس من بني واقف وهو مالك بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس فلا يجمع بين عويمر وعوف الذي ينتمي عاصم إلى حلفهم إلا في مالك بن الأوس لأن عمرو بن عوف هو ابن مالك ﴿قوله﴾ فقال عاصم ما سئلت بهذا الاقولي تقدم بيان المراد من ذلك لأن عويمر ابن عمرو كانت تحته بنت عاصم أوتيت أخيه فلذلك أضاف ذلك إلى نفسه بقوله ما سئلت وقوله الاقول أي يسألني عما يقع كآته قال فعوفت بوقع ذلك في آل بني وزعم الداودي أن معناه أنه قال مثلاً لو وجدت أحداً يشعل ذلك لقتلته أو عير أحداً بذلك فاستل به وكلامه أيضاً يعجز عن الواقع فتدقق في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم فقال عاصم والله وأنا إليه راجعون وهذا والله يسألني عن هذا الأمر بين الناس فاستل به والذي كان قال روايته لظنرته بالسيف هو سعد بن عباد كما تقدم في باب الغيرة وقد أورد الطبري من طريق آؤب عن عكرمة بن سلا ورواه ابن مردويه ذكر ابن عباس قال لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال سعد بن عباد أن أرايت لك أع بغيره رجل فذكر القصة وقبه والله ما لئنا إلا يسرا حتى جاء هلال بن أمية فذكر قصته وهو عند أبي داود وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فوضع أن قول عاصم كان في قصة عويمر وقول سعد بن عباد كان في قصة هلال فالكمالان مختلفان وهو مما يؤيد تعدد القصة ويؤيد التعدد أيضاً أنه وقع في آخر حديث ابن عباس عند

﴿باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا لغيري بئنة﴾ حدثنا سعد بن عفير حدثني المشع بن يحيى ابن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف فأنادى رجل من قومه يسكنو الهمة ان قد وجد مع امرأته رجلاً فقال عاصم ما سئلت بهذا الاقولي فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته







٢ قبل منكما من  
 ١ (تائب) \* حدثنا علي بن عبد  
 ٥ الله حدثنا سفيان قال عمرو  
 ٤ سمعت سعيد بن جبير قال  
 ١ سألت ابن عمر عن التلاعنين  
 ٣ فقال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم للتلاعنين  
 ٥ حيا بك على الله أحدكما  
 ١ كاذب لاسيل لك عليا قال  
 ٥ ماني قال لا مال لك أن كنت  
 ١ صدقت فافهم  
 ٥ استحللت من فرجها وان  
 ١ كنت كذبت عليا فذلك  
 ٥ أبعلك قال سفيان حفظه  
 من عمرو وقال أيوب سمعت  
 ١ سعيد بن جبير قال قلت لابن  
 ٥ عمر رجل لآعن امرأته فقال  
 أصعبه السبابة والوسطى  
 ١ فرق النبي صلى الله عليه وسلم  
 ٥ بين أخوي بني الجحلان وقال  
 ١ الله يعلم أن أحدكما كاذب  
 ٥ فهل منكما نائب ثلاث مررات  
 قال سفيان حفظته من عمرو  
 ١ وأيوب كما أخبرتك \* (باب  
 ٥ التفرق بين التلاعنين)

٢ قوله بين السبابة الذي  
 في نسج العنكبوت إلى أبي بن  
 ١ أصعبه السبابة الخ فقلت  
 ماني الشارح رواية اه

لا توضع موضع واحد ولا توقع موقعه وقد أجاز المبرد جوف هذا الحديث في غير وصف ولا تقي  
 وبعني واحد اه قال الفاكهي هذا من أنجب ما وقع للقاضي مع راعته وحذقه فان الذي  
 قاله البخاري إنما هو في أحد التي العموم نحو ما في الدار من أحد وما جاني من أحد وأما حذبه في  
 واحد فلا خلاف في استعجالها في الأثبات نحو قول هو الله أحد ونحو قسمه أدة أحدهم ونحو  
 أحدكما كاذب (قوله فهل منكما نائب) يحتل أن يكون ارشاد الآله لم يحصل منهم ما ولا من  
 أحدهما اعتراف ولا ن الزوج لو أ كذب نفسه كانت بة منه (قوله سفيان قال عمرو) هو ابن  
 دينار وفي رواية الجدي عن سفيان أنبا ناعرو قد كره وقد بينت ما فيه في الذي قبله (قوله قال  
 سفيان حفظه من عمرو) هذا كلام على بن عبد الله بن زيد يان - مع سفيان له من عمرو (قوله  
 وقال أيوب) هو موصول بالسند المبداء وليس يتعلق وحاصله أن الحديث كان عند سفيان عن  
 عمرو بن دينار وعن أيوب جيعا عن ابن عمر وقد وقع في رواية الجدي عن سفيان قال وحديثنا  
 أيوب في مجلس عمرو بن دينار فحدثه عمرو بحديثه هذا فقال له أيوب أنت أحسن حديثا مني وقد  
 بينت في الذي قبله سبب ذلك وهو أن فيه عند عمرو وليس عند أيوب (قوله فقال باصبعه) هو من  
 إطلاق القول على الفعل وقوله وقرق سفيان بين السبابة والوسطى جملة معترضة أراد بها بيان  
 الكيفية والذي يظهر أنه لا يجوز بذلك إلا عن توقف وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم إلى  
 آخره هو جواب السؤال (قوله وقال الله يعلم أن أحدكما كاذب) قال عباس فظاهر أنه قال هذا  
 الكلام بعد فراغه من اللعان فبوأخذ منه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق الإجمال وأنه  
 يلزم من كذبه التوبة من ذلك وقال الداودي قال ذلك قبل اللعان تحذير للهمامة والاول أظهر  
 وأولى بساق الكلام (قلت) والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية  
 الموعظة قبل الوقوع في المعصية بل هو أخرى مما بعد الوقوع واما ساق الكلام فتحتمل في رواية  
 ابن عمر للأمرين وأما حديث ابن عباس فمساواة ظاهر فيما قال الداودي في رواية جرير بن حازم  
 عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة هلال بن أمية قال  
 فدعاهما حين زلت أمة الملائعة فقال الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما نائب فقال هلال  
 والله إن لصادق الحديث وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير  
 القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عريقصع الأمران معا باعتبار التعدد (قوله  
 التفرق بين التلاعنين) ثبتت هذه الترجمة للمصنف وذكرها الإسماعيلي وثبت  
 عند النسفي في باب بلا ت رجعة وسط ذلك الباقي والاول أنسب وفيه حديث ابن عمر من طريق  
 عبد الله بن عمر العمرى عن نافع من وجهين ولفظ الاول فرق بين رجل امرأة فذفها فأحلفهما  
 ولفظ الثاني لآعن بين رجل امرأة فأحلفهما ويؤخذ منه أن إطلاق يحيى بن معين وغيره بخطه  
 الرواية بلفظ فرق بين التلاعنين إنما الرابدة في حديث سهل بن سعد بخصوصه فقد أخرج جوا  
 داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ وقال بعده لم يتابع ابن عيينة على  
 ذلك أحد ثم أخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر فرق  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحلان قال ابن عبد البر لعل ابن عيينة دخل عليه  
 حديث في حديث وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال الله غلط قال ابن

٥٣١٣

تحفة

٧٨٠٦

حدثني ابراهيم بن المنذر  
حدثنا أنس بن عياض عن  
عبد الله عن نافع أن ابن عمر  
رضي الله عنهما أخبره أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فرق بين رجل وامرأة  
فذهبوا وأحلفهما \* حدثني  
مسلم حدثنا يحيى بن عبد  
الله أخبرني نافع عن ابن عمر  
قال لآل النبي صلى الله  
عليه وسلم بين رجل وامرأة  
من الانصار وفرق بينهما  
(باب يلحق الولد بالامعة) \*  
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا  
مالك قال حدثني نافع عن  
ابن عمر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم لما بين رجل  
وامرأة فأنه فأتى من ولدهما

٥٣١٣  
تحفة  
٧٨٠٦

٥٣١٥

ع

تحفة

٨٢٢٢

عبد البر أن أرا من حديث سهل وسهل والاف ومردود (قلت) تقدم أضافي حديث سهل من  
طريق ابن جريح فكانت سنة في المتلاعنين لا يجتمعان أبدا ولكن ظاهر رساقه أنه من كلام  
الزهري فيكون مرسل ولا قد يثبت من وصله وأرسله في باب اللعان ومن طلق وعلى تقدير ذلك فقد  
ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه فثبت به من قال ان الفرقة بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان  
حتى يوقعها الحاكم ورواية ابن جريح المذكورة تؤيد أن الفرقة تقع بنفس اللعان وعلى تقدير  
اوساها لاجتماع ابن عمر باللفظ عند الدارقطني ويتأيد بذلك قول من جعل التفریق في  
حديث الباب على أنه بان حكم لا باقاع فرقة واحتجوا أيضا بقوله في الرواية الاخرى لا سبيل  
لأن عليا وتعقب بأن ذلك وقع جوابا لسؤال الرجل عن ما له الذي أخذته منه وأجيب بأن  
العبرة بعموم اللفظ وهو تركه في سياق النبي فيشمل المال والبدن ويقتضي في تسليمه عليها  
بوجه من الوجوه ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود ووقع في أن ليس عليه نفقة  
ولا سكنى من أجل أنهما يفرقان بغير طلاق ولا متوفى عنها وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما  
بنفس اللعان ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل فطلقها ثلاثا قبل أن يأمر برسول الله صلى  
الله عليه وسلم بشرافها أن الرجل انما يطلقها قبل أن يعلم أن الفرقة تقع بنفس اللعان فبادر إلى  
تطلقها لشدته نفرة منها واستدل بقوله لا يجتمعان أبدا على أن فرقة اللعان على التاميد وأن  
للاعن لو أكتفى بنفسه لم يحل له أن يتزوجها بعد وقال بعضهم يجوزون أن يتزوجها وانما يقع  
باللعان طلقا واحدا حتى هذا قول جادوا في حقيقته ومحمد بن الحسن وضح عن سعيد بن المسيب  
قال ولو يكون الملاعن إذا كذب نفسه خاطبا من الخطاب وعن الشعبي والضحاك إذا كذب  
نفسه ردت اليه امرأته قال ابن عبد البر هذا عند قول ثالث (قلت) ويحتمل أن يكون معنى  
قوله ردت اليها بعد العقد الجديد فوافق الذي قبله قال ابن السمعاني لم أقف على دليل لتأيد  
الفرقة من حيث النظر وانما المتبع في ذلك النص وقال ابن عبد البر أي بعض أصحابه فائدة  
وهو أن لا يجتمع ملعون مع غيره ملعون لأن أحدهما ملعون في الجمله بخلاف ما اذا تزوجت المرأة  
غير الملاعن فإنه لا يتحقق وتعقب بأنه لو كان كذلك لم تنتع عليهم اما التزوج ولا يجتمعون  
أحدهما ملعون ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افتراق في الجمله قال السمعاني وقد ورد  
بعض الحنفية أن قوله للمتلاعنين يقتضي أن فرقة التأيد بسبب شرط لها أن يقع التلاعن من  
الزوجين والشافعية يكتفون في التأيد بلعان الزوج فقط كما تقدم وأجاب بأنه لما كان لعانه  
بسبب لعانها وصريح لفظ اللعن يوجب جابها دونها سمي الموجود منه ملاعنة ولا لعانه  
سبب في إثبات الزنا عليها فيستلزم اتصافا نسب الولد فينتفي القرار فاذا انتفى القرار انقطع  
النكاح فان قيل إذا كذب الملاعن نفسه يلزم ارتضاع الملاعنة حكما واذا ارتفعت صارت  
المراة محلا لاسقاع قلنا اللعان عندك شهادة والشاهد اذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم وأما  
عندنا فهو بين وبين العين اذا صارت حجة وتعلق بها الحكم لا ترتفع فاذا كذب نفسه فقد زعم أنه لم  
يوجد منه ما يسيط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان (قوله) باب  
يلحق الولد بالملاعنة أي اذا اتى الزوج منه قبل الوضع أو بعده (قوله) أن النبي صلى الله عليه  
وسلم لآل النبي بين رجل وامرأة أنه فأتى من ولدهما قال الطيبي الفاسية أي الملاعنة سبب

٥٢١٦  
م س  
تحفة  
٦٢٢٨

تفرق بينهما وألحق الولد  
بالمرأة \* (باب قول الامام  
الهميم بن) \* حدثنا اسمعيل  
قال حدثني سليمان بن بلال  
عن يحيى بن سعيد قال  
أخبرني عبد الرحمن بن  
القاسم عن القاسم بن محمد  
عن ابن عباس أنه قال ذكر  
الامامان عند رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال  
عاصم بن عدي ذلك قولاً  
ثم انصرف فأتاه رجل من  
قومه فدركه أنه وجد مع  
امراً به رجلاً فقال عاصم  
ما أتيت بهذا الأمر الا  
لقول فذهب الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فأخبره بالذي وجد عليه  
امراً به وكان ذلك الرجل  
مصحفاً قليل الهميم سبط الشمر  
وكان الذي وجدته عنده  
أتم دخلاً كثيراً لعم جعدا  
قطعا فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اللهم بين

الاستقامة فان أراد أن الملاعة سبب ثبوت الاستقامة ويد أن أراد أن الملاعة سبب وجود الاستقامة  
فليس كذلك فإنه ان لم تعرض لنفي الولد في الملاعة لم يثبت والحديث في الموطأ بلفظ واتنى  
بالواو لا بالقاف وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ واتنى يعني بشاق بدل  
القاف ولا م آخره وكأنه تصحيف وإن كان محفوظاً فعنه قريب من الاول وقد تقدم الحديث  
في تفسير الزمور من وجه آخر عن نافع بلفظ ان رجلاً رعى امرأته واتنى من ولدها فامرهما  
النبي صلى الله عليه وسلم فتلاعنا فوضع أن الاستقامة سبب الملاعة لا العكس واستدل بهذا  
الحديث على مشروعية اللعان لنفي الولد وعن أحمد بن حنبل في الولد بمجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل  
لذكره في اللعان وفيه نظر لأنه لو استلحقه لحقه وانما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت  
زنا المرأة ثم ترتفع عنها الحد باللعان وقال الشافعي ان نفي الولد في الملاعة اتنى وإن لم يتعرض له  
فله أن يعد اللعان لاستقامته ولا إعادة على المرأة أن أسكنه الرفع الى الحاكم فآخر بغيره عنده حتى  
ولدت لم يكن له أن ينفقه كافي الشفعة واستدل به على أنه لا يشترط نفي الرجل لتصریح الرجل  
بأنها ولدت من ناولاً أنه استبرأ ما هيحضة وعن المالكية يشترط ذلك واحتج بعض من خالفهم  
بأنه نفي الرجل عنمن غير أن تعرض لذلك بخلاف اللعان الشافعي عن قذفها واحتج الشافعي بأن  
الحامل قد تحيض فلا معنى لاستبراء الاستبراء قال ابن العربي ليس عن هذا اجواب مقنع (قوله)  
ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة قال الدارقطني فردد مالك بهذه الزيادة قال ابن عبد البر ذكروا  
أن مالك لا يفرق بهذه النقطه في حديث ابن عمر وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد  
كما تقدم من رواية نونس عن الزهري عنده أن داود بلفظ ثم خرجت حاملاً فكان الولد الى أمه  
ومن رواية الاوزاعي عن الزهري وكان الرايدي الى أمه ومعنى قوله ألحق الولد بأمه أي صهره  
لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا وارث بينهما وأما أمه فترث منه ما فرض الله لها كل وقع صريحاً  
في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره وكان ان ينادى له أمه ثم جرت السنة في  
ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها وقيل معنى الحاقه بأمه أنه صهرها أباها ما تترث  
جميع ماله اذ لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود واثله وطائفة ورواية عن  
احمد وروى أيضاً عن ابن القاسم وعنه معناه أن عصبة أمه تصير عصبة له وهو قول علي وابن  
عمر المشهور عن أحمد وقيل ترثه أمه وأخوته منها الفرض والرد وهو قول أبي عبيد ومحمد بن  
الحسن ورواية عن أحمد قال فان برته توفرض بحال فصبته عصبة أمه واستدل به على أن الولد  
المتنى باللعان لو كان يتاحل للملاعن نكاحها وهو وجه شاذ لبعض الشافعية والأصح كقول  
الجمهور بأنها تحرم لانها يرثه في الجدة (قوله) يا ق قول الامام الهميم بن قال  
ابن العربي ليس معنى جد الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن تلد تظهر الشبه  
ولا يتنجس ولا ينامحوت الولد مثلاً فلا يظهر البيان والحكمة فيه رد عن شاهد ذلك عن التلبس  
بمثل ما وقع لما تبرت على ذلك من القبح ولو اندرأ الحد (قوله) حدثنا اسمعيل هو ابن أبي أويس  
ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله) أخبرني عبد الرحمن بن القاسم ثبتت هذه الرواية وكذا  
رواية اللث السابعة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جرير عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي  
أخرجها الشافعي وغيره وقعت فيها تسمية ويحيى وإن كان صحيحاً عن القاسم لكنه ما سمع هذا

الحديث الامن ولده عبد الرحمن عنه **(قوله)** فوضعت شيبا بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما) ظاهره أن الملاعة تأخرت الى وضع المرأة لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في القصة التي في حديث سهل بن سعد وقد تم قبل من حديث سهل أن اللعان وقع بينهما قبل أن تضع فعلى هذا تكون القاء في قوله فلا عن معقبة بقوله فاجبره بالشيء وجد عليه امرأته وأما قوله وكان ذلك الرجل مصغرا الى آخره فهو كلام اعترض بين الجليلين ويحتمل على بعد أن تكون الملاعة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى بسبب الاتقاء والله أعلم **(قوله)** فقال رجل لابن عباس هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الهاد وهو ابن خالة ابن عباس سماعا أو الزنادع القائمة بن محمد في هذا الحديث كإسنان في كتاب الحدود **(قوله)** كانت تظهر في الاسلام السوء أي كانت تعلن بالفاخرة ولكن لم يثبت عليها ذلك بيينة ولا اعتراف قال الداودي فيه جواز عيب من يسلك مسالك السوء وتعقب بأن ابن عباس لم يسمها فان أراد اظهار العيب على الإيهام فقتل على الإيهام فقتل وقدم على في رواية عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن أي لولا ما سبق من حكم الله أي أن اللعان يدفع الحد عن المرأة لاقت عليها الحد من أجل الشبهة الظاهر بالذي رويته ويستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتماع في ما ينزل عليه فيمضي خاص فإذا نزل الوحي بالحكم في تلك المسئلة قطع النظر عن عمارن وأجروا الأمر على الظاهر وفي رواية قريشة تقتضي خلاف الظاهر وفي أحداث اللعان من القوائد غير ما تقدم أم المقي إذا سئل عن واقعة لم يعلم حكمها ورجا أن يجد فيها نصا لسياد الرأى الاجتماع فيها وفيه الرحلة في المسئلة النازلة لأن سعد بن جبير رجل من العراق أتته ليشق عليه وفيه تعظيم العالم ومخاطبة بكتبته في العالم في منزله ولو كان في قائلة إذا عرفت الآتي أنه لا يشق عليه وفيه تعظيم العالم ومخاطبة بكتبته وفيه التسليم عند التعجب واشعار بسعة علم سعد بن جبير لأن ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه ويحتمل أن يكون نتيجة لعله بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتعجب كيف خفي على بعض الناس وفيه بيان أوليات الأسماء العنانية يعرفهم القول ابن عمر أول من سأل عن ذلك فلان وقول أنس أول لعان كان وفيه أن البلا مومك بالمنطق وأنه ان لم يقع بالناطق وقع من له واصله وأن الحاكم يردع الخصم عن التنادي على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير ويكرر ذلك ليكون أبلغ وفيه ارتكاب أخف المقدسين بترك نقلها لأن مفسدة الصبر على خلاف ما توجب القربة مع قبحه وشدة أسهل من الإقدام على القتل الذي يؤدي الى الاقتصار من القاتل وقد نهى له الشارع سبلا الى الراحة من أمان بالطلاق وأما باللعان وفيه أن الاستفهام بأريأت كان قديما وأن خبر الواحد يعمل به إذا كان ثقة وأنه يسن للعالم وعظ المتلاعنين عند ارادة التلاعن ويتأكد عند الخامسة ونقل ابن القدي القيد عن الفقهاء أنهم خصوه بالمرأة عند ارادة تلفظها بالفضب واستسكه بما في حديث ابن عمر لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهما معا وفيه دليل مع بيان الحكم وفيه كراهة المسائل التي يترتب عليها هذه المسائل والتوصل الى آية بما سبب كان وفي كلام الشافعي اشارة الى أن كراهة ذلك كانت خاصة بمنه صلى الله عليه وسلم من أجل نزول الوحي ثلاثا تقع المسئلة

فوضعت شيبا بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فقال رجل لابن عباس في انجلس هي التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لورجت أجدنا بغير بينة لرجت حد فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت تظهر السوء في الاسلام

تظهر في الاسلام السوء هكذا ينسخ الشرح الى ما يدنا والذي في نسخ الصحيح الذي بأيدينا تظهر السوء في الاسلام فاعل على الشارح رواية اه

عن شيء مباح فيقع التحريم بسبب المسئلة وقد ثبت في الصحيح أعظم المسلمين جرمان سأل عن شيء  
 لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقد استقر جماعة من السلف على كراهة السؤال عما يقع لكن  
 على الأكثر على خلافه فلا يخصص ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها وفيه أن الجحابة  
 كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى وفيه أن للعالم إذا ذكره السؤال أن يعيبه  
 ويجهته وأن من أنى شيئاً من المكروه بسبب غيره وبما عليه وأن المحتاج إلى معرفة الحكم  
 لا يرد كراهة العالم للمسائل عنه ولا غضبه عليه ولا جفاؤه له بل يعلم ودماً لطقته إلى أن يقضى  
 حاجته وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سراً وجهراً وأن لا عيب في ذلك على السائل  
 ولو كان مما يستقبح وفيه التحريض على التوبة والعمل بالستر والمحصار الحق في أحد الجانبين  
 عند تعذر الواسطة لقوله أن أحداً كاذب وأن الخصم من المتكاذبين لا يعاقب واحدهما وإن  
 أحاط العلم بكذب أحدهما لا يعينه وفيه أن العالم إذا وقع سقط حد القذف عن الملاعن  
 للأمرأة والذي روي به لأنه مصرح في بعض طرقه بتسمية المقدوف ومع ذلك لم ينقل أن القاذف  
 حد قال الدارودي لم ينقل به مالك لأنه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقاله وأجاب بعض من قال  
 يحد من المالكية والخنفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لأن  
 الحد سقط من أصله بالألعاان وذكر عياض أن بعض أصحابهم اعتذروا عن ذلك بأن شر كل كان  
 يروى وقد ثبت ما فيه في باب يبدأ الرجل بالآلعاان وفيه أنه ليس على الإمام أن يعلم المقدوف  
 بما وقع من قاذفه وفيه أن الحامل تلعن قبل الوضع لقوله في الحديث انظروا فإن جاءت به الخ  
 كانت قد تم حديث سهل وفي حديث ابن عباس وعند مسلم من حديث ابن مسعود وخبر يعنى  
 الرجل هو وأمر أنه قتلا عنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلها أن تقي به أسود جعدا فجاءت به  
 أسود جعدا وبه قال الجيهور خلافاً لمن أنى ذلك من أهل الرأي معتلاً بأن الحمل لا يعلم لأنه قد  
 يكون نفعه وخجة الجيهور أن اللعاان شر لادفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن  
 المرأة فلا فرق بين أن تكون حاملاً أو حائلاً ولذلك بشرع اللعاان مع الآية وقد اختلف في  
 الصغرى فالجيهور على أن الرجل إذا قذفها فلا أن يلتن لادفع حد القذف عنه دونها واستدل به  
 على أن لا كفارة في البن النغموس لأنه لو جبت لبنت في هذه القصة وتعقب بأنه لم يتعين  
 الحائض وأوجب بأنه لو كن وأجابا ليس بمجمل بأن يقول مثلاً فليكن الحائض من كان عينه كما  
 أرشداً جدهما إلى التوبة وفي قوله عليه السلام البينة والأحد في ظهوره دلالة على أن القاذف  
 لو عجز عن البينة فطلب تخلف المقدوف لإيجاب لأن الحصر المذكور لم يغير منه الإضافة  
 مشروعية الألعاان وفيه جواز ذكر الأوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية إلى ذلك  
 ولا يكون ذلك من الغيبة المخمرة واستدل به على أن الألعاان لا يشرع إلا لمن ليست له شدة وفيه  
 نظراً لأنه لو استطاع إقامة البينة على زناها لم يشرع إلا أن يلعن الثاني الولد لأنه لا يتخصص في الزنا وبه  
 قال مالك والشافعي ومن تبعهما وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وأمر السر أمر موكول إلى الله  
 تعالى قال ابن التين وبه احتج الشافعي على قول نوبة الزندق وفيه نظر لأن الحكم يتعلق بالظاهر  
 فيما لا يتعلق فيه حكم الباطن والزندق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهراً ما يديه بعد ذلك  
 كذا قال وجه الشافعي ظاهرة لأنه صلى الله عليه وسلم قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادراً

٥٢١٢  
تحفة  
٩٧٢١٧  
٩٧٠٧٢

\*(باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة تزوجا غيره فلم يمسها)\* حدثني عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا هشام قال حدثني أبي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا عثمان ابن أبي شيبة حدثنا عبد بن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رفاعته القرظي تزوج امرأة

على الاطلاع على عين الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الشرع يقتضي أنه لا يتقرب عن البواطن وقد لاحت القرائن بتعيين الكاذب في المتلاعنين ومع ذلك فأجرأ على حكم الظاهر ولم يعاقب المرأة ويستفاد منه أن الحاكم لا يكتفي بالظن والاشارة في الحدود اذا خالف الحكم الظاهر كمين المدعى عليه اذا أنكر ولا يثبت واستدل به الشافعي على ابطال الاستحسان لقوله ولا الايمان لكان لي ولها شأن وفيه أن الحاكم اذا بذل وسعته واستوفى الشرائط لا يفتض حكمه الا ان ظهر عليه اخلال شرط أو تفرط في سبب وفيه أن اللعان يشرع في كل امرأة دخل بها ولم يدخل ونقل فيه ان المذنب الاجماع وفي صدق غير المدخول بها خلاف للحنابلة تقدمت الاشارة اليه في باب فلو تكبر فاسدا أو طلق بانه فولدت فأرادني الولد فله الملائعة وقال أبو حنيفة بلحقه الولد لاني ولا لعان لانهم أجنبيون وكذا قوله فانه ما بين ثلاث فله اللعان وقال أبو حنيفة لا وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة قال الشعبي اذا طلقها ثلاثا فوضعت فأتى منه فله ان يلاعن فقال له الحريث ان الله يقول والذين يرمون أزواجهن ثم أتوا بهن فلهن ثلاث مرات فقط فقال الشعبي اني لا أستحي من الله اذا رأيت الحق أن لا أرفع اليه فلو لعن ثلاث مرات فقط فالتعنتم المرأتين ففرق الحاكم بينهما لم تقع الفرقة عند الجهر ولا نفاذ ظاهر القرآن أن الحدة وجب عليهما وأنه لا يندفع الا بعد ذكر فتيه عن الاتيان بجمعه وقال أبو حنيفة أخطأ السنة وتفصل الفرقة لانه أتى بالاكثر فعاقبه بالحكم واستدل به على أن الاتعنان يفتي به الحل خلافا لأبي حنيفة ورواية عن أحمد لقوله انظروا فان جاءت به الحفان الحديث ظاهرا فأنها كانت حاملا وقد أحق الولد مع ذلك بأمه وفيه جواز الحلف على ما يغفل عن الظن ويكون المستند التمسك بالاصل أو قوة الرجا من الله عند تحقق الصدق لقول من سأله هل لال والله ليجلدك ولقول هل لال والله لا يضركي وقد علم أني رأيت حتى استفتيت وفيه أن المين التي بعدد بها في الحكم ما يقع بعد اذن الحاكم هل لال قال والله اني لصادق ثم لم يحجب بها من كلمات اللعان المحسن وتكلم به من قال بالغاء حكم القافة ونعقب بأن الغاء حكم الشبهة هنا لا يقع حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع وانما يعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهرا يمسك به ويقع الاشباة فخرج حينئذ الى القافة والله أعلم **(قوله يا)** اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة تزوجا غيره فلم يمسها) أي هل تحمل الاول ان طلقها الثاني بغير مسيس \* (تنبيه) لم يرد كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقفت عليه من النسخ ووقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي يلي هذا وهو باب واللائي ينسمن من الحيض كتاب العدة وبعضهم أبواب العدة والاولى اثبات ذلك هنا فان هذا الباب لا يتعلق به باللعان لان الملائعة لا تودل ولا يلعن منها ولو تزوجت غيره سواء جامعها أم لم يجامع **(قوله يحيى)** هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن عروة وقوله حدثني عثمان بن أبي شيبة الخساسة على لفظ عده وانما احتاج الى الرواية يحيى لتصريح هشام في روايته بقوله حدثني أبي **(قوله أن رفاعته القرظي)** هو رفاعه القرظي ابن هشام قال بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعدها همزة ثم لام والقرظي بالفتح والظا المعجمة وقد قدم ضبط قرية والنضر في أوائل المغازي **(قوله تزوج امرأة)** في رواية عمرو بن علي عند الامام علي امرأة من بني قريظة ومهما ما لعل حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني

ثم طلقها فتزوجت آخر

والدارقطني في الغرائب . وصولا وهو في المطامير سئل فبنت وهب وهي عتاة واختلف  
هل هي بفتحها أو بالتصغير والناس ارجح وقوع مجز وما في النكاح لسعد بن أبي  
عروبة من روايته عن قتادة وقيل اسمها هبة بسين مهملة مصغر أخرجه أبو نعيم  
وصكاته تصغير وعند ابن مندة أمية بألف أخرجهما من طريق أبي صالح عن ابن عباس  
وسمى أباهما الخثر وهي واحدة اختلف في التلفظ باسمها والراجح الاول (قوله ثم طلقها فتزوجت  
آخر) معاهم لا في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبو وهب الخثر وأتلفت الروايات كلها عن  
هشام بن عروة أن الزوج الاول رفاعه والثاني عبد الرحمن وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء  
عن سعد بن أبي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة أن غيبة بنت أبي عبد القريظة كانت تحت  
رفاعة فطلقها فخلف عليها عبد الرحمن بن الزبير وتسميته لابيها لا تنافي رواية مالك فاعل اسمه  
وهب وكنيته أبو عبد المارق عند ابن اسحق في المغازي من رواية سلمة بن الفضل عنه ونقد  
به عنه عن هشام بن أبيه قال كانت امرأته من قريظة يقال لها غيبة تحت عبد الرحمن بن الزبير  
فطلقها فتزوجها رفاعه ثم فارقها فأرادت أن ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير وهو مع ارساله  
مقبول وبالحفظ ما اتفق عليه الجماعة عن هشام وقد وقع لامرأة أخرى قريب من قصتها  
فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبد الله بن العباس أي ابن عبد المطلب أن  
الغمصاء والمرصاء أمّت النبي صلى الله عليه وسلم تشكروا من زوجها أنه لا يصل اليها فابليت  
ان جاء فقال انها كذبة ولكنهم تريد أن ترجع الى زوجها الاول فقال ليس ذلك لها حتى تذوق  
عسلته ورجله فثقت لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار ووقع عند شيخنا في شرح الترمذي  
عبد الله بن عباس مكبر وتعقب على ابن عساكر والمزي أنهم ما لم يذكر هذا الحديث في الاطراف  
ولا تعقب عليهم ما فاتهم ما ذكره في مسنده عبد الله بالتصغير وهو الصواب وقد اختلف في  
سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الا أنه ولدي عصره قد ذكر كذلك في الصحابة واسم زوج  
الغمصاء هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم الكشي وأبو نعيم في الصحابة من طريق  
جابر بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغمصاء فتزوجها رجل  
قبل أن يبعها فأرادت أن ترجع الى زوجها الاول الحديث ولم أعرف اسم زوجها الثاني  
ووقعت لثالثة قصة أخرى مع رفاعه رجل آخر غير الاول والزوج الثاني عبد الرحمن بن الزبير  
أيضا أخرجه مقاتل بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة ثم أبو موسى في قوله  
تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال زلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عقيب  
النضرب كانت تحت رفاعه بن وهب بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها طلاقا تاما فتزوجت بعده  
عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انه طلقني قبل أن يسي  
أفأرجع الى ابن عمي زوجي الاول قال لا الحديث وهذا الحديث ان كان محفوظا فالواضع من  
سبأه أنها قصة أخرى وان كان من رفاعه القريظي ورفاعة النضري وقع له مع زوجته طلاق  
فتزوج كلامه ما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها فقبل أن يبعها فالحكم في قصته مما يتحدع تغاير  
الاشخاص وبهذا تبين خطأ من وحيد منهم ما نظمناه أن رفاعه بن عموال هو رفاعه بن وهب  
فقال اختلف في امرأته رفاعه على خمسة أقوال فذكر الاختلاف في النطق بتسميته وضم اليها

عائشة والتحقق ما تقدم ووقعت لا في ركعة قصة أخرى سأذكرها آخر هذا الباب (قوله) فأتت النبي صلى الله عليه وسلم في الكلام حذف تقديره يظهر من الروايات الاخرى فعندنا من طريق أبي معاوية عن هشام فتزوجت زوجها فبصره فلم يصل منها الى شيء يريد وعنده أبي عوانة من طريق الدراوردي عن هشام فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها وكذا في رواية مالك ابن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد فلم يستطع أن يمسها وقوله فاعترض بضم المشنة وآخره ضاده جمعة أي حصل له عارض حال ينوي بين اثنين امان الجن وامان المرض (قوله) فذكرته أنه لا يأتيها وقعه في رواية أبي معاوية عن هشام فلم يقر بخي الالهة واحدة ولم يصل مني الى شيء والهة بنفع الهام وتخفيف النون المرة الواحدة المحقرة (قوله) والله ليس معه الامثل هبة) بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة طرف الثوب الذي لم ينجس ما أخذ من هذب العين وهو شعر الحلق وأرادت أن ذكره ينسبه الهبة في الاستبراء وعدم الانتشار واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محلا لانجذاب الزوج الاول للمرأة الا ان كان حال وطئه مستترا فلو كان ذكره أشل أو كان هو غنيما أو طفلا لم يكف على أصح قول العلماء وهو الأصح عند الشافعية أيضا (قوله) فقال لا هكذا وقع من هذا الوجه مختصرا ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة كما تقدم قريبا في باب من قال لامرأته أنت على حرام ولم يكن معه الامثل الهبة فلم يقر بخي الالهة واحدة ولم يصل مني الى شيء فأحل زوجه الاول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلين لزوجك الاول الحديث وفي رواية الزهري عن عروة كما تقدم أيضا في أوائل الطلاق وانما معمله الهبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة تريد أن ترجعي الى الرفاعة لا الحديث وسبأني في اللباس من طريق أبيوب عن عكرمة أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة فجاءت وعليها خمار أخضر فشكت اليها أي الى عائشة من زوجها وأرثها خضرة فجدد لها فلباس رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء يصرن بعضهن بعضا قالت عائشة ما رأيت ما يليق المؤمنات لجلدها أشد خضرة من ثوبها وجمع زوجها فاجتمعوا ثابان له من غيرها قالت والله ما لي اليه من ذنب الا أن مامعه ليس بأعني عن من هذه وأخذت هديته من ثوبها فقال كذبت والله يا رسول الله اني لا تنقض ما نفقض الاديم ولكم انا نيرة تريد رفاعة قال فان كان ذلك لم تجز له الحديث وكان هذه المراجعة بينهما هي التي جمعت خالد بن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فان في آخر الحديث كما سبأني في كآلب اللباس من طريق شعيب عنه قال فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب فقال يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله ما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على التمس ومنه ما كان التحجاية عليه من سبائك الادب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وانكارهم على من خالف ذلك فبعله أو قوله لقول خالد بن سعيد لا يكر الصدوق وهو جالس ألا تنهى هذه وانما قال خالد ذلك لانه كان خارجا في حفرة فاحل عنده أن يكون هناك ما يمنع من مباشرة نفسها بنفسه فأمره بأبكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا للصورة الحال ولذلك لما رأى أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتسم عند مقاتلهم من جرأوا نفسه صلى الله عليه وسلم كان يجيها من امانتصر يحجها بياض في النساء من

فأتت النبي صلى الله عليه  
ولم تذكر له أنه لا يأتيها  
وألم ليس معه الامثل هدية  
فقال





\* أحدهما ان شيخ علقمة شيخه ما هو زرين بن سليمان كما قال الثوري لاسالم بن زرين كما قال  
 شعبة فقد رواه جماعة عن علقمة كذلك منهم غلان بن جامع أحد الثقات \* ثانيها أن الحديث  
 لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر فهو عام مناسب الى مقالة الناس الذين خالفهم ويؤخذ  
 من كلام ابن المنذر ان نقل أبي جعفر الثمالي في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في  
 شرح الرسالة القول بذلك عن سعيد بن جبير وهم وأعجب منه أن أباحبان جزم به عن السعديين  
 سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ولا يعرف له سنده عن سعيد بن جبير في شيء من المصنفات وكفى  
 قول ابن المنذر حجة في ذلك وحكي ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك  
 قال القرطبي ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما شطرت عليه  
 الاسم خلافاً لما قال لأبدين حصول جميعه وفي قوله حتى تدفع عنه إلى آخره اشعار  
 بإمكان ذلك لكن قوله ليس معه الامثال هذه الهدية ظاهرة في تعدد الجماع المشترط فأجاب  
 الكرماني بأن مرادها الهدية التشبيهية في الدقة والرقعة لا في الرخاوة وعدم الحركة واستبعد  
 ما قال وسيأتي الخبر يعطى بأنهم اشكت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه  
 وسلم حتى تدفع عنه لانه علقته على الامكان وهو جائز الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأق منه ذلك  
 وان تنارفا فلا بد لها من ارادة الرجوع الى رفاعه من زوج آخر يحصل لها منه ذلك واستدل  
 باطلا وجود النوق منها لا اشتراط علم الزوجين به حتى لو طمأنتهم أو مغمى عليهم لم يكف ولو  
 أنزل هو وبالغ ابن المنذر فقهه عن جميع الفقهاء وتعب وقال القرطبي فيدجج لا حدا القولين  
 في أنه لو طمأنتهم أو مغمى عليهم لم يحل وزعم ابن القاسم بأن وطء المجنون يحل وخالفه  
 أشهب واستدل به على جواز رجوعها الزوج الأول اذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط  
 المألكة ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني  
 ولا ارادة تحليلها الاول وقال الأكثر ان شرط ذلك في العتد فسدوا فلا واتفقوا على أنه اذا  
 كان في نكاح فاسد لم يحل وشذ الحكم فقال يكنى وأن من تزوج أمة ثم تطلقها ثم ملكها  
 لم يحل له أن يطلقها حتى تتزوج غيره وقال ابن عباس وبعض أصحابه الحسن البصري لم يحل له  
 ملك اليمين واختلفوا فيها اذا وطئها حائضاً أو بعد أن طهرت قبل أن تطهر أو أحدهما صائم  
 أو حرم وقال ابن حزم أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة وهو زائد على  
 ظاهر القرآن ولم يأخذوا بمحمد بن أبي اشتراط خمس رضعات لانه زائد على ما في القرآن فيلزمهم  
 الاخذ به أو ترك حديث الباب وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحديث موافق  
 لظاهر القرآن واستدل بقولها بت طلاق على أن السنة ثلاث تطليقات وهو يجب عن استدلال  
 به فان البت بمعنى القطع والمراد به قطع العصمة وهو أعم من أن يكون بالثلاث مجموعاً أو وقوع  
 الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات وسيأتي في اللباس صريحاً أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات  
 فبطل الاحتجاج به ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم  
 من القول به اما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي تتواتر  
 أو جل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من الالباس \* والجواب عن الاول أن الشرط  
 اذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن اضافته نسخاً ولا زيادة وعن الثاني أن النكاح في الآية

أضيف إليها وهي لا تنوي العقد بمجرد هافتين أن المراد به في حقها الوطء ومن شرطه اتفاقا فإن  
 يكون وطءا ما فيحتاج إلى سبق العقد وتكون أن يقال لما كان اللتظ محتملا للعنين سنت  
 السنة أنه لا بد من حصوله ما فاستدل به على أن المرأة لاحق لها في الجماع لأن هذه المرأة شكت  
 أن زوجها لا يطؤها وإن ذكره لا يشترط أنه ليس معه ما بقي عنها ولم ينسخ النبي صلى الله عليه  
 وسلم نكاحها بذلك ومن ثم قال إبراهيم بن إسماعيل بن عيسى وداد بن علي لا ينسخ بالعنة  
 ولا يضرب العنين أجل وقال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر أن  
 وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة يؤجل أجل العنين وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي  
 حنيفة ومالك والشافعي وإسحق وقال أبو ثور إن ترك جماعة له أجل له سنة وإن كان له عدة  
 فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حق في الجماع فثبت الخيار لها إذا  
 تزوجت بالمحبوب والمسوح جاهدته بها وضرب العنين أجل سنة لاحتمال زوال ما به وأما  
 استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا حاجة فيها لأن بعض طرقه أن الزوج  
 الثاني كان أيضا طلقها كما وقع عندهم صريحان من طريق القاسم عن عائشة قالت طلق رجل  
 امرأته ثلاثا تزوجها رجلا آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الأول أن يتزوجها  
 فنئى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا الحديث وأصله عند البخاري وقد تقدم في  
 أوائل الطلاق ووقع في حديث الزهري عن عروة بكاسياني في اللباس في آخر الحديث بعد  
 قوله لا تلتقي بذوق عسلته وبذوق عسلتك قال فقارفته بعد زاد ابن جريج عن الزهري في هذا  
 الحديث أنها جاءت بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أنه يعني زوجها الثاني مسها  
 فنهها أن ترجع إلى زوجها الأول وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسل أنها قالت يا رسول  
 الله إنه كان مسني فقال كذبت بقولك الأول فلن أصدقك في الآخر وأنت أبأكبر ثم عمر  
 فنهها وكذا وقعت هذه الزيادة الأخيرة في رواية ابن جريج المذكورة أخرجهما عبد الرزاق  
 عنه ووقع عندهما مالك في الموطأ عن المسور بن رفاعه عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير  
 خارج الموطأ فيسأروا ابن وهب عنه ونابغه إبراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني في  
 الغرائب عن أبيه أن رفاعه طلق امرأته ثمة بنت وهب ثلاثا فنهها عبد الرحمن فاعترض عنها  
 فلم يستطع أن عسها فقارقه فأراد رفاعه أن يتزوجها الحديث ووقع عند داود من طريق  
 الأسود عن عائشة شئ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته فترجعت إليه  
 فدخل بها وطقه فقبل أن يواقعها أن تحمل الأول قال لا الحديث وأخرج الطبري وابن أبي شيبة  
 من حديث أبي هريرة نحوه والطبري أيضا البيهقي من حديث أنس كذلك وكذا وقع في رواية  
 جابر بن سالم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عرو بن زم طلق الغميصا فنهها رجلا  
 فطلقها قبل أن عسها فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلتقي بذوق الآخر عسلتها وبذوق  
 عسلته وأخرجه الطبراني ورواته ثقات فان كان جابر بن سالم حقه فنهها فحديث آخر  
 عائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعة وله شاهد من حديث عبد الله بن عمر بن عباس  
 عند الترمذي في ذكره الغميصا لكن سماعه يشبهه سابق قصة رفاعه كما تقدم في أول شرح هذا  
 الحديث وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعه بن سؤال ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وإن

كلامهم ما تروجهما عبد الرحمن بن الزبير وان كلامهم ما شكت أنه ليس معه الا مثل الهديبة  
 فاعل احدى المراتين شكته قبل أن يفارقها والاخرى بعد أن يفارقها ويحتمل أن تكون القصة  
 واحدة ووقع الوهم من بعض الروايات المتقدمة أو في النسبة وتكون المراتين شككت مرتين من  
 قبل المشاركة ومن بعدها والله أعلم وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال طلق عبد  
 يزيد بوركة أم ركبة ونكح امرأته من سنة فبات إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما بيني  
 عني الا كاتفي هذه الشعر فاشعره أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه قال فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم بعد زبطها وراجع أم ركبة ففعل فلبيس فيه حجة مسلمة العتق والله أعلم  
 بالصواب **قوله باب** واللائي يذن من النكاح من نساءكم ان رتبتم سقط  
 لفظ باب لا يذركم في ذمهم فثبت للباقيين ووقع عند ابن بطال كتاب العدة باب قول الله ان آخره  
 والعدة اسم لمدة تترتب بها المرأة عن التزويع بعد وفاة زوجها وأقربها ما بالولادة والاقراء  
 أو الاشر **قوله** قال مجاهد ان لم تعلموا يحضن أو لا يحضن أي فسر قوله تعالى ان رتبتم أي  
 لم تعلموا وقوله واللائي فقدن عن الحيض أي حكمهن حكم اللائي يذن وقوله واللائي لم  
 يحضن فقدن ثلثة أشهر رأى ان حكم اللائي لم يحضن أو لا ورأس حكمهن في العدة حكم  
 اللائي يذن فكان تقدير الآية واللائي لم يحضن كذلك لاخا وقعت بعد قوله فقدن ثلثة  
 أشهر وأثر مجاهد اوصاله القرابي وتقدم بيانه في تفسير سورة الطلاق وأخرج ابن أبي حاتم  
 من طريق يونس عن الزهري قال لا رتابة والله أعرفي المرأة التي تشك في عهد هان الولد في  
 حضا أم تحيض أو لا وتشك في انقطاع حضا بعد ان كانت تحيض وتشك في صفرها هل بلغت  
 الحيض أم لا وتشك في طهرها هل بلغت أم لا فالحكم في ذلك فالحكم فيه ثلثة أشهر  
 وهذا الذي حرم به الزهري مختلف فيه فمن انقطع حضا بعد ان كانت تحيض فذهب أكثر  
 فقهاء الامصار إلى أنها تنظر الحيض إلى أن تدخل في السن الذي لا يحض فيه مثلها تعتد  
 حينئذ ثلثة أشهر وعن مالك والاوزاعي تربع ثلثة أشهر فان طأضت والا اعتدت ثلثة  
 وعن الاوزاعي أن ثلثة شاة نفسة وشجة الشافعي والجمهور ظاهر القرآن فانه صرح في الحكم  
 الآية والصغيرة وما لا يتيحض ويتأخر حضا فثبت آية لكن لما لا في قوله سلف وهو عور  
 فقد صرح عنه ذلك وذهب الجمهور إلى أن المعنى في قوله ان رتبتم أي في الحكم لا في البس **قوله**  
 أن رتب بنت أي سلمة أخرته أي عبد الاسد المخزومي وقد تقدم الحديث في تفسير الطلاق  
 من رواية أي سلمة بن عبد الرحمن عن كريب عن أم سلمة وذلك لما وقعت المراجعة بينهما وبين ابن  
 عباس في ذلك وتقدم بيان ذلك مشروحا هناك وقد رواه مالك عن عبد بن سعيد عن أبي  
 سلمة وفيه فدخل أم سلمة على أم سلمة أو رده المصنف غنا مختصرا أو رد القصة من وجهين آخرين  
 باختصار أيضا الطريق الأولى طريق الاعرج أخرته أي سلمة بن عبد الرحمن أن رتب بنت أي  
 سلمة أخرته عن أمها أم سلمة كذا رواه الاعرج عن أبي سلمة ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي  
 سلمة عن كريب عن أم سلمة كذا تقدم في تفسير سورة الطلاق وفيه قصة لاني سلمة مع ابن عباس وأبي  
 هريرة وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اجتمعا عند أبي هريرة  
 فبعثوا كريب إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فذكرت القصة وهو شاهد لرواية الاعرج وأخرجه

**باب واللائي يذن من**  
 الحيض من نساءكم ان  
 رتبتم قال مجاهد ان لم  
 تعلموا يحضن أو لا يحضن  
 واللائي فقدن عن الحيض  
 واللائي لم يحضن فقدن  
 ثلثة أشهر **باب**  
 وأولات الاجال أجلهن  
 أن يرضن حملهن حدثنا  
 يحيى بن بكير حدثنا الليث  
 عن جعفر بن ربيعة عن عبد  
 الرحمن بن هرم عن الاعرج  
 قال أخبرني أبو سلمة بن عبد  
 الرحمن أن زب بنت أبي  
 سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة  
 زوج النبي صلى الله عليه  
 وسلم أن امرأته أنسلم  
 يقال لها سبعة كانت  
 تحت زوجها في عناء وحى  
 حبل خطبها أبو السائب بن  
 بكك فأتت أن تنكحه  
 فقالت والله ما يصلح أن  
 تنكحه حتى تهدي آخر  
 الاجلين فمكثت قرى ما من  
 عشرين ليل ثم جاءت النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 انكحى

٤١٤

٥١٨

تحفة

٥٢١٩  
م د س ي  
تحفة  
٩٥٨٩٠

\* حديثنا يحيى بن بكير  
عن الليث عن يزيد بن  
ابن شهاب كتب اليه أن  
عبد الله بن عبد الله أخبره  
عن أبيه أنه كتب إلى ابن  
الرقم  
قوله يا ابن عباس في نسخة  
أخرى يا أبا عباس اه

مالك في الموطأ عن عبد ربه بن مسعود عن أبي سلمة قال دخلت على أم سلمة وأخرجته النساء من طريق داود بن أبي عاصم أن أبا سلمة أخبره فذكر قصة مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأخبرني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجني أحمد من طريق ابن إسحاق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة قال دخلت على سبيعة وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدح في صحة الخبر فإن لابي سلمة اعتناء بالقبض من حين تنازع هو وابن عباس فيها فكأنه لما بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم تحمها عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو السور بن مخرمة كما يأتي في الطريق الثالثة ويحتمل أن يكون أبا هريرة فإن في آخر الحديث عند النسائي فقال أبو هريرة أتيتهم على ذلك فيجيبون أن يكون أبو سلمة أبهمه أو لا لما قال أخبرني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما أخرجه عبد بن جديس من رواية صالح ابن أبي حسان عن أبي سلمة فذكر قصة مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث سبيعة فوه وشاذ وصالح بن أبي حسان يختلف فيه ولعل هذا هو سبب الوهم الذي حكاه الحديث عن ابن مسعود ذكره في تفسير الطلاق ووقع في رواية أبيان العطار عن يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث أن ابن عباس احتج بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ولأن أبا سلمة قال له ابن عباس أقال الله آخر الأجلين رأيت لومضات أربعة أشهر وعشر ولم تضع أقرن و فقال لفلانة ذهب إلى أم سلمة الطريق الثانية (قوله الليث عن يزيد) قال الديماطر في حواشيه \* وابن عبد الله بن الهادي وهم في ذلك وانما هو ابن أبي حبيب كذا أخرجه أبو نعيم في المستدرج من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث (قوله أن ابن شهاب كتب إليه) وهو حجة في جواز الرواية بالكتابة وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن نونس عن ابن شهاب أم سبيعا فاعادنا ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن نونس كذلك وواقعه الزبيدي عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان وأخرجه الطبراني من طريق عتيق عن ابن شهاب تخالف في بعض رواه (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود وقد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة فيجوز أن يكون عبد الله بن عتبة في سبيعة بعد أن كان بلغه عنها من سيد كرم الوسايط ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين وأخرجه أحمد من طريق قتادة عن خلاص عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن سبيعة بنت الحارث الحديث (قوله أنه كتب إلى ابن الرقم) جزم جمع من الشراح أنه عبد الله ابن الرقم الزهري الصحابي المشهور وهو ما في ذلك وانما هو ولده عن عبد الله كذلك وقع واضحا مفسرا في رواية نونس وليس له مراد كورفي الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد ووقع في رواية عتيق عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا كتب إليه أن التي سبيعة فسلها كيف قضى لها قال فأخبرني زفر بن أوس بن الحارث أن سبيعة أخبرته والقائل أخبرني زفر هو عبيد الله بن عبد الله بن ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أبي نيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ووضح بذلك أن لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين

في الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه عن السور بن جزيمة أن سبيعة الاسلمية نفست  
وهذا يحتمل أن يكون السور جله أو أرسله عن سبيعة وأحضر انقصه فانه حفظ خطبة النبي صلى  
الله عليه وسلم في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة فاعلمه حضر قصة سبيعة أيضا (قوله)  
في الطريق الاولى أن امرأته من أسلم يقال لها سبيعة) هي بمهمله وموحدة ثم همله تصغير سبع  
ووقع في المغازي سبعة بنت الحرث وذكرها ابن سعد في المهاجرات ووقع في رواية لابن اسحق  
عند أحمد سبعة بنت أبي برزة الاسلمي فان كان محفوظا فهو أبو برزة آخر غير البخاري المشهور  
وهو اما كنية الحرث والذريعة أو نسبت في الرواية المذكورة الى جدها (قوله) كانت تحت  
زوجها) تقدم في غزوة بدر أيضا اسميه سعد بن خولة وفيه أنه من بنى عامر بن لؤي وثبت فيه  
أنه كان من حلفائهم (قوله) توفي عنها) تقدم هناك أنه توفي في حجة الوداع ونقل ابن عبد البر  
الاتفاق على ذلك وفي ذلك نظر فقد ذكر محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح وذكر الطبري أنه مات سنة  
سبع وقد ذكرت شيئا من ذلك في كتاب الوصايا وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ومعظم الروايات  
على أنه مات وهو المعتد ووقع للكرواني لعل سبيعة قالت قتيل بناء على ظن منافي ذلك فتبين  
أنه لم يقتل وهذا الجمع يحجه السمع واذنقت سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف يجزم بعد  
دهر طم بل بأنه قتل فالمعتد أن الرواية التي فيها قتل ان كانت محفوظة توجب لانا الانساني مات  
أو توفي وان لم يكن في نفس الامر قتل فهي رواية شاذة (قوله) فخطبها أبو السنا بل بمهمله ونون  
ثم موحدة جمع سنبله اختلف في اسمه فقبيل عرو قاله ابن البرقي عن ابن هشام عن يثرب عن  
الزهري وقيل عامر روى عن ابن اسحق وقيل حبة بن حذافه بعد المهمل وقيل بنون وقيل  
ليدريه وقيل أصرم وقيل عبد الله ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض (قلت) وهو  
غلط والسبب فيه أن بعض الأئمة سئل عن اسمه فقال بغيض بسأل عن بغيض فظن الشراح  
أنه اسمه وليس كذلك لان في بقية الخبر اسمه ليدريه وجرم العكرى بأن اسمه كنيته وبعاك  
بموحدة ثم مهمله ثم كاف بنون جعفر بن الحرث بن عملة بن نسيق بن عبد الدار وكذا نسبه  
ابن اسحق وقيل هو ابن بعاك بن الحجاج بن الحرث بن السباق نقل ذلك عن ابن الكلبي ابن  
عبد البر قال وكان من المؤلفة وسكن الكوفة وكان شاعرا ونقل الترمذي عن البخاري أنه  
قال لا بد لي أن أبا السنا بل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال لكن جزم ابن سعد أنه  
يق بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمننا وقال ابن منده في الصحابة عداؤه في أهل الكوفة وكذا  
قال أبو نعيم أنه سكن الكوفة وفيه نظر لان حلفه قال قام بمكة حتى مات وسبعه ابن عبد  
البر بن يزيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي أن أبا السنا بل تزوج سبيعة  
بعد ذلك وأولدها سنا بل بن أبي السنا بل ومقتضى ذلك أن يكون أبو السنا بل عاش بعد النبي  
صلى الله عليه وسلم لانه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب وكذا  
في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع  
فيحتاج ان كان الشاب دخل عليها ثم طلقها الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحمل حتى تقع وتلد  
سنا بل حتى صار أبو يه يكتي به أبا السنا بل وقد أجمل محمد بن وضاح فيها حكمه ابن بشكوال وغيره عنه  
أن اسم الشاب الذي خطب سبيعة هو أبو السنا بل فاثرت على أبي السنا بل أبو البشر بن الحرث

ان بسال سبيعة الاسلمية  
كيف أفتاها النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالت أفتاني  
إذا وضعت أن أنكح

٥٢٢٠

س ق

تحفة

١١٢٧٢

\* حديثنا يحيى بن قزعة  
 حاشا مالك عن هشام بن  
 عروة عن أبيه عن المسور  
 ابن مخزومة أن سبعة الاسمية  
 تنسب بعد وفاة زوجها  
 لباليات فجاء النبي صلى الله  
 عليه وسلم فاستأذنته أن  
 تنكح فآذن لها فنكحت

وضبطه بكسر اللام الواحدة وسكون الميمجة. وقد أخرج الترمذى والنسائى قصة سبعة من رواية  
 الاسود عند أبي السنا بل بسند على شرط الشيخين الى الاسود وهو من كبار التابعين من أصحاب  
 ابن مسعود ولم يوصف بالتسديس فالحدث صحيح على شرط مسلم لكن البخارى على قاعده  
 في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مر فلهذا قال ما نقله الترمذى (قوله) فأبى أن تنكحه) وقع في رواية  
 الموطن الخطيب ارجلان أحدهما شاب وكهل فخطت الى الشاب فقال الكهل لم تحلى وكان  
 أهلها غيبا فمر جاآن يؤثر وهما (قوله) فقالت والله ما يصلح أن تنكحه حتى تعسدى آخر  
 الاجلين فكنت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحى قال  
 عاض هكذا وقع عند جمعهم فقالت والله ما يصلح الا لابن السكن فعنده فقال مكان فقالت  
 وهو الصواب (قلت) وكذا في الاصل الذى عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه بل قال ابن التين  
 انه عند جمعهم فقال الاعتد القابى فقالت بزيادة التاء وهذا أقرب مما قال عياض ثم قال  
 عياض والحدث مبني ونقص منه قولها ففقت بعد لباليات فخطب الخ (قلت) قد ثبت المجهول  
 في رواية ابن لمعان التي أشرت اليها عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه ولعله ففقت قريبا من  
 عشرين ليلة ثم فسدت وقد وقع البخارى اختصار المتن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا فانه اقتصر  
 منه في قوله انه كتب الى ابن أرقم أن يسأل سبعة الاسمية كيف أفتاها النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقالت أفتاى اذا حلت أن أنكح فأبى ثم قال ابن أرقم ونسبه الى جدته كانت عليه وطوى ذكر  
 أكرم القصص وقد برهنا أنها فاسا لها فآخبره فكتب اليه الجواب الى ما سألنا فذكرت القصص وفي  
 آخرها فقالت الى آخره وقد وقع يابنه واخفاى تفسيره انطلاقا من رواية يونس عن الزهري وفيه  
 فكتب عمر بن عبد الله بن الارقم الى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبعة بنت الحارث أخبرته أنها  
 كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنسب أن وضعت جها فاما  
 فعلمت من نفاسها فحملت للخطاب فدخل عليها أبو السنا بل بن بعلل رجل من بني عبد الدار  
 فقال ما لي أوالد يحمل للخطاب تزجين النكاح فأبى والله ما أنت بنا كح حتى يبر عليك أربعة  
 أشهر وعشر قالت سبعة فلما قال ذلك فآتاني بأني قد حلت حين وضعت حلي وأمرني بالتزويج ابن الدالي  
 عليه وسلم فسأله عن ذلك فآتاني بأني قد حلت حين وضعت حلي وأمرني بالتزويج ابن الدالي  
 وقوله في هذه الطريق الثانية ففقت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم قد  
 يمانا في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة فلما قال ذلك جفت على ثمانى حين أمسيت  
 فانه ظاهر في أنها توجهت الى النبي صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذى قال لها فيه أبو  
 السنا بل ما قال ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها حين أمسيت على ارادة وقت توجهها ولا يلزم  
 منه أن يكون ذلك في اليوم الذى قال لها فيه ما قال (قوله) في الرواية الثالثة ان سبعة نفقت  
 بضم النون وكسر الفاء أى ولدت (قوله) بعد وفاة زوجها لباليات) كذا أنهم المدة وكذا في رواية  
 سليمان بن بيار عند مسلم مثله وفي رواية الزهري فلم تنسب أن وضعت ووقع في رواية محمد بن  
 ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سبعة عند أحمد فلم أمكث الا شهرين حتى وضعت وفي رواية  
 داود بن أبي عاصم فولدت لادنى من أربعة أشهر وهذا أيضا بهم وفي رواية يحيى بن أبي كثير  
 الماضية في تفسيره انطلق فوضعت بعد دموت به بأربعين ليلة كذا في رواية شيخان عنه وفي

رواية جاج الصواف عند التسائي بعشرين ليلة ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أبوب عن يحيى بعشرين ليلة أو خمس عشرة ووقعت في رواية الاسود وضعت بعد وفاة زوجها ثلاثة وعشرين يوماً وخمسة وعشرين يوماً كما ذكره الترمذي والتسائي وعند ابن ماجه يضع وعشرين ليلة وكان الراوي ألقى الشك وأتى بلفظ يشمل الآخرين ووقع في رواية عبد بن سعيد نصف شهر وكذا في رواية شعبة بلفظ خمسة عشر نصف شهر وكذا في حديث ابن مسعود عند جدوا الجمع بين هذه الروايات معتذراً لا لتحديد القصة وإهل هذا هو السري في إيهام من أنهم المدة أدخل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشر وهو هنا كذلك فأقل ما قيل في هذه الروايات نصف شهر وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ليل وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو في مدة أقامتها بعد الوضع إلى أن استفتت النبي صلى الله عليه وسلم في مدة بقية الحمل وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهرين وشهرين دون أربعة أشهر وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار أن الحمل إذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل وتقضي عدة الوفاة وخالف في ذلك على فقال معتد آخر الأجلين وعنه أنهم إن وضعت قبل مضى أربعة أشهر وعشر تربت إلى انقضاءها ولا تحل بحجر الوضع وإن انقضت المدة قبل الوضع تربت إلى الوضع أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن جبر عن علي بن سعيد صحيح وبه قال ابن عباس كما في هذه القصة ويقال أنه رجوع عنه ويقوله أن المقول عن أنساعة وفاق الجماعة في ذلك وتقدم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدته بالوضع وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة في كل قول من شأنه لا عنه على ذلك ولا يظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنابل رجوع عن فتواه أولاً أنها لا تحل حتى تمضي مدة عدة الوفاة لأنه قد روى قصة سبيعة ورد النبي صلى الله عليه وسلم ما أتتها ها أو السنابل به من أن لا تحل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنابل تصريح في حكمه الوفاة انقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر ما لا فقه من انقضاء العدة ولا لكن نقل غير واحد الإجماع على أنها لا تقضي في هذه الحالة الثانية حتى تضع وقد وافق سحنون من المالكية علماء قبله المازري وغيره وهو شذوذ مردود لانه أحداث خلاف بعد استقرار الإجماع والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارضهما وقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً عام في كل من مات عنها زوجها يشمل الحمل وغيره أو قوله تعالى وأولات الأجل إن أجلهن أن يضعن حملهن عام أيضاً يشمل المطلقة والمتوفى عنها جميع أو لك بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقدره ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبلها ثم لم يمهلوا ما تواترت الآية الثانية من العموم لكن قصره على من مضت عليها المدة ولم تضع فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من الغاء أحدهما في حق بعض من مثله العموم قال القرطبي هذا نظر حسن فإن الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول لكن حديث سبيعة نص بأن لا تحل بوضع الحمل فكان فيه بيان للمراد بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً في حق من لم تضع وإلى ذلك أشار ابن مسعود بقوله أن آية الطلاق نزلت بعد آية



البقرة وفيهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الأولى بالأخيرة وليس ذلك من ادعوا بما يعني أنها مخصصة لها فأنها أخرجت منها بعض متناولاتها وقال ابن عبد البر لو لأحدث سبعة ذلك القول ما قال على وابن عباس لانهما عدتان بحجة عدتان بصفتين وقد اختلفنا في الحامل المتوفى عنها زوجها فلا يخرج من عدتها الا يقيين واليقين آخر الاجلين وقد اتفق الفقهاء من أهل الحجاز والعراق أن أم الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها وماتت بعدهما ما أن عليها أن تأتي بالعدة والاستبراء بأن تبرص أربعة أشهر وعشر فيها حيضة أو بعدها ويرجع قول الجمهور وأيضاً بأن الايتين وان كانتا عامتين من وجه خاصتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقض العدة الا بالآخر الاجلين لكن لما كان المعنى المقصود الاصل من العدة براءة الرحم ولا سيما فيمن تحض يحصل المطلوب بالوضع ووافق ما دل عليه حديث سبعة ويقوله ابن مسعود في تأخير زول آية الطلاق عن آية البقرة واستدل بقوله فاقتراني بأني حلت حين وضعت حلي بأنه يجوز العدة قبله اذا وضعت ولو لم تطهر من دم النفاس وبه قال الجمهور والى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله ولا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وان كانت في دمها غير أنه لا يقر بهما زوجها حتى تظهر وقال الشعبي والحسن والخفي وجادين سلمة لا تنكح حتى تطهر قال القرطبي وحديث سبعة حجة عليهم ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه فلما تعلت من نفاسها لان لفظ تعلت كما يجوز أن يكون معناه طهرت جازاً أن يكون استعالت من ألم النفاس وعلى تقدير تسليم الاول فلا حجة فيه أيضاً لان احكامها واقعة سبعة واجبة انما عرفت في قول النبي صلى الله عليه وسلم انها حلت حين وضعت كما في حديث الزهري المتقدم ذكره وفي رواية معمر عن الزهري حلت حين وضعت جلث وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب أن امرأته أم الطفل قالت لعمر قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة أن تنكح اذا وضعت وهو ظاهر القرآن في قوله تعالى أن يضعن جلهن فعلى الحل يحين الوضع وقصره عليه ولم يقل اذا طهرت ولا اذا انقطع دمك فضع ما قال الجمهور وفي قصة سبعة من الفوائد أن العصاة كانوا يفتنون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وان الفتى اذا كان له ميل الى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه لئلا يجعله الميل اليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لابي السنابل حيث أفتى سبعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فاعتقه ورجا أنهما اذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضى المدة حضر أهلها فغيره هافى زواجه دون غيره وفيه ما كان في سبعة من الشهامة والطنسة حيث ترددت فيما أفتاه حتى جعلها ذلك على استيضاح الحكم من الشارع وهكذا ينبغي لرب أن يفتي الفتى أو حكم الحاكم في مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسئلة ولعل ما وقع من أبي السنابل من ذلك هو السرف في اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الجبار كثير وحده بعض العلماء على ظاهره فقال انما كذبه لانه كان عالماً بالقصة وأفتى بجهلانه حكاها ابن داود عن الشافعي في شرح المختصر وهو بعيد وفيه الرجوع في الوقائع الى الاعلم ومباشرة المرأة السؤال عما ينزل بها ولو كان عما يفتي النساء من مثله لكن خروجهما من منزل اليبلا يكون أسير لها كما فعلت سبعة وفيه أن الحامل تنقض عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضقة أو من علقه

تغ

٤٧٦ / ٤

\* (باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروم) وقال ابراهيم فحين تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بانت من الاول ولا تحسب به لمن بعده وقال الزهري تحسب وهذا أحب إلى سفيان يعني قول الزهري وقال معمر يقال أقرأت المرأة إذا حاضها وأقرأت إذا طهرها

سواء استبان خلق الآدمي أم لا لأنه صلى الله عليه وسلم ربّ الحبل على الوضع من غير تقصيد وتوقف ابن دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الحمل التام المتخلق وأما خروج المضعأة والعلة فهو نادر والحمل على الغالب أقوى ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيه صورة يئنه ولا خفة وأجيب عن الجهور بأن المقصود في انقضاء العدة براءة الرحم وهو حاصل بخروج المضعأة والعلة بخلاف أم الولد فإن المقصود منها الولادة وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه ولدت وفيه جواز تحصيل المرأة بعد انقضاء عدتها لمن يخطبها الآن في رواية الزهري التي في المغازي فقال مالي أراك تجملت الخطاب وفي رواية ابن إسحاق في نهيات الشكاح واختصت وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد فلقها أبو السنابل وقد اكملت وفي رواية الأسود فتطيت وتصنعت وذكر الكرماني أنه وقع في بعض طرق حديث سبعة أن زوجها مات وهي حامل في معظمها حامل وهو الأشهر لأن الحمل من صفات النساء فلا يحتاج إلى علامة التأنيث ووجه الاول أنه أريد بأنهم ذات حمل بالفعل كما قيل في قوله تعالى تذهل كل مرضعة فلو أريد أن الارضاع من شأنه القيل كل مرضع اه والذي وقفنا عليه في جميع الروايات وهي حامل وفي كلام أبي السنابل استباح واستبدل على أن المرأة لا يجب عليها التزويج لقوله في الخبر من طريق الزهري وأمرني بالتزويج إن بد لي وهو مبني للمرأ من قوله في رواية سامان بن يسار وأمرها بالتزويج فيكون معناه وأذن لها وكذا ما وقع في الطريق الاول من الباب فقال النكحي وفي رواية ابن إسحاق عند أحمد فقد حلت فتزويجي ووقع في رواية الأسود عن أبي السنابل عدنان ماجه في آخره فقال ابن جودت زواجا صالحا فتزويجي وفي حديث ابن مسعود عند أحمد إذا نالت أحد تزويجه وفيه أن النسيب لا تزوج الارضاع من رضاه ولا اجبار لا حد عليها وقد تقدم بيانه في غيره هذا الحديث (قوله) قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروم سقط لفظ باب لا يدر والمراد بالمطلقات هنا ذوات الحيض كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة وقيل والمراد بالتربص الانتظار وهو خبر يعنى الامر وقرأ الجهور وقروم بالهمز موزون نافع بتشديد الواو وبغيره (قوله) وقال ابراهيم هو النخعي (فحين تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بانت من الاول ولا تحسب به لمن بعده وقال الزهري تحسب وهذا أحب إلى سفيان) زاد في نسخة الصغاني يعني قول الزهري وصله إلى أبي شيبه عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان وهو الثوري عن مقبرة عن ابراهيم في رجل طلق فحاضت فتزويجها رجل فحاضت قال بانت من الاول ولا تحسب بالذي بعده وعن سفيان عن معمر عن الزهري تحسب قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا ممن قال الاقراء الطاهر يقول هذا غير الزهري قال ويزعم على قوله أن المعتدة لا تحل حتى تدخل في الحيضة الرابعة وقد اتفق علماء الدين من الصحابة فمن بعدهم وكذا الشافعي ومالك وأحمد وأتباعهم على أنها إذا طغت في الحيضة الثالثة ظهرت بشرط أن يشق طلاقها في الطهر والمال وقع في الحيض لم تعتد تلك الحيضة ونهب الجهور إلى أن من اجتمعت عليها عدتان أنها تعتد عدتين وعن الحنفية ورواية عن مالك يعني لها عدة واحدة كقول الزهري والله أعلم (قوله) وقال معمر قال أقرأت المرأة (الخ) معمر هو أبو عبيدة بن المنذر وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة النور وقوله

ببلى بكسر الموحدة وفتح المهملة والتسوية بغير همز السلي هو غشاء الولد وقال الاخفش أقرأت  
 المرأة اذا صارت ذات حيض والقرء انتشاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ويقال هو من  
 الاضداد ومرا ادى بغيره ان القرء يكون بمعنى الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الضم والجمع وهو  
 كذلك وجرم به ابن بطل وقال لما احتملت الآية واختلف العلماء في المراد الاقرء فيها ترجح قول  
 من قال ان الاقرء الاطهار بجدي بن عمر حيث امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطلق في  
 الطهر وقال في حديثه ذلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء فدل على ان المراد بالاقرء  
 الاطهار والله اعلم **(قوله قصة فاطمة بنت قيس)** كذا لاكثر ولبعضهم باب وبه جزم ابن بطل  
 والاسماعيل وفاطمة هي بنت قيس بن خالد بن مخارب بن فهر بن مالك وهي أخت النخائل بن  
 قيس الذي ولي العراق لزيد بن معاوية وقيل بمرح راهط وهو من صفار الصحابة وهي أسن منه  
 وكانت من المهاجرات الأول وكان لها عقل وجمال وتر وجهها أبو عمرو بن حفص ويقال أبو حفص  
 ابن عمرو بن المغيرة الخزرجي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما نهى النبي صلى  
 الله عليه وسلم إلى اليمن فبعث اليها بطلقة ثالثة بقيت لها أو امرأته بن عبد الحارث بن هشام وعاش  
 ابن أبي ربيعة أن يدفعها اليها ثم اوسعها فاستقلت ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 لها ليس لك سكنى ولا نفقة هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ولم أرها في البخاري  
 وانما ترجمها لك بآثر وأوردنا أسماء من قصتها بطريق الاشارة اليها وهم صاحب العدة فأورد  
 حديثها بطوله في المتنق وافقت الروايات عن فاطمة على كبرتها عنها أنها ماتت بالطلاق ووقع  
 في آخر صحيح مسلم في حديث الحساسة عن فاطمة بنت قيس تكلمت ابن المغيرة وهو من خوارشاب  
 قريش ومثله فأنصبت في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تأملت خطبتي أبو جههم  
 الحديث وهذه الرواية وهم ولكن أولها بعنهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله  
 أو نحو ذلك حكاه النووي وغيره والذي يظهر أن المراد بقولها أصيب أي مات على ظاهره وكان  
 في بعث على إلى اليمن فصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في طاعة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من ذلك ان تكون ميتة نهامة بالموت بل بالطلاق السابق  
 على الموت فقد ذهب جمع جم إلى أنه مات مع علي باليمن وذلك بعد أن أرسل اليها بطلقةا فاذا  
 جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل وارتفع الهم ولكن بعد ذلك قول من قال انه بقي إلى  
 خلافة عمر **(قوله وقول الله عز وجل واتقوا ربكم لا تخفوا جوهر من يوتنن الآية)** كذا  
 للاكثر والتسوية بعد قوله يوتنن في قوله بعد عسيرا وساق الآيات كلها إلى يسرا في  
 رواية كريمة **(قوله اسمعيل)** هو ابن أبي أويس **(قوله يحيى بن سعيد بن العاص)** أي ابن سعيد  
 ابن العاص بن أمية وكان أبوه أمير المدينة شملعاوية ويحيى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف  
 بالاشدق **(قوله طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم)** هي بنت أخي مروان الذي كان أمير المدينة  
 أيضا معاوية حينئذ فلولي الخلافة بعد ذلك واسمها مرة فيقال وساق في الخبر الثالث أنه طلقها  
 البتة **(قوله قال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبي)** وهو موصول بالاستناد لذلك كور  
 إلى يحيى بن سعيد وهو الذي فصل بين حديثي شيخه فحاق ما انفقا عليه حينئذ فلفظ سليمان وهو  
 ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده وقيل مروان ابن عبد الرحمن غلبي أي بطعني

ويقال ما قرأت ببلى قط  
 اذا لم يجمع ولد في بطنها  
 \* قصة فاطمة بنت قيس  
 وقول الله عز وجل واتقوا  
 الله ربكم لا تخفوا جوهر من  
 يوتنن الآية \* حدثنا  
 اسمعيل حديث مالك عن يحيى  
 ابن سعيد عن القاسم بن محمد  
 وسليمان بن يسار أنه سمعهما  
 يذكر أن يحيى بن سعيد  
 ابن العاص طلق بنت عبد  
 الرحمن بن الحكم فأتقنها  
 عبد الرحمن فأرسلت عائشة  
 أم المؤمنين إلى مروان بن  
 الحكم وهو أمير المدينة أنق  
 الله وأردها إلى بيتها قال  
 مروان في حديث سليمان ان  
 عبد الرحمن بن الحكم غلبي

نخبة

في ردها الي بيتها وقبل امره غلبت بالحق لانه اجمع بالشرا الذي كان بينهما **(قوله)** قالت لا يضرك  
 أن لاتد كحديث فاطمة) أي لانه لا حجة فيه لجواز انتقال المصلحة من منزلها لغير سبب **(قوله)**  
 فقال مروان بن الحكم ان كان بك شر) أي ان كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها  
 وبين أقارب زوجها من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال فحسبك ما بين هذين من الشر وهذا  
 مصير من مروان الى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان **(تكرر ذلك على فاطمة بنت قيس كما)**  
 أخرجه النسائي من طريق شعيب عن الزهري أخبرني عبد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو  
 ابن عثمان بن عفان طلق بنت سعد بن زيد البتة وأمه أحرمة بنت قيس فأمرتم حالها فاطمة بنت  
 قيس بالانتقال فسمع بذلك مروان فأذكره فذكر أن خالتها أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أفتاها بذلك فأرسل مروان قيصه بن ذؤيب الى فاطمة فبأها عن ذلك فذكر الحديث  
 وأخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أوله وزاد فقال مروان لم يسمع هذا الحديث  
 الا من امرأته فأتته الصعبة التي وجدت ناعيا الناس وسأق له طريق أخرى الى الباب الذي  
 بعده فكان مروان أنكر الخروج مطلقا فخرج الى الجواز بشرط وجود عارض يقتضي جواز  
 خروجها من منزل الطلاق كما سيأتي **(قوله)** حدثنا محمد بن بشار كذا في الروايات التي انصت  
 لنا من طريق القريري وكذا أخرجه الاسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بندار وهو محمد  
 ابن بشار وقال المزني في الأطراف أخرجه البخاري عن محمد بن محبوب وهو محمد بن بشار كذا  
 نسبة أبو سعيد **(قلت)** ولم أغيره بنسب الا في رواية الترمذي عن البخاري وكان وقع كذلك في  
 أطراف خلف ومنها نقل المزني ولم أتبعه على هذا الموضع في المقدمة اعتمدت على ما نقلت لنا من  
 الروايات الى القريري **(قوله)** عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة إلا أنني الله يعني في قولها لا سكني  
 ولا نفقة) وقع في رواية مسلم من هذا الوجه ما لفاطمة خير إن تذكرها كأنه اشترى أن سبب  
 الاذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله ويؤيده ما أخرجه النسائي من طريق حمون  
 ابن مهران قال قدمت المدينة فقلت لسعد بن عبد الله ان فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من  
 بيتها فقال انها كانت لسنة ولأى داود من طريق سليمان بن يسار انما كان ذلك من سوء الخلق  
**(قوله)** سفيان) والهورى **(قوله)** قال عروة) أي ابن الزبير (لعائشة لم ترق الى فلاة بنت  
 الحكم) نسبها الى جد اهو هي بنت عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي الى فلاة بنت  
 ماصعت) في رواية الكشي هي ماصعت أي زوجها في عتكها من ذلك أو هو في موافقتها ولها  
 أرسلت عائشة الى مروان عها وهو الامير أن ردها الى المنزل الطلاق **(قوله)** لم يسمي قول  
 فاطمة) يحتمل أن يكون فاعل قال هو عروة **(قوله)** قالت ما لفاطمة ليس لها خير في ذكر هذا الحديث  
 في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد  
 الرحمن بن الحكم فطلقها وأخرجها فأتت عائشة فأخبرتها فقالت ما لفاطمة خير في أن تذكر  
 هذا الحديث كأنهم اشترى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يذكر شأنا علبه فيه غشاة  
**(قوله)** وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عابت عائشة أشد العيب وقالت ابن فاطمة  
 كانت في مكان وحش يخيف على ناحيتها فاذللك أرخص لها النبي صلى الله عليه وسلم وصله أبو  
 داود من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد يلقط لقد عابت وزاد يعني فاطمة بنت

وقال القاسم بن محمد أو  
 ما بلغك شأن فاطمة بنت  
 قيس قالت لا يضرك أن  
 لاتد كحديث فاطمة فقال  
 مروان بن الحكم ان كان  
 بك شر فحسبك ما بين هذين  
 من الشر حدثنا محمد بن  
 بشار حدثنا غندر حدثنا  
 شعبه عن عبد الرحمن بن  
 القاسم عن أبيه عن عائشة  
 أنها قالت ما لفاطمة إلا أنني  
 الله يعني في قولها لا سكني  
 ولا نفقة حدثنا عروة بن  
 عباس حدثنا ابن مهدي  
 حدثنا سفيان عن عبد  
 الرحمن بن القاسم عن أبيه  
 قال قال عروة لعائشة لم ترق  
 الى فلاة بنت الحكم فطلقها  
 زوجها البتة فخرجت فقالت  
 بئس ماصعت قال لم يسمي  
 قول فاطمة قالت أما انه  
 ليس لها خير في ذكر هذا  
 الحديث وزاد ابن أبي الزناد  
 عن هشام عن أبيه عابت  
 عائشة أشد العيب وقالت  
 ان فاطمة كانت في مكان  
 وحش يخيف على ناحيتها  
 فاذللك أرخص لها النبي  
 صلى الله عليه وسلم

تق  
 ٤٧٧/٤  
 تحت  
 خطه  
 ٩٢٠١٨

قيس وقوله وحش يفتح الواو وسكون المهملة بعدها معجمة أى خال لأ نيس به ولو راية ابن أبي  
 الزناد هذا شاهد من رواية أى أسامة عن هشام بن عروة لكن قال عن أى عن فاطمة بنت قيس  
 قالت قلت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلاثاً فأخاف أن يقتحم علي فأمرها فتحوّلت وقد أخذ  
 البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فرب الجواز على أحد الأمرين إما خشية  
 الاقحام عليها وإما أن يقع منها على أهل مطلقه الخش من القول ولم يربن الأمرين في قصة  
 فاطمة معارضة لاحتمال وقوعهما معاً في شأنها وقال ابن المنذر كذا البخاري في الترجمة علتين  
 وذكر في الباب واحدة فقط وكأنه أو ما إلى الأخرى أمالور ودها على غير شرطه وإما لان الخوف  
 عليها اذا اقتضى خروجها فغسله الخوف منها بل لعله أولى في جواز انزاجها فلما صم عنده معنى  
 العلة الأخرى منه الترجمة وتعقب بأن الاقتصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول  
 بعض آخر اذا صم طريقه فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استقلال الثقة قوله  
 اتفق أنه منه ابنتها بسبب ذلك شر لصا رها واطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من قبلهم وخشي  
 عليهم ان استترت هناك أن يتركوها بفرا نيس فأمرت بالانتقال (قلت) ولعل البخاري أشار  
 بالنائي الى ما ذكر في الباب قبله من قول مروان لما أشته أن كان بك شرفاً له بوحي إلى أن السبب  
 في ترك أمرها بملزمة السكن ما وقع بينهما وبين فأرب زوجها من الشر وقال ابن دقيق العيد  
 سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلفت مع الوكيل بسبب استقلالها ما أعطها  
 وأنما لم قال لها الوكيل لانفقة للسأت النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لانفقة لها  
 ولا سكنى فاتفق أن التعليل انما هو بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الاقحام والبذلة  
 فان قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به (قلت) المتفق عليه في جميع طرقه ان الاختلاف كان  
 في النفقة ثم اختلفت الروايات في بعضها فقال لانفقة لك ولا سكنى وفي بعضها أنه لم قال لها  
 لانفقة لك استأذنته في الانتقال فأذن لها واكلها في صحيح مسلم فإذا جمعت ألفاظ الحديث من  
 جميع طرقه خرج منها أن سبب استئذانها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها واستقام  
 الاستدلال حينئذ على أن السكنى لم تنقطع لذاتها وانما سقطت للسبب المذكور ثم كانت فاطمة  
 بنت قيس تجزئها بسقاط سكنى البائن ونفقة تآتت للذلك كما سيأتي ذكره ولهذا كانت عائشة  
 تنكر عها (تنبه) هو طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد المعلقة فقال عبد الرحمن بن أبي  
 الزناد سيف جدا وحكم على روايته هذه بالبطالان وتعقب بأنه يختلف فيه ومن طعن فيه  
 لم يذكر ما يدل على تركه فضلا عن بطلان روايته وقد جرح يحيى بن معين بأنه أنبت الناس في هشام  
 ابن عروة وهذا من روايته عن هشام فنفقه البخاري ما أكثر استقصاره وأحسن تصرفه في  
 الحديث والنقصة وقد اختلفت السلف في نفقة المطلقة البائن وسكاه فقال الجمهور لانفقة لها  
 ولها السكنى واحتجوا بالاثبات السكنى بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم  
 ولا سقاط النفقة بغيرهم قوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جملهن فان  
 مفهومه أن غير الحامل لانفقة لها ولا يمكن تخصيصها بالذكر معنى والسياق يفهم أنها في غير  
 الرجعية لان نفقة الرجعية واجبة ولو لم يكن حاملا وذهب أحدوا وحق وأبو ثور إلى أنه  
 لانفقة لها ولا سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ونازعوا في تناول الآية الأولى

المطلقة البائن وقد احتجبت فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها أنكاره  
 بقولها يا بني ويسمكم كآب الله قال الله تعالى لا تخترنوهن من يوتنن الى قوله يحدث بعد ذلك أمرا  
 قالت هذا المني كانت له امرأعة فأمر يحدث بعد الثلاث وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملا  
 فعلى من يجب سونها وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى يحدث بعد ذلك أمرا المراجعة  
 فتادة الحسن والسدي والضحك أخرجه الطبري عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافة وحكي  
 غيره أن المراد بالامر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصص أو تحوّل ذلك فلم ينحصر ذلك في  
 المراجعة وأما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مروا عنها السكني  
 والنفقة لمن تلك الرجعة فهو في أكثر الروايات موقوف عليها وقد بين الخطيب في المدرج أن  
 مجاهد بن سعيد تفرّد برفعه وهو ضعيف ومن أدخله في رواية غير مجاهد عن الشعبي فقد أدرجه  
 وهو كما قال وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجاهداً لكنه أضعف منه وأما قولها إذا  
 لم يكن لها نفقة فعلى من يجب سونها فاجاب بعض العلماء عنه بأن السكني التي تتبعها النفقة هو حال  
 الرجعة الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية وأما السكني بعد البينة فهو حق لله تعالى  
 بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تنسقط بخلاف الرجعية فدل على أن لا لزوم  
 بين السكني والنفقة وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وأما عنهم وذهب  
 أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم إلى أن لها النفقة والكدوة وأجابوا عن الآية بأنه تعالى إنما قيد  
 النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى لأن مدة الحمل تطول غالباً  
 وردها بن السمعاني يمنع العدة في طول مدة الحمل بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة  
 وأطول أخرى فلا أولوية وبأن قياس الحامل على الحامل فاسد لا ينفذ إسقاط عقيد ورد  
 به النص في القرآن والسنة وأما قول بعضهم أن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كانه قدم من  
 كلام عائشة وكما أخرجه مسلم من طريق أبي إسحق كنت مع الاسود بن زيد في المسجد فحدث  
 الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكناً ولا نفقة  
 فاحذوا الاسود كفامن حصي فخصه به وقال وبالله تحدث بهذا قال؟ ولان دع كتاب ربنا وسنة  
 نبينا لقول امرأة لاندري لعلها حقت أو نسيت قال الله تعالى لا تخترنوهن من يوتنن الى قوله لا تدع  
 فالحجاب عنهن ان الدارقطني قال قوله في حديث عروسة تبينا غير محفوظ والمحفوظ لا ندع  
 كتاب ربنا وكان الحمل له على ذلك ان أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة لكن ذلك لا يرد  
 رواية النفقة لعل عمر أراد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ماددت عليه أحكامه من اتباع كتاب  
 الله لأنه أراد سنة مخصوصة في هذا ولقد كان الحق شاق على لسان عرفان قوله لاندري حفظت  
 أو نسيت قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التفسير وأعمت في موضع التفصيل كما  
 تقدم بيانه وأضاف في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكني وإدعى  
 بعض الحنفية أن في بعض طرق حديث عمر لطلقة ثلاثاً السكني والنفقة وردها بن السمعاني  
 بأنه من قول بعض المجازين فلا تحل روايته وقد أنكره أحمد بن حنبل عن عمر أصلاً وله أراد  
 ما ورد من طريق إبراهيم التيمي عن عمر لكونه لم يلقه وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال  
 خالت فاطمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لان عمر روى خلاف ما روى تخرج المعنى الذي

أنكر عليها عمر بن الخطاب وبطل حديث فاطمة في حبس العمل به أم لا وعنده على ما ذكر من  
 الخلة ما روى عن ابن الخطاب أنه ورده من طريق إبراهيم النخعي عن عمر قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول لها السكينة والشفقة وهذا منقطع لا تقوم به حجة **(قوله باب)**  
 المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يتعجب عليها أو يسدو على أهلها بقا حشة في  
 رواية الكشميني على أهلها والاقصام الهجوم على الشخص بغير إذن والبيضاء بالموحدة  
 والمجبة القول القاحش **(قوله حبان)** بكسر أوله والموحدة هو ابن موسى وعبد الله هو ابن  
 المبارك **(قوله أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة)** كذا أورده من طريق ابن جرير عن ابن  
 شهاب مختصراً وأورده مسلم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن أناساً من عبد الرحمن  
 أخبروا فاطمة بنت قيس أخبرته أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تستفتيه في خروجها  
 من بيتها فأمرها أن تنقل إلى ابن أم مكتوم الاعشى فأبى مروان أن يسد في خروجها فاطمة من  
 بيتها وقال عروة أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس **(قوله باب)** قول  
 الله ولا يحل لهن أن يكفنن ما خلق الله في أرحامهن \* من الحيض والحمل كذا لا كثر وهو  
 تفسير مجاهد وفضل أبو ذر بين أرحامهن وبين من يدان فاشارة إلى أنه أربابه التفسير لا أنها قراة  
 وسط حف من النسفي وأخرج الطبري عن طائفة أن المراد به الحيض وعن آخرين الحمل وعن  
 مجاهد كلاًهما المقصود من الآية أن أمر العدة لم يدر على الحيض والطمهر والاطلاع على  
 ذلك يقع من جهة النساء لم يجعل المرأة موعنة على ذلك وقال اسمعيل القاضي دلت الآية أن  
 المرأة العدة موعنة على رجوعها من الحمل والحيض إلا أن تأتي من ذلك بما يعرف كذب فيه وقد  
 أخرج الحاكم في المستدرک من حديث أبي بن كعب أن من الامانة أن أنتمت المرأة على فروعها  
 هكذا أخرجه موقوفاً في تفسير سورة الاحزاب ورجال رجال الصحيح وقد تقدم بيان مدة أكثر  
 الحيض وأقله في كتاب الحيض والاختلاف في ذلك ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم لصفية لما حاضت في أيام منى انك لم تبستنا وقد تقدم شرحه في كتاب الحج قال  
 المهلب فيه شاهد لتصدق النساء فيما دعيه من الحيض لكون النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن  
 يؤخر السفر ويحس من بعده لاجل حيض صفية ولم يمتنع في ذلك ولا كذبها وقال ابن المسيب  
 رتب النبي صلى الله عليه وسلم على محمد بقول صفية أنها حاضت وأخبره السفيان أنه قد تعدى  
 الحكم إلى الزوج فتصدق المرأة في الحيض والحمل باعتبار رجعة الزوج وسقوطها والحائز الحمله  
**(قوله باب)** ويعولن أحق بردهن في العدة وكثير راجع المرأة إذا طلقها واحدة  
 أو اثنين وقوله فلا تغفلون كذا لا كثر وفضل أبو ذر أيضاً بين قوله بردهن وبين قوله في العدة  
 بدان فاشارة إلى أن المراد بصفية الرجعة ممن كانت في العدة وهو قول مجاهد وطائفة من أهل  
 التفسير وسقط قوله فلا تغفلون من رواية النسفي ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما  
 حديث يعقل بن يسار في تزويج أخته وأورده من طريقين الأولى قوله حدثني محمد كذا البصير  
 غير مذنب وهو ابن سلام وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد الحميد اللقي ويونس هو ابن عبيد  
 البصري \* الطريق الثانية من طريق عميد وهو ابن أبي عروبة عن قتادة قال في روايته حدثنا  
 الحسن أن يعقل بن يسار كانت أخته تحت رجل فقال في رواية يونس عن الحسن تزوج يعقل

(٥٤ - فتح الباري ج ١)

٥٢٢١ رت سن ١١٤٦٥

١ (باب المطلقة إذا خشي)  
 ٢ عليها في مسكن زوجها أن  
 ٣ يتعجب عليها أو يسدو على  
 ٤ أهلها باشحة \* حدثني  
 ٥ حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا  
 ٦ ابن جرير عن ابن شهاب عن  
 ٧ عروة أن عائشة أنكرت  
 ٨ ذلك على فاطمة \* (باب تحفة)  
 ٩ قول الله تعالى ولا يحل  
 ١٠ لهن أن يكفنن ما خلق الله  
 ١١ في أرحامهن \* من الحيض  
 ١٢ والحمل \* حدثنا سليمان بن  
 ١٣ حرب حدثنا شافعية عن  
 ١٤ الحكم عن إبراهيم عن  
 ١٥ الاسود عن عائشة رضي الله  
 ١٦ عنها قالت لما أراد رسول الله  
 ١٧ صلى الله عليه وسلم أن ينفر  
 ١٨ إذا صفة على باب خيامنا  
 ١٩ كسبة فقال لها عقرى أو  
 ٢٠ حلقي الحلب لبستنا كنت تحفة  
 ٢١ أنصت يوم الحصر قالت نعم  
 ٢٢ قال فأنشأ إذا \* (باب)  
 ٢٣ ويعولن أحق بردهن \* في  
 ٢٤ العدة وكثير راجع المرأة  
 ٢٥ إذا طلقها واحدة أو اثنين  
 ٢٦ وقوله فلا تغفلون \*  
 ٢٧ \* حدثني محمد أخبرنا  
 ٢٨ عبد الوهاب حدثنا يونس  
 ٢٩ عن الحسن قال تزوج يعقل  
 ٣٠ أخته فطلقها فاطمة  
 ٣١ وحدثني محمد بن المنثري حدثنا  
 ٣٢ عبد الأعلى حدثنا سعد  
 ٣٣ عن قتادة حدثنا الحسن أن  
 ٣٤ عمه قل بن يسار كانت أخته  
 ٣٥ تحت رجل فطلقها ثم خلى  
 ٣٦ عنها حتى أنصت عتتها ثم

خطبها في معقل من ذلك أنفا قال (٤٢٦) حلى عنه وهو يقدّر عليها خطبها فقال بينه وبينها فانزل الله تعالى وإذا طلقتم

أخيه وقد تقدم هذا الحديث وشور حقه في باب لانكاح الإيوان من كتاب النكاح وينت هناك من وصله وأرسله وقد قدم في نفسه البقرة أيضا موصولا مرسلا وقوله فحى بوزن علم بكسر ثانيه وقوله أنشأ بفتح الهمزة والنون منون أى ترك النعل غنطا ورفعا وقوله فتزك الجبهة التشديد وقوله واستأذنا لاهمرا ذلك الا كبر بقاء أى أعطى عقابه والعنى أطاع وامتنع وقد روى الشيخ المشهور واستراد ابراهيم القافى من الرود وهو الطالب أو المعنى أراد رجوعها وروى به ونقل ابن التين عن رواية القافى ١٩ وقد تقدم تشديد اللام وروى عن القافى لا يفتتح مع من الاستفعال الحديث الثانى حديث ابن عمر في طلاق الحائض وتقدم شرحه مستوفى فى أول كتاب الطلاق وقوله وزاد فيه غيره عن الثبوت تقدم بيانه فى أول الطلاق أيضا حيث قال فيه وقال الشيخ الخروزمي تسمية الغير المذكور وقال ابن بطال ما لمضاهى المراجعة على ضربين إما فى العدة فعلى ما على حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بهرجاءه لم يذكر كراهته احتياجا الى عقد جديد وإما بعد العدة فعلى ما فى حديث معقل وقد أجوعوا على أن الحرة إذا طلق الحرة بعد الدخول بها انطليقة أو انطليقتين فهو أحق برجعتها ولو كرهها المرأ ذلك ما أبرأهم اجمع حتى انقضت العدة فتدبر أجدد فلا تخل إلا بالنكاح مستأنف واختلف السلف فيما يكون به الرجل من ارجعها فقال الأوزاى إذا جاعها فقد راجعها ومان ذلك عن بعض التابعين وبه قال مالك وإحق بشرط أن يشوبه الرجعة وقال الكوفيون كالأوزاى وزادوا ولو لم يشوبه أو نظرا فى رجحانته وقال الشافعى لا تكون الرجعة إلا بالكلام وأتبع على هذا الخلاف جواز الوطء ويحرمه وحجة الشافعى أن الطلاق من قبل النكاح وأقرب ما يظهر ذلك فى حل الوطء وعدمه لأن الحل معنى يجوز أن يرجع فى النكاح ويعود كفى إسلام أحد المشرىكين من أسلمه إلا آخرى العدة وكما يرتفع بالصوم والاحرام والحض ثم يعود من وال هذه المعانى وحجة من أجاز أن النكاح لو زال لم تعد المرأة إلا بعد جديد وبهجة الخلع فى الرجعة وقوع الطليقة الثانية والجواب عن كل ذلك أن النكاح مازال أمهرا وانما زال وصفه وقال ابن السمعاني الحق أن القياس يقتضى أن الطلاق إذا وقع زال النكاح كالعتق لكن السرعة أثبت الرجعة فى النكاح دون العتق فافتقر **قوله** **باب** مراجعة الحائض ذكر فيه حديث ابن عمر فى ذلك وهو ظاهر فيما ترجمه وقد تقدم شرحه مستوفى فى أوائل الطلاق **قوله** **باب** تحذير بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعى ويجوز بنته ثم ضعفه فى الثلاث وقد تقدم بيان ذلك فى باب احدا المرأة على غزو زوجها من كتاب الجنائز قال أهل الفقه أصل الادادائع ومنه سمى البواب حداد المنعة الداخلى وسميت العقوبة حدادهم ائتمرد عن المعصية وقال ابن دروسه ومنه معنى الاحداد منع العقوبة نفسها الزينة وبهنا الطب ومنع الطالب خطبة أو الوطء فيها كما منع الحداد المعصية وقال القراء سمى الحداد حدادا للاشتعاع به أو لامتناعه على محاربه ومنه تشديد النظر بمعنى امتناع تقبله فى الجهات وروى الجليلي حكاية الخطابي قال يرى بالها والجليل والها أشهر بالجليل مأخوذ من جدت الشيء إذا فطنته فكان المرأة انقطعت عن الزينة وقال أبو حاتم أنكر الاصمعي حدث ولم يعرف الأحدث وقال القراء كان القدما يعثرون أحدث والاخرى ذكر ما فى كلام العرب

قوله واستقاد بتسديد الدال كذا في النسخ وفي القسطلاني ان التسديد انما هو مع الراء فليقر بالرواية ٥١ مصححه



(قوله) وقال الزهري لأرى أن تقرب الصبية (الطبي) أي إذا كانت ذات زوج فمات عنها وقوله لان عليها الهدية أغلبه من تصرف الصنف فإن أزال الزهري وصلها بن وهب في موطنه عن بنس عنه بدنه وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار وفي التعليل إشارة إلى أن سب الحاق الصبة بالبالغ في الاحداد وجوب العدة على كل منهما اتفاقا وذلك احتج الشافعي أيضا واحتج أيضا بأنه يحرم العقد عليها بل خطبها في العدة واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب أفنكها قاله يشعر بأنها كانت صغيرة إذ لو كانت كبيرة لقات أفنكها هل وفي الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون معنى قولها أفنكها أي أفنكهنما من الاكتمال (قوله) عن ز نيب بنت أبي سلمة) أي ابن عبد الله سمعته بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ربيعة التي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن التين أنها الرواية لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال وقد أخرج لها مسلم حديثها كان اسمي برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب الحديث وأخرج لها البخاري حديثا تقدم في أوائل السيرة النبوية (قوله) أنها أخبرته بهذا الحديث تقدم منها الحديثان الاولان في كتاب الجنائز مع كثيرين من شيوخنا وما أكلهم على قوله في الاول حين توفي أو هاجر في الثاني حين توفي أو هاجر أو سمى في بعض المواضع عبيدة وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي صعب وان المعروف أن عبيدة بن جحش قتل باحشبهدا وز نيب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فيستحيل أن تكون دخلت على ز نيب بنت جحش في تلك الحالة وأنه يجوز أن يكون عبيدة الصغرى أن دخلت ز نيب بنت أبي سلمة عند بلوغ الخمر إلى المنيه بوفاته كان هي عذراء وان يكون أبا جحش جحش فان اسمه عند غيره إضافة لانه مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل ز نيب لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها و يلزم على الآخرين أن يكون وقع في الاسم نفسا وأملت كان أخا ز نيب بنت جحش من أمها أو بن الرضاة (قوله) لا يحل استدله به في تحريم الاحداد على غير الزوج وهو وواضع وعلى وجوب الاحداد المقتدة المذكورة على الزوج واستشكل بأن الاستثناء موقع بعد الذي قبل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الوجب وأجيب بأن الوجب استقيد من دليل آخر كما جاع ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الاحداد لا يجب آخر جحش من أبي شبة ونقل الحلال بسنده عن أحمد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الاحداد قال أحمد ما كان بالراق أشد تعرا من هذين يعني الحسن والشعبي فالوقوف ذلك علما اه وتختلفه فيما لا تصحح في الاحتجاج وان كان فيها رد على من ادعى الاجماع وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث في الخلاف في المسئلة اذ على الحسن والشافعي الحديث الذي شكك فيها وهو أنك أهديت الباب يدل على وجوب الوجب واليمنع تناوؤ المباح وأجيب أيضا بأن السباق يدل على الوجوب فان كل مانع منه اذ دل على جوازه كان ذلك الدليل دال لا يبيعه على الوجوب كالتناؤ والازادة على الركوع في الكسوف ونحو ذلك (قوله) لا مرأه) تمتل بمفهومه الخنفية فقالوا لا يجب الاحداد على الصغيرة وذهب الجمهور إلى وجوب الاحداد عليها كاتجب العدة أو اجابوا عن التمسك بالمأه أنه خرج فخرج الغالب وعن كونها غايمة مكلفة بان الولي هو المخاطب عنها فاعتنت منه العدة ودخل في عموم قوله امرأة المدخول بها وغيرها المدخول بها

ن

3491

وقال الزهري لأرى أن

تقريب الصيغة الطب

لان عليها العدة \* حدثنا

عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك عن عبد الله بن أبي بكر

ابن محمد بن ٤٠٠٠

ع: حمد بن نافع، زینب

اسنة آبی سلمه آنجا آخرنه

هذه الاحداث الثلاثة

قَالَتْ رَبِّ دَخِلْ عَلَيَّ

أما حقيقة حاله حاله حاله

اللہ علیہ وسلم

أَمَّا الْفُتُوحُ فَهِيَ الْفُتُوحُ

فَاعْتَبِرْ أُمَمًا مَّجْرِيَةً

صفحة ٢٢٢

منہ ان کی شہادت و اعراض

في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ" (الأنعام: ٨٠) -

ثم قالوا والله لا نؤمن بك ولا نقبل هديك

من حاجه الى

رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
 لا اله الا الله لا اله الا الله

०२२०

م د ت ن

11

10849

حرة كانت أو أمه ولو كانت مبعوضة أو مملوكة أو أم ولد إذا مات عنها زوجها لا سبها التقديده  
 بالزوج في الخبر خلافا للعنفية **(قوله)** تؤمن بالله واليوم الآخر استدل به الحنفية بأن  
 لأحاديث على الذمة للتقديس بالاعيان وبه قال بعض المالكية وأبو ثور وترجم عليه السلفي  
 بذلك وأجاب الجمهور بأنه ذكرنا كيد المبالغة في الزجر فلا فهو مملوكة كما يقال هذا طريق المسلمين  
 وقد بسطه غيرهم وأيضا فالأحداد من حق الزوج وهو ملحق بالذمة في حفظ النسب فتدخل  
 الكافرة في ذلك بالمعنى كأدخل الكافر في النهي عن الصوم على سوم أخيه ولأنه حق للزوجة  
 فأشبه النفقة والسكنى ونقل المبكى في فتاويه عن بعضهم أن الذمة إذا دخلت في قوله تؤمن بالله  
 واليوم الآخر ورد على قائله وبين فساد شبهته فأجاب وقال النووي قيد بوصف الأيمان لأن  
 المتصف به هو الذي يتبادر للشرع قال ابن دقيق العيد والاولى وفي رواية عند المالكية أن  
 الذمة المتوفى عنها تعتد بالاقراء قال ابن العربي هو قول من قال لأحداد عليها **(قوله)** على ميت  
 استدل به أن قال لأحداد على امرأة المفقود ولأنه لم يتحقق وقائه خلافا للمالكية **(قوله)** الأعلى  
 زوج أخذ من هذا المحصر أن لا يراد على الثلاث في غير الزوج أي لا يكون أو غيره وإمامنا أخرجه  
 أبو داود في المراسيل من رواية عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن  
 تتخذ على أيير بأسعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح لكان خصوص الأب يخرج من هذا  
 العموم لكنه مرسل أو معضل لأن جمل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين ولم يرو عن أحد من  
 الصحابة إلا الشيء اليسير عن بعض صفار الصحابة ووجه بعض الشراح فذهب على أبي داود  
 فتخرج في المراسيل وقال عمرو بن شعيب ليس تابعيا فلا يخرج حديثه في المراسيل وهذا التعقب  
 مردود ولم يقلناه ولا احتمال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعين كما هو متقول  
 عن غيره أيضا واستدل به للأصح عند الشافعية في أن لأحداد على المطلقة فأما المرحومة فلا  
 أحداد عليها إجماعا وانما الاختلاف في البائن فقال الجمهور ولا أحداد وقالت الحنفية وأبو عبيد  
 وأبو ثور عليها الأحاديث ما على المتوفى عنها وبه قال بعض الشافعية والمالكية واحتج  
 الأولون بأن الأجداد نذر عن ترك من التطيب واللبس والتزين بدعوة إلى الجماع فذهبت المرأة  
 منه زجرا إجماعا ذلك فكان ذلك ظاهرا في حق الميت لأنه بمنع الموت عن منع المعتدة منه عن  
 التزويج ولا تراعه هي ولا تخاف منه بخلاف المطلق الحرة في كل ذلك ومن ثم وجبت العدة على  
 كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولا بمختلف المطلقة قبل الدخول فلا أحداد عليها اتفاقا وبأن  
 المطلقة البائن يمكنها العود إلى الزوج بعينه بعقد جديد وتعتب بأن الماعة لأحداد عليها  
 وأجيب بأن تركه لفقدان الزوج بعينه لا لفقدان الزوجة واستدل به على جواز الأحاديث على  
 غير الزوج من قرب ونحوه ثلاث ليل فسادتها وتخرج من ذمها وكان هذا القدر أربع ليل  
 حظ النفس وحرمانها وغلبة الطابع البشرية ولهذا تناولت أم حبيبة وزينب بنت جحش رضي  
 الله عنهما الطبيب فتخرج عن عهدة الأحاديث وصحت كل منهما بأنهما لم يتطيبا حاجة إشارة إلى  
 أن آثار الحزن باقية عندها لهن كما لم يسعه إلا امتثال الأمر **(قوله)** أربعة أشهر وعشرا قبل  
 الحكمة فيه أن الولد يتكامل خلقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما وهي زيادة على  
 أربعة أشهر نقصان الأهلة بغير الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط وذكرنا غير مؤثلا لإرادة

تؤمن بالله واليوم الآخر أن  
 تتخذ على ميت فوق ثلاث ليل  
 الأعلى زوج أربعة أشهر  
 وعشرا قالت زينب فدخلت  
 على زينب ابنة جحش حين  
 فوق أخوها فدعت بطيب  
 فست منه ثم قالت أما والله  
 مالي بالطيب من حاجة غير  
 أني سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقول على  
 المنبر ليل لأمرة تؤمن  
 بالله واليوم الآخر أن تتخذ  
 فوق ثلاث ليل الأعلى زوج  
 أربعة أشهر وعشرا

الثاني والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تجل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة وعن الأوزاعي  
 وبعض السلف تنقضي بعض الساعات العشر بعد مضي الأشهر وتجعل في أول اليوم العاشر  
 واستثبت الحامل كأن تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبعة بنت الحرث وقد ورد  
 في حديث قوي إلا أنه نادى أخرجه أجد وصحبه ابن حبان عن أسماء بنت عيسى قالت دخل على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تحكي به بعد موتك  
 هذا لفظ أجد وفي رواية له ولابن حبان والطحاوي لما أصيب جعفر أنا النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال تسلي ثلثا ثم اصنعي ما شئت قال شيخنا في شرح الترمذي ظاهره أنه لا يجب الأحاديث  
 على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عيسى كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق  
 وهي والدها ولادة عبد الله ومحمد وعون وغيرهم قال بل ظاهر النسي أن الأحاديث لا يجوز وأجاب  
 بأن هذا الحديث شأنه خلاف الأحاديث الصحيحة وقد أجمعوا على خلافه قال ويحتمل أن يقال  
 إن جعفر أفل شهيداً والشهادة أحيا عند ربهم قال وهذا ضعيف لأنه لم يرد في حق غيره جعفر بن  
 الشهيد ممن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر كثر من عياد المطلب عنه ومعه عبد الله بن عمرو بن حرام  
 والدا جبراه كلام شيخنا لمخما وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ وأن الأحاديث كان على المعتدة  
 في بعض عدها في وقت ثم أمرت بالأحاديث أربعة أشهر وعشراً ثم ساق حديث الباب وليس فيها  
 ما يدل على ما دعاه من النسخ لكنه يكفر من ادعاء النسخ بالاحتفال بقري على عادته ويحتمل ورأه  
 فلا أجوبة أخرى \* أحدها أن يكون المراد بالأحاديث المقيدة بالثلاث قدر زائد على الأحاديث  
 المعروفة فعلتها أسماء بالغة في حزنها على جعفر فنهاه عن ذلك بعد الثلاث \* ثانياً أنها كانت  
 حاملاً فوضعت بعد ثلاث فانتقض العدة فنهاه بعد هاهن الأحاديث ولا يمنع ذلك قوله في الرواية  
 الأخرى ثلاثاً لأنه يجعل على أنه صلى الله عليه وسلم أطلع على أن عدها تنقضي عند الثلاث  
 \* ثالثاً لعله كان أبانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها أحاديث رابعة لأن البيهقي أعل  
 الحديث بالاقطاع فقال لم يثبت صانع عبد الله بن شداد من أسماء وهذا تعليل مدفوع فقد  
 صححه أجد لكنه قال أنه يخاف للأحاديث الصحيحة في الأحاديث (قلت) وهو مضمون أنه يعلم  
 بالسند ونزود ذكر الأثر من المعروف عن ابن عمر عن أبيه اه وهذا يحتمل أن يكون لغیر المرأة المعتدة  
 ثلاث فقال هذا منكر والمعلوم عن ابن عمر عن أبيه اه وهذا يحتمل أن يكون لغیر المرأة المعتدة  
 فلا نكاح فيه بخلاف حديث أسماء والله أعلم وأغرب ابن حبان فساق الحديث بلفظ تسلي  
 بالميراث الموحدة وفسره بأنها أمرها بالتسليم لأم الله ولا مفهوم لتقيدها بالثلاث بل الحكمة  
 فيه كونه اتفاق يكون في ابتداء الأمر أشد فذلك قد هاهن الثلاث هذا معنى كلامه فحذف  
 الكلمة وتكلم لنا ولبها وقوقع في رواية البيهقي وغيره فأمر في رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أن تسلي ثلاثاً فثبتين خطوه (قوله) قالت زينب وسعت أم سلمة هو موصول بالاسناد  
 المذكور وهو الحديث الثالث ووقع في الموطأ جعت أمي أم سلمة زاد عبد الرزاق عن مالك  
 بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) جاءت امرأة زاد النسيان من طريق البرث  
 عن جدي بن نافع من قريش وسماها ابن وهب في موطأه وأخرجه اسمعيل القاضي في أحكامه  
 من طريق عائشة بنت نعم بن جسد الله أخرجه ابن وهب عن أبي الأسود التوفلي عن القاسم

قالت زينب وسعت أم سلمة  
 تقول جاءت امرأة إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 فقالت يا رسول الله إن ابني  
 توفي عننا وزوجها

ابن محمد عن زيب عن أمها أم سلمة أن عائكة بنت نعم بن عبد الله أمت تفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن بنتي قبيحة عارز وجهها وكانت تحت المغيرة المخزومي حتى تحذو تشكي عنها الحديث وهكذا أخرجه الطبراني في رواية عن ابن عمر بن هرثون الرمي عن ابن لهيعة لكنه قال بنت محمد وبسهما وأخرجه ابن مندبه عن المغيرة عن طريق عثمان بن صالح عن عبد الله بن عتبة عن نعم بن عبد الرحمن عن جدي بن نافع عن زيب عن أمها عن عائكة بنت نعم أخت عبد الله بن نعيم جاني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن ابنتا توفي زوجها الحديث وعبد الله بن عتبة هو ابن لهيعة نسيبه لمحمد ومحمد بن عبد الرحمن هو أبو الأسود فان كان محفوظا فلا ريب لهيعة فيه طريقان ولهم التثنية توفي زوجها وأنتب فصار قفت عليه . وأما المغيرة المخزومي فسلم أقف على اسم أبيه . وقد أغفل ابن مندبه في الصحابة وكذا أبو موسى في الذيل عليه وكذا ابن عبد البر لكن استدره كان فتحوه عليه **قوله** وقد اشتكت عنها قال ابن دقيد العد بجوزية وبجهاض النون على الفاعلية أن تكون العين هي المشككة فقتها على أن يكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجع هذا . ووقع بعض الروايات عنها يعني وهو يرجع الضم وهذا الرواية في مسلم . وعمل الضم اقتصر التورى وهو الارجح . والذي يرجع الأول هو المنذرى **قوله** أنكحها بضم الميم **قوله** لا مرن أبونا ناكل ذلك يقول لا في رواية شعبة عن جدي بن نافع فقال لا تنكح قال التورى في مسلم بليل على تحريم الاحتمال على الحاذة سواء احتاجت إلى أم لا . وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره ما جعله بالل وإسحق ما بهما بالنهار ووجه الجمع أنها إذا لم تنكح إلا لا يحل وإذا احتاجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه كان قلت سمعته في النهار قال وأقول بعضهم حديث الباب على أنه لم يفتق الخوف على عنها وتعب بأن في حديث شعبة المذكور فت وأعلى عنها . وفي رواية ابن مندبه المقدم ذكره رددت رمدا شديدا وقد خشيت على بصرها . وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية أنها تشكي عنها فوق ما ينظن فقال لا . وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم إلى أن شئني أن تنفق عني . قال لا وإن انفقت وسند صحيح وبمثل ذلك أفتت أسامة بنت عيسى أخرجه ابن أبي شبة . وهذا قال مالك في رواية عنه بنعمه مطلقا وعنه يجوز إذا خافت على عنها بما لا يطب فيه . وبه قال الشافعية . فقد بالليل وأجابوا قصة المرأة بما احتمل أنه كان يحصل لها الرضخا والرجل كالضمه بالبرئ ونحوه . وقد أخرج ابن أبي شبة عن صفه بنت أبي عبد الله أنها أحدثت على ابن عوف لم تنكح حتى كادت عنها ترفان فكانت تقطر فيها الصبر . ومنهم من تأول النهي على كل مخصوص وهو ما يقتضي التزني به لأن محض التداوى قد يحصل عما لا يشفيه فلم ينص فيما فيه رخصة . وقالت طائفة من العلماء يجوز ذلك ولو كان فيه طب وجها إلى النهي على التزني . جمعا بين الأدلة **قوله** انما هي أربعة أشهر وعشرا كذا في الاصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن . وبعضهم يرفعوه واضح قال ابن دقيد العد فيه إشارة إلى تقليل المقدار بالنسبة لما كان قبل ذلك وهو من الصبر عليها . ولذا قال بعده وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبرعة على رأس الحول . وفي التفسير بالجاهلية إشارة إلى أن الحكم في الاسلام صار بخلافه وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصبر لكن التقدير بالحول اسما في الاسلام يصح قوله تعالى وصية

وقد اشتكت عنها  
أنفكها فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لأمرتين أولانا كل ذلك  
يقول لأن قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انما هي  
أربعة أشهر وعشرا وقد  
كانت احدا كن في الجاهلية  
تربي بالبعرة على رأس  
الحول

٥٢٢٧  
ع  
تحفة  
١٨٢٥٩

قال حميد فقالت لزيب  
وما ترى بالبصرة على  
رأس الحول فقالت لزيب  
كانت المرأة اذا نوى  
عناز وجهاد خلت حفنا  
ولست نشر ثيابهم ولم تنس  
طبا حتى تترها سانة ثم توثي  
بداية جوار أو شاة أو طائر  
فتقتضه فتعلا فتقتض بشئ  
الامات

لازواهم متاعا الى الحول ثم تسختب الالية التي قبل وهي يتر من بأفسهن أربعة أشهر وعشرا  
(قوله قال حميد) هو ابن نافع راوى الحديث وهو موصول بالاستناد الملبوس به (قوله فقالت  
لزيب) هي بنت أبي سلمة (وما ترى بالبصرة) أى بينى الى المراء بهذا الكلام الذى خوطبت به هذه  
المرأة (قوله كانت المرأة اذا نوى عنهاز وجهاد خلت حفنا الخ) هكذا فى هذه الرواية لم يسنده  
زيب ووقع فى رواية شعبة فى الباب الذى يليه مرفوعا كما له باختصار ولقطه فقال  
لا تكمل قد كانت احدا كن تمكث فى سراحها أو شريتها فاذا كان حول فركب رمت  
سيرة فلا حتى تمضى أربعة أشهر وعشرو وهذا لا يقتضى ادراج رواية الباب لان شعبة من  
أحفق الناس فلا يقضى على روايته رواية غفيرة الاحتمال واعل الموقوف ما فى رواية الباب  
من الزيادة التى ليست فى رواية شعبة والحق بكسر الهمزة وسكون الفاء بعد هاء مجمة فسر  
أبو داود فى روايته من طريق مالك البيت الصغير وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك  
الحقش الحش يضم المجمة بعد هاء همله وهو أخص من الذى قبله وقال الشافى الحش  
البيت الذليل السبع البناء وقل هو شئ من خصوص يشبه الثقة تجمع فيه المعتدة متاعها من  
غزل أو ففوه وظاهر ساق القصة بآلى هذا خصوص رواية شعبة وكذا وقع فى رواية للنسائي عدت  
الى شربتها لجلست فيه ولعل أصل الحش ما ذكرتم استعمل فى البيت الصغير الحقير على  
طريق الاستعارة والاحلاس فى رواية متعبة يهملتن جمع حلس بكسر ثم سكون وهو التوب  
أو الكساء الرقيق يكون تحت البردعة المراد أن الراوى شك فى أى القطن وقع وصف ثيابها  
أو وصف مكانها وقد ذكرنا فى رواية الباب (قوله حتى يترها) فى رواية الكشي هى لها (قوله ثم  
توثي بداية) بالتونين (جاء بالجرو والتونين على البدل وقوله أو شاة أو طائر للتوسيع لئلا شك  
واطلاق الدابة على ما ذكر هو بطريق الحقيقة اللغوية لا العرفية (قوله فتقتض) بقائه  
منشأة ثم ضاد مجمة نقله فسر مالك فى آخر الحديث فقال تسبح به جلد ها وأصل الفض الكسر  
أى تكسر ما كانت فيه وتخرج منه بما تشعلها الدابة ووقع فى رواية للنسائي نقص بقا فى ثم  
موحدة ثم همله خفيفة وهى رواية الشافى والنقص الاختيار طراف الانامل قال الاصهبانى  
وابن الانبار هو كناية عن الاسراع أى تذهب بعدد وسرعة الى منزل أو يوم الكثرة حيا بها التبع  
منظرها ولشد تشوقها الى الترويح ويخرج بعد هاء هاء والباء فى قولها هاء سببية والاضط الاول أشهر  
قال ابن قسيمة سألت الحجازيين عن الاقتضاض فذكر وأن المعتدة كانت لا تمس ما لم لا تمظ ظفرا  
ولا تزيل شرا ثم تخرج بعد الحول بأنظر ثم تقتض أى تكسر ما هى فيه من العدة بطائر  
تسبح به قبلها وتنبذ فلا يكاد يعيش بعد ما تقتض به (قلت) وهذا لا يخالف تفسير مالك لكنه  
أخص منه لأنه أطلق الخلدوين ابن المراء به جلد القيل وقال ابن وهب معناها انها تسبح يدها  
على الدابة وعلى ظهره وقيل المراء تسبح به ثم تقتض أى تقتل والاقتضاض الاعتسال بالماء  
الغلب لازالة الوح واردة القامحى تصير بيضا نقية كالفضة ومن قال الاختض معناه  
تنظف فتنتق من الوح فتسبح الفضة فى ثيابها ويساها والغرض بذلك الإشارة الى اهلاك ما  
هى فيه ومن الرعى الانفصال منه بالكسبة (تسبح) جوز الكرمانى أن تكون الباء فى قوله فتقتض  
به للعدة أو تكون زائدة أى تقتض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى ويردم ما تقدم من

ثم فخرج فتعطى بعرة فترى بها ثم (٤٣٢) تراجع بعد ما شئت من طبيب أو غيره وسئل مالك رحمه الله ما تشق به قال

تفصير الاقتصاد صريحا (قوله) ثم فخرج فتعطى بعرة) يقع الموحدة وسكون المجهلة ويجوز  
فحصها (قوله فترى بها) في رواية تطرف وابن الماجشون عن مالك ترى بعرة من بعرة الغنم  
أو الأبل فترى بها الماهة فيكون ذلك أحلا لاله وفي رواية ابن وهب فترى بعرة من بعرة الغنم  
من وراد ظهرها ووقع في رواية شعبة لا تمة فإذا كان حول فخر كل بيت بعرة وظاهره أن  
رسمها البعرة يتوقف على مرور الكلب سواء طال الزمن انتظار مروره أم قصر وبه جزم بعض  
الشراح وقيل ترى بها من عرض من كلب أو غيره ترى من حضرها أن مقامها حول أهون  
عليها من بعرة ترى بها كلبا أو غيره وقال عياض يمكن الجمع بأن الكلب إذا مر اقتضت به ثم  
رمت البعرة (قلت) ولا يخفى بعده والزيادة من النسخة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا فإنه  
لا منافاة بين الروايتين حتى يحتاج إلى الجمع واختلاف في المراد في البعرة ففصل هو إشارة إلى  
أنها رمت البعرة ترى البعرة وقيل إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التبرص والصبر على  
البلاء الذي كانت فيه لما انقضى كان عند ما بعرة البعرة التي رسمتها السجدة قاله وهو تعظيم الحق  
زوجها وقيل بل ترى بها على سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك (قوله) باب  
الكحل للعادة كذا وقع من الثلاث ولو كان من الرأى لقال الجمدة قال ابن التين الصواب الحاد  
بلا والله لأنه عمل المؤنث كطالق وحاض (قلت) لكنه جاز فليس بخفاز لأن كان الآخر أربع  
ذكر فيه حديث أم سلمة الماضي في الباب قبله وكذا الحديث أم حبيبة أو ردها من طريق شعبة  
باختصار وقد تقدم ما فيه قبيل وقوله لا تكحل في رواية السلي بن بلان بن الكاف والحاء  
ثم أو ردها حديث أم عطية مختصرا وفي الباب الذي بعده مطولا وقوله الأبرج في رواية  
الكشي بن أبي الأعلى زوج (قوله) باب الفط للعادة عند الطهر أي عند طهرها  
من الحيض إذا كانت ممن تجبض (قوله) كأنهم بضم أوله وقد صرح برفعها في الباب الذي  
بعده (قوله) ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب) بمهملين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة  
وهو بالإضافة وهي برود العين بعصب غزلها أي ربط ثم يصبغ ثم ينسج مصبوغا فيخرج من صغى  
لقام مصبوغ به أيضا لم يصبغ وإنما بعصب السيد دون العجمة وقال صاحب المنهاى العصب  
هو المنقول من برود العين وذكر أبو موسى المدني في ذي القرب عن بعض أهل اليمن أنه من دابة  
بحرية تدعى فرس فرعون يتخذ منها الحرز وغيره ويكون أيضا وهذا غريب وأغرب منه قول  
السهيلى أنه نبات لا نبات الأبالين وعزاه لابي خنيفة الذي يورى وأغرب منه قول الداودى المراد  
بالثوب العصب الخضره وهي الحبرة وليس له سلف في أن العصب الأخضر قال ابن المنذر أجمع  
العلماء على أنه لا يجوز للعادة لبس الثياب المصفرة ولا المصبغة إلا المصبغ وبأدق من فيه  
مالك والشافعي لكونه لا يقصد للزينة بل هو من لباس الحزن وكراهة العصب أيضا وكما مالك  
غلظه قال النووي الأصح عند أصحابنا تحريمه مطاوعا وهذا الحديث يحتمل أن أجازه وقال ابن  
دقيق العيد يورث من مفهوم الحديث جواز ما ليس بعصو غوي في الثياب البيض ومنع بعض  
المالكية المرتفع منها لا يتزين به وكذلك الأسود إذا كان مما يمتز به قال النووي ورخص  
أصحابنا أيضا لا يتزين به ولو كان مصبوغا واختلف في الحرز فالصالح عند الشافعية منعه مطلقا  
مصبوغا وغير مصبوغ لأنه أبلغ للنساء للترزين به والحادة ممنوعة من التزين فكان في حقها

تصح به جلدها (باب)  
الكحل للعادة  
آدم من أبي إياس حدثنا شعبة  
حدثنا سعد بن نافع عن  
زينب بنت أم سلمة عن أمها  
أن امرأة قوفى زوجها  
غشاوا على عنقها فأتوا على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأستأذنه في الكحل فقال  
لا تكحل فقد كانت أمدا كن  
تتكفى فشر أحلاسها أو  
شربها فإذا كان حول  
فركل رمت بعرة فلا حتى  
تغشى أربعة أشهر وعشر  
ومعت زينب بنت أم سلمة  
محدث عن أم حبيبة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا يحل لامرأة مسألة تؤمن  
بالله واليوم الآخر أن تحب  
فوق ثلاثة أيام الأعلى  
زوجها أربعة أشهر وعشر  
حدثنا سعد بن نافع عن  
حدثنا سلمة بن علقمة عن  
محمد بن سيرين قالت أم عطية  
نهيته أن تحب أكثر من ثلاث  
الأيام (باب الفط للعادة  
عند الطهر) حدثني عبد  
الله بن عبد الوهاب حدثنا  
سعد بن زيد عن أبيه عن  
حفصة عن أم عطية قالت  
كانت هي أن تحب على ميت  
فوق ثلاث الأيام ولا  
أربعة أشهر وعشر ولا  
تكحل ولا تطيب ولا تلبس  
ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب

كل رجل وفي التحل الذهب والفضة واللؤلؤ ونحوه وجهان الاصح جوازہ وقه نظرن جهة المعنى في التصور بلبسه وفي المقصود بالاحداثه عند تأملها يترج المنع والله أعلم (قوله) وقد رخص لنا) بضم أوله أيضا وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده (قوله) عند الطهر اذا اغتسل احدا مان من محضها) في رواية الكشميني حضا وفي الذي بعده ولا تغسل طيبا الا أدنى طهرها اذا طهرت (قوله) في نية) بضم التون وسكون الموحدة بعد ما جمعة أى قطعة وتطلق على الشيء اليسير (قوله) من كست أظفار) كذا فيه بالكاف وبالاضافة وفي الذي بعده من قسط وأظفار بقاف وواو عاطفة وهو أوجه وخطا عاض الاول وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض وقال بعده قال أبو عبد الله وهو البخاري القسط والكست مثل الكافور والقافور أى يجوز في كل منهما الكاف والقاف وزاد القسط أنه يقال بالياء المتأبدل الطاء فاراد المتأبدل في الحرف الاول فقط قال النووي القسط والاظفار نوعان معروفان من الجوز وليس من مقصود الطب رخص فيه لامغلة من الحيض لازالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب (قلت) المقصود من التطيب به ما كان يغلط في أجزائه من غيرهما ثم تحقق تقصير طيبا والمقصود به ما كان الشبان يتبع به ما أثر الدم لازالة الرائحة للتطيب وزعم الداودي أن المراد أنها تستحق القسط وتلقه في الماء آخر غسلها لتذهب رائحة الحيض وردة عياض بأن ظاهر الحديث يأبوا أنه لا يحصل منه رائحة طيبة الا من التجربه كذا قال وفيه نظر واستدل به على جواز استعماله ما نفسه منفعلة لها من جنس ما منعت منه اذ لم يكن للترين أو التطيب كاللبن بالزيت في شعر الرأس أو غيره (قوله) ما — تلبس الحادة ثياب العصب) ذكر فيه حديث أم عطية مصر جازفة وزاد في أوله لا يحل لامرأة الحديث مثل حديث أم حبيبة المأثري قبله وزاد بعد قوله الاعلى زوج فانها لا تكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الاونب عصب وقد تقدم شرحه في الذي قبله ووقع فيه فوق ثلاث وقد تقدم حديث أم حبيبة في الطريق الاولى ثلاث ليل وفي الطريق الثانية ثلاثة أيام وجعل بارادة الليل بالأيامها ويحمل المطابق هنا على المقد الاول ولذلك أثبت وخو محمول أيضا على أن المراد ثلاث ليل بالأيامها وذهب الازنابي الى أنها تتحد ثلاث ليل فقط فان مات في أول الليل أفلت في أول اليوم الثالث وان مات في أثناء الليل وفي أول النهار أو في أثناءه لم تقبل الا في صبيحة اليوم الرابع ولا تلتقي (قوله) وقال الانصاري هو محمد بن عبد الله بن المنفى شيخ البخاري وقد أخرج عنه الكثير بواسطة وبلا واسطة وهشام هو الاستوائي المذكور في الذي قبله (قوله) نهى النبي صلى الله عليه وسلم ولا تغسل طيبا) كذا ورد مقتصرًا وهو في الاصل مثل الحديث الذي قبله وقد وصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن الانصاري لفظًا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تتحد المرأة فوق ثلاثة أيام الاعلى زوج فانها تتحد عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الاونب عصب ولا تكحل ولا تغسل طيبا (قوله) الا أدنى طهرها) أى عند قرب طهرها أو أدنى طهرها وقد تقدم شرحه قبل نمذ كذا في المسند حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك نفسه وقد مضى شرحه أيضا (قوله) باب — والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الى قوله خير) كذا البني ذر

وقد رخص لنا عند الطهر  
اذا اغتسل احدا مان من  
محضها في نية من كست  
أظفار وكأني عن اتباع  
الجنائز قال أبو عبد الله

القسط والكست مثل  
الكافور والقافور نية  
قطعة (باب تلبس الحادة  
ثياب العصب) حدثنا

الثقلبي عن دكين حدثنا عبد  
السلام بن حرب عن هشام  
عن حفصة عن أم عطية

قالت قال النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يحل لامرأة  
تؤمن بالله واليوم الآخر  
أن تتحد فوق ثلاث الاعلى

زوج فانها لا تكحل  
ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا  
فوق عصب وقال الانصاري

حدثنا هشام حدثتنا حفصة  
حدثتني أم عطية نهى النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا تغسل

طيبا الا أدنى طهرها اذا  
طهرت نية من قسط  
واظفار قال أبو عبد الله  
القسط والكست مثل  
الكافور والقافور (باب  
والذين يتوفون منكم  
ويذرون أزواجا الى قوله  
خير)

تغ

٤٧٩/٤

حدثني اسحق بن منصور اخبرنا روح بن عباد حدثنا شبل عن ابن أبي شيحة عن مجاهد الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا قال كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأبائهم والله الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أو زواجهم متاعا إلى الحول غير استخراج فان خرج (٤٤) فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف قال جعل الله لها إتمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة

والأكثر وساق في رواية كريمة الآية بكالها (قوله) حدثني اسحق بن منصور (تقدم في تفسير البقرة) هذا الحديث بهذا السند يثبت هناك ما قبل فيه من تعليق وغيره ووقع هناك اسحق غير منسوب وفسر ابن راهويه وقد ظهر من هذا الطريق أنه ابن منصور وله له كان عنده عنهما جميعا وقوله كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأبائهم كذا الذي ذكره الكشي في وذكروا أبا أمانه نسخة محذوف أي أمر أو أبا أو من العدة معني الإعتداد وفي رواية كريمة واجب على أنه خبر متنازع محذوف قال ابن بطلال ذهب مجاهد إلى أن الآية وهي قوله تعالى يرتضون بأنفسهن أربعة أشهر وعشر أزالت قبل الآية التي فيها وصية لأزواجهن متاعا إلى الحول غير استخراج كما هي قبلها في التلاوة وكان الحامل له على ذلك استشكل أن يكون النسخ قبل المنسوخ رأى أن استعملها يمكن بحكم غير متدافع لجواز أن وجب الله على المعتدة تركض أربعة أشهر وعشر ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول أن أقامت عندهم اهـ لمخصا قال وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا تابعه عليها من الفقهاء أحذيل طبقوا على أن آية الحول منسوخة وإن السكينة تتبع للعدة فلما نسخ الحول في العدة بالأربعة أشهر وعشر نسخت السكينة أيضا وقال ابن عبد البر لم يختلف العلماء أن العدة الحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر وإنما اختلفوا في قوله غير استخراج فالجواب على أنه نسخ أيضا وروى ابن أبي شيحة عن مجاهد في كحديث الباب قال ولم يتابع على ذلك ولا قال أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين في مدة العدة بل روى ابن جريج عن مجاهد في قدرها مثل ما عده الناس فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بعدة السكينة على أنه أيضا شاذ لا يعزل عنه والله أعلم (قوله) مـ مهر البني والنكاح الفاسد البني بكسر الميم وتشديد النون وزن فعل من الدغاء وهو الزنا بتوري في لفظه المذكور والمؤنث قال الكرماني وقل ووزنه فعول لأن أصله بغوى أي بدلت الواو أي ثم كسرت الغين لأجل الاء التي بعدوا والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد أي يشبه من إخلال شرط وأنحو ذلك (قوله) وقال الحسن (هو البصري) إذا تزوج محرمة بتشديد الاء أو المصنعي بفتح الميم والراء وسكون الحاء ينعما وبالضمير وهذا الثاني جزء ابن التين وقال في ذاخرهم (قوله) وهو لا شعر احتراز عما إذا تمدهم هذا التقيد وهو مضمون طابق الترجمة وقال ابن بطلال اختلف العلماء على قولين فمنهم من قال لها السمي ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر (قوله) فرق بينهما بضم أوله (قوله) وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقتها هذا الزور صله ابن أبي شيحة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله وليس لها غيره ومن طريقه الوراء عن الحسن نحوه وقال لها صداقتها أي صداق مثلها ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث \* الأول حديث أبي سعيد وهو ذو عقبة بن عمرو الأنصاري في النهي عن غن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البني

وصية إن شامت سكنت في وصيتها وإن شامت خرجت وهو قول الله تعالى غير استخراج فان خرج من فلا جناح عليكم فائدة كما هي واجب عليها نعم ذلك عن مجاهد وقال عطاه عن ابن عباس نسخت هذه الآية عتد ما عتد أهلها فتعدت حيث شامت وقول الله تعالى غير استخراج وقال عطاه شامت أعتد عند أهلها وسكنت في وصيتها وإن شامت خرجت لقول الله فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن \* قال عطاه ثم جاء المبرات ففسخ السكينة فتعدت حيث شامت ولا سكني لها \* حدثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم حدثني جدي بن نافع عن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن أبيها عن أبيها دعت بطيب فبخت ذراعها وقالت مالي الطيب من حاجة فلو أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر الا تتخذ على بيت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا (باب مهر البني والنكاح الفاسد) وقال الحسن إذا تزوج محرمة وهو لا يشترط فرق بينهما ما أخذت وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقتها

٥٣٤٥ د سن تحفه ٩٩٢٦٦-٥٩٠٠



حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن (٤٣٥) عن أبي مسعود بن أبي الله عنه قال

نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وحلوان الكلبين ومهر البغي

حدثنا آدم حدثنا شعبة

حدثنا عون بن أبي جحيفة

عن أبيه قال لعن النبي صلى

الله عليه وسلم الواشمة

والمستوشمة وأكل الربا

وموصكه ونهى عن ثمن

الكلب وكسب البغي ولعن

المصورين حدثنا علي بن

الحمد أخبرنا شعب عن محمد

ابن جعدة عن أبي حازم عن

أبي هريرة نهى النبي صلى

الله عليه وسلم عن كسب

الامام (باب المهر للمدخل

عليها وكيف الدخول أو

طلقها قبل الدخول

والميسر) حدثنا عمرو بن

زرارة أخبرنا اسمعيل عن

أبي عبد الله عن جبير قال

قلت لابن عمر رجل قدف

أمره أنه قال فخرني الله

صلى الله عليه وسلم بين

أخوتي بالغلان وقال

الله يعلم أن أحدا كاذب

فعل منك يا ثاب فإنا قال

الله يعلم أن أحدا كاذب

فعل منك يا ثاب فإنا فرق

بينهما قال أبو جبير قال

عمرو بن دينار في الحديث

شي لا أرا للتجدة قال قال

الرجل مالي قال المال لك

ان كنت صادقا فقد دخلت

بها وان كنت كاذبا فهو أبعد

وقوله عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن هو ابن الحرث بن هشام في رواية الجسدي عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن الثاني حدث أبي جحيفة في لعن الواشمة الحديث وفهوهي عن عن الكلب وكسب البغي ولعن المصورين الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الامام وقد تقدم شرح الاحادith الثلاثة في آخر السبع قال ابن بطال قال الجهم ومن عقد على محرم وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد لا جناح على تحريم العقد فلم يكن جنالاشبهة بدراهم الحد وعن أبي حنيفة العقد شبهة واحتج له عالوطي جارية له فيها شركة فانهم اجمروا عليه بالافتاق لا حد له للشبهة وأجيب بأن حصته من المال اقتضت حصول الشبهة بخلاف المحرم له فلا حد له فيها أصلا فافترقا ومن ثم قال ابن القاسم من المالكة يجب الحد في وطء المحرمة لا يجب في املوكة والله أعلم (قوله ما المهر للمدخل عليا) أي وجوبه وأستحقاقه وقوله وكف الدخول بشرأى الخلفاء فيه وقد عكس بقوله في حديث الباب فقد دخلت بها على أن من أغلق بابا وأرخت سترا على المرأة فقد وجب لها المهر والصدق وعليها العدة وذلك قال اللب والزاوي وأهل الكوفة وأحمد وسواء ذلك عن عروعي وزيد بن ثابت وعائذ بن حبل وابن عمر قال الكوفيون الخلوقة الصحيحة يجب معها المهر كاملا سواء طوي أو لم يطأ إلا أن كان أحدهما مريضا أو سائما أو محرما أو كانت حائضا فلها النصف وعليها العدة كاملة واحتجوا أيضا بأن الغالب عند اغلاق الباب وأرخا السترا على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام المثنية لما جابت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقاع غالب الغلبة الشهوة وتوقير الداعة وذبح الشافعي وطائفة إلى أن المهر لا يجب كدلا إلا بالجماع واحتج بقوله تعالى وان طلقوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة نصف ما فرضتم وقال ثم طلقوهن من قبل أن تمسوهن فإلكم عليهن من عدة تعتدونها وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين والجبواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب فهو بما استحل من فرجها فلم يكن في قوله دخلت عليها جمعة قال ان يجزأ الدخول يكفي وقال مالك اذا دخل المرأة في بته صدقت عليه وان دخل بها في بيتها صدقت عليها وثقله عن ابن المسيب وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين (قوله أو طلقها قبل الدخول) قال ابن بطال التقدير أو كيف طلقها فإني بذكر الفعل عن ذكر المصدر دلالة عليه (قلت) ويحتمل أن يكون التقدير وكيف الحكم اذا طلقها قبل الدخول (قوله والميسر) ثبت عندنا في رواية والتقدير وكيف الميسر وهو موقوف على الدخول أي اذا طلقها قبل الدخول وقبل الميسر ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعد بن جبير عنه في قصة الملاعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب اللعان (قوله ما الملاعة التي لم يفرض لها القول تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة الى قوله بصير) كذا الاكثر وساقى ذلك في رواية كريمة وساق ابن بطال في شرحه الى قوله وعلى الموسع قدره ثم قال الى قوله تعالون ولم أر ذلك لغيره وهو بعيد أيضا لان المصنف قال بعد ذلك وقوله تعالى وللم طلاق ما تمسوا بالهر وف تقييده في الترجمة بما لم يفرض لها اقد استدله بقوله في الآية أو تفرضوا لهن فريضة وهو مبني منه الى أن التلويح فتنى الجناح عن طلاق قبل

ملك (باب الملاعة التي لم يفرض لها القول تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة الى قوله بصير

١٣١٥٧

١١١١١

٥٣٥٥٥

١١١١١

١١١١١

١١١١١

١١١١١

١١١١١

المسب فلا تمتع لها لانها انقصت عن المسمى فكيف ثبت لها قدر زائد عن فرض لها  
 قدر معلوم مع وجود المسب وهذا أحد قولى العلماء وأحد قولى الشافعى أيضاً وعن أبى  
 حنيفة تختص المتعة من طائفتها قبل الدخول ولم يسم لها صداقاً وقال اللب لا تجب المتعة  
 أصلاً وبه قال مالك واحتج به بعض أتباعه بأنها لم يدر ونعقب بأن عدم التقدير لا يمنع  
 الوجوب كنفقة الترتيب واحتج بعضهم بأن شر محابى قول منع أن كنت محسناً منع أن كنت  
 متقناً ولا دلالة فيه على ترك الوجوب وذهب طائفة من السلف إلى أن لكل مطلقة متعة من غير  
 استثناء وعن الشافعى مثله وهو الراجح وكذا تجب في كل فرقة إلا في فرقة وقعت بسبب منها  
 (قوله وقوله تعالى ولا مطلقات متاع بالمعروف) عمك به من قال بالعموم وخصه من فصل عما  
 تقدم في الآية الأولى (قوله ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الملاءنة متعة حين طلقها  
 زوجها) قد تقدمت أحاديث اللعان متوافاة الطرق وليس في شيء منها اللمعة ذكر فكأنه عمك  
 في ترك المتعة للملاءنة بالعدم وهو مبنى على أن الفرق لا تقع بنفس اللعان فاما من قال انها تقع  
 بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث فطلقها بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم وتقريره  
 وحديثه لم تدخل الملاءنة في عموم المطلقات ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاءنة وقوله فيه  
 وإن كنت كاذباً وقع في رواية الكشمهينى وإن كنت كذبت عليها (خاتمة) أشكل كتاب الطلاق  
 وتوابعه من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على ما في رواية عثمان بن عفان  
 الملق منها ستة وعشرون حديثاً والباقي موصول المكرر منه فيه وفيما مضى اثنتان وتسعون  
 حديثاً والخالص ستة وعشرون حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة  
 وحديث أبى أسيد وحديث سهل بن سعد ثلاثه في قصة الجونية وحديث على أنه تعلم أن القلم  
 رفع عن النائم الحديث وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع وحديثه  
 في زوج بريرة وحديثه كلن المشركون على منزلة اثنين وحديث ابن عمر في نكاح النسيئة وحديثه  
 في نفسه الإيلاء وحديث المروفي شأن سبعة وحديث عائشة كانت فاطمة بنت قيس في  
 مكان وحش وهو معلق وفيه من الآثار عن الصحابة ثن بعدهم تسعون أثراً والله أعلم

\*(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل)\*

كذلك البركة وقد تقدم في رواية أبى ذر والتسنى كتاب النفقات ثم البسلة ثم قال باب  
 فضل النفقة على الأهل وسقط لفظ باب لا يذ (قوله وقول الله عز وجل وبألأنك ماذا  
 ينفقون قل العفو كذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة) كذلك الجمع  
 وقوعه في عند قوله قل العفو وقد قرأ ألا كثر قل العفو بالنصب أى تتفقون العفو أو أنفقوا  
 العفو وقرأ أبو عمرو وقوله الحسن وقد تقدم قل العفو بالرفع أى هو العفو ومثله قولهم ماذا  
 ركب أفرس أى بعير يجوز الرفع والنصب (قوله وقال الحسن العفو الفضل) وضله عبد بن  
 جسد وعبد الله بن أحمد في زيادات الزهد بسند صحيح عن الحسن البصرى وزادوا لم على  
 الكفاي وأخرج محمد بن جيداً أيضاً من وجه آخر عن الحسن قال أن لا يجهد مالك ثم تفقد نال

وقوله والمطلقات متاع  
 بالمعروف حقاً على المتقين  
 كذلك بين الله لكم آياته  
 لعلكم تهتدون \* ولم يذكر  
 النبي صلى الله عليه وسلم في  
 الملاءنة متعة حين طلقها  
 زوجها \* حديثه ضعيف  
 سعيد بن شافعان عن عمرو  
 بن سعيد بن جبير عن ابن عمر  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال للملاءنة حين حسابك  
 على الله أحد كما كذب  
 لاسبيل لك عليها قال يا رسول  
 الله ما لي قال لا مال لك إن  
 كنت صدقت عليها فهو با  
 استحل من فرجها وإن  
 كنت كذبتا فذلك أبعد  
 وأبعد لك منها

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*  
 \*(كتاب النفقات وفضل  
 النفقة على الأهل)

وقول الله عز وجل  
 وبألأنك ماذا ينفقون قل  
 العفو كذلك بين الله لكم  
 الآيات لعلكم تتفكرون  
 في الدنيا والآخرة \* وقال  
 الحسن العفو الفضل

تف

٤٨٠ / ٤

٥٢٥١  
م ن س  
تحفة  
٩٩٩٦

حدثنا آدم بن أبي إياس  
حدثنا شعبة عن عدي بن  
ثابت قال سمعت عبد الله  
ابن زيد الأنصاري عن أبي  
مسعود الأنصاري فقلت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إذا أنفق  
المسلم نفقة على أهله  
وهو يحتسبها كانت له  
صدقة حدثنا اسمعيل قال  
حدثني مالك عن أبي الزناد  
عن الأعرج عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال

٥٢٥٢  
تحفة  
٩٢٨٤٦

الناقص عرف بهذا المراد بقوله الفضل أي ما لا يؤثر في المال فيجعله وقد أخرج ابن أبي حاتم  
من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه بلغه أن معاذ بن جبل ونعيلة سأل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقالا إن لنا رافعا وأباين فاستفق من أموا لنا فزلت وهذا يشين مراد البخاري  
من إيرادها في هذا الباب وقد جاء عن ابن عباس وجماعة أن المراد بانه وهو ما فضل عن الأهل  
أخرجه ابن أبي حاتم أيضا ومن طريق جماعة قال العنوا الصدقة المفروضة ومن طريق علي بن  
أبي طلحة عن ابن عباس العنوا ما لا يشين في المال وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة فلما اختلفت  
هذه الأقوال كان ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ولو كان مرسلنا ثم ذكر في الباب  
أربعة أحاديث الأول حديث أبي مسعود الأنصاري وهو عقبه بن عروة (قوله عن أبي مسعود  
ثابت) تقدم في الإيمان من جملة أخر عن شعبة ابن عدي بن ثابت (قوله عن أبي مسعود  
الأنصاري فقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت قال عن النبي صلى الله عليه وسلم) القائل فقلت  
هو شعبة بنه الأصمعي في رواية من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره إلى أن قال عن  
أبي مسعود فقال قال شعبة فقلت قال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم تقدم في كتاب الإيمان  
عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مر اجعة وذكر المتن مثله وفي المغازي عن مسلم  
ابن إبراهيم عن شعبة عن عدي عن عبد الله بن زيد أنه سمع أبا مسعود البصري عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وذكر أن مختصر اليس فيه وهو يحتسبها وهذا مطلق ما جاء في أن الاتفاق على  
الأهل صدقة كحديث سعد رابع أحاديث الباب حيث قال فيه ومهما أنفق فهو لك صدقة  
والمراد بالاحتساب القصد إلى طلب الأجر والمراد بالصدقة الثواب وإطلاقها عليه مجاز وقرينه  
الاجتماع على جواز الاتفاق على الزوجة الهاشمية مثلا وهو من مجاز التشبيه والمراد به أصل  
الثواب لا في كونه ولا كيفيته ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل الأمقر ونابا للنية ولهذا  
أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذكور في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة وحذف  
المتسدر من قوله إذا أنفق لإرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل وقوله على أهل يحتسب أن يشمل  
الزوجة والأقارب ويحتمل أن يخص بالزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأولى لأن الثواب  
إذا ثبت فمما هو واجب فقبوله في اليس واجب أولى وقال الطبري ما ملخصه الاتفاق على الأهل  
واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها  
صدقة بل هي أفضل من صدقة التطوع وقال المذهب التفقة على الأهل واجبة بالاجماع وإنما  
سمها الشارع صدقة خشية أن ينظروا أن قيامهم بالواجب لأجرهم فيه وقد عرفوا ما في  
الصدقة من الأجر فزعمهم أنها لهم صدقة حتى لا يخرج جواها إلى غير الأهل إلا بعد أن يكفواهم  
ترغبنا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنير تسمية الصدقة من  
جنس تسمية الصدقات تحلة فلما كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجها إليها في اللبنة والتأسيس  
والتحصين وطلب الولد كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء إلا أن الله خص الرجل بالفضل على  
المرأة بالقيام عليها ورفعها علم بذلك درجة فمن جاز إطلاق التحلة على الصدقات والصدقة على  
النفقة الحديث الثاني (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي بس وهذا الحديث ليس في الموطأ  
وهو على شرط شيخنا في تقريب الاستدلال لكنه لم يكن في الموطأ لم يخرج حقه كائنا ما كان

قال الله أنفق يا ابن آدم  
أنفق عليك \* حدثنا يحيى  
ابن قزعة \* حدثنا مالك  
عن ثور بن زيد عن أبي  
الفيث عن أبي هريرة رضى  
الله عنه قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم الساعي على  
الارملة والمسكين كالحجاج  
في سبيل الله أو القائم الليل  
الصائم النهار \* حدثنا محمد  
ابن كثير \* أخبرنا سفيان عن  
سعد بن إبراهيم عن عامر  
ابن سعد عن سعد رضى الله  
عنه قال كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يعودني وأنا  
مريض بمكة فنقلت لى مال  
أوصى به لى كذا قال لا قلت  
فالتطير قال لا قلت فالتلث  
قال التلث والتلث كثيران  
تدعو ورثك أغنياء خيرون  
أن تدعهم عالة يتكففون  
الناس فى أيدىهم - ومهما  
أنفقت فهو لك صدقة حتى  
اللقمة ترفعها فى امرأتك  
ولعل الله يرفعك بتقك بك  
ناس ويضربك آخرون

أخرج من رواية همام عن أبي هريرة \* وقد أخرجه الاسماعيلى من طريق عبد الرحمن بن  
القاسم وأبو نعيم من طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك **(قوله)** قال الله أنفق يا ابن آدم  
أنفق عليك \* أنفق الاولى بفتح أوله وسكون النافى بصيغة الامر بالانفاق والثانية بضم أوله  
وسكون النافى على الجواب بصيغة المضارع وهو عبد الخلف ومنه قوله تعالى وما أنفقتم من  
شيء فيوه يخلفه وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث فى تفسير سورة هود من طريق شبيب  
ابن أبى حمزة عن أبى الزناد فى انشاء حديث وانقطه قال الله أنفق أنفق عليك وقال يدا الله ملائ  
الحديث وهذا الحديث الثانى أخرجه الدارقطنى فى غرائب مالك من طريق سعيد بن داود عن  
مالك وقال صحيح ترويه سعد بن مالك \* وأخرج مسلم الاول من طريق همام عن أبي هريرة  
بلفظ أن الله تعالى قال لى أنفق أنفق عليك الحديث وقره البخارى كالمساقى فى كتاب  
التوحيد وليس فى روايته قال لى فدل على أن المراد بقوله فى رواية البابا ابن آدم النبي صلى الله  
عليه وسلم يحتمل أن يراد جسد آدم ويكون تخصصه صلى الله عليه وسلم بإضافته الى نفسه  
لكونه رأس الناس فوجه الخطاب اليه ليعمل به ويلتزمه وفى تركه تنبيه للنفقة بشئ معين  
ما يشد لى أن الانفاق يشمل جميع أنواع الخير وساقى شرح حديث شعب بن مسعود  
فى التوحيد أن شاء الله تعالى \* الحديث الثالث **(قوله)** عن ثور بن زيد \* فى رواية محمد بن الحسن  
فى الموطأ عن مالك أخبرنى ثور **(قوله)** الساعي على الارملة والمسكين كالحجاج فى سبيل الله كذا  
قال جميع أصحاب مالك عنه فى الموطأ وغيره وأكرهم ساقى على لفظ رواية مالك عن صفوان  
ابن سالم بهر سلام قال وعن ثور بن سعد مثله وساقى فى كتاب الادب عن اسحق بن أبى أويس  
عن مالك كذلك واقتصر أبو قرة نموسى بن طارق على رواية مالك عن ثور فقال الساعي على  
الارملة والمسكين له صدقة بين ذلك الدارقطنى فى الموطأ **(قوله)** أو القائم الليل الصائم النهار  
هكذا للجميع عن مالك بالمثل لكن لا كرههم مثل من بن عيسى وابن وهب وابن بكير فى آخرين  
بلفظ أو كذا يوصون النهار وشوم الليل وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدراودى عن ثور  
بمثل هذا اللفظ لكن قاله بالواو بلا نون أو وساقى فى الادب من رواية القعقعى عن مالك بلفظ  
وأحسبه قال كلفائى لا يفتقر والصائم لا يطرشك المعنى وقد كرهه الاكثر بالمثل عن مالك  
لكن بمعناه فيصملا اختصاص القعقعى باللفظ الذى أورده وعن الساعى الذى ذهب ويحيى  
فى تحصيل ما شفع الارملة والمسكين والارملة بالراه المهملة لى الزوج لها والمسكين تقدم بيانه  
فى كتاب الزكاة وقوله القائم يجوز فى الليل الحركات الثلاث كفى قواهم الحسن الوجه  
ومطابقة الحديث للترجمة من جهة مسكان اتصاف الاهل أى الاقارب بالصدقتين المذكورتين  
فاذا ثبت هذا الفضل لى يفتق على من ليس له بقرىب عن انصاف الوصفين فالنفاق على  
المنصف أولى \* الحديث الرابع حديث سعد بن أبى وقاص فى الوصية الثالث وقد تقدم شرحه  
فى الوصايا والمراد منه هنا قوله ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها فى امرأتك  
وقد أخرجه مسلم من حديث مجاهد عن أبي هريرة فعه دينار أعطيه مسكينا ودينارا أعطيه  
فرقة ودينارا أعطيه فى سبيل الله ودينارا نفقته على أهله قال الدارقطنى أنفقته على أهله  
أعظم أجرا ومن حديث أبى قلابه عن أبى أمامة عن ثور بن رفعة أفضل دينار ينقعه الرجل

٥٣٥٥  
س  
تحفة  
١٢٣٦٦

\*) (باب وجوب النفقة على  
الاهل والعمال) \* حدثنا  
عمر بن حفص حدثنا أبي  
حدثنا الاعشى حدثنا أبو  
صالح قال حدثني أبو هريرة  
رضي الله عنه قال قال النبي  
صلى الله عليه وسلم أفضل  
الصدقة ما ترك غنى والبد  
الطماخير من البد السقلى  
وبداً بغير نعل

دسار يتفق على عياله ويدسار يتفق على داسه في سبيل الله ويدسار يتفق على أصحابه في سبيل  
الله قال ابو قتادة بدأ بالعمال وأى رجل أعظم أجراً من رجل يتفق على عياله يفهمهم ويتفهمهم  
الله قال الطبري السداة في الاتفاق بالعمال يتناول النفس لأن نفس المرء من جله عياله بل  
هى أعظم حقاً عليهم من نفسه عياله اذ ليس لأحد احباً غيره باطلاق نفسه ثم الاتفاق على عياله  
كذلك (قوله باب وجوب النفقة على الاهل والعمال) الظاهر أن المراد  
بالاهل في الترجمة الزوجة وعطف العمال عليهم من العام بعد الخاص أو المراد بالاهل  
الزوجة والأقارب والمراد بالعمال الزوجة والخدم فتكون الزوجة ذكراً مرتين تأكيدا  
لحقها ووجوب نفقة الزوجة تقدم دلالة أول النفقات ومن السنة حديث جابر عند مسلم  
ولعن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ومن جهة المعنى أم المجهوسه عن التكسب لحق  
الزوج وانفق الاجاع على الزوج ولكن اختلافنا في تقديرها فذهب الجمهور الى أنها  
بالكفاية والشافعي وطائفة كما قال ابن المنذر الى أنهما بالامداد ووافق الجمهور في الشافعية  
أصحاب الحديث كل بن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أو الفضل بن عبدان وقال الروابي في  
الحلية هو القياس وقال الزورقي في شرح مسلم ما سألني في باب اذا لم يتفق الرجل فلم أره أن  
تأخذ بعدسة أو باب وعلم بعض الشافعية بأنهم لو قدر الحاجة لم تقط نفقة المرأة بضة  
والغنى في بعض الأيام فوجب الحافة بما يشبهه الدوام وهو الكفاية لا اشترا كهما في الاستقرار في  
الدمع وشوقه قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم فاعتبروا الكفاية بها والامداد معتبرة  
في الكفاية ويحدث في هذا الدليل أنهم جمعوا الاعتراض عنه وبأنهم لو أكلت معه على العادة  
سقطت بخلاف الكفاية فذهب ما والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ولا سيما وقد نقل  
بعض الأئمة الاجماع النعلى في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه  
(قوله أفضل الصدقة ما ترك غنى) تقدم شرحه في أول الزكاة وإن اختلاف ألفاظهم وكذا قوله  
والبد السقلى وقوله وابدأ بغير نعلين يجب عليك نفقته يقال حال الرجل أهله اذا ما منهم أى  
قام على احتاجون السهم من قوت وكسوة وهو أمر يتقدم ما يجب على ما لا يجب وقال ابن المنذر  
اختلف في نفقة من بلغ من الاولاد لاملاله ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الاولاد  
أطفالا كانوا أو بالغين انه تأوذاً انما لم يكن لهم أموال يستغنون بها وذهب الجمهور الى ان  
الواجب ان يتفق عليهم حتى يبلغ الذكراً وتزوج الاثمة لا نفقة على الاب الا ان كانوا زنى فان  
كانت لهم أموال فلا وجوب على الاب وألحق الشافعي والداؤدوان سفلى والداؤد في ذلك وقوله  
تقول المرأة وقع في رواية للنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح بن عيسى  
من أعمال رسول الله قال امرأ تلك الحديدة وهو وهم والصواب ما أخرجه هون وجه آخر عن  
ابن عجلان به وفيه فسل أبو هريرة من تقول بأنها هريرة قد عتك بهذا بعض الشرع وعقل عن  
الرواية الأخرى ورجح ما فهمه مما أخرجه الدارقطني من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها أطعمنى ولا تجعقني لا حفظ  
عاصم شيئاً والصواب التفصيل وكذا وقع للاسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند  
حديث الباب قال أبو هريرة تقول امرأ تلك الخ وهو معنى قوله في آخر حديث الباب لاهذا من كيس

أبي هريرة ووقع في رواية الاسماعيلي المذكورة قالوا يا باهرية سئى تقول من رأيتك أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا من كبسى وقوله من كبسى هو بكسر الكاف لا كثرأى من حاصله إشارة إلى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ووقع في رواية الاصيلي بفتح الكاف أى من فطنته (قوله تقول المرأة أمان أن تطلع منى) في رواية النسائي عن محمد بن عبد العزيز عن - فخص بن غياث بسند حديث الباب أمان أن تنفق على (قوله) ويقول العبد أطمعنى واستعملنى) في رواية الاسماعيلي ويقول خادمك أطمعنى والافيعنى (قوله) ويقول الابن أطمعنى إلى من تدعنى) في رواية النسائي والاسماعيلي تكفى وهو بمعنى واستدل به على أن من كل من الاولاد مال أو حرفة لا يجب نفقته على الاب لان الذى يقول إلى من تدعنى انما هو من لا يرجع إلى شئ سوى نفقة الاب ومن له حرفة أو مال لا يحتاج إلى قول ذلك واستدل بقوله أمان أن تطلع منى وأمان أن تطلق منى قال يفرق بين الرجل وامرأه إذا عسر بالنفقة واختارت فراقه وغرغ قول جمهور العلماء وقال الكوفيون بلزمتها الصبر وتعلق النفقة بخدمته واستدل بالجمهور بقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وأجاب المخالف بأنه لو كان الفرق واجبا لما جاز الانقاء إذا رضيت ورد عليه بأن الاجماع دل على جواز الانقاء إذا رضيت فبقى ما عدا على عموم النهى وطعن بعضهم فى الاستدلال بالآية المذكورة بأن ابن عباس وجاعة من التابعين قالوا انزلت فيمن كان بطلان فإذا كادت العدة تنقضى راجع والجواب أن - فاعتدتم ان العدة بعموم اللفظ حتى تمسكوا بحديث جابر بن سمرة اسكنوا في الصلاة لتزل رفع البدن عند الركون مع أنه انما ورد في الإشارة لا الايدي في التمسك بالسلام على فلان وفلان وشماتتمسكوا بالسب واستدل الجمه ورأبضا بالقياس على الرقيق والحيوان فان من أعسر - لاتفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقا والله أعلم ﴿ (قوله) باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال) ذكر فيه حديث عمرو وهو مطابق لركن الترجمة الاول وأما الركن الثانى وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر في أول وجهه أخذ من الحديث ولا رأيت من تعرض له ثم رأيت أنه يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لان مدة دار نفقة السنة انما عرفت منه فوز بهما على أيام السن فتعريف حصص كل يوم من ذلك فكانه قال لكل واحد في كل يوم درهمين من الغل المذكور والاصل في الاخلاق التسوية (قوله حديث محمد بن سلام) - كذا في رواية كريمة ولا كثر حديث محمد بن محمد حسب (قوله) قال في معمر قال في النورى) هذا الحديث مما عفا ابن عينية - سمعنا من الزهرى فرواه عنه بواسطة معمر وقد رواه أيضا عن عمرو بن دينار عن الزهرى باتم من سياق معمر وتقدم في تفسير سورة الحشر وأخرج جمعا الحديث وأجحد في مستديم ما عن سفيان عن - وهو عمرو بن دينار جميعا عن الزهرى وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدها عن يحيى ابن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهرى ولكنه لم يلقظ - وقد أخرج ابن يحيى بن راهويه رواية معمر مفرقة عن سفيان عن الزهرى بالنظر فان يتفق على أهله نفقة سنة من مال في الضرب ويحمل ما بقى في انكرا ع والسلاح وقد أخرج مسلم الحديث مطولاً من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى وفي كل من الاسنادين رواية الاقران فان ابن عينية عن معمر مرقبان وعمرو بن دينار عن الزهرى كذلك ويؤخذ منه المذاكره بالعلم واقفا العالم المسئلة على نظيره

تقول المرأة أمان أن تطلع منى وأمان أن تطلق منى ويقول العبد أطمعنى واستعملنى ويقول الابن أطمعنى إلى من تدعنى فقالوا يا باهرية جمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كبسى أى هريرة حدثنا معمر بن عفير قال حدثني الثابت قال حدثني عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير الصلوة ما كان عن ظهر غنى وأبدأ بغيره (باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال) - حديث محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن عيينة قال - أنى معمر قال في النورى - دل سبع في الرجل يجمع لأهله قوت سنتهم أو - لسنة قال معمر ولم يحضرنى ثم ذكرت حديثا حديث ابن شهاب الزهرى عن مالك بن أوس عن عروضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان يبيع فضله في التصرف ويحس لاهله قوت مستهم .<sup>١</sup> حده ثمانه مدين بن عمر قال حدثني اللث قال حدثنا عجيل عن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أنس بن الحذيثان وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر في كرام حدينه فأنطقت حتى دخلت على مالك بن أنس فساأته فقال مالك أنطقت حتى أدخل على عذرة أم جبير فاقضال هل في عثمان وعبد الرحمن واليزيد وسهيد بن أنس قال نعم فأنزلهما قال فدخلوا وسلبوا خيلوا ثم أتت برافقا فقال لعمر هل لك في علي وعباس قال نعم فأذن لهما فاجلدا خلاسا وجلسا فقال عباس بأمر المؤمنين اقض بيني وبين هذا فقال له طه عثمان وأجابه بأمر المؤمنين اقض بينهما وأرجأ أحدهما من الآخر فقال عاتقوا وأشدكم الله الذي به تقوم الساعة والارض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ماتركا صدقة يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قال له طه قال ذلك فأقبل عري على وعباس فقال أنشدكم بالله هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قالوا ذلك قال عري (٤١) أحدكم عن هذا الامران الله كان خص

ليستخرج ما عدا من الحفظ وتثبت معروضا فيه لئلا يكون اعترافه أنه لا يحضر الذي في  
 المسئلة شيئا لم يذكرها أخيرا بالواقعة كما هي ولم يأت بمائة قدم (قوله) كان يسع فخل في  
 الضرب ويحس لاهله قوت سنهم كذا ورد مختصرا في اسم الصنف الحديث بطوله من طريق  
 عقل عن ابن شهاب الزهري وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل فرض الجنس قال ابن دقيق  
 العيد في الحديث جواز الادخار لاهل قوت سنة وفي السابق ما يؤخذ منه الجمع بين حديث  
 كان لا يدخر شيئا لقد يجهل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره ولو كان في ذلك  
 مشاركة لكان المعنى انهم المقصد بالادخار ونحوه لو لم يوجد ما يدخر قال والمساكون على  
 لسان الطبري في جمعاؤه وبهم ما زاد على السنة خارج عن طريقه التوكل انتهى وفيه إشارة  
 الى الرد على الطبري حيث استدلى بالحديث على جواز الادخار طلاقا خلافا لمنع ذلك في الذي  
 نقله الشيخ فقيده السنة استماعا للخبر اوله لكن استدلال الطبري قوي بل التقيد بالسنة انما  
 جامعا من ضرورة الواقع الذي لا يمكن دخوله بل يحصل الامن السنة الى السنة لأنه كان امانا  
 واما شعرا فلقد رأت شيئا مما يدخره كان لا يحصل الامن سنتين الى سنتين لاقتضي الحال جواز  
 الادخار لاجل ذلك والله اعلم ومع كونه على ما قلناه عليه وسلم كان يجهس قوت سنة لعلها تفكنا في  
 طول السنين فبما اقتضت منهن بل رده عليه ويعوضهم عنه وذلك ما كان عليه وسلم ودرعه  
 مروه على في شعرا اقتضت هذه الحاجة واخفى في جواز الادخار قوتان بشرية من الوق قال  
 عاص الحازمي قوموا واحبوا هذا الحديث ولا تجعلوا له امانا كما من مغل الارض ومنته قوم  
 الا ان كان لا يضرب بالعموم وهو متجه ارفاقا بالناس ثم يحل هذا الاختلاف اذ لم يكن في حال  
 الضيق والافلا يحوز الادخار في تلك الحالة أم لا ﴿ قوله ﴾ نفقة المرأة اذا  
 غاب عنها زوجها ونفقة الولد ذكره حديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وسألت

(٥٦ - فتح الباري سمح) فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو بكر فعمل فيها ما عمل به فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاحتها عندنا فقبل على علي وعباس وعز أن ابن أبي بكر كذا وكذا والله يعلم أنها فيها صادق بار راشد نابع للحق ثم توفي الله أب بكره فقلت أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأب بكر فقبضتها مستعيناً على فعل فيها ما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بكر ختماني وكلتكم واحد وأمر كل جميع جنتي فإني نبيكم من ابن أخيك وأني هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها فقلت أن شئت ما دفعته إلى الكل إلا أن عليكم عهد الله وميثاقه لعلنا فيها ما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامل به فيها أبو بكر وما عملت به فيها من ذلك ولم أوال ولا خلاكم كما هي فيها فافعلوا الدفعا الينا بذلك فدفعتها السكينة ذلك أنشدكم بالله هل دفعتها إليهم بذلك فقال الرهط نعم قال فأقبل على علي وعباس فقال أنشدكم بالله هل دفعتها إليكم بذلك قالوا نعم قال فقلت أني قضاء غير ذلك فوالذي بالله تقيم السما والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة فإن عجزت عنها فادفعوها فإنما أن كتبكم بها (باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها وسجوا نفقة الولد) \*

حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله (٤٤٤) أخبرنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

جاءت هند بنت عتبة فقالت

يا رسول الله ان أناسا قبيان

رجل مسكين فهل على حرج

أن أطعم من الذي له عيالنا

قال لا إلا بالمعروف حدثنا

يحيى حدثنا عبد الرزاق عن

معمر عن عمام قال سمعت

أبا هريرة يرضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال إذا أنفقت المراء من

كسب زوجهما من غير أمره

فله نصف أجره (باب)

والوالدان يرضعن أولادهن

حولين كاملين إن أراد أن يتم

الرضاعة إلى قوله بصير

\* وقال وجده وفصالة ثلاثون

شهرًا وقال وإن تملستم

فسترضع له أخرى لسنفق ذو

سعة من سعة ومن قدر عليه

رزقه إلى قوله بعد عشر يسرا

\* وقال يونس عن الزهري

نهي الله تعالى أن تنضار

والدة ولدها وذلك أن تقول

والدة ذات مرضعة وهي

أمثلة له غذاء وأشفق عليه

وأرقق من غيرها فلا يسرها

أن تأتي بعد أن يعطيهما من

نفسه ما جيل الله عليه

وليس للمولود له أن ينضار

بولده والله يفتعها أن ترضعه

ضراؤها إلى غير هذا فلا

جناح عليها ما أن يسترضعها

عن طيب نفس والوالد والدة

فإن أراد أن يرضع

منها وتشاو فلا جناح عليه ما بعد أن يكون ذلك عن تراض منها وتشاو وفصالة قطامه

شرح بعد أربعة أبواب وحديث أبي هريرة إذا أنفقت المراء من كسب زوجها وقدم شرحه في آخر النكاح (تنبيه) وقعت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النبي (قوله باب) والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين إلى قوله بصير كذا لا يدرى ولا أكثر وفي رواية كربة إلى قوله بما تعلمون بصير (وقال وجده وفصالة ثلاثون شهرًا) وقال وإن تملستم فسترضع له أخرى لسنفق ذو سعة من سعة قبل ذلك الآية الأولى على إيجاب الاتفاق على المرضعة من أجل إرضاعها والولاء سواء كانت في العصمة أم لا وفي الثانية الإشارة إلى قدر المدة التي يجب ذلك فيها وفي الثالثة الإشارة إلى مدة الاتفاق وأنه بالنظر لحال المنفق وفيها أيضا الإشارة إلى أن الإرضاع لا يتحقق في الامم وقد تقدم في أوائل النكاح باب لإرضاع بعد حولين البحث في معنى قوله تعالى وجده وفصالة ثلاثون شهرًا وأخرج الطبري عن ابن عباس أن إرضاع الحولين مختص بمن وضعت لسته أشهر فيهما وضعت لكثر من ستة أشهر نقص من مدة الحولين تسكيبه قوله تعالى وجده وفصالة ثلاثون شهرًا وتعقب من زاد جعلها على ثلاثين شهرًا فإنه يلزم إسقاط مدة الرضاعة ولا قال به الصحيح أنهم يجوزون على القلب وأخذ من الآية الأولى والثانية أن من ولد لسته أشهر فغافقها التحق بزوج (قوله وقال يونس) هو ابن يزيد وهذا لا نزاع له ابن وهب في جامع عن يونس قال قال ابن شهاب فذكر كره إلى قوله وتشاو وأخرجه ابن جرير عن طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه وقوله ضراؤها إلى غيرها يتحقق معناها أي منعها من نهي الإرضاع غيرها فإذا رضيت فليس كذلك ووقع في رواية عقيل والوالدان أسبق برضاع أولادهن وليس للولدة أن تنضار ولها فتأى برضاعه وهي تعطى عليه ما يعطى غيرها وليس للمولود له أن ينزع ولده منها ضراؤها وهي تقبل من الأجر ما يعطى غيرها فأتى أراد أن يفصل الولد عن تراض منها وتشاو ودون الحولين فلا بأس (قوله في آخر الكلام فصالة قطامه) هو نفسه ابن عباس أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما والفصل مصدر يقال فاصلته أفأصله مفأصله وفصلا إذا فارقته من خاطئه كانت بينهما وفصال الولد منع من شرب اللبن قال ابن بطال قوله تعالى والوالدان يرضعن لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر لما فيه من الإلزام كقولك حسبك درهم أي كسب درهم قال ولا يجب على الولدة إرضاع ولدها إذا كان أبوها حيا وسرا بدليل قوله تعالى فإن أرضعن لكم فأنجنهم قال وإن تعلسن ثم فسترضع له أخرى فدل على أنه لا يجب عليها الإرضاع ولدها وولد على أن قوله والوالدان يرضعن أولادهن سبق للمبلغ غاية الرضاعة التي مع اختلاف الولدين في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا (قلت) وهذا أحد القولين عن ابن عباس أخرجه الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عنه وعن ابن عباس أنه مختص بمن ولدت لسته أشهر كما تقدم فرياً أخرجه الطبري أيضا سند صحيح إلا أنه اختلف في وصله أو وقفه على عكرمة وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الإرضاع وإن لا رضاع بعدهما أخرجه الطبري أيضا ورجاله أثبت إلا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس ثم أخرج بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال ما كان من رضاع بعد الحولين فلا رضاع وعن ابن عباس أيضا سند صحيح مثله ثم أسند عن قتادة قال كان إرضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله تعالى إن أراد أن يرضع والقول الثاني هو الذي عول عليه البصري ولهذا ذهب الآية



٥٣٦١

د م

تحفة

١٠٢١٠

﴿باب عمل المرأة في بيت زوجها﴾ حدثنا ما سعد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى حدثنا علي أن فاطمة عليها السلام أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في بيدها من الرحي وبلغها أنه جاءه رقيق فلم تصادفه فذكرت ذلك عائشة فلما جاء أخبرته عائشة قال بخاءنا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبنا اتقوم فقال علي مكانك بخاء فقد عيبني وبينها حتى وجدته برد قدمه على بطني فقال ألا أدلك على خير مما سألتها إذا أخذت مضاجعك أو أو تمالى فراشك فبها ثلاثا وثلاثين واحدا وثلاثين وثلاثين وكبراً أربعاً وثلاثين فهو خير لك مما من خادم ﴿باب خادم المرأة﴾

الاولى الآية الثانية وهي قوله تعالى وجده وفصله ثلاثون شهرا وما جزم به ابن بطال من ان الخبر بمعنى الامر هو قول الاكثر لكن ذهب جماعة الى أنها خبر عن المشروعية فان بعض الودائع يجب عليهن ذلك وبعض لا يجب كاسياني بيته فليس الامر على عومه وهذا هو السرفي المدول عن التصريح بالانزام كأن يقال وعلى الودائع ارضاع اولادهن كما جاء بعده وعلى الواثر مثل ذلك قال ابن بطال وأكبر أهل التفسير على أن المراد بالودائع هنا المبتونات المطاقت وأجمع العلماء على أن أجره الرضاع على الزوج إذا خرجت المطلقة من العدة والام بعد البتة ونية أولى بالرعاية الا ان وجد الاب من يرضع له بدون ماسأت الا أن لا يقبل الولد غيرها فخير بأجره ثلها وهو موافق للمنفق ولحناء بن الزهري واختلقوا في المتزوجة فقال الشافعي وأكثر الكوفيين لا يلزمها الرضاع ولها وقال مالك وابن أبي ليلى من الكوفيين يجبر على ارضاع ولدا مادامت متزوجة والودائع الفالون بأنها لا تجبر بأن ذلك ان كان لحرمه الولد فلا يجبه لانها لا تجبر عليه اذا كانت مطلقة ثلاثا بالاجماع مع أن حرمة الولدية مع جودته وان كان لحرمه الزوج لم يجبه أيضا لانه لو أراد أن يستجدها في حق نفسه لم يكن له ذلك ففي حق غيره أولى اه ويمكن أن يقال ان ذلك لحرمه مباح جمعا وقد تقدم كثير من سباحث الرضاع في أوائل التكمال والله أعلم ﴿قوله ما﴾ عمل المرأة في بيت زوجها أورد فيه حديث علي في طلب فاطمة الخادم واجتمع منه قوله في تشكو اليه ما تلقى في بيدها من الرحي وقد تقدم الحديث في أوائل فرض الخس وان شرجه بأقنى في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وسأذكره تأملا بما يتعلق بهذا الباب في الباب الذي يليه ويستقدم قوله ألا أدلك على خير مما سألتها الذي يلزم ذكره ان يعطى قوة أعظم من القوة التي يعطى له الخادم أو تسهل الامور عليه بحيث يكون تعاطيه أموره أسهل من تعاطي الخادم لها هكذا استنبطه بعضهم من الحديث والذي يظهر أن المراد ان نفع التسبيح مختص بالدار الآخرة ونفع الخادم مختص بالدار الدنيا والآخرة خير وأبقى ﴿قوله ما﴾ خادم المرأة أى هل يشرع ويلزم الزوج اخذها إذا كرهه حديث علي المذكور في الذي قبله وسبقه أخص منه قال الطبري يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاقة من النساء على خدمة مائة خير وأطعن وأغبر ذلك ان ذلك لا يلزم الزوج اذا كان معه وفاء أن مثلها بل ذلك بنفسه ووجه الاخذ أن فاطمة لما سألت أباها صلى الله عليه وسلم الخادم لم يأمر زوجها بأن يكفها ذلك اما اخذها ما أو استغفار من يتوم بذلك أو تساعطى ذلك بنفسه ولو كانت كفها بذلك الى على لأمره كما أمره أن يسوق اليها صداقه قبل الدخول مع أن يسوق الصداق ليس واجب اذا رضيت المرأة أن تؤخره فكيف بأمره بما ليس واجب عليه ويترك أن يأمره بالواجب وحكي ابن حبيب عن أبيه عن ابن الماحشون عن مالك أن خدمة البيت تنزيم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا كان الزوج معسرا قال ولذلك أزم النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بالخدمة الباطنة وعلى ابنا الخدمة الظاهرة وحكي ابن بطال أن بعض الشيوخ قال لا نعلم في شيء من الاستبراء أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة وانما جرى الامر بينهم على ما تارفعوه من حسن العشرة وجبل الاخلاق وأما ن تحير المرأة على شيء من الخدمة فلا أسهل له بل الاجماع منه قدي على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها ونقل

حدثنا الحميدي حدثنا  
سفيان حدثنا عبد الله بن أبي  
يزيد مع مجاهد - حدث عبد  
الرحمن بن أبي ليلى يحدث  
عن علي بن أبي طالب أن  
فاطمة عليها السلام أتت  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
تسأله خادما فقال ألا أخبرك  
ما هو خير لك منه تعجب  
الله عند مناسك ثلاثا  
وثلاثين وتحمد من الله  
ثلاثا وثلاثين وتكبر من الله  
أربعما وثلاثين ثم قال  
سفيان أحدها من أربع  
وثلاثين فأتى كتهما بقليل  
والله صدين قال ولا لالة  
صفين (باب خدمة الرجل  
في أهله) - حدثنا محمد بن  
عزرة حدثنا شعبة عن  
الحكم بن عتيبة عن إبراهيم  
عن الأسود بن زيد سألت  
عائشة رضي الله عنها ما كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يضع في البيت قالت كان  
يكون في مهنة فإذا ما سمع  
الأذان خرج \* (باب إذا لم  
يقف الرجل فلم أره أن  
تأخذه بغير علم ما يكفها  
ولدها بالمعروف) - حدثني  
محمد بن المنذر - حدثني يحيى  
عن هشام قال أخبرني أبي  
عن عائشة أن هذا بنت  
عتبة قالت يا رسول الله

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

٥٧١٢

الطحاوي الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته فدل على أنه يلزمه نفقة  
الخادم على حسب الحاجة إليه وقال الشافعي والكرفوني يرض لها ولو نادى بها النفقة إذا  
كانت ممن تخدّم وقال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن يرض لها ولو نادى بها إذا كانت خطيرة  
وشذّ أهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة وحجة الجماعة قوله  
تعالى وعاشروهن بالمعروف وإذا احتاجت إلى من يخدمها فاستعمر ليعاشرهن بالمعروف وقد  
تقدم كثير من مباحث هذا الباب في باب الغيرة من أواخر السكاح في شرح حديث أسماء بنت  
أبي بكر في ذلك \* (قوله ما) خدمة الرجل في أهله أي نفسه (قوله كان  
يكون) سقط لفظ يكون من رواية المسنّي والدرسخي وقد تقدم ضبط المهنة وأنه يفتح الميم  
ويجوز كسرهما في كتاب الصلاة وقال ابن التين ضبط في الأمهات بكسر الميم وضبطه الهروي  
بالفتح وسكني الأزهري عن شمر بن منبج أنه كسرهما خطأ (قوله فإذا سمع الأذان خرج)  
تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة  
\* (تيسره) - وقع هنا التثنية وحده ترجمة باب هل يلزم من أي سلامة وبعده الحديث  
الآخر في باب وعلى الوارث مثل ذلك بسندده ومنه والراجح ما عند الجماعة \* (قوله  
باب) إذ لم يبق الرجل فلم أره أن تأخذه بغير علم ما يكفها وولدها بالمعروف) أخذ  
المصنف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى لأنه دل على جواز الأخذ بكلمة النفقة  
فكذا يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الامتناع (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان وهشام  
هو ابن زروة (قوله أن هذا بنت عتبة) كذا في هذه الرواية عندنا بالصرف ووقع في رواية  
الزهري عن عروة المماضة في المطامير بغير صرف هذه بنت عتبة بن ربيعة أي ابن عبد شمس بن عبد  
مناف وفي رواية الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام أن هذا أم معاوية وكانت ههنا تفل  
أبوها عتبة ومعاوية وأخوها الوليد يوم بدر حتى علموا فلما كان يوم أحد وقعت حزة فمات بذلك  
وعمدت إلى بطنه فشفته وأخذت كبده فلا كتّم أمّ لفظتها فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان  
مكة مسلما بعد أن أسره نزل النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فاجارها العباس غضبت هند  
لأجل إسلامه وأخذت بلبسته ثم أتته بعد استقرار النبي صلى الله عليه وسلم بمكة جاءت فأسألت  
وبابت وقد تقدم في أواخر المناقب أنها قالت لها يا رسول الله ما كان على ظهرك الأرض من أهل  
خبياء أحب إلى أن يذلوا من أهل خبياء وما على ظهرك الأرض اليوم خبياء أحب إلى أن يذروا  
من أهل خبياء فقال أيضا والذي نفسي بيده ثم قالت يا رسول الله أتأبى أن أسفياك الخ وذكر ابن  
عبد البر أنها ماتت في الحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبو خنافة والمأبى بكر الصديق وأخرج ابن  
سعد في الطبقات ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك فروي عن الواقدني عن ابن أبي سبرة عن عبد الله  
ابن أبي بكر بن حزم أن عراستهم معاوية على علم أخيه فزيرل وأبى الله حتى قتل واستخلف  
عثمان فأقره على علمه وأقره بولاية الشام جميعا وخصّ أبو سفيان إلى معاوية وبوعمة أشاء عتبة  
وعنيسة فكانت هند إلى معاوية قد تقدم أولك وأخوالك فأجل أبالك على فرس وأعطه  
أربعة آلاف درهم وأجل عتبة على بعل وأعطه ألفي درهم وأجل عنيسة على جبار وأعطه  
ألف درهم ففعل ذلك فقال أبو سفيان أشهد بالله أن هذا من رأي هند (قلت) كان عتبة منها

وعنده من غيرها أنه عاتكة بنت أبي أزيهر الأزدي وفي الإسماعيل للمداني أنها عاشت بعد وفاة أبي سفيان فإنه ذكر قصة فيها أن رجلا سأل معاوية أن يوجه أمه فقال إنها قتلت عن الولد وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنين وثلاثين (قوله إن أبي سفيان) هو مخبر بن حرب بن أمية بن عبد شمس وزوجها وكان قد رأس في قرين بعد وقعة بدر وسارهم في أحد وساق الأحزاب يوم الخندق ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم مبسوطا في المغازي (قوله رجل شحيح) تقدم قبل ثلاثة أبواب رجل مسيك واختلف في ضبطه فالأكثر بكسر الميم وثالثه السين على المبالغة وقيل يوزن شحيح قال النووي هذا هو الأصح من حيث اللغة وإن كان الأول أشهر في الرواية ولم يظهر لي كون الثاني أصح فإن الآخر مستعمل كثيرا مثل شريب وسكر وإن كان الخفيف أيضا فهو عسالة لكن المشدداً بلغ وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الاختصاص حيث قال المشهور في كتب اللغة الفصح والخفيف وفي كتب المحدثين الكسر والتشديد والفتح الجمل مع حرص والفتح أعم من الجمل لأن الجمل يخص غنى المال والفتح بكل شيء وقيل الشح لازم كالطبع والجمل غير لازم قال القرطبي ما تردده وصف أبي سفيان بالفتح في جميع أحواله وانما وصفت حاله معه وأنه كان يقتصر عليهم وعلى أولاده وهذا لا يستلزم الجمل مطلقا فإن كثيرا من الرؤساء جعل ذلك مع أهله ويوزر الأجانب استئلافهم (قالت) وورد في بعض الطرق لقول هند هذا سبب بأنني ذكرت شيئا (قوله الإمام أخذت منه وهو لا يعلم) زاد الشافعي في روايته سرافيل على في ذلك من شيء ووقع في رواية الزهري فهل على حرج أن أطعم من الذي له عائلنا (قوله فقال خذ ما يكفك وادك) بالمعروف في رواية شعبة عن الزهري التي تقدمت في المطالب لارج عبدك أن تطعمهم بالمعروف قال القرطبي قوله خذ أمر المباحة بدليل قوله لارج والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة وأنه الكفاية قال وهذا المباحة وإن كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة بمعنى كانه قال ان ضح ما ذكرته وقال غيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم علم صدقها فيما ذكرته فاستغنى عن التقيد واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يبغيه إذا كان على وجه الاستقناء والاشتكاء ونحو ذلك وهو أحد المواضع التي يساح فيها الغيبة وفيه من القوائد جواز ذكر الإنسان بالنسبة تنظيم كالحب والكنية كذا قبل وفيه نظر لأن أبي سفيان كان مشهورا بكنية دون اسمه فلا بد من قولها أن أبي سفيان على إرادة التظيم وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر وفيه أن نسب إلى نفسه أمر اعيايه فيه غضاضة فليقر به بما يقيم عند ذلك وفيه جواز استماع كلام الأجنبية عند الحكم والافتاء عندهم يقولون صومنا عورة ويقول جازنا بالضرورة وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة لا يملكه قال القول قول الزوج أنه متفق لكلفت هذه البينة على إثبات عدم الكفاية وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق النسيان القضاء وفيه وجوب نفقة الزوجة وأنهم مقدرين بالكفاية وهو قول أكثر العلماء وهو قول الشافعي حكاه الجويني والمشهور عن الشافعي أنه قد روي بالامداد في الموسر كل يوم مدان والمتوسط مد ونصف والمعسر مد ونصف روي بالامداد رواية عن مالك أيضا قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث جعل على أصحابنا (قلت) وليس صريحا في الرد عليهم لكن التقدير بالامداد يحتاج إلى دليل فإن ثبت حلت الكفاية في حديث الباب على القدر

إن أبي سفيان رجل شحيح  
وليس يعطيك شيئا يكفك  
وولدي الإمام أخذت منه  
وهو لا يعلم فقال خذ  
ما يكفك وولدي بالمعروف

المقدم الامداد فكأنه كان يعطيها وهو موسر ما يعطى المتوسط فأذن لها في أخذها لتكسبه وقد  
 تقدم الاختلاف في ذلك في باب وجوب النفقة على الأهل وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة  
 وهو قول الحنفية واختار الخصاص منهم أنها معتبرة بحال الزوجين معاً قال صاحب الهداية  
 وعليه الفتوى والحنفية ختم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية إلى هذا الحديث وذهب  
 الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكها الآية وهو قول بعض الحنفية وفيه وجوب نفقة الأولاد  
 بشرط الحاجة والأصح عند الشافعية اعتبار الصغر أو الزمانة وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على  
 الزوج قال الخطابي لأن أباسنيدان كان رئيس قومه ويعبد أن يمنع زوجته وأولاده النفقة  
 فكأنه كان يعطيها قدر كفايتها ولدهادون من يخدمهم فأضاف ذلك إلى نفسها لأن خادمها  
 داخل في جناتها (قلت) ويحتمل أن يتمسك بذلك بقوله في بعض طرقه أن أطعم من الذي له عيالنا  
 واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيراً وتعقب بأنهم واقعة عين  
 ولا غوم في الأفعال فيجسم أن يكون المراد بقوله يأتى بعضهم أي من كان صغيراً أو كبيراً زماناً  
 لا جمعهم واستدل به على أن من له عذغيره حتى وهو عاجز عن استيفائه جازله أن يأخذ من ماله  
 قدر حقه بقوله هو قول الشافعي وجاعة وتسمى مسئلة النضر والراجح عندهم لا يأخذ غير  
 جنس حقه إلا إذا تضر جنس حقه وعن أبي حنيفة المتع عنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من  
 غير جنس حقه إلا أحد التقدين بدل الآخر وعن مالك ثلاث روايات كهذه الآراء وعن أحمد  
 المتع مطلقاً وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص والملازمة قال الخطابي  
 يؤخذ من حديث هناد جواز أخذ الجنس وغير الجنس لأن منزل الشحج لا يجمع كل ما يحتاج إليه  
 من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة وقد أطلق لها الإذن في أخذ الكفاية من ماله  
 قال ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى وأنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي (قلت)  
 ولادالة فيه لما ادعاه من أن بيت الشحج لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه لأنها تفت الكفاية  
 مطلقاً فتأول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ودعواه أن منزل الشحج كذلك مسألة  
 لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك والذي يظهر من ساق القصة أن منزله كان فيه كل ما  
 يحتاج إليه إلا أنه كان لا يمكنه الأمن القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك  
 بغير علمه وقد وجه ابن التبرقوله أن قصة هند دالة على أن صاحب الحق أن يأخذ من غير  
 جنس حقه بحيث يحتاج إلى التقويم لانه عليه الصلاة والسلام أذن له أن تفرض لنفسها  
 وغناها قدر الواجب وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعسر واستدل به على أن للمرأة  
 مدخل في القسام على أولادها وكذا هو الاتفاق عليهم وفيه اعتماد العرف في الأمر والى  
 لا تحدد فيها من قبل الشرع وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافاً لما أنكر  
 ذلك لفظاً وعمل بمعنى كالشافعية كذا قال والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه  
 النص الشرعي وأما برشد النص الشرعي إلى العرف واستدل به الخطابي على جواز القضاء على  
 الغائب وسأبقى في كتاب الأحكام أن البخاري ترجم القضاء على الغائب وأورد هذا الحديث  
 من طريق سفيان الثوري عن هشام بلطف أن أباسفان رجل شحج فأجأ أن يأخذ من ماله قال  
 خذ ما يكفيني وولدي المعروف وذكر النووي أن حاشا من العلماء من أصحاب الشافعي ومن

غرهم استدلوهم هذا الحديث لذلك حتى قال الرافي في القضاء على الغائب احتج أصحابنا على  
 الخفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هندو كان ذلك قضاهم النبي صلى الله عليه وسلم على  
 زوجها وهو غائب قال النووي ولا يصح الاستدلال لان هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان  
 حاضرا بها وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد واستتر الا بقدر علمه أو معززا  
 ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء وقد وقع  
 في كلام الرافي في عدة مواضع أنه كان افتاء ١١ واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقول هند  
 لا يعطيني اذلو كان حاضرا قالت لا يتفق على لان الزوج هو الذي يباشر الاتفاق وهذا ضعيف  
 لجواز أن يكون عادة أن يعطيا جله وياذن لها في الاتفاق مقر فاقم قول النووي ان أبي سفيان  
 كان حاضرا بمكة حتى وقد سبقه الى الجزم بذلك السهلي بل أو ردا خص من ذلك وهو أن أبي  
 سفيان كان جالسا معهما في المجلس لكن لم يسق اسناده وقد ظفر به في طبقات ابن سعد أخرجه  
 بسند رجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل عن الشعبي أن هند لما باعت وباع قوله ولا يسرقن  
 قالت قد كنت أصبت من مالي أبي سفيان فقال أبو سفيان فما أصبت من مالي فهو حلال لك  
 (قلت) ويمكن تعدد القصة وأن هذا وقع لما باعت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم  
 وتكون فهمت من الاول احلال أبي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل لكن بشكل على  
 ذلك ما أخرجه ابن مسعود في المعرفة من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن  
 أبيه قال قال هند لابي سفيان اني أريد أن أتباع قال فان فعلت فاذهي معك رجل من قومك  
 فذهبت الى عثمان فذهب معها فدخلت مستقبلة فقال يا بني أن لا تشركي الحديث وفيه فلما  
 فرغت قالت يا رسول الله ان أبي سفيان رجل يخل الحديث قال ما تقول يا أبي سفيان قال اما يا ابا  
 فلا واما رطبا فأجله وذكر أبو نعيم في المعرفة أن عبد الله تنفرد به هذا الساق وهو ضعيف وأول  
 حديثه يقضي أن أبي سفيان لم يكن معها وأخره يدل على أنه كان حاضرا لكن يحتمل أن يكون  
 كل منهما موجه وحده أو أرسل اليه لما اشكت منه ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه  
 الحاكم في تفسير المتحفة من المستدرک عن فاطمة بنت عتبة أن أبي سفيان بنعت عتبة ذهب بها  
 وبأختها هنديا بعان فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند لا يا بعن على السرقة اني أسرق من  
 زوجي فكف حتى أرسل الى أبي سفيان يخل لها منه فقال اما رطبا ثم واما لا يا بس فلا  
 والذى يظهر لي أن البخاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب بل استدلل  
 به على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه بل لما كان أبو سفيان غير  
 حاضرا معهما في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله بغيرائه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على  
 الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا وقد اتى على هذا خلاف يفرع عنه وهو أن الأب  
 اذا غاب وامتنع من الاتفاق على ولده الصغير أذن القاضي للام اذا كانت فيها أهلية ذلك في  
 الاخذ من مال الأب ان أسكن أو في الاستراض عليه والاتفاق على الصغير وهل لها الاستقلال  
 بذلك بغیر اذن القاضي وجهان ينبغي ان على الخلاف في قصة هند فان كانت افتاء جازاها الاخذ  
 بغیر اذن وان كانت قضاء فلا يجوز الا اذن القاضي ومما رجح به أن كان قضاء لقتل التعبر بصيغة  
 الامر حيث قال لها اخذى ولو كان قتيلا قال سئل لا حرج عليك اذا أخذت ولان الأغلب من

٥٣٦٥

تحفة  
١٣٦٨١

١٣٥٢٥

(باب حفظ المرأة زوجها في ذات يدهو النفقة) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن طاوس عن أبيه وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير نساء ركن الأبل نساء قريش وقال الآخر صالح نساء قريش أحناء على ولدي صغره وأرعاه على زوج في ذات يده ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

تغ

٤٨١/٤

تصرفاته صلى الله عليه وسلم انما هو الحكم ومما رجع به أنه كان أقوى وقوع الاستنهام في القصة في قولها هل علي جناح ولا نه فوض تشدد الاستحقاق اليها لو كان قضاء لم يفوضه الى المدعى ولا نه لم يحتلها على ما ادعته ولا كافها البينة والجواب أن في ترك تحليفها وتكليفها البينة جملان أجاز للقاضي أن يحكم بعلقه فكأنه صلى الله عليه وسلم علم صدقها في كل ما ادعت به وعن الاستنهام أنه لا استحالة فيه من طالب الحكم وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد الموكول الى العرف كما تقدم وسيأتي بيان المذاهب في القضاء على الغائب في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى (تنبيه) أشكل على بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسئلة الظفر في كتاب الاشخاص حيث ترجمه لقصاص المظالم اذ أوجدها مال ظالم واستدلاله به على جواز القضاء على الغائب لان الاستدلال به على مسئلة الظفر لا يكون الاعلى القول بأن مسئلة الحديث كانت على طريق التقوى والاستدلال به على مسئلة القضاء على الغائب لا يكون الاعلى القول بأنها كانت حكما والجواب أن يقال كل حكم يصدر من الشارع فانه ينزل منزلة الافتناء لذلك الحكم في مثل تلك الواقعة فيصير الاستدلال بهذه القصة للمشتكين والله أعلم وقد وقع هذا الباب مقدما على ما بين عندنا في نعم في المستخرج (قوله) حفظ المرأة زوجها في ذات يدهو النفقة المراد بذات البدن والمال وعطف النفقة عليه من عطف الناصر على العام ووقع في شرح ابن بطال والنفقة عليه وزيادة نفقة عليه غير محتاج اليها في هذا الموضع وليس من حديث الباب في شيء (قوله) حدثنا ابن طاوس (قوله) عن أبيه وأبو الزناد) هو عطف على ابن طاوس لا على ابن طاوس وحاصله أن سفيان بن عيينة فيه أسنادان الى أبي هريرة ووقع في سند الجدي عن سفيان وحدثنا أبو الزناد أخرجه أبو نعيم من طريقه (قوله) خير نساء ركن الأبل نساء قريش وقال الآخر صالح نساء قريش في رواية الكشي هي صلح بضم الصاد وتسديد اللام بعدها مهمله وهي صيغة جمع وحاصله أن أحد شيخي سفيان اقتصر على نساء قريش وزاد الآخر صالح ووقع عندنا عن ابن أبي عمير عن سفيان قال أحد هما صالح نساء قريش وقال الآخر صالح ولم أره عن سفيان إلا من رواية معاوية لكن ظهور من رواية شبيب عن أبي الزناد الماضية في أول النكاح ومن رواية نعم عن ابن طاوس عندنا لم أن الذي زاد للنفقة صالح هو ابن طاوس ووقع في أوله عندنا من طريق الرضوي عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة بيان سبب الحديث ولنفقه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم هانئ بنت أبي طالب فقالت يا رسول الله إن قد كبرت ولتي عيال فذكر الحديث وقوله أحناء على يهمله ثنوخ من الحنوخ والعطف والشفقة وأرعا من الرعية وهي الإساءة قال ابن التين الحانية عند أهل اللغة التي تعيم على ولدها فلا تتزوج فان تزوجت فليست بحانية (قوله) في ذات يده قال فاسم من ثابت في الدلائل ذات يدهو ذات يميننا ونحو ذلك صفة لمخدر في مؤثرت كأنه يعني الحال التي هي بينهم والمراد بذات يدهم الله ومكسبه واما قولهم ائتمه ذات يوم قالوا لدا له وأمره فلما حذف الموصوف وبقيت الصفة صارت كالخال (قوله) ويذكر معاوية بن أبي سفيان فأخرجه أحد الطبراني من طريق زيد بن أبي غسان عن معاوية بن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثل رواية ابن طاوس في جملة

«باب كسوة المرأة بالمعروف» \* حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شاذبية قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت زبدين وعب عن علي رضي الله عنه قال أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حلة سبأ فلبسها فأرأت الغضب في وجهه فشقة بين نسائي «(باب عون المرأة زوجها في ولده)» \* حدثنا مسدد حدثنا جابر بن زيد عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال هلك أوى وترك سبع سنات أتت سبع نيات فتزوجت امرأته ثيبا فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت بأجابر فقلت نعم فقال أباكراً ثم ثيبا قلت بل ثيبا قال فهل جارية تلاعبها وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك قال فقلت له ان عبد الله هلك وترك بنات واني كرهت أن أجيبهن فتلهن فزوجت امرأة تقدم عليهن وتصلهن فقال بارك الله لآلها وخبرها

أحاديث ورجالها موثقون وفي بعضهم مقال لا يقدح وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد أيضاً من طريق شهر بن حوشب حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرأته فوميه فقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان أو ستة من بعد لها ماتت فقالت ما ينبغي منك إلا أن لا تكون أحب البرية إلى إلا أني أكرمتك أن تضغو هذه الصبية عند رأسك فقال لها برحمتك الله ان خير نسائك ركن أعجاز الإبل صالح نسائك قرش الحديث وسنده حسن وله طريق أخرى أخرجه قاسم بن ثابت في الدلائل من طريق الحكم بن أبي نعيم عن عكرمة عن ابن عباس باختصار القصص وهذه المرأة يحتمل أن تكون أم هانئ المذكورة في حديث أبي هريرة فلهذا كانت تلقب سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقيل غير ذلك ويحتمل أن تكون امرأته أخرى وليست سودة بنت زهارة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها فاختة بمكة بعد موت خديجة ودخل بم قبل أن يدخل بها أنيسة وماتت وهي في عصمته وقد تقدم ذلك وانحاضا وقد سدم شرح المتر مستوفى في أوائل كتاب النكاح ﴿ قوله باب كسوة المرأة بالمعروف ﴾ هذه الترجمة لفظ حديث آخر جمعه سلم من حديث جابر المطول في قصة الحج ومن جلسته في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه أتقوا الله في النساء ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وبالممكن في شرط البخاري أشار إليه واسم تنط الح م من حديث آخر على شرطه فأورد حديث علي في الحلة السبأ وقوله فشقة ثيبا بين نسائي قال ابن المنبر وجه المطابقة الذي حصل لزوجه فاطمة عليها السلام من الحلة قطعة فرضت بها اقتصادا بحسب الحال لا اسرافا واما حكم المسئلة فقال ابن بطال أجمع العلماء على أن للمرأة مع النقطة على الزوج كسوتها وجواز ذلك بعضهم أنه يلزمه أن يكسوها من الثياب كذا والصحيح في ذلك أن لا يحتمل أهل البلدان على غط واحد وأن على أهل كل بلد ما يجري في عادتهم وقد مرابطته الزوج على قدر الكفاية لها وعلى قدر يسره وعسره اه وأشار بذلك إلى الدعوى الشافعية وقد تقدم البحث في ذلك في الفتنة ثانياً والكسوة في معناها وحديث علي سبأ في شرحه مستوفى في كتاب الألباس شاء الله تعالى وقوله أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم المداي أعطى ثم ضمن أعطى معني أهدي أو أرسل فلذلك عدا ما بهي بالتشديد وقد وقع في رواية النسائي بعثت رواها ابن عبدوس أهدي ولا تضمن فيها ومن قرأ إلى التخصيف بلطف حرف الجر وافي بمعنى جاء زمة ابن يقول حلة سبأ م بارقع ويكوف في الكلام حذف تقديره فأعطانيها فلبسها إلى آخره قال ابن التين ضبط عند الشيخ أبي الحسن أتى بالقصر أي جاء فيحتمل أن يكون المعنى جاءني النبي صلى الله عليه وسلم على فخذي فخذني ضمير المتكلم وحذف الباء فأتيت بالحلة أزار وردا والسبأ بكسر الهمزة وفتح الحاء تفتح التختانية بالمد من أنواع الحرير وقوله بين نسائي يؤهم زوجها وليس كذلك فإنه لم يكن له حينئذ زوجة إلا فاطمة فلما أراد بثائه زوجته مع قاربه وقد سما في رواية بين القواطم ﴿ قوله باب عون المرأة زوجها في ولده ﴾ سقط في ولده من رواية النسائي وذكر فيه حديث جابر في تزويجه النبي يقوم على أخواته ووجه ذلك بطريق الأولى قال ابن بطال وعون المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وانما هو من جبال العشرة ومن شمة صالحات النساء

\* (باب نفقة المعسر على أهله)

حدثنا أحمد بن يونس حدثنا  
ابراهيم بن سعد حدثنا ابن  
شهاب عن جريد بن عبد  
الرحمن عن أبي هريرة رضي  
الله عنه قال أتى النبي صلى  
الله عليه وسلم رجل فقال  
هلكت قال ولم قال وقعت  
على أهلي في رمضان قال  
فأعقب رقبة قال ليس عندي  
قال فصم شهرين متتابعين  
قال لا أستطيع قال فاطم  
سنتين مكسبتين قال لا أجد  
فأتى النبي صلى الله عليه  
وسلم يعرفه فمر فقال أين  
السائل قال ها أنا ذا قال  
تصدق بهذا قال على  
أخو ح من أبا رسول الله  
فوالذي بعثك بالحق ما بين  
لابتها أهل بيت أخو ح منا  
فضحك النبي صلى الله عليه  
وسلم حتى بدت أنيابها قال  
فأنت إذا \* (باب وعلى  
الوارث مثل ذلك وهل  
على المرأة منه شيء وضرب  
الله مشلارجلين أحدهما  
أبكم الآية

وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل يجب عليها أم لا قريبا \* (قوله ما  
نفقة المعسر على أهله) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع عليه امرأته في رمضان وقد  
تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام قال ابن بطال وجه أخذ الترجمة منه أنه صلى الله  
عليه وسلم أباح له أطعام أهله المتروك لم يقل له أن ذلك يجوز لك عن الكفارة لأنه قد تعين عليه فرض  
النفقة على أهله بوجود التروك وهو ألزم له من الكفارة كذا قال وهو يشبه الدعوى فيحتاج إلى  
دليل والذي يظهر أن الأخذ من جهة اهتمام الرجل بنفقة أهله حيث قال لما قيل له تصدق به  
فقال على أفقر منا فلو لا اهتمامه بنفقة أهله لبادر وتصدق \* (قوله ما) وعلى  
الوارث مثل ذلك وهل على المرأة منه شيء وضرب الله مشلارجلين أحدهما أبكم الآية كذا لا ي  
ذروا ولا يبعد قوله أبكم إلى قوله صراط مستقيم قال ابن بطال ما لم يخالصه اختلف السلف في المراد  
بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فقال ابن عباس عليه أن لا يضار به قال الشعبي وجهه والوجه هو  
قالوا ولا غرم على أحد من الورثة ولا يلزمه نفقة ولد المورث وقال آخرون على من يرث الأب  
مثل ما كان على الأب من أجر الرضاع إذا كان الولد لأمه لا له ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال  
الحسن والنخعي هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء وهو قول أجدوا سمع وقال أبو حنيفة  
وأصحابه هو من كان ذارحم محرم للمولود دون غيره وقال قيس بن ذؤيب هو المولود نفسه وقال  
زبد بن ثابت إذا خلف أم أو عاقل في كل منهما الرضاع الولد بقدر ما يرث به قال الثوري قال  
ابن بطال وإلى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى هل على المرأة منه شيء ثم أشار إلى رده  
بقوله تعالى وضرب الله مشلارجلين أحدهما أبكم فيكم فنزل المراجعة من الوارث منزلة الأبكم من  
المشكك اه وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها وسبب الاختلاف جعل الثلثة  
في قوله مثل ذلك على جميع ما تقدم وأعلى بعضه والذي تقدم الرضاع والاتفاق والكسوة  
وعدم الأضرار قال ابن العربي قالت طائفة لا يرجع إلى الجميع بل إلى الأخير وهذا هو  
الأصل فن ادعى أبي هريرة إلى الجميع فغلبه الدليل لأن الإشارة للأفراد أقرب مد كور هو  
عدم الأضرار فخرج الحمل عليه ثم أورد حديث أم سلمة في سؤالها هل لها أجر في الاتفاق  
على أولادها من أبي سلمة ولم يكن لهم مال فأخبرها أن لها أجر فدل على أن نفقة نبيها  
لا يجب عليها أن لو وجبت عليها لبين لها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وكذا قصة عذبة بنت عتبة  
قالت أذن لها في أخذ نفقة نبيها من مال الأب فدل على أنها يجب عليه دونها فأراد البخاري أنه  
لما يلزم الأمهات نفقة الأولاد في حياة الآباء فالمحكيم بذلك مستقر بعد التام وقوله تعالى  
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن أي رزق الأمهات وكسوتهن من أجل الرضاع لئلا يفت  
يجب لهن في أول الآية وتجب عليهن نفقة الآباء في آخرها وأما قول قيس بن ذؤيب أن الوارث  
لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر إلا بوجه ولو كان الولد هو المراد لقل وعلى  
المولود وأما قول الحنفية فيلزم منه أن النفقة يجب على الخال لأن أخته ولا يجب على العم لأن  
أخيه وهو متصل لدلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله اسمعيل القاضي وأما قول  
الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى وإن كن أولاد جمل فاتفقوا عليهم حتى يضعن جلهن  
فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن فلما وجب على الأب الاتفاق على من يرضع ولده ليغذي



وربني فذلك يجب عليه اذا فطم يغذيه بالطعام كما كان يغذيه بالارض مادام صغيرا ولو وجب  
 مثل ذلك على الوارث لوجب اذا مات من الحامل أنه يلزم العصبية بالانفاق عليها لاجل ما يبطنها  
 وكذا يلزم الحنفية الزام كل ذي رحم محرم وقال ابن التمر انما قصر الجارى الرد على من زعم أن  
 الام يجب عليها النفقة ولذا عاوارضاه بعد أبيه لدخولها في الوارث فيمن أن الام كانت كلا على  
 الاب واجبة النفقة عليه ومن هوكل بالاصالة لا بقدر على شئ نمالنا كيف يتوجه عليه أن يبق  
 على غيره وحديث أم سلمة صريح في أن انفاقها على أولادها كان على سبيل الفضل والتطوع  
 فدل على أن لا وجوب عليها وأما قصة جند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الاب  
 فيجب هذا الأصل بعد وفاته الاب وتجب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الاب  
 السقوط عنها بعد فقده والافتقار للقيام به صالح ان لا يفقده فيحصل أن يكون مراد الجارى من  
 الحديث الاول وهو حديث أم سلمة في انفاقها على أولادها الجزء الاول من الترجمة وهو أن وارث  
 الاب كالام يلزمه نفقة المولود بعد موت الاب ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أنه ليس على  
 المرأة شئ عند وجود الاب وليس فيه تعرض لما بهد الاب والله أعلم **(قوله)** قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلاً بفتح الكاف والتشديد والتسوية (أو ضياعاً) بفتح الضاد  
 المعجمة (قال) بالتشديد كرفيه حديث أبي هريرة بلفظ من توفي من المؤمنين ترك ديناً فاعلى  
 قضاء ومن ترك مالا فاورثته ومألفاً ترك الترجمة فأوردته في الاستقراض من طريق أبي حازم عن  
 أبي هريرة بلفظ من ترك مالا فاورثته ومن ترك كلاً فالبينا ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة  
 عن أبي هريرة ومن ترك ديناً أو ضياعاً فلبى أن فأوردناه في الضياع بتقديم ضبطه وتفسيره في  
 الكفالة وفي الاستقراض وتقديم شرح الحديث في الكفالة وفي تفسير الارباب وبأى بقية  
 الكلام عليه في كتاب انقراض انشاء الله تعالى وأراد المصنف ما دخله في أبواب النفقات  
 الاشارة الى أن من مات وله أولاد ولم يترك لهم شيئاً فان نفقتهم تجب في دين مال المسلمين والله أعلم  
**(قوله)** باب المراضع من المواليات وغيرهن كذا في الجمع قال ابن التين ضبط  
 في رواية بنضم الميم وفتحها في أخرى الاول وأولى لأنه اسم فاعل من والى والى (قلت) وليس كما  
 قال بل المضبوط في معظم الروايات بالفتح وهو من الموالى لا من المولاة وقال ابن بطال كان  
 الاول أن يقول الموليات جمع مولاة وأما المواليات فهو جمع المولى جمع التكسير ثم جمع  
 موالى جمع السلامة لان والى النساء فصار مواليات ثم كذا حديث أم حبيبة في قولها انكح اخوتي  
 وفي قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكر له مرة بنت أبي سلمة فقال بنت أم سلمة وانما استنبتها في ذلك  
 ليرقب عليها الحكم لأن بنت أبي سلمة من غير أم سلمة تحل له لولم يكن أم سلمة رضعه لانه ليست  
 ربية بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح وقوله  
 في آخره قال شعيب عن الزهري قال عروة نوية أعنتها أبو لهب تقدم هذا التعليق موصولاً في  
 جله الحديث الذي أشرت اليه في أوائل النكاح وساقى من سرل عروة أم محمنا وتقديم شرحه  
 وأراد به كرهنا بضاح أن نويسه كانت مولاة ليطابق الترجمة ووجهه ارادها في أبواب  
 النفقات الاشارة الى أن ارضاع الام ليس معتمداً بل لها أن ترضع ولها أن تمتنع فإذا امتنعت كان  
 للاب والولى ارضاع الولد لاجنية حرة كانت أو أمة متبرعة كانت أو بآجرة الاجرة تدخل

\* حدثنا موسى بن اسمعيل  
 حدثنا وهيب أخبرنا  
 هشام عن أبيه عن زينب  
 بنت أبي سلمة عن أم سلمة  
 قلت يا رسول الله هل لي  
 من أجر في شئ أبي سلمة أن  
 أنفق عليهم واستباركهم  
 هكذا وهكذا انما هم شئ  
 قال نعم لك أجر ما أنفقت  
 عليهم \* حدثنا محمد بن  
 يوسف حدثنا سفيان عن  
 هشام بن عروة عن أبيه عن  
 عائشة رضي الله عنها قالت  
 هذا ما يرضى الله ان الله أن أباً  
 سفيان رجل شجع فهل على  
 جناح أن آخذ من ماله  
 ما يكفيني وبني قال خذ  
 بالمعروف \* (باب قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 من ترك كلاً أو ضياعاً  
 قال) \* حدثنا يحيى  
 ابن بكير حدثنا الليث عن  
 عقيل عن ابن شهاب عن  
 أبي سلمة عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان يوفي  
 بالرجل المتوفى عليه الدين  
 فبأس هل ترك دينه  
 وفاء صلى والافال للمسلمين  
 صلوا على صاحبكم فلما فتح  
 الله عليه الفتوح قال أنا  
 أو بى المؤمنين من أنفسهم  
 فن توفي من المؤمنين فترك  
 ديناً فلي قضاؤه ومن ترك

مالاً فأورثته \* (باب المراضع من المواليات وغيرهن)

٥٢٢  
١٥٨٧٥  
١٥٨٧٥١٥٨٧٥  
١٥٨٧٥

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا  
الثب عن عيسى بن ابن  
شهاب أخبرني عروة أن  
زينب بنت أبي سلمة أخبرته  
أن أم حبيسة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم قالت  
قلت يا رسول الله انكح  
أختي أبة أي سفيان قال  
وتحسين ذلك قالت نعم لست  
للك بخلية وأحب من شاركني  
في الخير أختي فقال ان ذلك  
لا يحل لي فقلت يا رسول الله  
فوالله اننا نتحدث أنك تريد  
أن تنكح ذرية بنت أبي سلمة  
فقال أبة أم سلمة فقلت نعم  
قال فوالله لم تكن ربيتي  
في جبري ما حلت لي منها  
أنة أختي من الرضاة  
أرضعتني وأبأسلمة ثورية فلا  
تعرضن علي بئنا كن  
ولا أخواتكن وقال شعب  
عن الزهري قال عروة ثورية  
أعتقها أبو لهب  
\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*  
\* (كتاب الاطعمة) \*  
الذي تعالى كلوا من طيبات  
ما رزقناكم الآية وقوله  
أفقه وامن طيبات ما كسبت  
وقوله كلوا من طيبات  
وما عولوا ما حلوا

في النفقة وقال ابن بطال كانت العرب تكثر رضاع الاماء وترغب في رضاع العربية لتجاجة الولد  
فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد رضع من غير العرب وأن تجب رضاع الاماء لا يحسن الله  
وهو معنى حسن الآية لا يفسد الجواب عن السؤال الذي أوردته وكذا قول ابن المنير أشار  
المصنف الى أن حرمة الرضاع تنتشر سواء كانت المرضعة حرة أم أمه والله أعلم \* (خاتمة) \* اشتمل  
كتاب النفقات من الاحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثا المعلق منها ثلثة وجميعها  
مكرر الا ثلثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة السامي على الادرله وحديث ابن عباس  
ومعاوية في نساء قريش وهما معلقان وافقه مسلم على تخريج حديث أبي هريرة وهما وفيه  
من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ثلثة آثار أثر الحسن في أوله وأثر الزهري في  
الوالدات رضعن وأثر أبي هريرة المتصل بحديث أفضل الصدقة ما ترك عن غني الحديث وفيه  
تقول المرأة امانا تعطيتني واما أنت تطلقني الخ وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو  
موقوف متصل الاستناده وهو من أفرادهم عن مسلم بخلاف غالب الآثار التي يوردها فانما ملقة  
والله أعلم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (كتاب الاطعمة) \*

وقول الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم الآية وقوله انفقوا من طيبات ما كسبت وقوله كلوا  
من الطيبات واعولوا ما حلوا كذا في كثير الروايات في الآية الثانية انفقوا على وفق التلاوة  
ووقع في رواية النسفي كلوا بديل انفقوا وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قليل من  
غيرها وعلمها شرح ابن بطال وأتكرها وسع من بعده حتى زعم عياض أنها كذلك للجمع ولم  
أرها في رواية أبي ذر الأعلى وفق التلاوة كذا كرت وكذا في نسخة معتمدة من رواية كريمة وبوب  
ذلك أن المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال باب قوله انفقوا من طيبات  
ما كسبت كذا وقع على وفق التلاوة للجمع الا للنسفي وعليه شرح ابن بطال أيضا وفي بعض  
النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجمع كلوا الآية ذر عن المستقلى فقال  
انفقوا وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الر كذا حيث ترجم باب صدقة  
الكسب والتجارة لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبت ولا اختلاف بين  
الرواة في ذلك وبحسن التسليم في أن التغيير فيما عدا من النسخ والطيبات جمع طيبة وهي  
تطلق على المستلذمة لاضررفه وعلى التطرف وعلى الملائمة وفيه وعلى الحلال فمن الاول قوله  
تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبت ولا اختلاف بين  
الحلال لم يرد الجواب على السؤال ومن الثاني فتتم ما صعد اطيبا ومن الثالث هذا يوم طيب  
وهذه ليلة طيبة ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة فقد تقدم في تفسيرها في الز فكان  
المراد بالتجارة الحلال وجاء أيضا ما يدل على أن المراد بها الحسد لا اقترانها بالنهي عن الانفاق من  
الطيبات والمراد الذي كذلك فسر ابن عباس وورقه حديثه مرفوع ذكره في باب  
تعلقين لقنوا في المجهدين أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك وأوضح منه فيما يتعلق بهذه

الترجمة أخرجه الترمذي من حديث البراء قال كذا أحب فنجعل فكان الرجل يأتي بالقنور فيعلقه في المسجد وكان بعض من لا يرغب في الخبر يأتي بالقنور من الخشب واليخ فعلقه فنزلت هذه الآية ولا ترموا الحطب منه تنفقون فكان بعد ذلك يجيء الرجل يصلح ما عنده ولا يداو من حديث سهل بن حنيف فكان الناس يتهمون شرارتهم ثم يخرجون في الصدقة فنزلت هذه الآية وليس بين تقدير الطبيب في هذه الآية بالحلال ومجانبة تلذذ منافاة ونظيرها قوله تعالى يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقد جعلها الشافعي أصلا في تحريم ما تشبهه العرب عمالهم بروفية نص بشرط سبأ في بانه وكان المصنف حديث أورده في الآيات لمع الحديث الذي أخرجه سهل عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيكم الناس أن الله طبيب لا يقبل إلا طيبا وأن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال يأتيكم الرسل ككولهم الطيبات وأعمالها وقال يأتيكم الذين آمنوا كوا من طيبات ما رزقناكم الحديث وهو من رواية فضيل بن مرزوق وقد قال الترمذي أنه تفريده وهو عن أنس بن مالك لا احتجاج به دون البخاري وقد وثقه ابن معين وقال أوثق منهم كثيرا ولا يحتج به وضعفه النسائي وقال ابن حبان كان خطي على الثقات وقال الحاكم عيب على أخرجه فكان الحديث لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إيراد في الترجمة قال ابن بطال لم يختلف أهل التأويل في قوله تعالى يأتيكم الذين آمنوا إلا أنهم رواها طيبات ما أحل الله لكم أم أنها نزلت فيمن حرم على نفسه تلذذ الطعام والذات المباحة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث متعلقين بالجويع والشبع \* الأول حديث أبي موسى (قوله) أطعموا الجائع وعودوا المريض الحديث تقدم في التلخيص كتاب السكاح بلقطا أجيبوا الداعي بدل أطعموا الجائع ونحو جهما واحد وكان بعض الرواة حفظ ما يحفظ إلا آخر قال الكرمانى الأمر هنا للشذب وقد يكون واجبا في بعض الأحوال اه ويؤخذ من الأمر بطعام الجائع جواز الشبع لأنه ما دام قبل الشبع فصفة الجوع فاعطه والأمر بطعامه مستمر (قوله وفكوا العاني) أي خلصوا الأسيرين فككت الشيء فأنفك (قوله) قال سفيان والعاني الأسير تقدم بيان أن أدرجه في السكاح وقيل للأسيرين عن عني يعنوا إذا خضع والحديث الثاني حديث أبي هريرة (قوله) ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض في روايته مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبيه عن ثلاثة أيام تنبأ على متواليه وسبق بعده عن حديث عائشة التقيد أيضا بثلاث لكن فيه من خبر البر عنده مسلم ثلاث ليال ويؤخذ منها أن المراد بالأيام هنا بليليات كان المراد بالليالي هناك بأيامها وأن الشبع المتقيد بالتوالي لا مطلقا ولمسلم والترمذي من طريق الأسود عن عائشة ما شبع من خبز غير يومين متتابعين ويؤخذ منه قصوده من جواز الشبع في الجله من المفهوم والذي يظهر أن سبب عدم شبعهم غالبا كان بسبب قلة الشيء عندهم على أنهم كانوا أقديح بدون ولكن يؤثرون على أنفسهم وسببا في هذا هو أن الرقاق أيضا من وجه أخر عن أبي هريرة خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير وبأبي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق أن شاء الله تعالى \* الحديث الثالث (قوله) وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال أصابني جهد شديد) هو موصول بالاسناد الذي قبله وذكر محدث الديار الحلبية برهالا الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين الملقب

٥٢٧٢

دس

تحفة

٩٠٠١

\* حدثنا محمد بن كسبر

أخبرنا سفیان عن منصور

عن أبي وائل عن أبي موسى

الاشعري رضى الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم قال

أطعموا الجائع وعودوا

المريض وفكوا العاني

قال سفیان والعاني الأسير

\* حدثنا يوسف بن عيسى

حدثنا محمد بن فضيل عن

أبيه عن أبي حازم عن أبي

هريرة قال ما شبع آل محمد

صلى الله عليه وسلم من

طعام ثلاثة أيام حتى قبض

وعن أبي حازم عن أبي هريرة

قال أصابني جهد شديد

٥٢٧٥

تحفة

٩٢٤٢٥

استشكل هذا التركيب وقال قوله وعن أبي حازم لا يصح عطقه على قوله عن أبيه لانه يلزم منه اسقاط فضيل فيكون منقطعاً للضمير التقدير عن أبيه وعن أبي حازم قال ولا يصح عطقه على قوله وعن أبي حازم لأن الحديث الذي لم يعن هو محمد بن فضيل فيلزم الانقطاع أيضاً قال وكان اللائق أن يقول وبه إلى أبي حازم انتهى وكأنه تلقفه من شيئاً في مجلس يسمعه البخاري والأفلح يسمع بأن الشيخ نرح هذا الموضوع والاول مسلم والثاني مردود لانه لا مانع من عطف الراوي لحديث على الراوي بعينه لحديث آخر فكان يوسف قال حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم يكذا وعن أبي حازم يكذا واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين بل لو قال وبه إلى أبيه عن أبي حازم لصح وأخذ في قوله عن أبيه فقال وبه عن أبي حازم لصح وحدثنا يكون به مقدرة والمقدرة في حكم المفقوظ وأوضع منه أن قوله وعن أبي حازم معطوف على قوله حدثنا محمد بن فضيل الخ فخذف ما بينهما للعالم به وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق وأيس كما قال فقد أخرجه أبو يعلى عن عبد الله بن عمر بن أبان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه فظهر أنه معطوف على السند المذكور كقائمه أو لا والله الحد (قوله أصابي جهد شديد) أي من الجوع والجهد تقدم انه الضم وبالفتح بمعنى والمراد به المشقة وهو في كل شيء يحسه (قوله فاستقرأ أنه) أي سألته أن يقرأ على أبيه من القرآن معينة على طريق الاستفاد وفي غالب النسخ فاستقرأ به بغير همز وهو جائز على التسهيل وإن كان أصله الهمزة (قوله فدخل داره وفجها على) أي قرأها على وأفهم في أياها ووقع في ترجمته أي هريرة في الخلية لا ينعيم من وجه آخر عن أبي هريرة أن الاله المدكور سورة آل عمران وفيه فقلت له اقرأ وألا أريد القراءة وإنما أريد الاطعام وكأنه يسهل الهمزة فلم يفتن عمر ليراده (قوله فخررت لوجهي من الجهد) أي الذي أشار إليه أولاً وهو شد الجوع ووقع في الرواية التي في الخلية أنه كان يومئذ صائماً وأنه لم يجد ما يطر عليه (قوله فأمرني بعين) بضم العين المهمة بعد ما هملة هو الفرح الكبير (قوله حتى استوى بطني) أي استقام من امتلائه من اللبن (قوله كالقدح) بكسر القاف وسكون الدال بعدها ما هملة هو السهم الذي لا ريش له وسأني لابي هريرة قصة في شرب اللبن مذكورة في كتاب الرقاق وفيها أنه قال اشرب فقالوا لا أجده مساعوا يستفاد منه جواز الشبع ولو حل المراد بنى السباع على ما جرت به عادته لانه أراد أنه زاد على الشبع والله أعلم (تبينه) ذكرني محمد بن الديار الحلي في تهران الدين أن شيخنا سراج الدين البلقيني قال ليس في هذه الاحايث الثلاثة ما يدل على الاطعمة المترجم عليها المثلوه في الآيات المذكورة (قلت) وهو ظاهر إذا كان المراد بخروج أنواع الاطعمة أما إذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فالمناسبة نظارة لأن من جله أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع ومن جله صفاتها الحل والحرمه والمسئلة والسخط وبما ينشأ عنها الاطعام وتركه وكذلك ذلك ظاهر من الاحاديث الثلاثة وأما الآيات فأنها انضمت الاذن في تناول الطبيات فكأنه أشار بالاحاديث الى أن ذلك لا يختص بخروج من الحلال ولا المستلذ ولا بالجهة الشبع ولا بسد الرمي بل يتناول ذلك بحسب الوجدان وبحسب الحاجة والله أعلم (قوله تولى ذلك) أي باشره من أشياعي ودفع الجوع عني رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكي السكراني أن في رواية تولى الله ذلك قال ومن على هذا مفعول وعلى الاول فاعل انتهى يكون

فلقت عمر بن الخطاب فاستقرأ أنه آية من كتاب الله فدخل داره وفجها على فحدثني غير بعيد فخررت لوجهي من الجهد والجوع فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على راسي فقال يا أبا هريرة فقلت لبني رسول الله وسعدك فأخذ يدي فأفانسي وعرف الذي بي فانطلق بي الى الرحلة فأمرني بعين من ابن فشربت منه ثم قال عند فأشرب يا أبا هريرة فعدت ففشرت ثم قال عد فعدت ففشرت حتى استوى بطني فصار كالقدح قال فلقت عمر وذكرت له الذي كان من أمري وقلت له تولى ذلك من كان أحق به منك يا عمر والله لقد استقرأت الآية

بولى على الثاني بمعنى ولى (قوله ولا تأقرأ لها منك) فيه اشعار بان عمر لما قرأها عليه توقف  
 فيها أو في شئ منها حتى ساء لا في هريرة ما قال ولذلك أقره عمر على قوله (قوله أدخلك) أي الدار  
 وأطعمك (قوله جراتهم) أي الأبل والجمر منها فضل على غيره ما من أنواعها وقد تقدم  
 في المناب البحث في تخصيصه بالذكور والمراد به وتقدم من وجه آخر عن أبي هريرة كنت  
 استقرئ الرجل الآية وهو مسمى كي ينقلب معي فطعني قال ابن بطال فيه أنه كان من عادتهم  
 إذا استقرأ أحدهم صاحب القرآن أن يحمله إلى منزله ويقطعه ما ينسبر ويحمل ما وقع من عمر  
 على أنه كان له شغل عاقل عن ذلك ولم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى وجه الخبر تأسف عمر  
 على فوت ذلك وقد كثر في الحديث الديار الحليسية أن شيخنا سراج الدين البلقيني استبعد قول أبي  
 هريرة لعمر لا تأقرأ لها منك يا عمر من وجهين أحدهما مهابة عمر الثاني عدم اطلاع أبي هريرة  
 على أن عمر لم يكن يقرأها من له (قلت) عبت من هذا الاعتراض فإنه يتضمن الطعن على بعض  
 رواية الحديث المذكور بالغا وضوح فوجهه أما الأول فإن أبا هريرة خاطب عمر بذلك في  
 حياة النبي صلى الله عليه وسلم وفي حالة كان عمر فيها في صورة الخجلان منه فحس عليه وأما الثاني  
 فيعكس ويقال وما كان أبو هريرة يقول ذلك إلا بعد اطلاعه عليه فله معهما من لفظ رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حين أنزلت وما معها مثل الأواسطة (قوله يا التسمية  
 على الطعام والاكل باليمن) المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الأكل وأمر  
 ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذي من طريق أم كلثوم عن عائشة من فوعا إذا  
 أكل أجدك طعاما فليقل بسم الله فإن نسي في أوله فليقل بسم الله في أوله وآخره وله شاهد من  
 حديث أمية بن خنيس عند أبي داود والنسائي وأما قول النووي في أدب الأكل من الإذكار  
 صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته والأفضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فإن قال بسم  
 الله كفاه وحصل السنة فلم ألبس الدعاء من الأفضلة دليلا خاصا وأما ما ذكره الفزاري في آداب  
 الأكل من الإحباء أنه لو قال في كل انتمة بسم الله كان حسنا وأنه يستحب أن يقول مع الأولى  
 بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم فلم أر لأحد استحباب ذلك  
 دليلا ولا تكرار قد بين عروجه بقبوله حتى لا يشغله الأكل عن ذكر الله وأما قوله والاكل باليمن  
 فيأتي البحث فيه وهو يتناول من يتعاطى ذلك بنفسه وكذا غيره بان يحتاج إلى أن يلطمه غيره  
 ولكنه يمينه لا بشماله (قوله أخبرنا سفيان قال الوليد بن كثير أخبرني) كذا وقع هنا وهو من  
 تأخير الصيغة عن الروي وهو جائز وقد أخرجه الجيبي في مسنده وأبو نعيم في المستخرج من  
 طريقه عن سفيان قال حدثنا الوليد بن كثير وأخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن خالد عن  
 سفيان عن الوليد بالعبارة ثم قال في آخره فسأوه عن أسنده فقال حدثني الوليد بن كثير ولعل هذا  
 هو السري في سابق على بن عبد الله له على هذه الكيفية لسفيان بن عيينة في هذا الحديث سند  
 آخر أخرجه النسائي عن محمد بن منصور وابن ماجه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفيان عن  
 هشام بن أبيه عن عمر بن أبي سلمة وقد اختلف على هشام في سنده فكأن البخاري عرج عن هذه  
 الطريق ولذلك (قوله عمر بن أبي سلمة) أي ابن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم  
 واسم أبي سلمة عبد الله وأم عمر المذكورة هي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء في آخر

ولا تأقرأ لها منك قال  
 عمر والله لا أنكون  
 أدخلك أحب إلى من أن  
 يكون لي مثل جراتهم (باب  
 التسمية على الطعام والاكل  
 باليمن) حدثنني بن عبد  
 الله أخبرنا سفيان قال الوليد  
 بن كثير أخبرني أنه سمع  
 وهب بن كيسان أنه سمع عمر  
 ابن أبي سلمة يقول

٥٢٧٦

م س ق

تحفة

٩٠٦٨٨

الباب الذي يليه وصفه بأنه ربيب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كنت غلاماً) أي دون البلوغ يقال للصبي من حين ولده إلى أن يبلغ الحلم غلام وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة وتبعه غيره واحداً وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك فقد صح في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال كنت أنا وعمر بن أبي سلمة مع النسوة يوم الخندق وكان أكبر مني بسنتين انتهى ومولدين الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولد عمر قبل الهجرة بسنتين (قوله في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم) يفتح الحاء المهملة وسكون الجيم أي في رتبته وتحت نظره وأنه يريه في حضته تربية الولد قال عياض الطحطاوي على الحضيض وعلى الثوب فيجوز فيه القتح والكسر وإذا أراد به معنى الحضانة في الفتح لا غير فإن أراد به المنع من التصرف في الفتح في المصدر وبالکسر في الاسم لا غير (قوله وكانت يدي تطيش في الصخرة) أي عند الأكل ومعنى تطيش وهو بالطاء المهملة والشين المعجمة يوزن تطير تطير تحرك قبل إلى فواحي الصخرة ولا يقتصر على موضع واحد قاله الطيبي قال والاصل أطيش يدي فاستد الطيش إلى يده مبالغة وقال غيره معنى تطيش تحف وتسرع وسأقي في الباب الذي يليه لفظاً كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فجعلت أكل من فواحي الصخرة وهو بفسر المرادوا الصخرة ما تشعب خسة ونحوها وهي أكبر من الصخرة ووقع في رواية الترمذي من طريق عمر بن عبد الله أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده طعام فقال ادن يا بني وأيق في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه أي النبي صلى الله عليه وسلم وعنده يديه والجمع بينهما أن يحكي الطعام وافق دخوله (قوله يا غلام اسم الله) قال النووي أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر إلا أن أريد بالاستحباب أنه راجح الفعل ولا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر بالجميع واحدة (قوله وكل يمينك وما يليك) قال شيخنا في شرح الترمذي حله أكثر الشافعية على التسبب وبهزم القزالي ثم النووي لكن نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من الأمل على الوجوب (قلت) وكذا ذكره عنه الصغير في شرح الرسالة ونقل البوطي في مختصره أن الأكل من رأس التريد والتعريس على الطريق والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بفسده حرام ومثل البياض في منهاجه للندب بقوله صلى الله عليه وسلم كل مما يليك وتعقبه تابع الدين السبكي في شرحه بأن الشافعي نص في غير موضع على أن من أكل مما يليه عالم باليمين كان عاصياً إنما قال وقد جمع والذي نظر هذه المسئلة في كتاب له سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب (قلت) ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال في صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل بشماله فقال كل يمينك قال لا أستطيع قال لا استطعت فخارفعها إلى فيه بعد وأخرج الطبراني من حديث سبيعة الأسلمية من حديث عتبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سبيعة الأسلمية تأكل بشمالها فقال أخذها دأغزة فقال إن بها قرحة قال وإن خربت بقرحة فأصابعها طاعون فانت وأخرج محمد ابن الربيع الحبيزي في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر وسنده حسن وثبت النبي عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمرو من حديث جابر عند مسلم وعند أحمد بسند

كنت غلاماً في حجر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وكانت يدي تطيش  
في الصخرة فقال لي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يا غلام اسم الله وكل  
يمينك وكل مما يليك

حسن عن عائشة رفته من أكل بشماله أكل معه الشيطان الحديث ونقل الطيبي ان معنى قوله  
 ان الشيطان يأكل بشماله أي يحمل أولياءه من الانس على ذلك لصاحبه عبادته الصالحين قال  
 الطيبي ويحبره لا تأكلوا بالشمال فإن فعلتم كنتم من أولياء الشيطان فإن الشيطان يحمل أولياءه  
 على ذلك انتهى وفيه عدول عن الظاهر والاولى حل الخبر على ظاهره وان الشيطان يأكل حقيقة  
 لان السفل لا يحمل ذلك وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج الى تأويله وحكي القرطبي ذلك احتمالين  
 ثم قال والقدرة صالحة ثم ذكر من عند مسلم ان الشيطان يستعمل الطعام اذا لم يذكر اسم الله عليه  
 قال وهذا عبارة عن تناوله وقبل معناه استعماله ورفع البركة من ذلك الطعام اذا لم يذكر اسم الله  
 قال القرطبي وقوله صلى الله عليه وسلم فإن الشيطان يأكل بشماله ظاهره أن من فعل ذلك تشبه  
 بالشيطان وأبعدت عن صف من أعاد الضمير في شماله على الاسكل قال النووي في هذه الاحاديث  
 استحباب الاكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال وكذلك كل أخذ وعطاء كما وقع في بعض  
 طرق حديث ابن عمر وهذا اذا لم يكن عذر من مرض أو وجراحة فان كان ذلك كراهة كذا قال  
 وأجاب عن الاشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر بقوله عذره بان عبادا ادعى  
 أنه كان منافقا وتعقبه النووي بأن جماعة ذكروه في الصحابة وسماه بغير انضمام الموحدة وسكون  
 الميملة واحتج عياض بما ورد في خبره أن الذي حمله على ذلك الكبر وورده النووي بأن الكبر  
 والمخافة لا يقتضي التفات لكنه معصية ان كان الامر أمر إيجاب (قلت) ولم يتصل عن  
 اختياره أن الامر أمر نهي وقد صرح ابن العربي بأن من أكل بشماله واحتج بأن كل فعل  
 ينسب الى الشيطان حرام وقال القرطبي هذا الامر على جهة التدب لانه من باب تشريف اليدين  
 على الشمال لانه أقوى في الغالب وأسبق للأعمال وأمكن في الاشغال وهي مشتقة من اليمين  
 وقد شرف الله أصحاب الجنة انفسهم الى اليمين وعكسه في أصحاب الشمال قال وعلى الجلالة فاليمين  
 ومانسب اليها وما شئت منها محمود لغة وشرعا وديننا والشمال على تقيض ذلك واذا تقرر ذلك فتن  
 الادب المناسبة لمكارم الاخلاق والبر والمصلحة عند الفضلاء اختصاص اليمين بالاعمال  
 الشريفة والاحوال النظيفة وقال أيضا كل هذه الامور من المحاسن المكملة والمكارم  
 المستحسنة والاصل فيما كان من عذاب البسب والترغيب والتدب قال وقوله كل بما يليك  
 محمله اذا كان الطعام ذبعا واحدا لان كل أحد كالحائز لما يليه من الطعام فأخذ الفيرله  
 تعد عليه مع ما فيه من تقدر النفس مما خاضت فيه الايدي وما فيه من اظهار الحرص  
 والهمم وهو مع ذلك سوء أدب بغير فائدة اما اذا اختلفت الانواع فقد أصبح ذلك العلماء كذا  
 قال (قوله) فإزالت تلك طعمتي بعد بكسر الطاء أي صفة كل أي لم تزل ذلك وصار عاده على  
 قال الكرماني وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا كل والطعمعة الاكلة والمراد جميع  
 ما تقدم من الابتداء بالتسمية والا باليمين والا كل بما يليه وقوله بعد بالضم على البناء أي اسير  
 ذلك من معنى في الأكل وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الاعمال التي تشبه أعمال الشياطين  
 والكفار وان للشيطان يدين وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطى وفيه جواز الدعاء على من  
 خالف الحكم الشرعي وفيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الاكل وفيه  
 استحباب تعليم أدب الاكل والشرب وفيه منقبة لعمر بن أبي سلة لمثاله الامر وموافيقه

فإزالت تلك طعمتي بعد

على مقتضاه ﴿ قوله ﴾ **باب** الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً لكل رجل مما يليه هذا التعليق طرف من حديث الجعدي عن عثمان عن أنس في قصة الوليدة على زينب بنت جحش وقد تقدم في باب الهدية للعروس في أوائل السكاح معلقاً من طريق إبراهيم بن طهمان عن الجعدي وفيه ثم جعل يدعو عشرة عشرية ما كان ويقول لهم اذكروا اسم الله ولياً لكل رجل مما يليه وقد ذكرت هناك من وصله وسأى أصله موصولة بعد ما بين من وجه آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة وعزاه شيخنا ابن الملقن تعالى غلطاً إلى أنخرج ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق بكر وثابت عن أنس وهو ذهل منهما فليس في الحديث المذكور موصولة الترجمة وهو عند أبي يعلى والبراء أيضاً من الوجه الذي أخرجه ابن أبي عاصم ﴿ قوله ﴾ حديث محمد بن جعفر يعني ابن أبي كثير المدي وحله بهيعة من مقتضات بينهما لا ماسا كنهة لم بمقتوحة ﴿ قوله ﴾ عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ عنه وصورته الاسال وقد وصله خالد ابن مخلد ويحيى بن صالح الواسطي فقال عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة وخالف الجميع اسحق بن إبراهيم الحنظلي أحد الضعفاء فقال عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر وهو منكر وإنما استجاز البخاري أخرجه وان كان المحفوظ فيه عن مالك الاسال لأنه تبيين للطريق التي قبله صحة لمع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة واقتضى ذلك أن مالكاً قصر بإسناده حيث لم يصرح بوضعه وهو في الأصل موصول وله له صلة مرفوعة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان أخرج ذلك الدارقطني في الغرائب عنهما واقتصر ابن عبد البر في التهذيب على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده ﴿ قوله ﴾ **باب** من تتبع حوائج القصة مع صاحبه حوائج اللام وسكون التواني أي جواب يقال رأيت الناس حوله وحوايه وحوايه واللام مفتوحة في الجمع ولا يجوز كسرهما ﴿ قوله ﴾ اذالم يعرف منه كراهية ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الديامن القصعة وهذا ظاهره يعارض الذي قبله في الامر بالاكل مما يليه فجمع البخاري بينهما لم يجعل الجواز على ما اذا عارضاً ما كل معناه ومن بذلك إلى تضعيف حديث عكرش الذي أخرجه الترمذي حيث فاسده التفتيح بين ما اذا كان لواحد فلا يتعدى ما يليه أو أكثر من لون فيجوز وقد جعل بعض الشراح فعلة صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال كان الطعام مشتهراً لمرق ودياه وقد بدف فكان يأكل مما يحببه وهو الدياه ويترك ما لا يحببه وهو القديد وحله الكرماني كما تقدم له في باب الحياض من كتاب السبع على أن الطعام كان للنبي صلى الله عليه وسلم وحده قال فلو كان له ولغيره لكان المحجب أن يأكل مما يليه ﴿ قلت ﴾ ان أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فردلان أنسأكل كل معه وان أراد به الملك أو أن أنسأكل كل معه فليطرحه في كل مالك ومضيف وما أظن أحدوا افتقه عليه وقد قيل ابن بطال عن مالك جواباً لجميع الجوابين المذكورين فقال ان المؤمن اذا كان له ولغيره ما لا يحببه فهو له ان يشبع شهوته حيث راها اذا علم أن ذلك لا يكره منه فاعلم ان كراهتهم لذلك لم يأكل الا مما يليه وقال أيضاً انما جاءت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام لانه علم أن أحد لا يتكره ذلك منه ولا يتقذره بل كانوا يبرقوه ويمسحون به بل كانوا يبايدون ان تخافته

﴿ باب الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً لكل رجل مما يليه ﴾  
حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حنبل الدبلي عن وهب بن كيسان أبي نعيم عن عمر بن أبي سلمة وهو ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال أكلت يوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فجعلت أكل من فواحي القصعة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مما يليه حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبة عمر بن أبي سلمة فقال سم الله وكل مما يليك ﴿ باب من تتبع حوائج القصعة مع صاحبه اذا لم يعرف منه كراهية ﴾



٥٢٧٩  
مدت س  
تحفة  
١٩٨

حدثنا قتيبة عن مالك عن  
اصح بن عبد الله بن أبي  
طلحة أنه سمع أنس بن مالك  
يقول ان خطا دعارسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لطعام صنعته قال أنس  
فذهبت مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فرأيت يتبع  
الديان من حوالى القصعة  
قال فلم أزل أحب الديان من  
يومئذ

فستكون كما فكذلك من لم يتقدم من مؤاكلة يجوز له أن يتحول يده في الصحفة وقال ابن التين  
إذا أكل المرمع خادمه وكان في الطعام نوع منفرد جاز له أن يتقدمه وقال في موضع آخر انما  
فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فبأنى في رواية أن الخطاط أقبل على عمله (قلت) هي رواية غمامة  
عن أنس كما سألني بعد أبواب لكن لا ثبت المدعى لأن أنسا أكل معه النبي صلى الله عليه وسلم  
(قوله ان خطاطا) لم أقف على اسمه لكن في رواية غمامة عن أنس أنه كان غلام النبي صلى الله عليه  
وسلم في لفظ ان مولى له خطاط دعاه (قوله لطعام صنعته) كان الطعام المذكور ثريدا كما سألني  
(قوله) قال أنس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت يتبع الديان هكذا أوردته  
مختصرا وأخرجه مسلم عن قتيبة شيخ البخاري فيه بتمامه وقد تقدم في السبع عن عبد الله بن  
يوسف عن مالك بن باز يادقوفله فقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزا ورمي فأنه به  
وقد يوافد شيخنا ابن الملقن عن مسند جرح الاسماعيل أن الخنزير المذكور كان خبز شعير وغفل عما  
أورده البخاري في باب المرق كما سألني عن عبد الله بن مسلمة عن مالك باللفظ خبز شعير والثاني مثله  
وكذا أوردته بديان آخر عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك بتمامه وهو عند مسلم عن قتيبة  
أيضا وقد أورد البخاري لكل واحدته رواية وهي المرق والديان والتريدي التقليد (قوله الديان) يضم  
الدال المهملة وتنتهي بالموحدة تعدد ويجوز القصص حكما القزاز وأنتكره القرطبي هو القزع  
وقيل خاص بالمستدبر منه ووقع في شرح المهذب للتوري أنه القزع اليابس وما أطلقه الاسموا  
وهو البقطن أيضا واحده فاذن به وكلاهما في عبد الهوري يقتضي أن الهمزة زائدة فانه أخرجه  
في ذب وأما الجوهري فأخرجه في العقل على أن الهمزة منقلبة وهو أشبه بالصواب لكن قال  
الزحخشري لا تدري هي منقلبة عن واو أو ياء أو باني في رواية غمامة عن أنس فلم أزل أحب الديان من  
أجمع بين يديه وفي رواية جدد عن أنس فجعلت أجمعه وأدنيه منه (قوله) فلم أزل أحب الديان من  
يومئذ في رواية غمامة قال أنس لأزال أحب الديان بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صنع ماضع رطب يراي يسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس فجعلت ألقه اليه  
ولأطعمه وله من طريق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث قال ثابت فسمعت  
أنس يقول فاصنع لي طعام بعد أن قدر على أن يصنع فيه دبا الاصنع ولابن ماجه بسند صحيح  
عن جدد عن أنس قال بعثت معي أسلم سليم عكل فبه رطب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم  
أجدوه خرج قريبا إلى مولى له دعا فصنع طعاما فأتته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه قال  
وصنع له ثريدا فلم يقرع فآذاهو فجعله القزع فجعلت أجمعه وأدنيه منه الحديث وأخرج مسلم  
بعضه من هذا الوجه باللفظ كان يجبه القزع وللشافعي كان يحب القزع ويقول انها شجرة آفح  
يونس ويجمع بين قوله في هذه الرواية فاذن أجدوه بين حديث الباب ذهبت مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه أطلق اللعبة باعتبار ما آل إليه الحال وبمحمل تعدد القصعة على بعد وفي الحديث  
جواز كل الشريف طه أم من دونه من يتخرف وغيره واجابة دعوته ومؤاكلة الخادم وبيان  
ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والالطاف باصحابه وتعاهدهم بالجمي إلى منازلهم  
وفيه الاجابة إلى الطعام ولو كان قد لا ومناولة الضيفان بعضهم بعضا ماضع بين أيديهم وانما  
يتمتع من يأخذ من قدام الآخر شيئا لنفسه أو لغيره وسألت البحث فيه في باب مفرد وفيه جواز

\* قال عمر بن أبي سلمة قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك \* (باب التين في الأكل وغيره) \* حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التين ما استطاع في طهره وورثته له وترجله وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله \* (باب من أكل حتى شبع) \* وحدثنا حميل حدثني مالك عن ابن جابر عن عبد الله بن أبي طحمة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طحمة لا م سلم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضيقاً عرفني فأطعمه ففعل ما فعله من شئ فأخرجت أقرصاً من شعير ثم أخرجت خبازاً لها فالتفت الخبز به ثم دسته تحت ثوبي ورزقني به ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث ووجه الناس فقامت عليهم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طحمة فقلت نعم قال بطعام قال فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن معكم مائة من معدوموا (٤٦٠) فأنطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت بأطعمة فقال أبو طحمة يا م سلم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما يطعمهم فقامت الله ورسولاً ثم قال فأنطلق أبو طحمة إلى النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل أبو طحمة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم له لي بأتم سلم ما عندك فأنت بذلك الخبز فأمر به فقت وعصرت عليه أم سلم عكها فأقبسته ثم قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله أن يقول ثم قال إذن لعمري فأنزلهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال إذن لعمري فأنزلهم فما كوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال

٥٢٨٠ ع ١٧٦٥٨

٥٢٨١ ع ١٧٦٥٩

٥٢٨٢ ع ١٧٦٦٠

تلا المضيف الأكل مع الضيف لان في رواية ثمانية عن أنس في حديث الباب أن الخياط قدم لهم الطعام ثم أقبل على عله فخرجوا ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلاً فأثرهم به ويحتمل أن يكون كان مكثراً من الطعام أو كان صاعاً أو كان شدة قد تحتم عليه تكمله وفيه الحرج على التشبه بأهل الخير والافتداء بهم في المطاعم وغيرها وفيه فضله تظاهر لانس لاقتفائه أثر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في الاشياء الجلية وكان يأخذ نفسه ما تاعه فيها رضي الله عنه (قوله قال عمر بن أبي سلمة قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك) كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الجوى والكسبي في وسقط اللبايق وهو الاشبه وقدم في موصول باب والذي يظهر أن قوله بعد الترجمة التي تليه (قوله باب التين في الأكل وغيره) ذكر فيه حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التين الحديث وهو ظاهر فمما ترجم له وطن بعضهم أن في هذه الترجمة تكراراً لا يقدم في قوله باب التسمية على الطعام والأكل بالعين وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أعم من الأولى لان الأولى لعل الأكل فقط وهذه لجميع الأفعال فدخل فيه الأكل والشرب بطريق التعميم اه ومن جملة العموم عموم مملقات الأكل كالأكل من جهة العين وتقديره من على العين في الاتعاف ونحوه على من على الشمال وغير ذلك (قوله وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله) القائل هو شعبة والمقول عنه أنه قال بواسط هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء وقد تقدم بيان ذلك مع صاحب الحديث في باب التين من كتاب الوضوء وقال الكرماني قال بعض المشايخ القائل بواسط هو أشعث كذا نقل وليس بصواب عن قال (قوله باب التين في الأكل وغيره) \* ذكر فيه ثلاثة أحاديث \* الأولى حديث أنس في تكثر الطعام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه فأكلوا حتى شبعوا \* الثاني

حديث

القوم كلهم وشعبوا والقوم غنائون رجلاً \* حدثنا موسى حدثنا معتمر عن أبيه قال وحدثنا عثمان أن أبا عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال ذم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم له مع أحدكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فحين ثم جاء رجل مشرك مشبعاً طويلاً بغير ثوب وقفاً قال النبي صلى الله عليه وسلم أيسع أم عطة أو قال هبة قال لا بل يسع قال فاشترى منه شاة فصنعت فأمر بني النبي صلى الله عليه وسلم ورسول البطن بشوى وإيم الله ما من الثلاثين ومائة الا قد حله حرة من سواد بطنها ان كان شاهداً أعطاهما إياه وان كان غائباً شأها له ثم جعل فيها قصتين فأكلنا جفون وشبعنا وفضل في القصتين فحملته على الهرا وكما قال \* حدثنا سلم حدثنا وهيب حدثنا منصور عن أمه عن عائشة رضي الله عنها في النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الأسودين والبر والماه

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في اطعام القوم من سواد بطن الشاة وكافوا ثلاثين ومائة رجل  
 وفيه قالنا أجمعون وسعدنا وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة \* الثالث حديث عائشة توفى  
 النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الاسودين القرم الماء وفيه اشارة الى أن شبعهم لم يقع  
 قبل زمان وفاته قاله الكرماني (قلت) لكن ظاهره غير مراد وقد تقدم في غزوة خيبر من  
 طريق عكرمة عن عائشة قالت لما تحفت خيبر قلنا لا ن شبع من القرم من حديث ابن عمر قال  
 ما شبعنا حتى قمنا خيبر فالمراد أنه صلى الله عليه وسلم شبع حين شعوا واستقر شبعهم واستدأوه  
 من فقع خيبر وذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين ومرار دعائشة بما أشرت اليه من  
 الشبع هو من القرم خاصة دون الماء لكن قرنته به اشارة الى أن تمام الشبع حصل بجمعهما  
 فكان الواو فيه بمعنى مع لأن الماء وحده وجد الشبع منه ولم عبرت عن القرم وصف واحد  
 وهو الواو عبرت عن الشبع والرى بفعل واحد وهو الشبع وقوله في حديث أنس عن أبي  
 طلحة سمعت صوت النبي صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع كأنه لم يسمع في موته لما  
 تكلم اذ ذاك الفخامة المألوفة منه فحمل ذلك على الجوع بقرنة الحال التي كافوا فيها وفيه رد على  
 دعوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع واحتج بحديث أبي بطة عن ربي يسقني وتعقب بالجل على  
 تعدد الحال فكان يجوع أحيانا بالنسي به أصحابه ولا سيما من لا يجمد مدا وأدركه ألم الجوع صبر  
 ففزع عنه وقد بسط هذا في مكان آخر وبؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يضيف أن  
 يخرج مع الضيف الى باب الدار تكرمته قال ابن بطال في هذه الاحاديث جواز الشبع وان كان  
 تركه أحيانا أفضل وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أكر الناس  
 شبعاني الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة قال الطبري غير أن الشبع وان كان مباحا فانه حذا  
 ينتهي اليه وما زاد على ذلك فهو سرف والمطلق منه ما أعان الكل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله  
 عن أداء ما رجب عليه ٥١ وحديث سلمان الذي أشار اليه أخرجه ابن ماجه بسندلين  
 وأخرجه عن ابن عمر نحوه وفي سنده مقال أيضا وأخرج البرزنجي عنه من حديث أبي جحيفة  
 بسند ضعيف قال القرطبي في المفهم لماذا كرصة أبي الهيثم اذ ذبح للنبي صلى الله عليه وسلم  
 ولصاحبه الشاة فأكلوا حتى شعوا وفيه دليل على جواز الشبع وما جاء من النهي عنه محمول  
 على الشبع الذي يتقبل المفسد فيبسط صاحبه عن القيام للمادة وينفض الى البطر والاشتر  
 والنوم والكل وقد تنهى ركهته الى التعرير بحسب ما يقرب عليه من المفسدة وذكر  
 الكرماني شعا بن النسي بأن الشبع المذكور محمول على شبعهم المعتاد منهم وهو أن التث  
 للطعام والتث للشراب والتث للنفس ويحتاج في دعوى أن تلك عاداتهم الى النقل خاص وانما  
 ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث  
 المتقدم من معديكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن  
 حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فان غلب الآدمي نفسه قتل الشاة والطعام وثالث الشراب وثالث  
 للنفس قال القرطبي في شرح الاسماء الواسع بقرابط هذه القصة للجب من هذه الحكمة وقال  
 الفزاري قبله في باب كسر السمومتين من الاحياء ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال ما سمعت  
 كلاما في قوله الاكل أحكم من هذا ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح وانما

خص الثلاثة بالذكر لأنها أسباب حياة الحيوان ولأنه لا يدخل البطن سواها وهل المراد بالثلاث  
 التقسيم على ظاهر الخبر والتقسيم إلى ثلاثة أقسام متقاربة محتمل احتمال والاولى والى  
 ويحتمل أن يكون لمجرد ذكر الثلاث في قوله في الحديث الآخر الثالث كبر وقال ابن المسيب ذكر  
 البخاري في الاثر في باب شرب اللبن للبركة حديث أنس وفيه قوله فجعلت لا آلو ما جعلت في  
 بطنى منه فيحدث أن يكون الشبع المشار اليه في أحاديث الباب من ذلك لأنه طعام بركة (قلت)  
 وهو محتمل الا في حديث عائشة ثالث أحاديث الباب فان المراد به الشبع المعتاد لهم والله أعلم  
 واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في الاحياء أحدهما أن يشتهي الخبز وحده متى طلب  
 الادم فليس يجائع ثانيهما أنه اذا وقع ريقه على الأرض لم يقع عليه الذباب وذكر أن  
 مراتب الشبع بخمسة الاول ما تقوم به الحماة الثاني أن يزدي حتى يصوم ويصل عن  
 قيام وهذا واجب الثالث أن يزدي حتى يقوى على أداء التوابع الرابع أن يزدي حتى يقدر على  
 التكسب وهذا مستحبان الخامس أن يعلا الثلث وهذا جائز السادس أن يزدي ذلك  
 وبه يثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكره السابع أن يزدي حتى يضر روحه البطنة المهية  
 عنها وهذا حرام اهـ ويمكن دخول الثالث في الرابع والاول في الثاني والله أعلم \* (تنبيهه)  
 وقيل في سابق السند معروفاً من سليمان التيمي عن أبيه قال وحديثي أو عثمان أيضاً فزعم  
 الكرماني أن ظاهره أن أباة حدث عن غير أبي عثمان ثم قال وحديثي أو عثمان أيضاً (قلت)  
 وليس ذلك المراد وإنما أراد أن أبا عثمان حدث بحديث سابق على هذا ثم حدثه بهذا فاذن ذلك قال  
 أيضاً أي حدث بحديث بعد حديث **قوله** **باب** ليس على الاعمى حرج الى  
 هنا لا ذكر وساق في رواية أبي ذر الصنفي الآخر ثم قال الآية وأراد بقية الآية التي في  
 سورة النور لا التي في الفتح لأنها المناسبة لآيوبة الاطعمة ويؤيد ذلك وقع عند الاسماعلي  
 الى قوله لعلمكم تعقلون وكذلك بعض رواة الصحيح **قوله** والنهد والاجتماع على الطعام ثبتت  
 هذه الترجمة في رواية المتهمل وحده والنهد بكسر النون وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول  
 الشركة حيث قال باب الشركة في الطعام والنهد وتقدم هناك بيان حكمه وذكر فيه عدة  
 احاديث في ذلك ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام  
 فلم يؤث الا بسويق الحديث وليس هو ظاهراً في المرامدين النهد لاحتمال أن يكون ما جرى  
 بالسويق من غير تمييز بين أعى وبصر وبين صحيح ومريض وسكى ابن بطال عن المهلب قال  
 مناسبة الآية لحديث سويد بما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا اذا اجتمعوا للاكل عزل الاعمى على  
 حدة والاعرج على حدة والمريض على حدة لئلا يضرهم عن كل الاصحاء فكانوا يتصرفون أن  
 يتقضاها عليهم وهذا عن ابن الكلي وقال عطاء بن يذكان الاعمى يتصرف أن يأكل طعام غيره  
 لعله يده في غيره ووضعها والاعرج كذلك لئلا يضره في موضع الاكل والمريض لئلا يضره في موضع الاكل  
 الا بقاء لاهم الاكل مع غيره وفي حديث سويد معنى الآية لانهم جعلوا أيديهم فيما حضر  
 من الزاد سواء مع أنه لا يمكن أن يكون أكاهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك وقد  
 سوغ لهم السابغ ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان فكان مباحاً والله أعلم اهـ كلامه

\* (باب ليس على الاعمى حرج) والنهد والاجتماع على الطعام \* حديث علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال يحيى ابن سعيد سمعت بشير بن عمار يقول حدثنا سويد بن النعمان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخيبر فلما كالمناصباء قال يحيى وهي من خيبر على روضة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام فأتى ابسويق فلكاه فأكلنا منه ثم دعائهم ففضض ومضضنا ففضلى بنا المغرب ولم يتوضأ قال سفيان سمعته منه عوداً وبدأ

٥٣٨٤

سوق

تحفة

٤٨١٢

٥٢٨٥

ق  
تحفة

١٤٠٦

\* (باب الخبز المرقق  
والاكل على الخوان  
والسفرة) \* حدثنا محمد بن  
سنان حدثنا همام عن قتادة  
قال كان عند أنس وعنده  
خبازة فقال ما أكل النبي  
صلى الله عليه وسلم خبزاً  
مرققاً ولا شاة مسموطة  
حتى لقي الله

وقد جاء في سبب نزول الآية أثر من وجه صحيح قال عبد الرزاق أن أبا نعيم عن ابن أبي  
نخيع عن مجاهد كان الرجل يذهب بالاعى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو أخيه  
أو قريبه فكان الرسخ يصرحون من ذلك ويقولون انما يذهبون شالي بيوت غيرهم  
فترك الآية خصه عليهم وقال ابن المنير موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله  
تعالى ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً وأنتواهي أصل في جوارأكل الخارجة ولهذا  
ذكر في الترجمة الهند والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** الخبز المرقق والاكل على الخوان  
والسفرة) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مر قفا أى ملينا محسنا كخبز الحواري وشبهه  
والترقيق التلين ولم يكن عندهم مناخل وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اه وهذا هو  
المتعارف وبه جزم ابن الاثير قال الرقاق الرقيق مثل طول وطويل وهو الرقيق الواسع  
الرقيق وأعرب ابن التين فقال هو السعيد وما يصنع منه من كدك وغيره وقال ابن الجوزي هو  
الخشيف كأنه مأخوذ من الرقاق وهي الخشبة التي يرقق بها وأما الخوان فالمشهور فيه كسر  
المجتمعة يجوز ضمها وفي لغة ثالثة أخوان بكسر الهمزة وسكون الخاء وسئل ثعلب هل يسمى  
الخوان لأنه يتخون ماعله أى ينقص فقال ما يعد قال الجواليقي والصحيح أنه انغمى مررب  
ويجمع على اخونة في القلة وخون مضموم الاول في الكثرة وقال غيره الخوان المائدة ما لم يكن  
عليها طعام وأما السفرة فاشترت لما وضع عليها الطعام وأصلها الطعام نفسه (قوله) كان عند  
أنس وعنده خبازة لم أقص على تسميته ووقع عند الاسماعيلي عن قتادة كأنني أنسا  
وخبازة قائم زاد ابن ماجه وخوانه موضع فقولوا وفي الطبراني عن طريقه راشد بن أبي  
راشد قال كان لأنس غلام يعمل له النقائق ويطبخ له لونين طعاماً ويخبزه الحواري ويخبذه  
بالسن اه والحواري بضم المهملة وتشديد الواو وفتح الراء الخالص الذي يخل مرة بعد مرة  
(قوله) ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم خبزاً مرققاً ولا شاة مسموطة (المسموط الذي أزل شعره  
بالماء المسخن وشوى ويجلده أو يطبخ وانما يصنع ذلك في الصغار السن الطرى وهم من فعل  
الترقيق من وجعهم أحدهما المائدة التي ذبح مالو في لازادغته وثانيهما أن المسلوخ تقطع  
بجلد في اللسان وغيره والسمط نفسه وقد جرى ابن بطل على أن المسموط المشوى فقال ما ملخصه  
يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يخبز خبزاً  
وحديث أم سلمة الذي أخرجه الترمذي أنها قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً مشوياً فأكل  
منه بأن يقال بمحتمل أن يكون لم يبق أن تسقط له شاة بكاملها لأنه قد احتزن انكسر صر فومن  
الخبز آخرى وذلك لهم مسموط أو يقال ان أنسا قال لأعلم ولم يقطع به ومن عمل حجة على من لم  
يدلم ووقعه ابن المنير بأنه ليس في حركته لكتب ما يدل على أن الشاة كانت مسموطة بل أكلها  
لأن العرب كانت عاذتها غالباً أنها لا تنضج اللحم فأخرج إلى الخبز قال واصل ابن بطل لما رأى  
البحاري ترجم يهد هذا باباً شاة مسموطة والكشف والخبز ظن أن مقصوده اثبات أنه أكل  
السميط (قلت) ولا يلزم أن يضمن كونها مشوية واحتزن كتفها وأجنبها أن تكون مسموطة  
فان معنى المسلوخ أكثر من معنى المسموط لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل الا مسموطاً  
وهذا لا يرد على أنس في نفي رواية الشاة المسموطة وقد وافقه أبو هريرة على نفي أكل الرقاق

٥٣٨٦  
ت س ق  
تحفة  
١٤٤٤

أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال رقيه فأثوره فأثوره فراق فيكي  
وقال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بعينه قال الطبري قول أنس ما علم رأيت النبي صلى  
الله عليه وسلم الخنقي العلم وأرادني الملهوم وهو من بابني الشيء يعني لازمه وانما يصح هذا من  
أنس الطول لزومه النبي صلى الله عليه وسلم وعدم مفارقتها له إلى أن مات (قوله عن أنس قال  
على هو الاسكاف) على هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المدين ومرا دة أن أنس وقع في السند غير  
مذنب فكتبه على ليتبين فان في طبقته أنس بن عبيد البصري أحد الثقات المكثرين وقد  
وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن مشني عن معاذ بن هشام عن أبيه عن أنس بن أبي الفرات  
الاسكاف وليس ليونس وهذا في البخاري الا هذا الحديث الواحد وهو بصري وثقة أحد ابن  
معين وغيرهما وقال ابن عدي ليس بالمشهور وقال ابن سعد كان معروفا وله أحاديث وقال ابن  
حبان لا يجوز أن يحتج به كذا قال ومن وثقه أعرف بجماله من ابن حبان والراوي عنه هشام هو  
الاستوائي وهو من المكثرين عن قتادة وكان له لم يجمع منه هذا وفي الحديث رواية الاقران لان  
هشام أو أنس من طبقة واحدة وقدرناه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وصرح بالتجديت كما  
سئل في الرافق لكن ذكر ابن عدي أن يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال عن أنس عن قتادة  
فيحصل أن يكون جمعه أو لا عن قتادة بواسطة ثم حمله عنه بغير واسطة فكان يحدث به إلى  
الوجهين (قوله عن أنس) هذا هو المحفوظ ورواه سعيد بن بشر عن قتادة فقال عن الحسن قال  
دخلنا على عاصم بن حذرة فقال ما كل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان قط الحديث أخرجه  
ابن مسنيد في المعرفة فان كان سعيد بن بشر حفظه فهو حديث آخر لقتادة لا اختلاف مساق  
الخبرين (قوله على سكرجة) يضم السين والكاف والراء التنبيه بعد هاجم مفتوحة قال  
عباس كذا قيدناه ونقل عن ابن مكي أنه صوب فتح الراء (قلت) وبهذا جزم التوربشتي وزاد  
لأنه فارسي معرب والراء في الأصل مفتوحة لا حجة في ذلك لأن الاسم لا يجمع إذا انطقت به  
العرب لم يبقه على أصله غالبا وقال ابن الجوزي قاله لنا شيخنا أبو منصور الفلوي يعني الجوابي  
بفتح الراء قال وكان بعض أهل اللغة يقول الصواب اسكرجة وهي فارسية معربة وترجمتها مقرب  
الخل وقد تكلمت بها العرب قال أبو علي فان حقرت حذفت الجيم والراء وقلت اسكرو ويجوز  
إشباع الكاف حتى تزيد أو قياس ما ذكره سيوطي في برهم برهم أن يقال في سكرجة سكرجة  
والذي سبق أولى قال ابن مكي وهي محض صفار يؤكل فيها ومنها الكبير والصغير فالأكبر  
تجمل قدر ست أو اق وقيل ما بين ثلثي أوقية إلى أوقية قال ومعنى ذلك أن اللحم كانت تستعمله في  
الكوامنج والخواش والتشهي والهضم وأغرب الداودي فقال السكرجة قطعة مدهونة ونقل  
ابن قرقول عن غيره أنها قسعة ذات قوام من عود كالدرة صغيرة والاول أولى قال شيخنا في شرح  
الترمذي تركه الا كل في السكرجة ما لم يكن تكمن تصنع عندهم إذا ذكروا واسمها صفارها  
لان عاداتهم للاجتماع على الأكل أولها كما تقدم كانت تمدلوضع الأشياء التي تعين على الهضم  
ولم يكونوا غالبا يشبعون فلم يكن لهم حاجة بالهضم (قوله قبل اقتادة) القائل هو الراوي (قوله  
فلا م) كذا لا ذكره ووقع في رواية المسنن بالاشباع (قوله يا كرون) كذا عدل عن الواحد  
إلى الجمع إشارة إلى أن ذلك لم يكن مختصا بالنبي صلى الله عليه وسلم بل كان أصحابه يفتقون

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا  
معاذ بن هشام قال حدثني  
أنس بن أنس قال علي هو  
الاسكاف عن قتادة عن  
أنس رضي الله عنه قال  
ما علمت النبي صلى الله عليه  
وسلم أكل على سكرجة  
قط ولا خبز مرق قط ولا  
أكل على خوان قط قيل  
لقتادة فعلا م ما كانوا  
ياكلون قال

قوله حذفت الجيم والراء الخ  
كذا في جميع النسخ وسرر  
أه معجمه

على السفر \* حدثنا ابن أبي  
مريم \* أخبرنا محمد بن جعفر  
أخبرنا جدي أنه سمع أنسا  
يقول قام النبي صلى الله  
عليه وسلم بي بصفية  
فدعوت المسلمين الى ولعته  
أمر بالانطباع فبسطت فأتني  
عليها القز والقط والسمن  
وقال عرو عن أنس بن ماجة  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم صنع حساني فطع  
\* حدثنا محمد بن جعفر نا أبو  
معاوية \* حدثنا هشام عن  
أبيه وعن وهب بن كيسان  
قال كان أهل الشام يعبرون  
ابن الزبير ويقولون يا ابن  
ذات النطاقين فقالت له أمها  
يا بني انهم يعبرونك بالنطاقين  
وهل تدري ما كان النطاقين  
انما كان نطاق شقيقته  
انصفين فأوكت قربة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأحدهما وجعلت في سترته  
آخر قال فكان أهل الشام  
إذا عروه بالنطاقين يقول  
إياها وإلله \* تلك شكاة طاهر  
عنتك عارها \*

أثرو يقتدون بفعله (قوله على السفر) جمع سفره وقد تقدم بيان في الكلام على حديث  
عائشة الطويل في الهجرة الى المدينة وأن أصلها الطعام الذي يتخذ المسافروا كثر ما صنع في  
جلد فقل اسم الطعام الى ما وضع فيه كاجميت الزاد وروية ثم ذكر المصنف حديث أنس في  
قصة صفية فساقه مختصرا وقد ساقه في غزوة خيبر بالاسنة الذي أورده هنا بعينه أنهم من ساقه  
هنا وانظروا أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال بيني عليه بصفية وزاد فيه  
أضابن قوله الى ولعته وبين قوله أمر بالانطباع وما كان فيها من خبز ولحم وما كان فيها إلا أن  
أمر فذكره وزاد بعد قوله ومن فقال المسلمون إحدى أهبات المؤمنين الحديث وقد تقدم  
شرح مسة وفي حديثك (قوله) وقال عرو عن أنس بن ماجة النبي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حساني  
(نطم) هو يضاطرف من حديث وصله المؤلف في المغازي مطولا من طريق عرو عن أبي عرو مولى  
الطلب عن أنس بن مالك تمامه (قوله) هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان (هشام هو ابن عروة  
جلى هذا الحديث عن أبيه وعن وهب بن كيسان وأخرجه أبو يعقوب في المسخرج من طريق  
أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه عن هشام عن وهب بن كيسان فقط وقد مر أصل هذا  
الحديث في باب الهجرة الى المدينة من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه وعن أمراء فاطمة  
بنت المسد كذا هما عن أسماء وهو محمول على أن هشام جده عن أبيه وعن أمراء أنه وعن وهب  
ابن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر فان الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله  
يعبرون وهو بالعين الموحدة من العار وابن الزبير هو عبد الله والمراد بأهل الشام عسكرا للحاج  
ابن يوسف حيث كانوا يقاتلون من قبل عبد الملك بن مروان أو عسكرا الحصين بن عبد الرحمن فأتاه  
قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية (قوله) يعبرونك بالنطاقين قيل الا فصع أن يعدى التعبير  
بنفسه وقول عبرته كذا وقد سمع بكذا مثل ما هنا (قوله) وهل تدري ما كان النطاقين كذا أورده  
بعض الشراح وتعبه بأن الصواب النطاقان بالرفع وأالم أنقص عليه في النسخ الا بالرفع فان  
ثبت رواية بغير الالف أمكن توجيهها ويحتمل أن يكون كان في الأصل وهل تدري ما كان  
شان النطاقين فسقط لفظ شأن ونحوه (قوله) انما كان نطاق شقيقته فصنعت فأوكت) تقدم في  
الهجرة الى المدينة أن أبابكر الصديق هو الذي أمر بذلك لما هاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم  
الى المدينة (قوله) يقول إياها كذا لاكثر ولعظهم إياها جود حدة ونون وهو تصغير قدوجه  
بأنه مقول الراوى والضمير لامرأته وانها هو ابن الزبير وأغرب ابن التين فقال هو في سائر الروايات  
إنها زكراة الخطابي بلفظ إياها اه وقوله وإلله في رواية أحمد بن يونس إياها ورب الكعبة قال  
الخطابي إياها بكسر الهمزة والتنوين معناها الاعتراف بما كانوا يقولوه والتقرير له تقول  
العربي في استدعاء القول من الإنسان إياها وبغير تنوين وتعقب بأن الذي ذكره نعلب وغيره  
إذا استندت من الكلام قلت اه وإذا أمرت بقطعه قلت إياها اه وليس هذا الاعتراض  
بجيد لأن غير نعلب قد جزم بأن إياها كناية استزادة وأراضا وحره بعضهم فقال إياها بالتنوين  
للاستزادة وبغير التنوين لتطامع الكلام وقد ثأى أيضا معنى كيف (قوله) تلك شكاة طاهر عنتك  
عارها) شكاة بفتح الشين المعجمة معناه رفع الصوت بالقول القبيح ولعظهم بكسر اللام والاول  
أولى وهو مصدر شكاة بكسر الشين وشكوى وشكاة وظاهر رأى زائل قال الخطابي أى

٥٢٨٩  
٥٢٩٠  
٥٢٩١  
٥٢٩٢  
٥٢٩٣  
٥٢٩٤  
٥٢٩٥  
٥٢٩٦  
٥٢٩٧  
٥٢٩٨  
٥٢٩٩  
٥٣٠٠

\* حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عروبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن أم حفيد بنت الحارث بن حزن خالة ابن عباس أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم سنا وناقطاً وأضباناً فآكل كل على مائدة وتركهن النبي صلى الله عليه وسلم كالمقنذر لهم ولو كن حراماً ما أكلن على مائدة (٤٦٦) التي صلى الله عليه وسلم ولا أمر بها كهن \* (باب السويق) \* حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا جادع

يحيى عن بشر بن يسار عن سويد بن النعمان أنه أخبره أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالصهايا وهي على روضة من خير فحضرت الصلاة فقام فأمم بجمعه

الاسواق فإلا منه فلكنا معه ثم دعاهم فغضض ثم صلى وصلينا ولم يتوضأ \* (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو) \* حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أن عمر بن عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف أن أنصاري

أن ابن عباس أخبره أن قال ابن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على معونة وهي خالته وخالة ابن عباس فوجد عندها ضياء مخوذاً فقدمت به أخيراً

حفيدة بنت الحارث من بني فهد فقدمت الضيف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قلياً يقدمه للطعام حتى

يحدث به ويسمي له فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدر إلى الضيف فقالت امرأة من النسوة لحضوراً أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمته من الضيف فقلت

وسلم يده عن الضيف فقال خالته بن الوليد أحرام الضيف يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجبتني أعانه قال خالد فاجترأه فأكثمه رسول الله صلى الله عليه وسلم نظراً إلى

ارتفع عنك فلم يعلق بك والظهور يطلق على الصعود والارتفاع ومن هذا قول الله تعالى فما استطاعوا أن يظهروا ما يبطلوا عليه ومنه ومعارج عليا يظهرون قال وتغل ابن الزبير بمصر أعيت لاني ذؤيب الهذلي وأوله \* وعبرها الواشون أني أحبها \* يعني لأبأس بهذا القول ولا عار فيه قال مقلطاي وبعد بيت الهذلي

فإن أعذرتهم فإني مكذب \* وإن يعتذر يرد عليك اعتذارها وأقول هذه القصيدة

هل الدهر إلا ليله وتبرها \* والاطلوع الشمس ثم غابها  
أبي القلب الأم عمر وفاصحت \* تحترق ناراً بالشكاة ونارها

وبعد \* وعبرها الواشون أني أحبها \* البيت وهي قصيدة تزيد على ثلاثين بيتاً وترددان قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشده مقتلاً به والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتقدان هذا مثل مشهور وكان ابن الزبير يكثر التمثل بالشعر وقال أنشأه ثم ذكر حديث ابن عباس في آكل خالد الضيف على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأني شرحه بعد في كتاب

الصيد والنابخ وقوله على مائدة أي الشيء الذي يوضع على الأرض مسبحة للطعام كالمندبل والطبق وغرد ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ما على كل الخوان لأن الخوان أخص من المائدة وفي الأخص لا يستلزم في الأعم وهذا أول من جواب بعض الشراح بأن أنسا الخافني عليه قال ولا يعارضه قول من علم واختلف في المائدة فقال الزبيح

هي عندي من مادي عبد إذا تحرك وقال غيره من مادي عبد إذا أعطى قال أبو عبيد وهو فاعله بمعنى مفعوله من العطاء قال الشاعر وكنت للمتعين مائدا \* (قوله باب السويق) ذكره حديث سويد بن النعمان وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة (قوله)

باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها بالإضافة وشرحه الزركشي أنه باب بالتسوين فقال قال ابن التين إنما كان يسأل لأن العرب كانت لا تعاف شيأ من المأكول لقلمها عندهم وكان هو صلى الله عليه وسلم قد يهاف بعض الشيء فلذلك كان يسأل (قلت) ويحتمل أن يكون سبب السؤال أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يكثر التمسك في البداية فلم يكن له خبرة بكتن من الحيوانات ولأن الشرع ورد بتحرير بعض الحيوانات وإباحة بعضها وكانوا لا يحرمون منها شيئاً وربما أتوا به شويأ أو مطبوخاً فلا يخبر عن غيره إلا بالسؤال عنه ثم ورد في حديث ابن عباس في قصة الضيف وسأني شرحه في كتاب الصيد والنابخ ووقع فيه فقالت امرأة من النسوة الحضور كذا وقع بلقظ جمع

المذكر



٥٣٩٢  
م ت س  
تحفة  
١٣٨٠٤

\* (باب طعام الواحد يكتفي  
الاشئين) \* حدثنا عبد الله بن  
يوسف أخبرنا مالك وحدثنا  
اسماعيل حدثني مالك عن أبي  
الزناد عن الاعرج عن أبي  
هريرة رضي الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم طعام الاشئين  
كافي الثلاثة وطعام الثلاثة  
كافي الاربعة

المذكور كما به باعتبار الاشخاص وفيه أخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قد من له وهذه  
المرأة أورد التصريح بأنهم يؤمنون أم المؤمنين في رواية الطبراني وانظروا فقالت سمعته أخبرنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو فليأخذ خبره تركوه عند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس فقالت  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (قوله ما) **باب** طعام الواحد يكتفي (الاشئين)  
أورد فيه حديث أبي هريرة طعام الاشئين يكتفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكتفي الاربعة واستشكل  
الجميع بين الترجمة والحديث فان قضية الترجمة هي جهة النصف وقضية الحديث هي جهة الثلث  
ثم الربع وأجيب بأنه أشار الترجمة الى لفظ حديث آخر ورد ليس على شرطه وبأن الجامع بين  
الحديثين أن يطلق طعام القليل يكتفي الكثر لكن أقصاه الضعف وكونه يكتفي مثله لا يفي أن  
يكتفي دونه نعم كون طعام الواحد يكتفي الاشئين يؤخذ منه أن طعام الاشئين يكتفي الثلاثة بطريق  
الأولى بخلاف عكسه ونقل عن اصحى من رواه به عن جرير قال معنى الحديث أن الطعام الذي  
يشبع الواحد يكتفي قوت الاشئين ويشبع الاشئين قوت الاربعة وقال المهلب المراد بهذه  
الاحاديث الحضي على المكافئ والتشبع بالكفاية يعني وليس المراد الحضي في قدر الكفاية  
وانما المراد المواساة وانما ينبغي للاشئين ادخال ثالث الطعام معهما وادخال رابع أيضا مجب من  
يحضر وقد وقع في حديث عمر عند ابن ماجه باللفظ طعام الواحد يكتفي الاشئين وان طعام الاشئين  
يكتفي الثلاثة والاربعة وان طعام الاربعة يكتفي الخمسة والستة ووقع في حديث عبد الرحمن بن  
أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عنده طعام اشئين  
فليذهب بالشئ من كان عنده طعام اربعة فليذهب بخمسة أو سادس وعند الطبراني من  
حديث ابن عمر ما يشد الى العلة في ذلك وأوله كما واجعا ولا تفرقوا فان طعام الواحد يكتفي  
الاشئين الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن ركة الاجتماع وأن الجميع كالأفراد  
الركبة وقد أشار الترمذي الى حديث ابن عمر وعند البزار من حديث شجرة نحو حديث عمر وزاد  
في آخره ويد الله على الجماعة وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع  
على الطعام وأن لا يأكل المرء وحده انتهى وفي الحديث أيضا الإشارة الى أن المواساة اذا حصلت  
حصلت معها البركة فتتم الحاضرين وفيه انه لا ينبغي للمرء أن يستحق ما عنده فيمنع من تقديمه  
فان القليل قد يحصل به الاكتفاء حتى حصول سد الرمي وقيام البنية لاحقة الشبع وقال  
ابن المبرور حديث باللفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقرأ عنه من حديث  
الباب لأن من أمكنه ترك الثلث أمكنه ترك النصف فله قارب ما انتهى وتعبه مغطى بان  
الترمذي أخرج الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر وهو على شرط البخاري انتهى وليس كما  
زعم فان البخاري وان كان أخرج لابي سفيان لكن أخرجه موقوفاً على ما ياتي من جابر ثلاثة  
أحاديث فقط فليس على شرطه ثم لا أدري لم خصه بقرينه الترمذي مع أن مسلماً أخرجه من  
طريق الاعرج عن أبي سفيان أيضاً وله ابن المنذر اعتمد على ما ذكره ابن بطال أن ابن وهب روى  
الحديث باللفظ الترجمة عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر وابن لهيعة ليس من شرط البخاري  
قطعاً لكن يرد عليه أن ابن بطال قصر نسبة الحديث والا فقد أخرجه مسلم أيضاً من طريق ابن  
جرير ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصريح بطريق ابن جرير

«(باب المؤمن يا كل في معنى واحد) وفيه (٤٦٨) أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الصمد

حدثنا شعبة عن واقد بن محمد عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه فأدخل رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً فقال يا نافع لا تدخل هذا علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يا كل في معنى واحد والكاتب يا كل في سبعة أمعاء» (باب المؤمن يا كل في معنى واحد) فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الله بن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المؤمن يا كل في معنى واحد وأن الكافر يا كل في سبعة أمعاء قال عبيد الله يا كل في سبعة أمعاء \* وقال ابن بكير حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله \* حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو قال كان أبو نعيم رجلاً أكلوا فقال له ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الكافر يا كل في سبعة أمعاء فقال أنا وأبو نعيم ورسوله \* حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي هريرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في معنى واحد والكافر يا كل في سبعة أمعاء

٥٢٩٢ م تحفة ٨٥١٧

بسماع أبي الزبير عن جابر قال حدث صحيح لكن لا على شرط البخاري والله أعلم وفي الباب عن ابن عمرو ومرة كما تقدم وفيه عن ابن مسعود وأيضاً الطبراني (قوله يا كل المؤمن يا كل في معنى واحد) المسمى بكسر الميم مقصور وفي لغة حكاها في الحكم يسكنون العين بعدها تخنية والجمع أمعاء ودوهي الحمارين وقد وقع في شعر القشاي بالظن الأفراد في الجمع فقال في أبيات له حكاها أبو حاتم \* حوال غزرا ومي جباعا \* وهو كقوله تعالى ثم يخرجكم طفلاً وأنما عدى يا كل في لانه بمعنى وقع الأكل فيها ويجعلها ناطقاً لما كور ومنه قوله تعالى أنما يا كلون في بطونهم أي ملء بطونهم قال أبو حاتم السجستاني المسمى مذ كور لم يسمع من أنيق به يؤتى فيقول مي واحدة لكن قد رواه من لا يوق به (قوله حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث ووقع في رواية أبي نعيم في المسخرج منسوباً (قوله عن واقد بن محمد) هو ابن زيد بن عبد الله عن (قوله فادخل رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً) له أنه أبو نعيم المذكور بعد قليل ووقع في رواية مسلم فجعل ابن عمر يضع يده ويضع يده فجعل يأكل أكل كثيراً (قوله لا تدخل هذا علي) وذكر الحديث هكذا جعل ابن عمر الحديث على ظاهره وأعله كره دخوله عليه لما رآه متصفاً بصفة وصفها الكافر (قوله يا كل المؤمن يا كل في معنى واحد) فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن السرخسي وحده وليس هو في رواية أبي الوقت عن البارد عن السرخسي ووقع في رواية السرخسي ضم الحديث الذي قبله إلى ترجمة طعام الواحد يعني الاثنين وإراجه هذه الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحديث أبي هريرة بطريقه ولم يذكر فيها التعليق وهذا وجه فانه ليس لأعادة الترجمة بلانظها معي وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم إراده فيها موصو لا من وجهين (قوله عبيد) هو ابن سليمان وعبيد الله هو ابن عمر العمري (قوله وإن الكافر) والموافق فلا أدري أيهما قال عبيد الله هذا الشك من عبيد وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبد الله بن عمر بالظن الكافر بغير شك وكذا رواه عمرو بن دينار كما يأتي في الباب وكذا هو في رواية غير ابن عمر عن روى الحديث من العجالة الآله ورد عند الطبراني في رواية له من حديث سمرة بلفظ المناقير بل الكافر (قوله وقال ابن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير وقد وصله أبو نعيم في المسخرج من طريقه ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك ولنظله المؤمن يا كل في معنى واحد والكافر يا كل في سبعة أمعاء وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن وهب أخبرني مالك وغير واحد أن أبا حاتم فذكره بالظن المسلم فلهو أن مراد البخاري بقوله مثله أي مثل أصل الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع (قوله سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن عمرو) هو ابن دينار ووقع التصريح بتقدمه لسفيان في رواية الحمدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المسخرج (قوله كان أبو نعيم) بفتح النون وكسر الهاء رجلاً (قوله في رواية الحمدي قيل لابن عمر أن أبا نعيم رجلاً من أهل مكة يا كل أكل كثيراً) (قوله فقال أنا وأبو نعيم ورسوله) في رواية الحمدي فقال الرجل أنا وأبو نعيم ورسوله ثم أطلق العلماء على حل الحديث على غير ظاهره كما سيأتي إيضاحه (قوله في حديث أبي هريرة يا كل المسلم في معنى واحد) في رواية مسلم من وجه آخر

أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يا كل المسلم في معنى واحد والكافر يا كل في سبعة أمعاء



فكان المؤمن يتقلله من الدنيا بأكثر من الكافر ثم رغبته فيها واستكثره  
منها بأكثر من سبعه معاً فليس المراد حقيقة الامعاء ولا خصوص الاكل وانما المراد التقلل  
من الدنيا والاستكثران منها فكانه عبر عن تناول الدنيا بالاكل وعن اسباب ذلك الامعاء ووجه  
العلاقة ظاهر وقيل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافراً يأكل الحرام والحلال أقل من  
الحرام في الوجود فتقلل من التين ونقل الطعاوى نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران فقال  
جاء قول قوم هذا الحديث على رغبة في الدنيا كما تقول فلان يأكل الدنيا كلاً أي يرغب فيها  
ويحرص عليها بمعنى المؤمن يأكل في شيء واحد أي يرهق فيها فلا يتناول منها الا قليلاً والكافر في  
سبعة أي يرغب فيها فاستكثر منها وقيل المراد حرص المؤمن على قلة الاكل اذا علم أن كثرة  
الاكل من صفات الكافر فان نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر ويدل على أن كثرة  
الاكل من صفات الكفار قوله تعالى والذين كفروا يمتعون وبأ كآون كما تأكل الا انعام وقيل بل  
هو على ظاهره ثم اختلفوا في ذلك على أقوال أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام عهدية  
لا جنسية جزم بذلك ابن عبد البر فقال لا سبيل الى حله على العموم لان المشاهدة تدفعه فكيف  
من كافر يكون أقل كلام من مؤمن وعكسه وكمن كافر أسلم فلم يتغير مقداراً كله قال  
وحدثني أخى هريرة بن عبد الله أنه ورد في رجل بعينه ولذلك عقبه مالك الحديث المطلق وكذا  
البخاري فكانه قال هذا اذا كان كافراً كان يأكل في سبعة معاً قلت أسلم عوفي وبورقه في  
نفسه فكفاه جزم من سبعة أجزاء مما كان يكفاه وهو كافر اهـ وقد سبقه الى ذلك البخاري في  
مشكل الآثار فقال قيل ان هذا الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذي شرب حلاب  
السبع شاة قال وليس للحديث عندنا محمل غير هذا الوجه والسابق الى ذلك أولاً أبو عبيدة وقد  
تعقب هذا الحل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذي رآه يأكل كثير من  
الدخول عليه واحتج بالحديث ثم كفى بتأني حله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد  
الواقعة ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك القول الثاني  
أن الحديث خرج بخبر الغالب وليس حقيقة الهدم رادة قالوا لم يخص السبعة للمبالغة  
في التكثير كافي قوله تعالى والجر يمد من بعده سبعة أبحر والمعنى أن من شأن المؤمن التقلل  
من الاكل لاشتغاله بأسباب العبادة ولعل به أن مقصود الشرع من الاكل ما يبدأ الجوع  
ويملأ الرق ويعين على العبادة ونحو شيته أيضاً من حساب ما زاد على ذلك والكافر بخلاف  
ذلك كله فإنه لا يقنع بمقصود الشرع بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من  
تبعات الحرام فصراً كل المؤمن لما ذكرته اذا نسب الى كل الكافر كانه بقدر السبع منه  
ولأنهم من هذا الطراد في حق كل مؤمن وكافر فقد يكون في المؤمن من يأكل كثيراً  
اما بحسب العادة واما لعارض يعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ويكون في الكافر من  
يأكل قليلاً لمرارة الصحة على رأى الاطباء واما للرياضة على رأى الرهبان واما لعارض  
كضعف المعدة قال الطبري ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزيادة والاعتناع  
بالميلفة بخلاف الكافر فاذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا بدح في الحديث  
ومن هذا قوله تعالى الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة الآية وقد وجد من الزاني نكاح

المؤمنون الزانية نكاح الحر \* القول الثالث أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الأيمان  
 لأن من حسن إسلامه وكل إيمانه اشتغل فكره فيما يصير إليه من الموت وما بعده فمتعه  
 شدة الخوف وكثرة الفكر والاشتغال على نفسه من استغناء شهوته كما ورد في حديث لابي  
 أمامة رفعه من كثر تذكره قل طعمه ومن قل تفكره كثر طعمه وقاقله ويشير إلى ذلك  
 حديث أبي سعيد الصحيح أن هذا المال حاجة خضرة فنأخذ به ما شرف تنس كان كالذي  
 يأكل ولا يشبع فدل على أن المراد بالمؤمن من يقصد في مطعمه وأما الكافر فنشأنه الشره  
 فيما كل بالهم كائن كل الهمة ولا يأكل بالمصلحة لتمام البنية وقد رد هذا الخطأ وقال قد  
 ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الأكل الكثير فلم يكن ذلك نقصاً في إيمانهم \* الرابع  
 أن المراد أن المؤمن يسمي الله تعالى عند طعامه ويشرب فيه لا يشرب فيه الشيطان فكشفه  
 القليل والكافر لا يسمي فيشره الشيطان كما تقدم تقريره قبل وفي صحيح مسلم في حديث  
 مرفوع أن الشيطان يستحل الطعام إن لم يذكر اسم الله تعالى عليه \* الخامس أن المؤمن  
 يقل حرصه على الطعام فيما رزقه فيه وفي مأكله فيشبع من القليل والكافر طامع  
 البصر إلى المال كل لا نعام فلا يشبعه القليل وهذا يمكن ضمه إلى الذي قبله ويجعلان جواباً  
 واحداً مراً \* السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في مهي  
 واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة  
 مثل مهي المؤمنين ١١ ويدل على تفاوت الأمعاء ذكره عباس عن أهل التفسير أن أمعاء  
 الإنسان سبعة المعدة ثم ثلاثة أمعاء يمتصها متصل بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق الثلاثة  
 رفاق ثم الأعور والقولون والمستقيم وكما غلاظ فيكون المعنى أن الكافر لا يكون  
 يأكل يشربه لا يشبعه الأمل أمعاء السبعة والمؤمن يشبعه مل مهي واحد ونقل  
 الكرماني عن الأطباء في سبعة الأمعاء السبعة منها المعدة ثم ثلاثة متصل بها رفاق وهي  
 الانشاء شري والصائم والقولون ثم ثلاثة غلاظ وهي القانني نون وفافين أو فافين والمستقيم  
 والأعور \* السابع قال النووي يحتج أن يريد بالسبعة في الكثير صفات هي الحرص والشره  
 وطول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السن وبإلواحد في المؤمن سدخته  
 \* الثامن قال القرطبي شهوات الطعام سبع شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العين وشهوة  
 القم وشهوة الأذن وشهوة الألف وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن وأما  
 الكافر فأكل كل الجيع ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أبي بكر بن العربي لمخفاً وهو أن  
 الأمعاء السبعة كناية عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة قال العالم أبو خندين الحديث  
 الحس على انتقال من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة بما تسر منها وقد كان العبد لا في  
 الجاهلية والاسلام يمدحون بقله الأكل ويذمون بكثرة الأكل كما تقدم في حديث أم زرع  
 أنهم قالت في مرض المدح لابن أبي زرع ويشبعه ذراع الجفرة وقال حاتم الطائي

فأنك إن أعطيت بذلك سؤله \* وفرحنا بالامتني الذم أجمعاً

وسبأ في مزبده ذاق السباب الذي يليه وقال ابن التين قيل إن للناس في الأكل على ثلاث  
 طبقات طائفة تأكل كل مطعمهم من حاجة وغير طائفة وهذا أفضل أهل الجهل وطائفة تأكل عند

٥٣٩٨  
د ت س ق  
تحفة  
١١٨٠١

الجوع قد مر ما يستلزم الجوع حسب وطائفة يجوعون أنفسهم بقصدون بذلك قمع شهوة النفس  
وأذا كانوا أكلوا ما يستلزم القمق اه ملخصا وهو صحيح لكنه لم يتعرض لتزليل الحديث عليه  
وهو لا ينفرد بالتأني الثاني (قوله باب الأكل متكنا) أي ما حكمه وانما لم  
يجز به لأنه لم يأت فيه نهى صريح (قوله حديثنا سمر) كذا أخرجه البخاري عن أبي نعيم  
وأخرجه أحمد عن أبي نعيم فقال حدثنا سفيان هو الثوري فكان لا ينعيم فيه شيئين (قوله  
عن علي بن الأقر) أي ابن عمرو بن الحرث بن معاوية الهمداني يسكن الميم الوادي الكوفي  
ثقة عند الجميع وماله في البخاري سوى هذا الحديث (قوله سمعت أبا جحيفة) في رواية  
سفيان عن علي بن الأقر عن عون بن أبي جحيفة وهذا أو وضع أن رواية لهذا الحديث  
عن علي بن الأقر عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه من المزيدي متصل بالإسناد لتصرح على  
ابن الأقر في رواية مسعر بسماعه من أبي جحيفة بدون واسطة ويحتمل أن يكون سمعه من  
عون أولا عن أبيه ثم نقل أبا ما أو سمعه من أبي جحيفة وثبته فيه عون (قوله ما في الأكل متكنا)  
ذكر في الطريق التي بعده هاله سيبا مختصرا ونظفه فقال ربحل عنده لا أكل وأما متكنا قال  
الكرماني أنفظ الثاني المبلغ من الأول في الإثبات وأما في الثاني فالأول المبلغ اه وكان سبب هذا  
الحديث قصة الأعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عن ابن ماجه والطبراني بإسناد  
حسن قال أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فحفي على ركبتيه يأكل فقال يا أعرابي ما هذه  
الجلسة فقال إن الله جعاني عبدا كرميا لم يجعلني جبارا عتيذا قال ابن بطال لما نقل النبي  
صلى الله عليه وسلم ذلك فواضعا الله ثم ذكر من طريق أبي نعيم عن الزهري قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يأكل قبله أكل إلا أن يركب يمينه أن تكون عبدان يا أعرابي ما هذا فقال فطراني  
جبريل كلف تشيله فأومأ إليه أن فاضع فقال بل عبدان يا قال فأكل متكنا اه وهذا  
مرسل أو معضل وقد وصلها التماسي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن  
عباس قال كنت ابن عباس يحدث فذكر نحوه وأخرج أبو داود عن حديث عبد الله بن عمرو بن  
العاص قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يا كل متكنا قط وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد  
قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم متكنا الا مرة ثم نزع فقال اللهم اني عبدك ورسولك وهذا  
مرسل ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما أطلق عليه عبد الله بن عمرو فقد أخرج ابن  
شاهين في تاريخه من مرسل عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكنا  
فنهاه ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الأكل متكنا لم يأكل  
متكنا بعد ذلك واختلف في صفة الاتكاة فقول أن تمكن في الخافض للاكل على أي صفة  
كان وقول أن يبل على أحد شقه وقول أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض قال الخطابي  
تحسب العامة أن المتكنا هو الاستك على أحد شقه وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذي  
تحتة قال ومعنى الحديث اني لا أقدم متكنا على الوطاء عند الاكل فعمل من يستك من الطعام  
فان لا الأكل المبلغ من الزاد لذلك أقدمه متوقفا وفي حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم  
أكل ثرا وهو وقع وفي رواية وهو محتمل والمراد الجلوس على وركبه غير متكنا وأخرج ابن  
عدي بسند ضعيف زهر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل

\* (باب الأكل متكنا) \*  
حدثنا أبو نعيم حدثنا سمر  
عن علي بن الأقر سمعت أبا  
جحيفة يقول قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اني  
لا أكل متكنا \* حدثني  
عفان بن أبي شيبة أخبرنا  
جبر عن منصور عن علي بن  
الأقر عن أبي جحيفة قال  
كنت عند النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال لرجل عنده  
لا أكل وأنا متكنا

٥٣٩٩  
د ت س ق  
تحفة  
١١٨٠١

٥٤٠٠  
م د س ق  
تحفة  
٢٥٠٤

\* (باب الشوا) وقول الله تعالى فجاءه جند أبي مشوى \* حدثنا علي بن عبد الله حدثنا هشام ابن يوسف أخبرنا عمر عن الزهري عن أبي أمامة ابن سهل عن ابن عباس عن خالد بن الوليد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم نضب مشوى فأهوى إليه لمأكل فقيل له إنه ضب فأمسك يده فقال خالد أحرأه هو قال لا والله لا يكون بأرض قومى جادنى أعافه فأكل خالد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر \* قال مالك عن ابن شهاب بنصب مجنود \* (باب الخزيرة) \* قال النضر \* قوله وهو سقيم وقم التلاوة ان جاء كذا بالنسخ وإيس كذلك بل التلاوة في سورة الزائرات كذلك فعله الشارح بها عنها وقصد ما في سورة هود

قال مالك هو نوع من الانسكا (قلت) وفي هذا الإشارة من مالك إلى كراهة كل ما يهدل الأكل فيه مستكنا ولا يختص بصفة بعينها وجرم ابن الجوزي في تفسير الانسكا بأنه الميل على أحد الشقين ولم يلتفت لانه كانا راطا في ذلك وحكي ابن الأثير في النهاية أن من فسر الانسكا بالميل على أحد الشقين فأوله على مذهب الطب بأنه لا يتخذ في تجارى الطعام سم لا ولا يبع فيه هنيئا وروى ما تأدى به واختلاف السلف في حكم الأكل مستكنا فزعم ابن القاص أن ذلك من الخصائص النبوية وتعمقه البيهقي فقال قد يكره لغيره أيضا لأنه من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من ما لو أكل العجم قال فان كان بالمرء مانع لا يمكن معه من الأكل المستكنا لم يكن في ذلك كراهة ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم كانوا كذلك وأشار إلى جمل ذلك عنهم على الضرورة وفي الجمل نظر وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك مطلقا وإذا ثبت كونه مكرها وأخلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جانيا على ركبتيه وظهور قد سمى أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى واستثنى الغزالي من مكره الأكل مضطجعا كل البقل واختص في علة الكراهة وأقوى ما روي في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق إبراهيم التيمي قال كانوا يكرهون أن يأكلوا الانسكا متخفئة أنه تظم بطونهم وإلى ذلك يشير بقية ما ورد في من الأخبار فهو المعتقد ووجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما أشار إليه ابن الأثير من جهة الطب والله أعلم

**قوله باب الشوا** بكسر المشجمة وبالمد معروف **قوله** وقول الله تعالى فجاءه جند أبي مجنود كذا في الأصل وهو سقيم وقم التلاوة ان جاء كاسيا **قوله** مشوى كذا ثبت قوله مشوى في رواية السرخسي وأورد الماتني بالظن أى مشوى وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى فجاءه جند أبي مجنود وهو مشوى مثل قيل في مقبول وروى الطبري عن وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثله وعن ابن عباس أخص منه قال حنيد أى نضج ومن طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد الحنيد المشوى النضج ومن طريق عن قتادة والضحاك وابن اسحق مثله ومن طريق السدي قال الحنيد المشوى في الرضف أى الحجارة المحمأة وعن مجاهد والضحاك نحوه وهذا أخص من جهة أخرى وبجرم الخليل صاحب اللغة ومن طريق ابن شيرين عطية قال الحنيد قال الذي ينظر ماؤه بعد أن يشوى وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم ثم ذكر العصف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضب وسأني شرحه في كتاب الصمد ولنا في ان شاء الله تعالى وأشار ابن بطال إلى أن أخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة أنه صلى الله عليه وسلم أهوى إليها كل ثم لم يستع الا لكونه ضبا ولو كان غير ضب لأكل **قوله** في آخره وقال مالك عن ابن شهاب بنصب مجنود باق موصولا في النبا من طريق مالك **قوله** باب الخزيرة بنجاحه مفتوحة ثم زاي مكسورة وبعد التختية الساكنة راءى ما يتخذ من الدقيق على هيئة العصيدة لكنه أرق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط بنسجم وقال القتيبي وسعها الجوهرى الخزيرة أن يؤخذ العجم فيق طع صغارا ويصب عليه ماء كثير فذا النضج در عليه الدقيق فان لم يكن فيها لحم فهو عصيدة وقيل مرق يصفى من بلالة الخلالة ثم يطبخ وقيل حساء من دقيق ودمس **قوله** قال النضر هو ابن شميل النحوى القنوى المحدث المشهور **قوله**

انظر من الخلة والحرم من اللبن \* حسدني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن  
الريبع الانصاري أن عتيان بن مالك وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شبيب بن ابراهيم الانصاري أنه أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني (٤٧٤) أنكرت بصري وأنا أصلي لقوي فإذا كانت الامطار سال الوادي الذي بيني

ويشتم لم أستطع أن أتى  
مسجدهم فأصلي لهم  
فوددت يا رسول الله أنك  
تأتي فتدلي في بيتي فأخذته  
مصلي فقال سافعل إن شاء  
الله قال عتيان ففعل على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأبو بكر حين ارتفع  
النهار فاستأنن النبي صلى  
الله عليه وسلم فأذنت له فلم  
يجلس حتى دخل البيت ثم  
قال لي أن تعجب أن أصلي  
من بيتك فأشرت إلى ناحية  
من البيت فقام النبي صلى  
الله عليه وسلم فكبرك فصفنا  
فضلي ركعتين ثم سلم وحسنه  
على خزيمة عنده فثاب في  
البيت رجال من أهل الدار  
ذو عود فاجتمعوا فقال قائل  
منهم أين مالك بن النخشن  
فقال بعضهم ذلك منافق  
لا يحب الله ورسوله قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
لاتقبل الأتراء قال لا اله الا  
الله يريد بذلك وجه الله قال  
الله ورسوله أعلم قال قلنا  
فأنا ترى وجهه ونصيحته

انظر من الخلة والحرم (من النخلة والحريرة) يعني بالاهمال (من اللبن) وهذا الذي قاله النضر  
واقفه عليه أبو الهيثم لكن قال من الدقيق بدل اللبن وهذا هو المعروف ويحتمل أن يكون معنى  
اللبن أنها تشبه اللبن في البياض لشدة تصفيمه والله أعلم ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في  
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في  
أوائل كتاب الصلاة والغرض منه قوله وحسنه على خزيمة عنده أي منعه من الرجوع عن  
منزلة الاجل خير صغناه له لما كل منه (قوله أخبرني محمود بن الريبع الانصاري أن عتيان بن مالك  
وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شبيب بن ابراهيم الانصاري أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
كدا في الأصول العتمة ونقل الكرماني أن في بعض النسخ عن عتيان وهو أوضع قال وللادول  
وجوه وهو أن يكون ان الثانية نو كيدا كقوله تعالى بعدكم انكم اذتم وكتم ترابوا عظاما  
انكم يخرجون (قلت) فبصرف التدوير أن عتيان أتى النبي صلى الله عليه وسلم وما بينهما أشياء  
اعترضت فيصعب كما قال لكن في ظواهره أنه من مستند محمود بن الريبع فيكون مرسل لأنه ذكر  
قصة ما ذكرها وهذا بخلاف ما قال ان عتيان بن مالك قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فانه  
ينسأري ما قال عن عتيان أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد مضى بيان ذلك بأوضح من هذا في  
الباب المذكور (قوله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين) هو موصول بالاسناد المذكور  
والحصين بهمletin مصغر وقد قدمت في الصلاة أن القاسبي رواه بضاده مجعده ووافق على ذلك  
ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعني بالمهمله ثم الضاد  
وأخبره راء وأدخل الحصين بهمletin ونون يشير بذلك إلى أن مسلماً أخرجه لاسيد بن حضير لم  
يجز حله البخاري وهذا قصور عن قاله فان أسيد بن حضير وان لم يجز حله البخاري من روايته  
موصولا لكنه علق عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يليق في ادخاله في كتابه على أنه قلنا  
يلبس من أجل تقرب في النون وانما اللبس الحصين بهمletin ونون وهم جماعة في الاسماء  
والكنى والاباء والخصين مثله لكن بضاده مجعده وهو واحد أخرجه لمسلم وهو خصين بن منذر  
أو ساسان له صحبة وقد نبه على وهم القاسبي في ذلك عياض وأضاف اليه الاصل في فقال قال  
القاسبي ليس في البخاري بالضاد المجعده سوى الحصين بن محمد قال عياض واليه الاصل في فقال قال  
قده في أصل وهو وهم والصواب الجماعة تصادهم له ٥١ وما نسبته إلى الاصل ليس بمجتزئ  
لان النقطه فوق الحرف لا تبين أن تكون من كاتب الاصل بخلاف القاسبي فإنه أضعف حتى  
قال أبو ليلى الوثقبي كذا قرئ عاه قالوا وهو خطأ والله أعلم (قوله ما الاقط)  
بفتح الهمزة وقصر الكسرة القاف وقد كن بعد هاء طامهمله هو جن اللين المستخرج زبد وقد  
تقدم تفهيمه في باب نزكاة الفطر وغيره (قوله وقال جيد الخ) تقدم موصولا في باب الخبر المرقق

(قوله)

إلى الماتقين فقال فان الله حرم على الناس أن لا اله الا الله يعني بذلك وجه الله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري أحدثني سالم وكان من سرائرهم  
عن حديث محمود فصدقه (باب الاقط) \* قال جيد سمعت أنس بن النضر صلى الله عليه وسلم بصفية قالت ألقى النضر  
والاقط والسمن فنع ٤٨٧١



٥٤٠٢

م د س

تحفة

٥٤٤٨

وقال عمرو بن أبي عمرو عن أبي عمرو عن

أنس صنع النبي صلى الله عليه

وسلم حبسا \* حدثنا سالم

ابن ابراهيم حدثنا شعبة عن

أبي بشر عن سعيد بن ابن

عباس رضى الله عنه ما قال

أهدت خاتمي الى النبي صلى

الله عليه وسلم ضبابا أو أظا

ولينا فوضع الضباب على

مأذنه فلو كان حراما لم

يوضع وشرب اللبن وأكل

الأقط \* (باب السلق)

والشعير \* حدثنا يحيى بن

يكر حدثنا يعقوب بن عبد

الرحمن عن أبي حازم عن

سهل بن سعد قال كان كا

لتفرح يوم الجمعة كانت

لنا عرونا أخذنا أصول السلق

فقطعه في قدر لها فتعمل فيه

حبات من شعير إذا صلدنا

زرناها فترش به لنا وكما

تفرح يوم الجمعة من أجل

ذلك وما كنا نتغنى ولا نقبل

الابعد الجمعة والله ما فيه

شعير ولا ذلك \* (باب النش

واتصال اللحم) \* حدثنا

عبد الله بن عبد الوهاب

حدثنا جاد حدثنا أيوب بن

محمد عن ابن عباس رضى

الله عنه ما

٥٤٠٤

تحفة

٦٤٢٧

(قوله وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس) تقدم أيضا في الباب المذكور لكن معلقا وبنيت الموضوع الذي وصله فيه شرحه ثم ذكر طرأ من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه أهدت خاتمي ضبابا أو أظا ولنا وسبا في شرحه في الذبايح \* (قوله باب السلق) بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف فيه تحليل لسدد الكبد ومنه مصنف أسود يعقل البطن ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الهجور التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة وأجبل بشئ منه على كتاب الاستئذان وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حازم ووقع ختام من الزيادة في آخر الحديث والله ما فيه شعير ولا ذلك وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أي عوضا عن عرقه فإن العرق يفتح العين وسكون الراء بعدها فاق العظم عليه بقية اللحم فإن لم يكن عليه لحم فهو عرق وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شعير ولا ذلك وهو يفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى وعطفه على النشم من عطف الأعمى على الأخص والله أعلم وفي الحديث ما كان السلف عليه من الاقتصاد والصبر على الشئ إلى أن يفتح الله تعالى لهم الفتوح العظيمة فخير من يتطير في المباحات منها ومنهم من أقصر على الدون مع القدرة وهذا دورعا \* (قوله باب النش واتصال اللحم) النش فتح التوت وسكون الهاء بعدها شين مجعنة أو مهملة وهما يجعني عند الاسمي وبه جزم الطهري وهو القبض على اللحم باللهم وازالته عن العظم وغيره وقيل بالجمع هذا وبالهملة تناوله يقدم القم وقيل النش باللهم لانه القبض على اللحم وتروعه عند الأكل قال شيخنا في شرح الترمذي الأمر فيه محمول على الإرشاد فإنه عليه بكونه أظا أو أم أي أشدها ومراة ويقال هي صار هيا وصري صار هيا أو هو أن لا يشغل على المصدة فينضم عنها قال لم يثبت النش عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الخبز من الكتف فيختلف باختلاف اللحم كما إذا عسر نشفه بالسن قطع بالسكين وكذا إذا لم تحضر السكين وكذا يختلف بسبب الجيلة والثاني والله أعلم والاتصال بالجمعة التناول والقطع والاقتراع يقال نشات اللحم من المرق أخرجه منه ونشلت اللحم إذا أخذت بسدك عضوا فتركت ما عليه وأكثر ما يستعمل في أخذ اللحم قبيل أن ينضج ويسمى اللحم نشيلا وقال الإسماعيلي ذكر الاتصال مع النش والاتصال التناول والاستخراج ولا يسمى ثم شاحي يتناول من اللحم (قلت) فاصلان النش بعد الاتصال ولم يقع في شئ من الطريقتين اللذين ساقهما البخاري بلطف النش وانما ذكره المعنى حيث قال تفرق كفتا يتناول اللحم الذي عليه بهمه وهذا هو النش كما تقدم ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى نفيه الحديث الذي ساذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعده في النبي عن قطع اللحم بالسكين (قوله عن محمد) هو ابن سيرين ووقع منسوبا في رواية الإسماعيلي قال ابن بطال لا يصح لابن سيرين مسلح من ابن عباس ولا من ابن عمر (قلت) سبق إلى ذلك يحيى بن معين وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس يقول بلغنا قال ابن المديني قال شعبة أجادت محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس أنما سمعها من عكرمة لقية أبيام المختار (قلت) وكذا قال خالد الخزاز كل شئ يقول ابن سيرين ثبت عن ابن عباس سمعته من عكرمة اه واعتماد البخاري في هذا المتن انما

قال تعز رسول الله صلى الله عليه وسلم كفتا ثم قام فصرى ولم يتوضأ \* وعن أبيه وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال اتشلى  
النبي صلى الله عليه وسلم عرفان قدر فأكل ثم صلى ولم يتوضأ \* (باب تعزق العضة) \* حدثني محمد بن المنثري قال حدثني عثمان بن  
عمر حدثنا طايح حدثنا أبو حازم المدني (٤٧٦) حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال خرج جامع النبي صلى الله عليه

وسلم نحو مكة \* وحدثني

عبد العزيز بن عبد الله

حدثنا محمد بن جعفر عن

أبي حازم عن عبد الله بن أبي

قتادة السلي عن أبيه أنه

قال كنت يوما جالسا مع

رجال من أصحاب النبي صلى

الله عليه وسلم في منزل في

طريق مكة ورسول الله صلى

الله عليه وسلم نازل أمامنا

والقوم يجرمون وأنا غير

محرر فابصر وأجاروا حسبا

وأنا مشغول أخففت عني

فأرؤوني في له وأجوا لوائي

أبصرته فالتفت فابصرته

فمقت إلى القوم فأمرجته

ثم ركبت ونسيت السوط

والريح فقلت لهم ناولوني

السوط والريح فقالوا والله

لا نعطيك عليه شيء فغضبت

فنزات فأخذت ما ثم ركبت

فشدت على الحمار ففرقته ثم

جئت به وقدم فوق عقوا

فيه بأ كونه ثم انهم شكوا

في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا

وشبأت الضمعي فأدركنا

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فأتاه عن ذلك فقال

معكم منه شيء فناولته

العضد فأكلها حتى تعزقها

وهو محرم \* قال محمد بن جعفر

وحدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة شله \* (باب قطع اللحم

بالسكين) \* حدثنا أبو اليان أخبرنا جعفر بن الزهري قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أبيه أن أباه أخبره أنه رأى

النبي صلى الله عليه وسلم يحترق كنف شاة في يده فدعى إلى الصلاة فالتقاهاوا السكين التي يحترق بها ثم قال فصلي ولم يتوضأ

هو على السند الثاني وقد كرت أن ابن الطباع أدخل في الأول عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس وكان البخاري أشار بإيراد السند الثاني إلى ما ذكرته من أن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس (قلت) وماله في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق محمد بن عيسى بن الطباع عن جادين زيد فدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة وانما صح عنه لجهته بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعته (قوله) تعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم (كفنا) في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كاتقدم في الطهارة أكل كفنا وعند مسلم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يده خروفا لم يأكل ثلاث لقم الحديث فأقادت تعيين جهة اللحم ومقدار ما أكل منه (قوله) وعن أبيه (قوله) هو معطوف على السند الذي قبله وأخطأ من زعم أنه معلق وقد أورده أبو نعيم في المستخرج من طريق الفضل بن الحباب عن أبيه وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه السند المذکور وحاصله أن الحديث عند جادين زيد عن أبيه بسندين على لفظين أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الأحول باللفظ الثاني ومقادير الحديث واحد وهو ترك الإتيان بالوضوء مما استلزم قال الاسماعيلي وصله إبراهيم بن زياد أبو جدين إبراهيم الموصلي وعازم ويحيى بن غيلان والحوفي كلهم عن جادين زيد وأرسله محمد بن عبيد بن حساب فلهذا ذكره ابن عباس (قلت) وصله صحيح اتفاقا لأنهم أكثر ما حفظ وقد وصلوا وأرسلوا فأكلمهم عليه وقد وصله آخرون غيرهم سمي عن جادين زيد والله أعلم ﴿قوله﴾ (قوله) تعرف العضة مضي تفسير التعرق وأما العضة فهو العظم الذي بين الكف والمرفق وذكر المصنف حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي وقد مضى شرحه مستوفي في كتاب الحج وأبو حازم المدني في أسناده هو مسلم بن يسار صاحب السيل بن سعد ومرواه منه قوله في آخره فناولته العضة فأكلها حتى تعزقها أي حتى لم يبق على عظمها اللحم وقوله في آخره قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن أسلم هو معطوف على السند الذي قبله والحاصل أن محمد بن جعفر أي أبي كثير شيخ البخاري فيه اسنادين ووقع للنسبي والأكثر قال ابن جعفر غيرهم سمي وقد روي أنه في ذكر عن الكشيبي قال أبو جعفر فأن كان محمد بن جعفر يكتفي بأب جعفر صحت روايته بالكشيبي والافواه لا بأب والله أعلم ﴿قوله﴾ (قوله) قطع اللحم بالسكين ذكر فيه حديث عمرو بن أبيه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق كنف شاة الحديث وقد تقدم مشروحا كتاب الطهارة ومعنى يحترق يقطع وأخرج أصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبة عن عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحترق من جنب حتى أذن بالذبح فطرح السكين وقال ماله تبت بداه قال ابن بطال هذا الحديث برده حديث أبي معشر عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة رفته لا تقطعوا اللحم بالسكين فانه من صنيع الاعاجيم وانته شوه فانه أهنأ وأمرأ قال أبو داود وهو

حديث

حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة شله \* (باب قطع اللحم بالسكين) \* حدثنا أبو اليان أخبرنا جعفر بن الزهري قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أبيه أن أباه أخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق كنف شاة في يده فدعى إلى الصلاة فالتقاهاوا السكين التي يحترق بها ثم قال فصلي ولم يتوضأ



«باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يا (كون) \* حدثنا أبو النعمان حدثنا جابر بن زيد عن عباس الجري عن أبي عثمان الهندي عن أبي هريرة قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم يوم أباين أصحابه ثم أفاض على كل إنسان سبع غرات فأعطاني سبع غرات أحداهن حشفة فلم يكن فيهن ثم أعجب إلى منها أشد في ضاغي \* حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهيب بن جرير حدثنا شعبة عن اسمعيل بن قيس عن سعد قال رأيت سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما طعموا الاورق الحبله والأحبله حتى يضع أحدا ما توضع الشاة ثم أصبحت (٤٧٨) بنو أسد تعزوني على الاسلام خسرت اذا وصل سعي \* حدثنا قتيبة بن سعد

كثير وكذا المناخل وغيرهما من آلات الترفه فلا رب أنه رأى ذلك عندهم فأما بعد العنة فلم يكن الا بمكة والطائف والمدينة ووصل إلى شوك وهي من أطراف الشام لكن لم يبقها ولا طالت أقامته بها وقول الكرماني نخلت الدقمن أي غر بلته الأولى أن يقول أي أخرجت منه الخالة ﴿ قوله يا — ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يا (كون) أي في زمانه صلى الله عليه وسلم وذكره ستة أحاديث \* الأول حديث أبي هريرة في قصة القر وسأني شرحه في باب بعد باب الفناء والطرب وقوله في هذه الرواية شدت من مضاي بفتح الميم وقد تكسر وتخفف الضاد المجعوبة بعد الالف غين مجعوبة هو ما مضى وهو المنخ نفسه ومراحه أنها كانت فيها قوة عندهم ضفها فطال مضغه لها كالكلمك وسأني بعد أبواب بلطف هي أشدهن اضرمي \* الثاني حديث اسمعيل وهو ابن خالد بن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد وهو ابن أبي وقاص ووقع في شرح ابن بطال وسبعة ابن الملقن عن قيس بن سعد عن أبيه كاته توهمه قيس بن سعد بن عبادة وهو غلط فأحسن فقد مضى الحديث في مناقب سعد بن قيس وهو ابن أبي حازم سمعت سعدا ووقع في رواية مسلم عن قيس سمعت سعد بن أبي وقاص **قوله** رأيت سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فيه إشارة إلى قدم اسلامه وقدمه في ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ووقع عند ابن أبي خزيمة أن السبعة المذكورين أبو بكر وعثمان وعلي وزيد ابن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وكان اسلام الاربعة يدعاهم إلى بكر لهم إلى الاسلام في أوائل العنة وأما علي وزيد بن حارثة فاسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم أول ما بعث **قوله** الاورق الحبله والأحبله \* الأول بفتح الميم وتسكون الواو وحده والناسي بعدهما وقبل غير ذلك والمراد به غير المسلمين وهو يشبه اللوبيا وقبل المراد عروق الشجر وسأني بسطه في كتاب الرافق ان شاء الله تعالى \* الثالث حديث سهل بن النقي والمناخل تقدم في الباب التي قبله وقوله في آخره وما بقي ثرياه مملئته وراة قبله أي اللبنة المله **قوله** فاكناه يحفل أن يريد أكله بغير عجن ولا خبز ويحفل أنه أشد شرب ذلك إلى عجنه بعد الخل وخبز ثم كاه والمخل من الأدوات التي جاءت بضم أولها \* الرابع حديث أبي هريرة أنه مرقوم بين أيديهم شاة مصلية أي مشوية والصلاء ما لكسر والمال الذي **قوله** فدعوه فاني أنأيا كل ليس هذان تركا اجابة الدعوة لانه في الولجة لافي كل الطعام وكان أبا هريرة استخضر حنظلما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه من شدة العيش فزهد في أكل الشاة ولذلك قال خرج ولم يشبع

حدثنا يعقوب عن أبي حازم قال سألت سهل بن سعد فقلت دل أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي فقال سهل ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي حين يبعثه الله حتى قبضه الله قال فقلت هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل من حين اتبعه الله حتى قبضه الله قال قلت كيف كنتم تأكلون الشاة غير منخول قال كان طعنه ونفخه فطير ما طار وما بقي ثرياه فأكلناه \* حدثني اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح بن عبادة \* حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد القبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه مرقوم بين أيديهم شاة مصلية فدعوه فاني أنأيا كل قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الديار

يشبع من الخبز الشعير \* حدثنا عبد الله بن أبي الاسود حدثنا معاذ بن عدي عن أبي عن بنون عن قيادة عن أنس بن مالك قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكرجة ولا خبز مرة حتى قلت لقيادة على ما أكل كون قال على السفر \* حدثنا قتيبة بن سعد حدثنا جابر بن عبد الله عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة من طعام البر ثلاث ليل تباعا

٥٤١٢  
٥٤١٣  
٥٤١٤  
٥٤١٥  
٥٤١٦  
٥٤١٧  
٥٤١٨  
٥٤١٩  
٥٤٢٠  
٥٤٢١  
٥٤٢٢  
٥٤٢٣  
٥٤٢٤  
٥٤٢٥  
٥٤٢٦  
٥٤٢٧  
٥٤٢٨  
٥٤٢٩  
٥٤٣٠  
٥٤٣١  
٥٤٣٢  
٥٤٣٣  
٥٤٣٤  
٥٤٣٥  
٥٤٣٦  
٥٤٣٧  
٥٤٣٨  
٥٤٣٩  
٥٤٤٠  
٥٤٤١  
٥٤٤٢  
٥٤٤٣  
٥٤٤٤  
٥٤٤٥  
٥٤٤٦  
٥٤٤٧  
٥٤٤٨  
٥٤٤٩  
٥٤٥٠  
٥٤٥١  
٥٤٥٢  
٥٤٥٣  
٥٤٥٤  
٥٤٥٥  
٥٤٥٦  
٥٤٥٧  
٥٤٥٨  
٥٤٥٩  
٥٤٦٠  
٥٤٦١  
٥٤٦٢  
٥٤٦٣  
٥٤٦٤  
٥٤٦٥  
٥٤٦٦  
٥٤٦٧  
٥٤٦٨  
٥٤٦٩  
٥٤٧٠  
٥٤٧١  
٥٤٧٢  
٥٤٧٣  
٥٤٧٤  
٥٤٧٥  
٥٤٧٦  
٥٤٧٧  
٥٤٧٨  
٥٤٧٩  
٥٤٨٠  
٥٤٨١  
٥٤٨٢  
٥٤٨٣  
٥٤٨٤  
٥٤٨٥  
٥٤٨٦  
٥٤٨٧  
٥٤٨٨  
٥٤٨٩  
٥٤٩٠  
٥٤٩١  
٥٤٩٢  
٥٤٩٣  
٥٤٩٤  
٥٤٩٥  
٥٤٩٦  
٥٤٩٧  
٥٤٩٨  
٥٤٩٩  
٥٥٠٠  
٥٥٠١  
٥٥٠٢  
٥٥٠٣  
٥٥٠٤  
٥٥٠٥  
٥٥٠٦  
٥٥٠٧  
٥٥٠٨  
٥٥٠٩  
٥٥١٠  
٥٥١١  
٥٥١٢  
٥٥١٣  
٥٥١٤  
٥٥١٥  
٥٥١٦  
٥٥١٧  
٥٥١٨  
٥٥١٩  
٥٥٢٠  
٥٥٢١  
٥٥٢٢  
٥٥٢٣  
٥٥٢٤  
٥٥٢٥  
٥٥٢٦  
٥٥٢٧  
٥٥٢٨  
٥٥٢٩  
٥٥٣٠  
٥٥٣١  
٥٥٣٢  
٥٥٣٣  
٥٥٣٤  
٥٥٣٥  
٥٥٣٦  
٥٥٣٧  
٥٥٣٨  
٥٥٣٩  
٥٥٤٠  
٥٥٤١  
٥٥٤٢  
٥٥٤٣  
٥٥٤٤  
٥٥٤٥  
٥٥٤٦  
٥٥٤٧  
٥٥٤٨  
٥٥٤٩  
٥٥٥٠  
٥٥٥١  
٥٥٥٢  
٥٥٥٣  
٥٥٥٤  
٥٥٥٥  
٥٥٥٦  
٥٥٥٧  
٥٥٥٨  
٥٥٥٩  
٥٥٦٠  
٥٥٦١  
٥٥٦٢  
٥٥٦٣  
٥٥٦٤  
٥٥٦٥  
٥٥٦٦  
٥٥٦٧  
٥٥٦٨  
٥٥٦٩  
٥٥٧٠  
٥٥٧١  
٥٥٧٢  
٥٥٧٣  
٥٥٧٤  
٥٥٧٥  
٥٥٧٦  
٥٥٧٧  
٥٥٧٨  
٥٥٧٩  
٥٥٨٠  
٥٥٨١  
٥٥٨٢  
٥٥٨٣  
٥٥٨٤  
٥٥٨٥  
٥٥٨٦  
٥٥٨٧  
٥٥٨٨  
٥٥٨٩  
٥٥٩٠  
٥٥٩١  
٥٥٩٢  
٥٥٩٣  
٥٥٩٤  
٥٥٩٥  
٥٥٩٦  
٥٥٩٧  
٥٥٩٨  
٥٥٩٩  
٥٦٠٠  
٥٦٠١  
٥٦٠٢  
٥٦٠٣  
٥٦٠٤  
٥٦٠٥  
٥٦٠٦  
٥٦٠٧  
٥٦٠٨  
٥٦٠٩  
٥٦١٠  
٥٦١١  
٥٦١٢  
٥٦١٣  
٥٦١٤  
٥٦١٥  
٥٦١٦  
٥٦١٧  
٥٦١٨  
٥٦١٩  
٥٦٢٠  
٥٦٢١  
٥٦٢٢  
٥٦٢٣  
٥٦٢٤  
٥٦٢٥  
٥٦٢٦  
٥٦٢٧  
٥٦٢٨  
٥٦٢٩  
٥٦٣٠  
٥٦٣١  
٥٦٣٢  
٥٦٣٣  
٥٦٣٤  
٥٦٣٥  
٥٦٣٦  
٥٦٣٧  
٥٦٣٨  
٥٦٣٩  
٥٦٤٠  
٥٦٤١  
٥٦٤٢  
٥٦٤٣  
٥٦٤٤  
٥٦٤٥  
٥٦٤٦  
٥٦٤٧  
٥٦٤٨  
٥٦٤٩  
٥٦٥٠  
٥٦٥١  
٥٦٥٢  
٥٦٥٣  
٥٦٥٤  
٥٦٥٥  
٥٦٥٦  
٥٦٥٧  
٥٦٥٨  
٥٦٥٩  
٥٦٦٠  
٥٦٦١  
٥٦٦٢  
٥٦٦٣  
٥٦٦٤  
٥٦٦٥  
٥٦٦٦  
٥٦٦٧  
٥٦٦٨  
٥٦٦٩  
٥٦٧٠  
٥٦٧١  
٥٦٧٢  
٥٦٧٣  
٥٦٧٤  
٥٦٧٥  
٥٦٧٦  
٥٦٧٧  
٥٦٧٨  
٥٦٧٩  
٥٦٨٠  
٥٦٨١  
٥٦٨٢  
٥٦٨٣  
٥٦٨٤  
٥٦٨٥  
٥٦٨٦  
٥٦٨٧  
٥٦٨٨  
٥٦٨٩  
٥٦٩٠  
٥٦٩١  
٥٦٩٢  
٥٦٩٣  
٥٦٩٤  
٥٦٩٥  
٥٦٩٦  
٥٦٩٧  
٥٦٩٨  
٥٦٩٩  
٥٧٠٠  
٥٧٠١  
٥٧٠٢  
٥٧٠٣  
٥٧٠٤  
٥٧٠٥  
٥٧٠٦  
٥٧٠٧  
٥٧٠٨  
٥٧٠٩  
٥٧١٠  
٥٧١١  
٥٧١٢  
٥٧١٣  
٥٧١٤  
٥٧١٥  
٥٧١٦  
٥٧١٧  
٥٧١٨  
٥٧١٩  
٥٧٢٠  
٥٧٢١  
٥٧٢٢  
٥٧٢٣  
٥٧٢٤  
٥٧٢٥  
٥٧٢٦  
٥٧٢٧  
٥٧٢٨  
٥٧٢٩  
٥٧٣٠  
٥٧٣١  
٥٧٣٢  
٥٧٣٣  
٥٧٣٤  
٥٧٣٥  
٥٧٣٦  
٥٧٣٧  
٥٧٣٨  
٥٧٣٩  
٥٧٤٠  
٥٧٤١  
٥٧٤٢  
٥٧٤٣  
٥٧٤٤  
٥٧٤٥  
٥٧٤٦  
٥٧٤٧  
٥٧٤٨  
٥٧٤٩  
٥٧٥٠  
٥٧٥١  
٥٧٥٢  
٥٧٥٣  
٥٧٥٤  
٥٧٥٥  
٥٧٥٦  
٥٧٥٧  
٥٧٥٨  
٥٧٥٩  
٥٧٦٠  
٥٧٦١  
٥٧٦٢  
٥٧٦٣  
٥٧٦٤  
٥٧٦٥  
٥٧٦٦  
٥٧٦٧  
٥٧٦٨  
٥٧٦٩  
٥٧٧٠  
٥٧٧١  
٥٧٧٢  
٥٧٧٣  
٥٧٧٤  
٥٧٧٥  
٥٧٧٦  
٥٧٧٧  
٥٧٧٨  
٥٧٧٩  
٥٧٨٠  
٥٧٨١  
٥٧٨٢  
٥٧٨٣  
٥٧٨٤  
٥٧٨٥  
٥٧٨٦  
٥٧٨٧  
٥٧٨٨  
٥٧٨٩  
٥٧٩٠  
٥٧٩١  
٥٧٩٢  
٥٧٩٣  
٥٧٩٤  
٥٧٩٥  
٥٧٩٦  
٥٧٩٧  
٥٧٩٨  
٥٧٩٩  
٥٨٠٠  
٥٨٠١  
٥٨٠٢  
٥٨٠٣  
٥٨٠٤  
٥٨٠٥  
٥٨٠٦  
٥٨٠٧  
٥٨٠٨  
٥٨٠٩  
٥٨١٠  
٥٨١١  
٥٨١٢  
٥٨١٣  
٥٨١٤  
٥٨١٥  
٥٨١٦  
٥٨١٧  
٥٨١٨  
٥٨١٩  
٥٨٢٠  
٥٨٢١  
٥٨٢٢  
٥٨٢٣  
٥٨٢٤  
٥٨٢٥  
٥٨٢٦  
٥٨٢٧  
٥٨٢٨  
٥٨٢٩  
٥٨٣٠  
٥٨٣١  
٥٨٣٢  
٥٨٣٣  
٥٨٣٤  
٥٨٣٥  
٥٨٣٦  
٥٨٣٧  
٥٨٣٨  
٥٨٣٩  
٥٨٤٠  
٥٨٤١  
٥٨٤٢  
٥٨٤٣  
٥٨٤٤  
٥٨٤٥  
٥٨٤٦  
٥٨٤٧  
٥٨٤٨  
٥٨٤٩  
٥٨٥٠  
٥٨٥١  
٥٨٥٢  
٥٨٥٣  
٥٨٥٤  
٥٨٥٥  
٥٨٥٦  
٥٨٥٧  
٥٨٥٨  
٥٨٥٩  
٥٨٦٠  
٥٨٦١  
٥٨٦٢  
٥٨٦٣  
٥٨٦٤  
٥٨٦٥  
٥٨٦٦  
٥٨٦٧  
٥٨٦٨  
٥٨٦٩  
٥٨٧٠  
٥٨٧١  
٥٨٧٢  
٥٨٧٣  
٥٨٧٤  
٥٨٧٥  
٥٨٧٦  
٥٨٧٧  
٥٨٧٨  
٥٨٧٩  
٥٨٨٠  
٥٨٨١  
٥٨٨٢  
٥٨٨٣  
٥٨٨٤  
٥٨٨٥  
٥٨٨٦  
٥٨٨٧  
٥٨٨٨  
٥٨٨٩  
٥٨٩٠  
٥٨٩١  
٥٨٩٢  
٥٨٩٣  
٥٨٩٤  
٥٨٩٥  
٥٨٩٦  
٥٨٩٧  
٥٨٩٨  
٥٨٩٩  
٥٩٠٠  
٥٩٠١  
٥٩٠٢  
٥٩٠٣  
٥٩٠٤  
٥٩٠٥  
٥٩٠٦  
٥٩٠٧  
٥٩٠٨  
٥٩٠٩  
٥٩١٠  
٥٩١١  
٥٩١٢  
٥٩١٣  
٥٩١٤  
٥٩١٥  
٥٩١٦  
٥٩١٧  
٥٩١٨  
٥٩١٩  
٥٩٢٠  
٥٩٢١  
٥٩٢٢  
٥٩٢٣  
٥٩٢٤  
٥٩٢٥  
٥٩٢٦  
٥٩٢٧  
٥٩٢٨  
٥٩٢٩  
٥٩٣٠  
٥٩٣١  
٥٩٣٢  
٥٩٣٣  
٥٩٣٤  
٥٩٣٥  
٥٩٣٦  
٥٩٣٧  
٥٩٣٨  
٥٩٣٩  
٥٩٤٠  
٥٩٤١  
٥٩٤٢  
٥٩٤٣  
٥٩٤٤  
٥٩٤٥  
٥٩٤٦  
٥٩٤٧  
٥٩٤٨  
٥٩٤٩  
٥٩٥٠  
٥٩٥١  
٥٩٥٢  
٥٩٥٣  
٥٩٥٤  
٥٩٥٥  
٥٩٥٦  
٥٩٥٧  
٥٩٥٨  
٥٩٥٩  
٥٩٦٠  
٥٩٦١  
٥٩٦٢  
٥٩٦٣  
٥٩٦٤  
٥٩٦٥  
٥٩٦٦  
٥٩٦٧  
٥٩٦٨  
٥٩٦٩  
٥٩٧٠  
٥٩٧١  
٥٩٧٢  
٥٩٧٣  
٥٩٧٤  
٥٩٧٥  
٥٩٧٦  
٥٩٧٧  
٥٩٧٨  
٥٩٧٩  
٥٩٨٠  
٥٩٨١  
٥٩٨٢  
٥٩٨٣  
٥٩٨٤  
٥٩٨٥  
٥٩٨٦  
٥٩٨٧  
٥٩٨٨  
٥٩٨٩  
٥٩٩٠  
٥٩٩١  
٥٩٩٢  
٥٩٩٣  
٥٩٩٤  
٥٩٩٥  
٥٩٩٦  
٥٩٩٧  
٥٩٩٨  
٥٩٩٩  
٦٠٠٠  
٦٠٠١  
٦٠٠٢  
٦٠٠٣  
٦٠٠٤  
٦٠٠٥  
٦٠٠٦  
٦٠٠٧  
٦٠٠٨  
٦٠٠٩  
٦٠١٠  
٦٠١١  
٦٠١٢  
٦٠١٣  
٦٠١٤  
٦٠١٥  
٦٠١٦  
٦٠١٧  
٦٠١٨  
٦٠١٩  
٦٠٢٠  
٦٠٢١  
٦٠٢٢  
٦٠٢٣  
٦٠٢٤  
٦٠٢٥  
٦٠٢٦  
٦٠٢٧  
٦٠٢٨  
٦٠٢٩  
٦٠٣٠  
٦٠٣١  
٦٠٣٢  
٦٠٣٣  
٦٠٣٤  
٦٠٣٥  
٦٠٣٦  
٦٠٣٧  
٦٠٣٨  
٦٠٣٩  
٦٠٤٠  
٦٠٤١  
٦٠٤٢  
٦٠٤٣  
٦٠٤٤  
٦٠٤٥  
٦٠٤٦  
٦٠٤٧  
٦٠٤٨  
٦٠٤٩  
٦٠٥٠  
٦٠٥١  
٦٠٥٢  
٦٠٥٣  
٦٠٥٤  
٦٠٥٥  
٦٠٥٦  
٦٠٥٧  
٦٠٥٨  
٦٠٥٩  
٦٠٦٠  
٦٠٦١  
٦٠٦٢  
٦٠٦٣  
٦٠٦٤  
٦٠٦٥  
٦٠٦٦  
٦٠٦٧  
٦٠٦٨  
٦٠٦٩  
٦٠٧٠  
٦٠٧١  
٦٠٧٢  
٦٠٧٣  
٦٠٧٤  
٦٠٧٥  
٦٠٧٦  
٦٠٧٧  
٦٠٧٨  
٦٠٧٩  
٦٠٨٠  
٦٠٨١  
٦٠٨٢  
٦٠٨٣  
٦٠٨٤  
٦٠٨٥  
٦٠٨٦  
٦٠٨٧  
٦٠٨٨  
٦٠٨٩  
٦٠٩٠  
٦٠٩١  
٦٠٩٢  
٦٠٩٣  
٦٠٩٤  
٦٠٩٥  
٦٠٩٦  
٦٠٩٧  
٦٠٩٨  
٦٠٩٩  
٦١٠٠  
٦١٠١  
٦١٠٢  
٦١٠٣  
٦١٠٤  
٦١٠٥  
٦١٠٦  
٦١٠٧  
٦١٠٨  
٦١٠٩  
٦١١٠  
٦١١١  
٦١١٢  
٦١١٣  
٦١١٤  
٦١١٥  
٦١١٦  
٦١١٧  
٦١١٨  
٦١١٩  
٦١٢٠  
٦١٢١  
٦١٢٢  
٦١٢٣  
٦١٢٤  
٦١٢٥  
٦١٢٦  
٦١٢٧  
٦١٢٨  
٦١٢٩  
٦١٣٠  
٦١٣١  
٦١٣٢  
٦١٣٣  
٦١٣٤  
٦١٣٥  
٦١٣٦  
٦١٣٧  
٦١٣٨  
٦١٣٩  
٦١٤٠  
٦١٤١  
٦١٤٢  
٦١٤٣  
٦١٤٤  
٦١٤٥  
٦١٤٦  
٦١٤٧  
٦١٤٨  
٦١٤٩  
٦١٥٠  
٦١٥١  
٦١٥٢  
٦١٥٣  
٦١٥٤  
٦١٥٥  
٦١٥٦  
٦١٥٧  
٦١٥٨  
٦١٥٩  
٦١٦٠  
٦١٦١  
٦١٦٢  
٦١٦٣  
٦١٦٤  
٦١٦٥  
٦١٦٦  
٦١٦٧  
٦١٦٨  
٦١٦٩  
٦١٧٠  
٦١٧١  
٦١٧٢  
٦١٧٣  
٦١٧٤  
٦١٧٥  
٦١٧٦  
٦١٧٧  
٦١٧٨  
٦١٧٩  
٦١٨٠  
٦١٨١  
٦١٨٢  
٦١٨٣  
٦١٨٤  
٦١٨٥  
٦١٨٦  
٦١٨٧  
٦١٨٨  
٦١٨٩  
٦١٩٠  
٦١٩١  
٦١٩٢  
٦١٩٣  
٦١٩٤  
٦١٩٥  
٦١٩٦  
٦١٩٧  
٦١٩٨  
٦١٩٩  
٦٢٠٠  
٦٢٠١  
٦٢٠٢  
٦٢٠٣  
٦٢٠٤  
٦٢٠٥  
٦٢٠٦  
٦٢٠٧  
٦٢٠٨  
٦٢٠٩  
٦٢١٠  
٦٢١١  
٦٢١٢  
٦٢١٣  
٦٢١٤  
٦٢١٥  
٦٢١٦  
٦٢١٧  
٦٢١٨  
٦٢١٩  
٦٢٢٠  
٦٢٢١  
٦٢٢٢  
٦٢٢٣  
٦٢٢٤  
٦٢٢٥  
٦٢٢٦  
٦٢٢٧  
٦٢٢٨  
٦٢٢٩  
٦٢٣٠  
٦٢٣١  
٦٢٣٢  
٦٢٣٣  
٦٢٣٤  
٦٢٣٥  
٦٢٣٦  
٦٢٣٧  
٦٢٣٨  
٦٢٣٩  
٦٢٤٠  
٦٢٤١  
٦٢٤٢  
٦٢٤٣  
٦٢٤٤  
٦٢٤٥  
٦٢٤٦  
٦٢٤٧  
٦٢٤٨  
٦٢٤٩  
٦٢٥٠  
٦٢٥١  
٦٢٥٢  
٦٢٥٣  
٦٢٥٤  
٦٢٥٥  
٦٢٥٦  
٦٢٥٧  
٦٢٥٨  
٦٢٥٩  
٦٢٦٠  
٦٢٦١  
٦٢٦٢  
٦٢٦٣  
٦٢٦٤  
٦٢٦٥  
٦٢٦٦  
٦٢٦٧  
٦٢٦٨  
٦٢٦٩  
٦٢٧٠  
٦٢٧١  
٦٢٧٢  
٦٢٧٣  
٦٢٧٤  
٦٢٧٥  
٦٢٧٦  
٦٢٧٧  
٦٢٧٨  
٦٢٧٩  
٦٢٨٠  
٦٢٨١  
٦٢٨٢  
٦٢٨٣  
٦٢٨٤  
٦٢٨٥  
٦٢٨٦  
٦٢٨٧  
٦٢٨٨  
٦٢٨٩  
٦٢٩٠  
٦٢٩١  
٦٢٩٢  
٦٢٩٣  
٦٢٩٤  
٦٢٩٥  
٦٢٩٦  
٦٢٩٧  
٦٢٩٨  
٦٢٩٩  
٦٣٠٠  
٦٣٠١  
٦٣٠٢  
٦٣٠٣  
٦٣٠٤  
٦٣٠٥  
٦٣٠٦  
٦٣٠٧  
٦٣٠٨  
٦٣٠٩  
٦٣١٠  
٦٣١١  
٦٣١٢  
٦٣١٣  
٦٣١٤  
٦٣١٥  
٦٣١٦  
٦٣١٧  
٦٣١٨  
٦٣١٩  
٦٣٢٠  
٦٣٢١  
٦٣٢٢  
٦٣٢٣  
٦٣٢٤  
٦٣٢٥  
٦٣٢٦  
٦٣٢٧  
٦٣٢٨  
٦٣٢٩  
٦٣٣٠  
٦٣٣١  
٦٣٣٢  
٦٣٣٣  
٦٣٣٤  
٦٣٣٥  
٦٣٣٦  
٦٣٣٧  
٦٣٣٨  
٦٣٣٩  
٦٣٤٠  
٦٣٤١  
٦٣٤٢  
٦٣٤٣  
٦٣٤٤  
٦٣٤٥  
٦٣٤٦  
٦٣٤٧  
٦٣٤٨  
٦٣٤٩  
٦٣٥٠  
٦٣٥١  
٦٣٥٢  
٦٣٥٣  
٦٣٥٤  
٦٣٥٥  
٦٣٥٦  
٦٣٥٧  
٦٣٥٨  
٦٣٥٩  
٦٣٦٠  
٦٣٦١  
٦٣٦٢  
٦٣٦٣  
٦٣٦٤  
٦٣٦٥  
٦٣٦٦  
٦٣٦٧  
٦٣٦٨  
٦٣٦٩  
٦٣٧٠  
٦٣٧١  
٦٣٧٢  
٦٣٧٣  
٦٣٧٤  
٦٣٧٥  
٦٣٧٦  
٦٣٧٧  
٦٣٧٨  
٦٣٧٩  
٦٣٨٠  
٦٣٨١  
٦٣٨٢  
٦٣٨٣  
٦٣٨٤  
٦٣٨٥  
٦٣٨٦  
٦٣٨٧  
٦٣٨٨  
٦٣٨٩  
٦٣٩٠  
٦٣٩١  
٦٣٩٢  
٦٣٩٣  
٦٣٩٤  
٦٣٩٥  
٦٣٩٦  
٦٣٩٧  
٦٣٩٨  
٦٣٩٩  
٦٤٠٠  
٦٤٠١  
٦٤٠٢  
٦٤٠٣  
٦٤٠٤  
٦٤٠٥  
٦٤٠٦  
٦٤٠٧  
٦٤٠٨  
٦٤٠٩  
٦٤١٠  
٦٤١١  
٦٤١٢  
٦٤١٣  
٦٤١٤  
٦٤١٥  
٦٤١٦  
٦٤١٧  
٦٤١٨  
٦٤١٩  
٦٤٢٠  
٦٤٢١  
٦٤٢٢  
٦٤٢٣  
٦٤٢٤  
٦٤٢٥  
٦٤٢٦  
٦٤٢٧  
٦٤٢٨  
٦٤٢٩  
٦٤٣٠  
٦٤٣١  
٦٤٣٢  
٦٤٣٣  
٦٤٣٤  
٦٤٣٥  
٦٤٣٦  
٦٤٣٧  
٦٤٣٨  
٦٤٣٩  
٦٤٤٠  
٦٤٤١  
٦٤٤٢  
٦٤٤٣  
٦٤٤٤  
٦٤٤٥  
٦٤٤٦  
٦٤٤٧  
٦٤٤٨  
٦٤٤٩  
٦٤٥٠  
٦٤٥١  
٦٤٥٢  
٦٤٥٣  
٦٤٥٤  
٦٤٥٥  
٦٤٥٦  
٦٤٥٧  
٦٤٥٨  
٦٤٥٩  
٦٤٦٠  
٦٤٦١  
٦٤٦٢  
٦٤٦٣  
٦٤٦٤  
٦٤٦٥  
٦٤٦٦  
٦٤٦٧  
٦٤٦٨  
٦٤٦٩  
٦٤٧٠  
٦٤٧١  
٦٤٧٢  
٦٤٧٣  
٦٤٧٤  
٦٤٧٥  
٦٤٧٦  
٦٤٧٧  
٦٤٧٨  
٦٤٧٩  
٦٤٨٠  
٦٤٨١  
٦٤٨٢  
٦٤٨٣  
٦٤٨٤  
٦٤٨٥  
٦٤٨٦  
٦٤٨٧  
٦٤٨٨  
٦٤٨٩  
٦٤٩٠  
٦٤٩١  
٦٤٩٢  
٦٤٩٣  
٦٤٩٤  
٦٤٩٥  
٦٤٩٦  
٦٤٩٧  
٦٤٩٨  
٦٤

﴿باب التلينة﴾ \* حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فأتبعه ذلك النساء ثم فرقوا أهلها وأخلصتها أمرت بربعة من ثلبينة فطبخت ثم صنع ثم رديصت التلينة عالم قالت كلن منها فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التلينة بمجمل لقواد المر يص ذهب ببعض الحزن \* (باب القرد) \* حدثنا محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة (٤٦٩) عن عروة عن أبي عن امرأة الهذلي

من خبرنا شهر وقدمت الإشارة إلى ذلك في أول الأطعمة وبأني من ربه في كتاب الرقاق  
الخامس حديث أنس في الخوان والكركية تقدم شرحه في باب السادس حديث عائشة  
في طعام البرقة دمت الإشارة إلى ذلك في أول الأطعمة وبأني في الرقاق أيضا أن شاء الله تعالى  
﴿ قوله ﴾ **باب التلينة** بفتح التاء وسكون اللام وكسر الموحدة بعده تحتانية  
ساكنة ثم ثوب طعام يتخذ من دقيق وخبثا ورعاجل فيه اعلل سميت بذلك لشيء ما بالإن في  
الباض والراقه والنافع منه ما كان رقيقا فصجلا اغلظنا وقوله بحجة بفتح الحاء والميم الثقيلة  
أي يمكن الاستراحة ورويت بضم الهاء من بحجة والجام بكسر الجيم الراحة وجم الفرس إذا  
دبح اعلاه وسبأني شرح حديث عائشة في كتاب الطب أن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ **باب**  
**التريد** بفتح التاء وكسر الراء معروف وهوان يثر الحبز جرق الدم وقد يكون  
معه اللحم ومن أمثاله التريد أحد اللحمين وربما كان أشنع وأقوى من نفس اللحم الضيفان  
ترد برقه وذكر المصنفه ثلاثة أحاديث في أسناد الحديث عن أبي موسى بفتح الميم وتخفيف الميم  
امرأة ثعرون وفي ترجمة مريم والجلي في أسناد الحديث عن أبي موسى بفتح الميم وتخفيف الميم  
نسبة إلى أبي جلي من مراد وقد تقدم شرح الحديث هناك وقيل بفتح التريد ويرد فيه  
أخص من هذا فاعلمنا حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في  
السجور والتريد وفي مسنده ضعف والطبراني من حديث سليمان رفعه البركة في ثلاثة الجماعة  
والسجور والتريد وأبو طولة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم وزعم عباس  
أنه وقع في زينة أتى نزلها عن ابن أبي طولة وهو خطأ وأبو النسخة التي عندنا من طريق  
أبي ذر الراعي في جواب وذكر القابسي حديثنا عن عبد الله بن أبي طولة وعوتصف وانما هو  
عن أبي طولة قالنا حديث أنس في الخياط ﴿ قوله ﴾ **باب** **سبع أبا حاتم** وهو أشهل بن حاتم البصري  
وقع في نسخة الصافي تسبته وتسميه أسبه في الأصل وفي نسخة حديثنا أشهل بن حاتم وابن عون  
هو عبد الله ﴿ قوله ﴾ على غلامه خياط تقدم أنه لم يسم وتقدم شرح الحديث في باب من تسع  
حوال القصة ﴿ قوله ﴾ **باب** **شاة مسجوطه والكشف والجنب** ذكر كفه حديث  
أنس وفيه ولا رأى شاة مسجوطه في رواية الكشي من مسجوطه وحديث عمرو بن أمية يجترن  
كشف شاة وقد تقدم ما في سائر المجلدات فأنشأه إلى الحديث أم سلمة أنها قالت النبي صلى الله  
عليه وسلم جنبنا وأما كنهه ثم قام إلى الصلاة أخرجه الترمذي وصححه وتقدم في باب قطع  
الحلم بالسكين الإشارة إلى حديث المعتبرين شاة وفيه عند أبي داود والنسائي ضغف التي صلى

هذه بين خالد شهاب مام بن يحيى عن قيادة قال كُنَّا نَأْيُ أَنْسَ بْنَ الْمَالِكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَخِزَانَةَ قَامَ قَالَ كَوَافُ أَعْلَمَ أَنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رِغْصَانًا مَرَقَتْ فَخَاضَ لِحْيَ اللَّهِ وَلَا يَأْيُ شَاةً مِطْبَعَةً بِقُطْ \* حَدَّثَنَا جَدُّنَ مِقَاتِلَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَامُ عَنْ مَرْجَنَ الْأَثَرِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مَرْجُوْنِ أَمِيَةِ الضَّرِيْعِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْتَمِلُ مِنْ سَاءِ كُلِّ مَنَافِدَةٍ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَفَّ سِرَ السَّكِينِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَضَا

٥٤٢٢  
١٩١٦٥  
١٩١٦٥

نخ  
٤٨٨/٤

١٩١٦٥  
١٩١٦٥

الله عليه وسلم فأمر بحجب قشوى فأخذ الشقرة فجعل يحتمل بيها منه قال ابن بطال يجمع بين هذا الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أنس أنه صلى الله عليه وسلم رأى شاة مشهورة فذكر ما تقدم في باب الخبز المرقق وقدم مضى البحث عنه مستوفى **(قوله ما)** ما كان السلف يدخرون في بيوتهم واسفارهم من الطعام والخبز **(قوله ما)** ما كانوا يأخذونهمنا بطريق الحلقا أو من مقتضى قول عائشة ما شبع من خبز البر المادوم ثلاثا فإنه لا يلزم من نفي كونه مأدوما نفي كونه مطلقا وفي وجود ذلك ثلاثا مطلقا دلالة على جواز تناوله وإبقائه في البيوت ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيه دخل فيه كل ادم **(قوله وقالت عائشة وأسما صغنا للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سفرة)** تقدم حديث عائشة موصولا في باب الهجرة إلى المدينة مطولا وحديث أسما تقدم في الجهاد وسبق الكلام فيه قريبا ثم ذكر فيه حديثين أحدهما عن عائشة **(قوله عن عبد الرحمن بن عباس عن أبيه)** هو عابس فيه قوله ثم موحدة ثم ههنا ابن زبعة البخفي الكوفي تابعي كبير وبتسبع عابس بن زبعة الغطفي صحابي ذكره ابن فوس وقال له صحبة وشهد دفعة مصر ولم أجدهم عنه رواية **(قوله قالت ما فعله الا في عام)** جامع الناس فيه فأراد أن يطعم الغنى الفقير بنت عائشة في هذا الحديث أن النبي عن اذ خارطوم الاضاحي بعد ثلاث نسخ وان سبب النهي كان خاصا بذلك العام له التي ذكرتم واسمها بسط هذا في آخر كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى وغرض البخاري منه قوله اهلوان كالترفع الكراع الخفافين بيان جواز ادخار الخبز أو كل التبدد وثبت أن سبب ذلك إقالة الخبز عنهم بحيث انهم لا يكونوا يشبعون من خبز البر ثلاثة أيام متوالية **(قوله وقال ابن كثر)** هو محمود وهو من مشايخ البخاري وغرضه نصريح مسفيان وهو الثوري بأخبار عبد الرحمن بن عباس له به وقد وصله الطبراني في الكبير عن معاذ بن المثني عن محمد بن كثر به **(قوله في حديث جابر بن عبد مسفيان)** هو ابن عيينة وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته **(قوله تابعه محمد بن ابن عيينة)** قيل ان محمدا هذا هو ابن سلام وقد وقع في الحديث في مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر عن مسفيان واقطعه كانهزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل وكان تتردد لحوم الهدى إلى المدينة **(قوله وقال ابن جرير الخ)** وصل المصنف أصل الحديث في باب ما يؤكل من البدن من كتاب الحج واقطعه كانه لا يأكل من لحوم بدنتا فوق ثلاث فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال كواوزة ودواولم يذكر هذه الزيادة وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد السلمي الذي أخرجه البخاري فقال بعد قوله كواوزة ودواولم أعطاه أقال جابر حتى جئنا المدينة قال نعم كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عنده البخاري قال لا والذي وقع عند البخاري هو المعتمد فان أجدا أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك وكذلك أخرجه الترمذي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة الجديدي في جمعه وتبعه عباس ولما ذكرنا تراجمه أو أغفل ذلك شراح البخاري أو أصلا في الواقع فقلت عليه ليس المراد بقوله لا نفي الحكم بل مراده أن جابر المصريح باستمرار ذلك منهم حتى قدوموا فيكون على هذا معنى قوله في روايته عمرو بن دينار عن عطاء كانه تتردد لحوم الهدى إلى المدينة أي لتو جهنا إلى المدينة ولا يلزم من ذلك بقاؤها معهم حتى يصلوا إلى المدينة والله أعلم لكن قد

٥٤٢٤  
م سن  
تخف  
٢٤٦٩







٥٤٢١

ع

تحفة

٩٦٧٩٦

\*(باب الحلوى والعسل)\*

حدثني اسحق بن ابراهيم

الخطاطي عن أبي أسامة عن

هشام قال أخبرني أبي عن

عائشة رضى الله عنها قالت

كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يحب الحلوى والعسل

\*حدثنا عبد الرحمن بن شعبة

قال أخبرني ابن أبي الفديك

عن ابن أبي ذئب عن القبري

عن أبي هريرة رضى الله عنه

قال كنت أكرم النبي صلى

الله عليه وسلم بشبع بطنى

حين لا تأكل الخبز ولا ألبس

الحري

٥٤٢٢

تحفة

٩٢٠٢١

وساق الحديث وليس فيه أنه أسند من عائشة وتعبه الاسماعيلي فقال هذا الحديث الذى صححه مرسل وهو كما قال من ظاهر سابقه لكن البخارى اعتمد على اراده موصولاً من طريق ما لا عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم فى النكاح والطلاق ولكنه جرى على عادته من تجنب اراد الحديث على هيئته كما فى باب آخر وقد سئف وصل هذا الحديث فى باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً من كلب الطلاق والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب الحلوى والعسل** كذا لا يدرى من قصوره وغيره محدود وهما الفتان قال ابن ولده عن عبد الاصبى بالقصر تكتب بالياء وعند القراء ما لا تكتب بالالف وقبل تعد وتقصروا قال الالب الا تكتب على المذهور كل حلو يؤكل وقال الخطاطي اسم الحلوى لا يقع الاعلى ما دخلته الصنعة وفى المخصص لابن سيدة هو ما عولج من الطعام بخلا وقد تطلق على الناكهة ﴿قوله﴾ **يجب الحلوى والعسل** كذا فى الرواية الجميع بالقصر وقد تقدم فى أبواب الطلاق بالوجهين وهو طرف من حديث تقدم فى قصة التخيير قال ابن بطال الحلوى والعسل من جلة الطيبات المذكورة فى قوله تعالى كلوا من الطيبات وفيه تقية لقول من قال المراد به المستلذ من المباحات ودخل فى معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى والعسل من أنواع المأكول الذينة كما تقدم تقريره فى أول كتاب الاطعمة وقال الخطاطي وتسعه ابن التين لم يكن حبه صلى الله عليه وسلم لها على معنى كثرة انتمى لها وشدة نزاع النفس اليها وانما كان نال هذا ان حضرت السيدة نيلوا الحاق به ذلك أنها تحببه ويؤخذ منه جواز اتخاذ الاطعمة من أنواع شتى وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ولا يرضى أن يأكل من الحلاوة الا ما كان حلو بطبعه كالقمر والعسل وهذا الحديث رد عليه وانما يؤخذ عن ذلك من السفه من أثرنا خبر تناول الطيبات الى الآخر مع القدرة على ذلك فى الدنيا وأما حالنا الشحا ووقع فى كتاب فقه اللغة للعالمى أن حلوى النبى صلى الله عليه وسلم التى كان يجها هى الجحج بالجم وزن عظيم وهو قمر ويحين بلبن وسبأ فى باب الجم بين لوين ذكر من روى حديث أنه كان يحب الزبد والقمر وفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب كل يوم فتح عمل يمزج بالماء أو ماء الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها وقيل المراد بالحلوى القاء الوذج لا المعقودة على النار والله أعلم ﴿قوله﴾ **حدثنا عبد الرحمن بن شعبة** هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شعبة الحجازى بالمهمله والراى المدنى نسبة الى جد أبيه وغلط بعضهم فقال عبد الرحمن ابن أبي شعبة ولفظ أى زيادة على سبيل الغلط المحض ومال عبد الرحمن فى الخارى سوى موضعين هذا أحدهما ﴿قوله﴾ **ابن أبي الفديك** هو محمد بن اسحق وأما كثر ما رد غير ألف ولا م ﴿قوله﴾ **كنت أكرم** تقدم هذا الحديث فى المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله يقول الناس أكثر أبو هريرة الحديث ﴿قوله﴾ **لشبع بطنى** فى رواية الكشميهنى بشبع بالموحدة والعنى مختلف فان الذى بالياء يشعر بالمعاوضة لكن رواية اللام لا تنفها ﴿قوله﴾ **ولا ألبس الحرير** كذا هنا الجميع وتقدم فى المناقب بلفظ الجبر بالموحدة قبل الرأى الاول وتقدم أنه للكشميهنى براءين وقال عباس هو بالموحدة فى رواية القاسمى والاصمبى وعبدوس وكذا لا يدرى الحلوى وكذا هو النسبى والباقيين براءين كذا هنا ورجع عباس الرواية بالموحدة وقال هو الثوب الخمر وهو المزين المألوف مأخوذ من التخيير وهو التحسين وقيل الجبر ثوب وشى مخطط وقيل هو الجدي

وانما كانت رواية الحرمر جوجه لان السياق يشعر بأن أباهره كان يفعله ذلك بعد أن كان لا يفعله وهو كان لا يلبس الحرمر لأولا ولا آخر بخلاف كله الجمر ولبسه الحبر فانه صار يفعله بعد أن كان لا يجده **(قوله ولا يجده)** فلا تزل ولا فلا تزل يحتمل أن يكون أبوه ربه هو الذي كنى وقصد الإيهام لارادة التعظيم والتوويل ويحتمل أن يكون سمي معينا وكفى عنه الراوى وقد أخرج ابن سعد بن طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ولقد رايتني وأني لأجبر لابن عفان و بنت غزوان بطعام بطني وعقبه رجل أسوق بهم اذا رتحوا وأخدمهم اذا نزلوا فقلت لي يومالتردن حافيا ولتركين قائما فزوجنيها الله تعالى فقلت لها ليردن حافيا ولتركين قائما وسنده صحيح وهو في آخر حديث أخرجه البخارى والترمذى بدون هذه الزادة وأخرج ابن سعد أيضا وابن ماجه من طريق سليم بن حيان سمعت أبي يقول سمعت أباه ربه يقول نشأت يتيما وهاجر سكيئا وكنت أجيرا البسة بنت غزوان الحديث **(قوله وأستقري الرجل الآية وهي)** مسمى تقدم شرح قصته في ذلك مع عرف أوائل الأفعمة وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب **(قوله وخبر الناس المساكين جعفر)** تقدم شرحه في المناقب ووقع في رواية الاسماعيل من الزيادة في هذا الحديث من طريق ابراهيم الخزوي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وكان يجلس بجعب المساكين ويجلس اليهم ويخدمهم ويخدمهم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتبه بأب المساكين **(قلت)** و ابراهيم الخزوي حواري الفضل ويقال ابن الحنفى الخزوي مدني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب وقد أوردت هذا الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية ابراهيم أيضا وأشار الى ضعف ابراهيم قال ابن الميرن مناسبة حديث أبي هريرة للترجة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلو ولما كانت العكة يكون فيها غالبا العسل وربما جاء بصريحه في بعض طرقه ناسب التيوب **(قلت)** اذا كان ورد في بعض طرقه العسل طابق الترجة لانها مشتملة على ذكر الحلوى والعسل معا فيؤخذ من الحديث أحدركنى الترجة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجة بل يكفي التوريع والاطلاق الحلوى على كل شيء حلو بخلاف العرف وقد جزم الخطا في بخلافه كما تقدم فهو والمعتمد **(قوله فنشقتها)** قد عدا عياض البشيين المجبة والفاء ورجح ابن التين أنه بالتقاء لان معنى الذي بالفاء أن يشرب ما في الأناة كما تقدم والمراد هنا أنهم اعقوا ما في العكة بعد أن قطعوه هاليه كما تقدم من ذلك **(قوله باب)** ذكر فيه حديث أنس في قصة الخطا من طريق غمامة عن أنس وقد تقدم شرحه وضبطه وتقدمت الإشارة الى موضع شرحه قريبا وأخرج الترمذى والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وعنده هذا الداء فقلت ما هذا قال القرع وهو الداء يكثر به طاعنا **(قوله باب)** الرجل يتكلف الطعام لآخوانه قال النكرمانى وجه التكلف من حديث الباب أنه حصر العدد بقوله خامس خمسة ولولا تكلفه لما حصره وسبق الى نحو ذلك ابن التين وزاد أن التكديد ينافي البركة ولذلك لما لم يجد أو طلبة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير **(قوله عن)** أبي وائل عن أبي مسعود في رواية أبي أسامة عن الاعشى حديثا شقيق وهو أوائل حديثا أبو مسعود وسياق في بعد اثنين وعشرين بابا ولا اعش فيه شيخ آخر نهت عليه في أوائل البوع

ولا يجده مسمى فلا تزل ولا فلا تزل وألفني بطني بالحصبا واستقري الرجل الآية وهي مسمى كى يقلب في قطعته وخبر الناس المساكين جعفر بن أبي طالب يقلب يقطعنا ليخرج البنا العكة ليس فيها شيء نقشتها فتلحق ما فيها **(باب الدباء)** حديثا عمرو بن أبي حديثا أخرجه ابن سعد عن ابن عرون عن غمامة بن أنس عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى مولى له خياط فأتى بدياء فجعل يأكله فلم أرل أحبه منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله **(باب)** الرجل يتكلف الطعام لآخوانه **(باب)** يوسف حديثا شقيقا عن الاعشى عن أبي وائل عن أبي مسعود الانصاري قال

٥٤٣٤  
م ت س  
تحفة  
٩٩٩٠

أخرجه مسلم من طريق زهير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مرقوماً برواية أبي وائل عن أبي مسعود وهو عقبة بن عمرو ووقع في بعض النسخ المتأخرة عن ابن مسعود وهو تصحيف **(قوله)** كان من الانصار رجل يقال له أوشيب لم أقف على اسمه وقد قدم في أوائل البيوع أن ابن عمر عند أجدو والحاملي رواه عن الأعشى فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شبيب جعله من مسند أبي شبيب **(قوله)** وكان له غلام لحام لم أقف على اسمه وقد تقدم في البيوع من طريق حصن بن غياث عن الأعشى بلقط قصاب ومضى تفسيره **(قوله)** فقال اصنع لي طعاماً أدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس خسة زاد في رواية حصن اجعل لي طعاماً ما يكتفي خسة فاني أريد أن أدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع وفي رواية أبي أسامة فجاءني أريد أن أضع عليه وسلم خمس خسة في الكلام حذف تقدير فصنع فدعاه وصرح بذلك في رواية أبي أسامة ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعشى عندهم والترمذي وساق لفظها فدعاه وجلساء الذين معه وكانهم كانوا أربعة وهو خامس يقال خامس أربعة وخامس خسة بمعنى قال الله تعالى ثلثي اثنين وثلاث ثلاثة وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة ومعنى خامس أربعة أي زاد عليهم وخامس خسة أي أحدهم والآخر نصب خامس على الحال ويجوز الرفع على تقدير حذف أي وهو خامس أو أوأنا خامس والجملة حينئذ حالية **(قوله)** فتبعهم رجل في رواية أبي عوانة عن الأعشى في الظالم فابعهم وهي بالتحديد بمعنى تبعهم وكذا في رواية جرير وأبي معاوية وذكرهما الدودي هم مرة قطع وتكلف ابن التين في توجيهها ووقع في رواية حصن ابن غياث بخامسهم رجل **(قوله)** وهذا رجل تبعنا في رواية أبي عوانة وجرير استعنا بالتحديد وفي رواية أبي معاوية لم يكن معنا حين دعوتنا **(قوله)** فان شئت أذنت له وان شئت تركته في رواية أبي عوانة وان شئت أذنت أذنت له وان شئت تركته في رواية أبي أسامة لابل أذنت له وفي رواية جرير لابل أذنت له بارسل الله وفي رواية أبي معاوية فقد أذنت له فليدخل ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الاربعة وفي الحديث من القوائد جواز الاكتساب بصنة الجزارة واستعمال العبد في بطق من الصنائع واتقاعه بكسبه منها وفيه مشروعية النسافة وتأكداستحبابها لمن غلبت حاجته لذلك وفيه أن من صنع طعاماً لغيره فهو بالخيار بين أن يرسله إليه أو يدعو به إلى منزله وأن من دعا أحداً استحب أن يدعو معه من يرى من أخصائه أو أهل محالسته وفيه الحكم بالبدل لبقوله اني عرفت في وجهه الجوع وأن العصاة كانوا يدعون النظر إلى وجهه تبركاً به وكان منهم من لا يظلل النظر في وجهه حياء منه كما صرح به عمر بن العاص فيما أخرجه مسلم وفيه أنه كان صلى الله عليه وسلم يجوع أحياناً وفيه إجابة الامام والكبير دعوتهم ودعوتهم وأكلهم طعام ذي الحرفة غير الرافعة كالجزار وأن تعاطي مثل تلك الحرفة لا يضيع قدرهم يتوق فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها منه وأن من صنع طعاماً لمجاعة فليكن على قدرهم ان لم يقدر على أكثر ولا ينقص من قدرهم مستنداً إلى أن طعام الواحد يكتفي الاثني وفيه أن من دعا قوماً

كل من الانصار رجل يقال له  
أوشيب وكان له غلام لحام  
فقال اصنع لي طعاماً أدعو  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خمس خسة فدعا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خمس خسة فتبعهم  
رجل فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم انك دعوتنا خامس  
خسة وهذا رجل قد تبعنا  
فان شئت أذنت له وان شئت  
تركته قال بل أذنت له  
قال محمد بن يوسف سمعت  
محمد بن اسمعيل يقول اذا  
كان القوم على المائدة ليس  
لهم أن يشاروا من مائدة إلى  
مائدة أخرى ولكن يشاروا  
بعضهم بعضاً في تلك المائدة  
أو يدعوا

منصفين بصفة ثم طرأ عليهم من لم يكن معهم حينئذ أنه لا يدخل في عوم الدعوة وإن قال قوم أنه يدخل في الهدية كما تقدم أن جلسا المرشكواؤه فيما بعدى البسه وأن من تطفل في الدعوة كان اصحاب الدعوة الاختيار في حرمانه فإن دخل بغير إذنه فكان له إخراجهم وأن من قصد التطفل لم يمنع إنداء إلا أن الرجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم في رده لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالأذن له وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلا في جواز التطفل لكن يقيد به احتياج العلم وقد جمع الخطيب في أخبار الطفيلين جزأه عدة فوائد منها أن الطفيل مندوب إلى رجل كان يقال له طفيل من بني عبد الله بن غطفان كثر منه الاتيان إلى الولاء ثم بغير دعوة فسمى طفيل العرائس فسمى من اتصف به بعد بضعة طفيليا وكانت العرب تسميه الوارش يشين محبة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة ضيف من شون زائدة قال الكرماني في هذه التسمية مناسبة للنظر للمعنى في التبعية من حيث أنه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة واستبدل به على منع استتباع المدعو غيره إلا إذا علم من الداعي الرضا بذلك وأن الطفيل يأكل حراما ولنصر ابن علي الجهمضي في ذلك قصة جرت لمع طفيلي واحتج نصر بجديث ابن عمر رفعه من دخل بغير دعوة دخل سارقا وخرج مغسيرا وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود واحتج عليه الطفيلي بأشياء يؤخذ منها تنقيص المدعو من الاحتياج إلى ذلك من يتطفل ويمن يتكبر صاحب الطعام الدخول إليه مما قلده النبي وأستقال الداخل وهو وافق قول النافعية لاجواز التطفل إلا لمن كان به وبين صاحب الدار تباط وفيه أن المدعو لا يمنع من الإجابة إذا امتنع الداعي من الإذن لبعض من صحبه وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس أن فارسا كان طبيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما ثم دعا فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذه لعائشة قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فيجاب عنه بأن الدعوة لم تكن لوليمة وإنما صنع الفارس طعاما بقدر ما يكفي الواحد فحسب أن أذن لعائشة أن لا يكتفي النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل وأيضا فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل العام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الإجابة الآن يدعوها وأعلم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه وأحب أن تأكل معه منه لأنه كان موصوفا بالجلود فلم يسلم مثله في قصة العام وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى العصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه قوموا فأجاب عنه المذري أنه يحتمل أن يكون علم رضائي أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضائي في شعيب فاستأذنه ولأن الذي أكاه القوم عند أبي طلحة كان معمر قال الله فيه العادة لئنه صلى الله عليه وسلم فكان جل ما أكاهه من البركة التي لا تصنع لأبي طلحة فمما أفهم بقرع إلى استئذانه وأنه لم يكن بينه وبين القصاب من البركة ما يشه وبين أبي طلحة ولأن أبا طلحة صنع الطعام للنبي صلى الله عليه وسلم فقتصر فيه كيف أراد أو شعيب صنع له ولتفقه ولذلك حدد بعدد معين لا يكون ما يفضل عنهم له ولما له مثلا واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصلح نفسه وعياله وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطاير كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الأخلاق ولعله سمع الحديث الماضي طعام الواحد يكتفي الاثنين وأرجأ أن يعزأ بركة النبي صلى الله

عليه وسلم وانما استأذنه النبي صلى الله عليه وسلم تطيبا لنفسه ولهله علم أنه لا ينعج الطاري  
وأما وقف القاري في الاذن لعائشة ثلاثا واستماع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابته فاجاب  
عباس بأنه لعله انما صعد قدرا ما يكفي النبي صلى الله عليه وسلم وحده وعلم حاجته لذلك فلو تبعه  
غيره لم يصد حاجته والنبي صلى الله عليه وسلم اعتمد على ما ألقى من امداد الله تعالى له بالبركة وما  
اعتاده من الاشارة على نفسه ومن مكافئ الاخلاق مع أهله وكان من شأنه أن لا يرجع بعد ثلاث  
فلذلك رجع الناري عن المنع وفي قوله صلى الله عليه وسلم انه استنار رجل لم يكن مضاجع  
دعوتنا اشارة الى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يمتنع الى الاستئذان عليه فهو خذمنه ان الداعي  
لو قال الرسول ادع فلا ناوجلساء - فذلك من كل جلساءه أن يحضر معه وان كان ذلك لا يستحب  
أو لا يجب حيث قلنا وجوبه الا بالتمتع ونفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الاجابة وفي نفسه  
الكراهة للاطعام ما تكرهه نفسه ولا يجمع الراه والجل وصفة في الوجهين كذا استدله  
عباس ونقصه شيئا في شرح الترمذي بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك بل فيه مطلق  
الاستئذان والاذن ولم يكفه أن يطلع على رضاه بقوله قال وعلى تقدير ان يكون الداعي يكره  
ذلك في نفسه فنفى له بما عده نفسه على دفع تلك الكراهة وما ذكر من أن النفس تكون بذلك  
طيبة لاشئ أهأولى لكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فكأنه أخذ من غيره هذا الحديث  
والتمتع عليه وانما لانه ساءه ما من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه وفي قوله  
صلى الله عليه وسلم استنار رجل فأجبهه ولم يعينه أدب حسن ثلاثا يسكر خاطر الرجل ولا بد أن  
أن ينضم الى هذا انما يطلع على أن الداعي لا يردوا الا فكان يبعين في ثاني الحال فيحصل كسر  
خاطروا يضاف رواية لاسلم ان هذا استنار ويجمع بين الروايتين بأنه أجبهه لفظا وعينه اشارة  
وفي نوعه وفيه بحسب المأقاة (تنبيه) ه وقع هنا عندنا في ذرعن المستقل وحده قال محمد بن  
يوسف وهو القاري جمع محمد بن اسمعيل هو البخاري يقول اذا كان القوم على المائدة فليس  
لهم أن يتناولوا من مائدة الى مائدة أخرى ولكن يتناول بعضهم بعضا في تلك المائدة أو يدعوا  
يتكروا وكانه استنبط ذلك من استئذان النبي صلى الله عليه وسلم الداعي في الرجل انطاري وجه  
أخذ من أن الذين دعوا اوصا لهم بدعوة عموم اذن بالصرف في الطعام المدعو اليه بخلاف من لم  
يدع فترش من وضع بين يديه الشئ منزلة من دعى له أو ينزل الشئ الذي وضع بين يديه غيره منزلة  
من يدع اليه أو غفل من وقف على كلامه من الشراح التنبه على ذلك (قوله) يا  
من أضاف رجلا وأقبل هو على (له) أشار به هذه الترجمة الى أنه لا يتجسم على الداعي ان يأكل مع  
المدعو وأدفعه حديث أنس في قصة الخياط وقد تقدم شرحه مستوفى وقد تعبه الاسماعيلي  
بأن قوله وأقبل على له ليس فيه فائدة قال وانما اراد البخاري ايراد من رواية الضر بن شمبل  
عن ابن عوف (قلت) بل ترجمته فائدة ولا مانع من ارادة الفائدتين الاسنادية والتنبه مع اعتراف  
الاسماعيلي بزيادة الحديث من حديث الضر فاقام آخرجه من رواة أخرجه عن ابن عوف فكأنه  
لم يقع له من حديث الضر وقال ابن بطال لا أعرف في اشتراط أكل الداعي مع الضيف الا أنه أبط  
لوجهه وأذهب لاحتشامه فمن فعل فهو لا يلتقي في الضيف ومن تركه فافتر وقد تقدم في قصة  
أضياف أبي بكر انهم استنعوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وانما أنكر ذلك (قوله) يا

باب



قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكل الرطب بالقشاة \* (باب) \* حدثنا سعد بن حدثنا جاد بن زيد عن عباس الجبري عن أبي عثمان قال نضفت أنا هرة سبعيا فكانوا هرا \* وخادمه يعقوبون الليل أنلا ثاوصلى هذا ثم يوقظ هذا وسمعته يقول قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه غرافا صا سيع غرات احدها حشفة \* حدثنا محمد بن الصباح حدثنا اسمعيل بن زكريا عن عاصم عن أبي عثمان عن أبي هريرة رضى الله عنه قسم النبي صلى الله عليه وسلم بينا ثرا غرافا صا منه خمس أربع غر

(قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بأكل الرطب بالقشاة) قال الكرماني في الحديث أكل الرطب بالقشاة الترجمة بالعكس وأجاب بأن الباء الصاحبة واللام الصفة فكل منهما صاحب الآخر أو ملاحظ (قلت) وقد وقعت الترجمة في رواية النسخي على وفي لفظ الحديث وهو عند مسلم عن يحيى بن يحيى وعبد الله بن عون جمعا عن إبراهيم بن سعد بسند البخاري فيه بلفظ بأكل القشاة بالرطب كلفظ الترجمة وكذلك أخرجه الترمذي وسيأتي الكلام على الحديث في باب الجمع بين اللونين \* (قوله باب) كذا هو في رواية الجمع بغير ترجمة وسقط عند الاسماعيلي فاعترض بأنه ليس فيه للرطب والقشاة كذا والذي أنشأه أنه أراد أن يترجم به للتر وحده وأنوع منه وذكر فيه حديث أبي هريرة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غرافا صا سيع غرات احدها حشفة وهون رواية عباس الجبري عن أبي عثمان الهدي عنه وقد تقدم قبل بجملة أبواب ثم ساقه من رواية عاصم الاحول عن أبي عثمان بلفظ فأصا صا خمس غرات أربع غر وحشفة قال ابن التين لما أن تكون إحدى الر واثنين وهما أو يكون ذلك وقع مرتين (قلت) الثاني بعد الاتحاد المخرج وأجاب الكرماني بأن لسانه إذا التخصيص بالعدلا يبقى الزائد وفيه نظر والاولا كان لا ذكره فائدة والاولا أن يقال ان القسمة أو لا تنهت خساخسا ثم فضلت فضله فقسمت اثنين فثبت ذكر أحد الر او بين مبتدأ الامر والآخر متناه وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا فان الترمذي أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجبري بلفظ أصابهم جوع فاعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم غرة وأخرج النسخي من هذا الوجه بلفظ قسم سبع غرات بين سبعين انهم وإن ماجه أحد من هذا الوجه بلفظ أصابهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي صلى الله عليه وسلم سبع غرات لكل انسان غرة وهذه الر وايات متقاربة المعنى ومخالفة للر واية جاد بن زيد عن ابن عباس وكانهم يارحت عند البخاري على رواية شعبة فاقصر عليها وأبداه رواية عاصم لانها وافقه ما هم حشنة الزيادة على الواحدة في الجملة (قوله في الرواية الاولى تضفت) بضاد مجة وفاو أي نزلت به ضفا وقوله سعا أي سبع لال (قوله فكان هو و امرأته) تقدم أنها ابسة بضم الموحدة وسكون المهملة بفتح غزان ففتح الفين المجهدة وسكون الزاى وهي صحابة أخذت عتبة الصحابي الجليل أم البصرة (قوله وخادمه) لم أقف على اسمها (قوله يعقوبون) بالفاء أي يتناوبون قيام الليل وقوله أنلا ثا أى كل واحد منهم يقوم ثلث الليلين بدأذاف من ثلثه أنظ الآخر (قوله وسمعته يقول) القائل أبو عثمان الهدي والمسموع أبو هريرة ووقع عند الاسماعيلي في هذه الرواية بعد قوله ثم يوقظ هذا قلت تأهريرة كص نوم قال أما أنا فأصوم من أول الشهر ثلاثا فان حدث لي حدث كان لي أجر ثم قال وسمعته يقول قسم وكان البخاري حذف هذه الزيادة كونهما موقوفه وقد أخرج هذا الاسناد في الصلاة التبريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعا وأخرجه في الصيام من وجه آخر عن أبي عثمان وهو السب في سؤال أبي عثمان تأهريرة عن كيفية صومه يعني من أي الشهر تصوم الثلاث المذكورة وقد سبق بيان ذلك في كتاب الصيام (قوله احدها حشفة) زاد في الر واية الماخضة فلم يكن فيمن غرة أحب الى منها الحديث وقد تقدم شرحه هناك (قوله في الرواية الثانية أربع غر) بالرفع والتسوية فيهما وهو واضح وفي رواية أربع غرة بزيادة

ها في آخره أي كل واحدة من الأربع غرة قال الصكر ماني ثان وقع بالاضافة والجرف شاذ على خلاف القياس وانما جاء في مثل ثلثائه وأربعائه (قوله وحشفة) به. ثم جمعة مفتوحين ثم فاء أي رديته والحشف روى الترمذي ذلك أن تيسر الرطبة في الخلعة قبل أن يتنهي طبعها وقيل لها حشفة ليس بها وقيل مراد صلبة قال عباس فقل هذا فهو يسكون الشين (قلت) بل الثابت في الروايات بالتحريك ولا منافاة بين كونها رديته وصلبة (تنبيه) أخرج الاسماعيل طريق عاصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكارة عن اسمعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد في آخره قال أبو هريرة أن أبجل الناس من يجمل بالسلام وأبجز الناس من يجزع الدعاء وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة كان البخاري حذفة لكونه موقوفا ولم يدم تعلقه بالباب وقدر روى مرفوعا والله اعلم (قوله) باب الرطب والتفاح كذا البيهقي فمما وقفت عليه الابن بطال نفسه باب الرطب بالفتح وقع فيه بوجه بدل الواو وقع لعباض في باب ح ل أن في البخاري باب أشكل التمر بالرطب وليس في حديثي الباب ما يدل لذلك أصلا (قوله) وقول الله تعالى وهزى البك مجذع الخلعة الآية) وروى عبد بن جهم من طريق شقيق بن سلمة قال لو علم الله أن شاة النصف الأخير من الرطب لأمر مريم به ومن طريق عرو بن ميمون قال ليس للتفاح أخير من الرطب وأما في طريق أبي يعلى عن حماد بن عيسى عن أبي هريرة عن علي بن ربيعة قال أطلعهم من العسل أسانيدهم بصحة وخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى من حديث علي بن ربيعة قال أطلعهم من نفساء الولد الرطب فان لم يكن رطب فتمر وليس من التمر شجرة أو كرم على الهم من شجرة نزلت تحتها مريم وفي أسانيدهم ضعف وقد قرأ الجوهري تساقط تشديد السين وصله تساقط وقرأه شجرة وهي رواية عن أبي عمرو التخفيف على حذف إحدى التاءين وفيها قرأت أخرى في الشواذ ثم ذكر فيه حديثين الأول حديث عائشة (قوله) وقال محمد بن يوسف هو القرابي شيخ البخاري وسفيان هو النوري وقد تقدم الحديث وشرحه في أوائل الأطلعه من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طاعة العبدري ثم الشيء المحكي وأمه هي صفة بنت شيبه من صغار الصحابة وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزاذلي عن سفيان بن عيينة ورواه عن أبيه عن منصور يلقب حين رواية الجماعة فقد أخرجه أحمد ومسلم أيضا من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور يلقب حين شبع الناس واطلاق الأسود على الماء من باب التقلب وكذلك اطلاق الشبع موضع الرى والعرب تفعل ذلك في الشين يصطبان قسميهما معا باسم الأشهر منهما وأما التوبة بين الماء والتمر فأن الماء كان عندهم يتيسر الآن الرى منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام لضرة شرب الماء صرا فغير كل لكتها فترت بينهما لعدم التمتع بأحدهما إذا فاك ذلك من الآخر ثم عبرت عن الأمرين الشبع والرى بفعل أحدهما كما عبرت عن التمر والماء بوصف أحدهما وقد تقدم من ثم في هذا باب من أشكل التمر بالرطب وليس في حديثي الباب ما يدل لذلك أصلا (قوله) وقال محمد بن مطرف وأبو حاتم هو سلة بن دينار (قوله) عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة هو الخزوي واسم أبي ربيعة عمرو ويقال حذيفة وكان يلقب ذا الرحمن وعبد الله بن أبي ربيعة من سلة الفتح وولي الخنيسين بلاد اليمن لاسمهم فلم يزل بها إلى أن جاء سنة حصر عثمان ليضمه

وحشفة ثم رأيت الحشفة  
هي أشدهن لضرس (باب  
الرطب والتفاح) وقول الله  
تعالى وهزى البك مجذع  
الخلعة تساقط عليك رطبا  
جنبا) وقال محمد بن  
يوسف عن سفيان عن  
منصور بن صفية حدثني  
أبي عن عائشة رضي الله  
عنها قالت نزل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقد  
شبعنا من الأسودين التمر  
والماء حدثنا سعد بن  
أبي مريم حدثنا أبو عسان  
قال حدثني أبو حاتم عن  
إبراهيم بن عبد الرحمن بن  
عبد الله بن أبي ربيعة عن  
جابر بن عبد الله رضي الله  
عنه

٥٤٤٣

تحفة

٢٢١٢



فقط عن راحلته فلت ولا يراهم عنده رواية في النساق قال أبو حاتم انهم سلة وليس  
 لاراهيم في البخاري سوى هذا الحديث وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وله رواية عن أمه  
 وخاتمه عائشة **(قوله كان بالمدنة يهودي)** لم أقف على اسمه **(قوله وكان يلفني في غري الى**  
**الجذاذ)** بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوز ادها أي زمن قطع تمر النخل وهو  
 الصرام وقد استكمل الاسماعيل ذلك وأشار الى شذوذه هذه الرواية فقال هذه القصة  
 يعني دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النخل بالبركة رواها الثقات المعروفون فيما كان على والد  
 جابر من الدين وكنى قال ابن التين الذي في أكثر الاحاديث ان الدين كان على والد جابر قال  
 الاسماعيل والسلف الى الجذاذ عمال يميزه البخاري وغيره في هذا الاسناد نظروا **(قلت)**  
 ليس في الاسناد من ينظر في حاله سوى ابراهيم وقد ذكر ابن حبان في ثقات التابعين يروى  
 عنه أيضا ولده اسمعيل والزهرى واما ابن القطان فقال لا يعرف حاله واما السلف الى الجذاذ  
 فيعارضه الامر بالسلم الى أجل معلوم فيعمل على أنه وقع في الاقتصار على الجذاذ اختصار  
 وان الوقت كان في أصل العقد معينا واما الشذوذ الذي أشار اليه فتدفع بالتعدد فان في  
 السابق اختلافا ظاهرا فهو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم ترك في النخل الخلف عن والد جابر  
 حتى وق ما كان على أي يه من التركا تقدم بيان طرقه واختلاف الفاظه في علامات النبوة ثم ترك  
 أيضا في النخل الخلف بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم **(قوله وكانت لجابر الارض**  
**التي بطريق رومة)** في الثقات وهو مدرج من كلام الراوي لكن يردوه بعضهم الاول ان في  
 رواية أبي نعيم في السخرج من طريق الرامدى عن سعيد بن أبي هريرة شيخ البخاري فيه وكانت  
 لي الارض التي بطريق رومة ورومة بضم الراء وسكون الواو هي البترا التي اشتراها عثمان رضي  
 الله عنه وسبلها وهي في نفس المدنة وقد قبل ان رومة رجل من بني غفار كانت له البترا قبل أن  
 يشتريها عثمان نسبت اليه ونقل الكرمان في بعض الروايات دومة بدل البترا قال ولعلها  
 دومة الجندل **(قلت)** وهو باطل فان دومة الجندل لم تكن اذ ذاك فتحت حتى يمكن أن يكون  
 لجابر فيها أرض وأيضا في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مشى الى أرض جابر وأطعمه من  
 رطبها وانما فيها وقام فترك فيها حتى أوفاه فلو كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج الى السقر لان  
 بين دومة الجندل وبين المدنة عشرة مراحل كما بينه أبو عبد البر الكري وقد أشار صاحب المطالع  
 الى أن دومة هذه هي ثر رومة التي اشتراها عثمان وسبلها وهي داخل المدنة فكانت أرض جابر  
 كانت بين المسجد النبوي ورومة **(قوله جلست فخلا عاما)** قال عياض كذا اللقائبي وأبي ذر  
 وأكثر الروايات الجيم واللام قال وكان أبو مروان بن سراج يصوب هذه الرواية إلا أنه يضبطها  
 جلست أي يسكنون السين وضم التاء على انها مخاطبة جابر وتفسره أي تأخرت عن القضاء فخلا  
 بضم واو خامعة ومعجمة ولام مشددة من التخله أو تخففت من الخلو أي تأخر الساق عاما قال عياض  
 لكن ذكر الارض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الارض لا عن نفسه انتهى فاقضي ذلك أن  
 ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء الضمير للارض وبعده فخلايون ثم  
 معجمة ساكنة أي تأخرت الارض عن الانعام من جهة النخل قال ووقع للاصمعي فحست مجاء  
 مهملة ثم موحدة وعند أبي الهيثم فحاست بعد الحاء المعجمة ألف أي خالفت معها ودها وجاها

قال كان بالمدنة يهودي  
 وكان يلفني في غري الى  
 الجذاذ وكانت لجابر الارض  
 التي بطريق رومة جلست  
 فخلا عاما فجاءني اليهودي  
 عند الجذاذ

ولم اجتمعنا شأنا فجلت أستغفره الى قابل فاني فآخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لاصحابه امشوا نستنظر لحابر من اليهودي فجاءني في فحلي جعل الله (٤٩٢) صلى الله عليه وسلم يكلم اليهودي فيقول يا القاسم لا أنظره فلما رأى النبي صلى الله

عليه وسلم قام فطاف في الفضل ثم جاءه فأكامه فاني فقامت فجلت بقليل رطب فوضعت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فاكل ثم قال ابن عريش انك جابر فآخبرته فقال افرس لي فيه ففرشته فدخل فرقد ثم استعظ فجلته بشيء آخر فاشكل منها ثم قام فكلم اليهودي فاني عليه فقام في الرطب في الفضل الثانية ثم قال جابر جدوا فاقض فوقف في الجسد اجددت منها ما قضيت فيه وفضل منه فخرجت حتى جئت النبي صلى الله عليه وسلم فشرته فقال أشهد اني رسول الله عرش وعريش ثابوا قال ابن عباس معروشات جابر من الكرم وغير ذلك يقال عروشها أنبتها قال محمد بن يوسف قال ابو جعفر قال محمد بن اسمعيل خلا ليس عندي مقيداً ثم قال جلي ليس فيه شك \* (باب كل الجار) \* حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا في حديثنا الأعمش قال حدثني مجاهد عن عبد الله بن عررضي الله

بقال خاس عهده اذا خانه أو تغير عن عادته وخاس الشيء اذا تغير قال وهذه الرواية أنبت (قلت) وحكي غيره خدست بجناه هجسته ثم نون أي تأخرت ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج بهذه الصورة فها أدري بجاهمه هـ له ثم موحدة أو عجيبة ثم نون وفي رواية الاسماعيلي خدست على عاموا أظنها هجسته ثم سين مهله ثقله وتعداها على بهجتين وتشديد التختانية فكان الذي وقع في الاصل بصورة فخللا وكذا دخلا تصحيف من هذه اللفظة وهي على كتب الباء بالتف ثم حرف العين والعلم عند الله ووقع في رواية أبي ذر عن المستنقلى قال محمد بن يوسف هو القري يرى قال ابو جعفر محمد بن أبي حاتم وراى البخارى قال محمد بن اسمعيل هو البخارى خلا ليس عندي مقيداً أي مضبوطاً ثم قال خلا ليس فيه شك (قلت) وقد تقدم وجهه لكن وجهه في السخنة بيمين وبالحاء المجهمة أظهر (قوله ولم أجد) بفتح الهمزة وكسر الجيم وتشديد الدال (قوله أستغفره) أي استغفره (الى قابل) أي الى عام ثمان (قوله فآخبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة وفتح الراء على الفعل الماضي المبني المعجول ويحتمل أن يكون بضم الراء على صيغة المضارعة والفعل جابر وذكره كذلك مبالغة في استحضر صورة الحال ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج فآخبرت (قوله فيقول يا القاسم لا أنظره) كذا فيه بحذف أداة النداء (قوله ابن عريشك) أي المكان الذي اتخذته في البستان لتستظل به وتقبل فيه وسأني الكلام عليه في آخر الحديث (قوله فجلته بشيء آخر) أي من رطب (قوله فقام في الرطب في الفضل الثانية) أي المرة الثانية وفي رواية أبي نعيم فقام فطاف بل قوله في الرطب (قوله ثم قال جابر جد) فعل أمر بالجداز (واقض) أي أوف (قوله فقال أشهد اني رسول الله) قال ذلك صلى الله عليه وسلم لما فيه من خرق العادة الظاهر من إيقاظ الكثيرين القليل الذي لم يكن يظن انه يوفى منه البعض فضلاع الكل فضلاع أن بفضل فضلة فضلاع أن بفضل فضل الذي كان عليه من الدين (قوله عرش وعريش بناء وقال ابن عباس معروشات ما يعرش من الكرم وغير ذلك يقال عروشها أنبتها) بنى هذا في رواية المستنقلى والنقل عن ابن عباس في ذلك تقدم موصولاً في أول سورة الانعام وفيه النقل عن غيره بأن العروش من الكرم ما يقوم على ساق وغير العروش ما يبسط على وجه الارض وقوله عرش وعريش بناء هو تفسير أبي عبيدة وقد تقدم تفسيره في تفسير الاعراف وقوله عروشها أنبتها هو تفسير قوله خاوية على عروشها وهو تفسير أبي عبيدة أيضاً والمراد هنا تفسير عرش جابر الذي قد انبأ النبي صلى الله عليه وسلم عليه قالوا كثر على أن المراد به ما يستظل به وقيل المراد به السرير قال ابن السكيت في الحديث أنهم كانوا لا يتخلون من دين لقله الشيء اذا ذل عتدهم وان الاستعاذه من الدين أن يريد بها الكثير منه أو ما لا يجده وفاهم ثم مات النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه مرفوعة على شبراً أخذ له وفيه زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودخول البساتين والقبول فيها والاستغلال بظلالها والفاة في انتظار الواحد عن غيره التي اتحت عليه ليكون أرفق به (قوله باب كل الجار) بضم الجيم وتشديد الميم ذكره

حدثت عنهما قال ينيح عن النبي صلى الله عليه وسلم جالس اذا أتى به امرئ فله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ن من الشجر لما بركه كبركة المسلم فظننت أنه يعني الخلة فأردت أن أقول هي الخلة يا رسول الله ثم التفت فاذا أنا أحدتهم فسكت فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي الخلة

٥٤٤٥

م د س

تحفة

٢٨٩٥

\* (باب الهجرة) \* حدثنا

جمعة بن عبد الله حدثنا

مرwan أخبرنا هاشم بن

هاشم أخبرنا عاصم بن سعد

عن أبيه قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم من

نصح كل يوم سبع قرات

بحرورة لم يضره في ذلك اليوم

سم ولا مضره \* (باب القرآن

في التمر) \* حدثنا أحمد حدثنا

شعبة حدثنا جله بن يحيى

قال أصابعنا عام سنة مع ابن

الزبير فرقنا قرا فمكنا

عبد الله بن عمر بن شاذان

نا كل ويقول لا تقاروا فان

النبي صلى الله عليه وسلم

نهي عن الاقران ثم يقول

الآن يستأذن الرجل أخاه

قال شعبة الاذن من قول

٥٤٤٦

ع

تحفة

٦٦٦٧

حدثنا ابن عمر في التحفة وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى وتقدم الكلام على خصوص  
 الترجمة باكل الجاهل في كتاب السور (قوله باب الهجرة) بفتح العين المهملة وتسكون  
 الجيم نوع من التمر معروف (قوله حدثنا جمعة) بضم الجيم وتسكون الميم (ابن عبد الله) أي ابن  
 زباد بن شداد السلمي أو بكر الجلي يقال ان اسمه يحيى وجمعة لقبه ويقال له أيضاً أو خافان كان من  
 أئمة الراي أو لا ثم صار من أئمة الحديث قاله ابن حبان في الثقات ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين  
 وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث وسأني شرح حديث الهجرة في كتاب  
 الطب ان شاء الله تعالى وقوله خناعم تصح كل يوم سبع قرات وقع في نسخة الصغاني زيادة  
 الباقية وله فقال بسبع (قوله باب القرآن) بكسر القاف وتخفيف الراء أي  
 ضم نون الراء قلن أو كل مع جماعة (قوله جله) بفتح الجيم والموحدة الخفيفة (قوله ابن يحيى)  
 بهاء لم يمتعه فركوني تاييئة ماله في البخاري عن غير ابن عمر رضي الله عنه مائة (قوله أصابعنا  
 عام سنة) بالاضافة إلى عام خط وفتح رواية أي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة أصابعنا  
 شعبة (قوله مع ابن الزبير) يعني عبد الله ما كان خليفة وتقدم في المطالع من وجه آخر عن شعبة  
 بالخط كما بالمدسة في بعض أهل العراق (قوله فرقنا قرا) أي أعطانا في أوزان قرا وهو القدر الذي  
 يصرف اليهم في كل سنة من مال الخراج وغيره يدل التدوير القلة التقاد اذا ذاك بسبب الجماعة التي  
 حصلت (قوله ويقول لا تقاروا) في رواية أبي الوليد في الشركة فيقول لا تقروا وكذا داود  
 الطيالسي في مسنده (قوله عن الاقران) كذلك الاكرار وادع قد وضعت في كتاب الحج إلى اللغة  
 التي هي بغير ألف وقد أخرجه أبو داود الطيالسي بالخط والقرآن وكذلك قال أحمد بن حنبل  
 محمد بن شعبة وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة الاقران قال القرطبي وقع عند جميع رواة مسلم  
 الاقران وفي ترجمة أبي داود باب الاقران في التمر وليست هذه اللفظة معروفة وأقرن من الرابح  
 وقرن من الثلاث وهو الصواب قال الفراء قرن بين الحج والعمرة ولا يقال آقرن وانما يقال آقرن  
 لما قرى عليه وأطلقه ومنه قوله تعالى وما كاله مقربين قال الحسن جاني اللغة آقرن الدم في  
 العرق أي كثر فيجعل جل الاقران في الخبر على ذلك فكيف معناه أنه نهي عن الاكرار من أي كل  
 القرا اذا كان مع غيره ويرجع معناه إلى القرآن المذكور (قلت) لكن يصير أعظمه والحق  
 أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة وقدمت آقرن من رواه بالخط آقرن من أصحاب  
 شعبة وكذا قال الطيالسي عن شعبة الاقران ووقع في رواية الشيباني الاقران وفي رواية تسهر  
 القرآن (قوله ثم يقول الآن يستأذن الرجل أخاه) أي فاذا أذن له في ذلك جاز والمراد بالآخر رفيقه  
 الذي اشترك معه في ذلك التمر (قوله قال شعبة الاذن من قول ابن عمر) هو موصول بالسند الذي  
 قبله وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا وكذلك تقدم في الشركة عن أبي  
 الوليد ولا اسم لمعنى وأصله لمسلم كذلك عن معاذ بن معاذ وكذا أخرجه أحمد عن يزيد بن جهمز  
 وغيرهما عن شعبة وتابعه آدم عن فضل الموقوف من المرفوع شعبة بن سوار عن شعبة أخرجه  
 الخطيب من طريقه مثل ما ساقه آدم إلى قوله الاقران قال ابن عمر الآن يستأذن الرجل منك  
 أخاه وكذا قال عاصم بن علي عن شعبة أرى الاذن من قول ابن عمر أخرجه الخطيب وقد فصله  
 أيضاً عن شعبة سعيد بن عامر السبي فقال في روايته قال شعبة الآن يستأذن أحدكم أخاه هو

من قول ابن عمر أخرجه الخطيب أيضاً الآن سعيداً أخطأ في اسم التابعي فقال عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وأخف وظ جله بن يحيى كما قال الجماعة والحاصل أن أصحاب شعبة اختلفوا في كثرة رواه عنه مدرجاً وطائفة منهم مروا عنه التردد في كون هذه الزيادة مرفوعة أو موقوفة وشابهة فصل عنه وأدم حزم عنه بان الزيادة من قول ابن عمر وتابعه سعيد بن عامر لأنه خالف في التابعي فلما اختلفوا على شعبة وتعارض حزم وتردده وكان الذي مروا عنه التردد أكثر نظراً فبين رواه غيره من التابعين فربما قد ورد عن سفيان الثوري وابن أبي شيبة النسيباني ومسعود بن زيد بن أبي أنيسة فاما الثوري فتقدمت روايته في الشركة ولفظه نهى أن يقرن الرجل بين القرنين جمعاً حتى يستأذن أصحابه وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الادراج وأما رواية النسيباني فاخرجهما أحد وأوداود بلفظ نهى عن الاقران الآن تستأذن أصحابك والقول فيها كالملة وفي رواية الثوري وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فاخرجهما ابن حبان في النوع الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ من أكل مع قوم من غزاة لا يقرن فان أراد أن يفعل ذلك فليستأذنهم فان أذنوا فليعمل وهذا ظاهره في الرفع مع احتمال الادراج أيضاً ثم نظرنا فيمن رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن امرأته الاستئذان مرفوع وذلك أن ابن أبي شيبة في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجهما عن طريق الشيعي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصفة فبعث اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعثه فبكبت متانفا كئيباً كل التثنتين من الجوع فجعل أصحابنا إذا قرئ أحدهم قال لصاحبه اني قد قرئت فارتوا هذا الفعل منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والى الله كان مشروعيهم لهم معروفاً وقول البخاري كأنه فعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذا حكم الرفع عند الجمهور وأصرح منه ما أخرجه البخاري من هذا الوجه ولفظه قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قريباين أصحابه فكان بعضهم يقرن فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن الا باذن أصحابه فالتى ترجع عندي أن الادراج فيه وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشركة ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الاذن مرة غير مرفوعة أن لا يكون مستنده في الرفع وقد ورد أنه استسقى في ذلك فأتى والمفتي قد لا ينشط في فتواه الى بيان المستند فأخرج التثاني من طريقه مسرعاً منه قوله قال سئل ابن عمر عن قرآن التفرق قال لا تقرن الآن تستأذن أصحابك فيعمل على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كما هو مرفوعة ولما استسقى أفتى بالحكم الذي حفظه على وقفه ولم يصرح حينئذ بترده والله أعلم وقد اختلف في حكم المسئلة قال النووي اختلفوا في هذا التي هل هو على التعريم والكراهة والاصواب التفصيل فان كان الطعام مشتركاً بينهم فالقرآن حرام الارضاخ ويحصل بصر يحرم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يغلب على الظن ذلك فان كان الطعام لغيرهم حرم وان كان لأحدهم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه ويحرم لغيره ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن الاكلين معه وحسن المصنف أن لا يقرن ليساوى ضيقه الا ان كان الشيء كثيراً يفضل عنهم مع أن الأدب في الأكل مطلقاً ترك ما يقتضي الشره الآن يكون مستهلاً ببدء الاسراع لعل آخر ذكر الخطأ في أن شرط هذا الاستئذان انما كان في زمينهم حلت كانوا في ذلك من الشيء فأما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج الى استئذان

٥٤٤٧  
م د ق  
تحفة  
٥٢١٩

ابن عمر \* (باب القضاء) \*  
حدثنا - جعل بن عبد الله  
قال حدثني ابراهيم بن سعد  
عن أبيه قال سمعت عبد الله  
ابن جعفر قال رأيت النبي  
صلى الله عليه وسلم يأكل  
الربط بالقتاة \* (باب بركة  
الخلة) \* حدثنا أبو نعيم  
حدثنا محمد بن طلحة عن  
زيد بن عباد قال  
سمعت ابن عمر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال من  
الشجر شجرة تكون مثل  
المسلم وهي الخلة \* (باب  
جمع اللونين) وأنظرنا من  
بكرة \*

٥٤٤٨  
م  
تحفة  
٧٢٨٩

وتعقبه النووي بأن الصواب التفسير لأن العبرة بعموم النطق لا بخصوص السبب كيف وهو  
غير ثابت (قلت) حديث أبي هريرة الذي قدمته برشد البهوه وقرى وقصة ابن الزبير في حديث  
الباب كذلك وقال ابن الأثير في النهاية انما وقع النهي عن القرآن لأن فيه شرها وذلك يترى  
بصاحبه أولاً لأنه غنبار فيقه وقيل انما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الشيء  
وكانوا مع ذلك يأسون من القليل وإذا اجتمعوا رعباً آثر بعضهم بعضاً وقد يكون فهم من اشتد  
جموعه حتى يحمله ذلك على القرن بين القرنين أو تعظيم القيمة فأرشدتهم إلى الاستئذان في ذلك  
تطيباً للنفوس الباقيات وأما قصة جبريل - حليم فظاهرها أنهم من أجل الغنى وليكون ملكهم  
فيه - وروى نحوه عن أبي هريرة في أصحاب الصفة انتهى وقد أخرج ابن شاهين في الساج  
والمسوخ وهو في مسند الزار من طريق ابن بريدة عن أبيه رفعه كنت نسيتمكم عن القرآن في  
القرآن الله وسع عليكم فاقروا فقل النووي أشار إلى هذا الحديث فان في اسناده ضعفاً قال  
الحازي حديث انتهى أصح وأشهر إلا أن الخطب فيه يسير لأنه ليس من باب العبادات وانما هو  
من قبيل المصالح الدنيوية فيمكن فيه بمثل ذلك وبعضه اجماع الأمة على جواز ذلك كذا قال  
وصراهم الجواز في حال كون الشخص مالكاً لذلك المأكل ولو بطريق الاذن فيه كما ذكره  
النووي والأول بجزء أحسن العلماء أن يقرأ بعد ما لا يشرع فيه غيره لأنه حتى لو قامت قرينة تدل  
على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضاه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار جزماً  
وانما وقع المكارمة في ذلك إذا قامت قرينة الرضا وذكر أبو موسى المديني في ذيل الفرغين عن  
عائشة وجابر استباح القرآن لمخافه من الشره والطعم المزرى بصاحبه وقال مالك ليس بجميل  
أن يأكل أكثر من رفقته \* (تنبيه) \* في معنى الترابط وكذا الزبيب والعنب ونحوه - ما  
لوضوح أهله الجامعة قال القرطبي جل أهل الظاهر هذا النهي على التصرم وهو وسوسهم  
وجعل عساق الحديث والمعنى وجهه الوجه وعلى حال المشاركة في الأكل والاجتماع عليه بدليل  
فهم ابن عمر رآه وهو أفهمهم لأقعد الحال وقد اختلف العلماء فمن يوضع الطعام بين يديه  
حتى يملكه فليل بالوضع وكثير بالرفع إلى فيه وقيل غير ذلك فعلى الأول فليكنهم فيه - فإلا يبرز  
أن يقرن الأباذن الباقي وعلى الثاني يجوز أن يقرن لكن التفسير الذي تقدم هو الذي تقتضيه  
القواعد الفقهية منهم ما يوضح بين يدي الضيفان وكذلك في الأعراس سبيله في العرف سبيل  
المكارمة لا اختلاف التماس في مقتدار الأكل وفي احتياج إلى التناول من الشيء ولو  
جعل الأمر على تساوي السهمان بينهم لمضاق الأمر على الواضع والموضوع والمضاق لمن  
لا يملكه السبيلان يتناول أكثر من نصيب من يشبهه السبيل والمضاق يتشاح الناس في ذلك ويرى  
عليهم على المسامحة منه عرف أن الأمر في ذلك ليس على الإطلاق في كل حالة والله أعلم  
﴿قوله﴾ (باب القضاء) يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾  
(باب بركة الخلة) ذكر فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم التنبيه عليه قريناً وأنه  
مؤرخه مستوفى في كتاب العلم ﴿قوله﴾ (باب جمع اللونين) أو الطعام من مرة أي  
في حالة واحدة ورأيت في بعض النسخ مرة ولم أراكم تكرار في الأصول ولعل البخاري لم يلم إلى  
تضعيف حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت في بقاءه ويقع فيه لبن وعسل فقال آدمان

٥٤٤٩  
م د ت ف  
تحفة  
٥٢١٩

في اناله اكله ولا احرمه أخرجه الطبراني وفيه راجح هول (قوله عبد الله) هو ابن المبارك وقد تقدم استخراج البخاري لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء ذكرنا فيه قبله بالابواب باعلى من هذا درجة والسبب في ذلك أن مداره على ابراهيم بن سعد قال الترمذي صحيح غير يثبت لا يعرفه الا من حديثه (قوله) يا كل الربط بالقضاء وقع في رواية الطبراني كقصة اكله لها ما فخرج في الاوسط من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت في عيني النبي صلى الله عليه وسلم قائما في شماله رطبا وهو يأكل من دأمة ومن دأمة قوي سند ضعف وأخرج حقه وهو في الطب لا ينعيم من حديث أنس كان يأخذ الربط بيمينه والبطنج يساره فياكل الربط بالبطنج وكان أحب الفاكهة اليه وسنده ضعيف أيضا وأخرج النسائي بسند صحيح عن حميد عن أنس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الربط والخبز وهو يكسر الخاء المتجمعة وسكون الراء وكسر الواو واحدة بعد هاء زاي نوع من البطنج الاصفر وقد تكبر القشاقصه فمن شدة الحرقه تصير كالخبرين كما شاهدته كذلك بالخزفي هذا انعقب على من زعم أن المراد بالبطنج في الحديث الاخضر واعتل بأن في الاصغر حرارة كافي الربط وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطفئ حرارة الآخر والجواب عن ذلك بأن في الاصغر بالنسبة للربط برودة وإن كان فيه لخلوة طرف حرارة والله أعلم وفي النسائي أيضا بسند صحيح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم يأكل البطنج بالربط وفي رواية لجمع بين البطنج والربط جميعا وأخرج ابن ماجه عن عائشة أرادت أني تعالني للسجدة لتدخني على النبي صلى الله عليه وسلم فما استقام لها ذلك حتى أكل الربط بالقضاء فسمعت كاحسن سمعة والنسائي من حديثه المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عالجوني بغيري فأطعموني القنما الترفهت عليه كاحسن الشحم وعندني في نعم في الطب من وجه آخر عن عائشة إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبو بهاء بذلك لابن ماجه من حديث ابن بسر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب الزيد والنمر الحديث ولا جرم من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه قال دخلت على رجل وهو يتجمع لنبأه فقال ادن فان رسول الله صلى الله عليه وسلم صامها الطاسين واسناده قوي قال النووي في حديث الباب جواز كل الشئ من الفاكهة وغيرهما وجواز كل طعام من معاوي وخدمنه جواز التوسع في الطعام ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك وما نقل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة منه لا اعتياد اتوسع والترفة والاكثر لغير مصلحة دينية وقال القرطبي يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الأطعمة وطبائنها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب لان في الربط حرارة وفي القنما برودة فإذا أكلها معا اعتدلا وهذا أصل كبير من المراكب من الادوية وترجم أبو نعيم في الطب باب الاشياء التي تؤكل مع الربط ليدفع ضرره فساق هذا الحديث لكن لا يذكر الزيادة التي ترجمها وهي عند أبي داود في حديث عائشة لفظ كان يأكل البطنج بالربط فيقول يكسر حره هذا برده هذا وروى هذا الخبر هذا والطبخ بتقديم الطاعة في البطنج وروى والمراد به الاصفر بدليل ورود الحديث لفظ الخبز يدل البطنج وكان يكثر وجوده بارض الحجاز بخلاف البطنج الاخضر (تنبيه) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسائي ولم يذكرهما الا معالي أيضا (قوله) ما من أدخل الشفان عشرة عشرة والجلبوس على الطعام عشرة عشرة أي اذا احتجج الى ذلك لفريق الطعام أو لمكان الجلبوس عليه

حدثنا ابن مقان أخبرنا  
عبد الله أخبرنا ابراهيم بن  
سعد عن أبيه عن عبد الله  
ابن جعفر رضي الله عنهما  
قال رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يأكل الربط  
بالقضاء (باب من أدخل  
الشفان عشرة عشرة  
والجلبوس على الطعام عشرة  
عشرة) هـ

حدثني الصلت بن محمد  
حدثنا جاد بن زيد  
الجلعي عن عثمان بن أنس  
وعن هشام بن محمد بن  
أنس وعن سنان أبي ربيعة  
عن أنس أن أم سلمة  
عدت إلى مدمن شعر جنته  
وجعلت منه خفيفة  
وعصرت عكة عندها ثم  
بغتني إلى التي صلى الله  
عليه وسلم فأنبتته وهو في  
أصحابه فدعوه قال ومن  
معي فجت فقلت انه يقول  
ومن معي فخرج إليه أبو  
طلحة قال يا رسول الله انما  
هو شي مسنعة أم سلمة فدخل  
فخبر به وقال أدخل على  
عشرة فادخلوا فأكوا حتى  
شبعوا ثم قال أدخل على  
عشرة فدخلوا فأكوا حتى  
شبعوا ثم قال أدخل على  
عشرة حتى عدا ربعةين ثم  
أكل النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم قام فخلعت أنظر هل  
نقص منها شي (باب  
ما يكره من الثوم والبقول) هـ  
فيه ابن عمر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم

تغ

٤٩٠ / ٤

(قوله عن الجلعي عن عثمان بن أنس وعن هشام بن محمد عن أنس وعن سنان أبي ربيعة عن أنس) هذا الأسانيد الثلاثة للجلعي بن زيد وهشام بن حسان ومحمد بن سيرين وسنان أبو ربيعة قال عباس وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وانما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنيته (قلت) الخطأ فيه عن دون ابن السكن وسنان هـ وابن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وهو موقوف عليه وقا تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدي له أجادت قتله وأرجو أنه لا بأس به (قوله جنته) يجيم وشين معجمة أي جعلته جشيشا والجشيش دقيق غير ناعم (قوله خفيفة) بخاء معجمة وباء معجمة وزن عسيدة ومعناه كذا تقدم الحزم به في علامات النبوة وقيل أصله أن يؤخذ لبن ويدر عليه دقيق ويطبخ ويلعقها الناس فيخطفونها بالاصابع والملاعق فسميت بذلك وهي خفيفة بمعنى متعولة وقد تقدم شرح هذه التسمية مستوفى في علامات النبوة وسباق الحديث هناك أنتم مما نحن وقوله في هذه الرواية انما هو شي مسنعة أم سلمة أي هو شي قليل لأن الذي يتولى مسنعة امرأته فبقردها لا يكون كثيرا في العادة وقد قدمت في علامات النبوة أن في بعض روايات مسلم ما يدل على أن في سباق الباب جنتا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس فقال أبو طلحة يا رسول الله انما أرسلت أناس عوك وحداك ولربك عندنا ما يشع من أرى وفي رواية عن ابن عمر بن عبد الله عن أنس فقال أبو طلحة انما هو قرص فقال ان الله سيارك فيه قال ابن بطال الاجتماع على الطعام من أسباب البركة وقد روى أبو داود من حديث وشي بن حرب رفعه اجمعه واعل طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم قال وانما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لانها كانت قصعة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة ان يقدر واعلى تناول منها مع قتله الطعام فجعلهم عشرة عشرة لئلا يكونوا من الاكل ولا يزدجوا قال وليس في الحديث المنع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام (قوله ما يكره من الثوم والبقول) أي التي لها رائحة كريهة وعلى النهي عن دخول المسجد لأكثرها على التعميم أو على من أكل التي منها دون المأخوذ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث هـ أحدها (قوله) فمن عن النبي صلى الله عليه وسلم تقدم في أواخر مصنف الصلاة قبل كتاب الجمعة رواية نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الثمرة ريعني الثوم فلا يقرب من مسجدنا ووقع لنا سبب هذا الحديث فخرج عثمان ابن سعيد الداريني كتاب الأطعمة من رواية أبي عمرو وهو بن حرب عنه قال جاء قوم مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وقد أكلوا الثوم والبصل فكأنه تأذى بذلك فقال قد ذكره هـ ثانيا حديث أنس أورده من مسندوه وتقدم في الصلاة عن أبي بصير كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد عن عبد العزيز وهو ابن مسيب هـ ثانيا حديث جابر وقد تقدم أيضا هناك موصولا وعلاقا وفيه ذكر البقول ولكنه اختصره هنا وقوله كل فأتى بأبي من لسان أبيه فيه اباحت له غيره صلى الله عليه وسلم حيث لا يتأذى به المصلون جميعا بين الأحاديث واختلف في حقه هو صلى الله عليه وسلم فقيل ذلك نكحرا عليه والأصح أن يمشكروه لعدم قوله لا في جواب أكره هو ووجه الأول أن العلة في المنع ملازمة الملك لله صلى الله عليه وسلم وأنه ما من ساعة الا ومالك يمكن أن يلقاها وفي

حدثنا محمد بن سعد بن عبد العزيز قال قيل لانس ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الصوم فقال من أكل فلا يقرب من مسجدناه حدثنا علي بن عبد الله حدثنا أبو صفوان عبد الله بن سعيد أخبرنا نوس عن ابن شهاب قال حدثني عطاء بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو ليعتزل مسجدنا \* (باب الكاث وهو ورق الاراك) \* حدثنا سعيد بن عفير حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة قال أخبرني جابر بن عبد الله قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطهران فحسني الكاث فقال عليه السلام الأسود منه فانه أبط فقتل أ كنت ترى الغنم قال نعم وهل مني إلا رعاه (باب المضغ بعد الطعام) \*

٥٤٥٢  
١٠٤٠  
تحفة  
٥٤٥١

هذه الأحاديث بيان جواز أكل الثوم والبصل والكراث الآن من أكلها يكره له حضور المسجد وقد أحلها لهم الفقهاء ما في معناها من القول الكريمة الرخصة القليل وقد ورد فيه حديث في الطبراني وقده عباس بن يحيى منه وألق به بعض الشافعية الشديد الجوز ومن به جراحة نفوح راحتها واختلف في الكراهة فالجمهور على التنزيه وعن الظاهرية التحريم وأغرب عباس فنقل عن أهل الظاهرية تحريم تناول هذه الأشياء مطلقاً لا من اتنع حضور الجماعة والجماعة فرض عين ولكن صرح ابن حزم بالجواز ثم يحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد وهو أعلم بمذهبه من غيره (قوله باب الكاث) بفتح الكاف وتخفيف الموحدة وبعد الألف مثله (قوله وهو ورق الاراك) كذا وقع في رواية أبي زرعة من شيوخه وقال كذا في الرواية والصواب غير الاراك انتهى ووقع للنسفي غير الاراك وللإمامين على الوجهين ووقع عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن بطال ورق الاراك وقعه الإسماعيلي فقال إنما هو غير الاراك وهو البربر يعني بوجدة وزن الحرير فاذا السود فهو الكاث وقال ابن بطال الكاث غير الاراك الفض منه والبربر غير الرطب واليابس وقال ابن التين قوله ورق الاراك ليس بفتحيم والذي في اللفظة أنه غير الاراك وقيل هو فضجيه فاذا كان طرياً فهو موز وقيل عكس ذلك وإن الكاث الطري وقال أبو عبيد وهو غير الاراك إذا يبس وليس له عجمه قال أبو زياد يشبه التبن بأكله الناس والأبل والغنم وقال أبو عمرو وهو حار كان فيه معلماً انتهى وقال عباس الكاث غير الاراك وقيل فضجيه وقيل غضة قال شيخنا ابن الملقن والذي رأيت من نسخ البخاري وهو غير الاراك على الصواب كذا قال وقال السكرماني وقع في نسخة البخاري وهو ورق الاراك قبل وهو خلاف اللفظة (قوله غير الطهران) بتشديد الراء قبلها ميم مفتوحة والطاء معجمة بلفظ تنقية الظهور مكان معروف على مرحله من مكة (قوله فحسني أي تقتطف) (قوله فانه أبط) كذا وقع هنا وهو لفة بمعنى أظيب وهو مقلوبه كما قالوا جذب رجيد (قوله فقتل الغنم) في انسؤن شخصاً والتقدير أ كنت ترى الغنم حتى عرفت أظيب الكاث لأن راعي الغنم يكثر زرده تحت الأشجار يطلب المرمى منها والاستغلال تحتها وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من احاديث الانبياء وتقدم الكلام على الحكمة في الري الانبياء الغنم في أوائل الاجارة فأذا بين التبن عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تركب فلا تزحف نفس رايها قال وفيه ااحة كل غير الشجر الذي لا يملك قال ابن بطال كان هذا في أول الاسلام عند عدم الاقوات فاذا غنى الله عباده بالخطبة والحبوب الكثيرة فوسعة الرزق فلا حاجة بهم إلى غير الاراك (قلت) ان أراد بهذا الكلام الاشارة إلى كراهة تناوله فليس بمسلم ولا يلمن من وجود ما ذكر من معاصي يغير عن كبري من أهل الورع لهم رغبة في مثل هذه المباحات أكثر من تناول ما يشترى والله أعلم \* (تكملة) \* أخرج البيهقي هذا الحديث في كتابه الدلائل من طريق عبيد ابن شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماضي في احاديث الانبياء إلى جابر فذكر هذا الحديث وقال في آخره وقال ان ذلك كان يوم بدر يوم خمسة لثلاث عشرة بقيت من رمضان قال البيهقي رواه البخاري عن يحيى بن بكير دون التاريخ يعني دون قوله ان ذلك كان الخ وهو كما قال ولعل هذه ان زياد من ابن شهاب احذروا \* (قوله باب المضغ بعد الطعام) ذكر فيه



٥٤٥٤

سقي

تحفة

٤٨١٢

حدث سويد بن العمان في الحضرة بعد السويق وساقه بندوا واحد يلفظين قال في أحدهما  
فأكلنا وزاد في الآخر فلكاه وقد تقدمه بإسناده ومثله في أوائل الألفية وقال في آخره  
مثله قال سمعته منه عودا على بدء وقال في آخره هنا قال سفيان كان ثلث سمعته من يحيى بن سعيد  
وهو محمول على أن عليا وهو ابن المثنى سمعته من سفيان مرارا فرمما غفر في بعضها بعض الانفاط  
﴿قوله ما﴾ لعق الأصابع ومصها قبل أن تسمع بالتمديد كذا قيد بالتمديد  
وأشاد بذلك إلى ما وقع في بعض طرق الحديث كما أخرجه مسلم من طريق سفيان الثوري عن  
أبي الزبير عن جابر يلفظ فلا يصحح به بالتمديد حتى يلعق أصابعه لكن حديث جابر المذكور في  
الباب الذي يليه صريح في أنهم لم يكن لهم مناديل ومثله يبدل على أنهم لو كانت لهم مناديل  
لمسحوا بها فجعل حديث التميمي على من وجد ولا منه يوم له بل الحكم كذلك لم يوسع بغير  
التمديد وأما قوله في الترجمة ومصها فبشرى إلى ما وقع في بعض طرقه عن جابر أيضا وذلك فيما  
أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن سفيان عنه باللفظ إذا طعم أحدكم فلا يصح يده حتى يصحها وذكر  
القفال في محاسن الشريعة أن المراد بالتمديد هنا التمديد المعدل لزالة الزهومة لا التمديد المعدل  
للمسح بعد النفس ﴿قوله عن عمرو بن دينار عن عطاء﴾ في رواية الجسدي ومن طريقه  
الإسماعيلي حديث عمرو بن دينار أخبرني عطاء ﴿قوله عن ابن عباس﴾ في رواية ابن جرير عند  
مسلم سمعت عطاء سمعت ابن عباس زادا بن أبي عريضة عن سفيان سمعت عمر بن قيس يسأل  
عمر بن دينار عن هذا الحديث فقال هو عن ابن عباس قال فإن عطاء حدثنا عن جابر قال  
حفظناه عن عطاء عن ابن عباس قبل أن يقدم علينا جابر اه وهذا كان عمر بن قيس حفظه  
أحتمل أن يكون عطاء سمع من جابر بعد أن سمع من ابن عباس ويؤيده شوبه من حديث جابر  
عند مسلم وإن كان من غير طريق عطاء في ساقه زيادة ليسب في حديث ابن عباس في أوله إذا  
وقعت لمة أحدكم فليطعم ما كان به من أذى ولا يدعها للشيطان ثم ذكر حديث الباب وفي آخره  
زيادة أيضا سأذكرها فاعلم ذلك سبب أخذ عطاء له عن جابر ﴿قوله إذا أكل أحدكم﴾ زاد مسلم عن  
أبي بكر بن أبي شيبة وآخرين عن سفيان طعنا وفي رواية ابن جرير إذا أكل أحدكم من الطعام  
﴿قوله فلا يصح يده﴾ في حديث كعب بن مالك عند مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل  
ثلاث أصابع فإذا فرغ لقمها فيجعله أن يكون أطاق على الأصابع اليد ويحتمل وهو الأول أن  
يكون المراد باليد الكف كما في بعض الأحكام من أكل بكفه كلها وأصابعه فقط أو بعضها وقال  
ابن العرب في شرح الترمذي يدل على الأكل بالكف كلها أنه صلى الله عليه وسلم كان يترقب  
الظلم وينهش اللحم ولا يمين ذلك عادة الألبان الكف كلها وقال شيخنا في نظر لانه يمكن الثلاث  
سائلا لكن هو عكس بكفه كلها لا أكل بها سائلا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال  
ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السنة الأكل ثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكثر منها  
جائزا وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عيسى بن أبي زيد أشهر رأى ابن عباس إذا  
أكل لعق أصابعه الثلاث قال عياض والأكل بأكثر منها من الشره وسوء الأدب وتكبر اللقمة  
ولانه غرم مضطر إلى ذلك لجمعة اللقمة وأما كراهة الثلاث فان اضطرا إلى ذلك تلخفة  
الطعام وعدم تلفيقه بالثلاث فدمه بالاربعه أو الخمسة وقد أخرج سعيد بن منصور عن مرسل

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا  
سفيان سمعت يحيى بن سعيد  
عن زبير بن سريان عن سويد  
ابن العمان قال خرجنا مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إلى الخبر فلما كنا  
بالصباح دعا بطعام فألقى  
الأسويق فأكلنا فقام إلى  
الصلاة فقصه وضغضا  
قال يحيى سمعت بشرا  
يقول أخبرنا سويد بن جابر  
عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إلى الخبر فلما كنا بالصباح  
قال يحيى وهي من خبر علي  
روحة دعا بطعام فألقى  
الأسويق فلكاه فأكنا  
منه ثم دعا بما يفيض  
ومضضامه ثم صلى بنا  
المغرب ولم يتوضأ وقال  
سفيان كان ثلث سمعته من  
يحيى ﴿باب لعق الأصابع  
ومصها قبل أن تسمع  
بالتمديد﴾ حدثنا علي بن  
عبد الله حدثنا سفيان عن  
عمر بن دينار عن عطاء عن  
ابن عباس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إذا أكل  
أحدكم فلا يصح يده

٥٤٥٦

سقي

تحفة

٥٩٤٢

حتى يلعقها أو يلعقها

ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أكل بخمس فيجمع منه وبن حديث  
كعب باختلاف الحال (قوله حتى يلعقها) يفتح أوله من الثلاث أي يلعقها هو (أو يلعقها)  
بضم أوله من الر بأى أي يلعقها غيره قال النووي المراد العاق غيره من لا يتعد ذلك من زوجة  
وجارية وخدام وولد وكذا من كان في معناهم كتلميذ يعتد البركة يلعقها وكذلك الواعظ أشاءة  
وتخوها وقال البيهقي إن قوله أو يلعقها من الراوى ثم قال فإن كانا جعلا يحفظون فائماً أراد أن  
يلعقها صغيراً أو من يعلم أنه لا يتعد ربه ويحتمل أن يكون أراد أن يلعق أصبعه فله يكون بمعنى  
يلعقها بي يفتحون أو يلعقها قال ابن دقيق العيد جاءت هذه المصنعة في بعض الروايات فانه  
لا يدري في أي طعامه البركة وقد يعمل بأن مسحه قبل ذلك فيه زيادة تلوث لما يمسح به مع  
الاستغناء عنه بالريق لكن إذا صرح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه (قلت) الحديث صحيح أخرجه  
مسلم في آخر حديث جابر ولفظه من حديث جابر إذا سقطت لقمة أحدكم فليطأها بأصابعه من أذى  
ولها كلاً ولا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها فانه لا يدري في أي طعامه البركة زاد في نسخة النسائي  
من هذا الوجه ولا يرفع الحففة حتى يلعقها أو يلعقها ولا أحد من حديث ابن عمر نحوه بسند  
صحيح والطبراني من حديث أبي سعيد نحوه بلفظه فانه لا يدري في أي طعامه يار له وسلم نحوه  
من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضاً والعلة المذكورة لا تمنع ما ذكره الشيخ فقد يكون  
للحكم علان فأكثروا التخصيص على واحدة لا تقي غيرها وقد أبدى عياض عنه أخرى فقال إنما  
أمر بذلك ثلاثين تأويلات بليل الطعام قال النووي معنى قوله في أي طعامه البركة أن الطعام الذي  
يحضر الإنسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما كل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في  
أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة فنبتى أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة اه وقد  
وقع لمسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث أن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من  
شأنه حتى يحضره عند طعامه فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليطأ ما كان بها من أذى ثم ليأكلها  
ولا يدعها للشيطان وله نحوه في حديث أنس... وزادوا من يسلط القصعة قال الخطابي  
السلط يسبق ما بقي فيها من الطعام قال النووي والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته  
من الأذى وقوى على الطاعة والعلم عند الله وفي الحديث رد على من كره لعق الأصابع استقذاراً  
نم يحصل ذلك لوقوعه في أثناء الأكل لانه بعد أصابعه في الطعام وعليها أثر بريقه قال الخطابي  
عاب قوم أقصد عاقبهم الترفه فزعوا وأن لعق الأصابع مستقيم كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي  
عليه بالاصابع أو الحففة جرم من أجزاء ما كواه وإذا لم يكن سائر أجزاءه مستقدراً لم يكن الجزء  
اليسير منه مستقدراً وليس في ذلك أكره من مصه أصابعه ياطن شفتيه ولا يسلط عاقل في أن  
لا يأمن بذلك فقد يعضض الإنسان فيدخل أصبعه فيه في ذلك أسنانه واطن فله لم يقل أحد  
أن ذلك قدارة أو سوء أدب وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام قال عياض محلها لا يمتنع فيه  
إلى الفصل مما ليس فيه غموز ووجهه مما لا يذهب به إلا القليل لما جازى في الحديث من الرغبة في  
غسله والحذر من تركه كذا قال وحديث الباب يقتضي منع الغسل والمسح بغسله لانه يضر  
في الأجزاء التي دونها يتحصى لئلا البركة ثم قد يتعين التدب إلى الغسل بعد اللعق لازالة الرائحة  
وعليه يجمل الحديث الذي أشار إليه وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي

«(باب المنديل)» حدثنا  
ابراهيم بن المنذر قال حدثني  
محمد بن فليح قال حدثني أبي  
عن سعيد بن الحرث عن جابر بن  
عبد الله رضى الله عنهما أنه  
سأله عن الوضوء مماست  
النار فقال لا قد كان زمان  
التي صلى الله عليه وسلم  
لا نجد مثل ذلك من الطعام  
الاقل لا فاذا نحن وجدناه  
لم يكن لنا مبادل الا أكفنا  
وساودنا وأقدا منام  
فصلى ولا توشا «(باب  
ما يقول اذا فرغ من طعامه)»  
حدثنا أبو نعيم حدثنا شمس  
عن ثور عن خالد بن معدان  
عن أبي أمامة أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان اذا رفع  
مأدته قال الحمد لله كثيرا  
طيبا مباركا فيه

هريرة رفته من يات وفي يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلو من الانفسه أخرجه الترمذي دون  
قوله ولم يغسله وفيه الحافظة على عدم اهمال شيء من فضل الله كلاً أو المشروب وان كان  
تأفها حقر في العرف «(تمكلمه)» وقع في حديث كعب بن بجره عند الطبراني في الاوسط صفة  
العق الاصابع ولفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل باصابعه الثلاث بالاجام والتي  
تأيم او الوسطى ثم رأيت يعلق اصابعه الثلاث قبل أن يحسبها الوسطى ثم التي تليها ثم الاجام قال  
شخنافي شرح الترمذي كان السرفيه أن الوسطى أكثر تلو ثلاثاً ثم أطول فسبق فيها من الطعام  
أكثر من غيرها ولا تهم الطولها أول ما تزل في الطعام ويحتمل أن الذي يعلق يكون بطن كفه الى  
جهة وجهه فاذا ابتدأ بالوسطى انتقل الى السبابة على جهة يمينه وكذلك الاجام والله أعلم **قوله**  
**باب المنديل** ترجمه ابن ماجه مسيح اليد بالمنديل **(قوله)** حدثني محمد بن فليح **قوله** أي ابن  
سلمان المدي **(قوله)** حدثني أي عن سعيد بن الحرث **(قوله)** أي ابن أبي المولى الانصاري وقد أخرجه  
ابن ماجه من روايه ابن وهب عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه عن سعيد بن جبرم أبو نعيم في المستخرج  
بأن محمد بن أبي يحيى هو ابن فليح لأن فليحا يكنى أبا يحيى وهو معروف بالرواية عن سعيد بن الحرث  
وقال غيره هو محمد بن أبي يحيى الاسلمي والد ابراهيم شيخ الشافعي واسم أبي يحيى سيمان وكان  
الحامل على ذلك كون ابن وهب روى عن فليح نفسه فاستبعد فأن ذلك أن يروى عن ابنه محمد  
ابن فليح عنه ولا يحجب في ذلك والذي ترجم عندي الاول فان لفظه ما واحد **(قوله)** سأله عن الوضوء  
مماست النار **قوله** روايه الاسماعيلي من طريق أبي عامر عن فليح عن سعيد بن جابر هل على  
فماست النار وضوء وقد تقدم حكم المسح في الباب الذي قبله وحكم الوضوء ومماست النار  
في كتاب الطهارة **قوله** **باب** ما يقول اذا فرغ من طعامه **قوله** قال ابن بطلان اتفقوا  
على استحباب الحمد بعد الطعام ووردت في ذلك انواع يعني لا يتعين شيء منها **(قوله)** شمس  
الثوري وثور بن يزيد هو الشامي وأول اسم أبيه يامختاتيه وقد أورد البخاري هذا الاسناد عن  
ثورنا لا ثم ورده عالبا عنه ومداره في أكثر الطرق عليه وقد تابعه في بعضه عامر بن جشيب  
وهو يفتح الجيم وكسر النين المحجمة وآخره موحدة وزن عظيم أخرجه الطبراني وابن أبي عامر  
من طريقه فقال في ساقه عن عامر عن خالد قال شهدنا ضيعة أبي أمامة في منزل عبد الاعلى ومعنا  
أبو أمامة وذكر البخاري في تاريخه من هذا الوجه فقال عبد الاعلى بن هلال السلي **(قوله)** اذا  
رفع مأدته قد ذكر في الباب بلطف اذا فرغ من طعامه وأخرجه الاسماعيلي من طريق  
وكيع عن ثور بلطف اذا فرغ من طعامه ورفعت مأدته فجمع اللغظين ومن وجه آخر عن ثور  
بلطف اذا رفع طعامه من بين يديه ووقع في رواية عامر بن جشيب بسنده عن أبي أمامة عانى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أقول عند فرغ من الطعام ورفع المائدة الحديث وقد تقدم أنه  
صلى الله عليه وسلم يأكل على خوان قط وقد فسروا المائدة بأنهم اخوان عليه طعام وأن بعضهم  
أجاب بأن أنساما في ذلك رواه غيره والمثبت مقدم على الثاني أو المراد اخوان صفة مخصوصة  
والمائدة تطلق على كل ما يوضع عليه الطعام لانها اما من ماد عديد اذا تحرك أو أطم ولا يختص  
ذلك بصفة مخصوصة وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام أو بقيته أو أثاره وقد نقل عن  
البخاري أنه قال اذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قبل دفعت المائدة **(قوله)** الحمد لله كثيرا في رواية

د ت س ق

تحفة

٤٨٥٦

الولد عن ثور عبد ابن ماجه الحمد لله جدا كثيرا **(قوله غير مكثي)** بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التثنية قال ابن بطال يحتمل أن يكون من كثفات الاناء فانه في غير مردود عليه انعامه ويحتمل أن يكون من الكفاية أي ان الله غير مكثي بفتح الميم وكسر الفاء لانه لا يكفهم أحد غيره وقال ابن التين أي غير محتاج الى أحد لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفهم وهذا قول الخطابي وقال التتار ازمنة مائة أو ثمانين مكثف بنفسه عن كفايته وقال الداودي معناه لم أكف من فضل الله ونعمته قال ابن التين وقول الخطابي أولي لأن مفعول لا بمعنى مقتبل فيه بعد خروج عن الظاهر وهذا كله على أن الضمير لله ويحتمل أن يكون الضمير للحمد وقال إبراهيم الحارثي الضمير للطعام ومكثي بمعنى مغلوب من الاكسفاء وهو القلب غير أنه لا يمكن إلا بالاستغناء عنه وذكر ابن الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكثا فالله مرة أي أن نعمة الله لا تكافأ **(قلت)** وثبت هذه النقطه هكذا في حديث أبي هريرة لكن الذي في حديث الباب غير مكثي بالياء أو اسكل معنى **(قوله في الرواية الاخرى كفا نا أو رونا)** هذا يؤيد عود الضمير الى الله تعالى لانه تعالى هو الكافي لا المكثي وكفانا هو من الكفاية وهي أعم من التسبيح والرقى وغيرهما فأرونا على هذا من الخاص بعد العام ووقع في رواية ابن السكن عن الفريرى وأرونا بالمد من الادواء ووقع في حديث أبي سعيد عن عدي داود الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ولأبي داود والترمذي من حديث أبي أيوب الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجا وأخرج النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة في حديث أبي سعيد وأبي أمامة وزباد في حديث طويل وللنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري انه حدثه رجل خدام النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين انه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرب اليه طعامه يقول بسم الله فاذا فرغ قال اللهم أطعم وسق وأغنيت وأقنيت وهديت وأحييت فلك الحمد على ما أعطيت وسند صحيح **(قوله في الرواية الاخرى ولا مكفور)** أي بمحجود فضله ونعمته وهذا مما يشق أن الضمير لله تعالى **(قوله ولا مودع)** بفتح الدال الثقيلة أي غير متروك ويحتمل كسر هاء أي أنه حال من القائل أي غير تارك **(قوله ولا مستغنى عنه)** بفتح النون والتسوين **(قوله ربنا)** بالرفع عن أبي جبر مبيد المحذوف أي هو ربنا وأعي أنه مبتدأ خبر مقدم ويجوز النصب على المدح أو الاخائه أصلا وأضمار أعني قال ابن التين ويجوز الحرجي أنه بدل عن الضمير في عنه وقال غيره على البدل من الاسم في قوله الحمد لله وقال ابن الجوزي ربنا بالنصب على التسديع حذف أداة النداء قال الكرماني بحسب رفع غير أي ونصبه ورفع ربنا ونصبه والاختلاف في مرجع الضمير كثيرا التوجيهات في هذا الحديث **(قوله يا)** بالياء أو اسكل معنى **(قوله يا)** بالياء أو اسكل معنى الخادم أي على قصد التواضع والخادم يطلق على الذكر والانثى أعم من أن يكون رقيقا أو حرا محبة فيه فإذا كان السيد خذلا أن يكون الخادم اذا كان أبقى ملكا أو محرمة أو مافى حكمه والعكس **(قوله محمد بن زياد)** هو البخاري **(قوله اذا أتى أحدكم بالنصب خادمه)** بالرفع **(قوله فان لم يجلسه معه)** في رواية مسلم فليجلسه معه فليأكل وفي رواية أحمد مبيد أي خالعه عن أبي هريرة عند أحمد والترمذي فليجلسه معه فان لم يجلسه معه فليأكل وفي رواية لا جعد بن غيلان عن أبي هريرة فادعه فان أبي فاطمه منه ولابن ماجه من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج

غير مكثي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا حدثنا أبو عاصم عن ثور بن زيد عن خلد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من طعامه وقال مرة اذا رفع مائدة قال الحمد لله الذي كفانا وأرونا غير مكثي ولا مكفور وقال مرة لك الحمد ربنا غير مكثي ولا مودع ولا مستغنى ربنا **(باب الاكل مع الخادم)** حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن محمد ابن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه

٥٤٦٠

تحفة

١٤٢٩٠

عن أبي هريرة قلدعه فلما كل منه فان لم يفعل وفعل أي وكذا ان لم يفعل يحتمل أن يكون السيد  
والمنى اذا ترفع عن مؤاكلة غلامه ويحتمل ان يكون الخادم اذا تواضع عن مؤاكلة سيده  
ويؤيد الاحتمال الاول أن في رواية جابر عند أحد أمرنا أن ندعوه فان كره أحدنا أن يطعم معه  
فليطعمه في يده واستاده حسن (قوله فليناوله أكلة أو أكلتين) يضم الهمزة أي اللقمة واللقمة تقسيم  
بحسب حال الطعام وحال الخادم وقوله ألقمة أو لقمة متين هوشك من الراوي وقدر واه  
الترمذي يلقظ لقمة فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطعام قليلا ولفظه فان كان  
الطعام مشفوا قلنا وفي رواية أبي داود يعني قليلا فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين قال أبو  
داود يعني لقمة أو لقمة متين ومقتضى ذلك أن الطعام اذا كان كثيرا فاما أن يعده معه واما أن  
يجعل حظه منه كثيرا (قوله فانه ولي حره) أي عند الطبخ (وعلاجه) أي عند تحصل لانه وقيل  
وضع القدر على النار ويؤخذ من هذا أن في معنى الطباخ حامل الطعام لوجود المعنى فيه وهو  
تعلق نفسه به بل يؤخذ منه الاستحباب في مطاق خدم المرمين يعانى ذلك والى ذلك بوي إطلاق  
الترجمة في هذا العمل الامر المذكور وشارة الى أن الله من حظا في المأكول فينبغي صرفها باطعام  
صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فكأن كثر لشره قال المهلب هذا الحديث يفسر  
حديث أبي ذر في الامر بالسويع الخادم في المطم والمليس فانه جعل الخيار الى السيد في  
اجلاس الخادم معه وترك (قلت) وليس في الامر في قوله في حديث أبي ذر أطمعهم مما طعمهم  
الزام عواكلة الخادم بل يهمل أن لا يستأثر عليه بشئ بل يشركه في كل شئ لكن يجب ما يدفع به  
شرعيته وقد نقل ابن المنذر عن جيع أهل العلم أن الواجب اطعام الخادم من غائب القوت  
الذي يأكل منه مثله في تلك البلد وكذلك القول في الادم والكسوة وان للسيد أن يستأثر  
بالنفس من ذلك وان كان الافضل أن يشركه معه الخادم في ذلك والله أعلم واختلف في حكم هذا  
الامر بالاجلاس والمناولة فقال الشافعي بعد ان ذكر الحديث هذا عندنا والله أعلم على وجهين  
\* أولهما معناه أن اجلاسهم معه أفضل فان لم يفعل فليس بواجب أو يكون بالخيار بين أن  
يجلسه أو يئاوله وقد يكون أمره اختيارا غير حتم اهـ ورحم الرافي الاحتمال الآخر وجعل  
الاول على الوجوب ومعناه أن الاجلاس لا ينعين لكن ان فعله كان أفضل والاعتيف المناولة  
ويحتمل ان الواجب أحدهما لا ينعينه \* الثاني أن الامر للندب مطلقا \* (تنبيه) في قوله في  
رواية مسلم فان كان الطعام مشفوا بالاشين المجبة والتناء ففسره بالقليل وأصله الماء الذي تكثر  
عليه الشفاه حتى يقل اشارة الى أن محل الاجلاس والمناولة ما إذا كان الطعام قليلا وانما كان  
كذلك لانه إذا كان كثيرا وسع السيد والخادم وقد تقدم أن العمل في الامر بذلك أن تسكن  
نفس الخادم بذلك وهو حاصل مع الكثرة دون القلة فان القلة مظنة أن لا يفضل منه شئ ويؤخذ  
من قوله فان كان مشفوا أن الامر الوارد بل طبخ تكثر المرق لس على سبيل الوجوب والله  
أعلم ﴿قوله﴾ باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر فيه عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم هذا الحديث من الاحاديث المتعلقة التي لم تقع في هذا الكتاب موصولة وقد  
أخرجها المصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله  
ابن أبي حرة يضم المهلة وتشديد الراء عن عه حكم من أبي حرة عن سليمان الاغر عن أبي هريرة

فليناوله أكلة أو أكلتين  
أولقمة أو لقمة متين فانه ولي  
حره وعلاجه \* (باب  
الطاعم الشاكر مثل الصائم  
الصابر) \* فيه عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه

وسلم

تغ

٤٩١/٤

ولفظه ان للطعام الشاكر من الاجر مثل مال الصائم الصابر وقد اختلف فيه على محمد فأخرج به ابن  
 ماجه عن رواية الدراوردي عنه عن عه حكيم عن سنان بن سنان عن سنان بن سنان الاسلمى وقيل عن الدراوردي  
 عن موسى بن عقبة عن محمد بن عمن رجيل من أسلم لكن صرح الدراوردي في رواية أحمد  
 بأن محمد بن أبي حرقم أخيه فله له كان حله عن موسى بن عقبة عنه ثم جمعه منه وقد رجع أبو زرعة  
 رواية الدراوردي هذه وذكر البخاري في التاريخ عن رواية وهيب عن موسى بن عقبة عن  
 حكيم بن أبي حرة عن بعض الصحابة وأخرج ابن خزيمة وابن ماجه عن رواية محمد بن معن بن محمد  
 الغفاري عن أبيه عن حنظلة بن علي الأسلمى عن أبي هريرة وأخرجه الترمذي وابن ماجه  
 والحاكم عن رواية محمد بن معن عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وأخرج ابن خزيمة  
 من رواية عمر بن علي عن معن بن محمد عن سعيد المقبري قال كنت أبا حنظلة بن علي الأسلمى  
 بالقيس مع أبي هريرة فحدثنا أبو هريرة به وهذا المجهول على أن معن بن محمد حله عن سعيد ثم حله  
 عن حنظلة وأخرج ابن حبان في صحيحه من رواية معن بن سليمان عن معمر عن سعيد  
 المقبري به لكن في هذه الرواية انقطاع خفي على ابن حبان فقد رويناه في مسند مدد عن معمر  
 عن معمر عن رجل من بني غفار عن المقبري وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر  
 وهذا الرجل هو معن بن محمد الغفاري فيما أظن لاشتمار الحديث من طريقه قال ابن التين  
 الطامع هو الحسن الخال في المظن وقال ابن بطلان هذا من فضل الله على عباده أن جعل الطعام  
 اذا شكر به على ما أنعم به عليه ثواب الصائم الصابر وقال الكرماني التشبيه هنا في أصل الثواب  
 لافي الكمية ولا الكيفية والتشبيه لا يستلزم المماثلة من جميع الوجوه وقال الطبري ربما  
 فهم متوهم أن ثواب الشكر يقصر عن ثواب الصبر فإزى بل توهمه أوجه التشبيه اشتراكه سافي  
 حبس النفس فالصابر يحبس نفسه على طاعة المتمدن والشاكر يحبس نفسه على محبته اه وفي  
 الحديث الحديث على شكر الله على جميع نعمه اذ لا يختص ذلك بالاكل وفيه رفع الاختلاف  
 المشهور في الغنى الشاكر والتقير الصابر وانهم مساو كذا قيل ومساو الحديث يقتضي تفضل  
 التقير الصابر لان الاصل أن التشبيه أعلى درجة من التشبيه والتحقيق عند أهل الحديث أن  
 لا يجاب في ذلك بجواب كلي بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والاحوال فمدد الاستواء  
 من كل جهة وفرض رفع العوارض بأسرها فالتقير أسلم عاقبة في الدار الآخرة ولا ينبغي أن يعبد  
 بالسلامة ثم ثبوتها أعلم وسكون لنا عودة الى الكلام على هذه المسئلة في كتاب الرقاق ان شاء  
 الله تعالى وقد تقدم القول فيها في آخر صفة الصلاة قيل كتاب الجمعة في الكلام على حديث  
 ذهب أهل الدور بالدرجات العلى ﴿قوله ما﴾ الرجل يدعى الى طعام فيقول  
 وهذا معنى ذكر فيه حديث أبي مسعود في قصة الغلام العام وقد مضى شرحه مستوفى قبل  
 أكثر من عشرين بابا واعترضه الاسماعيلي فقال ترجم الباب بالطعام الشاكر ولم يذكر فيه شيئا  
 وقال وهذا معنى ثم نازعه في أن القصة ليس فيها ما ذكره الرجل فيهم من تلقاء نفسه (قلت) اما  
 الجواب عن الأول فكأنه سقط من روايته قول البخاري فيه عن أبي هريرة واما الثاني فاشار  
 به البخاري الى حديث أنس في قصة الخياط الذي دعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال وهذه بعني  
 عائشة وقد تقدم شرح ذلك مستوفى وانما عدل البخاري عن ايراد حديث أنس هنا الى حديث

• (باب الرجل يدعى الى  
 طعام فيقول وهذا معنى

تغ ٤٩٤١

٥٤٦١ م ت سن تحفة ٩٩٩٠

٥٤٦٢

وقال أنس إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه \* حدثنا عبد الله بن أبي الاسود حدثنا أبو أسامة  
حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا أبو مسعود الانصاري قال كان رجل من الانصار يكنى أبا شبيب وكان له غلام لحام فأتى  
النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أصحابه فعرف الجوع في وجه النبي (٥٠٥) صلى الله عليه وسلم فذهب إلى غلامه العام  
فقال اضرب طبعها بكنى  
خسة لعل أأدعو النبي صلى  
الله عليه وسلم خامس خسة  
فصنع له طعاما ثم نادى فدعا  
فتمتعهم رجل فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم يا أبا  
شبيب ان رجلا تعانقان  
شئت أذنته وإن شئت  
تركته لابل لا أذنته  
باب إذا حضر العشاء فلا  
يجعل عن عشاءه \* حدثنا  
أبو البنان أخبرنا شبيب عن  
الزهري وقال الليث حدثني  
ونس عن ابن شهاب قال  
أخبرني جعفر بن عمرو بن  
أمية أن أبا هريرة بن أمية  
أخبره أنه رأى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يجتاز  
كف شاة في يده فدخل إلى  
الصلاة فالتقاها والساكن  
التي كان يجتزمها ثم قام  
فصلى ولم يتوضأ \* حدثنا  
معلى بن أسد حدثنا وهيب  
عن أيوب عن أبي قلابة عن  
أنس بن مالك رضى الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال إذا وضع العشاء أقيمت  
الصلاة فأبوا العشاء

أبى مسعود وإشارة منه إلى تغاير القصص واختلاف الحالين (قوله) وقال أنس إذا دخلت على  
مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه \* وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الانصاري  
سمعت أنس يابا لماله لكن قال على رجل لا تهمه وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه  
أحمد والحاكم والطبراني من طريق أبي صالح عن أبي هريرة يلفظ إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم  
فأطعمه طعاما فليأكل من طعامه ولا يسأله عنه قال الطبراني تفريده مسلم بن خالد (قلت) وفيه  
مقال لكن أخرجه الحاكم شاهد من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية  
بعضه وأخرج ابن أبي شيبة عن هذا الوجه موقوفا ومطابقة لأثر الحديث من جهة كون  
الحام لم يكن متمما أو كل النبي صلى الله عليه وسلم من طعامه ولم يسأله وعلى هذا القيد يحمل  
مطلق حديث أبي هريرة والله أعلم (قوله) باب إذا حضر العشاء فلا يجعل عن  
عشاءه قال الكرماني العشاء في الترجمة يحمل أن رآه بعد الغداء وهو بالفتح ويحتمل أن يراد  
بصلاته العشاء وهي بالكسر ولفظ عن عشاءه بالفتح لا غير (قلت) الرواية عندنا بالفتح وانما في  
الترجمة عدول عن الضمير إلى الظاهر فصدى بعد الكسر أن الحديث انما ورد في صلاة  
المغرب وقد ورد النبي عن تسميته عشاءه ولفظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده  
المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجمعة عن طريق ابن شهاب عن أنس يلفظ إذا قدم العشاء  
فأبوا به قبل أن تصلا صلاة المغرب ولا يتجاوز عن شائكم وأورده فيه من حديث ابن عمر يلفظ  
إذا وضع عشاء أحدكم أقيمت الصلاة فأبوا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه (قوله) وقال  
الليث حدثني (ونس) أي ابن يزيد (عن ابن شهاب) وصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح  
عن الليث وأخرجه الاسماعيلي من رواية أبي زرعة عن ونس (قوله) فالتقاها أي القطعة  
التي كان يجتزمها وقال الكرماني الضمير للكف وأنت باعتبار أنه اكتسب الثابت  
من المضاف إليه وهو مؤنث مما على قال ودلالة على الترجمة من جهة أنه استنبط عن اشتغاله  
صلى الله عليه وسلم بالكل وقت الصلاة (قلت) ويظهر لي أن البخاري أراد بتقديم هذا  
الحديث بيان أن الأمر في حديث ابن عمر وعائشة ترك المبادرة إلى الصلاة قبل تناول الطعام  
ليس على الوجوب (قوله) وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه  
هو معطوف على السبيل الذي قبله وهو من رواية وهيب عن أيوب وكذا أثر ابن عمر أنه تعشى  
من وهو يسمع قراءة الامام وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن  
معلى بن أسد شيخ البخاري في هذا الاسناد الثاني ولفظه إذا وضع العشاء الحديث وأخرج  
أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه قال تعشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة  
الامام (قوله) في الطريق الأخرى من رواية عائشة قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام

(٦٤ - فتح الباري سع)

أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه تعشى مرفوعا يسمع قراءة الامام \* حدثنا محمد بن يوسف حدثنا شيبان عن هشام بن عروة  
عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقيمت الصلاة فاحضروا العشاء فأبوا بالعشاء قال وهيب ويحيى بن  
سعيد عن هشام

٥٤٦٥ تحفة ٩٦٩١٦ تغ ٤٩٤١ م ت سن تحفة ٩٧٢٩

تحفة

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

٩٧٠٠

يعني ابن عروة (اذا وضع العشاء) يعني ان هذين روايه عن هشام بلفظ اذا وضع بدل اذا حضر  
وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام فأما رواية وهيب فوصلها  
الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلى بن أسد فالاحد شاذ وهيب به ولفظه اذا وضع العشاء  
وأقيمت الصلاة فأبوا العشاء أو أماروا به يحيى بن سعيد وهو القطن فوصلها أجدع عنه بهذا  
اللفظ أيضاً وقد أخرجها المصنف بلفظ اذا حضر وفي بعض الروايات عنه وضع وأخرجه الاسماعيلي  
من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ اذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكأوا ثم  
صلوا وذكر الاسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام روه عنه بلفظ اذا وضع وان بعضهم قال اذا  
حضر وجاء عن شعبة وضع وحضر وقال ابن اسحق اذا قدم (قات) وقرب ووضع مقاربات  
المعنى فيجعل حضر عليها وان كان معناها في الاصل أنهم والله أعلم ﴿قوله ما﴾ قول  
الله تعالى فاذا طعمتم فانتشروا ذكر فيه حديث أنس في قصة زب بنت جحش والبناء عليها وزول  
آية الحجاب وقوله أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بن زب العروس نفت يستوي فيه  
الرجل والمرأة والعرس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله الزوم وقد تقدم بيان الاختلاف في الأرض  
بالاتسار بعد صلاة الجمعة في أول السبع في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض  
وأما الاتسار فبعد الأكل فالمراد به التوجه عن مكان الطعام للتعشيق عن صاحب المنزل كما  
هو مقتضى الآية وقد مر مستوفي في تفسير سورة الاحزاب ﴿ناتقة﴾ استل كتاب الاطعمة  
من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث واثني عشر حديثا المعلق منها أربعة عشر طريقا  
والباقي موصول المكر منه وفيه وفيه ماضى تسعون حديثا واخلاص ثمانية وعشرون حديثا  
واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في استقراءه عن الآية وحديث أنس  
مارأى شاة سمطاً وحديث أبي حنيفة لا آكل سكتنا وحديث سهل مارأى النبي وحديث جابر  
في وقايدته لما تقرر أنها قصة له غير قصة في وقايد بن أبيه وحديث أنس اذا حضر الطعام  
والصلاة وحديث جابر في المناديل وحديث أبي أمامة في الدعاء بعد الأكل وحديث أبي هريرة  
في الطعام الشاكر وفيه من الآثار ناعن الصحابة في بعدهم سنة آثار والله أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب العقبة)\*

فتح العين الهمزة هو اسم لما يذبح عن المولود واختلف في اشتقاقها فقال أبو عبيدوا الاصمعي  
أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود وتبعه الزخري وغيره وسمت الشاة التي يذبح  
عنه في تلك الحالة عقبة لأنه يعلق عنه ذلك الشعر عند الذبح وعن أجد أنهم ما يؤخذ من العنق  
وهو الشق والقطع ورجحه ابن عبد البر وطائفة قال الخطابي العقبة اسم الشاة المذبوحة عن  
الولد سميت بذلك لأنها تعلق هذا الجها أي تشق وتقطع قال وقيل هي الشعر الذي يعلق وقال ابن  
فارس الشاة التي يذبح والشعر كل منها يسمى عقبة يقال عن يعق اذا حق عن ابنه عقفته  
ويذبح للساكنين شاة وقال القزاز أصل العنق الشق فكان قيل لها عقبة بمعنى معقوفة وتسمى  
شعر المولود عقبة باسم ما يعلق عنه وقيل باسم المكان الذي انعتق عنه فيه وكل مولود من البهائم

اذا وضع العشاء \* (باب  
قول الله تعالى فاذا طعمتم  
فانتشروا) \* حدثني عبد الله  
ابن محمد حدثنا شعوب بن  
ابراهيم حدثني أي عن صالح  
عن ابن شهاب أن أنسا قال أنا  
أعلم الناس بالحجاب كان أبي  
ابن كعب يسألني عنه أصبح  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عروسا بن زب بنت  
جحش وكان تزوجها بالمدينة  
فدعا الناس للطعام بعد  
ارتفاع النهار فجلس رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وجلس معه رجال بعد  
ما قام القوم حتى قام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فثبي  
ومشيت معه حتى بلغ باب  
حجرة عائشة فمظن أنهم هم  
خرجوا فجمع فرجعت معه  
فاذا هم جلوس مكانهم  
فرجع ورجعت معه الثانية  
حتى بلغ باب حجرة عائشة  
فرجع ورجعت معه فاذا هم  
قد قاموا فغضب بي وبني وبني  
سترا وأزل الحجاب

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*  
\*(كتاب العقبة)\*

٥٠٥  
٥٠٤  
٥٠٣  
٥٠٢  
٥٠١  
٥٠٠



فشعره عقيقة فإذا سقط وبر البعر ذهب عقمه ويقال أعمقت الحامل نبت عقيقة ولدها في بطنها  
 (قلت) ومما ورد في تسمية الساة عقيقة ما أخرجه الثبراني عن طريق عطاء عن ابن عباس رفعه  
 للغلام عسقتان ولجارية عقيقة وقال لانعله بهذا اللفظ الابهذ الاسناد اه ووقع في عدة  
 أحاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ﴿قوله باب تسمية المولود غداة  
 يولد لمن لم يقع عنه﴾ كذا في رواية أبي ذر عن الكشي وسقط لفظة عن الجمهور والنسقي وان لم  
 يقع عنه بدل لمن لم يقع عنه ورواية القريري أولى لان قضية رواية النسقي تعين التسمية غداة  
 الولادة سواء حصلت العقيقة عن ذلك المولود أم لا وهذا يعارضه الاخبار الواردة في التسمية يوم  
 السابع كما ساذ كرها قريبا وقضية رواية القريري أن من لم ير دأب يقع عنه لا يؤخر تسميته الى  
 السابع كما وقع في قصة ابراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك ابراهيم بن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وعبد الله بن الربيع قاله لم يقل أنه عن أحد منهم ومن أريد أن يقع عنه مؤخر  
 تسميته الى السابع كما سياتي في الاحاديث الاخرى وهو جمع لطيف لم أره لغيا البخاري ﴿قوله﴾  
 وتحنيكه أي غداة يولدو كما تقدم الغداة أو الفظ الخبر والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت  
 وهو المراهة وانما اتفق تأخير ذلك لضرورة الواقع فلما اتفق أنها تاد نصف النهار مثلا فوقت  
 التحنك والتسمية بعد الغداة قطعاً والحنك مضغ الشيء ووضع في فم الصبي وذلك حنكه  
 يصنع ذلك بالصبي لثمن على الاكل ويقوى عليه وينجي عند التحنك أن ينفخ فادخى ينزل  
 جوفه وأولاده القرفان لم يتيسر قرفط والافشي حلو وعسل التحل أولى من غيره ثم ما لم تـ نار  
 كافي نظيره مما يقطر الصائم عليه ويستفاد من قوله وان لم يقع عنه الإشارة الى أن العقيقة  
 لا يجب قال الشافعي أفرط فيها رجلان قال أحد هما يبدع ولا أثر قال واجبة وأشار بقائل  
 الوجوب الى الليث بن سعد ولم يعرف امام الحرمين الوجوب الا عن داود فقال لعل الشافعي أراد  
 غير داود فان داود انما كان بعده وتعب بأنه ليس للعل هنامعنى بل هو امر محقق فان الشافعي  
 مات ولدا ودار أربع سنين وقد جاء الوجوب أيضا عن أبي الزناد وهي رواية عن أحمد الذي نقل  
 عنه أنها بدعة أو حنيفة قال ابن المنذر أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة وخالفوا في ذلك  
 الا انما انابتة واسندل بعضهم عاروا ما لث في الموطأ عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة  
 عن أبيه شئ النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لأحب العقوق كانه كره الاسم  
 وقال من ولده ولدا فاجب أن ينسك عنه فليقبل وفي رواية تسعين منصور عن سفيان عن  
 زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن عمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن العقيقة  
 وهو على المنبر يعرفه فذكره له شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه  
 أبو داود ويؤي أحد الحديثين بالآخر قال أبو عمر لا أعلمه مرفوعا الا عن هذين (قلت)  
 وقد أخرجه الزوارق أو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد لا حجة فيه لثي مشروعيته بل  
 آخر الحديث شبهوا وانما غايته أن يؤخذ منه أن الاول أن تسمى نسكاً أو ذبيحة وان لا تسمى  
 عقيقة وقد نقله ابن أبي الدم عن بعض الاصحاب قال كافي تسمية العشاء عمة وادعى محمد بن  
 الحسن نسخها بحديث نسخ الاضحية كل ذبح أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سننه  
 ضعف وأما في ابن عبد البر وردته عقب وعلى تقدير أن ثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ

ه (باب تسمية المولود غداة  
 يولد لمن لم يقع عنه وتحنيكه)  
 حديثي الحق بن نصر حديثنا  
 أبو أسامة حديثي

٥٤٦٧

م

تحفة

٩٠٥٧

٣ قوله نسخة كذا في جميع  
النسخ التي بأيدينا والتي  
نظروا لنا ثم زائدة لا معنى  
لها فخر اه

بريد عن أبي بردة عن أبي  
موسى رضي الله عنه قال  
ولدي غلام فأنبت به النبي  
صلى الله عليه وسلم فسماه  
ابراهيم فخفف بكثرة دعائه  
بالبركة رفعه الى مكان أكبر  
ولدى موسى \* حدثنا

مسدد حدثنا يحيى عن  
هشام عن أبيه عن عائشة  
رضي الله عنها قالت أتني  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بصبي يحمله فقال عليه  
فأنبئني الله \* حدثنا حق  
ابن نصر حدثنا قاسم بن  
حدثنا هشام بن عروة عن  
أبيه عن أسماء بنت أبي بكر  
رضي الله عنها أنها قالت

بعث الله من الزبير بك  
قالت فخرجت وأنا تم  
فأنبت المدينة فزنت قباء  
فولدت بقباء ثم أتيت به  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فوضعت في حجره ثم دعا  
بقرة فذبحها ثم فصل في فيه  
فكان أول شيء دخل جوفه  
ربق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم حنكه بالتمر ثم  
دعاه فرك عليه وكان أول  
مولود ولد في الاسلام فخرجوا  
به فرحاشديدا لانهم قبل  
لهم ان اليهود قد صرحتكم  
فلان ولد لكم

وجوه فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء فلا حجة فيه أيضا لما في بشر وعيناهم  
ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث \* الأول حديث أبي موسى (قوله يريد) بالمولود والراه  
مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة وهو روى عن جده أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نسخة ٣  
وابراهيم بن أبي موسى المذكور في هذا الحديث ذكره جماعة في الصحابة لما وقع في هذا الحديث  
وذلك يقتضي أن تكون له رواية وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وقال لم يسمع من النبي صلى الله  
عليه وسلم شيئا ثم ذكره في ثقات التابعين وليس ذلك تناقضاً له بل هو بالاعتبار بين (قوله) فأنبت به  
النبي صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم فخفف فيه اشعار بأنه أسرع باحضاره الى النبي صلى الله  
عليه وسلم وان تخفف كان بعد تسميته فبسه فنجب تسمية المولود ولا ينظر بهم الى السابغ  
وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن بن عتبة في حديث العقيقة تدعى عنه  
يوم السابع ويسمى فقد اختلف في هذه اللفظة هل هي بسمي أو يدي بال بدل السنن وسبأني  
البحث في ذلك في الباب الذي يليه و بدل على أن التسمية لا تختص بالسابع مما تقدم في النكاح  
من حديث أبي أسيد أنه أتني النبي صلى الله عليه وسلم يانه حين ولد فسماه المندر وما أخرجه مسلم  
من حديث ثابت عن أنس رفعه قال ولدي لاسلة غلام فسمته باسم أبي ابراهيم ثم دفعه الى أم  
سيف الحديث قال البيهقي تسمية المولود حين ولد أسرع من الأحاديث في تسميته يوم السابع  
(قالت) قد وردت غيرة ما ذكر في التبرار وصحبي ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وهما مالهما للتردي من طريق  
عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسمية المولود لسابعه  
وهذا من الأحاديث التي يتبع فيها أن الجده هو الصحابي لاجد عمر والحقي محمد بن عبد الله بن  
عمرو وفي الباب عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويحتمل وعاط عنه  
الأذى وثقب أنه ويعق عنه ويخلق رأسه ويطبخ من عقيقته ويصدق وزن شعر رأسه ذهباً  
أو فضة أخرجه الطبراني في الاوسط وفي سنده ضعف وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه إذا كان يوم  
السابع للمولود فأهرقوا عنه دماً وأطوا عنه الأذى وسجوه وسنده حسن الحديث الثاني  
(قوله يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله) أتني النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحمله  
تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة وليس فيه ذكر التحنيط وينت هناك ما قبل في  
احده الحديث الثالث حديث أسماء في ولادة عبد الله بن الزبير وقد تقدم شرحه مستوفى في باب  
هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وبيان الاختلاف في سنده ووقع في آخره هذان  
الزيادة فخر جوابه فرحاشديدا لانهم قبل لهم ان اليهود قد صرحتكم فكم ولد لكم وهذا يدل على  
ما قدمته أن ولادته كانت بعد استقراهم بالمدينة وما وقع في أول الحديث أنه ولده بقباء ثم أتت  
به النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أنما أحضرته له بقباء وانما جلت من قباء الى المدينة وقد أخرج  
ابن سعد في الطبقات من رواه أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن قال لما قدم المهاجرون المدينة  
أقاموا الاولاد لهم فقالوا لحي بن مسامة وحكي كبرت في ذلك القالة فكان أول مولود ولد بهجرة عبد  
الله بن الزبير فكم المولود فكبره واحدة حتى ارتجت المدينة فكبراً وقوله وأما تسميته فكسر  
المتأذى شارفت علم الجبل وقوله تقبل عنة ثم فامورك بالتشديد دعائه بالبركة \* الحديث

الرابع حديث أنس بن مالك في قصة ابن أبي طلحة وأسمه عبد الله وهو والد الحسن وقدم شرحه في  
الجزء الثاني من الكافي (قوله أعرضتم) واستهانتهم بخلاف الاداء والعين سنة كأعرس الرجل  
إذا نكح بامرأته وبطلق أو بضائع الوطء لانه يسع البناء غالباً. ووقع في رواية الاصلية أعرضتم بفتح  
العين وتشديد الراء فقال عاشخ غوغا لأن التعريس التزول وأنت غير مأثمة بقوله قال أعرض  
وعرس إذا نكح بالهرم والضعف أعرس قاله ابن التيمي في كتاب التبرير في شرح سلمه (قوله قال  
أبو طلحة أحفظه) في رواية الكشيحي أحفظه والاول أولى (قوله حدثني محمد بن المثنى) أن ابن  
قال وساق الحديث) هذا نوعهم أنه يريد الحديث الذي قبله وليس كذلك لأن لفظه ما يختلف وهما  
حديثان عند ابن عون بن أحمد هما عند علي بن الحسين بن سيرين وهو المذكور هنا وبالنسبة  
عن محمد بن سيرين عن أنس وقيل أنه المصنف في الباب بهذا الاستاد ولظنه أن مسلم لم يأت  
بأنس انظر هذا الكلام فلا تصيح شأحي تغدو به إلى التمسك بالله عليه وسلم فقدوت به فإذا  
خوف حائله وعلمه بخصه وخو بهم الظاهر الذي قدم عليه في الفتح ثم وجدت في نسخة الصغرى  
بعد قوله وساق الحديث قال أبو عبد الله اختلاف في أنس بن سيرين بن محمد بن سيرين أي أن ابن أبي  
عدي وزيد بن جرير بن اختلافي شيخ عبد الله بن عون وهذا يتبع أنهما عند حديث اختلاف  
لفظه وذكر المزي أن جابن سعد موافق ابن أبي عدي أخرجه مسلم بن طريقه لكنه لم يأت بأمر  
كتاب مسلم يسمى بل قال عن ابن سيرين ويؤيد رواية ابن أبي عدي أن أحد أخرج الحديث  
مطلوباً من طريق همام بن محمد بن سيرين (قوله ما) ماطلة الاذى عن الصبي في  
العقوبة الماطلة الاذلة (قوله حديث محمد) هو ابن سيرين (قوله عن سلمان بن عامر) هو النضبي  
وهو صحابي سكن البصرة ثم قال في البخاري عن هذا الحديث وقد أخرجه من عدة طرق موقوفاً  
وعرفوا علمه وولان البصريين الاوولى لكنه لم يصرح برفعه فيها ومعها من الطرق الاخرى  
صرح في طريق منها بوقوعه ومات هذا امر فوقع قال الاسماعيلي لم يخرج البخاري في الباب حديثاً  
يصح على شرطه اما حديث جابر بن زيد بن أبي الذي أورده موصلاً لثابته موقوفاً وليس فيه  
ماطلة الاذى الذي ترجم به واما حديث جرير بن حازم فذكره بالآخر واما حديث جابر بن سلمة  
فليس من شرطه في الاحتجاج (قلت) اما حديث جابر بن زيد فهو المعتمد عليه عند البخاري  
لكنه أورده مختصراً فكأنه سمعه كذلك من شخصه أي الحسن أو كني به كما مائة في الاشارة  
الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد أخرجه أحمد عن يونس بن محمد عن جابر بن  
زيد فزاد في المتن فأمره يقول ما واما أسطوخاذه الاذى ولم يصرح برفعه وأخرجه أيضاً عن  
يونس بن محمد عن جابر بن زيد عن هشام بن محمد بن سيرين بصرح برفعه وأخرجه أيضاً عن عبد  
الوهاب عن ابن عون وسعيد بن محمد بن سيرين عن سلمان بن مرقع فوقع وأخرجه الاسماعيلي من  
طريق سلمان بن حرب عن جابر بن زيد عن أيوب فقال فعرفه واما حديث جرير بن حازم  
وقوله انه ذكره بالآخر يعني لم يقل في قول الاستاذ ثابته أن أسبغ بل قال قال أسبغ لكن أسبغ  
من شيوخ البخاري قد أكثر عنه في الصحيح فعلى قول الأكثر هو موصول كآثاره من المصالح في  
علوم الحديث وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الاسماعيلي بشراي ما وافقه وقد زيف  
الناس كلام ابن حزم في ذلك واما كون جابر بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فلم يكن لايضره

عبد الله بن عوف عن أنس بن  
سمر عن أنس بن مالك رضي  
الله عنه قال كان ابن لاي  
طلحة يشق فخرج أبو طلحة  
فقبض الصبي فلمر به أبو  
طلحة قال ما فعل ابن ذات  
أفهم سليم هو أمسك ما كان  
أمرنا به الله شاهداً ففعلنا  
ثم أصاب منها الفاسع عقلت  
وزار الصبي فوالله أصبح أبو  
طلحة في رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فأخبره فقال  
أعسى الله - الله - فأنعم قال  
اللهم بارك لهما في ليلتهما  
فولدت غلاما قال لي أبو  
طلحة احفظه حتى تأتيني  
التي صلى الله عليه وسلم  
فأتني به النبي صلى الله عليه  
وسلم وأرسل معه بقرات  
فأخذته النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال أبعني في هؤلاء ثم  
تبرأت فأخذها النبي صلى  
الله عليه وسلم فضعها ثم أخذ  
من فيه فجعلها في الصبي  
وحسنه وبه وعبد الله  
\* حدثني محمد بن المنني  
حدثنا ابن أبي عدي عن أنس  
عوف عن محمد بن أنس  
عوان عن الحسد بن (باب)  
ماطلة الذي عن الصبي  
عقيقة) \* حدثنا أبو العثمان  
حدثنا جابر بن زيد عن أيوب  
عن محمد بن سلمان بن عامر  
قال قال القمام عقيقة

نغ

٤٩٦/٤

• وقال حجاج حدثنا جاد  
أخبرنا أيوب وقتادة  
وهشام وحبيب عن ابن  
سيرين عن سلمان عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وقال غير واحد عن عاصم  
وهشام عن حفصة بنت  
سيرين عن الرباب عن  
سلمان بن عامر النبي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ورواه يزيد بن إبراهيم عن  
ابن سيرين عن سلمان قوله  
• وقال أصبغ أخبرني ابن  
وهب عن جرير بن حازم عن  
أيوب السجستاني عن محمد  
ابن سيرين حدثنا سلمان بن  
عامر الضبي قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول

٥٤٧٢

د س ق

نظرة

٤٤٨٥

نغ

٤٩٦/٤

ابراهيم لا يستشهد كما دونه (قوله وقال حجاج) هو ابن مهال وجاد هو ابن سلمة وقد وصله  
الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق اسمعيل بن احق القاضي عن حجاج بن مهال حدثنا  
جابر بن سلمة وقد أخرجه النسائي من رواية عفان والاسماعيلي من طريق حبان بن هلال  
وعبد الأعلى بن جاد وابراهيم بن الحجاج كلهم عن جابر بن سلمة فزادوا مع الاربعة الذين ذكرهم  
البخاري وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد وونس وهو ابن عبيد  
ويحيى بن عتيق لكن ذكر بعضهم عن جاد ما لم يذكر الآخر وساق المتن كله على لفظ حبان  
وصرح برفعه ونظفه في الغلام عقيقة فآهروا عنه الدم وأمطوا عنه الاذى قال الاسماعيلي  
وقدر واه الثوري موصولا بجراد ثم ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفان عن أيوب كذلك  
فاتفق هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عامر وخالفهم وحبيب فقال عن أيوب بن محمد عن أم  
عطية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام فذكر مثله سواء أخرجه أبو نعيم  
في مستخرجهم من رواية حوثر بن محمد عن أبي هشام عن وحبيب بن وهيب بن رجال الصنعين  
وأبو هشام اسمه المغيرة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعلقا ووثقه ابن المديني والنسائي  
وغيرهما وحوثر بن مجاهد له ومثله تونز جوهره بصري يكنى أبا الازهر احتج به ابن خزيمة في  
صحيفة وأخرج عنهم بن السنتان ما جوه ذكر أيوب على الجبان ان أبا داود وروى عنه في كتابه  
الوحي خارج السنن وذكره ابن حبان في الثقات قال اسناد قوي الآلة شاذ والمحققون عن محمد بن  
سيرين عن سلمان بن عامر فقلع بعض رواه دخل عليه حديث في حديث (قوله وقال غير  
واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم) قلت من الذين أنهم هم عن عاصم سفان بن عيينة أخرجه أحمد عنه بهذا  
الاسناد فصرح برفعه وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين • أحمد هما في القطر على التمر  
• والثاني في الصدقة على ذي القرابة وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن  
عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة العقيقة حسب وقال النسائي في روايته عن  
الرباب عن عمار سلمان بنه والرباب بنخ الرامع حدثني بحقه فاما ما في البخاري غيره هذا الحديث  
وعن رواه عن هشام بن حسان عمار الرزاق أخرجه أحمد عنه عن هشام بالاحاديث الثلاثة  
وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق ومنهم عبد الله بن نمير أخرجه ابن ماجه من  
طريقه عن هشام به وأخرجه أحمد بأضع يحيى القطان ومحمد بن جعفر كلاهما عن هشام  
لكن لم يذكر الرباب في اسناده وكذا أخرجه الدارقي عن سعد بن عامر والحريث بن أبي أسامة عن  
عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام (قوله ورواه يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن سلمان  
قوله) قلت وصله الطحاوي في بيان المشكل فقال حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن مهال  
حدثنا يزيد بن ابراهيم به موقوفا (قوله وقال أصبغ أخبرني ابن وهب الخ) وصله الطحاوي عن  
ونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الاسماعيلي ذكر البخاري حديث ابن وهب وبلاخر  
وقد قال أحد بن خنبل حديث جرير بن حازم كأنه على التوهم وأما قال (قلت) لفظ الأثرع من  
أحد حديث بالوهم يصبر ولم يكن يحفظ وكذا ذكر الساجي اه وهذا ما حدث به جرير يصبر  
لكن قدوافقه غيره على رفعه عن أيوب نعم قوله عن محمد حدثنا سلمان بن عامر هو الذي ترد به

وبالجملة فهذه الطرق يقوى بعضها بعضا والحديث مرفوع لا يضره روايته من وقته (قوله مع  
 الغلام عقيقة) تحسك بفهمه الحسن وقد اتفقنا لا يعنى عن الصبي ولا يعنى عن الجارية وبخالفهم  
 الجمهور فقالوا لا يعنى عن الجارية أيضا وحجتهم الأحاديث المصرحة بذكر الجارية وسأذكرها بعد  
 هذا فلو ولدان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ذكر ابن عبد البر عن اللث وقال لا أعلم  
 عن أحد من العلماء خلافه (قوله فأنه روى عنه دما) كذا أنهم ما يروى في هذا الحديث وكذا في  
 حديث سمرة الأقرع بعده وفسر ذلك في عدة أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذى وصححه  
 من رواية يوسف بن ماهر أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن أى ابن أبى بكر الصديق  
 فقالوا هاءن العقيقة فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان  
 وعن الجارية شاة وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كروانها سألت النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن العقيقة فقال عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ولا يضر كم ذكرنا كن  
 أو ثمانا قال الترمذى صحيح وأخرجه أبو داود والنسائى من رواية عمرو بن شعيب عن  
 أبيه عن جده رفعة بن أثمة حديث قال من أحب أن ينسك عن ولده فليقلع عن الغلام  
 شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة قال داود بن قيس روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
 قوله مكافئتان فقال متشابهتان تذهبان جميعا أى لا يؤخذ من ذبح أحدهما عن الأخرى وحكى  
 أبو داود عن أحمد المكافئتان المقارئتان قال الخطائى أى فى السنن وقال الرخيمى معنى  
 متعادلتان للمماجيزى فى الزكوة وفى الأصحبة قروا من ذلك كله ما وقع فى رواية سعيد بن  
 منصور فى حديث أم كروان وجه آخر عن عبيد الله بن أبى بن يذلفظ شاتان مثلالن ووقع  
 عند الطبرانى فى حديث آخر قيل ما المكافئتان قال المثلان وما أشار إليه يزيد بن أسلم  
 من ذبح أحدهما عقب الأخرى حسن ويحتمل الحمل على المعنيين معا وروى البرز وأبو  
 الشيخ من حديث أبى هريرة رفعه أن البرز وقع عن الغلام ككشافا لاقى عن الجارية  
 ففعلوا عن الغلام ككشين وعن الجارية كشاشا وعند أحمد من حديث أسماء بنت  
 يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم اتفقنا حتى عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة  
 وعن أبى سعيد نخوع حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ وقدم حديث ابن عباس أول  
 الباب وهذه الأحاديث حجة الجمهور فى التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالكهما ما سألوا فعن  
 عن كل واحد منهما ما شاة واحدة بل عابها أن النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين  
 كشاشا كشاشا أخرجه أبو داود وأبو داود لا يجزئ فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة  
 عن ابن عباس يلفظ ككشين ككشين وأخرج أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
 جده مسلمة وعلى قدس سره روى رواية أبى داود فليس فى الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة فى  
 التخصيص على التنبيه للغلام بل غاية أن يدل على جواز الاقتصار وهو كذلك فإن العبد ليس  
 شرطا بل مستحب وذكر الخليلي أن الحكمة فى كون الأثنى على النصف من الذكر أن المقتصد  
 استبقاء النفس فأشبهت الذبى وقوام ابن القيم بالحديث الوارد فى أن من أعتق ذكرا عتق كل  
 عضو منه ومن أعتق جارية عتق كذلك إلى غير ذلك مما ورد ويحتمل أن يكون فى ذلك الوقت ما تيسر  
 العدد واستدل باطلاق الشاة والشاتين على أنه لا يشترط فى العقيقة ما يشترط فى الأصحية وفيه

مع الغلام عقيقة فأهرىقوا  
 عنه دما

وجهان للشافعية وأصحهما بشرط وهو بالنسب لا بالخبر وبذكر الشافعية والكشي على أنه ينعين  
 الغتم للعقبة . وبه ترجم أبو الشيخ الأصباهي ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي  
 بكر وقال السند ينجي من الشافعية لأنص للشافعي في ذلك وعندى أنه لا يجوز غيرها وألجها  
 على اجراء الأبل والبقرا أيضا وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفته يعق عنه  
 من الأبل والبقرا والغتم ونص أحمد على اشتراط كماله . وذكر الرافعي بحثا أنها تأتي بالسبع كما  
 في الاصحبة والله أعلم **(قوله وأمطوا)** أي أزيلوا وزاوعى **(قوله الأذى)** وقع عند أبي داود  
 من طريق سعيدين أي عروبة وابن عون عن محمد بن سيرين قال إن لم يكن الأذى حلق الرأس  
 فلا أدري ماهو وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال لم أجزم  
 بخبري عن تفسير الأذى اه . وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بسند صحيح  
 عن الحسن كذلك . ووقع في حديث عائشة عند البخاري كروا أمر أن يعاط عن رؤسهما الأذى  
 ولكن لا ينعين ذلك في حلق الرأس . فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويعاط عنه  
 الأذى ويحلق رأسه فحطفه عليه فالأولى حل الأذى على ماهو أهم من حلق الرأس . ويؤيد ذلك  
 أن بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويعاط عنه أقاذه رواه أبو الشيخ **(قوله)** حدثنا عبد  
 الله بن أبي الأسود . هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن الأسود بن أبي الأسود بن جلد جده وربما  
 نسب لجدا . يه فقيل عبد الله بن الأسود معروف من شيوخ البخاري وشيخه قريش بن أنس  
 بصري ثقة يكتفى بأبي أنس . كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين واستمر على ذلك ست سنين فمعه منه  
 قبل ذلك فسماعه صحيح وليس له في البخاري سوى هذا الموضع . وقد أخرجه الترمذي عن  
 البخاري عن علي بن المديني عنه ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود فكان له فيه  
 شيخين . وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش وزعم أنه تفرد به وأنه  
 وهم وكانه تسبع في ذلك ما سكاها الأثر عن أحد أنه ضعف حديث قريش هذا وقال ما رأه بشئ  
 لكن وجدنا له متابعا أخرجه أبو الشيخ والزارع عن أبي هريرة كما ساذكره وأيضاً فسماع علي بن  
 المديني وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه فاعل أحدنا تضعفه لأنه ظن أنه إنما حدث به بعد  
 الاختلاط **(قوله)** حديث العقبة لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكانه اكتفى عن  
 إيراد بغيره . وقد أخرجه أصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال الفلام من من يعققة تدمع عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى قال  
 الترمذي حسن صحيح . وقد جاء مثله عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البرزنجي وأبو الشيخ  
 في كتاب العقبة من رواية إسرائيل عن عبد الله بن المختار عنه ورجاله ثقات فكان ابن سيرين  
 لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة . وبلغه أن الحسن يحدث به احتفل عنده أن يكون يرويه  
 عن أبي هريرة . أيضاً وعن غيره فسأل فأخبر الحسن أنه سمعه من سمرة فقوى الحديث برواية  
 هذين التابعين . الجليلين عن الصحابين . ويقع في حديث أبي هريرة هذه الكلمة الأخيرة وهي  
 ويسمى . وقد اختلف فيها أصحاب قتادة فقالوا كثرهم يسمى بالسبين وقال همام عن قتادة يدي  
 بالمال قال أبو داود وخولف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به قال ويسمى أصح ثم ذكره من رواية  
 غير قتادة بلفظ ويسمى واستشكل ما قاله أبو داود وبغاي يقبلة وابه همام عنده أنهم سألوا قتادة

قوله بالسبع يضم السبين  
 واسكان الباء اه

وأمطوا عنه الأذى  
 \* حدثني عبد الله بن أبي  
 الأسود حدثنا قريش بن  
 أنس عن حبيب بن الشهيد  
 قال أمرني ابن سيرين أن  
 أسأل الحسن عن سمع  
 حديث العقبة فسأله  
 فقال من سمرة بن جندب

٥٤٧٢  
 تس  
 تحة  
 ٤٥٧٩

عن الله كيف يصنع به فقال اذا زجرت الحقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به وأدجها ثم  
توضع على بالوخ العجي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يسفل رأسه بعدو يخلق فيبعث مع  
هذا الضغط ان يقال ان هما ما وهم عن قتادة في قوله ويدي الآن يقال ان أصل الحديث ويسمى  
وان قتادة ذكر الهم كما كان أهل الجاهلية يصنعونه ومن ثم قال ابن عبد البر لا يمتثل همام  
في هذا الذي انقرب به فان كان حقه فهو منسوخ اه وقد رجع ابن حزم رواية همام وحل  
بعض المتأخرين قوله ويسمى على التسمية عند الذبح لما اخرج ابن أبي شيبة من طريق هشام  
عن قتادة قال يسمى على العقبة كما يسمى على الاضحية بسم الله عقبة فلان ومن طريق سعيد  
عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولك عقبة فلان بسم الله والله أكبر ثم يذبح وروى عبد  
الرزاق عن معمر عن قتادة يسمى يوم يعق عنه ثم يخلق وكن يقول بطي رأسه باللهم وقد ورد  
ما يدل على التسخير في عدة أحاديث منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت كانوا في  
الجاهلية اذا عقر واعن الصبي خضوا فطنة بدم العقبة فاذا حلقوا رأس الصبي وضعوها على  
رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا مكان الدم خلوقا زاد أبو الشيخ ونهى أن عس رأس  
المولود يدم وأخرج ابن ماجه من رواية أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال يعق عن الغلام ولا عس رأسه يدم وهذا مرسل فان يزيد لا يصحبه وقد  
أخرجه البراء بن ميمون هذا الوجه فقال عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ومع ذلك فقالوا انه مرسل ولا يداود والحاكم من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كافي  
الجاهلية فذكره في حديث عائشة ولم يصرح برفعه قال فلما جاء الله بالاسلام كان يذبح شاة  
وتخلق رأسه وتطبخه بزعران وهذا شاهد لحديث عائشة ولهذا ذكره الجمهور التسمية ونقل  
ابن حزم استحباب التسمية عن ابن عمر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحبابها الا عن الحسن  
وقتادة بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التسمية وسبق في ما يتعلق بالتسمية  
وأدائها في كتاب الادب ان شاء الله تعالى واختلاف في معنى قوله مرثم بعقيقته قال الخطابي  
اختلف الناس في هذا وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحمد بن حنبل قال هذا في الشفاعة يريد أنه  
اذ لم يعق عنه فأت طفل لا يشفع في أبيه وقيل معناه أن العقبة لازمة لا بد منها فاشبه المولود في  
لومها وعدم انتفاك كمنها بالرحن في يد المزمزم وهذا يقوى قول من قال بالوجوب وقيل المعنى  
أنه هو من يأذى شمره ولذلك جاء فأميطوا عنه الاذى اه والنبي ينقل عن احمد فله عطاء  
انخراساني أسنده عنه البيهقي وأخرج ابن حزم عن بريدة الاسلمي قال ان الناس يعرضون يوم  
القيامة على العقبة كما يعرضون على الصلوات الخمس وهذا لو ثبت لكان قولنا آخر تمسك به  
من قال بوجوب العقبة قال ابن حزم وشبهه عن فاطمة بنت الحسين وقوله يذبح عنه يوم  
السابع تمسك به من قال ان العقبة موقفة باليوم السابع وأن من ذبح قبله لم يقع الموضع وأنها  
تقوت بعده وهو قول مالك وقال أيضا ما قبل السابع سقطت العقبة وفي رواية  
ابن وهب عن مالك أن من لم يعق عنه في السابع الاول عقر عنه في السابع الثاني قال ابن وهب  
ولا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن يذبح  
العقبة يوم السابع فان لم يذبح في يوم الرابع عقر فان لم يذبح عن غيره يوم احدى وعشرين ولم

ار هذا صريحا الا عن أبي عبد الله البوشني ونقله صالح بن احمد عن أبيه وورد فيه حديث  
 أخرجه الطبراني من رواية اسمعيل بن مسلم عن عبد الله بن يزيد عن أبيه واسمعيل ضعيف  
 وذكر الطبراني أنه تفرد به وعند الحنابلة في اعتبار الاسابع بعد ذلك روايتان وعند الشافعية  
 ان ذكر الاسابع للاختصار لا للتميم فنقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة قال وذكر الاسابع  
 في الخبر بمعنى أن لا تؤخر عنه اختياره قال والاختصار أن لا تؤخر عن البلوغ فان أخرت عن  
 البلوغ سقطت عن كل يريد أن يبقى عنه لكن ان أراد هو أن يبقى عن نفسه فعل وأخرج ابن  
 أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال لو أعلم اني لم يبقى عنى لهقت عن نفسي واختاره القفال ونقل  
 عن نص الشافعي في البويطي أنه لا يبق عن كبير وليس هذا انصافي منع أن يبقى الشخص عن  
 نفسه بل يحتمل أن يريد أن لا يبق عن غيره اذا كبروكا أنه أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد النبوة لا يثبت وهو كذلك فقد أخرجه البرازم من رواية  
 عبد الله بن محرز وهو يجهل مات عن قتادة عن أنس قال البرازم تفرد به عبد الله وهو ضعيف اه  
 وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين أحدهما من رواية اسمعيل بن مسلم عن قتادة واسمعيل  
 ضعيف أيضا وقد قال عبد الرزاق أنهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من أجل هذا الحديث  
 فلع اسمعيل سرقه منه فانهما من رواية أبي بكر المسخلى عن الهيثم بن جيل وداود بن الحمر قال  
 حدثنا عبد الله بن المثنى عن غلمة عن أنس وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة وعبد الله من رجال  
 البخاري فالحديث قوى الاستناد وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن ابراهيم بن اسحق  
 السراج عن عمرو الناقد وأخرجه الطبراني في الاوسط عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم  
 ابن جيل وحده به فلو لمافي عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا لكن قد قال  
 ابن معين ليس بشئ وقال الترمذي ليس بشئ وقال داود لا يخرج حديثه وقال الساجي فيه  
 ضعف لم يكن من أهل الحديث وروى منا كبر وقال العقيلي لا يتابع على أكثر حديثه وقال ابن  
 حبان في الثقات رجما خطأ ووثقه الجعفي والترمذي وغيرهما فهذا من الشيوخ الذين اذا  
 انفردوا أحدهم بالحديث لم يكن حجة وقد مضى الحافظ الضياء على ظاهر الاستناد فأخرج هذا  
 الحديث في الاحاديث المختارة كالمجلس في الصحيحين ويحتمل أن يقال انصاع هذا الخبر كان من  
 خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تخرجه عن أبي بضع من أمته وعند عبد الرزاق عن  
 معمر عن قتادة من لم يبق عنه أخراته اضعفته وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن  
 مجزي عن القلام الا اضعف من العقيدة وقوله يوم السابع أي من يوم الولادة فهو ليس بحسب يوم  
 الولادة قال ابن عبد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة الا ان ولد قبل  
 طلوع الفجر وكذا نقله البويطي عن الشافعي ونقل الرافعي وجهين ورجح الحسبان واختلف  
 ترجيح الثوري وقوله يذبح بالضم على البناء للجهول فيه أنه لا يتعين الذابح وعند الشافعية  
 يتعين تلزمه نفقة المولود وعن الحنابلة يتعين الاب الا ان تعدد رجوعت وأمتناع قال الرافعي  
 وكان الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين مؤول قال الثوري يحتمل أن  
 يكون أبواه حينئذ كانا معسرين أو تبرع باذن الاب أو قوله على أي أمر أو هو من خصائصه صلى  
 الله عليه وسلم كما مضى عن أبي بضع من أمته وقد عده بعضهم من خصائصه ونص مالك على أنه



٥٤٧٢

م ت  
نحلة

٩٢٢٦٩

\* (باب الفرع) \* حدثنا  
عبدان حدثنا عبد الله  
أخبرنا معمر حدثنا الزهري  
عن ابن المسيب عن أبي  
هريرة رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا فرع ولا عترة \* والفرع  
أول الساج كافوا يذبحونه  
لطوائعهم والعترة في  
رب \* (باب العترة) \*  
حدثنا علي بن عبد الله  
حدثنا سفيان قال الزهري  
حدثنا معمر بن السيب  
عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
لا فرع ولا عترة \* قال  
والفرع أول الساج

٥٤٧٤

م ت

نحلة

٩٢١٢٧

يقع عن التيمم من ناله ومنعه الشافعية وقوله ويحلق رأسه أي جمعه لبوت النهي عن الفرع  
كاستيقا في اللباس وحكي المارودي كراهة حلق رأس الجارية وعن بعض الخنابلة يحلق وفي  
حديث علي عند الترمذي والحاكم في حديث الحقيقة عن الحسن والحسين فاطمة الحلق رأسه  
وتصدق بزنته شعره قال فوزناهم فكان درهماً وبعض درهم وأخرج أحمد من حديث أبي رافع  
المأولت فاطمة حسناً قالت يا رسول الله ألا أعني عن أبي بدم قال لا ولكن الحلق رأسه وتصدق  
بوزن شعره ففصة ففعلت فلما أولدت حينما فعلت مثل ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي يجعل  
على أنه صلى الله عليه وسلم كان عنقه ثم استأذنته فاطمة أن تعق هي عنه أيضاً فقها (قلت)  
ويحتمل أن يكون منعهما الضيق ما عندهم حينئذ فأرشداه إلى نوع من الصدقة أخف ثم تسرله  
عن قرب ما عنقه به وعلى هذا فقد يقال يخص ذلك بمن لم يعق عنه ولكن أخرج سعيد بن  
منصور عن مرسى أبي جعفر الباقري صحيحاً أن فاطمة كانت إذا أولدت ولداً حلق شعره وتصدق  
بزنته ورقاً واستدل بقوله يذبح ويحلق ويسمي بالواو على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك وقد  
وقع في رواية لابي الشيخ في حديث مرة يذبح يوم سابعه ثم يحلق وأخرج عبد الرزاق عن ابن  
جريح يذبح بالذبح قبل الحلق وحكي عن عطاء عكسه ونقله الروابي عن نص الشافعي وقال  
الغوري في التهذيب يستحب الذبح قبل الحلق وصححه التوروي في شرح المهذب والله أعلم  
﴿ قوله ﴾ (باب الفرع) بفتح الفاء والواو أي بعد ما ملأه ذكره حديث أبي هريرة  
لا فرع ولا عترة من رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن معمر حدثنا الزهري وفيه تفسير الفرع  
والعترة وظاهر الرفع ووقع في الحكم أن الفرع أول الساج الأبل والفرع كان أهل الجاهلية  
يذبحونه لاستئناسهم والفرع ذبح كما إذا بلغت الأبل ما تنادى صاحبها يذبحوه وكذلك إذا بلغت  
الأبل ما تنادى بعترتها مبعراً كل عام ولأباً كل منه هو ولا أهل يشه والفرع أيضاً طعام يصنع لتساج  
الأبل كالفرس للولادة وسباق القول في العترة آخر الباب الذي يليه يؤخذ من هذا المناسبة  
ذكر البخاري حديث الفرع مع الحقيقة ثم قال ﴿ باب العترة ﴾ وذكره

الحديث بعينه من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهري ووقع في رواية الجدي عن  
سفيان حدثنا الزهري وأخبره أبو نعيم من طريقه وشذبان بن سفيان عن سفيان عن زيد  
ابن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال انه من فرأبنا في أبي عمر (قوله ولا عترة) بفتح  
المهمل وكسر الهمزة وزن عظيمة قال الفراء زعمت عتيرة بما فعل من الذبح وهو العترة في  
فصله بمعنى مفعولة هكذا جاء بالفتح والنبي والمراد به النهي وقد ورد بصيغة النهي في رواية  
التساق وللأمام علي بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية لأحمد لا فرع  
ولا عترة في الإسلام ﴿ قوله ﴾ قال والفرع) أي عترة هذا القائل هنا ووقع في رواية مسلم من  
طريق عبد الرزاق عن معمر موصلاً للتفسير بالحديث ولا يداود من رواية عبد الرزاق عن  
معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال الفرع أول الساج الحديث جعله موقوفاً على سعيد  
ابن المسيب وقال الخطابي أحسب التفسير فيه من قول الزهري (قلت) قد أخرج أبو قرة في السنن  
الحديث عن عبد الجدي عن أبي داود عن معمر وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعترة من قول  
الزهري والله أعلم ﴿ قوله ﴾ أول الساج في رواية الكشمي تساج بغير ألف ولا هم وهو بكسر النون

كان يفتح لهم  
كلوا اذبحوه  
لطواغيتهم

بعدها مائة خضفة وآخر جيم (قوله كان يفتح لهم) يضم أوله وفتح ثالثة يقال تعبت النافقة تضم  
النون وكسر المنة اذا اولدت ولا يستعمل هذا الفعل الا هكذا وان كان مبنيا للفاعل (قوله  
كانوا اذبحونه لطواغيتهم) زاد اوداود عن بعضهم ثم يا كلونه ويلي جلده على الشجر فبه  
اشارة الى علة الهوى واستنيط الشافعي منه الجواب اذا كان الذبح جمعا منه وبين حديث  
الفرع حق وهو حديث أخرجه اوداود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر وكذا في رواية الحاكم مسئل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن الفرع قال الفرع حق وان تركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فحمل عليه في  
سبيل الله أو قطعه أو رمه خبر من أن نذبحه بلسن لحمه ورواه ناقله وللمعتمد من طريق عامر  
ابن أبي عامر عن أبي هريرة من قوله الفرعة حتى ولا نذبحها وهي تلتقي في بطنك ولكن أمكنها من  
اللب حتى اذا كانت من خيار المال فاذبحها قال الشافعي فبما نقله البيهقي من طريق المزني عنه  
الفرع عنى كل أهل الجاهلية يذبحونه بطليون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر  
ناقة أو شاته وجاء البركة فيها بأن يبعده فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فأعلمهم أنه  
لا كراهة عليهم فيه وأمرهم استحياء بأن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله وقوله حتى أى  
ليس يابل وهو كلام خرج على جواب السائل ولا مخالفة فيه وبين حديث الآخر لا تفرع  
ولا عترة فان معناه لا تفرع واجب ولا عترة واجبة وقال غيره معنى قوله لا تفرع ولا عترة أى ليسا  
في تأكل كذا الاستحباب كالأضحية والأول أولى وقال النووي نص الشافعي في حمله على أن الفرع  
والعترة مستحبان ويؤيده ما أخرجه اوداود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر  
عن نيشة بن نويرة وموحدة ومجعة مصغر قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا كنا نعتبر  
عترة في الجاهلية في رجب فأتأمرنا قال اذبحوا لله في أى شهر كان قال أنا كنا نفرع في الجاهلية  
قال في كل سائمة فرع نقتدوه ما شئنا حتى اذا استحمل ذبحته فصدقت بلمحه فان ذلك خير وفي  
رواية أبي داود عن أبي قلابة السائمة مائة ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يطل الفرع  
والعترة من أصلها وانما يطل صنعة من كل منهن ما من الفرع كونه يذبح أول ما يولدون  
العترة خصوص الذبح في شهر رجب وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق أبي  
رملة (١) عن مخنف بن محمد بن سليم قال قال قوامع التلى صلى الله عليه وسلم يعرفه فسعى يقول  
يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعترة هل تدرون ما العترة هي التي يسعونها  
الرجبية فقد ضغفه الخطائي لكن حسنه الترمذي وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن  
مخنف بن سليم ويمكن رده الى ما قبل عليه حديث نيشة وروى النسائي وصححه الحاكم من  
حديث الجرير بن عمرو أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال رجل يا رسول الله  
العنبر والفرانج قال من شاء عترو من شاء لم يعترو من شاء فرع ومن شاء لم يفرع وهذا صريح  
في عدم الوجوب لكن لا يبنى الاستحباب ولا يشته فيؤخذ الاستحباب من حديث آخر وقد  
أخرج اوداود بن جندب أبي العشاء عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العترة  
فحسبها وأخرج اوداود والنسائي وصححه ابن خبان من طريق وكيع عن بن عدي عن عبيد بن رزين  
القيس قال قلت يا رسول الله أنا كنا نذبح ذبائح في رجب فتأكل ونطعم من جاءنا فقال لا بأس به

(١) قال في التقریب مخنف  
بكسر أوله وبنون أى سليم  
ابن الجرير بن عوف الأزدي  
الغامدي صحابي اهـ

قال وكيع بن عديس فلا أدعه وجرم أبو عبيد بأن العترة تسحب وفي هذا تعقب على من قال  
 ان ابن سيرين نفرد بذلك ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يشبهه ومال ابن المنذر الى هذا  
 وقال كانت العرب تفعلهما وفعلها ما بهض أهل الاسلام الاذن ثم نهى عنهما والنهي لا يكون  
 الا عن شيء كان يشبهه وما قال أحد انه نهى عنهما ثم أذن في فعلهما ثم نقل عن العلماء تركهما  
 الا ابن سيرين وكذا ذكره عاصم أن الجهمي روى على التسخ وبه جزم الحازمي وما تقدم نقله عن  
 الشافعي رد عليهم وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي واللفظه بسند صحيح عن عائشة أمرا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرع في كل حين واحدة **(قوله والعترة في رجب)** في رواية  
 الجندی والعترة الشاة تخرج عن أهل بيت في رجب وقال أبو عبيد العترة هي الرخبة دجاجة  
 كانوا يجمعونها في الجاهلية في رجب يقرؤونهم الأصنامهم وقال غيره العترة نذر كانوا يندرونه  
 من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب وذكر ابن سيده أن العترة أن الرجل  
 كان يقول في الجاهلية ان بلغ إلى مائة عترة منها عترة زاد في الصباح في رجب ونقل أبو داود  
 تقييدها بالشر الاول من رجب ونقل الثوري الاتفاق عليه وفيه نظر **(خاتمة)** اشغل  
 كتاب الحقيقة وما معه من القرع والعترة على اثني عشر حديثا المعاق منها ثلاثة والبقية  
 موصولة المكر منها فيه وفيها مضى غناية والخالص أربعة واقفه مسلم على تخرجه حديث أنس  
 وأبي هريرة واخصص بغير حديث سلمان وسمرة وفيه من الآثار قول سلمان في الحقيقة  
 ونفسه القرع والعترة والله أعلم

**«(قوله كتاب الذبايح والصيد)»**

كذا لكرية والاصلي ورواية عن أبي ذر وفي أخرى له ولا في الوقت باب وسقط للنسفي وثبت له  
 السجله لاحقه ولا في الوقت سابقه **(قوله ما)** التسمية على الصيد سقط باب  
 لكرية والاصلي وأبو ذر في السابقين والصيد في الأصل مصدر صايد يصيد صيدا وعومل  
 معاملة الاسماء فوقع على الحيوان المصاد **(قوله)** وقال الله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله  
 فلا تقتشوهم واخشون وقال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ألبسوا منكم الله بشئ من الصديد  
 كذا لا يذر وقدم وأخر في رواية كريمة والاصلي وزاد بعد قوله الصديد أنه ألبسكم وروايتكم  
 الآية الى قوله عذاب آليم وعنده النسفي من قوله أحلت لكم بهيمة الأنعام الآيتين وكذا لا ي  
 الوقت لكن قال في قوله فلا تقتشوهم واخشون ورفعهما في رواية كريمة والاصلي **(قوله)** قال  
 ابن عباس العقود اليهود ما أحل وجرم وصله إلى أبي حاتم ثم منه من طريق علي بن أبي طلحة  
 عن ابن عباس قال في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ألبسوا منكم الله بشئ من الصديد  
 حرم وما فرض وما حدى القرآن ولا تندروا ولا تستكثروا وأخرجه الطبري من هذا الوجه مرفقا  
 ونقل مثله عن مجاهد السدي ووجهه ونقل عن قتادة المراد ما كان في الجاهلية من الحلف ونقل  
 عن غيره هي العقود التي يتعاقدها الناس قال والاول أولى لان الله أتبع ذلك البيان عما أحل  
 وجرم قال والعقود جمع عقد وأصل عقد الشيء يغيره واصله به كما يعقد الحبل بالحبل **(قوله)** الامايتي

والعترة في رجب

**«(كتاب الذبايح والصيد)»**

**«(باب التسمية على الصيد)»**

وقول الله حرمت عليكم

الميتة الى قوله فلا تقتشوهم

واخشون وقوله تعالى يا أيها

الذين آمنوا ألبسوا منكم الله

بشئ من الصديد وقوله جل

ذكره أحلت لكم بهيمة

الانعام الامايتي عليكم الى

قوله فلا تقتشوهم واخشون

وقال ابن عباس العقود

اليهود وما أحل وجرم الا

ما يتلى

تغ

٤٩٩/٤

عليكم الخنزير) وصله أيضا بن أبي حاتم عنه من هذا الوجه بالفظ الامايلى عليكم بمعنى المشقة والدم ولم الخنزير (قوله) يجر منكم يجر منكم (يعني قوله تعالى ولا يجر منكم شيئا) قوم أي لا يجر منكم بغض قوم على العدوان وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا من الوجه المذكور الى ابن عباس وحكى الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع الى معناه (قوله) المتخفة الخ وصله البيهقي بقوله من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره ما أدركته من هذا يجر له ذنب أو تظرف له عين فأدبج واذكر اسم الله عليه فهو حلال وأخرجه الطبري من هذا الوجه بالفظ المتخفة التي تخفق فتقوت والموقوفة التي تضرب بالحطب حتى يوقظها فتقوت والمترتبة التي تتردى من الجبل والنطجة الشاة تنطج الشاة وما كل السبع ما أخذ السبع الا ما ذكرتم الا ما أدركتم ذكاه من هذا كله يجر له ذنب أو تظرف له عين فأدبج واذكر اسم الله عليه فهو حلال ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأوا كل السبع ومن طريق قتادة كل ما ذكر غير الخنزير اذا أدركت منه عيناً تظرف أو ذنباً يجر له أو فأنه تركض فذ كبته فقد أحل لك ومن طريق علي بن خرقول ابن عباس ومن طريق قتادة كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالصاحي اذا ماتت أكلوها قال والمترتبة التي تتردى في البئر (قوله) حدثنا زكريا هو ابن أبي زائدة وعامر هو الشامي وهذا السند كوفون (قوله) عن عدي بن حاتم هو الطائي في رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عامر حدثنا عدي قال الاسماعيلي ذكره بقوله حدثنا عامر حدثنا عدي يشير الى أن زكريا مدلس وقد عنيته (قلت) وسبقني في رواية عبد الله بن أبي السرف عن الشعبي سمعت عدي بن حاتم وفي رواية سمعته بن مسروق حدثني الشعبي سمعت عدي بن حاتم وكان لتجار اودخيلوا وبيطابا بنهرين أخرجه مسلم وأبوه حاتم هو المشهور بالجدود وكان هو أيضا جوادا وكان اسلامه سنة الف وخمسة مائة وهو وقومه على الاسلام وشهد الفتوح بالعراق ثم كان مع علي وعائش الى سنة ثمان وستين (قوله) المراض) بكسر الميم وسكون المهملة وآخره ميم قال الخليل وتبعه جماعة منهم لا يشبه ولا تضل وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده سمع طويل له أربع قد زرقا فاذاري به اعترض وقال الخطابي المراض تضل عريض له ثقل وورائة وقيل عود رقيق الطرفين غلظ الوسط وهو المسمى بالخذافة وقيل خشبة ثقيلة أخرها عصا محمد بأسها وقد لا يجمد وقوى هذا الاخبار النوى تعال المراض وقال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المراض عصا طرفها حديدية ترى الصائدين الصيد اذا أصاب يجره فهو ذكي فيؤكل كل وما أصاب بغير حده فهو وقيد (قوله) وما أصاب بعرضه فهو وقيد وفي رواية انه أي السرف عن الشعبي في الباب الذي يليه بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تاكل وقيد بالتاق وأخره ذال ميم وزن عظيم فعدل يعني مقبول وهو ما قبل بعصا أو حجر أو ما لا حده والموقوفة تقدم نفسها وانما التي تضرب بالحشمة حتى تموت ووقع في رواية حمام بن الحرث عن عدي الالة مدياب قلت انا نرى بالمراض قال كل ما خر وهو يفتح الميم والزاى بعدها فاق أي نفذ قال سفيان خارق أي نافذ يقال بالعين المهملة بدل الزاى وقيل انخرق بالزاى وقيل بدل سينا الخدش ولا يثبت فيه فان قيل بالراء فهو أن يشبه وحاصله أن السهم وما في معناه اذا أصاب الصبيح يجره حل وكانت تلك ذكاه واذا أصاب بعرضه لم يحل لانه في معنى الحشمة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المنقل

عليكم الخنزير يجر منكم يجر منكم شيئا أن عداوة المتخفة تخفق فتقوت الموقوفة تضرب بالحطب وقد ذاه فتقوت والمترتبة تتردى من الجبل والنطجة تنطج الشاة فما أدركته يجر له ذنب أو بعينه فأدبج وكل حدثنا أو نعيم حدثنا زكريا عن عامر عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المراض قال ما أصاب يجره فكله وما أصاب بعرضه فهو وقيد

٥٤٧٥

٤ ث س ق

٤٤٤

٩٨٦٠

وقوله بعرضه بفتح العين أي بغرضه المحدود وهو جهة الجمع هو في التفصيل المذكور وعن  
الأوزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك وسأنت في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى (قوله  
وسأنت عن صيد الكلب فقال ما أسك عليك فكل فإن أخذ الكلب ذكاة) في رواية ابن أبي  
السراة أرسلت كلبك فسميت فكل وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الأيمية بعد أبواب  
إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أسكن عليك والمراد المعلمة التي إذا غرأها  
صاحبها على الصيد طلبته وإذا زجرها نزع جرت وإذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها وهذا  
الثالث يختلف في اشتراطه واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب أنه ثلاث  
مرات وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين وقال الرافعي لم يقدره المعظم لاشتراط العرف  
واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع إلى العرف ووقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي  
في هذا الحديث عند أبي داود والترمذي أما الترمذي فلنقله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن صيد الباز فقال ما أسك عليك فكل وأما أبو داود فلنقله ما علمت من كلب أو يازم أرسلته  
وذكرت اسم الله فكل مما أسك عليك قلت وإن قتل قال إذا قتل ولم يأكل منه قال الترمذي  
والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأساً اه وفي معنى الباز الصقر  
والعقاب والبش والشافين وقد فسر مجاهد الجوارح إلى الأية بالباز والطيور وهو قول  
الجهوري الأمازي عن ابن عمرو بن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور (قوله إذا أرسلت  
كلابك المعلمة فوجدت مع كلبك كلباً غيره) في رواية بيان بن عمرو وأما كلبها كلاب من غيرها فلا  
تأكل وزاد في روايته بعد قوله مما أسكن عليك وإن قتل الآن يأكل الكلب فأنى أخاف  
أن يكون انما أسك على نفسه وفي رواية ابن أبي السرف قلت فإن أكل قال فلا تأكل فإنه  
لم يمسك عليك انما أسك على نفسه وسأنت بعد أبواب زيادة في رواية عاصم عن الشعبي في  
رى الصيد إذا غاب عنه ووجهه بعد يوم أو أكثر وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد  
وقد وقع في حديث أبي ثعلبة كاسياًني بعد أبواب وما صدت بكلبك الملع قد ذكرت اسم الله فكل  
وقد أجمعوا على مشروعيتهما إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطاً في حل الأكل فذهب الشافعي  
وطائفة وهو رواية عن مالك وأحمد أنها سنة في تركها عداً وسهوا لم يشدح في حل الأكل  
وذهب أحمد في الرابع عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لعلها شرطاً في حديث عدي  
ولا يخاف الأذن في الأكل عليها في حديث أبي ثعلبة والمعلق بالوصف ينتفي عند اتفاقه عندهم  
يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويتأكد القول بالوصف بأن الأصل تحريم الميتة  
وما أذن فيه منها ترى صفته بالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى بأن على أصل التحريم  
وذهب أبو حنيفة ومالك والثروري وجمهور العلماء إلى الجواز لمن تركها سهواً لا عداً لكن  
اختلف عن المالكية هل تحرم أو تذكر وعند الحنفية تحرم وعند الشافعية في المحدثين أو جهة  
أصحابها بكرة الأكل وقيل خلاف الأولى وقيل بأنهم يترك ولا يحرم الأكل والمشهور عن أحمد  
التفرقة بين الصيد الذي يذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث وسأنت حجة من لم يشترطه  
فيها في التأنيم مفصلة وفيه المباحة الاصطاد بالكلاب المعلمة واستثنى أجدوا حتى الكلب  
الأسود قال الأبيحيل الصيد لأنه شيطان وتقل عن الحسن وإبراهيم وقنادة نحو ذلك وفيه جواز

وسأنت عن صيد الكلب  
فقال ما أسك عليك فكل  
فإن أخذ الكلب ذكاة وان  
وجدت مع كلبك أو كلابك  
كلاً غيراً فحسبت أن يكون  
أخذته معه وقد قلته فلا  
تأكل فإنما ذكرت اسم الله  
على كلبك ولم ذكره على غيره

أكل ما أمسه الكلب بالشروط المتقدمة ولو لم يذبح لقوله ان أخذ الكلب كاذب فلو قتل الصيد  
نظفروا ونابه حل وكذا يشق على أحد القولين الثاني وهو الراجح عندهم وكذا لو لم يقتله الكلب  
لكن تركوه به رمق ولم يذبح من يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فان حل لعموم قوله فان أخذ  
الكلب كاذب وكذا في العلم ولو وجد حيا حياة مستقرة وأدرك كاه لم يحل الا بالتذكية فلو لم  
يذبح مع الامكان حرم سواء كان عدم الذبح اختيارا أو اضطرارا كعدم حضور آلة الذبح فان  
كان الكلب غير معلم اشترط ادراك التذكية فلو أدركه ميتا لم يحل وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه  
فيه كآثر في اصطصاده ومجمله ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة فان تحقق  
أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينظر فان أرسله ما معافاه ولهما والاول وبذلك ذلك  
من التعليل في قوله فانما سميت على كلبك ولم تسم على غيره فانه يفهم منه أن المرسل يسمى على  
الكلب لحل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وان خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ  
منه أنه لو وجد حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل لان الاعتماد في الاباحة على التذكية لا على  
امساك الكلب وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معما وقد  
علل في الحديث بالخوف من أنه انما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الراجح من قول  
الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحل واحتجوا بما ورد في حديث  
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن اعرابا يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله انى كلابا يملك  
فأنت في صيدها قال كل مما أسكن عليك قال وان أكل منه قال وان أكل منه أخرجه أبو داود  
والأبواب بسنده وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقاتها القائلين بالتحريم حل حديث أبي  
ثعلبة على ما ذكره وخلاه ثم عاذا كل منه ومنها الترجيح في رواية عدى في الصحيحين متفق على  
صحتها ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها وإيضاف رواية عدى  
صريحة مقرنة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامساك على نفسه متبادرة بان الاصل في  
المنفعة التحريم فاذا شكك في السبب المبيح رجعنا الى الاصل وظاهر القرآن أيضا وهو قوله  
تعالى فكلوا مما أسكن عليكم فان مقتضاها أن الذي يسكنكم غير ارسال لا يباح ويتقوى أيضا  
بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحدنا إذا رأت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فانما أسكن  
على نفسه وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فانما أسكن على صاحبه وأخرجه البرازن من وجه  
آخر عن ابن عباس وابن أبي شبة عن حديث أبي رافع نحو بيعتنا ولو كان مجرد الامساك كافيا  
لما احتج الى الزيادة عليكم ومنها القائلين بالاباحة حل حديث عدى على كراهة التزبه وحديث  
أبي ثعلبة على بيان الحوازيل قال بعضهم ومناسبة ذلك أن عبدًا كان موسرًا فاختاره الجمل على  
الاولى بخلاف أبي ثعلبة فانه كان يملكه ولا يفتي بضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل  
في الحديث بخوف الامساك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فحصل على  
الذي أدركه ميتا من شدة العدو ومن الصدمة فأكل منه لانه صار على صفة لا تتعلق بالارسال  
ولا الامساك على صاحبه قال ويحتمل أن يكون معنى قوله فان أكل فلا تأكل أي لا يؤخذ منه  
غير مجرد الاكل دون ارسال الصائد له وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يفتي بضعف  
هذا بعده وقال ابن القصار يحذر ارسال الكلب امساك علينا لان الكلب لا يسهل ولا يصح

منهزها واتما تصيد بالتعليم فإذا كان الاعتبار بان علك علينا وعلى نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن تميز ذلك بنية من لنية وهو مرسله فإذا أرسله فقد أمسك عليه وإذا لم يرسله لم يمسك عليه كذا قال ولا يخفى بعده أيضاً ومصادمته لساق الحديث وقد قال الجمهور ان معنى قوله أ أمسكن عليكم صيدكم وقد جعل الشارع كلمة منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن أبي شيبة ان شرب من دمه فلا تأكل قاته لم يعلم ماعلمته وفي هذا الإشارة الى أنه اذا شرع في أكله دل على أنه ليس يعلم التعليم المشتروط وسلك بعض المالكة الترجع فقال هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكرهاهمام وعارضها حديث أنى نعلية وهذا ترجع مردود لما تقدم وتمسك بعضهم بالاجماع على جواز أكله اذا أخذته الكلب بشبه وهم يأكله فأدرك قيل أن يأكل قال فلو كان أكله منه دال على أنه أمسك على نفسه لكان تناوله بشبه وشروعه في أكله كذلك ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل أو لا والله أعلم وفيه اباحة الاضطداد لا ارتفاع الصيد لكل والبيع وكذا اللهو بشرط قصد التذيق لا التفتاح وكزه مالك وحالفه الجمهور وقال البث لا أعلم حقاً شبه يابل منه فلو لم يقصد التفتاح به حرم لانه من الفساد في الارض بانلاف نفس عبثاً و يتقرب أن يقال يحاق فان لازمه وأكثر منه كره لانه قد يشغله عن بعض الواجبات وكثير من اللذونات وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس رفعه من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي أيضاً أخر عند الدارقطني في الاقراد من حديث البراء بن عازب وقال تقرب به شريك وفيه جواز اقتناء الكلب للصيد وسأني الجث فيه في حديث من اقتنى كلباً واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله كلبك وأجاب من منع بأنها اضافة اختصاص واستدل به على طهارة سور كلب الصيد دون غيره من الكلاب للادنى في الاكل من الموضع الذي أكل منه ولم يذكر الفصل ولو كان واجبا لينة لانه وقت الحاجة الى البيان وقال بعض العلماء يعني عن معض الكلب ولو كان نجس بهذا الحديث وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب القتل كان قد اشترع عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره وفيه نظر وقد يتقوى القول بالعفو لانه بشدة الجري يحجب ريشه فيؤمن معه ما يخشى من اصابه لعابه موضع العض واستدل بقوله كل ما أمسك عليك بأهلاً أو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غره حل للعموم الذي في قوله ما أمسك وهذا قول الجمهور وقال مالك لا يحل وهو رواية ابو يعقوب عن الشافعي «(تنبيه)» قال ابن المبرليس في جميع ما ذكر من الآتي والاحاديث تعرض للتسمية المترجم عليها الا آخر حديث عدى فكانه عداه ما نال الماء أجلته الادلة من التسمية وعند الاصويلين خلاف في المجمل اذا اقترنت به قرينة لفظية مبنية حل يكون ذلك الدليل المجمل معها وأماها خاصة انتهى وقوله الاحاديث يورهم أن في الباب عدة احاديث وليس كذلك لانه لم يذكر فيه الاحاديث عدى ثم ذكر فيه تناسير ابن عباس فكانه عدة احاديث وبجته في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى مردود وليس ذلك مراد البخاري واتما جرى على عادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد ورد البخاري بعده بقليل من طريق ابن أبي السقر عن الشعبي بلفظ اذا أرسلت كلبك وسعت فكل ومن رواية بيان عن الشعبي اذا أرسلت كلابك المعلقة وذكر اسم الله

٥٠٠١٤ / ٥٤٧٦ / ٩٨٦٢ / ٥٤٧٦٤ / ٩٨٧٨ / ٥٠٠١٤

«(باب صيد المعراض)» وقال «(باب صيد المعراض)» و  
 ابراهيم وعطاء والحسن  
 وكره الحسن رى البندق في  
 القرى والامصار ولا يري به  
 بأسا فمساواه \* حدثنا  
 سليمان بن حرب حدثنا شعبة  
 عن عبد الله بن أبي السفر  
 عن الشعبي قال سمعت  
 عدي بن حاتم رضى الله عنه  
 قال سألت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن المعراض  
 فقال اذا أصبت بحده فكل  
 فاذا أصاب بعرضه فقتل  
 فانه وقيد فلا تأكل كل  
 أرسل كلبي قال اذا أرسلت  
 كلبك وصيحت فكلت  
 فان أكل قال فلا تأكل كل  
 لم يمسك عليك اغنامك  
 على نفسه قلت أرسل كلبي  
 فأجده معه كلبا آخر قال  
 لا تأكل فانك اغنامك  
 على كلبك ولم تنسم على الآخر  
 «(باب ما أصاب المعراض  
 بعرضه)» حدثنا قيس  
 حدثنا سفيان بن منصور  
 عن ابراهيم عن هشام بن  
 الحرث عن عدي بن حاتم  
 رضى الله عنه قال قلت  
 يا رسول الله انا ترسل  
 الكلاب العليسة قال كل  
 ما أمكن عليك قلت وان  
 قتل قال وان قتل قلت  
 وان أترى بالمعراض قال كل  
 ما خر وما أصاب بعرضه

ابن عمر في المقتولة بالبندق تلك الموقوذة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد

فكل فلما كان الاخذ يشد المعلم متقفا عليه وان لم يذكري الطريق الاولى كانت التسمية كذلك  
 واقه أعلم ﴿٢٠٢٢﴾ (تجمله) ما أصاب صيد المعراض تقدمت تفسيره في الذي قبله (قوله) وقال  
 ابن عمر في المقتولة بالبندق تلك الموقوذة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن  
 أما ثريان بن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي عاصم العدي عن زهير هو ابن محمد عن زيد بن أسلم عن  
 ابن عمر أنه كان يقول المقتولة بالبندق تلك الموقوذة وأخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن  
 عمر أنه كان لا يأكل ما أصاب بالبندق ولما سأل في الموطاع نافع ربيت طائر بن يحيمز فأصبت بها  
 فأما أحد عمارات فطرحه ابن عمر وأما سالم وهو ابن عبد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن  
 أبي بكر لصديق فأنخرج ابن أبي شيبة عن الثقيفي عن عبد الله بن عمر عما كانا يكرهان  
 البندق الا ما أدرى ركت ذكاه ولما سأل في الموطاع نافع عما كان يكره ما قتل  
 بالمعراض والبندق وأما مجاهد فأنخرج ابن أبي شيبة عن وجهين أنه كرهه زاد في أحد هملانا كل  
 الا أن يذكي وأما ابراهيم وهو النخعي فأنخرج ابن أبي شيبة عن رواية الاعشى عنه لانا كل  
 ما أصبت بالبندق الا أن يذكي وأما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريح قال عطاء ان ربيت  
 صيدا بالبندق فادركت ذكاه فكله والا فلا تأكله وأما الحسن وهو الصري فقال ان ربيت  
 حدثنا عبد الاعلى عن هشام بن الحسن اذ ارى الرجل الصيد بالجلاهة فلا تأكل الا أن تدرك  
 ذكاه وتخلقه بضم الجيم وتشدد اللام وكسر الهاء بعد هاء كافى هي البندق القارسية  
 والجعل جندل ﴿٢٠٢٣﴾ (قوله) وكره الحسن رى البندق في القرى والامصار ولا يري به بأسا فمساواه  
 وصله ثم ذكر حديث عدي بن حاتم من طريق ابن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم  
 شرحه مستوفي في الباب الذي قبله ﴿٢٠٢٤﴾ (قوله) ما أصاب المعراض بعرضه ذكر فيه  
 حديث عدي بن حاتم من طريق هشام بن الحرث عنه مختصرا وقد بينت ما فيه في الباب الاول  
 ﴿٢٠٢٥﴾ (قوله) ما أصاب القوس الفوس معروفة وهي مركبة وغير مركبة وبطاق  
 لفظ الفوس أيضا على النمر الذي يتي في أسفل الخيل ٢ وليس مرادنا ﴿٢٠٢٦﴾ (قوله) وقال الحسن  
 وابراهيم اذا ضرب صيدا فبان منه بدأ ورجل لانا كل الذي بان وكل يائمه ﴿٢٠٢٧﴾ (قوله) في رواية الكشمي  
 وبأكل سائرهما أما ثريان بن الحسن فوصله ان ربيت شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب  
 صيدا فبان منه بدأ ورجل لانا كل الذي بان وكل يائمه ﴿٢٠٢٨﴾ (قوله) في رواية الكشمي  
 فقطعه فبوت من ساعته فاذا كان كذلك فلما كاه وقوله في الاصل سائر به معنى باقه وأما  
 أثر ابراهيم فروياه من روايته لانا كل الذي بان وكل يائمه ﴿٢٠٢٩﴾ (قوله) في رواية الكشمي  
 حدثنا أبو بكر بن عباس عن الاعشى عن ابراهيم عن علقمة قال اذا ضرب الرجل الصيد فبان  
 منه عضو ترك ماسق وأكل ما بقي قال ابن المنذر اختلفوا في هذه المسئلة فقال ابن عباس  
 وعطاء لا يأكل العضو منه وذلك الصيد وكله وقال عكرمة ان عدا احبا بعد سقوط العضو منه فلا  
 تأكل العضو وذلك الصيد وكله ان مات حين ضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال لا فرق أن  
 ينقطع قطعتين أو أقل اذا مات من تلك الضربة وعن الثوري في أبي حنيفة ان قطعه منه في كلا  
 جنبه وان قطع الثلث على الرأس فذلك كله وما يلبس الجوز كل الثلثين على الرأس ولا يأكل  
 الا أن يذكي

فلا تأكل «(باب صيد القوس)» وقال الحسن وابراهيم اذا ضرب صيدا فبان منه بدأ ورجل  
 لا تأكل الذي بان وكل سائرهما هكذا يابض بأصله ٢ في نسخة النخلة



تغ

٥٠٢/٤

وقال ابراهيم اذا ضربت  
عققه أو وسطه فكه وقال  
الاعش عن زيد استعصى  
على رجل من آل عبد الله  
جار فأمرهم أن يضربوه  
حيث يسردعو أو ماسقط  
منه أو كاهه حدثنا عبد الله  
ابن يزيد حدثنا حجة قال  
أخبرني ربيعة بن زيد المسمقي  
عن أبي أدرس عن أبي  
نعلبة الخنسي قال قلت  
يا بني الله أنا بأرض قوم أهل  
كتاب أننا كل في آيتهم

٥٤٧٨

ع

نظرة

٩١٨٧٥

الثلاث الذي يلي العجز (قوله وقال ابراهيم) هو النخعي (اذا ضربت عققه أو وسطه) هو شق  
المهمله واما الوسط بالسكون فهو المكان (قوله وقال الاعش عن زيد استعصى على رجل من  
آل عبد الله جار الخ) وصله ابن أبي شيبة عن عيسى بن نونس عن الاعش عن زيد بن وهب قال  
سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجل جار وحشئ فقطعه فقال دعوا ماسقط وذكروا ما بيني  
وكاهه فيستفاد منه نسبة زيد وانه ابن وهب التابعي الكبير وأن عبد الله هو ابن مسعود وأن  
الجار كان جارا وحشئ وأما الرجل الذي من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه وقد رد ابن التين في  
شرحه النظر هل هو جار وحشئ أو أهلي وشرع في حكاية الخلاف عن المالكية في الجار الأهلي  
ومطابقة هذه الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكاه لا يترك ذكاهه فأكرد ذكاهه فكل فإن  
مفهومه أن الصداقات بالصلمة من قبل أن يدرك ذكاهه لا يترك ذكاهه فأكرد ذكاهه فكل فإن  
أن السهم إذا أصاب الصيد بغير حرجه جازاً كله ولو لم يدخل مات بالبرخ أو من سقطه في الهواء  
أو من وقوعه على الأرض وأجمعوا على أنه لو وقع على جبل مثلاً فتروى منه فأت لا يترك وإن  
السهم إذا لم يتقدم قتاله لا يترك إلا إذا أدرك ذكاهه وقال ابن التين إذا قطع من الصيد ما لا  
يتوهم حيا به بعده فكله أنفعه تلك الضربة فقامت مقام الذكاه وهذا مشهور بهذا مالك  
وغیره (قوله) حدثنا عبد الله بن يزيد هو المقرئ وحجوة هو ابن شريح (قوله عن أبي نعلبة  
الخنسي) بضم الخاء وفتح النون الخنسين ثم نون نسبة إلى بني خنسين بطن من العرب من نعلبة  
بفتح الشين وسكون الميم وكسر اللام بعدها موحدة فإن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة  
(قوله) قلت يا بني الله أنا بأرض قوم أهل كتاب يعني بالشام وكان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا  
الشام وتصر وامنهم آل غسان وتوخر وجرز أو بطون من قضاعة منهم بنو خنسين آل أبي نعلبة  
واختلف في اسم أبي نعلبة فقيل جرثوم وهو قول الأكثر وقيل جرهم وقيل ناشب وقيل خزيم  
وهو كالاول لكن بغير اشباع وقيل جرثومة وهو كالاول لكن بزيادة هاء وقيل غرثوق وقيل ناشب  
وقيل لاشر وقيل لاش وقيل لاشن وقيل لاشومة واختلف في اسم أبيه فقيل عمرو وقيل ناشب  
وقيل ناسب بجملة وقيل بجملة وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاشن وقيل لاشن وقيل لاشن  
وقيل لاشم وقيل جلهم وقيل جبر وقيل جرهم وقيل جرثوم ويجمع من اسمه واسم أبيه  
بالتركيب أقوال كثيرة جدا وكان اسلامه قبل خيره وشهد سبعة الرضوان ووجه إلى قومه  
فأصابوا له أخ يقال له عمرو وأسلم أيضا (قوله في آيتهم) جمع آناه والأوأي جمع آية وقد وقع الجواب  
عنه فان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها فتمسكتم هذا الأمر من  
رأى أن استمال آية أهل الكتاب تتوقف على الفصل لكثرة استعمالهم النجاسة ومنهم من  
يدين بعلامتها قال ابن دقيق العيد وقد اختلف الفقهاء في ذلك ساع على تعارض الأصل والغالب  
واحتج من قال بادل عليه هذا الحديث بأن الظن المستفاد من الغالب راجع على الظن المستفاد  
من الأصل وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى يتحقق النجاسة بجوارحهم بأن أحدهما أن الأمر  
بالفصل محمول على الاستحباب احتياطاً لاجتماعه وبين ما دل على التمسك بالأصل والثاني أن المراد  
بجدث أبي نعلبة حال من يتحقق النجاسة فيه ويؤيده كرايموس لأن وأنهم نجسة لكونهم  
لا تحل ذبائحهم وقال النووي المراد بالآية في حديث أبي نعلبة آية من يطبخ فيها لحم الخنزير

و يشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود النخعي وأهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنية الخمر فقال فذكر الجواب وأما الفقهاء فمذهبهم مطبق في آنية الكفار التي ليست مستعملة في الخماسة فإنه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم وإن كان الأولى الغسل للفروج من الخلاف لا لبس الكراهة في ذلك ويحتمل أن يكون استعمالها بلا غسل مكروهاً وإنشاء على الجواب الأول وهو الظاهر من الحديث وأن استعمالها مع الغسل رخصة إذا وجد غيرها فإن لم يجد جاز بلا كراهة لأنها عن الأكل فيها مطلقاً وتعلق الأذن على عدم غيرها مع غلبتها وتعمد هذا بعض المالكية لقولهم إنه يتعين كسرها آية الخمر على كل حال بناء على أن الأظهر بالغسل واستدل بالتفصيل المذكور لأن الغسل لو كان مطهراً لهما لما كان للتفصيل معنى ونعقب بأنه لم ينحصر في كون العين تصرفاً بحيث لا تظهر أصلاً بل يحتمل أن يكون التفصيل للاخذ بالآلة الأولى فإن الآلة التي يطبخ فيها الخنزير يستقدر ولو غسل كما يكره الشرب في المحجمة ولو غسلت استقدر أو مثنى ابن حزم على طاهرته فقال لا يجوز استعمال آنية أهل الكتاب الأبرطين أحد هذين لا يجد غيرها والثاني غلبها وأجيب بما تقدم من أن أثره بالغسل عند فقد غيرها دل على طهارتها بالغسل والامر بإحتياطها عند وجود غيرها للمبالغة في التضرع بها كما في حديث سلمة الأتي بعد في الامر بكسر القدور التي طخت فيه الميتة فقال رجل أنفضها فقال أو ذاك فأمر بالكسر للمبالغة في التضرع بها ثم أذن في الغسل ترخفاً كما في ذلك يجهدها عنها والله أعلم **(قوله وارض صيداً صديقاً)** فقال في جوابه وما صيد بقوسك وذكر اسم الحديث فكل تحمله من أوجب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة وقد تقدمت مباحته في الحديث الذي قبله وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكل وقوله فكل وقع مفسراً في رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً يقال له أبو نعلبة قال يا رسول الله إن في كلابنا مأكلة الحديث وفيه واقفي في قوسى قال كل ما ردت شيت قوسك كما وعظمتي قال وان تغيب عنى قال وان تغيب عنك ما لم يصل أو تجلب فيه أثر غير سهمك وقوله تصل بصادمه لمه مكسورة ولا مقله أى شين وسألت مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في باب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة وفي الحديث عن الفوائد جمع المسائل وإيرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة بلفظ **أما ما في قوله ما** الخلف والبدقة) أما الخلف فمفسره في الباب وأما البدقة فمفسره في وقت تخذ من طين وتيس فيرى بها وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في باب صيد المفراض **(قوله حديث يوسف ابن راشد)** وهو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الرأزي زيل بغداد أنسبه البخاري إلى جده وفي طبقته يوسف بن موسى التميمي زيل الرى فطل البخاري كان يخشى أن يلبس به **(قوله والنظ ليزيد)** قلت قد أخرج أحد الحديث عن وكيع مقتصر على المتن دون القصة وأخرجه الأسلمي عن من رواية يحيى القطان وكيع كلاهما عن كههمس مقر ونا وقال إن السباق ليحيى والمحق واحد **(قوله أنه رأى رجلاً)** لم أنف على اسمه ووقع في رواية مسلم من رواية حماد بن معاذ عن كههمس رأى رجلاً من أصحابه وله من رواية سعيد بن جبير عن عبد الله بن مغفل أنه فرى لعبد الله بن مغفل **(قوله يخطف)** بخامسة وآخره **قوله أى يرى**

وارض صيداً صديقاً  
وبكى الذى ليس يعلم  
وبكى المعلم فما يصلح لى قال  
أما ما ذكر من أهل الكتاب  
فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا  
فيها وإن لم تجدوا فاعملوا  
وكلوا فيها وما صيدت  
بقوسك فذكر اسم الله  
فكل وما صيدت بكليل المعلم  
فذكر اسم الله فكل وما  
صيدت بكليل غير معلم  
فأذكر كذا كذا فكل  
**«(باب الخلف والبدقة)»**  
حديثي يوسف بن راشد  
حدثنا وكيع ويزيد بن هرون  
واللفظ ليزيد عن كههمس بن  
الحسن عن عبد الله بن يزيد  
عن عبد الله بن مغفل أنه  
رأى رجلاً يخطف فقال له  
لا تخطف فإن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

٥٤٧٩

م س

نظ

٩٦٥٩



ضاربة للجماعة الضارين أصحاب الكلاب المعتادة الضاربة على الصيد يقال ضار على  
 الصيد ضاروة أي تعود ذلك واسم غريمه وشر الكلب وأضراره صاحبه أي عودوه وأضراره  
 بالصيد والجمع ضوار والالتباس للفظ ماشية مثل لاديت ولا تلبت والاصل تسكوت  
 والرواية الثالثة فيها حذف تقديره أو كلبا ضاريا ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي  
 ذر إلا كلب ضاري بالاضافة وهو من اضافة الموصوف الى صفتهم أو لفظ ضاري صفة للرجل  
 الصائد أي الكلب رجل معتاد للصيد وثبت الياء في الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام  
 منه لغة وقد ورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المزارعة وفي بدء الخلق  
 وأورده فيها أيضا من حديث سفيان بن أبي زهير وتقدم شرح المتن مستوفى في كتاب المزارعة  
 وفيه انتبيه على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زهير في الحديث أو كلب زرع وفي لفظ حث  
 وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مقفل عند الترمذي ﴿قوله باب اذا  
 أكل الكلب﴾ ذكر فيه حديث عبد بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم  
 شرحه مستوفى في الباب الاول ﴿قوله وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية مكئين  
 الكواكب﴾ في رواية الكشي في الصواب وجهه ما في نسخة الصفاي وهو صفة تحذف تقديره  
 الكلاب الصواب أو الكواكب وقوله مكئين أي مؤذيين أو موعدين قبل وليس هو تعبيرا عن  
 الكلاب الحيوان المعروف وإنما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرس ثم هو راجع الى الاول  
 لانه أصل فيملاطس عليه من شدة الحرس ولأن الصيغ غالبا انما يكون بالكلا بفتح قن علم الصيد  
 من غيرها كان في معناها وقال أبو عبيدة في قوله مكئين أي أصحاب كلاب وقال الراغب  
 الكلاب والمكلب الذي يعلم الكلاب ﴿قوله اجترحوا كتبوا﴾ هو تفسيرا أي عبادة وليست  
 هذه الآية في هذا الموضع وإنما ذكرها استطراد البيان أن الاجترار يطلق على الاكتساب وأن  
 المراد بالمكئين المعلمين وهو أن كان أصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب شرطاً فيصيح  
 الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح ولفظ أي عبادة وما علمتم من الجوارح أي الصوائد  
 ويقال فلان جارحة أهله أي كلهم وفي رواية أخرى ومن يجترح أي يكتب وفي رواية  
 أخرى الذين اجترحوا السبائك كتبوا ﴿نتبه﴾ اعترض بعض الشراح على قوله  
 الكواكب والجوارح فانه قال في تفسيره في الجوارح ما تقدم ذكره فانه تناقض وليس كما  
 قال بل الذي هنا على الاصل في جمع المؤنث ﴿قوله وقال ابن عباس أن أكل الكلب فقد أفده  
 انما أسئل على نفسه والله يقول تعلمون من مما علمكم الله فاضرب وتعلم حتى تترك﴾ وصله سعد بن  
 منصور ويختصر من طريق عرو بن دينار عن ابن عباس قال إذا أكل الكلب فلا تأكل فأنما  
 أسئل على نفسه وأخرج أيضا من طريق سعد بن جبير عن ابن عباس قال إذا أرسلت كلبك المعلم  
 فسميت فأكل فلا تأكل وإذا أكل قبل أن يأتي صاحبه فامس بهما لعله قال الله عز وجل مكئين  
 تعلمون من مما علمكم الله وينبغي إذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك الخلق فعر في هذا المراد  
 بقوله حتى تترك أي تترك خلقه في الشر وتبرن على الصرعين تناول الصديق حتى ينجي صاحبه  
 ﴿قوله وكرهه ابن عمر﴾ وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمار عن ابن عباس قال إذا أكل الكلب من  
 صيده فإنه ليس يعلم وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه وكذا أخرج سعد بن

﴿باب اذا أكل الكلب  
 وقوله تعالى يسألونك ماذا  
 أحل لهم الآية﴾ مكئين  
 الكواكب اجترحوا  
 اكسبوا تعلمون من مما  
 علمكم الله فكلوا مما أمكن  
 عليكم الى قوله سريع  
 الحساب وقال ابن عباس ان  
 أكل الكلب فقد أفده  
 انما أسئل على نفسه والله  
 يقول تعلمون من مما علمكم  
 الله فاضرب وتعلم حتى تترك  
 وكرهه ابن عمر

تغ

٥٠٣/٤

منصور وعبدالرازق **(قوله)** وقال عطاء بن شرب الدولة ما بكل فكل) واصله اني شيعته من طريق ابن جريج عنه لفظ ان كل فلانا كل وان شرب فلا وتقدمت مباحث هذه المسئلة في الباب الاول **(قوله)** باب الصد اذا غاب عنه يومين أو ثلاثه أي عن الصاد **(قوله)** ثابت بن يزيد) هو أبو يزيد البصري الاحول وحكي الكل اذا زى أهقل فيه ثابت بن زيد قال والاول أصح **(قلت)** زيد كنيته لاسم أبيه وشيخه عادم هو ابن سليمان الاحول وقدراد الشعبي في حديث عن أبي قصة السهم **(قوله)** وان رست الصد فوجدته بعد يومين او يومين ليس به الاثر سهمك فكل) ومفهومة انه ان وجدته في أثره سهمه لا يأكل وهو نظيره ما تقدم في الكلبين التفصيل فيها اذا غاب الكلب الذي أرسله الصاد كلب آخر لكن التفصيل في مسئلة الكلب فيها اذا شارك الكلب في قتله كلب آخر وهذا الاثر الذي وجدته من غيرهم الرأي أعمن أن يكون أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الاسباب القاتلة فلا يخلأ كل مفع التردد وقيل ثابت بن زيد ممن رواه بسنده بن جريج عن علي بن حاتم عند الترمذي والنسائي والطحاوي لفظ اذا وجدت سهمك فمولى مجده أو تسرع وعلم أن سهمك قتله فكل منه قال الرافعي يؤخذ منه أنه لو حرقه ثم غاب ثم جافه وجد سهمه لا يجل وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر وقال النووي الحل أصح دللا وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه قال في قول ابن عباس كل ما أصبت ودع ما أعنت معنى ما أصبت ما قتله الكلب وأنت رماؤه وما أعنت ما غاب عنك قتله قال وهذا لا يجوز عند غيره لأن يكون جاعن الذي صلى الله عليه وسلم فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقوم بعد أمره ولا قياس قال البيهقي وقد ثبت الخبر يعني حديث الباب فينبغي أن يكون هو قول الشافعي **(قوله)** وان وقع في الماء فلا تأكل) يؤخذ بسبب منع أكله من الذي قتله لانه حينئذ يقع التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء فلو تحقق أن السهم أصابه فقات فلم يقع في الماء لا بعد أن قتله السهم فهذا يجل أكله قال النووي في شرح مسلم اذا وجد السهم في الماء فمضى فاحرقه بالانفاق أو اذ قد صرح به في حديث محمد بن ابيته الصاحب تلك الجراحة في الحركة المذكورة في حق ان انتهى اليها الموضع ثم لا يفتن تجر كانه ويؤيده قوله في رواية مسلم فان لا تدري ما قتله أو سهمك فكل من الله ما اذ علم أن سهمه هو الذي قتله ثم يكل **(قوله)** وقال عبد الاعلى) يعني ابن عبد الاعلى السامي بالجملة البصري وداود هو ابن أبي هند وعاصم هو الشعبي وهذا التعليق وصله أبو داود عن الحسن بن معاذ عن عبد الاعلى به **(قوله)** فيفق) شاه مشاهير فاف أي ينبع فقاره حتى يتمكن منه وعلى هذه الرواية اقتصار بن طحال وفي رواية الكشيبي فيفتي أي ينبع وكذلك والاصلي وفي رواية فقو واوى أوجه **(قوله)** الحسين والثلاثة) فهذا يدل على رواية عاصم بن سليمان بعد يومين او يومين ووقع في رواية سعد بن جبر فيصيب عنه الله واللهين ووقع عند مسلم في حديث أبي ثعلبة بسنده معاوية بن صالح اذا رمت سهمك فغاب عنك فاكرهه فكل ما لم يتن وفي لفظ في الذي يدرك الصد بعد ثلاث كاه ما لم يتن ونحوه عند أبي داود من طريق عمرو ابن شعيب عن أبي يعين جده كانه قدم التسبيح عليه فريما يجل الغاية أن يتن الصد فلو وجدته مثله بعد ثلاث ولم يتن حل وان وجهه بدونهما وقد ثبت فلا فلا ظاهر الحديث وأجاب النووي

۵۰۲/۳ فتح

وَقَالَ عِطَاءُ اِنْ شَرِبَ الدَّمُ وَلَمْ

ماكل فكل \* حداثا قتيبة

ابن سعد حدثنا محمد بن فضال

عَنْ يَمَانَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ

عدي بن حاتم قال سألت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قلت انا قوم نصيدهم هذه

الكلاب قال اذا أرسلت

کلاؤنک المعلمة و ذکر ت اسم

اللہ فکل مما أمسک علیک

وان قتلن الآن يأكل

الكلاب فاني أخاف أن يكون

انما امسكه على نفسه وان

خالطها كلاب من غيرها

فَلَا تَأْكُلْ \* (بَابُ الصَّيْدِ إِذَا

عَابَ عَنْهُ يَوْمَينِ اَوْ ثَلَاثَةٍ \*

جلد ما موی بن اسمعیل

حد ثنا ثابت بن یزید حد ثنا

عاصم عن السعبي عن

عدي بن حاتم رضى الله عنه

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم  
- لا إله إلا الله -

فَالْأَدَاةُ أَرْسَلَتْ مَبْدُ

وَسَمِعْتُ قَائِلًا - يَا وَكَيْلُ كَلِّ  
إِنَّ أَكَّاكَ فَلَا أَكَّاكَ قَائِلًا

أَمْ أَعْزِزُ نَفْسَهُ إِذَا خَالَطَ

کادالیز که این آقا معلوم

فَأَمَّا كَافُكُمُ الْفُقَرَاءُ فَلَا تَأْكُلُوا

فَإِنَّكَ لَا تَبْدِءُ. أَتَسَاقَتَانِ هَا أَنْ

وحيث ان الصلوة في حله بعد

وَمَا يُؤْمِنُ بِهِ إِلَّا أَثَرٌ

سَمَكَ فِكَا. وَاِنْ وَقَعَ فِي

الماء فلاتاً كما قال عبد

الاعلى عن داود عن عامر

ع: عدي أنه قال للزم، صل.

اللَّهُ عَلِيمٌ وَهَادِي

فمقتة، أثره المودين والثلاثة

ثم يحده مستأوفه سهمه قال

ماكل ان شاء

10

9A00 26231P0317/9A74 26231P0317

(باب إذا وجمع الصيد كلها آخر) \* حدثنا آدم حدثنا شاذان عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله أني أرسل كلبي وأمرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرسلت كلبك وصيحت فأخذته قتل فكل فلا تأكل فإنما أسكت على نفسه قات أني أرسل كلبي أجدهم كلها آخر لا أدري أيهما أخذ فقال لا تأكل فإنما سمعت على كلبك ولم تسمع عن غيره وسأله عن صيد المعراض فقال إذا أصبت بمجدف فكل وإذا أصبت بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل \* (باب ما جاف الصيد) \* حدثني محمد بن حبيب بن فضيل عن ابن عباس عن عامر بن عبد بن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنافوم تصيد هذه الكلاب فقال إذا أرسلت كلبك بالغلة وذكرت اسم الله فكل مما أسكنك على إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل فاني أخاف أن يكون اغنا أسكت على نفسه ما خالطها كلب من غيره هافلا تأكل \* حدثنا أبو عاصم عن جوفين بن شريح وحدثني أحمد (٥٢٨) بن أبي رجا حدثنا مسلم بن سليمان عن ابن المبارك عن جوفين بن شريح قال سمعت رجعا بن بردة يقول قال

بأن النبي عن آكله إذا أتت المنزلة وسأذكر في ذلك بحثنا في باب صيد الجدر واستدل به على أن الرأي لو أخطب الصدع على الرمي أن يجهده أنه يحل بالنسر وط المقدمة ولا يحتاج إلى استئصال عن سب غيبته عنه كأن منع الطلب أو عهده لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال فيفتي أثره فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال فاختصر بعض الرواة السؤال فلا يتم له بذلك الاستئصال واختلف في صفة الطلب فمن أتى حنفية أن أخر ساعة فلو طلب لم يحل وإن أتى بعد عقب الرمي فوجهه مستحل وعن الشافعية لا بد أن يتبعه وفي اشتراط العدو ويهاتن أظهرهما يكفي الشيء على عادته حتى لو أضرعه وجده حيًا حل وقال إمام الحرمين لا بد من الإسراع قليلا لتحقيق صورة الطلب وعند الحنفية نحو هذا الاختلاف ﴿ قوله ﴾ **باب** إذا وجد مع الصيد كلبا آخر ذكره حديث عدى بن حاتم من رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الأول ﴿ قوله ﴾ **باب** ما جافى الصيد قال ابن المنير مقصوده هذه الترجمة التسمية على أن الاشتغال بالصيدان هو عينه بمشروع ولن عرض له ذلك وعينه بغير مشأ وماله التصدير والاهو فهو محل الخلاف (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الأول وذكر فيه أربعة أحداث **باب** الأول حديث عدى بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم ما فيه **باب** الثاني حديث أبي نعلبة أخرجه عالم الأعين عاصم عن خبوة وابن الزاعم رواية ابن المبارك عن جوهرة وابن شريح وساقه على رواية ابن المبارك وسأني لفظ أبي عاصم حيث أورد بعد مثله أن أبواب وقد تقدم قبل خمسة أبواب من وجه آخر عايناه الثالث حديث أنس أنفعا أن يأتي شره في أواخر النابح حيث عقد للاربع ترجمة فمرومة معنى أنفعا أنثرنا وقوله هالغبابغين - بحجة وسلك فاذكر اسم الله

كل وما صدت بكلك الملم فاذا كرام الله تم كل وما صدت بكلك الذي ليس بعد  
 لعلم فاذا ركز ذكاه فكل \* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال  
 أتينا أربابنا بنى النضر انفسهم واعلها حتى لقوا اصبعت عليها حتى أخذتها جئت بها إلى أبي طلحة فبعث إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم ورأيكم أأخذها فقله \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن نافع مولى أبي  
 قتادة عن أبي قتادة أنه قال كن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان يعض طرف بك ثم تحلف مع أمهاتكم ثم يخرج  
 وهو غير محرم فرأي حمارا وحشا فاستوى على فرسه ثم سأل أمهاتكم أن يالوهن موطأ فوالوا أنفسهن ثم رجعوا فوالوا فأنه ثم شد  
 على الحمار فقله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم فلما دركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه  
 عن ذلك فقال اتعاهي طعمة أطمعكم وهاهنا \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة  
 مثله إلا أنه قال قال معكم من لمهني

باب التصديق على الجبال) حديث يحيى بن سليمان الحنفي قال حدثني ابن وهب (٥٢٩) أخبرنا عمران بن أبا النضر حده عن نافع

مولي أبي قتادة وأبي صالح مولي  
التوأمة سمعت أبا قتادة قال  
كنت مع النبي صلى الله عليه  
وسلم فيما بين مكة والمدينة  
وهم محرمون وأنا رجل حل  
على فرسي وكنت رفاعي  
الجبال فيينا أنا على ذلك إذ  
رأيت الناس منشوفين شيء  
فذهبت أنظر فإذا هو جبار  
وحش فقلت لهم ما هذا  
قالوا لا أدري قلت هو جبار  
وحشي فقالوا هو مارأيت  
وكت كت نبيت سوطي فقلت  
لهم ناولوني سوطي فقالوا  
لا تعبتك عليه فنزلت  
فأخذته ثم ضربت في أثره  
فلم يكن إلا إذا لحي عقربه  
فأبى إليهم فقلت لهم  
قوموا فاحملوا قالوا لا نعسه  
فحملته حتى جثتم به فأي  
بعضهم وأكل بعضهم  
فقلت أنا أنه سوقوف لكم  
التي صلى الله عليه وسلم  
فأدركته فخدمته الحديث  
فقال لي أبني معكم شيء منته  
قلت نعم فقال كلوا وهو طعم  
أطعمكموه الله \* باب  
قول الله تعالى أحل لكم  
صيد البحر وطعامه متاعا  
للكم وقال عمر صيده  
ما اصطيد وطعامه ماري به  
وقال أبو بكر الطائي حلال  
وقال ابن عباس طعامه  
مستته الاما فذرت منها  
والجزى لانا كاه اليهود ونحن نأكله

بعد الام أي تعبروا وزنه ومعناه وثبت بلفظ تعبروا في رواية الكشمي وقوله بوركها كذا  
للاكثر بالافراد للكشمي بوركها بالثنية والاربع حديث أبي قتادة في قصة الجار الوحشي  
وتقدم شرحه مستوفي في كتاب الحج (قوله ما) التصديق على الجبال) هو بالجم  
جمع جبل البحر أو ردفه حديث أبي قتادة في قصة الجار الوحشي لقوله فيه كنت رفاعي  
الجبال وهو تشديد القاف مهموز أي كثير الصعود عليها (قوله أخبرنا عمرو) هو ابن الخثر  
المصري وأبو النضر هو المدني واسمه سالم (قوله وأبي صالح) هو مولي التوأمة واسمه نهبان ليس له  
في البخاري الا هذا الحديث وقربه نافع مولي أبي قتادة وغذل الداودي فظن أن أبا صالح هذا هو  
ولده صالح مولي التوأمة فقال الله تغيب يا خرفن أخذعنه قديما مثل ابن أبي ذئب وعمر بن  
الخرث فهو صحيح وذكر أبو علي الجاني أن أبا جند كعب على حاشية نسخة مقابل وأبي صالح  
هذا خطأ يعني أن الصواب عن نافع وصالح قال وليس هو كاطن فان الحديث محفوظ لئنه  
لأنه صالح وقديس على ذلك عبد القتي بن سعيد الحافظ فانه سئل عن روى هذا الحديث فقال  
عن صالح مولي التوأمة فقال هذا خطأ انما هو عن نافع وأبي صالح وهو والد صالح وبات عنه غير  
هذا الحديث فذلك غلطه والتوأمة مضطرب في بعض النسخ بين التثنية حكاية بعض عن  
المحدثين قال والصواب يشق أوله قال ومنهم من يقل حركة الهمزة فينهجها الواو وحكي ابن التين  
التوأمة وزن الخطئة ليعمل هذه الهمزة أصل ما حكى عن المحدثين وقوله رفاعي على الجبال في رواية  
أبي صالح ونافع مولي أبي قتادة قال ابن التين بهذه الترجمة على جواز ارتكاب المشاغل  
لغيره لنفسه وأدائه إذا كان الفرض مباحا وإن التصديق على الجبال كره في السهل وإن اجراء  
الخل في الوعر جائز للعاجلة وليس هو من تعذيب الحيوان (قوله ما) قول الله  
تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم كذا التفسير واقتصر السابقون على أحل لكم صيد  
البحر (قوله وقال عمر) هو ابن الخطاب (صيده ما اصطيد وطعامه ماري به) وصله المصنف في  
التاريخ نوعين جسد من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال لما قدمت البحرين  
سألت أهلها عما قد في البحر فأمرتهم أن يأكلوه فأقدمت على عمر فذكر قصة قال فقال عمر قال  
الله عز وجل في كتابه أحل لكم صيد البحر وطعامه فصدمه صيد وطعامه ما قد في به (قوله وقال  
أبو بكر) هو الصديق (الطائي حلال) وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية  
عبد الملك بن أبي بثر عن عمر بن عبد العزيز عن ابن عباس قال أشهد على أبي بكر أنه قال السمكة الطافية  
حلال زاد الطحاوي لمن أراد أكله وأخرجه الدارقطني وكذا عبد بن جسد والطبري منها وفي  
بعضها أشهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي عن الماء اه والطائي يغيرهم من طفايطفو  
إذا علا المائول بسب والدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر أن الله ذبح لكم مافي  
البحر فكلوه كله فأنذركي (قوله وقال ابن عباس) طعامه مستته الاما فذرت منها) وصله الطبري  
من طريق أبي بكر بن حفص عن عمر بن عبد العزيز عن ابن عباس في قوله تعالى أحل لكم صيد البحر  
وطعامه قال طعامه مستته وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذكر صيد البحر  
لأننا كل منه طافيا في شدة الابلج وهو لين وبوه حديث ابن عباس الماضي قبله (قوله  
والجزى لانا كاه اليهود ونحن نأكله) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الكريم الجزري

أكل مأمسكه الكلب بالشروط المتقدمة ولولم يذبح لقوله أن أخذ الكلب ذكاة فلو قتل الصيد  
 بظفره أو نابيه حل وكذا ينقله على أحد القولين للشافعي وهو الرأج عندهم وكذا لو لم يقتله الكلب  
 لكن تركه به ردى ولم يبق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فإن حل له عموم قوله فإن أخذ  
 الكلب ذكاة وهذا في العلم ولو وجد حيا حياة مستقرة وأدرك ذكاه لم يحل إلا بالتذكية فلو لم  
 يذبحه مع الامكان حرم سواء كان عدم الذبح اختصارا أو اضطرارا لعدم حضور آلة الذبح فإن  
 كان الكلب غريم علم اشترط ادراك التذكية فلو أدركه لم يحل وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه  
 فيه كلب آخر في اصطفاؤه ومجمله ما إذا استرسل بنفسه وأرسله من ليس من أهل الذكاة فإن تحقق  
 أنه أرسله من هومن من أهل الذكاة حل ثم ينظر فإن أرسله ما عافه ولو لها ولاول ويؤخذ ذلك  
 من التعليل في قوله فأنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره فإنه يفهم منه أن المرسل يسمى على  
 الكلب لحل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ  
 منه أنه لو وجد حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل لأن الاعتقاد في الإباحة على التذكية لا على  
 امساك الكلب وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معتما وقد  
 عالج في الحديث بالخوف من أنه أنما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الرأج من قولي  
 الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحل واحتملوا بما روي حديث  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرايا يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إنى كلابكم  
 فأتيت في صيدها قال كل مما أسكن عليك قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه أخرجه أبو داود  
 ولأبأس بسنده وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقا منها للقاتلين بالتحريم حل حديث أبي  
 ثعلبة على ما ذكره وخلاه ثم عاذا كل منه ومنها الترجيح فرواية عدى في الصححين متفق على  
 صحته ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصححين مختلف في تضعيفها وإضافه عدى  
 صريحة مقر وبه بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامساك على نفسه متأبدة بأن الأصل في  
 المنسبة التحريم فإذا شكك في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن أيضا وهو قوله  
 تعالى فكلوا مما أسكن عليكم فإن مقتضاها أن الذي يسكن من غير إرسال لا يباح ويتقوى أيضا  
 بالناهي من حديث ابن عباس عند أحمد إذا أرسات الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فأنما أمسك  
 على نفسه وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فأنما أمسك على صاحبه وأخرجه الزاير من وجه  
 آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع نحوه بمعناه ولو كان مجرد الامساك كافيًا  
 لما احتج إلى زيادة عليكم ومنها للقاتلين بالإباحة حل حديث عدى على كراهة التزويج وحديث  
 أبي ثعلبة على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك أن عبدًا كان موسرًا فاختاره الجمل على  
 الأولى بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بعكسه ولا يفتي بضعف هذا القول مع التصريح بالتعليل  
 في الحديث بخوف الامساك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فيحصل على  
 الذي أدركه يستامن شدة العدو ومن الصدمة فأكل منه لأنه صار على صفة لا تتعلق بالارسل  
 ولا الامساك على صاحبه قال ويحتمل أن يكون معنى قوله فإن أكل فلا تأكل أي لا يؤخذ منه  
 غير مجرد الاكل دون ارسال الصائده وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يفتي بضعف  
 هذا بعده وقال ابن القصار مجرد ارسالنا الكلب امساك علينا لأن الكلب لا يسه له ولا يصح





طهارته وحله يتعدى الى غيره كاللحم حتى يصير الحرام الخس باضافته اليه طاهر احلالا وهذا  
 رأى من يجوز تحليل الخمر وهو قول أبي الدرداء ومجاعة وقال ابن الاثير في النهاية استعار الذبح  
 لاحلال فكأنه يقول كما أن الذبح يحل كل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الاشياء اذا  
 وضعت في الخمر قامت مقام الذبح فأحلها وقال الضحاوي يريد انما حلت بالحوت المطروح فيها  
 وطبخها بالشمس فكان ذلك كالذبح للحيوان وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها وذكر الحاكم  
 في النور انهم من من علوم الحديث من حديث ابن وهب عن نوس عن ابن شهاب عن أبي بكر  
 ابن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول اجنبوا الخمر فانها أم النجاسات قال ابن شهاب في  
 هذا الحديث أن لا خمر في الخمر وانما اذا أفسدت لا خير فيها حتى يكون الله هو الذي يفسدها  
 فيطبخ حينئذ الحلال قال ابن وهب ومعت مالكا يقول سمعت ابن شهاب يستل عن خبر جعلت  
 في قله وتعمل معها الملح وأخلط كثيرة ثم تجعل في الشمس حتى تعود مرة يقال ابن شهاب شدت  
 قصصه بنهي أن يجعل الخمر مرة يأخذ وهو خمر (قلت) وقصة من كالأول تابعين وأبو يحيى  
 وولده في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قد كره في العجالة لذلك وهذا يعارض أثر أبي الدرداء  
 المذكور ويفسر المراد به والنتان: توبين الأولى مكسورة بينهما متحانية ساكنة جمع تون وهو  
 الحوت والمراد بضم الميم وسكون الراء بعده متحانية وضبط في النهاية تعالاجها بتشديد الراء  
 نسبة الى المرو وهو الطم المشهور وجرم الشيخ يحيى الدين بالاول ونقل الجواليقي في لحن العامة  
 انهم يجركون الراء الاصل بسكونها ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جدش الخطب من  
 طريقتين: أحدهما راية ابن جبرئيل أخبرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابر اوقد تقدم بسنده  
 ومثله في المغازي وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر وتقدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث  
 الطريق الثانية راية سفيان عن عمرو بن دينار أيضا وفيه من الزيادة وكان فسار رجل فخر ثلاث  
 جزائر ثم ثلاث جزائر ثمهاه أبو عبيدة وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عباد كما تقدم ايضاحه في  
 المغازي وكذا اشتهر الجزر من اعرابي جهني كل جزر يوسق من عمر لوفيه اياه بالمدة فلما رأى  
 عمر ذلك وكن في ذلك الجيش سأل أبا عبيدة أن ينهي قيسا عن الخمر فزم عليه أبو عبيدة أن ينهي  
 عن ذلك فأذاعه وقد تقدمت الاشارة الى ذلك هناك أيضا والمراد بقوله جزائر جمع جزور وفيه  
 نظر فان جزائر جمع جزيرة والجزور وانما يجمع على جزر بضمه من فعله جمع الجمع والغرض من  
 ابراده هنا قصة الحوت فانه يستفاد منها اجواراً كل ميتة البحر تصر بحه في الحديث بقوله فأتاني  
 البحر حوتاً ميتاً لم ير مثله يقال له العنبر وتقدم في المغازي أن في بعض طرقه في الصحيح أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أكل منه وهذا أتم الدلالة والاختصاص كل العجالة منه وهم في حالة الجماعة  
 قد يقال انه تضرار ولا سيما وفيه قول أبي عبيدة منتهى قال لا بل نحن رسل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في سبيل الله وقد اضطررنا فكلوا وهذا راية أبي الزبير عن جابر عند مسلم  
 وقد تقدمت في صفه في المغازي من هذا الوجه لكن قال أبو عبيدة كلوا ولم يذكر بقية  
 وحاصل قول أبي عبيدة أنه ساءه ولا على عموم تحريم الميتة ثم ذكر تخصيص المنظر باباحة  
 أكلها اذا كان قفراً بلاعاد وهم بهذه الصفة لانهم في سبيل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من  
 آخر الحديث أن جهة كونها احلالاً ليست سبب الاضطرار بل كونها من صيد البحر في آخره

عندهما جميعا فلا قدسنا المذنب ذكرنا ذلك الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كل وارزقا أخرجه  
الله الله طعمه وتان كان معكم فأنابه بعضهم بعضا فكله فحين لهم أنه حلال مطلقا وبالغ في البيان  
بأن كاهمه لانه لم يكن مضطرا فيستفاد منه إباحة مسبة البحر سواء مات نفسه أو مات بالاصطباح  
وهو قول الجمهور وعن الحنفية يكره وفرقوا بين الملقطة فمات وبين مامات فيه من غير أفة  
وتسكووا بحديث أبي الزبير عن جابر ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه ومامات فيه فطفا فلا  
تأكلوه أخرجه أبو داود ومروعا عن ربيعة بن يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال  
رواه الثوري وأبو وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث مرفوعا وقد أسند من وجهه ضعيف  
عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا قال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس  
بمحفوظ وروى عن جابر خلافة ٨١ ويحيى بن سالم صدوق وصوفيه وبه الحفظ وقال الساق  
ليس بالثوري وقال يعقوب بن سفيان إذا حدث من كتابه خديشه حسن وإذا حدث حفظا يعرف  
وشكروا وقال أبو حازم لم يكن بالحافظ وقال ابن حبان في الثقات كان يخطئ وقد يربع على رفعه  
وأخرجه الدارقطني من رواه أبي أحمد الزبير عن الثوري مرفوعا لكن قال خاتمه وكيع  
وغيره وقد فقهوه عن الثوري وهو الصواب وروى عن أبي ذئب وإسماعيل بن أمية مرفوعا  
ولا يصح والصحيح موقوف إذا لم يصح إلا وهو موقوف قد عارضه قول أبي بكر وغيره والقياس يقتضي  
حله لأنه ملك لومات في البر لا كل بغير تذكية ولو نضب عنه الماء أو قلنته مأكلة أخرى فمات لا كل  
فذلك إذا لمات وهو في البحر ويستفاد من قوله أن كاهمه نصف شهر جواز كل اللحم ولو أثن  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكل منه بعد ذلك والجمع لا يبق غالبا لاثنين في هذه المدة لا سيما في  
الجماعة شدة الحر لكن يحتمل أن يكونوا ملحوقه قد دونه فله بدخلته وقد تقدم قرياقول الثوري  
إن النبي عن أكل اللحم إذا أثن للثري به إلا أن خفف منه الضرر فيجوز وهذا الجواب على مذهبه  
ولكن المالكية جملوه على التحريم مطلقا وهو الظاهر والله أعلم وبأن في الطائفي نظير ما قاله في  
الثنين إذا خشي منسه الضرر وفيه جواز كل حيوان البحر مطلقا لأنه لم يكن عند الصحابة نص  
يخص العنبر وقد أكلوا منه كذا قال بعضهم ويحدث فيه أنهم أو لا إنما أقدموا عليه  
بطريق الاضطرار ويحجب أنهم أقدموا عليه مطلقا من حيث كونه صيد البحر ثم توفوا من  
حيث كونه مسبة فدل على إباحة الاقدام على أكل ما صيد من البحر وبين لهم الشارع  
آخر أن مسبة أيضا حلال ولم يفرق بين طاف ولا غيره واحتج بعض المالكية بأنهم أقاموا  
بأن يكون منه ما مافلو كانوا أكلوا منه على أنه مسبة بطريق الاضطرار وما داموا عليه لان  
المضطر إذا أكل المسبة بأكمل منها يجب الحاجة ثم ينقل لطلب المباح غيرها وجمع بعض  
العلماء بين مختلف الاخبار في ذلك يجعل النبي على صكراهة التزبه وماعدا ذلك للجواز  
ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه وانما اختلف فيما كان على صورة  
حيوان البر كالأدهم والكب والنسر والسمك من الثعالب فمسند الحنفية وهو قول الشافعية يحرم  
مأكلا السمك واحتجوا عليه بهذا الحديث فإن الحوت المذكور لا يسمى سمكا وفيه نظر فإن الخبر  
ورد في الحوت نصا وعن الشافعية الحل مطلقا على الأصح المصوص وهو مذهب المالكية  
الاختر في رواية ويحتمل قوله تعالى أحل لكم سمك البحر وحديث هو الطهور وماؤه الحل

ميتته أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وعن الشافعية ما يؤكل نظيره في البرجلال وما لا فلا واستثنوا على الأصح ما يعيش في البحر والبر وهو نوعان \* النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع وكذلك استثناه أحمد للهي عن قتله ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وله شاهد من حديث ابن عمر عن عبد الله بن عباس وأخر عن عبد الله بن عمرو وأخرجه الطبراني في الأوسط وزاد فان نفقهها تسبيح وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان برى وبحرى فالبرى يقتل أكله والبحرى يضرم ومن المستثنى أيضا التماسيح لكونه يعدو سبابه وعند أحمد فيه رواية ومثله القرش في البحر الملح خلافا لما أفتى به الحب الطبري والشعبان والعقرب والسرطان والحفظة اللاسعات والضفائر اللاحون من السم وليس قبل أن أصله السرطان فان ثبت حرم \* النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيلكن بشرط التذكية كالبط وطير الماء والله أعلم \* (تنبيه) \* وقع في آخر صحيح مسلم في الحديث الطويل من طريق الوليد بن عبيدة بن الصامت أنهم دخلوا على جابر فرأوه يصلي في باب الحديث وفيه قصة الخلة في المسجد وفيه أنهم خرجوا في غزاة يطين بواط وفيه قصة الخوض وفيه قيام المأمومين خلف الإمام كل ذلك طول وفيه قال سمرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قوت كل رجل منقارة كل يوم فكان يصموا كما يختبئ بقسنا وتناول سمرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تستريحهم ما عند قضاء الحاجة وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا وفيه قاتلنا العكر فقال جابر نادوا لوضوء فذكر القصة بطولها في سبع المائتين بين أصابعه وفيه وسكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع فقال عسى الله أن يطعمكم فأتينا سيف الجرف فزجر الجرف فالتى دابة قاورينا على شقها النار فاطحننا واشتوينا أو كنا نوثبنا وذكر أنه دخل هو وجاعة في عيها رد كرقصة الذي دخل تحت ضلعها ما رباطا طين رأسه وهو أعظم رجل في الركب على أعظم جل وظاهر سياق هذه القصة يقتضي مغايرة القصة المذكورة في هذا الباب وهي من رواية جابر أيضا حتى قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين هذه واقعة أخرى غير ذلك فان هذه كانت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكره ليس ينص في ذلك لاحتمال أن تكون الفاء في قول جابر قاتلنا سيف الجرف هي الفصيحة وهي معقبة مخدوف قد دره فارسانا النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي عبيدة قاتلنا سيف الجرف فتجد القصصان وهذا راجع عندى والأصل عدم التعدد ومما شبه عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة نبت أبي عبيدة كانت في رجب سنة عثمان وهو عندى خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا في رجب سنة عثمان وقربش في سنة عثمان فكانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حذنة وقد نبت على ذلك في المغازي وجوزت أن يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست أو قبلها ثم ظهر لي الآن تقوية ذلك بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثامنة من الهجرة قبل ربيعة يدرو كان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مائتين من أصحابه يعترض عبر القرش فيها أمية بن خلف فايقوا بواط وهي يضم الموحدة جبال لهيئة عمالي الشام بينها وبين المدينة أربعة ردها بلق أحدا فرجع فكانه أفردا بعبدة فحين معه يصدون العير المذكورة ويؤيد

تقدم أمر هاماد كرفهم من القلة والجهد والواقع انهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع بفتح خبر  
وغيره واوا الجهد المذكور في القصة بنسب اسد الامم فخرج ما ذكره والله أعلم ﴿قوله﴾  
**باب** أكل الجراد بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والاني  
سواء كالجملية ويقال انه مشتق من الجرد لانه لا ينزل على شئ الا جرده وخلفه الجراد عجيبه فيها  
عشرة من الجوارات ذكر بعضها ابن الزهر زوري في قوله

لها خذا بكسر وساقانامة \* وقاد مناسم وجو ضيغم  
حبنا أفاي الرمل بظنا وأنعمت \* عليها جباد الخيل بالأس والقم

قبل وفاته عن القليل وعن الثور وقرن الابل وذنب الحية وهو صفان طيار وروثا ويبيض في  
الصخر فيتركه حتى يسبس ويستقر فلا يمر بزرع الا ابتاحه وقيل واختلف في أصله وقيل انه  
ثمرة حوت فلذلك كان أكله بغير ذكوة ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس  
رفعه ان الجراد ثمة حوت من الجعر ومن حديث أبي هريرة عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في آفة أوعرة قال سئل لمارجل من جراد فمنا ضرب شعالنا وأسواطنا فقال كاره فانه من  
صيد البصر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وسنده ضعيف ولو صح لكان فيه حتمان قال  
لأجرافه اذ قاله الحرم وجهور العلماء على خلافه قال ابن المنذر قل لأجرافه غير أبي سعيد  
الخدري وعروة بن الزبير واختلف عن كعب الاحبار واذا نبت فيه الجراد على أنه يرى وقد  
أجمع العلماء على جوار أكله بغير ذكوة إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيته واختلفوا  
في صفته فقبل بقطع رأسه وقيل ان وقع في قدراً ونار حبل وقال ابن وهب أخذته كانه ووافق  
مطرف منهم الجهرور في أنه لا يقتل الا في ذكوة حديث ابن عمر أكلت لنا مستان ودمان السمك  
والجراد والكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعاً وقال ابن الموقوف أصم ورج  
البيهي أيضاً الموقوف لأنه قال انه حكم الرفع ﴿قوله﴾ عن أبي يعفور بفتح التمانية وسكون  
المهمله وضم الناء هو العبدى واسمه وقدان وقيل واقدو قال مسلم اسمه واقدوله وقدان وهو  
الاكبر وابو يعفور الاصفه واسمه عبد الرحمن بن عبيدو كلاهما ثقة من أهل الكوفة وليس الاكبر  
في البخاري سوى هذا الحديث وآخره تقدم في انصاره في أبواب الركوع من صفة الصلاة وقد  
ذكرت كلام النووي فيه وجرمه بأنه الاصفه وان الصواب أنه الاكبر وبذلك جزم الكللابي  
وغيره والنووي تبع في ذلك ابن العربي وغيره والذي يرجح كلام الكللابي جزم الترمذي بعد  
تخريج ابن راوي حديث الجراد هو الذي اسمه واقدو وقال وقدان وهذا هو الاكبر ويؤيده  
أيضاً ابن أبي حاتم جزم في ترجمة الاصفه بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى ﴿قوله﴾ سبع  
غزوات أوستا كذا لاكثر ولاشكال فيه ووقع في رواية النسفي أوست يغير تنوين ووقع في  
توضيح ابن مالك سبع غزوات وعني وتكلم عليه فقال الاجودان يقال سبع غزوات وبعثنا  
التنوين لان لفظ ثمان وان كان كلفظ جوار في أن ثالث حرفه ألف بعد هاء حرف ثانيه ساء  
فهو يختلف في أن جوار يجمع وبعثنا ليس بجمع واللفظ هم في الرفع والجرس سواء ولكن تنوين  
ثمان تنوين صرف وتنوين جوار تنوين عوض وانما يفتقران بالنصب واستمر سكام على ذلك  
ثم قال وفي ذكره بلا تنوين لأنه أوجه أوجه ألك يكون حذف المضاف اليه وأبي المضاف

﴿باب أكل الجراد﴾  
حدثنا أبو الوليد حدثنا  
شعبة عن أبي يعفور قال  
سعت ابن أبي أوفى رضى  
الله عنهما قال غزوات مع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
سبع غزوات أوستا

٥٤٩٥

٢٥٤٣

نحلة

٥١٨٢

على ما كان عليه قبل الحذف ومثله قول الشاعر \* خمس ذود أو ست عوّضت منها \* البيت  
 الوجه الثاني أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة وذكر وجه آخر يختص بالثمان  
 ولم أرفق شي من طرق الحديث لا في البخاري ولا في غيره بالفظ غان فنادى كلف وقع هذا وهذا  
 الشك في عدل الغزوات من شعبة وقد أخرجه مسلم من رواية شعبة بالشك أيضاً والنسائي من  
 روايته بنظ الست من غير شك والترمذي من طريق غنشد عن شعبة فقال غزوات ولم يذكر  
 عدداً (قوله) وكأننا كل معه الجراد) يحتفل أن يريد بالعبارة الجراد فزودون ما تبعه من أكل الجراد  
 ويحتفل أن يريد معاً كله ويدل على الثاني أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطب وبأكل معنا  
 وهذا أن يصح رد على الصيرى من الشافعية في زعمه أنه صلى الله عليه وسلم عافه كما عاف الضب ثم  
 وقت على مستند الصيرى وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان سئل صلى الله عليه وسلم  
 عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه والصواب مرسل ولأن عدى في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع  
 عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال  
 مثل ذلك وغدا ليس ثابلاً قال ثابلاً قال فيه النسائي ليس بثقة ونقل الثوري الإجماع على حل  
 أكل الجراد لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد الأندلس فقال في  
 جراد الأندلس لا يؤكل لأنه ضرر شخص وهذا أن ثبت أنه يضراً كله بأن يكون فيه سمية يتخذه  
 دون غيره من جراد البلاد فعين استثنائه والله أعلم (قوله) وقال سفيان) هو الثوري وقد وصله  
 الدارقي عن محمد بن يوسف وهو الثوري عن سفيان وهو الثوري ولفظه غزوات نافع النبي صلى الله  
 عليه وسلم سبع غزوات أكل الجراد وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأما  
 سفيان بن عيينة روى هذا الحديث أيضاً عن أبي يعفور ولكن قال ست غزوات (قلت) وكذا  
 أخرجه محمد بن حنبل عن ابن عينة جازماً بالثمان وقال الترمذي كذا قال ابن عينة ست  
 وقال غيره سبع (قلت) ودلت رواية شعبة على أن شعبة كان يشك في حمل على أنه جرم مرة  
 بالسبع ثم لما طرأ عليه الشك صار يجرم بالثمان لأنه التمسق ويؤيد هذا الحل أن ما عسفان بن  
 عيينة عنه متأخرون الثوري ومن ذكره مع ولكنه وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ  
 البخاري فيه سبعاً أو ستاً بشك شعبة (قوله) وأبو عوانة) وصله مسلم عن أبي كامل عنه ولفظه مثل  
 الثوري وذكره البرازين رواية يحيى بن جناد عن أبي عوانة فقال مرة عن أبي يعفور ومرة  
 عن الشيداني وأشار إلى ترجيح كونه عن أبي يعفور وهو كذلك كما تقدم صريحاً عند أبي داود  
 (قوله) وأبو عوانة) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه ولفظه سبع غزوات فكأن كل  
 معه الجراد (قوله) ما آتية بنحو) قال ابن التين كذا ترجم وأبي يحدث أبي  
 ثعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فله يرى أنهم أهل كتاب وقال ابن المنير ترجم للجحوس والأحاديث  
 في أهل الكتاب لأنه في على أن المحذور ومنه ما واحده وعدم تقيهم التباسات وقال الكرماني  
 وأحكمه على أحدهما بالقاسم على الآخر أو باعتبار أن الجحوس يزعمون أنهم أهل كتاب (قلت)  
 وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث منه وصلى على الجحوس ففند الترمذي  
 من طريق أخرى عن أبي ثعلبة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور الجحوس فقال لا تقرها  
 غسلها وأطعموها وفي لفظ من وجه آخر عن أبي ثعلبة قلت أنا منهم هذا اليوم ودنا نصارى

تغ

٥١١/٤

كأننا كل معه الجراد قال  
 سفيان وأبو عوانة وأبو إسرائيل  
 عن أبي يعفور عن ابن أبي  
 أوفى سبع غزوات (باب  
 آتية بنحو)



اسم الله عليه وأخرج أبو داود والطبري أنهما من وجه آخر عن ابن عباس قال جاءت اليه والي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نأكل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله فقلت كلاوا  
مما يذكركم اسم الله عليه إلى آخر الآية وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة  
عن ابن عباس نحوه وسألني قوله لمشركون أن أعطوهم فيلتم يتكلم عنه ومن طريق  
معه عن قتادة في هذه الآية أن الشياطين يوحون إلى أوليائهم فيجادلوكم قال جادلهم  
المشركون في الذبيحة فذبحوه ومن طريق أسباط عن السدي نحوه ومن طريق ابن جريج  
قلت لعضاء ما قوله فكلوا مما ذكر اسم الله عليه قال بأمرهم بذكر اسمه على الطعام والشراب  
والذبح قلت فما قوله ولا تأكلوا مما يذكركم اسم الله عليه قال ينهي عن ذبائح كانت في الجاهلية  
على الأوثان قال الطبري من قال إن ما ذبحه المسلم ففسد أن يذكركم اسم الله عليه لا يحل فيه وقول  
بعيد من الصواب لشدة ذنوبه ووجه ما عليه الجماعة قال وأما قوله وأنه لفسق فإنه يعني أن  
أكل كل ما يذكركم اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق ولم يحل للطبري عن أحد خلاف  
ذلك وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله وأنه لفسق منسوقاً على ما قبله لأن الجمله الأولى  
طائفة وهذه خبرية وهذا غير ساغور وهذا القول بأن سببه هو من تبعه من الحققة فيميزون  
ذلك ولهم شواهد كثيرة وادعى المانع أن الجمله مستأنفة عنهم من قال الجمله جالية لأن تأكلوه  
والجمل لفسق أي لأن تأكلوه في حال كونه ففسقاً والمراد بالفسق قديم في قوله تعالى في الآية  
الآخرى وفسقاً أهل لغير الله به فراجع الزجر إلى النهي عن أكل ما ذبح لغير الله فليست  
الآية بصريحة في فسق من أكل ما ذبح لغير الله اهـ ولعل هذا القدر هو الذي حذرت منه  
الآية وقد نوزع المذكور فيما قبل عليه الآية ومنع ما أدام من كون الآية بمنجلة والآخرى  
مدينة لأن شرطها ليست هنا (قوله عن سعيد بن مسروق) هو الثوري والدسوقيان ومدايرها  
الحديث في الصحيحين عليه (قوله عن عباية) يفتح الملهمة وتخفف الموحدة وبعد ألف تخفائية  
(قوله عن جده رافع بن خديج) كذا قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سألني في آخر  
كتاب الصيد والذباح وقال أبو الاحوص عن سعيد بن عباية عن أبيه عن جده وليس لرافعة  
ابن رافع ذكر في كتب الأقدمين من صف في الرجال وانما ذكرها ولده عباية بن رفاعته ثم ذكر ابن  
حبان في ثقات التابعين وقال اليكبي أنا خديج وتابع أبا الاحوص على زيادته في الاستناد  
حسان بن إبراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه وهكذا رواه  
ليث بن أبي سليم عن أبي سالم عن عباية عن أبيه عن جده قاله الدارقطني في العمل قال وكذا قال  
مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه وتعب بأن الطبراني أخرجه من طريق مبارك فله يقل في  
الاستناد عن أبيه قاله اختلف على المبارك فيه فان الدارقطني لا يكلم في هذا النجرا فاف  
ورواية ليث بن أبي سليم عن عبد الطبراني وقد غلب الدارقطني ذكر طريق حسان بن إبراهيم قال  
الجاني روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الاحوص فقال عن سعيد بن مسروق عن  
عباية بن رافع عن أبيه عن جده هكذا اعتدأ أكثر الرواة وسقط قوله عن أبيه في رواية أبي علي بن  
السكن عن الثوري وحده وأظنه من إصلاح ابن السكن فان ابن أبي شيبة أخرجه عن أبي  
الاحوص بأبناة قوله عن أبيه ثم قال أبو بكر لم يقل أحد في هذا السند عن أبيه غير أبي

حدثنا موسى بن اسمعيل  
حدثنا أبو عوانة عن سعيد  
ابن مسروق عن عباية بن  
رافعة بن رافع عن جده رافع  
ابن خديج قال

٥٤٩٨

ع

تحفة

٢٥٦١



الاحوص اه وقد قدمت في باب التسمية على الذبيحة ذكر من تابع ابا الاحوص على ذلك ثم  
 نقل الحياتي عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر أنه قال خرج البخاري هذا الحديث عن مسدد  
 عن أبي الاحوص على الصواب يعني باسقاط عن أبيه قال وهو أصل بعمل به من بعد البخاري  
 اذا وقع في الحديث خطأ لا يقول عليه قال وانما يحسن هذا في النقص دون الزيادة فحذف الخطأ  
 قال الحياتي وانما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن نظائمه أنه من عمل البخاري  
 وليس كذلك لما بينا أن الاكثر روى عن البخاري بآثار قوله عن أبيه (قوله) كأمع النبي صلى الله  
 عليه وسلم بنى الخليفة زاد سفان الثوري عن أبيه من تهامة تقدمت في الشركة وذو الخليفة  
 هذا مكان غير ميقنات المدسقة لان الميقنات في طريق الزاهب من المدسقة ومن الشام الى مكة  
 وهذا الطريق من ذات عرق بين الطائف ومكة كذا جزم به أبو بكر الخازمي ياقوت ووقع  
 للقاسي أنهم الميقنات المشهور وكذا ذكر النووي قالوا وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف  
 سنة ثمان وتهامة اسم لكل ما تزل من بلاد الحجاز سميت بذلك من التهم بفتح المثناة والها هو  
 شدة الحر وركوب الدمار وبقي تغير الهواء (ناه) فأصاب الناس جوع) كان الحياتي قال هذا  
 محمد العذريهم في ذنبهم الابن والعن التي أصابوا (قوله) فأصبنا ابلا وغنما في رواية أبي  
 الاحوص وتقدم سرعان الناس فأصابوا من المغنم ووقع في رواية الثوري الائمة بعد  
 أبواب فأصبنا بابل وغنم (قوله) وكان النبي صلى الله عليه وسلم في آخر يات الناس) أخبار  
 جمع أخرى وفي رواية أبي الاحوص في آخر الناس وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك صونا  
 لا عسكروا وحفظ الامة لوقتهم لخشي أن ينقطع الضعفاء منهم دونه وكان حرصهم على مراعاته  
 شديد فافترسهم سبعة في مقام الساقية صون الضعفاء لوجودهم متأخر معه قصدان الاقواء  
 (قوله) فجعلوا فاصبوا القذور) يعني من الجوع الذي كان بهم فاستجملوا فذبحوا الذي غنموه  
 ووضعه في القذور ووقع في رواية داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق فأنطلق الناس من  
 سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قذورهم قبل أن ينقسم وقد تقدم في الشركة من رواية علي بن  
 الحكيem عن أبي عوف فجعلوا فذبحوا ونصبوا القذور وفي رواية الثوري فأغلقوا القذور وأرى  
 أوقفوا النار تحتها حتى غلت وفي رواية زائدة عن عمر بن سعيد عن أبي نعم في المستقر على مسلم  
 وساق مسلم أسندها فجعل أولهم فذبحوا ونصبوا القذور (قوله) فدفع النبي صلى الله عليه وسلم  
 إليهم) دفع ضم أوله على البناء للمجهول والمعنى أنه وصل إليهم ووقع في رواية زائدة عن سعيد  
 ابن مسروق فأنهى إليهم أخرجه الطبراني (قوله) فأمر بالقذور فأكثفت) يضم الهمزة وسكون  
 الكاف أي قلت وأفرغ ما فيها وقد اختلف في هذا المكان في شيئين أحدهما جاب الاراقة  
 والثاني هل أكل من مال الغنمة المشتركة الا بعد التسعة وأن يحمل جواز ذلك قبل التسعة انما هو  
 لا يجوز فيه الاكل من مال الغنمة المشتركة الا بعد التسعة وأن يحمل جواز ذلك قبل التسعة انما هو  
 مناموا في دار الحرب قال ويحتمل أن سب ذلك كونهم انتهوا به وأخذوها باعتباره على  
 قدر الحاجة قال وقد وقع في حديث آخر ما يدل ذلك بشرا الى ما أخرجه أبو داود من طريق  
 عاصم بن كليب عن أبيه وله صحبة عن رجل من الانصار قال أصاب الناس مجاعة شديدة وجهد  
 فأصابوا غنما فأنتموها فان قدروا نقلت بها الذب رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس فأكنا

كأمع النبي صلى الله عليه  
 وسلم بنى الخليفة فأنصاب  
 الناس جوع فأصبنا ابلا  
 وغنما وكان النبي صلى الله  
 عليه وسلم في آخر يات الناس  
 فجعلوا فاصبوا القذور  
 فدفع النبي صلى الله عليه  
 وسلم إليهم فأمر بالقذور  
 فأكثفت

قدورنا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال ان التوبة ليست بأجل من الميتة اه وهذا يدل على أنه عاملهم من أجل استبجالهم بنقض قصدهم كما عومل القاتل بمنع الميراث واما الثاني فقال النورى الماء ورهبه من اراقة القدر وراغها واثلاف المرق عقوبة لهم واما اللحم فلم يتفوه بل يحصل على أنه جمع ورذالى المغنم ولا يظن أنه امر بالثلافه مع أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعه المال وهذا من مال الغنائم وأيضاً فالجناية تطحنه لم تقع من جميع مستحقى الغنمة فان منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للغنم فان قيل لم يتقل أنهم جملوا اللحم الى المغنم قلنا لم يتقل أنهم حرقوه أو أثلّفوه فيجب تأويله على وفق القواعد اه ويرد عليه حديث أبى داود فانه جيد لا سند وترك تسمية الجحاشى لا يضر ورجال الاسناد على شرط مسلم لم يوافقوا لا يابن من تقريب اللحم اثلافه لا مكان تداركه الغسل لان السباق يشعر بأنه أراد المبالغة فى الزجر عن ذلك الفعل فلو كان يصعدان ينتفع به بعد ذلك لم يكن فيه كبر زجر لان الذى يخص الواحد منهم تزيير فكان افساده عليهم مع تلقى قلوبهم بها او حاجتهم اليها وشهوتهم لها بالبلغ فى الزجر وأبعد المذهب فقال انما عاقبهم لانهم استعملوا وتركوه فى آخر القوم متعرضا لمن يقصد منهم عدو ونحوه . وتعب بأنه صلى الله عليه وسلم كان يختار ذلك كما تقدم تقريره ولا معنى للعمل على الظن مع ورود النص بالسبب وقال الاسماعلى أمره صلى الله عليه وسلم بها كفاء القدر ويجوز أن يكون من أجل أن ذبح من لا على الشئ كله لا يكون مذكياً ويجوز أن يكون من أجل أنهم تعجلوا الى الاختصاص بالشئ دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويجوز منه الجنس فعاقبهم بالمنع من تناول ما سبقوا به زجر الهم عن معاودة مثله ثم رجع الثانى وزيف الاول بأنه لو كان كذلك لم يحل أكل البعير التاذل الذى رماه أحدهم بسهم اذ لم يأن لهم الكل فى رسمه مع أن رسمه كآله كائنص عليه فى نفس حديث الباب اه ملخصاً وقد جئنا البخارى الى المعنى الاول وترجم عليه كما سأتى فى آخر ابواب الاضاحى ويمكن الجواب عاياً إليه الاسماعلى من قصة البعير بأن يكون الرأى من حضرة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة فأقره وقد سكتهم على رضاهم بخلاف ما ذهبه أولئك قبل أن يأتى النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه فافترقا والله أعلم (قوله ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بغير) فى رواية وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم اذ كان فلفل الابل كانت قليلة أو بنفسه والغنم كانت كثيرة وأهز يله بصحت كانت قيمة البعير عشرياً ولا يخالف ذلك القاعدة فى الاضاحى من أن البعير يجزى عن سبع شياه لان ذلك هو الغالب فى قيمة الشاة والبعير المتسدين وأما هذه القصة فكانت واقعة عين فيحتمل أن يكون التعديل لما ذكر من تقاسم الابل دون الغنم وحديث جابر عنده مسلم صريح فى الحكم حيث قال فيه أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشترك فى الابل والبقر كل سبعية متنا فى بدنة والبدنة تطلق على الناقة والبقرة وأما حديث ابن عباس كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فى سفر ففطر الاضحية فاشتر كفى البقرة تسعة وفى البدنة عشرة فحسبته الترمذى وصححه ابن حبان وعنده حديثان فى بن خديج هذا . والذى يصر فى هذا الأصل أن البعير بسبعة ما لم يرض عارض من تقاسم وهو ما يقتضيه الحكم بحسب ذلك وبهذا تجتمع الاخبار الواردة فى ذلك ثم الذى يظهر من القصة المذكورة أنهم أوقفوا فيما عدا ما طبخ وأربق من الابل والغنم التى كانوا

ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بغير

يباض بالاصل

غثوها ويحتمل ان كانت الواقعة تعددت أن تكون القصة التي ذكرها ابن عباس أثبت فيها  
 الهم لكونه كان قطع اللطيف والقصة التي في حديث رافع طجت النساء حاملا فلما ريق  
 مر فيها ضمت الى المنعم لتقسم ثم يقطعها من وقت في سهمه ولعل هذا هو النكتة في تخطيط  
 قيمة الشاة من العادة والله أعلم **(قوله فنتع)** يقع النون وتشديد الدال أي هربنا فإنا **(قوله منها)**  
 أي من الأبل المقسومة **(قوله وكان في اليوم خيل يسيرة)** فيه تمهيد لعذرهم في كون البعير الذي  
 نذأ عنهم ولم يقدروا على محصله فكانه يقول لو كان فيهم خيول كثيرة لأمكنهم أن يحيطوا به  
 فيأخذوه ووقع في رواية أي الاحوص ولم يكن معهم خيل أي كثيرة وأشددة الجري فيكون  
 التي لصقة في الخيل لا لاصل الخيل جمعا بين الروايتين **(قوله فطلبوه فأعاههم)** أي أنعمهم ولم  
 يقدروا على تحصيله **(قوله فأهوى المرحل)** أي قصد نحوه ورماه ولم أقف على اسم هذا الأثر ولم  
**(قوله فخبه الله)** أي أصابه السهم فوقع **(قوله ان لهذا البهائم)** في رواية الثوري وشعبة  
 المذكورين بعد ان لكونه نكرة **(قوله أو أوبد)** جمع أوبد بالمد وكسر الموحدة أي غرسة يقال جاء  
 فلان بأوبد أي بكحة وفعله منفردة يقال أوبدت بفتح الموحدة تأبضعه أو يجوز الكسر أوبدا  
 ويقال تأبأت أي توحشت والمراد أن لها توحشا **(قوله فأتى عليكم منها فاصعقوا به هكذا)** في  
 رواية الثوري فأتى عليكم منها وفي رواية أي الاحوص فأتى عليكم منها هذا فافعلوا مثل هذا زاد عن  
 ابن عسدين سرور عن أبيه فاصعقوا به ذلك وكأوه أخرجه الطبراني وفيه جوارأ كل ما روي  
 بالسهم فخرج في أي موضع كان من جسده بشرط أن يكون وحشيا أو متوحشا وسأى في البحث  
 فيه بعد ثمانية أبواب **(قوله وقال جدي)** زاد عبد الرزاق عن الثوري في روايته ما رسول الله  
 وهذا صورته مرسل فان عماية بن رفاع لم يدرك زمان القول ونظائر روايات أن عماية نقل  
 ذلك عن جده في رواية شعبة عن جده أنه قال يا رسول الله وفي رواية عمر بن عبد الله أيضا  
 قال قلت يا رسول الله وفي رواية أي الاحوص قلت يا رسول الله **(قوله انا ترجوا أو تخاف)**  
 هروثن من الراوي وفي التعبير بالجاه إشارة الى حرصهم على لقاء العدو ولما يرجونه من فضل  
 الشهادة أو الغنمة وبالوقوف إشارة الى أنهم لا يحبون أن يهجم عليهم العدو ويقتله ووقع في  
 رواية أي الاحوص انا تلقى العدو وغدا بالجزء ولعل عرف ذلك بخبر من صدقه أو بالرائي وفي  
 رواية يزيد بن هرون عن الثوري عند أي نعيم في المستخرج على سلم انا تلقى العدو وغدا وانا  
 ترجوا كذا يخفف متعلق بالجاه ولعل مراده الغنمة **(قوله ولست معنمدي)** انضم أوله تخفف  
 مقصور وجع مديب **ككون الدال** بعدها تحتانية وحى السكن سميت بذلك لانها تقطع مدي  
 الحيوان أي عمره والرايط بين قوله تلقى العدو ولست معنمدي يحتمل أن يكون مراده أنهم  
 اذا قوا العدو صاروا بصدد أن يغفروا منهم ما يذبجونه ويحتمل أن يكون مراده أنهم يجتاجون  
 الى ذبح ما ياكلونه ليتقوا به على العدو اذا اقواه ويؤيده ما تقدم من قصة الغنم والأبل بينهم  
 فكان معهم ما يذبجونه وكرهوا أن يذبحوا بسببهم فلهذا يضرب ذلك بجذاه والحاجة ماسة له  
 فسأل عن الذي يجزئ في الذبح غير السكن والسيف وهذا وجه الحصر في المدينة والقصب  
 ونحوه مع إمكان ما في معنى المدينة وهو السيف وقد وقع في حديث غير هذا انكم لا قوا العدو

فندمتها بعير وكان في الثوم  
 خيل يسيرة فطلبوه  
 فأعاههم فأهوى المرحل  
 بسهم فخبه الله فقال انني  
 صلى الله عليه وسلم ان لهذه  
 البهائم أو أوبد أو أوبد  
 فأتى عليكم منها فاصعقوا به  
 هكذا قال وقال جدي انا  
 لترجوا أو تخاف أن تلقى  
 العدو وغدا أو لست معنمدي

غدا النظر أقوى لكم فندبهم إلى النظر ليقولوا (قوله أفنذبح بالقصب) يأتي البحث فيه بعد  
بابين (قوله ما أنهر الدم) أي أسأله وصبه بكثرة شبه مجرى الماء في النهر قال بعض هذا هو  
المشهور في الروايات بالراء وذكره أفنذرحا لشي بالرائ وقال النهر بمعنى الرفع وهو غريب  
وماء وصوله في وضع رفع لا بشدا وخبرها فكانوا لا تقدر ما أنهر الدم فهو لال فيكوا  
ويجوز أن تكون شرطية ووقع في رواية أي أصح عن النووي كل ما أنهر الدم ذكره ما في  
هذا موصوفة (قوله وذكر اسم الله) هكذا وقع هنا وكذا هو عند مسلم يحذف قوله عليه وسنت  
هذه النظرة في هذا الحديث عند المصنف في الشبهة وكلام النووي في شرح مسلم هو أنها  
متى البخاري إذا قال هكذا هو في النسخ كلها يعني من مسلم وفيه محذوف أي ذكر اسم الله  
طلبه أو معه ووقع في رواية أي داود وغيره وذكر اسم الله عليه اه فكان له المار بها في  
الذي تابع من البخاري أيضا عاها لاني داود أو لا يستحضرها من البخاري ما عدل عن التصريح  
بذكر خافه اشتراط التسمية لأنه على الأذن يجمعوع الأمرين وهما الانهارة والتسمية والمعلق على  
شئين لا يكتفي فيه إلا اجتماعهما ولا يفتي باتفائها أحدهما وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية  
أول الباب يأتي أيضا فريا (قوله ليس السن والظفر) بالنصب على الاستثناء وليس ويجوز  
الرفع أي ليس السن والظفر مباحا ويجزنا ووقع في رواية أي الأحوال ما يمكن من أظفر  
وفي رواية غير من عبيد غير السن والظفر وفي رواية داود بن عيسى الاستثناء أظفرا (قوله  
وسأحدثكم عن ذلك) في رواية غير أبي ذر وسأخبركم وسأني البحث فيه وهل هو من جهة الرفع  
أو مدح في باب إذا أصاب قوم غيبة قيل كآب الأضاحي (قوله أما السن فعظم) قال البخاري  
هو قياس حذف منه المقدمة الثانية لشهرتها عندهم والتقدير أما السن فعظم وكل عظم لا يجل  
الذبح به وطوى التسمية دلالة الاستثناء عليها وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هذا يدل  
على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله  
فعظم قال ولم أر بعد البحث من نقل المنع من الذبح بالعظم معنى يعقل وكذا وقع في كلام ابن عبد  
السلام وقال النووي معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فإنها تنحس بالدم وقد نسبكم عن  
تحييسها الانهارة إخوانكم من الجن اه وهو محتمل ولا يقال كان يكن تطهير ما بعد الذبح  
بها لأن الاستحباب كذا وقد تقرر أنه لا يجوز وقال ابن الجوزي في المشكل هذا يدل على أن  
الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجوز أن يقرهم الشارع على ذلك وأشار إليه هنا (قلت)  
وسأذكر بعد ما بين من حديث حديث ما يصلح أن يكون مستندا لذلك أن ثبت (قوله وأما الظفر  
فدى الحبشة) أي وهم كفار وقد نسبتم عن التسمية بهم قاله ابن الصلاح وبعده النووي وقيل  
نسب عنهما لأن الذبح بهم ماتعذيب للحيوان ولا يقع به غالب الألفاظ الذي ليس هو على صورة  
الذبح وقد قالوا إن الحبشة تدعى ماذا هي الشاة الظفر حتى ترهق نفسها خنقا واعترض على  
التعليق الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسأمر ما يذبح به الكفار وأجيب بأن  
الذبح بالسكين هو الأصل وأما ما يلحق بها فهو الذي يعتبر فيه التسمية لضعفها ومن ثم كانوا  
يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كإسائي وانضمام وجدت في المعرفة للبيهقي من  
رواية حرمله عن الشافعي أنه حل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الجوزة وقال

أفنذبح بالقصب فقال  
ما أنهر الدم وذكر اسم الله  
فكل ليس السن والظفر  
وسأحدثكم عن ذلك أما  
السن فعظم وأما الظفر  
فدى الحبشة

مقول في الحديث أن السن انما يد كسهم اذا كانت مستزعة تأما وهي ثابتة فلو ذبح بها الكلات  
مختصة يعني فذل على ان المراد بالسن السن المستزعة وهذا بخلاف ما نقل عن الحنفية من  
جوازها بالن المستصلحة قال وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الانسان لقال فيه ما قال في السن  
لكن الظاهر أنها أرواده الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يشري فيه ~~كون~~ في معنى  
الخنق وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم بحرم التصرف في الاموال المشتركة من غير اذن  
ولو قلت ولو وقع الاضحاخ اليها وفيه انقضاء العجوبة لاهم التي صلى الله عليه وسلم حتى في ترك  
ما لم يله الحاجة الشديدة وفيه أن اللانام عقوبة رعية عافيه اتلاف منفعة ونحوها  
اذا غلبت المصلحة الشرعية وأن قصبة العقيمة يجوز فيها التعديل والتقويم ولا يشترط  
قصبة كل شيء على حدة وأن ما توش من المستأنس يعطى حكم المتوحش بالعكس  
وجواز الذبح بما يحصل التصدسواء كان حديثاً أم لا وجواز عقار الحيوان الناذل عن رعين  
ذبحه كالصيد البري والمتوحش من الانسي ويكون جميع أجزائه ذبحاً فاذا أصيب فلت من  
الاصابة حل أما المقدور عليه فلا يباح الا بالذبح أو الصراخا كما وفيه التنبيه على أن تحريم  
الميتة لتمامها فيها وفيه منع الذبح بالسن والظفر اتصالاً كان أو منفصلاً طاهراً كان أو  
متنجساً وقرق الحنسية بين السن والظفر المتصلين لخصوص المنع مما أجازوه بالمفصلين وفوقها  
بأن المتصل يصير في معنى الخنق والمفصل في معنى الخنق وجزء من دقيق العبد يجعل الحديث  
على المتصلين قال واستدل به قوم على منع الذبح بالعظم مطلقاً لقوله أما السن فمعظم فعمل منع  
الذبح به لكونه عظماً والحكم به بعموم علمه وقد جاء عن مالك في هذه المسئلة أربع روايات  
ثالثها يجوز بالعظم دون السن مطلقاً رابعها يجوز به مطلقاً كحكاها ابن المنذر وحكي الطحاوي  
الحراز مطلقاً عن قوم واحتجوا به في حديث عدى بن حاتم أمر الدم عاشرت أخرجه أبو داود  
لكن عومه مخصوص بانتهى الوارد صحيفاً في حديث رافع عدا بالحدتين وسلك الطحاوي طريقاً  
آخر فاحتج بذهب به يوم حديث عدى قال والاستثناء في حديث رافع يقتضي تخصيص هذا العموم  
لكنه في المنزوعين غير محقق وفي غير المنزوعين محقق من حيث النظر وأيضاً فالذبح بالمصلين  
يشبه الخنق والمنزوعين يشبه الآلة المسئلة من منجز وخشب والله أعلم **بقوله** ما  
ما ذبح على النصب والاصنام) النصب بضم أوله ونصبه واحد النصب وهي تجارة كانت  
تنصب حول البيت يذبح عليها باسم الاصنام وقيل النصب ما يعبد من دون الله فعلى هذا  
فغطف الاعظام عطف نفى وبى والا لول هو المنصور وهو اللائق بحديث الباب ذكر فيه حديث  
ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نسل ووقع فيه من الاختلاف نظير ما وقع في الرواية التي في  
أواخر المناقب وهو أنه وقع إلا ذكره تقدم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرة ولكنك سميت  
تقدم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرة فجمع ابن المنذر بين هذا الاختلاف بأن التوم الذين  
كانوا هناك قدموا السفرة التي صلى الله عليه وسلم فقدمها ليدفعها لزيد بن الخطاب ولأن التوم  
ما قال وقوله سفرة طعم في رواية زيد بن عمرو في سفرة فنهالهم وقد سبق شرح الحديث مستوفى  
في أواخر المناقب **بقوله** ما قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله  
ذكر فيه حديث جندب بن عبد الله في ذبح الضحايا قبل صلاة العبد وفيه اللفظ المذكور وهو

\* (باب ما ذبح على النصب  
والاصنام) \* حدثنا

ابن أسد حدثنا عبد

العزيز بن الحنتر أخبرنا

موسى بن عقبه قال أخبرني

سالم أنه سمع عبد الله يحدث

عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنه قال في زيد بن عمرو بن

نضيل بأسد فذل بلذخ وذلك

قبل أن ينزل على رسول الله

صلى الله عليه وسلم الوحي

تقدم اليه رسول الله صلى

الله عليه وسلم سفرة لحم

فأبى أن يأكل منها ثم قال

اني لا أكل مما تذبحون

على أصنامكم ولا أكل الا

عما ذكر اسم الله عليه

\* (باب قول النبي صلى الله

عليه وسلم فليذبح على

اسم الله \* حدثنا

حدثنا أبو عوانة عن الأسود

ابن قيس عن جندب بن

سفيان الحلبي قال فحينما

مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنحاضات يوم فإذا

أناس قد يجيئونهم قبل

الصلاة فلما انصرفوا هم

التي صلى الله عليه وسلم

أنهم قد يجيئون قبل الصلاة

فقال من ذبح قبل الصلاة

فليذبح مكانها أخرى ومن

كان لم يذبح حتى صلينا

فليذبح على اسم الله

٧٠٨٨٩

٧٠٨٨٩

\*(بَابُ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ الْقَصَبِ)

والمروءة والحديد) : حدثنا

محمد بن أبي بكر المقيدي

حدیثنامہ عمر عن عبد اللہ  
عن زاذانہ عن ابن کثیر

عن داود سمع ابن لعب بن  
مالك يخبر ابن ع. أن أبا

أَخْبَرَهُ أَنَّ جَارَهُ لَهُمْ كَانَتْ

زعي غمنا يا معلم فأبصرنا

شاة من غنمها و نافع كسرت

حجر افذبحته به فقال لا اذله

تأكلوا حتى أتى إلي صلى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسل اليه من يسأله فاني  
لنم صلي الله عليه وسلم

لبي صلى الله عليه وسلم او  
عش اليه فامم الله صفا

لله عليه وسلم أكلها

\* حدثنا موسى حدثنا

جویریة عن نافع عن رجل

من بني سلمة أخبرنا عبد الله

ان جاریہ لکعب بن مالک

زعى عنماله بالجيب الذى

السوق وهو يساع فاصيت  
اتفاقك رتج افز مزا

فقد كروا للذي صلّى الله

عليه فأمرهم بأكلها

حدثنا عبدان قال أخبرني

بني عن شعبة عن سعيد بن

سروق عن عباية بن رفاعه

من جسدانه قال یا رسول

لله ليس لتامدى فقال ما

نهر الدم ود كر اسم الله  
كل لبس الطيف والس: أما

الظفر فدى الحشمة وأما

لسن فعظم وند به رخسه

فَقَالَ إِنَّ لِهَذِهِ الْأَبْلِ أَوْبَادَ

كأوابد الوحش فاعلمكم

ہا فاصنعوا یہ ہکذا (باب

• بحجة المرأة والامة

حدثنا صدقة أخبرنا عبد الله  
عن عبد الله عن نافع  
عن ابن لكعب بن مالك عن  
أبيه أنه أمر أنه ذبحت شاة  
بجحر فسل النبي صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك فأمر  
بأكلها وقال الليث حدثنا  
نافع أنه سمع رجلا من  
الانصار يخبر عبد الله عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أن  
جارية الكعب بهذا  
حدثنا اسمعيل حدثني  
مالك عن نافع عن رجل من  
الانصار عن معاذ بن سعد أو  
سعد بن معاذ أخيه أن  
جارية الكعب بن مالك كانت  
ترعى غنما بسلع فأصبت شاة  
منها فأدركتها فذبحتها بجحر  
فسل النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال كلوها

الاصحبة وعند سعد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم الخفي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي  
لا بأس إذا طاف الذبيحة وحفظ التسمية وهو قول الجمهور (قوله بعدة) هو ابن سلمان الكلابي  
الكوفي وفاق معتمر بن سليمان التيمي البصري عن رواية عن عبد الله بن عروذ ك الدارقطني أن  
غيرهما رواه عن عبد الله فقال عن نافع ابن رجلا من الانصار (قلت) وكذا تقدم في الباب الذي  
قبله من رواية جويرية عن نافع وكذا علقه حنا من رواية الليث عن نافع واصله الاسماعيلي من  
رواية أجد بن يونس عن الليث به قال الدارقطني وكذا قال محمد بن اسحق عن نافع وهو أشبهه  
وسلك الحاذقون منهم يزيد بن هرون فقال عن يحيى بن سعد عن نافع عن ابن عمر وكذا قال  
مرحوم الطبراني داود الطبراني نافع وكذا الدارقطني عن غيرهم أنهم روه كذلك قال ومنهم  
من أرسله عن نافع وهو أشبهه بالصواب وأغفل ما ذكره البخاري وأخر الباب من رواية مالك  
عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية الكعب وقدا روده في  
الموطأ أنه كذلك من حديث جماعة عن مالك منهم محمد بن الحسن وقال في روايته عن رجل من  
الانصار معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أو أشار إلى تفرد محمد بذلك وقال الباقر عن رجل عن معاذ  
ابن سعد أو سعد بن معاذ ومنهم ابن وهب أخرجه من طريقه كالجاعة قال وأخرجه ابن وهب في  
غير الموطأ قال أخرني مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الانصار أن جارية الكعب  
ابن مالك فذكر وقال الصواب ما في الموطأ يعني عن مالك وأما عن غيره فيجوز أن يكون ابن  
وهب أراد الليث ورجل رواة مالك على روايته وأغرب ابن التين فقال فيه رواية يحيى عن تايبي  
لأن ابن كعب تايبي وابن عمر تايبي (قلت) لكن ليس في شيء من طرق ابن عمر روايته وإنما  
فهم أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك فحمله عنه نافع وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر فقال رواها  
فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر ابن كعب وقد تقدم أنها شاة والله أعلم وقال الكرماني  
الشيخ من الراوي في معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ لا بدح لأن الصحابة كلهم عدول وهو كما قال  
لكن الراوي الذي ليس بقدر في صحة الخبر إلا أنه قد ثبت بالبريق لاخرى أن له أصلا (قوله  
جارية) وفي لفظ أمة لا شاة في قوله في الرواية الاخرى امرأه لأنها أعم فؤخذ بقول من زاد في  
روايته صفة وهي كونها أمة (قوله فذبحتها) في رواية الكشي هي فذكتها ووقع في رواية  
معمر بن عيسى عن مالك في الموطأ أن ذكرت ذكتها بجحر (قوله فسل النبي صلى الله عليه وسلم) في  
رواية الليث فسكت بجحر فذبحتها فذاني النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال كلوها فاستفاد  
من روايته تميم الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد سبق في الباب الذي قبله من  
رواية جويرية عن نافع فذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من رواية عبد الله بن عمر  
فيه على السنة والله أعلم وفي الحديث تصدقوا بالخير الاخير الامين فيما اتفق عليه حتى يظهر عليه دليل  
الخيانة وفيه جواز تصرف الامين كلود غير اذن المالك بالصلحة وقد تقدم ترجمة المصنف  
بذلك في كتاب الوكالة وقال ابن القاسم اذا ربح امرأ شاة فغير اذن المالك وقال خشيت عليها  
الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث وتوقف بأن الجارية كانت أمة لصاحب القسم فلا  
يتصور تفضيها وعلى تقدير أن تكون غير ملكة فلم ينقل في الحديث أنه أراد تفضيها وكذلك  
أثرى على الآثاف فلا يفرض أن فذلك قال ابن القاسم لا يضمن لانه من صلاح المال وقد أروا

٥٥٠٦

ع

نخبة

٢٥٦٦

«(باب لا يذكي بالن والعلقم والظفر)» حديث شافعية عن أبيه عن عباية بن رفاع عن رافع بن خديج قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يعني ما أثر الدم الا السن والظفر «(باب ذبيحة الاعراب ونحوهم)» حديث شافعية عن عبد الله حديث شافعية عن حفص المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

٥٥٠٧

نخبة

٩٦٧٦٢

البخاري في كتاب الوكالة الى موافقته حيث قدم الجواز بقصد الاجل وقد تقدم بيان ذلك وفيه جواز كل ما ذبح بغير اذن مالك ولو ضمن الناجح وخالف في ذلك طاوس وعكرمة كما سألني في أوائل كتاب الذبايح وهو قول اصح وأهل الظاهر واليه جرح البخاري لانه أورد في الباب المذكور حديث رافع بن خديج في الامر بكفاء القدر وقد سبق ما فيه وعرض بحديث الباب وبما أخرجه أحمد وأبو داود بسند متين من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحتها المرأة بغير اذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أكلها لكنه قال أطمعوها الا سارى فالولم تكن ذكية ما أثر باطنها الا سارى وفيه جواز كل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة مسألة أو كناية طاهر أو غير طاهر لانه صلى الله عليه وسلم أكل ما ذبحته ولم يستصل نص على ذلك الشافعي وهو قول الجمهور وقد تقدم في صدر الباب ﴿قوله﴾ ما يعرف باليد الكرماني والعلقم والظفر قال الكرماني السن عظم خاص وكذلك الظفر ولكن ما في العرف ليس به عظم وكذا عند الاطباء وعلى الاول فذكر العظم من عظم العالم على الخاص ثم الخاص على العام ذكره بطرقة من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحته وسبق ان هو الثوري قال الكرماني ترجم بالعلقم ولم يذكر في الحديث ولكن حكم بعمومه (قلت) والبخاري في هذا ما شاع على عادة في الإشارة الى ما ينضمه أصل الحديث فان فيه ما السن فظهر ان كانت هذه الجملة لم يذكرها لكنها ثابتة مشهورة وفي نفس الحديث ﴿قوله﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يعني ما أثر الدم الا السن والظفر كذا عند الجميع ولم أره عند أحد من رواة عن الثوري بهذا اللفظ وكل فعل أمر بالاكل والفظ يعني تفسير كان الراوي قال كلاما هذا معناه وقد أخرجه البيهقي من طريق الباغندي عن قبيصة شيخ البخاري فيه بلانظ كأمع النبي صلى الله عليه وسلم يذكي الحليفة فأصاب الناس بالاعوجاج قال دكر الحديث بنحوه وزاد في آخره قال عباية ثم ان ناصحاً تردى بالمدينة فذبح من قبل شاة كلبه فأخذ منه ابن عمر عشرين درهماً وساقى الحديث بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولاً ﴿قوله﴾ ما ذبيحة الاعراب ونحوهم كذا لاكثر بالواو وللكتشمة بالراء بدل الواو وكذا هو عند النسفي ولكل وجه ﴿قوله﴾ أسامة بن حفص المدني هو شيخ لم يزد البخاري في التاريخ عن تعريفة على ما في هذا الاسناد ذكر غيره أنه روى عنه أيضاً يحيى بن ابراهيم بن أبي قتيلة القافق والمنذرة مصغرة ولم يمتح البخاري بأسامة هذا لانه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطحاوي وغيره كما سيأتي ﴿قوله﴾ تابعه عن عن الدراودي هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري والدراودي وهو عبد العزيز بن محمد وانما يخرج له البخاري في المتابعات ومروا البخاري أن الدراودي رواه عن هشام بن عروة مرفوعاً كما رواه أسامة بن حفص وقد أخرجه الامام علي بن طريق يعقوب ابن جعد عن الدراودي به ﴿قوله﴾ وتابعه أبو خالد الطنابائي يعني عن هشام بن عروة في رفعه أيضاً فأما رواية أبي خالد وهو سليمان بن حبان الا جرحه فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد وقال عقبه وتابعه محمد بن عبد الرحمن والدراودي وأسامه بن حفص وأما رواية الطحاوي وهو محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عنه المصنف في كتاب البيوع وخالفهم مالك فرواه عن هشام بن أمية مرسلاً ليس فيه عائشة قال الدارقطني في العلل رواه عبد الرحمن بن سليمان ومخاض بن



المورع والنضر بن شميل وآخرون عن هشام موصولا ورواه مالك عن هشام موصلا  
مالك على إرساله الحجادان وابن عيينة والقطان عن هشام وهو أشبه بالصواب وذكر أيضا أن  
يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولا (قلت) رواية عبد الرحيم  
عند ابن ماجه ورواية النضر عند النسائي ورواية مجاشع عند أبي داود وقد أخرجه البيهقي  
من رواية جعفر بن عون عن هشام موصولا ويستفاد من صنيع البخاري أن الحديث إذا  
اختلف في وصوله وإرساله حكمه بالوصول بشرطين أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله  
والآخر أن يحذف بقية تقوى الرواية الموصولة لأن عروة معروف بالرواية عن عائشة مشهور  
بالإخذ عنها ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله ويؤخذ من صنعه أيضا  
أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون رواه من أهل الضبط والاتقان أنه كان في الراوي قصور  
عن ذلك وواقفه على ذلك الخبير من عومله الخبير ذلك القصور بذلك وصح الحديث على  
شرطه (قوله) ان قوما قالوا للذي صلى الله عليه وسلم أقف على تعديتهم وقم في رواية مالك سئل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) ان قوما يأتونا يلجم وفي رواية أبي خالد يأتونا يلجمان وفي  
رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي ان ناسا من الاعراب وفي رواية مالك من البادية  
(قوله) لا تدري اذكر اسم الله عليه كذا هنا يضم الذال على البناء المعجول وفي رواية  
الطفاوى المضافة في السوء اذكروا وفي رواية أبي خالد لا تدري يذكرون زاد أبو داود في  
روايته أم لم يذكروا أننا كل منها (قوله) هو اعلمه أنهم وكوا في رواية الطفاوى هو الله وفي  
رواية النضر وأبي خالد كروا اسم الله زاد أبو خالد أنهم (قوله) قالت وكانوا حديثي عهد بالكنفر  
وفي لفظ حديث عهد هم وهي جملة اسمية قدم خبرها وقت صفة لقوله أقواما ويحتمل أن  
يكون خبرا ثانيا بعد الخبر الاول وهو قوله يأتونا يلجم (قوله) بالكنفر وفي لفظ بكفر وفي رواية  
أبي خالد يشرك وفي رواية أبي داود يجاهلة زاد مالك في آخره وذلك في أول الاسلام وقد تعلق  
بهذه الزيادة قوم فزعوا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم عندهم  
عليه قال ابن عبد البر وهو تعلق بضعف وفي الحديث نفسه ما رده لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند  
الاكل فدل على أن الآية كانت نزول بالامر بالتسمية عند الاكل وأيضا فقد اتفقوا على أن  
الانعام مكنته وأن هذه القصة جرت بالمدينة وأن الاعراب المشار اليهم في الحديث هم بادية أهل  
المدينة وزاد ابن عيينة في روايته اجتهدوا بآبائهم وكوا أي حلقوهم على أنهم هم موأجين  
ذبحوا وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسله ثم أخرج  
الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه لكن قال اجتهدوا بآبائهم أنهم ذبحوها ورباه ثقات  
والطفاوى في المسائل سأل ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أعراب يأتونا  
يلجمان وجبن ومن ماثرى ما كنهه اسلامهم قال انظروا ما حرم الله عليكم فاستكواه  
وما سكنت عنه فقد عفا لكم عنه وما كان يك نسبا اذكروا اسم الله عليه قال المهب هذا  
الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب اذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال وقد  
أجمعوا على أن التسمية على الاكل ليست فرضا لما ثبت عن التسمية على الذبح دل على أنها  
سنة لان السنة لا تنوب عن القرض ودل هذا على أن الامر في حديث عدى وأبي ثعلبة محمول

أن قوما قالوا للذي صلى الله  
عليه وسلم ان قوما يأتونا يلجم  
لا تدري اذكر اسم الله عليه  
أم لا فقال هو اعلمه أنهم  
وكوا قالت وكانوا حديثي  
عهد بالكنفر تابعه على عن  
الدراوردى وتابعه أبو خالد  
والطفاوى

نق  
٥١٤/٤  
نق  
نق  
١٧٠٢٢

على الترتيب من أجل أنهم كانوا يصيدان على مذهب الجاهلية فعملهما الذي صلى الله عليه وسلم  
أمر المصيد والذبح فرضه ومدو به لئلا يوافقا شبهة من ذلك وليأخذ بأكل الأمور فنيا  
بستقلان وأما الذين سألوا عن هذه الذبائح فأنهم سألوا عن امر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه  
قدرة على الأخذ بالأكل ففرعهم بأصل الحل فيه وقال ابن التين يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند  
الأكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين وأما التسمية على ذبح ولادة غيرهم من غير علمهم فلا  
تكليف عليهم فيه وأما يجعل على غير الصيغة إذا تبين خلافها ويحتمل أن يراد أن تسميتكم الآن  
تستيجون بها كل ما لم تعلموا أذكرا سم الله عليه أم لا إذا كان الذابح ممن نصحه ذبيحته إذا سمى  
وبستناد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين يجوز على الصيغة وكذا ما ذبحه أعرب  
المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه أن ما ذبحه  
المسلم يؤكل ويجعل على أنه سمى لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك  
وعكس هذا الخطأ فقال فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنهم لو كانت شرطاً لم  
تستقيم الذبيحة بالأمر المشكوك فيه كالوعرض الشك في نفس الذبح فلم يعلم حل وقعت الذكاة  
المعتبرة أولاً وهذا والتبادر من سباق الحديث حيث وقع الجواب فيه فسموا أنهم وكلوا كآفة  
قل لهم لا تموتوا بذلك بل الذي معكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكوا وهذا من أساليب الحكمين  
كأنه عليه الطيبى وعمل على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم  
فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا (تكملة) وقال الفزائلى في الأحياء  
في مراتب الشبهات المرسلة الأولى ما يتأكد الاستجاب في التورع عنه وهو ما بقوى فيه دليل  
المخالف فنه التورع عن أكل متروكة التسمية فإن الآية ظاهرة في الإيجاب والاختيار متروكة  
بالأمر بها ولكن لما صرح قوله صلى الله عليه وسلم المؤمن يذبح على اسم الله سمى أو لم يسم احتل  
أن يكون عاماً موجباً للصرف الآية والأخبار عن ظاهر الأمر واحتفل أن يخصص بالناسى  
ويبقى من عدا على الظاهر وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم (قلت) الحديث الذي اعتد  
عليه وحكم به بجمعه بالغ النووي في إنكاره فقال هو مجمع على ضعفه قال وقد أخرجه  
البيهقى من حديث أبي هريرة وقال منكراً لا يحتج به وأخرج أبو داود في المراسيل عن الصلت  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكرا سم الله أو لم يذكر (قلت) الصلت يقال له  
السدوس ذكره ابن حبان في الثقات وهو مرسل جدد حديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو  
متروك ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كاتقدم في أبواب التسمية على الذبيحة واختلف في رفعه  
ووقفه فإذا انضم إلى المرسل المذكور قولى ما كونه يبلغ درجة الصحة فلا والله أعلم ﴿قوله﴾  
**باب** ذبائح أهل الكتاب ونحوهم من أهل الحرب وغيرهم أشار إلى جواز ذلك وهو  
قول الجمهور عن مالك وأجد تحريم ما حرم الله على أهل الكتاب كالسحوم وقال ابن القاسم لأن  
الذي أحياه الله طعامهم وليس السحوم من طعامهم ولا يقصدونها عند الذكاة وتعقب بأن ابن  
عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما سألني آخر الباب وإذا أجبته بذبائحهم لم يحتج إلى قصدهم أجزاء  
المنذوح والتذكية لاتقع على بعض أجزاء المنذوح دون بعض وإن كانت التذكية شائعة في  
جميعها دخل الشحم لا محالة وأيضاً فإن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر فكان

﴿باب ذبائح أهل الكتاب  
ونحوهم من أهل الحرب  
وغيرهم﴾

تغ

٥١٤/٤

وقوله تعالى أحل لكم  
الطيأت \* وقال الزهري  
لأبأس بذبيحة نصارى  
العرب وإن سمعته يسبح  
لغير الله فلا تأكل وإن لم  
تسمعه فقد أحله الله وعلم  
كفرهم وبذكره عن علي نحوه  
وقال الحسن وإبراهيم  
لأبأس بذبيحة الألقاف  
ابن عباس طعاهم فتابعتهم  
\* حدثنا أبو الزناد حدثنا  
شعبة عن جدين هلال بن  
عبد الله بن مغفل رضى الله  
عنه قال كنا محاصرين قصر  
خيبر فرمى انسان بحراب  
فيه شعير فزوت لأخذه  
فالتفت فإذا النبي صلى الله  
عليه وسلم فاستحييت منه

٥٥٠٨

م د س

نخلة

٩٦٥٦

يلزم على قول هذا القائل أن اليهودى إذا ذبح ماله تظفر لا يحل للمسلم أكله وأهل الكتاب أيضا  
بحرمون أكل الأبل فبقع الإلزام كذلك (قوله وقوله تعالى أحل لكم الطيأت) كذا لا ي  
ذروا غيره إلى قوله حل لهم وبهذه الرواية يتبين مراده من الاستدلال على الحل لأنه لم يخص  
ذمبا من حربي ولا خص الحما من شيعهم وكون الشيعوم محرمة على أهل الكتاب لا يضر لأنها محرمة  
عليهم لا علينا ونعائيه بعد أن يقرر أن ذنابهم لنا حلال أن الذى حرم عليهم منها ما سكوت في  
شرعنا عن تحريمه علينا فيكون على أصل الاناحة (قوله وقال الزهري لأبأس بذبيحة نصارى  
العرب وإن سمعته يجل لغير الله فلا تأكل وإن لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم) وماله عبد  
الزرقا عن معمر قال سألت الزهري عن ذناب نصارى العرب فذكر نحوه وزاد في آخره قال وأهله  
أن يقول بأسم المسج وكذا قال الشافعي إن كان لهم ذبح يسعون عليه غير اسم الله مثل اسم المسج  
لحل وإن ذكر المسج على معنى الصلاة عليه لم يحرم وحكى البيهقي عن الحلبي يمتنا أن أهل  
الكتاب انما يذبحون لله تعالى وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله فإذا كان قصدهم  
في الأصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلاً باسم إلا أنه لا يريد بذلك إلا الله  
وإن كان قد كفر بذلك الاعتقاد (قوله وبذكره عن علي نحوه) لم أقف على من وصله وكان له لا يصبغ  
عنه ولذلك ذكره بصيغة التريض بل قد جاء عن علي من وجه آخر صحيح المنع من ذنابهم بعض  
نصارى العرب أخرجه الشافعي وعبد الزرقا بأسانيد صحيحة عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني  
عن علي قال لا تأكلوا ذناب نصارى يلقب قائمهم لم يمسكوا من دينهم إلا بشرط الخرولا  
تعارض بين الروايتين عن علي لأن منعه الذى منع فيه أخص من الذى نقل فيه عنه الجواز  
(قوله وقال الحسن وإبراهيم لأبأس بذبيحة الألقاف) بالاقاف ثم القاء هو الذى لم يمتن والقائمة  
بالاقاف ويقال بالعين المجمة القرلة وهى الحلة التى تستر الحشفة وأثر الحسن أخرجه عبد  
الرزاق عن معمر قال كان الحسن رخص في الرجل إذا سلمه بما يكبر يخاف على نفسه أن اختن  
أن لا يمتن وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأساً وأما أثر إبراهيم فأخرجه أبو بكر الخلال من طريق  
سعد بن أبي عروبة عن معمر عن إبراهيم الخفي قال لأبأس بذبيحة الألقاف وقد ورد ما يخالفه  
فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس الألقاف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا شهادته وقال ابن  
المنذر قال جمهور أهل العلم يجوز ذبيحته لأن الله سبحانه أباح ذنابهم أهل الكتاب ومنهم من لا يمتن  
(قوله وقال ابن عباس طعاهم فتابعتهم) كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المسئلة وثبت عند  
الشيخى والجوى في آخر الباب عقب الحديث المرفوع وهو موصول عند البيهقي من طريق  
علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم قال فتابعتهم  
وقائل هذا يلزمه أن يميز ذبيحة الألقاف لأن كثيراً من أهل الكتاب لا يمتنون وقد خاطب النبي  
صلى الله عليه وسلم لم ير له وقومه يقولوا بأهل الكتاب فقالوا إلى كلكم سواء بيننا وبينكم  
وهو قول وقومه من لا يمتن وقد سموا أهل الكتاب ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل كا  
محاصر من قصر خيبر فرمى انسان بحراب فيه شعير فزوت يذون وزاى أى وثبت وفرواية  
الكشمرى فبدرت أى سارعت وقد تقدمت مباحثه في فرض الجنس وقبحه على من منع  
ما حرم عليهم كالشعير لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقهر ابن مغفل على الانتفاع بالجراب المذكور

تغ

٥١٦/٤

«(باب ما تقدم من الهائم فهو بمنزلة الوحش)» وأجازه ابن مسعود وقال ابن عباس ما أعجزكم من الهائم مما في يديك فهو كالصيد وفي غير تردى في بئر من حيث قدرت عليه فذكر رأى ذلك على وابن عمر وعائشة \* حدثنا

عرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا أبي عن عبيدة بن رفاعه بن خديج عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله أنا لا قوا العبد وعدا وليس معنأمدى فقال اعمل أو أن ما أثمر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر وسأحدثك أما انس بن عطاء وأما الظفر فغدي الحبيشة وأصبا نحب ابل وغمر فتدمنها بغير رماه رجل بسهم فخبسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لهذه الابل أول وأبد كأبد الوحش فإذا غلبكم منها شئ فاقبلوا به هكذا

٥٥٠٩

ع

تحفة

٢٥٦١

وفيه حواراً كل الشعم بما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب ﴿قوله﴾ (ما نذرت أي نفر (من الهائم) أي الأنسة (فهو بمنزلة الوحش) أي في جوار عقرو على أي ضفة اشفت وهو مستند من قوله في الخبر فإذا غلبكم منها شئ فاقبلوا به هكذا وأما قوله إن لهذه الابل أول وأبد كأبد الوحش فالظاهر أن تقدم ذكره هذا التشبيه كالتشبيه بملكوتهم انتشارك المتوحش في الحكم وقال ابن المنبر إن المراد أنها تنفر كما تنفر الوحش لأنها تنفع على حكمها كذا قال وآخر الحديث يرد عليه ﴿قوله﴾ وأجازه ابن مسعود) بشرا إلى ما تقدم في باب صيدا القوس عن ابن مسعود وأخرج البيهقي من طريق أبي العباس عن غضبان بن زيد الجلي عن أبيه قال أعرس رجل من الحلي في شري جزو رافقت ففرقها وذكرا اسم الله فأمرهم عبد الله يعني ابن مسعود أن يأكلوا فطابت أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أتوه بها فأكلك ﴿قوله﴾ وقال ابن عباس ما أعجزكم من الهائم مما في يديك فهو كالصيد وفي غير تردى في بئر من حيث قدرت ﴿في رواية﴾ يريتم من حيث قدرت عليه فذكر رأى ذلك على وابن عمر وعائشة \* حدثنا عرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا أبي عن عبيدة بن رفاعه بن خديج عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله أنا لا قوا العبد وعدا وليس معنأمدى فقال اعمل أو أن ما أثمر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر وسأحدثك أما انس بن عطاء وأما الظفر فغدي الحبيشة وأصبا نحب ابل وغمر فتدمنها بغير رماه رجل بسهم فخبسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لهذه الابل أول وأبد كأبد الوحش فإذا غلبكم منها شئ فاقبلوا به هكذا

وفيه حواراً كل الشعم بما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب ﴿قوله﴾ (ما نذرت أي نفر (من الهائم) أي الأنسة (فهو بمنزلة الوحش) أي في جوار عقرو على أي ضفة اشفت وهو مستند من قوله في الخبر فإذا غلبكم منها شئ فاقبلوا به هكذا وأما قوله إن لهذه الابل أول وأبد كأبد الوحش فالظاهر أن تقدم ذكره هذا التشبيه كالتشبيه بملكوتهم انتشارك المتوحش في الحكم وقال ابن المنبر إن المراد أنها تنفر كما تنفر الوحش لأنها تنفع على حكمها كذا قال وآخر الحديث يرد عليه ﴿قوله﴾ وأجازه ابن مسعود) بشرا إلى ما تقدم في باب صيدا القوس عن ابن مسعود وأخرج البيهقي من طريق أبي العباس عن غضبان بن زيد الجلي عن أبيه قال أعرس رجل من الحلي في شري جزو رافقت ففرقها وذكرا اسم الله فأمرهم عبد الله يعني ابن مسعود أن يأكلوا فطابت أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أتوه بها فأكلك ﴿قوله﴾ وقال ابن عباس ما أعجزكم من الهائم مما في يديك فهو كالصيد وفي غير تردى في بئر من حيث قدرت ﴿في رواية﴾ يريتم من حيث قدرت عليه فذكر رأى ذلك على وابن عمر وعائشة \* حدثنا عرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا أبي عن عبيدة بن رفاعه بن خديج عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله أنا لا قوا العبد وعدا وليس معنأمدى فقال اعمل أو أن ما أثمر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر وسأحدثك أما انس بن عطاء وأما الظفر فغدي الحبيشة وأصبا نحب ابل وغمر فتدمنها بغير رماه رجل بسهم فخبسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لهذه الابل أول وأبد كأبد الوحش فإذا غلبكم منها شئ فاقبلوا به هكذا

أو هو بضم الهمزة معني آدم الحزن من قولك رنوت اذا أدمت النظر الى الشيء أو أراد آدم النظر اليه ورأعه بصرك \* ثالثاً أن يكون مهموزاً من قولك أرا أن برش اذا نشط وخش كأنه قيل أمر بالاسراع لئلا يوت خفقا ورجي في شرح السنن هذا الوجه الاخير فقال صوابه أراش مهموز ومعناه خف واجعل ثلاث خفاتها فان الذبح اذا كان بغير الحسد يحتاج صاحبه الى خفية يد وسرعة في أمر تلك الآلة والاتبان على الحلقوم والأوداج كلها قيل أن تم تلك الذبيحة بما ينالها من ألم الضغط قبل قطع مذبأجهانم قال وقد ذكرت هذا الحرف في غريب الحديث وذكرت فيه وجوها يحتملها التأويل ولكن قال فيه يجوز أن تكون الكلمة تعجفت وكان في الأصل أراش بالزاي من قولك أراش زلزل رجل اصبعه اذا جعلها في الشيء وأراش الجراد أراش اذا دخلت ذنبها في الأرض والمعنى شديد على النحر وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع قال ابن بطال عرضت كلام الخطابي على بعض أهل القدة فقال أما أخذ من أراش القوم فغير ضرر لأن أراش لا يتعدى وإنما يقال أراش هو ولا يقال أراش الرجل غنمه وأما الوجه الذي صوبه فيه فغير نظر وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعده وأما الوجه الذي جعله أقرب الجميع فهو ما بعده العلم الرواية به وقال عياض ضبطه الأصملي أن يرفى فعل أمر من الرؤية ومثله في مسلم لكن الراعي كنه قال وأقادي بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في مسند علي بن عبد العزيز مضبوطة هكذا أنى أو أعمل فكان الراوي شذ في أحد اللفظين وهو ما عني واحد والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويجري الدم ورجح النووي أن أراش بمعنى أعمل وأنه شذ من الراوي وضبطه الجبل بكسر الجيم وبعضهم قال في رواية لمسلم أنى يسكون الرأه وبعد التون يأمرى أخصرنى الآلة التي تذبح بها الأراها ثم أشرب عن ذلك فقال أو أعمل وأتخى ملاشرب فكانه قال قد لا يتيسر احضار الآلة فيناشر السان فتزف الحكم فقال أعمل ما أنهر الدم الخ قال وهذا أولى من جعله على الشك وقال المتذري اختلف في هذه اللفظة هل هي بوزن اعط أو بوزن اطعم وهي فعل أمر من الرؤية فعلى الأول المعنى ادم الحزن من رنوت اذا أدمت النظر وعلى الثاني أهلكها ذبحاً من أراش القوم اذا هلكت مواشيم وتعقب بأنه لا يتعدى وأجيب بأن المعنى كن ذاشاة هالكه اذا أزهقت نفسها بجعل ما أنهر الدم (قلت) ولا يخفى تكلفه وأما على أنه بصيغة فعل الأمر فغنا ما روى سيلان الدم ومن يمكن الرأه اختلس الحركة ومن حذف الياء جاز وقوله وأعمل مهموز وصل وقع الجيم وسكون اللام فعل أمر من العجلة أى أعمل لا تموت الذبيحة خفقا قال ورواه بعضهم بصيغة أفعل التفصيل أى ليكن الذبح أعمل ما أنهر الدم (قلت) وهذا وان عني على رواية أبى داود بتقديم اللفظ أنى على أعمل لا يستقيم على رواية البخارى بناخرها وجوز بعضهم في رواية أن يسكون الرأه أن يكون من أراشى حسن ما رأته أى جلنى على الرنوت اليه والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن تنظر اليك ويؤيده حديث اذا ذبحتم فاحسنوا أخرجه مسلم وقد سبقت مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل وساقه هنالك أتم محامنا والله أعلم ﴿ قوله ما ﴾ النحر والذبح في رواية أبى ذر والذنايم بصيغة الجمع وكأنه جاع اعتباراً أنه الأكثر فالنحر في الأبل خاصة واما غير الأبل فبذبح وقد جاءت أحاديث في ذبح الأبل وفي نحر غيرها وقال ابن التين الأصل في الأبل النحر وفي الشاة ونحوها الذبح واما البقر ففي القرآن ذكر ذبحها وفي السنة ذكر نحرها

\*(باب النحر والذبح)\*



٥٥١٠  
مسنقي  
نخبة  
١٥٧٤٦

رواية أبي حمزة سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها فأمر ابن عمر بأكلها وأما أن ابن عباس  
فوصله ابن أبي شبة بن سعيد صحيح أن ابن عباس سئل عن ذبح ذباجة فظفر رأسها فقال ذكاة  
وحية يفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها تحتانية ثقيلة أي سر بعة منسوبة إلى الواو وهو  
الاسراع والمجالة وأما أن أنس فوصله ابن أبي شبة من طريق عبد الله بن أبي بكر بن أنس أن  
جزرا أن أنس ذبح ذباجة فاضطربت فذبحها من قفاها فأطار رأسها فأرادوا طرحها فأمرهم  
أنس بأكلها ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر في أكل الفرس أو ردهم  
رواية سفیان الثوري ومن رواه جرير كلاهما عن هشام بن عروة موصولا بلفظ نحرنا وقال  
في آخره تابعه وكسح وابن عيينة عن هشام في البحر وأورده أيضا من رواية عبدة وهو ابن سليمان  
عن هشام بلفظ ذبحنا ورواية ابن عيينة التي أشار إليها سائق موصولة بعد بيان من رواية  
الجدى عن سفیان وهو ابن عيينة وقال نحرنا ورواية وكيع أخرجهما أحمد عنه بلفظ نحرنا  
وأخرجهما مسلم عن محمد بن عبد الله بن عمرو حديث أبي حفص بن غياث ووكيع ثلاثهم عن  
هشام بلفظ نحرنا وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنوري جميعا عن هشام بلفظ نحرنا وقال  
الاسماعيلي قال هشام وعيسى بن يونس وعلي بن مسهر عن هشام بلفظ نحرنا واختلف على جاد  
ابن زيد وابن عيينة فقالوا ذكر أصحابنا نحرنا وقال بعضهم ذبحنا وأخرجه الدارقطني من  
رواية مؤيد بن أبي جعفر عن الثوري ورواه غيره بن خالد ومن رواه ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن  
ثابت بن ثوبان ومن رواه يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ ذبحنا ومن رواية أبي معاوية  
عن هشام نحرنا وكذا أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وأبي أسامة ولم يسبق لفظه وسأله أبو  
عوانة عنهم بلفظ نحرنا وهذا الاختلاف كله عن هشام وفيه اشعار بأنه كان تارة يرويه بلفظ  
ذبحنا وتارة بلفظ نحرنا وهو مصدق منه إلى استواء اللفظين في المعنى وأن النحر يطلق عليه ذبح  
والذبح يطلق عليه نحر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من المجاز إلا أن رجع  
أحد الطرفين وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر المذبوح وذبح المحر كما قاله  
بعض الشراح فبعدلانه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين والاصل عدم التعدد مع  
اتحاد النحر وقد جرى الثوري على عادته في الحمل على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف  
الروايات في قول النحر نأوذ ذبحنا جميع بين الروايتين بأنهم ما قضتا فرة ونحرها ومرت ذبحوها ثم قال  
ويجوز أن تكون قصة واحدة وأحد اللفظين مجاز والآخر كذا قال والله أعلم ﴿ قوله ﴾  
باب ما يكره من المثلة بضم الميم وسكون المثناة هي قطع أطراف الحيوان وبعضها  
وهو حي فقال مثله أمثل بالتشديد المبالغة ﴿ قوله والصبورة ﴾ بصاد المهملة ساكنة وروحدة  
مضمومة والمجتمعة بالجميم والمثناة الفتوحه التي تربط وتجعل غرض اللري فاذا ماتت من ذلك لم  
يحمل أكلها والجشوم والطير ويحويها من لاله والبرك للابل والوحش فتبشها فهي جامعة ومجتمعة بكسر  
المثناة وتلك اذا صدقت على تلك الحالة فذبحت جائزا أكلها وان رميت فماتت لم يحز لانها انصهر  
موقودة ثم ذكر في الباب أربعة احاديث الاول حديث أنس ﴿ قوله عن هشام بن زيد ﴾ يعني  
ابن أنس بن مالك ﴿ قوله دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب ﴾ يعني ابن أبي عقيل التقي ابن عم  
الحجاج بن يوسف بن أبي بصرة وزوج أخته زينب بنت يوسف وهو الذي يقول فيه جرير

حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا  
سفيان عن هشام بن عروة  
قال أخبرني فاطمة بنت  
النضر أم أبي عن أسماء  
بنت أبي بكر رضی الله عنه  
قالت نحرنا على عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم فرسا  
فأكلناه حدثنا يحيى

٥٥١٠  
مسنقي  
نخبة  
١٥٧٤٦

حدثنا خلاد بن يحيى  
حدثنا سفيان عن هشام بن  
عروة قال أخبرني فاطمة بنت  
النضر أم أبي عن أسماء  
بنت أبي بكر رضی الله عنه  
قالت نحرنا على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فرسا  
فأكلناه تابعه وكيع وابن  
عيينة عن هشام في النحر  
﴿ باب ما يكره من المثلة  
والصبورة والمجتمعة ﴾ حدثنا  
أبو الوليد حدثنا شعبة عن  
هشام بن زيد قال دخلت مع  
أنس على الحكم بن أيوب

٥٥١٣  
مسنقي  
نخبة  
١٦٣٠

فراى غلمانا أو قسانا نصبوا  
دجاجة يرمونها فقال أنس  
نهي النبي صلى الله عليه  
وسلم أن تصبر اليها ثم حدثنا  
أحمد بن يعقوب حدثنا  
اسحق بن سعيد بن عرو عن  
أبيه أنه سمع يحدث عن ابن  
عمر رضى الله عنه أنه  
دخل على يحيى بن سعيد  
وغسل من ثيبي رابط  
دجاجة يرميها فثنى اليها ابن  
عمر حتى حلها ثم أقبل بها  
وبالغلام معه فقال انزروا  
غلامكم عن أن يضرب هذا  
الطير للقتل قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم يرمي أن  
تصبر بهمة أو غيرها للقتل  
حدثنا أبو النعمان حدثنا  
أبرعانة عن أبي بشر عن  
سعيد بن جبيرة قال كنت  
عند ابن عمر فمر فأتيت به أو  
بغيره فوجد دجاجة يرمونها  
فلما رأوا ابن عمر فزعوا عنها  
وقال ابن عمر من فعل هذا  
ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لن من فعل هذا

يحدحه

حتى اتخناها على باب الحكم \* خليفة الخلاج غير المتهم

وقفع ذكره في عدة أحداث وكان يضاهي في الجور ابن عمه وليز بد الشبي معه قصة وله تدل على  
ذلك أو ردها أبو يعلى الموصلي في مسند أنس له وقفع في رواية الاسماعيلي بلقظ خرجت مع  
أنس بن مالك من دار الحكم بن أيوب أمير البصرة (قوله فراى غلمانا أو قسانا) شأن من الراوى  
ولم أقف على أسمائهم وظاهر السياق أنهم من أتباع الحكم بن أيوب المذكور (قوله أن نصبر)  
بضم أوله أى نجس ليرمى حتى تموت وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه باللفظ سمعت أنس بن  
مالك يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبر الروح وأصل الصبر الحبس وأخرج  
العقيلي في الضعفاء من طريق الحسن عن سمرة قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن نصبر  
البهمة وأن يؤكل لحما إذا صيرت قال العقيلي جافى النبي عن صبر البهمة أخذ بثبيد وأما  
النهي عن أكلها فلا يعرف إلا في هذا (قلت) ان ثبت فهو محمول على أنها ماتت بذلك بغير  
تذكية كما تقدم في المقتول بالندقة الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله أنه دخل على يحيى  
ابن سعيد) أى ابن العاص وهو أخو عمرو والمعروف بالاشدق بن سعيد بن العاص والد سعيد بن  
عمرو ورواه عن ابن عمر (قوله وغلام من بني يحيى) أى ابن سعيد المذكور لم أقف على اسمه وكان  
يحيى من الذكور وعثمان وعذبة وأبان واسماعيل وسعيد ومجذوشام وعمرو وكان يحيى بن  
السعيد قولى امرأة المديمنة وكذا أخوه عمرو (قوله فثنى اليها ابن عمر حتى حلها) بتشديد  
اللام في رواية السرخسي والمستطلى حلها ورواية الكشي في وضع قوله في أول الحديث رابط  
دجاجة وقفع في رواية الاسماعيلي وأنى نعم في المستخرج فحل الدجاجة (قوله انزروا غلامكم) في  
رواية الكشي في غلمانكم (عن أن يصبر) في رواية الكشي أن يصبر أو يصغره الجمع وهو على نسق  
الذى قبله وزاد أبو نعم في آخر الحديث وأن اردتم ذبيحها فاذبحوها (قوله هذا الطير) قال الكرماني  
هذا على لغة قذيلة وهي اطلاق الطير على الواحد واللغة المشهورة في الواحد حدثنا مروا لجمع الطير  
(قلت) وهو هنا محتمل لإرادة الجمع بل الأولى أنه لإرادة الجنس (قوله أن تصبر بهمة أو غيرها للقتل)  
أو للتوبيخ لالساك وهو زاد على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرهما ويحوه حديث  
أبي أيوب قال والنبي نهى يدهو كانت دجاجة أصيرة بها سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ينهى عن قتل الصبر أخرجه أبو داود بسند قوى ويجمع ذلك حديث شاذ ابن أوس عنده لم  
رفعها إذ قلتم فأحسنوا القتل وأذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شرفه وليرح ذبيحته  
قال أنس بن جرة فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل فأمر بالقتل وأمر بالرفق نفسه ويؤخذ  
منه فهو لم يجمع عباد له لم يترك لاحد التصرف في شيء إلا وقد حذلقه فيه كيفية (قوله عن أبي  
بشر) هو جعفر بن أبي وحشة (قوله فروا بقتله أو بغيره) شأن من الراوى وفي رواية الاسماعيلي  
فأذا فتنة نصبوا دجاجة يرمونها وله كل خاطئة يعنى ان الذى يصيبها يأخذ السهم التى ترجى به اذا لم  
يصبها (قوله وقال ابن عمر من فعل هذا) زاد في رواية الاسماعيلي ففترقوا (قوله ان النبي صلى الله  
عليه وسلم لعن من فعل هذا) في رواية مسلم لعن من اتخذ شاة الروح غرضاً يمتحن بها النفع أى  
منصوب بالرمى وفي رواية الاسماعيلي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل ما حلوا وفي  
رواية البهائم وفي رواية له من يتجنم واللعن من دلائل التصريم ولا حسد من وجه آخر عن



أبي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفعه من مثل بنى روح ثم لم يبق مثل الله  
 به يوم القيامة رجلاه ثقات **(قوله)** تابعه سليمان هو ابن حرب **(قوله)** لعن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من مثل بالحيوان أي صيره مثله بضم الميم والثلاثة وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق  
 اسمعيل بن إسحق التافسي عن سليمان بن حرب وزاد فيه أيضا قصة أن ابن عمر خرج في طريق  
 من طرق المدينة فرأى علما نافذ كرم مثل رواية أبي بشر وفيه فلما رآه فوافقه فغضب الحديث ووهم  
 مغلطى وتعه شيخنا ابن الملقن وغيره فجزموا بأن سليمان هذا هو أوداد الطيالي واستند  
 إلى أن أبانعيم أخرجه في مستخرجهم من طريق أبي خليفة عن الطيالي **(قلت)** وهو غلط ظاهر  
 فإن الطيالي الذي يروى عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك لم يدرك أبو  
 خليفة أبانوداد الطيالي فإن مولده بعد وفاته بسنتين مات أوداد سنة أربع ومائتين على  
 الصحيح ولد أبو خليفة سنة ست ومائتين والمنال المذكور في السند هو ابن عروبة أنه تابع أبان  
 بشر في روايته لهذا الحديث عن سعيد بن جبيرة وخالفه ما عدي بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبيرة  
 عن ابن عباس كاشنه في الطريق التي بعدها الحديث الثالث والرابع **(قوله)** وقال عدي هو  
 ابن ثابت **(عن سعيد)** هو ابن جبيرة **(عن ابن عباس)** هو موصول بالاسناد الذي ساقه إلى عدي بن  
 ثابت عن عبد الله بن يزيد وقد ساقه البخاري في تاريخه عن ججاج بن منال الذي ساق حديث  
 عبد الله بن يزيد به ولكن لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتخذوا شيئا فيه الروح غرضا **(قوله)**  
 سمعت عبد الله بن يزيد هو الخطمي يفتح المجهج وسكون الهمزة تقدم ذكره في الاستسقاء **(قوله)**  
 نهى عن النهي) بضم النون وسكون الهمزة ثم بالوحدة مقصوراً أي أخذ مال المسلم فهاجرها  
 ومنه أخذ مال الغنمة قبل القسمة خطأ فاقبحه نسيبة **(قوله)** والثلاثة تقدم ضبطها ونفسرها  
 وتقدم في المغازي في باب قصة عكل وعريته لهذا الحديث طريق أخرى وذكر الاسماعيل  
 الاختلاف على شعبة فيه وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال ججاج بن منال لكن  
 أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي صلى الله عليه وسلم أبانوب **(قوله)** يعقوب بن إسحق المذكور  
 وصلها الطبراني وفي هذه الأحاديث يحرم تعذيب الحيوان إلا دمي وغيره وفي الحديث الأول  
 قوة أنس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الأمر المذكور لكن كان الخليفة  
 عبد الملك بن مروان نهى الجراح عن التعرض له بعد أن كان صدمه من الجراح في حقه خشونة  
 فشكاه لعبد الملك فأغلظ الجراح وأمره ما كرامه **(قوله)** باسم الجسم الجراح  
 هو اسم جنس مثلاً الدال ذ كره الدنري الحاشية وابن مالك وغيرهما ولم يحك النوى الضم  
 والواحدة جاجحة مثلث أيضاً وقيل أن الضم فيه ضعف قال الجوهري دخلتها الهاء الواحدة مثل  
 الجملة وأقارباهم الحرفي في غرب الحديث أن الدجاج بالكسر اسم للذ كران دون الاناث  
 والواحد منها ذك وبالفصح الاناث دون الذ كران والواحدة دجاجة بالفصح أيضاً قال وسمى  
 لاسرع في الاقبال والادبار من دج يدح إذا أسرع **(قلت)** ودجاجة اسم امرأة وهي بالفصح تقط  
 ويسمى بها الكبة من الفزل **(قوله)** حدثنا يحيى هو ابن موسى البجلي نسبة أو على بن السكن  
 وجرم الكلابي وأبو نعيم بأنه ابن جعفر **(قوله)** عن أبوب في الرواية الثانية ابن أبي عمير وهو  
 السخني وعنه أجدع عبد الله بن الوليد عن سليمان حدثنا أبوب حدثني أبوقلابه **(قوله)** عن

تغ

٥٢١/٤

تغ

٥٢١/٤

تغ

تغ

٥٥٦٢-٥٥٥٩

\* تابعه سليمان عن شعبة تغ

\* حدثنا المنال عن سعد بن

ابن عمار عن النبي صلى الله عليه

وسلم من مثل بالحيوان \* وقال

عدي عن سعيد بن ابن

عباس عن النبي صلى الله

عليه وسلم \* حدثنا ججاج بن

منال حدثنا شعبة قال

أخبرني عدي بن ثابت قال

سمعت عبد الله بن يزيد عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه

نهى عن النهي والمنسلة

\* **(باب لحم الدجاج)** \* حدثنا

يحيى حدثنا وكيع عن

سفيان عن أبوب عن

٥٥١٢

م

تغ

٨٩٩٠



ولا بعد في ذلك بل قد أخرج أحمد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد وهو العدني عن سفيان هو الثوري فقال في روايته عن رجل من بني تميم الله يقال له زهدم قال كاعند أبي موسى فأتني بطم حاج ففعل هذا ففعل زهدم ما كان تارة يسب إلى بني جرم وتارة إلى بني تميم الله وجرم قبيلة في قضاة يسيرون إلى جرم بن زيان بن زاي وموحدة ثقيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاة وتيم الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاة أيضا يسيرون إلى تيم الله بن زفيدة برأه وفاء مصغر ابن ثور بن كعب بن وبرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة فحلوان عم جرم قال الرضا طي في الانساب وكثيرا ما نسبون الرجل إلى أعمامه (قلت) وربما بهم الرجل نفسه كما تقدم في عدة مواضع فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصة والاصل عدم التعدد وقد أخرج البيهقي من طريق الثوري عن الثوري بسنده المذكور في هذا الباب إلى زهدم قال رأيت أبا موسى يأكل اللجج فدعاني فقلت أتى رأيت يأكل تننا قال أدفع فكل فذكر الحديث المرفوع ومن طريق الصنع بن حزن عن مطر الوراق عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل اللحم فجاء فقال أدن فكل فقلت أتى خلفت لا آكله الحديث وقد أخرجه موسى عن شيبان بن فروخ عن الصنع لكن لم يسبق لفظه وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال في نفسه فقال أدن فكل فقلت أتى لأريده الحديث فهذه عدة طرق صرح زهدم فيها بأنه صاحب القصة فهو المحدث ولا يفكر عليه إلا ما وقع في الصحيحين بمظاهره الغالية بين زهدم والمتنعم من أكل اللجج في رواية عن زهدم كاعند أبي موسى فدخل رجل من بني تميم الله أجريه ما لم يأت فقال هلم فتناكنا الحديث فانظروا أن الداخل دخل وزهدم جالس عند أبي موسى لكن يجوز أن يكون مراد زهدم بقوله كاقومه الذين دخلوا قبله على أبي موسى وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني خطبنا عمران بن حصين أي خطب أهل البصرة ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة فيجوز أن يكون زهدم دخل بخبر له ما ذكره رواية ما فيه أنه أجبر نفسه ولا يحب فيه والله أعلم (قوله) أتى رأيت يأكل شيئا فقد زنه بكسر الهمزة والمجعة في رواية أبي عوانة أتى رأيتها تأكل قد ذرا وكأنتن أنهن ككثرت من ذلك بحيث صارت حلالة فينبه له أبو موسى أنها البت كذلك وأنه لا يلزم من كون تلك اللجاجة التي رآها كذلك أن يكون كل اللجج كذلك (قوله) فقال أدن كذا لا أكثر فعمل أمر من الدنو ووقع عند المتكلم والسرخسي إذا بكسر الهمزة ونال المجعة مع التنوين حرف نصب وعلى الأول فقوله أخبرك مجزوم وعلى الثاني فهو منصوب وقوله أو أحدثك شك من الراوي (قوله) أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سأتى شرحني الإيمان والندور وقوله فأعطانا خسر ذود غر الدرر الفتر بضم المجعة جمع أغرو الأغرا الأيض والذري بضم المجعة والقة صر جمع ذرة وذرة كل شيء أعلاه والمراذهنا أسفها الأبل وألعها كانت بيضاء حقة أو أراود وصفها بأنها لاغلة فيها ولادير ويجوز غير التنب والجر وقوله خسر ذود كذا وقع بالإضافة واستكره أبو القاف في غيره قال والصواب تنوين خسر وأن يكون ذود بدل من خسر فإنه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى لأن العدد المضاف غير المضاف إليه فلازم أن يكون خسر ذود خمسة عشر يعبر بالان لا بل الذود ثلاثة انتهى وما أدري كيف يحكم بفساد المعنى إذا كان العدد كذا أو لا يكن عددا لا بل خمسة عشر يعبر

أني رأيت به يأكل شيئا فقد زنه خلقت أن لا آكله فقال أدن أخبرك أو أحدثك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من الأشعرين فوافقه وهو غضبان وهو يقسم نعمنا من نعم الصدقة فاستجملناه خلف أن لا يحملنا قال كاعند أبي موسى أكلهم عليه ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنهب من أبل فقال أين الأشعريون أين الأشعريون قال فأعطانا خسر ذود غر الذري فلبثنا غير بعيد فقلت لأصحابي نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عينة فوالله لئن تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عينة لا نفلج أبدا فريحنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله أنا استجملنا خلفت أن لا تحملنا فقلنا أين نسيبت عيناك فقال إن الله هو جليكم إني والله إن شاء الله لا أحلف على عين فأرى غير ما خيرا منها إلا نيت الذي هو خير وتحملها

فما الذي يضر وقد ثبت في بعض طرقه مذهب بن القريش والقرنين إلى أن عدست حرات والذي  
 قاله انما ثبت أن لوجات رواية صريحة أنه لم يعطهم سوى خمسة أبعرة وعلى تقدير ذلك فاطلق لفظ  
 ذود على الواحد مجازاً كابل وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصوير وفي الحديث دخول  
 المرء على صديقه في حال أكله واستدنا صاحب الطعام الداخل وعرضه الطعام عليه ولو كان  
 قليلاً لان اجتماع الجماعة على الطعام سبب البركة فيه كما تقدم وفيه جواز أكل الدجاج النسبة  
 ووحشة وهو بالاتفاق الا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع الآن بعضهم استثنى الجلالة  
 وهي ما تأكل الاقذار وظاهر صنيع أبي موسى أنه لم يسأل بذلك والجلالة عبارة عن الدابة التي  
 تأكل الجله بكسر الجيم والتشديد وهي البعير واذني ابن حزم اختصاص الجلالة بذوات الأربع  
 والمعروف التعميم وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة  
 الجلالة ثلاثاً وقال مالك والشافعي لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيرها وانما جاء النهي عنها  
 للتقذر وقد ورد النهي عن أكل الجلالة من طرق أعجمها ما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود  
 والشافعي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 الجمجمة وعن ابن الجلالة وعن الشرب من في السقاء وهو على شرط البخاري في رجاله الآن أيوب  
 رواه عن عكرمة فقال عن أبي هريرة أخرجه البيهقي والبخاري من وجوه أخر عن أبي هريرة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وعن شرب لبنها وأكلها وركوبها ولأن أبي شيبة  
 بسند حسن عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة أن يؤكل لحمها ويشرب  
 لبنها ولا يداود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نهى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يوم خيبر عن لحوم الجر الأهلية وعن الجلالة عن ركوبها وأكل لحمها وسنده حسن وقد  
 أطلق الشافعية كراهة أكل الجلالة اذا تقذر لحمها بأكل النجاسة وفي وجهه اذا كثرت من ذلك  
 ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه وهو قضية صنيع أبي موسى ومن يجهلهم أن العلف الطاهر اذا  
 صار في كسرة النجس فلا تغذى الا بالنجاسة ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة  
 فكذلك هذا وتعقب بأن العلف الطاهر اذا نجس بالمجاورة جاز اطعامه للدابة لانها اذا أكلته  
 لا تغذى بالنجاسة وانما تغذى بالعلق بخلاف الجلالة وهذه جماعة من الشافعية وهو قول  
 الحنابلة إلى أن النهي التحريم وبه جزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء وهو الذي صححه أبو إسحق  
 المروزي والفتاوى وامام الحرمين والبخاري والحق والمبتهن والجهل بها من معنى الجلالة  
 ما يغذى بالنجس كالنساء ترضع من كلبه والمعتري جواز أكل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد  
 أن تعلف بالنهي الطاهر على الصحيح وجاء عن السلف فيه وقت فغنذ ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه  
 كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً كما تقدم وأخرج البيهقي بسنده عن عبد الله بن عمرو  
 مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعلف أربعين يوماً **(قوله ما)** لحوم الخيل قال ابن  
 المنذر يذكر الحكم باعتبار الأدلة كذا قال ودلل الجواز ظاهر القوة كما سألني **(قوله سنان)**  
 هو ابن عينة وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور  
 وزوجته وقد تقدم ذلك صريحاً في باب النحر والذبح وقد اختلف في سنده على هشام فقال  
 أيوب بن روية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء وكذا قال ابن يونس من رواية عتيبة بن

\* (باب لحوم الخيل) \* حديثنا  
 الجدي حديثنا سفيان  
 حديثنا هشام عن فاطمة عن  
 أبيه

٥٥٩

مسق

تحفة

٩٥٧٤٦

جاد عنه عن هشام بن عروة وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه  
 البزار وذكر الدارقطني الاختلاف في ترجيح رواة ابن عينة ومن وافقه **(قوله)** فخرنا فخرنا ساعلي عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكتناه زاد عدة بن سليمان عن هشام ويحيى بالمدينة وقد تقدم  
 ذلك قبل بابين وفي رواية للدارقطني فأكتناه فخرنا وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم  
 الاختلاف في قولها فخرنا وذيها واختلاف الشارحون في توجيهه فقبل بحمل الخبر على الذبح  
 مجازا وقبل وقع ذلك مرتين واليه خضع النووي وفيه نظر لأن الأصل عدم التعدد والخبر محتمل  
 والاختلاف فيه على هشام فعض الرواة قال عنه فخرنا وبعضهم قال ذبحنا والمستفاد من ذلك  
 جواز الأمرين عندهم وقيام أحداهما في التذكية مقام الآخر والمساخ لهم إلا أن هذا  
 موضع هذا وأما الذي وقع بعينه فلا يخبر لوقوع التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك ويستفاد  
 من قولها ويحيى بالمدينة أن ذلك بعد نرض الجهاد فعد على من استند إلى منع أكثاريه **(قوله)** فخرنا  
 آيات الجهاد ومن قولها فخرنا وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم الرد على من زعم أنه ليس بأن  
 النبي صلى الله عليه وسلم اطلاع على ذلك مع أن ذلك لو لم يظن بأكثاريه لم يكن لهم تقديمه على  
 فعل شيء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والأوعددهم المعجزات لعدة اختلاطهم بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم وعدم مفارقتها له هذا مع توفر دعاية العناية إلى سؤاله عن الأحكام ومن ثم كان  
 الرجحان العناية إذا قال كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع لأن  
 الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره وإذا كان ذلك في مطلق العناية  
 فكيف بالأكثاريين **(الحديث الثاني)** **(قوله)** جاد هو ابن زيد وعروة ابن دينار ومحمد  
 ابن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر كذا أدخل جاد بن زيد بن عمرو بن دينار وبين  
 جابر في هذا الحديث محمد بن علي ولما أخرجه النسائي قال لا أعلم أحدا وافق جادا على ذلك وأخرجه  
 من طريق حسين بن واقد وأخرجه هو والترمذي من رواية سيف بن عينة كلاهما عن عمرو  
 ابن دينار عن جابر بن عبد الله بن محمد بن علي ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عينة وقال  
 سمعت محمد بن يحيى يقول ابن عينة أحفظ من جاد **(قلت)** لا يمكن اقتصر الجارية ومسلم على تخريج  
 طريق جاد بن زيد وقد وافقه ابن جرير عن عمرو بن دينار **(قوله)** جاد هو ابن زيد وعروة جابر لكنه  
 ليس به أخرجه أبو داود ومن طريق جاد والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن أبي الزبير عنه  
 وأخرجه النسائي صحيحا عن عطاء عن جابر أيضا وأغرب البيهقي فخرنا بأن عمرو بن دينار ليس به  
 من جابر واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عينة أصح مع إشارة البيهقي إلى  
 أنها منقطعة وهو زهول فإن كلام الترمذي محمول على أنه صح عنه اتصاله ولا يلزم من دعوى  
 البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك والحق أنه ان وجدت رواية فيها نصريح بعمرو  
 بالسماح من جابر فتكون رواية جاد من المزيدي متصل الأسانيد والافرواية جاد بن زيد هي  
 المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فلعل حديث طرق أخرى عن جابر غير هذه فهو  
 صحيح على كل حال **(قوله)** يوم خيبر عن لحوم الجرح زاد مسلم في روايته الألهية **(قوله)** ورخص في  
 لحوم الخيل في روايته مسلم وأذن بدل رخص وله في رواية ابن جرير أكتناه من خير الخيل وجر

قالت فخرنا فخرنا ساعلي عهد  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فأكتناه \* حدثنا  
 مسدد حدثنا جاد عن  
 عمرو بن محمد بن علي عن  
 جابر بن عبد الله قال سمع  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يوم خيبر عن لحوم الجرح  
 ورخص في لحوم الخيل

٥٥٢٠

م د س

تحفة

٢٦٢٩

الوحش ونحوه انما النبي صلى الله عليه وسلم عن الجمار الالهة وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني  
أمر قال الطحاوي وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكل الخيل وبخالقه صاحبه وغيرهما واحتجوا  
بالأخبار المتواترة في حملها ولو كان ذلك مأخوذا من طريق النظر لما كان بين الخيل والجمار الالهية  
فرق ولكن لا نارا اذا صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في أن يقال بهما بما يوجب النظر  
ولاسيما وقد أخبر جابر أنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم لحوم الخيل في الوقت الذي منعهم فيه من  
لحوم الجوفاء ذلك على اختلاف حكمهما (قلت) وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من  
غير استثناء أحد فأنسخ ابن أبي شيبة باسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال لم ينزل سلتك  
بأكلونه قال ابن جرير قلت له أحسب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم وأما ما نقل في  
ذلك عن ابن عباس من كراهته فأنسخه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ويدل على  
ضعف ذلك عنه ما سألت في الباب الذي بعده صحيحا عنه أنه استبدل لائحة الجمار الالهية بقوله  
تعالى قل لا أجد فيها أوصى الى تحريمها فان هذا انما صلي مستسكا لحال الجمر صلي للخيول ولا فرق  
وسألت فيه أيضا أنه توقف في سبب المنع من أكل الجمر هل كان تحريمه مؤبدا أو بسبب كونها  
كانت حيلة الناس وهذا يأتي في مثله في الخيل أيضا فيبعد أن ثبت عنه القول بتحريم الخيل  
والقول بالتوقف في الجمار الالهية بل أخرج الدارقطني بسند قوي عن ابن عباس من وقوعه  
حدث جابر ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجمار الالهية وأمر بلحوم الخيل  
وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عتيبة ومالك وبعض الحنفية وعن بعض المالكية  
والحنفية التحريم وقال الفقيه المشهور عند المالكية الكراهة والصحيح عند المحققين منهم  
التحريم وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير كره لحم الخيل فله أبو بكر الرازي على التنزيه وقال  
يلمط أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنده كالجمار الالهية وصح عنه أصحاب المحيط والهداية  
والذخيرة التحريم وهو قول أكثرهم وعن بعضهم يأثم أكله ولا يسمى حراما وروى ابن القاسم  
وابن عجب عن مالك المنع وإنه احتج بالآية التي ذكرها وأخرج محمد بن الحسن في الآثار عن  
أبي حنيفة بسند له عن ابن عباس نحو ذلك وقال القرافي في شرح مسلم مذهب مالك الكراهة  
واستدل له ابن بطال الآية وقال ابن المنبر الشبهة الخلق بينها وبين البغال والحمير مما يؤكد  
القول بالمنع فمن ذلك هيئتها وزهومة لحمها وعظمتها وصفة أروائها وانما لا تجترق قال وإذا تأكد  
الشبهة الخلق التحريم في الفارق وبعد الشبهة الانعام المتفق على أكلها اهـ وقد تقدم من كلام  
الطحاوي وما يؤيد منه الجواب عن هذا وقال الشيخ أبو محمد في جرة الدليل في الجواز مطلقا  
واضح لكن سبب كراهة مالك لا كراهة كونها تستعمل غالباً في الجهاد فلو اتفقت الكراهة أكثر  
استعماله ولو كثرت لادى الى قلة ما يفيض الى قلة ما يفيض الى قلة ما يفيض الى قلة ما يفيض  
الامر به في قوله تعالى ومن رباط الخيل (قلت) فعلى هذا فالكراهة سبب خارج وليس البحث  
فيه فان الحيوان المتفق على أكله لم يحدث أمر يقتضي أن لو ذبح لأفضى الى ارتكاب محذور  
لا ممتنع ولا يابى من ذلك القول بتحريمه وكذا قوله ان وقوع أكلها في الزمن النبوي كان نادرا  
فأذا قيل بالكراهة قل استعماله فيوافق ما وقع قبل انتهى وهذا لا ينقض دليلا للكراهة بل

غاية أن يكون خلاف الأولى ولا يلزم من كون أصل الحيوان حل أكله فتأوله الأكل وأما قول بعض المانعين لو كانت حللا لمجانز الاضحية بها فتنقض بحجوان البر فانه مأ كحل ولم تنشرع الاضحية به ولعل السبب في كون الخلد لا تنشرع الاضحية بها استتباعه لانه لو شرع فيها جميع ما جاز في غيرها لكانت المنفعة بها في أهم الاشياء منها وهو الجهاد وذكر الطحاوي وأبو بكر الرازي وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجمر والخيل والبغال قال الطحاوي وأهل الحديث يصفون عكرمة بن عمار (قلت) لا سمعنا في يحيى بن أبي كثير برفان عكرمة وان كان مختلفا في توثيقه فقد أخرج له مسلم لكن انما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير وقد قال يحيى ابن سعد القطان أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة وقال البخاري حديثه عن يحيى مضطرب وقال النسائي ليس به بأس الا في يحيى وقال أحمد حديثه عن غير أبياس بن سلمة مضطرب وهذا أشد مما قبله ودخل في عموم يحيى بن أبي كثير أيضا وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف على عكرمة فيها فان الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه الخيل ذكر وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه فأروايات المتنوعة عن جابر المنفصلة بين لحوم الخيل والجمر في الحكم أظهر اقتصارها لأنهم رجالا وأكثر عددا وأعل بعض الحنفية حديث جابر بما فيه من ابن اسحق أنه لم يشهد خيبر وليس به لانه لا غاية أن يكون مرسل يحيى ومن سجع من منع أن كل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل وتعب بأنه شاذ مشكوك لان في سياقه أنه شهد خيبر وهو خطأ فانه لم يلم الا بهدا على الصحيح والذي جزم به الأكثر اناسا لانه كان سنة الفقه والعامة في ذلك على ما قاله مصعب الزبيري وهو أعلم الناس بقريش قال كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فتر من مكة في غرة القضية حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم عكة فذكر القصة في سبب اسلام خالد وكانت غرة القضية بعد خيبر جزموا على أن في السند راوا بما هو ولا لكن قد أخرج الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير عن رجل من أهل حص قال كلمع خالد فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجمر الاهلية وخيلها وبغالها وأعل بتدليس يحيى وإيهام الرجل وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين نحوه وكذا قال النسائي الاحاديث في الاباحة أصح وهذا من صحيح كماله وخالفه ما تعارض عنده الخبران ورأى في حديث خالد نهى وفي حديث جابر أن جعل الأذن على نسخ التبريم وقوله لا يلزم من كون النهى سابقا على الأذن أن يكون اسلام خالد سابقا على فتح خيبر والاكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال وقد قرر المحازي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال هو شاذ المخرج باس من غير وجه بما ورد في حديث جابر من رخص وأذن لانه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقا والأذن متأخرا فيتعين المصير اليه قال ولولم تر هذه اللفظة لكات دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اه وليس في لفظ رخص وأذن ما يتعين معه المصير الى النسخ بل الذي يظهر أن الحكم في الخيل والبغال والجمر كان على البراءة الاصلية فلما نهى المشرع يوم خيبر عن الجمر والبغال خشى أن يظنوا أن الخيل كذلك شبهها بما غافن في أكلها دون الجمر والبغال والراجح أن الاشياء قبل بيان حكمها

في الشرع لا توصف لاجل ولا حرمة فلا ثبت التسخير في هذا ونقل الحازني أيضا تقرير التسخير  
 بطريق آخرى فقال ان انتهى عن أكل الخيل والجمر كان عاملا من أجل أخذهم لها قبل القسمة  
 والتخميس ولذلك أمر باكفائه القدور ثم بين سدأه بأن لحوم الجمر رخص أن تحرق بها الذنوب وأن  
 انتهى عن الخيل إنما كان بسبب ترك القسمة خاصة وبه كبر عليه أن الاصر باكفائه القدور إنما  
 كان بطعنهم فيها الجركا هو. صرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده والحق أن حديث خالد  
 ولسلم أنه ثابت لا ينهض معارضا لحديث جابر الذي على الجواز وقد وافقه حديث أسماء وقد  
 ضعف حديث خالد أحمد البخاري وموسى بن هرون والدارقطني والخطاي وابن عبد البر وعبد  
 الحق وآخرون وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة  
 وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة لان الخيل في خير كانت عز بركة كانوا محتاجين  
 اليها للجهاد فلا يعارض النهي المذكور ولا يلزم وصف أكل الخيل بالكراهة المطلقة فضلا عن  
 التحريم وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء كانت لنا فرس على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فارادت أن تموت فذبحناها فأكلناها وأجاب عن حديث أسماء بأنها واقعة عن فعل  
 ثلاث الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا يتفقع بها في الجهاد فكيف انتهى عن الخيل لمعنى خارج  
 لالذنها وهو جمع جيد وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله رخص  
 لان الرخصة استباحة المحظور مع قسام المانع فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب النجاسة التي  
 أصابهم بغير فلا يدل ذلك على الحل المطلق وأجيب بأن أكرار الويات جاء بالنقل الاذن وبعضها  
 بالآخر فدل على أن المراد بقوله رخص أذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد  
 الصحابة ونوقض أيضا بأن الاذن في أكل الخيل لو كان رخصة لاجل النجاسة لكانت الجمر الاهلية  
 أولى بذلك لسكوتهم وأمره بالخيل حيث دلل لان الخيل ينتفع بها فيما ينتفع بالجمر من الحمل وغيره  
 والجمر لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيل من القتال عليها والواقع كما ساقى صريحاً في الباب الذي يليه  
 أنه صلى الله عليه وسلم أمر بإفراقة القدور التي طبخت فيها الجمر مع ما كان يهد من الحاجة فدل  
 ذلك على أن الاذن في أكل الخيل إنما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة وأما ما نقل عن  
 ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها  
 وزينة فقد نسك بها أكثر القائلين بالتحريم وقرر واذك بأوجه أحدها أن اللام للتعليل فدل  
 على أنها لم تخلو لغرض ذلك لان الاله المنصوصه قدما للحصر فإباحة أكلها تقتضي خلاف ظاهر  
 الآية \* ثانيا عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد  
 حكمها عن حكم ما عطف عليه إلى الدليل \* ثالثا أن الآية سقت مساق الامتنان فلو كانت  
 ينتفع بها في الاكل لكان الامتنان به أعظم لانه يتعلق به بشيء بغير واسطة والحكم لا يتم  
 بأذن التمر وترك أعلاها ولا سيما وقد وقع الامتنان بالاكل في المذكورات قبلها رابعها الواجب  
 أكلها كانت المنفعة بما فيها وقع به الامتنان من الركوب والزينة هذا المخلص ما تمسكوا به من  
 هذه الآية والجواب على سبيل الاجال أن آية التحل مكينة اتفاقا والاذن في أكل الخيل كان  
 بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية التحليل أذن  
 في الاكل وأيضا آية التحل ليست ناصية منع الاكل والحديث صريح في جوازه وأيضا على



تغ ٥٢٢ / ٥٢٢١ م ٥٥٢١ سن تحفة ٦٧٦٩ (٥٦٣) ٨٠٤٩ / ٥٥٢٢ سن

\*(باب الحوم الجرا لانسبة)\* تحفة

سبل التبريل فاعلم ما ذكر على ترك الاكل والترك اعجم أن يكون للحرى أو للتبريد أو  
خلاف الاول واذ لم يتبين واحد منهما باني التمسك بالادلة المصر حقا لجواز وعلى سبل التفصيل  
أما أولا فلو سلمنا أن اللام للعلل لم لزم افاضة الحصر في الكوب والرشة فانه ينفع الخيل في  
غيرهما وفي غير الاكل اتفاقا وانما ذكر الكوب والرشة لكونهما أغلب ما ينطبق له الخيل  
ونظيره حديث البقرة المذكور في الصحاح حين خاطبت راكبا فقالت ان لم تخلق لي هذا انما  
خلقنا للعرش فانه مع كونه أصغر ح في الحصر لم يقصده الاغلب والافهى وكل وينتفع بها في  
أشياء غير العرش اتفاقا وأيضا فلو سلم الاستدلال لزم منع حل الانتقال على الخيل والغال والخير  
ولا فائل به وأما ثانيا فالدلالة العطف انما هي دلالة اقتران وهي ضعيفة وأما ثالثا فالامتنان انما  
قصد به عابسا كان يشبهه بآفاقها لم يخلل فخطبوا بماء الله وأوعروا ولم يكونوا يعرفون أكل  
الخنل لعزته في بلادهم بخلاف الانعام فان أكثر آفاقهم بها كان محل الانتقال ولا ككل  
فانقص في كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما ينتفع به فلو لم من ذلك الحصر في هذا الشق  
لزم مثل في الشق الآخر وأما بافعال لزم من الاذن في أكلها أن تغني لزم مثل في البقرة وغيرها  
عما أبيع أكله ووقع الامتنان بمنفعة له أخرى والله أعلم **(قوله)** ما حوم  
الجرا لانسبة القول في عدم جرمه بالحكم في هذا كانه قول في الذي قبله لكن الخارج في الجرا المنع  
بخلاف الخيل والانسبة بكسر الهمزة وتسكون النون منسوبة الى الانس ويقال فيه ان نسبة  
بفتحسين وزعم ابن الاثران في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي أنهما انضم ثم التسكون لقوله  
الانسبة هي التي تألف البيوت والانس ضد الوحشة ولا حجة في ذلك لأن أبا موسى انما قاله  
بفتحسين وقد صرح الجوهري أن الانس بفتحسين ضد الوحشة ولم يقع شيء من روايات  
الحديث يضم تسكون مع احتمال جواز زعم زعم أبو موسى الرواية بكسرا وله ثم التسكون فقال  
ابن الاثران أراد من جهة الرواية بفتحسين والافوه ثابت في اللغة ونسبت الى الانس وقد وقع في  
حديث أبي ثعلبة وغيره الاحلية بدل الانسية وبوخذين التسويد بها جوارأ كل الجرا الوحشة  
وقد تقدم صريحنا في حديث أبي قتادة في الحج **(قوله)** فيه سلة هو ان الاكوع وقد تقدم حديثه  
موصولا في المغازي مطو لا ثم ذكر في الباب أحاديث الاول بحديث ابن عمر **(قوله)** عبدة هو  
ابن سليمان وعبد الله ذو العمري **(قوله)** عن سالم وزنايف كذا قال عبد الله بن عمر عن عبد الله  
عبد سالم ومحمد بن عبيد عنه كاسبق في المغازي ثم ساقه المصنف من طريق يحيى القطان عن  
عبد الله عن نافع وحده وقوله تابعه ابن المبارك واصله الموائب في المغازي **(قوله)** وقال أبو أسامة  
عن عبد الله عن سالم واصله في المغازي من طريقه وفصل في روايته بين أكل الثوم والجرفين  
أن النبي عن الثوم من رواية تافع فقط وأن النبي عن الجر عن سالم فقط وهو تفصيل بالغ  
لكن يحيى القطان حافظ فعلم عبد الله لم يفضله الا لا في أسامة وكان يحدث به عن سالم ونافع  
معالمهما فاقصر بعض الروايات على أخذ شيخه فكانا يظهر الاطلاق **(الذي)** الذي حدث على  
ذكره مختصرا وقد تقدم طول في كتاب السكاح **(الثالث)** حديث جابر وقد سبق في الباب الذي قبله  
**(الرابع)** والخامس حديث البراء بن أبي أوفى وأوردته مختصرا وقد تقدم عنه أتم سابقا فان هذا  
في المغازي وأفرده عن ابن أبي أوفى وهذا وفي فرض الجنس وفيه زيادة اختلافهم في السبب

فيه عن سلة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم \* حدثنا  
صدقة أخبرنا عسدة عن  
عبد الله عن سالم ونافع عن  
ابن عمر رضي الله عنهم انهم  
النبي صلى الله عليه وسلم عن  
لحوم الجرا الاحلية يوم خيبر  
\* حدثنا مسدد حدثنا يحيى  
عن عبيد الله حدثني نافع  
عن عبد الله قال نسي النبي  
صلى الله عليه وسلم عن لحوم  
الجرا الاحلية \* تابعه ابن  
المبارك عن عبيد الله عن  
نافع \* وقال أبو أسامة عن  
عبيد الله عن سالم \* حدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن عبد الله  
والحسن ابني محمد بن علي  
عن أبيهما عن علي رضي  
الله عنهم قال نسي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن  
الانسبة \* حدثنا سليمان بن  
حرب حدثنا جاد عن عمرو  
عن محمد بن علي عن جابر بن  
عبد الله قال نسي النبي صلى  
الله عليه وسلم يوم خيبر عن  
لحوم الجرو رخص في لحوم  
الحمل \* حدثنا مسدد  
حدثنا يحيى عن شعبة قال  
حدثني عدى عن البراء  
وابن أبي أوفى رضي الله عنهم  
قالا نسي النبي صلى الله  
عليه وسلم عن لحوم الجرا

٥٥٢٥-٥٥٢٦ م تحفة ١٧٩٥-٥١٧٤

تحفة  
٢٦٦٩

\* حديثنا الحق اخبرنا

بعقوب بن ابراهيم حديثنا  
 اثنى عن صالح عن ابن شهاب  
 أن أبا إدريس أخبر أن أبا  
 ثعلبة قال حرم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خوم  
 الجرا الاحلية \* تابعه  
 الزيدى وعقيل بن ابن  
 شهاب \* وقال مالك ومعه  
 والمجاهدون ويونس وابن  
 ابي عتيق عن الزهري  
 النسي صلى الله عليه وسلم  
 كل ذى ناب من السباع  
 \* حديثنا محمد بن سلام اخبرنا  
 عبد الوهاب الثقفي عن  
 أيوب بن محمد عن أنس بن  
 مالك رضى الله عنه أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم جاءه فقال أكلت  
 الجرم جاءه فقال أكلت  
 الجرم جاءه فقال أكلت  
 الجرم جاءه فقال أكلت  
 الناس ان الله ورسوله  
 ينهاناكم عن لحوم الجير  
 الاحلية فانهم ارجس فأكلت  
 القديروا منهم القديروا بهم  
 \* حديثنا على بن عبد الله  
 حديثنا سفيان قال عمرو  
 قلت لجابر بن زيد يزعمون  
 أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن جمر الاحلية  
 فقال قد كان يقول ذلك  
 الحكم بن عمرو القساري  
 عندنا بالبصرة ولكن أبي  
 ذلك الجيران عباس

\* السادس حديث أبي ثعلبة (قوله حديثنا الحق) هو ابن راهويه وبعقوب بن ابراهيم أى ابن  
 سعيد وصالح وهما بن كيسان (قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجرا الاحلية) تابعه  
 الزيدى وعقيل بن الزهري فرواه الزيدى وصحلهما النسائي من طريق بقية قال حدثني  
 الزيدى وللفظه نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع وعن لحوم الجرا الاحلية ورواه  
 عقيل وصحلهما أحمد بن حنبل والبيهقي والدارقطني والترمذي والنسائي من طريق بقية قال حدثني  
 ووقع عند النسائي من وجه آخر عن أبي ثعلبة قصة وللفظه نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع وعن لحوم الجرا الاحلية ورواه  
 خير والناس جيعا فوجدوا جرا النسيه فذبحوها فأمروا النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن  
 ابن عوف فنادى لأن لحوم الجرا النسيه لا تحل (قوله وقال مالك ومعه) والمجاهدون ويونس  
 وابن ابي عتيق عن الزهري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع (يعني  
 لم يرضوا فيه) كذا الجرا فأحدث مالك فسأني موصولا في الباب الذي يلبسه وأما حديث  
 معه ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما وأما حديث  
 المجاهدون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة فوصلهما سلم بن يحيى بن يحيى عنه وأما حديث  
 ابن ابي عتيق فوصلهما ابي راهويه عن عبد بن سليمان ومحمد بن عبد كلاهما عنه \* الحديث  
 السابع حديث أنس في النداء بالنهي عن لحوم الجرم وقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو  
 طلحة وعزاه الترمذي لأبيه أبي يعلى فنسب إلى التفسير ووقع عند مسلم أيضا أن بلال نادى  
 بذلك وقد تقدم فريعا عند النسائي أن المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف وأهل عبد الرحمن  
 نادى أو لا بالنهي مطلقا ثم نادى أبو طلحة وبلال بن رباح في ذلك وهو قوله فانهم ارجس فأكلت  
 القديروا منهم القديروا بهم ووقع في الشرح الكبير للرافعي أن المنادى بذلك خالد بن الوليد  
 وهو غلط فإنه لم يشهد خبره وإنما أسلف به فتحتها (قوله جاءه) ما يقال أكلت الجرم لم أعرف  
 اسم هذا الرجل ولا الذين بعده ويحتمل أن يكونوا واحدا فإنه قال أولا أكلت فأما لم يسمعه  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأما لم يسمعه أمه فبما ثبت في الحديث أن المنادى بذلك خالد بن الوليد  
 الجراي لكثرة ما ذكر منها الطبع صادق في نزول الأمر بغيرها وأهل هذا مستند من قال انما  
 نهى عنها لكونها كانت حولة للناس كسبائهم والحديث الثامن (قوله سفيان) هو ابن  
 عيينة وعرو هو ابن دينار (قوله قال جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء عجمي ومن ثلثة البصري  
 (قوله يزعمون) لم أقف على تسمية أحد منهم وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار  
 روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله وأن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة  
 (قوله قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو القساري عندنا بالبصرة) زاد المجاهد في مسنده  
 عن سفيان بهذا السند قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وأخرجه أبو داود من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار مضمونا إلى حديث جابر بن عبد الله  
 في النهي عن لحوم الجرم فوعا لم يصرح برفع حديث الحكم (قوله ولكن أبي ذلك الجرم  
 ابن عباس) وأبي من الأباء أى امتنع والجرمة لأن عباس قيل له سمعته وعلمه وهو من تقديم  
 الصفة على الموصوف مسالعة في تعظيم الموصوف كآثار علماء له وأما ذكر كثره ثم بعد  
 ذلك لا احتمال لخفاه على بعض الناس ووقع في رواية ابن جريج وأبي ذلك الجرم يريد ابن عباس

وهذا يشعر بأن في رواية ابن عيينة ادراجاً (قوله) وقرأ أقل لأجد فيها أوصى إلى تحريمها في رواية ابن مردويه وصححه الحسائي من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تنذر أفعيت الله فيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فمأخول فيه فحلال وما حرم فيه فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وتلا هذا قتل لأجد إلى آخرها والاستدلال بهذا العمل انما يتم في عالم بات فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه وقف في النبي عن الحجر دل كان لعني خاص أولئنا يدفعه عن الشعي عنه أنه قال لا أدري أنه صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان جولة الناس فيكره أن تذهب جولتهم وأحرمها البتة يوم خيبر وهذا التردد أصعب من الخبر الذي جاء عنه بما يلزم بالهالة المذكورة وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر الاهلية تخافة قلة الظاهر وسنده ضعيف وقد تقدم في المغازي في حديث ابن أبي وقحة ثمانية انما نهى عنها الانتم تخمس وقال بعضهم نهى عنها لانها كانت تأكل العذرة (قلت) وقد زال هذا الاحتمال من كونهم تخمس أو كانت جلالة أو كانت انتم حديث أنس المذكور قبل هذا حديث جاء فيه فانها رجس وكذا الامر بفعل الانافي حديث سلمة قال القرطبي قوله فانها رجس ظاهر في عود الضعيف على الحجر لانها المحدث عنها المأمور بها كنهائهم من القصد ورواها وهذا حكم المتبحر فيستداند منه تحريمها كما هو ودال على تحريمها العينة الالهي خارج وقال ابن دقيق العيد الامر بها كذا القدر وظاهر أنه سبب تحريم لحم الجرو وقد وردت على أخرى ان منع رفع نهي منها وجب المصير اليه لكن لا مانع أن يعال الحكم بالكره من علته وحديث أبي نعبية صريح في التحريم فلا معدل عنه واما التعليل بخسبة قلة الظاهر فأجاب عنه الطحاوي بالمعارضة بالخيل فان في حديث جابر النبي عن الجرو الاذن في الخيل مقروناً فلو كانت الهالة لاجل الجولة لكأن الخيل أولى بالمنع لقلتها عندهم وعزيمتها وشدة حاجتهم اليها والجواب عن آية الانعام انها مكينة وخبر التحريم متأخر جدها فهو مقدم وايضا فقص الآية بخبر عن الحكم الموجود عند نزولها فانه حينئذ لم يكن نزل في تحريمها الكول الا ما ذكر فيها وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غيرها فيها وقد نزل بعد حاقى المدة أحكام تحريم اشياء غير ما ذكر فيها كالخمر في آية المائدة وفيها ايضاً تحريم ما أهل لغير الله به والمختصة إلى آخره وكحريم السباع والحشرات قال التنويري قال تحريم الجرو الاهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولم يجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافا لهم الا عن ابن عباس وعند المالكية ثلاث روايات تالها الكراهة واما الحديث الذي أخرجه ابوداود عن غالب بن الحر قال أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي الا سمنا جر فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قلت انك حرمت لحوم الجرو الاهلية وقد أصابتنا سنة قال أطعم أهالك من مهن جررك فانما حرمنا من أجل حوالى القرية يعني الجلالة واسناده ضعيف والمتن شاذ يخالف للاحداث الصحيحة فالاعتقاد علميا واما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر المحاربية أنه رجا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجرو الاهلية فقال أليس ترى

وقرأ أقل لأجد فيها أوصى إلى  
تحريمها

الكلأ وتأكل الشجر قال نعم قال فأصب من لحومها وأخرجها ابن أبي شيبة من طريق رجل  
من خمره قال سألت فذكره في السنن يقال ولولمنا احتفل أن يكون قبل التجرم قال  
الطحاوي لو أن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير الجرا لا هلة لكان النظر  
يقضى حلها لأن كل ما حرّم من الأهل أجمع على تحريمه إذا كان وحشياً كالخنزير وقد أجمع  
العلماء على حل الجمار الوحشي فكأن النظر يقضى حل الجمار الأهل (قلت) ما ادعاه من  
الاجماع مردود فإن كثير من الحيوان الأهل مختلف في نظره من الحيوان الوحشي كالهر و  
الحديث أن الذكاة لا تظهر ما لا يحل أكله وإن كل شيء نجس إلا ذكاة النجاسة يكفي غسله مرة  
واحدة لا طلاق الأمر بالغسل فإنه يصدق الامتثال بالمرة والاصل أن لازادة عليه وإن الاصل  
في الأشياء الإباحة لكون العداية أفدها على ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن  
يسأروا مع فؤادهم على السؤال عما يشك وإنه ينبغي لأمر الجش تقدر أحوال رعيته  
ومن رأى فعل ما لا يوسع في الشرع أشاع منعه أما نفسه كان مخاطبهم وأما غيره بأن أمر نادياً  
فينادي ثلاثاً بغيره من رآه فظنه جائزاً (قوله ما) أكل كل ذي ناب من السباع  
لم يثبت القول بالحكم للاختلاف فيه وأوللتصنيف كلاً يثبت (قوله من السباع) يأتي في الطب  
بلفظ من السبع وليس المراد حقيقة الأفراد بل هو اسم جنس وفروا بين عينه في الطب أيضاً  
عن الزهري قال ولم أسمع حتى أتيت الشام ولمسلم من رواية بن عيسى عن الزهري ولم أسمع ذلك من  
علمائنا الجاهلي حتى حدثني أبو إدريس وكان من فقهاء أهل الشام وكان الزهري لم يبلغه حديث  
عبيد بن سفيان وهو مدعي عن أبي هريرة وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولفظه كل ذي ناب  
من السباع فأكله حرام ولمسلم أيضاً من طريق ممن بن مهران عن ابن عباس عن النبي صلى الله  
صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير والخالب بكسر الميم  
وسكون المعجمة وفتح اللام بعدها موحدة وهو الطير كالظفر لغيره لكنه أشد منه وأعظ وأحد فهو  
له كآنا السبع وأخرج الترمذي من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الجرا الأنسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ومن  
حديث العرباض بن سارية مثله وزادوم خبير (قوله تابعه بن عيسى ومعه ابن عينة  
والمجاوشون عن الزهري) تقدم بيان من وصل حديثهم في الباب قبله إلا ابن عينة فقد أشرت  
إليه في هذا الباب قريبا قال الترمذي العمل على هذا اعتدأ كثير أهل العلم وعن بعضهم لا يحرم  
وحكي ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كالجور وقال ابن العربي المشهور عنه الكراهة  
وقال ابن عبد البر لا يخاف فيه على ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف وهو  
قول الشعبي وسعيد بن جبيرة واحتجوا به موم قل لا أجد والجواب أنها مكينة تحدث التحريم  
بعد الهجرة ثم ذكر نحو ما تقدم من أن نص الآية عدم تحريم غير ما ذكرنا ذلك فلا بأس فينا  
مأسا في وعن بعضهم أن آية الانعام خاصة بجهة الانعام لانه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية  
أنهم كانوا يحرمون أسباعهم من الأزواج الثمانية بأرائهم فنزلت الآية قل لا أجد فيها أوى إلى  
محرماتى من المذكورات إلا الميتة والدم المسفوح ولا يرد كون لحم الخنزير ذكره ما لا يها  
قرنت به علته تحريمه وهو كونه رجسا ونقل امام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص

٥٥٢٠

ع

تخفة

٩١٨٧٤

باب أكل كل ذي  
ناب من السباع \* حدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن ابن شهاب عن أبي  
إدريس الخولاني عن أبي  
ثعلبة رضى الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عن أكل كل  
ذي ناب من السباع \* تابعه  
يونس ومعه مروان عينة  
والمجاوشون عن الزهري

تبع

٥٢٤ / ٤

٥٥٣١  
م د س  
تحفة  
٥٨٢٩

\* (باب جلود الميتة) \* حدثنا  
زهير بن حرب حدثنا يعقوب  
ابن ابراهيم حدثنا أبي عن  
صالح حدثني ابن شهاب أن  
عليه الله أخبره  
أن عبد الله بن عباس رضى  
الله عنه أخبره أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم مر  
بشاة ميتة فقال هلا  
استمتعتم بها يا بني  
ميتة قال انما حرم أكلها

السبب اذا ورد في مثل هذه القصة لانه لم يجعل الآية حاصرة لما يحرم من المأكولات مع ورود  
صفة العدم فيها وذلك أنها وردت في الكفار الذين يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل  
لغير الله به ويحرمون كثيرا مما أباحه الشرع فكان الغرض من الآية إباحة حالهم وانهم يضادون  
الحق فكانت قبل لإحرام الأما حلت لهم بالغة في الرد عليهم وسبكي القرطبي عن قوم أن آية الانعام  
المدكورة نزات في حجة الوداع فتكون ناهية ورد بأنها مكية كما صرح به كثير من العلماء ويؤيده  
ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على شركى العرب في تحريمهم ما حرموه من الانعام  
وتخصيصهم به بعض ذلك بأنها لهم الى غير ذلك مما سبق للرد عليهم وذلك كله قبل الهجرة الى المدينة  
واختلف القائلون بالتحريم في المرد باله ناب فقيل انه ما يتقوى به ويصل على غيره ويصطاد  
ويعدو بطبعه غالباً كالأسد والذئب والضر والضب والماما لا يعدو كالضبع والثعلب فلا والى  
هذا ذهب الشافعي والنبطوسى به وما وقد ورد في حل الضبع أحاديث لا بأس بها واما الثعلب  
فورد في تحريمه حديث أخرجه بن جرير عن عبد الترمذى ابن ماجه ولكن سنده ضعف **(قوله)**  
جلود الميتة زاد في البيهقي قبل أن يدبغ فقد هلك بالداغ وأطلق هنا فيجعل  
مطلقه على مفقده **(قوله)** عن صالح خوان كيسان **(قوله)** مر بشاة كذا لا كثر عن الزهري  
وزاد في بعض الرواة عن الزهري عن ابن عباس عن ميمونة أخرجه مسلم وغيره من رواية ابن  
عينة والراجح عند الخلفاء في حديث الزهري ليس فيه ميمونة نعم أخرج مسلم والنسائي من  
طريق ابن جرير عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابن عباس أن ميمونة أخبرته **(قوله)** ياها يا  
بكرا الهمز وتختف الهاء هو الجلد قبل أن يدبغ وقبل هو الجلد دبغ أو لم يدبغ وجمعه أهاب  
بفتحين ويجوز بضمين زاد مسلم من طريق ابن عينة أيضا عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابن عباس نحوه  
وأخرج مسلم أيضا من طريق ابن عينة أيضا عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابن عباس نحوه  
قال ألا أخذوا أهابا فذبغوه فأنقعه وابه وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وقال  
حسن **(قوله)** قالوا انها ميتة لم أقب على تعيين القائل **(قوله)** قال انما حرم أكلها  
قال ابن أبي جرير مر أجنة الامام فيما لا يفهم السامع معنى ما أمره كأنهم قالوا كيف تأمرنا  
بالانتفاع بها وقد حرمت علينا فبين وجه التحريم وبوخذه جواز تخصص الكتاب بالميتة  
لأن لفظ القرآن حرم عليكم الميتة وغوشا لم يلجأ إلى كل حال نخصت السنن ذلك  
بالأكل وفيه حسن مراجعتهم وبلاغتهم في الخطاب لأنهم جمعوا ما عني كثرة في كلمة واحدة  
وهي قولهم انها ميتة واستدل به الزهري بجواز الانتفاع بجلود الميتة مطلقا سواء أدبغ أم لم يدبغ  
لكن صح التنبه من طرق أخرى بالداغ وهي حجة الجمهور واستثنى الشافعي من الميتات  
الكلب والخنزير وما ولد منها لما حاسه عنها عنده ولم يستثن أبو يوسف وداد وشتا أخذاهموم  
الخروهي رواية عن مالك وقد أخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه اذا دبغ الأهاب فقد  
طهر ولفظ الشافعي والترمذى وغيرهما من هذا الوجه أهاب دبغ فقد طهر وآخر حرم مسلم  
استنادها ولم يبق لفظها فآخرجه أبو نعيم في المستخرج من هذا الوجه باللفظ المذكور وفي لفظ  
مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دبغها  
طهورة وفي رواية للبخاري من وجه آخر قال دبغها لا الدم طهورة وجرم الرافعي وبعض أهل

الاصول أن هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة ولكن لم أقف على ذلك صريحاً مع قوة الاحتمال فيه  
 لكون الجميع من رواية ابن عباس وقد تسك بعضهم بخصوص هذا السبب فقصر الجواز على  
 المأ كقول لورود الخسبر في الشاة ويقوى ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا يذوق التطهير على  
 الذكوة غير المأ كقول لودكي لم يظهر بالذكوة عند الاكثر فكذلك الدباغ وأجاب من عدم التسك  
 بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وعموم الاذن بالمتقعة ولأن الحيوان طاهر ينفع  
 به قبل الموت فكان الدباغ بعد الموت قائماً له مقام الحياة والله أعلم وذهب قوم الى أنه لا ينفع  
 من الميتة بشئ سواء دبر الخلد ام لم يدبر وتمسكوا بحديث عبد الله بن عكيم قال أنا كتاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته أن لا تنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب أخرجه الشافعي  
 وأحمد والاربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي وفي رواية للشافعي ولا جد ولا يداود قبل  
 موته بشر قال الترمذي كان أحمد ذهب اليه ويقول هذا آخر الامر ثم تركه لما اضطربوا في  
 الاسناد وكذا قال الخليل بنحوه ورد ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال جمع ابن عكيم  
 الكتاب بقراؤه وسمعه من مشايخ من جهينة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب وأعله  
 بعضهم بالانقطاع وهو مردود وبعضهم بكونه كتاباً وليس بهل فادحة وبعضهم بأن ابن أبي  
 ليلى راوه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه انه انطلق وناس معه الى عبد الله  
 ابن عكيم قال فدخلوا وقد عثت على الباب فخرجوا الى قافخروني في هذا فقتضى ان في السند من  
 لم يسم ولكن صرح تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضاً  
 وأقوى ما تسك به من لم يأخذ بنظاره معارضة الأحاديث الصحيحة وانها عن سماعة وهذا عن  
 كتابة وانها أصح من خارج وأقوى من ذلك الجميع بين الحديثين بحمل الابهام على الخلد قبل الدباغ  
 وابنه بعد الدباغ لا يسمى اهاباً انما يسمى قربة وغير ذلك وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة كالنضر بن  
 شمير وهذا طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي وأبعد من جمع بين ما يحمل التهي على  
 جلد الكلب والخنزير لكونهما لا يدبان وكذا من حمل التهي على باطن الخلد والاذن على  
 ظاهره وحكي الماوردي عن بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات كان له يد الله بن عكيم  
 ستة وهو كلام باطل فانه كان رجلاً **(قوله حد ثنا خطاب بن عثمان)** هو ابن زوى بفتح الفاء  
 وسكون الواو وبعد هازاي ومحمد بن جبر بكسر الميم له وسكون الميم وفتح التختانية واخطأ من  
 قاله بالتصغير وهو قضاي حصي وكذا شيخه والراوى عنه حصون ما لهم في البضارى سوى هذا  
 الحديث إلا محمد بن جبر وله أثر سبق في السبعة الى الحديث فاما ثابت فوثقه ابن معين ورحيم  
 وقال أحمد أنا لو قف فيه وساق له ابن عدى ثلاثة أحاديث غرائب وقال العقيلي لا يتابع في  
 حديثه وأما محمد بن جبر فوثقه أيضاً ابن معين ورحيم وقال أبو حاتم لا ينجح به وأما مخاطب فوثقه  
 الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما أخطأ فهذا الحديث من أجل هو لا من المتابعين لأن  
 الاصول والاصل فيه الذي قبله ويستفاد منه خروج الحديث عن القرابة وقد ادعى الخطيب  
 فقد روه لاءالرواية فقال بعد أن أخرجه من طريقين عشرين يحمي بن الحرث الحراني حديثاً جدي  
 خطاب بن عثمان به هذا حديث عزيز ضيق المخرج انتهى وقد وجد محمد بن جبر فيه متابعا

٥٥٢٢

س

تخفة  
٥٤٤٦

\* حد ثنا خطاب بن عثمان  
 حد ثنا محمد بن جبر عن  
 ثابت بن عجلان قال سمعت  
 سعيد بن جبر قال سمعت  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 يقول من النبي صلى الله عليه  
 وسلم

٥٥٢٢

م  
تحفة  
١٤٩١٢

بعض ميسرة فقال ما على  
أهلها لو اتفقوا بإعائها  
(باب المسك) \* حدثنا  
مسدد حدثنا عبد الواحد  
حدثنا عمارة بن القعقاع  
عن أبي زرعة بن عمرو بن  
جرير عن أبي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ما من مكروب يكلم  
في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة  
وكلمه بذي اللون لون دم  
ومحمد بن العلاء حدثنا أبو  
أسامة عن يزيد بن أبي بردة  
عن أبي موسى رضى الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال مثل الخليلص الصالح  
والسوء كمثل المسك ونافخ  
الكبر فخالم المسك

٥٥٢٤

م  
تحفة  
٩٠٥٩

أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصفحاني عن ثابت بن عجلان ووجدت لخطاب  
فيه متابعا أخرجه الاسماعيلي من رواية علي بن حجر عن محمد بن جبر ولا بن عباس حديث آخر  
في المعنى سباني في الإيمان والنذور من طريق عنكرمة عنه عن سودة قالت ماتت لنشاة فدفننا  
مسكها الحديث والمسك يفتح الميم وسكون المهملة الجلد وهذا غير حديث الباب جزما وهو مما  
يتأيد به من زائد كرواية باغ في الحديث وقد أخرجه احمد ومذولان من طريق سباني بن حرب عن  
عنكرمة عن ابن عباس قال ماتت شاة سودية بنت زعفة فقال رسول الله ماتت فلا تنة فقال فلولاً  
أخذتم مسكها فقالت تأخذ مسك شاة قد ماتت فقال انما قال الله قل لا أجد فيما أوحى إلى مخزما  
على طعام بطعمه إلا أن يكون ميسرة الآية وانكم لا تطعمونه إن تدبغوه تنتفعوا به قال فإرسات  
اليها فالتفت مسكها فدفنته فالتفت منه قربة الحديث (قوله بعض) يفتح المهملة وسكون النون  
بعيد هازي هي الماعزة وهي الأخت من الغز ولا يشافي رواية سباني ماتت شاة لانه يطلق عليها  
شاة كالضأن (قوله باب المسك) بكسر الميم الطيب المعروف قال الكرماني  
مناسبة ذكره في النباخ انه فضل من الطيب (قلت) ومناسبة للباب الذي قبله وهو جلد الميتة  
إذا ذبح فظهر عسائذ كره قال الجاحظ هو من دوية تكون في الصين تصاد لؤلؤها وسرها  
فإن صدقت شديت بعاصبا وهي مدلية يتجمع فيها دمها فإذا ذبحت قورت الدمرة الذي عصبت  
ودفنت في السمرة حتى يستحيل ذلك الدم المختنق الحامد مسكاذ كما بعد أن كان لا رام من الفتن  
ومن ثم قال انتقال أنها تدبغ عاصبا من المسك فظهر كما يظهر غيره هاهن المدوغات والشمور  
أن غزال المسك كالطلي لكن لونه أسود وله نابان الطبقان أيضا في فكها الأسفل وإن المسك دم  
يتجمع في سمرة في وقت معلوم من السنة فإذا اجتمع ورم الموضوع فرض الغزال إلى أن يسقط منه  
ويقال إن أهل تلك البلاد يجعلون لها وتاد إلى البرية تحتك بها البقط ونقل ابن الصلاح في  
مشكل الوسيط أن النافخة في جوف الظبية كالانفحة في جوف الجدى وعن علي بن مهدي  
الطبري الشافعي أنها تلتهم هام جوفها كالتلي الدجاجة البضة ويمكن الجمع بأنها تلتهم هام  
سرم أو فتعلق بها إلى أن تمسك قال النووي أجمعوا على أن المسك طاهر يجوز استعماله في  
البدن والنزوب ويجوز بيعه ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهب باطل وهو يستثنى من القاعدة  
ما بين من في فهو ميت انتهى وحكي أن التين عن ابن شعبان من المالكية أن فأرة المسك اغما  
تؤخذ في حال الحياة أو بد كامن لا تصعد كاته من الكثرة وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لأنها  
تستحيل عن كونها دما حتى تصير مسكا كما يستحيل الدم إلى اللحم فيطهر ويحل كله وليست  
بجيوآن حتى يقال نجست بالزهر وانما هي شيء يحدث بالحيوان كالبيض وقد أجمع المسنون  
على طهارة المسك إلا ما حكى عن عمر بن كراهته وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة ثم قال ولا يصح  
المنع فيه إلا عن عطاء بن ناعلى أنه جرم منفصل وقد أخرج مسلم في أثناء حديث عن أبي سعيد أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال المسك أطيب الطيب وأخرجه أبو داود ومقتصر امرته على هذا القدر  
(قوله ما من مكروب) أي مجروح (وكلمه) يفتح الكاف وسكون اللام (يدعى) يفتح أوله وثالثه  
وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد قال النووي طاهر قوله في سبيل الله اختصاصه

٥٥٢٥

ع

تحفة

١٦٢٩

عن وقع له ذلك في قتال الكفار لكن بالحق به من قتل في حرب البعثة وقطاع الطريق وقائمة  
 المعروف لا شراك الجسيع في كونهم شهداء وقال ابن عبد البر أصل الحديث في الكفار والحق  
 هؤلاءهم بالمعنى لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ووقف بعض المتأخرين في  
 دخول من قاتل دون ماله لانه يقصد صون ماله بداعية الطبع وقد أشار في الحديث الى اختصاص  
 ذلك بالخلص حيث قال والله أعلم عن بكلم في سيده والجواب أنه يمكن فيه الاخلاص مع ارادة  
 صون المال كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي بقائه عن ارتكاب المعصية واستئصال  
 أمر الشارح بالدفع ولا يحض التصدي لصون المال فهو كقاتل لتكون كلمة الله هي العلم اجمع  
 تشو في الغنية فاز ابن المنبر وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا  
 بالنبي بعده ووقع تشبه دم الشهيد لانه في سياق التكريم والتعظيم فلو كان كتحسب الكان من  
 الخبايا لم يحسن التمثيل في هذا المقام وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في المجلس  
 الصالح في أوائل السور وقوله فيه بحديثك بضم أوله ومهمله ساكنة وذلك محبة مذكورة  
 أتى يعطيك وزنا ومعنى **(قوله باب الارب)** هودية معروفة تشبه العناق  
 لكن في رجلها طول بخلاف يديها والارب اسم جنس للذكر والانثى ويقال للذكر أيضا الخرز  
 وزنجر عرجيات ولا تثنى على كرشة ولا صغير تثنى بكسر الميم معسكون الراء وفتح النون بعدها  
 قاف وهذا هو المشهور وقال الملاحظ لا يقال الارب الا لا تثنى ويقال ان الارب شديدة الجبن  
 كثيرة الشبق وانما تكون سنة كراوسنة أي وانها تحبض وسأذكر من خرج به ويقال انها  
 تنام مفتوحة العين **(قوله أتقينا)** بنام مفتوحة وجب ساكنة أي أثر نافر رواية مسلم  
 استفتحنا وهو استفعال منه يقال نفخ الارب اذا مار وعدا ونفخ كذلك وأتقينا أثره من  
 موضعه ويقال ان الاتقاج الاقصر ارفكان المعنى جعلناها بطننا لها لتنفخ والاتقاج أيضا  
 ارتفاع الشعر واتقاه ووقع في شرح مسلم لما زرى بعجنا وعين مفتوحة وفسره  
 بالثمن يعجب بطنه اذا شقه وتعقبه عباض بأنه تعجيف وأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لان  
 فية أنهم سوا في طلبها بعد ذلك فلو كانوا شقروا بطنها كيف كانوا يحتاجون الى السبي خلفها  
**(قوله عز الظهران)** مر بفتح الميم وتشديد الراء والظهران بفتح الميم بلطف تشبة الظهران  
 موضع على مرحلة من مكة وقد يسمى بأحد الكلمتين تخفيفا وهو المكان الذي تسميه عوام  
 المصريين بطن مرو والصابر بتشديد الراء **(قوله فسي القوم فلقبوا)** عجمية وموحدة أي  
 لعبوا وزنه ومعناه ووقع بلطف تعبوا في رواية الكشميهني وتقدم في الهبة بيان ما وقع له اوردى  
 فيه من غلط **(قوله فأخذتها)** زاد في الهبة فأدركها فأخذتها ولم تستعيت حتى أدركها ولا ي  
 دوا من طريق جاذب سلمة عن هشام بن زيد وكنت غلاما مروا وهو بفتح الميم والراء والواو  
 المشددة بعدها راو يجوز تكون الزاوي وتخفيف الواو وهو المراق **(قوله الى أبي طلبة)** وهو  
 زوج أمه **(قوله فذبحها)** زاد في رواية الطيالسي بمرو وزاد في رواية حماد المذكورة فتشربها  
**(قوله فبعت بوركها)** قال بنغذها) هوشك من الراوي وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة  
 ووقع في رواية جاذبها **(قوله فقيلها)** أي الهديبة وتقدم في الهبة من هذا الوجه قلت وأكل

امان يحذيك وامان يتباع  
 منه وامان تجد منه رجلا  
 طيبة ونافع النكر امان  
 يحرق نياك وامان تجد  
 رجلا خبيثة (باب الارب)  
 حديثنا أبو الوليد حدثنا  
 شعبه عن هشام بن زيد عن  
 أنس رضي الله عنه قال  
 أتقينا أربنا ونحن عجز  
 الظهران فسي القوم  
 فلقبوا فأخذتها فبعت  
 الى أبي طلبة فذبحها فبعت  
 بوركها وأقال بنغذها الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقيلها



٥٥٢٦

قطة

٧٢١٩

«(باب الضب)» حدثنا  
موسى بن اسمعيل - حدثنا  
عبد العزيز بن مسلم  
حدثنا عبد الله بن دينار  
قال سمعت ابن عمر رضي الله  
عنه ما يقول قال النبي صلى  
الله عليه وسلم الضب لست  
أكله ولا أحرمه

منه قال وأكل منه ثم قال فقبله وللمرمدى من طريق أبي داود الطيالسي فيه فأكله قلت أكله  
قال قبله وهذا التريديد له شام بن زيد وقف جده أنساعلى قوله أكله فكأنه توقف في الجزم به وجرم  
بالقول وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرنب  
وأنا متعجباً من أنها العجوز فلما قت أطعمته وهذا الوجه لا يشعر بأنه أكل منها لكن سنده ضعيف  
ورفع في الهداية للحنفية أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشوا  
وأمر أصحابه بالأكل منه وكأنه تلقاه من حديثين فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه  
والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة جاء أعرابي إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها فوضعهما بين يديه فأكل وأمر أصحابه أن يأكلوا  
ورجاء ثقات إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً وفي الحديث جواز أكل  
الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جافى كراهته عن عبد الله بن عمر بن الصحابة وعن عكرمة من  
التابعين وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء واحتج بحديث خزيمة بن جزة قلت يا رسول الله  
ما تقول في الأرنب قال لا أكله ولا أحرمه قلت فأنى أكل ما لا تحرمه ولم يارسول الله قال ثبت  
أنما تدمي وسنده ضعيف ولوضع لم يكن فيه دلالة على الكراهة كما سيأتي تقريره في الباب الذي  
بعده وله شاهد عن عبد الله بن عمرو يلفظ بحسبهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكلها ولم يشه  
عن أزمع أنها تحيض أخرجه أبو داود وله شاهد عن عمر بن عبد الله بن يحيى بن راهويه في مسنده وحكى  
الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة وفي الحديث أيضاً  
جواز استئثار الصيد والغنم في طلبه وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس  
رفعه من أن سبع الصيد غنم فهو محمول على من واطب على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح  
الدينية وغيرها وفيه أن أخذ الصيد عليه يأخذه ولا يشاركه من أثاره معه وفيه هدية الصيد  
وقبولها من الصائد وأهداء النبي البسر الكبير القدر إذا علم من حاله الرضا بذلك وفيه أن ولي  
الصيد يصرف فيما يملكه الصبي المصلحة وفيه استنبات الطاب شخه عما يقع في حديثه مما  
يحمل أنه يضطه كأوقع له شام بن زيد مع أنس رضي الله عنه ﴿قوله﴾ (باب الضب)  
هو رواية تشبه الجرودون لكنه أكبر من الجرودون ويكنى أباحل بهم ملتين مكسورة ثم ما كنة  
ويقال للأنثى ضبوبة سميت القبيلة وبالحيف من منى جبل يقال له ضب والضب داء في خف  
البعير ويقال إن لاصل ذكر الضب فرعين ولهذا يقال له ذكران وذكر ابن خالويه إن الضب  
يعيش سبعاً ثم ستة وأنه لا يشرب الماء ويقول في كل أربعين يوماً قطرة ولا يسقط له سن ويقال بل  
أسناناً قطعة واحدة وحكي غير أن أكل لحمه يذهب العطش ومن الإشمال لأفعل كذا حتى يرد  
الضب يقول من أراد أن لا يفعل الشيء إلا أن الضب لا يرد بل يكفى بالنسيم وبرد الهواء ولا يخرج  
من جحره في الشتاء وذكر المصنف في الباب حديثين الأول حديث ابن عمر ﴿قوله﴾ الضب لست  
أكله ولا أحرمه كذا أورده مختصراً وقد أخرجه مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عبد الله  
ابن دينار يلفظ سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب فقال لا أكله ولا أحرمه ومن طريق نافع  
عن ابن عمر سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية عن نافع أيضاً وهو على المنبر

٥٥٢٧  
م د س في  
تحفة  
٢٥٠٤

وهذا السائل يحفل أن يكون تزيين جزء فقد أخرج ابن ماجه من حديثه قلت يا رسول الله ما تقول فقال لا آكله ولا آخره قال قلت فاني آكل ما لم يحرم وسند ضعيف وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد قال رجل يا رسول الله أنا بأرض مضية بما تأمرنا قال ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت قلم بأمر ولم ينه وقوله مضية بضم أوله وكسر المجهدة أي كثيرة الضباب وهذا يمكن أن يفسر بنابت بن ودبعة فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال أصبت ضباباً فشويت منها ضباباً أتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عوداً فعد به أصابعه ثم قال إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض واني لأدري أي الدواب هي فلم يأكل ولم ينه وسنده صحيح الحديث الثاني (قوله عن أبي أمامة بن سهل) أي ابن حنيف الانصاري له رؤية ولا به حجة وتقدم الحديث في أوائل الاطعمة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة (قوله عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد) في رواية يونس المذكورة أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخوه وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس أم من مسنده خالد وكذا اختلف فيه على مالك فقال الأكرع عن ابن عباس عن خالد وقال يحيى بن بكير في الموطأ ثمانية عن مالك بن نديع عن ابن عباس وخالد أنهما دخلا وقال يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بالفظ عن ابن عباس قال دخلت أنا وخالد على النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بالفظ عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن في بيت ميمونة بنسبين مشروبين وقال هشام بن يوسف عن معمر بن الجهمور كما تقدم في أوائل الاطعمة والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضراً للقصة في بيت خالته ميمونة كما صرح به في إحدى الروايات وكأنه استتب خالد بن الوليد في شيء منه لكونه الذي كان يباشر السؤال عن حكم الضب وباشر أكله ما يضاف كان ابن عباس رعا وراعه عنه ويؤيد ذلك أن محمد بن المنكدر حدث به عن أبي أمامة بن سهل عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد يلجم ضب الحديث أخرجه مسلم وكذا رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس فلم يذكر فيه خالداً وقد تقدم في الاطعمة (قوله أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة) زاد يونس في روايته وهي خالته وخالة ابن عباس (قلت) واسم أم خالد لبابة الصغرى واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تكنى أم الفضل بابنها الفضل بن عباس وهما أختا ميمونة والنسائ ثبات الخبر بن حزن بفتح المهملة وتسكون الزاي الهلالي (قوله فاني بضب محذور) بمهملة ساكنة ونون مضعومة وآخره ذال معجمة أي مشوى بالحجارة المحمجة ووقع في رواية معمر بضب مشوى والمخوذ أخص والحنيذ بضمه زاد يونس في روايته قدمت به أختها حميدة وهي مهملة وفاء مصغر ومضى في رواية سعيد بن جبير أن أم حنيفة بنت الحارث بن حزن خالة ابن عباس أهدت لبني صلى الله عليه وسلم خنثوا وأظبا وفي رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عند الطحاوي جاءت أم حنيفة بضب وقتئذ وذكر القنفذ فيه غريب وقد قيل في اسمها بركة بالصغير وهي رواية الموطأ من مرسى عطاء بن يسار فإن كان محذوراً فلهذا اسمها عينا وأسم

ولقب وحكي بعض شراح العمدة في اسمها جديعة في كنيستها أم جديعة بغيرها وفي رواية  
 بها وبها ولكن برامبل الدال وبينهم له بدل الحاء بغيرها وكذا تصحيفات (قوله فاهوى)  
 زاد نونس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ما يقدمه بطعام حتى يسمى له وأخرج اسحق  
 ابن راهويه والبيهقي في الشعب عن طريق يزيد بن الحواري عن عمر بن عبد الله عن ابن عباس  
 جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين مائة من أبل الشاة التي أهديت إليه بخير الحديث وسنده  
 الحديث حتى يأمر صاحبها فكل منها من أجل الشاة التي أهديت إليه بخير الحديث وسنده  
 حسن (قوله) فقال بعض النسوة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما رأيت فقالوا  
 هو ضب في رواية نونس فقالت امرأة من النسوة الحضور أخبرن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بما رأيت من هو الضب يا رسول الله وكان المرأة أرادت أن غيرها بخيرها فلم يجزها وأدبرت هي  
 فأخبرت وسبأت في باب اجازة خبر الواحد من طريق الشعبي عن ابن عمر قال كان ناس من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسمعون من بني قحاص فذهبوا إلى كاهن من لحم فنأذتهم  
 امرأة من بعض أثرياء النبي صلى الله عليه وسلم ولمسلم من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس  
 أنه بينما هو عندهم يومئذ عند الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وامرأة أخرى إذ قرب إليهم  
 خوان عليه لحم فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل قالت لهم مينة انهم ضب فكتم به  
 وعرف بهذه الرواية اسم التي أهمت في الرواية الأخرى وعند الطبراني في الأوسط من وجه آخر  
 صحيح فقالت مينة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو (قوله) فرفع يده زاد نونس عن  
 الضب ويؤخذ منه أنه كل من غير الضب مما كان قدامه من غير الضب كما تقدم أنه كان فيه غير  
 الضب وقد جاء مصر بحاف في رواية سبعة من جبير عن ابن عباس كما تقدم في الأطعمة قال فأكل  
 الاقط وشرب اللبن (قوله) لم يكن بأرض قومي في رواية يزيد بن الأصم هذا اللحم آكله قط قال  
 ابن العربي اعترض بعض الناس على هذه اللفظة لم يكن بأرض قومي بأن الضباب كثيرة بأرض  
 الحجاز قال ابن العربي فان كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو فانه ليس بأرض الحجاز مناشئ  
 أو ذكرته بغير اسمها أو حدث بعد ذلك وكذا أنكر ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون بلاد  
 الحجاز من الضباب (قلت) ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم  
 بأرض قومي قريش فقط فيخص النبي بمكة وما حولها ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر  
 بلاد الحجاز وقد وقع في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم دعاء ناعروس بالمدينة فقرب السبلة  
 عشر ضباً فاكل وتارك الحديث فهذا يدل على كثرة وجودها هناك الديار (قوله) فأجذني  
 أعافه) وبينهم له وفاء مخفية أي أنكره كذا يقال عن النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية سبعة من  
 جبير فتركهن النبي صلى الله عليه وسلم كالمتردد لهن ولو كن حراماً لما كن على ما ذكره النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولما أمر بأكلهن كذا أطلق الأمر وكأنه تنافاه من الإذن المستفاد من التقرير  
 فانه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة الأمر في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم  
 فان فما أفعالهم كلوا فان كل الفضل وخالد المرأة وكذا في رواية الشعبي عن ابن عمر فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم كلوا وأطعموا فانه حلال أو قال لا بأس به ولكنه ليس طعاً وفي هذا

فاهوى إليه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يده  
 فقال بعض النسوة أخبروا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بما رأيت فقالوا  
 هو ضب يا رسول الله فرفع  
 يده فقلت أحرام يا رسول  
 الله فقال لا ولكن لم يكن  
 بأرض قومي فأجذني أعافه

كله بيان سبب ترك النبي صلى الله عليه وسلم وأنه بسبب أنه اعتاده وقد ورد لذلك سبب آخر  
 أخرجه مالك من مرسل سليمان بن يسار قد كرهه في حديث ابن عباس وفي آخره فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم كلابي نخل الدواب ابن عباس فأتى يحضرن من الله حاضرة قال المازري يعني  
 الملائكة وكان لهم الضرب يحاقتك أكله لاجل ربحه كترك أكل النجوم مع كونه حلالا  
 (قلت) وهذا انصح عكن ضمه الى الأول ويكون لتركه الاكل من الضب سببان (قوله) قال خالد  
 فاجترته (بجيم) ورواه ابن هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه به ض شراح المذهب بزي  
 قبل الراء وقد غلطه النووي (قوله) ينظر زاد بنون في روايته الى وفي هذا الحديث من القوائد  
 جوارأ كل الضب وحكي عباس عن قوم يحرمونه وعن الحنفية كراهته وأنكر ذلك النووي  
 وقال لا أظنه يصح عن أحد فان صح فهو محجوج بالنصوص وباجماع من قبله (قلت) قد نقله  
 ابن المنذر عن علي فأي اجماع يكون مع مخالفته ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم  
 وقال الغزالي في معاني الآثار كره قوم كل الضب منهم أبو خنيفة وأبو يوسف ومحمد بن  
 الحسن قال وأصح محمد حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى له ضب فلم يأكله فقام  
 عليهم سائل فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنطمنه مالا تأكلين  
 قال الطحاوي مافي هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عاقته فأراد النبي صلى الله عليه  
 وسلم أن لا يكون ما يتقرب به الى الله الامن خيرا الطعام كأنه يأن أن يصدق بالقر الردى اه وقد  
 جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن فانه من رواية  
 اسمعيل بن عباس عن فضيل بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الحراني عن أبي عبد  
 الرحمن بن شبل وحديث ابن عباس عن الشاميين قوى وهو لا شاميون ثقات ولا يفتقر قول  
 الخطابي بس اسناده بذلك وقول ابن حزم فيه ضعفه ومجهولون وقول البيهقي تفرد به اسمعيل بن  
 عباس وليس بحجة وقول ابن الجوزي لا يصح في كل ذلك تساهل لا يخفى فان رواية اسمعيل عن  
 الشاميين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها وقد أخرج أبو داود من حديث عبد  
 الرحمن بن حنبل نزلنا أرضا كثيرة الضباب الحديث وفيه انهم طجوا منها فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض فأخشي أن تكون هذه فأكفوها  
 أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط التضييق الا انقطاع فلم يخرجه  
 للطحاوي من وجه آخر عن زيد بن وهب ووافقه الحارث بن مالك بن زيد بن أي زادوه وكسح  
 في آخره فقبل له ان الناس قد اشتوهوا وأكلوا هافيا بكل ولم يشعنه والاحاديث الماضية وان  
 دلت على الحل تصر بها وتلو بمحاصنا وتقر بالاجماع بينها وبين هذا جمل النبي فيه على أول  
 الحال عند مجوز ان يكون مما سيخو حذيثا أمربا كفاء القدور ثم وقف فلم يأمر به ولم يشعنه  
 وحمل الاذن فيه على ثانی الحال لماعلم أن الممسوخ لا نسل له ثم بعد ذلك كان يستقدر فلا  
 يأكله ولا يجرمه وأكل على ما ندته فدل على الاباحة وتكون الكراهة للتنزيه في حق من  
 يتقدره وتحمل احاديث الاباحة على من لا يتقدره ولا يلزم من ذلك أنه يكره مطلقا وقد أفهم كلام  
 ابن العربي أنه لا يحصل في حق من يتقدره لما يوقع في أكله من الضرر وهذا لا يختص بهذا

قال خالد فاجترته فأكلته  
 ورسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ينظر



٥٥٢٨  
د ت س  
تحفة  
١٨٠٦٥

فزلت أفققومان طبيبات ما كسبتهم إلا به فان فلهاذا المعنى كره لعائشة الصدقة بالضرب لالكونه  
حراما اه وهذا يدل على أنه يفهم عن محمد أن الكراهة فيه للتعريم والمعروف عن أكثر الخنفية  
في كراهة التنزيه وخبر بعضهم إلى التعريم وقالوا اختلقت الأحاديث وتعددت معرفة المتقدم  
فخرجنا جانب التعريم قليلا للنسخ اه ودعواه التعذر عن وعلمنا تقدم والله أعلم ولا يتعجب من  
ابن العربي حيث قال قولهم ان المسوخ لا ينسل دعوى فانه أمر لا يعرف بالاعتل وانما خطر بقلبه  
الثقل وليس فيه أمر يقول عليه كذا قال وكأنه لم يستحضر من صحيح مسلم ثم قال وعلى تقدير  
ثبوت كون الضرب محسونا فذلك لا يقتضي تعريم أه كذا لان كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق  
له أثر أصلا وانما كرم صلى الله عليه وسلم الأكل من ملأ وقع عليه من سخط الله كما كره الشرب  
من مياه نود اه ومسئلة جوارز أكل الآدمي اذا مسخ حيوانا أم كولا لم رهاني كتب  
فقها شافيا وفي الحديث أيضا الاعلام عايش في نفسه لا يباح حكمه وأن مطلق القدره وعدم  
الاستطابة لا يستلزم التعريم وان المنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يعيب الطعام انما  
هو فيما صنعته الآدمي لئلا ينسخر خاطره وينسب إلى التصفير فيه وأما الذي خلق كذلك  
فليس نفور الطبع منه متعنا وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس يعيب ممن يقع منه خلا فالبعض  
المتطوعة وفيه أن الطباع تختلف في النفور عن بعض الكولات وقد يستنطق منه أن اللحم اذا  
أنت لم يحرم لان بعض الطباع لاتعافيه وفيه دخول أقارب الزوجية فيها اذا كان باذن الزوج أو  
رضاه وذهل ابن عبد البر هذا وهو لا فاحشنا فقال كان دخول خالدين الوليد بن النضر صلى الله  
عليه وسلم في هذه القصة قبل نزول الحجاب وغفل عما ذكره هو ان اسلام خالد كان بين غيره القضية  
والفتح وكان الحجاب قبل ذلك اتفاقا وقد وقع في حديث الباب قال خالد أكرام هو يا رسول الله  
فلو كانت القصة قبل الحجاب لكانت قبل اسلام خالد ولو كانت قبيل اسلام لم يسأل  
عن حلال ولا حرام ولا خاطب بقوله يا رسول الله وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصهر  
والصديق وكان خالد من وافقه في الأكل أراد واجبر قلب الذي أهديه وألتحق حكم الحل أو  
لامتنال قوله صلى الله عليه وسلم كولو وافقه من لم يأكل أن الامر فيه للاجاة وفيه صلى الله  
عليه وسلم كان يؤكل أكلهم به أو يأكل اللحم حيث يسروا أنه كان لا يعلم من المغيبات الاما علم الله  
تعالى وفيه وفور عقول مميونة أم المؤمنين وعظم نصيحتهم التي صلى الله عليه وسلم لانها فهمت  
منظمة تفور عن أكله بما استقرت منه خشيت أن يكون ذلك كذلك فينادي بأكله لا يستقداره  
له فصدقت فراست ما يؤخذ منه أن من خشي أن يتقدر شأنا ينبغي أن يدلس لئلا يضربه  
وقد شوهد ذلك من بعض الناس ﴿قوله﴾ باب اذا وقعت الفأرة في السمن الجامد  
أوالذائب أي هل يفتقر الحكم ولا وكأنه ترك الحزم بذلك لقوة الاختلاف وقد تقدم في  
الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا ينجس إلا بالتغير ولعل هذا هو السر في إيراد طبري ونس  
الشعرية بالتفصيل (قوله عن مميونة) تقدم في أواخر كتاب الوضوء بان الاختلاف فيه على  
الزهري في إثبات مميونة في الاستاد وعدمه وأن الراجح إيجابها فيه وتقدم هذا الاختلاف  
على مالك في وصله وانقطاعه (قوله) فقال ألقوها وما حولها) هكذا أورده أكثر أصحاب ابن

٥٥٢٩  
١٨٠٦٥  
١٨٩٨٧

قيل لسفيان فان معمر  
يحدثه عن الزهري عن سعيد  
ابن المسيب عن أبي هريرة  
قال ما سمعت الزهري يقول  
الا عن عبد الله عن ابن  
عباس عن ميمونة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولقد  
سمعت منه صراخا حدثنا  
عبدان اخبرنا عبد الله عن  
يونس عن الزهري عن  
الدابة تموت في الزيت  
والسمن وهو جامد وغير  
جامد القارة وغيره قال  
بلغنا ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم امر بفارة  
ماتت في حن فامر بمقرب  
منها فطرح ثم اكل

عينة عنه ووقع في مستند اسحق بن راويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلفظ ان كان  
جامدا قال قهوا وما حواها وكهوا وان كان ذا ثيابا لا تقر لونه وهذه الزيادة في رواية ابن عينة  
غريبة وسأقي القول فيها (قوله قبل السفيان) القائل لسفيان ذلك هو علي بن المديني شيخ  
البخاري كذلك ذكره في عله (قوله فان معمر يحدث به الخ) طريق معمر هذه وصلها أبو  
داود عن الحسن بن علي الخوافي وأجد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر باسناده  
المذكور إلى أبي هريرة ونقل الترمذي عن البخاري أن هذه الطريق خطأ والمخفوط رواية  
الزهري من طريق ميمونة ونقل الذهلي بان الطريقين صحيحان وقد قال أبو داود في روايته عن  
الحسن بن علي قال الحسن ورر ما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن  
ابن عباس عن ميمونة وأخرجه أبو داود أيضا عن أجد بن صالح عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن  
ابن بوزويه عن معمر كذلك من طريق ميمونة وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن  
عبد الرزاق وذكره الاسماعيلي أن للبر رواء عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال بلغنا أن  
النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن جامد الحديث وهذا يدل على أن رواية  
الزهري عن سعيد أصلها لو كن سفيان بن عينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة  
لا يقتضي أن لا يكون له عنده أسناد آخر وقد جاء عن الزهري فيه أسناد ثالث أخرجه الدارقطني  
عن طريق عبد الجبار بن عرع عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به وعبد الجبار يختلف فيه قال  
البهيقي وجاهن رواية ابن جريج عن الزهري كذلك لكن السند إلى ابن جريج ضعيف  
والمخفوط أنه من قول ابن عمر (قوله قال ما سمعت الزهري) القائل هوسنيان وقوله ولقد سمعته  
منه صراخا إلى من طريق ميمونة فقط ووقع في رواية الاسماعيلي عن جعفر القزالي عن علي بن  
المديني شيخ البخاري فيه قال سفيان لم سمعنا من الزهري بعده يدهنه (قوله عبد الله) هو  
ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله عن الزهري عن الدابة) أي في حكم الدابة تموت في الزيت  
والسمن الخ ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه  
والذائب لانه ذكر ذلك في السؤال ثم استدل بالحديث في السمن فاما غير السمن فالخاف به في  
التباس عليه واضع وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلا نه لم يذكر في اللفظ الذي استدل  
به وبهذا يقدح في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر  
قبل عن اسحق وهو مشهور ومن رواية معمر عن الزهري أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما  
ووجه ابن حبان وغيره على أنه اختلف عن معمر فيه فأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن  
معمر بغير تفصيل نعم وقع عندنا لنسائي من رواية ابن القاسم عن مالك وصف السمن في الحديث  
بأنه جامد وتقدم التنبه عليه في الهاترة وكذا وقع عندنا جدم ر رواية الاوزاعي عن الزهري  
وكذا عند البهيقي من رواية حجاج بن منهال عن ابن عينة وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في  
مسنده عن سفيان وتقدم التنبيه على الزيادة التي وقعت في رواية اسحق بن راويه عن سفيان  
وأنه يفرق بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحابه مثل أجد والجدي ومسد وغيرهم ووقع  
التفصيل فيه أيضا في رواية عبد الجبار بن عرع عن الزهري عن سالم عن أبيه وقد تقدم أن  
الصواب في هذا الاسناد أنه موقوف وهذا الذي يتصل به الحكم فيما يظهر لي بأن التقيد عن

٥٥٤٠  
د ت س  
تحفة  
٩٨٠٦٥

الزهرى عن سالم عن أبيه من قوله والاطلاق من روايته مر فوالله لو كان عنده مر فوالله ما سوى  
في فتواه بين الجامد وغير الجامد وليس الزهرى ممن يقال في حقه لعله نسي الطريق المفصلة  
المرفوعة لانه كان أحفظ الناس في عصره خفاء ذلك عنه في غاية البعد (قوله عن حديث عبيد  
الله بن عبد الله) يعنى بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أولا وقد أخرجه الاحمدي عن  
طريق نعم بن جاد عن ابن المبارك فقال فيه عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فذكره مر سلا وأعرب أبو نعيم في المستخرج فساقيه من طريق القربرى عن البخارى عن عبدان  
موصولاً بذكر ابن عباس وميمونة بالمرفوع دون الموقف وقال أخرجه البخارى عن عبيد الله  
وذكره كلاً ما واستدل بهذا الحديث لاحدى الروايتين عن أحمد أن المائع اذا حلت فيه  
الحامض لا ينحس الا بالتغير وهو اختيار البخارى وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك وقد  
أخرج أحمد عن اسمعيل بن علية عن غمار بن أنس قصة عن عمره أن ابن عباس سئل عن فارة  
ماتت في سمن قال تؤخذ الفارة وما حولها فتقتل ان اثارها كان في السمن كله قال انما كان وحى  
حبة وانما ماتت حيث وجدت ورجال الرجال الصحيح وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه عن  
جرسه زيت وقع فيه جر زوفه ألس جال في الحركة قال انما جال فيه الروح ثم استقر حيث  
مات ففرق الجمهور بين المائع والجامد عملاً بالتفصيل المتقدم ذكره وقد تسلك ابن العربى بقوله وما  
حولها على أنه كان جامداً قال لانه لو كان مائعاً لم يكن له حول لانه نقل من أى جانب هما نقل  
لخلفه فغيره في الحال فصير محالها فاحتاج الى القائه كله كذا قال وماذا كان السمن والفارة فلا  
عمل بفقههم وما وجد ابن حزم على عادته يخص التفرة بالفارة فلو وقع غير جنس الفارمن  
الدواب في مائع لم ينحس الا بالتغير وضابط المائع عند الجمهور أن يتراد بسعة اذا أخذ منه شئ  
واستدل بقوله فماتت على أن تأثرها في المائع انما يكون بموتهم فلو وقعت فيه وخرجت بلا  
موت لم يضره ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت فبذلك من لا يقول بحمل المطلق على التقييد أن  
يقول بالتأثير ولو خرجت وهي في الحياة وقد التزمه ابن حزم مخالف الجمهور أيضاً (قوله ألقوها  
وما حولها) لم يرد في طريق صحيحة تحديد ما يلقى لكن أخرج ابن أبى شبة من مرسل عطاء بن  
يسار أنه يكون قدر الكف وسند جيد لولا ارساله وقد وقع عند الدارقطى من روايته يعنى  
القطان عن مالك في هذا الحديث فأمر أن يقول ما حولها فبقرى به وهذا أظهر في كونه جامداً  
من قوله وما حولها فيقوى ما تسلك به ابن العربى وأما ما أخرجه الطبرانى عن أبى الدرداء مر فوالله  
من التقييد في المأخوذه ثلث غرافات بالكفين فسند ضعیف ولو ثبت لكان ظاهراً في  
المائع واستدل بقوله في الرواية المفصلة وإن كان ما فاعلا فلو بوه على أنه لا يجوز الانتفاع به في  
شئ فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الأكل كالشاة فقهه وأجاز بيعه كالشاة إلى الجواب  
أعنى الحديث فانهم استحبوا في التفرة بين الجامد والمائع وقد أحجم به ضمهم ما وقع في رواية  
عبد الحار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمران كان السمن مائعاً انتفعوا به ولو تأكلوا وعنده  
في رواية ابن جريج أنه قد تقدم أن الصحيح وقفه وعنده من طريق الثوري عن أيوب عن نافع  
عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت قال استصحبوا به وادخنوا به آدمكم وهذا السند على شرط  
الشيخين لأنه موقوف واستدل به على أن الفارة طاهرة العين وأعرب ابن العربى حكى عن

عن حديث عبيد الله بن  
عبد الله بن أحمد بن العز  
ابن عبد الله حدثنا مالك عن  
ابن شهاب عن عبيد الله بن  
عبد الله عن ابن عباس عن  
ميمونة رضى الله عنهم قالت  
سئل النبي صلى الله عليه  
وسلم عن فارة سقطت في  
سمن فقال ألقوها وما حولها  
وكلاهما



٥٥٤١

تحفة  
٦٧٥٢

باب الوسم والعلم في  
الصورة هـ حدثنا عبيد  
الله بن موسى عن حنظلة  
عن سالم عن ابن عمر أنه كره  
أن تعلم الصورة وقال ابن

عمر بن الخطاب صلى الله عليه  
وسلم أن تضرب هـ تابعه قتيبة  
قال حدثنا الحنفزي عن  
حنظلة وقال تضرب  
الصورة هـ حدثنا أبو الوليد

قوله الشارح باب العلم  
والوسم في نسخة المتن  
والشارح القسطلاني باب  
الوسم والعلم كما ذكره

٥٥٤٢

مدق  
تحفة  
١٦٢٢

الشافعي وأبي حنيفة أنهم الخمسة (قوله في رواية مالك استل رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو  
كذلك في أكثر الروايات بلهم السائل ووقع في رواية الأوزاعي عن أحد تلميذين من سال واللفظه  
عن ميمونة أنهم استقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فارة الحديث ومنه في رواية يحيى  
القطان عن مالك عند الدارقطني بلظن عن ابن عباس أنهم ميمونة استقنت والله أعلم (قوله  
باب العلم) بتفتحين (والوسم) بفتح أوله وسكون المهملة وفي بعض النسخ بالمجعة فقبل  
هو معنى الذي بالمجدة وقيل بالمهله في الوجه وبالمجعة في سائر المسند على هذا قال الصواب هنا  
بالمهله لقوله في الصورة والمراد بالوسم أن يعلم الشيء بوترفيه تأثيرا بالغواؤه أن يجعل في  
الهيئة علامة لميزها عن غيرها (قوله عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الجمحي وسالم هو ابن عبد الله  
ابن عمر (قوله أن تعلم) بنظم أوله أي يجعل فيها علامة (قوله الصورة) في رواية الكشي هي في  
الموضعين الصور بفتح الواو ولاها جمع صورة والمراد بالصورة الوجه (قوله وقال ابن عمر بن  
التي صلى الله عليه وسلم أن تضرب) هو موصول بالسند المذكور بداء الموقوف وفيه بالرفع  
مستدلا به على ما ذكر من الكراهة لانه إذا ثبت النهي عن الضرب كان منع الوسم أولى ويحتمل أن  
يكون أشارا إلى ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في  
الوجه وعن الوسم في الوجه وفي اللفظ له مرعلة النبي صلى الله عليه وسلم بجماعة قدوس في وجهه  
فقال لعن الله من وضعه (قوله تابعه قتيبة قال حدثنا الحنفزي) بفتح المهملة والقف بين ما نون  
ساكنة وبعد القاف زاي منسوب إلى العنقز وهو نبت طيب الريح ويقال هو المرزنجوش بفتح  
الميم وسكون الراء فتح الزاي وسكون النون بعد هاجم مضعومة وآخره ميمونة وهذا اقتبس بالشي  
بندلة في الخفاف والمرزنجوش هو الشمار أو الشذاب وقيل العنقز الرمحان وقيل القصب الغض  
واسم العنقز عمرو بن محمد الكوفي وثقه أحمد والنسائي وغيرهما وقال ابن حبان في الثقات  
كان يبيع العنقز وهذه المتابعة لها حكم الوصل عند ابن الصلاح لأن قتيبة من شيوخ البخاري  
وأنما ذكره الزائدة المحذوف في رواية عبيد الله بن موسى حيث قال أن تضرب فإن الضمير في  
روايته للصورة لكونها ذكرت أولا وأفصح العنقز في روايته بذلك وقوله عن حنظلة يريد  
بالسند المذكور وهو عن سالم عن أبيه وقد أخرج الاسماعيلي الحديث من طريق بشر بن  
السري ومحمد بن عدي فرقهما كلاهما عن حنظلة بالسند المذكور واللفظ المذكور ولكن  
لفظ رواية بشر بن السري عن الصورة تضرب وأخرجه من طريق وكيع عن حنظلة بلظن  
أن تضرب بوجه البها من وجه آخر عنه أن تضرب الصورة يعني الوجه وأخرجه أيضا من  
طريق محمد بن بكر يعني البرساني واسم بن سلمان الرازي كلاهما عن حنظلة قال هـ سمعنا  
يسأل عن العلم في الصورة فقال كان ابن عمر يكره أن تعلم الصورة بلغنا أن النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى أن تضرب الصورة يعني بالصورة الوجه قال الاسماعيلي المستد منه على اضطراب فيه  
ضرب الصورة وأما العلم فانه من قول ابن عمر وكان المعنى فيه الكي (قلت) وهذه الرواية الأخيرة  
هي المطابقة للفظ الترجمة وعطفه الوسم عليها اما عطف تفسيرى وامامن عطف الاعلى  
الاخص وأشار الاسماعيلي بالاضطراب إلى الرواية الأخيرة حيث قال فيها وبلغنا أن الظاهر أنه  
من قول سالم فيكون مرسل بخلاف الروايات الأخرى أنها ظاهرة الاتصال لكن اجتماع العدد

حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس (٥٨٠) قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخى بن يحيى وهو في مرضه فأتته بيسم

الكثير أو من نقص من قصره والحكم لهم ومثل هذا لا يسمى اضرا بانى الاصطلاح لان شرط  
الاضطرار بان يتعدا ترجيح بعد تعدد الجمع وليس الامر هنا كذلك وبما في ذكر الوسم في الوجه  
صريحاً حديث جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بجماعة قدوس في وجهه فقال لعن الله من  
فعل هذا لا يسمى أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه آخره عبد الرزاق ومسلم والترمذي وهو  
شاهد جيد لحديث ابن عمر وقد تقدم البحث في ضرب وجهه الا في كتاب الجهاد في الكلام على  
حديث أبي هريرة وقد تقدم قبل أبواب النبي عن صير البهية وعن المنلة (قوله عن هشام بن  
زيد) أي ابن أنس بن مالك (قوله عن أنس) هو جدته (قوله بأخى بن يحيى) هو أخوه من أمه وهو  
عبد الله بن أبي طلحة وسأقي مطولا في اللباس من وجه آخر (قوله في مره) بكسر الميم وسكون  
الراء موقع الموحدة بعده هاهنا مكان الابل وكان الغنم أدخلت فيه مع الابل (قوله وهو بيسم  
شاة) في رواية الكشي شاة الماهز وهو جمع شاة مثل شاة وسأقي في الرواية التي في اللباس لفظ  
وهو بيسم الظهور الذي قدم عليه وفيه ما يدل على أن ذلك بعد رجوعه من غزوة النخع وحسن  
والمراد بالظهور الابل وكأنه كان بيسم الابل والغنم فصاف أول دخول أنس وهو بيسم شاة ورأه  
بيسم غيره ذلك وقد تقدم في الحقيقة بيان شئ من هذا (قوله حديثه) القائل شعبة والضمير لهشام  
ابن زيد موقع مينا في رواية مسلم (قوله في آذانها) هذا محل الترجمة وهو العدول عن الوسم في  
الوجه الى الوسم في الأذن فيستفاد منه أن الأذن ليست من الوجه وفيه جملة الوجه في جواز  
وسم البهايم التي وخالف فيه الحنفية فمما كساه يوم النهي عن التعذيب بالنار ومنهم من ادعى  
نسخه يوم البهايم وجعله للجهور ونحوه من عموم النبي والله أعلم (قوله ما  
اذ أصاب قوم غنمة) فتح أوله وزن عظيمة (قوله فذبح بعضهم غنما وأبلا بغنم أمر أصحاهم  
توكل لحديث رافع) هذا مصير من الضاري الى أن يسب من الأكل من الغنم التي طجعت في  
التسعة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم وقد تقدم البحث في ذلك في باب التسعة على  
الذبيحة وقوله فيه وسأحدثكم عن ذلك جزم التووي بأنه من جملة المفروغ وهو من كلام النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر من السياق وجرم أو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم  
والإيهام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوى الخبر وذكر ما صاله أن أكثر الرواة عن سعد  
ومسروق أو روى على ظاهر الرفع وأن أبلا بالاحوص قال في روايته عنه بعد قوله أو ظفر قال رافع  
وسأحدثكم عن ذلك ونسب ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبلا وداود أخرجه عن مسدد  
وليس في شئ من نسخ السنن قوله قال رافع وانما فيه كاعتنا بالصفين هنادي وشيخ أبي داود وفيه  
مسدد ما عو شيخ البخاري فيه هنا وقد أوردته البخاري في الباب الذي بعده هذا المظ غير السنن  
والظفر فإن السنن عظم الى آخره وهو ظاهر حديث أبي أن الجميع مرفوع (قوله وقال طاوس  
وعكرمة في ذبيحة السارق طر حوه) وصله عبد الرزاق من حديثهما لفظاً آخره ما سئل عن ذلك  
فكرها هو نيا عنها وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة ثم ذكر المصنف حديث رافع بن  
خديج وقد تقدم شرحه متوفى قبل (قوله ما) اذ نبذوا قوم فرما بعضهم  
بيسم فقوله فأراد أصلاحه فهو جازئ في رواية الكشي بئى أصلاحه وكبره مصلحه بغير ألف

شاة شاعبة عن هشام بن زيد عن أنس (٥٨٠) قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخى بن يحيى وهو في مرضه فأتته بيسم شاة شاعبة قال في آذانها

\* (باب اذ أصاب قوم غنمة فذبح بعضهم غنما وأبلا بغنم أمر أصحاهم لم تؤكل) \*  
حديث رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق طر حوه \* حدثنا مسدد حدثنا أبو الاحوص حدثنا سعد بن مسروق عن عباة ابن رفاع عن أبيه عن جده رافع بن خديج قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم اننا نلقى العدو غدا وليس معنا مدى فقال ما أنتم بالمدوزكر اسم الله فكروا ما يمكن سنن ولا ظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السنن فظفر وأما الظفر فدى الحشو وقد تقدم سرعان الناس فأصابوا من الغنم والتي صلى الله عليه وسلم في آخر الناس فقتلوا قدورا فأعبر بها فكتفت وقسم بينهم عدل بهر باعتبار شبيهة ثم تقدمت بها بغير من أوائل القوم ولم يكن معهم خيل فرماهم بجبل بيسم بخسبه الله فقال ان لهذه البهايم أو أيدكا وأبد الوش فاحفل منها هذا فأفعلوا مثل هذا (باب اذ نبذوا قوم فرما بعضهم بيسم فقوله فأراد أصلاحه فهو جازئ

٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥  
٦٥٦  
٦٥٧  
٦٥٨  
٦٥٩  
٦٦٠  
٦٦١  
٦٦٢  
٦٦٣  
٦٦٤  
٦٦٥  
٦٦٦  
٦٦٧  
٦٦٨  
٦٦٩  
٦٧٠  
٦٧١  
٦٧٢  
٦٧٣  
٦٧٤  
٦٧٥  
٦٧٦  
٦٧٧  
٦٧٨  
٦٧٩  
٦٨٠  
٦٨١  
٦٨٢  
٦٨٣  
٦٨٤  
٦٨٥  
٦٨٦  
٦٨٧  
٦٨٨  
٦٨٩  
٦٩٠  
٦٩١  
٦٩٢  
٦٩٣  
٦٩٤  
٦٩٥  
٦٩٦  
٦٩٧  
٦٩٨  
٦٩٩  
٧٠٠  
٧٠١  
٧٠٢  
٧٠٣  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠

جازئ \* غير رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثني محمد بن سلام \* أخبرنا عن عبد الطنافسي عن سعيد بالافراد ابن مسروق عن عباة بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فتد بعير من قول الشارح وهو بيسم في ذبيحة المنة التي يابى شافراً به بيسم

بالأفراد أى العبر وضهر الجمع للقوم ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم التنبيه عليه فى الذى قبله ومضى فى باب ذبحة المراءى بحث فى خصوص هذه الترجمة وقوله فى هذه الرواية ما أنهر الدم وأنهر شوك من الراوى والحواب أنهر بالهمز وقد أزمه الإسماعيلى التناقض فى هذه الترجمة والتى قبلها وأشار الى عدم الفرق بين الصورتين والجامع أن كلامه من حيث اعتبار التذكرة وأوجب بان الذين ينجوا فى القصة الأولى ينجوا ما لم يقسم ليخصوا به فهو قيوما بجرمائه اذ ذلك حتى يقسم والذى يرى العبر اذ ابقاء منفعة المالكه فافترقا وقال ابن المنبر بهم هذه الترجمة على أن ذبح غير المالك اذا كان بطريق التعدى كما فى القصة الأولى فاسد وان ذبح غير المالك اذا كان بطريق الاصلاح للمالك خشية أن تقوت عليه المنفعة ليس بفاسد ﴿قوله﴾  
**باس** اذا أكل المضطر أى من الميتة وكأنه أشار الى انخلاق فى ذلك وهو فى موضعين \* أحدهما فى الحالة التى يصح الوصف بالاضطرار فيها يسباح الأكل \* والثانى فى مقصد أرمأى كل قاتل الأول فهو أن يصل به الجوع الى حد الهلاك أو الى مرض يقضى فيه هذا قول الجمهور وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام قال ابن أبى جبر فى الحكمة فى ذلك أن فى الميتة حمة شديدة تلوث كلها اذا اخلكته فشرع له أن يجوع ليصير فى يده بالجوع حمة أشد من حمة الميتة فإذا أكل منها خشيته لا يضطر اه وهذا ان ثبت حسن بالغ فى غاية الحسن وأما الثانى فقد ذكر فى تفسير قوله تعالى خفاف لاثم وقد فسره قتادة بالمعدى وهو تفسيره من وقال غيره الاثم أن يأكل فوق سد الرمز وقيل فوق العادة وهو الرجز لا طلاق الآية يتم حمل جواز التسبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب فان وقع امتنع أن قوى على الجوع الآن يجده وذ كراما الحرم من أن المراد بالتسبع ما ينتج الجوع لا الامتلاء حتى لا يبق لطعام آخر مساع فان ذلك حرام واستشكل عما فى حديث جابر فى قصة العنبر حيث قال أبو عبيدة وقد اضطررت فكلوا قال قلنا حتى سنا وقد تقدم البحث فيه مبسوطا ﴿قوله﴾ لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فكلوا من طيبات ما رزقناكم الى قوله فلا تأثم عليه كذا الا يذر وساقى فى رواية كريمة ما حذف وقوله غير باع أى فى كل الميتة وجعل الجمهور من البنى العصبان فنه والعاصى بسفوره أن يأكل الميتة وقالوا طريفة أن يتوب ثم يأكل وجوزوه بعضهم مطلقا ﴿قوله﴾ وقال ابن اضطر فى محصة أى جماعة (غير متجانف) أى مائل ﴿قوله﴾ وقوله فكلوا عما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين) زاد فى رواية كريمة الآية التى بعدها الى قوله ما اضطررت له وفى نسخة الى بالمعتدين وبه يظهر مناسبة ذكر ذلك هنا واطلاق الاضطرار هناك من مجازاً كل الميتة للعاصى وجعل الجمهور المطلق على المقدف فى الآيتين الاخيرتين ﴿قوله﴾ وقوله جل وعلا لا لأجد فى أى (الى محرمات) ساقى فى رواية كريمة الى آخر الآية وهى قوله غفور رحيم وبذلك يظهر أيضا وجه المناسبة وهو قوله فى اضطر ﴿قوله﴾ وقال ابن عباس مهرانا أى فسر ابن عباس المسفوح بالمهرانا وهو موصول عند الطبرانى عن طريق بن على بن أبى طلحة عنه ﴿قوله﴾ وقوله فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا كذا ثبت عنه الكريمة والاصح وسقط للباقيين وساقى فى نسخة الصغاني الى قوله خبز ثم قال الى قوله فان الله غفور رحيم قال الكرماني وغيره عقد البخارى هذه الترجمة ليدرك فيها حديثا لشاره الى أن الذى ورد فيها ليس فيه شئ على شرطه فاكفى

الابل قال فرماه رجل بهم  
 خمسة قال ثم قال ان لها  
 أو ابد كوايد الوحش فما  
 عليكم منها فاصنعوا به  
 هكذا قال قلت يا رسول الله  
 انا نكون فى المغارى  
 والا سفر فريد أن نرى به فلا  
 يكون مدي قال أرت ما أنهر  
 الدم وأنهر سوز كراسم الله  
 فكل غير السن والظفر فان  
 السن عظم والظفر مدي  
 الخشنة ﴿باب أكل  
 المضطر﴾ ﴿قوله﴾ تعالى يا أيها  
 الذين آمنوا كوا من طيبات  
 ما رزقناكم الى قوله فلا  
 تأثم عليه وقال ابن اضطر  
 فى محصة غير متجانف لاثم  
 فان الله غفور رحيم وقوله  
 فكلوا عما ذكر اسم الله  
 عليه ان كنتم بآياته  
 مؤمنين وقوله جل وعلا  
 قل لا أجد فى أى الى  
 محرمات وقال ابن عباس  
 مهرانا وقوله فكلوا مما  
 رزقكم الله حلالا طيبا

تج

٥٢٦/٤

بحساق فيها من الايات ويحتمل أن يكون يرض فانضم بهض ذلك الى بعض عند تبويض الكتاب  
 (قلت) والثاني أوجه واللائق بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة العنبر فلهذا قصد  
 أن يذكره طريقاً أخرى \* (خاتمة) \* اشتمل كتاب الذبايح والصيد من الاحاديث المرفوعة  
 على ثلاثة ونهين حديثاً المعلق منها أحد وعشرون حديثاً والبقية موصولة المكرر  
 منها فيه وفيها ماضى تسعة وسبعون حديثاً والباقي اربع عشرة حديثاً  
 وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصبر  
 الهمة وحديث ابن عباس فيسه وحديث عبد الله بن زبدي  
 النهي عن المشقة وحديث ابن عباس والحكم بن  
 عمرو في الجر الاهلية وحديث ابن عمر في النهي  
 عن ضرب الصورة وفيه من الآثار عن  
 الصحابة فمن بعدهم أربعة  
 وأربعون أثراً والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

()

\* (تم الجزء التاسع ويليهِ الجزء العاشر وأوله كتاب الاضاحي) \*

«فهرست الجزء التاسع من فتح الباری»

صحيفة	صحيفة
٧٥ باب نسيان القرآن وهل بقول نسب	٢ * (كتاب فضائل القرآن)
٧٦ آية كذا وكذا	٢ باب كيف نزول الوحي وأول ما نزل
٧٧ باب من لم يربأسان يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا	٧ باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب
٧٧ باب الترتيل في القراءة الخ	٨ باب جمع القرآن
٧٩ باب مد القراءة	١٩ باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم
٨٠ باب الترجيع	٢٠ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف
٨٠ باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن	٢٦ باب تأليف القرآن
٨١ باب من أحب أن يسمع القرآن من غيره	٢٩ باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم
٨١ باب قول المقرئ للقارئ حسبك	٤٢ باب القراء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
٨٢ باب في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه الخ	٤٩ باب فضل فاحمة الكتاب
٨٥ باب الكساء عند قراءة القرآن	٥٠ باب فضل سورة البقرة
٨٦ باب أنتم من روى بقراءة القرآن أو تاكل به الخ	٥٢ باب فضل الكهف
٨٧ باب اقروا القرآن ما تلتفت عليه	٥٢ باب فضل سورة الفتح
٨٨ (كتاب النكاح)	٥٣ باب فضل قل هو الله أحد
٨٩ باب الترغيب في النكاح الخ	٥٦ باب فضل الموائد
٩١ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لم من استطاع البائة فليزوج الخ	٥٦ باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن
٩٧ باب من لم يستطع البائة فليصم	٥٨ باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما بين الدينين
٩٧ باب كثرة النساء	٥٨ باب فضل القرآن على سائر الكلام
١٠٠ باب من هاجر أو عمل خيراً التزويج امرأته فله ما يرى	٦٠ باب الوصاة بكتاب الله عز وجل
١٠٠ باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والاسلام	٦٠ باب من لم يتغن بالقرآن
١٠٠ باب قول الرجل لانيه انظرأي زوجتي شئت حتى أنزل الله عنها	٦٥ باب اغتباط صاحب القرآن
١٠١ باب ما بكره من التبتل	٦٦ باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه
١٤٤ باب نكاح الابكار	٦٩ باب القراءة عن ظهر القلب
	٧٠ باب استدكار القرآن وتعاهده
	٧٣ باب القراءة على الدابة
	٧٤ باب تعليم الصبيان القرآن

صحيفة	صحيفة
باب قول الله عز وجل ولا جناح عليكم	١٠٤ باب تزويج الثيبات
فيما عرضن به من خطبة النساء الآية	١٠٦ باب تزويج الصغار من الكبار
باب النظر إلى المرأة قبل التزويج	١٠٧ باب إلى من يشكخ وأي النساء خير الخ
باب من قال لا نكاح الا بولي	١٠٨ باب اتخاذ السراري الخ
باب اذا كان الولي هو الخاطب	١١١ باب من جعل عتق الامة صداقها
باب انكاح الرجل ولده الصغار	١١٢ باب تزويج المعسر
باب تزويج الاب ابنته من الامام	١١٣ باب الاكتفاء في الدين
باب السلطان وولي	١١٧ باب الاكتفاء في المال وتزويج المقل
باب لا يشكخ الاب وغيره البكر والثيب	المثيرة
الابرضاهما	١١٨ باب ما يتى من شؤم المرأة الخ
باب اذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة	١١٨ باب الطرة تحت العبد
فناكحهم مردود	١١٩ باب لا يتزوج أكثر من أربع
باب تزويج التيممة	١١٩ باب وأمهاتكم اللاقي أرضعنكم
باب اذا قال الخاطب زوجني ففلانة	ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز	١٢٥ باب من قال لارضاع بعد الحولين
النكاح وان لم يقبل للزوج أَرْضِيَتْ	١٢٩ باب لبن الفعل
أوقلت	١٣١ باب شهادة المرضعة
باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى	١٣٢ باب ما يحل من النساء وما يحرم وقوله
تشكخ أو يدع	تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية
باب تفسير ترك الخطبة	١٣٦ باب ووربا تشكخ اللاقي في حجوركم من
باب الخطبة	نساءكم اللاقي دخلتم بهن
باب ضرب الدق في النكاح والولية	١٣٧ باب وان يجمعوا بين الاختين
باب قول الله تعالى وآقر النساء	١٣٧ باب لا تشكخ المرأة على عمتها
صداقهن فحل وكثرة المهر وأدى	١٣٩ باب الشغار
ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتتم	١٤١ باب هل للمرأة ان تهب نفسها لاحد
احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا	١٤٢ باب نكاح المحرم
وقوله جل ذكره أو تفرضوا لهن فريضة	١٤٣ باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
باب التزويج على القرآن وبغير صداق	نكاح المتعة أخرا
باب المهر بالعروض وخاتم من حديد	١٥١ باب عرض المرأة نفسها على الرجل
باب الشروط في النكاح	الصالح
باب الشروط التي لا تحل في النكاح	١٥٢ باب عرض الانسان ابنته أو أخته على
باب الصفرة للمتزوج	أهل النحر

صحيفة	صحيفة
١٩١ باب	٢١٨ باب المداواة مع النساء وقول النبي صلى
١٩٢ باب كيف يدعى للمتزوج	الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع
١٩٣ باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين	٢١٨ باب الوصاة بالنساء
العروس والعروس	٢٢٠ باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا
١٩٣ باب من أحب البناء قبل الغزو	٢٢٠ باب حسن المعاشرة مع الازل
١٩٤ باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع	٢٤٣ باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها
سنتين	٢٥٧ باب صوم المرأة اذا نزل زوجها انطوعا
١٩٤ باب البناء في السفر	٢٥٨ باب اذا ماتت المرأة مهاجرة فمراش
١٩٤ باب البناء بالنهار بغير مرض كبد ولا نيران	زوجها
١٩٤ باب الاغتاط وتجوها للنساء	٢٥٩ باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لاحد
١٩٤ باب النسوة اللاتي يهدين المرأة الى	الابانه
زوجها الخ	٢٦١ باب
١٩٦ باب الهدية للعروس	٢٦١ باب كفران العشير
١٩٦ باب استعارة الثياب للعروس وغيرها	٢٦٢ باب لزوجهك عليك حق
١٩٧ باب ما يقول الرجل اذا أتى أهله	٢٦٢ باب المرأة راعية في بيت زوجها
١٩٨ باب الولية حق	٢٦٢ باب قول الله تعالى الرجال قوامون على
١٩٩ باب الولية ولو بشاة	النساء
٢٠٥ باب من أولم على بعض نسائه أكثر من	٢٦٣ باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساء
بعض	في غير يومين
٢٠٦ باب من أولم بأقل من شاة	٢٦٤ باب ما يكره من ضرب النساء
٢٠٨ باب حق اجابة الولية والدعوة الخ	٢٦٦ باب لا تطع المرأة زوجها في معصية الله
٢١١ باب من ترك الدعوة فقد عصى الله	٢٦٦ باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا
ورسوله	أو اعراضا
٢١٢ باب من أجاب الى كراع	٢٦٦ باب العزل
٢١٣ باب اجابة الداعي في العرس وغيره	٢٧٢ باب القرعة بين النساء اذا أراد سقرا
٢١٥ باب ذهاب النساء والصبيان الى العرس	٢٧٣ باب المرأة تهب يومها من زوجها
٢١٥ باب هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة	لغيرها
٢١٧ باب قيام المرأة على الرجل في العرس	٢٧٤ باب العدل بين النساء ولن تستطيعوا
وخدمتهم بالنفس	ان تعدلوا بين النساء الا آية
٢١٨ باب التقيع والشراب الذي لا يسكر في	٢٧٤ باب اذا تزوج البكر على الثيب
العرس	٢٧٥ باب اذا تزوج الثيب على البكر
	٢٧٧ باب من طاف على نسائه في غسل واحد

صحيفة	صحيفة
٢٧٧ باب دخول الرجل على نسائه في اليوم	٢٧٧ باب اذا استأذن الرجل نساءه في ان
٢٧٧ باب اذا استأذن الرجل نساءه في ان	يترضى في بيت بعضهن فأذن له
٢٧٧ باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من	بعض
٢٧٨ باب المتشبع عالم يسئل وما ينهى من	افتحار الضر
٢٧٩ باب الغيرة	٢٨٤ باب غيرة النساء ووجدهن
٢٨٥ باب ذب الرجل عن بنته في الغيرة	والانصاف
٢٨٨ باب بقل الرجال ويكثر النساء	٢٨٩ باب لا يخولون رجل بامرأة الا ذومحرم
٢٨٩ باب لا يخولون رجل بامرأة الا ذومحرم	والدخول على المفية
٢٩١ باب ما يجوز ان يخول الرجل المرأة عند	الناس
٢٩١ باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء	على المرأة
٢٩٤ باب تنظر المرأة الى الحبشة ونحوهم من	غير ربة
٢٩٥ باب خروج النساء لحوائجهن	٢٩٥ باب استئذان المرأة زوجها في الخروج
٢٩٥ باب استئذان المرأة زوجها في الخروج	الى المسجد وغيره
٢٩٥ باب ما يحل من الدخول والنظر الى	النساء في الرضاع
٢٩٥ باب لا يباشر المرأة المرأة فتسقط عنها الزوج	٢٩٦ باب قول الرجل لا طوفن لي ليلة على
٢٩٦ باب قول الرجل لا طوفن لي ليلة على	نساء
٢٩٦ باب لا يطرق أهله ليلا اذا أطال الغيبة	مخافة أن يخونهم أو يلبس عثراتهم
٢٩٧ باب طلب الولد	٢٩٨ باب تسعد المفية وتغشط الشعة
٢٩٨ باب تسعد المفية وتغشط الشعة	
٣٠٠ * (كتاب الطلاق)	
٣٠٦ باب اذا طلقت الحائض تعتد بذلك	الطلاق
٣١٠ باب من طلق وهل يواجهه الرجل	أمر أنه بالطلاق
٣١٥ باب من جوز الطلاق الثلاث	٣٢١ باب من خسرأزواجه وقول الله تعالى
٣٢١ باب من خسرأزواجه وقول الله تعالى	قل لازواجه ان كنتم تردن الحياة
٣٢٣ باب اذا قال فارقتك أو سركت أو	الطليسة أو البرية أو ما عني به الطلاق
٣٢٣ باب اذا قال فارقتك أو سركت أو	فهو على نيته
٣٢٥ باب من قال لامرأته انت على حرام	٣٢٧ باب لم تحرم ما أحل الله لك
٣٢٧ باب لم تحرم ما أحل الله لك	٣٢٣ باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله
٣٢٣ باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله	تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم
٣٢٣ باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله	المؤمنات الآية
٣٤٠ باب اذا قال لامرأته وهو مكره هذه	أختي فلا شيء عليه
٣٤٠ باب اذا قال لامرأته وهو مكره هذه	٣٤٠ باب الطلاق في الأغلاق والعكره
٣٤٠ باب الطلاق في الأغلاق والعكره	والسكران والمجنون وأمرهما والغلط
٣٤٠ باب الطلاق في الأغلاق والعكره	والنساء في الطلاق والشرك وغيره
٣٤٦ باب الخلع	٣٥٤ باب الشقاق وهل يشترط الخلع عند
٣٥٤ باب الشقاق وهل يشترط الخلع عند	الضرورة وقوله تعالى وان خفتم شقاق
٣٥٤ باب الشقاق وهل يشترط الخلع عند	بينهما الآية
٣٥٥ باب لا يكون بيع الأم مطلقا	٣٥٧ باب خيار الأمة تحت العبد



صحيفة	صحيفة
باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة	٣٥٩ باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة
باب	٣٦٠ باب
باب قول الله سبحانه وتعالى ولا تشكروا المشركت	٣٦٧ باب قول الله سبحانه وتعالى ولا تشكروا المشركت
باب نكاح من أسلم من المشركت وعدمتهن	٣٦٨ باب نكاح من أسلم من المشركت وعدمتهن
باب اذا أسلمت المشركت أو النصرانية تحت الذمي أو الحرني	٣٧٠ باب اذا أسلمت المشركت أو النصرانية تحت الذمي أو الحرني
باب قول الله تعالى للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر	٣٧٥ باب قول الله تعالى للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر
باب حكم المفقود في أهله وماله	٣٧٩ باب حكم المفقود في أهله وماله
باب الطهارة وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها	٣٨١ باب الطهارة وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها
باب الاشارة في الطلاق والأموار	٣٨٤ باب الاشارة في الطلاق والأموار
باب اللعان وقول الله تعالى والذين يرعون أزواجهم الخ	٣٨٦ باب اللعان وقول الله تعالى والذين يرعون أزواجهم الخ
باب اذا عرض بني الولد	٣٨٩ باب اذا عرض بني الولد
باب احلاف الملاعن	٣٩١ باب احلاف الملاعن
باب يبدأ الرجل بالتلاعن	٣٩٢ باب يبدأ الرجل بالتلاعن
باب المعان ومن طلق بعد اللعان	٣٩٣ باب المعان ومن طلق بعد اللعان
باب التلاعن في المسجد	٣٩٩ باب التلاعن في المسجد
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجبا لغير بيته	٤٠٠ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجبا لغير بيته
باب صدق الملاعنة	٤٠١ باب صدق الملاعنة
باب قول الامام للمتلاعنين ان احداكما كاذب فله منكم من تأيب	٤٠٢ باب قول الامام للمتلاعنين ان احداكما كاذب فله منكم من تأيب
باب التفریق بين المتلاعنين	٤٠٣ باب التفریق بين المتلاعنين
باب يلحق الوالد بالملاعنة	٤٠٤ باب يلحق الوالد بالملاعنة
باب قول الامام اللهم بين	٤٠٥ باب قول الامام اللهم بين
باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة وزواج غيره فلم يحسبها	٤٠٨ باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة وزواج غيره فلم يحسبها
باب والا الذي ينسب من المحيض من نسائك ان ارضيت	٤١٤ باب والا الذي ينسب من المحيض من نسائك ان ارضيت
باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	٤٢٠ باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
(قصه فاطمة بنت قيس) وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجنوهن من بيوتهن الاية	٤٢١ (قصه فاطمة بنت قيس) وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجنوهن من بيوتهن الاية
باب المطلقة اذا اختبى عليها في مسكن زوجها ان يقتحم عليها أو تبذروا على أهلها بقاحشة	٤٢٥ باب المطلقة اذا اختبى عليها في مسكن زوجها ان يقتحم عليها أو تبذروا على أهلها بقاحشة
باب قول الله تعالى ولا يحل لهن أن يكفنن ما خلق الله في أرحامهن	٤٢٥ باب قول الله تعالى ولا يحل لهن أن يكفنن ما خلق الله في أرحامهن
باب ويعولن أحق بردهن الخ	٤٢٥ باب ويعولن أحق بردهن الخ
باب مراجعة الحائض	٤٢٦ باب مراجعة الحائض
باب تحدة المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا	٤٢٦ باب تحدة المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا
باب الكحل للعادة	٤٢٢ باب الكحل للعادة
باب القسط للعادة عند الطهر	٤٢٢ باب القسط للعادة عند الطهر
باب تلبس الحادة ثياب العصب	٤٢٣ باب تلبس الحادة ثياب العصب
باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً الى قوله خير	٤٢٣ باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً الى قوله خير
باب مهر البقي والنكاح الفاسد	٤٢٤ باب مهر البقي والنكاح الفاسد
باب المهر للمدخل عليها	٤٣٥ باب المهر للمدخل عليها
باب المتعة التي لم يفرض لها	٤٣٥ باب المتعة التي لم يفرض لها
( كتاب النفقات وفضل النفقة على الادل )	٤٣٦ ( كتاب النفقات وفضل النفقة على الادل )
باب وجوب النفقة على الادل والعيال	٤٣٩ باب وجوب النفقة على الادل والعيال
باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكف نفقات العيال	٤٤٠ باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكف نفقات العيال
باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد	٤٤١ باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد

صحيفة	صحيفة
٤٤٢ باب والوالدات يرضعن أولادهن حولين ٤٧٢ باب الأكل متكئا	٤٤٢ باب كملنن الى قوله يصبر
٤٧٣ باب الشواء ٤٧٣ باب الخبزيرة	٤٤٣ باب عمل المرأة في بيت زوجها
٤٧٤ باب الأقط ٤٧٥ باب السلق والشعير	٤٤٣ باب خادم المرأة
٤٧٥ باب التمش وانتشال اللحم ٤٧٦ باب تغرق العضد	٤٤٤ باب خدمة الرجل في أهله
٤٧٦ باب قطع اللحم بالسكين ٤٧٧ باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما	٤٤٤ باب اذا لم ينفق الرجل فللمرأة ان تأخذ الخ
٤٧٧ باب النخ في الشعر ٤٧٨ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون	٤٤٨ باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده
٤٧٩ باب التليسة ٤٧٩ باب التر يد	٤٤٩ باب كسوة المرأة بالمعروف
٤٨٠ باب شاة مسمومة والكتف والجنب ٤٨١ باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم	٤٤٩ باب عون المرأة زوجها في ولده
٤٨١ باب الحس ٤٨١ باب الأكل في اناء مفضض	٤٥٠ باب نفقة المعسر على أهله
٤٨٢ باب الأدم ٤٨٣ باب الحلوى والعسل	٤٥٠ باب وعلى الوارث مثل ذلك الخ
٤٨٤ باب الدباء ٤٨٤ باب الرجل يتكلف الطعام لآخرائه	٤٥١ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلاً أو ضاً عافى
٤٨٥ باب من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله ٤٨٦ باب المرق	٤٥١ باب المراضع من المواليات وغيرهن
٤٨٦ باب القديد ٤٨٨ باب من ناول أو قدّم الى صاحبه على المائدة شيئاً	٤٥٢ (كتاب الأطعمة)
٤٨٨ باب التثايل الرطب ٤٨٩ باب	٤٥٥ باب التسمية على الطعام والاكل باليمين
	٤٥٨ باب الاكل مما يليه وقال أنس الخ
	٤٥٨ باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه الخ
	٤٦٠ باب التين في الاكل وغيره
	٤٦٠ باب من أكل حتى شبع
	٤٦٢ باب ليس على الاعمى حرج
	٤٦٣ باب الخبز المرقق والاكل على الخوان والسفرة
	٤٦٦ باب السويق
	٤٦٦ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو
	٤٦٧ باب طعام الواحد يكفي الاثنين
	٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد
	٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد الخ

صفحة	صفحة
٤٩٠ باب الربط والقر	٥٢٢ باب ما أصاب المعراض بعرضه
٤٩٢ باب أكل الجار	٥٢٢ باب صيد القوس
٤٩٣ باب العجوة	٥٢٤ باب الخرف والبندقة
٤٩٣ باب القران	٥٢٥ باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد
٤٩٥ باب القشاء	أو ماشية
٤٩٥ باب بركة النحلة	٥٢٦ باب إذا أكل الكلب وقوله تعالى
٤٩٥ باب جمع اللونين والطعامين مرة	يسألونك ماذا أحل لهم الآية
٤٩٦ باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة	٥٢٧ باب الصيد إذا تاب عنه فومين أو ثلاثة
الخ	٥٢٨ باب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر
٤٩٧ باب ما يكره من الثوم والبقول	٥٢٨ باب ما جاء في التصيد
٤٩٨ باب الكباش	٥٢٩ باب التصيد على الجبال
٤٩٨ باب المفضضة بعد الطعام	٥٢٩ باب قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر
٤٩٩ باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تسح	وطعامه متاعا لكم
بالتنديل	٥٣٥ باب أكل الجراد
٥٠١ باب التنديل	٥٣٦ باب آية الجحوس
٥٠١ باب ما يقول إذا فرغ من طعامه	٥٣٧ باب التسمية على الذبيحة ومن تركها
٥٠٢ باب الأكل مع الخادم	متعمدا
٥٠٣ باب الطعام الشاكر من الصائم الصابر	٥٤٣ باب ما ذبح على النصب والاصنام
٥٠٤ باب الرجل يدعى إلى طعام فيقول وهذا	٥٤٣ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
معي	فلنذبح على اسم الله
٥٠٥ باب إذا حضر العشاء فلا يجلس عن	٥٤٤ باب ما أتمر الدم من القصب والمروة
عشائه	والحديد
٥٠٦ باب قول الله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا	٥٤٤ باب ذبيحة الأمة والمرأة
٥٠٦ (كتاب العقبة)	٥٤٦ باب لا يدعى بالسن والعظم والظفر
٥٠٧ باب تسمية المولود غداة يولد إن لم يلق	٥٤٦ باب ذبيحة الأعراب وتحومهم
عنه	٥٤٨ باب ذبائح أهل الكتاب وشحومهم
٥٠٩ باب ما طاة الأذى عن الصبي في العقبة	أهل الحرب وغيرهم
٥١٥ باب الفرع	٥٥٠ باب ما تدمن البهائم فهو بمنزلة الوحش
٥١٥ باب القمرة	٥٥١ باب النحر والذبح
٥١٧ (كتاب الذبائح والصيد)	٥٥٣ باب ما يكره من المثلة والمصورة والمجسمة
٥١٧ باب التسمية على الصيد	٥٥٥ باب لحيم الدجاج
٥٢٢ باب صيد المعراض	٥٥٨ باب لحوم الخيل

صحيفة	صحيفة
٥٧٦ باب اذا وقعت القارة في السمن الجسامد	٥٦٣ باب لحوم الحجر الاتسية
أو الذائب	٥٦٦ باب أكل كل ذي ناب من السباع
٥٧٩ باب الوسم والعلم في الصورة	٥٦٧ باب جلود الميتة
٥٨٠ باب اذا أصاب قوم غنمية الخ	٥٦٩ باب المسك
٥٨٠ باب اذا تدبعر قوم الخ	٥٧٠ باب الارنب
٥٨١ باب اكل المضطر الخ	٥٧١ باب الضب
*(تمت)*	

صحيحة	صحيحة
٥٢٢ باب ما أصاب المعراض بعرضه	٤٩٠ باب الرطب والتر
٥٢٢ باب صيد القوس	٤٩٢ باب أكل الجبار
٥٢٤ باب الخنزف والبندقة	٤٩٣ باب العجوة
٥٢٥ باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية	٤٩٣ باب القران
٥٢٦ باب إذا أكل الكلب وقرله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية	٤٩٥ باب القناه
٥٢٧ باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة	٤٩٥ باب بركة الخلعة
٥٢٨ باب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر	٤٩٥ باب جمع اللوتين والطعامين مرة
٥٢٨ باب ما جاف في الصيد	٤٩٦ باب من أدخل الضيفان عشرة عشر الخ
٥٢٩ باب التصيد على الجبال	٤٩٧ باب ما يكره من الثوم والبقول
٥٢٩ باب قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم	٤٩٨ باب الكاث
٥٣٥ باب أكل الجراد	٤٩٨ باب المفضضة بعد الطعام
٥٣٦ باب آية المجوس	٤٩٩ باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تسمع بالمدنيل
٥٣٧ باب التسمية على الذبيحة ومن تركها متعمدا	٥٠١ باب المذبل
٥٤٣ باب ما ذبح على النصب والأصنام	٥٠١ باب ما يقول إذا فرغ من طعامه
٥٤٣ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله	٥٠٢ باب الأكل مع الخادم
٥٤٤ باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد	٥٠٣ باب الطعام الشاكر مثل الصائم الصابر
٥٤٤ باب ذبيحة الأمة والمرأة	٥٠٤ باب الرجل يدعى إلى طعام فيقول وهذا معي
٥٤٦ باب لا يذبح بالسن والعظم والظفر	٥٠٥ باب إذا حضر العشاء فلا يجعل عن عشاءه
٥٤٦ باب ذبيحة الأعراب وتخوهم	٥٠٦ باب قول الله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا
٥٤٨ باب ذبائح أهل الكتاب وشحومهم	٥٠٦ ( كتاب العقبة )
أهل الحرب وغيرهم	٥٠٧ باب تسقية المولود عدة يولد لمن لم يبق عنه
٥٥٠ باب ما نذمن البهايم فهو بمنزلة الوحش	٥٠٩ باب اماطة الأذى عن الصبي في العقبة
٥٥١ باب النحر والذبح	٥١٥ باب الفرع
٥٥٢ باب ما يكره من المثلث والمصورة والجسمية	٥١٥ باب العترة
٥٥٥ باب لحم الدجاج	٥١٧ ( كتاب الذبائح والصيد )
٥٥٨ باب لحوم الخيل	٥١٧ باب التسمية على الصيد
	٥٢٢ باب صيد المعراض

صحيفة	صحيفة
٥٦٣ باب لحوم الجمرات النسفة	٥٧٦ باب اذا رقت الفأرة في السمن الجامد
٥٦٦ باب أكل كل ذي ناب من السباع	أو الذائب
٥٦٧ باب جلود الميتة	٥٧٩ باب الوسم والعلم في الصورة
٥٦٩ باب المسك	٥٨٠ باب اذا أصاب قوم غنمة الخ
٥٧٠ باب الارنب	٥٨٠ باب اذا نذبه برقوق الخ
٥٧١ باب الضب	٥٨١ باب اكل المضطرا الخ
* (تمت) *	